



C5 .M329k

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

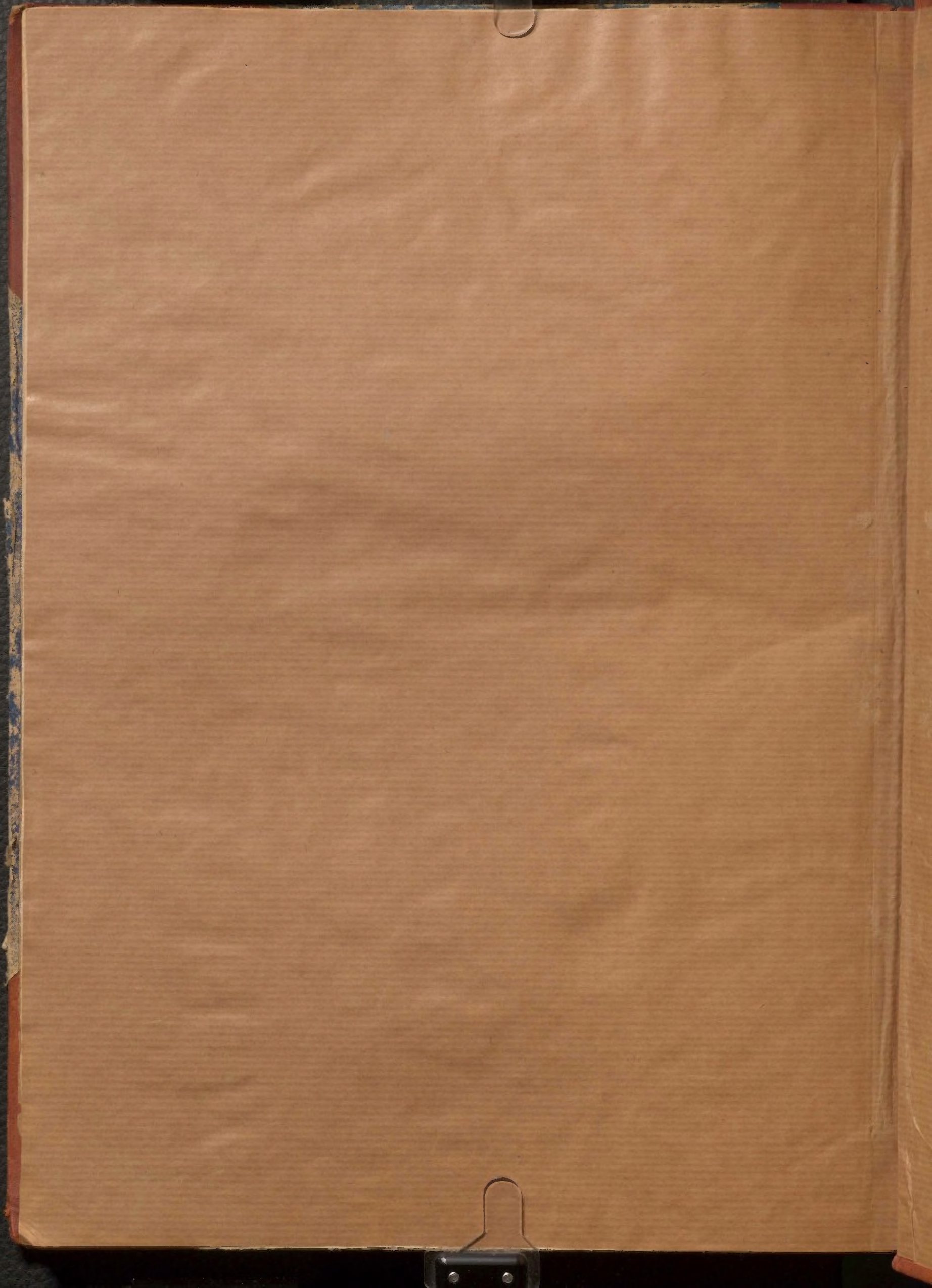
6081 * v.1

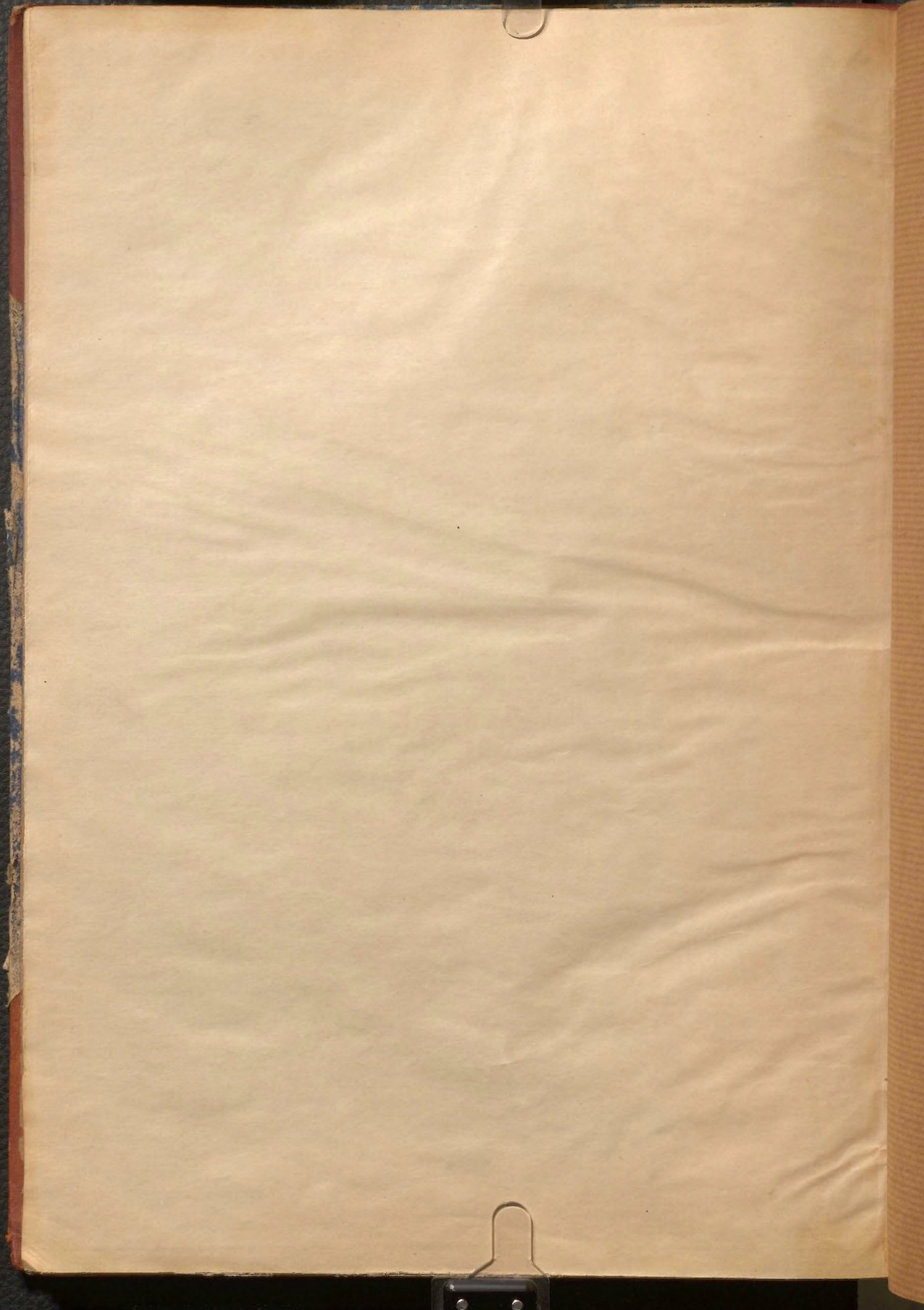
McGILL
UNIVERSITY

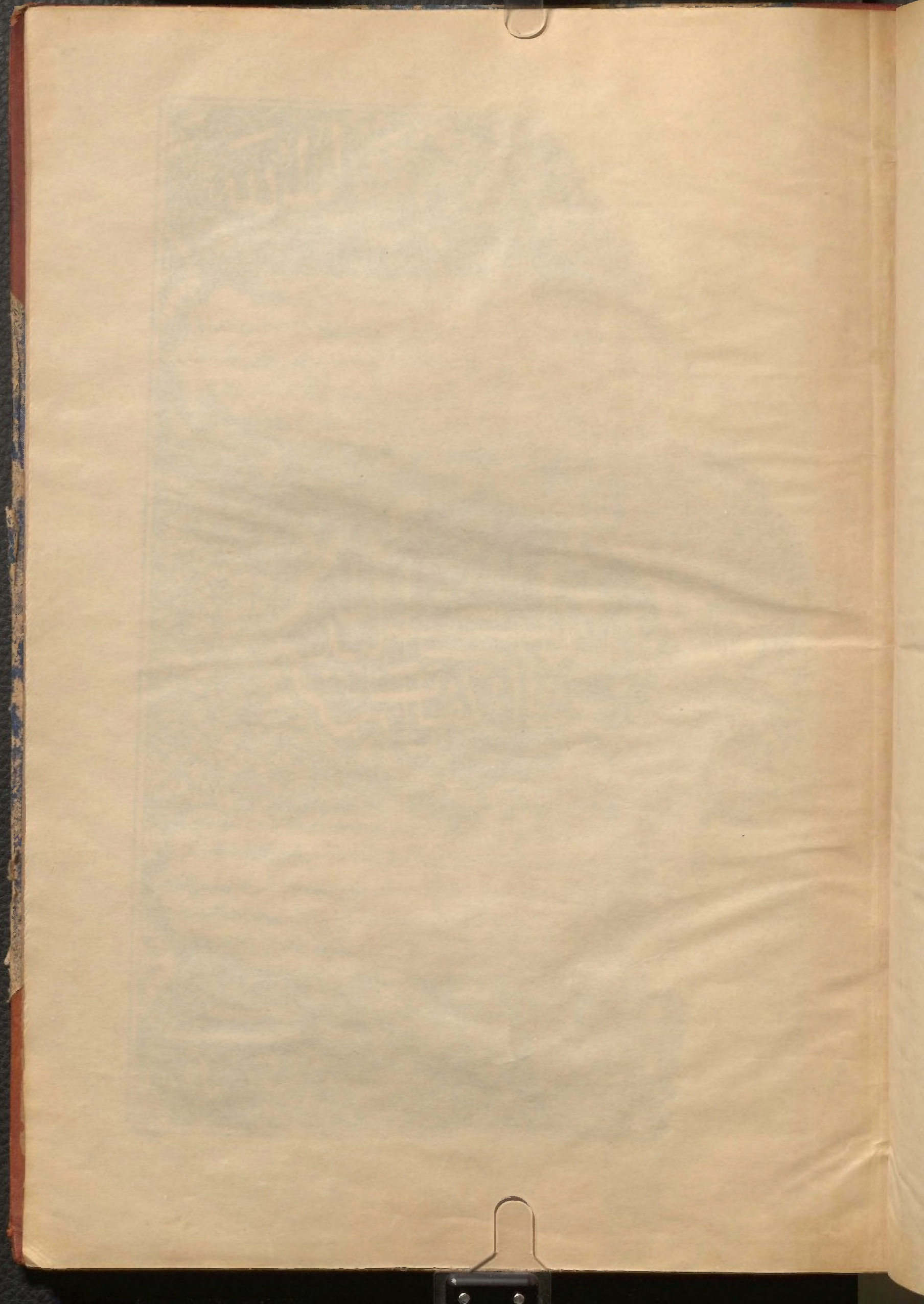
Ch68

3912060

v.1







بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله والثناء بجلاله الذي خلق الانسان وعلمه طريق الهداية ونصر لتكميله وتوفيقه
رسالة محمد الذي نزل الاله بوجوده انوار السعادة وازليت بظهور ظلمات الكفر والغواية
عليه وآله من الله ذو العناية اما بعد فلما كان كتاب شيخ الاسلام والجرالهام برهان الدين
بن عبد الجليل الذي قبل في مدحه نظم برهان دين الله حارس شرعه ام الكرامة مفندي علمائنا
العلم حتى اصبح علماء دين الله تحت لوائه جليل الشأن ظاهر البرهان كثر ثمراته جل جلاله وفي القفص المحفلة بالانصاف

بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب الكفاية

لانا انما نكتب هذا الكتاب لاجل كونها فليست الباقية المعاني محل الهداية مفيدة في القافية طبعتم معها اولي
في هذا الكتاب ما نوافي له في جميع طبائع العلماء والفضلاء واغنية اليها كل الرغبة فلهذا انعم بطبعها الملائكة ما يجارة الكتب
عز وجلان والحلم والهدى موصوفان اعني فاجي ابراهيم بن فاجي نور محمد صاحب نور الدين بن جصوا خان صاحب حسن الله اليها وجعل الكل خير
اول الحق في الهدى اضل عمالها الضال وفدرة افاضل الان شيئا ابو السعيد مشرف من فتح الله المصنفين بهيئته امين وبقبالته بعجزنا في هذا الموضع
تبع العلم براه الله على اناسنا وعظا اوقيا حذرنا ما الله تعاخير الجلاء في الدارين في السنة بعد الالف ثمانين من هجرة النبي عليه

بسم الله الرحمن الرحيم في كتاب الكفاية

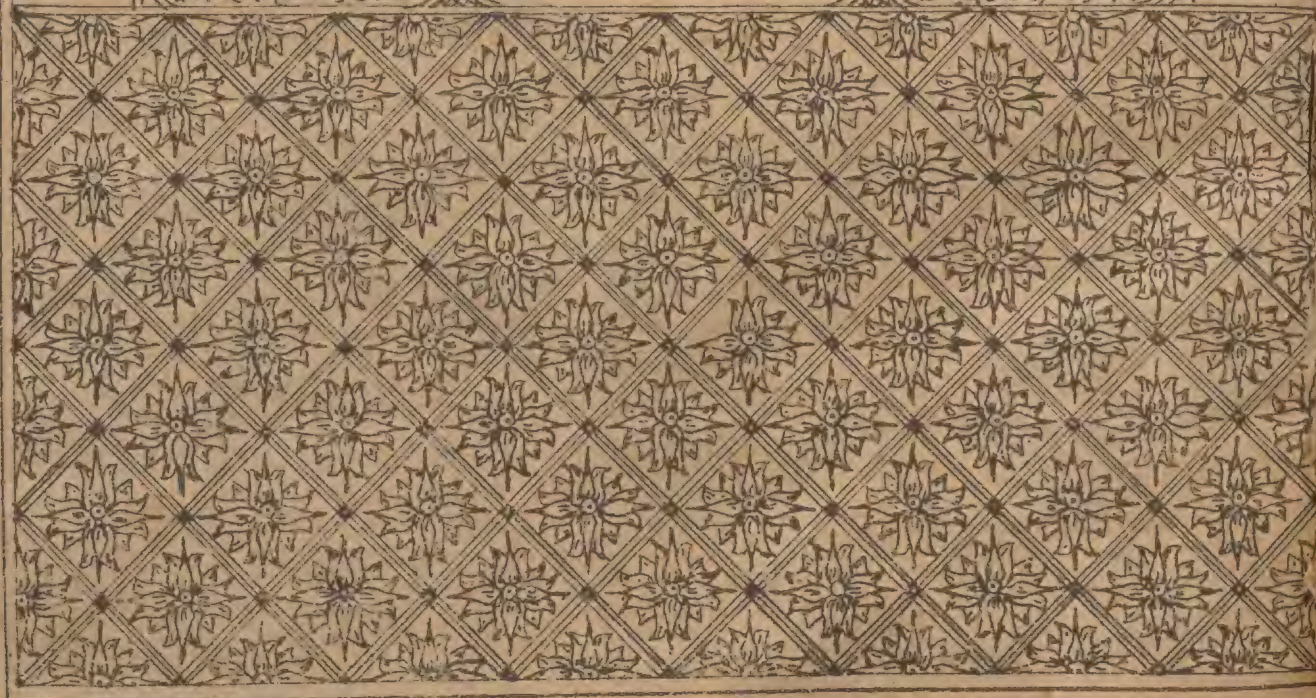
فهرس من الهداية والكفاية

صفحة	كتاب الطهارة	فصل	صفحة
٢	كتاب الطهارة	فصل في نوافل الوضوء	١٥
٢٣	فصل في الغسل	فصل في الغسل	٢٣
٢٦	باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به	باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به	٢٦
٣٦	فصل في البتر	فصل في البتر	٣٦
٤٠	فصل في الأساور وغيرها	فصل في الأساور وغيرها	٤٠
٤٦	باب النيم	باب النيم	٤٦
٥٢	باب المسح على الخفين	باب المسح على الخفين	٥٢
٥٣	باب الحوض والاستحاضة	باب الحوض والاستحاضة	٥٣
٥٤	فصل في الاستحاضة	فصل في الاستحاضة	٥٤
٦٢	فصل في النفاس	فصل في النفاس	٦٢
٦٢	باب الانحاس ونظيرها	باب الانحاس ونظيرها	٦٢
٨١	فصل في الاستنجاء	فصل في الاستنجاء	٨١
٨٣	كتاب الصلوة	كتاب الصلوة	٨٣
٨٣	باب المواقيت	باب المواقيت	٨٣
٩٤	فصل في	فصل في	٩٤
٩٤	فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة	فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة	٩٤
٩٥	باب الاذان	باب الاذان	٩٥
٩٥	باب شروط الصلوة التي تنقضيها	باب شروط الصلوة التي تنقضيها	٩٥
١٠١	باب صفه الصلوة	باب صفه الصلوة	١٠١
١١١	فصل في القراءة	فصل في القراءة	١١١
١٢٨	باب الامامة	باب الامامة	١٢٨
١٣٨	باب الحدث في الصلوة	باب الحدث في الصلوة	١٣٨
١٣٩	باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها	باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها	١٣٩
١٣٩	فصل فيما يكره	فصل فيما يكره	١٣٩
١٥٠	فصل بكرة استقبال القبلة بالرفع	فصل بكرة استقبال القبلة بالرفع	١٥٠
١٥٢	باب صلوة الوتر	باب صلوة الوتر	١٥٢
١٥٢	باب النوافل	باب النوافل	١٥٢
١٥٤	فصل في القراءة	فصل في القراءة	١٥٤
٢٥٢	فصل في قيام	فصل في قيام	٢٥٢
٢٥٣	باب أدراك الفريضة	باب أدراك الفريضة	٢٥٣
٢٥٣	باب قضاء الفوائت	باب قضاء الفوائت	٢٥٣
٢٥٤	باب سجود السهو	باب سجود السهو	٢٥٤
٢٥٤	باب صلوة المريض	باب صلوة المريض	٢٥٤
٢٥٤	باب سجود الندوة	باب سجود الندوة	٢٥٤
٢٥٤	باب صلوة المسافر	باب صلوة المسافر	٢٥٤
٢٥٤	باب صلوة الجمعة	باب صلوة الجمعة	٢٥٤
٢٥٤	باب صلوة العيد	باب صلوة العيد	٢٥٤
٢٥٤	فصل في تكرار التشريق	فصل في تكرار التشريق	٢٥٤
٢٥٤	باب صلوة الكسوف	باب صلوة الكسوف	٢٥٤
٢٥٤	باب الاستسقاء	باب الاستسقاء	٢٥٤
٢٥٤	باب صلوة الخوف	باب صلوة الخوف	٢٥٤
٢٥٤	باب الجنازة	باب الجنازة	٢٥٤
٢٥٤	فصل في الغسل	فصل في الغسل	٢٥٤
٢٥٤	فصل في كفنه	فصل في كفنه	٢٥٤
٢٥٤	فصل في الصلوة على الميت	فصل في الصلوة على الميت	٢٥٤
٢٥٤	فصل في حمل الجنازة	فصل في حمل الجنازة	٢٥٤
٢٥٤	فصل في الدفن	فصل في الدفن	٢٥٤
٢٥٤	باب الشهادة	باب الشهادة	٢٥٤
٢٥٤	باب الصلوة في الكعبة	باب الصلوة في الكعبة	٢٥٤
٢٥٤	كتاب الزكوة	كتاب الزكوة	٢٥٤
٢٥٤	باب صدقة السواثم	باب صدقة السواثم	٢٥٤
٢٥٤	فصل في الأبل	فصل في الأبل	٢٥٤
٢٥٤	فصل في البقر	فصل في البقر	٢٥٤
٢٥٤	فصل في الدواب	فصل في الدواب	٢٥٤
٢٥٤	فصل في الخيل	فصل في الخيل	٢٥٤
٢٥٤	باب زكوة المال	باب زكوة المال	٢٥٤

فهرس الهداية والبرهان في الجدل الأول

صفحة	باب	فصل	صفحة
٣١١	باب الاحرام	فصل في الفضة	٢٥٢
٣٣١	فصل في الوقوف	فصل في الذهب	٢٥٣
٣٣٢	باب الفران	فصل في العروص	٢٥٤
٢٣٨	باب التمتع	باب في من يمر على العاشر	٢٥٤
٢٢٥	باب الجنائيات	باب المعادن والركاز	٢٥٤
٢٥٠	فصل	باب زكاة الزروع والثمار	٢٥٤
٣٥٦	فصل	باب من يجوز دفع الصدقات اليه من لا يجوز	٢٥٤
٣٥٨	فصل	باب صدقة الفطر	٢٥٤
٣٦٣	باب مجاوزة الوقت بغير حرام	فصل في مقدار الواجب وقته	٢٥٤
٣٦٥	باب اضافة الاحرام الى الاحرام	كتاب الصوم	٢٥٨
٣٧٨	باب الاحصار	فصل في ربه الهلال	٢٥٨
٣٨٢	باب الفوات	باب ما يوجب القضاء وكفا مرة	٢٥٨
٣٨٣	باب الحج عن الغير	فصل	٢٥٨
٣٨٤	باب الهدى	فصل فيما يوجب على نفسه	٢٥٨
٣٨٩	مسائل منثورة	باب الاعتكاف	٢٥٨
	تم فهرس الجدل الأول	كتاب الحج	٢٥٨
		فصل في المواقف	٢٥٨

من الهداية



فَهْرَسْتِ الْهَيْدَايَةِ وَالْكَفَايَةِ بِالْجَلَدِ الْأَوَّلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ

الحمد لله الذي أسس على قواعد الكتاب والسنة مباني الدين والاسلام وشيد بالبراهين الواضحة والحجج الفاطحة
أركان الشرع والاحكام وبعث الى عبادته رسلا وانبياء عليهم السلام للهداية والارشاد واظهر في اظهر شعاع
الملذ وطفاء نائرة الربيع والاحاد يستقرعون بمجهودهم في علماء كلمة الحق ورفع منار الدين ويستفدون وسعهم في
احياء سنة سيد الانبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم اجمعين وعلى عترته وخلفائه الراشدين وصحابته
ومن تابعهم الى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا ومجلد فان الكتب الجامعة في الفقه للاصول والشرع المنطوية على
لطائف نكت المعقول والمسموع كثيرة لا تحيط بها الغاية والمحد وجه لا يستوعبها الاحصاء والعدد غير ان كتاب الهداية
من بينها اجمع مصنف لاصول الواقعات وامهات المسائل واحوى مجلد لعيون الرواية ومتون الدلائل ثم انه وان كان شرحا
للبداهة كما تنقل المشككون موضحا لمعضلاته الا ان فيه غوامض اسرار محجبة وراء استدار لا يكشف عنها من مخاير العلماء
الامن اوتي كمال اليفظ في التحقيق واكرم في استخراج بدائع الفقه ومحاسن النكت بالنعانية الازلية والتوفيق والمحققون
من مشايخنا شكر الله مساعدهم جمعوا له فوائد ترفع عنه الحجاب وتكشف عن وجه النقاب غير ان بعضها في غاية الاختصاص
غير وان لما في الكتاب وبعضها قد جرى فيه نوع من الاطناب فافترج علي ان اجمع منها ما تمس الحاجة اليه وانتخب
ما هو الموثوق من بينها والمعول عليه فاجبت الى ذلك مستعينًا بالله وهو المستعان في كل الامور ومحتسبًا اياه فيما
ازاوله وهو العلم بما في الصدور وحين انتهى المجموع كافلا بايضاح ما استبهم في الهداية واسهل وكافيا بما استعجم

جميع ما في الشرح من الاخصر والاطول سمينه

الْكَفَايَةُ فِي شَرْحِ الْهَيْدَايَةِ

اسأل الله تعالى ان يوفقني لمزيد العلم والعبادة وان يكرمني بحسن العاقبة فيجتني بالخير والسعادة انه
الميسر لكل عسير وهو على ما يشاء قدير وبالأجابة جدير





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي على معالمة العلم واعلامه واظهر شعائر الشرع واحكامه . وبعث رسلا وانباء صلوات الله عليهم اجمعين الى سبل الخى هادين

قوله الحمد لله الحمد هو الثناء على الجليل من بركة وغيره يقال حدث الرجل على انعامه وحمدته على حسنه وشجاعته والتعريف فيه قبل هو نحو التعريف في رسلها المراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو المراك ما هو من بين اجناس الافعال وقبل الاستغراف اي جميع المحامد لله تعالى والاختلاف معروف وانما خصة اضافة الحمد الى هذا الاسم لانه يدل على غيره لا الله اسم للموجود الحي الجامع لصفات الالوهية فيكون ذكره ذكر الصفات كلها معنى ولا نه اختص الاسماء للموجود الحي الجامع اذ لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا فالاضافة اليه اولى **قوله** معالم العلم المعلم موضع العلم قيل المراد بها الاصول التي يوقف بها على الاحكام من نحو الجواز والفساد والحل والحرمه وهي لكتاب والسنة والاجماع والقياس واعلامها ظاهر حيث اوجب علينا الانبياء والابهار قال الله تعالى اطيعوا ما انزل اليكم وما اتاكم الرسول فخذوه . ومن يشاق في الرسول فبعد ما بين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الا به فاعبه وانما اولى الايصار . وقيل المراد به العلماء واعلامهم ايضا ظاهر قال الله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات . حيث خصهم بالذكر تانيا بعد دخولهم في ذكر الذين آمنوا اظهار الزيادة وجايم عنده قوله واعلامه قيل المراد بها الاسباب الشرعية بخلاف ذلك الشمس ملك النصاب وشهود الشهر شرفا كان للصلوة والزكاة والصوم والحج لان العلم هو الامارة والاسباب الشرعية امارات لوجوب الاحكام في الحقيقة لان الوجوب في الحقيقة مضاف الى ايجاب الله تعالى وهو غيب عنا والله تعالى اقام الدلالة لان الظاهر من نحو ذلك الشمس وغيره علم على ايجاب الغيب تفسير العباد واعلامها مر حيث اضاف لوجوب اليها وقيل المراد بالاعلام العلماء الذين يفتدي بهم وله وجه حيث يطلق الاعلام ويراد بها العلماء في كثير من المواضع قوله واظهر شعائر الشرع الشعائر بالجمرة كما في الصحائف جمع شعيرة وهي ما جعل علما طاعة الله تعالى قبل المراد بها ما يودى على سبيل الاستنار كصلوة الجمعة والعبد بن والخطبة وجمع العرفان والمزلة والمراد من الشرع الشرع اذ لو كان المراد به الشارع لقال شعائره ولغائل ان يقول لا يجوز ان يكون واضعا للظاهر موضع المضمرة في الطاب بلا ضرورة وهذا يقع في الكلام والمشرع باطلافة يتناول الاسباب والاحكام الشرعية وهذا من قبل اضافة البعض الى الكل **قوله**

واحكامه الحكم الاثر الثابت بشئ نحو الجواز والفساد والاضافة للبيان كخاتم فضة مجواز اضافة الاحكام الى غير المشرع كالنحو وغيره كان هذا من المصنف مع رعاية المناسبة بين التمجيد والتصنيف على ما تبين ذكر التمجيد ضمنا مضمنا في التاليف من سطره **قوله** وبعث رسلا وانباء بعث الرسل من اهل النعم والبول من النبي الذي معه كتاب كسوى عم والنبي هو الذي ينبي عن الله تعالى وان لم يكن معه كتاب كذا في الكشاف **قوله** هادين صفة للانباء هداة الطريق اذ هبته الى المقصد وذلك لا يتحقق الا من

واخلفهم علماء الى سن سنهم داعين : يسلكون فيما لم يؤثر عنهم مسلك الاجتهاد مسترشدين منه في ذلك هو
ولي الارشاد : وخص وائل المستنبطين بالتوفيق : حتى وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق غير الحوادث منعاقبة
الوقوع : والتوازل بضيق عنها نطاق الموضوع : واقتناص الشوارد : بالاقتباس من الموارد : والاعتبار

من الله تعالى واليه الاشارة في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وهداه الى الطريق اي اراه الطريق وهي وظيفة
الربسل صلوات الله تعالى عليهم اجمعين **قوله** واخلفهم علماء من خلف فلان فلا نا اذا
جاء خلفه عدى بالهزمة الى المفعول الثاني اي جاء بهم خلفهم وجعلهم خلفاء لهم فان العلم وارشاد الانبياء و
الوارث خليفة المورث وعلماء جمع عالم كشعراء جمع شاعر وهو من قبل لاين وثامر لان العلم امر يدل على ان صاحبه
نفاطه حتى اخفى اليه وليس بجمع عليهم وان كان يحكى في هذا الحكم وحكام **قوله**
يسلكون من باب ترشيح الاستعارة لذكر الطريق اولا ولهذا قال مسلك الاجتهاد وعقبه بقوله مسترشدين
قوله فيما لم يؤثر عنهم اي لم يرو عن الرسل والانبياء من اثر الحدوث اذا رواه :
قوله وخص وائل المستنبطين اراد بذلك والله اعلم ابا حنيفة واصحابه رضي الله عنهم
اذ هم الحائزون قصبات السبق في مضمار استنباط الدلائل من النصوص والفائزون بدرجات الفضل في وضع
المسائل على الخصوص وكل من بعدهم مفقودون على آثارهم متنبسون من انوارهم فلههم الدرجة العليا والرتبة
القصوى ورفنا الله شفاعتهم آمين رب العالمين والاستنباط الاستخراج من بطن الماء من العين اذا خرج وبشغل
الاستنباط في استخراج الوصف الثوري من النصوص لما ان في الموضوع كلفة ومشقة ولهذا عظمت به اقدار العلماء
وارتفعت درجاتهم ولما بين الماء والعلم من الشبهة اذ الاول سبب حيوه الاشباح والثاني سبب حيوه الالواح
واليه وقعت الاشارة في قوله تعالى **وَاجْتَنَابُ يَدَ بَلَدَةٍ مَبْنَاً** وقوله تعالى او من كان مينا فاجنبناه اي كافروا
فهو بناء فاطلق اسم الاجزاء بينهما **قوله** من كل جلي ودقيق اراد به المسائل القياسية والاستخسانية فان البعرة
اذ وقعت في البئر اقتباس ان تفسد الماء لوقوع النجاسة في الماء القليل هذا دليل ظاهر دركه والاستخسان ان لا
تفسد لان ابار القلوات ليست لها رؤس حازرة والمواشي تبع حولها وتلقبها الرمح فيها فجعل القليل عفو للضرورة
ولا ضرورة في الكثير وهذا دليل على تركه في الحوادث جواب عما ترشبهه على قول وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق ان المسائل اذا كانت كلها مضمومة
فبال من بعدهم يضيح الاستنباط الدلائل وضع المسائل البديهة موضوعاتهم فاجاب عنه وقال نعم كذلك الا ان التوازل تنزل ساعته
بعد سائر الحوادث تخذت حينا غيب حين فلا يستوعب جميعها نطاق الموضوعات ولا يجوز كلها خرام المنصوصات
فمنست الحاجة لمن بعدهم اى وضع المسائل على حسب تلك الحوادث والتوازل لكن بانها على ما اسسوه ومفرغا على ما اصولها
م الواضحين كلها على التحقيق بعضها بالمباشرة وبعضها بالشبه لبيان الطريق فكان لهم الاجرا المستحق و
الذكر المعنى **قوله** واقتناص الشوارد بالاقتباس من الموارد الاقتناص
الاصطبا دوا الشوارد جمع شاردة وهي النافرة من الشراذم والشروء من حد ضرب يقال اقتبس منه نارا وعلم
اي استفاد لما استعانا شاردة وهي الصبود النافرة والمنعسر اسبغها للعاني الدقيقة المؤثرة المستخرجة من
الاصول المتعصب اذ راكمها بجامع تفسير الوصول ودرج تلك الاستعارة بالاقتناص وجعل لفظ :
الاقتباس فرينة لها واراد بالموارد الاصول لما بين الماء : والعلم

والاعتبار بالامثال من صنعة الرجال وبالوقوف على المأخذ بعض عليها بالتواجد وقد جرى على الوعد في مبدأ بداية المبتدئ ان اشرحها بتوفيق الله تعالى شرحا ارسه بكفاية المثني فشرعت فيه والوعد يسوغ بعض المساغ وحين اكاد انكسر عنه انكسار الفراغ ثبتت فيه بنذامن الاطناب ونسبت ان يهجر لاجله الكتاب فصرفت العنان والعناية الى شرح اخر موسوم بالهداية اجمع فيه بتوفيق الله تعالى بين عيون الرواية ومتون الدراية فاولها للزوائد في كل باب معرضا عن هذا النوع من الاسهاب مع ما انه يشتمل على اصول تنسب عليها فصول واسأل الله تعالى ان يوفقني لا نأما منها ويختم لي بالسعادة بعد اختمها حتى ان من سمع همة الى مزيد الوقوف برغب في الاطول والاكبر ومن اعجله الوقت عنه ينصرف على الاصغر والاخص

والعلم من التثنية فكما ان المورد يستقي منه الماء فكذلك الاصول يؤخذ منها المعنى المؤثر في حكم الفروع او كما ان الصور النافرة بتفسير اصطباها في الموارد فكذلك المعاني الشاردة لتنفاد من الاصول التي هي كالموارد

قوله والاعتبار بالامثال من صنعة الرجال اي وقباس الاحكام على نظائرها بالعلل المؤثرة من صنعة الكاملين في الرجولية الجامعين لما يكون في الرجال من مريضات الخصال لا من صنع كل احد وجعل من عداهم كانه ناقص في الرجولية **قوله** وبالوقوف على المأخذ بعض عليها بالتواجد قال في المغرب العوض قبض بالاسنان من باب ليس وعوض في العلم بناجده اذا ائفنه والتواجد ضرر من الحلم اي انما يتوصل الى ايقان تلك الشوارد بالوقوف على مأخذ النصوص والضمير في عليها للشوارد **قوله** والوعد يسوغ بعض المساغ اي يجوز بعض الخوض في شرعت في شرح البداية الموسوم بكفاية المثني والحال ان الوعد الذي جرى لي تجوز ما انصدت له لان الخلف في الوعد مذموم شرعا وان كان صعوبة هذا الامر تقتضي الامتناع عنه هذا من المصنف رحمه الله حفظ النفس ونظم شأن التصنيف **قوله** انكسر عنه ضمن الانكسار معنى الفراغ فعداه بمن اي كنت منكئا عليه فلما انشهي كدث استبرح لفراغي عنه **قوله** انكسار الفراغ اي انكسار مناسبا بالفراغ **قوله** بنذامن انكسار في رأسه بنذر مرشيب واصاب الارض بنذر من مطراي شئ يسير **قوله** فصرفت العنان والعناية العناية مصدر وعنى بكذا اذا اهتم به **قوله** بين عيون الرواية عين الشئ خبره **قوله** متون الدراية متون الشئ بالضم مثانة فهو متين اي صلب وقوي ويقال رجل متين اي صلب وقوي والمراد متون الدراية هو المعاني المؤثرة والنكات المنبئة التي لا تنقض **قوله** في كل باب اي في الرواية والنكت **قوله** مع ما انه يشتمل على اصول تنسب عليها فصول وفيه نفع يؤمن من ينوهم انه لما زلت الزوائد في كل باب واعرض عن الاسهاب لعل لم يأت باصول ذات فوائد فقال مع كونه محذوف الزوائد مشهور بالفوائد هذا كما قيل في فساد البيع بالشرط وهو كل شرط يخالف مقتضى العقد وفيه نفع لا حد المنعلا قد بين اوله معقود عليه وهو من اهل الاستحقاق يفسد البيع والا فلا ففي كل قيد منه اخراجه عما يضاده وجمع لما يوافق وكذلك في مسئلة المحاذاة ومن شرط المحاذاة ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما عائل وامثالها كما يعثر عليها في اثناء كلامه **قوله** لا نأما منها واختمها بها يريد به شرحه وفي بعض النسخ لا ختمها

وللناس فيما يشقون مذاهب والفرخ حركه قد سألني بعض اخواني ان املي عليهم المصنوع الثاني فالتحفة
مستعينا بالله تعالى في تحريم ما افأوله منصرفا اليه في التيسير لما احاوله انه المبسر لكل عسير
هو على ما يشاء قد بر وبالا جابة جذر وحسبنا الله ونعم الوكيل

كتاب الطهارة

قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم الآية

قوله وللناس فيما يشقون مذاهب : الشعر لابي نواس اوله

علي لربع العامرية وفقة : ليملي علي الشوق والدمع كاتب
ومن عادي حب الدبار لاهلها : وللناس فيما يشقون مذاهب

قوله وادأوله المفاولة القول ولكن فيها زيادة مزاولة ومفاولة

ليست في القول لانها من باب المتالبة والمباراة لان الفعل متى غلب فيه جاء ابلغ واحكم

ما اذا زاوله وحده لزيادة قوة الداعي اليه المحاولة طلب الشيء بجملته ومنه الحديث اللهم بلك

احاول وبك افأول روي انه عليه السلام كان يقول هذا الدعاء عند لقاء

العدو اي بنصرتك وثوقتك ادفع عني كيد العدو واطلب الثوب عليهم يقال

فلان جذر بكذا اي خلبق والله اعلم : بدأ بكتاب الطهارة لان الصلوة

عماد الدين واعظم اركان الاسلام بعد الايمان بالله تعالى فكانت احق بالتقديم و

الطهارات شرطها ولا بد من تقديم الشرط على المشروط وانها اهم لانها لا تسقط بعد رما من الاعذار

بخلاف سائر الشروط من استقبال القبلة وستر العورة وطهارة الثوب والمكان : و

ذكر الطهارة بلفظ الجمع دون الواحد كما في الصلوة والزكاة نظرا الى اختلاف

انواع الطهارة حدا وحقيقة فان طهارة الوضوء نفس امر الماء ونفس اصابعه وفي

الثوب غسله حتى يزيل النجاسة وكذلك طهارة الثوب مخالفة لها اما الصلوة المطلقة

فليست بمختلفة الحقائق ان هي عبارة عن الاركان المعهودة وان تنوعت من حيث الصفات

بالفرض والواجب والنفل وكذلك في الزكاة بجمع انواعها قوله عليه السلام ما توارى ربيع عشور

اموالكم فكان المؤني من كل انواع المال ربيع العشر فكانت شيئا واحدا من حيث ربيع

العشر قوله قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة الآية

افتتح بآية الوضوء بتركها بسلام الله تعالى وان كان الاصطلاح يقتضي ان يكون الدليل مرتبا

على المدلول اي اذا اردتم القيام الى الصلوة وانما جاء باذا وهي فتعمل في الامور الكائنة

لا محالة دون ان وهي في الامور المتعددة لان القيام الى الصلوة من الامور الكائنة لا محالة

نظرا الى الايمان : وقبل في الآية الالتفات والمشهور ان الالتفات في علم المعاني هو التعبير

عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه

ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس بهذا النص والغسل هو الاسالة والمسح هو الاصابة : وحده

عنه بآخر منها وغير المشهور ان يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بغيره منها وقد عدل هنا عن القبة وهو الذين آمنوا الى الخطاب وموقته فيكون من هذا الباب وليس كما قيل لان القبة والخطاب هنا كل واحد منهما في موضعه والعدول عنه خروج عن سنن العربية لان ضمير الموصول يكون غائبا في الاستعمال الشائع ولهذا نسب الى مخالفة القياس قول علي رضي الله تعالى عنه انا الذي سمعني امي حذرة . وكذلك الخطاب في قسم في موقفه اذ لا يقال يا فلان اذ اقول بل يقال اذا فعلت لان المنادى في مقام المخاطب وجميع ما ورد من الخطابات في القرآن بعد مثل هذا النداء وكذا في كلام العرب على هذه الطريقة ولا يسمع دعوى لعدول في الكل فانهم قولهم فرض الطهارة الفرض لغة التقدير والقطع قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي فدرنا وقلنا الاحكام فيها قطعاً وفي الشرع عبارة عن حكم مفيد ولا يحتمل زيادة ولا نقصا ثابت بدليل لا شبهة فيه والفرض ههنا المفروض كقوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه والاضافة للبيان لان المفروض قد يكون من الطهارة وغيرها اي مفروض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة وهي الوجه واليد والرجل وفي الكشف قرأ جاعته وارجلكم بالنصب فدل على ان الارجل مغسولة فان قلت ما يصنع بقراءة الجرد خولها في حكم المسح قلت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهي عنه فعطفت على الثالث الممسوح لا يسمع ولكن لئبته على وجوب الافتصاص في صب الماء عليها وقيل الى الكبين فجي بالغاية اما طلة لظن ظان بحسبها مسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة وعن علي رضي الله عنه اشرف على فئة من قرش فرأى في وضوئهم يجوز افتعال وبل للاعقاب من النار فلما سمعوا جعلوا يغسلونها غسلًا ويدل لكونها دلًا وعن ابن عمر رضي الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤضاً قوم واعقابهم بيض فلوح فقال وبل للاعقاب من النار وفي رواية جابر وبل للراقيب وعن عمرانه رضي الله عنه رأيت رجلاً فنؤضاً فترك باطن قدميه قامه ان يعيد الوضوء وذلك للتغليظ عليه وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين بعشر خفيتين وعن عطاء الله ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين وقد ذهب بعض الناس الى ظاهر العطف فوجب المسح وعن الحسن انه جمع بين الامرين وروى عن الشعبي نزل القرآن بالمسح والغسل سنة الى هذا وفي الكشف ونظيره قوله تعالى ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر الآية . والجامع ان في كل واحد منهما مسحا اذ الموضعي لا يقنع بصب الماء على الاعضاء حتى يمسحها في الغسل ويقال مسح المصلاة اي توضأت ولا يعتبر قول من رأى المسح على الرجل نظر الى ظاهر العطف لان قراءة النص يعارضه ولو تكلف فقال قراءة النص للعطف على محل الجرد وهو قوله برؤسكم فقد ارتكب مجازا والعمل بالحقيقة اولى وفيه عمل بالنص من كل وجه ايضا لان المسح بعض الغسل اذ المسح هو الاصابة والغسل هو الاسالة فكان الحمل عليه اولى ولان الظاهر هو الموضعي في الوضوء لانه غراسه ولكن يريد ليطهره والغسل هو المظهر حقيقة وحكما فكان العمل به عند الاحتمال اولى وقراءة الجرد ايضا تختم العطف على الايدي انما مجرودا ان يحتمل ان يكون الجرد فعل الجوار فعل ان القول بالمسح على الرجل تعسف وخروج عن القطع الى الاحتمال ومخالفة السنة المشهورة ومخالفة الصحابة ايضا قوله ففرض هذا النص لان هذا النص قطع وظاهر الآية يوجب الوضوء على كل فانه

فحد الوجه من فضاء الشعر الى اسفل الذقن والى شحمتي الاذن لان المواجهة تقع بهذه الجملة: وهو

فاسم الى الصلوة سواء كان محدثا او غير محدث وعليه اصحاب الطواغيف فلو الوضوء سببه القيام الى الصلوة فكل من قام اليها فعليه ان يتوضأ وهذا فاسد لما روي ان النبي عليه السلام كان يتوضأ لكل صلوة فلما كان يوم الفتح صلى الخمس بوضوء واحد فقال له عمر رض رأتك اليوم فعلت شيئا لم تكن تفعله من قبل فقال عدا فقلت يا عمر كيدا يجرى هذا بوجوب ان من جلس فوضأ ثم قام الى الصلوة يلزمه وضوء آخر فلا يزال كذلك مشغرا بالوضوء لا يفرغ للصلوة وفساد هذا لا يخفى على احد كذا ذكره في المبسوط الامام المحقق شمس الامنة ابو بكر محمد بن سهل المرخي رحمه الله وقال اصحاب الطرد سببه الحدث لانه يتكرر بتكرر الحدث وهذا ايضا فاسد لان السبب ما يكون مفضيا الى المسبب والحدث رافع للوضوء لا يفيض اليه فكيف يكون سبب له وعند الجمهور سببه الصلوة لقوله تعالى اذ اقمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم يعني اذا اردتم القيام الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم كما لاجل الصلوة لان مثل هذا الكلام لا فائدة اثبات الثاني للاول كما يقال اذ دخلت على السلطان فترين اي لاجل الدخول عليه واذا رايت الاسد فخذ حذرك ولانه مضاف اليها وهي تدل على السببية لانها تدل على الاختصاص فثبت اقوى وجوهه وذاتي ان يكون سببا له فالتسبب حادث به ولان الطهارة شرط الصلوة بوجوب ان يكون سبب وجوبها الصلوة لا غير قياسا على سائر الشرائط من استقبال القبلة ومستر العورة والطهارة عن النجاسة الحقيقية وهذا لان شرط الشيء تبع له وانما يصير تبعه ان لو وجب بسببه فلو وجب بسبب آخر يصير تبعه المسبب لا المشروط وانما لا يجب على المتوضي وان تكرر سببه وهو الصلوة لان فعل الوضوء غير مقصود بنفسه وانما المقصود حكمه وهو اباحة الصلوة فلما كان المقصود حاصل كفي ذلك كما في استقبال القبلة ومستر العورة ونظير الثوب اذا وجدت هذه الافعال عند الشروع لا يشترط تجديد ما قلنا هذا فثبت بما ذكرنا ان سبب وجوب الوضوء هو الصلوة والحدث شرطه بدلالة النص وصيغته اما الدلالة فلانه ذكر التيمم بالتراب الذي هو يدل عن الماء معلقا بالحدث والنص في البدل نص في الاصل لانه لا يفارقه بشرطه وسببه وذكر الغسل وهو اعظم معلقا بالحدث فقال الله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال وان كنتم مرضى او اياه واما الصيغة فقوله تعالى اذ انتم الى الصلوة اي من مضاجعكم لان القيام المطلق كان عن غير القيام مطلقا وهو الاضطجاع وهو كناية عن النوم والنوم دليل الحدث كما في قوله تعالى اوجاء احدكم من القائط وهو كناية عن التمكن في المكان المطمئن للاستئثار والتمكن فيه دليل الحدث قال فخر الاسلام البردوي رحمه الله عليه في اوائل القيام واختير هذا النظم والله اعلم لان الوضوء مطهر وضعا فدل على قيام النجاسة فاستغنى عن ذكره بخلاف التيمم والصلوة سبب الوضوء والحدث شرطه فلم يذكر الحدث ليعلم انه سنة وفرض فكان الحدث شرطا لكونه فرضا لا لكونه سنة فاما الغسل فلا يسن لكل صلوة بل هو فرض خالص فلم يشترع الا مقرونا بالحدث ولا يقال ان الغسل سنة للجمعة فثبت التنوع لا تأتقول المدعي انه لا يسن لكل صلوة فلم يتجه نقضا او تنقيولا كونه سنة لصلوة الجمعة غير مسلم لان الغسل عند البعض ليس بالصلوة وهذا ما اختاره فخر الاسلام البردوي رحمه الله وذكر في الكشف فان قلت هل يجوز ان يكون الامر مثالا للمحدثين وغيرهم فهو لا على وجه الايجاب وهو لا على وجه التدب قلت لا لان تناول الكلمة لمعينين مختلفين من باب الالغاز والتعظيم فكذلك من فضاء شعر في الدبون فضاء الشعر بفتح الفاء وفصا صر: بينهما

وهو مشتق منها والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل عند دخلهما في المرفق وهو قول ان الغاية لا تدخل تحت المغيث كالليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لا سقط ما وراءها اذ لو لاها لاستوعبت الوظيفة الكل وفي باب الصوم لمدا الحكم اليها اذ الاسم

بضمها بمعنى وهو منها في الرأس وغايته قولك وهو مشتق منها في الكافي وخطي صاحب الهداية في قوله وهو مشتق منها حيث جعل الثلاثي مشتقا من المتشعبة والامر بالعكس والمخطي مخطي فقد قال صاحب الكشف اشتقاق البسم من التيسيم لان المتشعبين به يقصدونه واشتقاق البرج من التبرج لظهوره قولك لا سقط ما وراءها الاصل في هذا ان الغاية قد تذكر لمدا الحكم اليها وقد تذكر لا سقط الحكم عما وراءها وانما يتبين ذلك بالنظر في صدر الكلام ان كان صدر الكلام لا يتناول الغاية وما وراءها لوافقصر على الصدر يعلم ان ذكر الغاية لا يثبت الحكم ومده اليها فيجعل غاية الاثبات فلا بد من الاثبات ومضى ان صدر الكلام يتناول الغاية وما وراءها لوافقصر على ان ذكر الغاية لا يثبت الحكم فيجعل غاية الاثبات فيبقى الحكم الاول ثابتا في الغاية بصدر الكلام كانه لم يذكر الغاية والذي نحن فيه من قبيل الثاني لان قوله تعالى وابد بكم يتناول كل اليد من رؤس الاصابع الى الابط فصار ذكر المرافق بحرف الغاية لا يخرج ما وراء المرفق من ان يكون داخل تحت حكم الاسقاط فبقي حكم الغسل ثابتا في المرفق بصدر الكلام واما الصوم فهو من قبيل الاول لانه يتناول الامساك ساعة لغة وشرعا حتى لو حلف لا يصوم فصام ساعة حث ولا يدخل محل الغاية تحت حكم الصدر لان هذه الغاية لمدا الحكم لما قلنا وانما دخلت الغاية في حكم الصدر اذا كانت لقصر الحكم لانها دخلت في صدر الكلام والى تقييد معنى الغاية مطلقا واما دخولها في الحكم وخروجها فامر بدور مع الدليل فلا يخرج عن الصدر بغير دليل واذا كانت لمدا الحكم فلا يدخل من غير دليل فان قيل دعوى غايط الاسقاط انما تقع ان لو كانت الغاية للبدل هي غاية غسل البدل لان الماء موزون مقصودا هو الغسل والغاية لا تكون لبیان الماء موزون ولا المقصود من الكلام هو الفعل لا محل الفعل لانه تتبع ولان ذكر البدل وارادة الكف غالب في الشرع وفي العرف اما الشرع فكافة السقوة واما العرف فانه اذا قبل عند الطعام اغسل يديك او غسل فلان يده لا يراد بها الا الكف فلا ثبت الزيادة عليها الا بدكر الغاية فح كانت هذه الغاية غاية مد الحكم كما في الصوم قلنا دعوى غاية مد الغسل ساقتة ايضا لفهم الصحابة رض ذلك الى الآباط في آية التيسيم في الابداء وهم اهل اللسان فكان ذكر الغاية لا يخرج ما وراءه فبقي المرافق داخل كما ذكرنا ولما اشبهت حال هذه الغاية باعتبار ان من الغايات ما يدخل ويكون حرف الى فيه معنى مع كما قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم ومن الغايات ما لا يدخل وهو ظاهرا كان هذا اجمل في كتاب الله تعالى فيه بنيه عم بفعله فانه توفيا وادار الماء على مراقبه ولم ينقل عنه ترك غسل المرافق في شيء من الوضوء فلو كان ذلك جائزا لفعل مرة تعليميا للجواز كذا في المبسوط واما في باب السقوة عرف بقول النبي عليه الصلوة والسلام وضرب من المعقول وهو التعدي حصل من هذا القدر وفي الكشف الى تقييد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها فامر بدور مع الدليل فمافيه دليل على الخروج قوله تعالى فتنظروا الى مبصرة لان الاعصار علة الانفطار وبوجود المبصرة تزول العلة ولو دخلت المبصرة فيه لكان منظر في كلنا الحائنين معسرا وموسرا وكذلك اتموا الصيام الى

يطلق على الامساك ساعة والكعب هو العظم الثاني هو الصحيح ومنه الكعب قال والمفروض في مسح
الرأس مقدارا ناصية وهو ربع الرأس لما روى المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم ان
سبابة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه والكتاب محل القوي بانه وهو حجة على الشافعي في التقدير
ثلث شعرات وعلى مالك في اشتراط الاستيعاب

الى اللبل ولو دخل اللبل لوجب الوصال وما فيه دليل على الدخول قولك حفظت القرآن من اوله الى
آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله ومنه قوله تعالى من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى لو وقع
العلم بانه لا يشري به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين لا
دليل فيه على احد الامرين فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الفصل واخذ زفرج بالميتقن
وذكر في بعض الفوائد ثمة في الآية ذكر المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلفظ النثنية لان مقابلة الجمع بالجمع
تقتضي انفسا الآحاد على الآحاد كما يقال ركب القوم دوابهم ولكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة وكقيل الى الكعبين
فهم منه ان الواجب بازاء كل رجل كعب واحد فذكر الكعبين بلفظ النثنية ليتناول الكعبين من كل رجل فان
قيل يشكل بقوله تعالى وايد بكم وارجلكم على ما ذكرتم ينبغي ان يكون الواجب على كل مكلف غسل يد واحدة
ورجل واحدة قيل له بازان يكون الثابت بالنص غسل يد ورجل واحدة والاخرى بدلالة النص او يقال الاصل
ما ذكرنا ولكن يحتمل ان يكون الجمع مقابلا بالفرد كما قال زفرج رحمه الله فاحتطنا وقلنا بوجوب غسلهما او
نقول الاصل ما ذكرنا ولكن تخلف الحكم عنه بدليل خارجي وهو فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع
المسلمين وتخلف الحكم عن الاصل في صورة الدليل لا يمنع التمسك به في صورة فقد ذلك الدليل
وقيل انما ذكر المرافق بلفظ الجمع والكعبين بلفظ النثنية لان المرفق طرف العظم الذي يرتفق به اي ينكأ
عليه وانها في كل يد ثلثة طرف احد عظمي الساعد وطرفا عظم العضد بخلاف الكعبين فانها العظام الناثبات
من جانب القدم قاله الاصمعي وعليه عامة الفقهاء **قوله** هو الصحيح احتراز عما ذكر هشام عن
محمد رحمه الله انه المنفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك قال لان الكعب اسم للمفصل ومنه
كعب الرمح والذي في وسط القدم مفصل وهو الميتقن به وهذا موهوم هشام لم يرد به محمد رحمه الله تفسير الكعبين
بهذا في الطهارة فانما اراد في المحرم اذا لم يجد نعلين ليقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فلا شك انه
العظم الثاني المنصل بعظم الساق وكذا في قوله عليه السلام الصقوا الكعب بالكعب كذا في المبسوط
قوله والمفروض في مسح الرأس اي المقد على وجه الفرضية لا يقال هذا المقدار غير مقطوع
به للاختلاف فكيف يكون فرضا لا نأخذ في الفرض على نوعين قطعي وهو كما ذكرنا وظني وهو الفرض على زعم المجتهد
كاجاب الطهارة بالقصد والحجامة عند احسان فانهم يقولون يفرض عليه الطهارة عند ارادة الصلوة وهذا من قبيل التيا
وقال الشافعي في المفروض ان ما يطلق عليه اسم الرأس الباء في قوله تع واسموا برؤسكم للبعوض وقال مالك رحمه الله لان الباء ملزمة كافي
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وقال الحسن البصري رحمه الله اكثر الرأس لان لاكثر حكم الكل قوله والكتاب محل الجمل ما اردت فيه المعاني فامسح
المراد اشباها لا بدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل واذا عرف ذلك فنقول الباء متى دخلت في
آلة المسح تعدى الفعل الى محله فتشوب عنه لا الآلة نحو مسح رأس النبي بيدي

وفي بعض الروايات قد روى بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى ثلث اصابع من اصابع اليد لانها اكثر ما هو الاصل في آلة
المسح قال — وسنن الطهارة غسل اليدين

ومتى دخلت في محله تغدي الفعل الى الآلة فيستوعبها لا المحل كما في الآلة فيغضي مسحية الرأس وهو محل
يحتل السدس والرابع والثالث وغيرها وما روي المغيرة صار بياناً له فان قيل المحل ما لا يمكن العمل
به قبل البيان وامكن العمل به هنا لانه يخرج عن عهدته بادنى ما يطلق عليه اسم البعض قلنا لم يرد ذلك بل
اراد بعضاً مفقداً لانه يحصل بنسل الوجه فلا يحتاج الى ايجاب على حدة او نقول المقروض في سائر
الاعضاء غسل مفقود فكذا في هذه الوظيفة ولا يقال حديث المغيرة ليس بدليل لانه يدل على فرضية
عن الناصبة والمدعى قد روي في الحديث ان الحديث يحتل الثعابين وبيان المعتدات وكحلناه على الثعابين يكون لئلا
وتحلناه على البيان يكون بياناً وخبراً لو اريد صلح للبيان لا للشيخ فحملناه على ما يصلح لا على ما لا يصلح فان قيل
حكم المسح في التيمم ثبت بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه بشم الاسيغاب فيه شرط قلنا اما
على ظاهر رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لا يشترط فيه الاسيغاب بهذا المعنى واما على ظاهر الرواية فقد
عرفناه اما باشارة الكتاب وهو ان الله تعالى اقام التيمم في مذهب العضوين مقام الغسل عند تغذره و
الاسيغاب في الغسل فرض فكذلك فيما اقيم مقامه او عرفناه بالسنن المشهورة وهو قوله عليه السلام لما
رضي الله عنه بكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين والسياسة الكناسة فاراد المكان الذي التقى
الفرع الكناسة فيه فكان اطلاق اسم الحال على المحل وانما لم يقتصر في ايراد الحديث على قوله مسح على ناصبة
مع كفايته للمدعى لان نقل الحديث بما يلوه يتعلق من الحكاية بوجوب صحته وكادته قوله وفي بعض الروايات قد روى اصحابنا
بثلاث اصابع وذكر في الاصل الفرض قد روي ثلث اصابع لان الباء دخلت في المحل فتستوعب الآلة وهي غير مستوعبة عادة وحقيقة
فيراد اكثرها والاصل في اليد الاصابع اذ لو قطعها بلكف يجب نصف الدية كما لو قطعها مع الكف ولا يجب حكومة العدل للكف
لو انفرد والثالث اكثرها في مقام الكل التقدير في مقام الكل الحقيقي وذكر ابن رستم رح في فوائده انه اذا وضع ثلث اصابع
ولم يهداها جاز في قول محمد رح في الرأس والخف جميعاً ولا يخبر في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح حتى يهداها فيصيب
البلة ربع رأسه فالاحاصل ان مسئلة الرأس خمسة قولان من اصحابنا وقول الشافعي وقول مالك وقول الحسن
البصري رح **قوله** وسنن الطهارة وجه التمسك بالحديث انه عليه السلام نهى عن الغمس
على وجه التاكيد والنهي العاري عن التاكيد يقتضي التحريم فهذا الاولى فمر الغمس قبل الغسل والاحتساب
عن المحرم واجب وبالغسل يصير مجتنباً فيجب بالنظر الى اول الحديث وبالنظر الى آخره لا يثبت اشار الى توهم
النجاسة ومن شك في النجاسة يستحب غسلها ولا يجب فاليقين لا يزول بالشك فقلنا بالامر بينهما وهو السنن ثم غسلها وان كان
فرضا لكن تغذيم غسلها الى وسعيه سنة وينوب عن الفرض كما لفتحة تنوب عن الواجب بخبر الثعابين
وينوب عن الفرض بالنص وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلمهم اتوار على ابواب المساجد
يتوضئون منها والشرط في الحديث ان يخرج مخرج العادة لان غسل اليدين او لاسنة مطلقاً قال
مولانا نجم الدين الرازي رحمه الله عليه فلما ظفرت بالرواية بحمد الله عن محمد رح في المحيط وتحفة
الفقهاء وجمع نجم الامم البخاري رح ان غسل اليدين الى الرسغ في ابتداء الوضوء سنة على

قبل ادخالها الاثناء اذا استنظف المنوي من منامه لقوله عليه السلام اذا استنظف احدكم من منامه فلا يغسل يده في
الاثناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا بدري اين بانث يده ولان البدالة الطهر فستن البداية بتنظيفها وهذا الفصل
الرسع لوقوع الكفاية به في التنظيف قال — **ولسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه**
الصلوة والسلام لا وضوء لمن لم يسلم والمراد به نفي الفضيلة والاصح انها مستحبة وان سماها في الكتاب سنة —
يسمي قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح * * * * * والسواك

على الاطلاق زال الاشياء بحمد الله على ان توهم النجاسة في آلة الطهر شامل لكل فيكون الاستئذان شاملا ويحتمل ان يكون
شرطا وهذا اقتد به في الايضاح وشرط في مختصر الكرخي وسائر شروح المختصر وذكر في شرح الآثار وانما نهي لاحتمال نجس
اليد اذا عاينهم ان لا يستنجوا ابدا لا جارا ولا بالماء حتى لو نام مستنجيا لاحاجة الى غسل اليدين **قوله قبل**
ادخالهما الاثناء حكى عن الفقيه ابي جعفر الهندي واي رحمه الله ان الاثناء اذا كان صغيرا يمكنه رفعه برفعه المنوي
شماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصب الماء على كفه اليسرى ويغسلها ثلثا ولا يدخل يده
فيه وان كان كبيرا لا يمكن رفعه كالجب وشبهه فان كان معه كوز صغير يرفع الماء بالكوز ولا يدخل يده فيه ثم يغسل
يده على نحو ما بينا فان لم يكن معه كوز صغير ادخل اصابع اليد اليسرى مضمومة في الاثناء ولا يدخل الكف ويرفع الماء من
الجب ويصب على يده اليمنى وبذلك الاصابع بعضها ببعض فيفعل كذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى بالغا ما يبلغ في
الاثناء ان شاء وقوله عليه السلام لا يغسل يده في الاثناء محمول على ما اذا كانت الاثنية صغيرة او كبيرة ومعه اثنية
صغيرة اما اذا كانت الاثنية كبيرة وليس معه اثنية صغيرة فالتخييل محمول على الادخال على سبيل المبالغة **قوله**
ولسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء اختلف في لفظ التسمية قال الطحاوي رحمه يقول بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام
الوبري رحمه يقول في ابتداء الوضوء ويسمى للبشرى والافضل فيه ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** والمراد به
نفي الفضيلة لا نفي الجواز لئلا يلزم الزيادة على النص بخبر الواحد وهي نسخ وهذا لان الله تعالى امر بالوضوء وهو
غسل ومسح وما شرط التسمية فلو شرطناها بالخير لشنا النص به ولان قوله عليه الصلوة والسلام من توطأ
ومسح كان ظهور الجميع بدنه ومن توطأ ولم يسلم كان ظهور الاعضاء وضوئه يقتضي وجود الوضوء بلا شبهة
فحمل الاول على نفي الفضيلة ليعمل بها ولما ثبت سنها للوضوء شرطت ابتداءه ليكون للوضوء كله لا لبعضه
فان قبل هذا وجبتموها كالفائحة قبل له انما جعلنا الفائحة واجبة للمواظبة النبي عليه الصلوة والسلام من غير الترك ولم ينقل
نفس المواظبة فضلا عن عدم الترك حتى قال في الكتاب والاصح انها مستحبة لا سنة لا ثبت بدون المواظبة ولان
خير الفائحة ورد في الصلوة وانها عبادة مقصودة وهذا الخبر ورد في الوضوء وانه ليس بعبادة اوليس بمقصود فأنطت رتبة
عن الاول فاذا السنة قوله والاصح انها مستحبة لان المواظبة لم تشتهر من رسول الله عليه الصلوة والسلام قوله ولان سماها في الكتاب
اي في مختصر الفدوري لان لفظ المبسوط بلفظ الاستحباب قول هو الصحيح اخر اربع قولين آخرين قال بعضهم يسمي قبل الاستنجاء ليقع
الاستنجاء ايضا وهو سنة مع التسمية وقال بعضهم يسمي بعد الاستنجاء لان قبله حال كشف العورة وذكر الله حال
كشف العورة غير مستحب فغظما لاسم الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الاسلام وقتا وفي فاضل ان ثم قال في فتاوى
فاضل ان والاصح ان يسمي مرتين والاختلاف في التسمية نظير الاختلاف في غسل اليد فقال بعضهم يغسل يده
قبل الاستنجاء وقال بعضهم بل يغسلها بعد الاستنجاء والاصح ان يغسلها مرتين قبله وبعده * **قوله**

والسواك لأنه عليه السلام كان يواظب عليه وعند فقده يعالج بالأصبع لأنه عليه السلام فعل كذلك : والمضمضة والاستنشاق لأن النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة : وكيفية أن يغمض ثلاثا يأخذ لكل مرة ماء جديدا ثم يستنشق كذلك هو المحكي من وضوء صلى الله عليه وسلم : وصحح الأذنين وهو ستة بماء الرأس خلافا للشافعي رحمه الله لقوله عليه الصلوة والسلام الأذان من الرأس والمراد بيان الحكم دون الخلقة قال : وتخليل اللحية لأن النبي عليه السلام أمر جبرئيل عليه السلام بذلك وقيل هو ستة عند أبي يوسف رحمه الله عليه :

قوله والسواك أي استعماله لأن السواك والمسواك اسم للخشبة المستعملة للأسنيناك وذكر في المخطا أنه ينبغي أن يكون السواك من أشجار مرة لأنه يطيب نكهة الفم ويشد الأسنان ويقوى المعدة ويكون في غلط المختصر وطول الشبر وليسناك عرضا أطولا فإن لم يجد فليتمسك بجذبت علي رض الشوبص بالمسحاة والابهام سواك وأما وقته فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والسقاء أن السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء زاد الفقهاء أنه سنة حالة المضمضة تكميدا للإبقاء وذكر في مبسوط شيخ الإسلام رحمه من السنة حالة المضمضة أن يسناك **قوله** كان يواظب عليه أي مع تركه أحيانا بدليل أنه عليه السلام علم الأعرابي الوضوء ولم ينقل فيه تعليم السواك **قوله** والمضمضة والاستنشاق قبل المضمضة باليد اليمنى والاستنشاق باليد اليسرى قال الذندليب رحمه الله عليه الأولى أن يدخل أصبعه في فمه وانفذه والمباغة فيهما سنة أيضا قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله عليه المباغة في المضمضة أخرج الماء من جانب إلى جانب آخر وقال شيخ الإسلام رحمه الله المباغة فيها الغرغرة وقال صدر الشهيد رحمه الله عليه المباغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ الفم فان لم يملأ الفم بغير غرغرة والمباغة في الاستنشاق أن يوضع الماء على منخربه ويجذبه حتى يصعد **قوله** لأن النبي عليه السلام فعلهما على المواظبة ولا يقال المواظبة يدل على الوجوب حتى قال أهل الحديث هما فرضان في غسل الجنابة والوضوء اسندا لا بالواظبة لا نقول أنه عام كان يواظب في العبادات على ما فيه تحصيل الكمال كما كان يواظب على الأركان وفي كتاب الله تعالى أمر بظهور أعضاء مخصوصة والزبادة على النص لا يجوز إلا بما ثبت به النسخ وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعرابي الوضوء ولم يذكرهما فيه مع أن فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوف عليه وعرفوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم هما سنن في الوضوء واجبتان في الغسل **قوله** والمراد بيان الحكم لأنه عليه السلام لم يبعث لبيان الخلقة فثبت أنهما من أجزاء الرأس حكما ولو كانا من أجزاء حقيقة لسن إقامة وظفتها بماء واحد كسائر الأجزاء فكذلك هذا لأن استيعاب الرأس بماء واحد سنة ولا ينضم الاستيعاب بدونهما حيث جعلنا من الرأس وهذا لأنه مسح زبد عن مسح مفروض فسن إقامة وظفتها بماء الرأس لا بماء جديد كما لا يستعاب وإنما لا ينادى فرض المسح به لأنه ثبت بالكتاب وكونهما من الرأس ثبت بخبر الواحد فلا ينادى به ما ثبت بالكتاب كمن استقبل الحطيم بالصلوة لم يجزوا أن كان من البيت لا من فرضية استقبال القبلة ثبت بالنص وكون الحطيم من البيت ثبت بخبر الواحد فإن قيل لم يجعل الحديث بيانا لأن وظفتها المسح لا الغسل من غير اثبات البعثة فكان الحديث بيان أنهما من المسح قلنا لا يلزم من كون وظفتها الشيء المسح كونه من الرأس كالحف قولنا وتخليل اللحية ذكرناه أيضا وأما تخليل اللحية فليس بمسنون عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله هو مسنون وكيفية أن يخلل بعد التلث من حيث الأسفل إلى فوق : قوله

جاءت عند الحقيقة ومحمد رح لان السنة اكمال الفرض في محله والداخل ليس بمحل الفرض وتخليل الاصابع لقوله عم
خللوا اصابعكم كي لا تتخللها نار جهنم ولا نه اكمال الفرض في محله وقت كرا الغسل الى الثلث لان
النبي عليه السلام توضع مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وتوضأ مرتين مرتين وقال
هذا وضوء من بضاعف الله له الاجر مرتين وتوضأ ثلثا ثلثا وقال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فمن زاد
على هذا او نقص فقد تعدى وظلم والوعيد لعدم رويته سنة قال — ويستحب للتوضي ان ينوي
الطهارة فالنية في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رحمه الله فرض لانه عبادة فلا يصح بدون النية كالنيم فلما
انه لا يقع قرينة الا بالنية ولكنه يقع مفناحا للصلوة لوقوع طهارة باستعمال المطهر بخلاف النيم لان الثراب
غير مطهر الا في حال ارادة الصلوة : : : : : او هو

قوله جاءت عند الحقيقة ومحمد رحمه الله تعالى اي لو فعل لا ينسب الى البدعة كما يبدع ما سيجعل
قوله لان السنة اكمال الفرض في محله فان قيل ليكمل بالمضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين
فلما المضمضة والاستنشاق لتكامل وطيفة الوجه والنف من الوجه واما الاذان فلما جعلنا من الرأس
كان المسح في محل الفرض من وجه ايضا قوله وتخليل الاصابع يعني مبالغة في اصال الماء لان
التخليل انما يكون سنة بعد وصول الماء وقبله يكون فرضا قوله لقوله عليه الصلوة والسلام خللوا
اصابعكم في الكافي كان ينبغي ان يكون واجبا نظرا الى الامر الا انه لا مدخل للوجوب في الوضوء لانه شرط الصلوة
فمن كان يتعالمها فلو قلنا بالوجوب هنا كما في الصلوة لساوى التبع الاصل بخلاف النصين فهما لظهور المناوأة هناك حيث
ثبت التبع بثبوت الاصل ويسقط بسقوطه ولا كذلك هنا والوعيد المذكور في الحديث متعلق بترك اصال الماء وكيفية
التخليل ان يخلل بخضريه البصري فيدخن بخرجه البصري ويختم بخضريه البصري قوله فمن زاد على هذا اي على التثنية وعبارة
اخرى او زاد على الثلث معتقدا ان اكمال السنة لا يحصل بالثلث او نقص عنه معتقدا ان السنة هذا فاما لو زاد لطم يثني القلب عند
المسك او لينة وضوء آخر فلا بأس به لانه امر بترك ما يربيه الى ما لا يربيه كذا في المبسوط قوله فقد تعدى التعدي يرجع الى الزيادة
لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى ومن بعد حدود الله فقد ظلموا وظلموا يرجع الى التقصا قال الله تعالى ومن يظلم ظلماتا عظمى لم ينقص قوله
فالنية في الوضوء سنة هي ان ينوي ازالة الحدث او اقامة اباحة الصلوة لانه عبادة لان العبادة فعل توفى بها تعظيما لله تعالى بامره وشاها
عليه وهو موجود في الوضوء قال عليه الصلوة والسلام الوضوء على الوضوء نور على نور يوم القيمة فكان عبادة والنية شرط صحة العبادة لقوله
وما امروا الا بعباد الله فخلص له الدين جعل الاطرار وهو النية حال العابد والاحوال شرط وما لم ينو فاطلعه عن الاستعمال
للبرد والتعليم او العادة قوله كالنيم يعني لو لم يشترط النية في الوضوء لما شرطت في بدله وهو النيم لان
البدل لا يفارق الاصل ولا يفرقه والنية لتحصيل العبادة ومتى لم يثبت في الاصل لا يثبت في البدل كابدال
المقصوب وعكسه ابدال الكفارات قوله ولما انه لا يقع قرينة الا بالنية هذا قول بموجب العلة
حيث انزمت ما التزم المشافعي رحمه الله يعني ان الوضوء لا يقع قرينة الا بالنية هذا مسلم الا ان الكلام فيما
وراءه وهو ان استعمال الماء في أعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية ام لا قلنا بانه يوجب وذلك لان أعضاء
الوضوء محكومة بالنجاسة في حق الصلوة حيث امرنا بالنظير لحفظها وهو لا يتحقق بدون النجاسة اذ نظير الطاهر
مع الماء طهور يطبعه فاذا لاقى النجس طهره فصد استعمال الطهارة او لا كما الماء : : : : : او هو

او هو ينبت عن الفصد ويسوعب رأسه بالمسح وهو سنة وقال الشافعي ربح السنة هو التثليث بمياه مختلفة اعتبارا بالحدوث
ولنا ان السارعي لله عنه توثا ثلثا ثلثا ومسح برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله عليه السلام والذي يروى
من التثليث محمول عليه بجماء واحد

للادواء والطعام للشباع لان استعمال آلة التطهير في محل قابل للتطهير يفيد الطهارة لاحالة فاذ اثبت الطهارة في
اعضاء وضوء بهذا الطريق كان مفناحا للصلوة وان لم ينولان الوضوء جعل شرطا للصلوة بوصف كونه طهارة
لا بوصف انه فرتة بخلاف التيم لان التراب لم يعقل مطهرا فلا يكون من بدلا للحدث اصلا فلم يبق فيه الا معنى التبعيد
وذلك لا يحصل بدون التيم فان قيل في الوضوء مسح والمسح غير مطهر بنفسه ومنعنا قلنا الماء مطهر بنفسه لا بفعلنا
الا انه اذا قل حق لم يكن سببا لضعف عن التطهير للجاسة الحقيقية لان تطهيرها في ازالة عنها وفيما نحن فيه الجاسة
ضعيفة لانه حكى دون العين فاستغنى عن الازالة لا فادة التطهير فصا والى كاسائل الذي يفيد وعلى الازالة
في فادة التطهير كذا في الاسرار **قوله** او هو ينبت عن الفصد يريد به ان آية الوضوء ظاهرة للمعنى
في وجوب الغسل والمسح وليس فيه ما يدل على التيم فكان اشترط التيم زيادة على النص فذلك لا يجوز بالغياس والتجرب
الواحد بخلاف التيم فانه عبارة عن الفصد لغرض قال الله تعالى ولا تيمموا التيمم اي لا تقصدوا فكان اشترط التيمم
فيه ثابتا بالعبارة فان قيل لا نسلم بانه ليس في الآية ما يدل على التيم بل فيها دليل على اشترط التيم وذلك لان وجوب
حكم الغسل خرج مخرج الجزاء للشرط فيتعبد به فح يكون ثغره فاعسلوا هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة ولا يغنى بالتيمم
سوى ان غسل هذه الاعضاء للقيام الى الصلوة فكان هذا نظيره قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة
فشرط التحرر برقبة هذه الكفارة والا فلا يجوز بطلان الجزاء بالشرط فكذا هذا مسلم فيما كان ذلك حكما غير شرط لحكم
آخر واما اذا كان هذا الحكم شرطا لحكم آخر لا بشرط التيمم في هذا الشرط لان الشرط برأى وجوده مطلقا لا وجوده قصد كما
في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا انودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لما كان المسمى
شرطا لاداء الجمعة لا بشرط في السعي بنية ان يكون للجمعة حتى انه اذا سعى بغير قصد لاداء الجمعة وحضر الجمعة فادى
يجوز فالحاصل ان المنوحي اذا سعى مسحا للطهارة فاصابه المطر او جرى الماء على اعضائه وضوئه او علم الوضوء انسانا
او نوحا للبره هل يكون مفناحا للصلوة عندنا يكون وعند الشافعي رحمه الله لا يكون والنية شرط للوضوء
الذي هو قربية وعبادة بالاتفاق **قوله** ويسوعب رأسه بالمسح وكيفيته ان يضع من
كل واحدة من اليدين ثلث اصابع على مقدم رأسه ولا يضع الا بهما والمسحة ويجا في كفيه ويمدحها
الى الفم ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمدحها الى المقدم ثم يمسح ظاهر اذنيه بابهاميه وباطنهما بمسحبه كذا
في المستصفى ويزاد في النهاية ويمسح رقبته بظهر اليدين حتى يصير ما يحايل لم يصير مستعملا قلت هذا الباري
الافضل ويجوز ان يسوعب رأسه بالمسح ثلث اصابع لان الماء لا يعطى له حكم الماء المستعمل حال الاستعمال نص
على ذلك في المبسوط فقال فكما ان في الموضوء الماء في الوضوء لا يصير مستعملا فكذا في اقامة السنة في المسح
ولكن يجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع اليد في الاستيعاب ليقوم الاكثر مقام الكل حتى انه لو مسح باصبعه بجوانبها الا
لا يجوز في الاصح لعدم استعمال اكثر اصابع **قوله** والذي يروى من التثليث هو ما روي عن عثمان وعلي
رضي الله عنهما حكى وضوء رسول الله عليه الصلوة والسلام فسلوا ثلثا ومسحا برأس ثلثا ثلثا المشهور

وهو مشروع على ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله ولأن المفروض هو المسح والتكرار بصبر غسلا فلا يكون مستوفيا
 كسح الخف . بخلاف الفصل لأنه لا يضره التكرار . ويرتّب الوضوء فيبدأ بألله تعالى بذكره
 وبألمبا من والترتيب في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي رحمه الله فرض لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم
 أي به والفاء للتعقيب ولنا أن المذكور فيها حرف الواو وهي مطلق الجمع باجماع أهل اللغة فتقتضي اعتقاد
 غسل جملة الأعضاء والبداءة باليمنى من فضيلة لقوله عليه السلام إن الله تعالى يحب الشبان في كل
 شيء حتى الشعر والرجل

المشهور عنهما أنهما غسلا ثلاثا ومسحا بالرأس مرة واحدة ولئن ثبت ما روي فمحتمل على أن التكرار ثلاثا كان
 بماء واحد وما روي أنه مسح مرة محتمل على أنه استوعب الكل بالمرة الواحدة كذا في مبسوط شيخ
 الإسلام **قوله** وهو مشروع على ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله عليه روى الحسن عن أبي حنيفة
 روى إذا مسح ثلاثا بماء واحد كان مستوفيا فإن قبل اليد صار مستعملا بالمرة الأولى فكيف يسن امرأه ثانيا وثالثا
 ولقد قلنا لو مسح رأسه بأصبع واحد ومده حتى صار قد وثقت أصابع لم يجز حتى يعبد إلى الماء عندنا خلافا لغيره
 مسح لأن فرض المسح يتأدى بالأصابع فإذا وضع الأصابع يتأدى الفرض فيأخذ الماء حكما الاستعمال قبل على ما ذكرنا
 من رواية المبسوط لا يصبر مستعملا وإنما لم يجز ذلك لأن الواجب أن يستعمل فيه ثلاث أصابع اليد على الأصح
 لأن أخذ حكم الاستعمال لا إقامة فرض آخر لا يأخذه في إقامة السنة لأنها تتبع للفرض فلا يفصل عن الأصل ألا ترى أنه
 يسن الاستيعاب بماء واحد **قوله** والفاء للتعقيب أي مع الوصل فيقتضي غسل الوجه تعقيب القيام إلى الصلوة
 ويمنع تخلل عضو آخر بينهما تحقيقا للأصل فلما ثبت وجوب ترتيب غسل الوجه على القيام يقتضي الفاء على ما
 ذكرنا ثبت الترتيب في سائر الأعضاء لعدم القائل بالفصل فإن كل من كان قائلًا بترتيب غسل الوجه على القيام
 قائل بترتيب سائر الأعضاء عليه وكل من لم يقل ذلك لم يقل هذا ولنا أن الأمور به غسل هذه الأعضاء لأنه عطف
 بعضها على بعض بالواو وهو مطلق الجمع بلا فرض المتفاوتة ولا ترتيب والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيقتضي
 تعقيب الجملة كانه قال فاعسلوا هذه الأعضاء الثلاثة وذلك لا يوجب الترتيب وفي هذا عمل بالسنة و
 دلالة الإجماع والمعقول أما السنة فهي ما ذكره أحمد وأبو داود في سننه أن النبي صلى الله عليه وسلم يمسح يده
 بذكره قبل وجهه والخلاف بينهما واحد وروي أنه عليه السلام يمسح رأسه في وضوئه فتذكر بعد
 فراغه فمسحه ببطل كفه . وأما دلالة الإجماع فإنه لو انقسم في الماء بينة الوضوء أجزاء وان لم يوجد الترتيب ولما المعقول
 فأنهم وضعوا الفاء للترتيب مع الوصل فلو قلنا بأن الواو يوجب الترتيب لكان تكرارا وهو خلاف الأصل إذا كان
 كل كلمة موضوعة لمعنى خاص ومن الدليل على كون الواو موضوعة للجمع المطلق صحة قولهم اشرك زيد وعمر بالواو دون
 الفاء ولا معنى للاقتراض في الصحة وعدمها سوى أن الفاء للترتيب ولا يتصور الترتيب هنا فلم يصح والواو للجمع المطلق
 المقام يستدعيه نص **قوله** والبداءة باليمنى من فضيلة لأن الشبان ليس من خصائص الوضوء كالشمية **قوله**
 حتى الشعر والرجل في المغرب رجل شعره أرسله بالرجل وهو المشط ورجل فصل ذلك بشعر نفسه ومنه في شعره ونحوه
 ويهي عن الرجل الأغبار تعقبه نزع الخف خطأ وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله من الناس من زعم أن المراد من الرجل
 نزع الخفين عن الرجل ولكن ذلك خطأ محض لأن السنة في النزع أن يبدأ باليسار والله أعلم

فصل في نواقض الوضوء

المعاني النافضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى اوجاء احدكم من الغائط وقبل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدث قال ما يخرج من السبيلين وكلمة ما عامة فتشاول المعناد وغيره والدم والقيح اذا خرجا من البدن فتجاوزا الى موضع يلحقه حكم الطهارة والقيح ملا الفهر وقال الشافعي رحمه الله عليه الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روي انه عليه السلام فاء فلم يتوضأ ولا غسل غير موضع الاصابة امر يعقدي فيقتصر على مورد الشرع وهو المخرج المعناد

فصل في نواقض الوضوء

هي جمع نافضة والنقض متى اضيف الى الاجسام يراد به ابطال ناليتها ومتى اضيف الى غيرها يراد به اخراجه عما هو المطلوب منه كذا ذكره القاضي الامام ظهير الدين رحمه الله تعالى عليه والمطلوب هنا من الوضوء امسباحة الصلوة قوله المعاني العلة كما في قوله عليه الصلوة والسلام لا يجل دم امر مسلم الا باحدى معان ثلث قيل ذكر المعاني اخترا عن ذكر لفظ مستعمل الفلاسفة كثيرا قوله ما يخرج من السبيلين اي خروج ما يخرج منهما لانه علة الانقضاء وهي عبارة عن المعنى قوله لقوله تعالى اوجاء احدكم من الغائط وهو المطن من الارض واستعمل المحدث مجازا لانه يقتضي في مثل هذا الموضع تفسير فقد امر باليتم عند عدم الماء للجائي من الغائط فيكون ناقضا للوضوء ضرورة لان التيمم لا يجب على المؤتمن لان الامر بالتيمم عند عدم الماء امر بالتوضي عند وجوده دلالة ووجوب دليل على الانقضاء ضرورة قوله وكلمة ما عامة فتشاول المعناد وغيره فقه نفي لقول مالك رحمه الله فان غير المعناد كدم الاستخاضة لا ينقض الطهارة عنده وقوله عليه السلام كل ما يخرج من السبيلين ليس بمجرى على عمومه اذ الرجح الخارج من القبل والذ ليس بناقض كما قال في آخر هذا الفصل قوله اذ اخرج من البدن وتجاوز شرط الخروج لان نفس النجاسة غير ناقضة لم توصف بالخروج اذ لو كان نفسها ناقضا لما حصلت الطهارة لشخص ما وشرط التجاوز وان كان الخروج انما يتحقق بالتجاوز اخترازا عما يبدى لان ذلك لا يثبت خارجا وخرج ظن البادي خارجا وقال فيه بانقضاء الطهارة فيجب الاخترا عنه قوله حكم الطهارة اي حكم هو طهره كما يقال علم الطب والمراد ان يجب تطهيره في الجملة في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم من الرأس الى ما لان من الانف انتقض الوضوء اذا استنشاق فرض في الجنابة بخلاف البول اذا نزل الى القصة الذكر ولم يظهر لان هناك النجاسة لم تصل الى موضع يلحقه حكم الطهارة وعن هذا قلنا اذا كان في عينه قرحة ومحل الدم منها الى جانب آخر من عينه فلا ينقض وضوءه لانه لم يصل الى موضع يجب غسله في الجملة قوله فاء ولم يتوضأ وكان من عادته عليه السلام الوضوء عقب كل حدث وروي انه فاء فغسل فيه فقبل له الا يتوضأ وضوءه للصلوة فقال هكذا الوضوء من التي ذكره محلي بالالف واللام فيصرف الى الجنس فيشمل القليل والكثير واما يصر الى المعهود اذا كان متعينا اما لو كان محملا فلا والمعهود هنا تردد بين ان يكون قليلا او كثيرا اعلى انا لو حملناه على الجنس يندرج تحته المعهود فكانت الفائدة اعم قوله امر يعقدي اي تعبدنا الله تعالى وكلفنا غسل الاعضاء الثلاثة وصح الرأس عند خروج الحدث من السبيلين من غير ان يدركه العقول لان الاعضاء غير منصفة بالنجاسة اذ علة الانقضاء قيام النجاسة ولم توجد بل قامت بحمل آخر فلا يوجب نجس وضع آخر لان العلة معنى يحمل بالحمل فينقض به المحل الذي يقوم به العلة لا غيره فيبقى ظاهره كما كانت والامر بالطهارة وهي ظاهرة

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل وقوله عليه الصلوة والسلام من فاء او رعف في صلوة فليصرف
وليبتوضأ ولين على صلوته ما لم يتكلم ولا خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الاصل معقول
والانفصار

اثبات الثابت وازالة المزال وكلاهما محال فيغص على مورد الشرع لان شرط القياس ان يكون الحكم في الاصل
على وفق القياس لانه لو كان بخلافه كيف يقضى القياس بثبوته في محل آخر مع انه ينفيه في الاصل **قوله**
ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل اي يجب لاقتضاء الجار والمجرور الفعل وتعين الوجوب لانه اخبار هو
آخذ من الامر المقتضي للايجاب **قوله** او رعف قال العلامة المطري رحمه الله رعف
سال رعا ففتح العين هو الفصيح الاستدلال بالحدث من وجوه احدها انه عليه السلام امرنا بالانصراف ولا يباح
الانصراف بعد الشروع الا بعد الانقضاء لان المضي واجب والثاني انه امرنا بالوضوء وهو للوجوب والوضوء الواجب
لا يكون الا من الحدث والثالث انه امرنا ببناء وادنى درجات الامر الاباحة والجواز ولا جواز للبناء الا بعد
الانقضاء لا يقال جاز ان يكون الامر بالانصراف لفعل ما اصاب من الرعاف او القي بدنه او ثوبه ويكون المراد بالوضوء
الفعل وقد اردت بالوضوء غسل الغم في قوله عليه السلام هكذا الوضوء من القى لا نقول لا يجوز لوجهين احدهما
جواز البناء بدليل قوله وليس فان الانصراف لفعل الثوب او البدن عن القى والرغاف يفسد بالانقضاء والثاني
الاستدلال بالامر بالتوضي فان مطلق الوضوء ينصرف الى المجهود في الشرع اذ كل متكلم يتكلم باصطلاحه فدل
الاطلاق من مبين الشرع على انه اراد الوضوء الشرعي ويؤيده ما ذكر في رواية اخرى او اعدى وعن المذي لا يجب
الا الوضوء الشرعي فكذا عن غيره لان الامر واحد والنبي عليه الصلوة والسلام انما عبر عن غسل الغم بالوضوء على
المشاكله الجواب سائل قال له حين فاء فغسل فيه الا توضأ وضوءك للصلوة فان قلت قوله عليه السلام وليس ليس
لوجوب فكذا قوله فليصرف وليتوضأ لينا سب احكام المطوقات قلنا القرآن في النظم لا يوجب القرآن في
الحكم وترك الاصل في جملة بدليل الاجماع لا يدل على تركه في جملة اخرى والاجماع ثمه واعتبر بقوله تعالى
من ثمه اذا امر واتوا حقه يوم حساده والثاني للوجوب والاول للاباحة **قوله** ولا يخرج
النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا التعليل يتوقف على مقدمات احدها بيان معلولية النص الوارد في الاصل
اي السبيلين فتقول هو معلول لانه يفتدى الى الثبوت التي تحت السرة فان الرواية منصوطة بان الانسان ان
طعن في السرة فخرج البول او العذرة انتقضت الطهارة عند الشافعي رحمه الله فنثبت انه معلول ولا تعدي
بدل لتعليل والثانية بيان العلة في الاصل في محي الخارج النجس لان الحكم انما يتعلق بالخارج او
بالخارج ارجح او بالنجس او بواحد غير معين او بالجميع او بالخارج والمخرج او بالنجس او بالخارج والنجس لا يجوز
الاول لان الحال لا تدخل تحت التعليل لثلاث سبب باب التعليل وهو مفتوح فما يؤدي الى التعداد فهو مردود
لان المخرج لا يرى به فلو تعلق الانقضاء به لكان منقضى الطهارة في كل الاحوال ولا يتعلق بالخارج فالزاف
والخاط لا ينقضان ولا يتعلق بالنجس لما في المخرج ولم يضاف الى واحد غير معين لان كل معين لما يصلح
للاضافة لا يصلح احدهما ضرورة وبما مر عرف بطلان باقي الوجوه سوى الوجه الاخير فتعين مراده
والثالثة بيان الناشر فنقول انه مؤثر اذا ظهر اثره في موضع من المواضع لانه عليه السلام
قال توضي وصلي فانها دم عرق انفجر اوجب الطهارة لمعنى النجاسة وعلقه

والاقتصار على الاعضاء الاربعة غير معقول لكنه يتعدى ضرورة تعدى الاول غير ان الخرج انما يتحقق بالسبيل
الى موضع بلحقه حكم الظاهر

وعلمه بالاخبار وله اثر في الخرج **الاربعة** بيان ان العلة موجودة في الفرع فتقول هي موجودة فيه وهكذا
استوفاني تجس الثوب باصابعهما فلم يبق من بعد الا التعدية من الاصل الى الفرع لوجود العلة المشتركة فان قبل سلبنا
ان الخارج تجس علة لا تقتضي الطهارة وهو معقول اي مدرك بعقولنا اذا الطهارة مع التجاسة ضد ان قلنا انصف
بالنجاسة زالت الطهارة ولكن الاقتصار على الاعضاء الاربعة غير معقول فكان ينبغي ان يغسل محل النجاسة او كل
البدن كما في المحيض والنفاس والنجاسة قلنا ما هو معقول يجب تعديه لانا كلفنا بالاعتبار والتعدية الاحكام
وما هو غير معقول وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لا يمنع تعديه ضمنا وضروفا وهذا لانه لا يخلو اما ان يتعدى
وحده او مع لازمه لا يجوز الاول اذ لا وجود للشئ بدون لازمه ولان من شرط صحة التماس ان يتعدى الحكم الثابت
في الاصل بلا تغيير حتى اذا ثبت الحكم في الاصل بصفته ولا زمه لا يجوز تعديه بدونها فتعين تعديه بصفته
ولا زمه وان كانت مخالفة للقياس وفي الاصل اعني الخارج من السبيلين الحكم مشتق على امر معقول اصالة وهو
نوال الطهارة وغير معقول تبعنا وضما وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة لانه ثبت مرتبا عليه فكان تبعنا فيجب
ان يثبت الحكم في الفرع على وفاق ذلك مستملا على امر معقول وغير معقول لئلا يلزم تغير حكم النص في الفرع وهذا
كسقوط الجودة في باب الربوا يتعدى الى غير المنصوص عليه ضرورة تعديه وجوب النسبة لوجود العلة وهي القدر
والجنس والطعم مع الجنس مع انه يلزم منه تعديه امر غير معقول وهو استواء الجهد والردي لكن لما كان ضمنا وضرا
لم يعبأ به كذا هنا وهذا لان الثبوت في ضمن غيره لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم المنضم كالوكالة
الثابتة في ضمن الرهن فانها يلزم وان كانت من العقود الجائزة وكذا ائنه الاقامة من شرطها ثبوت المدبر ثم يصير الجندى عنها
في الفبا في بنية اقامته الا في المصر وهذا اكبر الظاهر على ان الاقتصار معقول لان الاصل ان يغسل كل الاعضاء
لان كماله موصوف بالحدث لانه لا يتجزئ في حق جواز اداء الصلوة فاذا ثبت في البعض ثبت في الكل ولان الصفة
متى ثبت في البعض بنصف الكل به كالعلم والارادة فانهما ثمان بالقلب ويوصف الذات بهما فان قيل على ما
ذكرت ينبغي ان ينصف كل البدن بالجنس عند اصابة الجنس ببعضه فيجب تطهير كله عند وجوب تطهير بعضه قلنا هذا
معارض في موضع الاجماع فلا يرد ولان غسل المخرج لما وجب اذا القيام بين يدي الرب تعالى مستقيا للفرد راساء في الادب
وجب غسل الباقي لان غسل البعض دون البعض محل بالزينة كغسل بعض الثوب الوسخ والنزيبين هو المطلوب فيجب غسل
كل البدن تحقيقا لمعنى النزيبين الا انه اقتصار على هذه الاعضاء الاربعة دفعا للخروج فيما يكثر وقوعه ويناد تكراره
على القياس فيما لا يخرج منه وهو المحيض والنفاس والنجاسة **قوله** غير ان الخرج جواب لسؤال
مقدروا ان يقال شرط صحة التماس ان لا يتغير حكم الاصل ولم يوجد اذ في الاصل وهو الخارج من السبيلين
استوى القليل والكثير وفي الفرع لا قلنا مناط الحكم في الاصل والفرع هو الخرج والخرج انما يتحقق بالانفعال
عن موضع النجاسة وفي الاصل يحصل بمجرد الظهور لان ذلك الموضع ليس موضع النجاسة فاذا ظهرت علم انها انتقلت
الى موضع آخر وفي الفرع لا يتحقق الخرج الا بالسبيل لان تحت كل جلدة رطوبة فاذا زالت كانت
بادية لا خارجة كالببت اذا هذه كان الساكن ظاهرا لا منتقلا عن موضعه * * * قوله

وبسبب الفم في القيء لان بزوال الفثرة تظهر نجاسة في محلها فتكون بادية لا خارجة بخلاف السيلان لان ذلك
الموضع ليس بموضع النجاسة فيسندك بالظهور على الانتفال والخروج وملا الفم ان يكون محال لا يمكن ضبطه الا
بتكليف لانه يخرج ظاهرا فاعبر خارجا وقال زفر رحمه الله تعالى عليه قليل القيء وكثيره سواء كذا لا يشترط السيلان
اعبارا بالخروج المعناد ولا طلاق قوله عليه الصلوة والسلام الفم حدثت وكنا قوله عليه الصلوة والسلام ليس في
الفطرة والفطرين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا وقول علي رضي الله تعالى عنه حين حدثت جملة اودسعة
تملا الفم واذا اغارضت الاخبار بجمل ما رواه الشافعي رحمه على القليل وما رواه زفر رحمه الله عليه على الكثير
والفرق بين المسلكين ما قدمناه ولو شاء منفرقا بحيث لو جمع بهذا الفم فتعدا بيبوسف رحمه الله يعتبر
اتحاد المجلس وعند محمد رحمه الله عليه يعتبر اتحاد السبب وهو الغثان ثم ما لا يكون حدثا لا يكون
نجسا بروى ذلك عن ابيوسف رحمه الله تعالى عليه

قوله وبسبب الفم معطوف على قوله بالسيلان وهو ان يكون بحيث لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمنع من الكلام
وقيل ان يزيد على نصف الفم كذا في النهاية **قوله** ليس في الفطرة والفطرين اراد به الفلة وسماها
فطرة لانه على عرضة النفاط ويبدل عليه قوله الا ان يكون سائلا **قوله** اودسعة تملا الفم اودسعة
الفية يقال دسع اذا فاء ملا الفم واصل الدسع الدفع ولو كان مادونه حدثا عند لم يجعل له السكون
عند بيان الجملة فثبت انه كان براه حدثا بهذا القيد **قوله** واذا اغارضت الاخبار بجمل لان
الاصل في الادلة الاعمال وفي الحمل ذلك **قوله** فيحمل ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى
وهو فاء فلم يتوضأ على القليل وهو الظاهر من حاله عليه السلام لان الكثير نتيجة كثرة الاكل وهو عليه الصلوة
والسلام كان يغزل عن ذلك ولا نه حكايته حال فلا عموم له والقيل مراد بالاجماع فلم يبق الكثير مراد اوانه
عليه السلام لم يتوضأ عن القيء في فوره ذلك وغسل فمه وقال هكذا الوضوء من القيء اي لاجل القيء نفسه
فان الزيادة يجب عند ارادة الصلوة اما غسل الفم عن النجاسة فيجب حال القيء ويبدل عليه ما روي في رواية
اخرى انه عم فاء فتوضأ ولفاء بوجب التعليق به كقولك سفاه فارواه **قوله** وما رواه زفر رحمه
على الكثير لان الفم مصدر فليس اذا فاء ملا الفم ذكره في المغرب **قوله** والفرق بين المسلكين
اي بين السيلان وغيرهما قدمناه وهو قوله غير ان الخروج فيحقق بالسيلان الى آخره **قوله** فعند ابي يوسف
رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس لان لاتحاد المجلس اثر في جمع المنفقات ولهذا يتحد الاقوال المنفرقة في النكاح
البيع وسائر العقود باتحاد المجلس وكذلك الندوات المتعددة لآية السجدة بتعدد المجلس ويتحد باتحاده
عند محمد رحمه الله اتحاد السبب هو الغثان اي اذا فاء ثابا قبل سكون نفسه من الهجان والغثان كان السبب متحدا وان فاء بعده كان
السبب مختلفا لان لاتحاد السبب اثر ايضا في اتحاد الحكم ولهذا لو جرح انسانا جراحات ومات منها قبل تحلل البر يتحد الموجب ومتى
تحلل البر يتخلف الموجب وكذا الوضوء العبد في يد البائع فبرئ فباعه ففرض في يد المشتري ان كان هذا المرض بالسبب الذي
في يد البائع يتمكن من الرد والا فلا وكذلك البول في الفراش والسرفرة والابقا وذكر في الكافي والاصح قول محمد رحمه لان الاصل
اضافة الاحكام الى الاسباب وانما ترك في بعض الصور للضرورة كما في سجدة الندوة اذ لو اعتبر السبب لا يبقى النداء لان
كل ندوة سبب وفي الاخبار باعتبار المجلس للعرف وفي الاجاب والقبول لدفع الضرر **قوله**

وهو الصحيح لأنه ليس نجس كما جرت له النقض به الطهارة وهذا إذا فاء مرة أو طعاما أو ماء فان فاء بلغا فغير ناقض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله وقال أبو يوسف رحمه الله ناقض إذا فاء ملاء الفم والظفر في المرتقي من الجوف أما النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق لأن الرأس ليس بموضع النجاسة لا أبي يوسف رحمه الله أنه نجس بالمجاورة ولما أنه لرج لا يخلله النجاسة وما يوصل به قلب والقليل في اليدين غير ناقض ولو فاء دما وهو على يعتبر فيه ملاء الفم لأنه سوداء مخترقة وأما مكان ما ناعا فذلك عند محمد رحمه الله اعتبارا بأشياء أنواعه وعندهما أن سال بقوة نفسه ينقض الوضوء وإن كان قليلا لأن المعدة ليست بمحل الدم فيكون من قرحة في الجوف ولو نزل من الرأس إلى ما لا ن من الأنف نقض الوضوء بالاتفاق لوصوله إلى موضع يلحقه حكم الظاهر فيحقق الخروج

قوله وهو الصحيح أحراز عن قول محمد رحمه الله فإنه نجس عنده والمذكور في الكتاب قول أبي يوسف رحمه الله خاصة حتى إذا أخذ ذلك بقطنة واليدين في الماء لا ينجس الماء عند أبي يوسف رحمه الله وكذا إذا أصاب ثوبه منه أكثر من قدر الدرهم منع الصلوة عند محمد رحمه الله وعند أبي يوسف رحمه الله لا شتم بعض مشايخنا رحمه الله أخذوا بقول محمد رحمه الله احتباطا وبعضهم أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله وهو اختيار المصنف وفقا للناس خصوصا في حق أصحاب القروح **قوله** فان فاء بلغما إلى آخره قال الإمام المجتهد رحمه الله في الجامع الصغير هذا الاختلاف يرجع إلى اختلافهم أن البلغم طاهر أم نجس عند طاهر وعند أبي يوسف رحمه الله نجس حكى عن الإمام أبي منصور لما تروى عن أبي يوسف رحمه الله قال ليس هذا اختلاف حجة بل اختلاف صورة فتصور أبي حنيفة ومحمد رحمه الله أن البلغم يخرج من جوارب الفم فاجابا أنه طاهر فتصور أبي يوسف رحمه الله أنه يخرج من البطن ويعلم منه فاجاب منه بأنه نجس وفي المبسوط قال أبو يوسف رحمه الله يقول البلغم إحدى الطبائع الأربع فكان نجسا كالمرة والصغراء وقالوا البلغم بزاق والزاق طاهر ومعنى هذا أن الرطوبة في أعلى الخلق ترقى فيكون بزاقا في أسفلها ينجس فيكون بلغما وبهذا تبين أن خروجه ليس من المعدة بل من أسفل الخلق وهو ليس بموضع النجاسة والبلغم هو النجاسة وقال صلعم لما روى ما تخامك ودموع عينك والماء الذي في ركنك الأسوأ **قوله** ولما أنه لرج لا يخلله النجاسة فان قيل ينقض هذا ببلغم يقع في النجاسة ثم يرفع بحكمه نجاسته قلنا لا روقا في هذه المسئلة ولكن سلم فالفرق بينهما أن البلغم مادام في الباطن يزداد ثخائنه فنزداد لزوجه فاذا انفصل عن الباطن نقل ثخائنه فنقل لزوجه وإذا قل لزوجه ازدادت رفته جازان يقبل النجاسة بخلاف ما إذا كان في باطنه وكان الطحاوي يميل إلى قول أبي يوسف رحمه الله حتى كان يكره للإنسان أن يأخذ البلغم بطرف رداءه ويصلي معه كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** ولو فاء دما وهو على أي غلط منجد ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير فاما إذا كان الدم منجدا كالعلق لم ينقض الوضوء حتى يملأ الفم لأن ذلك ليس بدم وإنما هي مرة سوداء وبهذا يعلم أن موصوف السوداء المرة في قوله لأنه سوداء مخترقة ثم السوداء المخترقة يخرج من المعدة وما يخرج من المعدة لا يكون حدثا ما لم يكن ملاء الفم **قوله** وكذلك عند محمد رحمه الله أي يعتبر فيه ملاء الفم أيضا وقول أبي يوسف رحمه الله مضطرب منهم من يجعله مع أبي حنيفة رحمه الله ومنهم من يجعله مع محمد رحمه الله كذا في المبسوط شيخ الإسلام رحمه الله **قوله** اعتبارا بأشياء أنواعه وأنواع الفم خمسة الطعام والماء والمرة والصغراء والدم كذا ذكره الإمام المجتهد رحمه الله **قوله** وعندهما أن سال بقوة نفسه أي خرج بقوة نفسه لا بقوة الزقاق

والنوم مضطجعا او منكبا او مستندا الى شيء لو ازيل لسقط لان الاضطجاع
سبب لاسترخاء المفاصل فلا يعبر عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمبتقن به والاذكاء بزيل مسكة
البفظة لئلا يقع عن الارض ويبلى الاسترخاء في النوم غايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من
السقوط بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلوة وغيرها هو الصحيح لان بعض الاستمسك باق
اذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء والاصل فيه قوله عليه السلام

وفي الاصل بترك فخرج منه دم فالحكم للغالب وان استوبا احب الي ان يتوضأ اخذا بالفقه كذا ذكره
المرثاشي رحمه الله **قوله** والنوم مضطجعا وفي المبسوط اما نوم المضطجع فنافل للوضوء
وفيه طريقان أحدهما ان عينه حدث بالسنه المروية فيه لان كونه طاهرا ثابت بيقين ولا يزول اليقين الا بيقين
مثله وخروج شيء منه ليس بيقين فعرفنا انه حدث والثاني ان الحدث مما لا يخلو عن النائم عادة فان نوم
المضطجع يستحكم فيسترخي به مفاصله وآليه اشار رسول الله عليه الصلوة والسلام العيان وكاء السه فاذا
قامت العيان استطلق الركاء وما هو ثابت عادة كالمبتقن به وكان ابو موسى الاشعري رضي بقول لا ينقض الوضوء
بالنوم مضطجعا حتى يعلم بخروج شيء منه فكان اذا نام اجلس عنده من يحفظه فاذا انتبه سأل ما اذا اخبر بظهور شيء
منه اعاد الوضوء وفي الاسرار قال علماء ونارج النوم لا يكون حدثا في حال من احوال الصلوة وكذلك فاعدا خارج الصلوة الا
ان يكون متوركا لان التورك جلسة يكشف عن مخرج الحدث غير ان البفظة يمنع فلما نام وز ال قوة منعه والمسكة كانت
زائلة بالجلسة تحق الاستطلاق وفي الذخيرة النوم مضطجعا انما يكون حدثا اذا كان الاضطجاع على غيره فاما
اذا كان الاضطجاع على نفسه لا يكون حدثا حتى ان من نام واضعا اليه على عقيبته وصار شبه المنكب على وجهه
واضعاً بطنه على فخذه لا ينقض وضوءه **قوله** او منكبا اي على احد وركبه **قوله**
او مستندا الى شيء في الكافي ولو نام مستندا الى شيء لو ازيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي
رحمة الله عليه انه ينقض فان نام قاعدا فسطروبي عن ابن حزيمة رحمه الله انه قال ان انتبه قبل ان يصل
جنبه الى الارض لم ينقض وضوءه لانه لم يوجد شيء من النوم مضطجعا وهو الحدث بخلاف ما اذا انتبه بعد السقوط لا
وجد شيء من النوم حال الاضطجاع **قوله** لو ازيل لسقط متعلق بقوله مستندا **قوله** لان الاضطجاع
سبب الاسترخاء اي على وجه الكمال **قوله** والثابت عادة كالمبتقن به اي يدار الحكم على سببه
كما في السفر مع المشقة وكما مستحدث الملك مع شغل الرحم في حق وجوب الاستبراء وكما لنقاء الخنا بين
في حق وجوب الفسل وكما لبلوغ مقام كمال العقل **قوله** مسكة البفظة اي التماسك التي يكون
للبفظة **قوله** في الصلوة وغيرها اذا نام على هيئة السجود او قائما او راكعا خارج الصلوة ففيه
اختلاف المشايخ رحمهم الله وذكر ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة فاما خارج الصلوة
يكون حدثا وفي ظاهر الرواية لا فرق بينهما لبقاء الاستمسك وعن علي بن موسى القمي رح انه قال لا اعرف في هذه المسئلة
منصوص عن اصحابنا المتقدمين ولكن على قياس مذاهم ينبغي ان يقال اذا نام ساجدا على الصفة التي هي سنة السجود بارك
واضعاً بطنه على الارض مجافاً لم فقيهه عن جنبه لا يكون حدثا ولو نام قاعدا ووضع اليه على عقيبته وصار شبه المنكب على
وجهه قال ابو يوسف رحمه الله عليه الوضوء كذا في المبسوط وفي النهاية وروى عن ابي يوسف رح انه

لا وضوء على من نام قائما او قاعدا او ساجدا انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا نام مضطجعا استرخت مفاصله و الغلبة على العقل بالاغماء والجنون لانه فوق النوم مضطجعا في الاسترخاء والاغماء حدث في الاحوال كلها وهو القياس في النوم الا اننا عرفناه بالاثروالاغماء فوقه فلا يقاس عليه والفقه في كل صلاة ركعة وكوع وسجود والقياس انها لا تنقص وهو قول الشافعي رحمه الله عليه لانه ليس بخارج نجس ولهذا لم يكن حدثا في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة وخارج الصلاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام الا من ضحك منك فقهقه فليعد الوضوء والصلاة جميعا وبمثله بترك القياس والاثروورد في صلاة مطلقة ففحص عليها والفقه في ما يكون مسموعا له ويجزئه والضحك ما يكون مسموعا له دون جبرانه وهو على ما قيل يفسد الصلاة دون الوضوء والركعة التي تخرج من الدبر ناقصة فان خرجت من رأس الجرح او سقط اللحم منه لا ينقص

انه قال لو نعد النوم في حالة السجود ينقض وضوءه وان غلبته عيناه لم ينقض قوله ليس الوضوء على من نام قائما الحديث الثمسك بالحديث من ثلاثة اوجه الاول النص على النبي فمن اوجب فقد خالف والثاني انما لا يثبت المذكور في ما عداه والثالث التعليل وهو استرخاء المفاصل فاخير بالتعليل ان عينه ليس يحدث ولم يرد به اصل الاسترخاء بل اراد بها انه اذا اصل الاسترخاء موجود في الركوع والسجود لانه نتيجة النوم والنوم موجود في كل الاحوال فلو حمل آخر الحديث على اصل الاسترخاء لنافض الاول والآخر ولصار كانه قال لا وضوء على من استرخت مفاصله وانما الوضوء على من استرخت مفاصله ومعنى حملناه على انها به صار كانه قال اذا وجد استرخاء المفاصل على النهاية بان زال التماسك من كل وجه وجب الوضوء ونهايته فقدت في القيام والركوع والسجود اذ بعض التماسك باق والاسقط فان قيل انما قصر الحكم على الشيء او قصر الشيء على الحكم فعلى هذا يوجب قصر الوضوء على النائم مضطجعا وليس كذلك لان نفاضه بسائر الاحداث وبالنوم متكئا ومستندا قلنا المراد القصر عليه من بين انواع النوم فاعدا وقائما وغيرهما والنوم متكئا ومستندا في معنى النوم مضطجعا فيدخل في حكم المضطجع بدلة النص قوله والجنون بالرفع عطفا على الغلبة لان العقل في الاغماء يكون مغلوبا وفي الجنون يكون مغلوبا قوله والاغماء فوقه لان في النوم اذا انبه انتبه وفي الاغماء لا وكذلك السكر يكون نافضا كالاعماء قوله والفقه في اي فقهية بالغ قوله وبمثله بترك القياس الخبر يقين باصله وانما دخلت الشبهة في نقله والرأي محتمل باصله في كل وصف على الخصوص فكان الاحتمال في الرأي اصلا وفي الخبر عارضا ونقل المراد من قوله بمثله اي بمثل هذا الحديث الذي عمل به الصحابة والتابعون وكان روايته من المعروفين بالقدح والاصحاح كابي موسى الاشعري رضي الله عنه بترك القياس قال في الاسرار والمشهور ما روى ابو العباس مرسلا ورواه مستندا الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان رجلا دخل في المسجد وفي بصره سواد فمر على بئر فيها خضفة الى ان ذكر حديث الضحك ثم قال ورواه ايضا اسامة بن زيد عن ابيه فهو وان ورد بخلاف القياس لكن لما ثبت برواية العلماء المشهورين وعمل به الصحابة والتابعون وجب رد القياس به وذكر في مبسوط شيخ الاسلام وروى ابو حنيفة راجع عن منصور بن زاذان عن الحسن بن سعيد الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي اعرابي وفي بصره سواد في ركعة فخرجت فضحك بعض صحابه الحديث ثم قال فان قيل انما هذا الاصح لانه روي عنه وقع في ركعة ولم يكن في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعة قلنا ليس في خير الجهني انه كان يصلي

والمراد بالداية الدودة وهذا لان النجس ما عليها وذلك قليل وهو حدث في السيلين دون غيرها فاشبهه الجشاء والفساء
بخلاف البرج الخارجة من القبل والذكر لانها لا تنبعث عن محل النجاسة حتى لو كانت المرأة مقضاة يستحب لها
الوضوء لاحتمال خروجها من الدبر فان قشرت نقطة فسال منها ماء او صديد او غيره
ان سال عن رأس الجرح نقض وان لم يسيل لا ينقض وقال زفر ربح ينقض في الوجهين
وقال الشافعي ربح لا ينقض في الوجهين وهي مسألة الخارج من غير السيلين وهذه الجملة نجسة لان الدم ينضج
فيصير قحاشم يزاد انضجا فيصير صديدا ثم يصير ماء هذا اذا افترها فخرج بنفسه ، واما اذا عصرها فخرج بعصره فلا
ينقض لانه مخرج وليس بخارج والله اعلم

يصل في المسجد فيجوز ان يقال بانه كان يصلي في غير المسجد وفي الموضع الذي يصلي فيه ركبة واما قهقهة النائم في الصلوة
فقد ذكر في الاسلام ربح في العوارض والصحيح انه لا يكون حدثا ولا يفسد صلوته لان القهقهة جعلت حدثا لفتيتها في
موضع المناجات وسقط ذلك بالتوم ولا يبطل الصلوة لان التوم يبطل حكم الكلام وذكر في المحيط القهقهة من
النائم في الصلوة لا تنقض الوضوء وفيه ايضا المغسل من الجنابة قهقهة في صلوته بطلت صلوته دون طهارته فله ان يصلي
من غير وضوء وقيل يبطل طهارة الاعضاء وفي قهقهة الساهي عن الصلوة والباقي في الطريق بعد الوضوء قوله
والمراد بالداية الدودة اما فسرهابها لانه لو طار الذباب في الدبر ودخل ثم خرج من غير دلة لا ينقض الوضوء قوله
لان النجس ما عليها لا يقال هذا انما فاض لانه قد سبق ان ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا لانا نقول لعله ذكره بناء
على قول محمد رحمه الله تعالى والاول قول ابي يوسف رحمه الله تعالى خاصته ولو كان الاول قول الكل كما
ذكر في الجامع الصغير مروي ذلك عن ابن عمر رضي الله عنهما محكي عن ابن ابي يوسف رحمه الله ولم يرو عن غيره
خلاف ذلك فحل محل الاجماع نقول نقض بقوله النجس ما عليها النجس لو كان كان ما عليها وهذا يندفع الشافعي
فان قيل القليل في غير السيلين انما لم يكن حدثا لعدم الخروج وهذا قد خرج فكان كالسيلين قلنا الخروج فيه مفقود
بالسيلين فدار الحكم عليه فلم يجعل حدثا وان وجدت حقيقة الخروج فيسيل وهو كالجشاء فانه ليس بحدث
وان خرج معه ربح متنته والفساء حدث لانه خارج من السيلين وان كان قليلا **قوله** فاشبهه
الجشاء والفساء لف ونشر وذكر الامام الثمالي رحمه الله واختلف ان البرج عنها نجس ام نجس بسبب مرورها على
النجاسة ومثرتة تظهر فيها لو خرج منه البرج وعليه سراويل مبثثة من قال ان عنها نجس يقول يتنجس السراويل ومن قال لا
يتنجس عنها ويتنجسها بالمرود عليها يقول لا يتنجس السراويل كما لو مر البرج بنجاسة ثم مرث تلك البرج على ثوب مبتل فانها لا
ينجسه **قوله** لاحتمال خروجها من الدبر اي لا يجب لعدم اليقين وقاعدة الاحتمال تظهر في مسائل
اخرى ايضا وهي ان المفضاة اذا اطلقها زوجها ثلثا وتزوجت بزوجة اخرى ودخل بها الزوج الثاني لا تحل الاول
تحل لاحتمال ان الوطي كان في دبرها لاني قبلها كذا في القوائد الظهيرة فان قيل على تعليل الاحتمال ينبغي ان
يجب عليها الوضوء احتياط قلنا كونها متوضئة كان ثابنا يتقين واليقين لا يزول الا بيقين مثله فلا يجب الوضوء
لكون الاصل ثابنا يتقين كالموضي اذا شك انه احدث ام لا لا يجب الوضوء قوله فخرج بعصره لا ينقض وذكر في المحيط
عصرت الفرخة فخرج منها شيء كثير وكانت بحال لولم بعصرها لا يخرج منه شيء ينقض الوضوء وكذا ذكر في الغياثية والذخيرة
ولا كمن قال في الذخيرة وفيه نظرو في الفتاوى الظهيرية مثل ما ذكر في الهداية والله اعلم

فصل في الغسل

وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وعند الشافعي رحمة الله عليه ما سنان فيه لقوله عليه السلام عشر من الفطرة أي من السنة وذكر منها المضمضة والاستنشاق ولهذا كانا شئين في الوضوء ولنا قوله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا ابرأ بالاطهار وهو تطهير جميع البدن إلا أن ما يغذر بإصبع الماء إليه خارج بخلاف الوضوء لأن الواجب فيه غسل الوجه والمواجهة فهما معدمة والمراد بما روي حالة الحدث بدليل قوله عليه الصلوة والسلام انما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء وسنة ان يبدأ بالغتسل فيغسل يديه وفرجه ويزيل النجاسة ان كانت على يديه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة الا رجله ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً ثم يتيمم عن ذلك المكان فيغسل رجله هكذا حكى ميمونة رضي الله عنهما وسلم وانما يؤخر غسل رجله لانهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يفيد الغسل حتى لو كان على لوح لا يؤخره وانما يبدأ بإزالة النجاسة الحقيقية كيلاً لزيادة باصاة الماء وليس على المرأة ان تنقص وضوءها في الغسل اذا بلغ الماء أصول الشعر لقوله عليه الصلوة والسلام لا مسمية وضوءك بغيرك اذا بلغ الماء أصول شعرك وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح لما فيه من الحرج بخلاف الحجية لانه لا حرج في إصصال الماء الى اثنا عشر

فصل في الغسل: قوله فرض الغسل المضمضة والاستنشاق أطلق اسم الفرض على المجتهد فيه هنا واحترز عن ذلك في اول الكتاب فقال والكعبان والمرفقان تدخلان في الغسل لأن ظاهر النص هنا يتناول المضمضة والاستنشاق لأنه امر بالبا في التطهير ذلك انما يكون بإصصال الماء الى ما أمكن إصصاله إليه قوله لقوله عليه السلام عشر من الفطرة أي عشر خصال من السنة قيل خمس منها في الرأس وخمس في الجسد فالتي في الرأس لفرق السواك والمضمضة والاستنشاق وقيل السواك والتي في الجسد الخشاش وحلق العانة ونفث الا بطون وقيل لم الاظفار والاستنجاء بالماء كذا ذكره الامام المجتهد رحمه الله عليه في الصوم من الجامع الصغير قوله الا ان ما يتعدى إصصال الماء اليه خارج كذا غسل البنين لما في غسلهما من الضرر والاذى ولهذا لم يجب غسلهما عن النجاسة الحقيقية فاما المضمضة والاستنشاق فيمكن من غير مشقة ولهذا افترض غسل الانف والقدم عن النجاسة الحقيقية فيفترض في الجنابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمة الله تعالى عليه قوله ويزيل النجاسة في النهاية والاصح ان يقال ويزيل نجاسة وذكر وجه كونه اصح ثم قال الا ان الرواية بالالف واللام وفي الفوائد الكرماتية ويزيل نجاسة بدون الالف واللام لانها عست ان تكون وعست ان لا تكون فذكرها ماثلة اولاً ولهذا قال ان كانت ولم يقل اذا كانت وذلك لان حرف التعريف اما ان تكون للعهد ولا عهد هنا او الجنس وادناه غير مراد لان اقل من الذرة لا يكون مراد او كذا اعلاه لعدم تصور جميع النجاسات على بدن الانسان قلت بجمع ان يكون اللام للتعريف الحقيقية المعهودة في الذهن وبندرج تحته القليل من النجاسة والكثير منها وحكم الازالة لا يختلف فيها فيكون المعرف هو الابق بهذا المقام قوله ثم يتوضأ وضوءه للصلوة هذا احتراز عما روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله ان الجنب يتوضأ ولا يمسح رأسه لانه لا فائدة في المسح لوجود اسالة الماء من بعد وذلك بعدم معنى المسح والصحيح ظاهر الرواية لما روي انه عليه السلام توضأ وضوءه للصلوة الا رجله والوضوء يشمل الغسل والمسح قوله وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح احتراز عما روي عن ابي حنيفة رحمه الله انها تبل ذواتها

قال والمعاني الموجبة للغسل انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة وعند الشافعي رحمه الله خروج المني كيف ما كان بوجوب الغسل لقوله عليه الصلوة والسلام الماء من الماء اي الغسل من المني ولنا ان الامر بالظهور يتناول الجنب والجنب في اللغتين خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة والحديث محمول على الخروج عن شهوة ثم المنع عند ايجافه ومحمد رحمه الله تعالى انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه ظهوره ايضا اعتبارا بالخروج بالمرألة اذ الغسل يتعلق بهما وهما انه متى وجب من وجه ولم يجز من وجه فلا احتياط في الايجاب والتقاء الختانين من غير انزال لقوله عليه الصلوة والسلام اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل اول ينزل ولا يه سبب لانزال

ونفسه

ذواتها ثلاثا مع كل جلة عصرة لقوله عليه الصلوة والسلام الا قبلوا الشعر والصحيح الاول لانها يحتاج الى التقصير والظهور ثانيا وفيه حرج حتى ان المرأة ان لم تخرج في اصال الماء الى اثناء الشعر بان كانت متقوضة الشعر بفرض عليها اصال الماء الى اثناء الشعر لان شعرها من يد يمتد الى اصولها وليس منها نظر الى رؤسها فيعمل بالشبهين في حق من يلحقه الحرج ومن لا يلحقه ولا يخالف الخمر النص لانه يتناول ما هو من البدن من كل وجه والرجل ان ضرر كالعلوي والترك يجب اصال الماء اليه احتياطا وقال بعضهم لا يجب التقصير للاتراك والعلويين **قوله** والمعاني الموجبة للغسل ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله سبب وجوب الاغتسال ارادة ما لا اجل فعله لسبب الجنابة عند عامة المشايخ وعند بعضهم السبب هو الجنابة وهذا الخلاف مثل الخلاف الذي ببناء في نواقض الوضوء **قوله** والجنابة في اللغتين خروج المني على وجه الشهوة اي الجنابة تحصل عند خروج المني على وجه الشهوة **قوله** والحيث محمول على الخروج عن شهوة لان قوله عليه السلام الماء من الماء عام لا يمكن اجراؤه على العموم لانه يتناول المذي والودي والمني عن شهوة وعن غير شهوة فبراد به اخذ الخصوص والمني عن شهوة مراد بالاجماع فلا يبقى غيره مراد **قوله** وعند ابي يوسف رحمه الله عليه ظهوره ايضا اي على وجه الشهوة **قوله** اذا الغسل يتعلق بهما اي بالمرألة والخروج وقد شرطت الشهوة في احدهما بالاجماع فكذا بالآخر قياسا وقائده تظهر في من استمتع بالكف فلما انفصل المني عن مكانه عن شهوة امسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال او احتلم فامسك ذكره حتى سكنت شهوته فقال منه مني وانظر الى امرته لشهوة فزال المني مكانه عن شهوة فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم سال بعد ذلك او اغتسل قبل ان يقول ثم سال منه بقية المني يجب الغسل عند ما خلا فانه ولو بان الجماع ثم اغتسل او نام فخرج شيء لا يجب اجماعا **قوله** متى وجب اي الغسل من وجه نظرا الى حالة الانقضاء **قوله** فلا احتياط في الايجاب فان قيل دار الغسل بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالاشك فلنا جهة الوجوب راجحة لان الوجوب اصل اذا خرج ببناء على المرألة بالشهوة وعدم الخروج بالشهوة بعد المرألة من العوارض النادرة فلا اعتبار لها **قوله** والتقاء الختانين اي مع تواردي الحشفة واظنان موضع القطع من الذكر والانثى والتقاء وهما كناية عن الايلام لطيفة **قوله** والحشفة رأس الذكر **قوله** من غير انزال قيد به لرد قول من يشترط الانزال مع التقاء الختانين لا للشرط لان احدهما اذا كان كافيا لا يجب الغسل كان عند انضمامهما او لا وذكر في المبسوط واذا التقى الختانان وغابت الحشفة : وجب

ونفسه ينغيب عن بصره وقد يخفى عليه لقلته في مقام مقامه وكذا الأيلام في الدبر لكمال السببية ويجب على
الفاعل والمفعول به احتياطا بخلاف البهيمية ومادون الفرج لان السببية ناقصة والحجض لقوله تعالى حتى
يظهرن بالشديد

وجب الغسل انزل اوله ينزل وهو قول المهاجرين كعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم واما الانصار كابن كعب وحذيفة
وربهم بن ثابت رضي الله عنهم قالوا لا يجب الاغتسال بالاكسال ما لم ينزل وبه أخذ سليمان الاعمش لظاهر قوله عليه
السلام الماء من الماء ولنا ان النبي عليه الصلوة والسلام قال اذا التفتي الخنثانان وجب الغسل انزل اوله ينزل والاصح
ان عمر رضي الله عنه لم يسوغ للانصار هذا الاجتهاد حتى قال لزيد اي عد ونفسه ما هذه الفتوى التي ظهرت
عنت فقال سمعت عمرو بن قنينة يقولون كذلك فجمعهم عمر رضي الله عنه فساء لهم فقالوا كنا نفعل على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تغسل فقال او كان يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا فقال ليس
بشيء وبعث الى عائشة رضي الله عنها فساء لها قالت فعلت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا فقال عمر لزيد
لئن عدت الى هذا لادبتك ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه السلام الماء من الماء لان الماء موجود في الانقاء فغسل
لان سبب الانزال اذا الغالب في مثله الانزال وهو مغيب عن بصره ومرمما يخفى عليه الانزال لقلته فاقسم السبب الظاهر
ومع الا لبقاء مقام الانزال فيكون الماء موجودا انقذ برا فوجب الغسل بالحديث فكان هذا منا قولا بموجب العلم
ولانه لما قام مقام الانزال في حق وجوب الحد فلان يقوم مقامه في حق وجوب الاغتسال او في هذا احتج علي رضي الله
الانصار فقال بوجوب الرجم ولا بوجوب صاعا من الماء **قوله** ونفسه اي نفس الانزال ينغيب عن بصره
قوله لكمال السببية لانه سبب لخروج المني غالبا كالا يلاح في القبل لا شرا كهما لنا وحرارة وشهوة
حتى ان الفسقة رجوا قضاء الشهوة من الدبر على قضاء الشهوة من القبل كما في قصة قوم لوط **قوله** ويجب
على المفعول به احتياطا هو علة وجوب الغسل لان الغسل مستحب لان وجوب الغسل بدون الانزال فيرد على قولهما
ظاهر لا يفسد سببا السبيلين في ايجاب الحد ففي هذا اولى وكذلك على اصله يخفف رحمة الله عليه لانه لما لم يوجب
الحد فيه للاحتياط في درء الحد وههنا الاحتياط في ايجاب فوجب الغسل اجماعا **قوله** والحجض اي
روية الدم او خروج الدم لان الدم اذا حصل بنقض الطهارة الكبرى ولم يوجب الغسل مع سبلان الدم لانه يات
فاذا انقطع امكن الغسل فوجب لاجل ذلك الحد السابق واما الانقطاع فهو طهارة فلا يوجب الطهارة
كذا في شرح مختصر الكرخي ووجه المسك بقوله تعالى ولا تغربوهن حتى يظهرن بالشديد هو ان حق الزوج
ثابت في حال انقطاع الحجض وهو ممنوع النصرف في ملكه قبل الاغتسال فلزم يجب لما منع لان بالمباحات والنظومات
لا يمنع الا ترى ان له حق نقض صومها اذا كان نطوعا وليس له حق النقض اذا كان فرضا وههنا فله منع
عن القربان فعلم انه واجب ولانه منع من القربان الى غاية فحرم عليها التمكن ضرورة ويجب عليها التمكن
اذا طلب منها لان حقه ثابت حال انقطاع الحجض وهي لا يتوصل اليه الا بالغسل وما لا يتوصل اليه الواجب الا به
يجب كوجوبه ومتى ثبت فيما دون العشرة ثبت فيها ضرورة اذ وجوب الاغتسال هنا باعتبار الدم
المخصوصة وقد وجد ثمة ولما احتج الى الاغتسال للقربان فلان يحتاج اليه للصلوة اولى لشدة احتياجهما
الى الطهارة الا ترى انه يحل وطى الجنب والمحدث ولا يحل صلواتهما **قوله**

وكذا النفاس للاجماع وسن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة والعيدين وعرفة والاحرام صاحب الكتاب نص على السنة وقيل هذه الاربعة مستحبة وسئل محمد رحمه الله تعالى الغسل في يوم الجمعة حسناً في الاصل وقال مالك رحمه الله هو واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل وبهذا يحمل ما رواه على الاستحباب او على الشيخ ثم هذا الغسل للصلاة عند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وهو الصحيح لزيادة فضيلتها على الوضوء واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسن والعبد ان بمنزلة الجمعة لان فيهما الاجتماع فيستحب الاغتسال وفيما للتأذي بالراحة وأما في عرفة والاحرام فسينبه في المناسب ان شاء الله تعالى قال ليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء لقوله عليه السلام كل فحل يمذي ففيه الوضوء والودي الغليظ من البول يتعقب الرقيق منه خروجاً فيكون معناه به والمذي خاثر ابيض ينكسر منه الذكر والمذي رقيق يضرب الى الباهر يخرج عند ملاعبة الرجل اهله والتفسير مأثور عن عائشة رضي الله تعالى عنها

باب

قوله وكذا النفاس للاجماع وهو بناء على نص ورد فيه واكتفوا به عن نقله او فاسده على دم الحيض لانه اقوى لانه ثبت بنفس السبلان بخلاف الحيض قوله فيها ونعمت الباء متعلق بفعل مضمرة اي في هذه الخصلة او الفعلة يعنى الوضوء بنال الفضل ونعمت اي نعمت الخصلة هي وسئل الاحمدي رحمه الله فقال اظنه يريد في السنة اخذ كذا في الفائق قوله او على الشيخ قد ليل الشيخ ما ذكر في المبسوط هو ما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها وابن عباس رضي الله عنهما قال كان الناس عمال انفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويمسحون فيه والمسجد قريب السمك فكان ينادي بعضهم برائحة البعوض فامروا بالاغتسال لهذا ثم انسخ هذا حين لبسوا غير الصوف وتركوا العمل بايديهم والمراد نسخ الوجوب لا الشرعية كقوله نسخ الركوة كل صدقة ونسخ صوم رمضان كل صوم قوله وفيه خلاف الحسن وفائدة الخلاف فيها اغتسل يوم الجمعة ثم احدث فتوضأ وصلى الجمعة عند ابي يوسف رحمه الله لا يكون معنياً للسنة وعند الحسن يكون مقبهاً وفي مبسوط شيخ الاسلام اذا اغتسل من الجنابة قبل طلوع الفجر ولم يحدث حتى صلى الجمعة بذلك الاغتسال فانه على قول محمد رحمه الله بنال فضل الاغتسال وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا بنال ذكره محمد امكن الحسن بن زياد والاغتسال في الحال احد عشر نوعاً خمسة منها فريضة الاغتسال من الثقاء الخنا من ومن انزال الماء ومن الاحلام ومن الحيض والنفاس واربعة منها سنة الاغتسال يوم الجمعة ويوم عرفة وعند الاحرام والعيدين وواحد منها واجب وهو غسل الميت وآخر مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم يستحب له ان يغتسل به امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءه يريد الاسلام وهذا اذا لم يكن جنباً وان كان جنباً ولم يغتسل حتى اسلم فقد قال بعض مشايخنا لا يلزمه الاغتسال لان الكفار لا يجاطلون بالشرائع والآصحة انه يلزمه لان بقاء صفة الجنابة بعد اسلامه كبقاء صفة الكذب في وجوب الوضوء كذا في المبسوط قوله وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء فان قيل ما معنى قول محمد رحمه الله في الكتاب في الودي الوضوء ولا بصورة انتفاض الطهارة بالودي لانه انما يخرج على اثر البول وقد وجب الوضوء به قلنا انما ذكره ليشبين ان الواجب به انتفاض الطهارة لا الاغتسال لتصور انتفاض الطهارة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله او قول الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي بل يجب به ايضاً حتى اذا حلف لا يتوضأ من الرعاف قال ثم رعت ثم توضأ فانه يحنث في نفسه فعلم ان كل واحد موجب للوضوء الا انه يكفي بالوضوء مرة عن الكل ودودي

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

الطهارة من الاحداث جازية بماء السماء والادوية والعيون والآبار والبحار لقوله تعالى وانزلناه من السماء ماء طهورا وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه ولا يجوز بها اعتصم من الشجر والتمر لانه ليس بماء مطلق والحكم عند فقده منقول الى التيمم والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية فلا تغدي الى غير المنصوص عليه واما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي به لانه ماء خرج من غير علاج ذكره في جوامع ابي يوسف رحمه الله :

وروي عن خلف ابن ابوب كعب الى محمد بن الحسن رحمه الله تعالى عليه يسأله عن رصف انفه ثم قال ان الوضوء يكون من الثاني او من الاول فكيف اياه ان الوضوء يكون فلهما وهكذا روي عن ابي حنيفة رحمه الله في غير رواية الاصول او نقول فانه في حق سلس البول فانه اذا توفضا للبول ثم اودى حال يقاء الوقت تنقض طهارته بالودي والله اعلم

باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

قوله الطهارة من الاحداث الخبث يطلق على الحقيقي والحديث يطلق على الحكي والتجسس بشملها وتقييده الاحداث ليس بخصاص بها فان الاخبار بشارك الاحداث في هذا المعنى لكون لما سبق بيان الطهارتين الكبرى والصغرى وما ينقضهما احتاج الى بيان ما يحصل به هاتان الطهارتان وهو الماء المطلق فصار على هذا التحقيق الالف واللام فيها للعهد اي الطهارة من الاحداث التي سبق ذكرها من الخبث والنجاسة والجنابة وغيرها ثم وجب التمسك بقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا في حق ماء السماء والادوية ظاهر واما في حق ماء العيون والآبار فاما ان اصل المياه كلها من السماء قال الله تعالى هو الذي انزل من السماء ماء فسلكه بنايع في الارض او يصرف وجهه فمسك الآية الى ماء السماء ويصرف وجهه فمسك قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور الى غيره والطهور البالغ في الطهارة وفي المغرب وما حكى عن ثعلب ان الطهور ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره ان كان هذا زيادة بيان لها ينشأ في الطهارة فصول حسن والافليس فعول من الفعل في ثني وقياس هذا على ما هو مشتق من الافعال المتعدية كقطوع ومنوع غير سد بد قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه المطلق هو المتعرض للذات دون الصفات لا بالثبوت ولا بالانقضاء لا بالثبات قوله ولا يجوز بها اعتصم بالضرورة لا بالمدل لانه ليس بماء حقيقي وقيل اشارة الى جواز التوضي بما خرج بنفسه كالماء الذي يقطر من الكرم قوله والحكم عند فقده منقول الى التيمم اي نقل الطهارة عند عدم الماء المطلق الى التيمم بالنقص فوجب ومن ضرورية عدم الجواز بهذه المائعات قوله والوظيفة في هذه الاعضاء تعبدية هذا جواب اشكال يرد على قوله والحكم عند فقده منقول الى التيمم بان يقال سلمنا بان الماء الذي اعتصم من الشجر والتمر ليس بماء مطلق ولكن هو في معنى الماء المطلق كما الحنف ابو حنيفة وابو يوسف رجع بالماء المطلق في ازالة النجاسة الحقيقية فيجوز ان يكون في الحقيقة كذلك فاجاب عنه وقال ان من شرط صحة القياس ان لا يكون حكم الاصل معدولا به من القياس وانه معدول عنه وذلك لان اعضاء المحدث طاهرة حقيقة لعدم اصابته بالنجاسة الحقيقية وحكا لانه لو صلى حامل محدث او جنب تصح صلاته ولو كان نجسا لما صححت كما لو كان معدهم وظهور الظاهر محال لانه اثبات الطهارة ازالة النجاسة والطهارة ثابتة

وفي الكتاب إشارة إليه حيث شرط الأعضاء ولا يجوز به ماء غلب عليه غيره فاخرجه عن طبع الماء كالاشربة والخل وماء الورد وماء الباقل والمرق وماء الزردج لانه لا يسمى ماء مطلقا والمراد بماء الباقل ما تغير بالطبخ فان تغير بدون الطبخ يجوز النوضي به . ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فغيرا حداوصافه

ثابتة فلا يمكن اثباتها لان الحاصل لا يحصل والنجاسة زائلة فلا يمكن انائها لان المزال لا يزال وغير المطلق ليس في معنى المطلق من كل وجه حتى يلحقه به دلالة لان الماء المطلق لا يبالى بنجسته ويوجد مجانا والمقيد يبالى بنجسه ويغير وجوده بخلاف النجاسة الحقيقية فان ازالها بالماء المطلق معقول المعنى فيعدي الى غيره من المائعات بجامع الازالة المحسبة **قوله** وفي الكتاب اي في التحصير لقدر الباقل اذا شددت اللام فصرت وان خففت مددت الواحدة بافلاة بافلاة كذا في الصحاح وماء الزردج هو ما يخرج من العنبر المنفوع فيطرح ولا يصنع به **قوله** ما تغير بالطبخ عني بالتغير الشؤنة حتى اذا طبخ ولم يتخن بعد بل رقة الماء فيه باقية جازا للوضوء به ذكره الناطقي كذا في فتاوى قاضي خان رح **قوله** كالاشربة والخل ان كان المراد من الاشربة الاشربة المتخذة من الشجر كشراب الرياس ومن الخل الخل الخالص كانا من نظير المعصر من الشجر والتمر وكان ماء الباقل والمرق نظير الماء الذي غلب عليه غيره فكان من صنعته اللف والشر وهو ان تلف شيئين ثم تفسرهما ثقة بان السامع يرد الى كل واحد منهما كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وان كان المراد من الاشربة الاشربة المخلوطة بالماء كالدبس والشهد المخلوط به ومن الخل الخل المخلوط بالماء كانت الاربعة كلها نظير الماء الذي غلب عليه غيره **قوله** لا يسمى ماء مطلقا اذ لا يفهم بمطلق اسم الماء ولهذا صح في اسم الماء عنه فيقال فلان لم يشرب الماء ان كان شرب ماء الباقل والمرق ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المسمى وبطلان صفة الاطلاق بغلبة المنزج وهي بكثرة الاجزاء او بكمال الامتزاج وهو يطبخ الماء بخلط الطاهر كماء الباقل والمرق او يتشرب النبات الماء حتى يبلغ الامتزاج مبلغا يمنع خروج الماء عنه الابعلاج والامتزاج بالطبخ انما يمنع الوضوء به اذا لم يكن مقصودا للغرض المطلوب من الوضوء وهو التنظيف كالاشنان والصابون اذا طحنا بالماء الا اذا غلب ذلك على الماء فصبر كالسوفى المخلوط لزال اسم الماء عنه والامتزاج الاختلاط بين الشئين حتى يمنع التميز ويتوضأ بماء الزعفران واللين والوردج ان لم يطبخ ولم يغلب الماء خلافا للشافعي رحمه الله وان غلب لم يجز بغلبة المنزج ولا يتوضأ بماء يسيل من الكرم لكمال الامتزاج ذكره في المحيط وقبل يجوز لانه خرج من غير علاج بخلاف ما اعترض من شجر او ثمر لكمال الامتزاج لانه لا يخرج منه الابعلاج وهو العصر **قوله** فغيرا حداوصافه فيه إشارة الى انه اذا غير الاشئين او التلا من الاوصاف لا يجوز النوضي به وذكر في النهاية ان المنقول من الاساندة انه يجوز حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فيتغير ماؤها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم انهم يوضؤون منها من غير تكبر ولكن ذكر في اول ثمة الفتاوى ما يوافق الاشارة المذكورة في الكتاب وهو انه سئل الفقيه احمد بن ابراهيم المبيداني رحمه الله عن الماء الذي يتغير لونه لكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الاوراق في الكف اذا رفع الماء منه هل يجوز النوضي به قال لا ولكن يجوز شربه وغسل الاشياء به اما جواز شربه وغسل الاشياء به فلا نه طاهر واما عدم جواز النوضي به لانه لما غلب عليه لون الاوراق صار ماء مقيدا كماء الباقل قال

كماء المد والماء الذي احتلط به الزعفران أو الصابون أو الاشتنان قال الشيخ الامام ارجى في المختصر ماء الزردج مجرى المرق والمروى عن ابي يوسف رحمه الله انه بمنزلة ماء الزعفران وهو الصحيح كذا اخاره الناطقي والامام السرخسي رح وقال الشافعي رح لا يجوز النوضي على الزعفران واشباهه ما لبس من جنس الارض لانه ماء مقيد الا يرى انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء لا يتخلو عنها عادة ولنا ان اسم الماء باق على الاطلاق الا ترى انه لم يتجدد له اسم على حدة واصافته الى الزعفران كاضافته الى البئر والعين ولان الخلط القليل لا يعتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كما في اجزاء الارض بغير الغالب والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح وان تغير بالطح بعد ما خلط به غيره لا يجوز النوضي به لانه لم يبق في معنى المنزل من السماء اذا النار غيرته الا اذا طح فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشتنان ونحوه الا ان يغلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه وكل ماء وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا كانت النجاسة او كثيرا وقال مالك رحمه الله يجوز ما لم يتغير احدا وصافته او قال الشافعي رحمه الله يجوز ان كان الماء فلتين لقوله عم اذا بلغ الماء فلتين لا يجمل خبثا ولنا حديث المستيقظ من منامه وقوله عليه الصلوة والسلام لا يقول احدكم في الماء الدائم ولا يغسلن فيه من الجنابة من غير فصل والذي رواه مالك رحمه الله تعالى عليه ورد في بئر بضاعة * * *

قال صاحب النهاية لما تغير لون الماء ههنا بوقع الاوراق الكثيرة لا بد ان يتغير طعمها ايضا فحينئذ كان الوضوء من الماء زائلا من ضرر موافقا لما اشار اليه في الكتاب فان قيل ينبغي ان لا يجوز به الوضوء اذا تغير احد اوصافه لقوله عليه الصلوة والسلام الا ما غير طعمه اولونه او رائحته قيل معناه الا ما غير والمغير يخفى فيكون المعنى لا يتغير شيئا ما الا ما غير نجس والنص ورد في الماء الجاري والحكم فيه انه لا يجوز استعماله حيث ترى فيه النجاسة او يوجد طعمها او ريحها فان هذه المعاني تدل على قيام النجاسة **قوله** كماء المد وهو واحد المدود وهو السيل وانما خص بالذكر لانه يجي بغشاء ونحوه كذا في المغرب **قوله** واصافته الى الزعفران الاضافة نوعان اضافة تعريف وضافة تقييد وعلامة اضافة التقييد تصور لما هيته في المضاف كان تصور ما قيد كيدلا يدخل تحت المطلق ببانه انه لو حلف لا يصلي بحيث يصلوة الظاهر لا فيها صلوة مطلقة واصافتها الى الظاهر للتعريف ولا بحيث يصلوة الجنابة لانها ليست بصلوة مطلقة واصافتها الى الجنابة للتقييد وقد ذكرنا ما يبطل به صفة الاطلاق وتقييد الماء به قوله وكل ماء المراد منه الدائم الذي لم يكن عشرا في عشر كالواقي والآبار **قوله** قليلا كانت النجاسة او كثيرا من قيل ملحفة جديد وعليه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ثم وجه التمسك بقوله عليه الصلوة والسلام لا يقول احدكم في الماء الدائم ما قاله صاحب الاسرار ان مطلق النهي يوجب التحريم وما ضاد الفعل شرعا ولا فصل في الحديث بين دائم وجرد اسم فهو على العموم الا ان يصير في حكم الجاري كالبحر وما لا يخلص بعضه الى بعض فان قيل جاز ان يكون النهي للدواب وللتنزبه قلنا مطلق النهي يقتضي الحرمة مع عرائنه عن التاكيد فكيف وقد اكيد بالنون الثقيلة ولانه لو كان كذلك لما قيد به بالدائم فان الجاري يشتركه في ذلك المعنى لان البول في الماء الدائم كما هو ليس بادب كذلك البول في الجاري ليس بادب ايضا فلا يفتي حينئذ لفيد الدائم فائدة **قوله** ورد في بئر بضاعة الباء في بضاعة تكسر وتضم كذا في الصحاح وفي المعنى بالكسر لا غير عن الغوري وهي بئر فديمة بالمدينة وكان ماؤها كثيرا فقل انه ثمان في ثمان * * * قوله

وماؤها كان جاريا في البساتين وما رواه الشافعي ضعفه أبو داود رحمه الله تعالى وهو يضعف عن احتمال نجاسة
والماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذا لم يربط اثر لانها لا تنقرع جريان
الماء والاثر هو الرخاوة والطعم او اللون والجاري ما لا ينكر استعماله وقيل ما يذهب ببتنة والغدير
العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك الطرف الآخر اذا وقعت النجاسة
في حد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر لان الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه اذا اثر التحريك
في السراية فوق اثر النجاسة ثم عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه انه يعتبر التحريك بالاغتسال وهو قول
ابي يوسف رحمه الله وعنه بالتحريك باليد وعن محمد رحمه الله بالتوضي ٥ ٥ ٥ ووجه

قوله وماؤها كان جاريا ذكرت عائشة رضي الله تعالى عنها وانها كانت قناة ولها منفذ الى بساتينهم ونسحق
منه خمسة بساتين او سبعة والحال يدل عليه فان ماء البئر ان لم يكن قناة يتغير بالجحف فان قيل العبرة عندنا لعموم
اللفظ لا لخصوص السبب فكيف خص عموم قوله عليه الصلوة والسلام الماء طهور لا ينجسه شيء بسببه وهو ورود
في بئر بضاعة قلنا الاحاديث الموجبة للتجسس مثل حديث المسبب وحديث ولوغ الكلب وحديث المنهي عن
البول في الماء الدائم منعت عن اعتبار عموم اللفظ فوجب التخصيص بالسبب ضرورة فان قيل لما ثبت انه مخصص
بالسبب لا يستقيم منك الشيخ رجح في اول الباب بعمومه قلنا قوله ومطلق الاسم يطلق على هذه المياه فضية
مسند ثم في قوله عليه السلام الماء طهور ثبت كون الماء الجاري طهورا بعبارة النص وكون غيره طهورا بدلالة
النص اذ كون الماء الجاري طهورا لكونه ماء مطلقا لا لكونه جاريا ثبت هذا الحكم في المياه كلها بعبارة
النص ودلالة فصيح التمسك بعمومه في اول الباب وهذا نظير التمسك في حرمة الضرب والشتم وسائر ما فيه اذ
بعموم قوله تعالى ولا تقل لها اف ٥ دلالة وان كانت الثابت بالعبارة حرمة التأنيف بعمومه وهو التكاليف لها بكرة
اف على سبيل التخيير ونظائره كثيرة **قوله** وما رواه الشافعي رجح اراد به قوله عليه السلام اذ بلغ الماء قلتين لا
يجتمل خبثا الحديث الفلة اسم لجرة تحمل من اليمن اشع فيها قرينان وثقي وفي المغرب وقد راى الشافعي رجح الفلتين مجتمعا
واصحابه نجس مائة رطل وزنا كل شربة مائة رطل قوله ضعفه أبو داود وجهه انه قال في كتابه بلغني باسناد لا يحضرون
من ذكره ومثله دون المراسيل لان المراسيل تقطع القول بانه من رسول الله عم وهو آفة الفناء وقوله باسناد لا يحضرون
على عكسه والمراسيل عنده ليست بحجة فهذا أولى وعن علي بن المديني اسناد محمد بن اسماعيل البخاري رجح ان حديث الفلتين
ما لا يثبت وهكذا ذكر أبو داود وابن عباس بن زبير ومن امرهم من ماء بئر زمزم ولو كان هذا صحيحا لا يحتجوا به
به فليعلم بانه شاذ في حادثة ثم نعم بها البلوى فيرد كخبر الوضوء مما مسه النار وفي منه اضطراب روي اذا بلغ الماء قلتين
او ثلاثا وروي اذا بلغ الماء اربعين فلة والفلة اسم مشترك بين قامة الرجل ورأس الجميل والجرة فلا يصير حجة الا ببيان
قوله او هو يضعف عن احتمال النجاسة يريد انه لفظة يضعف عن احتمال الخبث ومثاقمه كما يقال فلان لا يجتمل
الضرب وفلان لا يجتمل اذى الناس وهذه الدابة لا تجتمل هذا المقدار من الحمل وهذه الاسنوانة لا تجتمل ثقل
السقف فلا ينبغي ما ذهب اليه محمدا **قوله** والغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه يتحرك طرفه الآخر
المراد من تحريك احد طرفيه هو ان يتحرك بالارتفاع والانخفاض ساعة تحريكه قوله وعنه بالتحريك باليد لان
التحريك بها اخف فكان أولى توسعه على الناس **قوله** وعن محمد رحمه الله تعالى عليه بالتوضي ٥ لان

ووجه الاول ان الحاجة الى الاغتسال في الحيض اشدها الى الوضوء وبعضهم قد روي بالمساحة عشرة افي عشر بذراع الكعبين
توسعة للامر على الناس وعليه الفتوى والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا تتحصر الارض بالعرض هو الصحيح وفكره في الكتاب
جاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة الى انه يتجسس موضع الوقوع وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يتجسس الا بظهور
النجاسة فيه كالماء الجاري قال **وله** موت ما لبس له نفس سائلة في الماء لا يتجسسه كالبقي
والذي باب والزنا بغير والعقرب ونحوها وقال الشافعي يح بفسده لان الخبر لا يطرق الكرامة
آية النجاسة بخلاف دود الخمل وسوس الثمار لان فيه ضرورة ولنا قوله عليه السلام فيه هذا هو الحد الذي اكمله وشبهه
والوضوء منه ولان المتجسس اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت

لان الخبر يك بالوضوء اخف من الخبر يك بالاغتسال ومبنى الماء في حكم النجاسة على الخفة دفعا للضرورة فان القياس ان يتجسس الكبر
لان الجزء الذي لا فاه النجاسة يتجسس بالملافة فيتجسس الجزء الذي يجاوره ثم وثم حتى يصب الكل نجسا كما في غير الماء من الماء فان
لكن سقط حكم النجاسة تخفيفا فلما اعتبر التخفيف في اصل الماء يعتبر التخفيف في الخبر يك قوله وجه الاول ان الحاجة اليه في الحيض
اشد فيكون اختصاص الاغتسال بالحيض اكثر فالتقدير بما يتجسس بها اولى واجد وقوله وبعضهم قد روي بالمساحة عشرة افي عشر
عشر وهو اوسل من الجوز في درجة الله تعالى عليه وذراع الكعبين سبع فبصا فانه اقصر من ذراع المساحة وهو سبع فبصا
لكن باصبع فائمة في المرة السابعة كذا في الفوائد الكرمانية وذكر صاحبها انها ثمانية ان ذراع الكعبين دون ذراع
المساحة وقد ذكر الشيخ الامام ظهيرا لدين اسحاق بن ابي بكر الوالجي رحمه الله في الفصل الاول من كتاب الصلوة
من فوائده فقال فالمعتبر فيه ذراع الكعبين دون ذراع المساحة وهي سبع مشات لبس فوق كل مشت اصبع فائمة و
ذراع المساحة سبع مشات فوق كل مشت اصبع فائمة وفي المحيط والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم ولم يضر
الكعبين والمساحة وجعل في تناوب فاصحان الصحيح ذراع المساحة وقال لان ذراع المساحة البقي بالمسوحات فسو له
لا تتحصر الارض بالعرض وهو الصحيح انما قاله نفي لما ذكره المعلي ان المعبر قد روي ذراعين وحكي عن ابي بكر بن حاتم
انه قال قد روي مشايخنا رحمه الله تعالى اربع اصابع مفتوحة ثم اذا لم يتجسس كله هل يتجسس شيء منه فهذا اعلى وجهين
ان كانت النجاسة مرئية لا يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة وقال بعضهم يتجسس ما حوله النجاسة
بمقدار عرض صغير وهو اربع اذرع وما وراءه طاهر وان كانت غير مرئية بان بال فيه انسان او اغتسل فيه جنب حكي
عن مشايخ العراق لا فرق بين النجاسة المرئية وغير المرئية ومشايخ بخارا وبلغ فرقا بين المرئية وغيرها فقالوا في
غير المرئية يتوضأ من الجانب الذي وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية ويتنفل على هذا ما اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقط
غسله وجهه في الماء خرغ الماء من موضع الوقوع قبل الخبر يك قالوا على قول ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ما لم
يتحرك الماء وبه قال ابو جعفر الاسدي وشي رحمه الله وغيره من مشايخ بخارا ورحمهم الله جوزوا
ذلك ونوسعوا فيه لعموم البلوى كذا في المحيط **وله** وموت ما لبس له نفس سائلة
اي دم سائل وذكر الزنا بغير بلفظ الجمع دون غيره لان فيه انواعا شتى **وله** لا يتجسسه
حكمه في هذه المسئلة بعدم التجسس في الثانية بقي الاضداد لان الموت في المسئلة الاولى في غير معدنه
فتوهم التجسس فناسب نفيه وفي الثانية الموت في معدنه فلا يتوهم تجسسه بواسطة الضرورة لكن احتمل
تغير صفته الماء ففاه بقوله لا يفسده **وله** ولنا قوله عليه السلام وهو فيها : رواه

حتى حل المذكي لا تغداه الدم فيه ولا دم فيها والحرمة ليست من ضرورتها النجاسة كالطين وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسك والصفدع والسرطان وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يفسده إلا السمك لما رواه أنه مات في معدته فلا يعطى له حكم النجاسة كبضعة حال مجها وما ولا نه لادم فيها إذا لم يمت لا يمكن في الماء والدم هو النجس في غير الماء قيل غير السمك يفسده لا تغداه المعدن وقيل لا يفسده لعدم الدم وهو الأصح والصفدع الجري والبري سواء وقيل لا يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون توالد وثنواه في الماء وما في العاشرون ما في المولد مفسد قال الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث خلا لما لك والشافعي رحمه الله يقولون ان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع وقال رحمه الله وهو

رواه سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اثناء فيه طعام او شراب يموت فيه ما ليس له دم سائل قال عليه الصلاة والسلام هذا هو الحال اكله وشربه والوضوء به كذا في المبسوطين قوله حتى حل المذكي لا تغداه الدم فيه فان قيل ذبح الجوسي يربق ولا يطهر ورجح الصيد يطهر ولا يربق والاهلي بالذبح محل وان لم يسل الدم بعارض قلنا الحكم يتعلق بالسبب وهو الذكاة الشرعية لا بنفس الارافة وذبح الجوسي غير ذكاة شرعا والجرح في الصيد قائم مقام الذكاة ضرورة وما لم يربق بعارض لا يعتبر فدار الحكم مع سبب الارافة تيسيرا كما مشقة والسفر والعقل والبلوغ فلما صارت الذكاة مبيحة مطهرة لانها سبب ازالة الدم وقامت مقامها صار الموت نجسا لانه سبب خلط الدم بغيرها بنهاب قوى لطباع التي كانت تمتاز لقولها في معادتها عن غيرها فصارت النجاسة معقولة لمجاورة الماء النجسة والطهارة معقولة لسيلان الماء النجسة قبل الفساد وما لادم له فحال الجوة والموت والندكة وعدمها سواء قوله كبضعة حال مجها ما اي تغير صغر بها ما يعني لو صلى وفي كره تلك البضعة تجوز الصلوة معها لان النجاسة في معدتها بخلاف ما اذا صلى وفي كره فارورة فيها دم لا تجوز صلوة لان النجاسة ليست في معدتها قوله قبل غير السمك يفسده وهو قول نضر بن يحيى ومحمد بن سلمة وابي معاذ البلخي وابي مطيع رحمه الله وقيل لا يفسده وهو قول ابي عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل رحمه الله كذا في المحيط فتكول لا تغداه المعدن في الكافي وما ذكر في الهداية لعدم المعدن تغلب بالعدم وهو غير صحيح وثاوب له ان الموجب للنجس وهو الدم موجود اذا اللون لون الدم والرائحة رائحتها والمانع وهو المعدن مفقود وانما يفسد الماء لان المانع موجود فلم يعمل الموجب والاصح هو القول بعدم الفساد وجعل شمس الائمة السرخسي رحمه الله التعليل الثاني وهو قوله ولا نه لادم فيه اصح فان ما يسيل من هذه الحيوانات ليس بدم لانه اذا شمس يبيض والدم اذا شمس يسود ويستوي ان ينقطع اوله ينقطع الاعلى قول ابي يوسف رحمه الله فانه يقول اذا انقطع في الماء اضده بناء على قوله ان الدم نجس وهو ضعيف فانه لادم في السمك انما هو ماء آجن ولو كان فيه دم فهو ماء كول فلا يكون نجسا كالطحال والكبد وعن محمد رحمه الله ان الصفدع اذا اقتفى في الماء كرهت شربه لا للنجاسة لكن لان اجزاء الصفدع فيه والصفدع غير ما كول كذا في المبسوط قوله والصفدع الجري والبري سواء الصفدع المائي ما يكون بين اصابعه سترة دون البري كذا في الفتاوى الطهرية قوله في طهارة الأحداث فبدأ بالأحداث لما انه بطهر الانجاس فيما روى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله قال في المحيط واختلفوا في طهارة ماء المستعمل قال محمد هو طاهر وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى قوله

وهو احد قولي الشافعي ان كان المستعمل متوضيا فهو طهور وان كان محدثا فهو طاهر غير طهور لان العضو طاهر حقيقة وباعباره
بكون الماء طاهرا لكنه نجس حكما وباعباره بكون الماء نجسا فقلنا بانقضاء الطهوية وبقاء الطهارة عملا بالشبهين
قال محمد رحمه الله وهو رواية عن ابى جعفر رحمه الله هو طاهر غير طهور لان ملافاة الطاهر الطاهر لا توجب النجس الا
انه اقيمت به قرينة فتعبر به صفته كمال الصدقة وقال ابو جعفر وابو يوسف رحمة الله تعالى عليهما
هو نجس لقوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ولا نية ماء ازيلت به
النجاسة الحكمة فيعتبر بماء ازيلت به النجاسة الحقيقية ثم في رواية الحسن عن ابى جعفر رحمه الله نجس نجاسة غلبة
اعتبارا بالمستعمل في النجاسة الحقيقية وفي رواية ابى يوسف رحمه الله وهو قوله نجاسة خفيفة لمكان الاختلاف
والماء المستعمل هو ماء ازيل به حدث او استعمل في البدن على وجه القرينة قال
رضي الله تعالى عنه وهذا عند ابى يوسف رحمه الله وقيل هو قول ابى جعفر رحمه الله ايضا وقال محمد رحمه الله تعالى
عليه لا يصير مستعملا الا باقامة القرينة

قوله وهو احد قولي الشافعي رحمه الله عليه للشافعي في الماء المستعمل اقوال ثلاثة اظهر اقوالها
قاله محمد رحمه الله عليه انه طاهر غير طهور وقال في قول طاهر ومطهر وقال في قول ان كان المستعمل محدثا
فهو طاهر غير طهور وان كان متوضيا فهو طاهر غير طهور وهو قول زفر رحمه الله وقال مالك رحمه الله طاهر
وطهور الا انه احب الي ان يتوضا بغيره لما ان عنده اذا وقعت في الماء نجاسة حقيقية ولم يتغير طعمه ولا لونه ولا ريحه
لم يتنجس **قوله** عملا بالشبهين فكان هذا اكسور الجار لما تعارضت الادلة بعضها بوجوب الطهارة
وبعضها بوجوب النجاسة خرج من ان يكون طهورا وبقي طاهرا بخلاف ما اذا لم يكن محدثا لانه لم يتحول الى الماء شيئا من حيث
الحقيقة ولا من حيث الحكم فكان هذا وغسل ثوب طاهر سواء **قوله** وقال ابو جعفر وابو يوسف رحمه الله
هو نجس لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة الحديث فان النبي عليه السلام سوى
بين النجاسة الحكيمة والحقيقة فانه كان من عن البول كذلك نفى عن الاغتسال دل ان الاغتسال فيه بوجوب النجاسة
كالبول لا يقال انما هي الجنب عنه لانه لا يخلو عن المني وهو نجس لانه قد يخلو والجنب جنب وان غسل فرجه والنهي بئذ
في هذه الحالة قوله ولا نية ماء ازيلت به النجاسة الحكيمة لان عضو الجنب والمحدث له حكم النجاسة في الشرع حتى يمنع من جواز الصلوة
ولذلك اطلق اسم النظير لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا والنظير عبارة عن ازالة النجاسة وقد ازيلت تلك النجاسة بالماء فانقل
حكم النجاسة اليه كما في الحقيقة فان قبل بالاعضاء حكم النجاسة والحكم لا يقبل التحول الى الماء قلنا لولم يلحق بالعين في حق الازالة لما ثبت
حكم الازالة ولما تغير صفة الماء كما في الثوب الطاهر وقد تغير بالاجتماع او بالذلة التي قلنا ثبتت انه تحول اليه ما كان بالعضو
حكما ولا ثبت ذلك الا ان يعتبر ذلك الحكم بعين حله فان قيل هذا انما يتحقق في المحدث والجنب فاما المتوضي اذ اتوضا ثانيا
بنية القرينة فلا لانه لم يكن باعضائه من النجاسة الحكيمة حتى تزول من اعضائه وينقل الى الماء قلنا لما نوى القرينة فقد ارا
به طهارة على طهارة ونور على نور على ما جاء به الاخبار ولا يكون طهارة جديدة حكما الا بازالة النجاسة حكما
فصار طهارة على طهارة وعلى المحدث سواء حكما كذا في الاسرار **قوله** والماء المستعمل هو ماء ازيل به حدث
بان يتوضا منبر وهو محدث او استعمل في البدن على وجه القرينة يتوضا وهو طاهر بنية الطهارة قوله وهذا عند ابى يوسف
رحم اي كون الماء مستعملا باحد ما قول ابى يوسف رحمه الله وقيل هو قول ابى جعفر رحمه الله ايضا وذكر

لان الاستعمال بالنقل نجاسة الآثام اليه وانما تزال بالقرية وابو يوسف رح يقول اسقاط الفرض مؤثرا ايضا فثبت الفساد بالامرين
ومتى يصير الماء مستعملا الصحيح انه كان ابل العضو صار مستعملا لان سقوط حكم الاستعمال قبل الاتصال للضرورة ولا
ضرورة بعده والجنب اذا اغتسل في البئر اطلب الدلو فعند ابي يوسف رحمه الله الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عند
اسقاط الفرض والماء بحاله لعدم الامرين وعند محمد رحمه الله كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء
لعدم نية القرية وعند ابي حنيفة رحمه الله كلاهما نجسان الماء لا اسقاط الفرض
عن البعض باول الملاحظة

وذكر في مبسوط شيخ الاسلام فالواجب ان يكون قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف رح وقد دلت مسائل نقلت عنهم قال
في كتاب الحسن قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان غمس رجل جنب او غير منوضى بد به الى المرفقين او احدى رجله في ماء في
اجاز لم يجز ان يوضأ منه لانه سقط فرضه عنه وذكر ابو يوسف رحمه الله في نوادر المعلى رجل في بد به فذرف الماء بغيره
وصبه على بداهة فتسلها لم يطهرها لانه قد صار الماء مستعملا حين اخذ الماء بغيره وهو جنب وعنده الماء المستعمل نجس وقال
محمد صح في صلوة العصر طهر البد اذا لم يرد به المضمضة كذا في النهاية **قوله** لان الاستعمال بالنقل الآثام
والاشتم فذكر لقوله عم اصاب من هذه الفاذا وراثا فليست بستر الله الا ان هذه النجاسة لا يظهر حكمها مادام على البدن
بمعاضة طهارة الايمان فاذا انتقلت الى محل لا معارض له ظهر حكم النجاسة وانتقال الذنب من الكرامة وانما يستوجبها بنية
التقرب والحدث ليس بشئ حتى ينقل الى الماء وانما هو عبارة عن منع اداء الصلوة **قوله** الصحيح انه كان ابل العضو ذكر في
المحيط ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زابل البدن والاجتماع في مكان ليس بشرط هذا هو مذهب اصحابنا رحمهم الله وقال
وما ذكر في شرح الطحاوي ان الماء انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زابل البدن واستقر في مكان فذاك قول سفيان الثوري رح
وابراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ وهو اخبار الطحاوي وبه كان يفتي ظهير الدين المرعشي في امام مذهب اصحابنا ما ذكر وعن
هذا قلنا ان من نسي مسح رأسه فاخذ ماء من كعبته ومسح به رأسه لا يجوز وفي نظم الزند ويسيان عند مشايخ بخارا يصير الماء
مستعملا وان كان في الهواء حتى قالوا لو اصاب ثوبه يتنجس وفي الفتاوى لظهيرية اتفق علماءنا ان الماء الذي نأثرت به القرية مادام
منه در في الفضل يعطى له حكم الاستعمال فاذا زابل العضو لم يصل الى الارض ولا الى موضع يستقر فيه بل هو في الهواء اذا نزل على عضو
انسان وجري غير لم يصير منوضا **قوله** والجنب اذا اغتسل اطلب الدلو اراد به الجنب الذي ليس في بدنه نجاسة من المني و
غيره فيه اشارة الى انه لو اغتسل للاغتسال يقصد الماء عند الكل **قوله** وهو شرط عنده اي في الماء الذي هو ليس بجار
ولا هو في حكم الجاري حتى انه لا يشترط في الماء الجاري والحجاض الكبيرة وروي عن ابي يوسف رح ان الصب شرط في الثوب
ايضا وهو قول الشافعي رحمه الله عليه **قوله** لعدم الامرين وهما اسقاط الفرض ونية التقرب ثم انما قدم
قوله ابي يوسف رحمه الله ولم يوسط كما هو حق لزيادة احتياجه الى البيان بسبب ترك اصله في هذه المسئلة بان
كان يجب ان يتنجس الماء على مذهبه كما قال ابو حنيفة رحمه الله لان الماء يصير مستعملا عنده بسقوط الفرض وقد سقط الفرض
وان لم ينفك عنه انما ترك اصله في هذه المسئلة لضرورة الحاجة الى طلب الدلو فلم يسقط الفرض كيلا يصير الماء نجسا فيفسد
البشر ونظيره ما روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اذا دخل الجنب او المحدث بداهة في الاناء لم يعترف الماء لا ينزل
الحدث عن بداهة كيلا يفسد الماء للحاجة الى الاغتراف فكذا هذا فاما محمد رحمه الله مر على اصله حيث
جعل الماء طاهرا لعدم نية القرية والرجل طاهرا لان الماء بطبيعته طهور من غير نية **قوله**

والرجل لبغاء الحدث في بقية الاعضاء وقبل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يبطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو وفق الروايات عنه قال **وكل اهاب دبغ فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجل الخنزير والادي** لقوله عليه الصلوة والسلام اهاب اهاب دبغ فقد طهر وهو بعمومه حجة على مالك ج في جلد الميتة ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنفعوا من الميتة باهاب لانه اسم غير المدبوغ

قوله والرجل نجس بنجاسة الجنابة قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه نجس بنجاسة الجنابة لانه باول الملاحظة صار الماء مستعملا وكذا في قوله الثاني صار الماء مستعملا لسقوط الفرض فنجس الرجل به **قوله** وهو وفق الروايات عنه لان جميع البدن في حكم عضو واحد في حكم الاغتسال والماء مادام على العضو لا يبطى له حكم الاستعمال فان انفصل عن الماء انفصل العضو طاهرا وصار الماء مستعملا فتنجس فعلى القول الاول لا يجوز الصلوة ولا قراءة القرآن وعلى القول الثاني يجوز قراءة القرآن ولا يجوز الصلوة وعلى القول الثالث يجوز كلاهما وبسبب هذه المسئلة مسئلة حط الجسم من النجس اي كلاهما نجسان والحكم من الحال اي كلاهما نجسا لما عند ابي يوسف رح وانما من الطاهري كلاهما طاهران عند محمد رحمه الله قال القدوري كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله يقول الصحيح عندي من مذهب اصحابنا رح ان ازاله الحدث فوجب استعمال الماء ولا معنى لهذا الخلاف اذ لا نص عنهم على هذا الوجه يعني ان الماء انما يكون مستعملا عند ابي يوسف رح باحد الامرين اسقاط الفرض وبثبته القرينة وعند محمد رح بثبته القرينة ولا يجوز ان يؤخذ هذا الاختلاف من مسئلة البئر قال الكرخي ويمكن تحريمها بان يقال ان محمد انما لم يحكم بنجاسة ماء البئر لكان الضرورة كما قلنا في الجنب والحدث اذا ادخل يده في الاناء للاغتشاف لا يصب الماء مستعملا بخلافه لكان الضرورة فان الانسان عسى لا يجد اناء صغيرا ولا يمكنه صب الماء على يده من الاناء الكبير فيضطر الى الادخال وفامت اليد مقام الاناء الصغير واوبوسف رحمه الله لم يعتبر تلك الضرورة في البئر فوقع الاختلاف وهما لا ضرورة فثبت حكم الاستعمال عند اسقاط الفرض بخلاف ولا يصح الاستدلال بمسئلة البئر على اثبات الخلاف فهنا لوجود الفارق على ما ذكرنا كذا في المحيط والفوائد الظهيرية قوله الاجل الخنزير والادي التقدم دليل الغظم في موضع الغظم لقوله تعالى والسابقون السابقون اولئك المقربون واما في موضع الاهانة فالغظم في ناخيه كقوله تعالى لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد **قوله** وهو بعمومه حجة على مالك رح لان النكرة اذا انصفت بصفة عامته ثم كقولهم اي عبيدي ضربك فهو حريقت كلهم اذا ضربوه فان قبل الحدث مشرك الظاهر لانه يبتذل جلد الخنزير والادي ولا يطهران بالذبح قلنا جلد الخنزير لا يذبح فلا يطهر لان شعره غليظ يثبت من لحمه ولا نجس العين كالحمر وجلد الادي ان احتمل طهر لكان لا يجل سلخه ودبغه احترامه لكثرة وفي النهاية وقال بعض الناس ان كان جلد ما يؤكل لحمه يطهر بالذبح لحدث مهمونة وض وهو ما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه مر بشاة لميمونة فقال هذا انتفعت بها بها فقبلتها مستة فقال انما حرم من الميتة اكلها وان كان جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالذبح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وجعل هذا القول قول الشافعي رح في مبسوط شمس الائمة السرخسي واستدل مالك بحدث عبد الله بن عليم البصري قال **قال** انا كتاب رسول الله صلعم قبل موته بسبعة ايام وفي رواية شهر اشهرين وكان فيه لا تنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب وقلنا الاهاب اسم للجلد الذي لم يدبغ كذا قال الاصمعي والدليل عليه ايضا ما روي عن عائشة رض انها كانت تخطب وتندح اباها فقال رحم الله ابا بكر قررا لرؤس على كواهلها والدماء في اهبها كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى **قوله**

وجعل على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في جلد الكلب وليس لكلب نجس العين الا ترى انه ينتفع به حراسة واصطبا اذا خالف
الخنزير لانه نجس العين اذا لم يخاله في قوله تعالى فانه وجس منصرف اليه لغيره وحرمة الانتفاع باجزاءه الا دمي لكرامته فخرجا
روياه ثم ما يمنع النجس والفساد فهو دباغ وان كان تشميسا او نثر ببالا ان المقصود يحصل به فلا معنى لاشتراط
غيره ثم ما يطهر جلده بالذباغ بطهر بالذكاة لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبات
النجسة وكذلك يطهر لحمه وهو الصحيح وان لم يكن مأكولا

قوله وجعل على الشافعي رحمه الله في جلد الكلب التخصيص بجلد الكلب بواقع رواية الاسرار
بخالف رواية المبسوط لما ان عنده على تلك الرواية كل ما لا يؤكل لحمه لا يطهر جلده بالذباغ فتقاس على جلد الخنزير ولا
قوله وليس الكلب نجس العين هذه مسئلة اختلفت فيها روايات المبسوط ذكر في باب الحدث منه
الانتفاع به مباح في حالة الاختيار فلو كان عينه نجسا لما ايج الانتفاع به ثم ذكر في اوائل باب الوضوء والفصل
منه في بيان مسئلة سور الكلب فقال والصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس ثم قال وبعض مشايخنا يقولون
عينه ليس بنجس ويستدلون عليه بطهارة جلده بالذباغ وذكر ايضا في كتاب الصيد منه في مسئلة بيع الكلب في
التغليل وبهذا تبين انه ليس بنجس العين وفي مبسوط شيخ الاسلام واما جلد الكلب فمن اصحابنا فيه روايتان في رواية
بطهر بالذباغ وفي رواية لا يطهر وهو الظاهر من المذهب وفي فتاوى فاضلي خان رحمه الله اذا وقع في البرك كلب او خنزير
وماث اولم يمت اصاب الماء فم الواقع اوله يصيب بترج ماء البرك كله اما الخنزير فلا من عينه نجس الكلب كذلك
ولهذا لو اقبل الكلب وانفص واصاب ثوبا اكثر من قدر الدرهم امسده وفي المحيط الكلب اذا وقع في الماء فخرج
حيا ان اصاب فيه الماء يجب نزع جميع الماء وان لم يصب فيه الماء فعلى قوطما يجب نزع جميع الماء وعن الجعفة
رحمه الله لا بأس به وقال وهذا اشارة الى ان عين الكلب ليس بنجس **قوله** الا ترى انه ينتفع به حراسة
واصطبا اذا كان قبل بشكل هذا بالسرقة فانه نجس العين ثم انه ينتفع به ابقادا ونفوة للزراعة قبل هذا الانتفاع
بالاستهلاك وهو جائز في نجس العين كالا فرب من الخمر للرافة قوله بخلاف الخنزير وفي المبسوط واما جلد الخنزير
فقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه يطهر بالذباغ ايضا وفي ظاهر الرواية انه لا يجهل الذباغ فان له جلودا مترادفا بعضها فوق بعض
كما للآدمي وانما لم يطهر لعدم احتمال المطهر هو الذباغ قوله منصرف اليه لغيره ولا يقال ينصرف الى المقصود في الكلام وهو ايضا
مخولفت ابن عمر وخذ منه لان في صرفه الى الخنزير عملا بهما لا شتما له على اللحم ولا ينعكس قوله ثم ما يمنع النجس والفساد
الى آخره هذا عندنا وعند الشافعي مرجح لا يكون دباغا الا بما يزيل الرطوبات النجسة وذلك باستعمال الشب والقرظ والعفص
ذكر في الخلاصة حتى ان جلد الميتة اذا لم يصب في الماء القليل لا يفسده **قوله** وما يطهر جلده بالذباغ بطهر بالذكاة
هذا اختيار بعض المشايخ رحمه الله وعند بعضهم انما يطهر جلد الحيوان بالذكر اذا لم يكن سورة نجسا كذا في النهاية
قوله لانها تعمل عمل الدباغ في ازالة الرطوبة والذكاة في تسهيل ما هو نجس فوقع لان الدباغ
يزيل بعد الاضال والنجس يمنع الاضال وهذا اذا وجدت ازالة الرطوبات بالذكاة الشرعية بان كانت من الابل
بالقسمية واما اذا كان الذباغ موسبا لا تجعل الازالة الحاصلة من ذبحه ازالة لان فعله امانة في الشرع لا ذبح وحكم الموت
اذا ثبت له لا بد من الذباغ كذا في الايضاح قوله وكذلك يطهر لحمها هذا بخلاف ما ذكر في الاسرار وغيره ان جلود السباع
تطهر بالذباغ وبالذكاة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان قيل الجلود يكون متصلا باللحم واللحم

وشعر الميت وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا نجس له من اجزاء الميتة ولنا انه لا حية فيه ولذا لا ينال بقطعهما
فلا يجلها الموت اذ الموت زوال الحية وشعر الانسان وعظمه طاهر وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا ينقع به ولا
يجزبه ولنا ان عدم الانقاع والبيع لكرامته فلا يدل على نجاسته والله اعلم

فصل في البئر

واذا وقعت في البئر نجاسة نزلت وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف ومساائل
آبار مبنية على ابتاع الآبار دون القياس فان وقعت فيها بركة او بئر تان من بئر الابل او الغنم
لم يفسد الماء استحسانا والقياس ان يفسده لوقوع النجاسة في الماء القليل وجب الاستحسان ان آبار الفلوات ليست
طاهرة حارة والمواشي تخرجها فليقلها الریح فيها فجعل القليل عفو للضرورة ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكره الناس
الير في الموي عن الحقيقة رحمه الله عليه والاعتماد ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح المنكسر والروث والخثي والبعر لان الضرورة
تشمل الكل وفي الشاة تبخر في الحلب بركة او بئرتين

والحم نجس لا يطهرها لذكاة فكيف يكون الجلد طاهرا قلنا من مشايخنا من يقول اللحم طاهر وان لم يجل الاكل ومنهم من يقول نجس
وهو الصحيح عندنا لما مر ان الحرمة في مثله تدل على النجاسة ولكننا نقول بين الجلد واللحم جلدة رقيقة تمنع مماسة اللحم
الجلد القليل فلا يتنجس وذكر الناطقي رحمه الله اذ صلى ومعه من لحم السباع كالشعب ونحوه اكثر من قدر الدرهم لا تجوز
صلوته وان كان مذبوحا وعن الفقيه ابي جعفر اذ صلى ومعه لحم سباع الوحش فدنس لا تجوز صلوته ولو وقع في الماء افسد
كذا في فتاوى فاضل بن محمد رحمه الله **قوله** وشعر الميت وعظمها طاهر وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا نجس له وذكر
في المبسوط وهذا الاختلاف بناء على ان لا حية للشعر والعظم عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى فيهما حية وقال
مالك رحمه الله في العظم حية دون الشعر وفي السن بين الناس كلام انه عظم او طرف عصب يا بس فان العظم
لا يحدث في البدن بعد الولادة وفي العصب روايتان في احدى الروايتين فيه حية لما فيه من الحركة ويتنجس بالبول
وعلى ظاهر المذهب وهو الصحيح لا خلاف في السن بين علمائنا رحمه الله تعالى انه طاهر والخلاف بين ابي يوسف و
محمد رحمه الله على الرواية التي جاءت ان عظم الانسان نجس **قوله** اذ الموت زوال الحية في الكافي و
قولهم الموت زوال الحية مع انه وجودي داخل تحت الخلق بالنص وهو قوله تعالى خلق الموت والحياة ماؤد اي الموت
حالة يلزم منه زوال الحية فيكون هذا تعريفا للشيء بلزومه والله اعلم **فصل في البئر**

فالمساائل البئر مبنية على ابتاع الآبار اذا القياس فيها احد الشئتين اما ما قاله بشر انه يضم رأس البئر ويجز في موضع آخر لانه وان
نزع ما فيها بقي الطين والحجارة نجسا واما ما نقل عن محمد رحمه الله فانه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف رحمه الله ان ماء
البئر في حكم الماء الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع النجاسة فيه كوض الحمام اذا كان يصيب من جبا
ويؤخذ من جانب آخر لم يتنجس باحوال اليد النجسة ثم قلنا وما علمنا لو امرنا بنزع بعض الدلاء ولا يخالف السلف وعند
الشافعي شئ خرج الفارة ويبقى الماء طاهرا لما ان المذهب عنده ان الماء اذا بلغ فلتين لا يجتمعا خشا وماء البئر اكثر من
فلتين قوله نزلت اي البئر اي ماؤها مجزف المضاف لعدم الالتباس من قبل جري الزهر قوله ان آبار الفلوات ليست لها
رؤس حارة فيه اشارة الى ان حكم آبار الامصار على خلاف هذا قال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط واما اذا كان في الامصار
خلف مشايخنا رحمه الله فيه فالك بعضهم يتنجس اذا وقع فيها بركة او بئرتان لانها لا تجلو عن حائل بناوت او حائط

قالوا ترى البعرة وبشر اللبن مكان الضرورة ولا يعنى القليل في الاناء على ما قيل لعدم الضرورة وعن ابي حنيفة رحمه الله انه كالبئر في حق
 البعرة والبعرة فان وقع فيها خمر الحمام او العصفور لا يفسد خلاف المشافعي رحمه الله انه استحالة الى نثر وفساد
 فاشبهه خمر الدجاجة ولنا اجماع المسلمين على افناء الحمامات في المساجد مع ورود الامر بتطهيرها واستحالة لا الخنزير والخنزير
 فاشبه الحمامة فان بالث فيها شاة نزع الماء كله عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله
 لا ينزع الا اذا غلب على الماء فخرج من ان يكون طهورا واصله ان يترك ما يؤكل لحم طاهر عنده نجس
 عند ما له ان النبي عليه الصلوة والسلام امر الربيع بن بشر ابوال ابل والبانها ولهما قوله عليه الصلوة والسلام :
 استنزهوا من البول فان غامته عند اب القبر منه من غير فصل ولا يسهل الى نثر وفساد فصار كبول ما لا يؤكل لحمه فثاويل
 ما روي انه عرف شفاءهم وجباة ثم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجل شربه للنداء اوي لانه لا يثيق بالشفاء فيه فلا يعرض عن
 الحرمة : وعند ابي يوسف رحمه الله للنداء اوي للفطنة : وعند محمد رحمه الله للنداء اوي وغيره لطهارته عنده : وان

لو حاط فلا يتحقق فيها الضرورة وقال بعضهم لا يتنجس اعتبار الوجه الآخر من الاستحسان وهو ان البعرة شئ صلب على
 ظاهره بطوبى الامعاء فلا تندخله النجاسة فعلى الوجه الاول لا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث
 والبعرة وعلى الوجه الآخر يفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والبعرة والروث وقال الامام النضر ثابتي رحمه الله
 واختلف في آبار البيوت فمنهم من قال يفسد لان الضرورة معدومة والاصح التسوية ابي لا يفسده قوله
 قالوا ترى البعرة وبشر اللبن يعني لا يتنجس هذا اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون ذكره شيخ الاسلام رحمه الله
 في المبسوط مفيد ايقوله لا يتنجس اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون لعموم البولي والضرورة لان من عادتها انها تبصر
 عند الحلب وللضرورة اثر في اسقاط حكم النجاسة **قوله** خلاف المشافعي رحمه الله الفباس ما قاله الشافعي
 ولكن استحسن علماءنا الحد يث ابن مسعود رضي الله عنه فانه خرث عليه حمامة فمسحه باصبعه وكذلك ابن
 عمر رضي الله عنه ذرق عليه طائر فمسحه بحصاة وصلى ولم يغسله **قوله** ولهما قوله عليه السلام
 استنزهوا من البول وجه التمسك ان البول عام يشاؤ بول ما يؤكل وما لا يؤكل والعام المتفق على قبوله اولى من الخاص المختلف
 في قبوله لان مثله اقوى فصاركعام الكتاب والخاص من خبر الواحد ولا يثبت في رواية السنن والالبان دون البول والحد يث
 حكاه حال فتى دار بين كونه حجة وغير حجة سقط الاحتجاج به على انه عليه السلام خصهم بذلك لانه عرف شفاءهم فيه بطريق
 الوحي ولا يوجد مثله في زماننا حتى لو تبين الحرام مدفعا للهلكة الا ان يجل كالمبشرة والخمر عند الضرورة ولا نعلم موتهم
 من ذنوبهم وحيا ولا بعد ان يكون شفاء الكافر في نجس والحد يث وهو قوله عليه السلام ان الله تعالى لم يجعل شفاءكم
 فيما حرم عليكم محض بنا لكاف الخطاب ولان المبيع والمحرم اذا ورد اجسل المحرم آخر انا سنا لئلا يلزم التسخ
 مرتين ولان فيه مثله وهي منسوخة فثبت به انه كان في بدء الاسلام **قوله** ولانه
 يستحيل الى نثر وفساد وانما قيد بالثني والفساد احترازا عما لا نثر فيه لما ان ما يجبله الطبع على نوعين
 نوع يجبله الطبع الى فساد وهو نجس كالدماغ والغائط : والثاني ما يجبله الطبع الى صلاح وهو ليس
 بنجس كالبيض والصل واللبن وهذا هو الفباس الصحيح كذا في الاسرار وذكر الامام المحبوبي
 رحمه الله عليه جواب محمد رحمه الله عليه ان كون اللحم طاهرا لا يبدل على طهارة البول الا برب
 ان لحم الادي طاهر وحرمنه لكرامته وبوله نجس : **قوله**

وان ماتت فيها فأرة أو عصفورة أو سودانية أو صعوة أو سام أبرص نزع منها عشرون دلو أو اثنين بحسب كبر الدلو وصغرهما يعني بعد اخراج الفأرة لحدث الشئ رضي الله عنه قال في الفأرة ماتت في البئر واخرجت من ساعها نزع منها عشرون دلو أو العصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجنة فاخذت حكمها والعشرون بطريق الإيجاب والثلثون بطريق الاستحباب فان ماتت فيها حمامة أو نحوها كالدجاجة والسنور نزع منها ما بين أربعين دلو إلى ستين وفي الجامع الصغير أربعون وخمسون وهو لا يظهر لما روي عن أبي سعيد الخدري رحمه الله انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر بنزع منها أربعون دلو وهذا البيان الإيجاب والخمسون بطريق الاستحباب ثم المعبر في كل بئر دلوها الذي يستقي به منها وقيل دلو يسع فيه صاع ولو نزع منها بدلو عظيم مرة مقدار عشرين دلو جاز لحصول المقصود وان ماتت فيها شاة أو آدمي وكلب نزع جميع ما فيها من الماء لان ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما اقيما بنزع الماء كله حين مات زنجي في بئر نزعهم فان انتفخ الحيوان فيها أو نفخ نزع جميع ما فيها صغر الحيوان أو كبر لا ينشأ البلة في أجزاء الماء . . .

قوله وان ماتت فيها فأرة أو سودانية أو سام أبرص في المغرب السودانية طوبى طوبى الذئب على قدر قبضة الكف وقد يسمى العصفور الأسود وهي تأكل العنب والجراد وفيه سام أبرص من كبار الوزغ وفيه احسنت اليه حسب الطافة وعلى حسبها اي قدرها وروي عن أبي يوسف رحمه الله نزع عشرين دلو أو اثنين في الفأرة الواحدة وكذلك الى الأربع فان كانت خسا بنزع منها أربعون دلو الى التسع وان كانت عشرين فجميع نزع كذا في الفتاوى الظهيرية قوله والعشرون بطريق الإيجاب والثلثون بطريق الاستحباب وهذا الوضع لمعنيين ذكرهما شيخ الاسلام في مبسوطه أحدهما ان السنة جاءت في رواية ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفأرة اذا وقعت في البئر ماتت فيها انه بنزع منها عشرون دلو أو ثلثون هكذا رواه ابو علي الحافظ السمرقندي رحمه الله باسناده واولاها الشبهين فكان الاقل ثابتا بقينا وهو موجب والأكثر بوني به لئلا يترك اللفظ المروي وان كان مستغنى عنه في العمل وهو معنى الاستحباب والثاني ان الرواية اختلفت فيه اخلافا كثيرا وروي مبسرة عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الفأرة التي تموت في البئر بنزع منها دلاء وفي رواية سبع دلاء وفي رواية عشرون وفي رواية ثلثون وروي عن ابن عباس في الفأرة أربعون فاذا بعضهم اوجب في الفأرة عشرين وبعضهم اوجب اقل من عشرين وبعضهم اكثر من عشرين فاخذ علما ونا رحمهم الله بالعشرين لانه الوسط بين القليل والكثير وكان هو واجبا لمعنيه وما رواه استحباب وهذا في الفأرة بالحدث واما العصفورة ونحوها تعادل الفأرة في الجنة فاخذت حكمها فان قيل مسائل البئر مبنية على اتباع الآثار دون القياس في رد في الفأرة والدجاجة والسنور وقد الحقت ما يشاكلها كالعصفور والصعوة والسودانية والسنور والحمامة والشاة والكلب بها قلنا بعد ما استحكم هذا الأصل صار كذا الذي ثبت على وفق القياس في حق التفريع عليه كالأجاعة ونحوها من العقود التي يأتي القياس جوازها قوله وقيل دلو يسع فيه صاع ليمكن كل احد من النزع قوله ولو نزع منها بدلو عظيم مرة فلا آخر فكان الحسن بن زياد روي يقول لا يظهر هذا الا ان عند تكرار النزع ينبع الماء من اسفلها ويؤخذ من اعلاها فيكون في حكم الماء الجار وهذا لا يحصل بنزع دلو عظيم منها ونحن نقول لما قدرنا الشرع الدلاء بقدر خاص عرفنا ان المعبر القدر المتزوج وان معنى الجرمان سائط لان ذلك يحصل بدون النزع كذا في المبسوط قوله لا ينشأ البلة في أجزاء الماء لان عند الانتفاخ يتفصل منها بلة نجسة وتلك البلة نجاسة مائعة بمنزلة قطرة من خمر وبول تقع في البئر ولهذا قال محمد بن رحمه الله

وان كانت البئر معينة بحيث لا يمكن نزعها اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وطريق معرفة ان تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزع منها الى ان تمتلئ او ترسل فيها قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزع منها مثلاً عشر دلاء ثم تغاد القصبة فينظر كم انقص فينزع لكل قدر منها عشرة دلاء وهذا ان ابي يوسف رجع وعن محمد رجع ما نأدلو الى ثلثمائة فكانه بنى قوله على ما شاهد في بلدته وعن ابي حنيفة رحمه الله في الجامع الصغير في مثله ينزع حتى يغلبهم الماء ولم يقدرا الغلبة بشئ كما هو دأبه وقيل يؤخذ بقول رجلين لها بصرية في امر الماء وهذا المشبه بالفقه وان وجدوا في البئر فارة او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم ينفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا اتوا منوها وغسلوا كل شئ اصابه ماء وان كانت قد انتفخت او تفشت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليا لها وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يس عليهم اعادة شئ حتى يتحققوا انها متى وقعت لان البئر لا يزول بالشك وصار كن رأى في ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته ولا يحنف رجع ان الموت سبباً ظاهراً وهو الوقوع في الماء فيحال به عليه الا ان الانتفاخ دليل النجاسة فيقدر بالثالث وعدم الانتفاخ والتفشي دليل قرب العهد فقد دناه بيوم وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها واما مسئلة النجاسة فقد قال المصنف هي على الخلاف فيقدر بالثالث في الباقي ويوم وليلة في الطري ولو سلم فالثوب بمراى عنه والبئر غائبة عن بصره فيفترون والله اعلم **فصل في الاساور وغيرها** وعرق كل شئ معتبر لسوقه

رحم الله اذا وقع في البئر ذنب فارة فانه ينزع جميع الماء لان موضع القطع لا ينفك عن نجاسة ما نزع بخلاف ما اذا اخرجت قبل الانتفاخ لان شيئاً من اجزائها لم يبق في الماء لانه لا يزال من اجزائها شئ الى الماء فالنجاسة يسبب المجاورة فاذا لم يبق من اجزائها شئ لم يبق الماء نجساً وانما اثبتنا الطهارة شرعاً والنظير شرعاً ينزع شئ من ذلك اذا في المبسوطين **قوله** وعن محمد رجع ما نأدلو الى ثلثمائة وانما اجاب بناء على كثرة الماء في آبار بغداد كذا في المبسوط والروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا نزع منها مائة دلو يكفي وهو بناء على آبار الكوفة لثقل الماء فيها **قوله** كما في حبس الغريم وحد النجاسات وانقطاع حق الحضنة **قوله** وهذا المشبه بالفقه اذا الرجوع الى اهل البصر اصل في كثير من الصور كما في الحكمين والشاهدين وفقهم المنلف قال الله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون قولها فيحال به عليه لان هذا السبب ظاهر وعبره موهوم والموهوم لا يعتبر في مقابلة السبب الظاهر كمن جرح اسناناً ولم يزل صاحب فراس حتى مات يضاف موته الى الجرح لانه السبب الظاهر وان احتمل بغيره وكذا لو وجد قنبل في محلة يضاف القنبل الى اهلها وان احتمل انه قنبل في موضع آخر ثم حمل هنا قولهم فيقدر بالثالث انما قدر بالثالث لانه ادنى حد النجاسات في هذا الاثر ان من دفن قبل ان يصلي عليه يصلي على قبره لانه ثلثة ايام ولا يصلي بعد ذلك لانه يفسخ في هذه المدة والله اعلم **فصل في الاساور وغيرها** السور بقة الماء يبقها الشارب الا ناء والحوض ثم استغفر ببقية الطعام وغيره ذكر في شرح الطحاوي والآثار على خمسة اقسام سور طاهر متفق على طهارته وسور نجس متفق على نجاسته وسور مكروه وسور مشكوك وسور مختلف فيه وهو سور سباع الوحش سوى الكلب والخنزير كالاسد والذئب والفهد وغيرها نجس عندنا خلافاً للشافعي رجع **قوله** وعرق كل شئ معتبر بستره يعني نجاسة وطهارة وحرمة وكراهة والمكروه ما كان طاهر لكن الاولى ان يترصاً بغيره والكراهة انما تثبت باحتمال النجاسة بخلاف الطاهر ويسقط حكم النجاسة لضرورة يمكن الاحتراز عنه في الجملة ولا ينقص ما ذكره من الاصل بعرق الحمار لان فيه روايتين ولا

لا يمتدحون من لحمه فاخذ احدهما حكم صاحبه وسؤرا لادعي وما يؤكل لحمه طاهر لان الخلط به اللعاب وقد تولد
من لحم طاهر فيكون طاهرا ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض والكافر وسؤرا الكلب نجس ويغسل الا ناء من
ولونه ثلثا لقوله عليه الصلوة والسلام يغسل الا ناء من ولوغ الكلب ثلثا ولسانه يذوق الماء دون الا ناء فلما يتجسل الا ناء
قاله اولى وهذا يقيد الخامسة والعدد في الغسل وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في اشراط السبع ولان ما
يصيبه بوله يطهر بالثلث فما يصيبه سؤره وهو دون اولى والامر الوارد بالسبع محمول على ابتداء الاسلام وسؤره
الخنزير نجس لانه نجس العين على عامر وسؤره سبع الالبها ثم نجس خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه في سؤره الكلب والخنزير
لان لحمها نجس ومنه بقوله اللعاب وهو المعبر في الباب وسؤره الهرة طاهر مكروه وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه انه غير مكروه
لان النبي عليه السلام كان يصغي لها الا ناء فتشرب منه ثم يتوضأ منه وطاهر قوله عليه السلام الهرة سبع والمراد بيان الحكم
الا انه سقطت النجاسة لعلة الطوف

ولانه خص بركوبه عليه السلام معروف باب الحرج الحجاز والثلث ثقل الثبوت فلا بد ان يعرق الحمار ولان الشك في طهورة
سؤره الحمار لا في طهارته لما عرف فيسأوبان **قوله** لا يمتدحون اي اللعاب والعرق وذكر السؤره وذكر اللعاب فيجوز
اظهاره **قوله** ويدخل في هذا الجواب الجنب والحائض فان قيل ينبغي ان يكون سؤره الجنب نجسا على قول ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه
لوجود اسقاط الفرض قبل على احدى الروايتين عنه لم يرتفع الحدث هنا نفي الحرج وفي الرواية الاخرى وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
سقط الفرض الا انه لم يحكم بنجاسة الماء نفي الحرج كذا ذكره الامام المعروف بخواصه رحمه الله تعالى عليه في مبسوطه **قوله** فلما يتجسل الا ناء
قاله اولى فان قيل جاز ان يكون المراد يغسل الا ناء القيد لا النجس فلما هذا لا يصح فان الجمادات لا يلحقها حكم العبادات ولانه لو كان
تقيد لوجب غسل غير موضع النجاسة كما في الحدث وبالاجماع هذا الغسل يجب في موضع الاصابة كما في سائر النجاسات فلعلمنا انه
وجب لانه النجاسة لا للتعبد ولا يقال الحرج الذي استعمل في رمي الحمار يغسل ويرمى ثانيا لا فامة الفرية لان الحرج آله الرمي وقد
ينبغي لانه يغسل نجاسة الاثم اليها كالزكوة والماء المستعمل **قوله** ما يصيبه بوله يطهر بالثلث ذكر في التهذيب ان عند اشباح
رح بوله ودمه وسائر ما هو نجس منه لا يطهر الا بالغسل سبعة فلا يصبر به مجوزا **قوله** محمول على الابتداء
فلعلم عما القوامن مخالطة الكلاب كما امر بكسر الدنان حين حرم الخمر ثم نسخ ما ثبت تغليظا لقطع العادة لما تركوا العادة كما
في الخمر ولانه قال في رواية وعفروا الثامنة بالثراب ولا يجب ذلك بالاجماع **قوله**
وسؤره سبع البهام **قوله** لان لحمها نجس والدليل على نجاسة لحمه حرمة الاكل فان حرمة الاكل قد ثبتت
لفساد الغذاء كالدواب والتخفساء والثراب لانه ما ايجع الا للغذاء في الاصل فيصبر الاكل بدونه عشا او للبحث طبعيا
كالصندع والسحفات مما لا يعتاد الناس اكله بغير شرع لاستحبابهم اياها او للنجاسة لان الله تعالى حرم اكل
كل نجس بنفسه او بمجاوره كالخنزير وما وقع فيه نجاسة او للاحترام كما في الادعي ليقع محزوما ولا احترام للسباع ولا خبث فيها
ايضا فانها قبل الخمر كانت مأكولة ولا عدم الغذاء وهو طاهر فلم يبق الا النجاسة فعلم ان المأكول منها وهو اللحم والسم نجس و
اللعاب يتولد من اللحم فيكون نجسا لانه يكون في حكم المتولد منه ولا يقال ينبغي ان لا يجوز بيع السبع لانه على ما فتردهم
نجس العين فكان كالحنزير لانا نقول الحرمة ليست بشاملة فان الجلد والعظم والشعر والعصب وما لا يؤكل منه طاهر فاشبهه
بعضا مماث فيه فارة فلا يمنع جواز البيع لانه يحرم بتجريمه مطلقا من وجهه دون وجهه فان قيل الجلد متصل
باللحم واللحم نجس على ما ذكرتم فكيف يكون طاهرا قلنا بين اللحم والجلد جلدة رفيقة تمنع
ماسية اللحم الجلد الغليظ فلا ينجس كذا في الاسرار وقد ذكرناه فان قيل لما كان اللحم نجسا

فثبت الكراهة وما رواه محمول على ما قبل الحرم ثم قيل كراهة لحمه للتعقيل لعدم تحايلها نجاسة وهذا بشرط الشز والاول
الى القرب من الحرم ولو اكلت الفارة ثم شربت على فوره الماء يتنجس الا اذا مكثت
ساعة فصلها فيها بلعابها والاستثناء على مذاهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وسقط اعتبار
الصب للضرورة وسواء الدجاجة المخلاة مكروه لا بها تحايل النجاسة وهو

يتنجس بنفسه ينبغي ان لا يطهر بالذكاة كالحم الخنزير فلما اختلف المشايخ رحمهم الله في طهارة لحمه بالذبح فالحققون
منهم ذهبوا الى انه لا يطهر بالذكاة لان نجاسة سورة دليل على نجاسة لحمه وبة اخذ الفقيه ابو جعفر رحمه الله
والامام الناطقي رحمه الله والفاضل الامام ابو زيد والامام المعروف بنجواهر زاده وصاحب الخلاصة رحمهم الله وهو
المختار وذهب بعضهم الى انه يطهر بالذكاة لانه لحم حيوان طاهر ولهذا طهر جلده بالذكاة بانفاق بين احبابنا
الا انه لا يمكن طهارة النفس في نجاسة السور بنجاسة اللحم كما تمسك بهذا الفريق الاول بل ممسك هم الاثار مثل
ما روينا عن عمر وعمر بن العاص رضي الله عنهما انهما ورد احضا فقال عمر يا صاحب الحوض اترد حوضك لسباع
وقال عمر يا صاحب الحوض لا تختبرنا فقلوا انها كما نأبر بان النجس لم يكن لسؤال عمر ولا لشيء عمر ومعنى و
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المياه التي تكون في الفلوات وما ينوبها من السباع فقال اذا بلغ الماء
فليس لم يحتمل خشا فدل التعليل لنفي النجاسة بكثرة الماء لان الورد سبب منجس ثم الشيخ رحمه الله اخبر
في الكتاب ان اللحم يطهر بالذكاة وقد تمسك في نجاسة السور بنجاسة اللحم ولم يرد به النجس بالمجاورة وانما
اراد به النجس لعينه وانه لا يطهر بالذكاة فترأى كالمشافض لان الظاهر المختار عند الشيخ ان اللحم يطهر بالذكاة
ولما ثبت نجاسة السور بالاثار وما عليه المحققون من ان اللحم لا يطهر بالذكاة يؤيد الاثر في اثبات نجاسة السور
تمسك به في اثباتها الا ان يكون هو المختار عنده فلا تناقض **قوله** فثبت الكراهة فان قيل انما
ينبغي كراهة السور ان لو اخصر احكام السباع فيما ذكرتم قلنا المتعلق بالسباع احكام ثلثة نجاسة السور كسباع البهائم
والثاني كراهة كسباع الطير والثالث حرمة اللحم فنجاسة السور لا يراد اجلها او بالخص وحرمة اللحم لا يراد ايضا
لانها ثابتة بنهي النبي عن اكل كل ذي ناب من السباع فثبت الكراهة فان قيل لم قلتم بان الحرمة ثابتة بما روينا
من الحديث وانما يكون كذلك ان لو كان سابقا فلنا حرمة لحم السباع ان ثبت قبل هذا الحديث لا يكون ثابتة به وان
لم يثبت لا يكون الحرمة من لوازم كونه سباعا فلا يمكن جعله مجازا عنها ولانه اذا لم يعرف الناب يخجل كما هو وارد ادفعه
واحدة واذن الحرمة الى ما هو صريح في الحرم اولى **قوله** على ما قبل الحرم اي تحريمه في ذلك في حاله تحريم
السباع **قوله** كراهة لحمه لانه لا يخلط بلعابها ولعابها من لحمها ونجس لما ذكر
قوله لعدم تحايلها النجاسة يعني ان عامة ما كولاها نجسة فيكون فيها نجاسة وكان القياس نجاسة سورها الا انه
غير متيقن فاسقطنا النجاسة واثبتنا الكراهة كما في بد الصبي والمستيقظ من المنام فعلى هذا الوعد انها لم تأكل
الجيف لا يكره التوضي بسورها **قوله** والاستثناء على مذاهب ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله يعني به قوله الا
اذا مكثت ساعة ونقربه انها اذا مكثت ساعة فالظاهر غسلها بلعابها وهو طاهر واذلة النجاسة بما سوى الماء من
الماتعة عندهما جائز فيقع شرها بنجس طاهر وعند ابي يوسف رحم النجاسة وان كانت لا تزول الا بصبي الماء المانع المزبل عليها
وفي مثل هذا الموضع سقط الصب لمكان الضرورة وعند محمد رحمه لا يثنى هذا لعدم زوال النجاسة بالماء فان عند قوله

ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ما تحت فدها لا يكره لوقوع الامن عن المخالطة وكذا اسور سباع الطير لانها
 تأكل النباتات فاشبه الدجاجة المخلاة فعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انها اذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قدر على منقارها
 لا يكره لوقوع الامن عن المخالطة واستحسن المشايخ هذه الرواية وسور ما يسكن البيوت كالحية
 والفأرة مكرهه لان حرمة اللحم اوجب نجاسة السور الا انه سقطت النجاسة لعلته الطواف فبقيت الكرامة
 والنبه على العلة في الهرة وسور الحمار والبغل مشكوك فيه ثم قيل المشك في طهارته لانه لو كان طاهر
 لكان ظهوره مالم يقبل اللعاب على الماء وقبل الشك في طهوره لانه لو وجد الماء المطلق لا يجب عليه غسل رأسه وكذا البئر طاهر
 وعرة لا يمنع جواز الصلوة وان فحش فكذا اسوره وهو الاصح

قوله ولو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى ما تحت فدها كي عن الامام الحاكم عبد الرحمن انه قال لم يرد بكونها
 محبوسة ان تكون محبوسة في بيتها لانها وان كانت محبوسة في بيتها فانها تحول في عذرات نفسها فلا يؤمن ان يكون على منقارها
 فذكره التوفي بسورها كما لو كانت مخلاة وانما اراد بكونها محبوسة ان تحبس في بيت لشمن لا كل فيكون رأسها وعلفها وماؤها
 خارج البيت فلا يمكنها ان تحول في عذرات نفسها وقال شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط وان كانت محبوسة فانه يجوز التوفي به ولا
 يكره لانه ليس على منقارها نجاسة لامن حيث الحقيقة ولا من حيث الاخبار اما من حيث الحقيقة فطاهر واما من حيث الاخبار فانها اذا
 كانت محبوسة لا يجد عذرات غير ما تحول فيها وانما يجد عذرات نفسها وهي لا تحول في عذرات نفسها قوله وعن ابي يوسف رحمه الله
 ذكر في المحيط وكان ابو يوسف اعبر الكرامة ثم انما اتصال النجاسة بمنقارها لا وصول لعابها الى الماء وقال اذا لم يكن على
 منقارها نجاسة لا يكره التوفي بسورها واستحسن المتأخرون رواية ابي يوسف رحمه الله وامرواها قوله والنبه على العلة
 في الهرة يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم نبهها على كون الطوف علة لسقوط النجاسة في الهرة
 فحذف في هذا الحكم من الهرة الى سائر سواكن البيوت بذلك العلة المنصوصة **قوله** مشكوك
 فيه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه هو طاهر وطهور لانه جعل سور كل حيوان ينفع بجلده طهورا فكذلك
 جعل سور السباع كالتمر والفهد سوى الكلب والخنزير طاهرا وطهورا لا تنفع بجلده كذا في الاسرار وكان
 ابو طاهر الدباس رحمه الله ينكر هذا ويقول لا يجوز ان يكون شيء من حكم الشرع مشكوكا فيه ولكن معناه محتاط فيه
 فلا يجوز ان يتوضأ به في حالة الاختيار واذا لم يجد غيره يجمع بينه وبين التيمم احتياطا كذا في المبسوط قوله
 ثم قيل الشك في طهارته لانه لو كان طاهرا لكان طهورا مالم يقبل اللعاب على الماء اذا اختلط الطاهر بالماء لا يخرج
 عن المطهارة اذا كان الطاهر المختلط بالماء ميثا لم يسقط عنه المطهارة واللعب سقط عنه المطهارة بعارض الادلة
 ولهذا لا نزول به النجاسة الحقيقية وان كان مزبلا فالعاب فاحذ حكمة بالجملة بخلاف الخل وسائر الاشياء اذا اختلط
 بالماء لانه لم يسقط مطهرته المختلط عليه بغير صفة الماء مالم يكن مغلوبا **قوله** وهو الاصح الضمير
 لجمع الى قوله وقبل الشك في طهوره ثم لما كان الشك في طهوره على الاصح كان بقاؤه على الطهارة بلا
 شك ثم عطف عليه لانه وعرفه بكونها طاهرا من مطلقا هذا في العرق بحكم الروايات الظاهرة صحيحة واما في
 اللبن فيغير صحيح لان المذكور في الكتب نجاسة لبن الحمار والرواية بان فيه ذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط
 في نقل سور الحمار فقال وكذلك اعتبار سور بهرقة يدل على طهارته واعتباره بلينه يدل على نجاسته جعل لبنة
 نجسا وذكر في المحيط ولين الا انان نجس في ظاهر الرواية وروي عن محمد رحمه الله انه طاهر ولا يؤكل وذكر

وبروي رضي الله عنه عن علي طهارة وسبب الشك بغرض الادلة في باحة وحرمة واخلاف الصحابة رض في نجاسته
وطهارته وعن ابي حنيفة رضي الله عنه نجس تزججاً للحرمة والنجاسة والبعث من نسل الحمار فيكون بمنزلة فان لم يجد
غيرهما يتوضأ بهما ويتيمم ويجوز انهما قد دم وقال زفر رحمه الله لا يجوز الا ان يقدم الوضوء لانه ماء
واجب الاستعمال فاشبهه الماء المطلق ولنا ان المطهر احدهما

وذكر الامام الثوري رضي الله عنه عن الزدوي رحمه الله يعتبر فيه الكثرة الفاحش هو الصحيح وعن ابن الاثير رحمه الله انه نجس
نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع وذكر في فتاوى فاضل خان رضي الله عنه في طهارة لبن الاثان روايان واماني عرقه فغن ابي
حنيفة رحمه الله في عرق الحمار ثلث روايات في رواية قال هو طاهر وفي رواية قال هو نجس نجاسة خفيفة
وفي رواية قال هو نجس نجاسة غليظة وذكر القدوري ان عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة كذا في المحط
قول وبروي رضي الله عنه عن محمد بن علي طهارة وهو ما روي عن محمد بن علي انه قال اربع لو غس فيه الثوب
لم ينجس وهي سؤر الحمار والماء المستعمل ولكن الاثان وبوك ما يؤكل لحمه كذا في المبسوط **قوله** نقارض الادلة في باحة
وحرمة فقد روي انه عليه السلام نهى عن اكل لحم الحمار اهلبه وروي عن غالب بن الجراح انه قال لم يبق من مالي الا حمار
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من سمن مالك ولم ينعرض الحماران في سؤر الهرة اذ قوله عليه السلام
الهرق سبع لا يفتني نجاسة السؤر لما مر فلا يعارض قوله عليه السلام الهرة ليست بنجاسة **قوله** واخلاف الصحابة
رض فانه روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه انه كان يكره النؤفي بسؤر الحمار والبعث وروي عن عبد الله بن عباس رضي الله
انه لا بأس بالنؤفي به ولم يترجح احد القولين على الآخر فوجب ذلك اشكاله فيه اولان الحمار يشبه الهرة من وجه
بجائزته لانه يربط في الدرواق فيشرب من الاواني كالهرة ومن وجهه يشبه الكلب لما يشبهه لانه لا يبلع المد اخل والمضاني
كالهرة فلواتفت الضرورة اصلاً لكان سؤره نجساً كالكلب ولو تحققت الضرورة فيه حسب تحققها في الهرة لوجب
الحكم ببقائه على صفة الطهارة والطهارة فاذ تحققت الضرورة من وجه دون وجه بقي مشكلاً فلا ينجس الماء بالشبهة ولم
يزل الحديث به للشبهة وقبل هذا الوجه من النكس هو الاصح وبه يخرج الجواب عما ورد من الاسئلة احدثا ان يقال لما انفردت
الادلة في اباحة السؤر وحرمة بنجي ان يغلب الحرمة اما لان الحرم والميخ اذا اجتمعا يغلب الحرم على الميخ اجباطا واما لان
في الدليل الحرم دلالة كونه ناسخاً لا ناسخاً نقول انما يجعل ذلك ان لو كان الشك والتردد في الحرمة والحل باعتبار
النصب لان النسخ انما يجري في النص لا في الضرورة وههنا جاء الشك والتردد باعتبار الشك في الضرورة على ما ذكرنا
وكذلك القول بالاحياط انما يكون في ترجيح الحرمة في غير هذا الموضع واما ههنا فالاحياط في اثبات الشك ليجب استعماله
لا لورجحنا جهة الحرمة من الاحياط كان فيه ترك العمل بالاحياط لانه حينئذ لا يجوز استعمال سؤر الحمار مع ان احمال كونه
مطهر باق باعتبار الشك فكان منيما عند وجود الماء في احد الوجهين وذلك حرام فلا يكون عملاً بالاحياط ولا بالمباح
والثاني ان يقال لما وقع التعارض في السؤر والماء خلف وجب ان يصار الى الخلف ويسقط استعمال الماء كن له انا ان
احدهما طاهر والاخر نجس فاشبهه الطاهر عليه فانه يسقط استعمال الماء ويجب التيمم فكذا ههنا فلنا الماء فيما نحن فيه
طاهر لما ذكرنا ان قضية الشك ان يقع كل واحد من الاصول على الصفة التي كانت قبل التعارض فلم يزل الحديث
لانه كان ثابتاً قبل هذا فيبقى الى ان يوجد المزبل بيقين فلما كان الماء طاهراً او وقع الشك في طهوريته لا يسقط
عنه استعماله بالشك بخلاف الاثان لان احدهما نجس بيقين والاخر وان كان طاهراً بيقين لكنه

فينبغي الجمع دون الترتيب وسور الفرس طاهر عندهما لان لحمه مأكول وكذا عند ابي حنيفة ربح في الصحيح لان الكراهة لاظهار شرفه فان لم يجد الا بنيد النمر قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتوضأ به ولا يتيمن به لئلا ينجس فان النبي عليه السلام توضأ به حين لم يجد الماء وقال ابو يوسف ربح يتيمن ولا يتوضأ به وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وبه قال السافري ربح عملاً بأية التيمم لانها اقوى او هو منسوخ بها لانها مدينية ولبلة الجن كانت ملكة وقال محمد ربح يتوضأ به ويتيمم

لكنه يحذر عن استعماله لعدم علمه به وله خلف فيصار اليه والثالث هو ان يقال التعارض في الماء لا يوجب شك فيه كما اذا اخرج عدل بطهارة الماء وعدل آخر نجاسته فانه يتوضأ به من غير ضم التيمم اليه قلنا عند تعارض الخبرين هناك وجب تساقطهما فصارا كأنهما لم يخبرافرحنا كون الماء مطهراً باستصحاب الحال لان الحال يصلح للتبرجيع والماء كان مطهراً قبل التعارض فيبقى كذلك بعد التعارض لا تقدم الخبرين حكماً بسبب التعارض ههنا انما جاء التعارض من جانب الضرورة على معنى ان فيه ضرورة من وجه دون وجه فلو ثبتت الضرورة من كل وجه قلنا بالطهارة ولو لم تثبت من كل وجه قلنا بالنجاسة على ما ذكرنا قلنا فعارضت جميعاً الضرورة تساقطاً للعارض فابقينا ما كان على ما كان ايضاً والرابع ان يقال في استعمال الماء ترك العمل بالاحتياط من وجه آخر لانه ان كان نجساً يتنجس العضو به قلنا ان معنى الشك في كونه مطهراً لا في كونه طاهراً وهو الصحيح فعلى هذه الرواية لا بد السؤال وعلى الرواية الاخرى بان كان الشك في طهارته قلنا الاحتياط في استعماله لان العضو طاهر بيقين فلا ينجس بالشك والبحث ثابت بيقين فلا يزول بالشك ويشترط اليقين في الطهارة ولا يتيقن فيها الا بضم التيمم اليه قوله فينبغي الجمع دون الترتيب المراد به انه لا يخلو الصلوة الواحدة عنهما وان لم يوجد الجمع في حاله حتى اذا توضأ بسور الحمار وصلّى ثم احدث يتيمن وصلّى تلك الصلوة ايضاً جاز وفي الجامع الصغير للامام المحبوبي رحمة الله تعالى عليه في رجل لم يجد الا سور حمار قال يهرق ذلك السور حتى يصير عادماً للماء ثم يتيمن فعرض قوله هذا على ابي القاسم الصغار رحمه الله فقال هو قول جيد وقيل ايضاً وذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلوة لو توضأ بسور الحمار ويقيم ثم اصاب ماء نظيفاً فلم يتوضأ به حتى ذاهب الماء معه سور الحمار فعليه اعادة التيمم وليس عليه اعادة الوضوء بسور الحمار لانه ان كان مطهراً فقد توضأ به وان كان نجساً فليس عليه الوضوء في المرة الاولى ولا في المرة الثانية فقولنا وكذا عند ابي حنيفة ربح في الصحيح احتراز عن سائر الروايات وفي المحيط ففي سور الفرس عن ابي حنيفة رحمه الله اربع روايات قال في رواية ابي ان يتوضأ بغيره وهو رواية البيهقي عنه وفي رواية الحسن عنه انه مكروه كلهم وفي رواية قال هو مشكوك فيه كسور الحمار وفي رواية كتاب الصلوة قال هو طاهر وهو الصحيح من مذهبه قوله فان لم يجد الا بنيد النمر ذكره القندوري رحمه الله في شرحه عن اصحابنا ان الوضوء ببنيد النمر لا يجوز الا بالائتم كالتيمن لانه بدل عن الماء حتى لا يجوز الوضوء به حال وجود الماء ولو توضأ بالبنيد ثم وجد ماء مطلقاً ينتقض وضوءه كما ينتقض التيمم بوجد الماء قوله لحدث لبلة الجن وهو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ذات ليلة ثم قال ليقم معي من لم يكن في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود رضي الله عنه فحمله رسول الله عليه السلام مع نفسه فقال عبد الله بن مسعود خرجنا من مكة فخط رسول الله عليه السلام حولي خطاً وقال لا تخرج عن الخط فانك ان خرجت عنه لم تلحقني الى يوم القيمة ثم ذهب يدعو الجن الى الايمان ويقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفجر ثم رجع بعد طلوع الفجر وقال لي هل معك ماء اتوضأ به فقلت لا الا بنيد النمر في اداة فقال عليه السلام مطرة طيبة وماء طهور فاخذ وتوضأ به وصلى الفجر فكسوه لانها اقوى او هو منسوخ بها فان قيل نسخ الكتاب

لان في الحديث اضطرابا وفي التاخير جهالة فوجب الجمع احتياطا قلنا لبلة الجن كانت غير واحدة فلا يصح دعوا الشيخ والحديث مشهور
عملت به الصحابة رضي وبمثلهم يزداد على الكتاب ولما الاغتسال به فقد قيل يجوز عنده اعتبارا بالوضوء وقيل لا يجوز لانه فوقه
والنبذ المختلف فيه ان يكون طواريقا يسيل على الاعضاء كما لماء وما اشد منها صارحاما لا يجوز التوضي به وان غيرته النار
فادام طواريقا فهو على الخلاف وان اشد فعند ابينفة رحمه الله يجوز التوضي به لانه يجل شره عنده وعند محمد رحمه الله
لا يتوضأ به لحمة شره عنده ولا يجوز التوضي بما سواه من الانبذة جريا على قضية القياس

سنخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب لا يجوز عند الشافعي رحمه الله فكيف يستقيم قوله او هو مشوخ قلنا قال ذلك بناء على قول
ابن يوسف رحمه الله فيكون حجة علينا قوله لان في الحديث اضطرابا اي مفا لا في ثبوت وذلك لان مداره على ابي زيد
مولى عمرو بن الحارث وروي عنه ابو فرارة وكان ينادي اروي هذا الحديث لم يهون على الناس امر النبيذ و ابو زيد كان مجمولا عند
النفلة ولانه روي عن ابي عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه قبل له لعل كان ابوك مع النبي عليه السلام لبلة
الجن فقال ولوددت ان لو كان ابي صاحب رسول الله عليه السلام ولو كان هو مع النبي صلى الله عليه وسلم لبلة الجن لكان
فخر له عظيما ومنقبته ولعقبه بعده فكان لا يخفى على ابنه قلنا ان مداره كما كان على ابي فرارة كان مداره ايضا على كبار الصحابة
وض لا طعن فيهم مع ان ابو فرارة غير مطعون فان مصنف الصحيح ذكر ان اسمه كان راشدا بن كيسان الزاهد سمي زاهدا لانه
وبيع النبيذ لا يكون طعنا لجواز ان يباع بنبذ النفاق الناس على ابا حنيفة وقوله بان ابو زيد كان مجمولا قلنا لا بل هو من كبار الائمة
التابعين وكان معروفا وقوله بان عبد الله لم يكن مع النبي عليه السلام قلنا لا بل كان معهما فان محمد بن اسماعيل البخاري رحمه الله
اثبت كونه مع النبي عليه السلام باثني عشر وجها ومعني قول ابنه انه لم يكن اي لم يكن معه حاله الخطاب والدعوة والدليل على انه
كان معه ما روي ان ابن مسعود رضي الله عنه رأى قوما يلعبون بالزط فقال ما اشته هؤلاء بالذين رأيتهم لبلة الجن قوله
عملت به الصحابة رضي الله عنهم هو ما روي الحارث عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال الوضوء بنبذ الثمر وضوء
من لم يجد الماء وروي عنه من طرق مختلفة انه كان لا يرى باسا بالوضوء بنبذ الثمر حال عدم
الماء وروي عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال — توضع ابنيذ الثمر ولا توضع باللبن
وروي عنه من طرق مختلفة انه كان يجوز الوضوء بنبذ الثمر عند عدم الماء وهم كانوا من ائمة الفتوى
فيكون قولهم مقدما على القياس وعن هذا قال — ابو حنيفة رحمه الله ان اشتبه كون عبد الله
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلة الجن قلنا في الباب ما يكفي للاعتداد عليه وهو
رواية هذه الكبار من الصحابة رضي الله عنهم كذا في مبسوط شيخ الاسلام
قوله — واما الاغتسال به اختلف مشايخنا راجح في الاغتسال بنبذ الثمر عند
ابينفة رحمه الله فمنهم من لم يجوز له لان الاثر في الوضوء خاصة والاصح انه يجوز لان المخصوص من
القياس بالنص يلحق به ما في معناه من كل وجه ولولم يزل الجناية لزال بالليم والليم غير
مزيل للحديث هناك فكيف يزول الجناية **قوله** — ولا يجوز التوضي بما
سواه من الانبذة وقال — الاوزاعي رحمه الله تعالى يجوز التوضي لبسائر الانبذة بالقياس
على نبذ الثمر وعندنا لا يجوز لان نبذ الثمر مخصوص عن القياس بالاثرفلا يفاضل عليه
غيره والله اعلم

باب التيمم

باب التيمم

ومن لم يجد ماء وهو مسافر أو خارج المصر بينه وبين المصر

باب التيمم

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله التيمم في اللغة التقصد ومنه قول الفائل وما ادري اذا تيممت ارضا اريد الخيرا بها بليني وفي الشرع عبارة عن القصد الى الصعيد للطهارة فالاسم الشرعي فيه معنى اللغة وثبوت التيمم بالكتاب وهو قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا والسنّة وهو ما روي عن النبي عليه السلام انه قال جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ابنا اذكر كنّي الصلوة تيممت وصلبت ثم اعلم ان التيمم لا يمكن مشروعا لغير هذه الالة وانما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث الالة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي محله حيث اكتفى في شطر اعضاء الوضوء **قوله** ومن لم يجد ماء اي ماء يكفي لرفع الحدث لان ما دون ذلك وجوده وعدمه سبحانه اذ لا تثبت به استباحة الصلوة فالحق بالعدم فان قيل المذكور في النص ماء نكّرة في موضع النفي فتناول كل جزء منه فيكون مخاطبا في حق ذلك القدر بالاستعمال لان ذلك القدر ماء طهور حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فانه اذا استعمله ثم اصاب ماء آخر لم يجب عليه اعادة الاول فصار كالعاري اذا وجد ثوبا يسيرا يستر بعض عورته بلزمه استعماله بقدره وكذلك اذا كانت به نجاسة حقيقية فوجد ماء لا يرفع جميعها بل يرفع بعضها يجب عليه استعماله في ذلك القدر فينبغي ان يجب ههنا ايضا استعمال ذلك القدر من الماء نقبلا للنجاسة الحكمية كما هو مذهب الشافعي رحمه الله فان قال الضرورة لا تتحقق الا بعد استعمال الماء فيما يكفي قلنا المراد منه ماء يكفي للوضوء ذلك لانه لم يكن اجاؤه على العموم اذ وجود ماء نجس يحتاج اليه لمطهره غير ما ذكرنا به من خصوص هذا الماء مراد اجماعا فستقطعه دل عليه الآية سبقت لبيان الطهارة الحكمية فكان قوله تعالى فلم تجدوا ماء اي ماء طهور اي محلا للصلوة باستعماله في هذه الاعضاء بوجود ما يكفي للوضوء لم يوجد ماء محلل للصلوة لانه لم يثبت باستعمال هذا الماء شيء من الحل لان الحل حكم والعلة غسل الاعضاء كلها وشيء من الحكم لا يثبت ببعض العلة كبعض النصاب في حق الزكوة فصار هذا كمن وجد بعض الرقبة في حق الكفارة حل له التكفير بالصوم كما لو عدم الرقبة اصلا وهذا بخلاف ازالة النجاسة الحقيقية وستر العورة لان الواجب الذي يزال فيهما امر حسي لانه عورة ظاهرة ونجاسة حقيقية واذا كان حسيا اعتبر الزوال حسا لا حكما والزوال حسا ثبت بقدر الماء الذي معه وبقدر الثوب الذي معه بزوال انكشاف العورة حسا فيجب استعماله واما هنا الطهارة حكمية فلا يثبت شيء من الحكم ببعض العلة كالطلاق لا يثبت شيء منه بقوله انت او طالق في قوله انت طالق وكذلك في سائر العلق **قوله** او خارج المصر اي يجوز لمن هو خارج المصر وان لم يكن مسافرا وفيه رد لقول من يقول بان لا يجوز التيمم الا للمسافر ذكر في المحيط ومن الناس من قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر الا اذا قصد سفرا صحيا وفيه ايضا نفي لجواز التيمم في الامصار بدل عليه ما ذكر في شرح الطحاوي ان التيمم في المصر لا يجوز الا في ثلثة احوال احدها اذا خاف فوت صلوة الجبازة ان نوحا والثانية اذا خاف فوت صلوة العبد والثالثة اذا خاف الجنب من البرد بسبب الاعتسال وما ذكر الامام الثمناشي رحمه الله ان من عدم الماء في المصر لا يجز به التيمم لانه نادر فان قيل النص مطلق عن اشراط المسافة فلا يجوز تعييده بها بالرأي قيل المسافة القريبة مانعة بالاجماع والبعيدة غير مانعة بالاجماع فجعلنا الفاصل بين القريب والبعيد

نحو ميل او اكثر يتيم بالصعيد لقوله تعالى فلم تجد واما فنيصوا صعبا طيبا وقوله عليه السلام ان شراب طهور
المسلم ولو الى عشرة حج ما لم يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لانه يلحقه الحرج بدخول المصرو الماء معدوم حقيقة والمعتبر
المسافر دون خوف الفوت لان التفريط ياتي من قبله . ولو كان يجد الماء الا انه مريض فخاف ان يستعمل
الماء اشتد مرضه يتيم لما لولنا ولا ان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء وذلك يبيح
التيمم فهذا اولى ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك او بالاستعمال واعتبر الشافعي بحسب خوف التلف وهو مردود
بظاهر النص ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيم بالصعيد وهذا
اذا كان خارج المصرا مينا ولو كان في المصرا فذلك عند ابجيفة رحمه الله خلافا لما يقولان ان تحقق هذه الحالة
نادر في المصرا فلا يعتبر ولا ان العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره . والنسيم

والبعيد ما ذكرنا لانه يلحقه الحرج بسبب الدخول في المصرا والماء معدوم حقيقة قوله نحو ميل او اكثر قبل ذكر قوله او اكثر للتاكيد
كقوله تعالى فمحنة واحدة لان معنى التاكيد هو ان يستغاد من الاول ما يستغاد من الثاني وهذا كذلك فكان تاكيدا لاول الساقفة
اما عرف بالخزواظن فقال لو كان في ظنه ان يئنه وبين الماء نحو ميل او اقل لا يجوز له النسيم وانما يجوز اذا ثبت ان يئنه وبين
الماء نحو ميل او اكثر اولا لان تقدير ان الشرع على اربعة انواع وتشهد الفسنة العقلية عليها ايضا لانها اما ان تمنع الاكثر الاقل
كمدة النقاس وعلى العكس كصاب الزكوة وتمنعها كصلوة الفجر ولا تمنعها كقوله تعالى ان يستغفر لهم سبعين مرة فذكر قوله او
اكثر اعلم ان هذا من قبل ما يمنع التقصان دون الزيادة كصاب الزكوة وقوله والميل هو المختار في المقدار وعن محمد رحمه الله انه يجوز
النسيم اذا كان الماء على قدمي مبلين وهو اخبار الغفيرة ابي بكر محمد بن الفضل وعن الكرخي رجا ان كان في موضع يسمع صوت اهل
الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه اخذ اكثر المشايخ كذا في فتاوى قاضيان رجا وقال الحسن بن زياد اذا كان
الماء امامه يعتبر المبلان فان كان يئنه او ستر او خلفا قبل واحد لان مبلا للذهاب ومبلا للرجوع فكان مبلين وقصر ان سماع
الميل بثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع الى اربعة آلاف ذراع وقصر الغلوة بثلاث مائة ذراع الى اربعمائة ذراع وعن
ابي يوسف رجا ان الماء اذا كان بحيث لو ذهب اليه ونوضا نضب الفافلة ونقيب عن بصره فهو بعيد ويجوز له النسيم و
هذا حسن جدا كذا في الذخيرة وذكر الامام الثمراشي رجا ان الفرسخ اثني عشر الف خطوة وقيل الغلوة مقدار مائة ستم
قوله والمعتبر المسافة دون خوف الفوت هذا اخرا عن قول زفر رجا فانه يجوز النسيم اذا خاف فوت الوقت وانما
المسافة اقل من ميل قوله ولان الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء لان ثمن الماء مال والمال خلق
لوفائه النفس فكان ثمعا فلما كان الحرج مدفوعا عن الوفاة التي هي تبع لان يكون مدفوعا عن الموقى الذي هو اصل اولى
قوله ولا فرق بين ان يشتد مرضه بالتحريك كالميطون والمشتكى من العرق المدني او بالاستعمال كالجدي والحصى
قوله وهو مردود بظاهر النص لان قوله تعالى واركنتم مرضى يبيع النسيم لكل مريض من غير فصل ولو خيلنا نحن ظاهر الآية
لفلنا بان تجزئة النسيم وان كان لا يخاف زيادة مرضه وابطاء بره الا انه خرج هذا عن ظاهر الآية وبقي الباقي على ظاهرها
قوله ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيم بالصعيد وهذا اذا كان في المصرا فذلك عند ابجيفة رحمه الله خلافا لما يقولان ان تحقق هذه الحالة
نادر في المصرا فلا يعتبر ولا ان العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره . والنسيم

والتيمم ضربتان يمسح باحدهما وجهه وبالأخرى يديه إلى المرفقين لقوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضرباً
ضربة للوجه وضربة لليدين وينقض بده بغير ما ينثر التراب كيلاً يصير مثلاً ولا بد من الاستيعاب في ظاهر
الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا بجلل الأصابع وينزع الخاتمة لتمام المسح والحدث والجنابة فيه سواء
وكذا الحيض والنقاس لما روي أن قوماً جاؤا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أنا قوم نسكن هذه الرمال ولا نجد الماء
شهرًا أو شهرين وفيها جنب والحائض والنفساء فقال عليه السلام عليكم بأرضكم ويجوز التيمم عند الإحنية ومحمد
بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحجر والجص والنورة والكحل والزرنج وقال
ابن يوسف لا يجوز إلا بالتراب والرمل وقال الشافعي لا يجوز إلا بالتراب المنيب وهو رواية عن أبي يوسف روح لقوله تعالى فيهموا
صعيدا طيبا أي ترابا منبتا قاله ابن عباس رض

وأما الحديث إذا خاف الهلاك من الوضوء خلت فافيه على قول الإحنفة والصحيح أنه لا يباح له التيمم ثم قال مشايخنا في ديارنا لا يباح
للمقيم أن يتيمم لأن في عرف ديارنا أجر الحمام يعطى بعد الخروج ويمكن أن يدخل الحمام فيتعلل بالعسرة وذكر في المحيط اختلاف الروايات
في الحديث فجوز شيخ الإسلام ولم يجوزوه إلا ما رواه الحلواني رحمه الله قوله والتيمم ضربتان فيه إشارة إلى أن من ضرب يده
على الأرض للتيمم قبل أن يمسح بهما وجهه أحدث ثم مسح بهما وجهه لا يجوز كذا ذكر السيد الإمام أبو شجاع رحمه الله تعالى
لأن الضربة من التيمم قال عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين وقد أتى ببعض التيمم ثم أحدث فينقض
كما ينقض لكل فساد كما لو حصل الحدث في خلال الوضوء ينقض كما ينقض الكل بعد التمام وذكر الإمام الأسدي رحمه الله
أنه يجوز كن ملأ كفيه ماء للوضوء ثم أحدث ثم استعمله فإنه يجوز كذا في التخصيص ما روي عن الحديث حجة على ابن سيرين بأنه ثلاث
ضربات وعلى الأوزاعي والشافعي بأنه إلى الرسعين وعلى الزمري رحمه الله بأنه إلى الأباط وعلى مالك رحمه الله
بأنه إلى نصف الذراع وفي زاد الفقهاء الأحوط أن يضرب يده على الأرض ثم ينفضهما حتى ينثر التراب
فيمسح بهما وجهه ثم يضرب أخرى فينفضهما ويمسح بيأطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى
من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم يمسح بيأطن كفه اليسرى بأطن ذراع اليمنى إلى الرسغ ويهر باطن ابهامه اليسرى
على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك قوله ولا بد من الاستيعاب في ظاهر
الرواية وروى الحسن عن الإحنفة رحمه الله أن الأكثر يقوم مقام الكل لأن في المسوحات الاستيعاب ليس
بشرط كما في المسح بالخف والرأس كذا في المبسوط وفي النظم قدرا لدرهم فادونه عفو وان زاد لم يجز
صح العذر شرط على ما حكى عن أصحابنا رحمه الله تعالى والناس عنه غافلون قوله والحدث
والجنابة فيه سواء قال شيخ الإسلام رحمه الله في المبسوط وهو قول أصحابنا رحمه الله وعليه العلماء وقال
بعض الناس بأنه لا يتيمم الجنب والحائض والنفساء والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم روي
عن عمر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر أنهم كانوا لا يجزئون التيمم للجنب وعليه ابن عباس رضي الله
عنهم كانوا يجزئون التيمم للجنب فتكلم ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض قيل إن كل ما
يجترق فنجس وماذا كالشجر أو ينطبع ويلين كالحد يد فهو ليس من جنس الأرض وما عدا ذلك فهو من جنس الأرض
كذا في الزاد والخفة وفي المغرب وهما والنورة خطأ قوله أي ترابا منبتا قاله ابن عباس رض
وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال الصعيد الطيب تراب الحرث والطيب يذكر ويراد به المنبت كما في قوله

غير ان ابا يوسف زاد عليه الرمل بالحدث الذي روينا به ولما ان الصعيد اسم لوجه الارض سمي به لصعوده والطيب يحتمل الطاهر
فحمل عليه لانه البق بموضع الطهارة او هو مراد بالاجماع ثم لا يشترط ان يكون عليه غبار عند ابى حنيفة روح
لاطلاق ماثلونا وكذا يجوز بالغبار مع القدوة على الصعيد عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله
لانه تراب رقيق والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لانه خلف عن الوضوء فلا يخالفه
في وصفه ولنا انه ينبت عن الفصد فلا يتحقق دونه او جعل طهور ابي حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على ما مر
ثم اذا نوى الطهارة واستباحة الصلوة اجزاه ولا يشترط نية التيمم للحدث او للجباية هو

قوله تعالى والبلد الطيب ويذكر ويراد به الحلال كما في قوله تعالى كلوا من ثمره اذا رزقناه والحلال لا يلبق مهننا والطيب المفقون
بالارض او يد به المنبت فيما ثلونا من الآية فيكون المراد بهذا الطيب المفقون بها المنبت ايضا اذ القرآن يفسر بعضه بعضا
قوله غير ان ابا يوسف رحمه الله عليه زاد عليه الرمل لما روينا من الحديث وفي المبسوط جعل جواز التيمم بالرمل على
قول ابى يوسف رحمه الله قوله له مرجوعا عنه فقال وكان ابو يوسف رحمه الله يقول او لا يجوز به التيمم الا بالرمل والتراب
ثم رجع وقال لا يجوز به الا بالتراب الخالص وهو قول الشافعي **قوله** ولما ان الصعيد اسم لوجه الارض
يعني ترابا وغيره وقال الزجاج لا اعلم اخذوا بين اهل اللغة فيه وقال الله تعالى صعيدا زلفا اي حبرا املا لان التراب لا
يكون زلفا والطيب اسم للمنبت والحلال والطاهر والبق المعاني هنا الطاهر لانه شرع للتطهير فالله تعالى
لكن يريد ليطهره **قوله** او هو مراد بالاجماع اي الطهارة شرط اجماعا فلم يبق غيره مراد لان الاسم
متى احتل معاني مختلفة وتغير واحد بطل الباقي ان يكون مرادا ان المشترك لا عموم له **قوله** ثم
لا يشترط ان يكون عليه غبار اي على الصعيد الذي تيمم به غبار اي لا يشترط استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده
على صخرة لا غبار عليها جاز عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله لقوله تعالى فتمموا صعيدا طيبا فامسوا به فامسوا
غبارا وبين ما ليس عليه غبار فان قيل ذكر في المائدة فامسوا بوجوهكم وابدكم منها اي بعضه وهذا لا ينافي في الصخر الذي لا غبار
عليه قلنا من لا ينداء الغاية هنا **قوله** وكذا يجوز بالغبار ان تنفض ثوبه او يديه وتيمم بغباره وهو بقدر
على الصعيد اجزاه عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا يجوز به عند ابى يوسف رحمه الله الا اذا كان لا يقدر على الصعيد
وجزه ان الغبار تراب من حجره والمأمور به التيمم بالصعيد فان قدر عليه لم يجز الا بالصعيد وان لم يقدر عليه فحينئذ يتيمم
بالغبار كما ان العاجز عن الركوع والسجود يصلي باي ما هوها احتجا بدت عمر رض فانه كان مع اصحابه فطروا فامرهم ان ينفضوا
لبودهم وروجهم ويتيمموا بغبارها ولان الغبار تراب الا انه رقيق فكما يجوز التيمم بالجنس من التراب على كل حال فكذلك
بالرقيق كذا في المبسوط وذكر في المحيط واذا تيمم بالرماد لا يجوز اما اذا اخلط الرماد بتراب لا دخل ان كانت الغلبة
للتراب يجوز وان كانت الغلبة للرماد لا يجوز وكذلك التراب اذا اخلطه غير الرماد مما ليس من اجزاء الارض يعتبر فيه
الغلبة **قوله** والنية فرض في التيمم وقال زفر رحمه الله تعالى ليس بفرض لانه خلف عن الوضوء فلا
يخالفه في وصفه ولنا انه ينبت عن الفصد فلا يتحقق بدونه بخلاف الوضوء او جعل طهورا في حالة مخصوصة
وهي حالة ارادة فريضة مفصودة فاعتبرت النية لنسب الحائز اليه جعل التراب طهورا فيها وقال شيخ الاسلام رح
الشرع جعل التراب طهورا بشرطين بشرط عدم الماء وبشرط ان يكون التيمم للصلوة وكما لا يفيد التيمم الطهارة حال
وجود الماء فكذلك لا يفيد حال عدم النية وانما قلنا ذلك لان قوله تعالى فلم يجدا وا

هو الصحيح من المذهب فان تيمم نصراحي يريد به الاسلام ثم اسلم لم يكن متيمما عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله
وقال أبو يوسف رحمه الله هو متيمم لأنه نوى قرينة مقصودة بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لأنه ليس بقرينة
مقصودة ولما ان التراب ما جعل طهورا الا في حال ارادة قرينة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والاسلام قرينة مقصودة
يصح بدونها بخلاف سجدة التلاوة لأنها قرينة مقصودة لا تصح بدون الطهارة وان نوحا لا يريد به الاسلام ثم
اسلم فهو متوضئ خلافا للشافعي رحمه الله بناء على اشتراط النية فان تيمم مسلم ثم ارتد والعيادة بالله ثم
اسلم فهو على تيممه

ماء فتميموا بناء على قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والمراد به فاغسلوا للصلوة فكذلك قوله فتميموا للصلوة ولو
نص على هذا كان ارادة الصلوة شرطا ليصير طهورا فكذلك اذا ثبت هذا بدلالة صدر الآية وانما لم تستشر النية في
الوضوء وان كان صدر الآية يقتضي ذلك لان الوضوء غير مقصود بنفسه والمقصود منه الطهارة وهي كما تحصل بالوضوء
المنوي الماء موريه تحصل بغيره لان الطهارة في الوضوء حاصله بطبع الماء وطبع الماء لا يتغير بالنية وعدم النية كستر
العورة ونظهير الثياب فانها مأمور بهما لقوله تعالى خذوا زينتكم وقوله تعالى وثيابك فطهر ومع ذلك لم تستشر النية
لحصول المقصود مع النية وعدمها وانما التراب غير طهور بطبعه وانما صار طهورا بشرطه بخلاف القياس فلا يصير طهورا
الا بشرط الذي ورد به النص كذا ذكر الجواب شيخ الاسلام رحمه الله وما قاله زفر رحمه الله من ان الخلف لا يفارق الاصل في وصفه
قلنا قد يفارق الخلف الاصل لا يختلف حالهما كما قلنا في القصاص وهو الاصل في القتل فانه يثبت للورثة ابتداء وان كان
السبب انقضى في حق المورث واذا انقلب ما لا يثبت للمورث ولا ثم يصير مورثا وهذا يقتضي منه دينه وينفذ وصاياه
ويكون بين الورثة على قدر سهامهم وانما كان كذلك لمفارقة الخلف الاصل في حاله لان القصاص شرع لدرك الثأر ولتشف
الصدر وبثبت عند انقضاء الحجوة وعند ذلك لا يبقى للثبث الا ما يحتاج اليه والقصاص لا يصلح لحاجته فثبت للورثة
لدرك الثأر واذا انقلب ما لا يثبت للثبث ابتداء لانه يصلح لحوائجه وقد انقضى سبب الوجوب في حق لانه وجب بمقابلته
وجوته ثم يكون للورثة كسائر امواله وفي مسئلتنا ايضا حال الخلف يفارق حال الاصل لان الاصل هو الماء مطهر بطبعه يعمل
عمله في ازالة النجاسة الحقيقية والحكسية ولا كذلك التراب لانه ملوث وانما يعمل عمل الماء اذا اقترنت به النية فصارت النية
خلفا عن الماء مطهر معها فقولنا هو الصحيح من المذهب هذا اخر اعماما كان يقول ابو بكر الرازي رحمه الله يحتاج الى نية التيمم للحديث
او الجائز لان التيمم لما بصفة واحدة فلا يتميز احد ما عن الآخر الا بالنية قوله بخلاف التيمم لدخول المسجد اي اذا تيمم المسلم لدخول المسجد
ومس المصحف فانه لم تجز الصلوة معه عند العامة فوله بخلاف سجدة التلاوة لأنها قرينة مقصودة المراد بالقرينة المقصودة ان لا
تكون في ضمن شيء آخر بطريق التبعية كدخول المسجد ومس المصحف وقراءة القرآن حيث لا يجوز الصلوة بذلك التيمم في قول عامة
العلماء خلافا لابي بكر بن سعيد البلخي رحمه الله ان سجدة التلاوة قرينة مقصودة لا حصتها بدون الطهارة حتى لو نوى
المسلم بالتيمم سجدة التلاوة يصير متيمما لان يريد به ان الكافر اذا تيمم يريد به سجدة التلاوة يصير متيمما فان الكافر
اذا تيمم للصلوة ثم اسلم لا تجوز الصلوة بذلك التيمم نص على هذا شيخ الاسلام في ميسره فكذا اذا تيمم لسجدة التلاوة وفرق
ابو يوسف رحمه الله بين نية الاسلام وبين نية للصلوة فقال يكون متيمما في الاول دون الثاني لان الاسلام يصح منه تنصيح
بالصلوة قرينة لا تصح من الكافر فلا تصح نية الصلوة فيجعل سجدة هذه النية وعدمها بمنزلة نية التيمم من غير نية فلا يصح فان قيل
ذكر في اصول الفقهاء ان سجدة التلاوة ليست بقرينة مقصودة وهذا جعلت مقصودة وهذا يناقض قلنا انما يكون لنا قضا
ان لو كان النية الاثبات بجهة واحدة فاما عند اختلاف الجهتين فلا والمراد بما ذكر في الكتاب انها قرينة مقصودة : انها

وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر بنا فيه فيستوي فيه الابتداء والانتهاء كالحرمية في النكاح ولنا ان الباقي صفة كونه طاهرا فاعترض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه وينقض التيمم كل شئ ينقض الوضوء لانه خلف عنه فاخذ حكمه وتنقضه ايضا روية الماء اذا قل وعلى استعماله لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب وخائف السبع والعدو والعطش عاجزا

والنائم

انها شرعت ابتداء نفيها الى الله تعالى من غير ان يكون نبيعا لا مآخر بخلاف دخول المسجد ومس المصحف والمراد بما ذكر في اصول الفقهاء ان هيئة السجدة ليس بمقصودة لذاتها عند الثلاثة بل لاشتغالها على التواضع المحقق لموافقة اهل الايمان مخالفة اهل الطغيان فلهم هذا قلنا لا تختص فامة الواجب بهذه الهيئة بل بنوب الركوع منابها فان قيل يصح التيمم بنية الطهارة وهي ليست بمقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لا باحتمالها فكان نيتها نية اباحة الصلوة وفي الاصح لو تيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز به الصلوة وذكر الفقيه ابو جعفر رواية عن ابي حنيفة رح انه يجوز وذكر في النوادر انه لو مسح وجهه ودعا به يريد به التيمم جازت الصلوة به **قوله** وقال زفر رح بطل تيممه لان الكفر بنا فيه فان قيل الفعل انما يصير عبادة بالنية وهي ليست بشرط عنده ذكر في الفوائد الظهيرية قيل في الجواب عنه ان التيمم الذي وقع النزاع في انتفاضه منوعي لانه لو لم يكن منوبا لا بنا في الخلاف ونقول عدم جواز التيمم للكافر عنده لا لا اشتراط النية بل لان الشارع جعل التراب طهورا للمسلم لا طهورا للكافر لحدوث التراب ظهور المسلم ولهذا لا يصح من الكافر وبالا رنداد ارتفعت ظهورية الى هذا المعنى اشار الامام الزمناشي رح **قوله** كالحرمية كما اذا طاعت امرأة ابن زوجها بطل النكاح ولو طاعت قبله لا يحل للاب تزوجها وكما اذا كان الزوجان رضيعين فارضعتهما امرأة والاصل فيه ان كل صفة متافية للاحكام يستوي فيها الابتداء والبقاء كإرادة والحدث العمد في الصلوة **قوله** وتنقضه ايضا روية الماء اعلم ان روية الماء غير ناقضة لانه ليس بخارج نجس وانما الناقض الحدث السابق لكن اضاف الانتفاض الى روية الماء ان عمل السب يظهر عند ما ينتمي كون التراب طهورا عند روية الماء المقدور وعلى استعماله **قوله** لان القدرة هي المرادة بالوجود اي الوجود المذكور في قوله تعالى ولا مست النساء فلم تجد واما وفي قوله عليه السلام التراب طهورا للمسلم ولو الى عشر حجج مالم يجد الماء بخلاف الوجود المذكور في الكفارات في قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وفي قوله تعالى ومن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان المراد به الملك دون القدرة حتى انه لو عرض عليه الماء لا يجوز له ان يتيمم ولو عرض على الحائض في اليمن الرقبة يجوز التكفير بالصوم كما ذكره الامام الزمناشي رح **قوله** هو غاية لظهورية التراب وشمية غايبة انما كانت من حيث المعنى لا من حيث الصفة فانه لم يرد فيه كلمة الغاية وقوله عليه السلام ولو الى عشر حجج ليس بغاية للتيمم حيث لم يقل الى نحو الماء بل وردت فيه كلمة المدة في قوله عم التراب طهورا للمسلم مالم يجد الماء اي مادام انه غير واجد للماء ولكن الحكم بعد ذلك الوقت بخالف ما قبله فصي باسم الغاية **قوله** وخائف السبع والعدو والعطش عاجزا لان صيانة النفس اوجب من صيانة الطهارة بالماء فان لها بدلا ولا بدل للنفس اولا في هذا في معنى المرض بجامع انه يفضي الى الهلاك وجواز التيمم في حق المريض منصوص عليه فالحق هذا به واراد به الخائف على نفسه او ماله وفي جمع العلوم له التيمم في كل بقا ومطر او حر شديد وفي التنف وتيمم لخوف ضياع الودعة او قصد غير كونه بدنه ولو خاف العطش على نفسه او على دابته تيمم وذكر المصنف رح في النجيس والامام الولوالجي في فتاواه رجل اراد

والنائم عند الجنبية رح قادر نفذ براحتي لומר النائم التيمم على الماء بطل تيممه عنده والمراد ما يكفي للوضوء لانه لا معتبر بما دون
ابتداء فلذا انتهاء ولا يتيمم الا بصعيد طاهر لان الطيب اريد به الطاهر لانه آلة النظير فلا بد من طهارة في نفسه
كالماء ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت فان وجد الماء يتوضأ
ولا يتيمم وصلي ليقع الاداء باكمل الطهارة بين فصلوكا لطامع في الجملة وعن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في غير
رواية الاصول ان التأخير حتم لان غالب الرأي كالمحقق وجه الطاهر ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا بيقين مثله
ويصلي بتيممه ما نشاء من الفرائض والنوافل وعند الشافعي رحمه الله تعالى عليه يتيمم لكل فرض لانه
طهارة ضرورية ولنا انه طهور حال عدم الماء فعمل عمله ما بقي شرطه

اراد ان يتوضأ فنعاه انسان عن التوضي بوعيد قبل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلوة بعد ما زال عنه ذلك لان هذا عذر
جاء من قبل العباد فلا يفسط فرض الوضوء عنه كالمجوس في السجن اذا وجد الزاب الطاهر ولم يجد الماء يتيمم ويصلي فاذا
خرج يعيد فلذا هذا وفي شرح القدر ذي العلامة الزاهدي رح بعد مسئلة المجوس في السجن وكذا الاسرا اذا منع الكفا
عن الوضوء والصلوة يتيمم ويؤتي ثم يعيد وكذا المفيد ثم قال العلامة الزاهدي رح بخلاف الخائف منهم لان الخوف
من الله تعالى وذكر الامام الولائي رحمه الله مشيم مر على ماء في موضع لا يستطيع النزول اليه لخوف من عدو واسع على
نفسه لا ينقض تيممه لانه غير قادر **قوله** والنائم عند الجنبية رحمه الله قادر نفذ براحتي ذكر في فائ
فانما ن تيمم مر على ماء وهو نائم ذكر في بعض الروايات ان على قول الجنبية رح ينقض تيممه ثم قال وقيل ينبغي
ان لا ينقض عند الكل لانه لو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل وقال الامام الثمالي رح وفي رواية
الحواشي رحمه الله في انقضاء تيمم النائم بالمارب الماء واثبات من غير ذكر خلاف والفرق بين النائم وخائف العدو والسبع
ان النوم في حالة السفر على وجه لا يشعر بالماء في غاية الندرة فلم يعتبر بومه وجعل كالبطلان حكما بانه ان المسئلة
مصورة فيها اذا مر نائم على الماء ماشيا او راكبا على الدابة وهي لسيروا والنوم حالة المشي والسير ناد رخصا على وجه لا يتخلله البقطة
الشعر بالماء وكذا الغالب ان يكون مع الرفقة ويشعروا بوجود الماء ولما كان الماء اغزشي في السفر يتكلمون بوجوده ويأخذون
الى احراره في الاواني ويجي منهم افعال تنبهه لا محالة اذ النوم في حالة السفر في غاية الخفة وكذا المسئلة مصورة فيها اذا
لم يكن مضطجعا ولا مستندا في المحل اذ لو كان كذلك ينقض وضوءه بالنوم فلا يثبت في هذه المسئلة قوله لا يتيمم الا بصعيد
طاهر لان الطيب اريد به الطاهر في قوله تعالى فبهموا صعيدا طيبا قوله ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه ان يؤخر الصلوة
وان لم يرج يتيمم في الوقت المستحب لانه لا يفيد التأخير وعند مالك رحمه الله يتيمم في وسط الوقت لانه خير الامور **قوله**
لان غالب الرأي كالمحقق حتى سمي غالب للرأي بالعلم قال تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار وكذلك
جواز التيمم للمريض وجواز اجراء كلمة الكفر على الكو انما كان لكون غالب الرأي بمنزلة المحقق قوله وعند الشافعي رح يتيمم
لكل فرض لانه طهارة ضرورية لان الصعيد ليس بطهور في نفسه اذ لو كان كذلك لكان طهورا عند الماء وانما جعل
طهورا شرعا لضرورة الحاجة كطهارة المستحاضة والحاجة في الفرائض نزول بفرض واحد ولا يتجدد حاجة اخرى الا لحي وقت
آخر بخلاف النوافل فان الحاجة الى النوافل دائمة **قوله** ولنا انه طهور حال عدم الماء لان الله تعالى شرع التيمم
عدم الماء حيث قال فلم تجدوا ماء فتيمموا فتيمموا ببقائه وكذلك جعل النبي عليه السلام طهارة التيمم متدا
الى وجود الماء في الحديث فكان في حال عدم الماء كالوضوء وليس كالمستحاضة لان

ويتيمم الصحيح في المصراذ احضرت جنازة والولي غير خائف ان اشتغل بالطهارة ان نفوته الصلوة لانها لا تنقض
فتحقق الغرض وكذا من حضر العيد فخاف ان اشتغل بالطهارة ان نفوته العيد يتيمم لانها لا تنفذ وقوله
والولي غير اشارة الى انه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رح هو الصحيح لان للولي حق الاعادة فلا فوات في حقه
وان احدث الامام والمفتدي في صلوة العيد تيمم وبني عند ابي حنيفة رح وقال لا يتيمم لان
اللاحق يصلي بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت وله ان الخوف باق لانه يوم ذمة فيعتبر به عارض نفسد عليه صلوته والحد فيهما
اذا شرع بالوضوء ولو شرع بالتيمم وبني بالانفاق لانا لو اوجبنا الوضوء يكون واجدا للماء في صلوته فيفسد ولا يتيمم
بالجمعة وان خاف الفوت ولو تيمم فان ادرك الجمعة صلاها والاصل الظاهر اربعاً لانها نفوت الى
خلف وهو الظاهر بخلاف العيد وكذا اذا خاف فوت : : : : الوقت

الشرع قدر طهارتها بالوقت نصاً فقد ربه واما مهنه فادربا لعدم فلا يجوز التيمم بها لاداء فها سا لانه حينئذ يكون تركا لنقد بر
ثبت نصاً قوله ويتيمم الصحيح في المصراذ احضرت جنازة وقوله كذلك من حضر العيد وفيها ما خلافت الشافعي رح وهذا
بناء على ان صلوة العيد صلوة الجنازة عندنا لانها لا تنفذ فتحقق الفوات وعند الشافعي رح يجوز اداها فلا يتحقق الفوات فلا يجوز
التيمم ولا يقال شرط جواز التيمم عدم وجدان الماء ولم يوجد لانا نقول الوجود مفسر بالقدرة وهو غير قادر اذا لا يمكنه الصلوة بطهارة
الماء فصار كخاف لعلطش ولان التيمم شرع لاصابة الصلوة عن الفوات لانه ربما تمند هذه الحالة فيجمع الصلوة في حقه فيخرج في الاداء
وجاز ان يقصر في الاداء فلما جاز الشرع التيمم لثبوت الفوات لان يجوز عند تحقق الفوات اولى قوله وهو الصحيح
اخرنا عن جواب ظاهر الرواية وفي الذخيرة فان كان اماما او كان حتى الصلوة له جاز التيمم له ايضا وعن ابي حنيفة رح برواية
الحسن انه لا يجوز له التيمم قال شمس الائمة رح الصحيح هذا وجهه ما ذكر في الكتاب قوله ولو
شرع بالتيمم تيمم وبني بالانفاق ذكر في الفوائد الظهيرية فان كان شرعاً وعرضا بالتيمم فسبقه المحدث تيمم وبني عند ابي حنيفة
رح بلا اشكال واما على قولهما فاختلف المتأخرون قال بعضهم تيمم وبني كما هو قول ابي حنيفة رح لانه لا يمكنه التوضي للبناء لما
فيه من بناء القوي على الضعيف كما اذا وجد الماء في خلال الصلوة بناقها ولا يني عليها وقال بعضهم لا بل يتوضأ وبني ويجوز
ان يكون ابتداء الصلوة بالتيمم والبناء بالوضوء كما قلنا في جنب معه من الماء قدر ما يكفي لوضوئه فانه يتيمم ويصلي فاذا تيمم
ومحرم للصلوة ثم سبقه المحدث يتوضأ بذلك الماء وبني هذه صلوة ابتداء بها بالتيمم وانها بالوضوء قال رحمه الله لكن
هذا لا يقتضي ذلك لانه ليس فيه بناء القوي على الضعيف اذا التيمم ههنا اقوى من الوضوء لانه يزول الجنابة والوضوء لا يزولها ولا
من معنى آخر فتقول الطهارة الحاصلة بالتيمم مثل الطهارة الحاصلة بالوضوء بدليل جواز ابتداء التوضي بالتيمم عند ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله وبوبد هذا ما ذكره الفاضل الامام فخر الدين رحمه الله في فصل المسح من قناواه ما سح الخف اذا احدث في
صلوته فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له ان يتوضأ ويفسل رجله وبني على صلوته كما يصلي بالتيمم
اذا احدث في صلوته فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ وبني على صلوته والفرق بين هذا وبين ما اذا وجد المنييم
الماء في خلال صلوته حيث يستأنف الصلوة وههنا لا يلزم الاستئناف وهو ان التيمم ينقض بصفة الاستناد الى ابتداء
وجوده عند اصابة الماء لانه يصير محدثا بالحدث السابق اذا اصابته ليست بحدث ولان القدرة على الاصل حال قيام
الخلف قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف وفي مسئلتنا لم ينقض التيمم عند اصابة الماء بصفة
الاستناد لان نقاضه بالحدث الطارئ على التيمم ولم يوجد القدرة على الاصل : : : : حال

الوقت لو توضع لم يتيمم وتوضأ ويقضي ما فانه لان الفوت الى خلف وهو القضاء والمسافر اذا سقى الماء في رحله فتييمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعد لها عند ايجبة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح يعيد الخلاف فيها اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامر وذكره في الوقت ويعد سوا له انه واجد للماء فصار كما اذا كان في رحله وثوب فسيه لان رحل المسافر معدن للماء عادة فيفترض الطلب ولما انه لا قدرة بدون العلم وهي المراد بالوجود وماء الرحل معد للشرب لا للاستعمال ومسئلة الثوب على اختلاف ولو كان على الاتفاق ففرض الاستبريق لا الى خلف والطهارة بالماء تنقو الى خلف وهو التيمم

حال قيام الخلف قبل حصول المقصود بالخلف وذكر في المخطا واذا سبق الموت الحدث في صلاة العبد في الجبانة فهذا على وجهين الاول اذا سبقه الحدث قبل الشروع في الصلاة وانه على وجهين ايضا ان كان برجاء رآه شيء من الصلاة مع الامام لو توضأ لا يباح له التيمم وان كان لا برجاء رآه شيء من الصلاة مع الامام لو توضأ يباح له التيمم والوجه الثاني اذا سبقه الحدث بعد الشروع في الصلاة فهذا على وجهين ايضا الاول ان يكون شرعه بالتيمم في هذا الوجه يتيمم وبني بخلاف ذلكا شرعه بالوضوء ان كان يخاف زوال الشمس لو شغل بالوضوء يباح له التيمم بالاجماع وان كان لا يخاف زوال الشمس فان كان برجاء رآه الامام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالاجماع وان كان لا برجاء رآه الامام قبل الفراغ يتيمم وبني عند ايجبة رحمه الله وقال ابوضا ولا يتيمم من مشايخنا من قال هذا اختلاف عصر وزمان فكان في زمن ايجبة رحمه الله يصلي صلاة العبد في جبانة بعيدة من الكوفة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ زالت الشمس فكان خوف الفوت فأما فافتي على وفق زمانه وفي زمانها كان يصلي صلاة العبد في جبانة قريبة بحيث لو انصرف الرجل الى بيته ليتوضأ لا زوال الشمس فلم يكن خوف الفوت فأما فافتي على وفق زمانها وكان نفس الائمة الحلواني رحمه الله وشمس الائمة السرخسي رحمه الله يقولان في ديواننا لا يجوز التيمم لصلاة العبد لا ابتداء ولا بناء لان الماء محبط بمصلي العبد فيمكن النوحى والبناء من غير خوف الفوت حتى لو خيف الفوت يجوز التيمم نعم من قال هذا اختلاف حجة وبرهان قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله هذه المسئلة بناء على ان من شرع في صلاة العبد ثم انقضاء عليه عند ايجبة رح فكان نفوته الصلاة على صلته لا الى بدل ولذلك جاز التيمم وعندهم ما يلزمه القضاء فلا نفوته لا الى بدل فلا يجوز له التيمم وقبل الشروع اذا فانه الاداء لا يمكنه القضاء بالاجماع فكان الفوت لا الى بدل فيجوز له التيمم وغيره من المشايخ جعل هذا اخلافا مبتدأ **قوله** والمسافر اذا سقى الماء قد بالنسيان لان في الظن لا يجوز له التيمم بالاجماع ويعيد الصلاة **قوله** ووضعه غيره بامر قيد به لانه لو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم به جاز التيمم اتفاقا وعن محمد رح في غير رواية الاصل انه على الخلاف ايضا وآله اشار في كتاب الصلاة حيث قال مسافر تيمم وفي رحله ماء وهو لا يعلم به وهذا شامل لسبق العلم بالماء وعدمه وهو اختيار شمس الائمة الحلواني رح لانه انما لا يعد عند ابي يوسف رح لتقصيره في البحث عن ادنى موضع منه وهو رحله وهذا المعنى لا يتغير لسبق العلم فان قبل النسيان لا يخرج صاحب الماء عن كونه واجدا له كما لا يخرج صاحب المال في التكفير اذا كفر بالصوم واشترط عدم الوجود متساوي الفصلين قلنا ان عدم الاجزاء في مسئلة التكفير قول ابي يوسف رح وحده فعلى ذلك يسقط الاعتراض ولئن سلمنا انه قول الكل وهو ظاهر فنقول المراد من الوجود في آية التيمم القدرة والمراد منه التكفير عدم كون المال في الملك لا القدرة المجردة ولهذا الوعرض المال على المكفر اقراضا او هبة غير قبله فكفر بالصوم اجزاه وعرض الماء في فصل التيمم مانع ولو وضع : : : الماء

وليس على المتييم طلب الماء اذا لم يغلب على ظنه ان يقربه ماء لان الغالب عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود فلم يكن واجدا وان غلب على ظنه ان هناك ماء لم يجز له ان يتييم حتى يطلبه لانه واجد للماء نظرا الى الدليل ثم يطلب مقدار الفلوة ولا يبلغ مبالغة لا ينقطع عن رفته وان كان مع رفيقه ماء طلب منه قبل ان يتييم لعدم المنع غالبا فان منعه منه يتييم لتحقيق العجز ولو يتييم قبل الطلب اجزاه عند ايجبة ربح لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وفاقلا لا يجز به لان الماء مبدول عادة ولو ابي ان يعطيه الا بشئ المثل وعند ثمنه لا يجز به التيم لتحقيق القدرة ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش لان الضرر مسقط والله اعلم

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة والاخبار

الماء بنفسه ولكن وقع عنده انه في الماء لا يجز به التيم بالاجماع ولو كان الماء في اناء على ظهره او معلقا في عنقه او موضوعا بين يديه فتييم لا يجز به بالاجماع لانه شئ ما لا ينسئ فلا يعتبر فيه اناء وان كان الماء معلقا على الاكاف فان كان راكبا والماء في مؤخر الرجل يجز به عندهما وان كان سائقا فان كان الماء في مقدم الرجل يجز به عندهما وان كان في مؤخره لا يجز به بالاجماع كذا ذكره الامام المجتهد في الجامع الصغير **قوله** وليس على المتييم طلب الماء وعند الشافعي رحمه الله لا يجز التيم قبل الطلب في الفلوات لان عدم الوجود لا يكون بدون الطلب قال تعالى قل لا اجد فيها اوحي الي محرما لکننا نقول قد يكون بدون الطلب كما لو جرد قال عليه السلام من وجد لفظة فليعرفها فقد سماه واجبا وان لم يوجد منه الطلب **قوله** لانه واجد للماء نظرا الى الدليل لان غالب الرأي كالمحقق في حق وجوب العمل ولهذا وجب العمل باخبار الاحاد والاقيسة والآي المأولة والخصوصة والبيانات فان قيل لو كان غالب الرأي كالمحقق هنا لوجب التأخير فما اذا غلب على ظنه انه يجد الماء في آخر الوقت قلنا عن ايجبة واي يومف وحدهما الله ان التأخير حتم ولان غلبه ظنه ثم انه سيجبر بقرب الماء ومهنا غلبه ظنه انه يقرب الماء **قوله** وان كان مع رفيقه ماء طلبه منه وعن ابي نصر الصفار رحمه الله انما يجب السؤال في غير موضع عزة الماء وقيل ان طلب على ظنه الاعطاء وجب السؤال والا فلا وما يحمله الحجاج من ماء زمزم للعطية يمنع جواز التيم وما يذكر من الجيلة انه بهبه لرفقه ثم يشودعه اياه فليس بشئ لانه قادر على استعماله بالرجوع في الهبة **قوله** وعنده ثمنه وفي بعض المواضع اذا باعه بمثل القيمة او بفن يسير ومعه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد بمقدار ثمن الماء لا يتييم بل يشتري الماء **قوله** ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش قال الحسن البصري رحمه الله يلزمه الشراء بجميع ماله وهذا القول غير مأخوذ به وقدر الغبن الفاحش في النواذر بضعف الثمن وقال بعضهم الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كذا في المبسوط والمجسط وقبلة الماد انما تعتبر في اقرب المواضع من الموضع الذي يعرفه الماء كذا في فتاوى قاضيان

باب المسح على الخفين

المسح على الخفين جائز بالسنة اي ثابت بالسنة انما قال جائز لان الفصل افضل لانه ابعد عن مظنة الخلاف وانما قال بالسنة وانما تناول القول والفعل وقد ورد في باب المسح حكاية فعله ورواية قوله فلهذا اطلق لفظ السنة دون لفظ الحديث وانه لا يتناول الا القول لما انه قال بعضهم ثبت بالكتاب على قراءة الحفظ وهو غير جائز عند الجمهور بدلالة قوله الى الكعبين لان المسح غير مفتر بهذا بالا اجماع والصحيح ان جوازه ثبت بالسنة المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا وفعله به **قوله**

والاخبار فيه مستفيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبندا لكن من رآه ثم لم يمسح آخذا بالعزيمة كان مأجورا ويجوز من كل حدث موجب للوضوء اذا البسهما على طهارة كاملة ثم احدث خصه حدث موجب للوضوء لانه لا مسح من الجنابة على ما بين ان شاء الله تعالى وحدث متأخر لان الخف عهد مانعا ولو جوزهناه بحدث سابق كالمستحاضة اذا لبس ثم خرج الوقت والمستمسح اذا لبس ثم رأى الماء كان رافعا

قوله والاعبار فيه مستفيضة وذلك من حيث الفعل والقول اما الفعل فقد روى المسح ابو بكر وعمر والعبادة الثلاثة والمغيرة بن شعبة وصفوان بن حزيمة وسعد بن ابى وقاص وجري بن عبد الله البلخي وسليمان بن بريدة والبراء بن عازب وابو بردة وجابر وعمر بن حزم وابو موسى الاشعري وثوبان وعمر بن ابيبة الضميري وبلال وسليمان وابو ايوب وحذيفة وعائشة وام سعد الانصارية واما القول فمنها ما روى عمر وعلي وصفوان ابن غسال وحزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وعائشة رضي الله عنهم انه قال يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام وليا لهما وقال المغيرة بن شعبة توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكنت اصب الماء عليه وعليه جبة شامية ضيقة الكهن فاخرج يديه من تحت ذبله ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله نسيت غسل الخدين فقال بهذا امرني ربي عز وجل وكثرة الاخبار فيه قال ابو حنيفة رحمه الله ما قلت بالمسح على الخفين حتى جاءني فيه مثل ضوء النهار وقال ابو يوسف رحمه الله : خبر المسح يجوز في الكتاب به لشهرته وقال الكرخي رحمه الله اخاف الكفر على من لم يمسح على الخفين لان الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر وقال شيخ الاسلام رحمه الله والدليل على ان من لم يمسح على الخفين كان ضالا وما روى ان ابا حنيفة رحمه الله سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان يفضل الشنخين يعني ابا بكر وعمر على سائر الصحابة رضوان تحب الخنئين يعني عثمان وعلي وان ترى المسح على الخفين اخذه من قول النبي صلى الله عليه وسلم ان من السنة ان يفضل الشنخين وتحب الخنئين وثرى المسح على الخفين وروى ان فتادة رضي الله عنه لما قدم الكوفة دخل عليه ابو حنيفة رحمه الله وهو قتي فقال فتادة من اين انت فقال من الكوفة فقال انت من القوم الذين اتخذوا دينهم شيعا قال لا ولكني افضل الشنخين واحب الخنئين وارى لصلاة خلف كل بروفا جرولا كفر احدا به ذنب ولا اخرج احدا من الاسلام الا من الوجه الذي دخل وارى المسح على الخفين فقال له فتادة اصبفت فالزم ثلث مرات قوله الا من الوجه الذي دخل يعني في الاسلام بالشهادة فلا يحكم بخبره عن الاسلام الا بمجرد ما **قوله** لكن من رآه ثم لم يمسح آخذا بالعزيمة كان مأجورا قبل هذه الرواية مأخوذة على المصنف لما عرف في اصول الفقه ان هذه الرخصة رخصة اسقاط فينبغي ان لا يثبت بانها العزيمة اذ لا يبقى العزيمة مشروعة اذا كانت الرخصة للاسقاط كما في قصر الصلاة واجيب عنه بان العزيمة لم يبق مشروعة مادام متخففا واما اذا نزع خفيه او احدهما والنزع مشروعه له لحقه لم يبق المسح مشروعا وصار الوظيفة هي الغسل اذا غسل رجله صار آخذا بالعزيمة وهي مشروعة وقت الغسل فيثبت لذلك **قوله** موجب للوضوء احترازا عن الجنابة واستنادا للموجبة الى الحدث مجازا على ما مر قوله كالمستحاضة اذا لبس على السبلان او سأل بعد الوضوء قبل اللبس يمسح في الوقت لا بعد خروجه لان انتفاض الوضوء عند خروج الوقت بالحدث السابق فيبين انها لبس الخف بلا طهارة وهذا لان الاستناد يظهر في الاحكام القائمة ويجوز المسح منها فظهر ان اللبس حصل مع الحدث في حق هذا الحكم بخلاف ما اذا كانت الدم منقطعة وقت الوضوء واللبس لا يثبت لبسها الى سبلان متأخر عن اللبس فلا يظهر ان اللبس حصل مع الحدث فان قيل لو استند الانتفاض بخروج الوقت لما

وقوله اذا لبسها على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهو المذهب عندنا حتى لو غسل رجليه
ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم احدث بخبره المسح وهذا لان الخف مانع طول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت
المنع حتى لو كانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعا ويجوز للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا ليها
لقوله عليه الصلوة والسلام بمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا ليها قال — وابداؤها عقيب
الحدث لان الخف مانع سرية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع

لما وجب عليه القضاء اذا شرعت في الطلوع ثم خرج الوقت لانه ظهر ان الشرع حصل مع الحدث قلنا الثابت بالاشناد
ثابت من وجه دون وجه لانه بين الطهور والافضاء لان انقضاء الوضوء حكم الحدث والحدث وجد في تلك الحالة
فهذا يقتضي صبر ودرتها محدثة من ذلك الوقت الا ان صبر ودرتها محدثة معلقة بخروج الوقت وخروج الوقت وجد لان
فهذا يقتضي صبر ودرتها محدثة في الحال فجعلناه طهورا من وجه افضاء من وجه ولو كان طهورا من كل وجه لا يجوز
المسح ولا القضاء ولو كان افضاء من كل وجه لجاز المسح ولو جب القضاء قلنا لا يجوز المسح ويجب القضاء اخذ ابا احتياط
في كل فصل **قوله** وقوله اذا لبسها على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت
الحدث ولكن ذكر اللبس واراد به بقاءه لان للدوام فيما يستند ام حكم الابتداء قال الله تعالى قل لا تفعد بعد الذكوى
مع القوم الظالمين سعي دوام الفعول فعود **قوله** وهو المذهب عندنا احتراز عن قول الشافعي رحمه
فانه يشترط كمال الطهارة وقت اللبس وما ذكر من نتيجة اختلاف المذهب بقوله حتى لو غسل رجله ولبس خفيه
ثم اكمل الطهارة الى آخره لا يصلح نتيجة لما ذكر من اشتراط اللبس على طهارة كاملة فان عدم جواز المسح هنا
يمكن ان يكون عنده باعتبار ترك الترتيب في الوضوء باعتبار اشتراط الطهارة كاملة وقت اللبس انما يظهر
بمثرة الاختلاف فيما ذكر في المبسوط ولو توضأ وغسل احدي رجله ولبس الخف ثم غسل لرجل الآخر ولبس الخف ثم
احدث جازله المسح عندنا وقال الشافعي رحمه ان لم ينزع الخف الاول لا يجوز له المسح وان نزع ثم لبسه جازله المسح لان
الشرط ان يكون لبسه بعد اكمال الطهارة ولكننا نقول هذا اشتغال بما لا يفيد بان ينزع ثم يلبس من غير ان يلزمه فيه غسل
وهو لبس من الحكمة فلا يجوز اشتراطه **قوله** ويجوز للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا ليها قال شيخ
الاسلام في مبسوطه قال مالک رحمه الله بان مدة المسح في حق المسافر غير موفقة بل بمسح عليها كم شاء اذا لبسها
على الطهارة وجعل هذا القول الامام السرخسي رحمه الله قول الحسن البصري رحمه الله وقال كان الحسن البصري
يقول المسح مؤبد للمسافر ثم قال وكان مالک رحمه الله يقول لا بمسح المقيم اصلا وبمسح المسافر ما بدا له واحتج من
ادعى التأيد للمسافر بحد ث عمر بن ياسر قال قلت يا رسول الله امسح على الخفين يوما فقال نعم فقلت يومين قال نعم
حتى انتهيت الى سبعة ايام فقال اذا كنت في سفر فامسح ما بدا لك وثاوبه عندنا ان مراده صلعم بيان ان المسح مؤبد غير
منسوخ لا ان لا ينزع خفيه في هذه المدة والاحبار المشهورة لا تترك بهذا الشاذ واما عامة العلماء احتجوا بما رووه
عن صفوان بن عسال المرادي وض قال انيت رسول الله عليه السلام فقال لي ما جاء بك فقلت طلب العلم فقال
عليه السلام ان الملائكة تضع اجنحتها لطالب العلم رضاء بما يصنع فيما ذابحت فسل قال فسألته عن المسح على الخفين
فقال للمقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا ليها هكذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وابداؤها عقيب الحدث هذا مذهب
عامة العلماء وعند البعض من وقت اللبس عند البعض من وقت المسح وفي شرح الزاهدي للفند وروي قلت والمقيم في مدة

والمسح على ظاهرهما خطوطاً بالاصابع يبدأ من قبل الاصابع الى الساق لحدوث مغيرة رض ان النبي عليه السلام وضع يديه على خفيه ومدها من الاصابع الى اعلاهما مسحة واحدة وكان انظر الى اثر المسح على خف رسول الله عليه السلام خطوطاً بالاصابع ثم المسح على الظاهر حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبه وساقه لانه معدول به عن الفاس فباعى فيه جميع ما ورد به الشرع والبداءة من الاصابع استحباب اعتباراً بالاصل وهو الغسل **وقرئ** ذلك مقدر ثلث اصابع من اصابع اليد وقال الكرخي رحمه الله تعالى من اصابع الرجل والاول اصابع اعضاء الازم المسح ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير يتبين منه قدر ثلث اصابع من اصابع الرجل وان كان اقل من ذلك جاز وقال زفر والشافعي رح لا يجوز ان فل لانه لما وجب غسل الكباي يجب غسل الكبا فلان الخفاف لا تخلو عن القليل عادة فيلحقهم الحرج في النزح وتخلو عن الكثير فلا حرج والكثير ان ينكشف قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها هو الصحيح

في مدة مسحة قد لا يتمكن المسح الا من اربع صلوات وفيه بالمسح كن توضع وليس خفيه قبل الفجر فلما طلع صلى الفجر وتعد قدر الشاهد فحدث لا يمكنه ان يصلي من الغد على هيئة الاولى لا غرض ظهور الحديث في آخر صلوة هكذا اوردته مطلقاً وقد يصلي خمسا وقد يصلي بالمسح سنا كن اخر الظاهر الى آخر الوقت ثم احدث وتوضاً ومسح وصلى الظهر في آخر وقت ثم صلى الظهر من الغد في اوله وقد يصلي به على هذا الوجه سبعة على الاختلاف قوله والمسح على ظاهرهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة وقال الامام السرخسي رح في المبسوط ومسح الخف مرة واحدة وقال عطاء رحمه الله ثلثا كالغسل ولنا حديث مغيرة بن شعبه قال كان انظر الى اثر المسح على ظهر خف رسول الله صلى الله عليه وسلم خطوطاً بالاصابع وانما تبقى الخطوط اذ لم يمسح الا مرة واحدة وفي فتاوى فاصحان رح وصورة المسح على الخفين ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر ويمدها الى الساق فوق الكعبين ويخرج بين اصابعه وان بدأ من اصل الساق ومد الى الاصابع جاز **قوله** لا يجوز المسح على خف فيه خرق كثير روي بالشاء المنقوطة بالثلاث الفوقية وبالباء المنقوطة بالواحدة الختية ولكن قوله فيما بعده وان كان اقل من ذلك جاز بدأ على ان الرواية هي الاولى اذ لو كانت الرواية الثانية لقل اصغر من ذلك جاز والتفاوت بينهما ان الاول يستعمل في الكمية المنفصلة والثاني في المتصلة وفي هذا اشارة الى ان الخرق يجمع في خف واحد ثم ههنا مذاهب اربعة عندنا الفصل بين الخرق القليل والكثير وهو استحسان وقال زفر والشافعي رح قليلة وكثيرة سواء في منع جواز المسح بعد ان يرى شئ من الرجل وهو فاس وقال سفيان الثوري رحمه الله بمقابله قليلة وكثيرة سواء لا يمنع جواز المسح بعد ان يطلق عليه اسم الخف وقال الاوزاعي رحمه الله بغسل ما ظهر من القدم وبمسح ما لم يظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** من اصابع الرجل اعتبر في الخرق اصابع الرجل لان الخرق يمنع قطع السفر وتتابع المشي وانه فعل الرجل فاما فعل المسح فيأدى باليد والرجل محله والفعل يضاف الى الفاعل لا الى المحل فلهذا اعتبر في المسح اصابع اليد وفي الخرق اصابع الرجل وانما اعتبر الكرخي رح اصابع الرجل في حق المسح لان المسح يقع عليه وهو اكثر المسوح فاعطي له حكم الكل وفي الايضاح مقدار مسح الخف عند الشافعي رحمه الله اذ في ما يطلق عليه اسم المسح والكلام فيه كاللحام في مسح الرأس **قوله** اصغرها هو الصحيح ذكر الامام ظهير الدين في فتاواه وقال شمس الائمة الحلواني رحمه الله المعتبر في الخرق اكبر الاصابع اذ كان الخرق عند اكبر الاصابع وان كان عند اصغر الاصابع يعتبر اصغر الاصابع **قوله**

قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه خلافا للشافعي نزع فانه يقول البدل لا يكون له بدل ولنا ان النبي عليه الصلوة والسلام مسح على الجرموقين ولانه تبع للخف استعما لا غرض فيه فصار كخف ذي طاقين وهو بدل عن الرجل لا عن الخف بخلاف ما اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث لان الحدث حل بالخف فلا يقول الى غيره ولو كان الجرموق من كرايس لا يجوز المسح عليه لانه لا يصلح بدلا عن الرجل الا ان ننفذ البلية الى الخف * *

هذا على ثلثة اوجه في وجه يقول مدنه الى مدة السفر بالاتفاق وهو ما اذا سافر قبل ان تنقضي الطهارة الى لبس عليها الخفين وانقضت طهارته وهو سافر وفي وجه لا يقول الى مدة السفر بالاتفاق وهو ما اذا سافر بعد ما احدث واستكمل مدة المقيم وفي وجه اختلفوا فيه وهو ما اذا سافر بعد ما احدث قبل استكمال مدة المقيم عندنا يقول مدنه الى مدة السفر وعند الشافعي رحمه الله لا يقول كذا في شرح الطحاوي وجه قول الشافعي رحمه الله ان المسح عبادة فاذا شرع فيها على حكم الاقامة لم يتغير بالسفر كالصوم بشرط فيه ثم يسافر وكالصلوة بشرط فيها في سفينة في الموضع ثم يسير فيصير مسافرا في صلوة لان حال الاقامة حال غزبية وحال السفر حال رخصة فاذا اجتمعنا في عبادة غلبت الرخصة وانا نقول انه سافر والمدة باقية فتغير الى مدة السفر قياسا على ما لو لم يكن احدث واحدث ولم يمسح فانه يتغير الى مدة السفر وهذا لان المسحات في المدة كصلوة يوم وليلة وصيام شهر بكرة ان بعضها لا يبطل ببعض وفساد آخر المسحات لا يوجب فساد اولها فانفق احدكم الاقامة لا وله ما لا يمنع انفق احدكم السفر لا غيرها كن سافرا آخر اليوم او آخر رمضان يسقط عنه شرط باقي الصلوة وباقي الصيام وهذا لانه كما جاز ان ينقص بعضها عن بعض فسادا فكذلك اجاز تغيرها وليس كالصوم والصلوة لان الصلوة الواحدة والصوم الواحد مما لا يتجزئ فاعتبار الاقامة في اوله لا يبيح الفطر واعتبار السفر في آخره يبيح فبترجح جانب الحرمة وكذلك في الصلوة حيث يترجح جانب الاقامة للاختياط لانها لا يتجزئ فيغلب جانب التكميل **قوله** قال ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه الجرموق ما لبس فوق الخف انما يجوز المسح على الجرموقين اذا لبسهما فوق الخفين قبل ان يحدث فاما اذا احدث ومسح بالخف لم يمسح على الجرموق لان حكم المسح استغرق في الخف فصار من اعضاء الوضوء حكما فبطل الجرموق بدلا عنه وكذلك لو احدث بعد لبس الخف لما ذكر في الكتاب ثم لو مسح على الجرموقين ثم نزع احدهما مسح على الخفين الظاهر وعلى الجرموق الباقي وفي بعض روايته الاصل قال ينزع الجرموق الباقي ومسح على الخفين وقال زفر رحمه الله مسح على الخف الذي نزع الجرموق منه وليس عليه في آخر شيء لان الاستئثار رباطا وكان الفرض المسح فيزول المسح بقدم ما زال ولم يزل الاستئثار بخلاف ما اذا خلع احد خفيه ووجهه ما ذكر في بعض النسخ ان نزع احد الجرموقين كنزعهما كما ان خلع احد الخفين كخلعهما ووجه الظاهر انه في الابتداء لو لبس الجرموق على احد الخفين كان له ان يمسح عليه وعلى الخف الباقي فكذلك اذا نزع احد الجرموقين الا ان حكم الطهارة في الرجلين لا يتجزئ فاذا انتقض في احدهما ينزع الجرموق ينقض في الآخر فلها مسح على الخف الظاهر وعلى الجرموق الباقي كذا في المبسوط **قوله** ولا تتبع الخف استعما لا اي من حيث المشي والقيام والقعود والا تخفاض ولا ارتفاع فانه انما دار الخف باستعمال اللابس في هذه الوجوه بدور معه الجرموق فكان تبعا للخف في الاستعمال وكذلك في الغرض فان الخف كما هو فاقية للرجل كان تبعا لها فكذلك الجرموق وفاية الخف كان تبعا له وكلاهما تبع للرجل وكذلك في غرض الاستدفاء ودفع الاذى عن الرجل كلاهما تبع للرجل فلا يفرد الجرموق بحكم على حدة **قوله** فصار كخف ذي طاقين فان قيل * * لو كان

ولا يجوز المسح على الجوربين عند البخيفة روح الا ان يكونا مجلدين او منعلين وقالا يجوز اذا كانا
تخمين لا يشقان لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام مسح على جوربيه ولا يمكنه المشي فيه اذا كان تخميناً وهو
ان يستمسك على الساق من غير ان يربط بشئ فاشبه الخف وله انه ليس في معنى الخف لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه الا اذا
كان منعلًا وهو محل الحديث وعنه انه رجع الى قولهم وعليه الفتوى ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة
والبرقع والقفازين لانه لا يخرج في نزع هذه الاشياء والرخصة لدفع الحرج ويجوز المسح على الجبائر وان شذها على
غير وضوء لانه عليه الصلوة والسلام فعل ذلك وامر علياً رضي الله عنه به ولان الحرج فيه فوق الحرج في نزع الخف فكان
اولى بترك المسح ويكتفى

لو كان الجرم فوق مع الخف بمنزلة خف ذي طاقين ينبغي ان لا يجب المسح على الخفين عند نزع الجرمين كما في خف ذي طاقين
اذ امسح عليه ثم نزع احد طاقيه وكذا اذا امسح على خفيه ثم فسر جلد ظاهر الخفين وكذلك اذا كان الخف مشعراً قلنا انما جعل
الجرم فوق ثعباً للخف من حيث الغرض والاستعمال لا من كل وجه فان كل واحد اصل بنفسه فاعثر الثبينة عند وجودها
واما يكون ذلك عند قيام الممسوح على حاله فاذا زال الممسوح فقد زالت الثبينة حقيقة وحكما فيحل الحدث بما تحته
فتجب اعادة المسح واما ذو الطاقين فكل واحد منهما متصل بالآخر من كل وجه فبصيرته بحكم الاتصال كالشعر مع بشرة الرأس
فكان المسح على احد الطاقين مسحاً على ما تحته من حيث الحكم فكان الممسوح على حاله حكماً وان زال الطاق الممسوح
قوله ولا يجوز المسح على الجوربين الا ان يكونا مجلدين او منعلين الجورب المجلد ما وضع الجلد على اعلاه
واسفله والمنعل بالتحفيف وسكون النون ما وضع على اسفله جلدة كالنعل للقدم **قوله** اذا كانا تخمينين
لا يشقان في المغرب شق الثوب اذا رقى حتى رأيت ما وراءه ومنه اذا كانا تخمينين لا يشقان وفي الشوف تأكيد للثبينة
واما يشقان فخطأ قال العلامة صاحب النهاية وجد بخط الامام تاج الدين الذي روى رجحاً يعني خطأ ورواه لا لغة
وذلك لانه ذكر في المغرب في باب النون شق الماء اخذه من ارض وغدر بحفرة او غيرها من باب ضرب ومنه كان
للنبي عليه السلام خرفة ينشف بها اذا قوضاً ولهذا صح قوله في ماء غسل الميت ثم ينشفه بثوب اي ينشف
ماءه حتى يجف **قوله** وعنه انه رجع الى قولها وعليه الفتوى في الكافي قال ابو حنيفة
رحمه الله اولا لا يجوز المسح على التخمين لان مواظبة المشي فيه غير ممكن فصار كالرقق ولما روى قال
لعواد فعلمت ما كنت منعت عنه فاستدلوا على رجوعه ويجوز المسح على الجوارب اللبدية وعن ابى حنيفة رحمه الله
انه لا يجوز قالوا ولو شاهد ابو حنيفة رحمه الله صلابتها لفتى بالجواز وفي زاد الفقهاء والصحيح من المذهب جواز
المسح على الخفاف المتخذة من اللبود الزكية **قوله** ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة الى آخره
وفات بعض اصحاب الحديث وقيل انه احد قول الشافعي رحمه الله بجزئه احتج المخالف بما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه بعث سرية فامرهم ان يمسحوا على المشا وذوي العمام والمشاخين وهي الخفاف و
ثابته الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خص به تلك السرية لعذرهم فقد كان يمسح بعض اصحابه باشياء
كما اجاز لعبد الرحمن لبس الحرير وخض خزيمة بشهادته وحده كذا في المبسوط **قوله** ويجوز المسح على
الجبائر اذا كان بضره المسح على الجراحة لا بضره المسح على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر وفي المحيط ذكر هذا
الفقيه عن ابي علي الحسن بن الحضرت النسفي رحمه الله ثم قال كان يقول ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه
غافلون وفي الكافي ومسح على العصا سواء كان ثخنة جراحة ولا لان العصا لا تقص على وجه

ويكتفى بالمسح على أكثرها ذكره الحسن رضي ولا ينفوت لعدم التوقيف بالتوقيت وإن سقطت الجبيرة عن غير برء لا يبطل المسح
لأن العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتها مادام العذر باقيا وإن سقطت عن برء بطل لزوال العذر وإن كان في
الصلوة استقبل لأنه قد روي الأصل قبل حصول المقصود بالبدل والله أعلم

باب الحيض والاستحاضة

وجه يأتي على موضع الجراحة فحسب بل يدخل ما حول الجراحة تحت العصا بته فكان في مسح ما وارى حول الجراحة ضرورة فله
أن يمسح ما حول الجراحة وما وارى حولها وفي زاد الفضلاء فإن كان يضره المسح ولا يضره الحل يمسح على الخرفة التي على
الجراحة ويغسل حولها ما تحت الخرفة الزائدة هكذا أسره ابن زياد **قوله** ويكتفى بالمسح على أكثرها قال
شيخ الإسلام في مبسوطه إذا مسح على بعض الجبائر دون البعض هل يجزئ أم لا لم يذكر هذا في ظاهرها الرواية وقد ذكر في املاء
الحسن بن زياد أن مسح على الأكثر اجزاء وإن مسح على النصف أو الأقل منه لا يجزئ به **قوله** ولا ينفوت لعدم
التوقيت لعدم الأعلام من الشارع أي لم يروحدث في توقيت المسح على الجبيرة **قوله** والمسح عليها كالغسل
لما تحتها مادام العذر باقيا حتى لو مسح على جبيرة إحدى الرجلين لا يجوز للمسح على خف الرجل الأخرى لئلا يكون جامعا
بين الغسل حكاه ابن المسح وكذلك لم يبطل بالسقوط **قوله** لأنه قد روي الأصل كالمسح وجد الماء في
خلال الصلوة وهذا بخلاف ما إذا صلى ركعة أو ركعتين بالخبري ثم ثبتت جهة الكعبة فإنه يبنى ولا يستقبل مع ان جهة
الخبري بدل عن جهة الكعبة لأن ذلك بطريق النسخ لما قبله لما ان أصله كان بطريق النسخ فيبقى في حق المتخري كذلك
والنسخ يظهر في حق الفائت لا في حق الفائت فذلك يبنى ولا يستقبل والله أعلم

باب الحيض والاستحاضة

الدماء المخصصة بالنساء ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض دم تنفضها رحم امرأة سالمة عن داء وصفه
والنفاس دم يعقب الولد والاستحاضة ما سواها وقد جعلها بعض المتأخرين أربعة أقسام هذه الثلاثة و
الضائع قالوا والدم الضائع ما نراه قبل وقت البلوغ وإنما سموه ضائعا لمعنيين أحدهما أنه لا يترقب عليها أحكام
الاستحاضة من الوضوء والصلوة والصوم وغيرها والثاني أن دم الاستحاضة يفسد دم الحيض بالشوب
وهذا الدم لا يفسد حتى أن المراهقة إذا رأت قبل تمام تسع سنين خمسة أيام وعقبها بعد تمام التسع ثمانية
أيام وطهرت طهرا صحيحا كانت الثمانية عادة لها بالاجماع ولو كان دم استحاضة لفسد بها الثمانية قال مولانا
نجم الدين الزاهدي رحمه الله لا فقه في هذا الخلاف فإن المتأخذ بمن جعلوا الاستحاضة
فمنهم من قسم يفسد دم الحيض وبغير أحكامها إذا صادفت الأهل في وقتها وقسم لا يفسد ولا يغير
أحكامها كدم الصغرة والمعنونة والمجنونة في وقتها أما دم الحيض فإن الدم لا يكون حيا إلا في وقت
مخصوص وقد روي مخصوص وبلون مخصوص وله أحكام مخصوصة أما الوقت فمن تسع سنين
على الأصح إلى الأياس والأياس يحصل بانقطاع الدم مدة لا تصلح لنصب العادة عند ستين سنة وعند
أكثرهم عند خمس وخمسين والكفوى في زماننا عند الخمسين وهو قول عائشة رضي الله عنها
وسفيان الثوري وابن المبارك ومحمد بن مقاتل الرازي وبه أخذ نصير بن مجي وأبو الليث
وعز الدين الكندي السمرقندي **قوله**

أقل الحيض ثلثة أيام وليا ليها وما نقص من ذلك فهو استحاضة لقوله عليه السلام أقل الحيض للحائض البكر والثلث ثلثة أيام وليا ليها وأكثره عشرة أيام وهو حجة على الشافعي رحمه الله في التذبير بيوم وليلة وعن أبي يوسف رحمه الله يومان وأكثر من اليوم الثالث إمامة لأكثر مقام الكل قلنا هذا نقص عن نفي الشرع وأكثره عشرة أيام وليا ليها والزائد استحاضة لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمه الله في التذبير بخمسة عشر يوما ثم الزائد والنقص استحاضة لأن نفي الشرع يمنع الحاق غيره به وما تراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدر في أيام الحيض حيض حتى ترى البياض خالصا وقال أبو يوسف رحمه الله لا تكون الكدرة حياضا إلا بعد الدم لأنه لو كان من الرحم لآخر خروج الكدرة عن الصافي ولما ما روي أن عائشة رضي الله عنها أنها جعلت ماسي البياض الخالص حياضا وهذا لا يعرف إلا سمعا وقم الرحم منكوس فيخرج الكدرة ولا كادحة إذا ثقب أسفلها وأما الحضرة فالصحيح أن المرأة إذا كانت من ذوات الأفرأ تكون حياضا ويحمل على فساد الغذاء وإن كانت كبيرة لا ترضى غير الحضرة تحمل على فساد المنبت ولا تكون حياضا والحيض يسقط عن الحائض الصلوة ويجرم عليها الصوم ونقض

قوله أقل الحيض ثلثة أيام وليا ليها في شرح التذبير رحمه الله عليه ثم هذه الأيام والليالي معتبرة بالساعات حتى لو دأت وطلع نصف قرص الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع دون نصفه فليس بحيض فنقض الصلوة وإن طلع فغسل ولا تنقض وكذا المعتادة بخمسة رأيت وقد طلع نصفه وانقطع في الحادي عشر وقد طلع أكثره اغتسلت ونقضت صلوة خمسة أيام لأنها مستحاضة وكان أبو إسحق الحافظ يقول هذا في أقل الحيض وأقل الطهر وفيها سواها إذا كانت أجزله المرأة بانها طهرت في الحادي عشر أخذتها بعاشرة وفي العشر بقية وفي الطهر مثله وما كان ينقض للساعات وعليه الفتوى قولنا وما تراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدر في الثمانية وأما الوانه فسنن السواد والحمرة والصفرة والكدر والحضرة والترتبه أما السواد فغير مشكل أنه حيض لقوله عليه السلام دم الحيض أسود غيظ مخدوم الغيظ الطري المخدوم شديد الحمرة إلى السواد كأنه نار مخدوم أي يذهب والحمرة كذلك وهو اللون الأصلي للدم إلا أن عند غلبة السوداء يضرب إلى السواد وعند غلبة الصفراء يرق فيضرب إلى الصفرة ويتبين ذلك لمن أقصد والصفرة كذلك فإنها من اللون الدم إذا رقت وقيل هي كصفرة السن أو كصفرة الفرس وأما الكدرة فلوها كلون الماء الكدر وهي حيض في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما وأما الحضرة فقد أنكر بعض مشايخنا وجودها حتى قال أبو نصر بن سلام بن سئل عن الحضرة كأنها أكلت قصيدة على طريق الاستبعاد وذكر أبو علي الدقاق رحمه الله الحضرة نوع من الكدرة والجواب فيها على الاختلاف الذي بيننا وأما الترتبه فهي ما يكون لونه كلون التراب وهي نوع من الكدرة وقد روي عن أم عطية رضي الله تعالى عنها وكانت غزت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة قالت كنا نعد الترتبه حياضا الترتبه على النسبة إلى الترتب بمعنى التراب وروى الترتبه بوزن الترتبه وهي نوع خفي يسير أقل من صفرة وكدرة وقيل من الترتبه لأنها على لونها وكل ذلك من الحيض لقوله تعالى يسألونك عن الحيض قل هو أذى وجميع هذه الألوان في حكم الأذى سواء وروى أن النساء كن يبعثن الكراسف إلى عائشة رضي الله عنها لتنظر إليها فإذا رأت الكدرة قالت لا حتى يربن الفضة البيضاء الكراسف الخمرية التي توضع في الفرج الفضة اسم لشيء يشبه الجص وقيل اسم لشيء يشبه الخيط الأبيض يخرج من أقبال النساء عند انتهاء الحيض كذا ذكره فخر الإسلام رحمه الله قوله والحيض يسقط عن الحائض الصلوة أحكامه اثنا عشر أربعة يخص بالحيض وهي انقضاء العدة والاستبراء والحكم ببلوغها والفصل بين طلاق السنة وثمانية يشترك

وتنقض الصوم ولا تنقض الصلوة لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كانت احدا ناعلى عهد رسول الله عليه السلام اذا طهرت من جنتها تنقض الصيام ولا تنقض الصلوات ولا في قضاء الصلوات حرجا لنضا عنها ولا حرج في قضاء الصوم ولا تدخل المسجد وكذا الجنب لقوله عليه الصلوة والسلام فاني لا اهل المسجد لحائض ولا جنب وهو باطلا فله حجة على الشافعي
 وح في باحة الدخول على وجه العبور والمروء ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد ولا ياتيهما زوجهما لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وليس للحائض والجنب والنفساء قراء القرآن لقوله عم لا تقربا الحائض والجنب شيئا من القرآن

بشرك فيها الحيض النفاس هي ترك الصلوة لا الى قضاء وترك الصوم الى قضاء وحرمة الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمة مس المحف وحرمة جماعها والثلث من وجوب الغسل عند انقطاع الحيض فاحكام السبعة ثبتت بروفا الدم وذلك بجوارته موضع البكارة كوافض الطهارة وعن محمد رحمه الله انها اذا احست بالبروز ثبت حكم الحيض والنفاس واما حكم الاستحاضة فلا يثبت الا بالبروز وفي ظاهر الرواية لا يثبت عند محمد الحيض والنفاس ايضا الا بالبروز وثمة الاختلاف يظهر فيها اذ لو وضعت المرأة ووضع الكرسف ثم احست ان الدم نزل من الرحم الى الكرسف قبل غروب الشمس ثم رفعت الكرسف بعد غروب الشمس الصوم تام عندها وعند محمد روح تنقض الصوم لقوله تنقط عن الحائض الصلوة والا سقطا بفنضي ساقية الوجوب وقع على اختيار بعض المشايخ منهم الفاضل ابو زيد رحمه الله فانه ذكر في التفويم انه لا خلاف ان الادبي يخلق وهو اهل لا يجاب الحقوق عليه كلها فانه يخلق وعليه عشر ارضه وخراجها بالاجماع وعليه الزكاة على قول اهل الحجاز واما اختلفوا فيما سقط عنه بعد اصابي كما سقط عن الحائض الصلوة بعد الحيض لانهما ليست باهل لا يجاب عليهما فان الصوم لزمها بل لدفع الحرج **قوله** وتنقض الصوم لا يقال وجوب القضاء بفنضي ساقية وجوب الاداء فاما لم يجب الاداء لم يجب القضاء فكان ينبغي ان لا يجب قضاء الصوم هنا حيث لم يجب ادائه لانا نقول هذه نهايات في الاحكام فنتمهي الى ما فيها نال الله المشرع على انا لا نسلم انه لم يجب اداء لما ذكرنا من رواية التفويم وما ذكره فخر الاسلام رحمه الله تعالى عليه في باب الامور المعترضة من قوله واما الحيض والنفاس فانهما لا بعد ما ناهلهن بوجبهما لكن الطهارة عنهما شرط الصلوة وقد شرعت بصفتها ليس في فون الشرط فون الاداء وفي موضع الحيض والنفاس ما يوجب الحج في القضاء ولذلك وضع عنهما وقد جعلت الطهارة عنهما شرط الصحة الصوم ايضا بخلاف القياس فلم يبعد الى القضاء ولم يكن في فضائه حرج فلم يسقط اصله **قوله** وهو باطلا فله حجة على الشافعي رحمه الله الى آخره وهو يمتسك بقوله تعالى والا جنبا الا عابري سبيل قلنا المراد المسافرون فيكون معناه الامسافرون فانه يباح لهم الصلوة قبل الاغتسال باليمنى **قوله** ولا تطوف بالبيت فان قبل لم خصه بالذكر وقد استنفيد من قوله ولا تدخل المسجد قلنا لزادة البيان بالتحريح او يعلم انها اذا حاضت بعد الدخول لا تطوف ايضا ولا يستفاد ذلك من قوله ولا تدخل المسجد وقال مولا تاج الدين الزاهد رحمه الله وما علل به بعض الشارحين انها انما يمنع للحاجة الى الدخول في المسجد فضعف فانه وان طاف خارج المسجد لا يجوز مع جوازه للطواف بالبيت كالصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة **قوله** ولا ياتيهما زوجهما راعى الادب حيث ذكر بلفظ الكناية كما قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وفي المحيط لوفاء لشمسنا وكذبها الزوج حرم وطبها وان وطبها لا شيء عليه سوى الثوبة وقبل ان كان في اول الحيض يستحب ان يصدق بدبنا وفي آخره ينصف وقال بعض الناس يجب وان استباح ذلك بكفران بالاجماع **قوله**

وهو حجة على مالك ربح في الحائض وهو باطلا فله ينادى ما دون الآية فيكون حجة على الطحاوي في ابا حنيفة وليس لهم مس
المصحف الا بغلافه ولا اخذ درهم فيه سورة من القرآن الا بصرة وكذا الحديث لا يمسه المصحف
الا بغلافه لقوله عليه السلام لا يمسه القرآن الا طاهر ثم الحديث والجناية حلا اليد فستويان في حكم المس والجناية حلت
الغيم دون الحديث فيفتقران في حكم القراءة وغلافه ما يكون مخافيا عنه دون ما هو متصل به كالجمل المشترط هو الصحيح
ويكره مسه بالكم هو الصحيح لانه تابع له بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث برخص في مسها بالكم لان فيه ضرورة ولا

قوله وهو حجة على مالك ربح في الحائض فانه يجوز الحائض قراءة القرآن دون الجنب قال لان الجنب فاد على
تحصيل صفة الطهارة بالاغتسال فليزعمه فقد يمه على القراءة والحائض عاجزة عن ذلك فكان لها ان تقرأ وذكر
الطحاوي رحمه الله انها تمنع عن قراءة آية ثامنة ولا تمنع عن قراءة ما دون الآية لان المتعلق بالقرآن حكمان جواز
الصلوة ومنع الحائض عن القراءة ثم في حق احد الحكمين تفصيل بين آية وما دونها فكلنا في حق الحكم الآخر لكتنا نقول
الكل قرآن فيكون ممنوعا لكن اخذناه بالا حياط في الصلوة والاحتياط في المنع مهننا وفي صلوة الجليلي قال ابو
لاباس ان يقول الجنب الحمد لله رب العالمين شكر او بسم الله الرحمن الرحيم عند ابتداء امر تبركا وفي العيون الجنب
اذا قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا من الآيات التي فيها معنى الدعاء لا بأس به وهذا اشارة الى انه بتغير يقصد
حكمها كذا ذكره الثمناشي رحمه الله وذكر ايضا وحرمة قراءة الآية ان كانت طويلة فظاهر وان كانت قصيرة مجرى مثلها
في اللسان من غير قصد كقوله تعالى ثم نظروا قوله لم يلد ولم يخرموا اذا حاصت المعللة فينبغي لها ان تعلم القرآن كلمة كلمة و
تقطع بين الكسيتين على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم نصف الآية ولا يكره لها النهي بالقرآن
وكذا لا يكره قراءة دعاء الفنون اللهم انا نستعنيك ونستغفرك كذا في المحيط **قوله** وليس لهم مس
المصحف الا بغلافه وكذلك ليس لهم مس اللوح المكتوب عليه آية ثامنة من القرآن لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
وهذا وان قيل في ثابته لا ينزله الا السفرة الكرام البررة فظاهر يفيد منع غير طاهر من مسه كذا في المبسوط
قوله وغلافه ما يكون مخافيا عنه دون ما هو متصل به كالجمل المشترط هو الصحيح وفي المحيط والغلاف
هو الجلد الذي عليه في اصح القولين وقبل هو المنفصل كالحزب فخرنا فاما اذا كان المصحف مجلدا فتمهم من قال لا بأس
باخذه لان المس يلاقي جلده فذاك شمس الائمة الحلواني رحمه الله الاصح انه يمنع منه اذا كان الجلد ملصقا لان
الجلد متصل به فكان ينبغي كذا ذكره الامام المحبوبي ربح وقبل المكروه مس المكتوب لاه موضع البياض ذكره الامام
الثمناشي ولا بأس بكتابة القرآن اذا كانت الصحيفة او اللوح على الارض او الوسادة عندها ولو تمضمض الجنب او غسل
يديه بوعين ابي حنيفة رحمه الله لا بأس ان يقرأ القرآن او يمسه فاك العلامة نجم الدين الزاهد ي رحمه الله
ورأيت جواب استاذي نجم الائمة البخاري رحمه الله في الفتوى انه لا بأس به واختلفوا في مس المصحف مما
عدا اعضاء الطهارة وبما غسل من الاعضاء قبل اكمال الوضوء والمنع اصح **قوله** ويكره مسه
بالكم هو الصحيح وفي المحيط قال بعض مشايخنا يكره للحائض مس المصحف بالكم وعاشهم على انه لا يكره وفي
الجامع الصغير لامام الثمناشي رحمه الله وقبل لومسه بالكم جان وعن محمد رحمه الله فيه روايتان
وانما قال في الكتاب هو الصحيح لان الكم تبع الحامل الاثرى انه لو بسط كفه على النجاسة و
يسجد عليه لا يجوز وكذا لو قام مخففا او متعللا على النجاسة

ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان لأن في المنع نصيب حفظ القرآن وفي الأمر بالطهارة جبراً بهم وهذا هو الصحيح قال وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطئها حتى تغتسل لأن الدم قد بدت رائحة وينقطع أخرى فلا بد من الغتسال لئلا يخرج جنباً لا يقطع ولو لم تغتسل ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تغتسل على الغتسال والخبرية حل وطئها لأن الصلاة صارت ديناً في زمنها فطهرت حكماً ولو انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث لم يقربها حتى تمضي عادتها وإن اغتسلت لأن العود في العادة غالب فكان ^{حائضاً} في الاجتناب وإن انقطع الدم لعشرة أيام لم يحل وطئها قبل الغتسل لأن الحيض لا يبرئ منه على العشرة إلا أنه لا يجب قبل الغتسال للثبوت في الفراءة بالتشديد

النجاسة وكذا لو حلف لا يجلس على الأرض وجلس على ثيابه على الأرض بجنبته وفي الإيضاح يمنع الكافر عن مسه عند أبي يوسف رحمه الله وإن كان اغتسل وفي الفوائد الطهريّة النظر إلى المصحف لا يكره للجنب والحائض لأن الجنابة لا يحل العن إلا ترى أنه لا يفرض اتصال الماء إليها قالوا لا بأس بأن يحمل خزافيه مصحف وقال بعضهم يكره وإذا بعضهم فيه إيضاح قال يكره أخذ زمام الأبل التي عليها المصحف ولكن ما قالوه بعيد حتى لو اجنب الحاج في المفازة لا يلزمه أن يلقى فيها الدينار الذي كتب عليها اسم الله كذا ذكره الإمام المحبوبي رحمه الله **قوله** ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان ذكر الإمام المحبوبي رحمه الله فقال — وأما مس الصبيان المصاحف والألواح في المكتب وغيره فلا بأس به لأنهم لا يخاطبون بالطهارة ولكن أمر وابه تخلفاً واعتقاداً ثم قال — ولا يقال البائع مخاطب بأن لا يناوله المصحف مع العلم بجاله كما يخاطب بأن لا يبيعه الخمر وإن لبس الذكور من الصبيان الحرير وهذا لأن حكم مس المصحف مع الحدث أخف من حكم شرب الخمر ولبس الحرير مع التعلق بالأمر الديني وهو حفظ القرآن وذكره فخر الأسدي رحمه في الجامع الصغير ومن مشايخنا من كره تعليم الصبي بأن يدفع إليه مصحف أو لوح عليه كلام الله وعن هذا القول احتراز في الكتاب بقوله هو الصحيح **قوله** وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطئها حتى يغتسل وأدبه الانقطاع على رأس العادة بدليل ما ذكره بعده ولو كان انقطع الدم دون عادتها فوق الثلث إلى آخره في الحيض وكانت معنادة وانقطع الدم فيما دون العادة ولكن بعد ما مضى ثلثة أيام واغتسلت ومضى عليها الوقت كره للزوج قربانها وكره لها الزوج بزوجه آخر حتى يأتي عادتها وتغتسل ولو كانت أيام حيضها دون العشرة فأنقطع الدم على رأس عادتها آخر الغتسال إلى آخر الوقت قال الفقيه أبو جعفر رحمه تأخير الغتسال في هذه الصورة على سبيل الاستحباب دون الإيجاب وفيما إذا انقطع الدم فيما دون عادتها فخير الغتسال بطريق الإيجاب **قوله** وإن انقطع الدم لعشرة أيام لم يحل وطئها قبل الغتسل وحل الوطئ منها لبس بمشقة على انقطاع الدم لكن ذكره بمقابلة قوله أولاً وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام أو خرج مخرج العادة وفي هذه الصورة يستحب أن لا يقربها قبل الغتسال لما ذكر في الكتاب ولأن الحائض بعد عشرة أيام كالتى صارت جنباً والحكم فيها هكذا إذا ذكر في المستصحب ولا يشترط معها يمكن الغتسال والخبرية في الوقت لوجوب الصلاة ويشترط في الصلاة الأولى نص على ذلك في المبسوط ثم حل الفريان قبل الغتسال عند الانقطاع لتنام العشرة منهن داخلها لوفو الشافعي رحمه فإنها يشترط الغتسال في صورتين قال مشايخنا رحمه زمان الغتسال من الطهر في حق صاحبة العشرة ومن الحيض فيها دونها ولو كان ما قالوا في حق الفريان وانقطاع الرجعة وجواز الزوج بزوجه آخر لا في حق جميع الأحكام الأخرى إنما إذا طهرت عند غيبوبة الشقاق ثم غتسلت عند الفجر كاذب ثم رأى الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشقاق فهو طهر تام بالاجماع وإن لم يتم خمسة عشر من

قال — والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي قال رضي الله تعالى عنه هذا أحد الروايات عن أبي حنيفة ربح وجهه أن استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالإجماع فاعتبروا له وآخوه كالنصاب في باب الزكاة وعن أبي يوسف ربح وهو رواية عن أبي حنيفة ربح وقيل هو آخر أقواله أن الطهر إذا كان أقل من

خمس

من وقت الاغتسال وحكي أن خلف بن أبوب أرسل ابنه من بلغ إلى بغداد للتعلم وانفق عليه خمسين ألف درهم فلما رجع قال له أما تعلمت قال نعمت هذه المسئلة أن زمان الغسل من الطهر في حق صاحب العشرة ومن الحيض فيما دونها فقال والله ما ضيعت سفرك **قوله** والطهر إذا تخلل بين الدمين إلى آخره روى محمد رحمه الله تعالى عليه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أن الشيطان يكون الدم محبباً بطرفي العشرة وإذا كان كذلك لم يكن الطهر المتخلل فاصلاً بين الدمين ولا كان فاصلاً على هذه الرواية لا يجوز بداءة الحيض ولا ختمه بالطهر لأن الطهر ضد الحيض ولا يبدأ شيئاً بما بينهما ولا يختم به ولكن المتخلل بين الطرفين يجعل بينهما كما قلنا في باب الزكاة وبما أن هذا من المسائل مبتدأة رأيت يوماً دماً وثمانية أيام طهر ويوماً دماً فالعشرة كلها دم لا حاطة الدم بطرفي العشرة ولورأت يوماً دماً وتسعة طهر ويوماً دماً لم يكن شيئاً منه حيضاً كذا في المبسوط **قوله** وعن أبي يوسف رحمه الله إلى آخره الأصل عند أبي يوسف رحمه الله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله الآخر أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً لا يصير فاصلاً بل يجعل كالدم المتوالي ومن أصله أنه يجوز بداءة الحيض بالطهر ويجوز ختمه به بشرط أن يكون قبله دم وبعده دم وإن كان بعده دم ولم يكن قبله دم يجوز ختم الحيض بالطهر ولا يجوز بداءته به وإن كان قبله دم ولم يكن بعده دم يجوز بداءة الحيض بالطهر ولا يجوز ختمه به ومن أصله أنه يجعل زماناً هو طهر كله : حيضاً باحاطة الدمين به ومجتمعه في ذلك أن الطهر الذي هو دون خمسة عشر يوماً لا يصلح للفصل بين الحيضين فكذلك الفصل بين الدمين لأن أقل مدة الطهر الصحيح خمسة عشر يوماً فما دونه فاسد وبين صفة العتحة والفساد منافاة والفساد لا يتعلق به أحكام الصحيح شرعاً فكان كالدم المتوالي وبما أنه من المسائل مبتدأة رأيت يوماً دماً وأربعة عشر طهر ويوماً دماً فالعشرة من أول ما رأته عنده حيض يحكم ببلوغها به وكذلك إذا رأيت يوماً دماً وتسعة طهر ويوماً دماً وعند محمد رحمه الله لا يكون شيئاً منه حيضاً واحتج محمد رحمه الله بأن الدم المروي في اليوم الحادي عشر لما كان استحاضة كان بمنزلة الرعاف فلو جاز أن يجعل أيام الطهر حيضاً بالدم الذي هو ليس بحيض لجاز بالرعاف وكان ذلك الدم ليس بحيض بنفسه فكيف يجعل باعتبار زمان الطهر حيضاً وقال أبو يوسف رحمه الله عليه أنه خارج من محل مخصوص فلا يكون كالرعا ثم قال قد يجوز أن يجعل الزمان الذي هو حيض كله صورة طهر كما قلنا فكذلك يجوز أن يجعل الزمان الذي هو طهر كله صورة حيض باحاطة الدمين به وإذا كان هذا في جميع المدة ثبت في أولها وآخرها بطرفي الأولى لكن إذا وجد شرطه وهو أن يكون قبله وبعده دم ليكون الدم محبباً بالطهر وبما أن هذا الأصل من المسائل على قوله امرأة عاينها في أول كل شهر خمسة فرأت قبل أيامها يوماً دماً ثم طهرت خمسة ثم رأته يوماً دماً فعندها خمسها حيض إذا جاوز المروي عشرة لا حاطة الدمين بزمان عاينها وإن لم ترفه شيئاً وأما إذا لم يجاوز العشرة فيكون جميع ذلك حيضاً وكذلك لو رأته قبل خمسها يوماً دماً ثم طهرت أول يوم من خمسها ثم رأته ثلثة دماً ثم طهرت آخر يوم من خمسها ثم استمر بها الدم فحيضها خمسها عندها وإن كان ابتداء الخمسة وختمها بالطهر لوجود الدم قبله وبعده والأصل عند محمد رحمه الله عليه وهو الأصح وعليه الفتوى أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان دون ثلثة لا يصير : فاصلاً

خسة عشر يوما لا يفصل وهو كله كالدم المتوالي لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم ولا اخذ بهذا القول ايسر وتمامه يعرف في كتاب الحيض واقل الطهر خمسة عشر يوما مكنا نفل عن ابراهيم النخعي رضي الله عنه لا يعرف الا توقيفا ولا غاية لا كثره لانه يمتد الى سنة وستين فلا يتقدر الا اذا استمر بها الدم ويعرف ذلك في كتاب الحيض ودم الاستحاضة كالزحاف لا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطى لقوله عليه السلام توضع على صلي وان قطر الدم على الحصى فاذا عرف حكم الصلوة .

فاصلا وهذا بالاتفاق فاذا بلغ الطهر ثلثة ايام او اكثر نظر فان استوى الدم بالطهر في ايام الحيض او كان الدم غالبا لا يصير فاصلا ايضا وان كان الطهر غالبا يصير فاصلا فيثبت نظر ان لم يمكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حضا لا يكون شي منه حضا وان امكن ان يجعل واحد منهما بانفراده حضا اما المتقدم او المتأخر يجعل ذلك حضا وان امكن ان يجعل كل واحد منهما حضا بانفراده يجعل سرعهما امكانا حضا ولا يكون كلاهما حضا اذا لم يخالها طهر فاصلا وهو لا يجوز بداءة الحيض فاختمه به سواء كان قبله او بعده دم او لم يكن ولا يجعل زمان الطهر زمان الحيض باحاطة الدمين به ولان الطهر معتبر بالحيض فكما ان مادون الثلث من الحيض لا حكم له ويجعل هو كالة الطهر فكذلك مادون الثلث من الطهر لا حكم له فيجعل كالدم المتوالي واذا بلغ ثلثا فصاعدا فان كان الدم غالبا فالمغلوب لا يظهر في مبالاة الغالب وان كان سواء فكذلك لما ان اعتبارا لدم بوجوب حرمة الصوم والصلوة واعتبارا للطهر بوجوب حل ذلك واذا استوى الحلال والحرام يغلب الحرام كما في الخمر في الاولاني اذا كانت الغلبة للنجاسة او كانا سواء لا يجوز الخمر في هذا مثله ببيان هذا مبني على ما رأيت يوما وما يومين طهر وبوما دما فالاربعة حيض لان الطهر المختل دون الثلث ولو رأيت يوما دما وثلثة طهر وبوما دما لم يكن شي منها حضا لان الطهر وهو ثلثة ايام غالب على الدم فان رأيت يوما دما وثلثة طهر وبوما دما فالسنة كلها حيض لان الدم استوى بالطهر فغلب الدم وان رأيت ثلثة دما وخمسة طهر وبوما دما فحيضها الثلثة الاولى لان الطهر غالب فصار فاصلا والمتقدم بانفراده يمكن ان يجعل حضا فجعلناه حضا ولو رأيت يوما دما وخمسة طهر وثلثة دما فحيضها الثلثة الاخيرة لما بينا ولو رأيت ثلثة دما وستة طهر وثلثة دما فحيضها الثلثة الاولى لانه اسرعها امكانا فان قيل قد استوى لدم بالطهر ههنا فلماذا لا يجعل كالدم المتوالي قلنا استواء الدم بالطهر ههنا يعتبر في مدة الحيض واكثر الحيض عشرة والموثي في العشرة ثلثة دم وستة طهر وبوما دما فحيضها فكان الطهر غالبا فلهذا صار فاصلا قوله واقل الطهر خمسة عشر يوما وفي هذا الخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله وقال عطاء رحمه الله افله تسعة عشر يوما قال لانه يشتمل الشهر على الحيض والطهر عادة وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوما فاذا كان اكثر الحيض عشرة بقي الطهر تسعة عشر يوما قلنا هذا لا يعرف عفا لانه من المقادير وما روي عن ابراهيم النخعي رحمه الله قال ظاهر انه سمع من صحابي وذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وعند مالك رحمه الله تعالى عليه الطهر ما وجد اقل او اكثر لا طلاق قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن قوله ولا غاية لا كثره معناه ما دامت نرى الطهر تصوم وتصلي وان استغرق عرها قوله فلا يتقدر بنقد بر الا اذا استمر بها الدم صورة لمرأة بلغت فرأت ثلثة دما وستة وستين طهر ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة سعد بن معاذ المروزي رحمه الله تعالى طهرها ما رأيت وحيضها ثلثة ايام وقال محمد بن ابراهيم الميمني طهرها ستة اشهر الا ساعة لان اقل المدة التي يرتفع الحيض فيها ستة اشهر وهو اقل مدة الحمل فنقصنا منه شيئا يسيرا وهو الساعة وبيان هذا ما ذكر في المحيط مبني على ما رأيت عشرة دما وستة طهر ثم استمر بها الدم قال ابو عصمة . حيضها

ثبت حكم الصوم والوطي بنتيجة الاجماع ولو زاد الدم على عشرة ايام وطهارة معروفة دونها ردت الى ايام عادتها والذي زاد استخاضة لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام قراها ولا نزيد على العادة شيئا ما زاد على العشرة فيلحق به وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحبسها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة لا ناعفناه حياض فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم **فصل في الاستحاضة** المستحاضة ومن به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يبرقا يتوضئون لوقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفرائض والنوافل وقال الشافعي رحمه الله تعالى المستحاضة لكل مكتوبة لقوله عم المستحاضة نوضا لكل صلوة ولان اعتبار طهارتها ضرورة اداء المكتوبة فلا

حبسها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقضي اذا طلفها زوجها بثلث سنين وثلاثين يوما وقال الامام الميمني ان عدتها تنقضي بشبعة عشر شهرا الا ثلث ساعات يجوز ان يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج الى ثلثة اطهار كل طهر سنة اشهر الا ساعة وكل حبس عشرة ايام وقيل طهرها اربعة اشهر الا ساعة لانه اقل مدة استبانة الخلق فنقصنا ساعة والحاكم الشهيد قدوة بشهرين قال الامام برهان الدين عمري بن علي بن ابي بكر رحمه الله والقوي على قول الحاكم الشهيد لانه ايسر على المفتي والنساء **قوله** ثبت حكم الصوم بنتيجة الاجماع يريد به ان حكم الصلوة عرف بقوله عليه السلام توضئي وصلي وان قطرا الدم على الجهر عبارة فاذا عرف حكم الصلوة عبادة ثبت حكم الصوم والوطي فلا لانه اذا اجماع منع على ان دم الرحم يمنع الصوم والصلوات والوطي ودم العرق لا يمنع واحدا منها فلما لم يمنع هذا الدم الصلوة علم انها دم عرق لا دم رحم فثبت الحكم الاخران دلالة بنتيجة الاجماع اي بحكم الاجماع لان الحكم بنتيجة السبب **قوله** لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلوة ايام اقراها اي ايامها المعهودة **قوله** ولان الزائد على العادة يجانس ما زاد على العشرة اذ كل واحد منها زائد على المقدار عادة وشرعا والاصل وفاق العادة وعند مالك رحمه الله ثلثة من الزيادة على العادة يلحق بايامها ثم ما بعده طهر **قوله** وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة في المستصفي ابتدأت بفتح الناء وضمها والمستحاضة حال يريد به حالا مقدرة كقوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرة بن الخلود وكقوله تعالى لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمينين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرة بن التحليق والتقصير يمكن ان يقال ان مستحاضة بمعنى المصدر ومنصوب على انه مفعول به لقوله ابتدأت على البناء للفاعل وفي الصحاح استحيضت المرأة استمر بها الدم بعد ايامها على البناء للمفعول كمن واغني **قوله** لا ناعفناه حبسا اي لما استمر الدم ثلثة ايام عرفنا انه حبس فلما جاوز العشرة وقع الشك في الزيادة على الثلثة ان المرئي فيها حبس ام استحاضة فلا يخرج عنه بالشك والله اعلم **فصل في الاستحاضة** **قوله** ما شاؤا من الفرائض والنوافل لا يبراد به المحصر بل يصلون النذور والواجبات ايضا مادام الوقت باقيا عندنا وعند الشافعي رحمه الله مكتوبة وعند مالك لكل نفل ايضا وقال مالك المستحاضة لا نوضا لان ما يناقض الوضوء بفارذه فلا فائدة في الاستغسال به وقال بعض الناس بانها تغسل لكل صلوة وكان ابراهيم النخعي رحمه الله يقول تغسل في آخر وقت الظهر فقط الظهر في آخر الوقت والعصر في اول الوقت بغسل واحد ثم تغسل في آخر وقت المغرب فتصلي المغرب في آخر الوقت والعشاء في اول الوقت بغسل واحد وكذلك في العشاء مع الفجر وهذا الاختلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله في المستحاضة ومن به سلس البول واستطلاق البطن وانفلات البرج من الدبر وما في حق صاحب الجرح السائل والرعاف الدائم فالخلاف بيننا وبينه بوجه آخر لما لا يرى الخارج من غير السبيلين حدثا **قوله**

فلا يبقى بعد الفراغ منها وثنا قوله عليه السلام المستحاضة تؤضي لوقت كل صلاة وهو المراد بالاول لان اللام شنعاء ربه
لوقت يقال اينك لصلاة الظهر اي وفيها لان الوقت اقيم مقام الاداء تيسيرا فيدار الحكم عليه : واذا خرج الوقت بطل
وضوءهم واستأنفوا وضوءا لصلاة اخرى وهذا عند اصحابنا الثلاثة رح وقال زفر رح استأنفوا اذا دخل الوقت فان توضؤا
حين نطلع الشمس اجزاهم عن فرض الوقت حتى يذهب وقت الظهر وهذا عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف و
زفر رحمهما الله اجزاهم حتى يدخل وقت الظهر حاصلا ان طهارة المعذور تنقضي بخروج الوقت بالحدث السابق عندي
حنيفة ومحمد رحمهما الله وبدخول الوقت عند زفر وبآبهما كان عند ابى يوسف رح وفائدة الاختلاف لا يظهر الا فيمن
توضأ قبل الزوال كما ذكرنا او قبل طلوع الشمس لم يخرج ان اعتبار الطهارة مع المنافي للحاجة الى الاداء ولا حاجة قبل الوقت
فلا تعتبر ولا يوسع ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله وبعده ولما انه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت لئلا يمكن
من الاداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدوث عنده والمراد بالوقت وقت المفروضة
حتى لو توضأ المعذور لصلاة العبد له ان يصلي الظهر به عند ما هو الصحيح لانها بمنزلة صلاة الضحى ولو توضأ مرة للظهر
في وقتها اخرى فيه للعصر

قوله فلا يبقى بعد الفراغ منها اي لا يبقى للمكتوبة واما للنوافل فتبقى عنده ايضا لان حاجتها لم ترتفع في حق النوافل لانها خير
موضوع في كل وقت ولا ينافي للفرائض بدليل انها شرعت مكملة لها على ما ورد به الخبر فيكون لها حكم المبتوع لا حكم
انفسها كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فانها نصير لازمة تبعاً له وكما تجدي بصير مقيماً تبعاً للامير وان كان في المفازة
قوله لان اللام شنعاء للوقت قال شيخ الاسلام رحمه الله المراد بالصلاة المذكورة في الحديث الوقت فان الصلاة تذكر
برادها الوقت وذلك بالكتاب والسنة ومعارف الناس اما الكتاب فقوله تعالى فخلق من بعدهم خلف ضاعوا بالصلاة
اي اوفات الصلاة والسنة ما دعي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً ايما ادركني الصلاة
تيمت وصليت واراد بذلك وقت الصلاة لان النفس الصلاة لان الصلاة فعله وانه لا يسبقه ولا يتأخر عنه
وكذلك يقال في مبتدئ الكلام اينك لصلاة الظهر اي وقت صلاة الظهر فخلقنا الصلاة المذكورة في الحديث على
الوقت فخرنا عن العارض ونوفيقا بين الحديثين وانما لم يعكس الحمل لما ان في هذا الحمل ترجيح المفسر على النص المحتمل وهو
الصحيح **قوله** يفسر لان التعليق بحقيقة الاداء منصرف فان الناس متفاوتون في الاداء بين مطول ومقصر
ومنهم من يرى الاداء في اول الوقت او في وسطه وكذا على العكس وربما يعثر به مانع عن الاداء في اول الوقت فيحتاج الى
التأخير وربما يؤدبها في اول الوقت خوفاً من اعتراض العوارض فافاد ما شرع الوقت مقام الاداء
ليستوى لكل في بقاء الطهارة ويتيسر الامر على المكلفين **قوله** واستأنفوا وضوءاً لصلاة
اخرى ايما ذكره امع انه يلزم من قوله بطل وضوءهم كجواز ان يبطل الوضوء لحق صلاة ولا يبطل صلاة اخرى ولا يجب الاستئذان
لحق تلك الصلاة كما قال الشافعي رح بطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة بعد ادائها وبقاء طهارتها للنوافل وكذلك قوله
في التيمم ايضا كما قال اصحابنا رحمهم الله في حق التيمم للجائزة في المصر بقاء تيممه في حق جازاة اخرى اذا حضر **قوله** شغل
الوضوء بفوت الصلاة عليها وبطلانه في حق غيرها فافاد بقوله واستأنفوا وضوءاً لصلاة اخرى ان الوضوء بطل في حق
كل صلاة لا في حق بعضها كما في هذه المسائل **قوله** ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر اي لا تعتبر الطهارة
قبل الوقت لفرض الوقت لعدم الحاجة قبل الوقت لانها غير معتبرة اصلاً بل هي معتبرة في حق النوافل وقضاء
الفوائت فكانت طهارة في نفسها فلذلك وصفت بالانتقاض عند دخول الوقت **قوله**

فَعَنْدَ مَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَصِلِيَ الْعَصْرَ بِهِ لَا نَفَاسَهُ يَخْرُجُ وَفِي الْمَفْرُوضَةِ وَقَدْ قَبِلَ أَنْ يَجْزِيَهُ فِي رَوَابِئِهِ وَالْمُسْتَحَاضَةُ هِيَ الَّتِي لَا يَمِضِي عَلَيْهَا
وَقَدْ صَلَوَةُ الْأَوَّلِ وَالْحَدَّثُ الَّذِي ابْتَلَيْتَ بِهِ يَجُودُ فِيهِ وَكَذَا أَمَّا مَنْ هُوَ فِي مَعْنَاهَا وَهُوَ مِنْ ذِكْرِنَاهُ وَمَنْ بِهِ اسْتِطْلَاقُ بَطْنٍ أَوْ انْفِلَاقُ رَيْحٍ
لَا أَنْ الضَّرُورَةَ يَجْزِيهَا يَتَحَقَّقُ وَهِيَ تَعْمُ الْكُلَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْصَوَابِ **فصل في النفاس**
النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة لأنه مأخوذ من نفث الرحم بالدم أو من خروج النفس بمعنى الولد أو
بمعنى الدم والدم الذي تراه الحامل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وإن كان
ممنثا وقال الشافعي رحمه الله حبس اعتبارا بالنفاس إذا ما جابعا من الرحم ولنا أن الحمل ينسد في الرحم كذا العادة والنفاس بعد
انفثاحه بخروج الولد ولهذا كان نفاسا بعد خروج بعض الولد فيما روي عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لأنه ينفتح فينفس به والسقط
الذي استبان بعض خلقه ولد حتى تصير المرأة به نفساء وتصير الأمومة ولده به وكذا العدة تنفث به : وقل

قوله فعند ما ليس له أن يصلي العصر أي عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وإنما خصهما بالذكر مع أن الحكم عندهم جميعا كذلك لأن
عند ما كل طهارة وقعت قبل الوقت للصلاة يعتبر في حقها كما لو توثأت قبل الزوال وهذا الوضوء وقع للعصروان وجد في وقت
الظهر إذا الكلام فيما إذا أدى الظهر فلا يكون له فينبغي أن لا يبطل عندهما بالدخول وأما عند أبي يوسف وزفر ربح كل طهارة
وقعت قبل الوقت لا تبقى بعد الدخول كما لو توثأت قبل الزوال فإنه ينقض عندهما الوجود للدخول وإن لم يوجد الخروج
فاوئى أن ينقض منا لوجودها **قوله** والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت صلوة إلا ويحرم كل طهارة
الذي ابتليت به يوجد فيه هذا أحد المستحاضة في حق البقاء وأما في حق الابتداء بان لا تجدي في وقت صلوة زمانا تنوضا
وتصلي فيه خالفه عن الحديث وذكر الإمام الثوري رحمه الله في الجامع الصغیر المستحاضة من لا تجدي وقت صلوة بلا عذر
ثم قال عذابي حالة البقاء وفي الثبوت بشرط دوام السبلان من أول الوقت إلى آخره اعتبارا بالسقوط فإنه لا يتم
حتى ينقطع في الوقت كله والله أعلم **فصل في النفاس**

قوله النفاس هو الدم الخارج في المغرب النفاس مصدر ومن نفست المرأة بضم النون وفحها إذا
ولدت فهي نفساء ومن نفاس وقول أبي بكر رضي الله عنه نفست أي حاضت والضم خطأ وكل هذا من النفس و
هي الدم وإنما سمي الدم بذلك لأن النفس التي هي اسم لجملة الحيوان قوامها بالدم وقولهم النفاس هو الدم الخارج عقيب
الولادة شبيهة بالمصدر كالحبض سواء وأما اشتقاقه من نفث الرحم أو خروج النفس بمعنى الولد فليس بذلك
قوله والدم الذي تراه الحامل ابتداء أي حالة الحمل **قوله** وإن كان ممنثا أي وإن كان مضائبا
ممنثا **قوله** اعتبارا بالنفاس بان ولدت ولدين في بطن واحد فالنفاس من الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف
مع أنها حامل بالثاني والجامع كونهما من الرحم **قوله** ولهذا كان نفاسا بعد خروج بعض الولد عند أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله كذا في المحيط وفيه روي هشام عن محمد رحمه الله أنها لا تصير نفساء حتى يخرج الرأس ونصف
البدن أو الرجلان أو أكثر من نصف البدن وعن محمد رحمه الله أنها لا تصير نفساء حتى يخرج جميع ولدها و
هذا على أصله مستقيم فإن عنده النفاس يعلق بوضع الحمل كله **قوله** والسقط الذي استبان بعض خلقه
ولد وجملة أن المرأة إذا سقطت سقطا بان كان استبان شيئا من خلقه كاصبع مثلا فهي نفساء فيما
رأت الدم وله حكم الولد التام وإن لم يستبين شيئا من خلقه فلا نفاس لها ولكن إن أمكن جعل المرفي من الد
حيضا بان ينقذ منه طهر تام يجعل حيضا وإن لم يمكن جعله حيضا فهو استحاضة : **قوله**

واقل نفاس لاحد له لان تقدم الولد علم الخروج من الرحم فاغني عن امتداد جعل علما عليه كما في الحيض واكثره اربعون يوما والزائد استخاضه لحديث ام سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال نفاس اربعين يوما وهو حجة على الشافعي رحمه الله في اعتبار السنين فان جاوز الدم الاربعين وقد كانت ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت الى ايام عادتها لما بينا في الحيض وان لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها اربعون يوما لانه امكن جعله نفاسا فان ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسهما من الولد الاول عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وان كان بين الولدين اربعون يوما وقال محمد رحمه الله من الولد الاخير وهو قول زفر رحمه الله لانها اصل بعد وضع الاول فلا تصير نفاسا كما انها لا تحيض لهذا تنقض العدة بالولد الاخير وطما ان الحامل انما لا تحيض لاستددام الرحم على ما ذكرنا وقد انفخ بخروج الاول ونفخ بالدم فكان نفاسا والعدة نفلت بوضع حمل مضاف اليها فيتناول الجميع والله اعلم

قوله واقل النفاس لاحد له وفي المحيط وليس لقله غاية على ظاهر رواية اصحابنا روح عن ابي يوسف رحمه الله انه قال اقل النفاس مقدار واحد عشر يوما وعن ابي حنيفة رحمه الله انه قدره بخمسة وعشرين يوما وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه نقل اصحابنا رحمهم الله على ان اقل النفاس ما يوجد فانها كما ولدت اذا رأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فانها تصوم وتصلى وكان ما رأت نفاسا لا خلاف في هذا بين اصحابنا انما الخلاف فيما اذا وجب اعتبار اقل النفاس في انقضاء العدة بان قال لها اذا ولدت فانت طالق ففانت انقضت عدي اي مقدار يعتبر لاقل النفاس مع ثلث حيض عند ابي حنيفة رحمه الله يعتبر الاقل بخمسة وعشرين يوما وعند ابي يوسف رحمه الله باحد عشر وعند محمد رحمه الله بساعة وما في حق الصوم والصلاة فقله ما يوجد وفي المحيط ولو ولدت ولدا ولم ترد ما في نفاسه في رواية الحسن عن ابي يوسف رحمه الله وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ثم رجع ابو يوسف رحمه الله وقال هو طاهرة وثمرة الخلاف يظهر في وجوب الفصل فاما الوضوء فواجب بالاجماع واكثر المشايخ اخذوا بقول ابي حنيفة رحمه الله وبه كان يفتي الصدر الشهيد رحمه الله وبعضهم اخذوا بقول ابي يوسف رحمه الله **قوله** واكثره اربعون يوما وقال الشافعي ستون يوما قال شيخ الاسلام رحمه الله منهم من قال هذه المسئلة بناء على اكثر مدة الحيض لانا اجمعنا على ان اكثر النفاس مقدار اربعة امثال اكثر مدة الحيض عندنا عشرة وعند الشافعي رحمه الله اكثر الحيض خمسة عشر ومنهم من تكلم على سبيل الابتداء **قوله** وان كان بين الولدين اربعون يوما وانما قيد به اخيرا عما قيل على قول ابي حنيفة رحمه الله يجب النفاس للولد الثاني ايضا في هذه الصورة اذ سبب النفاس ولادة الولد ولو تخففت الولادة فان استقام ايجاب نفاسه بخلاف الحيض لان شرط صبرة الدم الثاني حيضا ان يتخلل بينهما طهر تام ولم يوجد فلا يمكن اثبات المشرط بلا شرط وقيل لا تجب عليها النفاس اصلا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله من الولد الثاني بل كما وضعت الولد الثاني تغتسل وتصلى هو الصحيح لان اكثر مدة النفاس اربعون يوما وقد مضى هذه المدة وحكي ان ابا يوسف رحمه الله قال لا يبي حنيفة رحمه الله رأيت لو كان بين الولدين اربعون يوما قال هذا لا يكون قال ابو يوسف رحمه الله وان كان قال لا نفاس من الولد الثاني وان رغب انف ابي يوسف ولكنها تغتسل وتصلى كما تضع الولد الثاني كذا في المحيط **قوله** بوضع حمل مضاف اليها يعني انها تنقضي بوضع الحمل قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن والحمل اسم لكل ما في البطن الا ترى ان من قال لامرأته وهي حامل ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية في ذلك البطن لا يقع عليها الطلاق لما ذكرناه والله اعلم : : : : : باب

باب الانجاس وتطهيرها : تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه لقوله تعالى وثيابك فطهر وقال عليه الصلوة والسلام حثيه وأفرجه ثم اغسله بالماء فاذا وجب التطهير بما ذكرنا في الثوب وجب في البدن والمكان لأن الاستعمال في حالة الصلوة يشمل الكل ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع طاهر يمكن إزالته به كالخل وماء الورد ونحو ذلك مما إذا عصر أنصر وهذا عند الإحنفة وأبي يوسف رحمهما وقال محمد بن وهب والشافعي رحمهما لا يجوز إلا بالماء لأنه يتنجس بأول الملاقاة والنفس لا يفيد الطهارة إلا أن هذا القياس ترك في الماء للضرورة ولما أن المائع قانع والطهورة بعلة القلع والإزالة والنجاسة للجوارح فاذا انتهت أجزاء النجاسة تبقى طاهرة وجوب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن وهذا قول الإحنفة رحمه الله وأحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله وعنه أنه فرق بينهما فلم يجز في البدن بغير الماء وإذا أصابت الخف نجاسة طاهرة كالروث والعذرة والدم والمني فحفت فذلك بالارض جاز وهذا استحسان وقال محمد رحمه الله لا يجوز وهو القياس إلا في المني خاصة لأنه المتداخل في الخف لا يربطها الجفاف والدلك بخلاف المني طاهر ما تذكر ولما قوله عليه الصلوة والسلام : فان كان

باب الانجاس وتطهيرها : ثبت بطلان على الحقيقي والحدث على الحكي في النجس عليهما تطهير النجاسة أن فسرنا لأن الفحس وان فسرنا ثبات الطهارة فالمراد تطهير مكان النجاسة على حذف المضاف ثم وجوب التطهير في الثوب ثبت بعبارة النص وهو قوله تعالى وثيابك فطهر وفي البدن والمكان بطريق الدلالة وهذا لأن تطهير الثوب إنما وجب لأن الصلوة مناجاة مع الله تعالى فيجب أن يكون المصلي على أحسن الأحوال وذلك في طهارته وطهارة ما يتصل به وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله للقيام الثوب به وتصوير الصلوة بدونه في الجملة لأن يجب عليه تطهير المكان مع كمال اتصاله لقيامه به وعدم تصور الصلوة بدونه أولى والكلام في البدن أظهر لأن التطهير لما وجب لما يتصل به لا يجب تطهير بدنه أولى **قوله** خيه وأقرب صبه الحثا القشر باليد والعود والقرص لقشر أطراف الأصابع كلاهما من باب طلب ثم المعبر في طهارة المكان تحت قدم المصلي حتى لو اغتسح الصلوة وتحت قدمه أكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلوته فاسدة لأنه لا بد من القيام وذلك يكون بالقدم فاما إذا كان في موضع السجود ففي رواية محمد رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز لأن السجود ركن كالفهم وفي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز كذا في الإيضاح لأن السجود ينأى بالانف عنه وأنه أقل من الدرهم **قوله** ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع ذكره الإمام الثمناشي رحمه الله وقال في شرح أبي ذرر يجوز إزالة النجاسة بالماء المستعمل وفي المستصفى والماء المستعمل هذا اللفظ وقع في بعض نسخ المختصر ولا صحة له الأعلى رواية محمد رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله بأنه طاهر غير طهور وبه أخذ محمد رحمه الله ثم قال الإمام الثمناشي رحمه الله وكذا القول في دم يغسل بالبول أن نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول حتى لو كان ذلك ببول ما يؤكل لحمه وخصايفه مالم يغش ولو حلف ما فيه دم لم يحنث ثم قال وذكر السرخسي رحمه الله واختلف في زوال النجاسة ببول ما يؤكل لحمه والأصح أن التطهير بالنجس لا يكون للتضاد بين الوصفين **قوله** ما إذا عصار أنصر احتز به عن مثل الدهن واللبن لأن ما فيه من الدسومة لا ينقص من الثوب فيبقى بنفسه في الثوب ولا يفد على إزالة غيره وعن أبي يوسف رحمه الله غسل الدم من الثوب بدهن أو سمن أو زيت حتى ذهب أثره جاز **قوله** فلم يجز في البدن بغير الماء لأن ما كان على البدن نظير الحدث إذا في تطهيره معنى العبادة بخلاف الثوب **قوله** فحفت فذلك بالارض جاز وفي المحيط ذكر في الجامع الصغير في النجاسة التي

فان كان بها اذى فليس مسحها بالارض فان الارض لها ظهور ولا جلد لصلابته لا تتداخلها اجزاء النجاسة الا قليلا ثم يجتنب به الجرم
اذ لم يبق اذ زال ما قام به وقيل لو طيب لا يجوز حتى يغسله لان المسح بالارض بكثرة ولا بطهره وعن ابي يوسف
رحمته عليه انه اذا مسح بالارض حتى لم يبق اثر النجاسة بطهر لعموم البلوى واطلاق ما يروى وعليه مشايخنا رح فان اصابه
بول فليس له يخرج حتى يغسله وكذا اكل ما لا جرم له كالحجر لان الاجزاء لا تنشرب فيه ولا جاذب يجذب بها وقيل ما ينصل به
من الرمل جرم له والثوب لا يجري فيه الا الغسل وان يلبس لان الثوب لا يتخلله يتداخله كثير من اجزاء النجاسة
فلا يخرجها الا الغسل والمني يخرج بغير غسله ان كان رطبا فاذا جف على الثوب اجزاء فيه الفرق لقوله عليه الصلوة
والسلام لعائشة رضي الله عنها غسله ان كان رطبا واخرجه ان كان يابسا وقال الشافعي رحمه الله طاهر والحجة عليه ما روينا وقال
عليه السلام وانما يغسل الثوب من خمس وذكر منها المني ولو اصابا لبدن قال مشايخنا رحمهم الله بطهر بالفرق لان البلوى فيه
الشدة وعن ابى حنيفة رحمه الله انه لا يطهر الا بالغسل لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يمكن فركه

لما جرم اذا اصاب الخف او النعل وحكه او حقه بعد ما يمسح به بطهر في قول ابى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر في الاصل اذا
مسحها بالتراب بطهر قال مشايخنا رحمهم الله لولا المذكور في الجامع الصغير لكانا نقول لا يطهران ما لم يمسحهما بالتراب لان
المسح بالتراب له اثر في باب الطهارة فان محمدا رحمه الله قال في المسافر اذا اصاب يده نجاسة مسح به بالتراب وكما الحك
فلا اثر له في بلب الطهارة فالمدكور في الجامع الصغير بين ان للحك اثر ايضا وقال القندوري رحمه الله عليه في شرحه
ومعنى قول ابى حنيفة رحمه الله عليه في هذه المسئلة ان الخف والنعل يطهران في حق جواز الصلوة معه اما لو اصابه الماء
بعد ذلك يعود نجسا على احدى الروايتين واصل المسئلة الارض اذا ذهب اثر النجاسة عنها ثم اصابها الماء فانه يعود
النجاسة على احدى الروايتين قوله فان كان بها اذى فليس مسحها بالارض وروى ابو سعيد الخدري رحمه الله
تعالى عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي فخلع ثيابه فخلع القوم ثيابهم فقال لم بعد الصلوة ما لكم خلعت
ثيابكم فقالوا رأيناك خلعت ثيابك فخلعتنا فقال اخبرني جبريل عليه الصلوة والسلام ان فيهما قدرا اذا اتى اخذكم
باب المسجد فليقلب ثيابه فان رأى فيهما قدرا فليمسحهما بالارض فان قبل الحديث ساقط فان النبي صلى الله عليه وسلم
ليستقبل الصلوة قلنا ان الخطر مع النجاسة ينزل حينئذ ويجتمل انه كان اقل من الدرهم قوله
واطلاق ما يروى وهو قوله عليه السلام فان كان بهما قدرا من غير فصل بين الرطب واليابس لا يقال
اطلاق ما يروى لا بفصل بين التي لا جرم لها وبين التي لها جرم ايضا لاننا نقول التي لا جرم لها خرجت
بالغسل وهو قوله عليه السلام فان الارض لها ظهور اي مزبل نجاستها ونحن نعلم يقينا ان الخف اذا اشرب
البول او الحمر لا يزيله المسح ولا يخرج عنه اجزاء الجلد فكان اطلاق الحديث مصروفا الى القدرا الذي يقبل
الازالة بالمسح حتى ان البول او الحمر لو استجسد بالرمل او بالتراب نجف فانه بطهر ايضا بالمسح على الارض
قال شمس الائمة رحمه الله وهو صحيح فلا فرق بين ان يكون جرم النجاسة منها ومن غيرها هكذا
ذكره الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه
مثل ذلك الا انه لم يشترط الجفاف قوله اجزاء فيه الفرق هذا جواب الاستحسان
والقياس ان لا يطهر لانه دم الا انه يصح تخيين فهو كسائر انواع الدم لا يطهر الا بالغسل لكن استحسن
علما ونا رحمهم الله فقالوا بطهر بالفرق الحديث المذكور

والنجاسة اذا اصاب المرأة او السيف الكفي بمسحهما لانه لا يندخله النجاسة وما على ظاهره ينزل بالمسح وان اصاب
الارض نجاسة فحفت بالشمس وذهب اثرها جازت الصلوة على مكانها فقال زفر والشافعي رح
لا يجوز لانه لم يوجد المنزل ولهذا لا يجوز النيم بها ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ذكاة الارض ببسها وانما لا يجوز
النيم بها لان طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا يثبته بما ثبت بالحدوث

المذكور في الكتاب وروي عن محمد رحمه الله انه قال ان كان المني غليظا نجف بطهر بالفرك وان كان رقيقا لا يطهر الا
بالغسل قال شمس الامة رحمه الله مسئلة المني مشككة لان الفحل يمني ثم يمني والمذي لا يطهر بالفرك الا ان يقال
انه مغلوب فيجعل تبعا وقال ابو اسحق الحافظ انما يطهر المني بالفرك اذا كان احب له طاهرا بان استنجى بالماء وهكذا روي
الحسن عن اصحابنا رحمهم الله وعن القضي رحمه الله ان مني المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق واختلف فيما اذا كان لثوب
طاق آخر ففقدت البلة الى الطاق والصحيح انه يطهر بالفرك لانه من اجزاء المني كذا ذكره الامام الثمناشي رحمه الله
قوله والنجاسة اذا اصاب المرأة او السيف وفي المحيط السيف او السكن اذا اصابه بول او دم
ذكر في الاصل انه لا يطهر الا بالغسل والكراخي رح ذكر في مختصره ان السيف يطهر بالغسل من غير فصل بين
الرجب واليابس والعذرة والبول **قوله** فحفت بالشمس الجفاف بالشمس لبس بشرط حتى لو
جفت بالظل يكون الحكم هكذا الا انه اخرج الكلام مخرج العادة **قوله** وذهب اثرها اي رجمها
ولونها وفي الخلاصة في النجاسة التي اصابته الارض وهي رطب بعد فاراد نظهرها ان يصب الماء عليها ويدلك
بعد ذلك وينشف بصوف او خرقه اذا فعل ثلاثا طهرت وان لم يفعل ذلك ولكن صب عليها ماء كثيرا حتى زالت النجاسة
ولا يوجد في ذلك لون ولا ريح كان طاهرا **قوله** ولهذا لا يجوز النيم بها قيل في الفرق بين
الصلوة وبين النيم ان النيم يقتصر الى طهارة الصعيد وطهوريته والصلوة تقتصر الى طهارة فحسب وبالحدوث ثبت طهارته
لا طهوريته فلماذا جازت الصلوة ولم يجز النيم واشار شيخ الاسلام في مبسوطه الى ان الارض اذا اصابها نجاسة رطبة تجزى
بعضها الى باطنها وما على ظاهرها تجد بها الشمس وتنشفها الريح فيقل النجاسة وقيل النجاسة لا تمنع جواز الصلوة وتمنع الطهيرة الاثر
انه لو وقع قطرة من الدم في البئر تنجس الكل ولا يجوز النوضي به او لوصاب الثوب او المكان لا يمنع جواز الصلوة الا انهم جعلوا الحد الفاصل
بين القليل والكثير هنا بقاء الاثر وذهب الاثر **قوله** ولنا قوله عليه السلام ذكاة الارض ببسها جعل في الاصل هذا الحديث موافقا
على عائشة رض واما المروي عن النبي عليه السلام في هذا هو قوله عليه السلام ايما ارض جفت فقد ذكت وهكذا ايضا في مبسوط شيخ الاسلام
قوله وانما لا يجوز النيم بها لان طهارة الصعيد ثبتت شرطا بنص الكتاب فلا يثبته بما ثبت بالحدوث يعني ان اشترط طهارة التراب في النيم
ثبت بعبارة قوله تعالى فيهم مواضع طيبا فان قبل الحكم الثابت بدلالة النص كالحكم الثابت بعبارة النص في ان كل واحد منهما ثابت
قطعا حتى صح اثبات الحدود والكفارات بدلالة النص فلما لم تجز معا رضة خبر الواحد بعبارة الكليات لا يجوز ايضا معارضته
لدلالة الكتاب قلنا الدلالة انما تكون مثل العبارة اذا لم يلحقها خصوص وقد خص من الدلالة هنا القليل الذي لا يمكن الاختراز
عنه بالاجماع ومادون الدرهم عندنا فلم يبق قطعيا فجاز تخصيصه بعد ذلك بخبر الواحد قال العلامة حافظ الدين
النسفي رح في الكافي ولي فيه اشكال لان النص لا عموم له في الاحوال لانها غير داخل تحت النص وانما ثبتت ضرورة التخصيص
بسندي سبق النعيم ولان الطب يجهل الطاهر والمبني وعلى الثاني حمله ابو يوسف والشافعي رح لا يجوز ان يكون مراد
لان المشترك لا عموم له فيكون مأولا وهو من الجمع المجوزة كالعام المخصوص ولم يذكر فيه وجه

وقدر الدرهم وما دونه من النجس المغلظة كالدم والبول والخمر وخر الدجاج وبول الحمار جازت الصلوة معه وإن زاد لم تجز قال زفر الشافعي رحمه الله لا يجوز قليل النجاسة وكثيرها سواء لأن النص الموجب للطهر بمقتضى الفصل وكذا أن القليل لا يمكن التحرز عنه فيجعل عنوا وقد رناه بقدر الدرهم أخذ عن موضع الاستنجاء ثم بروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قد عرض الكف في الصحيح ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثقال وهو ما يبلغ وزنه مثقالا وقيل في التوفيق بينهما أن الأولى في الرقيق والثانية في الكثيف وإنما كانت نجاسة هذه الأشياء مغلظة لأنها تثبت بدليل مقطوع به وإن كانت مخففة كبول ما يؤكل كل لحم جازت الصلوة معه حتى يبلغ ربع الثوب بروى ذلك عن أبي حنيفة ربح لأن التقدير فيه بالكثير الفاخض

وجه النصعي عن اشكاله ويمكن أن يجاب عنه أما الجواب عن الأول فإن المراد بالعموم الإطلاق وبه ثبت الحكم في جميع الأفراد : : : : :
أيضا وكذا المراد بالتحصيل التقييد بغير ما لا يمكن الاحتراز عنه عند الشافعي رحمه الله وبما كثر من قدر الدرهم عندنا فيكون مأولا بعارضه خبر الواحد والجواب عن الثاني أن الطهارة شرط بالاجماع وقوله على الثاني حمله أبو يوسف والشافعي ربح قلنا نعم لكن مع اشتراطها الطهارة فيه يكون قطعيا فلا يعارضه خبر الواحد وفي فتاوى قاضيان رحمه الله الحشيب إذا أصابه النجاسة ثم أصابه المطر بعد ذلك كان بمنزلة الغسل كالارض إذا أصابها النجاسة ثم أصابها المطر أو لم يصب المطر فالارض تطهر بالجفاف إذا بقي أثر النجاسة واختلقت في الشجر والكلأ مادام قائما على الارض يطهر بالجفاف وبعد ما قطع لا يطهر لا بالغسل وكذا النجس الحصى حكمه حكم الارض أما الآخرة أن كان مفروشة فحكمها حكم الارض نظهر بالجفاف وإن كانت موضوعة تنقل وتقول إن كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الارض جازت الصلوة عليها وإن كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليه المصلي لا تجوز صلوته **قوله** وقد راند درهم وما دونه إلى آخره إنما قد راند درهم لأن محل الاستنجاء مفترق قال النجعي رحمه الله استنجي ذكر المفاعلة في مجالهم فلقوا عنه الدرهم وكان النجعي رحمه الله يقول إذا بلغ مقدار الدرهم يمنع جواز الصلوة وكان الشعبي رحمه الله يقول لا يمنع حتى يكون أكثر من قدر الدرهم فأخذنا بهذا لأنه أوسع **قوله** وقد رناه بقدر الدرهم أخذ عن موضع الاستنجاء وجهه الأخذ ذكره الفاضل الإمام أبو زيد الدبوسي رحمه الله في الأسرار وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اكتحل فلبوتر ومن لا فلاح حرج عليه ومن استجمر فلبوتر ومن لا فلاح حرج عليه والاستنجاء وهو الاستنجاء فثبت أن الاستنجاء غير واجب بالحجارة فعلم أنه سقط حكمه لفلة النجاسة وأن ذلك الغد رخصه لأن الشافعي رحمه الله وافقنا أن الاستنجاء بالماء سنة غير واجب والحجارة لا تستأصل النجاسة عنه ولهذا وجلس على ماء قليل نجسه كما لو أصاب موضعا آخر من بدنه فمسح بالحجارة لم يطهر ذلك ضرورة أنه عفو لفلة المكان فإن قيل عفي عن الغسل لدفع الحرج قلنا ثبت أن الحرج مستقط حكم النجاسة والحرج قائم صناعا لأن الاحتراز عن النجاسة القليلة منعذر علينا **قوله** وقيل في التوفيق بينهما إنما احتاج إلى ذكر التوفيق لأن محمد ذكر الدرهم الكبير في النوادر واعتبره من حيث العرض فقال الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف وذكره في كتاب الصلوة واعتبره من حيث الوزن فقال أبو جعفر رحمه الله نوفق بين الفاظ محمد رحمه الله فنقول إن في الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض وفي الغليظة يعتبر من حيث الوزن كذا في المحيط **قوله** لا أنها تثبت بدليل مقطوع به أو لو المقتوع به بالمنصوص عليه وهو صحيح بلا تأويل لأنه إن ورد في نجاستها نص قطعي : : : : : فظاهر

والربع ملحق بكل في حق بعض الاحكام وعنه ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلوة كما لم يزد وقبل ربع الموضع الذي صابه كالدبل و
الدرهم وعن ابي يوسف رحمه الله شبر في شبر وانما كانت مخففة عند ابى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لمكان الاختلاف
في نجاسته او لتعارض النصين على اختلاف الاصلين واذا اصاب الثوب من الروث او من احتشاء البقر
اكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلوة فيه عند ابى حنيفة رحمه الله لان النص الوارد في نجاسته وهو ما روي
انه عليه الصلوة والسلام روي بالروثة وقال هذا رجس او ركس لم يعارضه غيره وهذا يثبت التغلظ عنده والتخفيف
بالنفاضة وقال لا يجز به حتى يفتش لان الاجتهاد فيه مساغا وهذا يثبت التخفيف عندهما لان فيه ضرورة لا منداه في
بها وهي مؤثرة في التخفيف بخلاف بول الحمار لان الارض تنشفه فلما الضرورة في النعال قد اثر في التخفيف مرة حتى
نظف بالمسح فيكفي مؤنتها ولا فرق بين ما كوال اللحم وغيره ما كوال اللحم * * * * * ووزن

فظاهر وكذا ان لم يرد لان الاجماع منعقد على نجاستها وهو حجة قطعية فكان اقوى من خبر الواحد ومتى ثبت نجاسة عين
يجز الواحد كانت غليظة ان لم يعارضه نص آخر فهمنا اولى ان ثبت الغليظة **قوله** والرابع ملحق
بالكل في حق بعض الاحكام كل ربع الرأس في الاحرام وكشف ربع العورة **قوله** كالدبل المراد
بالدبل القد الذي يفهم من قولهم فلان مشمر الدبل كذا في القوائد الظهيرية **قوله** وعن ابي
يوسف رحمه الله شبر في شبر اي شبر طولا وشبر عرضا فكانه قد رذل بباطن الخف والمراد بالباطن ما يلي الارض
منه لان حكم النجاسة التي لها جرم ساقط الاعتبار في الخفاف بدليل انه بطهر بالمسح على قوله ابى حنيفة وابى يوسف
رحمهما الله وفي رواية عن محمد رحمه الله وبالمسح ان زال العين لا يزول الاثر والاثرا مانع كما في الثوب ولما سقط
حكم النجاسة في حق الخف وباطن الخفين يبلغ شبر في شبر قد راك كثيرا الفاخس به كما قد روي الدرهم لموضع الاستنجاء
محمد رحمه الله اعتبر ربع الثوب نظر الى هذا المعنى ايضا لانه اخذ ذلك من باطن الخفين وظاهرهما فان النجاسة تلحق
بهما عند امتلاء الطرق بالاروات وانما كان مخففا عند ابى حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الى آخره وانما ذكر ابا يوسف
ولم يذكر محمد ارجح مع انه لا خلاف بينهما في هذا الاصل لان الكلام في بول ما يؤكل لحمه وهو طاهر عند
محمد رحمه الله فلا يثبت في قوله ههنا والدليل على ان اصلها في هذه المسئلة واحد وقال لا يجز به حتى يفتش لان الاجتهاد فيه
مساغا **قوله** واذا اصاب الثوب من الروث او احتشاء البقر قيد بالثوب لان ثمرة الاختلاف
نظف في الثياب لا في الماء وكذلك لا تظهر ثمرة الاختلاف في غير الروث والخثي **قوله** وقال هذا رجس او ركس اي
عليه السلام طلب من ابن مسعود رضي الله عنه حجرا للاستنجاء لبلة الجن فانه يحجر وروثه فاخذ الحجرين وروي بالروثة وقال
انما ركس اي نجس **قوله** لم يعارضه غيره لان البلوى لا تعتبر في موضع النص الا ترى ان البلوى في بول الحمار
اكثر لانه يترشش فيصيب الثياب ومع ذلك لا يعفى عنه اكثر من قدر الدرهم وكذلك البلوى للاربع في بوله اكثر واختلاف
العلماء لا يخرجها عن كونها غليظة لانه لما لم يرد نص بخلافه كان اختلاف العلماء بناء على الرأي والرأي لا يعارض
النص انما قال ابو حنيفة رحمه الله بخفة نجاسته بول ما يؤكل لحمه لان قوله عليه السلام استنزهوا من البول عارضه حديث العنبرين **قوله**
لان للاجتهاد فيه مساغا لان ما لكاره الله يقول بان البقر والروث ونحو البقر طاهر وقال ابن ابي ليلى السرقيني ليس بشئ فليبه وكثيره لا يمنع ولا يحج
ذلك بانه وقود اهل الحرمين فانهم يجمعونها ويطبخونها بها القدر والحجر ولو كانت نجسا لما استعملوها الا ترى انهم لم يستعملوها العذرة
قوله وقد اثر في التخفيف مرة حتى بطهر بالمسح فيكفي مؤنتها فان قيل هذا التعليل مخالف للتعليل في **قوله**

وزفر رحمه الله فرق بينهما فوافقا بحقيقة رحمه الله في غير ما كولا اللحم ووافقهما في المأكول وعن محمد رحمه الله انه لما دخل الري وقد رأى
البلوى افتى بان الكثير الفاخس لا يمنع ايضا فاسوا عليه طين بخارا وعند ذلك رجوعه في الحنف يروى وان اصابه بول الفرس
لم يفسده حتى يفحش عند ابي حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يمنع وان فحش لان
بول ما يؤكل لغير طاهر عنده مخفف نجاسة عند ابي يوسف رحمه الله ولحم مأكول عندهما واما عند ابي حنيفة رحمه الله التخفيف لغرض الاثارة
وان اصابه خرو ما لا يؤكل كل لحم من الطيور اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة فيه عند
ابن حنيفة وابي يوسف رحمه الله وفاق محمد رحمه الله لا يجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدار وهو يقول
ان التخفيف للضرورة لعدم المخالطة فلا يخفف ولها انها تترك من الهواء والتأخي عنه منعذرت فحققت الضرورة وكووقع في الاثارة
قبل يفسده وقبل لا يفسده لغرض صون الاواني عنه وان اصابه من دم السمك او لعاب البغل او الحمار اكثر
من قدر الدرهم جازت الصلوة فيه اما دم السمك فلا يفسد بدم على التحقيق فلا يكون نجسا وعن ابي يوسف رحمه الله
انه اعتبر فيه الكثير الفاخس فاعبره نجسا واما لعاب البغل والحمار فلا يفسد به الطاهر * * *

وهو الذي

فقد القراء في السفر وهو قوله ولان للسفر اثر في اسقاط شرط الصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة اولى حيث استدل بوجود التخفيف
مرة على تخفيفه ثانيا قلنا في فصل القراءة استدل باسقاط الاصل على التخفيف في الوصف وهو عمل بالدليل بالطريق الاولى لان الوصف
تابع للاصل فثبت فيه ما ثبت في الاصل لا محالة واما التخفيف فما فعل بخلاف الدليل وللضرورة وقد اندفعت الضرورة بالتخفيف
مرة فلو حققت ثانيا كان تعدا عن موضع الضرورة ودفع الابداء وهو خلاف موضع التكليف لان في التكليف مشقة لا محالة قوله
وزفر رحمه الله فرق بينهما فان زفر رحمه الله تعالى فاس الخارج من احد السبلين بالخارج من السبل الاخر وهو البول
يختلف حكمه باختلاف كونه مأكولا اللحم وغير مأكول اللحم فكذا الخارج من هذا السبل كذا في الفوائد الظهيرية قوله
وفاسوا عليه طين بخارا قال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى على قياس هذه الرواية الكثير الفاخس من طين بخارا لا يمنع جواز
الصلوة وان كان مختلطا بالعدران ولم يأخذ من احناط بذلك لانه لم يأخذ بالمقيس عليه وهو قول محمد رحمه الله في ارواث
الري فكيف بما استنبط منه قوله واما عند ابي حنيفة رحمه الله التخفيف لغرض الاثارة
وهو حديث العربيين مع قوله عليه الصلوة والسلام استنزهوا من البول فان قيل لغرض النصيب كيف يتحقق
حديث العربيين مشوخ عنده قلنا انما قال ذلك رأيا ولم يقطع فيه فيكون صورة التعارض فائمة فان قيل
لغرض الاثارة انما كان في بول ما يؤكل لحمه حتى لم يثبت التخفيف في بول الحمار لانعدام التعارض فيه لانه بول غير
مأكول اللحم وعند ابي حنيفة رحمه الله لا يؤكل لحم الفرس لما ان المراد من الكراهة كراهة التحريم فكيف يتحقق تعارض الاثارة
فيه قلنا نعم كذلك الا ان حرمة لحم الفرس عنده ما كانت للنجاسة بل كانت ابقاء للطهرت بما عن تقبل مادة الجها
فكان الفرس طاهرا اللحم عنده حتى ان سورة طاهر بالاتفاق فيتحقق تعارض الاثارة في بوله كذا في الفوائد
الظهيرية قوله وقد قيل في المقدار وهو الاصح وكذا في الجامع الصغير لفاضي خان رحمه الله وقال شمس الائمة
السخسي رحمه الله الاصح انه طاهر عندهما قوله قيل يفسده لانه يمكن صون الاواني عنه وبه اخذ الفقير ابو بكر
الاعمش وعدم الفساد اختيارا كرخي رحمه الله قوله فليس بدم على التحقيق بل سائل منه رطوبة متغيرة الا ترى الى بياضه
وسواد الدم عند الشمس وهذا كما قلنا ان الوضوء بماء بين الملاحظة لا يجوز لانه على عكس طبع الماء حيث يجمد
وبين في الشاء فيكون حقيقة الماء مختلفة عنه قوله فلا يفسد مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر لانه ان كان

وان انضح عليه البول مثل رؤس الارفد لك لبس بشيء لانه لا يستطيع الامتناع عنه قال
والنجاسة ضربان مرئية وغير مرئية فما كان منها مرئيا فطهارته بزوال عينه لان
النجاسة حلت الحل باعتبار العين فزول بزواله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته لان المحج موضوع
وهذا يشير الى انه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وان زال بالغسل مرة واحدة وفيه كلام

كان الشك في طهوره بانه كان طاهرا بلا شك وان كان في طهارته فلا يتنجس به الطاهر **كقول** مثل رؤس الارفد لك
اي ليس بشيء معبر في النجاسة حتى يجب غسله وقد سئل ابن عباس رضي الله عنه عن ذلك فقال انا نرجو من حقوا لله
اوسع من هذا ولان الذباب يقع على النجاسة ثم يقعن على ثياب المصلي ولا بد ان يكون على ارجلهن واجنحهن شيء من
النجاسة واحدا لا يستطيع الامتناع عنه ولا يستحسن احد اعداد ثوب لدخول الخلاء وروي ان محمد بن علي زين العابدين
رضي الله تعالى عنهم شكك في ذلك اي اعد لبث الخلاء ثوبا ثم ترك وقال لم ينكف هذا من هو خير مني يعني رسول الله
صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وعن الحسن البصري رحمه الله عليه ان رجلا سأل عن دم البق
فقال له من اين انت قال من الشام فقال لا صحابه انظروا الى قلة جلاء هذا الجاهل فانه من قوم ارا قوادم ابن رسول الله
عليه السلام ثم جاء بسألني عن دم البق فعاد الحسن هذا من سؤال الثعني وكره له انكف لما فيه من حرج النجاسة
والاصل فيه قوله عليه السلام بعث بالحنفية السمحة السهلة ولم ابعث بالرهبانة الصعبة وعن الفقيه ابي جعفر الهندي
رحمه الله انه قال محمد رحمه الله في الكتاب مثل رؤس الارفد دليل على ان الجانب الآخر من الابرة معتبر وغيره من المشايخ قالوا
بل لا يعتبر الجانبان جميعا لدفع الحرج وفي نوادر المعالي عن ابي يوسف رحمه الله اذا انضح من البول شيء برئ اثره لا بد
من غسله وان لم يغسل حتى صلى وهو جالس لوجع كان اكثر من قدر درهم اعاد الصلوة كما ذكره الباقي فلو ان هذا الثوب
وقع في الماء القليل قال بعض مشايخنا ان قيل لا ينحس الماء فله وجه لان اعتبار هذه النجاسة لما سقط عن الثوب والماء
جميعا وان قيل ينحس فله وجه وهو الاصح لان سقوط اعتبار النجاسة انما كان لدفع الحرج ولا حرج في الماء فينجس قوله
فطهارته زوال عينه الى قوله الا ان يبقى من اثره ما تشق ازالته بربد به فطهارته زوال عينه واثره والاثر هو اللون
وانما اقتصر على ذكر العين لان زوال العين يعرف بزوال الاثر فيدل ذكر زوال العين على زوال الاثر والمعنى فطهارته
زوال عينه واثره في جميع الاوقات الا وقت بقاء ما تشق ازالته من الاثر فطهارته زوال العين فحسب ثم قيل في تفسير المشقة
هو ما يحتاج في قلعه الى شيء آخر نحو الصابون والاشنان وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه الا ان تكون نجاسة لا يزول
اثرها بالماء فان ذلك لا يضر لما روي عن خولة بنت يسار انها قالت يا رسول الله ان لي ثوبا واحدا وان احضرت فيه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وشبهه واقرببه ثم اغسله بالماء فقالت يا رسول الله يبقى له اثر فقال رسول الله
عليه السلام بكفيك الماء فلا يضرك اثره ولان الاثر اذا لم يزل بالماء كان في ذلك ضرورة وحكم النجاسة بسقط
بالضرورة او يقال لا نجاسة في الاثر اذا لا تعبارة عن اللون والنجاسة ما كانت بسبب اللون وانما كانت بسبب
النش والعين وكل الامرين قد زالا وذكر في المحيط وحكي عن الفقيه ابواسحق الحافظ رحمه الله ان المرأة اذا
خضبت بدنها بجناء نجس او الثوب اذا اصبح بصيغ نجس ثم غسلت بدنها وغسل الثوب الى ان يصفر ويسيل منه
ماء ابيض ثم يغسل بعد ذلك ثلثا بحكم بطهارة بدنها وبطهارة الثوب بالاجماع قوله وفيه كلام اي وفيه اختلاف
المشايخ رحمهم الله وكان الفقيه ابو جعفر رحمه الله يقول بعد زوال عين النجاسة يغسل مرتين لانه الثوب . . . بنجاسة

وما ليس بمبرئ فطهارته ان يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر لان التكرار لا بد منه للاستحسان ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في امر الغلبة وانما قد روي بالثبوت لان غالب الظن يحصل عنده فاقم السبب الظاهر مقامه يتيسر وتأيد ذلك بحديث المستبقي من منامه ثم لا بد من العيص في كل مرة في ظاهر الرواية لانهم هو المستخرج والله اعلم بالصواب

فصل في الاستنجاء

الاستنجاء سنة لان النبي عليه الصلوة والسلام واطب عليه ويجوز فيه الحجر وما قام مقامه يمسحه حتى ينقيه لان المقصود هو الانقاء فاعتبرها هو المقصود وليس فيه عدد مسنون وقال الشافعي رحمه الله لا بد من الثلث لقوله عم من استنجى منك فليس ينسج بثلاثة احوار ولنا قوله عليه السلام من استنجى فليوتر فمن فعل فحسن ومن لا فلا حرج عليه ولا يثار يقع على الواو وما رواه متروك الظاهر فانه لو استنجى بحجر له ثلثة احوار جاز بالاجماع وغسله بالماء افضل لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يظهروا ونزلت في اقوام يتبعون الحجارة الماء

نجاسة غير مرتبة غسل مرة فيغسل مرتين وقال بعضهم بطهر وان كان بمرة واحدة لان النجاسة كانت بسبب العين وقد ثبتنا بزوال العين فحكم بطهارته كما لو غسل ثلثا كذا في المبسوط **قوله** وما ليس بمبرئ كالبلل والخمر **قوله** وتأيد ذلك بحديث المستبقي من منامه وهو قوله عليه السلام اذا استنقظ احدكم من منامه فلا يغسل يده في الاثناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا بد ربي ابن باث يده فلما امرنا بالثلاث في النجاسة الموهومة ففي النجاسة المتخففة اولى قوله ثم لا بد من العيص في كل مرة في ظاهر الرواية وعن محمد روي في غير رواية الاصول اذا غسل ثلث مرات وعصر في المرة الثالثة بطهر وفي رواية الاصول ايضا انه يكفي بالغسل مرة وذكر شمس الائمة الحلواني ان النجاسة اذا كانت بولا او ماء نجس او صب الماء عليه كفاه ذلك والحكم بطهارة الثوب على قياس قول ابي يوسف رحمه الله فانه روي عنه ان الجنب اذا انزف في الحمام وصب الماء على جسده حتى خرج عن الجنابة فثرب الماء على الارض يحكم بطهارة الارض وان لم يعصره وقال في رواية اخرى اذا صب الماء على الارض او الماء فوق الارض بكفيه فهو احسن وان لم يفعل يحجز به كذا في المحيط والنجس الصغير للامام الثوري رضي الله عنه والله اعلم بالصواب

قوله الاستنجاء سنة في المغرب يقال نجوا ونجى اذا حدث واصله من النجوة وهي المكان المرتفع لانه يستريحها وقت قضاء الحاجة ثم قالوا استنجى اذا مسح موضع النجوة وهو ما يخرج من البطن افضله فقبل من نجا الجلد اذا قشره وجاز ان يكون السبب للطلب كما استخرج اي طلب النجوة ليزيله ثم الاستنجاء بالاحجار سنة مؤكدة عندنا حتى لو تركه وصلى بغير استنجاء اجرته صلوة وقال الشافعي رحمه الله بانه فرضية لو ترك بالاحجار وبما يقوم مقامه لم تجز صلوة والمسئلة في الحاصل فرع لسئلة اخرى وهو ان النجاسة اذا كانت قدر الدرع او اقل هل تفرض اذا انها لجواز الصلوة او لا فعندنا لا تفرض وعنده تفرض كما لو كانت هذه النجاسة على موضع آخر الا ان في هذا الموضع يطهر بالحجر والمدر وفي سائر المواضع لا يطهر الا بالماء **قوله** من استجمرا لاستجمارا استعمال الحمام **قوله** وهي الصفار من الاحجار كذا في المغرب ووجه الفسك بالحديث ان الشارع نفى الحرج عن تارك الاستنجاء فدل انه ليس بواجب ودل ان وصفه وهو لا يثار ليس بواجب ايضا كما صله **قوله** نزلت الآية في اقوام وهم اهل قباء

ثم هو ادب وقيل هو سنة في زماننا ويسعمل الماء الى ان يقع في غالب ثمنه انه قد طهر ولا يفدر بالمرات الا اذا كان موسوا
 يفدر بالثلث في حقه وقيل بالسبع ولو جاوزت النجاسة مخرجها لم يجز فيه الا الماء وفي بعض النسخ الا الماء
 وهذا يحقق اختلاف الروايتين في نظهر العضو بغير الماء على ما بينا وهذا لان المسح غير مزيل الا انه اكتفي به في موضع الاستنجاء
 فلا ينعاد ثم بغير المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند الجيفة وابي يوسف رحمه الله لسقوط اعتبار ذلك الموضع عند
 محمد رحمه الله تعالى عليه مع موضع الاستنجاء اعتبارا بآثار المواضع ولا يستنجي بعظم ولا بروت لان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك ولو فعل يجز به لحصول المقصود ومعنى النهي في الروث النجاسة وفي العظم كون زائد
 الجن ولا يستنجي بطعام لانه اضاعته واسراف

فباء لما نزلت الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله عز وجل اثنى عليكم في الذي تصنعون عند
 الغائط فقلوا يا رسول الله نتبع الغائط الا حار الثلثة ثم نتبع الاحجار الماء فلا النبي عليه الصلوة والسلام الآية فهذا النقص
 بشر الى انه افضل **قوله** ثم هو ادب اي الاستنجاء بالماء ادب لان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان
 يستنجي بالماء مرة ويتركه اخرى وهذا هو الادب **قوله** وقيل هو سنة في زماننا روي عن الحسن البصري رح
 انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انه سنة فقبل كيف يكون سنة ورسول الله عليه الصلوة والسلام والنجار من
 الصحابة كعمر بن مسعود رضي الله عنهما تركوه فقال هم كانوا يبعرون بعراواتهم ثلثون ثلثا فصار سنة في زماننا
 كالاستنجاء بالحجر والمدر **قوله** ولا يفدر بالمرات بل يفرض الى رأي المستنجي بفعل الى ان يقع في قلبه
 انه قد طهر وبعضهم قد رواه بالثلث وبعضهم بالسبع وبعضهم بالثبع وبعضهم بال عشرة ومهم من قدر في الاحليل بالثلث
 وفي المفعد بالخمس **قوله** الا اذا كان موسوسا بالكسر لا يقال بالفتح ولكن موسوس له او اليه اي يلحق اليه
 الوسوسة **قوله** فيقدر بالثلث في حقه كما في نجاسة غير مريئة لان البول غير مريئ والغائط وان كان
 مريئا فالمستنجي لا يراه فكانت بمنزلة نجاسة غير مريئة ومنهم من قدر بسبع مرات اعتبارا بالحديث الذي ورد في
 الكلب **قوله** وفي بعض النسخ الا المائع وهذا يحقق اختلاف الروايتين في نظهر
 العضو بغير الماء لان قوله الا الماء يفرض ان لا يجوز بالماء ثلث وقوله على ما بينا يرد به قوله في اول
 الباب وعنه انه فرق بينهما فلم يجوز في اليد بغير الماء **قوله** اعتبارا بآثار المواضع
 اي في سائر المواضع لا يعني القليل منه بل اعتبار الكل اكثر من قدر الدرهم وان كان القليل بافراده عفوانهها كذلك
 والفرق بينهما ان هذا موضع محكوم بطهارته شرعا حتى لو صلى بدون الغسل مع استعمال الاجل
 يجوز بلا كراهة بالاجماع فصار كالطهارة حقيقته بخلاف قليل النجاسة فانه غير محكوم بطهارته
 حتى كرهت الصلوة عندنا ولم يجز عند الشافعي رحمه الله فافترقا **قوله** ولا يستنجي
 بعظم ولا بروت فان ارتكبت النجاسة واستنجى به اجزاه وقال الشافعي رحمه الله لا يجز به لئلا ان العبر
 الانقاء وذلك يحصل به كما يحصل بغيره واما ورود النهي عن ذلك فقد بين عليه السلام
 وجهه وهو ثقل حق القبر به فقال العظم زاد اخوانكم من الجن والروث علف دوابهم وهذا
 لا يمنع حصول الاستنجاء به كما لو استنجى بثوب القبر فان قيل الروث نجس فلا يزول به النجاسة
 كما لو غسل النجاسة بماء نجس قيل النجاسة تزول اذا غسلها

ولا يهينه لان النبي عليه الصلوة والسلام نهى عن الاستنجاء باليمين والله اعلم

كتاب الصلوة

باب المواقف

بماء نجس ويخلفها نجاسة اخرى وفي مسئلتنا هو بابس فتخفف النجاسة ولا يخلفها غيرها والاستنجاء
 زعان الاول بالحجر او ما يقوم مقامه كالمدر والتراب والخشب والخرفة والرماد ونحوها وفي النظم
 يستنجي بثلاثة امدار فان لم يجد فبالا حجار فان لم يجد فبنثثة كف من تراب ولا يستنجي بما سواها من الخشقة
 والفتن ونحوها لانه روي في الحديث انه پورث الفقر وكيفيته ان ياخذ الذكرا بشماله ويمره على جدار
 او حجر ومدرا ياتي من الارض ولا ياخذ الحجر بيمينه لانه نهى عن الاستنجاء باليمين ولا ياخذ الذكرا بيمينه
 والحجر بشماله لانه عليها السلام نهى عن مس الذكرا باليمين وان اضطر بمسك مدرا بين عقبيه ويمر الذكرا
 بشماله فان غدر ذلك امسك الحجر بيمينه ولا يحركه لانه امون من العكس وفي النظم يدبر الرجل
 في زمان الصبغ بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث وفي الشفاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني
 والثالث والمرأة تفعل في الاحوال كلها مثل ما يفعل الرجل في الشفاء والثاني بالماء وكيفيته انه يرحي
 جالس كل الارحاء ليطهر ما بداخله من النجاسة الا الصائم مخافة فساد صومه بوصول الماء الى باطنه حتى قالوا
 لا ينفس حالة الاستنجاء ولا يقوم حتى تنشف خرقته وفي النظم يستنجي ببساره فيصعد اصبعه الوسطى على
 غيرها قليلا ويغسل موضعه ثم بنصره ثم خصره ثم سبائنه ويفسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر وقيل حتى
 ينحش ولا يبتدئ باصابعه كلها والمرأة تصعد بنصرها ووسطاها ولا معادون الواحدة كيد يقع
 في قلبها فتقول فيجب الغسل والله اعلم القرض نوعان فرض عين وفرض كفاية ففرض العين ما يلزم كل
 واحد اقامته ولا يسقط عن البعض باقامة البعض كالايماء ونحوه وفرض كفاية ما يلزم جميع
 المسلمين اقامته ويسقط باقامة البعض عن الباقي كالجهاد وصلوة الجنازة والصلوة فرض عين
 تثبت فرضيتها بالكتاب وهو قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وحافظوها اداؤها
 في اوقاتها فهذا النص يقتضي الفريضة للامر ثم هي خمس لان النص يقتضي عددها وسطى وواو
 الجمع للعطف المفتى للمعاصرة وافله خمس ضرورة والسنة وهي غير واحد واجماع الامة واذا ثبتت
 فرضيتها يحتاج الى سبب وجوبها وتفسيرها وركناتها وشرطها وحكمها اذا الشئ لا يجب
 الاسبابه ولا يعرف الا ببيان حقيقته ولا يوجد الا بركنه وعند شرطه ولا يفعل الا لحكمه
 فسبب وجوبها الوقت لانها تضاف اليه وهي تدل على السببية وتكرر بنكرته و
 السبب الجزاء المتصل بالاداء كاله وهو سبب نفس الوجوب اذ سبب وجوب الاداء
 الخطاب وتفسيرها لغز الدعاء قال فصلي على دنها وارسم وقيل من الصلي وهو
 العظم الذي عليه الاثنيان لان المصلي يحرك صلوه في الركوع والسجود وفي الشريعة اسم
 هذه الافعال المعلومه من القيام والركوع والسجود سميت بذلك لما فيها من الدعاء والثناء
 فعلى هذا يكون من الاسماء المعبرة وقيل هو من الاسماء المنقولة

اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المعترض في الافق واخروفتها ما لم تطلع الشمس
 تحدث امامة جبرئيل عم فانه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها في اليوم الاول حين طلع الفجر وفي اليوم الثاني حين
 اسفر جدا وكادت الشمس ان تطلع ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك ولا معتبرا بالفجر الكاذب
 وهو البياض الذي يسد أطولاً ثم يعقبه الظلام لقوله عليه الصلوة والسلام لا يغرنكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل
 وانما الفجر المستطيل في الافق اي المنتشر فيها واول وقت الظهر اذا زالت الشمس لامامة جبرئيل عم
 في اليوم الاول حين زالت الشمس واخروفتها عند ابخيفة رحمة الله اذا صار ظل كل شيء
 مثليه سوى في الزوال وقال اذا صار الظل مثله سوى في الزوال وهو رواية عن ابخيفة
 رحمه الله وفي الزوال هو النقي الذي يكون للاشياء وقت الزوال

المنقولة لوجود الصلوة بدون الدعاء والثناء كما في الاي والفرق بين النغير والنفل في النفل لم يبق المعنى الموضوع له معيار في
 النغير يكون بائناً لكنه زيد عليه شيء آخر واما شرطها فيجوز في بابه واما اركانها الاصلية فاربعة القيام والقراءة والركوع والسجود ولما
 التعدد الاخيرة فهي وان كانت فرضاً خلافاً لما لك رح الا انها ليست بركن اصلي في الصلوة على ما يجي ان شاء الله تعالى واما حكمها
 فسقوط الواجب عن ذمته في الدنيا والثواب في الآخرة لان حكم الشيء ما يفعل لاجله وانما يؤدي الصلوة بسقوط الواجب يحصل
 الثواب قوله اول وقت الفجر اي اول وقت صلوة الفجر وانما قدم وقت الفجر وان كان الواجب تقديم الظهر كما ورد في الحديث لانه
 اول صلوة فرضت لعدم الاختلاف في اوله وآخره بخلاف غيره قوله واخروفتها ما لم تطلع الشمس اي قبل طلوع الشمس
 وهو من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء قوله ثم قال في آخر الحديث ما بين هذين الوقتين وقت لك ولا منك فان قيل
 هذا يقتضي ان لا يكون الاول والاخر وقتاً لها قلنا اصلي في اول الوقت وآخره وجد البيان منه فعلاً لهما فاحتججنا
 ببيان ما بين الاول والاخر فبين بالقول ان يقال هذا بيان للوقت المستحب اذا ادعاء في اول الوقت مما ينحصر على النفل
 ويؤدي الى تقليد الجماعة وفي التأخر الى آخر الوقت خشية القوان وكان المستحب ما بينهما مع قوله عليه السلام
 خيرا لا مورا وسطها قوله وانما الفجر المستطيل في الافق اي المنتشر فيه اختلف المشايخ في ان العبرة لا بد طلوعه ولا سطره
 وانتشاره قوله واخروفتها عند ابخيفة رح اذا صار ظل كل شيء مثليه اي آخر وقتها الذي يتحقق عنده خروج وقتها ودخول وقت
 العصر وهذا نظير قوله واخروفت المغرب حين يغيب الشفق ولا شك ان بغيبوبة الشفق يتحقق الخروج فاطلق اسم الآخر على القريب منه
 ويدل عليه رواية المنظومة والعصر حين المربى بطله فذكر شيخ الاسلام رحمه الله واختلفوا في آخر
 وقت الظهر قال ابو حنيفة رحمه الله في ظاهر الرواية اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال خروج
 وقت الظهر ودخل وقت العصر فاذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وهو رواية عن ابي
 حنيفة رحمه الله قوله وفي الزوال هو النقي الذي يكون للاشياء وقت الزوال وذلك يختلف باختلاف الامكنة
 والافات وقد قيل لا بد ان يمتد في كل موضع الا بمكة والمدينة في اطول ايام السنة
 فلا يبقى بمكة ظل على الارض وبالمدينة تأخذ الشمس المحيطان الاربعة وذلك النقي الاصلي غير معتبر في التقدير بالظل
 وفي المبسوط طريق معرفة الزوال ان ينصب عمود مستوي في ارض مستوية فلما ظل العمود في النقص اعلم ان الشمس في الارتفاع لم يزل بعد
 فان استوى الظل علم انه حال الزوال فاذا اخذ الظل في الزيادة علم انها زالت فيطأ على رأس الزيادة فيكون رأس الخط الى العمود في الزوال فاذا
 صار ظل العمود مثليه من رأس الخط لا من العمود خرج وقت الظهر عنده وعند ما اذا صار مثله من ذلك الخط قوله

لما أمانة جبرئيل عليه السلام في اليوم الأول للعصر في هذا الوقت ولا يحنقه روح قوله عليه الصلوة والسلام ابرءوا بالظهر من
شدة الحر من فيج جهنم واشد الحر في ديارهم في هذا الوقت وإذا تعارضت الآثار لا ينقض الوقت بالشك وأول وقت العصر
إذا خرج وقت الظهر على القولين وأخروقتها ما لم تغرب الشمس لقوله عليه الصلوة والسلام من أدرك
ركعتين العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس وأخروقتها ما لم
يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله ما يصلح فيه ثلاث ركعات لأن جبرئيل عليه السلام أمر في اليومين في وقت واحد
ولما قوله عليه الصلوة والسلام أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وأخروقتها حين يغيب الشفق وما رواه كان للفرز عن
الكراهة ثم الشفق هو البياض الذي في الأفق بعد الحمر عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما هو الحمر وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام الشفق الحمر ولا يحنقه روح قوله عليه الصلوة والسلام وأخروقتها المغرب إذا لم
الافق وما رواه موقوف على ابن عمر رضي الله عنهما ذكرهما مالك رحمه الله في الموطأ وفيه اختلاف الصحابة وأول وقت
العشاء إذا غاب الشفق وأخروقتها ما لم يطلع الفجر الثاني لقوله عليه الصلوة والسلام وأخروقتها العشاء
حين لم يطلع الفجر وهو حجة على الشافعي رحمه الله في نفيها بذهب ثلث الليل وأول وقت الوقت بعد العشاء
وأخروقتها ما لم يطلع الفجر لقوله عليه السلام في الوقتين ما بين العشاء إلى طلوع الفجر

قوله لما أمانة جبرئيل في اليوم الأول في هذا الوقت أي حين جاز ظل كل شيء مثله قال النبي عليه الصلوة والسلام في العصر في اليوم
الأول حين صار ظل كل شيء مثله وفي بعض النسخ في اليوم الثاني والمراد به الظهر وهذا أيضا حجة لما عليه إذا المراد به بيان آخر
الوقت إلا أن هذه الحجة لا تقوى لأن أمانة جبرئيل في اليوم الثاني لا تدل على أن لا تكون ما رواه وقت الأمانة وقتها إلا أن
المراد به ما لا يخرج في اليوم الثاني حين أسفر الوقت بقي بعده إلى طلوع الشمس وصلى العشاء في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل والوقت
بقي بعده قوله وله قوله لم ابرءوا بالظهر رأي ادخلوا صلوة الظهر في الرداء صلوا إذا سكنت شدة الحر وفي جهنم شدة حر
واشد الحر في ديارهم إذا صار ظل كل شيء مثله ولا يفسر الجرا لا بعد الثلث وإذا تعارضت الآثار بقي ما كان على ما كان وقت الظن
ثبتت بهذين فلا يزل بالشك ووقت العصر ما كان ثابتا فلا يدخل بالشك قوله وأول وقت العصر إذا خرج وقت الظهر على القولين أي
على اختلاف القولين فعنده إذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر وعندهما
إذا صار ظل كل شيء مثله يدخل وقت العصر فعلى هذا يكون الاختلاف في أول وقت العصر وآخر
وقت الظهر هو ظاهر الرواية وأما فيما رواه الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت الظهر ولا يدخل
وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله فكان بينهما وقت مهمل كما بين الغير والظهر فعلى هذا يكون الاختلاف في دخول وقت
العصر وفي خروج وقت الظهر اتفاق **فكوله** وأخروقتها ما لم تغرب الشمس أي زمان قبل غروب الشمس
قال الحسن بن زياد رحمه الله آخر وقت العصر حين تضرع الشمس وهو قول الشافعي رحمه الله وأول وقت المغرب إلى قوله وآخر
وقتها ما لم يغيب الشفق وقال الشافعي رحمه الله مقدار ما يصلح فيه ثلاث ركعات وعنه أنه مقدار يسترو وضوء وإذا بين وخمس ركعات وكذا
المروي عنه عليه في قوله وفيه اختلاف الصحابة رض يعني التمسك بالحدوث المرفوع فيه في المسئلة المختلفة بين
الصحابة لم يكن حجة لأن عدم التمسك به وعدم القبول منه دليل لقطاعه على ما عرف في أصول الفقه فذهبهم ما مروي عن عمر
وإن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو المختار عند الأصمعي والتحليل ومذهبه مروي عن أبي بكر وعائشة وابن عباس رضي الله
عنهم وهو المختار عند المبرم وأحمد بن حنبل وإذا تعارضت الآثار والآن بقي ما كان على ما كان

قال رضي هذا عندهما وعند أبي حنيفة ربح وقتة وقت العشاء إلا أنه لا يقدم عليه عند النذر للترتيب **فصل**
 ويستحب الأسفار بالفجر لقوله عليه الصلوة والسلام أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يستحب
 التجيل في كل صلوة والحجة عليه ما روينا وما نرويه **قال** — **والأبراد بالظهر في الصيف وتقدم به**
 في الشتاء لما روينا ولرواية أنس رضي الله عنه قال — كان النبي عليه الصلوة والسلام إذا كان في الشتاء بالظهر وإذا
 كان في الصيف أبرد بها وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس في الشتاء والصيف لما فيه من تكثير النوافل لكرهها
 بعد والمعتبر فيه تغير الفرض وهو أن يصير بحال لا تخار فيه إلا عين وهو الصحيح * * * والناظر

ما كان وقت المغرب كان ثابتاً بيقين فلا يخرج بالشك وقت العشاء لم يكن ثابتاً بيقين فلا يدخل بالشك فقول أبي حنيفة رحمه الله *
 أو ثقل لأن الأصل في باب الصلوة أن لا يثبت منها ركن ولا شرط إلا بما فيه يقين وقولها أوسع للناس كذا ذكره في الأسرار وكان
 المغرب كالنجر حيث ينام في أثر نور الشمس كالنجر ثم البياض في النجر كالحمرة فليكن كذلك هنا ليكون
 صلاتان في وضوح النهار وصلاتان في أشرف مصلتان في غسق الظلام العشاء والوتر **قوله**
 وهذا عندهما وعند أبي حنيفة ربح وقتة وقت العشاء وهو فرع الاختلاف في صفة فاعنده الوتر واجب والوقت متى جمع بين
 صلوتين واجبت فهو وقتها وإن أمر بتقديم أحدهما كصلوة الوقت والفائنة وعندهما سنته شرعت بعد العشاء فدخل وقتها بعد
 العشاء كركعة الظهر ولا خلاف في القضاء فان الوتر إذا فات بقضى عندهما أيضاً وقاعدة الاختلاف بظهورها إذا صلى العشاء
 بغير وضوء ناسياً وصلى الوتر بوضوء ثم نذر بعد العشاء ولا يعيد الوتر عنده خلافاً لها وفيما إذا نذر الوتر في صلوة الفجر
 عند سعة الوقت بفسد فجر عنده خلافاً لها **قوله** — ولا يقدم عليه عند النذر للترتيب هذا جواب سؤال بردي على
 قول أبي حنيفة رحمه الله وهو أنه لو كان وقتها واحداً لجازاء الوتر قبل العشاء فأجاب عنه بقوله للترتيب والله أعلم *
فصل

قوله ويستحب الأسفار بالفجر يقال أسفروا أصبح أي أضاء ومنه أسفروا بصلوة إذا صلاها في الأسفار والباء للتعدي
 ولا يمكن حمل الأمر على الوجوب أجمعاً فتعين الاستحباب وقال الشافعي رحمه الله يستحب التجيل في كل صلوة والمراد من التجيل
 هو أن يكون الأداء في النصف الأول كذا في الأسرار لأن في هذا اظهار المسارعة في أداء العبادة وهو مندوب إليه لقوله تعالى
 وسارعوا إلى مغفرة الآية قلنا المسارعة إلى مغفرة الله تعالى إنما يكون في المسارعة إلى الشيء الذي هو أفضل عند
 من غيره والناظر أفضل لأن فيه تكثير الجماعة على أن الآية عامة فتحملها على بعض الصلوة بدليل ما روينا ثم هذا أسفارنا
 قال شمس الأئمة الحلو رحمه الله والفاضي الإمام أبو علي الشافعي رحمه الله وهو أن يبدأ بالصلوة بعد انتشار
 البياض في وقت لوصلي الفجر بقراءة مسنونة ما بين أربعين آية إلى ستين آية أو أكثر وتزئل القراءة فإذا فرغ
 من الصلوة لم يظهر له سهو في طهارته يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل أبو بكر وعمر
 رضي الله عنهما في فتاوى فاجتنبان رحمه الله **قوله** — والحجة عليه ما روينا إشارة إلى قوله
 أسفروا بالفجر وقوله وما نرويه إشارة إلى قوله وإذا كان بالصيف أبرد بها فإنه بدعي التجيل في كل صلوة فكان الأبراد
 بالظهر حجة عليه **قوله** — لا تخار فيه إلا عين هو الصحيح هذا احتراز عن قول سفيان
 وإبراهيم النخعي فإنهما يعتبران تغير الضوء الذي يقع على الجدار قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أخذنا بقول
 الشافعي رحمه الله عليه وهو تغير الفرض لأن تغير الضوء يحصل بعد الزول * * * **قوله**

والناخير اليه مكروه ويستحب تعجيل المغرب لان تأخيرها مكروه لما فيه من التشبه باليهود فقال عليه السلام لا يزال امي يخر ما جعلوا المغرب وآخروا العشاء قال **و** تأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله عم لولا ان اشدق على امي لا خرت العشاء الى ثلث الليل ولان فيه قطع السم الممنهي عنه بعده وقبل في الصيف تعجل كيلا تنفل الجماعة والتأخير الى نصف الليل مباح لان دليل الكراهة وهو ثقليل الجماعة عارضه دليل الندب وهو قطع السم بواحدة فنثبت الاباحة الى النصف الاخير مكروه لما فيه من ثقليل الجماعة وقد انقطع السم قبله ويستحب في الوتر لمن يالف صلوة الليل ان يؤخر الوتر الى آخر الليل وان لم يثق بالانتباه او ترقبيل اليوم لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم آخر الليل

فليوتر له ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل ولذا كان يوم غيم فاستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها وفي العشاء تعجيلها لان في تأخير العشاء ثقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي تأخير العصر تؤم الوقوع في الوقت المكروه ولا تؤم في الفجر لان تلك المدة مدبدة وعن ابي حنيفة رحمة الله عليه التأخير في الكل للاحتياط الا ترى انه يجوز الاداء بعد الوقت لا قبله والله اعلم بالصواب

فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها الحديث عقبه بن عامر رضي الله تعالى عنه

قوله والتأخير اليه مكروه وفي الايضاح قال اصحابنا التأخير الى هذا الوقت مكروه فاما الفعل فغير مكروه وفي الكافي وقيل الاداء مكروه ايضا **قوله** وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل اي يستحب لقوله عليه الصلوة والسلام لولا ان اشدق على امي لا خرت العشاء الى ثلث الليل فان قبل ينبغي ان يكون سنة * كالسواك حيث قال فيه لولا ان اشدق على امي لا مرهم بالسواك عند كل وضوء قلنا ثبتت سنة السواك بمواظبة عليه السلام ولولا قلنا باستحبابه ايضا ولا مواظبة هنا ولا نه قال ثم لا مرهم والامر للوجوب وقد اشنع الوجوب * بعارض المشقة فيكون سنة اما هنا قال لا خرت وفعله مطلقا يدل على الاستحباب لا على الوجوب والتأخير الى نصف الليل مباح لان التأخير من حيث انه مغلل الجماعة مكروه ولكن به انقطع السم الممنهي بعد العشاء بالكلية فيكون مندوبا فتعارض دليل الندب والكراهة فشا فطا فنثبت الاباحة والى الصف الاخير مكروه لان دليل الكراهة وهو ثقليل الجماعة لم يعارضه دليل الندب لان السم قد انقطع قبله وقيل في الصيف تعجل لان التأخير لقطع السم في الصيف ينافي مع الشفق ولا يشتغلون بالسم فكان التعجيل افضل لما فيه من تكثير الجماعة والسم معدوم **قوله** واذا كان يوم غيم قال شيخ الاسلام رحمه الله واذا كان اليوم يوم غيم في كل صلوة في اسمها

عن فانها تعجل كالعصر والعشاء والله اعلم **فصل في الاوقات التي تكره فيها الصلوة**

قوله لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس هذا باطلا لا يكاد يستقيم ويحتمل انه اراد بقوله لا تجوز الكراهة فتناول الفرائض والنوافل لان الكراهة اذا كانت لمعنى في الوقت توجب نقصانا في الصلوة وانما لا يجوز الفرائض فيها لانها وجبت كاملة فلا ينادى بالنقصان حتى يجوز عصر يومه لانه وجب ناقصا لنقصان سببه فاذا لا منافاة بين الكراهة وعدم جواز الفرائض ويحتمل انه اراد به قضاء الفرائض والواجبات كالوتر ومسجدة الندوة وحيث بنداوة في وقت غير مكروه فاما لولا آية البجدة فيها ومسجدها او حضرت جنازة فيها فصلى عليها تجوز مع الكراهة لانها وجبت ناقصة فاداما كما وجبت وفي شرح الطحاوي ولو اوجبت على نفسه صلوة * * * في هذه

قال ثلثة اوقات بها ارسل الله عليه الصلوة والسلام ان نصلي فيها وان نقبر فيها موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى نزول وجبن تضيف للغروب حتى تغرب والمراد بقوله وان نقبر صلوة الجنازة لان الدفن غير مكروه والحدِيث :
 باطلا فله حجة على الشافعي رحمه الله في تخصيص الفرائض وبمكة في حق النوافل وحجة على ابي يوسف رحمه الله في اباحة النقل يوم
 الجمعة وقت الزوال قال ولا صلوة جنازة لما روينا ولا سجدة فلاوة لانها في معنى الصلوة
الا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجزاء القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده
 ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت فاض * * * * * واذنا

في هذه الاوقات فالافضل له ان يصلي في وقت مباح ولو صلى في هذا الوقت سقط عنه وكذلك اداء الطلوع في هذا الوقت يجوز
مع الكراهة ويحتمل انه اراد به انه لا يجوز فعله شرعا فالوشرع يلزم كما يقال لا يجوز مباشرة البيع الفاسد اما لو باشر وقبض المبيع
ثبت الملك بؤبده ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في اصول الفقه فلا يندم اصل العبادة عشر وعافيه ولكن يحرم الاداء
يلزم بالشرع كما يلزم بالنذر لان الصلوة عبادة معلومة باركانها والوقت ظرف لها لا معيار ولا يهيم مؤديا بمجرد الشرع
والمحرم هو الاداء وينصو لهذا الشرع الاداء بدون صفة الحرمة بان يصبر حتى تبيض الشمس فلم يكن الشرع فاسدا
كما لم يكن النذر فاسدا فيلزم القضاء لهذا ولكن لا يتأدى به واجب آخر لان النهي باعتبار صفة الوقت الذي هو ظرف الاداء
يمكن تقصا في الاداء والواجب في ذمته بصفة الكمال فلا يتأدى بالنقص **قوله** ثلثة اوقات نهانا رسول الله
عليه السلام ان يصلي فيها يريد به اي صلوة كانت فرضا او نفلا بخلاف سائر الاوقات المكروهة حيث يكره النقل فيها فلا
يلزم بها ابطال العدد **قوله** عند طلوع الشمس حتى يرتفع اختلافوا في قدر الوقت الذي يباح فيه الصلوة
بعد الطلوع قال في الاصل اذا طلعت حتى اترقت قدر ربح او ربحين يباح فيه الصلوة وكان ابو بكر محمد بن الفضل ربح بقول
يقول مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في الطلوع لا يتباح فيه الصلوة فان عجز عن النظر يتباح فيه
الصلوة وقال الفقيه ابو حفص السفي دري بوقت بطشت ووضع في ارض مستوية فادامت الشمس تقع في حيطان
في في الطلوع فلا تحل الصلوة واذا وقعت في وسطه فقد طلعت وحلت الصلوة كذا في المحيط **قوله** والحديث باطلان
حجة على الشافعي رحمه الله في تخصيص الفرائض وبمكة لا يكره قضاء الفوائت عند طلوع الشمس وزوالها وغربها عند الشافعي
رحمه الله لقوله عدم من نام عن صلوة او سبها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها ولا يكره النقل في هذه الساعات الثلث بكم
عنده لقوله عليه السلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف لهذا البيت وصلى في اية ساعه شاء من ليل او نهار وروي ابو ذر
رضي الله عنه النهي مقرونا بقوله الا بمكة فلنا هذه الزيادة شاذة لا تجوز الزيادة بها على الحديث المشهور والجواب عن حديث
بني عبد مناف فلنا الشرع نهى عن الصلوة في هذه الاوقات لا بتعبد مناف **قوله** ولا سجدة ثلثة لاها في معنى الصلوة لان النهي
عن الصلوة باعتبار الشهية بمن يعبد الشمس والنسيه يحصل بالسجود وانما يجعل سجدة الثلاث في حكم الصلوة في انقضاء الوضوء
بالحقيقة لانه بخلاف القياس يرد في صلوة مستحقة للخرقة وجميع الاركان واللام في قوله عليه السلام فليعد الوضوء و
الصلوة للعهد فاما بينا وسجدة الثلاث ولا صلوة الجنازة ولا يمكن القول بالقياس لكونه مخالفا للقياس **قوله** لان
السبب هو الجزاء القائم من الوقت اي الذي يلي الشرع **قوله** لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعد
لان السببية لما كانت متعلقة بكل الوقت فلام يوجد كله لا يحصل السبب لان المجموع ينشئ بانقضاء جزء وان صلى بعد الوقت
يكون قضاء **قوله** ولو تعلق بالجزء الماضي لكان المؤدي في آخر الوقت قاضيا لان الاداء اذا لم يتصل

واذا كان كذلك فقد ادها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوة لانها وجبت كاملا فلا تنأدى بالتأخير فكأن رضى والمراد بالغير المذكور في
صلوة الجنازة وسجدة الندوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا فيه آية السجدة فيجوزها جاز لانها ادبت ناقصة كما وجبت اذا وجوب
بجسور الجنازة والندوة وبكره ان ينفل بعد الفجر حتى يتطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب لما روي انه ثم
منه عن ذلك ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوايت ويسجد للندوة ويصلي على الجنازة لان
الكراهة كانت كحى الفرض لبصر الوقت كالمشغول به لا معنى في الوقت فلم يظهر في حق الفرائض وفيما وجب لعينه سجدة الندوة
وظهرت في حق المندور لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الطواف وفي الذي شرع فيه ثم افسده لان الوجوب لغيره
هو ختم الطواف وصيانة المودى عن البطان وبكره ان ينفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر لانه ثم
ان رويها مع حرصه على الصلوة ولا ينفل بعد الغروب قبل الفروض لما فيه من تأخير المغرب ولا اذا خرج
الامام للخطبة يوم الجمعة الى ان يفرغ لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة

ينصل بجزء معين للسببية كان نفوسا كما اذا لم يتصل الاداء بالجزء الاخير فانه يكون نفوسا ولا وجب بحله مغونا ما بقي الوقت
كذا ذكره شمس الامنة رحمه الله وفيه اشكال وهو انه انما صار قضاء ثمه لفوات الوقت ولم يفت الوقت هنا فلا يصير قضاء
قوله واذا كان كذلك فقد ادها كما وجبت اي اذا كان الجزء الفائم وهو الذي يلي الاداء سببا فالجزء الاخير معين للسببية وهو ناقص في جبر
الواجب ناقصا اذا حكم نتيجة السبب فقد ادها كما وجبت فان قيل لو شرع في العصر في وقت مستقب ومدة الى الوقت المكروه يجوز ولو
جعل الوجوب مضافا الى الجزء الذي يلي الشرع لما جاز لان السبب كامل وقادى ناقصا قلنا الشرع جعل له حق شغل كل الوقت
بالاداء وهو الغزيرة في الباب فجعل ما ينصل به من الفساد عفو اذا احتراز عنه مع الاقبال على الصلوة منعذر قوله والمراد
بالغير المذكور في صلوة الجنازة وسجدة الندوة الكراهة حتى لو صلاها فيه او تلا سجدة فيه وسجدها جازاي مع الكراهة لانها
ادبت ناقصة كما وجبت اذا وجوب بحضور الجنازة والندوة وذكرني تحفة الفقهاء ان افضل في صلوة الجنازة ان يؤديها
ولا يؤخرها لقوله عم ثلاث لا يؤخر منها الجنازة اذا حضرت وفيه ايضا وكذا سجدة الندوة فانه انما يكبر في هذه الاوقات
فيما اذا كانت الندوة في غير هذه الاوقات واما لو تلا في وقت مكروه وسجدها فيه جاز من غير كراهة قوله ولا بأس بان يصلي
في هذين الوقتين الفوايت اي بعد صلوة الفجر الى ان تأخذ الشمس في الطلوع وبعد العصر الى ان تغرب الشمس قوله
ليصير الوقت كالمشغول به اذا الفرض التفديري اقوى من النقل ثوابا فنع قوله فلم يظهر في حق الفرائض لان الفرض الحقيقي
اقوى من التفديري وفيما وجب لعينه اي لم يظهر فيما وجب لعينه ردا له الى جهته وهو الفرض لان الواجب فرض عملا
وظهر في المندور لان ما الزمه بالنذر نقل لان النذر سبب موضوع لا لزامه النقل بخلاف سجدة الندوة لانها
ليست بنقل لان النقل سجدة غير مشروع فيكون واجبا بايجاب الله تعالى قوله لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وهو ايجاب العبد
بصفة النذر لا بايجاب وانه يثبت من العبد فيما يرجع الى حق صاحب الشرع كانه لا ايجاب وسجدة الندوة وجبت بايجاب
الشرع وان كانت الندوة فعلة كجمع المال فضله ووجوب الزكاة بايجاب الشرع قوله لان الوجوب لغيره وهو ختم الطواف وصيانة
المودى لما كان الوجوب فيما لغيره ببقيا فلا بد انهما وقد ظهر اثره في النقل فكذا اجنبها كافي المندور وكذا اذا نذر صوم يوم بعينه لا يظهر
تعيينه في حق صوم القضاء والكفارة بخلاف ما وجب لعينه لا انه لما كان واجبا لعينه استحال ان يكون نفلا بذاته وسجدة الندوة لم
تشرع نقلا فصارت واجبة ابتداء قوله وبكره ان ينفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر الاوقات التي تكرر فيها الصلوة انتهى
فثلثتها تكرر الصلوة فيها بمعنى في الوقت وهي وقت الطلوع والمغرب والاستواء فلذلك بكره فيها جنس الصلوة

باب الاذان : الاذان سنة للصلوة الخمس والجمعة دون ما سواها
لنقل المنابر وصفة الاذان معروفة وهو كما اذن الملك النازل من السماء

الصلوة فزعا ونفلا والبواقي لمعنى في غير الوقت فذلك اثر في النوافل وما في معنى النوافل لا في الفرائض فذلك البواقي لشدة
هي بعد طلوع الفجر وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس وبعد صلوة العصر قبل الغروب وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب
وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيد وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء

باب الاذان

قوله الاذان هو الاعلام لغة قال الله تعالى واذن من الله ورسوله **قوله** الاذان
سنة امي سنة الهدى وقال بعضهم انه واجب لما روي عن محمد رحمة الله تعالى عليه ان اهل بلدة من بلاد الاسلام
اذا تركوا الاذان والاقامة فانه يجب القتال معهم وانما يقال على ترك الواجب دون السنة وعامة مشايخنا قالوا انهما
سنتان كذا في الخفة وذكر في المحيط قال ابو يوسف رح اذا امتنعوا عن اقامة الفرائض نحو صلوة الجمعة وسائر الفرائض واداء
الزكاة بقا ثلثون ولو امتنع واحد ضربته واما السن نحو صلوة العيد وصلوة الجماعة والاذان فاني امرهم واضربهم ولا اقاتلهم
لنفع الفريضة بين الفرائض والسن ومحمد رحمه الله يقول الاذان وصلوة العيد ونحو ذلك وان كانت من السن الا
انها من اعلام الدين والاصرار على تركها استخفاف بالدين فبقا ثلثون على ذلك وقد نقل عن مكحول رحمه الله انه
قال السنة سنتان سنة اخذها هدى وتركها لا باس به وسنة اخذها هدى وتركها ضلالة كالاذان والاقامة وصلوة
العيد فبقا ثلثون على الضلالة الا ان احدا اذا ترك ذلك يضرب ويجلس لتركه سنة مؤكدة ولا يقال لان فعله لا يؤدي
الى الاستخفاف بالدين فوقع اختيار القدر وري وصاحب الهداية على ما عليه العامة فالاذان سنة للصلوات الخمس
الجمعة ثم جاز ان يكون تخصص الجمعة لازالة وهم من يوم بان الاذان لها كصلوة العيد بنجامع انهما يتعلقان بالامام و
المصر للجامع والافهي داخل تحت الخمس في ثبوت الاذان بالكتاب وهو قوله تعالى واذ ناديتهم الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعبا والنداء الى
الصلوة ليس الاذان والسنة وهو ملوي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شاور اصحابه في امر الاذان فاشير الى الضرب بالناظرين
فقتل هو للنصارى واشير الى النفع في قرن فقبل لليهود واشير الى ايفاد النار فقتل هو للمجوس فلم ينفقوا على شيء وكان عبد الله
بن زبدا انصاري رضي الله عنه بينهم فلم يثبتوا الطعام تلك الليلة قال وكنت بين النائم واليقظان اذ رأيت نازلا من
السماء وعليه بردان اخضران فقام على جذم حائط فاستقبل القلبة فقال الله اكبر الى آخره ثم سكث جهنمه ثم قام فقال
مثل مقالته الاولى وزاد في آخره قد قامت الصلوة مرتين فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واخبرته بذلك فقال رويأ صدق الفها
على بدل فان امد صوتا منك فعلمها بدلا فقام بلال على ارفع سطح فاذن فجاء عمر بن الخطاب ردا عنه وقال لقد طاف في الليلة ما طاف
بعبد الله الا انه سبقني فقال عم هذا اثبت وروي ان سبعة من الصحابة رضي الله عنهم رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة وكان ابو جعفر
محمد بن علي ينكر هذا ويقول بعدون الى ما هو من معالم الدين فيقولون ثبت بالقرآن كما ثبت ذلك بتعليم جبرئيل عم ليلة المعراج
صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملك ذارواح الانبياء عليهم السلام عند بيت المقدس ولامنا فاة فيجوز ان يكون احدهما مؤيد الآخر
واجماع الامة فانهم لم يختلفوا في ثبوته وانما اختلفوا في صفته فقبل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة فلو امتنع اهل بلدة
لفنا ثلهم الامام عند محمد خلا فالا بي يوسف رح وفي الترجيع فعند الشافعي رح فيه ترجيع وفي التكرار عندنا اربع مرات وعند
مالك رح مرتان **قوله** دون ما سواها كالزكوة والعيد والسن والظوعات كملات الفرائض

ولا ترجيع فيه وهو ان يرجع برفع صوته بالشهادتين بعد ما خفض بها وقال الشافعي رحمه الله فيه ذلك لحديث ابي مخنف رضى الله عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام امر بالترجيع ولنا انه لا ترجيع في المشاهير وكان ما رواه نعيم بن قيس في صحيحه ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين لان بدلا رضى الله عنه قال الصلوة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه السلام راذا فقال النبي عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا يا بدال اجعله في اذانك وخص الفجر به لانه وقت نوم وغفلة والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين فكلنا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور ثم هو جنة على الشافعي رحمه الله في قوله انهما فرادى فرادى الا قوله قد قامت الصلوة مرتين ويزيد في الاذان ويجوز في الاقامة لقوله عليه الصلوة والسلام لبدا رضى الله عنه اذا اذنت فقل واذا اتممت فاحدروا هذا بيان الاستحباب وليس يقتل بهما القبلة لان الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جاز لحصول المقصود وبكره مخالفة السنة ويجوز وجه للصلوة والفلاح بمنته وبسيرة لا بخرق لا لقوم يواجههم به وان اسند ارفي صومعة فحسن ومراده اذا لم يستطع تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدومه مكانها كما هو السنة بان كان الصومعة متسعة فاما من غير حاجة فلا ولا فضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه بذلك امر النبي عليه الصلوة والسلام بدلا رضى الله تعالى عنه ولا نه ابلغ في الاعلام فان لم يفعل فحسن لانها ليست بسنة اصلية

للفرائض وانباع لها فالاذان للاصل اذان للاتباع والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدى في وقت المشاء فاكتفى باذانه والزاويج وصلوة العبدتين **قوله** ولا ترجيع فيه صورة الترجيع ان يأتي بالشهادتين مرتين مخافة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان محمدا رسول الله خفيا الى قوله اشهد ان لا اله الا الله رافعا صوته فتكر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتين على سبيل الجهر **قوله** فكان ما رواه نعيم بن قيس في صحيحه ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين لان بدلا رضى الله عنه قال الصلوة خير من النوم مرتين حين وجد النبي عليه السلام راذا فقال النبي عليه الصلوة والسلام ما احسن هذا يا بدال اجعله في اذانك وخص الفجر به لانه وقت نوم وغفلة والاقامة مثل الاذان الا انه يزيد فيها بعد الفلاح قد قامت الصلوة مرتين فكلنا فعل الملك النازل من السماء وهو المشهور ثم هو جنة على الشافعي رحمه الله في قوله انهما فرادى فرادى الا قوله قد قامت الصلوة مرتين ويزيد في الاذان ويجوز في الاقامة لقوله عليه الصلوة والسلام لبدا رضى الله عنه اذا اذنت فقل واذا اتممت فاحدروا هذا بيان الاستحباب وليس يقتل بهما القبلة لان الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جاز لحصول المقصود وبكره مخالفة السنة ويجوز وجه للصلوة والفلاح بمنته وبسيرة لا بخرق لا لقوم يواجههم به وان اسند ارفي صومعة فحسن ومراده اذا لم يستطع تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدومه مكانها كما هو السنة بان كان الصومعة متسعة فاما من غير حاجة فلا ولا فضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه بذلك امر النبي عليه الصلوة والسلام بدلا رضى الله تعالى عنه ولا نه ابلغ في الاعلام فان لم يفعل فحسن لانها ليست بسنة اصلية

قوله ويزيد في الاذان ويجوز في الاقامة لقوله عليه الصلوة والسلام لبدا رضى الله عنه اذا اذنت فقل واذا اتممت فاحدروا هذا بيان الاستحباب وليس يقتل بهما القبلة لان الملك النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جاز لحصول المقصود وبكره مخالفة السنة ويجوز وجه للصلوة والفلاح بمنته وبسيرة لا بخرق لا لقوم يواجههم به وان اسند ارفي صومعة فحسن ومراده اذا لم يستطع تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات قدومه مكانها كما هو السنة بان كان الصومعة متسعة فاما من غير حاجة فلا ولا فضل للمؤذن ان يجعل اصبعيه في اذنيه بذلك امر النبي عليه الصلوة والسلام بدلا رضى الله تعالى عنه ولا نه ابلغ في الاعلام فان لم يفعل فحسن لانها ليست بسنة اصلية

قوله فان لم يفعل فحسن اي الاذان حسن لا ترك الفعل لان ذلك الفعل وان لم يكن من السنن الاصلية لكن فعل امر به النبي عليه السلام فلا يلق ان يوصف تركه بالحسن لكن الاذان معه حسن فاذا تركه بقي الاذان حسنا **قوله** لانها ليست بسنة اصلية اي لم يكن في اذان الملك النازل من السماء ولهذا لم يذكر في حديث عبد الله بن زيد رضى الله تعالى عنه وهو الاصل وانما كان ذلك لاقامة سنة الصوت الا ترى الى قوله عليه الصلوة والسلام فانه اندى لصوتك علل بذلك

والثوب في الفجر حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين بين الاذان والاقامة حسن وكره في سائر الصلوة ومعناه العود الى الاعلام بعد الاعلام على حسب ما نفاوه وهذا اثوب احده علماء الكوفة بعد عهد الصحابة رضي الله عنهم لتغير احوال الناس وخصوصا الفجر به لما ذكرنا والمناخرون استحسوه في الصلوة كلها لظهور النواهي في الامور الدينية وقال ابو يوسف رحمه الله لا ارى باسا بان يقول المؤذن للامير في الصلوة كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلوة حي الفلاح الصلوة برحمتك الله واستبعد محمد رح لان الناس سواسية في امر الجماعة و ابو يوسف رحمه الله خصهم بذلك لزيادة اشتغالهم بامور المسلمين كبدل نفوذ الجماعة وعلى هذا الفاي والمفتي ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وهذا عند الحقيقة رحمه الله وقال لا يجلس في المغرب ايضا جلسته خفيفة لا تدل على من الفصل اذا وصل مكره ولا يقع الفصل بالسكنة لوجود ما بين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطيبين ولا يخففه رحمه الله ان التأخير مكره فيمكن في الفصل اعراضا عنه والمكان في مسئلتنا مختلف وكذا اللغة فيقع الفصل بالسكنة ولا كذلك الخطبة وقال الشافعي رحمه الله يفصل بركعتين اعتبارا بسائر الصلوة والفرق قد ذكرناه قال يعقوب وايت ابا حنيفة رح يؤذن في المغرب ويقيم ولا يجلس بين الاذان والاقامة وهذا

قول والثوب في الفجر الى قوله وهذا اثوب احده علماء الكوفة الثوب العود الى الاعلام بعد الاعلام ومنه الثوب لان مصيبتها عند البها والثواب لان منفعة عمله تعود اليه والمثابة لان الناس يعودون اليه وهو اربعة فديهم وهو الصلوة خير من النوم وكان بعد الاذان وهو الاصح الا ان علماء كوفة الحقوا بالاذان ومحدث احده علماء كوفة بين الاذان والاقامة حي على الصلوة حي على الفلاح مرتين وثوب كل بلد على ما نفاوه اما بالنسخ او بالصلوة الصلوة او قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل ذلك بما تعارفوا به واستحسنه المتأخرون وهو الثوب في سائر الصلوة لزيادة غفلة الناس وقل ما يقومون عند سماع الاذان فيستحسن الثوب للمبالغة في الاعلام وما احده ابو يوسف رحمه الله للامير بان يقول السلام عليك ايها الامير حي على الصلوة حي على الفلاح برحمتك الله لانهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسن تخصيصهم بما كان يخص برسول الله عليه السلام فاما اذا اشتغلوا بغير ذلك فلا وكذا كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتي والفاخي يخص بنوع اعلام لانه لو لم يخص بنوع اعلام لا يعرف هو وقت الحضور فيحضر كما سمع الاذان ولم يحضر المقوم بعد فيحتاج الى انتظارهم فيعطل مصالح المسلمين وكرهه محمد رحمه الله وقال اقالبي يوسف رحمه الله حيث حض الامراء بالثوب لما روي ان عمر رضي الله عنه اناه مؤذن مكة يؤذنه بالصلوة فانتهره و قال اليس في اذانك ما يكفينا **قول** ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب اتفق العلماء ان الوصل بين الاذان والاقامة مكره قال عليه السلام ليلال اجعل بين اذانك واقامتك قد رما بفرغ الأكل من اكله غير ان الفصل في سائر الصلوات بالسنة او بما يشبهها لعدم كراهة الطوع قبلها وهنا يكره الطوع قبله فلا يفصل به ثم قال الجلسة تحقق الفصل لانها شرعت للفصل كما بين الخطيبين يوم الجمعة وقال ابو حنيفة رحمه الله المستحب ان يفصل بينهما بسكنة يسكت قائما ساعة ثم يقيم ومقدار السكنة عنده قد رما يتمكن فيه من قراءة ثلث آيات قصار وآية طويلة ودوي عنه انه مفدار ما يخطو ثلث خطوات **قول** ولا كذلك الخطبة لان المكان واحد والهيئة متحدة فلا يقع الفصل الا بجلسة قوله

وهذا يفيد ما قلناه وان المستحب كون المؤذن عالما بالسنة لقوله عليه الصلوة والسلام ويؤذن لكم خياركم ويؤذن للفائتة ويقيم لانه عليه الصلوة والسلام قضى الفجر عذاة ليلة المغرب باذان واقامة وهو حجة على الشافعي رح في كفايته بالاقامة فان فائتته صلوات اذن للدولى واقام لما رويها **وكان مخيرا في الباقي** ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصصر على الاقامة لان الاذان للاستخار وهم حضور قال رض وعن محمد رحمه الله انه يقيم لما بعد ما لا يؤذن قالوا يجوز ان يكون هذا قولهم جميعا وينبغي ان يؤذن ويقيم على طهر فان اذن على غير وضوء جاز لانه ذكر وليس بصلوة فكان الوضوء فيه استحبابا كما في القراءة ويكره ان يقيم على غير وضوء لما فيه من الفصل بين الاقامة والصلوة ويروى انه لا تكره الاقامة ايضا لانه احد الاذنين ويروى بكره الاذان ايضا لانه يصير داعيا الى ما لا يحببه بنفسه ويكره ان يؤذن وهو جنب روى واحدة ووجه الفرق على احدي الروايين وهو ان للاذان شبهة بالصلوة بشرط الطهارة عن اغلظ الحدثين دون اخفهما عملا بالشبهتين وفي الجامع الصغير اذا اذن على غير وضوء واقام لا يعيد والجنب احب الي ان يعيد وان لم يعدا جزاء اما الاول فلحقه الحدث واما الثاني ففي الاعادة لسبب الجنابة روايتان والا شبهه ان يعاد الاذان ولا يفاد الاقامة

قوله وهذا يفيد ما قلناه اي فعل يعين في رح يقيد ان المؤذن لا يجلس بين الاذان والاقامة في المغرب ويقيد ان المستحب المؤذن عالما بالسنة اي بالاحكام الشرعية لان للاذان سنا وآدابا فلا بد من العلم بها ولانه من باب الجاعة والدعاء اليها فلا يفوز الي غير العلماء ولهذا قال علي رضي الله عنه لو استنطعت الاذان مع الخلافة لاذت فثبت ان الاحسن ان يكون عالما اماما في الصلوة بخلاف ما يقوله بعض المتأخرين ان الاحسن للامام ان يفوض الاذان والاقامة الى غيره فان النبي عليه السلام ما باشر الاذان والاقامة بنفسه وقد كان اما مال لم في الصلوة قال شمس الامنة رح هذا في حقهم وفي حقنا اذان الامام بنفسه اولى لان المؤذن يدعو الى الله فمن كان على درجة منا فهو اولى للناس به وقد اذن رسول الله صام واقام في بعض الاوقات روى عقبه بن عامر قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما زالت الشمس اذن واقام وصلى الظهر **قوله** قضى الفجر عذاة ليلة المغرب روى ابو ثناء كنعان رسول الله عليه السلام في غزاة فعرسنا فاستنظنا حتى ابغظنا حر الشمس فارحلنا حتى ارتفعت ثم نزلنا فامر بكاذن فضيلنا وكعب بن ثم اقام فضيلنا العذاة المغرب نزول المسافر آخر الليل **قوله** وكان مخيرا في الباقي هذا اذا فاضاها في مجلس واحد اما اذا فاضاها في مجالس فبشرط كل واحد كذا قاله الشيخ الامام بدر الدين رح **قوله** لانه يصير داعيا الى ما لا يحبب بنفسه لانه يدعو الناس الى التائب للصلوة فاذا لم يتأهب لها يكون داعيا الى ما لا يحبب بنفسه فيدخل تحت قوله تعالى اثمروا الناس بالبر وتسنون انفسكم قوله وهو ان للاذان شبهة بالصلوة من حيث انه براعى فيه الاستقبال والوقت الا انه ليس بصلوة حقيقة فلو كان صلوة من كل وجه لما جاز مع الحدث والجنابة ولو لم تكن صلوة بوجه لجاز معهما فقلنا بكرة بالجنابة اعتبار الجنابة لا بكرة بالحدث اعتبار الجنابة والحقيقة قولنا جانب الشبهة في الجنابة دون الحدث لانها لا تلو اعتبارها في الجنابة لانها اغلظ في تعطيل جانب الحقيقة قوله والجنب احب الي ان يعيد ذكر في شرح الطحاوي لشيخ اعادة اذان اربعة الجنب والمرأة والسكران والمجنون قوله

لان تكرار الاذان مشروع دون الاقامة وقوله وان لم بعد اجزاه يعني الصلوة لانها جائزة بدون الاذان والاقامة قال و
كذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد لمقع على وجه السنة ولا يؤذن لصلوة قبل دخول وقتها ويعاد
في الوقت لان الاذان للاعلام وقبل الوقت تجهيل وقال ابو يوسف وهو قول الشافعي رح يجوز للفجر في النصف الاخير
من الليل لتوارث اهل الحرمين والحجة على الكل قوله عليه السلام لبلال رضي الله عنه لا تؤذن حتى يسبين لك الفجر
هكذا اومد به عرضا والمسافر يؤذن ويقسم لقوله عليه السلام لا ينبغي ابي ملكة رضاء اسافر ثما فاذا نادى اقامات
تركها جميعا بكرة ولو اكفى بالاقامة جاز لان الاذان لاستحضار الغائبين والرفقة حاضرون والاقامة لاعلام الافتتاح
وم ابيه محتاجون فان صلى في بدته في المصير يصلي باذان واقامة ليكون الاداء على هيئة الجماعة وان
تركها جاز لقول ابن مسعود رضي الله عنه اعلم بالصواب

قوله لان تكرار الاذان مشروع اي في الجملة كما في الجملة قال وان لم بعد اجزاه يعني الصلوة انما في هذا لانه ذكر في الايضاح ويحتمل ان
يكون المراد من الجواز اصل الاذان لان رفع الصوت زائد في الباب وفي المبسوط وليس على النساء اذان ولا اقامة لانها سنن الصلوة
بالجماعة وجماعتهم منسوخة وكذلك ان صلح بالجماعة صلح بغير اذان ولا اقامة قوله وكذلك المرأة تؤذن معناه يستحب ان يعاد
لانها ان رفعت صوتها فقد باشرت منكر الان صوتها عورة وان لم ترفع فقد اخلت بالاعلام الذي هو المفصلي فيعاد اذ انها
ند باقول لتوارث اهل الحرمين اي اهل مكة ومدينة فان قيل جاء في الحديث لا يقرنكم اذان بلال فعلم بهذا انه كان يؤذن قبل
الوقت قلنا اذان بلال لم يكن للصلوة حيث قاله عم لا يقرنكم اذان بلال فانه يؤذن ليرجع قائمكم ويشبه صائمكم ويقوم قائمكم فكوا و
حتى يؤذن ابن ام مكتوم وانما كان صلوة الفجر باذان ابن ام مكتوم وكان مريض اعني لا يؤذن حتى يسمع الناس يقولون اصبح
اصبح فان قيل قال في المبسوط البصير حب الي ان يؤذن من الاعنى فكيف جعل النبي عم مؤذنا وهو احب منه قلنا انما كان
غيره اولي منه لان غيره اعلم بمواقيت الصلوة وكان مع ابن ام مكتوم من يحفظ عليه اوقات الصلوة فيكون ناذيه
وناذين البصر سواء **قوله** لا ينبغي ابي ملكة ذكر هذا الحديث في المبسوط بخطاب غيرها قال
روى عن النبي عليه السلام انه قال لما لك بن الحويرث وابن عم له اذا سافر ثما فاذا نادى اقامات وفي الجامع الصغير لفخر
الاسلام والامام المحبوب ما يوافق المبسوط **قوله** فان تركها جميعا بكرة لانه صار ناذرا للصلوة بالجماعة
حققة وتشبهها وترك الصلوة بجماعة مكروه فلذا ترك التشبه يكون مكرها كما في الصوم متى عجز عن الصوم وقدره
على التشبه كره ترك ذلك فلذا هذا وقال عليه السلام من اذن في ارض فخر فقام صلى بصلوته ما بين الخافقين من الملائكة
ومن صلى بغير اذان واقامة لم يصل معه الا ملكاه **قوله** لقول ابن مسعود روي عن ابن مسعود رضي الله
عنه انه صلى بعلمة والاسود بغير اذان ولا اقامة وقال بكفينا اذان الحجي واقامتهم وفي الثقار بن وله ان
بصلي في بدته بلا اذان ولا اقامة ارشاه وان كانوا جماعة وعن ابي يوسف رحمه الله اساءا في ترك ذلك وفي الجمع
الكرخي رح لا يرضى في ترك احدهما واما بيان ما يجب على السامعين عند الاذان فيقول يجب عليهم الاجابة على ما روي
عن النبي عليه السلام اربع من الجفاء وذكر من جملتها من يسمع الاذان والاقامة ولم يجب والاجابة ان يقول مثل
ما قاله المؤذن الى قوله حي على الصلوة حي على الفلاح فانه يقول مقام ذلك لا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم لان اعادة ذلك تشبه الاستهزاء وكذلك اذا قال المؤذن الصلوة خير من النوم يقول صدقت
وبرئت كذا في الخفة وفي الثقار بن اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن اذنا واحدا بعد واحد

باب شروط الصلوة التي تنقدها

يجب على المصلي ان يقدم الطهارة من الاحداث والنجاس على ما قد مناه قال الله تعالى وثيابك فطهر
وقال تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وليست عورة من ان يقول تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يورث عورتكم عند
كل صلوة وقال عم لا صلوة لحائض الا بخمار اي لبائغة وعورة الرجل ما تحت السرقة الى الركبة لقوله عم
عورة الرجل ما بين ستره الى ركبته وبروي ما دون ستره حتى تجاوز ركبته وبهذا بين ان السرة ليست من العورة
خلافا لما يقوله الشافعي رجع والركبة من العورة خلافا له ايضا وكلمة الى تحملها على كلمة مع عملا بكلمة حق او عملا
بقوله عم الركبة من العورة وبدن الحركة كلها عورة الا وجهها وكفها لقوله عم المرأة عورة مشروطة
واستثناء العضوين للابتناء بابدائهما

واحد فالحرمة للدخول وسئل ظهير الدين عن سماع الاذان في وقت واحد من الجهات ماذا يجب عليهم قال اجابة اذان مسجد
بالفعل وعن الحواشي رجع لواجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد ولم يجب لا يكون اثما وفي العيون فإني
سمع الاذان فالفضل له ان يمسك ويسمع الاذان به ورد الاثر في فوائد الرستغفي رحمه الله لو سمع وهو في المسجد يضيء
في فراشه وان كان في بيته فذلك ان لم يكن اذان مسجده والله اعلم باب شروط الصلوة التي تنقدها
انما قيد الشرط بالتي تنقدها لانه بين في هذا الباب الشروط التي تنقدها لا التي لا تنقدها كالقعدة :
الاخيرة قبل انها فرض وليس بركن اصلي بل هي شرط الخروج من الصلوة كالخرقة فانها شرط الدخول في الصلوة وليس
بركن وكثير تب افعال الصلوة فيما لم يشترع مكررا في الركعة كنسب الركوع على القراءة والسجود على الركوع وكذلك مواضع
المقام على المندي وعدم تذكر فائنة قبلها وهو صاحب ترتيب وعدم محاذاة المرأة في صلوة مشتركة فان هذه الاشياء شروط
جواز الصلوة التي لا تنقدها ثم الشروط منوعة الى ثلاثة انواع شرط لانقضاء كالنية والخرقة والوقت والخطبة في الجمعة
وشرط للدوام كالطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والثالث ما شرط وجوده في حالة البقاء فلا يشترط فيه التقدم
ولا المتأخر بابتداء الصلوة وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في سائر الاركان لان القراءة موجودة في جميع الصلوة
نقد بر **قول** خذوا زينتكم عند كل مسجد اي ما يورث عورتكم عند كل صلوة لان اخذ
الزينة عنها لا يمكن فيكون المراد محلها وهذا من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل واريد بالمسجد الصلوة
وهذا بطريق اطلاق اسم المحل على الحال فان قيل الآية وردت في شأن الطواف كذا روي عن ابن عباس رضي الله
عنهما لا في حق الصلوة فلا يكون حجة في وجوب الستر في حق الصلوة فلنا العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب
وهذا عموم في اللفظ لانه قال عند كل مسجد فقد امر باخذ الزينة عند كل مسجد وهذا مما يمنع القصر على
المسجد الحرام **قول** وكلمة الى تحملها على معنى لا انها تحمله قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم قيل اي مع اموالكم وقوله عليه السلام حتى تجاوز ركبته يحكم في ان الركبة عورة :
فحمل الحمل على المحكم دفعا للتعارض لانها لو كانت محمولة على حقيقتها وهي الغاية فاهي غاية اسقاط
فيدخل ولن كانت غاية مدفوعة الرأب ان فسانطنا فنثبت عورة الركبة بقوله عليه السلام الركبة
من العورة **قول** لقوله عليه السلام المرأة عورة مستورة اي يجب سترها وهي اسم للجموع
فتناول كله وهذا لان الصيغة وان كانت اخبارا حقيقة لكنها غير مرادة لانا نشأ هذا غير مستورة فلو حمل على
حقيقته لزم الخلف في كلام الشارع فجعلنا على وجوب الستر اذا الوجود بلزم الاخبار والوجوب مفض اليه : قوله

قال رضي الله عنه وهذا نصيص على ان القدم عورة وبروي انها ليست بعورة وهو لا يصح فان صلت وربع ساغها او ثلثها مكشوف
تعيد الصلاة عند الخفيفة ومحمد رحمهما الله وان كان اقل من الربع لا تعيد وقال ابو يوسف رح لا تعيد ان كان اقل من النصف
لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابل اقل منه اذ من اساء المظالبة وفي النصف عنه روايتان فاعبر
الخروج عن حد القلة او عدم الدخول في ضده ولما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما في مسح الرأس والحلق في الاحرام ومن
راي وجه غيره يخرج عن رؤيته وان لم يرا الا احد جوانبه الاربعة والشعر والبطن والفخذ كذلك يعني
على هذا الاختلاف لان كل واحد عضو على حدة والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح * وانما

قوله وهذا نصيص على ان القدم عورة لما انه اثبت او لا كون جميع بدن المرأة عورة ثم استثنى منه الكف
والكف لا غير فبقي ما وراءها تحت المستثنى منه والقدم ما وراءها فكان من جملة المستثنى منه وانه مبقى
على اصل العورة فكان القدم ايضا مبقى على اصل العورة لا محالة **قوله** وبروي انها ليست بعورة وهو
الاصح لان المرأة محتاجة الى كشف قدميها عند مشيها كما يحتاج الى اظهار وجهها وبدنها عند المعاملة فاذا خرج
الوجه والكف عن ان يكون عورة للحاجة مع ان الكف والوجه في كونه مشتمل على القدم فلا بد من خروج القدم
اولى **قوله** فان صلت وربع ساغها او ثلثها مكشوف فان قيل لما اذا جمع محمد رحمه الله بين الثلث والربع
وذكر الربع معنى عن ذكر الثلث قلنا الجواب عنه من وجهين احدهما ان محمد ارحمة الله عليه لم يثبت القول في الربع
بالكثرة لانه لم يرو عن النبي عليه السلام ان الربع كثير وقد روي في الثلث كما قال في حديث سعد في الوجه
ولكن ذلك الدليل على كون الربع كثيرا كما في حلق الرأس فرد بين الثلث والربع كيد لا يكون فاطحا فيما له
يردد والثاني ان ابا حنيفة رحمة الله عليه سئل عن هذه المسئلة على هذا الوجه فاوردها محمد رح في الكتاب
كذلك كذا في الفوائد الظهيرية لا يقال بانه لا يقع الاحتراز عند ذكر بهذا التردد لان المفهوم من مثل هذا
الكلام ارتباط الحكم بكل واحد من المذكورين لا نقول كما يفهم ما ذكرتم بفهم ارتباطه باحدهما كما يقال فلان ابن
هذا او هذا **قوله** لان الشيء انما يوصف بالكثرة اذا كان ما يقابل اقل منه فان قيل يشكل على هذا
قوله تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا قلنا انما سمي كل واحد من الفريقين كثيرا بالنظر الى انفسهم لا بالنظر الى ما
يقابلهم فانا لو خيلنا ومجرد النظر الى انفس المهدبين مع قطع النظر عن اهل الضلال لاشك ان المهدبين يرون شيئا كثيرا
وكذلك اهل الضلال وقال صاحب الكشاف ان اهل الضلال كثير حقيقة واهل الهدى كثير مرتبة وعظمة فكانت
لنسبة الكثرة الى كل واحد من الطائفتين بمعنى على حدة فلا يشا فيان حيث **قوله** فاعبر بالخروج
عن حد القلة يعني لما كان القليل والكثير من اساء المظالبة فالنصف لا يكون قليلا ولا كثيرا لان ما يقابل له ليس اقل منه
ولا اكثر منه ففي احدى الروايتين يعتبر الخروج عن القلة ويكون مانعا وفي الرواية الاخرى يعتبر عدم
الدخول في حدة الكثرة ولا يكون مانعا **قوله** ولما ان الربع يحكي حكاية الكمال كما
في مسح الرأس فيه اشكال لانه لم يكن الواجب فيه مسح الكل حتى يقوم الربع فيه مقام الكل بل الواجب
فيه مسح بعض الرأس **قوله** والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح احتراز بقوله هو الصحيح عن اختيار
صدر الشهيد رحمه الله فانه ذكر في الجامع الصغير ان المراد بالشعر ما على الرأس واما المسترسل هل هي عورة فيه روايتان وذكر
الامام المجلوب رحمه الله في الجامع الصغير واما الشعر المسترسل هل هي عورة في رواية المنثقي * ليس

وانما وضع غسله في الجنابة لمكان الحرج والعورة الغليظة على هذا الاختلاف والذكر يعتبر بافراده وكذا الاثنان وهذا هو
الصحيح دون الضم وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظاهرها عورة وما سوى
ذلك من بدنها ليس بعورة لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه انك الحار يا دارا تشبهين بالحار ولا تروى عنها حاجة مولاها
في ثياب من ثيابها عادة فاعتبار حالها بذوات الحارم في حق جميع الرجال دفعا للحرج قال ولو لم يجد ما يزيل به الجنابة
صلى معها ولم يعد وهذا على وجهين ان كان ريع الثوب او اكثر منه طاهرا يصلي فيه ولو صلى عريانا لا يجزئه
لان ريع الشيء يقوم مقام كله وان كان الطاهر اقل من الريع فكذلك عند محمد رحمة الله عليه وهو احد قولي الشافعي رحمة الله
تعالى عليه لان في الصلوة فيه ترك فرض واحد وفي الصلوة عريانا

لبس عورة حتى قال فيه ولو كشف شيء من شعر المرأة اسفل من الاذنين جازت صلواتها وان كان اكثر من الثلث او الريع وهذا
لانه لا يورى الرأس فلا يكون حكمه حكم الرأس لكن مع هذا يحرم النظر اليه لانه عورة بل لان النظر الى شعرهن فتنه كالنظر الى
المرأة الشابة او الى شعور الاماء عن شهوة اليه اشار النبي عليه السلام في قوله من نظر الى وجه امرأة اجنبية عن شهوة حب في عينه
الا نك يوم القيمة وهذا المعنى قال مشايخنا رحمهم الله تمنع المرأة الشابة عكش وجهها بين الرجال في زماننا هذا على رتبة
المتقى وفي رواية اخرى هو عورة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح للفقوى لانه احوط **قوله** وانما وضع غسله
جواب اشكال برده على قوله هو الصحيح بان يقال لو كان الشعر النازل من الرأس عورة على ما زعمت انما كان باعتبار انه من بدنها
وليس هو من بدنها بل بدل سقوط غسلها في الجنابة فقال سقوط غسله لا باعتبار انه ليس من بدنها بل هو من بدنها لانه متصل به
خلفه ولكن سقوط غسله باعتبار الحرج **قوله** والعورة الغليظة وهي القبل والدبر على هذا الاختلاف عند
الكشاف الريع منها مانع جواز الصلوة وعند ابي يوسف رحمه الله ان كشف الاكث في النصف واثبات عنه وفي المحيط
ذكر الكرخي رحمه الله في كتابه انه يعتبر في السوايق قدر الدرهم وفيما عدا ذلك الريع وانما قال ذلك لان العورة نوعان
غليظة وخفيفة كالنجاسة الغليظة الغليظة يعتبر الدرهم وفي الخفيفة يعتبر الريع فكذا العورة ولكن هذا هو من
الكرخي لانه قصد به التغليظ في العورة الغليظة وهذا في الحقيقة خفيف لانه اعتبر في الدرهم والدبر لا يكون
اكبر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلوة وان كان جميع الدبر مكشوف وهذا باقضا وهذا معنى ما ذكره فخر الاسلام رح
واما العورة الغليظة فقد قدر في ذلك بعض مشايخنا رحمهم الله بما زاد على قدر الدرهم احتياطا وهذا
احتياط يرجع الى المناقضة لان موضع الحدث جلته اقل من الزائد على قدر الدرهم **قوله** وما كان
عورة من الرجل فهو عورة من الامة الى قوله في ثياب مهنها المهنه بفتح الميم او كسرهما الخدمة والابتنال منهن
القوم اذا خدمهم وانكر الاصمعي الكسر كذا في الصحاح وكانت جوارى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من الصيقات الرأس مضطرا
للتدبير **قوله** وكذلك عند محمد رح اي لا تجزئ الصلوة الا فيه لان الصلوة في الثوب النجس اقرب الى الجواز من
الصلوة عريانا فان الغلب من النجاسة لا يمنع الجواز وكذلك الكثير في قول بعض العلماء قال عطاء رح من صلى في ثوبه
سبعون قطرة من دم جازت صلواته ولم يقل احد بجواز الصلوة عريانا في حال الاختيار وفي الاسرار ان خطاب النظم
عند عدم الماء فصار هذا الثوب وثوب طاهر بمنزلة ولان ريع الثوب لو كان طاهرا لم يجز الا ان يصلي فيه فكذلك ههنا لان
نجاسة ثلثة ارباعه في افساد صلواته ونجاسة الكل سواء حاله الاختيار منها سواء ايضا حاله الاضطرار في انه لا
يفسد الصلوة الا انا نقول ان خطاب الشر بسبب النجاسة سافط في حق الصلوة

ترك الفريضة وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رج يتخير بين أن يصلي عريانا وبين أن يصلي فيه وهو الأفضل لأن كل واحد منهما مانع جواز الصلوة حالة الاختيار ويستويان في حق المقدار فيستويان في حكم الصلوة وترك الشيء إلى خلف لا يكون تركا والأفضلية لعدم اختصاص الشر بالصلاة واختصاص الطهارة بها ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا قاعد أبو بصير بالركوع والسجود هكذا فعله أصحاب رسول الله عليه السلام فإن صلى قائما اجزاه لأن في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام أداء هذه الأركان فهيل إلى إيهامه شاء إلا أن الأول أفضل لأن الشر وجب نحو الصلوة وحق الناس ولا نه لا خلف له والإجماع خلف عن الأركان قال وبنوى الصلوة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين الضربة يعمل والأصل فيه قوله عليه السلام الأعمال بالنيات وكان ابتداء الصلوة بالقيام وهو منزه دين العادة والعبادة ولا يقع التمييز إلا بالنية والمقدم على التكبير كالفاء عنده إذا لم يوجد ما يقطعها وهو عمل لا يلبق بالصلوة ولا مغبر بالمتأخرة منها لأن ما مضى لا يقع عبادة لعدم النية

الصلوة لأن الله تعالى ما خاطب بالستر للصلوة إلا بالطاهر ولما سقط الخطاب بالستر عنه صار حال العري كحال الستر باعتبار أن خطاب الستر عنه ساقط فحينئذ صار عري العورة كعري الوجه في حق سقوط الخطاب بالستر فلما استوى الحالان من غير تفاوت بينهما كان مخيرا بينهما وأما إذا كان ربيع الثوب طاهرا فقد توجه عليه الخطاب بقدر الطاهر وان سقط بقدر الخسر فربما جنت جهة الوجوب لأن الباب باب العبادات وإنما قدروا بالربيع لأنه حد الكثير الفاحش في باب العورة والخاسة الخفيفة وقول محمد رحمه الله أحسب كذا في الأسرار **قوله** ترك الفريضة أي إذا صلى قاعد أموميا وهو المستحب أما إذا صلى قائما بالركوع والسجود عندنا يجوز فحينئذ لا يصرنا ركا الإفرضا واحدا وهو الستر **قوله** ويستويان في حق المقدار قليل الاكتشاف عفو كقليل الخاسة والكثير منهما مانع ولا يبعد أن يقال قوله ويستويان في حق المقدار ووقع على اختيار الكرخي إذ مقدار الاكتشاف من العورة الغليظة معتبر بما زاد على الدرهم كافي الخاسة الغليظة وكذلك العورة الخفيفة معتبرة في الاكتشاف بالخاسة الخفيفة إذ المانع فيهما مقدار ربيع **قوله** والأفضلية لعدم اختصاص الشر بالصلاة يعني لما لم يخص الشر بالصلاة لأنه يكون الشر للصلاة وللناس كان نفعه أعم فكان الشراوى بخلاف الطهارة لأنها مختصة بالصلوة **قوله** ومن لم يجد ثوبا صلى عريانا قاعداً فإن قيل قوله عليه السلام لعمر بن الحصين رضي الله عنه صل قائما فإن لم تستطع فعاذا يفتضي أن لا يجوز أداء الفرض للعاري قاعدا قلنا هذا غير مستطیع على القيام حكما لأنه لا يمكنه ستر ما قدر على ستره إلا بترك الركوع والسجود والقيام فكان عاجزا عن القيام حكما وروى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنهما قالوا العاري يصلي قاعدا بالإجماع وروى عن ابن مالك رضي الله عنه أن أصحاب رسول الله عم ركبوا في السفينة فانكسرت بهم السفينة فخرجوا من البحر عمرة فصلوا فعودا بإيماء وهذا قول روي عنهم ولم يرو عن أقرانهم خلاف ذلك فحل محلا لإجماع فعرف بهذا أن حديث عمر بن الحصين محمول على ما إذا كان المصلي لا يمسأ **قوله** فإن صلى قائما اجزاه في المبسوط إذا صلى قائما بالركوع والسجود عندنا يجوز وعندنا في صحيح واجب وفي بحر المحيط يصلي المرأة وحدها متباعدة فإن صلوا جماعة بنو سطم الإمام وبسر كل واحد رجله نحو القبلة ويضع يده بين فخذه يميني إيماء وإن أوحى القائم أو ركع أو سجد القاعد جاز **قوله** ولا مغبر بالمتأخرة منها هذا نفي لفول الكرخي فعنده يجوز بنية متأخرة عن الضربة وأخلفوا على قوله أنه إلى متى يجوز قال بعضهم يجوز إلى الشاء وقال بعضهم إلى القعود وقال بعضهم إلى أن يركع وقال بعضهم إلى أن يرفع رأسه من الركوع فإن قوى قبل الشروع روي عن محمد أنه

وفي الصوم جواز للضرورة والنية هي الارادة والشرط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان فلا معتبر به و
بحسن ذلك لا اجتماع عزيمته ثم ان كانت الصلوة فلا يكفيه مطلق النية وكذا ان كانت سنة في الصحيح وان كانت فرضا لا بد من
تعيين الفرض كالظهر مثلا لا اختلاف في الفروض وان كان مقتديا بغيره بنوى الصلوة ومما بعينه لانه يلزمه في
الصلوة من جهته فلا بد من التزامه قال — وليست قبل القبلة لقوله تعالى فولو وجوهكم شطره ثم من كان بمكة ففرض
الامانة عنهما ومن كان غائبا ففرضه اصابته جهتها هو الصحيح لان التكليف بحسب الواسع * * *

انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى
مكان الصلوة لم يفرضه النية جازت صلواته بذلك النية قوله وفي الصوم جواز للضرورة وهي ان وقت الشروع في الصوم
وقت سهو وفطنة لانه وقت نوم فلو شرطت النية وقت الشروع وهو انفجار الصبح لضاق الامر على الناس قوله والشرط ان يعلم
بقلبه اي صلوة يصلي قال محمد بن سلمة رحمه الله هذا القدر نية وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لان النية غير العلم بها
الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه بكفر والمسافر اذا علم الإقامة لا يصير مقيما ولو نواه يصير مقيما قوله اما الذكر
باللسان فلا معتبر فيه اي في كونه شرطا لصحة الشروع وبحسن الذكر باللسان لان يجتمع عزيمته بقلبه والعزيمة عقد القلب على ما
يفعل في شرح الطحاوي الفصل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع قوله وكذا ان كانت سنة في
الصحيح ذكر المصنف رحمه في التجنيس وقال في السنن بكفيه مطلق النية على ظاهر الرواية وهو اختيار عامة المشايخ والاحياء
في السنن ان بنوي الصلوة متابعة لرسول الله عليه السلام قوله كالظهر مثلا هذا اذا كان في الوقت وقال
ظهر اليوم او ظهر الوقت او فرض الوقت اما اذا نوى الفجر او الظهر او غيرها ولم ينو ظهرا الوقت فمنهم من يقول لا يجوز به لانه
ربما كان عليه ظهر صلوة فائنة فلا يشعير فرض الوقت بهذا الاسم ومنهم من يقول يجوز به لان ظهر الوقت مشروع الوقت
والفائنة ليست بمشروع الوقت فمطلقه ينصرف الى ظهر الوقت هذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي
بعد ما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى فرض الوقت لا يجوز لان بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت
يكون هو العصر فاذا نوى فرض الوقت كان ناولا للعصر وصلوة الظهر لا تجوز بنيتها والاولى ان بنوي ظهر اليوم فانه يجوز سواء كان
الوقت خارجا او باقيا قوله وان كان مقتديا بنوى الصلوة ومتابعه وفي شرح الطحاوي ولو نوى صلوة الامام اجزاء وقتها
مقام بنيتين وذكر شيخ الاسلام رحمه على خلاف هذا وقال فاما اذا قال نويت صلوة الامام فهذا لا يكفي لصحة الاقتداء به لان
هذا تعيين لصلوة الامام وليس باقتداء به فكأنه يقول اصلي الصلوة التي يصليها الامام فكان تعيينا لما يصليها الامام لا اقتداء
بالامام ومنهم من يقول مني انظر تكبير الامام ثم كبر بعده فكأنه عن نية الاقتداء الا ان الصحيح ما ذكرنا لان الا انتظار مردود
فد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم العادة فالم يقصد الاقتداء بالامام لا بصبر مقتديا بمجرد الا انتظارا ولو اراد شمله
الامر على نفسه يقول شرعت في صلوة الامام فكيفه ذلك فيكون نية للاقتداء به ولما يصليها الامام وفي فتاوى فاخوخان
رحمهما الله ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصلي الامام قوله ففرضه اصابته جهتها هو الصحيح ذكر في المحيط ومن كان غائبا عن
الكلية ففرضه جهة الكلية لا عينها وهذا قول الشيخ ابى الحسن الكرخي والشيخ ابى بكر الرازي رحمه قال المجتاز في رفع الغائب عنها اصابته
عنها لان المأمورية ذلك ولا فصل في النص ثمرة الاختلاف يظهر في اشتراط نية عين الكلية فعنده بشرط وعندهما لا بشرط
وهذا لان عند ابى عبد الله لما كانت اصابته عنها فرضا ولا يمكنه اصابته عنها حال غيبة عنها الا من حيث النية شرط نية عنها
وعندهما كان الشرط اصابته جهتها لمن كان غائبا وذلك يحصل من غير نية العين فلا حاجة الى اشتراط نية العين

ومن كان خائفا يصلي إلى أي جهة قدر تخفف العذر فاشبه حالة الاشتباه فإن اشتبهت عليه القبلة وليس
بمحضره من يسأله عنها اجتهد لأن الصحابة رضوان الله عليهم غزوا واصلوا ولم ينكر عليهم رسول الله عم ولا ن العمل
بالدليل الظاهر واجب عند انعدام دليل فوقه ولا استخبار فوق النحر في علم أنه خطأ بعد ما صلى لا يعيدها
وقال الشافعي رحمه الله بعد ما إذا استندبر لنفقته بالخطأ ونحن نقول ليس في وسعة إلا التوجه إلى جهة التحريم والتكليف مقيد
بالوسع فإن علم ذلك في الصلوة استندار إلى القبلة لأن أهل فناء لما سمعوا يقول القبلة استنداروا لهيئتهم
في الصلوة واستحسنه النبي عليه السلام وكذا إذا تحول رأيه إلى جهة أخرى توجه إليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما ينقل
من غير نفض المؤدى قبله قال ومن أم قوما في ليلة مظلمة فتحري القبلة وصلى إلى المشرق ونحري
من خلفه وصلى كل واحد منهم إلى جهة وكلهم خلفه ولا يعلمون ما صنع الإمام اجزاهم
لرجوع التوجه إلى جهة التحريم وهذه الخالفه غير مانعة كما في جوف الكعبة ومن علم منهم بحال إمامه تقصد صلواته
لأنه اعتقد أن إمامه على الخطأ وكذا لو كان منقادا عليه لتركه فرض المقام * * * باصفا

العين وأمانة الكعبة بعد ما توجه إليها هل يشترط أولا فكان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يقول بأنه يشترط وكان الشيخ أبو بكر محمد بن حامد
يقول بأنه لا يشترط جواز الصلوة وذكر المصنف رحمه الله في التحسين بنية الكعبة ليست بشرط في الصحيحين الجواب لأن استقبال البيت شرط من
الشرائط فلا يشترط فيه البنية كالوضوء وبعض المشايخ يقول أن كان يصلي إلى المحراب فكما قال الحامدي وإن كان في الصحراء فكما قال
الفضلي وذكر الزند وبشي في نظره أن الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبله أهل مكة يصلي في بيته أو في البطحاء
مكة قبله أهل الحرم والمحرمة قبله أهل العالم قال مولانا خير الدين البدعجي رحمه الله وهذا على التفرقة فاما التحقيق فالكعبة قبله العالم قبل
مكة وسط الدنيا قبله أهل المشرق إلى المغرب عندنا وقبله أهل المغرب إلى المشرق وقبله أهل المدينة إلى جهة معين من توجه إلى
المغرب وقبله أهل الحجاز إلى يسار من توجه إلى المغرب وفي شرح القندوري لمولانا نجم الدين الزاهد رحمه الله ولوحول القادر وجهه
عن القبلة دون صدره لا يفسد ولو حول صدره فسد فالوا وهذا الجواب البق بقولها وعند أبي حنيفة رحمه الله ينبغي أن لا يفسد في الو
بناء على أن الاستدبار إذا لم يكن بقصد الإصرار بفسد عندها وعند أبي حنيفة رحمه الله إذا لم يكن بقصد ترك الصلوة لا يفسد
مادام في المسجد قولها ومن كان خائفا يصلي إلى أي جهة قدر بان اختفى من العدو وغيره ويحاف أنه إذا تحرك واستقبل القبلة
أن يشعر به العدو وجاز له أن يصلي فاعدا أو قائما بالإيماء أو مضطجعا حيث ما كان وجهه وكذا لو كان مريضا لا يمكنه التحرك
وجهه وليس يحضره أحد وجهه وكذا لو اكسرت السفينة وبقي على لوح وخاف أن استقبال القبلة يسقط في الماء يباح له في هذه الصور
أن يصلي حيث ما كان وجهه كذا في الجبط قولها والاستخبار فوق النحر لأن النحر قد يكون حجة على غيره والنحر لا يكون حجة على غيره وهذا
إذا كان النحر من أهل ذلك الموضع وفي التحسين محل كان في المفاضة فاشتبهت عليه القبلة فآخبره رجلا أن القبلة إلى هذا الجانب
ووقع اجتهاده إلى جانب آخر فإن لم يكونا من أهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لم يلتفت إلى قولها لأنها تقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهادهما
باجتهاد غيره قوله فإن علم أنه خطأ بعد ما صلى لا يعيدها وقال الشافعي رحمه الله بعد ما إذا استندبر فإن قبل أن تحري في الأولى والثانية
ثم ظهر أنه خطأ يجب الإعادة فهل وجبت الإعادة هنا قلنا الأصل ما يحتمل الانتقال بعد الثبوت لا يجب الإعادة وأما القبلة فهذه الصفة
الأنزلي أنها تحرك من بيت المقدس إلى الكعبة ثم منها إلى جهتها وما لا يحتمل الانتقال بعد الثبوت تجب الإعادة فطهارة الأولى والثانية
لا يحتمل الانتقال فتجب الإعادة وهذا لأن ما يحتمل الخوا يجب القول بالتحول بالضرورة ولا كذلك ما لا يحتمل القول في غير نفض المؤدى لأن تبدل
الأي بمنزلة النسخ وعمل النسخ بظهور المستقبل لا في الماضي فذلك هنا اجتهاده معتبر في المستقبل لا في الماضي والله أعلم باب

باب صفة الصلوة

فرائض الصلوة ستة: النحرمة لقوله تعالى وربك فكبر والمراد تكبيرة الافتتاح والقيام لقوله تعالى وقوموا لله قانتين
والقراءة لقوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن والركوع والسجود لقوله تعالى واركعوا واسجدوا والقعدة في آخر
الصلوة مقدار التشهد لقوله عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه: إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد
تمت صلواتك على النمام بالفعل قرأ أو لم يقرأ قال وما سوى ذلك فهو سنة أطلق اسم السنة وفيها واجبات كقراءة
الفاتحة ونظم السورة إليها

باب صفة الصلوة

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالوصف والصفة يقوم بالوصف
فقول القائل زيد عالم وصف لزيد لا صفة له وعلمه القائم به صفة لا وصف **قوله** صفة الصلوة من قبيل إضافة
الجزء إلى الكل لأن كل صفة من هذه الصفات جزء الصلوة إذ هذه الأوصاف ^{أي} الأئمة لما ان عند تمام هذه الأوصاف يتم
الصلوة وجاز أن يوصف العرض بالصفات الذاتية كالهيئة والعرضية واستحالة البقاء فيقال السواد عرض ولون ومستحيل
البقاء وإنما لا يوصف بصفات زائدة على الذات كالبقاء والحياة والقدرة مع أن الأفعال الشرعية جواهر فلذلك يوصف
بالصفة والفساد والجواز والبطالان والفسخ والإقالة **قوله** فرائض الصلوة سنة الرماية سنة على فأول القرو
ذكرها بلفظ الفرائض ومن غيرها لما أنها أهم من الأركان والشروط إذ لفظ الفرائض ينشأ ولها فان الأربع منها وهي القيام و
القراءة والركوع والسجود أركان أصلية والنحرمة شرط جواز الصلوة والقعدة الأخيرة فهي وإن كانت فرضاً إلا أنها ليست
بركن أصلي في الصلوة بدليل أنها لم يشرع في الركعة الأولى وإنما شرعت هي شرطاً للتحليل كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه
وذكر في المستصفى وكان شيخنا رحمه الله كثيراً ما يقول لثبوت الشيء بشرط سنة أشياء العين وهو عبارة عن ماهية الشيء
والركن وهو عبارة عن جزء الماهية والحكم وهو الأثر الثابت بالشيء والركن وهو الأثر والمحل والشرط والسبب فالعين
الصلوة هنا والأركان القيام والقراءة والركوع والسجود والمحل الآدمي المكلف والشرط ما تقدم من طهارة البدن و
الثوب وغير ذلك والحكم الجواز في الدنيا والثواب في الآخرة والسبب الأوقات ثم من العبادات ما لها تحريم وتحليل كالصلوة
والحج ومنها ما لا تحريم لها كالزكاة والصوم **قوله** النحرمة والخبر جعل الشيء محرماً والحاء لتحقيق الأسمية كذا قاله الإمام
بدر الدين رحمه الله وإنما اختص التكبيرة الأولى بهذا الاسم لأنها تحرم الأشياء المباحة قبل الشروع **قوله** علق النمام بالفعل
قرأ أو لم يقرأ لأن معناه إذا قلت هذا أو أت فاعداً وفعلت هذا أي قعدت لا جماعاً أنه لا يقول هذا إلا في القعود ولقوله
عليه السلام لعبد الله بن عمرو بن العاص إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت فذكر التشهد فقد تمت صلواتك على النمام
الصلوة به فعلم أن المفروض هو القعدة وقول من قال علق النمام بأحد ما فيكون أحدهما وهو القعدة أو القعدة مع القراءة
فرضاً غير وارد لأن هذا قول يخالف الإجماع إذ لم يقل أحد بفرضية قراءة التشهد وإنما الخلاف في القعدة هل هي فرض أم لا عند
فرض وعند مالك رحمه الله ليس بفرض فإن قيل كيف ثبتت الفرضية بخبر الواحد وفي اتصاله بشبهة كما في قوله عليه السلام خلا
أصابعكم ولا صلوة إلا بقراءة الكتاب فلنا هذا الخبر وقع بهنا للمجمل قوله تعالى أقيموا الصلوة على ما ذكر في الأسرار فكان
ثبوت الفرضية بالنص لا به كما في قدر مع الرأس **قوله** أطلق اسم السنة وفيها واجبات **قوله** ما أراد بقوله وما سوى
ذلك الإشارة إلى الفرائض المذكورة كما ذكرناها ويحتمل أن يكون إشارة إلى مقدار التشهد فيكون معناه وما سوى مقدار
التشهد من القعود الذي يصلي فيه على النبي عليه الصلوة والسلام ويدعو ويسلم **قوله**

ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الأفعال والفعلة الأولى وقراءة الشهادتين في الفعدة الأخيرة والفتوت في الوتر وتكبيرات العبد
والجهر فيما يجهر فيه والخاف في الخاف وفيما يخاف فيه ولهذا يجب سجودا السهو تركها هذا هو الصحيح وسميتها سنة في الكتاب لما ثبت
بجوبها بالسنة قال — وإذا شرع في الصلوة كبر لما نلونا وقال عليه السلام نخرمها التكبير وهو شرط عندنا
خلافا للشافعي رحمه الله حتى أن من مجرم للفرض كان له أن يؤدي بها النطوع عندنا هو بقول بشرط لها ما بشرط لساثر الأركان
وهذا آية الركبة ولنا أنه عطف الصلوة عليه في النص وهو قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى ومقتضاه المغالبة ولهذا لا يتكرر
أكثر من الأركان : ومراعاة

قوله ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الأفعال وهي السجدة الثانية أي في ركعة أحراز عما شرع غير مكرر فيها
كالركوع فإن الركوع بعد السجدة لا يقع معناده بالاجماع **قوله** هذا هو الصحيح أحراز عن جواب الفياس في تكبيرات
العبد والفتوت فإن فيهما الفياس والاستحسان وذكر في المبسوط في باب السهو وإن سمي فيها عن قراءة الشهادتين في الفعدة الأولى
أو تكبيرات العبد أو فتوت الوتر ففي الفياس أن لا يسجد للسهو لأن هذه الأذكار سنة فتركها لا يمكن كثير نقصان في الصلوة كما إذا ترك
الثناء والنعوذ وهذا لأن مبنى الصلوة على الأفعال دون الأذكار وسجد السهو عرف بفعل رسول الله عليه السلام وما نقل
ذلك عنه إلا في الأفعال وجه الاستحسان أن هذه السنة تضاف إلى جميع الصلوة فقال تكبيرات العبد وفتوت الوتر وشهاد
الصلوة فيتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلوة فاما ثناء الافتتاح فغير مضاف إلى الصلوة فيتركه لا يمكن النقصان في
الصلوة **قوله** وإذا شرع في الصلوة أي أراد الشروع **قوله** حتى أن من مجرم للفرض كان
له أن يؤدي بها النطوع ذكر العلامة الزاهد رحمه الله في شرحه للفردوسي باطل بنص يجوز أداء صلوة كثيرة بتكبير
واحدة خلافا للشافعي رحمه الله حتى لو بني على الظاهر ركعتيه أو العصر أو فائنة أو على النقل فلا أجزاء وذكر في الاستحسان
في أول الجامع الصغير في مسألة السهو بناء الفرض على فرض آخر لا يجوز فقال ولو كان على رجل فوات فصل
الظهر ثم قام منه إلى العصر من غير تكبير الافتتاح لم يصح شراعه في العصر لأن أحرار الظاهر لا ينظم العصر كما
ينظم النقل وذكر القاضي لا مام أبو زيد رحمه الله في الأسرار والفرض وإن انقضى فهو حرام بعد ذلك فجاء
شرط الصلوة وإن لم يكن ثبت للنقل ابتداء كما ينادى النقل بطهارة الفرض وكذا الفرض إلا أن فرضا آخر
لا ينادى به ههنا لأنه مع كونه شرطا فهو عطف على الأداء كعقد الإجارة على العمل والعقد على الفرض يتضمن النقل
لأنه صلوة مثل النقل وزيادة فمن حيث أنه صلوة فالباب واحد فتجوز الزيادة ما شاء إلا أنه يكره له
ذلك أي بناء النقل على تحريم الفرض لترك الخلل عن الفرض على الوجه المشروع وهو التسليم كما يكبره له إذا
تكلم ولم يسلم وفي شرح البردوي لا يجوز أداء فرضين بتكبيره وقال أبو الفضل الكرماني رحمه الله لا
يجوز بناء الفرض على الفرض ولا الفرض على النقل دون عكسه كالأداء وفي فنية المنية بعلامة شم شرف الأئمة المكي
وقبه أي وفي شرح فاضل الصدر ببناء العصر على تحريم الظهور وبناء الفرض على تحريم النقل وعلى عكسه
والقضاء على الأداء لأن التكبير شرط عندنا وعند الشافعي رحمه الله ركن حتى بشرط لكل صلوة
تكبير على حدة شب : شرح أبو ذر : مثله **قوله** هو بقول بشرط لها ما
بشرط لساثر الأركان أي من الطهارة ومستر العورة واستقبال القبلة والوقت : **قوله**
قوله ولنا أنه عطف الصلوة عليه في النص وهو **قوله** تعالى
وذكر اسم ربه فصلى

ومراعاة الشرط لما ينصل به من القيام ويرفع يديه مع التكبير وهو سنة لأن النبي عليه السلام وأصحابه عليه وهذا
اللفظ يشير إلى اشتراط المفارقة وهو المروي عن أبي يوسف رحمه الله والحكي عن الطحاوي رحمه الله والصحيح أنه يرفع يديه ثم يكبر لأن فعله
في الكبرياء عن غير الله تعالى والتفني مقدم ويرفع يديه حتى يجازي بأمرها مية تسعة أذنية وعند الشافعي
رحمته الله عليه يرفع إلى منكبيه وعلى هذا تكبيرة الفنون والأعياد والجماعة له حديث أبي حميد قال كان النبي عليه الصلوة والسلام
إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه ولنا رواة وإبل بن حجر والبراء والنس رضي الله تعالى عنهم أن النبي عليه السلام كان إذا كبر رفع يديه
هذا أذنيه ولأن رفع اليد لا علام الأصم وهو ما قلناه وما رواه بحمل على حالة العذر والمرأة ترتفع حذاء منكبيها
مما يصح لأنه استلها فان قال بديل التكبير لله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر أو لا إله إلا الله أو
غيره من أسماء الله تعالى أجزاه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله إن كان
يحسن التكبير لم يجزه إلا الله أكبر أو الله أكبر أو الله أكبر وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز إلا بالاولين
وقال مالك رحمه الله لا يجوز إلا بالاول لأنه هو المنقول والأصل فيه التوقيف والشافعي رحمه الله يقول إذا خال ألف واللام ابلغ في الشا
فام مقامه وأبو يوسف رحمه الله يقول إن أفعل وفعل في صفاته تعالى سواء بخلاف ما إذا كان لا يحسن لأنه لا يقدر إلا على
الغنى ولما إن التكبير هو التعظيم لفظ وهو حاصل فإن أفتتح الصلوة بالفارسية أو قرأ فيها بالفارسية أو ذبح
وسمى بالفارسية وهو يحسن العربية أجزاه عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجز به إلا في الذبح وإن لم
يحسن العربية أجزاه أما الكلام في الافتتاح فحمد مع أبي حنيفة رحمه الله في العربية ومع أبي يوسف رحمه الله في الفارسية لأن
الغلبة لها من الزبنة ما ليس غيرها وأما الكلام في القراءة فوجه قولنا أن القرآن اسم لمنظم عربي كما نطق به النص لأن
عند العجم عنه يكتفى بالعق كالأبماء بخلاف التسمية لأن الذكر يحصل بكل لسان ولا يحقيقة رحمه الله تعالى وأنه لفي زبلاولين
ولكن فيها بهذه اللغة ولهذا يجوز عند العجم إلا أنه يصبر مسببا لمخالفة السنة المتوارثة

قوله ومراعاة الشرط لما ينصل به من القيام قال الإمام بدر الدين رحمه الله عليه الدليل عليه
أن من وقع في البحر ولم ينصل الماء إلى أعضائه وضوئه فكبر وغس في الماء ورفع وصلى بالأبماء يجوز صلواته
وان كان حالة التكبير غير منوضى **قوله** وهو المروي عن أبي يوسف رحمه الله عليه أي أنه قال
والحكي عن الطحاوي رحمه الله أي أنه كان يفعل هكذا **قوله** والتفني مقدم على الإثبات
كسافي كلمة الشهادة إلا أن أبا يوسف رحمه الله عليه يقول ثبت التقدم هناك ضرورة الكلام ولا
ضرورة منا **قوله** حذاء منكبيها هو الصحيح هذا اخترا عن رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله
أنها ترفع يديها حذاء أذنيها كالرجل لأن كفها ليست بعورة **قوله** وقال أبو يوسف
أن كان يحسن التكبير لم يجز إلا كذا ولم يذكر في الكتاب الله كبروه به ينعقد أيضا عنده ولم
يفصل بين ما إذا كان يعلم أن الصلوة تفتح بالتكبير أو لا يعلم وذكر في كتاب الصلوة وقال أبو يوسف
إذا كان يحسن التكبير ويعلم أن الصلوة تفتح بالتكبير لا يصبر شارعا إلا بما ذكرنا من الألفاظ فاما إذا كان لا يعرف
الافتتاح بالتكبير تجز به وإن كان يحسن التكبير وذكر في الإسلام رحمه الله فالحق ما ذكره من هنا أي في الجامع الصغير
لأن الجهل لا يجعل عذرا في دار الإسلام وفي شرح الزاهدي في هذه المسئلة خمسة أقوال عند مالك لا يدخل في الصلوة
الأقوله الله أكبر لأنه هو المنقول وقال الشافعي رحمه الله بلفظين الله أكبر الله أكبر لأنه

ويجوز بآي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح لما نلونا والمعنى لا يختلف باختلاف اللغات والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في أنه لا فساد ويرعى رجوعه في أصل المسئلة إلى قولها وعليه الاعتداد بالخطبة والشهادة على هذا الاختلاف وفي الأذان يعتبر النعارة ولو أفتح الصلوة باللهم اغفر لي لا يجوز لأنه مشوب بجاحته فلم يكن بغيرها خالصا ولو قال اللهم فقد قبل بحجزه لأن معناه يا الله وقيل لا يجوز لأن معناه يا الله آمنا بحجزه فكان سؤالا : قال

لأنه أبلغ من الأول وقال أبو يوسف رحمه الله بثلاثة الفاظ الله أكبر الله أكبر الله الأكبر وقال محمد رحمه الله تعالى عليه بكل ذكر تام هو تعظيم لله تعالى كقوله الرحمن أكبر والحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله وقال أبو حنيفة رحمه الله باسم من أسماء كلفظة الله أو الرحمن وهو الصحيح لقوله تعالى وذكر اسم ربه فصل على الفلاح بذلك اسمه معقبا بالصلوة وقد حصل ثم اختلفت الروايات والمشايخ أن الشروع عنده بالاسماء الخاصة أو بها وبالمشركة كالرحمن والكريم والظاهر والأصح أنه بكل اسم من أسماء كذا ذكره الكرخي رحمه الله وأفتى به المروغنجي وعن الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا قال الله ولم يزد عليه صار شارعا وهكذا كل اسم من أسماء الله تعالى السعة والسعين وفي الغيبة المنية ولو كان الاسم مشتركا كالرحمن فإن أراد به ذات الله تعالى بصهر شارعا لأن الإرادة والنية ترفع وجوه الاحتالات **قوله** ويجوز بآي لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح هذا احتراز عن قول أبي سعيد البردي رحمه الله فإنه قال آمنا جوز أبو حنيفة رحمه الله الفراءة بالفارسية دون غيرها من الالسنه لغرب الفارسية من العربية وقال الكرخي رحمه الصحيح النقل إلى أي لغة كانت وقال الإمام المجتبي رحمه الله الخلاف فيمن لا يهتم بشيء منه وقد قرأ في الصلوة كلمة بالفارسية أو أكثر منها وأما لو اعتاد قراءة القرآن أو كتابة المصحف بالفارسية يمنع منه أشد المنع حتى أن واحدا من أهل الأهواء في زمان الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله كتب فتوى وبعثها إليه أن الصبيان في زماننا يبتغى عليهم التعلم باللغة العربية هل يجوز لنا أن نعلمهم بالفارسية فقال للمستفتي أرجع حتى ننأمل ثم استجب من حاله فإذا هو كان معروفا فساد مذهبه فأعطى لواحد من خدامه سكيناً فقال أقتله بهذا ومن أخذك به فقل أن فلانا أمرني به ففعل فجاء بشرطي إليه وقال أن الأمير يدعوك فذهب الشيخ إليه فقص القصص وقال أن هذا كان يريد أن يطلع كتاب الله تعالى فخلع له الأمير وجازاه بالخير ومشايخ بلخ رحمه الله أخذوا في هذه المسئلة بقولها وهو مختار الفقيه أبي الليث رحمه الله وكذلك ذكر الإمام فخر الدين قاضي خان رحمه الله في الجامع الصغير وكان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يقول الخلاف فيما أنا جرى على لسانه من غير قصد إمام من تعمد ذلك يكون زنديقا أو مجنونا فالجئون به أو بنى والزنديق يقتل **قوله** والخلاف في الاعتداد ولا خلاف في أنه لا فساد كذا ذكر في المحيط أيضا وذكر الشيخ الإمام نجم الدين السنجي والقاضي فخر الدين رحمه الله أنه لا يفسد عندها وذكر أبو بكر الرازي أنه رجع إلى قولها وهو الصحيح **قوله** وفي الأذان يعتبر النعارة ذكر في المبسوط وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لو أذن بالفارسية والناس يعلمون أنه أذان جازوا أن كانوا لا يعلمون ذلك لم يحجز لأن المقصود هو الإعلام ولم يحصل **قوله** ولو أفتح الصلوة باللهم اغفر لي لم يحجز وكذا بقوله استغفر الله أو أعوذ بالله أو أنا لله أو لا حول ولا قوة إلا بالله أو ما شاء الله لا يصبر شارعا بل خلاف : قوله

قال ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة لقوله عليه الصلوة والسلام ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة وهو حجة على مالك رحمه الله تعالى عليه في الارسال وعلى الشافعي رحمه الله تعالى في الوضع على الصدر ولا في الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم وهو المقصود ثم الاعتماد سنة القيام عند الجحيفة وابي يوسف رحمه الله حتى لا يرسل حالة الشاء والاصل ان كل قيام فيه ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو الصحيح فيعتمد في حالة الفنون وصلوة الجنازة ويرسل في الفضة وبين تكبيرات الاعياد

قوله ويعتمد بيده اليمنى على اليسرى تحت السرة وقال شيخ الاسلام رحمه الله يجب ان يعلم بان في الاعتماد اربع مسائل احدها انه هل يضع بيده اليمنى على اليسرى في الصلوة ام لا والثانية كيف يضع والثالثة بين يضع والرابعة متى يضع اما الاولى فعلى قول علمائنا الثلاثة السنة ان يعتمد بيده اليمنى على اليسرى وقال مالك رحمه الله بانه يرسل رسالا وان شاء اعتمد فالارسال عند مالك رحمه عزيمة والاعتماد رخصة وفي المسئلة الاعتماد سنة الاعلى قول الاوزاعي فانه كان يقول بخير المصلي بين الاعتماد والارسال وكان يقول انما امروا بالاعتماد اشفاقا عليهم لانهم كانوا يطولون القيام وكان ينزل الدم الى رؤسنا ملهم اذ ارسلوا والمذهب عند علمائنا انه سنة واطب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال انا معشر الانبياء امرنا بان نأخذ شاملا باماننا في الصلوة وقال علي رضي الله عنه من السنة ان يضع المصلي يمينه على شماله تحت السرة في الصلوة واما صفة الوضع وهي المسئلة الثانية ففي الحديث المرفوع لفظ الاخذ وفي حديث علي رضي الله عنه لفظ الوضع واستحسن كثير من مشايخنا الجمع بينهما بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويجلف بالخنصر والابهام على الرسغ ليكون عاملا ياخذ يمينين واما موضع الوضع وهو المسئلة الثالثة فالافضل عندنا تحت السرة وعند الشافعي رحمه الله الافضل ان يضع يده على الصدر لقوله تعالى فصل لربك والخير قبل المراء وضع اليمنى على الشمال على النحر وهو الصدر ولا نه موضع نور الايمان فحفظه بيده في الصلوة الاولى ولنا حديث علي رضي الله تعالى عنه كما روينا والسنة اذا اطلقت ينصرف في الغلب الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الوضع تحت السرة بعد عن التشبه بهل الكتاب واغرب الى ستر العورة فكان اولى والمراد بقوله تعالى واخر نخل لا خيمة بعد صلوة العبد ولئن كان المراد بالآخر الصدر فضعناه ضع بالقرب من النحر وذلك تحت السرة ثم في ظاهر المذهب الاعتماد سنة القيام وروى عن محمد رحمه الله انه سنة القراءة ويتبين هذا في المصلي بعد التكبير وهي المسئلة الرابعة فعند محمد رحمه الله يرسل يده في حالة الشاء فاذا اخذ في القراءة اعتمد وفي ظاهر الرواية كما يكف يده بعد التكبير يعتمد **قوله** ولا في الوضع تحت السرة اقرب الى التعظيم بشهادة العرف **قوله** وما لا فلا هو الصحيح اخر عن قول الامام الزاهدي ابي حفص الفضل وعن قول اصحاب الفضلي فقال ابو حفص رحمه الله السنة في صلوة الجنازة وفي تكبيرات العبد والقومة التي بين الركوع والسجود والارسال وقال اصحاب الفضلي منهم الفاضلي الامام ابو علي النسفي رحمه الله والحاكم عبد الرحمن الكاتب والامام الزاهد عبد الله الحنبري رحمه الله السنة في هذه المواضع الاعتماد وقالوا من مذهب الروافض الارسال من اول الصلوة فحق يعتمد فخالفة لهم وكان شمس الامم الحلواني رحمه الله يقول كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة الشاء والفنون وصلوة الجنازة وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العبد فالسنة فيه الارسال وبه كان يفتي شمس الامم السرخسي والصدرا الكبير برهان الامم والصدرا الشهيد حسام الامم رحمه الله كذا في المحيط وذكر في فتاوى فاضل خان رحمه الله فكما فرغ من التكبير * * * يضع

ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره وعن ابي يوسف رح انه يضم اليه قوله اني وجهت وجهي الى آخره لروايته
علي رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان يقول ذلك ولما رواه انس رضي الله عنه ان النبي عم كان اذا افتتح الصلوة
كبر وقرا سبحانك اللهم وبحمدك الى آخره ولم يزد على هذا وما رواه محمود على التهجد وقوله وجل ثناؤك لم يذكر
في المشاهير فلا ياتي به في الفرائض والاولى ان لا ياتي بالوجه قبل التكبير لتصل النية به هو الصحيح وليستعيد بالله
من الشيطان الرجيم لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومعناه اذا اردت قراءة القرآن و
الاولى ان يقول استعذ بالله لبواقي القرآن وبغرب منه اعوذ بالله ثم التعوذ تبع للقراءة دون الشاء عند ابجينة ومحمد
رح لما نلونا حتى ياتي به المسبوق دون المفتدي ويؤخر عن تكبيرات العيد خلافا لابي يوسف رح قال

يضع يده اليمنى على اليسرى تحت الشرة وكذلك في تكبيرات العيد وتكبيرات الجازة والفتوح ويرسل في الفومة التي بين الركوع
والسجود وفي الكافي للعلامة النسيحي رح ويرسل في الفومة التي بين الركوع والسجود وبين تكبيرات العيد انفا **قوله**
ثم يقول سبحانك اللهم سبحان في الاصل مصدر ثم صار علما للتسبيح وهو منصوب بفعل لازم اضماره وبحمدك في موضع
الحال اي تسبيح حامدين لك لانه لو لا انعامك بالتوفيق لم نتمكن من عبادتك كذا في الكشف **قوله** وجهت
وجهي الى آخره هذا الذكر وهو وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين ان صلوتي ونسبي
ومحيائي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين كذا في المبسوطين وقال في مبسوط شيخ
الاسلام رحمه الله ولا يغير شيئا من ذلك الى آخر الآية الا انه اذا انتهى الى قوله وانا اول المسلمين يجب ان يغير ويقول
وانا من المسلمين ولو قال وانا اول المسلمين اخلف المشايخ فيه فنهى من يقول يفسد صلوة لانه كذب ومنهم من يقول
لا يفسد لانه يحمل على انه اراد به قراءة ما في القرآن لا الانباء عن نفسه وابي يوسف رحمه الله يقول الاخبار وردت بهما
فاجمع بينهما عملا بالاخبار كلها وجعل البداية بالتسبيح اولى في بعض الروايات لان القرآن ورد به وهو قوله وسبح
بحمد ربك حين تقوم وفي رواية تخير ان شاء اثنى قبل الشاء وان شاء بعده **قوله** لتصل النية
به هو الصحيح اخترا عن قول بعض المتأخرين فانه يقولها قبل التكبير ومنهم الفقيه ابو الميث رحمه الله لانه ابلغ في العزيمة و
يجد الفن العوام من الناس هذا الذكر ليقوم مقام النية وليكون علما بما روي عنه في الاخبار ومنهم من يقول لا يستحب ذلك
لانه يؤدي الى ان يطول مكثه في المحراب قائما مستقبل القبلة ولا يصلي وهذا مذموم شرعا فانه روي عن النبي عم
انه قال مالي اراكم سامدين مخبرين كذا في مبسوط شيخ الاسلام رح **قوله** والاولى ان يقول استعذ
بالله في شرح العلامة الزاهدي والكلام فيه في ثلاثة مواضع احدها في اصله عندنا بتعوذ وعند مالك رحمه الله
لا بتعوذ ولا يسمي والثاني في موضعه وهو ان يتعوذ قبل القراءة لما ذكرنا وعند اصحاب الظاهر وحجرة المعري
بعده والثالث في لفظه باطل واختار ابي عمر وعاصم وابن كثير اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزاد حفص من طريق جبرع اعوذ بالله
العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم واختار نافع وابن عامر والكسائي اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم
واختار حمزة استعذ بالله من الشيطان الرجيم وعليه الفتوى والاختيار وبه ورد اعم الاخبار والا تاراعوذ بالله من الشيطان الرجيم
والكلام في التسمية في مواضع منها الفهم من القرآن عندنا وعند مالك رح ليست من القرآن والثاني في انها ليست من الفاخرة ومن اس
كل السورة لكنها انزلت للفصل بين السور وقال الشافعي رح انها من الفاخرة وفي سائر السور قولان والثالث انه لا يجهر بها في الصلوة
عندنا خلافا للشافعي رحمه الله وفي خارج الصلوة اختلاف الروايات والمشايخ في التعوذ والتسمية

قال ويقرأ بسم الله الرحمن الرحيم هكذا انقل في المشاهير وبسرها القول ابن مسعود رضي الله عنه يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في كل ركعة في كل ركعة كان لا يقرأ بها ثم عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا يقرأ بها في اول كل ركعة كالنعمود وعنه انه يقرأ بها احتياطاً وهو قولها ولا يقرأ بها بين السورة والفاصلة الا عند محمد رحمه الله تعالى عليه فانه يقرأ بها في صلوة المخافة ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة او ثلث آيات من اي سورة شاء فقرأ الفاتحة لا تنعين ركعة عندنا وكذلك اضم السورة اليها خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى عليه في الفاتحة ولما كان رحمه الله فيها له قوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعي رحمه الله قوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولنا قوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوبهما

والشمية وقبل يخفي النعوذون الشبهة والصحيح انه يتخير فيهما ولكن يتبع امامه من القراء وهم يجهرون بهما الاخرة فانه يخفيهما والاربع ان المصلي يسمي في اول كل ركعة وعن أبي حنيفة ان التسمية حسن بين السورتين وفي رواية الحسن عنه يسمي في الركعة الاولى ثم لا يعيد قال الحسن والاحسن ان يسمي في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعاً لا خلاف فيه ومن زعم انه يسمي مرة في الاولى فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطاً فاحشاً عرفه من تأمل في كتب اصحابنا والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب عندنا رواية المعلق عن أبي حنيفة رحمه الله انه يجب التسمية في الثانية كوجوبها في الاولى وفي روايتها ورواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله لا يجب الا عند الافتتاح فان قرأها في غيره فحسن ثم قال الحسن والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة ولا يقرأها بين السورتين عندنا هم الا في صلوة الخساسة عند محمد بن وهب وأما وجوبها خارج الصلوة فالصحيح من الاقوال انها يجب واجمع القراء انه يقرأها في اول الفاتحة وكذا في سائر السور الاخرة واما عمر في احدى الروايتين والخامس انها آية كاملة على الاصح في جميع الاقوال الا في قول من لا يجعلها من القرآن الا في سورة النمل والصحيح انها آية في حوزان الصلوة وحرماتها على الجنب والحائض وذكر بكران الاصح انها آية في حق الحرمة لا في حق جواز الصلوة بها فان فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط باخبار الآحاد وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر وان كبر وتعوذ ونسي الشاء لا يعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي الشاء والتعوذ والتسمية لفوات محلها ولا سهو عليه وقيل يجب وان كبر وتعوذ ثم يجدي يسمي وان كبر ويجدي يسمي لا يتعوذ وكذا ان كبر وسمى ثم مجد قَوْلُ و يسميها في المغرب لم يحدث اخفاه واما يسميها بزيادة الباء فهو قولنا فلنا هو محمول على التعليم اي على تعليم انها بين التعوذ والقراءة كما شرع للجهر بالتكبير للاعلام وقد روي ان عمر رضي الله عنه حين اناه وقد العراق جهر بالشاء واما جهر للتعليم قَوْلُ و ثم يقرأ فاتحة الكتاب وسورة في شرح الزاهدي واختلف في القراءة على خمسة اقوال قال الاصم وابن عبيد لم يست يفرض اصلاً حتى لو لم يقرأ في الصلوة مع الفدية بجزءه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرض في الركعات كلها وقال الحسن البصري رحمه الله فرض في ركعة واحدة وقال مالك حج فرض في ثلث ركعات وقال اصحابنا فرض في الركعتين من غير تعين قَوْلُ و خلافاً للشافعي رحمه الله عليه في الفاتحة قال الشافعي رج بنوعين الفاتحة ركناً حتى لو ترك حرفاً منها في ركعة لا يجوز صلوة قَوْلُ و والزيادة عليه بخبر الواحد فان قيل لم قلت بانه خبر الواحد بل هو مشهور لان العلماء ثلثته بالقبول فتجوز الزيادة بمثله قلنا انما يجوز الزيادة على الكتاب بالخبر المشهور اذا كان محكماً واما اذا كان محتملاً فلا وهذا الحديث الحديث

واذا قال الامام ولا الضالين قال آمين ويقولها المؤتم لقوله عليه السلام اذا امن الامام فامنوا ولا تمسك لما لك
رج في قوله عليه السلام واذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين من حيث القسمة لانه قال في آخيه فان الامام يقولها
فأول ويجفونها لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ولا نه دعاء فيكون مبناه على الاختلاف
والمد والفص فيه وجهان والتشديد خطأ فاحش قال ثم يكبر ويكبر وفي الجامع الصغير بكبر مع الاخطا لان
النبي عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع ويجذف التكبير حذ قالان المدي اوله خطأ من حيث الدين لكونه
استفهاما وفي آخيه لحن من حيث اللغة ويعتمد ببديده على ركبتيه وبفرج بين اصابعه لقوله عمر
لا تس رض اذا ركعت فضع يدك على ركبتيك وفرج اصابعك ولا يندب الى التفريج الا في هذه الحالة ليكون امكن
من الاخذ ولا الى الضم الا في حالة السجود وفيما

الحديث محتمل لان مثل هذا الكلام يذكر لنفي الجواز كما قال لاصلوة الا بالطهور ويذكر لنفي الفضيلة كما قال لاصلوة لجار المسجد
الا في المسجد ولما كان كذلك صار محتملا وبالمحمل لا يجوز الزيادة على الكتاب كذا في طريقة الزعري وبسوط شيخ الاسلام
قوله آمين وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وروي عن ابن حنيفة رحمه الله انه لا يقول الامام آمين انما يقول
المأموم وذلك لان الامام داع والمأموم مستمع وانما يؤمن المستمع لا الداعي كما في سائر الادعية خارج الصلوة واما قوله
عليه السلام اذا امن الامام فامنوا سمي الامام مؤمنا باعتبار الشيب والسبب يجوز ان يسمى باسم المباشر كما يقال بنى الامير
داره المدينة قوله ويجفونها وقال الشافعي رحمه الله يجفونها الامام في الصلوة التي يجفونها
بالقراءة والمأموم يخاف هكذا ذكر المزني رحمه الله في مختصره وذكر في الخلاصة الغزالية ومن سنن الصلوة ان
يجهر بالتأمين في الجهرية ومدد صبا مذهب عمر وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم ترك الناس الجهر بالتأمين وما تركوا
الا لعلمهم بالنسخ قوله لما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه وهو اربع يجفونها الامام قوله ولا نه دعاء فان معناه
اللهم اجب دليته قوله تعالى قد اجيب دعوتك اسمها داعين وموسى عم كان داعيا وهارون عم مؤمنا واذا سمع المقيّد
من الامام ولا الضالين في صلوة لا يجهر فيها هل يؤمن فمن بعض المشايخ انه لا يؤمن وعن الفقيه ابجعفر يؤمن كذا
في المحيط قوله والتشديد خطأ فاحش اي في هذا الموضع لا في نفسه فانه في نفسه لغة صحيحة بمعنى قاصدين قال الله
تعالى ولا آمين البيت الحرام ويفسد به الصلوة عندها خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وفي الكافي والمدنية بلا
تشديد اختيار الفقهاء والقصر اختيار اهل اللغة قوله وفي الجامع الصغير وبكبر مع الاخطا والارتفاع
ومن داب هذا الكتاب انه اذا وقع نوع مخالفة بين رواية الجامع الصغير وبين رواية الفدوري يصحح بذكر الجامع الصغير
ثم المخالفة ضاهي ان الاول يشير الى ان التكبير في محض القيام كذا قال بعض مشايخنا وهكذا ذكر في المحيط مسند لا يقول
محمد رحمه الله اذا اراد ان يركع يكبر والثاني يقتضي مقارنة التكبير مع الاخطا لان مع المقارنة وبه قال بعض مشايخنا
ايضا وقيل يكبر عند الخروجه حيث يكون ابتداء عند ابتداء الخروجه وانتهائه عند انتهائه وقال الطحاوي بخبر اكماء كبير في
خزانة الاكمل لا يكبر وصل القراءة بتكبير الركوع وفي غريب الرواية كان ابراهيم يصل خامئة السورة بتكبير الركوع وعن ابي
يوسف رحمه الله ربما وصل وربما ترك وقال ابو جعفر يصلها وصلها وانما ترك ابو يوسف رحمه الله افضل تعليما للرخصة قوله
خطأ من حيث الدين لكونه استفهاما ويفسد به الصلوة ويكفر به لو غمده لان هذا يقتضي ان لا يثبت عند كبر باء الله تعالى و
خطئه وهو كفر وفي آخيه لحن من حيث اللغة اي عدول عن سنن الصواب عنى قال مشايخنا رحمه الله

وفيما وراء ذلك يترك على العادة ويبسط ظهره لان النبي عليه الصلوة والسلام كان اذا ركع بسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لان النبي عليه السلام كان اذا ركع لا يصب رأسه ولا يفتعه ويقول سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه لقوله عليه الصلوة والسلام اذا ركع احدكم فليقل في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا وذلك ادناه اي ادنى كمال الجمع ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمجده ويقول المؤمن ربنا لك الحمد ولا يقولها الامام عند الخفيفة رحمة الله عليه فولا يقولها في نفسه لما روى ابو هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام كان يجمع بين الذكرين ولا نه حرض غيره فلا ينسي نفسه وله قوله عليه الصلوة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد هذه قننة وانما نافي الشبهة ولهذا لا يأتي المؤمن بالتسبيح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولا نه يقع تحميد بعد تحميد المنفرد وهو خلاف موضوع الامامة والذي رواه مجول على حالة الانفراد والمنفرد يجمع بينهما في الاصح ان كان يروي الاكثفاء بالتسبيح ويروي بالتحميد والامام بالدلالة عليه اني به معنى

رج لو ادخل المدين الباء والراء في لفظ اكر عند افتتاح الصلوة لا يصير شارعا **قوله** وفيما وراء ذلك يترك على العادة اي عند الافتتاح وعند القعود وفيه رد على قول من قال يفرج عند الافتتاح **قوله** ولا يرفع رأسه ولا ينكسه معناه يسوي رأسه بعجزه لانه امور بالاعتدال في الركوع والاعتدال فيه ان يكون ظهره مستويا من الجانبين لا يرفع عجزه اعلى من راسه ولا رأسه اعلى من عجزه كذا في المبسوط **قوله** وذلك ادناه هذا من ثمة الحديث ثم بين المصنف رحمه الله ان مراد رسول الله عليه السلام من قوله ادناه اي ادنى كمال الجمع وادنى كمال السنة لان يكون المراد ادنى ما يجوز به الصلوة او بتمامه الواجب لانه لا يمكن اثبات فرضية التسبيح بهذا الخبر لانه لا تجوز الزيادة على الكتاب بخبر الواحد ولا اثبات الوجوب ايضا لانه عليه الصلوة والسلام لم يعلمه ذلك الاعرابي حين علمه الفرائض والواجبات ولو كان القول به ثلث مرات من الواجبات لعلمه وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان سجد مرة واحدة وروي عن محمد رحمه الله انه قال بكبره ذلك وقال ابو مطيع البجلي ثلبي ايجنفه رحمه الله لو نقص من ثلث في تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلواته وذهب في ذلك الى انه ركن مشروع فكان نظير الفهم فوجب ان يحمله ذكر مفرض قياسا على القيام **قوله** ولا يقولها الامام عند ابي حنيفة رحمه الله فان قيل ما جواب ابي حنيفة رحمه الله عما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه خمس يخففهن الامام وفي رواية اربع يخففهن الامام وذكر منها التخميد قلنا قال في الاسرار انه غريب وحديث القسمة معروف ومرفوع الى النبي عليه السلام برواية ابي موسى الاشعري رضي الله عنه فبرج عليه **قوله** والمنفرد يجمع بينهما في الاصح احترار عن القولين الآخرين المذكورين بعده احدهما الاكثفاء بالتسبيح والثاني الاكثفاء بالتخميد قال شيخ الاسلام رحمه الله والاصح عند ابي حنيفة رحمه الله ان المنفرد يأتي بالتخميد لا غير وفي الخبر المحيط في التخميد اربع روايات ربنا لك الحمد ربنا ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد قال العلامة شمس الأئمة الحلواني رح في الرواية التي يجمع بينهما اني بالسمع حالة الارتفاع واذا استوفى ثلثا قال ربنا لك الحمد وهكذا رواه ابن المشايخ في ادكار الصلوة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان كان يفعل كذلك وفي شرح الزايد فلن قلت وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان عند كل خفض ورفع ولم يترك التكبير عند رفع الرأس من الركوع فلن عند في المحيط قبل مسائل الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة السنن وفي روضه الناطقي بكبر في حالة الانتقال في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي ان النبي عليه السلام واما بركو

قال ثم اذا استوى قائما كبر وسجد اما التكبير والسجود فلها ببناء واما الاستواء قائما فليس يفرض وكذا الجلسة بين السجدين والطمأنينة في الركوع والسجود وهذا عند البخينة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح يفرض ذلك كله وهو قول الشافعي رح لقوله عليه السلام قم فصل فانك لم تضل فانه لا عرابي حين اخف الصلوة ولها ان الركوع هو الانحناء والسجود هو الانخفاض لغته فتعلق الركبة بالادنى فيهما وكذا في الانتقال اذ هو غير مقصود وفي اخر ما روي لشمس بن اياه صلوة حيث قال وما نصت من هذا شيئا فقد نصت من صلواتك ثم القومة والجلسة سنة عندهما وكذا الطمأنينة في تخرج الجرجاني رح وفي تخرج الكرخي رحمه الله واجبة حتى يجب سجدا السهو بتركها ساها عنده ويعتمد ببدنه على الارض لان وابل بن حجر وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد وادعم على راحتيه ورفع عجزه قال ووضع وجهه بين كفيه وبدنه حذاء اذنيه لما روي انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك قال وسجد على انفيه وجهته لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز الاقتصار على احد ما جاز عند البخينة رحمه الله تعالى عليه وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الا من عذر من وهو رواية عنه لقوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء وعد منها الجهة ولا بخينة رحمه الله تعالى عليه ان السجود يتحقق بوضع بعض الوجه وهو المأمور به الا ان الحذر والذوق خارج * * * والمذكور

عمر وعليه وابهرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي رح وكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بها من بعد رسول الله عم الى يومنا هذا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع قال اسنادنا رحمه الله ترك العمل بما منصوص ايضا فقد ذكر في خزنة الفقه والنظم ان تكبيرات فرائض يوم وليلة اربع وتسعون وان يكون كذلك الا اذا لم يكن عند الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد بالتكبير للذكر الذي فيه تعظيم الله تعالى سواء كان فيه لفظ التكبير او لم يكن جميعا بين الروايات والاثار والاعبار قوله اما التكبير والسجود فلها ببناء وبدنه ما ذكر من قوله لانه عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع وقوله تعالى واركعوا واسجدوا وقوله فتعلق الركبة بالادنى اي بادن ما يطلق عليه اسم الركوع والسجود قوله وكذا في الانتقال اي بتعلق الجواز بادن ما يقع عليه اسم الانتقال اذ هو غير مقصود بل هو وسيلة الى تحصيل الركن الذي بعده ولما لم يكن مقصودا شرط ادنى ما يحصل به الانتقال فشرط رفع الرأس من السجود ليتحقق الانتقال لان رفع الرأس فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال بلا رفع الرأس بان سجد على وسادة فزعت الوسادة من تحت راسه وسجد على الارض يجوز قوله ثم القومة والجلسة سنة اي القومة بعد ما رفع راسه من الركوع والجلسة بين السجدين سنة عندهما وكذا الطمأنينة في الركوع والسجود عند عبد الله الجرجاني اعتبار هذه الطمأنينة بالطمأنينة التي في القومة والجلسة فهي سنة اجماعا فكذا هذه والكركخي فرق بينهما وقال الركوع والسجود ركنان مقصودان والطمأنينة شرع لتكاملهما فيجعل المكمل واجبا كما قلنا في القامة والانتقال ركن شرع لغيره شرع اكمله بالسنة كالتثليث في الطهارة ليطهر الثغوات بين المكملين كما ظهر الثغوات بين الركنين فعند الكرخي رحمه الله لما كانت واجبة يجب ترك الطمأنينة ساها سجد السهو وعند الجرجاني رحمه الله عليه لما كانت سنة لا يجب قوله لان وابل بن حجر رحمه الله وعنده الجيم كذا في المغرب وصف اي بالفعل فسجد اي وابل ووضعه اولا ما كان اقرب الى الارض الركبة ثم البدن ثم الوجه وعند الرفع برفع اولا ما كان ابعد من الارض فرفع وجهه ثم بدنه ثم ركبته قوله لقوله عليه السلام امرت ان اسجد على سبعة اعضاء القدمين والركبتين واليدين والجبين قوله

والمذكور فيما روي الوجه في المشهور ووضع اليدين والركبتين سنة عندنا المتحقق السجود دونها وأما وضع القدمين فقد ذكر القندوري رحمه الله أنه فرضية في السجود قال: فان سجد على كور عمامته أو فاضل ثوبه جاز لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته وبروى أنه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد بقي بفضل حرا الأرض وبرها وبيلدي ضبعه لقوله صلى الله عليه وسلم وأبد ضبعيك وبروى وأبد من الأبداد وهو المد والاول من الأبداء وهو الأظفار ويجازي بطنه عن فخذه به لأنه عليه السلام كان إذا سجد جازي حتى أن بهمة لو أرادت أن تمر بين يديه لم يث وقيل إذا كان في الصف لا يجازي كبدًا يؤذي جاره وبوجه أصابع رجله نحو القبلة لقوله عليه السلام إذا سجد المؤمن سجد كل عضومنه فلو جبه من أعضائه القبلة ما استطاع ويقول في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثا وذلك أدناه لقوله عم إذا سجد أحدكم فليقل في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثا وذلك أدناه أي أدنى شمال الجمع ويستحب أن يزيد على الثلاث في الركوع والسجود بعد أن يختم بالوتر لأنه عم كان يختم بالوتر وأن كان أماما لا يزيد على وجهه بميل القوم حتى لا يؤدي إلى التغير ثم كشيح الركوع والسجود سنة لأن النص يتناولها دون شبيهاها فلا يزال على النص والمرأة تنخفض في سجودها وتلزم بطنها لتجنبها لأن ذلك أسهلها قال ثم يرفع رأسه ويكبر لما روينا فإذا أطمأن جالسًا كبر وسجد لقوله عليه الصلوة والسلام في حديث الأعرابي ثم أرفع رأسك حتى تستوي جالسًا ولولم يستوي جالسًا وكبر وسجد أخرى أجراه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقد ذكرناه

قوله والمذكور فيما روي الوجه في المشهور والسجود مأموره والحديث ورد بيانا أن هذه الأعضاء حال السجدة والمذكور فيه الوجه والمراد به البعض والحد والذوق خارج بالاجماع ثم إذا انقصر على الجهة جاز فكذا إذا انقصر على الأنف وصار ترك الجهة كترك اليدين والركبتين ولا تأجمعه أنه يجوز الانقصار على الأنف بعد رقلوم يكن الأنف مسجدًا لما جاز الانقصار عليه كالذوق والحد من ولان الجهة عظم مثلث والأنف طرفها الثالث فإذا انقصر على بعض الجهة جاز وإن قل كذا ذكر الفقيه أبو جعفر رجع فكذا على الأنف وفي المحيط ذكر الأنف وهو اسم لما صلب دليل على أنه لا يكفيه أن يسجد على ما لا أن منه وهو الأربعة وأن عليه أن يمكن ما صلب منه ثم السنة في السجود عندنا أن يسجد على الجهة واليدين والركبتين والقدمين وقال زفر والشافعي رحمهما الله وهو واجب لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن مطلق السجود لا يشترط وضع اليد والركبة لغة ولهذا تصح صلوة المكفوف بالاجماع والامر محمول على الندب وفي مختصر الكرخي رحمه الله سجد ورفع أصابع رجله على الأرض لا يجوز وفي صلوة المجازي وأما أعضاء السجود فسبعة وفرضية السجود تتعلق بعضو واحد منها في قول أبي حنيفة رجع وهو الوجه وقال زفر والشافعي رحمهما الله يتعلق بجميعها وعد وضع القدمين على الأرض حال السجود من السنن الفعلية وفي القندوري فرض السجود بناءً على موضع القدمين والجهة والأنف عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا ينادى بالأنف قال العلامة الزاهدي وطأ ما ذكر في مختصر الكرخي والمحيط والقندوري يقتضي أنه إذا رفع أحد القدمين دون الأخرى أن لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ أن فيه روايتين: كور العمامة دورها من كور العمامة وكورها إذا دارها على رأسه وهذه العمامة عشرة أكرار وعشرون كورًا الهمة ولدا الشاة وهي بعد السخلة فإن السخلة أول ما يضعه أمه ثم يصير بهمة قوله وإذا سجد أحدكم معطوف على قوله وإذا أمكع أحدكم لانهما في حديث واحد قوله ثم يرفع رأسه ويكبر الرفع فرض للتحقق لا يقال إلى السجدة الثانية قوله لما روينا إشارة إلى قوله لأن النبي عم كان يكبر عند كل خفص ورفع قوله

وتكلموا في مقدار الرفع والاعمح انه اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه بعد ساجدا وان كان الى الجلوس اقرب جاز له ان بعد جالسا فتشقق الثانية قال فاذا اطمان ساجدا كبر وقد ذكرناه وليستوي قائما على صدره وقد ميه ولا يقعد ولا يعتمد ببدنه على الارض وقال الشافعي رح مجلس جلسة خفيفة ثم ينهض معتمدا على الارض لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدره قد ميه وما رواه محمول على حاله الكبر ولان هذه فعدة اسراحة والصلوة ما رضع لها وبفعل في الركعة الثانية مثل ما بفعل في الركعة الاولى لانه تكرر الاركان الا انه لا يستفتح ولا ينعوذ لانهما لم يشعرا الامرة واحدة ولا يرفع بده الا في التكبير الاولى خلافا للشافعي رحمه الله في الركوع والرفع منه لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الفوت وتكبيرات العيدين وذكر الرابع في الحج والذبي يروي من الرفع محمول على الابتداء

قوله وتكلموا في مقدار الرفع وبعض مشايخنا قالوا اذا ابل جبهته عن الارض ثم اعادها جاز ذلك عن السجدين وعن الحسن بن زياد ما هو اقرب من هذا فانه قال اذا رفع رأسه بقدر ما يجرب فيه الريح يجوز وقال محمد بن سلمة رح لا يكون عنهما مالم يرفع جبهته مقدار ما يقع عند الناظر انه رفع رأسه للسجدة اخرى فان فعل ذلك جاز عن السجدين والاكبر عن سجدة واحدة وفي القدر وروي انه يكفي بادي ما يطلق عليه اسم الرفع وجعل شيخ الاسلام القول الاخير وهو المذكور في القدر وروي صحيح قال لان الواجب هو الرفع فاذا وجد دني ما ينشأ وله اسم الرفع بان رفع جبهته كان مؤد بالهذا الركن كما في السجود حيث يعتبر فيه ادنى ما ينشأ وله الاسم بخلاف الركوع لان الركوع هو المبلان وانحاء الظاهر اذا وجد بعض الانحاء ولم يوجد البعض يرجح الاكثر منها انما الى الركوع اقرب فقد وجد الركوع وان كان الى القيام اقرب فقد عدم الاكثر فصار كانه لم يركع بخلاف السجود فانه يحصل بوضع الجبهة على الارض والواجب وضع الجبهة على الارض مرتين وقد وجد حين رفع رأسه ادنى ما يكون حق الوضع وعند الشافعي رح لا يجوز ما لم يستوفى وقد ذكرناه قوله وقال الشافعي رح مجلس جلسة خفيفة الخلاف بيننا وبين الشافعي رح في موضعين في اعتماد اليد عند يعتمد بهما على ركبتيه وعنده يعتمد بهما على الارض والثاني في الجلسة قال شمس الائمة الحلواني رح الخلاف في الافضل حتى لو فعل كما هو مذموم هنا لا بأس به عند الشافعي رح ولو فعل كما هو مذموم ههنا لا بأس به عندنا كذا في المحيط قوله ولا يرفع بده الا في التكبير الاولى خلافا للشافعي رحمة الله عليه في الركوع والرفع منه وفي المسئلة حكاه بتعليق دبله للمصنفين فان الاموي اعني ابا حنيفة رضي الله عنه في المسجد الحرام فقال ما بال اهل العراق لا يرفعون ايديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد حدثني الزاهدي عن سالم عن ابن عمر ان النبي عليه السلام كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فقال ابو حنيفة رحمه الله حدثني حماد عن ابراهيم عن علفه عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود فقال الاوزاعي عجبنا من ابي حنيفة رحمه الله احده عن الزاهدي عن سالم عن ابن عمر وهو يحدثني عن حماد عن ابراهيم عن علفه عن ابن مسعود فرجع مذهبه بعلم اسناده فقال ابو حنيفة رح اما حماد فافقه من الزاهدي وابراهيم فافقه من سالم ولولا سبوا ابن عمر لقلت علفه افقه منه واما عبد الله فافقه فسكت الاوزاعي فرجع حديثه بفقته رواه وهو المذموم لان الترجيح بفقته الرواة لا يصلوا اسنادا ولانه لما عارضنا روايتنا فعله وجب المصير الى قوله وهو الحديث المشهور لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة وفوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقوفين وعند التجرئين ابي الاولى والوسطى قوله

كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه وادفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترض رجله اليسرى
فجلس عليها ونصب اليمنى نصبا ووجه اصابعه نحو القبلة هكذا وصفت عائشة رضي الله عنها رسول الله صلى
في الصلوة ووضع يده على فخذه وبسط اصابعه وشهد بروي ذلك في حديث وائل بن حجر رضي
لان فيه توجه اصابع يده الى القبلة وان كانت امرأة جلست على اليمنى اليسرى واخرجت رجلها
من الجانب الايمن لانه استرطها والشهد التحيات لله والصلوة والطيبات السلام عليك ايها النبي
الى آخره وهذا تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وعلمني الشهد كما كان يعلمني سورة
من القرآن وقال قل التحيات لله الى آخره والاخذ بهذا اولى من الاخذ بشهد ابن عباس رضي الله عنهما وهو قوله التحيات
المباركات الصلوة الطيبات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا الى آخره لان فيه الامروا طه الاستحباب
والالف واللام وهما للاستعناق وزيادة الواو وهي لتجديد الكلام

قوله كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه وادفع رأسه على الابداء عن ابن الزبير رضي الله عنه رأى رجلا يرفع يده في الصلوة
عند الركوع فقال له ما هذا فان هذا شيء فعله النبي عليه السلام ثم تركه وقال ابن مسعود رضي الله عنه رفع النبي يده ثم رفعنا
وتركنا وقال ابن عباس رضي الله عنه ان العشرة المبشرة بالجنة رضي الله عنهم ما كانوا يرفعون ايديهم الا لا فتناح الصلوة
على ان رواية ابن عمر سافطه وقال مجاهد صلبت خلف بن عمر سنتين فلم اراه يرفع يده الا لا فتناح الصلوة والراوي اذا عمل
مخلاف ما روى سافطه روايته كما عرف في اصول الفقه **قوله** وبسط اصابعه ذكر محمد رحمه الله في غير رواية
الاصول حديثا عن النبي عليه السلام في الاشارة ثم قال هذا قولنا وقول ابن حنيفة رحمه الله وحكي عن الفقيه ابي جعفر انه يعقد
الخصم والنصر ويحلق الوسطى مع الابهام ويشير بسبابته وفي الجامع الصغير المرتب عن ابي يوسف رحمه الله في املائه
يروى الاشارة عن النبي عليه السلام وفرضه بما مضى به ابو جعفر رحمه الله ثم قال وقال غيره من اصحابنا يشير بثلاثة وخمسين
ثم قال وان الاشارة بالسبابه رواية عن ابن حنيفة رحمه الله وفي الاملاء عن ابي يوسف رحمه الله كما تقدم وفي قول المدنيين
يجب ان يعقد الثلاث والخمسين ويشير بالسبابه وعن الكلوي يقيم اصبعه عند قوله لا اله الا الله ويضع عند قوله لا اله الا الله ليكون
النصب كالنبي والوضع كالاثبات وفي الحبط وقيل رفع سبابته اليمنى في الشهد عند ابن حنيفة ومحمد والشافعي رجع
من السنن وفي ظاهر الاصول لا يرفعها وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله قال العلامة نجم الدين الزاهد
لما انفقت الروايات عن اصحابنا جميعا في كونه سنة وكذا اخذ الكوفيين والمدنبيين وكثرة الاخبار روايات ان كان العمل
بها اولى **قوله** وهذا تشهد عبد الله بن مسعود اعلم ان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في الشهد لعمري تشهد ولعلي تشهد ولعبد الله
شهد ولعبد مسعود تشهد ولعبد بن عمر تشهد ولعبد بن عمر تشهد فاحذ علماءنا رحمهم الله بتشهد عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه واخذ الشافعي رحمه الله بتشهد عبد الله بن عباس رضي الله عنه وتشهد كما ذكر في الكتاب الا انه قال في
آخره واشهد ان محمدا رسول الله بدون عبده وقال الشافعي رحمه الله الاخذ بما رواه ابن عباس اولى بوجه اربعة ادها
ان فيه زيادة كلمة وهي المباركات والثاني انه يوافق القرآن كما قال الله تعالى فيه نحية من عند الله مباركة طيبة والثالث
انه ذكر السلام بغير الف واللام واكثر شليمان القرآن مذكور بغير الف واللام قال الله تعالى سلام عليكم طيبتم قالوا
سلاما قال سلام و سلام عليه يوم ولد واشرف الكلام ما يوافق القرآن والرايع انه متأخر عن خبر ابن لان ابن عباس كان صغيرا
فانما اخبر ما استقر عليه من الامر وابن مسعود كان من الشيخ ينقل ما كان في الابداء كما ينقل

كما في الضم وتأكد التعليم ولا يزد على هذا في الفعدة الأولى لقول ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم الشاهد في وسط الصلوة وآخرها فان كان وسط الصلوة نهض إذا فرغ من الشاهد وان كان آخر الصلوة دعا لنفسه بما شاء وقرأ في الركعتين الآخرين بقاخذ الكتاب وحدها حديث أبي فنادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الآخرين بقاخذ الكتاب وهذا بيان الافضل هو الصحيح لان القراءة فرض في الركعتين على ما يابنك من بعد ان شاء الله تعالى وجلس في الآخر كما جلس في الاولى لما روينا من حديث وابل وعائشة رضي الله عنهما ولا سيما اشق على البدن فكان اولي من التورك الذي يميل اليه مالك رحمه الله والذي يرويه انه صلح فعد منور كضعفه الطحاوي رحمه الله او يميل على حالة الكبر والتشهد وهو واجب عندنا وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ليس بفرضه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لقوله صلح اذا قلت هذا وضعت فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تفعد فافعد نقول

ينقل النخعي واصحابنا رحمهم الله قالوا الاخذ بالشهد ابن مسعود اولي لوجه عشرة كلها مذكورة في النهاية وال جواب عما روي به الشافعي رحمه الله ايضا فليطلب هناك **قوله** كما في الضم فان من قال والله والرحمن الرحيم لا افضل كذا ففعله يلزمه ثلث كفارات وتوفيق والله الرحمن الرحيم لا افضل كذا ففعله لزمه كفارة وتأكد التعليم فانه روي عن محمد بن الحسن انه قال اخذ ابو يوسف رحمه الله عليه بيدي وعلمني الشاهد وقال اخذ ابو حنيفة رحمه الله بيدي فعلمني الشاهد وقال ابو حنيفة رحمه الله اخذ حماد بيدي فعلمني الشاهد وقال حماد اخذ علفه بيدي وعلمني الشاهد وقال علفه اخذ ابن مسعود بيدي وعلمني الشاهد وقال ابن مسعود اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدي وعلمني الشاهد وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ جبرئيل عليه السلام بيدي فعلمني الشاهد وحكي ان اعرابيا دخل على ابي حنيفة رحمه الله فسأله ^{الاول} بواوين فقال له بواوين فقال لا اعرابي بارك الله فيك كما بارك في الاول فتعجب اعرابه وسأله عنه فقال سألتني عن الشاهد بواوين كشهد ابن مسعود فقلت بواوين فقال بارك فيك كما بارك في شجرة مباركة ذبونة لا شرقية ولا غربية **قوله** لقول ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم الى قوله بما شاء من لفظ الحديث **قوله** هو الصحيح وهذا احتراز عما روي الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله ان القراءة في الآخرين واجبة حتى لو تركها ساهبا يلزمه سجدة كذا ذكر شيخ الاسلام في المبسوط والامام المجتوب رحمه الله في الجامع الصغير في باب القراءة وذكر في المحيط وان ترك القراءة والتسبيح في الآخرين لم يكن عليه حرج ولم يكن عليه سجدة المهوران كان ساهبا لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات كذا ذكره القندوري في شرحه وروي الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله انه لو سجد في كل ركعة الآخرين ثلث شيعيات اجزاه وقراءة الفاتحة افضل فان لم يقرأ ولم يسبح كان مسيئا ان كان منعدا وان كان ساهبا فعليه سجدة السهو لان القيام في الآخرين مقصود فبكره اخلاؤه عن الذكر والقراءة جميعا كما في الركوع والسجود وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال يسبح فيهما ولا يسكت الا انه اذا اراد ان يقرأ الفاتحة فليقرأ على جهة التناء لا القراءة وبه اخذ بعض المتأخرين **قوله** ضعفه الطحاوي قال ان هذا من حديث عبد الحميد بن جعفر وهو ضعيف عند نفلة الحديث **قوله** خلافا للشافعي رحمه الله في قراءته الشاهد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فانهما فرضان عنده حتى اذا ترك قراءة الشاهد والصلوة على النبي لا تجوز الصلوة احتج الشافعي رحمه الله في قراءة الشاهد بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال كذا نقول

والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلوة واجبة امامة واحدة كما قاله الكرخي او كما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم كما اخبره الطحاوي فكفيها مؤنة الامر والفرض المروي في الشاهد هو التقدير

نقول قبل ان يفترض الشاهد السلام على الله السلام على جبرئيل وميكائيل فقال النبي عليه السلام قل قوله الحيات لله الى ان قال في آخره اذ اقلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك والاسند لال من ثلثة اوجه احدها هو انه قال قبل ان يفترض الشاهد فقد اطلق اسم الفرض على الشاهد ولا نه قال له قل والامر للوجوب والثالث انه علق التمام به فدل انه لا يتم بدونه والجواب عنه اما قوله قبل ان يفترض الشاهد معناه قبل ان يفدرفا لفرض في اللغة عبارة عن التذبر قال الله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم وكذلك الامر لانه امر على سبيل التعليم والتلخيص والامر على هذا الوجه لا يكون فرضا الاثر في ان قوله قل لم يفد الوجوب في بعض الكلمات لان الواجب عندهم خمس كلمات وقوله علق التمام به فلما علق التمام باحدهما واجمعنا على ان التمام يغلق بالفتحة فانه لو تركها لم يجزه فلا يتعلق بالثاني ليحقق الخبر واجتج في الصلوة على النبي عليه السلام بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه والامر للوجوب ولا وجوب خارج الصلوة قد دل على انه واجب بقوله عليه السلام لا صلوة لمن لم يصل علي في صلوة واقل مقدارها اللهم صل على محمد و زاد العراقي وعلى آل محمد واصحابنا ورحمهم الله اجماعا بما روينا ان النبي عم قال لابن مسعود بعد ما علمه الشاهد اذ اقلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلوتك فقد علق باحدهما من علق بالصلوة على النبي عليه السلام فقد خالف النص وقوله ولا وجوب خارج الصلوة قلنا الصلوة على النبي عليه السلام خارج الصلوة واجبة في العمر مرة كما ذكر الكرخي اذا الامر لا يقتضي التكرار وكذا ذكر اوسمع ذكر النبي عليه السلام تجب الصلوة كما قال الطحاوي رحمه الله لا لان الامر يقتضي التكرار بل لانه يغلق وجوبه بسبب مذكرو وهو الذكر فيذكر بذكره فاما ان تكون واجبة في الصلوة للصلوة فلا دلالة في لفظ الآية عليه فان قيل الآية مطلقة فجعلها على خارج الصلوة وداخلها عملا بالاطلاق قلنا الحالة غير مذكورة ضا واما ثبت افتضاء ولا عموم للمقتضي فان قيل سلمنا انه لا عموم له لكن الصلوة حالة فثبت بقوله عم لا صلوة لمن لم يصل علي في صلوة قلنا لما علم الاعراب فرائض الصلوة لم يذكر عليه الصلوة فعملوا به محمول على نفي الكمال لقوله عم لا صلوة لبحار المجد الا في المجد وفي المحيط قراءة الشاهد ليست بفرض عندنا واما اذا فرغ البعض وترك البعض ففي ظاهر الرواية وكذلك تجوز صلوته لانه اذا ترك الكل تجوز ففي البعض او في بعض الروايات لا تجوز صلوة عند محمد ورحمهم الله لا يثبت لانه اذا شرع في القراءة افترض عليه الاتمام فاذا ترك فقد ترك الفرض ففسد صلوته وهو نظير من سلم ثم ذكر ان عليه سجدة ثلاثة فلو ذهب ولم يسجد ما فصلوته تامر ولو خرسا جدا ثم رفع رأسه وذهب فسد صلوته ثم الكلام في كفيته الصلوة على النبي عليه السلام ذكر عيسى بن ابان رحمه في كتاب الحج على اهل المدينة ان محمدا سئل عن الصلوة على النبي عم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد الى آخره وهو موافق لحدث كعب بن عجرة رضي وكان ابن عباس وابو هريرة رضي بصليان عليه على نحو ما بينا الا انهما كانا يزبدان وادهم محمدا ومحمد كما رحت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وحكي عن محمد بن عبد الله بن عمر انه كان بكبره قول المصلي وادهم محمدا وآل محمد وكان يقول هذا نوع من بتخير الانبياء عليهم السلام فان احدا لا يستحق الرحمة الا بائنان ما يلام عليه ونحن امرنا بتعظيم الانبياء عليهم السلام ونوقرهم ولهذا اذا ذكر النبي عم لا يقال رحم ولكن يصلى عليه وهكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه

قال - ودعنا مما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة لما روينا من حديث ابن مسعود رضي وقاله
النبي عم ثم اخبر من الدعاء الطيبة واعجبه اليك وبيدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب
الاجابة ولا بد عو بما يشبه كلام الناس مخزاعن الفساد ولهذا يأتي بالمأثور المحفوظ وما لا يستعمل
من العباد كقوله اللهم زوجني فلانة يشبه كلامهم وما يستعمل كقوله اللهم اغفر لي ليس من كلامهم
وقوله اللهم ارزقني من فيل الاول لا تستعملها فيها بين العباد يقال رزق الامير الجيش ثم يسلم عن يمينه
فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك لما روى ابن مسعود رضي عن ان
النبي عم كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خده الايسر ويروي

رح في المبسوط وقال لان الدعاء بالترحم انما يحسن مسئلة الغير لا نبياء لان في الدعاء بالترحم تفصيل للمدعوله وذكر
شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط انه لا بأس به لان الاثر ورد به وكان الشيخ ابو الحسن الرستغفاني رحمه الله
ايضا يقول لا بأس وكان معنى قولنا ارحم محمد ارحم امة محمد فهو راجع الى الامة وهذا كمن جنى جنازة والحاجي
ابن شيخ كبير واراد ان يقيم العفوية على الحاجي فالناس يقولون للذي بعافه ارحم هذا الشيخ الكبير وذلك ارحم
راجع الى الابن الحاجي حفيظه ويكون معناه ارحم هذا الشيخ بالرحم على ابنه الحاجي كذا في المحيط **قوله**
ودعا بما يشبه الفاظ القرآن كقوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم
الحساب ونحو قوله رب اجعلني مقيم الصلوة ومن ذريتي الآية وقوله ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا
بالايمان الآية وقوله ربنا ظلمنا انفسنا الآية وقوله ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيه **قوله**
والادعية الماثورة ومن الادعية الماثورة ما روي عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلعم علمني
يا رسول الله دعاء ادعوه في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا فانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي
مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول يا رسول الله علمني دعاء ادعوه في صلوتي
ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم قلوا ثم اخبر عن الدعاء الجنبه واعجبه صحبه بن ذكر الضمير في الشيخ
الموثوق بها وكذا لفظ المبسوطين **قوله** ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس تخترعا عن الفساد اي تخترعا عن فساد
الحيز الملاقي بكلام الناس لاجميع الصلوة بالاتفاق لانه بعد الشاهد فان الادعية التي تشبه كلام الناس اما تفسد
الصلوة اذا كانت قبل تمام فرائض الصلوة اما اذا كانت بعد الشاهد فلا تفسد لما ان حقيقة كلام الناس بعد الشاهد
فكيف بما يشبهه وهذا عند ما ظاهر وكذا عند الحقيقة رحمه الله لان كلام الناس صنع منه فتم صلواته لوجود
الصنع **قوله** ثم يسلم عن يمينه في المبسوط ومن يجرم للصلوة فكانه غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه
وعند التخلل كانه رجع اليهم فسلموا والتسلمتان قول جمهور العلماء وكبار الصحابة عمر وعلي وابن مسعود رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الاخذ برواية كبار الصحابة اولى فانهم كانوا يرون النبي عم كما قال ليسليني منكم اولوا
الاحلام والنهي واما عايشة رضي الله عنها كانت تنف في صف النساء وسهل برسعد كان من جملة الصبيان فيحمل
عليها لم يسمعها التسليمة الثانية على ما روي انه عليه السلام كان يسلم الثانية اخفض من الاولى وفي شرح
الطحاوي فالتسليمة الاولى للخروج من الصلوة والثانية للشوية وترك الحقاء **قوله**

وبنوي بالنسبة الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية لان الاعمال بالنيات ولا بنوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته هو الصحيح لان الخطاب حظ الحاضرين ولا بد للمفتدي من نية امامه فان كان الامام من الجانب الايمن او الايسر نواه فيهم وان كان بجذائه نواه في الاولى عند ابي يوسف رحمه الله ترجيحاً للجانب الايمن وعند محمد رحمه الله وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله نواه فيهما لانه ذو حظ من الجانبين والمفتري بنوي الحفظة لا غير لانه ليس معه سواهم

قوله وبنوي بالنسبة الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وهذا اللفظ الجامع الصغير واما رواية المبسوط فينفذ بالحفظة على الرجال اما النية فلا توجب سنة فليكن بالنية فيا ساعلي سائر السن وهكذا يقول خارج الصلوة اذا سلم بنوي السنة كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله وقدم ذكر الحفظة هنا واخره في الجامع الصغير حتى ظن بعض اصحابنا ان ما ذكره هنا بناء على قول ابي حنيفة رحمه الله الاول في تفضيل الملائكة على البشر وما ذكره في الجامع الصغير بناء على قوله الاخر في تفضيل مومني البشر على الملائكة وهو مذاهب اهل السنة والجماعة وليس كما ظنوا فان الواو لا يوجب الترتيب والختان خاص بني آدم وهم الانبياء عليهم السلام افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الانبياء افضل من عوام الملائكة وعوام الملائكة افضل من عوام بني آدم وقالت المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بني آدم لقوله تعالى لن يكون المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المفرجون اي ولا من هو اعلى منه قدرا واعظم منه خطرا وهم الملائكة الكروبيون وبديل عليه تخصيص المفرجين كما يقال فلان لا يستنكف عن خدمتي ولا ابوه براد بالمذكور واخرا فأكيد المذكور قبله وانما يؤكد الشيء بالافضل فالافضل وقال العلامة النسي رحمه الله في الكافي والجواب انا لا نسلم تفضيل الثاني لكن هذا لا يمس ما ننازعنا فيه لان الآية تدل على ان الملائكة المفرجين باجمعهم افضل من عبيتي لا تزلع فيه والمراد ان الملائكة مع ما لهم من خصوصية القدرة الفائقة على قدرة البشر والعلوم اللوحية وانهم يتجددوا عن الثوالذ لا زواجي رأسا لا يستنكفون عن عبادته فكيف من تولد من آخر لا يقدر على ما يقدرون ولا يعلم ما يعلمون وهذا لان شدة البطش وسعة العلوم وغرابة النكون هي التي تورث الحسنى وامثال الضارعي خبشا وهم الزبغ عن العبودية حيث راوا المسيح ولد من غراب يرى اكمله والابصر ويحيي الموتى وينبئ بما يكون وما وندخون في بيوتهم فبرؤا من العبودية وقالوا ان لم يكن ابن الله فمن ابوه فيقتل لهم هذه الاوصاف في الملائكة اتم منها في المسيح ومع هذا لم يستنكفوا من العبودية فكيف المسيح على انه لا يلزم من هذا تفضيل الملائكة على الانبياء بالمعنى الذي بنازعنا فيه وهو كثرة الثواب اذا البشر قهروا نوازع الهوى في ذات الله تعالى مع انهم جيلوا عليها فضاقت الانبياء عليهم السلام الملائكة في العظمة وتفضلوا في قهر البواعث النفسانية ودواعي الجسدانية فكانت طاعتهم اشق لكونها مع الضارف بخلاف طاعة الملائكة فكانت اربدا ثوابا على ان الآية دلتنا ان مساق الكلام على ان المسيح اولي بالعبودية من الملائكة عليهم السلام والثواب يتجدد بتجدد العبودية **قوله** ولا بنوي النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته هو الصحيح في شرح العلامة الزاهدي واختلف ايضا في نية المسلمين فيقتل بنوي الحضور منهم وقبل بالاولى المحضرة والثانية جميع عباد الله الصالحين من الملائكة والانس وقيل بنوي بهما جميع المؤمنين وقيل لا بنوي الفساق الا برئ اننا نقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **قوله** ولا بد للمفتدي من نية امامه تخصيص الامام بالذكر يؤيد قول من يقول انه بنوي من يشاركه في الصلوة كذا في الجامع الصغير لئلا يضيق رحمه الله **قوله**

والامام بنوي بالتسليمين هو الصحيح ولا بنوي في الملائكة عدد المحصور لان الاخبار في عددهم قد اختلفت فاشبه الامام
بالانبياء عليهم السلام ثم اصابه لفظ الاسلام واجبة عندنا وليس بغير خلاف للشافعي رح هو يمسك بقوله عم تحريمها
التكبير وتحليلها التسليم ولنا ما روينا من حديث ابن مسعود رضي الله عنه والتخبر بنا في الفرضية والوجوب الا انا اثبتنا
الوجوب بما رواه احناط وبمثل لا ثبت الفرضية والله اعلم **فصل في القراءة**
قال ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الاولى من المغرب والعشاء
اذا كان اماما ويخفي في الاخرين هذا هو المثارث وان كان منفردا فهو مخير

ان شاء

قوله والامام بنوي بالتسليمين هو الصحيح هذا اخترنا عن قول بعضهم بنوي لامام في التسليم الاول والاصح انه
بنوي في التسليمين كذا ذكره فاختان رح وقال صدر الاسلام لم يذكر الامام هل بنوي ام لا ويجب ان لا بنوي لانه يجهر
بالسلام ويشير اليهم وهو فوق النية فلا حاجة الى النية **قوله** ولا بنوي في الملائكة عدد المحصور لان الاخبار
في عددهم قد اختلفت فقد روى ابن عباس رضي عن النبي انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن
بكتب السيئات وواحد امامه يبلغه الخيرات وواحد ورائه يدفع عنه المكروه وواحد عندنا صير يكتب ما يصلي على النبي عليه السلام
ويبلغه الرسول وفي بعض الاخبار مع كل مؤمن ملكان وفي بعضها مع كل مؤمن ملكا وفي بعضها مع كل مؤمن مائة
وسنون ملكا **قوله** فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام فانه لا ينبغي ان يعين عدد في ايمانهم للاختلاف
فما يؤمن بمن ليس بنبي ولا يؤمن بمن هو نبي لوعين عدد بل يؤمن من آدم الى محمد عليهم الصلوة والسلام **قوله**
ولنا ما روينا واجتج احبا بنا جديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي عليه السلام حين علمه الشاهد قال له اذا
قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد والتخبر بنا في الفرضية
والوجوب اذا فائدته رفع الجناح اذا اتى بما يجتار وترك الاخر والفرضية او الوجوب بقرب الجناح **قوله**
وبمثل لا ثبت الفرضية اشارة الى قوله عليه السلام وتحليلها التسليم وذكر في الاسرار ان هذا الخبر من اخبار الاحاد فلا
ثبت به الفرضية وفي النوازل لو قال السلام ودخل رجل في صلوة لا يصبر داخل فثبت بهذا ان الخروج لا يتوقف
على عليكم فان سلم او لا عن يساره يسلم عن يمينه ولا يعبد واذا سلم تلقاء وجهه يعبد والسلام الامام يخرج
المفتدي عن صلوة حتى لو فقهه لم يبطل وضوءه وعند ما يبطل وضوءه ويسلم المفتدي مفارنا للامام عند
البحينة رحمه الله كما لتكبير وقيل بعده كقولهما **قال** الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان المفتدي يصبر خارجا
عن الصلوة بسلام الامام بشرط ان يسلم مع الامام حتى يصبر خارجا بسلام نفسه فيكون مقبلا للسنة كذا في المحيط
والله تعالى اعلم **فصل في القراءة**

قوله ويجهر بالقراءة في الفجر والركعتين الاولى من المغرب والعشاء والاصل ان النبي عم كان يجهر بالقراءة في الصلوة
كلها في الابتداء وكان المشركون يؤذونه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بصلواتك كلها
ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار فكان يخاف بعد ذلك في صلوة
الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين للابتداء في هذين الوقتين ويجهر في المغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء
والفجر لانهم كانوا رقادا ويجهر بالجمعة والعيد لانهم اقاموا بالمدينة وما كان للكفار بها قوة الابتداء وهذا العذر وان زال
بكثرة المسلمين بقيت هذه السنة لان بقاء الحكم يستغني عن بقاء السبب **قوله**

ان شاء جهر واسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه ولا افضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة ويخفيها الامام في الظهر والعصر وان كان يعرفه لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة النهار عجا اي ليست فيها قراءة مسموعة وفي عرفه خلاف مالك رحمة الله عليه والحجة عليه ما روينا ويجهر في الجمعة والعيد بن لورود النفل المستفيض بالجهر وفي النطوع بالنهار بخافت وفي الليل بخبر اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وهذا لانه مكمل له فيكون نغوا من قاته العشاء فصلاها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فضى الفجر عداة ليلة الغرض بجماعة وان كان وحده خافت حتما ولا يتخير هو الصحيح لان الجهر يخص حتما اما بالجماعة حتما او بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما

قوله ان شاء جهر واسمع نفسه لكونه امام نفسه والامام انما يجهر لا سماع القوم لبند بروا في فرائضه فيحصل لهم احضار القلب قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر الوالالباب وهو لما كان امام نفسه اخذ الى سماع نفسه ليكون اقوى في التفكير والتدبر واحضار القلب فيجهر ويكفي بادناه لحصول المقصود به وان شاء خافت لان الجهر لا سماع من خلفه وليس خلفه احد يسمعه **قوله** صلوة النهار عجا اي ليست فيها قراءة مسموعة انما فسر هذا احراز عن قول ابن عباس رضي الله عنه وتفسيره فانه يقول لا قراءة في ما بين الصلوتين لقوله صلوة النهار عجا اي ليس فيها قراءة ولنا قوله عم لا صلوة الا بالقراءة وقبل الحجاب بن الارث رضي الله عنه بم عرفته قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الظهر والعصر قال باضطراب لحنه وقال ابو ثناء رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسمعنا الآية والآيتين في الظهر جانا وثنا وبيل الحديث اي ليست فيها قراءة مسموعة كذا في المبسوط قوله وفي الليل يتخير اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وفي قوله اعتبارا بالفرض في حق المنفرد اشارة الى ان افضلية الجهر لما ذكر قبله في حق المنفرد والافضل هو الجهر في المبسوط وان شاء جهر وهو افضل لما روينا عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمجده بوقض الوضوء وبوقض الوضوء ومما النبي عم بابي بكر رضي وهو يمجده ويخفي القراءة ويخفي الجهر بالقرأة وبيل رضي وهو يثقل من سورة الى سورة فلما اصبحوا سأل كل واحد منهم عن حاله فقال ابو بكر كنت اسمع من انا جبه وقال عمر رضي كنت اوقض الوضوء واطرد الشيطان وقال بلال كنت انتقل من بستان الى بستان فقال لابي بكر ارفع من صوتك قليلا ولعمركم ان من صوتك قليلا ولبلال اذا ابتدأت سورة قائمها على نحوها **قوله** وان كان وحده خافت حتما هو الصحيح قال العلامة صاحب النهاية قوله هو الصحيح مخالف لما ذكره شمس الاثمة السرخسي رحمة الله تعالى عليه وغير الاسلام وقاضي خان والامام الترمذي والامام المجيب في شروحه للجامع الصغير وذكر الامام فاضل خان رحمة الله تعالى وان صلى وحده خافت لان الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت فلا يجهر به بعد خروج الوقت وقال بعضهم يتخير بين الجهر والخافتة والجهر افضل كما في الوقت وهو الصحيح لان القضاء يكون على وفق الاداء وفي الاداء المنفرد يتخير بين الجهر والخافتة والجهر افضل وقال ايضا في النهاية قوله لان الجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت بدل على ان قوله في الكتاب فضلها بعد طلوع الشمس لا يقتصر الحكم على ما بعد طلوع الشمس بل اذا صلاها بعد طلوع الشمس يكون الحكم كذلك فان حصل خافت حتما لانه قضاء بغير جماعة والجهر سنة الجماعة والاداء في الوقت فلا يكون سنة فيه كما بعد طلوع الشمس **قوله**

ومن قرأ في العشاء في الأولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين وإن قرأ
الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهر وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بن وهب
ابن يوسف رحمتهما الله تعالى عليه لا يقضي واحدة منهما لأن الواجب إذا فاتت عن وقته لا يقضى إلا بدليل وطحا وهو الفرق بين
الوجهين أن قراءة الفاتحة شرعت على وجه ترتب عليها السورة فلو فاضاها في الآخرين ترتب الفاتحة على السورة وهذا خلاف
الموضوع بخلاف ما إذا ترك السورة لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع ثم ذكر مذهبنا ما يدل على الوجوب وفي الأصل بلفظه
الاستحباب لأنها إن كانت مؤخرة فيكون موصولة بالفاتحة فلم يمكن مراعاة موضوعها من كل وجه ويجهر بهما هو الصحيح لأن الجمع
بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة شنيع فلا بد من تغيير وتغيير النقل وهو الفاتحة أولى ثم المخافة أن يسمع نفسه والجهر
أن يسمع غيره وهذا عند الهذلي رحمه الله لأن مجرد حركة اللسان لا يسمي قراءة بدون الصوت وقال الكرخي أدنى
الجهر أن يسمع نفسه وأدنى المخافة تصحيح الحروف لأن القراءة فعل اللسان دون الصامخ وفي

قوله ومن قرأ في العشاء في الأولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يعد في الآخرين وإن قرأ الفاتحة ولم
يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وجهر وقال عيسى بن أبان ينبغي أن يكون الجواب على العكس إذا ترك الفاتحة
بقضيتها في الآخرين وإن ترك السورة لا يقضي وجه ذلك أن قراءة الفاتحة واجبة وقراءة السورة غير واجبة والواجب
أولى بالقضاء وروى الحسن بن زباد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه أنه يقضيها أما السورة فلما يذكرها وأما الفاتحة
فلما قال عيسى بن أبان وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يقضى واحدة منها أما الفاتحة فلما يذكرها وأما
السورة فلا تنهئ سنة في الأولين وما كان سنة في وقتها كان بدعة في غير وقتها فلا تقضى وجه ظاهر أن
إن قراءة الفاتحة واجبة في الأولين وكذا السورة معها حتى لو ترك أحدهما ساهيا كان عليه سجود السهو فاضاها
في الشفع الثاني أو لم يقض وسجد السهو لا يجب إلا بترك الواجب أو بناخه إلا أن الشفع الثاني محل لأداء الفاتحة
فإن قرأ الفاتحة فيه مرة يكون أداء ولا يكون قضاء وإن قرأها مرتين كان بدعة لأن تكرار الفاتحة في قيام
واحد غير مشروع فلهذا لا تقضى الفاتحة بخلاف السورة لأن الشفع الثاني ليس محل لأداء السورة بخلاف أن يكون
محلا للقضاء كان قبل القضاء صرف ماله إلى ما عليه وقد شرعت الفاتحة في الآخرين حثاله فله صرفها إلى
ما عليه فتقضها والسورة لم تشرع في الآخرين حثاله فلا يقضيها فلما على رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن قراءة
الفاتحة واجبة لم يملك صرفها إلى ما عليه لأنها لم تشرع حثاله وأما السورة فشرعت نقلا في الآخرين حتى لو قرأها
فيها لم يجب سجود السهو فملك صرفها إلى ما عليه **قوله** لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع وهو
أن ترتب عليها السورة لأن المترجي مترتب لا محالة غايته ما في الباب أن السورة تقع متصلا عن الفاتحة التي في الأولين
إلا أن هذا القدر من التغيير يغير ليجدي السهو **قوله** ثم ذكر مذهبنا أي في الجامع الصغير ما يدل على الوجوب
وهو قوله قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة وهو جواب عن المجتهد فخر بن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه
الأصل أي في المبسوط بلفظة الاستحباب وهو قوله وإذا ترك السورة في الأولين أحب إلي أن يقرأها في الآخرين لأن من
صفته العمل بالسورة الترتيب مع الوصل والترتيب لم يفت لكن الوصل فانتفاها من العمل به من وجه دون وجه فتقبل
الأفضل فضلا لها ولا يجب لبقاء أصله وفوائده وصفه **قوله** ويجهر بهما هو الصحيح ذكر في الكافي ثم عن أبي حنيفة
ثلاث روايات في رواية نجات بهما لأن الفاتحة مقدمة على السورة فكانت أصلا والسورة تتبع لها ومن حق الفاتحة

وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا وعلى هذا الاصل كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغير ذلك وادنى ما يجزي من القراءة في الصلوة آية عند الجنبية رحمه الله وقال ثلاث آيات قصارا وآية طويلة لا يسي فارقا بدونه فاشبه قراءة ما دون الآية وله قوله تعالى فاقرأ ما تيسر من القرآن من غير فصل الا ان ما دون الآية خارج والآية ليست في معناه وفي السفر بقراءة الكتاب واي سورة شاء لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في سفره بالمعوذتين ولان للسفر اثر في اسقاط شرط الصلوة فلان يؤثر في تخفيف القراءة اولى وهذا اذا كان على عجلة من السبر وان كان في امنة وقرار يقرأ في الفجر نحو سورة البروج واشتقت لانه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف

الفاتحة هنا الخاتمة للسورة تبعاً لما روي رواه بجمهور بالسورة دون الفاتحة وهو اختيار فخر الاسلام رحمه الله لان الفاتحة اداء والسورة قضاء والاداء يكون بحسب محله والفضاء بحسب الفوات والسورة فائت بصيغة الجهر فتقضى كذلك والفاتحة في محلها تراعى صفاتها والفضاء يلحق بموضعها فلا يجتمع الجهر والخافتة في ركعة تفديرا واذكر فخر الاسلام في مبسوطه لم يذكر ههنا كيفية القضاء في التقديم والتأخير قال بعضهم تقدم السورة على الفاتحة لانها ملحقة بالقراءة في الاولين فكان تقدم السورة اولى وقال بعضهم تؤخر وهو الاشهر وابعدهم من التغير **قوله** وفي لفظ الكتاب اشارة الى هذا حيث قال ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء خاف لانه جعل الجهر اسماع نفسه فلا بد وان يكون المخافتة تصحيح الحروف فادنى الجهر عنده ان يسمع نفسه واخفاها ان يسمع غيره وادنى المخافتة ان تصحح الحروف وقال صاحب المحیط الاصح قول الحمداني وهو قول الفضلي رحمه الله وقال شمس الائمة الحلواني رحمه الله عليه الاصح انه لا يجزئه ما لم يسمع ادناه ويسمع من يقربه **قوله** وعلى هذا الاصل اي وعلى هذا الخلاف قوله والاستثناء بان قال الامامة بعد قوله فلان على الف او بان قال ارشاه الله او ان دخلت الدار بعد قوله انت طالق جهر ان يسمع نفسه صح استثناء المائة ووجه التعليق لا يقع الطلاق اجماعا وان لم يسمع نفسه وحصل تصحيح الحروف فعلى الخلاف **قوله** وغير ذلك كالباع والشمية على الذبحة ووجوب سجدة الندوة وقيل الصحيح ان في بعض الضروقات يكفى بسماحه وفي بعضها شرط سماع الغير كما في البيع لو ادنى المشتري عما خذ الى ثم البائع فسمع بكفى ولو سمع البائع بنفسه ولم يسمعه المشتري لا يكفي **قوله** وادنى ما يجزي من القراءة في الصلوة آية عند أبي حنيفة رحمه الله عليه اعلم ان القراءة في الصلوة على اقسام قسم يتعلق به الجواز وقسم يخرج عن حد الكرامة وقسم يدخل به في حد الاستحباب اما الاول لو قرأ آية قصيرة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب جازي قول الجنبية رحمه الله وبكره وعندهما لا يجوز وان قرأ الفاتحة ومعها سورة قصيرة او ثلاث آيات قصارا او آية طويلة جاز من غير كراهة والمسح في الركعتين اربعون آية سوى فاتحة الكتاب كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله ثم على قول الجنبية رحمه الله اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات او كلمتان نحو قوله تعالى كيف قدر ثم نظر وما اشبه ذلك يجوز بلا خلاف بين المشايخ واما اذا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مد هامان او آية قصيرة هي حرف واحد نحو قوله تعالى ص ر ق وهذه آيات عند بعض الفراء اختلف المشايخ فيه ولا قرأ آية طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي وآية المددانية فقرأ بعضها في ركعة والبعض في ركعة اختلف المشايخ فيه على قول الجنبية رحمه الله قال بعضهم لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعامة منهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث آيات قصارا وبعد لها فلا يكون قراءته ادنى من قراءة ثلاث آيات كذا في المحيط **قوله**

ويقرأ في الحضرة في الركعتين بربعين آية أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب وروعي من أربعين إلى ستين ومن ستين إلى مائة وبكل ذلك ورد ألا تزوجه التوفيق أنه يقرأ بالاربعين مائة وبالكسائي أربعين وبالأوساط ما بين خمسين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها وإلى كثرة الاشتغال وفلته قال وفي الظهر مثل ذلك لا يستوائهما في سعة الوقت وقال في الأصل ودونته لأنه وقت الاشتغال فينقص عنه تحزنا عن الملل والعصر والعشا سواء يقرأ فيهما بأوساط المفصل وفي المغرب دون ذلك يقرأ فيهما بقصار المفصل والأصل فيه كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصلاة بربعين ركعتين في الظهر بطول المفصل وفي العصر والعشا بأوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل ولأن مبنى المغرب على العجلة والتخفيف ليقبها والعصر والعشا يشعب فيهما التأخير وقد يقعان بالنظر في وقت غير مستحب في وقت فيهما بأوساطا وبطل الركعة الأولى من الفجر على الثانية أعانة للناس على أدراك الجماعة قال وركعتا الظهر سواء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله وقال محمد بن أبي حنيفة إن بطول الركعة الأولى على غيرها في الصلاة كلها لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلاة كلها ولهما أن الركعتين استويا في اسخفاف القراءة فيستويان في المقدار بخلاف الفجر لأنه وقت نوم وغفلة والحديث محمول على الإطالة من حيث التشاء والغفلة والتسمية ولا معتبر بالزيادة والنقصان بما دون تلك آيات لعدم إمكان الاختراع عنه من غير حرج وليس في شيء من الصلوة قراءة سورة بعينها لا يجوز غيرها لا طلاق ما نلونا

قوله ويقرأ في الحضرة في الركعتين بربعين آية أو خمسين أي حال الاختيار وفي حال الضرورة يقرأ بقدر ما لا يقوته الوقت وقال صاحب المحيط رحمه الله ذكر في الكتاب أنه يقرأ في الفجر في الركعتين بربعين أو خمسين أو ستين آية سوى فاتحة الكتاب ثم قال ولم يرد بقوله أربعين أو خمسين في كل ركعة بل أراد به أربعين فيهما في كل ركعة عشرون كذا في المحيط **قوله** وقيل ينظر إلى طول الليالي وقصرها قال العلامة حافظ الدين النسفي رحمه الله عليه في الكافي وقيل إن كانت الليالي فصا رابعون وإن كانت طوالا فما بين الستين إلى المائة وإن كانت متوسطة فما بين الأربعين إلى الستين وقيل إن كان الوقت وقت كسب كالصيف فاربعون وإن كان وقت فراغ كالشتاء فما بين الستين إلى المائة وفيها بينهما فما بين الأربعين إلى ستين وقيل ينظر إلى طول الآتي وقصرها وتوسطها **قوله** إن أقرأ في الفجر والظهر بطول المفصل المفصل السبع سبي به لكثرة فصول وهو من سورة محمد وقيل من الفتح وقيل من فاف إلى آخر القرآن وطوال المفصل إلى سورة البروج والأوساط منها إلى لم يكن والفصار منها إلى آخر وقيل طوال المفصل من سورة الحجرات إلى سورة عبس والأوساط من كورث إلى سورة الضحى والفصار منه إلى آخر المصحف هكذا ذكر في شرح الطحاوي والجامع الصغير للإمام الحنوب رحمه الله وذكر في المجمع قدر القراءة المفروضة والمسنونة ثم قال قال أبو حنيفة رحمه الله والذي يصلي وحده بمنزلة الإمام في جميع ما وصفنا من القراءة إلا أنه ليس عليه الجهر كما هو وبطل الركعة الأولى من الفجر على الثانية ذكر في المحيط ثم بعثر النطويل من حيث الآيات إذا كان بين ما يقرأ في الأولى وبين ما يقرأ في الثانية مقاربة من حيث الآتي أما إذا كان بين الآتي تفاوت من

ويكره ان يوقت بشئ من القرآن بشئ من الصلوات لما فيه من هجر الباقي وإيهام التفضيل ولا يقرأ الموم
خلف الامام خلافا للشافعي في الفاتحة له أن القراءة ركن من الاركان فبشركان فيها ولنا قول عم من كان له امام
قراءة الامام له قراءة وعليه اجماع الصحابة وهو ركن مشترك بينهما ولكن حظ المفندي الانصات والانصات قال عليه السلام
واذا قرأ الامام فانصتوا

من حيث الطول والقصر تعتبر الكلمات والحروف وبعد هذا اختلف المشايخ بعضهم قالوا ينبغي ان يكون التقاء
بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الاولى والثالث في الثانية وفي شرح الطحاوي قال ينبغي ان يقرأ في الاولى ثلثين آية
وفي الثانية بقدر عشرين آيات هذا هو بيان الاولوية واما بيان الحكم فنقول التقاء وان كان فاحشاً بان قرأ في الاولى
باربعين آية وفي الثانية بثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثر واما طالة الركعة الثانية على الاولى فمكره بالاجماع
قوله ويكره ان يوقت بشئ من القرآن بشئ من الصلوات في الكافي قيل انما تركه الملازمة
اذ لم يعتقد الجواز بغيره اما اذا اعتقد الجواز بغيره وانما قرأها لانها ليس عليه فلا يكره **قوله**
ولا يقرأ الا في كل صلاة الا ان في صلاة الجهر وان قرأ فاتحة الكتاب بعد فراغ الامام منها فان الامام
بصوت حتى يقرأ المفندي الفاتحة واستدل بحديث ابي عباد فانه قال صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فلما انصرف قال اني لا اراكم تقرأون خلف امامكم فلما اجل قال لا تفعلوا ذلك الا بقراءة الكتاب فانه لا
صلوة لمن لم يقرأها **قوله** قال عليه السلام واذا قرأ الامام فانصتوا لا يقال ان الامام يسكت
ليقرأ المفندي لان الخلف ثابت في امام لم يسكت ولا نه لا يجاوز ما ان يسكت او لا فان لم يسكت فظاهر وان سكت
فقد وقع في الحرام لان السكوت بلا قراءة طويلاً حرام حتى لو سكت طويلاً ما هيأ لزمه سجود السهو ومنع المفندي
عن القراءة ما تورع ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعباد رضي الله عنهم وقد دون اهل الحديث
اسامهم والجواب عن الشافعي رحمه الله انه ركن من الاركان فبشركان فيه وانا نقول نعم بشركان فيه لكن
حظ المفندي الانصات والانصات لان المطلوب من القراءة التذبر والتفكير وجودة القلوب والعمل به
قال الله تعالى كتاب اترتاه اليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر اولوا الالباب وهذا يحصل بالاستماع اذا قرأ بالغاثة ولا تذكراً
عظيم من رب عظيم فيجب الاستماع له اذا قرأ كما في الشاهد وهو كالتحطية يوم الجمعة لما شرعت وعظاً وتذكيراً وجب الاستماع لها
لحصول فائدتها لان بخطب كل لنفسه بخلاف سائر الاركان لانها شرعت للتشروع ولا يحصل لهم التشروع الا بالسجود معه والركوع
معها قبل التعليل بمعنى التذبر والتفكير انما يصح في صلوة يجهر فيها والخلاف ثابت في صلوة يخاف فيها فكيف توجد
هذه الفائدة فيها فلما موربه شيطان الاستماع والانصات فان لم يمكن الاستماع فالانصات له يمكن بدون الاستماع فيجب ما
امكن كذا في الاسرار وذكر في المخطط القراءة ما سقطت عن المفندي لكان الانصات ولكن انما سقطت لان قراءة الامام جعلت
له قراءة حتى شارك الامام في القيام الذي هو محل قراءة الامام ونقول لا نسلم بانها ركن لان المفندي ان خاف فوث ركعة جازت
صلوته وان لم يقرأ اجماعاً كما اذا ادرك الامام في الركوع ولو كانت من الاركان في حقلها سقطت بهذا العذر كما ركع والسجود
فان قيل اليس ان القيام يسقط لخوف فوث الركعة فلنا لا كذلك فانه لو كبر راعك لم يجز ولا بد من

ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رحمة الله عليه وبكره عندهما لما فيه من الوعد ويستمع وينصت
 وأن قرأ الإمام آية الترغيب والترهيب لأن الاستماع والانصات فرض بالنص والقراءة وسؤال الجنة والنار
 من النار كل ذلك محل به وكذلك في الخطبة وكذلك أن صلى على النبي عليه السلام لفرضية
 الاستماع إلا أن يقرأ الخطبة قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فيصل السامع في نفسه واختل في الناس
 عن المنبر والاحوط هو السكوت إقامة لفرض الانصات والله اعلم **باب الإمامة**
 الجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه الصلوة والسلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يختلف عنها
 الامتياز وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أقرأهم لأن
 القراءة لا بد منها والحاجة إلى العلم إذا ثبت ثابتة ونحن نقول القراءة مفتقر إليها لركن واحد والعلم لسائر
 الأركان فإن شأنا وفاقراهم لقوله عليه الصلوة والسلام يؤم القوم أقرأهم بكتاب الله تعالى فإن كانوا سواء
 فاعلمهم بالسنة وأقرأهم

من أن يكره قائما فإن امتداد الفهم يسقط خوف فوت الركعة وفرض الفهم ينادى بأدى ما يطلق عليه الاسم الركوع
قوله ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما يروى عن محمد رحمه الله المقندي إذا قرأ خلف
 الإمام في صلوة لا يجهر فيها خلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره وأكبره مال الشيخ الإمام أبو حفص وبعض مشايخنا
 ذكرروا في شرح كتاب الصلوة أن على قول محمد رحمه الله لا يكره وعلى قولهما يكره كذا في الذخيرة في
 أقسام الفصل الثاني من كتاب الصلوة ثم ذكر في الفصل الرابع في مسائل المقندي منها هذه المسئلة وقال
 والأصح أنه يكره وقال شمس الأئمة السرخسي رح نفسد صلوة في قول عدة من الصحابة رضي الله عنهم
قوله لما فيه من الوعد قال النبي عليه السلام من قرأ خلف الإمام ميلا في فيه حجرة وقال
 على رضي الله عنه من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة وقال عبد الله البلخي من قرأ خلف الإمام ملئ فوه ترابا
 وعن سعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من قرأ خلف الإمام فلا صلوة له ذكر في شرح النوازل
قوله ويستمع وينصت وأن قرأ الإمام آية الترغيب والترهيب فيه رعاية الأدب فإن قوله لا يسأل
 الجنة ولا يتعوذ شنيع **قوله** فيصل السامع في نفسه أي يصلى بلسانه خفيا **قوله**
 إقامة لفرض الانصات لأنه عامور بالاستماع والانصات إذا قرب من الإمام وعند البعد وإن لم يقدر على
 الاستماع فقد قدر على الانصات فيجب عليه **باب الإمامة** **قوله**
 الجماعة سنة مؤكدة أي تشبه الواجب في القوة قال داود وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة وابن حزيمة الجماعة فرض
 وقيل فرض كتابته **قوله** وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة يريد به إذا لم يطعن في دينه فإن شأنا وفاقراهم
 أعلمهم بعلم القراءة يقف في موضع الوقف ويصل في موضع الوصل ويخوذ ذلك من التشديد والتخفيف وغيرهما لقوله
 عليه الصلوة والسلام يؤم القوم أقرأهم بكتاب الله تعالى فإن كانوا سواء فاعلمهم بالسنة فإن كانوا سواء فاقدمهم
 فإن كانوا سواء فأكبرهم سنا وفي رواية فإن كانوا سواء فاحسنهم وجها **قوله** أعلمهم بالسنة أي أفهمهم في دين الله
 فقد ذكر في بعض الروايات مفسرا ولما انشئت الهجرة بعد الفتح صار الورع مقامه لقوله عليه الصلوة والسلام
 المهاجر من هاجر ما نهى الله تعالى عنه وأكبرهم سنا أعظمهم حرمة عادة ورغبة الناس في الاقتداء به أكثر ومعنى
 قوله أحسنهم وجها أكثرهم صلوة بالليل في الحديث من أكثر صلوة بالليل حسن وجهه بالنهار **قوله**

واقترأهم كان اعلمهم لانهم كانوا ينقلونه باحكامه فقدم في الحديث ولا كذلك في زماننا فقد منا العلم فان تساوا واقترأهم لقوله عم من صلح خلف عالم بقي فكما نما صلى خلف النبي فان تساوا فاسمهم لقوله عليه السلام لا يبي ابي ملكة ولو لم يكن أكبر كما تساوا لان في تقديمه تكثير الجماعة وبكره تقديم العبد لانه لا ينفخ للنعم والاعرابي لان الغالب فيهم الجهل والفاسق لانه لا يهتم لمراد الله والاعرابي لانه لا ينفخ في الجاسة وولد الزنا لانه ليس له اب يشفقه فيغلب عليه الجهل ولان في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فبكره وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل برو فاجبر ولا يطول الامام بهم الصلوة لقوله عليه السلام من ام قوما فليصل بهم صلوة اضعفهم فان فيهم المييعن والكبير والحاجة وبكره للنساء ان يصلين وحدهن الجماعة لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وط الصف فبكره كالمرأة وان فعلن قامت الامام وسطهن لان عائشة رض فعلت كذلك وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الاسلام ولان في التقدم زيادة الكشف ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه * * *

قوله واقترأهم كان اعلمهم فان قبل لما كان اقترأهم اعلمهم فامعنى قوله عم فان كانوا سواء في القراءة فاعلمهم بالسنة و المساواة في القراءة فوجب المساواة في العلم لا محالة فحينئذ يكون معنى الحديث يوم تقوم القوم اعلمهم فان تساوا فاعلمهم فهذا لا يصح فلما يكون معنى قوله يوم تقوم القوم اقترأهم لكتاب الله تعالى اي اعلمهم باحكام كتاب الله ومعنى قوله اعلمهم بالسنة اي اقترأهم في دين الله تعالى وهم الاعلم باحكام كتاب الله تعالى والسنة فيكون الاعلم الثاني غير الاعلم الاول ونقول المساواة في القراءة فوجب المساواة في العلم في ذلك الزمان ظاهر الا فطعا تجاز فصور مساواة الاشئين في القراءة مع التفاوت بينهما في معرفة الاحكام ليس ان ابي بكر كان اقترأهم وعبد الله ابن مسعود كان اعلم فصاحب الشرع رسول الله صلعم بين حكمه هذا الممكن لو اتفق وقولنا نقول قال ذلك بحسب زماننا فان المساواة في القراءة لا تشمل المساواة في العلم **قوله** وان تقدموا جاز لقوله عليه السلام صلوا خلف كل برو فاجبر وجه الاستدلال بالحديث انه عم جوز الاقتداء بكل برو فاجبر وكل واحد من هؤلاء المذكورين بعد كونه مسلما لا يخلو ما ان كان برا او فاجرا فيصح الاقتداء بهم ولان الحديث دل على جواز الاقتداء بالفاسق مع الموجب للتغيير وموجب التغيير موجود في غيره مثبت الحكم في الفاسق بالعبارة وفي غيره بالدلالة وقال مالك رح لا يجوز الصلوة خلف الفاسق لانه لما ظهرت منه الحيانة في الامور الدينية فلا يؤتمن في اهم الامور ولكننا نقول ان عبد الله بن عمر وابن مالك وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم وكذلك التابعون كانوا يصلون خلف الحاجج صلوة الجمعة وغيرهما مع انه كان افسق اهل زمانه حتى قال الحسن في رواية مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله قال عمر بن عبد العزيز لو جاء ثكل امته بحسناتها وجننا بابي محمد لقلناهم يعني الحاجج وبكره الاقتداء بصاحب الهوى والبدعة والخاص ان كل من كان من اهل قبلتنا ولم يغفل في هواه حتى يحكم بكفره بتجوز الصلوة خلفه وان كان هوئى بكفر اهلها كالجهمي والقدرى الذي قال بخلق القرآن والرافضي العالي الذي ينكر خلافة ابي بكر رضي لا يجوز واما الصلوة خلف الشافعية فربما كان منهم ميسر عن القبلة اول بنوعا بالحاجج النجس من غير السبيلين اول يغسل المني الذي هو اكثر من قدر الدرهم لا يجوز على الاصح والا فتجوز وقبل لكنه بكره ولو من اجنبية ولم بنوعا لا يصح الاقتداء به على الاصح كن خالفه في القبلة **قوله** لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو زيادة الكشف وحرمها ظاهرة لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها اوترك مقام الامام وهو حرام ايضا لانه ترك السنة من كل وجه فانه لم يعمل به النبي عليه السلام ولا واحد من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** كالمرأة : ذكر

الحديث ابن عباس رض فانه عليه السلام صلى به واقامه عن يمينه ولا يثنأ عن الامام وعن محمد بن ابي بصير انه يضع اصابعه عند
عقب الامام والاول هو الظاهر وان صلى خلفه او في يساره جاز وهو مبني لانه خالف السنة وان ام اثنان فقد
عليهما وعن ابي يوسف رحمه الله بتوسطهما ونقل ذلك عن عبد الله بن مسعود رضي ولنا انه عليه السلام تقدم على
النس واليقيم غير صلتهما فهذا للافضلية والاثرت دليل الا باخرة ولا يجوز للرجال ان يفتدوا بامرأة او
صبي اما المرأة فلقوله عليه السلام واخرون من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقدمهما واما الصبي فلا يفتدوا ولا يجوز
افتداء المفترض به وفي الزاوية والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ رح ولم يجوزوا مشاجرة رح ومنهم من حقق الخلاف في النقل
المطلق بين ابي يوسف وبين محمد بن واخرون انه لا يجوز في الصلاة كلها لان نقل الصبي من نقل البالغ حيث لا يلزمه القضاء بالفساد بالاجماع ولا يبي
القوي على الضعيف بخلاف المظنون لانه مجتهد فيه فاعبر العارض عدما بخلاف افتداء الصبي بالصبي لان الصلاة لا يصفى الرجال ثم
الصبيان ثم النساء لقوله

ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في العروة اذا كانوا جماعة يصلون وحدانا تعود ابوهم ايماء ولا يصلون جماعة لانهم لا يتصلون الى اقامة
الجماعة الا بعد ارتكاب امر مكروه لان الامام منهم يحتاج الى ان يقوم وسطهم حتى صلوا بجماعة كيلا يقع بصرهم على عورته وهذا
امر مكروه والجماعة سنة وتركها هو سنة اولى من ارتكاب ما هو مكروه وهذا عندنا وقال الحسن البصري رحمه الله يصلون
جماعة لانهم يتصلون الى اقامة الجماعة من غير ارتكاب مكروه بان تقدموا امامهم ويضعوا ابصارهم عن عورة الامام قوله
لحديث ابن عباس رضي وحدثه ان ابن عباس يقول بت عند خالتي ميمونة رضي لا راقب صلاة النبي عليه السلام
بالليل فانشبه وقال نامت العيون وغارت النجوم وبقي الحي القيوم ثم قرأ آخر سورة آل عمران ان في خلق السموات والارض
واخلاف الليل والنهار آيات الى آخره ثم قام الى شن معلق فتوضأ واغتسل الصلاة فقامت وتوضأت ووقفت على يساره
فاخذ باذي وادارني خلفه حتى اقامني عن يمينه وفي رواية مبسوط شيخ الاسلام وقت خلفه فاخذ رجلي واقامني عن يمينه
فعدت الى مقامتي فاعادني ثانيا وثالثا فلما فرغ قال ما منعك يا غلام ان تثبت في الموضع الذي اوفقتك قلت
انت رسول الله ولا ينبغي لاحد ان يساويك في الموقف فقال عليه السلام اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل قوله
ولا يثنأ عن الامام وعن محمد رحمه الله انه يضع اصابعه عند عقب الامام وهو الذي وقع عند العوام وان كان المفندي
الحول في مكان سجوده فدام الامام لم يضره لان العبرة لموضع الوقوف لا لموضع السجود كما لو وقف في الصف ووقع سجوده امام
الامام بطوله كذا في المبسوط وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة بالساق والكعب والاصح انه ما لم يتقدم اكثر قدم
المفندي لا يفسد قوله ونقل ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو ما روي ان ابن مسعود صلى بعلقة والا
رضي الله عنهما فقام وسطهما قوله علي النس واليقيم اليقيم اخوان لا يبه اسمه عمر النبي عليه السلام
اقامهما بجمام سليم وراءها والمرأة في حكم الاصطفاك لعدم حتى لو كان رجل واحد خلفه وامرأة يقوم الرجل
بجاء الامام كما لو لم تكن معه امرأة قوله وفي الزاوية والسنن المطلقة جوزه مشايخ بلخ السنن المطلقة
هي السنن الرواية المشروعة قبل الفرائض وبعد ما وصلوة العبد على احدى الروايتين والوتر عندهما وصلوة الكسوف
والخسوف والاستسقاء عندهما كذا في الفوائد الظهيرة قوله ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين
ابي يوسف ومحمد رحمه الله اي لم يجوز ابو يوسف رحمه الله افتداء البالغ بالصبي في النقل المطلق ايضا وجوزه محمد بن
والصحيح قول ابي يوسف رحمه الله قوله لانه مجتهد فيه لان عندنا من يجب القضاء على اطلاق
فاعبر العارض عدما قال المتراشي رحمه الله وذلك لان سقوط الصمان عن الامام بظن عارض فيعمل : كان

لفعله عليه الصلوة والسلام لبني منكم اولوا الاحلام والنهي ولا المحاذاة مفسدة فيؤخرون وان حاذته امرأة
وهما يشتركان في صلوة واحدة فسدت صلواته ان نوى الامام امامتها والقياس
ان لا يفسد وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه اعتبارا بصلواتها حيث لا يفسد وجه الاستحسان ما رويناه وانه من
المشاهير وهو المخطأ به دونها فيكون هو النارك لفرض المقام ففسد صلوة دون صلواتها كالمأمور اذا تقدم على الامام
وان لم ينو امامتها لم تضره ولا تجوز صلواتها لان الاشتراك لا يثبت دونها عندنا خلافا لفرج الأثر
انه يلزمه الترتيب في المقام فيؤثف على التزامه

كان الضمان غير ما فطني حق المقتدي فبقي افتداء ضامن بضامن اما الصبي فليس من اهل الضمان فلا يمكن ان يجعل
ضامنا في حق المقتدي فبقي افتداء ضامن بضامن فيكون فيه بناء القوي على الضعيف قوله لفعله عليه لبني منكم
اولوا الاحلام والنهي ويعني لبني بالنون المشددة والاحلام جمع الحكم وهو ما يراه النائم يقول حلم بالفتح واحلم ويقول
حلمت بكذا وحلمته ايضا كذا في الصحاح ولكن غلب استعماله فيما يراه النائم من دلالته البلوغ فكان المراد هنا لبني بالنون
فذكر في القائق امرعاذا ان يأخذ من كل حال دينارا قيل المراد من بلغ وقت الحكم حلم اولم يحلم **قوله** وجه الاستحسان
ما رويناه وهو قوله عليه السلام لبني منكم اولوا الاحلام وانه من المشاهير فتجوز الزيادة به على كتاب الله تعالى وذكر صاحب
المحيط ان وجوب التأخير على الرجل لبس بمقصود على التجربيل بالكتاب وذلك لان تأخير النساء انما وجب اما تفضيل الرجل
على النساء وتفضيل الرجال عليهن ثابت بنص مقطوع به وهو قوله تعالى وللرجال عليهن درجة او وجب تأخيرهن
صيانة لصلوة الرجال عن الفساد فان المرأة من قمرتها الى قدمها عورة فبما تشوش الامر على الرجل فيكون ذلك سببا
لفساد صلوة الرجل وصيانة الصلوة عن الفساد واجبة بالنص المقتطوع وهو قوله تعالى ولا يبتلوا اعمالا لكم وجاء الخبر
معنا لما ثبت بالنص المقتطوع به لا ان يكون الحكم مقصودا على خبر الواحد وذكر صاحب الاسرار ان فرض الصلوة لا
يثبت بخبر الواحد واما فرض الجماعة فيثبت بخبر الواحد لان اصل الجماعة ثبت بالسنن **قوله** وهو المخطأ
به دونها فان قيل لما كان هو مأمورا بالتأخير كانت هي مأمورة بالتأخير ضرورة فيجب ان تفسد صلواتها ايضا فلنا الضرورة
غيره لما انتمكم للرجل تأخيرها بان يتقدم عليها خطوة او خطوتين فلما ثبت الضرورة في تأخيرها لم يثبت لها مقتضى
خطاب الرجال لان حكم المقتضى انما يثبت اذا كان من ضرورات المقتضى ونقول هي مأمورة بالتأخير ضمننا لا
فصد غير ان الثابت بالضرورة يحط رتبة عن الثابت مقصودا فظهرنا الامر بالتأخير في حقها في حق لحقوق الاسم
وفي حق الفساد اظهرا للفرقة بين الثابت ضمننا وبين الثابت مقصودا لما عرف ان حكم الامر الثابت في ضمن النهي
دون حكم الامر الثابت مقصودا وان تأخيرها لما ثبت في ضمن التأخير لا يكون هي مأمورة بالتأخير اذا لم
يوجد منه التأخير لان المضمن انما يوجد عند وجود المضمن لا غير وذكر في المحيط والذخيرة ان المرأة اذا جاءت
بعد ما شرع الرجل في الصلوة ونوى امامتها واقتدت به فلم يمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة او خطوتين لان
ذلك مكروه في الصلوة وانما تأخيرها بالاشارة او باليد مما شبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجد منه التأخير فبطلت صلواتها
فاذا لم يتأخر فقد تركت فرضا من فرض المقام ففسد صلواتها لا صلوة ثم قال وهذا المسئلة عجيبه قوله كالمأمور اي
كالمقتدي فان هناك لما خطب المقتدي برعاية ترتيب المقام دون الامام فسدت صلوة المقتدي اذا ترك الترتيب بان تقدم
على الامام ولا تفسد صلوة الامام سواء تقدم او تأخر لانه غير مخاطب بترتيب المقام فلو لم ينو امامتها لم يضره ولا تجوز صلواتها
لان الاشتراك لا يثبت دونها قال شمس الأئمة السرخسي لا تفسد صلوة الامام وهذا لا نألو صححا افتداه به بغير اليقينة فدرت

كلا فتد مواتا بشرط نية الامامة اذا اثبتت محاذية وان لم يكن يجنبها رجل فقيه روايان والفرق على احدهما ان الفساد في الاول لازم وفي الثاني محتمل ومن شرائط المحاذية ان تكون الصلوة مشتركة وان تكون الصلوة مطلقة وان تكون المرأة من اهل الشهوة وان لا يكون بينهما حائل لانهما عرفت مفسدة بالنعس بخلاف الفياس فراعى جميع ما ورد به النص وبكره لمن حضور الجماعات يعني الشواب منهم لما فيه من خوف الفتنة ولا باس للعجز ان تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند المجتهد رحمة الله تعالى عليه وقال لا يخرج في الصلوة كلها لانها لا فتنة لقللة الرغبة اليها فلا بكرة كما في العبد وله ان فرط الشبق حامل فتقع الفتنة غير ان

قد رث على ائساد صلوة الرجل كل امرأة متى شاءت بان تقدي به فتقف على جنبه وفيه من الضرر ما لا يخفى وفي صلوة الجمعة والعبد ين أكثر مشايخنا قالوا لا يصح افتدائها به ما لم ينو امامتها وان كان الجواب مطلقا في الكتاب يعني يجوز افتدائها المرأة بالرجل في الجمعة والعبد ين ولكن هو محمول عند أكثر المشايخ على وجود النية من الامام ومنهم من سلم ولكن يفرق بينهما وبين سائر الصلوات فيقول الضرورة صحتها في جانبها لانها لا تفقد رعا اداء صلوة العبد في الجمعة وحدها فصحنا افتدائها لدفع الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات قوله كالا فتد يعني فساد صلوة المعتدي لما جاء من قبل امامه لم يصح افتدائه به الا بالنية حتى لو جاء فساد صلوة من قبل امامه كان مرضيا بسبب التزامه بالافتداء فلا يثبت ذلك بدون الافتداء فكذلك انها لما كانا وهم فساد صلوة الامام من جانب المرأة بسبب المحاذية لم يصح اشتراكها في صلوة الامام بدون التزامه بالنية قوله ومن شمل المحاذية ان تكون الصلوة مشتركة اي تخريمه واداء ونعني بالاشركة تخريمه ان يكونا بائنين تخريمهما على تخريمه الامام ونعني بالاشركة اداء ان يكون لهما امام فيما يؤدون تخفقا او تفديرا حتى لو افتدى رجل وامرأة بامام فاحداثا وتوضعا ثم جاء وقد صلى الامام فقاما ليقضيا فحادثه فسدت صلوة لوجود الشراكة تخريمه لانها بائنين تخريمهما على تخريمه الامام واداء لان لهما اماما فيما يقضيان لانهما التزاما الاداء مع الامام فلزمهما الخروج عن عهدة ما التزما وهذا لان الشراكة ثبتت بينهما وبين الامام في ابتداء الصلوة فبقي حكم تلك الشراكة ما لم ينشأ كل افعال الصلوة لان التخريم لا يتراد لذاتها بل لا افعال الصلوة فبما بقي شيء من افعال الصلوة بقيت الشراكة فصارت الدخيل فيما يقضي كأنه خلف الامام تفديرا ولهذا لا يقر ولا يسجد للسهو ولو كان خلفه حقيقة لفسدت صلوة بالمحاذية لتركه من بين المفاهيم كذا هنا ولو كانا مسبوقين والمسئلة بحالها لم يفسد صلوة لان الصلوة وان اشركت تخريمه لكونهما بائنين تخريمهما على تخريمه الامام حتى لا يصح الافتداء بالمسبوق لان احرامه احرام البناء فلم يغير ببناء تخريمه على تخريمه لكنها ليست بمشتركة اداء لانه لا امام لهما فيما يقضيان حقيقة وتفديرا اما حقيقة فظاهر واما تفديرا فلا بينهما ما التزاما الاداء مع الامام فيما يسبقانه لانه لا يفسد المنابعة فيما مضى فلم يجعل كانهما خلفه فكأنهما في حكم المنفردين ولهذا يقر المسبوق ويسجد للسهو **قوله** وان تكون الصلوة مطلقة حتى ان المحاذية في صلوة الجنازة لا تفسد صلوة لانها ليست بصلوة مطلقة لفوات بعض الاركان حتى لا يفسد بصلوة الجنازة لو حلف ان لا يصلي فصارت كسجدة التلوة وان تكون المرأة من اهل الشهوة بان تكون بالغة او صبيته مشتهاة حتى لو كانت صبيته لا تشتهي وهي تعقل الصلوة فحادث الرجل لا يفسد صلوة عند البعض وذكر الامام المحبوبي رحمه الله ان محاذية الامر ايضا تفسد صلوة الرجل عند البعض وعلاق المرأة يتناول الاجنبية والمحرم والحليلة والصغيرة المستهانة والكبيرة التي ينفر عنها الرجال لما فيها كانت مشتهاة فيما مضى فبقي حكمها كذا ذكره الامام المحبوبي رحمه الله **قوله** وان لا يكون بينهما حائل حتى لو كان بينهما اسطوانة او سترة فدر مؤخرة الرجل

الفساق انتشارهم في الظهر والعصر والجمعة اما في المغرب والعشاء فهم يأمون وفي المغرب بالطعام مشغولون والجمعة منتسقة
فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكرهه قال ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة ولا الطاهر
خلف المستحاضة لان الصحيح اقوى حالا من المعتذر والشئ لا يضمن ما هو فوقه والامام ضامن بمعنى انه تضمن
صلوته صلوة المفندي ولا يصلي القاري خلف الامي ولا المكشي خلف العاري لقوة حالها

الرجل وعود او قصبه منصبة للستره او حائط او دكان فدر ذراع لا يفسد وان كان بينهما فرجة قدر ما يسعها رجل واسطة
فيل لا يفسد وعن محمد بن ابي يعقوب انه يفسد في غريب الرواية قال ابو حنيفة ربح عن حماد سالت ابراهيم عن رجل يصلي في الجانب
الشرقي من المسجد والمرأة في الغربي بخلافه قال بكرة الا ان يكون بينهما قدر مؤخرة الرجل قال محمد بن ابي يعقوب
على ما على فوائد الفاضلي في علي النسي ربح حد المحاذاة ان يجاذي عضو منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل
يخاضها اسفل منها ان كان يجاذي لرجل شيئا منها نفسد صلوته وفي المبسوط وان وثقت امرأة في الصف مفندبة بالامام
وقد نوى الامام اما منها نفسد صلوة من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها بخلافه فقط وان كن ثلاثا ووقفن
في الصف لفسد ث صلوة من عن يمينهن ومن عن يسارهن وصلوة ثلثة ثلثة خلفهن الى آخر الصفوف وان كانتا امرأتين
نفسدان صلوة اربعة من عن يمينهما ومن عن يسارهما واثنتين خلفهما بخلافه وعن ابي يوسف ربح انه جعل المثني
كالثالث فقال نفسدان صلوة من عن يمينهما ومن عن يسارهما وصلوة رجلين رجلين خلفهما الى آخر الصفوف وقيل الثلث
صف فنفسدان صلوة صفوف الرجال خلفهن كالصف الثامن ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا نفسد صلوتهم
على الاصح وان كان وراءهن صف الرجال ثم الحائط ثم صفوف الرجال فسدت صلوة الكل وفي فوائد الرستغفني
افندي على ريف المسجد وخبر صفوف الرجال لا نفسد صلوتهم وفي البقالي افندت على ريف او ستره قدر فامة
الرجل لا نفسد ودونها نفسد ولو كان الرجل على ستره او ريف والمرأة فداه نفسد سواء كان قدر فامة الرجل
او دونه وهذا اذا لم يكن على ريف ستره فاما اذا كان عليه ستره فدر ذراع لا نفسد في جميع الاحوال **قوله**
وفي المغرب بالطعام مشغولون اخلفت الروايات في المغرب ذكرنا انه من قبل صلوة العشاء وفي مبسوط شيخ الاسلام ربح
وفي فتاوى فاضلي خان ذكر انها من قبل صلوة الظهر اما صلوة الجمعة فقد ذكرها شيخ الاسلام من قبل صلوة العيدين حتى يباح
للمخرج الخروج اليها بالاجماع وذكرها فاضلي خان من قبل صلوة الظهر حتى لا يباح للمخرج الخروج اليها عند ابي حنيفة ربح وذكر
فخر الاسلام رحمه الله في المبسوط اما العجائز فلا بأس بخروجهن الى العيدين بالاجماع وتكلموا ان خروجهن للصلوة او لتكثير
الجمع روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن للصلوة وروى ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ان خروجهن
لتكثير السواد يقين في حاجته ولا يصلين لانه قد صح ان النبي عم امر الحبض بذلك فانهم ليس من اهل الصلوة والقنوى اليوم
على الكراعة في الصلوة كلها الظهور الفساد في كره حضور المسجد للصلوة لان بكرة الحصى مجالس العلم خصوصا عند هؤلاء
الجهال الذين تحلوا بجلنة العلم اولى الى هذا القدر **قوله** بمعنى تضمن صلوته صلوة المفندي اي صار
صلوة المفندي في ضمن صلوة الامام صحة وفسادا لانه لم يضر فيها اداء اجماعا اذ لا يفسد عنهم اداء الامام
قوله ولا يصلي القاري خلف الامي ذكر فاضلي خان رحمه الله في فتاواه ولا يصح افنداء الامي
بالاخرس ويصح افنداء الاخرس بالامي وقال في المحيط قال بعض مشايخنا انما لا يصح افنداء الامي بالاخرس
لان الاخرس لا يأتي بالتحريم وهي فرض والامي يأتي بها فصار كافنداء القاري

ويجوز ان يؤم المقيم المتوضئين وهذا عند الجحيفة وابي يوسف رح وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز ان تطهارة
 ضرورة والطهارة بالماء اصلية ولما انه طهارة مطلقة وهذا لا يتقدر بقدر الحاجة ويؤم الماسح الغاسلين لان
 الخف مانع سواة الحدث الى القدم وما حل بالخف يزيله الممسح بخلاف المستحاضة لان الحدث لم يغير شرعا مع قيامه حقيقة
 القائم خلف القاعد وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو الفياس لغوة حال القائم : ونحن

قوله ويجوز ان يؤم المقيم المتوضئين وهذا عند الجحيفة وابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله
 لا يجوز ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فقالوا في ان المقيم هل يؤم المتوضئين
 قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله بانه يؤم المتوضئين استخسا اذا لم يكن مع المتوضئين ماء فان كان معهم ماء فانه
 لا يؤم المتوضئين وقال محمد رحمه الله لا يؤم المتوضئين سواء كان مع المتوضئين ماء او لم يكن واجمعوا على ان ماسح الخف
 يؤم الغاسلين **قوله** لا تطهارة ضرورة من حيث انه يصار اليه عند الضرورة والخبر
 عن استعمال الماء ولما انه طهارة مطلقة اي غير موقوفة بوقت بخلاف طهارة المستحاضة وهما شبهة معروفة فان محمد رحمه الله
 جعل طهارة التيم ضرورة فمنها فلذلك لم يجوز امامته للمتوضئين وجعلها مطلقة في باب الرجعة حتى اذا انقطع دم المغندة في
 الحيضة الثالثة وايامها دون العشرة وتيممت تنقطع الرجعة بمجرد التيمم من غير ان يصلي كما اذا اغتسلت فقال لان طهارة
 التيمم مطلقة وما جعلها مطلقة هنا حتى يجوز امامته للمتوضئين وضرورة هناك حتى فلا بعد انقطاع الرجعة بمجرد التيمم
 وذلك لان محتمدا رحمه الله اخارا لا احتياط في المتوضئين فلم يجوز امامته المتوضئين احتياطا لانه لم يجوز افتداء المتوضي
 به لا بد له من ان يفندي بالتوضي او يصلي وحده فخرج عن عهدة الصلوة اجماعا وكذلك في فصل الرجعة لما انقطع
 الرجعة ليس له ان يراجعها ولا يجل له وطئها فكان هذا الاحتياط والحكم بسقوط الرجعة مما يؤخذ بالاحتياط
 اجماعا حتى انها لو اغتسلت وبقي على بدنهما لمعة تنقطع الرجعة عنها احتياطا وان لم يجل لها اداء الصلوة وهما يجل لها الصلوة
 فاولى ان ينقطع وكذا لو اغتسلت يسود الحمار تنقطع الرجعة اجماعا احتياطا فلما كان العمل بالاحتياط اصلا عنده وهو
 متحد في الموضعين ولكن اختلف سبب الاحتياط في الموضعين فلا يتناقض مذهبه لان اصله واحد غير منقوض وهو العمل
 بالاحتياط وانما جاءت صورة التناقض لا خلافا لطريق الاحتياط في الموضعين ولكن الاحتياط شيء واحد فبما فلا
 يتناقض وابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله اخارا جاب الاطلاق في حق الصلوة وما يلحقها وجاب الحقيقة فيما
 سواه فان الشارع انما اعطى له حكم الطهارة المطلقة في حق الصلوة قال الله تعالى ولا تكن يديكما مطهر كما حتى اجمع
 العلماء الثلاثة في من تيمم في حاله الاسلام ثم اردوا العياد بالله ثم اسلم فهو على تيممه كما اذا توضأ ثم اردتم
 اسلم لان التيمم في حوقل الطهارة مثل طهارة الوضوء غير موقوفة بوقت فعلا بالاطلاق في الصلوة لورود
 طهارته في حق الصلوة ولكن في الحقيقة هو تلوث وليس بطهارة فعلا بحقيقة فيما سوى الصلوة حتى لم تكن طهارة في حق
 انقطاع الرجعة مالم يثبت بمؤبد وهو الصلوة به كالباع الفاسد لا يزول به الملك مالم ينضم اليه القبض **قوله**
 وقال محمد رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو الفياس لان المتفندي بنى صلوة على الامام وشريعة الامام
 تنقذ للقيام فلا يمكنه بناء القيام عليه فيستد كان افتداؤه في بعض الصلوة دون البعض لان المتفندي منفرد بالقيام
 فكان افتدائه وانفراد في حالة واحدة ولما روي ان النبي عليه السلام سقط عن الفرس فحش جنبه
 وصلى باصحابه جالسا وهم قيام ثم قال ولا يؤمن احد من بعدي جالسا : **قوله**

ونحن تركناه بالنصر وهو ما روي أنه عليه السلام صلى آخر صلوة فاعدا والقوم خلقه قيام وبصلي المؤمي خلف مثله
لاستوائهما في الحال الا ان يؤمي الموت فاعدا والامام مضطجعا لان القعود معتبر فثبت به القوة ولا يصلي الذي لم
ويجحد خلف المؤمي لان حال المفندي اقوى وقية خلاف زفر رحمه الله تعالى عليه

قوله ونحن تركناه بالنصر وهو ان النبي عليه السلام لما ضعف في مرضه قال مروا ابا بكر يصلي بالناس فقال
عائشة تحضنه رض قولي له ان ابا بكر جل اسبقا واوقف في مكانك لا يملك نفسه فلما رت غيره فقال لئن ذك كرتين فقال
انن صوابا يوسف مروا ابا بكر يصلي بالناس فلما افتتح ابا بكر الصلوة وجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نفسه
خفة فخرج فهدى بن علي والفصل ورجلاه بخطان الارض حتى دخل المسجد فسمع ابا بكر رضي الله عنه حسي يحيى النبي عليه
السلام فساخر وتقدم النبي عليه السلام وجلس يصلي بصلوة والناس يصلون بصلوة ابي بكر يعني ان ابا بكر كان يسمع تكبير
النبي عليه السلام فيكبر والناس يكبرون بتكبير ابي بكر رضي الله عنه قال العلامة الزاهد يرحمه الله وبه عرف جواز رفع
المؤذين اصواتهم بالتكبير في الجمعة والعبدن وغيرها ولان صلوة القيام والقاعد واحدة فان القعود قيام مقصود لان
كلاهما سواء النصفين وقد وجد نصفه مكان بمنزلة افتداء المستوي قائما بالمخني ظهر حتى كان كذا كع فلما لم يوج
فوات استواء النصف الاعلى عدم جواز الافتداء لم يوجب ايضا فوات استواء النصف الاسفل عدم جواز الافتداء
لانها سواء في تكميل القيام واسم النصف ولا يلزم اذا كان يؤمي ايماء فانتهى به فانه لا يصح لما ان صلوة للمفندي
بركوع وسجود ولا ركوع ولا سجود في الائمة اصلا لان الركوع انما يكون باخفاء الظهر والسجود بوضع الجبهة على الارض
ولم يوجد في الائمة فاما في القعود فقد وجد نصف القيام وهو القيام بالنصف الاعلى ولان القيام في ركبتيه نوع قصور
بدليل سقوطه عند سقوط الركوع والسجود فاكثفنا فيه بالقيام الفاصر ولا قصور في الركوع والسجود واما المؤمي فليس له
قيام ولا ركوع ولا سجود اصلا فلو قلنا يجوز افتداء من يجمع هذه الاركان به لكان ذلك قولاً بجواز بناء الموجود على
المعدوم وانه لا يصح والجواب عن نقله بالخبر انه محمول على الاستحباب وقيل على غير حال العذر والتخفيف من القيام
والقعود في الفرائض كان مخصوصا بالنبي **قوله** وبصلي المؤمي خلف مثله لاستوائهما في الحال فان كان الامام
فاعدا والمفندي قائما بالاماء فصح افتدائه به ايضا لان هذا القيام ليس بركن حتى كان الاولى تركه دل عليه لسنه
لو عجز عن السجود وقد على غيره من الافعال بصلي فاعدا كذا ذكره الامام الثمناشي **قوله** رج **قوله**
الا ان يؤمي الموت فاعدا والامام مضطجعا اي يجتهد لا يجوز وذكر الامام الثمناشي رج واختلف قوله في افتداء الذي
بصلي فاعدا مؤميا بالذي يصلي مضطجعا والاصح انه يجوز على قول محمد وكذلك الاظهر على قولهما جوازه وفي المحيط
ما وافق رواية الهداية وفي نقله ان حال المستلقي في الائمة دون حال القاعد الا ترى انه لا يجوز صلوة النطوع
بالاماء مستلقيا اذا كان قادرا على القعود وذكر الامام الثمناشي رج وعلى هذا الخلاف افتداء السليم بالاحدب الذي يلقى
احدباه حلا ركوع يعني جاز خلافا للمجروح وفي النظر ان ظهر قيامه من ركوعه جاز بالاتفاق والا فذلك عند ما وبه اخذ عامة
العلماء خلاف محمد **قوله** وفيه خلاف زفر فان عذره يجوز ان يؤم المؤمي لمن يركع ويسجد لان الركوع والسجود مناسط الى بدل
النادي بالبدل كما نادى بالاصل ولهذا قلنا ان المنبهم يؤم المنوصين وبه فارق ما تقدم وهو افتداء الفارسي بالانمي وغيره
لان هناك الفرض سقط لا الى بدل فلم يمكن البناء عليه ولنا ان الائمة ليس يبدل عن الركوع لانه بعضه وبعض الشيخ لا يكون بدلا
عنه فاما كان هو بعض الاصل فلو جاز الافتداء لكان مفنديا في بعض الصلوة دون البعض ذلك لا يجوز كذلك في المحيط **قوله**

ولا يصلي المفترض خلف المشتغل لان الافتداء بناء ووصف الفرضية معدوم في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم قال — ولا من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا آخر لان

قوله ولا يصلي المفترض خلف المشتغل الخ وجملته ان افتداء المفترض بالمشتغل او على العكس وان افتداء مصلي فرض يصلي فرضا آخر او لا افتداء يحدث اوجنب بعد العلم او قبله لا يجوز عندنا سوى افتداء المشتغل بالمفترض عند مالك راجح لا يجوز ايضا ويقع بينهما صلواتان مختلفتان اختلفنا اسماء فلا يصح بناء احدنا على الاخرى فيا ساعلى الفرضين المختلفين وعند الشافعي يصح يجوز في جميع ذلك الا اذا علم قبل الافتداء ان الامام جنب او محدث فلا يجوز الافتداء به عنه ايضا واما الافتداء بالكافر المرأة فلا يجوز عنده ايضا كما لا يجوز عندنا سواء علم او لم يعلم فقال لان المرأة لا تصلح لامامة الرجل لانها جعلت تبعا للرجل في باب الجماعة فلا يجوز ان يجعل صلا والكافر لا صلوة له فالافتداء بمن لا صلوة له باطل والفتيا في الجنب كذلك الا ان تركت القياس بالاثرة على ما ياتي بيانه اخرج موفي صحة افتداء المفترض بالمشتغل واختلف الفرضين محدث معاذ رضي الله عنه فانه كان يصلي مع النبي عليه السلام العشاء ثم يرجع فيصليها بقومته في بني سلمة فكان صلوة العشاء لمعاذ نفلا مع قومه ولا صحابه فرضا والمعنى في المسئلة هو انهما صلواتان اتفقنا في افعال المعهودة ونفحان جماعة وفرادى فصيح بناء احدنا على الاخرى بالافتداء فيما ساعلى صلوة واحدة ولنا قوله عليه السلام الا ما ضامن اي يضمن صلوته صلوة القوم وتضمن الشئ فيما هو فوقه يجوز وفيما هو دونه لا يجوز وهو المعنى في الفرض فان الفرض يشتمل على اصل الصلوة والصنعة والنقل يشتمل على اصل الصلوة واذ كان الامام مفترضا فصاوبه تشتمل على صلوة المقتدي وزيادة فصيح افتدائه به واذ كان الامام يصلي منفلا فصلوته لا تشتمل على ما تشتمل عليه صلوة المقتدي فلا يصح افتدائه به لانه بناء القوي على الضعيف فيكون منفردا في حق الوصف وذكر في الخط ثم بين مشايخنا اخلافا في افتداء المفترض بالمشتغل قال بعضهم افتداء المفترض بالمشتغل كما لا يجوز في جميع افعال الصلوة لا يجوز في فعل واحد لان المعنى لا يوجب الفصل لان الافتداء بناء على سبيل المشاركة وانما يصح بناء الموجود على الموجود لا بناء الموجود على المعدوم وان افتداء المفترض بالمشتغل بناء الموجود على المعدوم في حق صفة الفرضية وبعض مشايخنا قالوا افتداء المفترض بالمشتغل انما لا يجوز في جميع افعال الصلوة ولكن يجوز في فعل واحد الا ترى الى ما ذكر محمد راجح ان الامام اذا رفع رأسه من الركوع جاء انسان وافتداه به فقبل ان يسجد سجدتين سبق الامام الحدثا فاستخلف هذا الرجل الذي فتداه به صحح الاختلاف وبأن الخليفة بالسجدتين ويكون ما فان السجدتان نفلا للخليفة حتى يعبد ما بعد ذلك وفرضنا في حق من ادرك اول الصلوة ومع هذا صحح الافتداء وكذلك المشتغل اذا افتداه بالمفترض في الشفع الاخير يجوز وهذا افتداء المفترض بالمشتغل في حق القراءة ومع هذا جاز افتدائه وعامة المشايخ لا يجوزوا افتداء المفترض بالمشتغل في شئ من افعال الصلوة واجابوا عن المسائلين اما المسئلة الاولى فانا لا نقول بان السجدتين نفلا في حق الخليفة بل في فرض لو جاز ذلك فان حله انه اذا لم يأت به نفس صلوته وهذا كذلك لان الخليفة فام مقام الاول ولو كان الاول في مكان السجدتين فرضا في حق الخليفة في المسئلة الثانية فلنا صلوة المقتدي احتجوا بحكم الفرض بسبب افتداء وهذا الرخصة فاعلم بانك مع الامام من الشفع الاول وكذلك لو افتداه المقتدي الصلوة على نفسه بل من فرضا اربع ركعات واذا افتداه المقتدي حكم الفرض كانت القراءة نفلا في حقه كما في حق الامام فكما هذا افتداء المشتغل بالمشتغل في حق القراءة وما يشع معاذ فثا وبه انه كان يصلي مع رسول الله عم بنية النقل ليعلم منه سنة القراءة ثم يأتي فيصلي بهم الفرض وعلى هذا تعاقب الفرضين عندنا يمنع صحة الافتداء لما ان تعاقبا الفرضين يمنع صحة المشاركة لان صلوة المقتدي مع صلوة الامام صلواتان لا يجوز للمقتدي ان يبنى احدهما على الاخرى بنفسه اذ كان يصلي وحده فلا يجوز له البناء على من خرمه الامام * قوله

باب الحدث في الصلوة : ومن سبقه الحدث في الصلوة انصرف فان كان اماما استخلف
توضأ وبني والقباس ان يستقبل وهو قول الشافعي رحمه لان الحدث بنا فيها والمشي الانصراف بنفسه انما فاشبه الحدث العمد
ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من ماء او رعد او امذى في صلوة فليصرف ولينوضأ ولين على صلوته ما لم يتكلم وقال عليه الصلوة
والسلام اذا صلى احدكم ففأاء او رعد فليضع يده على فمه ويقدم من لم يسبق بشيئ والبلوى فيما يسبق دون ما ينفعه فلا
يلقي به والاسندناف **افصل** نحرزا عن شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستقبل والامام والمفتدي ببني صيانة
لفضيلة الجماعة والمنفرد ان شاء اتم في منزله وان شاء عاد الى مكانه والمفتدي يعود الى مكانه الا
ان يكون امامه فذفرغ او لا يكون بينهما حائل ومن ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم
انه لم يحدث استقبل الصلوة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي والقباس فيها الاستقبال
وهو رواية عن محمد رحمه الله تعالى عليه لوجود الانصراف من غير عذر وجه الاستحسان انه انصرف على قصد اصلاح الاثر
انه لو تحقق ما نوهه بني على صلوته فالحق

باب الحدث في الصلوة

قوله ومن سبقه الحدث في الصلوة انصرف أي من غير توقف حتى لو مكث ساعة يصبر مؤذيا جزء من الصلوة مع الحدث فيفسد ما
ادى فيفسد الكل ضرورة لان الصلوة الواحدة لا يتجزئ صحة وفساد قوله فان كان اماما استخلف وتفسير لا يختلف هو ان
ياخذ بثوبه ويحمله الى المحراب كذا في الخلاصة وكان مالك رحمه الله يقول في الابتداء ببني ثم رجع وقال لا يبني ثم رجع
قال ببني فعليه محمد رحمه في كتاب الحج برجوعه من الاثر الى القباس **قوله** بنا فيها اي لا اجتماع بينهما كما سئل مع
البياض لقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهارة **قوله** يفسد انما اي يفسد ان الصلوة ولكن لا ينال فيها كما في
صلوة الخوف فان الصلوة باقية مع المشي والانصراف **قوله** فليصرف ولينوضأ هما للوجوب ولين دليل على
الشرعية لانه امر بالبناء وادنى درجات الامر الا باحتوائا لما لم يكن البناء واجبا لان البناء ليس الامر على المصلي وفي الجائز
اليسر عسرا فلا يكون واجبا **قوله** والبلوى جواب عن قوله فاشبه الحدث العمد **قوله**
والمنفرد ان شاء اتم في منزله لانه ان اتم في منزله سلمت صلوته عن مشي زائد وان عاد حصل اداء جميع
الصلوة في مكان واحد وكلما طلب فتخير **قوله** الا ان يكون امامه فذفرغ اي فحينئذ
يتخير المفتدي فان قبل كيف يستقيم هذا واللاحق في حكم المفتدي فيما يتم من صلوة فاذا كان ببني وبني الا
ما يمنع صحة الافتداء به من طريق او نهر فتبني ان لا يتجاوز صلوته في منزله فلنا نعم هو فيما يؤدي من الافعال
بمنزلة المفتدي ولكن الامام قد خرج من حرمة الصلوة فكيف يراعي ترتيب المقام ببني وبين من خرج من
الصلوة **قوله** او لا يكون بينهما حائل بان يكون ببني بحجب المسجد بحيث لو افتدى به صح
افتدائه حينئذ جاز ان يؤدي بقية صلوته فيه لان البقاء امهل من الابتداء ولو افتدى به وهو في ببني والمسجد
ملآن جاز فكذا جاز الا تمام او بان يكون الافتداء في الجبانة في الصف الاول فسبقه الحدث فانصرف وتوضأ في آخر
الصفوف ولم يعد الى مكانه والامام في الصلوة وانما حيث توضأ يتجاوز صلوته **قوله** وهو رواية عن
محمد رحمه الله وخلاف محمد رحمه الله فيما اذا كان باب المسجد على غير حائط القبلة يستحق الانصراف
واما اذا كان بمشي في المسجد وجهه الى القبلة بان كان باب المسجد على حائط القبلة لا يفسد صلوته بالافتاء
فوجه القباس ظاهر لان هذا انصراف عن القبلة من غير عذر

فالحق قصد الاصلاح بحقيقته ما لم يتخلف المكان بالخروج وان استخلف فسد لانه عمل كثير من غير عذر وهذا بخلاف ما اذا ظن انه افلح الصلوة على غير وضوء فانصرف ثم علم انه على وضوء حيث نفسد وان لم يخرج لان الانصراف على سبيل الرخصة لا يري انه لو تحقق ما فهمه يستقبله وهذا هو الحرف ومكان الصفوف في الصلوة له حكم المسجد ولو تقدم فدامه فالحديث الشرة وان لم تكن فقد ادا الصفوف خلفه وان كان منفردا فوضع سجوده من كل جانب وان جن او ناء فاحتلم او اغشي عليه استقبل لانه يندر وجود هذه العوارض بل يمكن في معنى ما ورد به النص وكذلك اذا فهمه لانه بمنزلة الالكلام وموافق وان حصر الامام عن القراءة فقد تم غير اجزائهم عند ايجافته رحمة الله عليه وقال لا يجزيهم لانه يندر وجوده فاشبه الجناية وله ان الاستخلاف لعللة العجز

قوله فالحق قصد الاصلاح بحقيقته نظيره المكفر اذا نثر سوابا سارى المسلمين فانه يباح للمسلمين الرمي اليهم اذا كان من قصد الرمي الى الكفار فعمل ان الفصد الى الشيء ملحق بحقيقته ذلك الشيء **قوله** فهذا هو الحرف اي الاصل الذي يخرج عليه المسائل وهو ان الانصراف اذا كان على سبيل قصد الاصلاح لا يستقبل ما لم يخرج من المسجد واذا كان على سبيل الرخصة يستقبل وان لم يخرج من المسجد منها انه لو كان متبعا فرائى مريبا فظنه ماء فاضحرف فظنه سراب او رأى بثوبه لونا فظنه دما فاضحرف او كان ماسحا فظنه ان مدة مسحه مضت فخرج لم يغسل قدميه يستقبل في هذه الوجوه ولو كان في المسجد لانه قصد ترك صلوته وانصرف فعليه بفصده فانقطع صلوته **قوله** فالحديث هو الشرة لان موضع تلك الشرة صار متبعا اذ دام شرا لا ترى ان المروء بين بد المصلي مكروه ولا يكره من وراء الشرة فاذا بناه بين المكانين في حكم من احكام الصلوة صار بمنزلة المسجد بالنسبة الى غير المسجد وان لم يكن شرة فمقدار الصفوف التي خلفه لانه احد جانبيه فيقاس بالثاني **قوله** وان كان منفردا فوضع سجوده اي بقدر موضع سجوده **قوله** وان جن او ناء فاحتلم او اغشي عليه استقبل هذا اذا وجدت هذه الاشياء قبل ان يقعد فدر الشاهد فاما اذا اغشي عليه بعد ما قد قدرا الشاهد او صابه لم فان صلوته وصلوة القوم نامة لانه صار خارجا عنها بالانغاء وليس عليه ركن من اركان الصلوة فتجزئه صلوته وصلوة من كان بمثل حاله فان قيل ليس ان الخروج بضعة فرض على قول ايجافته رحمة الله ولم يوجد قلنا وجد لانه بعد ما صار محدثا بالانغاء لا بد من اضطراب يوجد منه وذلك صنع منه وان لم يوجد الاضطراب فقد رما وجد فيه من المكث بعد الحد فاطع للصلوة لانه يصير مؤديا جزء من الصلوة مع الحد والاداء صنع منه فكيف ما كان فقد وجد منه صنع اما من حيث الاضطراب او من حيث الاداء مع الحد كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** لانه بمنزلة الكلام من حيث ان كلامهما ينقل المعنى من ضمير الى فهم السامع والمعنى في الفقهية الفرج وفي المبسوط الفقهية الخش من الكلام عند المناجاة ولهذا جعلت نافضة للوضوء ثم سوي بين النسيان والعهد ففي الفقهية الاولى **قوله** وان حصر الامام عن القراءة هذه المسئلة من خواص الجامع الصغير المحصر بفحيتين اليه وضيق الصلوة الفعل منه حصر مثل ليس ومنه امام حصر فلم يستطع ان يقرأ وضيم الحاد خطأ كذا في المغرب **قوله** وقال لا يجزيهم اي الاستخلاف بل بينهما بغير قراءة كالاي اذا ام قوما امين وذلك لان بيان الاستخلاف عرف نضا بخلاف القياس والنص ورد في الحديث وهذا ليس في معناه لان الحديث مما ثم به البلوى ولا يندر لهما النسيان جميع ما يحفظ امرنا در فاشبه الجناية وذكر في الفوائد الظاهرية وليس المحصر في معنى الحديث لوجه آملها ان

وهو منها الزم والعجز عن القراءة غير ناد فلا يلحق بالجناية ولو قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة لا يجوز الاستخلاف
 بالاجماع لعدم الحاجة اليه وان سبقه الحدث بعد الشهادتين وضاً وسلم لان التسليم واجب فلا بد من التوضؤ ليا في به
 وان تعمد الحدث في هذه الحالة او تكلم او عمل عملاً ينافي الصلوة تمت صلوته لانه يتعدى البناء لوجود القاء
 لكن لا اعادة عليه لانه لم يبق عليه شيء من الاركان فان رأى المنيب الماء في صلوة بطلت الصلوة وفرد من قبل
 فان رآه بعد ما قعد فذكر الشهادتين او كان ماسحاً فانقضى مدة مسحه او كان امياً فتعلم سورة او طع
 خفيه بعمل يسير او عراباً فوجد ثوباً او مؤمياً فغلد على الركوع والسجود او تذكر فائتة عليه قبل هذا او
 الامام الفارسي حدث فاستخلف امياً او طلعت الشمس في الفجر ودخل وقت العصر هو في الجمعة او كان
 ماسحاً على الجبهة فسقطت عن برء او كان صاحب عذر فانقطع عذره كما لمستحاضة ومن بمعناه بطلت
 الصلوة في قول ابي حنيفة ربح وقيل الاصل فيه ان الخروج عن الصلوة يصنع المصلي فرض عند ابي حنيفة ربح وليس بفرض عندهما
 فاعترض هذه العوارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلوة وعندهما كاعتراضها بعد التسليم لهما ما روينا
 من حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه لا يمكنه اداء صلوة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا يوصل الى الفرض الا به
 يكون فرضاً ومعنى قوله ثمث فارب النام والاستخلاف ليس بمفسد حتى يجوز في حق الفارسي وانما الفساد ضرورة حكم
 شرعي وهو عدم صلاحية الامامة ومن اقتدى بالامام بعد ما صلى ركعة فحدث الامام فقد اجزأ
 لوجود المشاركة في الجريمة والاولى للامام ان يقدم مذكراً

ان الطهارة شرط لجميع الصلوة والقراءة شرط لبعضها والثاني انه لا يجوز الصلوة بدون الطهارة وللصلوة جواز بدون
 القراءة والثالث ان القراءة تجزي فيها النيابة بخلاف الطهارة **قوله** وهو منها الزم اي العجز منها الزم لان الحديث
 عني يجد ماء في المسجد فيمكنه اتمام الصلوة من غير استخلاف اما الذي شئ جميع ما يحفظ لا يقدر على الاتمام الا بالتعليم
 والتذكير وذكر الامام الثوري رضي الله عنه قال الرازي انما يستخلف اذا لم يمكنه ان يقرأ شيئاً فان امكنه قراءة آية فلا يستخلف
 وان استخلف فسدت صلوته وقال صدر الاسلام رحمه الله صورة المسئلة اذا كان حافظاً للقرآن الا انه لحقه خجل
 وخوف فامشعت عليه القراءة فاما اذا لبني فصار امياً لم يجز الاستخلاف **قوله** لان التسليم واجب
 فلا بد من التوضؤ هذا عندنا وعند الشافعي ربح اصابة لفظ السلام فرض على ما لا ان عنده لا يجوز البناء قوله فان رأى المنيب الماء في
 بطلت صلوته وفرد من قبل اي مري في غلبه مسئلة صلوة العيد في باب التيمم وهو قوله لا نا لو اوجبا الوضوء يكون واجداً للماء في خلال صلوة
 ففسد قوله او كان امياً فتعلم سورة قبل رده به نذكر لان المنع لا بد له من التعليم وذلك فعل ينافي الصلوة فتم صلوته بالاتفاق وقيل
 تعلم بلا عمل كثير **قوله** او طلع خفيه بجعل يسيراً شاعه فان احتاج الى معالجة ثمث صلوته بالاتفاق وهذه مسئلة فسمي اثنا عشر
 لانها بذلك العدد في الروايات المشهورة وقد نزل عليها مسائل منها اذا كان يجلي بالشوب وفيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم
 ثم وجد من الماء بفصل به النجاسة في هذه الحالة ومنها انه يقضي صلوة الفجر فدخل وقت زوال في هذه الحالة ومنها انه يقضي
 صلوة الظهر في وقت العصر فتغيرت الشمس في هذه الحالة كذا في مبسوط شيخ الاسلام **قوله** وقبل الاصل فيه ان
 الخروج عن الصلوة يصنع المصلي فرض الى آخره هذه ما ذكره ابو سعيد البرقي رحمه الله وذكر شمس الامنة السرخسي ربح
 هذه النكته ثم قال ولكن هذا ليس بقوي الاستحالة ان يقال بنادى فرض الصلوة بالحدث العهد ولو كان الخروج يصنع
 المصلي فرضاً لا يخص بما هو فريته بالخروج من الحج ولكن الصحيح لا يبيح حنيفة رحمه الله

لانه اقد على انما صلوته وينبغي هذا المسبوق ان لا يقدم لعجزه عن التسليم فلو تقدم يندى من حيث انتهى اليه الامام
لفيما مقامه واذا انتهى الى السلام يقدم مدركا يسلم بهم فلو انه حين اتم صلاة الامام فقهقه او احد
متعد وتكلم او خرج من المسجد فسدت صلوته وصلاة القوم تامة لان المفسد في حق وجده في خلال
الصلاة وفي حقهم بعد ثبوت اركانها والامام الاول ان كان فرغ لا يفسد صلوته وان لم يفرغ يفسد وهو
الاصح فان لم يحدث الامام الاول وقعد قدر الشاهد ثم فقهقه او احد متعد افسدت صلاة
الذي لم يدرك اول صلاة الامام عند ايقظته رحمه الله وفاقا لا يفسد وان تكلم او خرج عن المسجد لم يفسد في قولهم
جميعا ان صلاة المقتدي بناء على صلاة الامام جواز وفساد اول يفسد صلاة الامام فكذا اصلوته وصار كالسلام والكلام
وله ان الفقهه مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي غير ان الامام لا يخرج الى الدنيا
المسبوق يحتاج اليه والبناء على الفساد بخلاف السلام لانه منير والكلام في معناه وينتقض وضوء الامام لوجود الفقهه
في حرمة الصلاة ومن احدث في ركوعه او سجوده نوضا وبني ولا يعتد بالني احدث فيها

ان المخرجة باقية بعد الفراغ من الشاهد واعراض المغير في هذه الحالة كاعراضه في خلال الصلاة بدليل ان المسافر لو نوى الاقامة
في هذه الحالة تغير فرضه كما لو نواه في خلال الصلاة قوله لانه اقد على انما الصلاة بان تتم الصلاة مثل انما صلاة الامام من غير
استحلاف آخر للتسليم **قوله** فان لم يفرغ يفسد وهو الاصح وذكر في المبسوط فاما الامام الاول فان كان قد فرغ
من صلوته خلف الثاني مع القوم فصلوته تامة كغيره من المديركين وان لم يفرغ يفسد وهو الاصح لانما استخلفه فقد صار
مقتديا به ففسد صلوته بفساد صلاة امامه الا ترى انه لو صلى ما بقي من صلوته في منزله ان كان بعد فراغ الامام الثاني
جاز وقبل فراغه لا يجوز لان له اماما يلزمه الاقله به فاذا انفرد بصلوته في حال وجوب الاقله افسدت صلوته **قوله**
فسدت صلاة الذي لم يدرك هذا اذا لم يقيد الركعة بالسجدة لانه لم يثأكد انفراده حتى كان على المسبوق ان يتابع الامام
في سجدة السهو في هذه الحالة وان لم يفسد صلوته بترك المشايعة فاما اذا قيد المسبوق ركعة بالسجدة تأكد انفراده حتى لا
يلزمه متابعة الامام في سجود السهو في هذه الحالة فلا يفسد صلاة المسبوق بفساد صلاة الامام لتأكد انفراده كذا في المحيط قوله
وله ان الفقهه مفسدة للجزء الذي يلاقيه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي غير ان الامام لا يخرج الى الدنيا
بلافا من الصلاة لانها يبطلان الطهارة والنجاسة شرط الصحة فيبطل الفساد بواسطة فساد الطهارة بخلاف السلام لانه محلل
لا يفسد وكذلك الكلام في تناول الصلاة ابتداء من غير ان يصادف شرطا فيفسده بفساد شرطه لان الكلام لا يبطل
الطهارة فاذا لم يفسد جزء من صلاة الامام وجب التحليل لان فرق ما بين المحلل والمفسد ما قلنا والمحلل لا ينعدي عند
ايحفظه واي يفسد رحمه الله الى المقتدي وذكر في المبسوط بخلاف السلام والكلام فالسلام منه للصلاة والكلام
فاطع لا يفسد لانه لا يفتوت به شرط الصلاة ولهذا قبل لو تكلم الامام بعد ما قعد قدر الشاهد فعلى القوم ان يسلموا
ولو احدث الامام متعدا او فقهقه لم يسلم القوم **قوله** والكلام في معناه لان السلام انما صار محلا لكونه كلاما
الا ترى انه بحث في بمنه لا بكلمة فدا فسلم وهو امام وقلان من المقتدين والكلام يشبه السلام من وجه لا شئ
السلام على معنى الكلام لما فيه من كاف الخطاب ولهذا كان في خلال الصلاة مفسدا وبفارق السلام من حيث ان السلام
في الصلاة مشروع في الجملة دون الكلام فعملنا بالشبهين فظهرنا شبه الانهاء في حق المسبوق لما كان
الافتقار الى البناء وظهرنا شبه القطع في حق الامام لاستغنائه عن البناء **قوله**

لان اتمام الركعة بالانفصال ومع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان اماما فقدم غيره دام المقدم على الركوع
لانه يمكنه الاتمام بالاستدامة ولو ذكر وهو راكع او ساجدا ان عليه سجدة فامسح من ركوعه لها ورفع
رأسه من سجوده فيسجد ما يعيد الركوع والسجود وهذا بيان الاول ليقع افعال الصلوة مرتبة بالفقد الممكن
وان لم يعيد اجزاه لان الترتيب في افعال الصلوة ليس بشرط ولان الانفصال مع الطهارة شرط وقد وجد وعن ابي يوسف رحمه الله
انه للزمه اعادة الركوع لان الفومة فرض عند فـ ومن ام رجلا واحدا فاحد حدث وخرج من المسجد فاما مو

امام : نوى

قوله لان اتمام الركعة بالانفصال ومع الحدث لا يتحقق لانه جزء من صلوة واداء جزء من صلوة بعد سبق الحدث
لصلوة حتى لو احدث الامام وهو راكع فرفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده فسدت صلوة وصلوة القوم ولو رفع رأسه من السجود
وقال الله اكبر مرربا اداء ركعة فسدت صلوة الكل وان لم يرد به اداء الركعة ففسد رويان عن ابي حنيفة رحمه الله ولو سبق
الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب لبنوضا فصبح في ذلك الوقت قبل ان بنوضا لا تفسد صلوة وان قرأ نفسه سوا قرأ
ذا صبا او جاثيا في الصحيح فان قبل السجدة نتم بالوضع عند ابي يوسف فكيف يصح قوله لان اتمام الركعة بالانفصال قلنا الغام
على النوعين تمام من حيث الماهية وتمام مخرج من العهد فان من اعثر رقبته مقطوع البدن عن الكفارة لا يصح وان ثبت
ما هية لعدم التمام المخرج من العهد ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ وركع وسجد او لا يصوم فقام ساعة حث لوجود الغام
وان لم يتم مما مخرج عن العهد **قوله** دام المقدم على الركوع اي مكث راكعا كما كان لانه يمكنه اتمام
الركوع بالاستدامة لان الخليفة فاه مقام الاول فكان الاول في مكانه ولو كان هو في مكانه كان يمكث في ركوعه فكذا هذا **قوله**
ان عليه سجدة اي صلته او سجدة ثلاثة **قوله** ليقع افعال الصلوة مرتبة بالفقد الممكن وهو ان يكون
الركوع مرتبا على السجود الاصلي في هذه الركعة ولو لم يكن الركوع محسوبا اذ لو كان محسوبا اذ بقوت هذا الترتيب وكذلك لو ذكر
في السجود ويحتمل ان يكون المراد بهذا الترتيب تقرب السجود الى المحل بفقد الامكان **قوله**
ان لم يعدا اجزاه وقال زفر والشافعي رحمهما الله عليه الاعادة لان الترتيب في افعال الصلوة فرض عند ما فالتحفت هذه السجدة
بمحلهما وبطل ما ادعى من القيام والقراءة والركوع لترك الترتيب لان السجدة الفائتة ركن من الركعة فلم يصح فعل ما بعده قبل
فعله كالسجدة قبل الركوع وعندنا الترتيب في افعال الصلوة ليس بفرض لان المسبوق يبدأ بما ادرك ويؤخر ما فانه وفيه ترك
الترتيب لان الذي فانه هو الاول ولو كان الترتيب ركنا لما جازله تركه بعدد الجماعة كالترتيب بين الصلوة ولئن كان الترتيب
واجبا فقد سقط بعدد الشبان فان قبل بشكل بما اذا فقد فدر الشهد ثم عاد للسجدة الصلابة او ذكر في الركوع انه لم يقرأ
السورة فعاد لقراءة فانه يرفض بعضها كان فيه قلنا المشرع في الصلوة فرضا اربع انواع ما يتحد في كل الصلوة كالقعدة وما
يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع وما يتعدد في كل الصلوة كالركعات وما يتعدد في كل ركعة كالسجود فالترتيب ليس بشرط بين
ما يتعدد في كل الصلوة وبين ما يتعدد في كل ركعة لان السجدة اركان متكررة كالركعات اركان متكررة فشم
الترتيب ليس بشرط كما في المسبوق فكذا بين السجدة والترتيب شرط بين المتحد وبين المتعدد في كل الصلوة او في الركعات
وبين المتحد في كل الصلوة لان ما احدث شرعيته براعى وجوده صورة ومعنى في محله لانه كذلك في الشرع
فاذا غيره فقد قلب الفعل وعكسه وقلب المشرع باطل **قوله** ولان الانفصال مع
الطهارة اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم ان تمام الركوع برفع الرأس لان الركن اما يتم
بالانفصال وبعد الحدث لا يمكن ان يجعل انفصالا كعبلا

نوى أو لم ينو ما فيه من صيانة الصلوة وتعيين الأول لقطع المزاحمة ولا مزاحمة هنا وبنيهم الأول صلوة مفقودة يا بالثبوت
 كما إذا استخلف حقيقة ولو لم يكن خلفه الأصبي أو امرأة قيل تفسد صلوة لا استخلاف من لا يصلح للإمامة وقيل
 لا تفسد لأنه لا يوجد الاستخلاف تصدا وهو لا يصلح للإمامة والله أعلم **باب ما يفسد الصلوة**
 وما يكره فيها **ومرتبة كل في صلوة عامدا أو سهيا بطلت صلوة خلافا للشافعي**
 رحمه الله تعالى عليه في الخطأ والنسيان ومفرعه الحديث المعروف ولنا قوله عليه السلام إن صلوتنا هذه لا يصلح فيها
 شيء من كلام الناس وإنما هي التسيب والتلهيل وقراءة القرآن

بغير مؤدب أو شئ من الصلوة مع الحدث فليزبه انتمام الركوع بعد الطهارة وذلك لا يمكن إلا بالاعادة أما ذكر السجدة لا يمنع
 من الانتقال لأن أداء شئ من الصلوة بعد ذكر السجدة جائز فإنه لو أخر تلك السجدة إلى آخر الصلوة تجوز صلوة إلا أنه لم يقصد
 بهذا الرفع انتمام ذلك الركوع فيجب له الاعادة **قوله** نوى أو لم ينو عين الإمام الأول أو لم يعين أو نوى
 هذا المأموم الخلفه أو لم ينو **قوله** ولو لم يكن خلفه الأصبي أو امرأة ذكر في الجامع الصغير لفاضي
 رحمه الله إمام أحدث وخلفه من لا يصلح للإمامة نحو الأصبي والأبي والمرأة اختلاف فيه قال بعضهم يفسد صلوة الكل
 لأنه لما أحدث وخرج من المسجد يعين المقتدي للإمامة كأنه استخلفه فتفسد صلوة الكل وهو قول زفر وقال بعضهم
 تفسد صلوة الإمام لا غير فقال بعضهم تفسد صلوة المقتدي لا غير وهو الصحيح لأن المقتدي إنما يعين للإمامة إذا
 كان أهلا للإمامة صيانة للصلوة عن الفساد أما إذا لم يكن أهلا كان في نفسه أفساد صلوة الكل فلا يعين وإذا لم
 يعين لم يضر الإمام مقتديا به وبقي الإمام منفردا فلا تفسد صلوة الإمام وتفسد صلوة المقتدي لأنه خلا مكان الإمام
 عن الإمام وقال الإمام الثوري رحمه الله والأصح أن صلوة الإمام لا تفسد لأن الإمامة انتقلت منه من غير
 صنع وعلى هذا مسافر ومقيم يقضيان فائنة والمسافر هو الإمام فأحدث لا يصير المقيم إماما له وإن كان خلفه جماعة
 لا يعين أحدهم إلا بتقدم الإمام أو القوم أو بتقدمه فيقدموا به ولو استخلف الإمام رجلين أو هرجلا والقوم رجلا
 أو القوم رجلين أو البعض رجلا وبعضهم رجلا فسد صلوة الكل فإن خرج الإمام قبل تعيين الخليفة فسدت صلوة القوم
 والإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد أو لم يتم خليفة مقامه أو يستخلف القوم غيره أو يتقدم بنفسه حتى يحج
 الأئمة به ولو تأخر الإمام يستخلف فليث في مكانه لينظر فقيل أن يستخلف كبير رجل من وسط الصف للخلافة وتقدم
 فصلوة من كان إمامه فاسدة ومن كان خلفه جائزة وكذا لو استخلف الإمام رجلا من وسط الصف فخرج الإمام قبل أن يقوم
 خليفة مكانه تفسد صلوة من إمامه كذا في النهاية والله أعلم **باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها**
قوله ومفرعه الحديث المعروف وهو قوله عليه السلام رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والمراد
 رفع الحكم إذا ما يوجدان حسا والخلف في خبر محال والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الفساد وحكم العقبى وهو الأثم و
 مسمى الحكم بشملهما فبئنا ولهما **قوله** ولنا قوله عليه السلام إن صلوتنا هذا لا يصلح فيها شيء من
 كلام الناس وما لا يصلح في الصلوة فبأشرفه ناسبا أو عامدا تفسد ما كالأكل والشرب ولهذا لو طال الكلام كان
 مفسدا ولو كان النسيان غير عدو الاستوى فيه أن يطول وإن قصر كالأكل في الصوم وقوله ومسمى الحكم بشملهما قلنا الحكم
 نوعان مختلفان أحدهما الجواز والفساد والثاني الأثم فصار بمنزلة الأسماء المشتركة والمشارك إذا ارد به أحد المعنيين
 لا يراد الآخر وقد ارد رفع الأثم بالاجماع ولا يقال أنه بمنزلة العام لأن العام ما يشارك الأفراد **المختصة**

ومارواه محمول على رفع الائم بخلاف السلام ساهيا لانه من الاذكار فيعتبر ذكره في حالة النسيان وكل ما في حالة التعمد لما فيه من كاف الخطاب فان ان فيها اوتاه او بكى فارتفع بكاه فان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطع لانه بدل على زيادة الخشوع وان كان من وجع او مصيبة قطعها لان فيه اظهار الجوع والتأسف فكان من كلام الناس وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه ان قوله اه لا تفسد في الحابس واوه تفسد وقيل الاصل عنده ان الكلمة اذا شتمت على حرفين وهما زائدان او احدهما لا تفسد وان كانتا اصليتين تفسد وحروف الزوائد جمعوها في قوله اليوم تنشاء وهذا لا يقوى لان كلام الناس في مفاهيم العرف يتبع وجود حروف الهجاء وافهام المعنى ويتحقق

المخدة حدا او حفيضة كالرجال وهما ما ذكرنا من الحكمين مختلفان كالعين للذهب والبنوع فان قيل الحكم مرجح انه حكم جنس فينبغي الفساد والاثم لانهما من افراد ذلك الجنس قلنا هنا الحكمان مختلفان فمن الجوزان بثبت الفساد ويرفع الائم كما يجوزان بثبت الجواز مع الائم كما اذا توضأ بماء نجس ولم يعلم بالنجاسة وصلى فصلوته فاسدة وبثاب على ذلك ولو صلى مع اجتماع شرائطها واركناها وهو مراعي صلوته فالصلوة جائزة وهو آثر في ذلك فلما ثبت المخالفة بينهما لم يمكن ان يراد امعا بلفظ واحد لان اللفظ الواحد لا يتناول المعنيين المختلفين فان قيل بشكل بلفظ الشيء فانه يتناول السواد والابيض قلنا لا نسلم فان تناولها اياها بمعنى انها موجودة ان لا من حيث السواد والابيض وهما لما ثبتا ولما المعنيين المختلفين صار كالاسماء المشتركة وفقد اريد احد المعنيين فلا يراد الاخر كما اذا اريد بالعين الذهب لا يراد البنوع وغيره

قوله مارواه محمول على رفع الائم لما ذكرناه مشترك ولان الحكم غير محفوظ وانما ثبت بقتضه والمقتضى لا عموم له وحكم الآخرة وهو الاثر حراد اجماعا فلم يبق حكم الدنيا مراد او عليه يحمل قوله تعالى وليس عليك جناح فيما اخطأتم فان قيل التعليل من فعل هو ليس من افعال الصلوة عفو فينبغي ان يكون القول كذلك قلنا ذكر في الاسرار لا يجوز اعتبار القول بالفعل لان الاختراز عن اصل الفعل الذي ليس من الصلوة غير ممكن لان في الحركات هي افعال ليست من الصلوة ولا يمكنه الاختراز عن اصلها فلم يكن مفصدا حتى يكسر ويدخل في حد ما يمكن الاختراز عنه ولا كذلك الكلام فيمكن الاختراز عن قليله وكثيره

قوله لم يخلف السلام ساهيا لانه من الاذكار ان

المشهد بسلام على النبي وعلى عباد الله الصالحين وهو اسم من اسماء الله تعالى وانما اخذ حكم الكلام بكاف الخطاب وانما يتحقق معنى الخطاب فيه عند الفصد فاذا كان ناسبا شبهناه بالاذاكار واذا كان عامدا شبهناه بالكلام

قوله في جازة النسيان اراد به ان يسلم على من كان من خشية الله تعالى لا تفسد صلوة وان كان من الائم تفسد وقال عليه السلام طوبى للبكائين في الصلوة وهذا لان الابتن وخوهم كان من ذكر الجنة او النار صار كأنه يقول اللهم اني اسألك الجنة واخوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلوته وان كان من وجع او مصيبة صار كأنه قال انا مصاب وانه مفسد وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال ان كان في كمال المشقة عند قطع الصلوة وان كان لا يمكن الامتناع عنه لا يقطع وعرج محمد ان كان المرض خفيفا يقطع وان كان قويا لا يقطع لانه لا يمكنه الفعود الا بالابتن

قوله في الحالين اي في حال ذكر النار وحال النجوع قوله

ويحقق ذلك في حروف كلها زوائد وان تخفى بغير عذر بان لم يكن مدفوعا اليه وحصل به الحرف ينبغي ان يفسد عندهما وان كان بعد روي وهو عفو كالعطاس والجشأ اذا حصل به حروف ومن عطس فقال له اخرجك الله وهو في الصلوة فسدت صلوة لا نه يجري في مخاطبات الناس فكان من كلامهم بخلاف ما اذا قال العاطس والسايع الحمد لله على ما قالوا لو يفسد الصلوة لانه لم يتعارف جوابا وان استفتح ففتح عليه رجل في صلوة فسدت صلوة ومعناه ان يفتح المصلي على غير امامه لانه تعلم وتعلم فكان من كلام الناس ثم شرط التكرار في الاصل لانه ليس من اعمال الصلوة فبعض القليل منه ولم يشترط في الجامع الصغير

قوله ويحقق ذلك في حروف كلها زوائد كما اذا قيل انتم اليوم سالتونيها وهذا مفسد بالاتفاق وهذا لا يرد عليه لان كلامه في الحرفين لا في الزائد عليهما الا ان يقال العبرة في كونه كل ما لوجود الجشأ وافهام المعنى وحروف الزوائد وغيرها والكلية على حرفين او اكثر في ذلك سواء من هذا لا يقتضي اصل ابي يوسف رحمه الله في الكتاب **قوله** فان لم يكن مدفوعا اليه اي لم يكن مضطرا بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو اخرج بالفتح والضم يفسد عندهما وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله ان كان الترخيع لتحسين الصوت فذلك ايضا لانه يفعل له لا صلاح القراءة فصير من القراءة معنى الا ترى ان المشي للبناء لا يقطع الصلوة وان لم يكن من الصلوة حقيقة لانه لا صلاح الصلوة فصار الصلوة معنى حتى اذا لم يكن عذر يقطع الصلوة وفي المحبط وان لم يكن مدفوعا اليه في الترخيع الا انه لا صلاح الحلق ليتمكن من القراءة ان ظهر له حروف نحو قوله اوج او يكلف لذلك كان الفقيه اسمعيل الزاهد يقول يقطع الصلوة عندها لانها حروف مبهمة وغير من المشايخ لا يقطع الصلوة وان لم يظهر له حروف مبهمة لا يقطع الصلوة عندهما **قوله** ينبغي ان يفسد عند انما يقطع الجواب للاختلاف في هذه المسئلة فظهر منه ان المختار عنده الفساد عندهما **قوله** كالعطاس اذا حصل به حروف ذكر في المبسوط العطاس لا يكون فاطعا للصلوة وان سمع فيه حرف مبهمة وهي اصعب او اذ بالاصعب هيبة العطاس فانه يكون لبعض الناس على هذه الهيبة والجشأ ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندهما وان كان مدفوعا اليه لا يقطع **قوله** ومن عطس فقال له اخرجك الله انما يؤيد بقوله لاخر لانه اذا قال العاطس بنفسه ذكر في الفتاوى الظهيرية لا يفسد صلوة لان هذا بمنزلة قوله يرحمك الله وهذا لا يفسد **قوله** وهو في الصلوة اي القائل في الصلوة **قوله** على ما قالوا اشارة الى خلاف البعض وروى عن ابن حنبل رحمه الله في العاطس يحمده الله تعالى في نفسه ولا يحرك اسنانه فلو حرك يفسد صلوة كذا في المحبط **قوله** على غير امامه سواء كان ذلك الغير في الصلوة او خارج الصلوة **قوله** ثم شرط التكرار في الاصل اي في المبسوط وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في المبسوط في الرجل يصلي وخلفه رجل يتعلم القرآن فاستفتح ففتح عليه الرجل الذي يصلي غير مرة فانه ينظر ان اراد بهذا تعلمه فان صلوة نفسه لان التعليم ليس من افعال الصلوة فاذا اكثر في الصلوة اوجب الفساد كما لو اشتغل بعمل آخر وان لم يرد بذلك تعلمه ولكن اراد قراءة القرآن لا يفسد صلوة لان القراءة من اعمال الصلوة فلا يفسد وان كرر ونظر هذا ما قالوا في رجل يصلي فقال له انسان ما مالك فقال النجبل والبغال والحمير فانه ينظر ان اراد جوابه بفسد صلوة وان لم يرد جوابه بل اراد قراءة القرآن لا يفسد وكذلك لو كان الرجل يصلي وامامه كتاب موضوع وخلفه رجل يسئ بجبى فقال يا جبى خذ الكتاب بقوة وكذلك لو قيل للمصلي يا اي موضع مرون فقال بئر معطله وقصر مشيد او كان راكبا في سفينة وابنه خارج السفينة فقال يا بني اركب

لان الكلام بنفسه فاطع وان فتح على امامه لم يكن كلاما استخسانا لانه مضطر الى اصلاح صلوته فكان هذا من اعمال
 صلوته معنى وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مريض فيه وقراءته ممنوع عنها ولو كان الامام انقل الى ابيه اخرى
 تفسد صلوة الفاتح وتفسد صلوة الامام لو اخذ بقوله لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة وينبغي للمفتي ان لا يجعل بالفتح
 ولا امام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء اوانه او ينقل الى آية اخرى فلو جاب في الصلوة رجلا بلا اله الا الله
 فهذا كلام مفسد عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون مفسدا
 وهذا الخلاف فيما اذا اراد به جوابه له انه شاء يصنعته فلا يتغير بغير منه ولما انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو محتمل فيجعل
 جوابا كما تشمت والاسرطع على الخلاف في الصحيح وان اراد به اعلامه انه في الصلوة لم تفسد بالاجماع لقوله عليه السلام
 اذا نابت احدكم نابتة في الصلوة فليسهج ومن
 معنا فهو على هذا التفصيل من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قول ابو يوسف لا تفسد صلوته اراد
 بذلك تعليمه ولم يرد واراد به جواب السائل ولم يرد لان الاصل عنده ان ما كان قرآنا او شأفاً لا يتغير بالنية وعندهما
 بتغير ذلك في شروح الجامع الصغير **قوله** لان الكلام بنفسه فاطع وان قل الفاتح اذا استفتح غيره فكله
 يقول بعد ما قرأت ما اذا ذكرني والذي يفتح عليه فكله يقول ما قرأت كذا فخذ مني **قوله** وان فتح على امامه
 لم يكن كلاما واطلاق هذا دليل على ان ما اذا قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلوة وما اذا لم يقرأ سواء لا تفسد صلوة الفاتح
 بالفتح لا صلوة الامام بالاحذ وذكر الفاضل خان رحمه الله في الجامع الصغير فان استفتح بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة ففتح عليه
 قالوا فستصلوته وان اخذ الامام بقوله فستصلوته لكل والاصح انها لا تفسد صلوته لانه لو لم يفتح عليه ربما يجرى
 على لسانه ما يكون مفسدا فكان فيه اصلاح صلوته **قوله** وينوي الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح
 هذا اخرا من قول بعض المشايخ فانهم قالوا وينوي بالفتح على امامه التلاوة وهو سهو ولما هذا اذا اراد ان يفتح على غير امامه
 فحينئذ ينبغي ان ينوي التلاوة دون التعليم فلا يضره ذلك كذا في المبسوط **قوله** وتفسد صلوة الامام اذا اخذ
 بقوله ذكر في المحيط ولو اخذ الامام من الفاتح بعدما انقل الى آية اخرى هل تفسد صلوة الامام حكى عن الفاضل الامام ابي بكر
 الرازي رحمه الله قال تفسد صلوته وغيره من المشايخ قالوا لا تفسد **قوله** ولا امام ان لا يلجئهم اليه
 والاحكام ان يردد الآية او يوقف ساكنا **قوله** بل يركع اذا جاء اوانه وانما اطلق الاوان ولم يفصل لان الرواية
 اختلفت فيه في بعضها اعتبر الاستحباب وفي بعضها اعتبر فرض القراءة فذكر الامام اكثرنا شي رحمه الله محالا على الشافعي
 رحمه الله ينبغي للامام اذا ارتج ان يتجاوز الى سورة اخرى او يركع اذا كان قرأ المستحب صيانة للصلوة عن الزوائد وذكر ابو بكر
 الرازي رحمه الله بكره للامام ان يردد قبل النجوم الى ان يفتح عليه اذا كان قرأ مقدار ما يتعلق به الجواز ولكن يركع وصاحب
 المحيط وفاضل خان ذكر انما ذكره ابو بكر الرازي رحمه الله **قوله** ولو جاب المصلي رجلا بلا اله الا الله فهذا
 كلام مفسد وصورة ذلك اذا قيل بين يدي المصلي مع الله آخرة فقال لا اله الا الله يردد جوابه وعلى هذا الخلاف اذا
 الله بوصف لا يلق به فقال سبحان الله يردد به الجواب او اخبر بخبر يشره فقال الحمد لله يردد به الجواب كذا في الجامع الصغير
 لفاضل خان رحمه الله **قوله** ولما انه اخرج الكلام مخرج الجواب وهو محتمل فيصير كانه قال
 الحمد لله على قدمي وابي واشباه ذلك ولو صرح بذلك تفسد صلوته فكذا هذا **قوله** والاسرطع
 على هذا الخلاف في الصحيح وقبل هو مفسد بالانفاق والفرق لابي يوسف رحمه الله ان الاسرطع لاظهار المصيبة
 في كانه قال اصبت بكذا فاعينوني وما شرعت الصلوة لاجله والتجبد لاظهار الشكر والصلاة

ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر والنطوع فقد نفى الظاهر لأنه صح شرعه في غيره فيخرج عنه ولو افتتح الظهر بعد ما صلى منها ركعة فهي هي ويجتزئ بذلك الركعة لأنه نوى الشروع في عين ما هو فيه فلفظ ينسب وبقي المنوي على حاله وإذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلوة عند أبي حنيفة رحمه الله ولا هي نامة لأنه عبادة انضافت للعبادة إلا أنه يكره لأنه يشبه بصنيع أهل الكتاب ولا يحنف رحمه الله أن يحمل المصحف والنظر فيه وتقلب الأوراق على كثير ولا تفلن من المصحف نصار كما إذا تفلن من غيره وعلى هذا الفرق بين الموضوع والمحول وعلى الأول بغيره فإن كان نظرا إلى مكتوب وفهمه فالصحيح أنه لا يفسد صلوته بالاجماع بخلاف ما إذا حلف أن لا يقرأ كتاب فلا بحث ببحث بالفهم عند محمد رحمه الله لأن المقصود هناك الفهم أما فساد الصلوة فبالعمل الكثير ولم يوجد

والصلوة شرعت لأجله ولا يصح هذه الألفاظ للشأن على الله تعالى وهو موجود في القرآن ولم تجر العادة بين الناس استعمال هذه الألفاظ بين الناس للجواب بخلاف الاسترجاع وأثبتت العاطس لأنه غلب استعمال هذه الألفاظ بين الناس للجواب وفي قوله رحمه الله خطاب للعاطس **قوله** ما ومن صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر هذا إذا لم يكن صاحب ترتيب فصيح شرعه في العصر ما إذا كان صاحب ترتيب بصير شارعا في النقل بافتتاح العصر عند أبي حنيفة رحمه الله يوسف رحمه الله وعلى هذا من في الظهر كبر وينوي الجمعة أو في الجمعة كبر وينوي الظهر وكان يصلي منفردا فكبر ينوي لا يفتد بالامام في تلك الصلوة وكذا المقتدي لو كبر لا يفتد ولا إمامة يخرج عن صلوته ولو افتتح منفردا ثم افتدى به رجل فافتتح تأديا لأجله فهو على الافتتاح الأول إلا أن يكون الداخل امرأة وحاصله أن الثانية لو كانت غير الأولى ونوى الدخول في غير ما هو فيه كان من ضرورة خروجه عما هو فيه يبطل ما صلى لكن باج بالف ثم جدد البيع باقل منها أو بكثرة أو بدنيا بنقض الأول كذا أهنا وكذا الوجه على ما قال ثم قال على ما لا غير وأما الثانية لو كانت عين الأولى فلا يلغوا باصلي بل يحتسب ما صلى من الصلوة وهي المسئلة الثانية التي ذكرها وهي مسئلة في أبي حنيفة الافتتاح حتى لو صلى بعد ما تلت ركعة يخرج عن عمدة فرض الظهر لو صلى أربعين بعد ما نوى على أن الأولى انتقضت ولم يفتد في الثالثة تفسد صلوته لأنه ترك الضعة الأخيرة لأن الركعة الأولى وقعت محسوبة ولم يبطل هذا إذا نوى بقلبه وأما إذا نوى بلسانه وقال نويت أن أصلي الظهر انتقض ما صلى ولا يجزئ بذلك الركعة **قوله** وإذا قرأ الإمام من المصحف فسدت صلوة قيد الإمام اتفاقا فان الحكم لا يختلف في غيره وفي المبسوط وإذا قرأ في صلوة من المصحف فسدت صلوة عند أبي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله يحجز به بغير كراهة وهو يقول لو كره هذا الصنيع لأنه صنيع أهل الكتاب كان يجب أن يكره إذا كان جعلي وهو يقرأ عن ظهر القلب لأن منهم من يصلي هكذا وكذلك تنصديق كما يصدقون وتأكل وتشرب كما يأكلون ويشربون فلا يكره قلنا إنما نهينا عن التشبه بهم فيما لنا منه بد كما يكره للأنسان أن يصلي سادا لا ثوبه لأنه جنيع أهل الكتاب ولا فرق في الكتاب بين ما إذا قرأ قليلا أو كثيرا وقال بعض مشايخنا أن قرأ مقلا أو نامة تفسد صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله عليه ولا فلا وقال بعضهم أن قرأ مقلا أو نامة تفسد صلوته وفيما دون هذا لا يفسد **قوله** ولو نظر إلى مكتوب أي غير القرآن فالصحيح أنه لا يفسد بالاجماع وذكر شيخ الإسلام المصلي إذا نظر في الحراب فإذا فيه مكتوب كن في صلوتك خاشعا فظهر في ذلك وتأمل حتى فهم قال بعض مشايخنا على قول أبي يوسف رحمه الله لا يفسد وعلى قول محمد رحمه الله يفسد فأسوأ هذه المسئلة على مسئلة اليمين أن حلف لا يقرأ كتاب فلا يفسد البه كتاب فلا يفسد حتى فهم ولم يقرأ بلسانه قال أبو يوسف رحمه الله لا يفتد في يمينه لأنه لم يقرأ بلسانه والقراءة مما يكون باللسان وعلى قول محمد رحمه الله يفتد متى فهم ما فيه

وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة من ورثتي الا ان
المرأة تمشي لقوله عليه الصلوة والسلام لو علم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه من الوزر لو وقف اربعين وانما يأتى
اذا مر في موضع سجوده على ما قيل ولا يكون بينهما حائل ويجازي أعضاء المار أعضاءه لو كان يصلي على الدكان وينبغي
لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه سترة لقوله عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم في الصحراء فليجعل بين يديه
سترة ومقدارها زراع فصاعد لقوله عليه السلام ابغض احدكم اذا صلى في الصحراء ان يكون امامه * مثل

فجعل محمد ورجلهم كالقراءة في حق الحث فكذا في حق افساد الصلوة ثم لو قرأ في صلوتك خاشعا نفست صلوتك فكذا هذا
ولمذا قالوا يجب ان لا يضع المصلي الجزء بين يديه لانه ربما يكون مكتوبا فيه الجزء الثاني والاول فينظر في ذلك وفيهم من يدخل
في ذلك الاختلاف فيجب ان يتحرر عن هذا ومن مشايخنا من يقول على قول محمد رحمه الله عليه ايضا لا يفسد لان قراءة الكتاب
غير مقصود في نفسه وانما المقصود علم ما فيه فصرف اليه الى ما هو المقصود وذلك يحصل بالنظر فيه والتمتع ولا كذلك
همنا والدليل عليه انه لو نظر الى جبين امرأة وعليه مكتوب انت طالق وفيهم من لم يقرأ لا تطلق امرأته وكذا اذا كان
انت حر مكتوبا في جبين عبده فنظر فيهم لا يغني عبده فدل ان محمدا رح انما جعل التتميم بمنزلة القراءة في قراءة الكتاب
خاصة بما في سائر الاحكام المتعلقة بالنطق لا يجعل التتميم كالقراءة قوله وان مرت امرأة بين يدي المصلي لم يقطع الصلوة وعلى قول اصحاب النظر فيفسد
صلوة المصلي بمرور المرأة بين يديه لما روي ابو ذر رضي الله عنه قال لم يقطع الصلوة مرور المرأة والحمار والكلب لكانا نقول ان كبرت
عائشة رضي الله عنها هذا الحديث جبر بلغها وقالت لعروة يا عروة ما ذا نقول اهل العراق قال يقولون يقطع الصلوة
مرور المرأة والحمار والكلب فقال يا اهل العراق والشقاق والنفاق فرثموننا بالكلاب والحمر كان رسول الله صلى
بصلي بالليل وانا معرضة بين يديه اعراض الجنابة فاذا سجد جئت رجلي واذا قام مددتها **قوله**
لو وقف اربعين وروي عن ابي جهيم الانصاري رضي الله عنه قبل له ما ذا تحفظ عن رسول الله عليه السلام قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو علم المار ما ذا عليه وفي رواية ما ذا عليه من الوزر لو وقف اربعين وابو
جهيم كان اسمه ابوب فكان ابوب يقول لا ادري قال اربعين عاما ام اربعين شهرا ام اربعين يوما وروي ايضا عن كعب
رض انه قال لو علم المار ما ذا عليه لكان ان يخسف الله به الارض خيرا له كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله قوله
وانما يأتى اذا مر في موضع سجوده على ما قيل واختلف في الموضع الذي يكره المرور فيه منهم من قدره بثلاثة اذرع وفيهم بخمسة
وفهمم اربعين وفيهم بموضع سجوده وفيهم بمقدار الصقن او ثلثة والاصح ان كان بجال لو صلى صلوة خاشع لا يقع بصره على
المار فلا يكره نحو ان يكون مشتمى بصره في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى صدور قدميه وفي سجوده الى ارنبة
انفه وفي تقوده الى حجره وفي سلامه الى منكبيه كذا ذكره الامام المنزلي رحمه الله واختر فخر الاسلام رحمه الله ذلك
ايضا وقال اذا صلى راما بصره الى موضع سجوده فلم يقع عليه بصره لم يكره وهذا احسن واما غيرهما
كالامام تميم الاثمة السرخسي وشيخ الاسلام وفاضي خان رحمهم الله اخذوا ما اخذاه صاحب الهداية
بان الموضع الذي يكره فيه المرور هو موضع السجود ثم ذكر شيخ الاسلام رحمه الله هذا الحد الذي ذكرنا اذا
كان الرجل يصلي في الصحراء واما في المسجد فالمسجد هو المسجد الا ان يكون بينه وبين المار اسطوانة او غيرها والمسجد
الكبير كالجامع مثلا قبل كالصحراء وقبل كالسجود الصغير وفي الجامع الصغير لفخر الاسلام رحمه الله وان مر من بعد
في المسجد الجامع فقد قبل بكره والاصح انه لا يكره **قوله** ويجازي أعضاء المار * أعضاء

مثل مؤخرة الرجل وقيل ينبغي ان يكون في غلظ الاصبع لان ما دونه لا يبد وللناظر من بعيد فلا يحصل المفصو
ويقرب من السترة لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى الى ستره فليدن منها ويجعل السترة على حاجبه
الايمن او على الايسر وبه ورد الاثر ولا بأس بترك السترة اذا امن المرد ولم يواجه الطريق وسترة الاما
سترة للقوم لانه عليه الصلوة والسلام صلى ببطحاء مكة الى عنزة ولم يكن للقوم سترة ويعتبر الغرض دون
الافتاء والخط لان المفصود لا يحصل به ويدرك المار اذا لم يكن بين يديه سترة او مريد به وبين
السترة لقوله عليه السلام فادروا ما استطعتم وبدروا بالاشارة كما فعل رسول الله عليه السلام بولدي
ام سلمة رضي الله تعالى عنهما او يدفع بالتسبيح المار وينا من قبل ويكره الجمع بينهما لان باحدهما كفاية

اعضائه لو كان يصلي على الدكان انما شرط هذا فانه لو صلى على الدكان والدكان مثل قامة الرجل فهو سترة فلا يأتى
المار وكذا السطح والسرير وكل مرتفع ومن مشايخنا من حده بقدر السترة وهو ذراع وهو غلط لانه لو كان كذلك لما كره
مردد الركاب وان استتر بظهوره انما كان ستره وان كان قائما اختلفوا فيه وان استتر بدابة فلا بأس به وقالوا اجل
الراكب اذا اراد ان يمر ان ينزل فيصبر وراء الدابة ويمر فيصبر الدابة ستره ولا يأتى ثم وكذا لو مر رجلا من متحذيان
كان كراهة المردد انما هو الذي يلي المصلي كذا ذكره الامام النراقي رحمه الله **قوله**
مثل مؤخرة الرجل بضم الميم وكسر الخاء لغزة في آخره وهي الخشبة العريضة التي تحاذي رأس الراكب وتشد بد
الخاء خطأ كذا في المغرب فؤخرة الرجل جازان تكون مقدار الزراع وذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله من حديث
ابي حنيفة رضي الله عنه ان النبي عليه السلام ركز عنزة وقال مقدار العنزة انما يكون طول ذراع **قوله**
وبه ورد الاثر وهو ما روي عن المقداد رضي الله عنه انه قال ما صلى رسول الله عليه السلام الى شجرة ولا الى
عمود ولا عمود الاجل على حاجبه الايمن ولم يصمده صمدا كذا في الجامع الصغير لفخر الاسلام رحمه الله اي لم يقصد
قصد ابا المواجهة **قوله** الى عنزة بالثوبين وهي شبه العكازة وهي عصا ذات ذنج
كذا في المغرب الزنج الحديد التي في اسفل الرح **قوله** ويعتبر الغرض دون الافتاء
والخط وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه انما يغرز اذا كانت الارض رخوا فاما اذا كانت
الارض صلبة لا يمكنه الغرز فانه يضع وضعه لان الوضع قد روي كما روي الغرز لكن يضع طولا لا عرضا
ليكون على مثال الغرز فان لم يكن معه خشبة او شيء يضع هل يخط خطا قال لا يخط خطا والخط ليس يخط
هكذا روي عن محمد رحمه الله عليه رواه عصمة وقال الشافعي رحمه الله بانه يخط خطا وبه قال
بعض مشايخنا المتأخرين وقالوا يخط طولا لا عرضا وقيل يخط شبه الحراب **قوله** كما فعل
رسول الله عليه السلام بولدي ام سلمة رضي الله عنها روي ان النبي عليه السلام كان في بيت ام سلمة
فقام عمر بن ام سلمة لمرين يديه فاشار اليه ان قف فوقف ثم قامت زينب بنت ام سلمة رضي الله
عنها لمرين يديه فاشار اليها ان قفي فانت فرت فلما فرغ من صلوته قال نافصات العفل نافصات الدين صوا
يوسف صواحب كرسف يغلبن الكرام وفي المغرب الكرسف القطن وبه سمي رجل من زهاد
بنو اسرائيل كان يقوم الليل ويصوم النهار فكفر في سب امرأة عشقها ثم نذركه الله بما سلف منه فتاب عليه
هكذا في الفردوس ومنه الحديث صواحب يوسف صواحب كرسف والله اعلم **فصل**

فصل فيما يكره : وبكره للمصلي ان يعيث بثوبه او بجسده لقوله عم ان الله تعالى كره لكم ثلثا وذكر منها
 العيث في الصلوة ولان العيث خارج الصلوة حرام فما ظنك في الصلوة ولا يقبل الحصى لانه نوع عيث الا ان لا يمكنه
 من السجود فليسوبه مرة واحدة لقوله عليه السلام مرة يا ابا ذر والا فذر ولا في اصلاح صلوة ولا بفرقع اصابع
 لقوله عليه السلام لا تفرقع اصابعك وانت تضي ولا يتخصص وهو وضع اليد على الخاصرة لانه عليه السلام نهى عن
 الاختصار في الصلوة ولان فيه ترك الوضع المستحسن ولا يلتفت لقوله عليه السلام لوعلم المصلي مع من يناجي ما التفت ولو
 نظر بمؤخر عينه بمنته وبسرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره لانه عليه السلام كان يلا حظ اصحابه في
 صلوته بموق عينيه ولا يتعجب ولا يغترش ذراعيه لقول ابي ذر رضى نهاني خليلي عن ثلث ان انقرن ثلث
 وان اقعى اعضاء الكلب وان افترش افترش الثعلب والاقعاء ان يضع اليديه على الارض وينصب ركبتيه نصبا هو الوجه
 ولا يرد السلام بلسانه لانه كلام ولا يبدئه لانه سلام معنى حتى لو صاغ بنية التسليم تفسد صلوة ولا يترجع
 الا من عذر ولا في ركعة سنة الطهارة ولا

فصل فيما يكره

قوله وبكره للمصلي ان يعيث بثوبه قال الامام بدر الدين الكردي رحمه الله العيث الفعل الذي فيه غرض
 ولكن ليس بشرعي والسفها لا غرض فيه اصلا **قوله** وذكر منها العيث في الصلوة قال عليه الصلوة والسلام
 ان الله تعالى كره لكم ثلثا الرفث في الصوم والعيث في الصلوة والضحك في المفابر رواه ابو هريرة رضى الله عنه
قوله فليسوبه مرة واحدة لقوله عليه السلام يا ابا ذر مرة والا فذر وفي بعض الروايات وان تركتها فهو خير
 لك من مائة ناقة سوداء الحدفة تكون لك كذا في المبسوط **قوله** ولا يفرقع اصابعه ففرقع اصابعه اذا
 غمزها او مد ما حتى يصوت لقوله عليه السلام لم يرض الله عنه اني احب لك ما احب لنفسي لا تفرقع اصابعك وانت
 تصلي **قوله** ولا يتخصر في المبسوط وهو فعل المضاب وحالة الصلوة حال يناجي فيها العبد ربه في حال
 الافتخار لا حال اظهار المصيبة ولانه فعل اهل الكتاب قال عليه السلام الاختصار في الصلوة راحة اهل النار وقد نهينا
 عن التشبه بهم **قوله** ولا يلتفت روي عن رسول الله عليه السلام ان الرحمة تواجه العبد مادام
 في صلوة فاذا التفت اعرض عنه ولان الالتفات بمنته وبسرة الخراف عن القبلة ببعض بدنه ولو انحرف عن القبلة انجح
 بدنه فسدت صلوة فاذا انحرف ببعض بدنه يكره كالعمل اليسير في الصلوة يكره لان كثره يفسد وقال
 عليه السلام تلك خلسته يجلسها الشيطان من صلوة العبد وهذا دليل على ان الالتفات مما لا يقطع الصلوة
 وان انحرف عن القبلة بمنته او بسرة مالم يسند بر القبلة **قوله** والاقعاء ان يضع اليديه
 الى قوله هو الصحيح وقيل الاقعاء ان ينصب قدميه كما يفعل في السجود ويضع اليديه على عقبيه
قوله ولا يترجع الا من عذر وفي المبسوط ومن علل فيه فقال الشريح جلوس الجبان
 فلهذا كره في الصلوة وهذا ليس بقوي فان النبي عليه السلام كان يترجع في جلوسه في بعض
 احواله حتى انه كان يأكل يوما منزعا فنزل عليه الوحي كل كما تأكل العبد وهو كان منزعا من اخلاق
 الجبابرة وكذلك عامة جلوس عمر رضى الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان ترعبا والصحيح ان الجلوس على الركبتين اقرب الى التواضع من الشريع فهو اولى في حالة
 الصلوة الا عند العذر

ولا يعقش شعره هو ان يجمع شعره على هامته ويشده بخيط او بصمغ لئلا يبدد فقد روي عن النبي عليه السلام نهى ان يمسح الرجل وهو معقوص ولا يكف ثوبه لانه يرفع ثوبه ولا يسدل ثوبه لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل وهو ان يجعل ثوبه على رأسه وكفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه ولا ياكل ولا يشرب لانه ليس من اعمال الصلوة فان اكل او شرب عامدا او ناسيا فسدت صلوة لانه عمل كبري وحالة الصلوة مذكرة ولا باس بان يكون مقام الامام في المسجد وسجوده في الطاق وبكره ان يقوم في الطاق لانه يشبه صنيع اهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما اذا كان سجوده في الطاق وبكره ان يكون الامام وحده على الدكان لما قلنا وكذلك على القلب في ظاهر الرواية لانه ازاء الامام

قوله ولا يعقش شعره وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله وصورة العقص هو ان يشد صغيره بربطه حول رأسه كما تفعله النساء او يجمع شعره في عقد في مؤخر رأسه وكل ذلك مكروه وعن عمر رضي الله عنه من رجل سجد عاقص شعره فخلعه حلا عيفا وقال اذا طول احدكم شعره فليسله ليسجد معه **قوله** ولا يكف ثوبه والكف ان يرفع الثوب من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود كذا في المغرب **قوله** ولا يسدل ثوبه وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله هو ان يضع الرداء او القباء على كتفيه ولم يدخل يديه في الكبت وفي الخلاصة وهو مكروه سواء كان تحت ثوبه ام لا **قوله** ولا ياكل ولا يشرب اما اذا كان بين اسنانه شيء فاستلعه لا يفسد صلوة لانه ما بين اسنانه تبع لريقه ولهذا لا يفسد به الصوم قال بعضهم هذا اذا كان ما بين اسنانه قليلا مادون الحصة فاما اذا كان اكثر من ذلك فسد صلوة وهو بين يديه وبين الصوم وقال بعضهم مادون ملأ الفم لا يفسد صلوة وقرق بين الصلوة وبين الصوم كذا في فتاوى تاجي خان رحمه الله **قوله** وسجوده في الطاق المراد من الطاق المحراب وبكره ان يقوم في الطاق قال شمس الاثمة الحلواني رحمه الله وفيه طريقتان احدهما انه اذا دخل الطاق صار ممنازا عن القوم في المكان لانه في معنى بئس آخر وذلك صنيع اهل الكتاب والنسبة بهم مكروه وقال عليه السلام من تشبه بقوم فهو منهم خصوصا في الصلوة ولهذا يكره الاعتجار وهو ان يشد العمامة حول رأسه ويبيدي هامته كما يفعله الشطار ويكره تغطية الفم في الصلوة لانه تشبه بهم والوجه الثاني ما حكى عن الفقيهابي جعفر رحمه الله انه قال لانه يشبهه على من عن يمينه وعن يساره حاله حق اذا كان يجنبني الطاق عمودان وراء ذلك فرجة يطلع فيها من عن يمينه وعن يساره على حاله فلا باس به لان الامام انما كان اماما ليعلم جالسه فيتحقق الاستتمام وانما هذا بالحق لان محرابهم محوفة مطوفة مبني باللين والاجر وقال شمس الاثمة السرخسي رحمه الله من اختار الطريقة الاخيرة لم يكره عند عدم الاستنباه وان كان مقام الامام في الطاق بان كان على جانبي الطاق فرجة ومن اختار الطريقة الاولى قال بكره في الوجهين جميعا وقال هذا هو الوجه **قوله** وبكره ان يكون الامام وحده على الدكان انما يقدر به لانه لو كان معه بعض القوم لا يكره **قوله** وكذلك على القلب في ظاهر الرواية وذكر الحلواني رحمه الله انه لا يكره لزوال المعنى الاول وهو التشبه بصنيع اهل الكتاب فانهم لا يفعلون هكذا ولم يذكر في الكتاب مقدار ارتفاع الدكان الذي يكره قال بعضهم ما لم يجاوز قامة الرجل الوسط لا يكره وهو اختيار شمس الاثمة الحلواني رحمه الله وذكر الحلواني رحمه الله مقدار بقدر قامة الرجل وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وقبل انه مقدور بما يقع به الامتنان وقيل انه مقدور بقدر راع اعتبارا بالشفرة وعليه الاعتماد وكذا في الجامع الصغير لفاخي خان رحمه الله وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان القوم اذا كانوا على الدكان انما يكره اذا لم يكن فيه عذر اما عند العذر فلا يكره كما في الجمعة فان القوم يقومون على الرغوف والامام على الارض ولم يكر احد لضيق المكان وحكي عن شمس الاثمة الحلواني رحمه الله ان الصلوة على

ولا بأس بان يصلي الى ظهر رجل فاعد يتحدث لان ابن عمر رضي الله عنهما كانا يشتر بنافع في بعض اسفاره ولا بأس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق او سيف معلق لانهما لا يبعدان وباعتباره ثبت الكراهة ولا بأس بان يصلي على بساط فيه نصاب ولا يراد فيه اسنانه بالصور ولا يسجد على النصاب ولا يشبه عبادة الصورة واطلق الكراهة في الأصل لان المصلي معظم ويكره ان يكون فوق رأسه في السقف او بين يديه او جذاثه نصابا وصوره معلقة

على الرفوف في الجامع من غير ضرورة مكره وعند الضرورة بان امثلا المسجد فلا بأس به وهكذا يحكى عن الفقيه ابي الليث رحمه الله في الطائفة انه اذا تحققت الضرورة بان ضاق المسجد على القوم والامام يقوم في الطائفة لا يكره كذا في الجامع المحبوس **قوله** ولا بأس بان يصلي الى ظهر رجل فاعد يتحدث انما قيد بالظهر لانه اذا صلى الى وجهه غيره يكره لما روي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلا يصلي الى وجهه غير فخرها بالدارة وقال للمصلي استقبل صورة في صلوتك وقال للقاعد استقبل المصلي بوجهك ولو صلى الى وجه انسان وبينهما ثالث ظهر الى وجه المصلي لم يكره وفي قوله الى ظهرهم اشارة الى انه لا بأس بان يصلي وان كان بقرية قوم يتحدثون او نامون ومن الناس من كره ذلك لما روي ان النبي عليه السلام نهى عن ان يصلي الرجل وعنده قوم يتحدثون او نامون فثابت ذلك عندنا اذ ارفعوا اصواتهم على وجه يخاف وفوج الغلط في الصلوة وفي التائبين اذا كان يخاف ان يظهر صوت من النائم فيصطك في صلوته ويخجل النائم اذا انبثه فان لم يكن كذلك فلا بأس به والدليل على انه لا يكره ما روي ان اصحاب رسول الله عم كانوا يصلون وبعضهم كانوا يقرؤن وبعضهم كانوا يتعلمون الفقه وبعضهم كانوا يذكرون المواعظ ولم يمنعهم عن ذلك رسول الله عليه السلام كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله والفوائد الظهيرية **قوله** كان يشتر بنافع وجه الاستدلال به انه لما ثبت به اباحة الصلوة الى ظهر رجل فاعد يتحدث وليس في وسع المصلي منع من الحديث ثبت ان الحديث لا اثر له في نفي الاباحة والجواز بالضرورة اذا تكلف بدور مع التوسع **قوله** ولا بأس بان يصلي وبين يديه مصحف معلق وانما اورد هذه المسئلة هكذا لان من العلماء من كره هذا فقالوا اما السيف فانه آله الحرب وفي الحديث بد بأس شديد فلا يلقى نفذ به في مقام الابهال وقيل هو قول ابن عمر رضي الله عنهما في استقبال المصحف فان فيه تشبها باهل الكتاب فانهم كانوا يفعلون ذلك بكبرهم وقيل هو قول ابراهيم التيمي هجج لانا نقول لا يفعلون ذلك عيادة لكن ليقرؤا منه في صلواتهم وذلك يكون مكرها عندنا ولا نكره لو كان موضوعا امام المصلي فليس به بأس فكذا اذا كان معلقا واما السيف فلنا فيه انه آله الحرب لكن الموضوع موضع الحرب ولهذا سمي محرابا فيبقى هو فيه ولا نأمرنا باخذ الاسلحة في صلوة الخوف قال الله تعالى ولأخذوا اسلحتهم فاذا كان معلقا بين يديه كان امك من اخذه اذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة وقد كانت الغنزة تحمل امام رسول الله عليه الصلوة والسلام فكانت ترك بين يديه فيصلي اليها وهي سلاح فبين انه لا بأس بالسلاح بين يدي المصلي قوله ولا بأس بان يصلي على بساط فيه نصاب وذكر في المقرب المثال ما يصنع ويصوره شيئا خلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة عام واما قولهم ويكره النصاب والعمامة مثل ما عطف للبيان واما ما يشبه شجر فجاز ان صح **قوله** واطلق الكراهة في الأصل اي لم يفصل في المبسوط في الكراهة بين ان يسجد على الصورة ولا يسجد ذكر في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان صلى على بساط فيه مما يشبه فانه يكره لانه متى صلى عليه تشبه هذه الصلوة

لحديث جبرئيل صلوات الله عليه انا لا ندخل بينا فيه كلب او صورة ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تبعد ولناظر لا يكره لان الصغار جدا لا تبعد واذا كانت لتمثال مقطوع الرأس اي محو الرأس فليس بتمثال لانه لا تبعد بدون الرأس وصار كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره لانها تواسي وتوطأ فلا فساد اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على السرة لانه تعظم لها واشد ما كراهته ان تكون امام المصلي ثم من فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ولو لبس ثوبا فيه نصاب يكره لانه يشبه حامل الصنم والصلوة جائزة في جميع ذلك لا يستباح شربها وتعاد على وجه غير مكره وهو الحكم في كل صلوة ادبث مع الكراهة ولا يكره تمثال غير ذي الروح لانه لا يعبد ولا باس بقتل الحية والعقرب في اصلوة لقوله عم اقبلوا الاسود بن ولو كنتم في اصلوة ولا فية ازالة الشغل فاشبه درء المار ويستوي جميع انواع الحيات هو الصحيح لا طلاق مار وينا

الى الصورة وحقيقة الصلوة للصورة حرام فيما يشبهها يكون مكرها ولا البساط الذي بعد للصلوة يعظم من بين سائر البساط فيكون هذا نوع تعظيم للصورة وفدا من باب الامانة ثم قال هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب وذكر في الجامع الصغير انه اذا كان في موضع سجوده يكره لما فيه من التعظيم له فان كان في موضع جلوسه وفناءه لا يكره لما فيه من الامانة قوله لحديث جبرئيل عم وهو ما روى مجاهد عن ابي هريرة رضي ان جبرئيل عليه السلام استاذن على رسول الله عليه السلام فقال له ادخل فقال كيف ادخل بينا فيه ستر عليه ثيابا مثل جوار او رجال اما ان يقطع رؤسها او يجعل بساطا نوطا انا معشر الملائكة لا ندخل بينا فيه كلب او صورة **قوله** لان الصغار جدا لا يفسد وكان على خاتم ابي هريرة رضي الله عنه ذبا بنان ولما وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام على عهد عمر رضي الله عنه كان على فسه صورة اسد ولبوة وبينهما صبي بحسانه فلما نظر اليه عمر رضي الله عنه اغروفت عيناه بالدموع ودفعه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه واصل ذلك ان نجت نصر حين استولى اخبر ان بعض ما بولدي زمانك بفنك وكان يثنى الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام الفته امه وابوه في عيشة رجا ان ينحمن القتل فقبض الله له اسد يحفظه ولبوة ترضعه وهما بحسانه فاراد بهذا النقش ان يحفظ منه الله تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كانوا محفوف بصور صغار **قوله** كما اذا صلى الى شمع او سراج على ما قالوا وقوله على ما قالوا اي ان بخلاف البعض وذكر الامام الثوري رحمه الله واختلف فيمن صلى وبين يديه شمع او سراج فيقول يكره كما لو كان بين يديه كانوا فيه جمرات وفار موفدة والصحيح انه لا يكره لان السراج او الشمع لا يعبد احد وعن ظهير الدين رح الاصل ان كل ما يقع تشبها بهم فيما يعظون يكره الاستقبال في الصلوة اليه وهم يعبدون الجسد بدون الضرام الا ان الاستقبال الى الضرام يكره لانه لا يفتك عن الجمر وقالوا ايضا يكره الصلوة الى نور مفتوح الرأس فيه **قوله** ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى عليه وذكره بعض المتأخرين التمثال على الكبير من الوسائد التي توضع في صدر المجلس ليجلس عليها لان ذلك في معنى الازار فبكره المجلس عليها **قوله** ولا يكره تمثال غير ذي الروح روى عن ابن عباس رضي انه نهى مصورا عن التصوير فقال كيف اصنع وهو كسي قال ان لم يكن لك يد فليكن بتمثال الاتجار **قوله** اقبلوا الاسود بن اراد بهما الحية والعقرب هنا في حديث عائشة رضي ربنا وما لنا طعام الا الاسود ان المراد بهما الثمر والماء ذكره في الفائق **قوله** ويستوي جميع انواع الحيات هو الصحيح هذا اخبرنا عن قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله فانه يقول الحيات على نوعين منها ما يكون من سواكن البيوت وهي جنية ومنها ما لا يكون

وبكره عدل آي والشبهات في الصلوة وكذلك عدل السور لأن ذلك ليس من أعمال الصلوة وعن أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى أنه لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل جميعا مراعاة لسنة القراءة والعمل بما جاءت به السنة فلما يمكنه
 أن يعد ذلك قبل الشروع فيسئغي عن العد بعده والله أعلم **فصل** وبكره
 استقبال القبلة بالفرج في الخلاء لأنه عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك والاسناد بركه في الرواية لما
 فيه من ترك التعظيم ولا يكره في رواية لأن المسند بفرجه غير مواز للقبلة وما ينحط منه ينحط إلى الأرض بخلاف المستقبل
 لأن فرجه مواز لها وما ينحط منه ينحط إليها وبكره الجماعة فوق المسجد * * والبول

ما لا يكون فيها ولا يجني صورتهما بضاء لها صغيران ثم شي مسنوبة فلا يباح فعلها وفي قوله عم أقلل الأسودين إشارة إلى هذا وأبى
 قوله عم أكره والحجة البيضاء فانها من الجن وفي غير الصلوة على قوله لا يجزئ ثقله إلا بعد الإعداء والانداز بان يقال حل طريق
 المسلمين فإن أبي مخنف ثقل وغير الجني ما كان يضرب لونه إلى السواد وفي مشيه النواء والامام الطحاوي رح يقول أنه فاسد
 من قبل أن النبي عليه السلام أخذ على الجن العهد والميثاق بان لا يظهره الا منه في صورة الجنية ولا يدخلوا بيوتهم فاذا انقضى
 العهد بباح فعلها وقال الامام قاضي خان رحمه الله والاولى هو الاعداء رجاء العمل بالعهد وذكر شمس الأئمة السرخسي
 في المبسوط وقبل هذا اذا امكنه ثقل الجنية بضربة واحدة كما فعله رسول الله عليه السلام في العفرب فما اذا احتاج إلى
 معالجة وضربا ثقل مستقبل الصلوة كما لو قاتل انسان في صلوة لان هذا عمل كثير ثم قال ولا يظهره ان الكل سواء فيه
 لان هذا عمل رخص فيه للمصلي وهو كالمشي بعد الحدث والاستقاء من الثبر والنوحي **قوله** وبكره
 عدل آي والشبهات في الصلوة اختلف المشايخ في محل الخلاف قال بعضهم لا خلاف في المكنونة انه يكره وانما الخلاف
 في النوافل ومنهم من قال لا خلاف في النوافل انه لا يكره وانما الخلاف في المكنونة وفي النهاية وما روي في الاحاديث
 من قرأ في الصلوة كذا كذا مرة قل هو الله احد وكذا كذا الشبهة فتلك الاحاديث لو صححتها الثقات اما صلوة الشيع
 قد اوردوا الثقات وهي صلوة مباركة فيها ثواب عظيم ومعنا فكثر وانما يفقد وان احتاج بعد بخر الا صابع
 حتى لا يصير عملا كثيرا ثم السلف كانوا يختلفون في عدل آي والشيع في غير الصلوة فمنهم من كان يكره ذلك وقد روي عن عمر
 رضي الله عنه انه لما رأى من يفعل ذلك فقال عدد ذنوبك لتستغفر منها وانت مسئغ عن عدل الشيع قال مشايخنا
 رحمهم الله فالصواب ان لا ينهاى الضعفاء عن عدل النواة فذلك اسكن للقلوب **قوله** فلما
 يمكنه ان يعد ذلك قبل الشروع انما يأنى هذا في آي دون الشبهات والله أعلم * * * **فصل**

قوله وبكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء الممدود بيبث الغوط والمقصود البتث ثم كما
 يكره استقبال القبلة بالفرج كذلك يكره للمرأة ان تمسك ولدها نحوها ليول وفي جمع العلوم لا بد خل الخلاء الا مستورا
 الرأس ولا يبتغي ولا يبتغ ولا يبتغ ولا يبتغ وكلام عند الوطي والخلاء وبسكت اذا عطس وبكره مد الرجل إلى
 القبلة في النوم وغيره عدل وكذا إلى المحفف وكتب الفقه واختلف في الاستقبال للظهر والازالة في الاشارة لا يكره
 الاستقبال حالة الاستنجاء والظهور كذا ذكره الامام الثمناشي رح وقال الشافعي رحمه الله انما يكره في الفضاء واما في
 الاكنة فلا وفي حديث ابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهما ان النبي عم قال لا تستقبلوا القبلة لغائط او بول ولا تستند
 ولكن شربوا وغربوا وهذا بالمدبنة لأن من شرق او غرب لم يكن مستقبل الكعبة ولا مستندرا * * قوله

والبول والتخلى لان محل المسجد له حكم المسجد حتى يصح الاعتناء منه بمن تحته ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا
يجل الجنب الوقوف عليه ولا باس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما اعد للصلوة في البيت لانه لو يأخذ
حكم المسجد وان ندبنا اليه ويكره ان يغلق باب المسجد لانه يشبه المنع من الصلوة وقبل لا باس به اذا
خيف على مناع المسجد في غير اوان الصلوة ولا باس بان ينقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب
وقوله لا باس بشي الى انه لا يوجب عليه لكنه لا يثبت به وقبل هو قربة وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولي فيفعل من مال
الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل بضمن

قوله والبول والتخلى اي التغوط **قوله** وان ندبنا اليه قال عليه السلام لا تتخذوا بيوتكم قبورا وهو عبارة عن
ترك الصلوة في البيت وذكر شمس الائمة السرخسي رح في الجامع الصغير ولم يذكر كراهة البول والجماعة والخلاف في المواضع
المتخذة لصلوة الجنائز وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك يكره فيها كما في المسجد الاثني على الفوارع وعند الجحاض والاصح انه ليس
لهذا الموضع حرمة المسجد فانه لا باس بادخال الميت فيه مع اننا نتجنب المساجد الموقوفة وما كان هذا الا نظرا للموضع
المعد لصلوة العبد وذلك لا يباخذ حكم المسجد فهذا امثله واما المسجد الجامع فهو اعظم المساجد حرمة والمساجد المبنية
على الفوارع لها حكم المسجد الا ان الاعتكاف فيها لا يجوز لانه ليس لها امام ومؤذن معلوم وذكر الصدر الشهيد في الفتاوى
والحنبل للفتوى في المسجد الذي اتخذ لصلوة الجنائز والعبد انه مسجد في حق جواز الاعتناء وان انفصل الصفوف وقفا
بالناس وفي ما عدا ذلك ليس له حكم المسجد وفي الفارق لا تعتكف المرأة في بيته في غير مسجد ومعناه الموضع المعد
للصلوة **قوله** ويكره ان يغلق باب المسجد قالوا لا باس في زماننا باغلاق باب المسجد ولا يفتح الا في
وفات الصلوة والتدبير في ذلك الى اهلها لان الغلبة لاهل الفساد ويحاف منهم على مناع المسجد وعلى منازل الجيران
بالليل ويجاز ان يختلف الحكم باختلاف احوال الناس لا ترى ان النساء كن يحضرن الجماعات ثم منعن من ذلك وكان
المنع صوابا فكذا لك اغلاق باب المسجد في زماننا والتدبير فيه الى اهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه
متوليا بغير امر القاضي يكون متوليا **قوله** ولا باس بان ينقش المسجد قال شمس الائمة السرخسي
رحمه الله في قوله لا باس اشارة الى انه لا يوجب بذلك وبكيفية ان يجر رأسا وهذا لان النبي عليه السلام لما قتل
له الا فهدم مسجده ثم نبنيه قال لا عرش كعرش موسى او قال عرش كعرش موسى وكان سقف مسجده من الجريد
وكان يكف اذا مطر حتى قال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه رأيت سجد في ماء وطبن وكان النبي عليه السلام
حد ذلك من اشراط الساعة قال يزخرف المساجد ويطول المنارات وعلي رضي الله عنه قال حين مر بمسجد مزخرف
لمن هذه البيعة وانما قال ذلك لكراهة هذا الصنيع في المساجد ولما بعث الوليد بن عبد الملك اربعين
الف دينار ليزين بها مسجد رسول الله عليه السلام فزجها على عمر بن عبد العزيز فقال المساكين الى هذا المال
اخرج من الاساطين وعندنا لا باس بذلك لما روي ان داود صلوات الله عليه بنى مسجد بيت المقدس ثم اتمه سليمان
صلوات الله عليه بعبده فزينه حتى انصب الكبريت الاحمر على رأس القبة وكان ذلك اعز ما يوجد في ذلك الوقت وكان
ينضي من قبل والغزالات يغرلن في ضوئها في الليالي وفي الجامع الصغير للصحابي حتى كانت الغزالات يغرلن في
ضوئها من مسافة اثنا عشر ميلا وفي الحديث الذي روي ابا ذر فانه قال فلو بهم خاوية من الايمان وانما كره ذلك لهذا
قوله اما المتولي فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء مثل التخصيص وذكر

باب صلوة الوتر

الوتر واجب عند ائمة بحقيقة رحمة الله تعالى عليه وقالا سنة لظهور آثار السنة فيه حيث لا يكفر جاحده ولا يؤذن له ولا يخيفه رحمة الله عليه قوله عليه السلام ان الله تعالى زادكم صلوة الا وهي الوتر فضلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر امره وللوجوب ولهذا وجب القضاء بالاجماع وانما لا يكفر جاحده لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى لما روي عنه انه سنة وهو يؤدى في وقت العشاء فاكفي باذانه وافا منه قال

وذكر الامام الثوري رحمه الله في بعضه في الخصيص ايضا وكان الزنجري يحسب قول هذا في زمانهم اما في زماننا لوصف ما يفضل من العباد الى شقيقين يوزن ان الظلمة ياخذون ذلك وليس مستحسن كتابة القرآن على المحارب والجدان لما يخاف من سقوط الكتابة وان يوطأ وفي جمع النسخي مصلح او بساط فيه اسماء الله تعالى بركه بسطروا استعماله في شيء وكذا لو كان عليه الملك لا غير او الالف واللام وحدها وكذا بركه اخراجه عن ملكه اذا لم يأمن من استعمال الغير فلو اوجب ان يوضع في اعلى موضع لا يوضع فوفيه شيء وكذا أكبر كنية الرفاع والشافعي بالابواب لما فيه من الاهانة والله اعلم **باب الوتر**
قوله لظهور آثار السنة حيث لا يكفر جاحده وليس له اذان ولا اقامة وتجب القراءة في الركعة الثالثة ولا جاعلة في عامة السنة ويؤدى في وقت العشاء فان الواجب ايضا لا يكفر جاحده قلنا يستدل بالمجموع وهو ان لا يكفر جاحده ولا يؤذن له فان قبل الواجب ايضا بهذه المثابة كصلوة العبد قلنا لا نسلم بانه لا اذان في صلوة العبد بل قولم الصلوة برحمتك الله اذان واعلام على اننا نمنع وجوب صلوة العبد على قول من قال انها سنة لان الاذان هو الاعلام بان ما يدعي اليه لازم الايمان به فكان من خصائص الواجب فتح الاستدلال بعدمه على عدم الوجوب **قوله** ان الله تعالى زادكم صلوة اخبرنا بالزيادة وانما يزداد على الشيء اذا كان المزبد عليه متحصرا والنوافل غير متحصرة فيكون زيادة على الفرائض لانها معلومة المتبادر وخصيصة ان تكون فرضة الا انه امتنع الفرعية لشبهة في الدليل فثبت الوجوب لا مكان انما نثبت ان قبل السن ايضا مقدرة فهذا كان زيادة على السن قلنا يزدادها على الفرائض اولى لما فيه من الاحتياط او العمل بالرواية المشهورة ان الله زاد صلوة على صلواتكم الخمس لان فيه عملا بحقيقة الامر وهو الوجوب ولا كذلك عكسه ولا نعلم احتمل هذا وذلك تعين ما ذكرنا لقوله عليه السلام الوتر حق واجب فمن لم يوتر فليس منا ولا يقال تعين قولها لقوله عم ثلث كنيت علي وهي لكم سنة الوتر والضحى والاضحى لان فيه بيان انه ليس بمكتوبة كالخمس علما واعتقادا او الاستدلال بالحديث للوجوب من ثلثة اوجه احدها بالزيادة فانها انما يتحقق على الشيء اذا كان من جنس المزبد عليه ولا يقال زادي ثمة اذا وجب منه مبتدأة ولا يقال زاد على الهبة اذا باع والمزبد عليه واجب قلنا الزيادة والثاني انه قال فصلوها وانه امر الامر للوجوب والثالث انه اضاف الى الله تعالى والسنة يضاف الى رسول الله عليه السلام وبديل عليه وجوب القضاء بركه ناسبا او عامدا وان طالت المدة ولا يؤدى على الرحلة من غير عذر ولا يجوز بدونه الوتر بخلاف النطوع وسائر السن ولو كانت سنة لكانت سنة الصلوة كما في سائر السن كذا في شرح الطحاوي وحقه الفقهاء **قوله** لان وجوبه ثبت بالسنة وهو المعنى لما روي عنه انه سنة روى حماد بن زيد عن ابي حنيفة رحمه الله انها فرضة وبه اخذ زفر وروى يوسف بن خالد الشيباني عن انها واجبة وهو ظاهر من مذهبه وروى نوح بن ابي مريم عنه انها سنة وبه اخذ ابو يوسف ومحمد رحمهما الله وقيل في الثوبق بين الاثقال ان ما روي عنه انه فرضة اي عملا لا اعتقادا وما روي عنه انه سنة اي ثبت وجوبه بالسنة قال

قال الوتر ثلاث ركعات لا يفصل بينهما بسلام لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث وهي الحسن رجاء المسلبين على الثلث وهذا احد اقوال الشافعي رحمه الله وفي قول يوتر بتسليمتين وهو قول مالك رحمه الله والحجة عليهما ما روينا وبقيت في الثالثة قبل الركوع وقال الشافعي رحمه الله بعده لما روي انه عليه الصلوة والسلام فنت في آخر الوتر وهو بعد الركوع ولما روي انه عليه السلام فنت قبل الركوع وما زاد على نصف الشئ فهو آخره وبقيت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله في غير النصف الاخير من رمضان لقوله عليه السلام للحسن رضي الله عنه حين علم دعاء الفتوت اجعل هذا في وترك من غير فصل وبقراءة في كل ركعة بين الوتر فاتحة الكتاب وسورة لقوله تعالى فاقروا ما ليس من القرآن واذا اراد ان يفتي كبر لان الحالة قد اختلفت ورفع يديه وقت لقوله عليه السلام لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر منها الفتوت ولا يفتي في صلوة غيرها خلافا للشافعي رحمه الله في الفجر * * *

قوله الوتر ثلاث ركعات وفي تحفة الفقهاء وقال الشافعي رحمه الله هو بالخيار ان شاء او تر بركعة او بثلاث او بخمس او بسبع او بتسع او باحدى عشر ركعة ولا يزيد على هذا وقال الزهري رحمه الله في شهر رمضان ثلاث ركعات وفي غيره ركعة ولنا حديث عائشة رضي الله عنها ولما رأى عمر رضي الله عنه سعدا يوتر بركعة قال ما هذا البتير لشقها اولادك وانما قال ذلك لان الاثر اثنان النبي عليه السلام نهى عن التبرء **قوله** وما زاد على نصف الشئ اخره وهذا قد يكون بعد الركوع وقد يكون قبله فيكون محملا وما روينا محكم فحمل المحتمل على المحكم **قوله** وبقيت في جميع السنة خلافا للشافعي رحمه الله فانه يقول لا يفتي الا في النصف * * * الاخير من رمضان لما روي ان عمر رضي الله عنه لما امر ابي بن كعب رضي الله عنه بالا مائة في ليالي رمضان امره بالفتوت في النصف الاخير وتأويله عندنا ان المراد بالفتوت طول القراءة لا الفتوت في الوتر **قوله** وبقراءة في كل ركعة من الوتر فاتحة الكتاب وسورة لما روي ان النبي عليه السلام او تر ثلاث ركعات قرأ في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد وفتت قبل الركوع لكن لا ينبغي ان يقرأ سورة معينة على الدوام لان الفرض مطالق القراءة لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والتعبين على الدوام ينفي الى ان يعتقد بعض الناس واجبا وانه لا يجوز لكن لو قرأ بما ورد به الاثر احيانا يكون حسنا ولكن لا يواظب لما ذكرنا كذا في تحفة الفقهاء قوله واذا اراد ان يفتي كبر لان الحالة قد اختلفت ولا يقال في مثل هذا الاختلاف لا يشرع التكبير كما لو انقل من الشاء الى القراءة لان الاستفتاح سنة فيكون كالتكبير الذي هو فرض لا يباحسه والكل ثناء اما الفتوت فواجب مخالف للقراءة فلا يكون له في رفع يديه وفتت لقوله عم لا يرفع الايدي الا في سبع مواطن اي لا يرفع الايدي على وجه السنن الاصلية التي هي سنة الهدى الا في هذه المواضع ورفع اليدين عند الدعاء على ما عليه عمل الامة انما هو من الآداب والاستحباب والاتباع بالآثار لا على سنة الهدى ذكر في المستخلص المسند الامام ابو القاسم السمرقندي رحمه آداب الدعاء عشرة الى ان قال الثالث ان يدعو مستقبل القبلة ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطنه قال النبي عليه السلام ان ربكم حيي كريم يستحي من عبده اذا رفع يديه اليه ان يرد ما صفرا وذكر ركن الاسلام رحمه الله في شرع الاسلام في فصل سنن الدعاء بعد ما ذكر شرائطه وبيد بالدعاء لنفسه ويرفع يديه الى المنكبين ويجعل باطن كفيه مابلي وجهه وفي المبسوط والمجسط في باب الاستسقاء وعن ابي يوسف رحمه الله ان رفع يديه في الدعاء وان شاء اثار باصبعه لان رفع اليدين في الدعاء سنة هذا لفظها ولكل المراد به انه من السنن الزوائد وفي المبسوط وعن محمد الحنفية رحمه الله قال الدعاء اربعة دعاء ونبذة ودعاء ربه ودعاء نضر ودعاء خفية في دعاء الرغبة يحمل * * * بطون

لما روى ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فنت في صلوة الفجر شرا تركه فان فنت لا امام في صلوة الفجر
من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد ورحمهما الله وقال ابو يوسف ربح يتبعه لانه تبع لامامه والقوت مجتهد
فيه ولما انه منسوخ ولا متابعة فيه تركه قيل بسكت فاما لينا بعد فيما يجب متابعتة وقيل بفقد تحقيقا للحقيقة لان الساكت
شريك الداعي والاولا ظهر ذلك

بطون كفيه نحو السماء وفي دعاء الرتبة يحمل ظهر كفيه الى وجهه كالمستنجب من الشئ وفي دعاء النضر بعقد الخضر والبصر
ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء الخفية ما يفعله المرء في نفسه وعلى هذا قال ابو يوسف رحمه الله في الاملاء
يستقبل بباطن كفيه القبلة عند افتتاح الصلوة واستلام الحجر وقنوت الوتر وتكبيرات العبد ويستقبل بباطن كفيه السماء
عند رفع الايدي على الصفا والمروة ويعرفات ويجمع وعند الجهرتين لانه يدعوي هذه المواضع بدعاء الرتبة **قوله**
لما روى ابن مسعود وهكذا عن انس قال فنت رسول الله عليه السلام في صلوة الفجر شرا او قال اربعين يوما يدعو على رعل و
ذكون وعصبة حين قتلوا القرء وهم سبعون رجلا او ثمانون رضي الله عنهم وفي المبسوط فلما نزل قوله تعالى لبس لك من الامر
شيئا وابتوب عليهم ترك ذلك وقال ابو عثمان الهندي رحمه الله صليت خلف ابي بكر رضي الله عنه سنين وصليت خلف
عمر رضي الله عنه كذلك فلم اجد واحدا منهما يفت في صلوة الفجر وهم روى القنوت ورووا تركه ففعله المتأخر بنسخ
المقدم وعن ابي مالك الاشجعي انه قال سالت ابي عن القنوت في صلوة الفجر فقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصليت خلف ابي بكر وخلف عثمان وخلف علي رضي الله عنهم فلم يفتوا يا بني بدعة وفي شرح الفدوري للزاهد
رحمه الله ثم لا بد من معرفة دعاء القنوت وكيفية فراءته اما الدعاء فاطول ما روي فيه ما روى عمر رضي الله عنه ان
النبي عليه السلام كان يقول بعد الركوع اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والاف بين
قلوبهم واصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة اهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك
وبكذبون رسلك ويقاتلون اولياءك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل اقدامهم وانزل بهم بأسك الذي لا يدرى
عن القوم الجهر من **بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اننا نستعفيك ونستغفرك ونؤمن بك**
ونؤكل عليك ونشفي عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفرك بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم انك تعبدك نصلي وبروي بالواو ونسجد واليك شغى ونخفد ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكلية
ملئ كذا في بعض الروايات وفي بعض الروايات انه كان يشتدي بالهم اننا نستعفيك الى آخره والتوفيق بين الروايتين
انه كان يريد ذلك حين كان يدعو على الكفار ولهذا افنده عمر رضي الله عنه بما بعد الركوع ثم نسخ وافترض ما ذكرناه
في آخر الوتر قبل الركوع وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما انه قال علمني رسول الله عليه السلام كلمات اقولهن في الوتر
اللهم اهديني فمن هديت وعافيت فمن عافيت وتوليت فمن توليت وبارك لي فيما اعطيت انت تقضي ولا يقضي عليك
انه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت كذا في شرح الامام حسام الدين المودني واثنان التسمية في دعاء القنوت
على قول ابن مسعود رضي الله عنه انهما سورتان من القرآن صحيح فاما على قول ابي انه ليس من القرآن وهو
الصحيح فلا حاجة الى التسمية وبه اخذ عامة العلماء ولكن الاحتياط ان يجنب الحائض والنساء والجنب فراءته
قوله لان الساكت شريك الداعي لقوله تعالى فذا جيت دعوتكم وكان موسى عليه السلام
يدعوها دون يؤمن وسبي داعيا لانه كان شريك الداعي فان قيل هذا التحليل غير ملائم لان الفاعل
ساكت ايضا فيكون شريك الداعي قلنا الساكت شريك الداعي

وذلك المسئلة على جواز الافتداء بالشفعية وعلى المناجعة في قراءة الفنون في الوتر واذا علم المقلدي منه ما ينجم به فساد صلوة كالقصد وغيره لا يجوز له الافتداء به والمخار في الفنون الاخفاء لانه دعاء والله اعلم

فما اذا انتفا هبته وهو عند كونهما قائمين لانه حينئذ يكون مددا ووردا له وليس كذلك اذا اختلفا هبته والفاق العرف واذا افتد لم يعد اليه حتى يسجد معه **قوله** وذلك المسئلة على جواز الافتداء بالشفعية الصواب بالشافعي لما ذكر في المغرب ومن الخطاء الظاهر غلط افتداء الحنفي بشفعية المذهب ذكر ابو اليسر ان افتداء الحنفي بشافعي المذهب غير جائز من غير ان يطعن في دينهم لما روي مكحول النسفي رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله ان من رفع يده عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع فسد صلوة وجعل ذلك عملا كثيرا ففسدوا صلوة فاسدة عندنا فلا يصح الافتداء وذكر في الفوائد الظهيرية بعد ما ذكر هذا فقهه نظر لان فساد الصلوة عند رفع الرأس من الركوع برفع اليد لا يمنع صحة الافتداء في الابتداء لجواز صلوة الامام اذ ذاك واجب ان المراد بقوله فلا يصح الافتداء اي لا يؤدي صلوة في ضمن صلوة وفي الكافي وذلك المسئلة على جواز الافتداء بالشافعي لا كما يروي ان رفع اليد عن الركوع والرفع منه عمل كثير يفسد الصلوة اذا عمل الكثير ما لوراه الناظر من بعيد بظنه خارج الصلوة **قوله** وعلى المناجعة في قراءة الفنون في الوتر لان الخلاف في المناجعة في فنون الفجر مع انه اتباع في الخطاء اجماع على المناجعة في الدعاء المسنون لان فنون الوتر صواب يفتن **قوله** واذا علم المقلدي ما ينجم به فساد صلوة كالقصد يعني ان الافتداء به انما يصح اذا كان الامام بخافي مواضع الاختلاف بان يوضح من الحاجج الخس من غير السبيلين كالقصد **قوله** وغيره يعني ان يفتن الى القبلة مستويا ولا يفتن اخرافا فاحشا ولا يكون منعصبا ولا شاكيا في ايمانه وان لا يوضا في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المني او يترك البابس منه وان لا يقطع الوتر وان يراعي الترتيب في الفوائت وان يمسح راسه وذكر الامام الثمري ناسي رح عن شيخ الاسلام المعروف بخواصر زاده رحمه الله انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء يفتن بجواز الافتداء به ويكره ثم قال ولو شهد احكامه ولم يوضا وغسل موضع الحجامه الصحيح انه لا يجوز الافتداء به لمن شاهد ذلك ولو غاب عنه ثوراي يصلي الصحيح انه يجوز الافتداء به وذكر الامام الثمري ناسي رحمه الله فان شاهدته من امرأة ولم يوضا ثم افتدي به فان اكثر مشايخنا قالوا يجوز وقال الهنداوي لا يجوز **قوله** والمخار في الفنون الاخفاء لانه دعاء ذكر شيخ الاسلام ج ولم يذكر في الكتاب انه يجهر بالفنون ام يخاف ولا اشكال في المنفرد انه يخاف واما اذا كان اماما فقد اختلف الشيخ قال بعضهم بانه يخاف بها واليه ذهب الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وابو حفص السفيروني رح وقد جرى الثوارث بالخافه في مسجد ابي حفص الكبير رح وهو من اصحاب محمد رح ولولا انه علم من محمد ان من ستمه الخافه لما خاف ولان الفنون دعاء في الخفية والسبيل فيه الخافه لا العارض وكان الجهر بالفنون في بلادنا انما استحسنوا بخلاف الفباس لان البلاد بلاد عجم وكانوا لا يعلمون ذلك فاستحسنوا الجهر لكي يتعلموا كما روي عن عمر رض انه جهر بالثناء حين قدم عليه وقد العراق ليتعلموا وفي الخلا في قال ابو يوسف يجهر الامام وقال محمد بخاف واما المأموم فعن ابي يوسف انه يؤمن ولا يقرأ الفنون وعن محمد انه يخاف كالامام وفي شرح المودني في الفنون طول القيام دون الدعاء وعن ابن عمر لا عرف من الفنون الا طول القيام وبه فسرقه تعالى من موثبات والفائتين وفي الصغرى الفنون في الوتر هو الدعاء دون القيام ومن لا يعرف الفنون يقول يا رب ثلاث مرات ثم يركع واخبار ابي الليث رحمه الله انه يقول اللهم اغفر لي واخيار مشايخنا قوله اللهم اغفر لنا ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار

باب النوافل

والسنة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وبعد ركعتان وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين وركعتان بعد المغرب وأربع قبل العشاء وأربع بعد ما وإن شاء ركعتين والأصل فيه قوله عليه السلام من ثابر على شئ عشرة ركعة في اليوم والليلة بقى الله له بيتا في الجنة وقصر على نحو ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر فلهذا سماه في الأصل حسنا وخيرا لا خلاف الآثار والأفضل هو الأربع ولم يذكر الأربع قبل العشاء فلهذا كان مستقبا لعدم المواظبة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الأربع فلهذا أخيرا لأن الأربع أفضل خصوصا عند الإحنفة رحمه الله على ما عرف من مذهبه والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا كذا قاله رسول الله ﷺ فيه خلاف الشافعي رحمه الله قال

باب النوافل

قوله وقصر أي النبي عليه السلام على نحو ما ذكر في الكتاب أي المبسوط أو القدر في قوله غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر عند تفسير هذا الحديث قوله فلهذا سماه أي محببت الحسن حسنا في الأصل أي في المبسوط وخبري بن الأربع والركعتين بقوله وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين قوله لا خلاف الآثار قال عليه السلام رحمه الله أمر صلي قبل الصلوة بأربعين ركعة في يومه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل العصر ركعتين والأربع أفضل قوله ولم يذكر الأربع قبل العشاء أي النبي عليه السلام لم يذكر الأربع في تفسير هذا الحديث قوله وذكر فيه أي في هذا الحديث ركعتين بعد العشاء وفي غيره ذكر الأربع وهو حديث ابن عمر رضي الله عنه موقوف عليه ومرفوعا من صلى بعد العشاء أربع ركعات كن له مثلهن من ليلة القدر قوله خصوصا عند الإحنفة رحمه الله على ما عرف من مذهبه من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب أنه يصلي ركعتين بعد العشاء قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وأما على قول الإحنفة رحمه الله أفضل أن يصلي أربعين ركعة جعل هذا فرعا لمسألة أخرى وهي أن صلوة الليل مثنى مثنى أفضل أم أربع بتسليمة واحدة عند الإحنفة رحمه الله الأربع أفضل وعندهما مثنى مثنى أفضل وقال بعضهم هذا لا يصح لأن اختلافهم في النطوع الذي ليس من السنن ولكن الصحيح ما قاله الأولون لأن محمد رحمه الله جعله بمنزلة صلوة الليل ولم يعبده من السنن الموقفة لأنه قال إن فعله فحسن كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله قلت إنما يكون فرعا لمسألة أخرى أن لو كان الخلاف في الأربع بتسليمة أفضل أم بتسليمتين وقوله إلا أن الأربع أفضل خصوصا عند الإحنفة رحمه الله يدل على أن الأربع أفضل بالاتفاق فالظاهر أنه أراد أن الأربع أفضل من الركعتين فلا يكون فرعا حينئذ قوله والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة فلو أنها بتسليمتين لا يكون معندا عندنا قوله كذا قاله رسول الله ﷺ وهو قوله عليه السلام أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتحهن أبواب السماء ثم ترتب السنن ذكر الحلوائي رحمه الله في السنن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب فإن النبي ﷺ لم يدعهما في سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر فانهما سنة متفق عليهما والتي قبلها مختلف فيها وقيل هي للفصل بين الأذان والأقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وذكر المحسن رحمه الله واختلاف في أقوالها بعد ركعتي الفجر قبل التي قبل الظهر والتي بعد ما والتي بعد المغرب كلها سواء وقيل بل التي قبل الظهر كذا وهو الأصح وذكر الحلوائي رحمه الله في الأفضل أن يؤدي كله في البيت إلا التراويح لأن في التراويح إجماع الصحابة ومنهم من يجعل بعض ذلك أحيانا في البيت والصحيح أن كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الأفضل ما يكون بعد من الرباء واجمع للاخلاص والخشوع وذكر الحلوائي رحمه الله ولا بأس بان يقرأ بين الفريضة والسنة الأوراد وفي شرح الشهيد رحمه الله

وهو مخير في الأخيرين معناه ان شاء سكنت وان شاء قرأ وان شاء سجد كذا روي عن أبي بصير عن رجل عن علي بن موسى
وعائشة رضي الله عنهم الا ان الفضل ان يقرأ لانه عليه السلام داوم على ذلك وهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية
والقراءة واجبة في جميع ركعات التفل وفي جميع الوتر اما النقل فلان كل شفع منه صلوة على حدة
والقيام الى الثالثة كخبره مبني على هذا لا يجب بالخبرية الاولى الاربعين في المشهور عن اصحابنا راجح وهذا قالوا يستفح في
الثالثة اي يقول سبحانك اللهم واما الوتر فلا حياط قال ومن شرع في نافلة ثم افسد ما فضاها وقال الشيخ
رجح لا قضاء عليه لانه مبني عليه ولا لزوم على المنبر ولنا ان المؤدى وقع فربة فيلزمه الاتمام ضرورة صيانة عن البطلان
وان صلى اربعا وقرأ في الاولين وقعد ثم افسد الاخيرين قضى ركعتين لان الشفع الاول قد تم
والقيام الى الثالثة بمنزلة مخبرية مبني على ما يكون ملزما اذا افسد الاخيرين بعد الشروع فيها ولو افسد قبل الشروع
في الشفع الثاني لا يقضى الاخيرين وعن ابي يوسف رحمه الله انه يقضى الاخيرين اعتبارا للشروع بالندوة وان الشروع بغيرها
شرع فيه وما لا صحة له الا به وصحة الشفع الاول لا تتعلق بالثاني بخلاف الركعة الثانية وعلى هذا سنة الظاهر لا سيما نافلة
وقبل يقضى اربعا احتياطا لانها بمنزلة صلوة واحدة وان صلى اربعا ولم يقرأ فيهن شيئا اعاد ركعتين وهذا
عند أبي بصير ومحمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله يقضى اربعا وهذه المسئلة على ثمانية اوجه والاصل فيها ان عند محمد
رحمه الله ترك القراءة في الاولين او في احدهما يوجب بطلان الخبرية

قوله وهو مخير في الأخيرين ان شاء سكنت اي مقدار ثلث نسيحات وان شاء قرأ اي الفاتحة قوله الا ان الفضل ان يقرأ لانه عدم داوم على
ذلك والمداومة مطلقا لا تدل على الوجوب بل على السنة واما ندل على الوجوب لو كانت مفروضة بغير ترك قوله وهذا لا يجب السهو بتركها
هذا الاضاح ان قراءة الفاتحة في الأخيرين على وجه الفضيلة لا على وجه الوجوب قوله في ظاهر الرواية اخرجه عن رواية الحسن بن
أبي بصير رحمه الله فانه قال ان لم يقرأ او لم يسجد كان مسبئا ان كان منعدا وان كان ساجدا فعليه سجدا سهوا لان القيام في الأخيرين مقصود
فيكم اختلافه عن الذكر والقراءة جميعا والاول اصح وهو ان تركها لا يوجب الكرامة لان الاصل في القيام القراءة فاذا سقطت القراءة في
الأخيرين بقي القيام المطلق فيكون قيامه كقيام الموم بخلاف الركوع والسجود لان القراءة فيها غير مشروعة واما المشروع فيهما الذكر فلا
يجوز اخلوا عما عن الذكر كذا في المحيط او قول لا يكره الا خلا لفقوله عم القراءة في الاولين قراءة في الأخيرين قوله وهذا لا يجب الخبرية
الاولى الاربعين هذا اذا نوى اربع ركعات حتى يحتاج الى التقيد بالمشهور فما اذا شرع في الطلوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين
بالانفاق قوله واما الوتر فلا حياط فان شبهته كون الوتر سنة نامية لاختلاف الاحاديث روي انه عم قال ثلث كتبت على لم تكتب
عليكم وهي لكم سنة الوتر والضحى والضحى ترك القراءة في ركعة من السنة يفسد ما قبلها لانها بمنزلة صلوة واحدة حتى ان الزوج اذا
خبر امرأته وهي في الشفع الاول من هذه الصلوة واخبرته بشفعها قامت اربعا لا يبطل خيارها ولا شفعها بخلاف ما ترا الظواهر
كذا في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وهذه المسئلة على ثمانية اوجه واما المختصر على الثمانية لا قضاء الفسمة العفيفة اباما
وهذه الاضام كلها في الخفيفة في تمام ترك القراءة لان الفساد جاء من قبل الترك ولهذا يأتى بما اذا فرغ في كل مع ان الفسمة العفيفة
تقتصر ثم ترك القراءة لا يخلو اما ان كان في الكل او في البعض فلو ترك في الكل فهو الوجه الاول وان ترك في البعض فلا يخلو اما ان ترك
في الشفع او في الركعات وان ترك في الشفع فلا يخلو اما ان ترك في الشفع الثاني او في الاول فان كان في الثاني فهو الوجه الثاني وان
في الاول فهو الوجه الثالث وان كان في غير الركعات فلا يخلو اما ان كانت الركعة منفردة عن الشفع التام او مختلطة
به فان كانت منفردة عنه فلا يخلو اما ان كان

لأنها تفقد للأفعال وعند أبي يوسف ترك القراءة في الشفع الأول لا يوجب بطلان الجريمة وإنما يوجب فساد الأداء لأن
 القراءة ركن زائد لا ترى أن للصلوة وجوداً بدوياً غير أنه لا حجة للأداء إلا بها وفساد الأداء لا يوجب على تركه فلا يبطل الجريمة
 وعند أبي حنيفة ترك القراءة في الأولين يوجب بطلان الجريمة وفي أحدهما لا يوجب لأن كل شفع من المنقطع صلوة على حدة
 وفساد ما يترك القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه ففقدنا بالفساد في حق وجوب الفضاة وحكمنا ببقاء الجريمة في حق لزوم الشفع
 الثاني احتياطاً وإذا ثبت هذا فنقول إذا لم يقرأ في الكل قضى ركعتين عندهما لأن الجريمة قد بطلت بترك القراءة في الشفع الأول
 عندهما فاصح الشروع في الشفع الثاني وبقيت عند أبي يوسف ترك الشفع الثاني ثم إذا فسد الكل بترك القراءة فيه
 فعليه قضاء الأربع عنده ولو قرأ في الأولين لا غير فعليه قضاء الآخرين بالاجتماع لأن الجريمة لم يبطل فصح
 الشروع في الشفع الثاني ثم فساد بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع الأول ولو قرأ في الآخرين لا غير فعليه
 قضاء الأولين بالاجتماع لأن عندهما يصح الشروع في الشفع الثاني وعند أبي يوسف ترك وان صح فقد أداما
 ولو قرأ في الأولين واحد في الآخرين فعليه قضاء الآخرين بالاجتماع ولو قرأ في الآخرين
 واحد في الأولين فعليه قضاء الأولين بالاجتماع ولو قرأ في أحدي الأولين واحد في
 الآخرين على قول أبي يوسف ترك قضاء الأربع وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الجريمة
 باقية وعند محمد ترك قضاء الأولين لأن الجريمة قد ارتفعت عنده وقد انكر أبو يوسف ترك هذه
 الرواية عنه وقال روي لك عن أبي حنيفة ترك ركعتين ومحمد ترك ركعتين عن روايته عنه ولو قرأ في
 أحدي الأولين لا غير قضى أربعاً عندهما وعند محمد ترك ركعتين ولو قرأ في أحدي
 الآخرين لا غير قضى أربعاً عند أبي يوسف ترك وعنهما ركعتين

في ركعة أو ركعتين فإن كان في ركعة فلا يخلو ما إن كان في الشفع الثاني أو في الأول فإن كان في الثاني فهو الوجه الرابع وإن كان في الأول
 فهو الوجه الخامس وإن كان في ركعتين فهو الوجه السادس وإن كانت مخالطة بالشفع الثامن فلا يخلو ما إن كان في الشفع الثاني مع أحدي
 ركعتي الأول أو على العكس فالأول السابع والثاني الثامن قوله لأنها تفقد للأفعال والأفعال قد فسدت وهذا بالاجتماع ومع صفه الفضاة
 لا بقاء للجريمة وذلك لأن الأفعال لما فسدت صارت الأفعال حينئذ بمنزلة أفعال ليست هي من الصلوة ومن فعل في صلوة أفعال ليست
 هي من الصلوة يبطل بها الجريمة كالشك والحدث العهد كذا أهمنا كذا في مبسوط شيخ الإسلام ترك قوله لا ترى أن للصلوة وجوداً
 بدوياً كما في حق الآخرين كما في حق المقتدي حيث يتجمل منه الإمام قوله وفساد الأداء لا يوجب على تركه بأن شرع في الصلوة ولم يأت بركعة
 الصلوة حال كونه منفرداً أو خلف الإمام وكما إذا سبقه الحدث فذهب لنبوضاً لأن الفساد ثابت الأصل فأتى الوصف فيكون أقوى من قائل
 الأصل الوصف وترك الأداء لا يفسد الجريمة فساداً أولى فإن قيل لم قلتم بأن هذا ترك بل هذا تأخير قلنا هذا ترك قبل اشتغاله بالأداء وإنما
 يعرف كونه تأخيراً إذا اشتغل بالأداء فقبل اشتغاله بالأداء يصح إطلاق اسم الترك عليه كذا قاله العلامة شمس الدين الكردي
 لأن لقائل أن يقول لا نسلم بأن مثل هذا الترك لا يكون دون الفساد وهذا ظاهر عند المصنف رحمه الله قوله وقد انكر أبو يوسف
 على محمد ترك هذه الرواية عنه قد جرت محاوره بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله في عذهب أبي حنيفة ترك فيما إذا قرأ في أحدي
 الأولين واحد في الآخرين حين عرض عليه الجامع الصغير فقال أبو يوسف ترك ركعتين وقال محمد ترك ركعتين وقال محمد ترك ركعتين
 روي لي أن عليه قضاء أربع ركعات وقبل ما حفظه أبو يوسف رحمه الله هو فإس مذهب لأن الجريمة ضعفت
 بالفساد بترك القراءة في ركعة فلا يلزمه الشفع الثاني بالشروع فيه

قال وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها يعني ركعتين بقراءة ركعتين بقراءة فيكون بيان فرضية القراءة في ركعتي النفل كلها وبصلي النافلة فاعدا مع القدرة على القيام لقوله عم صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم ولأن الصلوة خير موضوع وربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه كبداً ينقطع عنه واختلفوا في كيفية الفعود والخياران بقوله في حالة الشبهة لأنه عهد مشروعي الصلوة فان افترقها فاما شوقه فعد من غير عذر جازع عند أبي حنيفة رحم وهذا السخيان وعندهما لا يجزئه وهو فاس لان الشروع معتبر بالنذر ولكه انه لم يباشر القيام فيما بقي ولما باشر صحتها بدونه

بهذه الخيرية والاسخيان ما حفظه محمد رحمه الله لان الشروع وان حصل بصغره الفساد فقد اكد بوجود القراءة في ركعة فصار ذلك ملزماً اياه **قوله** وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلوة مثلها اي قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير هذا اللفظ مروى عن النبي عليه السلام وعن علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما يعني ركعتين بقراءة ركعتين يعني بقراءة اي النفل لا يشبه الفرض بحال وانما حملنا على هذا لانه حديث ثبت خصوصيته بالاجماع فان الرجل يصلي ركعتي الفجر ثم الفرض ويصلي ركعتي الظهر في السفر ثم ركعتي السنة ويراقب الظهيرة في الظهيرة في الاقامة فاستقام حله على وجه صحيح وقد قال بعض مشايخنا رحمهم الله ان المراد به الزجر عن تكرار الجماعة في المساجد وهذا انا وبطل حسن فيكون حجة على الشافعي رحمه الله وقال بعضهم اراد به ان لا يتعني المزما اداء من الفرائض بموسسة فان النبي عليه السلام لما صلى الفجر صلى النهار بعد ليلة التعليل قال له اصحابه من القدا لا يبعد صلوة الامس فقال ان الله تعالى فيها كرم عن الربوا فيقبله منكم كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** فيكون بيان فرضية القراءة في الركعات كلها هذا مشكل لانه خير لو اُحد فكيف تفيض الفرضية وليس كان مشهوراً فهو ما اول كما ذكرنا فلا يوجب العلم ولا يقال انه بيان لما اجمل في النص فصار كخبر المتح على الرأس لانه ليس بمحمل للماء ولو كان مجزئاً لقبل بفرضية الفاتحة وضم السورة قوله لقوله عم صلوة القاعد على النصف من صلوة القائم وصلوة المعذور ليست على النصف بل هو مثل صلوة القائم فصار ان هذا في حال عدم العذر وفي النوافل ولا نه عم كان يصلي ركعتين بعد الوتر فاعدا وعنه عليه السلام انه كان يجلس في حامة صلواته بالليل محبباً كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** واختلفوا في كيفية الفعود ذكر في النعمة من صلى النطوع فاعدا بعد رابوعه عذر ففي الشبهة بعد كما في سائر الصلوات اجماعاً اما حالة القيام فمن ابي حنيفة رحمه الله ارشاه فذلك بعد وان شاء فربع وان شاء اثنى وعن ابي يوسف رحمه الله انه اثنى وعن محمد رحمه الله انه يربع وعن زفر جرح انه يفعل كما في الشبهة في مختصر الكرخي عن محمد عن ابي حنيفة رحمه الله كيف شاء وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله ان الفتوى على قول زفر جرح وكذا اختاره شمس لامة السرخسي رحمه الله ايضا ذكره في المبسوط الا ان شيخ الاسلام اختار الاحياء وقال روي عن ابي حنيفة رحمه الله قال الافضل ان يفعل في موضع القيام محبباً لان عامته صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر العمر كان محبباً وكان المحببي يكون اكثر نوحها لا عضائه الى القبلة لان السابقين يكونان متوجهين كما يكون حالة القيام فقولنا لان الشرع معتبر بالنذر اي من حيث ان كل واحد منهما ملزم اداء الصلوة ثم من نذر ان يصلي ركعتين قائماً لم يجزه ان يفعل فيهما من غير عذر وفذلك اذا شرع قائماً وابي حنيفة رحمه الله يقول الفعود في النطوع بلا عذر كما لفعود في الفرض بعد رشم هناك لا فرق بين حال الابتداء والبقاء فذلك منها وهذا لانه كان مخبراً بين القيام والفعود وخياره فيما لم يوجب والشرع انما يلزمه ما باشر وما لا صحة لما باشر الا به وللركعة صحة بدون القيام في الركعة الثانية

بذلك النذر لانه الزمه نضاح لو لم ينص على القيام لا يلزمه القيام عند بعض المشايخ ومن كان خارج المصن بنقل على دابته الى اي جهة توجهت يؤمى ايماء لحدث ابن عمر رض قال رأيت رسول الله عليه السلام يصلي على حمار وهو متوجه الى خيبر يؤمى ايماء ولان النوافل غير مخصص بوقت فلو انزلنا النزول والاستقبال تنقطع عنه النافلة او ينقطع هو عن النافلة

الثانية بدليل حالة العذر فلم يلزمه القيام بالشرع وهذا لان الشرع ليس بملزم لذاته وانما صار ملزما لغيره وهو صيانة ما أدى عن البطالة وصيانته تحصل بما ينبغي صلوة اذا ثبت ضرورة يتقدر بفقد رها بخلاف النذر فانه ملزم نصا وقد نص على عفة القيام بيلزمه حتى لو لم ينص عليه لم يلزمه القيام في الصحيح لان القيام وراء ما يتم به الطوع فلا يلزمه الا بالتخصيص عليه كالتابع في الصوم وقبل يلزمه بصفة القيام اعتبارا لما يوجب على نفسه بما يوجب الله تعالى عليه مطلقا وقيل هو على الخلاف والدليل على التفريق بين الشرع والنذر بالاجماع انه لو نذر ان يصوم شهرا مثا بعاف مرض وانظر يلزمه الاستقبال وفي الشرع لا يلزمه الاستقبال وكذلك لو نذر الحج ما شيئا يلزمه كذلك ولو شرع فيه ما شيئا لم يلزمه المشي وفي الفوائد الظهريتي في تقرير هذه المسئلة في باب المريض قال الامام ظهير الدين رحمه الله فيه ثم وقع الاستنباه ان الاختلاف في القعود في الركعة الاولى او الركعة الثانية ثم قال فما ذكر في الكتاب يربده بالجامع الصغير يدل على ان الاختلاف في القعود في الركعة الثانية حيث قال القيام في الثانية ينفصل عن القيام في الاولى والوجه الثاني يدل على ان الاختلاف فيهما على السواء وهو ان المنطوع في الابداء كانت له الخيرة بين الاقتراح فاما بين اقتراح فاعدا فذلك في الانتهاء بالطريق الاولى لان حكم الاستدانة اخف بدليل ان الامام لا يجوز له انشاء الجمعية بسلامة جمع ويجوز له البناء على حسب اختلاف الاصلين وكذلك لا يجوز الضرب مع الحدث ويجوز الاستدانة معه ولو اقتضى الطوع فاعدا ثم بداله ان يقوم فقام وصلى ما بقي فائما اجزاه عندهم جميعا لما روي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام كان يفتح الطوع فاعدا فقرأه حتى اذا بقي عشر آيات او نحوها قام فاقراه ثم ركب وسجد وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية فقد انتقل من القعود الى القيام ومن القيام الى القعود فدل ان ذلك جائز في الطوع وهذا يشكل على قول محمد رحمه الله فان عنده التهمة المنعقدة للقعود لا تكون منعقدة للقيام حتى ان المريض اذا قعد على القيام في وسط الصلوة فسدت صلواته عنده ومع ذلك جوزها لنا وذلك اما ان ثبت ذلك بالحدث الذي روينا اولان المريض ما كان قادرا على القيام وقت الشروع في الصلوة فما انعقد طهره للقيام فاما في صلوة الطوع كان قادرا على القيام فانعقدت طهره للقيام ويجوز هو في صلوة الطوع لان اقتراح صلوة الطوع فاعدا مع القدرة على القيام جائز بالاتفاق **فكول** ومن كان خارج المص بنقل على دابته الى اي جهة توجهت وهل يشترط الوجه الى القبلة عند ابتداء الصلوة ذكر في المحيط ومن الناس من يقول انما يجوز الطوع على لدائه اذا توجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة ثم تركها واخرى عنها واما اذا افتتح الصلوة الى غير القبلة لا يجوز لانه لا ضرورة في حالة الابداء انما الضرورة في حالة البقاء الا ان اصحابنا لم يأخذوا به لانه لا فصل في النص وفي الاصحاح واستقبال القبلة في الابداء ليس بواجب وقال الشافعي رحمه الله هو واجب وذكر في الخلاصة ان كهيئة الصلوة على الدابة ان يصلي بالاياء ويجعل السجود اخفض من الركوع من غير ان يضع رأسه على شيء سائرة دابته او وافقه وذكر في المحيط بعد ذكر صلوة الطوع ولو اومى على الدابة وهي تسير لم يجز اذا قعدان يفتها وان تغدر الوقف جار لان سير الدابة مضاف الى ركبها ويتحقق بسبب ذلك اختلاف المكان فلا يتحمل الا عند العذر وفي المبسوط وان كان على سرجه فذلك كذلك تجوز صلواته وكان محمد بن مقاتل وابو حنيفة الكبيس يقولان

أما الفرائض فمختصة بوقت والسن والرواتب نوافل وعن أبي حنيفة ربح أنه ينزل لسنة الفجر لأنها أكدم من سائرهما والتفصيل
بخارج المصنف في شرائط السفر والجواز في المصنف وعن أبي يوسف رحمه الله عليه أنه يجوز في المصراضا ووجه الظاهر
أن النص ورد خارج المصراضا والحاجة إلى الركوب فيه أغلب فإن أفتتح النطوع راكبا ثم نزلت بيدي و
أن صلى ركعة نازلا ثم ركب استقبل لأن أحرار الركاب انعقد يجوز للركوع والجمود لقد رنه على النزول
فأذا التي بها صح وأحرار النازل انعقد لوجوب الركوع والجمود فلا يعذر على تركه ما لم يمه من غير عذر وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى عليه أنه يستقبل إذا نزل أيضا

يقولان لا يجوز إذا كانت النجاسة في موضع الجلوس وفي موضع الركاب أكثر من قدر الدرهم وأكثر ما يختار جواز ذلك
وهو الصحيح لأن الأركان أقوى من الشرائط فإذا سقط اعتبار الأركان ههنا لم يحتج به لا يسقط شرط طهارة المكان أولى قوله
أما الفرائض فمختصة بوقت أي لا يشق عليه النزول لادائها فلا تنصلي المكتوبة على الدابة من غير عذر ومن الأعذار الخوف من اللص
والسبع وطعن المكان وكون الدابة جموحا أو نزل عنها لا يمكنه الركوب إلا بمعين وكون المسافر شيخا كبيرا لا يجد من يركبه فعند
هذه الأعذار يجوز المكتوبة على الدابة لقوله تعالى فإن خفتم فرجالا أو ركبانا **قوله** وعن أبي حنيفة
رحمة الله عليه أنه ينزل لسنة الفجر ذكر ابن شجاع أن ذلك يجوز أن يكون لبان الأولى أي الأولى أن ينزل ركعتي الفجر
قال والتفصيل بخارج المصنف في شرائط السفر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أن جواز النطوع على الدابة يطلو
للمسافر خاصة والصحيح أن المسافر وغير المسافر في ذلك سواء بعد أن يكون خارج المصراضا وذكر في الأصل إذا خرج من المصراضا
وثلثه فله أن يصلي على الدابة وقال بعضهم بقدر الميل وإن كان أقل من ذلك لا يجوز كذا في المحيط **قوله**
والجواز في المصراضا بنفي الجواز في المصراضا وذكر في الآثار ونبات أن عند أبي حنيفة ربح لا يجوز النطوع على الدابة في المصراضا وعند
محمد ربح يجوز وبكره وعند أبي يوسف رحمه الله لا بأس به **قوله** انعقد يجوز لأنه
شعر راكبا مع القدرة على النزول فيكون له الخيار في أن يأتي بالأهمل رخصة أو يأتي بالركوع والجمود عزيمة
وهذا لأن التزام الشيء نافضا لا ينافي أداءه كاملا لا بقاء ولا ابتداء إلا نرى أن من نذر أن يصلي ركعتين في وقت
مكروه فصلى في وقت مشروع جاز ولو شرع في وقت مكروه فله أن يمكث في ذلك الوقت فيتم كاملا إذا لم يوجد
منه ما ينافي الصلوة بخلاف أحرار النازل لأنه التزام الكامل فلم يجز الأداء الناقص لا ابتداء ولا بقاء ممن نذر صلوة
مطلفا لا يجوز أدائها في الوقت المكروه ابتداء وإذا طلعت الشمس في خلال الفجر لم يجز إتمامه فإن قبل إذا شرع قائما
في النقل فالعزيمة انعقدت موجبة للقيام قلنا لا نسلم فإن له القعود بدون العذر على قول أبي حنيفة رحمه الله
فإن قبل القول بالبناء فيما إذا أحرار راكبا يؤدي إلى بناء القوي على الضعيف وهذا لا يجوز كما المرض إذا أصاب
بالإهلاء ثم استطاع لا يجوز له البناء يخرج من أعما قلنا قلنا الإهلاء من المرض دون الإهلاء من الركاب لأن الإهلاء
من المرض يدل على الأركان على معنى أنه لا بصار إليه إلا عند العجز عن الأركان والإهلاء من الركاب ليس يبدل
عنها لأن البديل في العبادات اسم لما بصار إليه عند عجز غيره والمرضى عجزه مرضه عن الأركان فكان الإهلاء
بديل عنها والراكب لم يعجزه الركوب عن الأركان لأنه يمكنه الانتصاب على الركاب فيكون ذلك
فما مانه وكذلك يمكنه أن يخرج راكبا وساجدا ومع هذا الشارع أطلقه في الإهلاء فلا يكون الإهلاء بديلا عن الأركان
فكان قويا في نفسه فلا يؤدي إلى بناء القوي

وكذا عن محمد رحمه الله تعالى عليه اذا نزل بعد ما صلى ركعة والاحم هو الاول وهو الظاهر والله اعلم بالصواب

فصل في قيام شهر رمضان

يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس ترويعات كل تروعة بتسليمتين ويجلس بين كل ترويعتين مقدار تروعة ثم يوتر بهم ذكر لفظ الاستجاب والاصح انها سنة كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه واظب عليه الخلفاء الراشدون رضي الله تعالى عنهم والنبى عليه الصلوة والسلام بين العند في تركه المواظبة وهو خشية ان يكف عينا والسنة فيها الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع اهل المسجد كلهم عن اقامتها كانوا مسيئين ولو اقامها البعض فالتخلف عن الجماعة تارك للقبلة لان افراد الجماعة رضي الله عنهم روي عنهم التخلف والمستحب في الجلوس بين الترويعتين مقدار التروعة وكذا بين الخامسة وبين الوتر

على الضعيف مثل ما يكون في حق المريض الا ترى انه لما جاز المسح على الخفين مع الفدرة على الغسل جاز اثناء الغسل باليمنى فان قيل اذا كان الابطاء على الدابة قويا بنفسه لما لا يجوز البناء اذا ختم منازلة ثم ركب او اركب قبل له اما اذا ركب فلان الكثرة على كبره واما اذا ركب فلان الدليل ينافي جواز الصلوة راكبا لان سبب الدابة بضاف الى ركبها فيتحقق الاداء في اماكن مختلفة فيثبت الاداء في حالة المشي وهذا لا يجوز لان الشرع جعل الاماكن المختلفة مكانا واحدا لمكان الحاجة الى قطع المسافة وجبانه ما يستعجز في السفر عن اداء التلف فلو نطوع نازلا لا يحصل له هذه المفاصل والتحرر نازلا لا دليل لمنعنا عما ذكرنا فلا يجوز له البناء **قوله** وكذا عن محمد رضي الله تعالى عنه اذا نزل بعد ما صلى ركعة في الجامع الصغير لقاضي خان رحمه الله وعن محمد رحمه الله الراكب اذا نزل يستقبل الصلوة والنازل اذا ركب يني لان الراكب اذا نزل لو استقبل كان مؤديا بجميع الصلوة بروكوع وسجود وهو اولى من اداء البعض بالاباء والبعض بروكوع وسجود والنازل اذا ركب لو استقبل كان مؤديا بجميع الصلوة بالاباء ولو يني كان مؤديا ببعضها بروكوع وسجود فكان البناء اولى وهذا اذا صلى ركعة اما اذا لم يصل ركعة ثم نزل يني وجهه مع انه مخالف لظاهر الرواية عنه انه لما لم يني ركعة كان مجرد تخريمة وهي شرط عندنا فالشرط المنعقد للضعيف كان شرطا للفوي كالطهارة للنافلة تكون طهارة للمكتوبة فصيح بناء الفوي عليه اما اذا صلى ركعة فقد تأكد فعل الصلوة الضعيف فله يني عليه الفوي كما في البناء **قوله** والاصح هو الظاهر وهو ان الراكب اذا نزل لا يستقبل وفي عكسه يستقبل والله اعلم : **فصل في قيام شهر رمضان** قوله قال يستحب ان يجتمع الناس بعد العشاء في رمضان فيصلي بهم امامهم خمس ترويعات الاصل فيه ما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام خرج ليلة في شهر رمضان فصلى بهم سبعين ركعة واجتمع الناس في الثانية فخرج فصلى بهم فلما كانت الثانية كثر الناس فلم يخرج وقال عرفتم اجنابكم لكنني خشيت ان يغرض عليكم فكان الناس يصلونها فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاعادوا عنها فرأى ان يجمعهم على امام واحد فيجمعهم على ابي بن كعب وكان يصلي بهم خمس ترويعات يجلس بين كل ترويعتين وفي المغرب روي بالناس اي صليت بهم الترويع وهي جمع ترويعتين واصلاهما للمصدر وعن ابي سعيد سمعت الترويعتين لا سراحة الفجر بعد كل اربع ركعات والترويعتين ههنا اسم لكل اربع ركعات فكانت جملتها عشرين ركعة وهذا عندنا وعند الشافعي رحمه الله واما عند مالك رحمه الله فانها مفردة بسبع وثلاثين ركعة انبأنا بصرو علي رضي الله عنهما وما رويها المشهور

لعادة اهل الحرمين واستحسن البعض الاستراحة على احسن تسليمات ولبس بجميل وقوله ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء
قبل الوتر وفيه قال عامة المشايخ رحمهم الله تعالى والاصح ان وقتها بعد العشاء الى آخر الليل قبل الوتر وعده لانها توافق سنة
بعد العشاء ولم يذكر فدر الفراءة فيها واكثر المشايخ رحمة الله تعالى عليهم على ان السنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل الف
بخلاف ما بعد الفشهد من الدعوات حيث يتركها لانها ليست بسنة ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر
رمضان وعليه اجماع المسلمين والله اعلم

باب
بين الصحابة والتابعين وما روى مالك غير مشهور ومحمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحين اربع ركعات فواحدة
فواحدة كما هو مذهب اهل المدينة واهل مكة يطوفون بين كل ترويحين اسبوعا واهل كل بلدة بالخيار يسبحون او يهللون
او ينظرون مكونا وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحين لان الترويحة مأخوذة من الراحة فيفعل ما قلنا تخفيفا للاهم
قوله لعادة اهل الحرمين اي عادتهم في الانتظار بين الترويحين لانهم يجلسون بين كل ترويحين مفدا
ترويحة كما ذكرنا عادتهم **قوله** ثم يوتر بهم يشير الى ان وقتها بعد العشاء قبل الوتر اختلف المشايخ في
وقتها حكى عن الشيخ الامام اسعبل المسملي وجماعة من متأخري مشايخ بلخ رحمهم الله ان جميع الليل الى طلوع الفجر قبل العشاء
وبعد وقتها لانها سميت قيام الليل فكان وقتها جميع الليل وقال عامة مشايخ بخارا رحمهم الله وقتها ما بين العشاء
والوتر فان صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لم يؤدها في وقتها لان التراويح عرفت بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان
وقتها ما صلوا فيه وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال الفاضلي الامام ابو علي النسفي رحمه الله الصحيح انه لو صلى التراويح
قبل العشاء لا يكون تراويحا ولو صلى بعد العشاء وبعد الوتر جاز وتكون التراويح لانها تتبع العشاء بمنزلة السنة **قوله**
ولم يذكر فدر الفراءة اختلف المشايخ رحمهم الله فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفع مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب لان
الطلوع اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات قراءة وهو المغرب وهذا ليس بصحيح لان الختم لا يحصل بهذا
الفدر والختم في التراويح مرة واحدة سنة وقال بعضهم يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء لانها تتبع العشاء وقال بعضهم
وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشرا بات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا على الناس وبه تحصل
السنة وهي الختم مرة واحدة لان عدد الركعات في ثلاثين ليلة ستمائة وآيات القرآن سنة آلاف وشيئا فاذا قرأ
في كل ركعة عشرا بات يحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين واهل الاجتهاد كانوا يختمون في كل عشرة ايات
وعن ابي حنيفة رحمه الله انه كان يختم في كل شهر رمضان احدى وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين في الايام و
واحد في التراويح كذا في فتاوى فاضلي خان رحمه الله **قوله** بخلاف ما بعد الفشهد من الدعوات حيث يتركها
يعني اذا علم ان قراءة الدعوات ثقيل على القوم لكن ينبغي ان يأتى بالصلوات لان الصلوة فرض عند الشافعي رحمه الله
فصنط في الاثنيان بها كذا في الخلاصة **قوله** ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر رمضان وفي رمضان
الصحيح ان الجماعة افضل لان عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر ولا نه لما جاز الاداء بالجماعة كانت الجماعة افضل
اعتبارا بالمكتوبة كذا في فتاوى فاضلي خان رحمه الله وذكر الفاضلي الامام ابو علي النسفي رحمه الله ان الوتر بالجماعة
احب الي في رمضان واختار علما ونا رحمهم الله ان يوتر بالمنزل في رمضان ولا يوتر جماعة لان الصحابة
لم يجمعوا في الوتر جماعة في رمضان كما اجتمعوا على التراويح بها فصرح كان يؤمهم فيها
في رمضان وابي بن كعب كان لا يؤمهم فيها والله اعلم

باب ادراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت يصلي اخرى صيانة للمودى عن البطا^ن ثم يدخل مع القوم
 اعزازا لفضيلة الجماعة وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشترع مع الامام هو الصحيح لانه يحل
 الرخص والقطع للاكمال بخلاف ما اذا كان في النقل لانه ليس للاكمال ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة فاقم او
 خطب يقطع على رأس الركعتين بروى ذلك عن ابي يوسف ورحمة الله عليه وقد قيل بينهما وان كان قد
 صلى ثلاثا من الظهرية^ن لان لاكثر حكم الكل فلا يخل الفرض بخلاف ما اذا كان في الثالثة بعد ما لم يقيد
 بالسجدة حيث يقطعها لانه يحل الرخص ويخير ان شاء عاد فقعد وسلم وان شاء كبر فائما ينوي الدخول في صلوة الاثنا

باب ادراك الفريضة

قوله ثم اقيمت اراد بالاقامة شرع الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل
 لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يشتركتين بلا خلاف بين اصحابنا كذا قال شمس^ن الاثمة الحلواني رحمه الله كذا في الفوائد
 الظهيرية والجامع الصغير البرهاني **قوله** يصلي اخرى صيانة للمودى عن البطا^ن فان قيل كيف يستقيم هذا
 على اصل محمد^ن رح والاصل عنده ان صفة الفريضة اذ اطلت بطل اصل الصلوة فلم يكن المؤدى مصونا حينئذ من
 البطا^ن قال رحمه الله سمعت والذي يقول ليس هذا مذهبنا لمحمد^ن رح في جميع المواضع انما هذا مذهب له فيما اذا لم
 يتمكن من اخراج نفسه عن العهدة بالمضي فيها والفرق بينهما ان ابطال صفة الفريضة لا حراز فضل الجماعة باطلا في من
 الشرع وابطال صفة الفريضة هناك ليس باطلاق من جهة الشرع فجاز ان ينقلب نقلا ههنا وصار كالملك في الصورة اذا
 ابرئ في خلال الصوم كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** وان لم يقيد الاولى بالسجدة
 يقطع ويشترع مع الامام هو الصحيح وما لاني هذا فخر الاسلام رحمه الله وبعضهم قالوا يصلي ركعتين ثم يقطع
 وما لاني هذا شمس^ن الاثمة السرخسي رحمه الله وكان الشيخ محمد بن ابراهيم المبيداني رحمه الله يختلف فتواه
 في هذا ولا يقال بان ما اثنى به ان لم يكن صلوة كانت هي قرينة والجماعة سنة فلما اذا يجوز ابطالها لمراعاة السنة
 الاثرى انه لو شرع في الطلوع ولم يقيد بها بالسجدة حتى اقيمت للفرض فانه لا يقطع لا تأتقول هذا ابطال صورة لكنه وسيله
 الى الاكمال فلا يعد ابطالا كمن شك في صلوة فلم يدرك ثلاثا صلى ام اربعا وذلك اول ما عرض له فانه يستقبل بخلاف ما اذا
 شرع في النقل لان ذلك القطع ليس للتكليف **قوله** وقد قيل بينهما حكى عن السعدي انه كان يقول كنت افتي بان يهتم
 سنة الظهر بعبا بخلاف الطلوع حتى وجدت روايته في النوادر عن ابي حنيفة رحمه الله اذا شرع في سنة الجمعة ثم خرج الاثما
 فان كان صلى ركعة اضاف اليها اخرى وسلم فرجعت عن ذلك كذا ذكره الثمناشي رحمه الله **قوله** لانه يحل الرخص
 لان ما دون الركعة محل الرخص لان الشفع الاول قد تم والقيام الى الثالثة اوفي ركوعها ما دون الركعة ليس له حكم الصلوة
 على ما ذكرنا فكان محل الرخص **قوله** ويخير ان شاء عاد فقعد وسلم ذكر السرخسي رحمه الله انه يعود الى
 الشاهد لا محالة لانه اراد الخروج عن الصلوة المعتد بها والخروج عن صلوة معتد بها لم يشترع الا بالفعدة ثم
 عاد الى الفعدة قال بعضهم بقرء الشاهد ثانيا لان الفعدة الاولى لم يكن قعدة ختم وقال بعضهم بكيفية الشاهد
 الاول لان بالعود الى الفعدة يرتفع القيام وجعل كانه لم يوجد اصلا فكانت هذه الفعدة هي الفعدة الاولى وقد شهد فيها ثم يسلم
 تسليمين عند بعضهم لانه دخل من الغربة فكان بالتسليمين وعند بعضهم يسلم تسليمين واحدة لان التسليمين الثانية للحلل وهذا قطع من جهة

واذا انما يدخل مع القوم والذي يصلي معهم نافذة لان الفرض لا يتكرر في وقت واحد فان صلى من
الفجر ركعة ثم اقيمت يقطع ويدخل معهم لانه لو يضاف اليها اخرى ثفونه الجماعة وكذا اذا غام الى الثلثة
قبل ان يقيد ما بالسجدة وبعد الاتمام لا يشرع في صلوة الامام لكرامة الثقل بعد الفجر وكذا بعد العصر لما قلنا وكذا بعد
المغرب في ظاهر الرواية لان الثقل بالثلث مكروه وفي جعلها اربعاً نافذة امامه ومن دخل مسجد اذن فيه
بكره له ان يخرج حتى يصلي لقوله عم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا مضاف او رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع
قال الا اذا كان من يتخطم به امر جماعة لانه ترك صورة تكميل معنى وان كان قد صلى
وكانت الظهور والعشاء فلا بأس بان يخرج لانه اجاب داعي الله مرة الا اذا اخذ المؤذن في
الاقامة لانه بينهم بخالفة الجماعة عيانا وان كان العصر والمغرب او الفجر خرج وان اخذ
المؤذن فيها لكرامة الثقل بعد ما ومن انتهى الى الامام في صلوة الفجر وهو لم يصل ركعتي
الفجر ان خشي

ان خشي ان تقوته ركعة ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل
 لانه امكنه الجمع بين الفضيلتين وان خشي فوتها ما دخل مع الامام لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بالترك
 الزم بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحائض لانه يمكن ادائها في الوقت بعد الفجر هو الصحيح وانما الاختلاف بين ابي يوسف
 ومحمد رحمه الله في تقدمهما على الركعتين وثناخيرهما عنهما ولا كذلك سنة الفجر على ما بين ان شاء الله تعالى والتقيد بالاداء
 عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد اذا كان الامام في الصلوة والافضل في عامة السنن والنوافل ادائها
 في المنزل هو المروي عن النبي عليه الصلوة والسلام قال واذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل
 طلوع الشمس لا يبقن فلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند ابي حنيفة وابي
 يوسف ورحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى احب الي ان يقضيهما الى
 وقت الزوال لانه عليه الصلوة والسلام فضاها بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة الغريس ولها ان الاصل في
 السنة ان لا تقضي لاختصاص القضاء بالواجب والحديث ورد في فضاها بنوعا للفرض فبقي ما رواه على الاصل ولما
 نفق بنوعا له وهو يصلي بالجماعة او وحده الى وقت الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله واما سائر السنن
 سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها فختلف المشايخ رحمه الله في فضاها بنوعا للفرض

دفعنا للعارض بينه وبين النهي عن النقل بعد العصر والفجر فان قيل روي ايضا انه عم قاله بعد صلوة الفجر قلنا ان صح الرواية
 فله على وقت لم ينههم عن الصلوة بعد الفجر ثم نسخ ذلك بالنهي فان قيل لا ينهي في النقل بعد المغرب قلنا سبق ان فيه مخالفة
 السنة او مخالفة الامام وهما منهيان قولنا ان خشي ان تقوته ركعة ويدرك الاخرى واصل هذا ما روي عن النبي عليه
 الصلوة والسلام انه قال اذا اقيمت فلا صلوة الا المكثوبة وانما خص سنة الفجر عن هذا بالآثار روي عن الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم انهم صلوا بعد الشروع ونقله عليه السلام صلوا بها وان طردتكم الجبل وقوله عم ركعة الفجر خسر من
 الدنيا وما فيها واذا انقضت بطل بكل واحد منهما والعمل بهما ممكن فيما اذا صلى سنة الفجر ركعة من الفرض اما
 اذا خشي ان تقوته الركعتان جميعا صلى الفرض وترك السنة لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بتركها الزم قال عم
 صلوة الجماعة تفضل صلوة المنفرد بتسع وعشرين درجة وكذا صاحب الشرح ندب الى السنة ولم يوعده واوعد على ترك
 الجماعة قال عم تارك الجماعة ملعون ولان الجماعة مكملة ذاتية والسنة مكملة خارجية ولم يذكر في الكتاب انه ان كان
 برعا ادراك الفعدة كيف يفعل فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوت الركعتان يدل على انه يدخل مع
 الامام وحكي عن الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى انه قال على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يصلي ركعتي الفجر
 لان ادراك الشاهد عند ما كادراك الركعة على قول ابي حنيفة رح وحكي عن الفقيه اسماعيل الزاهد رح انه كان يقول
 ينبغي ان يشرع في السنة ثم يقطعها ويدخل مع الامام حتى يلزمه بالشرع فيمكن من القضاء بعد الفجر قال الامام
 السرخسي رحمه الله وليس هذا بقوي فانما وجب بالشرع لا يكون اقوى مما وجب بالندب وقال نص محمد رح ان المنذر
 لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع ثم هذا ايضا امر بالاثبات على قصد ان يقطعها وهذا غير مستحسن شرعا كما ذكره الامام الزمناشي و
 الطائفي خان رح قوله هو الصحيح اخرا عن قول بعضهم انه لا يقضيهما قوله لا اختصاص القضاء بالواجب لان القضاء استقام
 الواجب بمثل من عنده قوله وفيما بعده اختلاف المشايخ رحمه الله اي وفيما بعد الزوال يقضى الفرض لا بحالة
 وهل تقضى السنة بنوعا له قال بعض اصحابنا تقضى السنة ايضا وهو احد قولي الشافعي رح وكذا في سائر السنن

ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم يصل الظهر بجماعة وقال محمد
رحمه الله قد ادرك فضل الجماعة لان من ادرك آخر الشئ فقد ادركه فصاح صرخا ثواب
الجماعة لكنه لم يصلها بالجماعة حقيقة ولهذا بحث به في ميمنه لا يدرك الجماعة ولا يجتنب في ميمنه لا يصلي
الظهر بالجماعة ومن اتى مسجد اقبل صلى فيه فلا بأس بان يطوع قبل المكتوبة ما بدله
ما دام في الوقت ومراده اذا كان في الوقت سعة وان كان فيه ضيق تركه قبل هذا في غير سنة الظهر والفجر
لان لما زبادة مزينة قال عليه السلام في سنة الفجر صلوما ولو طردتكم الجبل وقال في الاخرى من ترك الاربع قبل الظهر
لم ينله شفاعتي وقبل هذا في الجميع لانه عليه السلام واظب عليه عند اداء المكتوبات بالجماعة ولا سنة دون المواظبة
والاولى ان لا ينزكها في الاحوال كلها لكونها مكملات للفرائض الا اذا خاف فوت الوقت ومن انتهى الى الامام في
ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه لا يصير مدركا لتلك الركعة خلافا لغيره
رحمه الله هو يقول ادرك الامام فيما له حكم القيام ولنا ان الشرح هو المشاركة في افعال الصلوة ولم يوجد في القيام
ولا في الركوع ولو كان

السنن كذا في الجامع الصغير لفاضي خان رحمه الله وذكر في المحيط انه لا يقضى السنة بعد الزوال وان تركها
مع الفرض من غير ذكر الخلاف **قوله** ومن ادرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلث فانه لم
يصل الظهر بجماعة وقال محمد رحمه الله فادرك فضل الجماعة تخصيص ذكر محمد رحمه الله ليس لبيان الاختلاف
فما بينهم فانهم اتفقوا في الموضعين وهو انه لم يصل الظهر بجماعة وانه ادرك فضل الجماعة اصله ما ذكر
محمد رحمه الله في الجامع رجل قال عبده حران صلى الظهر بجماعة فادرك ركعة لم يجتنب لان لم يصل الظهر
بجماعة لانه منفرد ببعضه حتى لزمته القراءة اذا الظهر اربع ركعات فانما يصير مصلها له بالجماعة اذا صلى
كله او اكثره ليقام مقام كله فلو ادرك الثلث حث وقيل لا ولو قال عبده حران ادرك الظهر حث بادراك
ركعة لان ادراك الشئ ادراك آخره يقال ادركت ايامه اي آخرها وانما خص قوله لان الشهية انما ترد على
مذمبه فان من ادرك الامام في الشهود في الجمعة لم يصير مدركا لها عنده خلافا لها فبتوهم انه لا يدرك
عنده فضيلة الجماعة بادراك الاقل فاحتج الى تخصيص قوله قيل هذا في غير سنة الفجر والظهر وهو
اختيار شمس الائمة السرخسي وصاحب المحيط وفاضي خان والتمناشي والمحبوبي رحمهم الله **قوله**
وقبل هذا في الجميع وهو اختيار شمس الاسلام رحمه الله عليه **قوله** والاولى ان لا ينزكها في احوال كلها
سواء صلى الفرض بجماعة او لا لانها شرعت بجبر نقصان تمكن في الفرائض كما روينا وحاجة من فاته الجماعة
اليه امس الا اذا خاف فوت الوقت **قوله** ومن انتهى الى الامام في ركوعه فكبر ووقف حتى رفع الامام
رأسه لا يصير مدركا لتلك الركعة عندنا خلافا لغيره رحمه الله ذكر العلامة حافظ الدين السبكي رحمه الله في
المصنف شرح المنظومة وهذا اذا امكنه الركوع اما اذا لم يمكنه لا يعتد به عند زفر رحمه الله ايضا كذا افاته شيخنا
رحمه الله فاعلا عن كتب المشايخ رحمهم الله قال الامام الفاضل ظهير الدين رحمه الله شدة الخلاف تظهر في ان هذا
عنده لاحق في هذه الركعة حتى يأتى بها قبل فراغ الامام وعندنا هو مسبق بها حتى يأتى بعد فراغ الامام واجمعوا
لوانتهى الى الامام وهو قائم فكبر ولم يركع حتى رفع الامام ثم ركع انه يصير مدركا لتلك الركعة واجمعوا
انه لو اقتدى به في قومة الركوع لا يصير مدركا لتلك الركعة **قوله**

ولو ركع المقتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جاز وقال زفر ربح لا يجزئه لان ما انى به قبل الامام غير
معد به فلذا اما يبينه عليه ولنا ان الشرط هو المشاركة في جزء واحد كما في الطرف الاول **باب قضاء الفوائت**
ومن فائته صلوة قضاها اذا ذكرها وقد مرها على فرض الوقت والاصل فيه ان الترتيب بين الفوائت
وفرض الوقت عندنا مستثنى وعند الشافعي ربح مستحب لان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطا للغيره ولنا قوله عم من
نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليصل التي ذكرها ثم ليصل التي صلى مع الامام
ولو خاف فوت الوقت يقدم الوقتية ثم يقضيها لان الترتيب يسقط بصيق الوقت وكذا بالسيان
وكثرة الفوائت كجلا يؤدي الى تقويت الوضوء

قوله ولو ركع المقتدي قبل امامه فادركه الامام فيه جازاي الركوع وكذا اذا فعل هذا في السجدة وكرو لقوله عم
لا ينادي بالركوع والسجود وقوله عم اما يخشى الذي يركع قبل الامام ان يحول رأسه واس المحاور قال زفر ربح لا يجزئه اي الركوع
قوله كما في الطرف الاول بان شارك امامه في ابتداء الركوع ورفع رأسه قبل رفع الامام وليس بيننا على ما انى به
قبلة لانه ثلاثي وما شاركه فيه كما ابتداء الركوع اذ للدوام فيما يستند ام حكم الابتداء والله اعلم **باب قضاء الفوائت**
قوله اصل بنفسه يعني شرعيته لانه لا لغيره والظاهر حين شرع وجب ولم يكن العصر موجودا لا تحقيقا ولا تفديرا فاستحيل ان يكون الظن
مشروعا بخلاف الطهارة لانه غير مشروع بنفسه بل باعتبار الصلوة في اي وقت نوحنا شرعية الصلوة موجودة فيه فيكون
شرطا ولا يقال الايمان اصل وهو شرط لا اعتبار بالعبادات لان الايمان اصل وليس بشرط تبقى من العبادات اذ لو كان شرطا لكان نفعنا وانما
اعتبار العبادات بالايمان لكونها فرعاه وثمرته ولا يجوز وجود الفرع والثمره بدون الاصل فيكون الافتقار نوعين افتقار المشروط
الى الشرط وافتقار الفرع الى الاصل وفيما نحن فيه لا يجوز ان يكون افتقار الفرع الى الاصل ولا افتقار المشروط الى الشرط لان كل واحد من
الفرضين اصل بنفسه فلا يكون شرطا للغير ولا فرعاه قوله ثم ليصل التي صلى مع الامام امر بالاعادة وهو الوجوب فان قيل الفلسك به لا يتم
لانه خبر الواحد فلا تثبت الفرضية به ولئن كان مشهورا فهو دون الكتاب وهو يقتضي جواز الوضوء قبل الفائتة والخبر باه وكما
الثابت موجب الكتاب كما عند صيق الوقت على ان الاصل عند المعارض الجميع فيجوز الخبر على الاستصحاب توفيقا بيننا قلنا انه خبر
مشهور موجب للعلم الاستدلال في حتى يصل جاحده وهذا ثبت قطعا فجاز ان يعارض الكتاب وان كان خبر واحد لكان ثبت
جواز الوضوء شرطا به فيجوز لانه ورد به في المجلد الكتاب وهو قوله تعالى واقموا الصلوة وانما تحقق المعارضة ان لو انقضت
الكتاب جواز الوضوء قبل الفائتة وليس كذلك فان الكلام عند سعة الوقت والخطاب انما يتوجه في آخر الوقت ولا يمكن
حملة على استصحاب الاعادة لانه لو صلى الوضوء قبل وقتها فوجب اعادتها فان قيل لا نسلم انه اذاها قبل وقتها قلنا فقوله
من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذكرو وقتا للفائتة فلم يبق وقتا للوضوء اذ لو
الواحد لا يسع لفرضين اداء فان قيل لو كان وقت التذكرو وقتا للفائتة لثابت بنية الاداء ويجازت اذا تذكرها عند الاحرار قلنا
وقت التذكرو وقت الفائتة بخير الواحد وما مضى وقتها بالمتواتر فيحاط في بنية القضاء اذ الاداء بنية القضاء جائز انفا فوافي
عكسه خلاف والاحتياط في ايجاب القضاء في وقت مستحب **قوله** كجلا يؤدي الى تقويت الوضوء اي عن الوقت
وهو حرام لان آخر الوقت للوضوء بالنص والاجماع والمتواتر من الاخبار فلو قلنا بوجوب تقديم الفائتة بالخبر لفسخها بالخبر
وذا لا يجوز بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة لانه امكن العمل بالدلائل اذ الكتاب لا يقتضي الاداء في اول الوقت بل
في الوقت فلا يلزم الفسخ ولان هناك يلزم التأخير ومنها يلزم الابطال والتأخير اهون وكثرة

ولو قدم الفائتة جاز لان النهي عن تقديمها بمعنى في غيرها وهو صيانة الوقتية عن الفوات بخلاف ما اذا كان في الوقت سعة وفده
الوقتية حيث لا يجوز لانه اذا ما قبل وقتها الثابت بالحدث ولو فاته صلوات رتبها في الفضاء كما وجبت
في الاصل لان النبي عليه الصلوة والسلام شغل عن اربع صلوات يوم الخندق فقضا من رتبها ثم قال صلوا كما رايتهم في
اصلي لان تزد الفوات على ست صلوات لان الفوات قد كثرت فلتسقط الترتيب فيما بين الفوات في نفسها
كما سقط بينها وبين الوقتية وحد الكثرة ان تصير الفوات سنا لخروج وقت الصلوة السادسة وهو المراد بالمدكور في الجامع
الصغير وموقوله وان فاته اكثر من صلوة يوم وليلة اجزئة التي بدا بها لانه اذا زاد على يوم
وليلة نصبر سنا وعن

وكثرة الفوات في معناه اذ لو اشغلها مع ما لا بدله من الاوطار لفات الوقتية به وكذا النسيان لانه لو لم يسقط به الترتيب لفات
الوقتية المؤدات وقد عرفت في الوقت بالكتاب فلا يرفع بخبر الواحد ولان الترتيب انما ثبت بالخبر وهو ثبوت المذكر القادر على تقدير
الفائتة والناسي عاجز عن تقديم الفائتة على الوقتية مع شيان الفائتة فلو كان لكان تكليف عاجز فان قيل ما علمتم بخبر الفائتة مثل
ما علمتم بخبر وجوب الترتيب حيث قلتم بفساد الصلوة عند ترك الترتيب وما قلتم بفساد الصلوة عند ترك الفائتة مع ان كلا منهما
خبر الواحد قلنا القول بوجوب الترتيب قول بزيادة شرط في جواز الصلوة والقول بتعيين الفائتة قول بزيادة الركن في الصلوة فجاز
ان يثبت الشرط بخبر الواحد ولا يثبت الركن به لا بخاطا رتبة الشرط عن رتبة الركن او نقول ان صيغة قوله لا صلوة الا بفائتة
الكتاب صيغة ليستعمل مثلها لنفي الكمال استعما لا ظاهر كما في لافتي الاعلى ولا صلوة لاجار المسجد الا في المسجد ولا وضوء لمن لم
يسم فمكن ان يحمل على نفي الكمال من حيث الوجوب ولما الحديث الذي ذكر في الكتاب فيه بيان النهاية على ما روينا ومثله لا يذكر
الا في مقصود لا يراد به غيره فانحصر لذلك على ما يقتضيه ظاهر لفظ الحديث وذلك نص على ما نحن فيه من المذهب او
نقول وهو الاصح من الجواب انا لو قلنا بوجوب تعيين الفائتة على وجه يلزم فساد الصلوة بتركها يلزم نسخ الكتاب الذي
يقضي الجواز وهو اطلاق قوله تعالى فاتقوا الله اما تيسر من القرآن وذلك لا يجوز كما قلنا يجوز الوقتية مع نذكر الفائتة
عند ضيق الوقت لئلا يلزم مثل هذا واما لو قلنا بوجوب الترتيب عند سعة الوقت على وجه يلزم فساد الوقتية لا يلزم
نسخ الكتاب بل كان عملا بخبر الواحد والكتاب لان بذلك بناخر حكم ما ثبت بالكتاب ولا يطل وكان له ولاية
التأخير بدون هذا فلان ثبت هو له لا شغاله بقضاء الفائتة التي جعل جبر الواحد ذلك الوقت وفناها اولى
قوله لمعنى في غيرها يعني النهي عن الفائتة عند ضيق الوقت ليس بمعنى في الفائتة بل لكون الاشغاف
بها بوجوب نفوت الوقتية عن وقتها الا ترى ان النطوع وسائر الافعال التي تضمن نفوت الوقتية منها هي عنها ايضا
ولو كان النهي بمعنى في نفس الفائتة لا خضع النهي بها هذا بخلاف النهي عن تقديم الوقتية عند سعة الوقت
فانه في معنى في الوقتية وهو كونه مؤديا قبل وقته الثابت بالخبر الا ترى انه حل له النطوع وسائر الافعال
من الاكل والشرب وغيرها والنهي اذا كان لمعنى في غيرها يجوز ارتكاب المنهي عنه لكن مع الكراهة
كالبيع وقت النداء وان كان لمعنى في نفسه لا يجوز له ارتكاب المنهي عنه كبيع الخمر **قوله**
صلوا كما رايتهم في اصلي امر بالترتيب عن مولانا شمس الدين الكردوي رحمه الله انه قال انما لم يقل
كما صليت اذ ليس في وسع احدا ان يصلي كما صلى في الخضوع والخشوع وغيرها لكن في وسعهم ان يصلوا كما
راوا **قوله** الا ان تزد الفوات على ست صلوات اي ست صلوات اي ست اوقات كقول الصلوة اما ملك اي وقتها
ومراده ان نصبر الفوات سنا ودخل وقت السابعة فانه يجوز اداء السابعة ولو حمل الكلام على

وعن محمد رحمه الله عليه انه اعبر دخول وقت السادسة والآول هو الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد الشكر او ذلك في الاول ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قبل تجوز الوضوء مع تذكر الحديث لكثرة الفوائت وقيل لا تجوز ويجعل الماضي كأنه لم يكن زجرا له عن التهاون ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي عادا للترتيب عند البعض وهو الاظهر فانه روي عن محمد رحمه الله عليه فمن ترك صلاة يوم وليلة وجعل يقضي من القدم مع كل وضوء فالفوائت جائزة على كل حال والوضوءات فاسدة ان قدما لدخول الفوائت في حد الفلانة وان اخرها فكذا ذلك

على الحقيقة لا يجوز اذا وهاو بعضهم حملوا على الحقيقة وشرطوا فوائت السابعة ويحتمل ان يقال معناه ان تصبر الفوائت سنا على ان معنى قوله ان تزيد الفوائت ان تكثر ومعنى قوله على ست صلوات كأنه الفوائت على ست صلوات اي تزيد الفوائت في نفسها حتى تصير سنا بسقط الترتيب في الفوائت بنفسها كما سقط بينها وبين الوضوء لان الكثرة لما اثر في اسقاط الترتيب عن اعتبارها لان بسقط الترتيب في انفسها اولى فان الضرب لما كان علة الا لمراد وقوع اثر في محل الوقوع اولا ثم يتعدى الى غيره عند شدة الضرب وقيل ان الترتيب لا يسقط فيها لانها علة السقوط فيعمل في غيرها لا في نفسها لئلا يصير الشيء الواحد علة ومعلولا فلنا العلة الكثرة والحكم سقوط الترتيب وها منعا تران **قولهم** وعن محمد رحمه الله انه اعبر دخول وقت السادسة اجمع بان كثرة الشيء وهوان ينهي الى انقضاء واقعي الصلوات خمس فتشبه بالصوم حتى قالوا ان الجنون الكثير معتد بهامس غراق الشهر **قولهم** والاول هو الصحيح لان كثرة الشيء هوان يدخل في حد التكرار لانه مالم يزد على الجنس وهو صلاة يوم وليلة كان فيه شبهة الاتحاد من حيث الجنسية فشرط الدخول في حد التكرار لتثبت الكثرة بخلاف الصوم فانه لو شرط التكرار لثمة لثابت الزيادة المؤكدة على الاصل المؤكد اذ لا بد خل وقت وظبعة اخرى مالم يمض احد عشر شهرا **قولهم** ولو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة اعلم ان الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالحديثة لسقط الترتيب بلا خلاف وفي القديمة اختلاف المشايخ وتفسير القديمة رجل ترك صلاة شهر بجماعة ونسفا ثم ندم على ما صنع واشتغل بآداء الصلوات في مواضعها فقبل ان يقضي تلك الفوائت ترك صلاة ثم صلى صلاة اخرى وهوذا كره هذه المروكة الحديثة قال بعض المتأخرين من مشايخنا لا تجوز هذه الصلوة ويجعل الماضي كأن لم يكن اخطا و زجرا عن التهاون وان لا تصبر المعصية ومبلة الى الحقيقة والتيسير بعضهم قالوا يجوز وعليه الفتوى كذا في المحيط وجعل الصدر المشهد رج القول الاول صحيحا وذكر العلامة الشافعي رحمه الله في الكافي وما قالوا مؤود الى التهاون لا الى زجره عنه فان من اعاد نفوت الصلوة لواضي بعدد جواز الصلوة نفوت اخرى ثم وثم حتى يبلغ الحديث حد الكثرة **قولهم** ولو قضى بعض الفوائت حتى قل ما بقي عادا للترتيب عند البعض وهو الاظهر لان سقوط الترتيب كان بعلته الكثرة

المفضية الى الحرج فلما قلت الفوائت لم يبق الحرج فعاد الحكم الذي كان قبله وكان هذا انظر الحصانة فانها اذا ثبت لمحرم الصغير من النساء لسقط ذلك الحق بالزوج ثم اذا ارتفعت الزوجية يعود الحق الذي كان سقط بالزوج لزوال المانع فكذا ههنا واليه مال الفقيه ابو جعفر رحمه الله وعند البعض لا يعود الترتيب واليه مال الشيخ ابو حفص الكبير رحمه فقال الترتيب قد سقط والمساخ لا يحمّل العود كذا ههنا وكذا ذكره شمس الائمة وفخر الاسلاف رحمه الله فان قبل الترتيب اذا سقط بالنسيان وضيق الوقت يعود عند التذكر وسعة الوقت فلنا قال شمس

الاغشاء الاخرة لانه لا فائنة عليه في ظنه حال ادائها ومن صلى العصر وهو ذاكر انه لم يصل الظهر
فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت وهي مسئلة الترتيب واذا غدت الفريضة لا يبطل
اصل الصلوة عند الجحفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله يبطل لان الفريضة عقدت للفرض فاذا بطلت
الفريضة بطلت اصلها ولما انفكت عقدت لاصل الصلوة بوصف الفريضة فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل

شم
شمس الائمة السرخسي رحمه الله في الجامع الصغير والاصح عندي ان الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت لا يعود اذا قلنا لما انه
سقط مراعاة الترتيب في هذه الصلوات والمآط يكون مثلا شيئا فلا يتصور عوده فاما بسبب النسيان وضيق الوقت ما سقط
مراعاة الترتيب لكنه تغذر للعجز اما عجز الناسي فظاهر واما العجز عند ضيق الوقت فمكتل بلزومه ابطال الحكم الثابت بالكتات
والعجز المتواتر بخبر الواحد فلما خرج الوقت انقضت تلك الضرورة فوجد امكان الجمع بين العمل بموجب خبر الواحد وموجب
الكتاب على ما مر **قوله** الا الغشاء الاخرة لانه لا فائنة عليه في ظنه حال ادائها وهذا ظن في
موضع الاجتهاد فعند الشافعي رحمه الله هي جائزة لما انه لا يرى وجوب الترتيب هذا اذا كان الرجل جاهلا فان كان
علما لم يجز الغشاء الاخرة ايضا لانه صلاها وعنده ان عليه اربع صلوات واما فساد ما وراء الغشاء الاخرة فلا ينفك
كلها صلى فائنة عادت الفوائت اربعا ففسدت الوقيشة ضرورة فاستدل بهذه الرواية على ان الفوائت اذا كثرت وسقط
الترتيب ثم عادت الى الفلانة يعود الترتيب وهذا مشكل لان الكثرة المسقطه لم تثبت الا ان ياول بان مد الوقتية
الى آخر الوقت ثم ادعى الفائنة بعد خروج الوقت لانه لو ادعى الفائنة في الوقت لما صح القول بانه يعود الترتيب لانه
انما يسقط الترتيب بخروج وقت السادس ولو كان يكون شروع الوقيشة في وقت السعة اذا لو كان عند الضيق
الوقية صحيحة ولا يمكن ان يحمل على ما روي عن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادس لان الوقيات فائنة
وعلى تلك الرواية تكون صحيحة وان غربت الشمس وفدا دى بعض صلوة العصر الوقيشة وعليه صلوة او صلاتان قبلها وهو
ذاكرها قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله في نوادر صلوة المبسوط انه يتيها وطعن عيسى رحمه الله في هذا
وقال الصحيح انه يقطعها بعد غروب الشمس ثم يبدأ بالظهر ثم بالعصر لان ما بعد غروب الشمس الوقت قابل للظهر والعصر
والمعنى المسقط لمراعاة الترتيب ضيق الوقت وفدا الغدوم بغروب الشمس لان الوقت قد اتسع فهو بمنزلة ما لو افتتح العصر في
اول الوقت وموناس الظهر ثم تذكر وهناك تلزمه مراعاة الترتيب فكل ذلك في هذا الموضع وهذا لان ما يعترض في
خلال الصلوة يجعل كالموجود عند افتتاحها كما لم يسم اذا وجد الماء والعاري اذا وجد الثوب ثم قال وما ذكره عيسى
فهو الفاس لكن محمد رجع استحس فقال لو قطع صلوته بعد غروب الشمس كان مؤدبا بجميع العصر في غيرها ولو انما
كان مؤدبا ببعض العصر في غيرها وكما سقط مراعاة الترتيب كاجته الى اداء جميع العصر في وقتها لسقط مراعاة الترتيب كاجته
الى اداء بعض العصر في وقتها وتصححه انه في الابتداء كان ما موربا بالشرع في العصر وان كان يعلم يقينا ان الشمس تغرب قبل
فراغه منها ولو كان هذا المعنى ما فعاله من انما العصر لكان يتقنه به عند الشروع ما فعاله من افتتاح العصر وواحد لا يقول
انه لا يفتتح بالعصر عند ضيق الوقت وان كان الحال هكذا توضحه انه عند ضيق الوقت قد سقط عنه مراعاة الترتيب في هذه الصلوة
وبعد ما سقط الترتيب في صلوة لا يعود في تلك الصلوة بخلاف حالة النسيان فهناك الترتيب غير ساقط عنه ولكنه تغذر
بالجهل فاذا زال العذر قبل الفراغ من الصلوة بقي عليه مراعاة الترتيب كما كانت لا تلمزال العذر في خلال الصلوة صار
كان لم يكن **قوله** ومن صلى العصر وهو ذاكر انه لم يصل الظهر فهي فاسدة الا اذا كان في آخر الوقت والعبارة

ثم العصر يفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب الكل جائزا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله عليه
وعندهما يفسد فسادا بائنا لا جواز له بحال وقد عرف ذلك في موضعه وكو صلى الفجر وهوذا كرا نه لم يوتر فيهما صلاة
عند أبي حنيفة رحمه الله خلا فالحما وهذا بناء على ان الوتر واجب عنده سنة عندهما ولا ترتب فيما بين القرائن
والسنن وعلى هذا اذا صلى العشاء ثم قوضا وصلى السنة والوتر ثم تبين انه صلى العشاء بغير طهارة فعنده بعيد
العشاء والسنة دون الوتر لان الوتر فرض على حدة عنده وعندهما بعيد الوتر ايضا لكونه تبعا للعشاء والله اعلم

والعبارة لاصل الوقت عندهما وعند محمد روح للوقت المسحوب حتى لو شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر
الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر في وقت مكروه يقطع العصر عندهما ويصلى الظهر ثم يصلى العصر بعد
غروب الشمس وعنده يمحى في العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس واذا فسدت الفريضة لا يبطل الصلوة
عند أبي حنيفة وأبي يوسف روح وعند محمد رحمه الله يبطل **قوله** ثم العصر يفسد فسادا
موقوفا الى قوله وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يفسد فسادا بائنا ذكر في شرح الطحاوي وصورة المسئلة
فقال وجعل ترك صلاة الفجر وصلى بعدها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر في اليوم الثاني والظهر مع
الذكر جاز ظهر اليوم الثاني اجماعا وما صلى قبله فيه اختلاف وفي المبسوط هذه هي المسئلة التي يقال واحدة تصح
الحكم واحدة تفسد الحكم الواحدة المصححة هي السادسة قبل قضاء المترك والواحدة المفسدة هي المترك وكذا تنقض
قبل السادسة والاصل فيه ان العلة انما تؤثر في غيرها لا في نفسها لانها صفة تنحل بالحل فيعتبر بها حال المحل ومحال ان
يكون العلة محلا لا ثم سقوط الترتيب حكم والكثرة علة وانما يثبت الحكم اذا ثبتت العلة في حق ما بعد ما لا في حق
نفسها مثلا يؤدي الى تقديم الحكم على السبب كما اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت ببيت الاذن فيما يتجر بعده
لا في ذلك البيع الذي رآه وكذلك كون الكلب معلما يترك الاكل ثلث مرات يثبت الحل فيما بعد
الثلث لا فيها الا انه يقول ان المعلول يقارن العلة والكثرة صفة لهذه الجملة وحكمها سقوط الترتيب
فاذا ثبت صفة الكثرة لوجود الاجزاء مستندت الصفة الى اولها فاستندت بحكمها فثبت الجواز للكل
على هذا سائر المستندات مثل مرض الموت والسفر والعلة البيضة للفطر مسبعة ثلث ايام ثم اذ خرج من الكوفة
الى المدائن قصر وانظر ولم يجعل ذلك نقدا بما للحكم على السبب كذا هنا وفي المحيط قال مشايخنا وانما
لا يجب اعادة الفوائت عند أبي حنيفة رحمه الله اذا كان عند المصلي ان الترتيب ليس بواجب وان صلوة
جائزة واما اذا كان عنده فساد الصلوة بسبب الترتيب فعليه اعادة الكل كما قال ابو يوسف ومحمد روح
لان العبد مكلف بما عنده فلا يبعد ان يتوقف حكم الصلوة المؤداة على ما يظهر في ثانی الحال كمصلي
الظهر يوم الجمعة ان ادركها ظهرا ان المؤدعي نطوع والا كان فرضا وكعبنا دة انقطع دمها
فيما دون عادتها فصلت صلوة فان عاد الدم تبين ان صلواتها لم تنجح وان لم يبعد تبين انها كانت
صحبة **قوله** وعلى هذا اي على ان الوتر واجب عنده وقد اداه في وقته
بطهارة اذ وقته وقت العشاء لا بعده وقد سقط الترتيب بعد الزمان فلا يلزمه الاعادة
وعندهما بعيد الوتر ايضا لانه سنة فكانت تبعا للفرض فلما وجبت اعادة الفرض
وجبت اعادة ما هو تبع له والله اعلم

قال أوترك قراءة الفاتحة لأنها واجبة أو الفنون أو الشهادتين أو تكبيرات العبدين لأنها واجبات لا بد
عم واطب عليها من غير تركها مرة وهي إماراة الوجوب ولا يضاف إلى جميع الصلوة فدل أنها من خصائصها وذلك في الوجوب
ذكر الشاهد بحتمل الفعدة الأولى والثانية والقراءة فيها وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو هو الصحيح ولو جهل الإمام
فيما يخاف أو خاف فيما يجهر فليزله سجدة السهو لأن الجهر في موضعه

رحم الله أن سبب الوجوب واحد وهو ترك الواجب قال صاحب المحيط وهذا الجع ما قبل فيه لأن جميع ما ذكر من مراعاة الترتيب
والأفعال والأذكار واجبة وكذا الشاهد في الفعدة الأولى عنده وعليه المحققون وكذلك يجب السهو عندنا في
تكبيرة الافتتاح بان شك في حالة القيام أو بعد ما أنه هل كبر الافتتاح أم لا وطال ففكر فيه ثم علم أنه قد كبر فبقى أو ظن
أنه لم يكبر ففكر وتبين فعله سجدة السهو فيها كذا في المحيط **قوله** أوترك فاتحة الكتاب أراد في الأولين
من تركها في الآخرين من الفرض لا يجب إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله **قوله** ثم ذكر الشاهد بحتمل
الفعدة الأولى إلى قوله هو الصحيح أي بحتمل الفعدة الأولى والثانية مجازاً والقراءة فيها أي بحتملها حقيقة ولا يلزم
من هذا الكلام الجمع بين الحقيقة والمجاز فيستعمل لأن المستعمل اجتماعهما مراد به بلفظ واحد وهو لم ينعرض لإرادة
بل قال بحتمل هذا وذلك ولا يصادف في استأنف قول الفرع بحتمل الحيز والطهر مع استئنازه اجتماعهما مراد به **قوله**
وكل ذلك واجب بشكل على هذا العموم الفعدة الأخيرة لأنها فرض وليس بواجبة وبحتمل أنه أراد بقوله وكل ذلك
واجب غير الفعدة الثانية لما مر أنها فرضه إذا التخصيص شائع فذكره سابقاً لأنها فرض دليل على أنها غير مراد هنا كقوله
تعالى وأثبت من كل شيء مع ثبوتنا أنه لم يثبت كثير من الأشياء وما قالوا إنما قال ذلك لأن ذلك عند البعض
ليس بفرض بل هي واجبة لا يصح لانه قول غير منصور وقيل إنما يحتمل على تأخير الفعدة الثانية وفيه من الفساد ما
فيه لأنه إن أريد بالواجب الفرض لم يرد به الواجب الحقيقي وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وقد اريدت الحقيقة هنا في
غير الفعدة الثانية فلم يرد المجاز ولا أنه أريد حقيقة الترك بقوله أوترك في غير ما فلم يرد التأخير فيها لئلا يصير
جمعاً بين الحقيقة والمجاز فلت بحتمل أنه أراد أن الأثيان بكل واحد منها في محل واجب وترك كل واحدة في
موضع يجب الأثيان به فيه يتحقق ترك الواجب وهو الأثيان به في محله غير أن الفعدة الثانية إذا لم يثبت بها
في محلها لا يثبت بها بعده ويجب سجدة السهو والفعدة الثانية لا يتحقق تركها أصلاً إلا بعمل نفسد الصلوة
لكن يتحقق ترك الأثيان بها في موضع يجب الأثيان بها فيه فيجب سجود السهو وترك الأثيان بها في محلها وذلك إذا
وليس بفرض إذا لو كان الأثيان بها في موضعها فرضاً لنفسد الصلوة بتأخيرها ولا نفسد بل يجب سجدة السهو وثبت
أنه أراد بقوله وكل ذلك واجب معنى ثم الجميع وهذا من قبل عموم المجاز ولهذا قال وفيها سجدة ولم يقل في تركها
سجدة وقوله هو الصحيح اختره عن جواب الفياس في الشاهد بانه سنة لا واجب ولكن جواب الاستحسان هو واجب **قوله**
ولو جهل الإمام فيما يخاف أو خاف فيما يجهر فليزله سجدة السهو وهذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا يلزمه الخ
في ذلك بما روى أبو قتادة ربح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعا الآخرة والآيتين في الظهر والعصر وذلك لأن
الجهر والخفاقة هيئتين من هيئات القراءة لأن أصل القراءة فتكون سنة كهيئات الفعل نحو أخذ الركب وهيئتين الفعدة
وأحتمل علماؤنا رحمهم الله بما روى ثوبان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لكل سهو سجدة ثم بعد السلام
لم يفصل فهو على كل الأما قام الدليل والمعنى فيه أن التروك واجب لأن الجهر في موضعه

وبأي بالصلوات هو الصحيح من السلام المذكور في ما هو المأمور وبأي بالصلوة على النبي عليه السلام والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لأن الدعاء موضع آخر الصلاة قال ويلزمه السهو إذا زاد في صلواته فعلا من جنسها ليس منها وهذا يدل على أن سجدة السهو واجبة وهو الصحيح لأنها يجب لجبر نقصان تمكن في العبادة فتكون واجبة كالدماء في الحج وإذا كان واجبا لا يجب الإتيان واجب أو تأخير أو تأخير ركن سائيا هذا هو الأصل وإنما وجبت بالزيادة لأنها لا تفري عن تأخير ركن أو ترك واجب قال — ويلزمه إذا ترك فعلا مسنونا كأنه أراد به فعلا واجبا إلا أنه أراد بشيئ منه سنة أن وجوبها ثبت بالسنة

فصل في فصل مجتهد فيه فلا يحكم بضاده لانا لو امرناه بالاعادة بتكرار السجود وهذا شيء لم يقل به أحد من العلماء فإنه يكون فعله على وجه قال به بعض العلماء أولى من أن يكون على وجه لم يقل به أحد من العلماء **قوله** وبأي بالصلوات هو الصحيح آخر ما اختاره فخر الإسلام وشيخ الإسلام وصاحب الإيضاح رحمهم الله فانه اختاروا أن يسلم تسليمة واحدة من جانب اليمين فحسب لأنه قال في الكتاب ثم يسلم ثم يسجد وهذا لا يتناول إلا بتسليمه واحدة ثم اختار فخر الإسلام رحمه الله عليه أن تكون تلك التسليمة الواحدة ثلثا وجهه ولا يخفى عن الفعلة لأن ذلك لمعنى التخيير دون التحليل وقال شيخ الإسلام رحمه الله ولو سلم تسليمتين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك ولكن شمس الأئمة السني وصدور الإسلام أبا اليسر ومظهر الدين المرعشي رحمهم الله اختاروا ما اختاره صاحب الهداية بالتسليمين وكتب صدر الإسلام قائل التسليمة الواحدة إلى البدعة فقال أخوه فخر الإسلام رحمه الله وإنما اختاراه ما اختاراه بإشارة محمد رحمه الله في كتاب الصلاة فيقتض عن عهدة اليد عة وإنما العهدة على من قصر في طلبه **قوله** وبأي بالصلوة إلى أن قال هو الصحيح وفي المحيط واختاروا في الصلاة على النبي وفي الدعوات أنها في قعدة الصلاة في فعله سجدة في السهو ذكر الكرخي أنها في قعدة سجدة في السهو لأنها هي القعدة الأخيرة والفراغ من الصلاة بهذه القعدة والطحاوي قال كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلاة على النبي عليه السلام فعلى هذا القول يصلي على النبي في القعدةين جميعا ومنهم من قال في المسئلة اختلاف عند إيجته وأبي يوسف رحمهما الله يصلي في القعدة الأولى وعند محمد رحمه الله يصلي في القعدة الأخيرة بناء على أصل وهو أن سلام من عليه السهو يخرج من الصلاة عندها فإذا كان كذلك كانت القعدة الأولى هي قعدة الختم وعند محمد رحمه الله عليه على خلافه واختار فخر الإسلام أيضا ما اختاره صاحب الهداية أنه يأتي بها بعد سجدة في السهو **قوله** وهذا يدل أي قوله ويلزمه السهو **قوله** هو الصحيح آخر ما اختار عن قول القدرودي فإنه يقول أنه سنة عامة أصحابنا رحمهم الله كذا في الخفة وذكر في المحيط كان أبو الحسن الكرخي رحمه الله عليه يقول هو واجب سند لا بما قال محمد رحمه الله إذا سمى الإمام وجب على المؤمن أن يسجد وقال غيره من أصحابنا أنه سنة سند لا لما قاله محمد رحمه الله أن العود إلى سجود السهو لا يرفع الشاهد ولو كان واجبا لكان رافعا للشاهد كسجدة التلاوة **قوله** ويلزمه إذا ترك فعلا مسنونا وفي المحيط وترك السنة المضافة إلى جميع الصلاة بخلاف ترك الشاهد في القعدة الأولى يجب سجود السهو تكلم المشايخ فيما يوجب سجود السهو فقل أنه يجب لستة أشياء يتقدم ركن كنفذ به الركوع على ما اختاره السورة وتأخير ركن كذا آخر السجدة الصليبية وفي تأخير سجدة التلاوة رواه ابنان أو القيام إلى الثالثة بتكرار الشاهد وتكرار ركن الركوعين وثلاث سجرات وتغير الواجب كالجهر فيما يحتاج أو عكسه ويتركه واجبا كالقعدة الأولى ويتركه سنة مضافة إلى جميع الصلاة كالشاهد في القعدة الأولى وذكر صدر الإسلام رحمه

باب سجود السهو

يسجد للسهو في الزيادة والنقصان سجدتين بعد السلام ثم ينشهد ثم يسلم وعند الشافعي رحمه الله يسجد قبل السلام لما روي أنه عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولنا قوله عليه السلام لكل سهو سجدتان بعد السلام وروى أنه عم سجد سجدتين السهو بعد السلام فتعارضت روايتنا ففعله بقي التمسك بقوله سالما ولأن سجود السهو مما لا ينكر فيؤخر عن السلام حتى لو سمى عن السلام بنجس به وهذا الخلاف في الأولين وبأني

باب سجود السهو

قوله يسجد للسهو في الزيادة والنقصان بعد السلام ففي لقول مالك رحمه الله فإنه يقول إن كان سهو عن نقصان سجد قبل السلام لأنه جبر النقصان وإن كان عن زيادة يسجد بعد السلام لأنه نزعيم للشيطان وفيه حكايته روي أن أبا يوسف رحمه الله كان مع هارون الرشيد رحمه الله فقال له أبو يوسف ما قولك في هذه المسئلة فاجاب بمذهبه فقال أبو يوسف ما قولك لو وقع السهو في الزيادة والنقصان جميعا منك ما لك فقال أبو يوسف الشيخ ثارة بخطي وثارة لا يصيب فقال مالك رحمه الله على هذا ادركنا مشايخنا فظن أن أبا يوسف رحمه الله قال له الشيخ ثارة بخطي وثارة يصيب كذا في مبسوط شيخ الإسلام **قوله** ثم ينشهد ثم يسلم وسجود السهو برفع الشهادتين والسلام ولكن لا يرفع الفعدة لأن الأقوى لا يرفع بالادنى بخلاف الصليبة فإنها أقوى من الفعدة فيرفعها ويخالف سجدة الثلاث فأنها اثر القراءة المفروضة فالحققت بها وفي المحيط أن ارتفاع الفعدة الأخيرة بالسجدة الصليبة وسجدة الثلاث إنما كان لأنه عاد إلى شيء محله قبل الفعدة فيصير رافضا للفعدة لهذا المعنى بخلاف سجود السهو فإنه يؤتى به بعد الفعدة وفي ارتفاع الفعدة بالعود إلى سجدة الثلاث روايتان في روايته لا يرفعها وهو اختيارنا وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله عليه **قوله** فتعارضت روايتنا ففعله بقي التمسك بقوله لا يقال إن في المعارضة بين الحجنتين إنما بصار إلى ما بعدهما من الحجته لا ما فوقهما والقول فوق الفعل لأن القول موجب والفعل لا فكيف بصار إلى القول عند المعارضة بين الفعلين لا نأخذ بالقول وقعت المعارضة بين الحجنتين إنما بصار إلى ما بعدهما عند انعدام الحجته فيما فوقهما وإن كانت حجة فوقهما فلا يحتاج حينئذ إلى المعارضة ومنا كذلك وإن أنكر الخصم ثبوته بنقل العدول ولا يقال أيضا هذا فرجح بكثرة العمل لأنه إنما يلزم أن لو قلنا بترجيح القول بالفعل ولا نقول به بل نقول لما عارضت روايتنا ففعله رجعنا إلى ما هو الحجته في الباب وهو حديث القول في الباب ولا يقال بأن الأصل في الدلائل أعمالها لا أفعالها فلم يعمل بسجدتي الفعلين لا نأخذ بالقول فيما قلنا أعمال للأصل أيضا وهو أن الأصل في المعارض التوقف لما ان التوقف موجب للمعارض كما أن العمل موجب للدليل عند عدم المعارض قوله حتى لو سمى عن السلام بنجس به صورة إذا شك في صلوة عند السلام فلم يدرك ثلاثا صلى أم أربعا فشفطه فكفر حتى أجزأه السلام ثم ذكر أنه صلى أربعا ثم سجود السهو فلو كان لم يسجد بسهو قبله ووجد هذا أنه سجد بنجس به وكوسجد ثم وجد هذا أن سجد له ينكر وسجود السهو وهو خلاف المشروع ولو لم يسجد بقي نقص لازم غير مجبور فيؤخر عن السلام كبدا ببقية نقص غير مجبور **قوله** وهذا الخلاف في الأولين أي الخلاف المذكور بيننا وبين الشافعي رحمه الله في الأولين فإن الأولى أن يأتي عندنا بعد السلام ولو أتى بسجود السهو قبل السلام جاز عندنا أيضا وذكر في الأسماء قال علماءنا بجم الأحسن أن يسجد ما بعد السلام وذكر في المحيط ولو سجد قبل السلام أجزأه عندنا قال القدوري رحمه الله هذه رواية الأصول قال وروى عنهم أنه لا يجزئ لأنه أده قبل وفئة ووجه رواية الأصول أن فعله

في موضعه والخافئة في موضعها من الواجبات واختلفت الرواية في المقدار والاصح قدر ما تجوز به الصلوة في تفصيلين لان اليسر من الجهر والاختلاف لا يمكن الاخر اذ عنه وعن كثير يمكن وما يصح به الصلوة كثير غير ان ذلك عند ابنه واحد وعند ماثل آيات ومثل في حق الامام دون المقر لان الجهر والخافئة من خصائص الجماعة قال وسهو الامام بوجوب على الموتى السجود لتفرد السبب الموجب في حق الاصل ولهذا يلزمه حكم الاقامة بنية الامام :

على الامام فيما يجهر بالقراءة واجب يستمع القوم فرائده لان قراءة الامام اقيمت مقام قراءة المقتدي لوجود المقصود وهو الاستماع ولما قام مقام القراءة وجب ان يكون فرعا فلا يباعد عن ان يكون واجبا وكذلك الخافئة واجبة على الامام لان الخافئة في الاصل شرعت لصيانة القرآن عن معالطة الكفرة الا ترى ان النبي عليه السلام امر بالخافئة حين كان الكفار بالطونة ولهذا شرع في صلوة النهار دون الليل لانهم كانوا ينامون في صلوة الليل فدل انها شرعت لصيانة القرآن وصيانة القرآن عن مثل هذا واجبة واما اخذ الركب وغيره كتكبيرات الخفض والرفع وتبجيلات الركوع والسجود فليس فيه ما يدل على الوجوب مع انه قال عمر رضي الله عنه سنتكم الركب فخذوا بالركب فقبح عليه صيته سائر الافعال بخلاف الجهر والخافئة واما الحديث فمحمول على انه عليه السلام انما فعل ذلك بعد التبين ان القراءة مشروعة في الظهر والعصر عندنا لا يجب السهو مني بعد ذلك ثم سوى بين الجهر والخافئة في رواية كتاب الصلوة وفضل الجواب في نوادر الصلوة فقال ان جهر فيها تخافت لزمته سجدة السهو فلذلك اوكره وان خافت فيما يجهر فان كان في اكثر الفاتحة او في ثلث آيات من غير الفاتحة او آية قصيرة على مذهب ابي حنيفة ربح لزمته سجدة السهو والا فلا فقد فرق بين الجهر والخافئة ووجه الفرق بينهما هو ان حكم الجهر فيما يخافت اعظم من الخافئة فيما يجهر لان الصلوة التي يجهر فيها لها حظ من الخافئة فانه يخافت به القراءة في الاخرين وكذلك المنفرد يجهر في الصلوة التي يجهر فيها بخلاف الصلوة التي يخافت بالقراءة فيها في ذنك الحكيم ثم اعبر من الفاتحة اكثر ما لها واما ان كانت قرأتا حقة ولكن يقوم مقام الدعاء في الاخرين ولو كانت دعاء على الحقيقة لما وجبت السجدة بتغير صفتها كلها فوفرنا على الشبهين حفظهما كذا ذكره شيخ الاسلام **قوله** والاصح قدر ما تجوز به الصلوة في التفصيلين احذر به عن رواية نوادر الصلوة وما ذكره فاضلي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير بعد ذكر ما يجب فيه سجدة السهو وكذا الوجه وهو اتمام فيما يسره فيه فلذلك اوكره في الروايات الظاهرة او خافت فيما يجهر فلذلك اوكره وذكر الشيخ الامام شمس الاثمة الحواشي رحمه الله عليه ظاهرا الجواب ان الجهر والخافئة سواء وفي كل ذلك سهو وان كانت كلمة **ول** لان الجهر والخافئة من خصائص الجماعة اي وجوبها هذا الذي ذكره جواب ظاهرا لروايته واما جواب رواية النوادر فانه يجب عليه سجدة السهو كذا ذكره الناطقي في وافته سره وانه اي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله في المنفرد اذا جهر فيما يخافت ان عليه سجدة السهو لما ذكرنا واما وجه ظاهرا لرواية انه اذا خافت فيما يجهر فظاهر لانه يجهر بين الجهر والخافئة والتخفيف بينا في الوجوب كذلك اذا جهر فيما يخافت لم يترك واجبا عليه لان الخافئة انما وجبت لتفي المغالطة وانما يحتاج الى هذا في صلوة يؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدي على سبيل الحقيقة فلم تكن الخافئة واجبة عليه **ول** وسهو الامام بوجوب على الموتى السجود لتفرد السبب الموجب في حق الاصل وهو وجوب سجدة السهو في حق الامام والمنابعة على القوم لازمة حتى ان الامام اذا شهد وقام من الفعدة الاولى الى الثالثة فتسبي بعض من خلفه الشاهد حتى قاموا جميعا فعلى من لم يشهد ان يعود ويشهد ثم يتبع امامه وان خاف ان يفوته

فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المومنون لأنه يصير مخالفاً لإمامه وما ألزم الأداء إلا متابعاً فإن سعى المومنون لم يلزمهم الإمام ولا المومنون السجود لأنه لو سجد وحده كان مخالفاً لإمامه ولو تابعه الإمام بنقلب الأصل تبعاً ومن سعى عن القعدة الأولى ثم نكس وهو إلى حاله القعود أقرب عاد وقعد وشهد لأن ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه ثم قيل يسجد للسهو للناخير والأصح أنه لا يسجد كما إذا لم يقم ولو كان إلى القيام أقرب يسجد لأنه كالفائت معنى ويسجد للسهو لأنه ترك الواجب وأن سعى عن القعدة الأخيرة حتى قام إلى الخامسة رجع إلى القعدة ما لم يسجد لأن فيه إصلاح صلوته وامكنه ذلك لأن ما دون الركعة يحل الرخص فالسجدة والخمسة لأنه رجع إلى شيء محله قبلها فيرفض ويسجد للسهو لأنه أخرجها وإن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله لأنه استحكم شرعه في النافذة قبل إكمال أركان المكنونة ومن ضروره خروجه عن الفرض وهذا لأن الركعة سجدة واحدة صلوة حقيقة حتى يثبت بها في يمينه لا يصلي ويخون

أن يفوت الركعة لأنه تبع لإمامه فليز من يشهد بطريق المتابعة بخلاف ما إذا أدرك الإمام في السجود فلم يسجد معه السجدتين فإنه يقضي سجدة الثانية ما لم يخف فوت ركعة أخرى فإذا خاف ذلك تركها لأن هناك هو يقضي تلك الركعة يسجد فيها فعلياً إن شغل بأدراك الركعة الأخرى إذا خاف فوتها وههنا لا يقضي هذا الشاهد بعد هذا فعلياً إن بآتي به ثم يتبع إمامه بمنزلة الذي نام خلف الإمام ثم انتبه كذا ذكر في نوادر الصلوة **قوله** فإن لم يسجد الإمام لم يسجد المومنون لأنه يصير مخالفاً فإن قلت بشكل على هذه المسائل الشنع التي ذكر في الخلاصة والخزانة أيها إذا لم يفعلها الإمام بفعلها القوم أحدتها إذا لم يرفع الإمام يديه عند تكبيرة الإعتناء برفع القوم وإذا لم يثن الإمام فالمفتدي يثني وكذلك لو ترك الإمام تكبيرة الركوع ويسجد وتكبيره لا يخطأ وقراءة الشاهد والسليم والتاسع تكبير الشترقي قلت هذه الأحكام لا يثبت في ضمن شيء بإشهر الإمام بل ثبت ابتداء على كل واحد من الإمام والمفتدي ولا يجرى فيها النيابة فلما لم يفعلها الإمام بفعلها المفتدي وأما وجوب سجدة السهو إنما ثبت في ضمن فعل بإشهر الإمام فلما لم يأت المباشرة لا يجب على غيره لأن السبب في حق الإمام ولو وجب على غيره إنما يجب بسبب المتابعة والمتابعة إنما تكون إن لو كان موافقاً لإمامه وفي الأتيان بهما عند عدم إتيان إمامه بها مخالفاً فلا يجب **قوله** لأن ما يقرب من الشيء يأخذ حكمه كقضاء المصلي حكمه المصير في حق صلوة العبد والجحيم البئر له حكم البئر وما غرب من العام له حكم العام في المنع عن الإجابة كذا في المحيط وعليه قوله عم لقنوا موناكم **قوله** ولو كان إلى القيام أقرب لم يعد وبغير ذلك بالنصف الأسفل من الأكتاف إن كان النصف الأسفل مستوفياً كان إلى القيام أقرب والأول الذي ذكره رواه عن أبي يوسف رح واستحسن مشايخنا رحمهم الله رواه وفي ظاهر الرواية وإن لم يستوفياً بما يعود وإن استوفى قائماً استوفى قائماً استوفى بغيره القيام فلا يترك الفرض للواجب بخلاف ما لو لم يستوفى قائماً وأصل هذا ما ذكر في المبسوط والمحيط أنه روي عن النبي عليه السلام أنه قام من الثانية إلى الثالثة قبل أن يقعد فسجوا له فعاد وروي أنه لم يعد ولكن سجع لهم فقاعوا ووجه التوفيق بين الحديثين إن ما روي أنه عاد كان لم يستوفى ما روي أنه لم يعد كان بعد ما استوفى قائماً قولاً لأن ما دون الركعة يحل الرخص لأنه ليس له حكم الصلوة ولهذا لا يثبت به في يمينه لا يصلي **قوله** ويسجد للسهو لأنه أخرجها أراد به الواجب القطعي وهو الفرض **قوله** وإن قيد الخامسة بسجدة بطل فرضه عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله فإن عنده يعود إلى القعدة ويشهد بسلام ويسجد يسجد في السهو فتجزئه صلوته عندنا إذا قام إلى الخامسة ساجداً فإن قام إليها عامداً ولم يكن قد قعد قد والشاهد : فعلى

وتحولت صلوة نفلًا عند الجنبته وابي يوسف رح خلافا لمحمد رحمه الله على ما مضى فيهما ركعة سادسة ولو لم يضم لا شيء عليه لانه مظنون ثم انما يبطل فرضه بوضع الجبهة عند ابي يوسف رحمه الله لانه يجوز كمال وعند محمد رحمه الله برفعها لان تمام الشيء باخره وهو الرفع ولم يصح مع الحدث وثمرة الخلاف نظهر فيها اذا سبقه الحدث في السجود بقي عند محمد رح خلافا لابن يوسف رحمه الله ولو قعد في الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد الى الفعدة ما لم يسجد الخامسة وسلم لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكنه الاقامة على وجهه بالوقوف لان مادون الركعة بحال الرض وان قيد الخامسة بالسجدة ثم تذكركم اياها ركعة اخرى وتم فرضه لان الباقي اصابة لفظة السلام وهي واجبة وانما يضم اليها اخرى لتبصر الركعتان نفلان لان الركعة الواحدة لا تجزئه لنهيه عليه الصلوة والسلام عن البتة ثم لا ثوبان عن سنن الظاهر هو الصحيح لان المواظبة عليها بتحريمه مبني

فعلى قول علماء ثامام بقيد الخامسة بالسجدة لا يفسد صلوة كما لو قام اليها ساهاها وقال الشافعي رح بانه كما قام الى الخامسة عامدا ففسد صلوة فالكلام بيننا وبينه في هذه المسئلة في موضعين احدهما هو ان الزيادة اذا كانت ركعة واحدة وقد حصلت ساهاها هل يقبل الرض ام لا عندنا لا يقبل كما لو كانت الزيادة ركعتين وعنده يقبل الرض كما دون الركعة والثاني ان الزيادة اذا كانت دون الركعة وقد حصلت عمدا هل يفسد الرض ام لا عندنا لا يفسد وعنده يفسد واخرج بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا صلى الظهر فخرها ما لم ينقل انه قعد في الرابعة ولا انه اعاد صلوة ولا انه زاد في صلوة ما ليس منها ساهاها فلا يفسد صلوة كما لو اثنى بما دون الركعة ولا يلزم ما اذا قام عامدا لان الفرق ثابت بين فعل يوجد ساهاها وبين فعل يوجد عامدا كما في السلام وفي الكفاية للعلامة الشافعي رحمه الله في قوله وان قيد الخامسة بالسجدة بطل فرضه وقال الشافعي رحمه الله ان كان عامدا بطلت صلوة وان كان ساهاها لا بناء على ان هذه الركعة عنده عبث اذا ترتب في افعال الصلوة فرض عنده واصابه لفظ السلام فرض ايضا والنفل شرع بعد الفراغ عن الفرض فاذا فسد بطل فصار عبثا منافيا للصلوة ومذموم في المنافي ان يجعل عفوا لسهو وعندنا صلوة فثأكد شرعه في النفل قبل اكمال الفرض اذا الفعدة الاخرة فرض وقد تركها لمصادفة بين الفرض والنفل كن محرم للفرض ثم كبر بنوى النطوع بطل الفرض **قوله** وتحولت صلوة نفلًا عند الجنبته وابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله على ما مضى في باب قضاء الفوائت ولان صلوة لو لم تفسد اصلا هي هنا تبصر نطوعا وترك الفعدة على رأس الركعتين في النطوع مفسد للصلوة عنده واذا بطل صلوة لا يضيف الى الخامسة ركعة اخرى وعندهما ترك الفعدة على رأس الركعتين في النطوع لا يفسد الصلوة فثبتت الخبر من يضيف اليها ركعة اخرى عندهما حتى يبصر فثأكد ترك ركعات لان النفل شرع شفعالا وتركها في الخط **قوله** وعند محمد رح برفع الجبهة وهو المختار للفنوي **قوله** وثمرة الخلاف نظهر فيها سبقه الحدث في السجود بقي عند محمد رحمه الله عليه خلافا لابن يوسف رحمه الله وقيل ان ابا يوسف رحمه الله سئل عنها فقال بطلت ولا يعود اليها فاخير بجواب محمد رحمه الله فقال له صلوة فسدت يصلحها الحدث وذه كلمة استعجاب عداهل العراق وانما قالها ابو يوسف رح **قوله** وقبل الصواب انه بالضم والزاوي ليست بخالصة **قوله** ولو قعد في الرابعة اي قدرا للشهد ثم قام اي ساهاها **قوله** غم اليها ركعة اخرى ذكر في الاصل ما يدل على الوجوب حيث قال فيه عليه ان يضيف وكلمة على للايجاب **قوله** نهيه عليه الصلوة والسلام عن البتة فان قيل النهي بقدر المشروعية قلنا ثبت نسخه وهذا قال ابن مسعود رض ما اجزيت ركعة **قوله** هو الصحيح اخرا عن قول بعضهم حيث قالوا ثوبان عن سنن الظاهر **قوله**

وسجد للسهو استخسا نالتمكن التقصان في الفرض بالخرج لا على الوجه المسنون وفي النقل بالدخول لا على الوجه المسنون وقطعها لم يلزمه القضاء لانه مظنون ولو افندى به انسان فيها يصلي سنا عند محمد رح لانه المؤدي بهذه الجريمة وعندهما ركعتين لانه استحكم حرجه عن الفرض ولو افندى المفندي لا قضاء عليه عند محمد رحمه الله اعتبارا بالامام وعند أبي يوسف بقضي ركعتين لان السقوط بعارض يخص الامام قال — ومن صلى ركعتين فظوعا فسهل فيهما وسجد للسهو ثم اراد ان يصلي آخر بن لم يبين لان السجود يبطل لوقوعه في وسط الصلوة بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الاقامة حيث يني لانه لو لم يبين يبطل جميع الصلوة ومع هذا لو ادعى مع لبقاء الجريمة ويبطل سجود السهو وهو الصحيح ومن ساء وعليه سجدنا السهو ثم دخل رجل في صلوة بعد التسليم فان سجد الامام كان داء خلا ولا فلا وهذا عند أبي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله هو داخل سجد الامام اول سجدة لان عنده سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلوة اصلا لانها وجبت جبر للمقصد فلا بد من ان يكون في احرام الصلوة وعندهما يخرج على سبيل التوقف لانه محلل في نفسه وانما لا يعمل لحاجة الى اداء السجدة فلا يظهر ومنها ولا حاجة على اعتبار عدم العود ويظهر الاختلاف في هذا وفي انقضاء الطهارة بالهففه وتغير الفرض بنه الاقامة في هذا الحالة ومن سلم برده به قطع الصلوة وعليه سهو فعليه ان يسجد للسهو لان

قوله ويسجد للسهو استخسا نالتمكن التقصان ان لا يلزمه سجود السهو لان هذا هو وقع في الفرض وقد انتقل منه الى النقل ومن سأل في صلوة لا يجب عليه ان يسجد في صلوة اخرى وجه الاستحسان انه انتقل من الفرض الى النقل الا ان النقل بناء على الجريمة الاولى فيجعل في حق وجوب سجدة السهو كما فيها صلوة واحدة وهذا من صلى ست ركعات فظوعا بتسليمه واحدة وقد سأل في الشفع الاول يسجد للسهو في آخر الصلوة وان كان كل شفع من النطوع كصلوة على حدة لكن كلها في حق الجريمة صلوة واحدة فالتوا وهذا القياس والاستحسان بناء على مسألة اخرى وهي ان المسبوق اذا انتقل بقضاء ما فانه ولم يبايع الامام في سجود السهو هل يسجد في آخر الصلوة القياس ان لا يسجد لان السهو وقع في صلوة الامام وهو انتقل الى صلوة اخرى وفي الاستحسان يجب لان صلوة بناء على صلوة الامام فيجعل كأنها صلوة واحدة في حق وجوب سجدة السهو كذا في هذا قبل هذا القياس والاستحسان على قول محمد رحمه الله لا عند سجود السهو في هذه الصلوة لتقصان تمكن في الفرض بترك السلام واما عند أبي يوسف رحمه الله لتقصان تمكن في النقل فكان واجبا فيها ساء واستخسا ناكذا في المحبط **قوله** لتمكن التقصان في الفرض اي عند محمد رحمه الله وقوله وفي النقل بالدخول لا على وجه المسنون اي عند أبي يوسف رحمه الله وانما قدم قول محمد رحمه الله على قول أبي يوسف لانه هو المختار والمعمد للفتوى ذكره فخر الاسلام رحمه الله في الجامع الصغير **قوله** ثم اراد ان يصلي اخرى بن الصحيح اخبرين **قوله** ومع هذا لو ادعى صح اي المنطوع لوبق وادى صح كذا ذكره الامام المرحوم في وذكر شيخ الاسلام رحمه الله وان بنى على ذلك ينبغي ان يسجد في السهو لانه لما بنى حصلت السجدة في وسط الصلوة فلا يعند بها فكان عليه الاعادة لكن هذا يخالف ما ذكره شمس الائمة السرخسي رحمه الله في المبسوط في الفرق بين النطوع برده البناء بعد السجدة وبين المسافر بنوى الاقامة بعد ما فقال وحققة الفرق هو ان السلام محلل ثم بالعود الى سجود السهو تعود حرمة الصلوة للضرورة وهذه الضرورة فيما يرجع الى اكمال تلك الصلوة لا في حق صلوة اخرى وبنه الاقامة عملها في وجوب اكمال تلك الصلوة فظهر عود الحرمة في حقها

لان هذا السلام غير فاطع للصلاة ونبته تغير المشرع فلغث ومن شك في صلوة فلم يدرك ثلثا صلى ام اربعاً وذلك اول ما عرض له استئناف لقوله عم اذا شك احدكم في صلوة انه كم صلى فليستقبل الصلاة وان كان يعرض له كثير ابني على اكبر رائه لقوله عليه السلام من شك في صلوة فليتحرك الصواب وان لم يكن له رأي بنى على اليقين لقوله عليه السلام من شك في صلوة ولم يدرك ثلثا صلى ام اربعاً بنى على الاقل والاستقبال بالسلام اولى لانه عرف محلا دون الكلام ومجرد النية بلغوا عند البناء على الاقل بقعد في كل موضع يتوهم آخر صلوة كلا يصبرنا ركا فرض الغفلة والله اعلم

حفظها ما كل شفع من النطوع فصلاة على حدة ولم تعد الحزمة في حق صلوة اخرى فلهذا لا يمكنه ان يبني عليها ركعتين فهذا التحليل يبين ان لو بنى عليها ركعتين لا يصح وذكر في الكتاب انه لو بنى صح فحققت المخالفة **قوله** لان هذا السلام غير فاطع ونبته تغير المشرع فلغث وهذا لانه غير محل عند محمد رح فحققت تحليله فقد قصد تغير المشرع وعند ما هو محل على سبيل التوقف فحققت تضادان يجعله محلا على الثبات فقد قصد تغير المشرع فلغث واذا بطلت نيته بقي مجرد السلام فليسجد للمسهوفان قبل بشكل بما اذا انوى الاشارة بالله تعالى فانه يصير مشركا من ساعته وان كانت نيته مغيرة لرأس المشرع وان قلنا النية المجردة لا تبطل ما توقف تخلفه على النية مع عمل الجوارح والصلاة من هذا القبيل بخلاف الايمان فان تخلفه لا يفتقر الى عمل الجوارح اذ هو يصدق بالجنان والافرار باللسان شرط اجراء الاحكام على القول المصور وهو اختيار الشيخ رئيس اهل السنة ابو منصور لما يزيد رحمه الله ولان شرط الايمان عزيمته استمرار الايمان فلا نوى لكفره فاشترطه وبقوات الشرط بفوت المشرط فلهذا صار كافرا وفي الفوائد الظهيرية ولكن بقي لي في بعض الاشكال وهو ان النية مهنالم توجد مجردة عن العمل لا فترانها بالتسليم الذي هو التحليل لا سيما على قولها والجواب عن ان النية المفروضة بالعمل انما تعمل اذا لم يكن ذلك العمل المفروض به النية مستحفا عليه زمان افتران النية به والسلام زمان افتران النية به مستحفي عليه لانه يجب عليه ان يسلم حتى يتمكن من ان يسجد للمسهوفين بعمل النية فكانت النية مجردة عن العمل على هذا التقدير **قوله** وذلك اول ما عرض له اخلف المشايخ رح في معنى قوله اول ما عرض له او اول ما سمي قال بعضهم معناه ان السهو ليس بعبادة له لانه لم يشبه في عمره قط وقال بعضهم معناه اول سهو وقع له في عمره ولم يكن صمى في صلوة قط من حين بلغ وقال بعضهم معناه اول سهو وقع له في تلك الصلاة والاول اشبه **قوله** لقوله عليه السلام فليتحرك الصواب وهذا الحديث محمول على ما اذا وقع له خبر مرة والاول على ما اذا وقع له اول مرة والافراض المضادة بين الاستئناف والتجزي والحمل على هذا اولى لان الحمل على عكسه يوجب ترك العمل باحدهما اذ لو استقبل فيما اذا وقع غير مرة مع تغذر المضي لانه لو استقبل لوقع ثانيا وثالثا ثم وثم لان يستقبل فيها اذا وقع ذلك ولا مع امكان المضي اولى وقوله ومجرد النية بلغوا لانه يصير مسئلة هي هي تشك في صلوة انه هل كبر للافتتاح ام لا هل حدث ام لا هل اصاب ثوبه بخاسه ام لا هل مسح رأسه ام لا ان كان ذلك اول مرة استقبل والا مضى شك في الوتر انه ثابته او ثالثه يتم تلك الركعة وبقيت فيها لجواز انها الثالثة ويقعد ثم يقوم وبصلي ركعة اخرى وبقيت ايضا هو المختار والمسبوق بركعتين في الوتر فثبت مع الامام في الركعة الاخيرة ثم قام الى القضاء لا يقف ثانيا في الثالثة لان المسبوق مأمور بان يقف مع الامام فصار ذلك موضعا فلا يقف مرة اخرى لان تكراره غير مشروع في موضعه واشتاك لم يثبت بوجوه الاول في موضعه فثبتت مرة اخرى والله اعلم

باب صلوة المريض : اذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا بركع ويسجد لقوله عم عمران بن حصين رضي الله عنه فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع فعلى الجنب ثموي ايماء ولان الطاعة بحسب الطائفة قال فان لم يستطع الركوع والسجود اومى ايماء يعني قاعدا لانه وسع مثله وجعل سجوده اخفض من ركوعه لانه قائم مقامها فاخذ حكمهما ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه لقوله عليه الصلوة والسلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاقم برأسك فان فعل ذلك وهو يخفض رأسه اجزاه لوجود الأيماء وان وضع ذلك على جبهته لا يجزئه لانغدامه وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة و اومى بالركوع والسجود لقوله عليه السلام يصلي المريض قائما فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع فعلى ففاه بوي ايماء فان لم يستطع فالتى احق بقبول العذر منه قال رضي الله عنه وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة جاز لما روينا من قبل الا ان الاولى هو الاولى عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه لان اشارة المستلقي تقع الى هواء الكعبة و اشارة المضطجع على جنبه الى جانب قدميه

باب صلوة المريض

قول : واذا عجز المريض عن القيام صلى قاعدا وفي المحيط لم يرد بهذا العجز أصلا بحيث لا يمكنه القيام بان يصبر مستعدا بل اذا عجز عنه أصلا او قدر عليه الا انه يضعفه ذلك ضعفا شديدا حتى يزد عليه لذلك او يجدها لذلك او يجاف ابطاء البر فهذا وما لو عجز عنه أصلا سواء ذكر الامام الترمذي في حد المرض الذي يبيع الصلوة فانه قبل ان يكون بحال لو قام سقط من ضعف او دوران رأس أو غير ذلك وقبل ان يصير صاحب فراش وأصح الا قوبل ان يلحقه بالقيام ضرورا فان كان قادرا على بعض القيام دون تمامه كيف يصنع قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يؤمر بان يقوم مقدار ما يقدر وفاد عجز فقد حتى اذا كان قادرا على ان يكبر قائما ولا يقدر على القيام للقراءة او كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها قالوا يؤمر بان يكبر قائما ويقر ما يقدر عليه قائما ثم يقعد اذا عجز وبه احمد شمس الائمة الحلواني رحمه الله ثم اذا قدر على القيام متكئا قال شمس الائمة الحلواني رحمه الله الصحيح انه يصلي قائما متكئا ولا يجزئه غير ذلك وكذا لك لو قدر على ان يعتمد على عصا او كان له خادم لو اتكأ عليه فقدر على القيام فانه يقوم ويتكأ خصوصا على قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله فان عجز قدرته على الوضوء بغيره كفد رثه بنفسه فكذا هذا ولم يذكر في الاصل ما اذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر عليه متكئا او مستندا الى حائط او انسان او ما اشبه ذلك قال مشايخنا ينبغي ان يصلي قاعدا مستندا او متكئا ولا يجزئه ان يصلي مضطجعا وهو نظير ما في القيام كذا في المحيط **قول** : وان وضع ذلك على جبهته لا يجزئه لانغدامه اي لانغدام الأيماء ولا يلزمه في الأيماء تقرب الجهة الى الارض باقصى ما يمكنه كذا ذكره ابو بكر وذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله ان المؤمي اذا خفض رأسه للركوع شيئا ثم للسجود جاز ولو وضع بين يديه ومائد فالصفي جهته عليها ووجد ادنى الاخذاء جاز عن ذلك الايماء والا فلا **قول** : وان لم يستطع القعود استلقى على ظهره اراد بهذا ان توضع له وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد ليمكن من الأيماء بالركوع والسجود اذ حفيظة الاستلقاء تمنع الاحياء عن الأيماء فكيف بالمرضى كذا ذكره الامام بدر الدين الكردي رحمه الله ويؤي اربعة اشياء القيام والركوع والسجود والقعود وقيل ينبغي للمستلقي ان ينصب ركبتيه ان قدر عليه حتى لا يمد رجليه الى القبلة **قول** : فان لم يستطع فالتى احق بقبول العذر اي بعذر التأخير هو الصحيح **قول** : لما روينا اي من حديث عمران بن الحصين : **قول** :

وبه نأدى الصلوة فان لم يستطع الإمام برأسه أخرج عنه ولا يؤم بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه خلافا
 لفرع لما روينا من قبل ولا نصب الأبدال بالرأي ممتنع ولا قياس على الرأس لأنه نأدى به ركن الصلوة دون العين واخبر
 وقوله أخرج عنه إشارة إلى أنه لا يسقط عنه الصلوة وان كان العجز أكثر من يوم وليلة اذا كان مقيما وهو الصحيح لأنه يفهم
 مضمون الخطاب بخلاف المعنى عليه قال وان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام و
 يصلي قاعدا يؤم الإمام لأن ركبة القيام للنوسل به إلى السجدة لما فيها من نهاية العظم فاذا كان لا يتقيد السجود
 لا يكون ركنا فتخير الأفضل هو الإمام قاعدا لأنه أشبه بالسجود وان صلى الصحيح بعض صلوة قائما ثم
 حدث به مرض أتمها قاعدا بركع وسجد ويؤم ان لم يقدر ركعا وسنلقيا ان لم يقدر
 لأنه بناء الأدنى على الأعلى فصار كالافتداء ومن صلى قاعدا بركع وسجد لمرض ثم صح بنى على صلوة
 قائما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله استقبل
 بناء على اختلافهم في الافتداء وقد تقدم بيانه وان صلى بعض صلوة بإمام ثم قدر على الركوع
 والسجود استأنف عندهم جميعا لأنه لا يجوز افتداء الرأع بالمؤمى فكذا البناء ومن افتتح النطوع
 قائما ثم أعيا لا بأس بان يتوكل على عصا أو حائط أو يقعد لأن هذا عذر

قوله وبه نأدى الصلوة أي بالإمام الذي يدل عليه الإشارة وهذا لأن الصلوة بإمام ماله فعل غير الإمام وبالفعل نأدى الصلوة
 وما رواه الشافعي رحمه الله محمول على أنه كان لا يقدر على أن يستلقي على قاعده اذا كان به ناسورا والخصم بعد الشخص لا يدل
 على ثبوته لغيره **قوله** ولا يؤم بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه وقال زفر بن يحيى يؤم بعينه وقلبه واذا صح بعيد وذكر في
 الخلافات قال زفر بن يحيى بالحاجبين أولا لفرقه من الرأس فان عجز فبالعينين فان عجز فبقبله وقال الشافعي رحمه الله
 بعينه وقلبه وقال الحسن رحمه الله بجانبه وقلبه وبعد اذا صح وعن أبي يوسف رحمه الله ان المريض اذا عجز عن الإمام
 بالرأس يؤم بعينه لا يؤم بقلبه وسئل محمد رحمه الله عن ذلك فقال لا أشك ان الإمام بالرأس يجوز ولا أشك
 ان الإمام بالقلب لا يجوز وأشك في الإمام بالعين انه هل يجوز **قوله** لما روينا من قبل وهو قوله عليه السلام
 فان لم يستطع فانه أحق لقبول العذر منه **قوله** إشارة إلى أنه لا يسقط عنه الصلوة إلى ان قال وهو الصحيح
 وقبل الأصح ان عجزه اذا زاد على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الأغواء لان مجرد العقل لا يكفي
 لتوجيه الخطاب فقد ذكر محمد رحمه الله ان من قطعت يده من المرفقين وقدماه من الساقين لا صلوة عليه وهو اختيار شيخ الاسلام
 وفخر الاسلام وفاخي خان وغيرهم رحمهم الله وفي فتاوى فاضي خان والاول اصح اي وجوب القضاء **قوله** ويصلي قاعدا يؤم
 الإمام هذا لبيان الأفضلية فانه لو أوى قائما يجوز وقال في الإيضاح وان عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام صلى قاعدا بإمام
 فان صلى قائما بإمام اجراه ولا يستحب له ذلك وقال زفر والشافعي رحمه الله صلى قائما لان القيام ركن فلا يسقط بالعجز عن اداء ركن آخر
قوله فتخير أي بين الإمام قائما وبين الإمام قاعدا على ما ذكرنا **قوله** لأنه أشبه بالسجود لان عند الإمام قاعدا يصبر رأسه
 أقرب إلى الأرض من الإمام قائما وعن هذا قلنا بان المؤمى يجعل لسجود أخفض من الركوع لان ذلك أشبه بالسجود كذا
 في المبسوط **قوله** واستأنف عندهم جميعا الأعلى قول زفر رحمه الله فان عنده بنى لما ان أصله انه يجوز افتداء الرأع
 بالمؤمى وعندنا لا يجوز فكذا البناء في حق صلوة نفسه كذا في المحيط فان قبل الإمام خلف فيبغى ان يجوز الافتداء كالنائم والمنفخ
 الماصع والغاسل واذا جاز الافتداء جاز البناء ضرورة قلنا الإمام بعض الركوع والسجود وبعض الشيء لا يصلح خلفا عنه

وان كان الانكاء بغير عذر بكرة لانه اساءة في الادب وقيل لا بكرة عند ايجنبته رحمه الله لانه لو قعد عنه بجوز من غير عذر فكذلك لا بكرة الانكاء وعند ما بكرة لانه لا يجوز القعود عند ما فبكرة الانكاء وان قعد بغير عذر بكرة بالتفاق ويجوز الصلوة عنده ولا يجوز عندها وقد عرف في باب النوافل ومن صلى في السفينة فاعل من غير علة اجزاه عند ايجنبته رحمه الله والقيام افضل وقال لا يجز به الا من عذر لان القيام مفقود وعليه فلا يترك الا لعله وله ان الغالب فيها دوران الرأس وهو كما لمحقق الا ان القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج افضل ان امكنه لانه اسكن لقلبه والخلاف في غير المربوطة والمربوطة كالشط وهو الصحيح ومن اغني عليه خمس صلوات او دورها قضى وان كان اكثر من ذلك لم يقض

وهذا استفسان في الفباس

عنه لكنه سقط عنه ما عجز عنه للضرورة وزعمه ما قد رعليه من غيره فان قيل لا يصلح بعض الشيء خلفا عن كله فلما كان فيه جعل الشيء خلفا عن نفسه وهذا خلف وهذا لان الاصل عبارة عن مجموع هو داخل فيه فتق صار خلفا عن المجموع بصبر خلفا عن نفسه ضرورة قوله وان كان الانكاء بغير عذر بكرة اي بالاتفاق والفرق لا يجنبته روح في القعود بلا عذر والانكاء بلا عذر لانه يجز في الابتداء بين ان يفتح الشطوع قائما وبين ان يفتحه قاعدا فيبقى هذا الجاز في الانتهاء من غير كراهة واما في حق الانكاء فهو غير مجز في الابتداء بين ان يصلي منكئا وبين ان يصلي غير منكئ بل بكرة له ذلك لما فيه من سوء الادب واظهار الخبر فكذلك في الانتهاء كذا في المحيط قوله وقيل لا بكرة عند ايجنبته رحمه الله لانه لو قعد عنه بجوز من غير عذر فكذلك لا بكرة الانكاء ان عني الجواز بلا كراهة فالتقريب ظاهر لانه لما لم بكرة القعود بلا عذر مع انه مفقود للقيام لان لا بكرة الانكاء مع انه غير مفقود اولى وان عني الجواز مع الكراهة فكذلك ان القعود المفقود للقيام جائز فلا بكرة الانكاء اذ لو كره للزم الاستواء بين ما ينقض القيام اعني القعود وبين ما ينقضه ولا ينقضه اعني الانكاء والاستواء محال وهذا الوجه الاخر كانه مراد المصنف رحمه الله اذ ذكر بعده انه ان قعد بغير عذر بكرة اتفاقا قوله وان قعد بغير عذر بكرة بالاتفاق فان قيل كيف يوصف هذا بالكراهة وهذا لعدم الجواز عندهما لهذه الصلوة بسبب القعود ولا يوصف صلوة تبرجاة بالكراهة فلما المراد من هذا انه لو صلى ركعة قائما ثم قعد في الثانية لم يقرأ لا عبائة ثم قام واثم الثانية قائما فان هذه الصلوة جائزة مع صفة الكراهة كذا قاله مولانا الامام حميد الدين الضربى رحمه الله فقلت هذا الجواب لا يوافق قوله ويجوز الصلوة عنده ولا يجوز عندهما وفي الكافي ثم قال وان قعد بلا عذر بكرة اتفاقا وهذا مشكل على قولها لانها اذا لم يعدم الجواز وهو لا يوصف بالكراهة لكوننا نقول قوله لا يجوز لئلا يلزم الكراهة فاستقام وصفه به وهذا اوفق ثم قوله بالاتفاق يخالف لما ذكره فخر الاسلام رحمه الله في مبسوطه حيث قال لو قعد في الثقل من غير عذر لا بكرة في الصحيح عنده لان الابتداء على هذا الوجه مشروع من غير كراهة فالبقاء اولى لان حكم الانتهاء اسهل من حكم الابتداء الا ترى ان الحدوث يمنع ابتداء الصلوة ولا يمنع البقاء قوله والمربوطة كالشط هو الصحيح اخبرنا عن قول بعضهم بانه ايضا على الخلاف ولكن الصحيح انه لا يجوز فيه الا قائما في قولهم وهذا اذا كانت مربوطة بالشط وان كانت موقوفة بالاجز في لجة البحر وهي تضطرب قبل يجتمل وجهين والاصح انه ان كانت البرج تحركها تحركها كما في السائرة وان حركها فليلا في كذا لوانفة كذا ذكر الثمناشي و ذكر المحسن فان كانت موقوفة على الشط قال بعض مشايخنا هو على الخلاف وهذا غلط والصحيح انه لا يجوز الصلوة في قولهم جميعا وكذا رواه ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله نسا وعن العلامة نور في الائمة

والقياس ان لا قضاء عليه اذا استوعب الانحاء وقت صلوة كامل لتحقيق العجز فاشبه الجنون وجه الاستحسان ان المدة اذا طالت كثرة الفوات فيخرج في الاداء واذا قصرت قلت فلا حرج والكثير ان يزيد على يوم وليلة لانه يدخل في حد التكرار والجنون كالانحاء كذا ذكر ابو سليمان رحمه الله تعالى عليه بخلاف النوم لان امتداد ما نادى فيلحق بالقاصر ثم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد رحمه الله تعالى عليه لان التكرار يتحقق به وعندهما من حيث الساعات وهو المأثور عن علي وابن عمر رضي الله عنهما والله اعلم بالصواب

باب سجود التلاوة

سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر في آخر الاعراف وفي الرعد والخل وبنى اسرائيل ومريم والاولى من الحج والفرقان والنمل والكم تتزبل وص وحم السجدة والجم واذا السماء انشقت واشار كذا كتب في مصحف عثمان رضي الله تعالى عنه وهو المعتمد والسجدة الثانية في الحج للصلوة عندنا وموضع السجدة في حم السجدة عند قوله تعالى لا يسأمون في قول عمر رضي الله تعالى عنه

الائمة المنصوراني رحمه الله سفينته موثوقة على شط الجنون وهي على ظهر الماء غير مستقرة على الارض والشط طين لا تمكنه الصلوة فيه الا بالانحاء يصلي في الشط بالانحاء لان الصلوة في السفينة لا تجوز

قوله والقياس ان لا قضاء عليه وهو قول الشافعي لانه عجز مانع عن فهم الخطاب فنافي الوجوب اذا استوعب وقت صلوة كالجنون على قول البعض قوله

فيلحق بالقاصر يزيد به القاصر من النوم قوله من حيث الاوقات اي من حيث مضي الاوقات لان التكرار اي تكرار الصلوات يتحقق به اي بمضي الاوقات بان اغشي عليه قبل الزوال ودأب الى ما بعد الزوال من اليوم الثاني الا انه افاق قبل دخول وقت العصر لا قضاء عليه وعند محمد رحمه الله يلزمه القضاء ما لم يمتد الى وقت العصر قوله وهو المأثور اي ما قلنا من الاستحسان روي ان عليا رضي الله عنه اغشي عليه اربع صلوات ففصاهن وعبد الله بن عمر اغشي عليه اكثر من يوم وليلة فلم يقضهن والله اعلم بالصواب

باب سجود التلاوة

قوله سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر وعند الشافعي رحمه الله كذلك لكن الحج عنده سجدتان وليس في سورة ص سجدة وموضع السجدة في حم السجدة عند الشافعي روي ان كثر اياه تعبدون وعندنا آخر الآية الثانية عند قوله وهم لا يسأمون اتجه الشافعي رحمه الله ان في سورة الحج سجدتين تحدث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج سجدتان وقال فضلت الحج بسجدتين من لم يسجد هما لم يقرأها ومذهبنا مروي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما فالسجدة التلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلوة وهو الظاهر حيث مضى بالركوع فقال اركعوا واسجدوا والسجدة المفرونة بالركوع سجدة الصلوة وتأويل قوله عليه السلام فضلت الحج بسجدتين احدهما سجدة التلاوة والثانية سجدة الصلوة وكذا استدل الشافعي رحمه الله على ان السجدة في ص سجدة الشكر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تلا في خطبته سورة ص فتشتم الناس للسجدة قال علام تشتمنم الحافوة بني ولنا ما روي عن واحد من الصحابة قال يا رسول الله رأيت فيما يرى النائم كاني اكتب سورة ص فلما انتهيت الى موضع السجدة سجدت الدواة والقلم فقال عم نحن احق بهما من الدواة والقلم فامر بها حتى

ونصرف المجرور لا حكم له بخلاف الجنب والحائض لأنها منهيان إلا أنه لا يجب على الحائض بناؤها كما لا يجب بماعها لأن عدم اهليتها
 الصلوة بخلاف الجنب ولو سمعها رجل خارج الصلوة يسجد لها هو الصحيح لأن المجرى ثبت في حكمهم فلا بعد وهم فإن سمعوا
 وهم في الصلوة سجدة من رجل لبس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة لأنها ليست بصلوة
 لأن سماعهم هذه السجدة لبس من أفعال الصلوة وسجدوها بعد ما تحقق سببها ولو سجدوها في الصلوة لم يجز
 لأنه نافض لما كان النهي فلا بد أن يفي به الكامل قال وأعادوها لتفر سببها ولم يعيدوا والصلوة لأن مجرد السجدة
 لا ينافي إتمام الصلوة وفي النوادر أنها نفس لا يتم زادوا فيها ما لبس منها وقبل هو قول محمد رحمه الله فإن قرأها الإمام
 وسمعها رجل لبس معه في الصلوة قد دخل معه بعد ما يسجد لها الإمام لم يكن عليه أن
 يسجد لها لأنه صار مدركا لها بدراك الركعة وأن دخل معه قبل أن يسجد لها يسجد لها معه لأنه لو لم
 يسجد لها معه فهو هنا أولى وإن لم يدخل معه يسجد لها وحده لتحقق السبب وكل سجدة وجبت
 في الصلوة فلم يسجد لها فيها لم تنقض خارج الصلوة لأنها صلوة

فوله ونصرف المجرور لا حكم له المجرور هو الممنوع عن التصرف على وجه يظهر تفاضل ذلك لتصرف عليه من جهة غيره كالصبي والعبد المجرور والمجنون لغير
 الولي والولي مقام هؤلاء وقبل المجرور هو الممنوع عن العبادة والمهي هو الممنوع عن الشروع إذا ثبت هذا فنقول المقتدي بمجرور عن القراءة
 لأنه منع الشارع إياه عن القراءة لأنه فقد قراءة الإمام عليه لا ترى أنه لا يجوز له قراءة ما دون الآية والآية جميعا فإن قبل
 تصرف المجرور له حكم فالعبد المجرور إن باع أو اشترى يتوقف على إجازة مولاه ولو توكل عن الغير في بيع ماله صح ولو طلق امرأته
 طلق ولو أفرج مجدا لو فصاص بقدر فظهر في حق مولاه قلنا إنما تؤلف لاحتمال الإجازة وإنما ظهر أثر الحجر النفاذ إذا الحجر لا يحتمل
 لحق الضرر لمولاه وإذا في النفاذ لا في التوقف فلا يظهر الحجر فيه وهو ليس بمجرور عن نفس المصروف وإنما الحجر في حق لحق العهدة
 وقد ظهر أثره فيه حتى لا ترجع الحقوق عليه وهو ملحق بالأحرار في حق الدم والطلاق ونصرف المجرور لغو فيما حجر عنه لا في غيره
قوله لأن الحجر ثبت في حقهم أي في حق الإمام ومن معه لأن المقتدي إنما حجر عن القراءة لئلا يوسوس على
 الإمام القراءة ولما قال عم مالي أنازع القرآن وكذا أغراءه بخل يندبر سائر المقتدين في قراءة الإمام فيكون مجرورا في حقهم أيضا
 قوله لأنه صار مدركا لها بدراك الركعة هذا إذا أدركه في آخر تلك الركعة أما لو أدركه في الركعة الأخرى يسجد لها بعد القرآن
 لأنه لم يصمدركا لتلك القراءة ولا بما يتعلق بتلك القراءة من السجدة أما إذا أدركه في آخر تلك الركعة صار مدركا
 للركعة كلها فصار مدركا للقراءة وما يتعلق بالقراءة من السجدة كما لو أدرك الإمام في الركوع في الركعة الثالثة من الوتر في وضوء
 فإنه يكون مدركا للثبوت فإن قبل النيابة تجزى في الأحوال كالقراءة والقبول منها لا في الأفعال والسجدة منها قلنا نعم
 إذا كان الفعل مقصودا أما إذا كان في ضمن القراءة فلا وهذا لأن السجدة إنما وجبت بالثبوت فكانت ملحقة بها لا ترى أن
 السجدة الأخيرة ترفض بالعود إلى السجدة الثلاثة مع أنها دون القعدة إذ هي أجزء والسجدة الأخيرة لا يرفض إلا إذا كانت
 بغير الثلاثة المفروضة كانت ملحقة بها وكان حكمها حكمها فإن قبل السجدة لو كانت ملحقة بالثبوت لكانت سجدة الإمام عن سجدة المقتدي وبالحق المقتدي
 عن السجدة كما حجر عن الثلاثة قلنا المقتدي ما مورب بالاتباع فيجب الاتباع فيه وإنما حجر عن الثلاثة لما فيها من الإخلال بواجب الاستماع والسجود
 لا بخل بواجب الاستماع فلم يحجر عنه قوله وإن دخل معه قبل أن يسجد لها يسجد لها معه لا يقال ينبغي أن لا ينافعه لأن ما وجب عليه من السجدة
 ليست بصلوة وبالسجدة متى لم تكن صلوة لا يجوز زادوا في الصلوة خصوصاً على رواية النوادر حيث تنفسد الصلوة بها على ما ذكرنا
 لأننا نقول تلك السجدة وإن لم تكن صلوة لكنها صارت صلوة بالافتداء لأن الافتداء ثابراً في تصبير

ولها منزلة الصلوة فلا تنأى بالتأنيص ومن نلا آية سجدة فلم يسجد لها حتى دخل في صلوة فاعادها
وسجد لجزئه السجدة عن الثلاثين لان الثانية اقوى لكونها جلوسية فاستبعت الاولى وفي النودر يسجد اخرى بعد
الفراغ لان الاولى قوة السبق فاستونا قلنا للثانية قوة اتصال المفصود فترجحت بها وان نلاها فسجد ثم دخل
في الصلوة فنلاها سجد لها لان الثانية هي المستبعدة ولا وجه الى الحافها بالاولى لا نزوي الى سبق الحكم على
السبب ومن كرر ندوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزئه سجدة واحدة فان قرأها
في مجلسه فسجد لها ثم ذهب ورجع فقرأها سجد لها ثانية وان لم يكن سجد للاولى
فعليه السجدتان والاصل ان مبنى السجدة على الند اخل دفعا للخرج وهو نداخل في السبب دون الحكم وهذه اليت
بالعبادات والثاني بالعقوبات : وامكان

في تصبير غير الواجب واجبا وتصبير الواجب غير اجبا لا ترى ان الفعدة على رأس الركعتين فربضة على المسافر وبالا فتد اء بالمقيم
المقيم فربضا وكذلك الرجل اذا تحرم الاربع تطوعا نلزمه ركعتان لا غير وهذا القدي بيمين يطلع الظهر بزمه الاربع حتى لو افسد بيمين
فضاء الاربع وكذلك الاخران تجبان على المسافر وبالا فتد اء بالمقيم في الوقت كذا في الفوائد الظهيرية قوله ولها منزلة الصلوة
وفي الجامع الكبير لفاخي خان رحمه الله عليه ان الصلوة اقوى لانها وجبت بندوة تعلق بها جواز الصلوة الا ترى انه لو صح في
سجدة الندوة في الصلوة تنقض طهارته ولو صح في خارج الصلوة لا تنقض قوله فلم يسجد لها حتى دخل في
صلوته فاعادها وسجد لها اجزئه السجدة عن الثلاثين هذا اذا لم يتبدل مجلس الصلوة عن مجلس الندوة فاما اذا تبدل فعليه
لكل ندوة سجدة كما لو لم يدخل في الصلوة ولا يتبدل المجلس بدخوله في الصلوة لان الصلوة محقق القراءة والمخفق
للقراءة لا يكون مبدلا للمجلس لقراءة قوله قلنا للثانية قوة اتصال المفصود وهو السجدة فكانت اقوى
ولا يبعد ان يكون السابق تبعا للاخر اذا كان اللاحق اقوى كسنة الفجر لان الثانية عند اتصال المفصود صارت كعمل
مجتهد اتصل الفضاء به فحينئذ يصير هو بمنزلة الجمع عليه في القوة قوله والاصل ان مبنى السجدة على النداخل
دفعاً للخرج ولما روي ان النبي عليه السلام كان عليه ينزل جبرئيل بآية السجدة فيسمع منه ويقرء على الصحابة
وكان يسجد لها سجدة واحدة وروي عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه انه كان يعلم الناس القرآن في مسجد
الكوفة وكان يكرر آية السجدة في مكان واحد وربما كان يخطو خطوة او خطوتين وكان يسجد لذلك مرة وكذلك الحكم
اذا ذكر النبي عليه السلام في مجلس واحد مراراً فعلى قول الكرخي لا يجب ان يصلي عليه الا مرة واحدة وعلى قوله
الطحاوي يجب عليه الصلوة بكل مرة وان كان التكرار في مجلس واحد لان هذا حق الرسول كما قال عليه السلام لا تتفق
بعد موافق قبل وكيف يخفى يا رسول الله قال ان اذكر في موضع ولا يصلي على وحقوق العباد لا نداخل وعلى هذا قال
من عطف وحمد الله في مجلس مراراً ينبغي للسامع ان يثمنه في كل مرة لانه حق العاطس والاصح انه اذا زاد على الثلثة لا يثمنه
كذا في المبسوط والمخيط قوله وهو نداخل في السبب دون الحكم النداخل على ضربين نداخل في الحكم وهو في الحدود فانها اذا
اجتمعت من جنس واحد نداخل لان الجنس واحد والمفصود متحد وهو الاثر جار فتمكن فيما زاد على الواحد شبهة قوات
المفصود نداخل في السبب وهو في العبادات والاصل هو النداخل في الحكم لانه امر حكى بخلاف القياس اذا اصل ان لكل
سبب مسبباً فيبقى بالاحكام لا بالاسباب لثبوتها حسا لكن لو قلنا بالنداخل في الحكم في العبادات لبطل النداخل لانه بالنظر
الى الاسباب يتعدد وبالنظر الى الحكم يتعدد فمتعدد احثا طافى العبادات لانها متى دارت بين البثوث والسقوط تثبت
لان مبناها على التكرار لا خلتها لها بخلاف العقوبات فان مبناها على الدرء والعفو حتى لو دارت بين البثوث والسقوط

وامكان التداخل عند اتخاذ المجلس لكونه جامعا للمنفقات فاذا اختلف عاد الحكم الى الاصل ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف
المخيرة لانه دليل الاعراض وهو المبطل هناك وفي شذبة الثوب يتكرر الوجوب وفي المنقل من غصن الى غصن
كذلك في الاصح وكذا في الدياسة للاحياط ولو تبدل مجلس السامع دون الثاني يتكرر الوجوب
على السامع لان السبب في حقه السماع وكذا اذا تبدل مجلس الثاني دون السامع على ما قيل والاصح
انه لا يتكرر الوجوب على السامع لما قلنا

والسقوط يسقط ولان للمجلس اثر في جمع سبب الوجوب لا في جمع الواجب كما في العقود فانه ثبت الاتحاد به بين كلام
العائدين لا في الحكم وهذا التداخل تقيده بالمجلس فعلم بانه تداخل في السبب لا في الحكم وقائده فظهر في الوجود في خدتم
بعد ثانيا ولو نزل وسجد ثم تلا لا يجب ثانيا **قوله** وامكان التداخل عند اتخاذ المجلس بشرط التداخل
اتخاذ الآخرة والمجلس لان النص والاجماع والحجج انما يوجد في مجلس واحد وآية واحدة فبقي ما رواه على اصل الفياس ولان
التداخل انما يصح عند جامع يجمع الاسباب ويجعلها كسب واحد وهو المجلس اذ به يتصل القبول بالاجاب مع الفصل
حقيقة ويتجدد الاقارب المتعددة حقيقة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو ان يتكرر الحكم بتكرار السبب اي
السجدة بالثلاوة انما يختلف المجلس اذ اذهب عن ذلك المجلس بعيدا او اما اذا ذهب قريبا فاتخاذ المجلس باق والفاصل
بين القريب والبعيد ما ذكر في المحيط انه اذا مشى خطوتين او ثلثا فذلك قريب واذا كان اكثر من ذلك فانه بعيد قال
محمد رحمه الله فان كان نحو من عرض المسجد او طوله فهو قريب وفي المبسوط فان نام فاعدا او اكل لقمه او شرب
شربة او عمل عملا يسرا ثم قرأها فليس عليه اخرى لان بهذا القدر لا يتبدل المجلس وذكر الامام الترمذي شي رحمه الله
في روضة العلماء بالاكل لا يختلف المجلس حتى يشبع وبالشراب حتى يروي وبالكلام حتى يكثر استحضانا وعن
محمد رحمه الله بمرأى العين لا يختلف وفي البيت والسفينة والمسجد تكفيه سجدة وان تحول من زاوية الى زاوية
الا ان يكون كبيرا كالجامع وقيل خلافه وكذا لو تلاها في المسجد الداخل ثم اعادها في الخارج تكفيه الواحدة وكذا
لو تلاها في كرم في اماكن مختلفة وقيل في الجامع تكفيه سجدة واحدة عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله
سجدتان وكذا لو تلاها في دار السلطان **قوله** ولا يختلف بمجرد القيام بخلاف المخيرة
فاذا قامت من مجلسها بطل جبارها لان ذلك ليس بسبب اختلاف المجلس بل لوجود دلالة الاعراض **قوله**
وهو المبطل هناك اي الاعراض صريحا ودلالة **قوله** وفي شذبة الثوب يتكرر الوجوب الى آخره
ذكر الاختلاف في شروح الجامع الصغير في المسائل الثلاث كلها وفي امثالها وقال الامام الترمذي رحمه الله واختلف
في شذبة الثوب والدياسة والذي يدور حول الرمي والذي ينبغي حول الحوض والنهر والذي تلا على غصن ثم
انقل الى غصن آخر والاصح هو الايجاب لان المجلس ليس مجلس التلاوة ولهذا يغير مختلفا في الغصن في الحل والحرم
حتى ان الحلال اذا رمى صيدا او الصيد على غصن شجرة اصلها في الحل وذلك الغصن في الحرم يجب الجراء ولم يعتبر الاصل فلك
عنه **قوله** للاحياط اي بالنظر الى اتخاذ العمل واتخاذ اسم العمل واتخاذ اسم المجلس لا يتبدل المجلس فلا يتكرر الوجوب
وبالنظر الى حقيقة اختلاف المكان يتكرر الوجوب فقلنا بالتكرار احياطا **قوله** وكذا اذا تبدل مجلس الثاني دون
السامع على ما قيل اي يتكرر الوجوب على السامع وان اتحد مجلسه لما ان سماعه مبني على التلاوة ومجلس التلاوة يتبدل
فيغيره وذكر صدر الشهيد رح في الجامع الصغير ولو تبدل مجلس الثاني دون السامع يتكرر * الوجوب

ومن اراد السجود كبر ولم يرفع يده وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ولا تشهد عليه ولا سلام لان ذلك للخلل وهو يستدعي سبق الخزيمة وهي منعذمة قال وبكره ان يقرأ السورة في الصلوة او غيرها ويدع آية السجدة لانه يشبه الاستنكاف عنها ولا بأس بان يقرأ آية السجدة ويدع ما سواها لانه مبادرة اليها قال محمد رحمه الله احب الي ان يقرأ قبلها آية او آيتين دفعا لوم التفضيل واستحسنوا اخفاءها شفقة على السامعين والله اعلم بالصواب * * السفر

الوجوب على السامع لان الحكم يضاف الى السبب وهو قول الامام علي الزدي كانه جعل التلاوة سببا وكذا ذكر بعض المتأخرين من مشايخنا في شرح هذا الكتاب وقال القاضي الامام المنتجب الى الاستحباب انه لا يتكرر الوجوب على السامع لان سبب الوجوب في حق السامع ومكان السماع متحد هذا هو الاصح وعليه الفتوى وفي الكافي والاصل ان التلاوة سبب بالاجماع لان السجدة يضاف اليها وينكر بتكررها وفي السماع خلاف فيقول انه سبب لما روينا والصحيح ان السبب في حق السامع هو التلاوة لكن السبب شرط لتعمل التلاوة في حقه وليس في الحديث بيان السبب بل فيه بيان الوجوب على السامع **قوله** ومن اراد السجود كبر التكبير ليس بواجب كما في الصلوة كذا في المبسوط لابي بيسر الزودي في المحيط وهو الحسن عن أبي جعفر رحمه الله تعالى انه لا يكبر عند الاخطا لان التكبير للانتقال من الركن وعند الاخطا ههنا لا ينتقل من الركن **قوله** ولم يرفع يده احراز عن قول الشافعي رحمه الله فان صفتها عنده ان يسجد سجدة واحدة فيكبر رافعا يده ثم يكبر للسجود ولا يرفع يده ثم يكبر للرفع ويسلم واقلها وضع الميمنة على الارض بلا شروع ولا سلام كذا في الخلاصة الغزالية وذكر في المبسوط ولم يذكر ما اذا بقول في سجده ثم قال والاصح ان يقول من التسبيح ما يقول في سجدة الصلوة وبعض المتأخرين استحسنوا ان يقول فيها سبحان ربنا انه كان وعد ربنا لمفعول واستحسنوا ايضا ان يقوم ويسجد لان الخروج مسقوط من القيام والقرآن ورد به وان لم يفعل لم يضره وفي المحيط وان لم يذكر فيها شيء اجزاء لانها لا يكون اقوى من السجدة الصلوية وهناك جائز بدونه ههنا اولى **قوله** ولا تشهد عليه ولا سلام نفى لقول بعض اصحاب الشافعي رحمه الله فانهم يقولون بهما فقال شيخ الاسلام في المبسوط ومن اصحاب الشافعي رحمه الله من لم يأخذ بما قاله الشافعي رحمه الله لكن قال فيها تشهد وتسلم **قوله** وهو يستدعي سبق الخزيمة وهي منعذمة ولا يقال فيه تخريمه وهي التكبيرة لان هذه التكبيرة ليست للخزيمة بل لمشابهة هذه السجدة بسجدة الصلوة والتكبيرة فيها ليست للخزيمة بل للانتقال الى السجود فكذا ههنا **قوله** واجلي ان يقرأ قبلها آية او آيتين او بعد ما **قوله** واستحسنوا اخفاءها شفقة على السامعين وفي المحيط فان كان الثاني وحده يقرأ كيف شاء يعني يقرأ آية السجدة جهرا او اخفاء وان كان معه جماعة قال مشايخنا رحمه الله ان كان القوم متأهبين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهرا حتى يسجد القوم معه لان في هذا احتياط على الطاعة وان كانوا محدثين وبطن انهم لم يسمعون ولا يسجدون او وقع في قلبه انه يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ ما في نفسه ولا يجهر بخرا عن نائيم المسلم وذلك مندوب البر وفيه ايضا ذكر ما في الرقيات فيمن قرأ آية السجدة كلها الا الحرف التي في آخرها قال لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لم يسجد الا ان يقرأ الاكثر من آية السجدة وفي فوائد الامام السفكر دري رحمه الله ان من تلا من اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله او ما بعده اكثر من نصف

باب صلوة المسافر

السفر الذي يغير به الأحكام أن يقصد الإنسان مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها بسير الأبل ومشى الأقدام لقوله عليه السلام يمسح المقيم كال يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام وليلاتها عمث الرخصة الخمس ومن ضرورة عموم التقدير وقد روي يوسف رحمه يومين وأكثر اليوم الثالث والشافعي رحمه الله بيوم وليلة في قول وكفى بالسنة جزمها والسبب المذكور هو الوسط وعن أبي حنيفة رحمه التقدير بالمرحل وهو قريب من الأول ولا يعتبر بالفراسخ وهو الصحيح ولا يعتبر السبب في الماء معناه لا يعتبر به السبب في البر فاما المقبر في البحر فما يليق بحاله

نصف الآية يجب السجدة وما لا فلا وعن أبي علي الدقاق فيمن سمع سجدة من قوم قرأ كل واحد منهم حرفا ليس عليه أن يسجد

باب صلوة المسافر

قوله السفر الذي يغير به الأحكام من تحقصر الصلوة وابتاحة الفطر وامتناد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعيد وسقوط الأضحية وحرمه الخروج على الحجة بغير محرم وإنما قيد بقوله الذي يغير به الأحكام لأن سببها في المسافة سفر في اللغة لأنه عبارة عن الظهور ولهذا حمل أصحابنا رحمه الله قوله عليه السلام ليس على الفقير والمسافر اضحية على الخروج من بلدة أو قرية حتى سقطت الاضحية بذلك القدر ثم ذكر القصد وهو الإرادة الحادثة لأنه لو طاف جميع الدنيا بلفصد السفر لا يصير مسافرا والقصد وحده غير معتبر والفعل وحده كذلك وإنما العبرة للجمع ثم الأقامة تثبت بمجرد النية بخلاف السفر ووجه الفرق أن السفر فعل والفعل لا يكفيه مجرد النية والأقامة ترك الفعل وفي الترك يكفي مجرد النية قوله مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها أي مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك ثم المعنى في تعيين ثلاثة أيام هو الترخص في السفر لمكان الحج والمشقة والحرج في أن يحمل رحله من غير أهله ويحيط في غيرها له وذلك لا يتحقق فيما دون الثلث قوله عمث الرخصة الخمس ذكر المسافر محلي باللام فاستغرق الجنس لعدم المعهود وانقضى تمكن كل مسافر من مسحة ثلاثة أيام وليلاتها ولا ينصرون يمسح كل مسافر ثلاثة أيام وليلاتها إلا وأن يكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام وليلاتها إذ لو كان أقل من ذلك لم يخرج بعض المسافرين عن استثناء هذه الرخصة وإن بادة عليها من جهة إجماعا فكان الاحتياط إلى إثبات أن الثلاثة أقل مدة السفر وقد دل عليه الحديث على ما بينا قوله والشافعي رحمه الله بيوم وليلة وفي قول يومين وليلتان وفي قول اثنا عشر يوما كل يريد أربعة أميال وكل ثلاثة أميال فيكون ثمانية وأربعين ميلا ويكون بالفراسخ ستة عشر فرسخا قوله وهو قريب من الأول أي التقدير بثلاث مراحل قريب إلى التقدير بثلاثة أيام لأن المعناد من السبب في كل يوم مرحلة واحدة خصوصا في اقصر أيام السنة كذا في المبسوط قوله ولا يعتبر بالفراسخ هو الصحيح احتراز عن قول عامة المشايخ فإن عامة المشايخ قد رووها بالفراسخ أيضا ثم اختلفوا فيما بينهم بعضهم قالوا أحد وعشرون فرسخا وبعضهم قالوا ثمانية عشر وبعضهم قالوا خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر لأنها وسط الأعداد كذا في المحيط قوله ولا يعتبر المسير في الماء معناه لا يعتبر المسير في البراي لا يعتبر بالسبب بالماء السبب في البراي كان موضع طريقان أحدهما في الماء وهو يقطع بثلاثة أيام وليلاتها فيما إذا كانت الرياح مسنونة لا غالبة ولا ساكنة والثاني في البر وهو يقطع بيوم أو يومين فإنه إذا ذهب في طريق الماء يترخص في البر ولو العكس التقدير بعكس الحكم أيضا وكذلك لو اختلف الطريقان في البر ثبت الحكم بحسب ذلك أيضا وقال في المحيط في مصر له طريقان أحدهما مسيرة يوم والآخر مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها أن اخذ في الطريق

كما في الجبل قال وفرض المسافر في الركعتين لا يزيد عليهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه فرضه
الاربع والقصر رخصة اعتبارا بالصوم

الذي هو مسيرة يوم لا يقصر الصلاة وان اخذ في الطريق الذي هو مسيرة ثلثة ايام وليا بها قصر الصلاة فالمعسر في البحر
ما يلبق بحاله اي تعتبر ثلثة ايام وليا بها في السبر في البحر بعد ان كانت الرياح مستوية لا غالبية ولا ساكنة **قوله**
كما في الجبل فانه يعتبر ثلثة ايام وليا بها في السبر في الجبل وان كانت تلك المسافة في السهل يقطع بماء ونها كذا في الخلاصة
قوله وفرض المسافر في الركعتين لا يزيد عليهما وفي المبسوط القصر عن رخصة في حق المسافر
عندنا وقال الشافعي رحمه الله رخصة واستدل بقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة فهو من نصيب
على ان اصل الفريضة اربع والقصر رخصة وفي مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله شرع القصر بلفظ لا جناح وهو يترك للاباء
لا للوجوب كما قال الله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء فدل ان القصر مباح وليس بواجب ولما كان مباحا كان
المسافر فيه بالخيار وعن عمر رضي الله عنه اشككت على هذه الآية فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ما لنا نقصر وقد
آمننا ولا نخاف شيئا وقد قال الله تعالى ان خفتهم فقال النبي عليه السلام انها صدقة تصدق الله بها عليكم فقلوا
صدقة فقد علق القصر بالتصديق وقد سماه صدقة والمصدق في علمه بتخير في قبول الصدقة فلا يلزمه القبول حتما فيها
هو من الاركان الخمس فكذا هذا وان هذا رخصة شرعت للمسافر فيقتصر فيها كما في الصوم وكما في الجمعة مع الظهور
لانه لو اقتضى بالقيم صار فرضه اربعا ولو كان ركعتان كان لا يتغير فرضه لاجل المقيم ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه قال صلاة المسافر ركعتان وصلاة
الجمعة ركعتان ثم غرر قصر الى ان نبيكم وفي رواية ثمام وعن ابن عمر رضي الله عنهما صلاة المسافر ركعتان من خالف السنة فقد
كفر والمعنى في المسئلة انه ترك الركعتين الاخيرين بل يبدل بثلثه ولا اثم بلغفه فكان نطوعا كسائر الطوعات واما الجواب
عن تغلغل بالآية فيقول المراد من القصر المذكور فيها هو القصر في الاوصاف من ترك القيام الى القعود وترك الركوع والسجود الى الابهاء
لخوف العدو وبديل ان علق ذلك بالخوف وقصر الاصل غير متعلق بالخوف بالاجماع وانما هو متعلق بالسفر فعندنا قصر الاوصاف عند
الخوف مباح لا واجب وانما علقه بحدث الصدقة قلنا هو دليلنا لانه امر بالتصديق والامر بالوجوب ولان هذه صدقة بواجب في الدنيا
وليس له حكم المال فيكون اسقاطا محضا لا يرد بالرد كصدقة الفصاح والطلاق والعتاق يكون اسقاطا محضا لا يرد بالرد فكذا
هذا فيكون معنى قوله فاقبلوا صدقة فاعلوا بها واعتقدوها كما يقال فلان قبل الشرائع اي اعتقدوها وعمل بها
وانما قلنا ان التصديق بما لا يحتمل التملك اسقاطا محضا لان التصديق احد اسباب التملك والتملك المضاف
الى محل يقبله مثل ان يقول لا خروجهت لك هذا العبد او ملككته او تصدقت به عليك اذا صدر من العباد يقبل
الرد حق لو قال الآخر لا قبل لا يثبت له ولا يثبت التصرف فيه واذا صدر من الله تعالى لا يرد بالرد لانه معترض
الطاعة لا يمكن رد ما اثبتته وواجبه سواء كان لنا او علينا مثل الارث فانه تملك من الله عز وجل الى الوارث
فاذا قال لا قبل لا يعتبر قوله والتملك المضاف الى محل لا يقبله انه صدر من العباد لا يقبل الرد مثل ان يقول
لا مرأته وهبت لك الطلاق او النكاح منك او تصدقت به عليك او يقول ولي الفصاح لم يعلج الفصاح وهبت الفصاح لك
او ملككته او تصدقت به عليك فبطان امرأته وسقط الفصاح من غير قبول ولا يرد بالرد لان معناه الاسقاط والساقط لا
يحتمل الرد والتصديق الصادر من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك وهو شرط الصلاة اولي لان لا يحتمل الرد ولا يثبت على قبول العبد
مقتضى الطاعة فثبت ان المراد من التصديق الاسقاط وقد سمي الله تعالى الاسقاط تصدقا في قوله عز ذكره وان تصدقوا خير لكم وفي

ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية النافلة بخلاف الصوم لا يقضى وان صلى اربعا وقعد في الثانية قدر الشهدا جزئه الاوليان عن الفرض والاخرين نافلة اعتبارا بالفجر وبصبر مسينا لتأخر السلام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت لا خلاط النافلة بها قبل اكمال اركانها واذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين لان الاقامة تنعقد بدخولها فينعلق السفر بالخروج عنها وفيه الاثر عن علي رضي الله تعالى عنه لو جاوزنا هذا النحر فصرنا ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة او قرية خمسة عشر يوما او اكثر

وفي صلوة الجذابي عن الحسن بن يحيى ان افنخها المسافر بنية الاربع اعاد حتى يفتيها بنية الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعا ولو نواها ركعتين ثم نواها اربعا بعد الافتتاح فهي لغاية من افنخ الظهر ثم نوى المصر **قوله** ولنا ان الشفع الثاني لا يقضى ولا يأتى على تركه وهذا آية النافلة فان قيل يشكل على هذا الفقيه الذي يحج حجة الاسلام فانها تقع فرضا ومع ذلك انه لو لم يأت بها لم يكن عليه قضاء ولا اثم لعدم الاستطاعة قلنا لما اتى مكة صار مستطاعا فيفترض عليه حتى انه لو تركها يأتى كما يفترض على الاغنياء المستطيعين في الافاق واما الركعتان الاخرتان لا نضران فرضا على المسافر ما لم ينو الاقامة وبعد حل مصر كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله واما القراءة الزائدة على القدر المسمون في الصلوة تقع فرضا ومع ذلك لا يأتى على تركها باعتبار دخولها تحت قوله تعالى فاقروا ما ينسى من القرآن حيث لم يقدر الله تعالى كما كان ثم ورد البيان بتقدير ثلث آيات او ما دونها بمقدار علي حسب ما اختلفوا فيه بطريق الاجتهاد يمنع نقصان دون الزيادة وكان انتفاء العقاب في الزائد عند الزيادة لا يوجب نفي الفرضية لانه وجد اصله وهي ثلث آيات ثم لما وجد الزائد عليها الحق بها كما قال المزمع عليه وادخلا تحت قوله تعالى فاقروا ما ينسى من القرآن لانه لا تقدر بريفه فكان هذا كطويل القيام والركوع والسجود فلا يفرد المزمع حكم على حدة بعد تناول دليل الفرضية المزمع والمزبد عليه قوله واذا فارق المسافر بيوت المصر صلى ركعتين ويغير في مفارقة المصر الجانب الذي يخرج منه المسافر من البلدة لا الجواز الذي يجزاء البلدة حتى انه اذا خلف البيان الذي خرج منه قصر الصلوة ولو كان القرى متصلة ببعض المصر فصر بالخروج وقبل لا حتى يجاوزها ولو غير متصلة الا ان يكون بينهما انفصال وحد الانفصال مائة ذراع وقبل قدر ما لا يسمع الصوت وقبل قدر غلوة وقبل قدر مسكة فان جاوز القرى المتصلة فصر وقبل لا حتى ياتي عنها وحد الثاني كحد الانفصال وقبل كحد فناء المصر قدر ميل وقبل حد الانفصال وحد الثاني واحد وهو قدر غلوة ثلثمائة ذراع الى اربعائة ذراع وهو الاصح وقال الامام خواهر زاده وشمس الائمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان القضاء مفقود بالغلوة وقدر بعضهم القضاء بغير سجن وبعضهم بثلاث غراس ذكره في المحيط فان قيل فناء المصر في حكم المصر حتى صلوة الجمعة والعيد حتى جازت الصلوة فيه مع كون المصر شرطا لجواز هذه الصلوة فكيف عطل القضاء حكم غير المصر حتى قصر للمسافر قلنا فناء المصر بما يلحق بالمصر فيما كان من حوائج اهل المصر وصلوة الجمعة والعيد من حوائج اهل المصر فاما قصر الصلوة فليس من حوائج اهل المصر فلا يلحق القضاء بالمصر في هذا الحكم قوله وفيه الاثر وهو ان عليا رضي الله عنه خرج من البصرة يريد الكوفة وصلى الظهر اربعا ثم نظر الى خضاهمه فقال لو جاوزنا هذا النحر فصرنا **قوله** حتى ينوي الاقامة في بلدة او قرية الى قوله وفي الظاهر في الظاهر من الرواية وهذا اخبرنا عن ابي يوسف رحمه الله ان الرعاة اذا نزلوا موضعاً كثيراً من الماء وانخذلوا الخنازير والماعز والاوابي وضربوا النيام ونووا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكل لا يكفيهم لتلك المدة صاروا منهم كمن كانوا

وان نوى اقل من ذلك قصر لانه لا بد من اعتبار مدة لان السفر يجامعه اللبس فتقدرها بمدة الطهر لا بما مدنان موجباً وهو ما ثور عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم والاشرفي مثله كالتجربة والتقييد بالبلدة والفرقة بشركي انه لا تصح نيّة الاقامة في المفازة وهو الظاهر ولو دخل مصر على عز من ان يخرج عن اهلها او بعد غدا او لم ينو مدة الاقامة حتى بقي على ذلك سنين قصر لان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما اقام باذريجان سنة اشهر وكان يقصر عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل ذلك واذا دخل العسكر ارض الحرب فنوا الاقامة بها قصر واوكدوا اذا حاصروا فيها مدينة او حصناً لان الداخل بين ان يهزم فيقربون ان يهزم فيبطلون تكن دار اقامة وكذا اذا حاصروا اهل البغي في دار الاسلام في غير احوالهم في البحر لان حالهم مبطل عزيمتهم وعند زفر رحمه الله يصح في الوجهين اذا كان الشوكة لهم للمتمكن من القتل لظواهر وعند ابي يوسف رحمه الله يصح اذا كانوا في بيوت المدد لانه موضع الاقامة ونية الاقامة من اهل الكلا وهم اهل الاخيلة قيل لا تصح اهلهم معقون بروى ذلك عن ابي يوسف رحمه الله لان الاقامة اصل فلا يبطل بالانفصال من مرعى الى مرعى * * * * * وان اخذ

وكذا الزكاة والاعراب ولكن ظاهر الرواية هو ان نية الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة وموضع الاقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمد والخشب لا الخيل والاحشية والوبر كذا في فتاوى فاضل خان رح وما ذكرنا من اشتراط كون موضع الاقامة ببلدة او قرية فيما اذا سار ثلثة ايام بنية السفر فاما قبل ذلك فتصح نية الاقامة في المفازة ايضا ذكره فخر الاسلام رحمه الله في اصول الفقه في العوارض المكتسبة فقال الا ترى انه اذا رفضه في السفر فيما اذا لم نتم ثلثة ايام فصار مقيماً وان كان في غير موضع الاقامة لان السفر لما لم يتم علة كانت نية الاقامة بفضا للتعارض لا ببدء علة فاذا سار ثلثة ايام ثم نوى المقام في غير موضع الاقامة لم يصح لان هذا ابتداء ايجاب فلا يصح في غير محله وفي فتاوى فاضل خان رحمه الله ما يوافق هذا وهو ما قال اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق نذكر شيئاً في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لا جل ذلك بصره مقيماً بمجرد العزم الى الولا لان رفض سفره من قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلثة ايام فعوده مقيماً وثم صلونه **قوله** وان نوى اقل من ذلك قصر قال الشافعي رح اذا نوى الاقامة اربعة ايام صار مقيماً لا يباح له الفصر وقال في قول اذا اقام اكثر من اربعة ايام كان مقيماً وان اقام الاقامة فكان الخلاف بيننا وبينه في موضعين احدهما في قدر نية الاقامة والثاني في اشتراط اصل النية اصح الشافعي رح في الاول بظاهر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة الله تعالى اباح الفصر بالضرب في الارض ففهمه يقتضي انه متى ترك الضرب والمسير لا يباح له الفصر الا انا تركنا مفهوم الآية في اقل من اربعة ايام بدليل الاجماع فبقي الباقي على ظاهره وروى عن عثمان رضي الله عنه مثل مذهبه ولما اختلف الصحابة كان لاخذ بقول عثمان رض اولي للاختياط واحتج اصحابنا رحمه الله بما روي مجاهد عن ابن عباس وعن ابن عمر رضي الله عنهم انها قال اذا دخلت بلدة واث مسافروني عزمك ان تقم بها خمسة عشر يوماً فأكمل الصلوة واكرمت لا تدري متى تطعن فاقصر والاحد بقولها اولي لان الفصر كان ثابتاً بيقين وما ثبت بيقين لا يزول الا بيقين مثله وهذا قلنا لان فيه اجماعاً **قوله** باذريجان بفتح الحزة والراء ومكون الذال المعجمة موضع قوله وعن جماعة من الصحابة رض مثل ذلك فقد اقام انس بن سابر شهراً يقصر الصلوة وسعد بن ابي وقاص اقام شهرين بها وكما يقصر الصلوة وعلقه بن القيس فام بخوار زم سنين يقصر الصلوة **قوله** قبل لا تصح ذكر في المبسوط اختلف المناخرون في الذين ليسكنون الاخيلة في دار الاسلام كالاعراب والازاك فمنهم من يقول لا يكونون مقيمين * * * * * ابدا

وان افندى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعاً لانه يتغير فرضه الى اربع للتبعية كما يتغير بنية الإقامة لا اتصال المتغير بالسبب وهو الوقت وان دخل معه في فائسة لم تجزه لانه لا يتغير بعد الوقت لا بقضاء السبب كما لا يتغير بنية الإقامة فيكون افنداء المفترض بالمتنقل في حق القعدة او القراءة وان صلى المسافر بالمقيم ركعتين سلم واتم المقيمون صلواتهم لان المقيدى التزم الموافقة في الركعتين فينفرد في الباقي كالسبوق الا انه لا يقرأ في الاصح لانه مفند بخبره لا فعلاً والفرض صار مودى فيتركها احتياطاً بخلاف المسبوق لانه ادرك قراءة نافلة فلم ينادى بالفرض فكان الاثنان اولى قال ويستحب للامام اذا سلم ان يقول استموا صلواتكم فانا قوم سفر لانه عليه الصلوة والسلام قاله حين صلى بأهل مكة وهو مسافر واذا دخل المسافر في مصره اتم الصلوة وان لم ينو المقام فيه لانه عليه الصلوة والسلام واحياه بصلوات الله تعالى عليهم كانوا يسافرون ويعودون الى اوطانهم مقيمين من غير عز مجد يد ومن كان له وطن فانتقل منه واستوطن غيره ثم سافر قد حل ووطنه الاول قصر لانه لم يبق وطن له الا ترى انه عليه السلام بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين :

ابداً لانهم ليسوا في موضع الإقامة والاصح انهم مقيمون وعلى فيه بوجهين أحدهما ان الإقامة للمرء اصل والسفر عارض فحمل حاله على الاصل اولى والثاني ان السفر انما يكون عند النية الى مكان اليه مدة السفر وهم لا يبنون السفر قط وانما ينتقلون من ماء الى ماء ومن مرى الى مرى فكانوا مقيمين باعتبار الاصل قولهم وان افندى المسافر بالمقيم في الوقت اتم اربعاً لانه صار مقيماً في حق هذه الصلوة لكونه تبعاً للامام داخل في ولايته واقامة الاصل توجب اقامة التبع كالعبد والجندى يصبران مقيمين بنية المولى والا مهر لثبوت التبعية في حقهما والحكم في التبع يثبت بشرط الاصل حتى لو نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد حتى قصر اياماً ثم علم قضى تلك الصلوات **قوله** لا اتصال المتغير وهو الافنداء بالمقيم بالسبب وهو الوقت وان كان فده الحزيمة هو الاصح لكن لو افند صلوة بعد الافنداء صلى ركعتين لانه مسافر على حاله وانما كان يلزمه الاتمام لاجل المناقبة وقد زال ذلك حين افند **قوله** الا انه لا يقرأ في الاصح هذا احتراز عن قول بعض انهم يقرأون فيما يشعرون لانهم منفردون فيه ولهذا يلزمهم سجود السهو فيه اذا سهوا فاشبهوا المسبوق ولكن الاصح انهم لا يقرأون واليه مال الكرخي رحمه الله لانهم لا حقوق ادركوا اول الصلوة وقد تم فرض القراءة كذا في المحيط **قوله** لانه مفند بخبره لا فعلاً لما ادرك اول الصلوة كان لا حشاً فانه خلف الامام كما كان مفنداً من هذا الوجه وهو مفند حقيقة فيحرم عليه القراءة نظراً الى انه مفند ويهدب له القراءة نظراً الى انه منفرد في فرض القراءة اذا فرض القراءة صار مودى في الشفع الاول فزاد فراءه بين الحرمه والندب فلا حشاً في تركه لان الحرام واجب الامتناع والمندوب جائز الترك فلو كان حراماً يأم بالفعول ولو كان مندوباً لا يأم بالترك بخلاف المسبوق فانه ادرك فراءه في كانت فراءه فيما يقتضي فرضاً فيجب الاثنان **قوله** فكان الاثنان اولى انما قال اولى مع ان القراءة فرض عليه بمقابلة ما ذكر اولاً من فراءة المقيم بعد فراغ امامهم المسافر لا بالنظر الى نفسه لان الفراءة في المسئلة الاولى كانت دائرة بين الحرم والمندوب وفي المسئلة الثانية دائرة بين الفرض البدعة فكانت الفراءة في المسئلة الثانية اولى بالنسبة الى الفراءة في المسئلة الاولى وان كانت واجبة في نفسها **قوله**

وهذا لان الأصل ان الوطن الأصلي يبطل بمثله دون السفر وموطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر وبالأصل فاذ انوى
المسافر ان يقيم بمكة ومضى خمسة عشر يوما لم يتم الصلوة لان اعتبار اليت في موضعين بقبض
اعتبارها في مواضع وهو ممتنع لان السفر لا يجري عنه الا انوى المسافر ان يقيم بالبلد في احداهما فيصير مقيما بدخوله فيه
لان اقامته المدة مضافة الى مبيته ومن فاته صلوة في السفر فضاها في الحضر وكثير
ومن فاته في الحضر فضاها في السفر اربعاً لان القضاء بحسب

قوله وهذا لان الأصل ان الوطن الأصلي يبطل بمثله اي بالوطن الأصلي ولا يبطل بالسفر محتاج مبهنا لا
بيان الاوطان فعبارة عامة المشايخ رحمهم الله تعالى في ذلك ان الاوطان ثلثة وطن أصلي وهو مولد الرجل والبلد
الذي تأهل به ووطن سفر وقد سمي وطن اقامته وهو البلد الذي بنى الإقامة فيه خمسة عشر يوما او أكثر ووطن
السكنى وهو ما يكون بنيت الإقامة اقل من خمسة عشر يوما ثم من حكم الوطن الأصلي ان ينتقض بالوطن الأصلي لانه
مثله حتى لو انتقل من البلد الذي تأهل به باهله وتوطن ببلدة اخرى لا تبقى البلدة المنقل عنها وطنا له فترى ان
مكة كانت وطنا أصليا رسول الله عليه السلام ثم لما هاجر منها الى المدينة تأهل بها وطنا ثم انتقض وطنه بمكة حتى قال
عليه السلام عام حجة الوداع انتم اواصلوكم باهل مكة فانتم قوم سفروا ينتقض هذا الوطن بوطن السفر ولا بوطن
السكنى لان كل واحد منهما دونة وكذلك لا ينتقض بانشاء السفر فان النبي عليه السلام كان يخرج من المدينة
الى الغزوات مرارا ولم ينتقض وطنه بالمدينة حتى لم يجد دينة الإقامة بعد رجوعه ولو كان له اهل ببلدة
فاستحدث في بلدة اخرى اهلا آخر كان كل واحد منهما وطنا أصليا له وروى انه كان لعثمان رضي الله عنه
اهل بمكة واهل بمدينة وكان يتم الصلوة بهما جميعا ومن حكم وطن السفر انه ينتقض بالوطن الأصلي لانه فاقه
وينتقض بوطن السفر لانه مثله وينتقض بانشاء السفر لانه ضده ولا ينتقض بوطن السكنى لانه دونه ومن حكم
وطن السكنى انه ينتقض بكل شيء بالوطن الأصلي وبوطن السفر وبانشاء السفر وعبارة المحققين من مشايخنا ان الوطن وطنا
وطن أصلي ووطن سفر وهو وطن الإقامة ويعتبر بواطن السكنى وطنا وهو الصحيح لانه لم يثبت فيه حكم الإقامة بل حكم السفر فيه
فلذلك لم يذكر وطن السكنى في الكتاب وبيان هذا الأصل من المسائل في الزيارات وفي المحيط ولو انتقل باهله ومثاله الى بلد وبقي
دور وعقار في الاول قبل بقي الاول وطنا له وآله اشار محمد رحمه الله في الكتاب حيث قال باع داره وقفل عياله وقيل
لم يبق وفي الاجناس قال مشام سأل محمد عن كوفي اوطن بغداد وله بالكوفة دار واختار الى مكة الفصر قال محمد رحمه
هذا حالي وانا ادري الفصر ان نوى ترك وطنه الا ان ابا يوسف كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم يترك وطنه قال الشيخ
نجم الدين الزاهد رحمه الله تعالى عليه وهذا جواب وافعة ابنينا به وكثير من المسلمين الموطنين في البلاد ولم يدور
في الفري البعثة منها يصفون بها باهلهم ومثاله فلابد من حفظهما انهما وطنان له لا يبطل احدهما بالآخر
وهو ممتنع يعني لو صح نية موضعين يصح بمواضع فيؤدي ذلك الى القول بان السفر لا يتحقق لانك اذا جمعت اقامته المسافر في المرأ
ربما يزيد ذلك على خمسة عشر يوما **قوله** لانه اقامته المدة مضافة الى مبيته الا ترى انك اذا قلت للسوفي ابن تسكن
يقول في محلة كذا وهو بالها يكون في السوق وفي الكافي لعلامة السفي رحمه الله فان عزم على ان يقيم بالليالي في احدها ويخرج
بالنهار الى موضع آخر فان دخل اولا الموضع الذي عزم الإقامة فيه بالنهار لم يصير مقيما وان دخل اولا الموضع الثاني
عزم الإقامة فيه بالليالي صار مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير مسافرا **قوله**

بحسب الاداء والمعتبر في ذلك آخر الوقت لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء في الوقت والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه سفر المعصية لا يفيد الرخصة لانها ثبتت تخفيفا فلا يتعلق بها وجب التغليظ ولنا اطلاق النصوص ولان نفس السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما يكون بعده او يجاوز فصله فمعلق الرخصة والله اعلم بالصواب

قوله بحسب الاداء فان قيل يشكل بمرضى فائنه صلوات يفضي في الصحة فاما وان كان يأتي بها في المرض بالايماء ويقضي بالايماء ما يفوته في الصحة قلنا الواجب في ذمة المقيم الاربع وفي ذمة المسافر الركعتان في الوقت وبقر ذلك بالقوات فلا يمكن تغيره لاحد فيجب القضاء على حسب ما يجب عليه الاداء فاما الواجب على المريض والصحيح مراعاة كيفية الصلوة على حسب وسعه وطاقته زمان اشتغاله بالاداء لا قبله ولا بعده فيجب القضاء ايضا على هذه الصفة ولا نالوا اعتبارنا حالة القوات بلزم ان يقضى الصحيح مع قدرته على القيام مستلغيا والمريض مع عجزه عن القيام فاما وهذا امر شنيع يستحق العقول واحكام الشرع مصونة عن الشناعة **قوله** والمعتبر في ذلك آخر الوقت اي في الاداء آخر الوقت وهو قدر المخزمية بغير حال المكلف من السفر والاقامة والحض والظهر والبلوغ والاسلام في ذلك الجز **قوله** لانه المعتبر في السببية عند عدم الاداء اي المعتبر في السببية هو الجز الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت لا يقال عند عدم الاداء في كل الوقت بضافا لوجوب الكل الوقت لا الى الجز الاخير ولهذا لم يجز عصر امه عند غروب الشمس لا نأقول المعتبر في السببية هو الجز الاخير عند عدم الاداء في كل الوقت بالنظر الى حال المكلف وان لم تعتبر صفة الجز الاخير بعد القوات حتى اضيقا لسببية الكل الوقت فوجب على المكلف بصفة الكمال ولهذا لم يكن للمسافر ان يصلي عصر امه عند غروب الشمس واعتبر حال المكلف عند الجز الاخير حتى وجب العصر على المسافر ركعتين ولم تعتبر صفة الجز الاخير بعد خروج الوقت حتى قلنا وجب عليه العصر كاملا فلا ينادى بالنافس لاضافة الوجوب الى كل الوقت **قوله** والعاصي والمطيع في سفره في الرخصة سواء وقال الشافعي رحمه الله سفر المعصية لا يفيد الرخصة وذلك كمن سافر بنية قطع الطريق او اليغي على الامام العدل وكذلك المرأة اذا حجت من غير محرم والعبد اذا ابق من مولاه اي في الرخص برخص المسافرين وغيرها من قصر الصلوة واباحة الافطار وجواز الصلوة المكثوبة على الراحلة اذا خاف وجواز استكمال مدة المسح على الخفين وجواز اكل الميتة عند الضرورة **قوله** ولنا اطلاق النصوص وهي قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فقله عليه السلام صلوة المسافر ركعتان يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليلاتها **قوله** وانما المعصية ما يكون بعده وهو قطع الطريق او مجاوره وهو الاباق وذكر في الايضاح ولنا ان السفر انما صار مباحا لمشقة تخففه من قتل الاقدام والنجبة عن الوطن وهذا لا خطر فيه وانما الخطر فيما يكون بعد انقطاع السفر فخرج ذلك عن المقصود لا مجرى معنى الفعل لان معنى الشيء ما يأتي مع الصورة وشمرة الشيء تكون بعد تمام الصورة فثبت ان الفساد مهنا لمعنى راجع الى المقصود وذلك مما يقبل الفصل عنه فبقي السفر من حيث انه يفيد الرخصة مباحا لا خطر فيه والله اعلم بالصواب

باب صلوة الجمعة

لا تصح الجمعة الا في مصر جامع او في مصر لا يصح ولا يجوز في القرى لقوله عليه السلام لا الجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اخي الا في مصر جامع والمصر الجامع كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام وبقية الحدود وهذا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسمعهم والاول اخبار الكرخي رحمه الله وهو الظاهر والثاني اخبار الثلجي رحمه الله والحكم غير مفسور على المصلي بل يجوز

باب صلوة الجمعة

ذكر في الغريب للجمعة من الاجتماع كالفرقة من الافتراق اضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف وجمعت فتيل جمعان وجمع اعلم ان الجمعة فرضة محكمة لا يسع تركها وبكفر جاحدها ثبتت فرضتها بالكتاب والسنة واجماع الامة وتوقع من المعنى اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله والمراد من ذكر الله الخطبة والامر للوجوب واذا افترض السعي الى الخطبة التي هي شرط جواز الجمعة فالى اصل الجمعة كان اوجب ثم اكسد الوجوب بقوله تعالى وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء وبخبرهم المباح من الله تعالى لا يكون الا لامر واجب ولما استنفذ حديث جابر رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله عليه السلام فقال يا ايها الناس توبوا الى ربكم قبل ان تموتوا وفقرتوا الى الله بالاعمال الصالحة قبل ان تشغلوا وتحبوا اليه بالصدقة في السر والعلانية تحبوا و تنصروا وترزقوا واعلموا ان الله كتب عليكم الجمعة في يومى هذا في شهرى هذا في مقامى هذا من تركها هنا ونابها او استغنى بحفظها ولها امام جائز او عادل الا فلا جمع الله عمله الا فلا صلوة له الا فلا زكوة له الا فلا صوم له الا ان يتوب فمن ثاب ثاب الله عليه وفي حديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله عليه السلام على عواد منبره يقول لئن نهين اقوام عن ترك الجمعة او لئن نهين على فلو بهم ولكون من اتفأ ظن واجتمع الامة على فرضتها وانما اختلفوا في اصل الفرض في هذا الوقت على ما يحكى واما المعنى فلانا امرنا بترك الظاهر لا قامة الجمعة والظاهر فرضة ولا يجوز ترك الفرض الا لفرض وهو أكد واولى منه فدل هذا على ان الجمعة أكد من الظاهر في الفرضية ثم شرائط لزوم الجمعة اثني عشر سنة في نفس المصلي سنة في غير نفس المصلي اما التي في نفس المصلي الحربة والذكورة والاقامة والخبرة وسلامة الرجلين والبصر وقالا اذا وجد الاعشى فاندأ بغيره فلنا هو غير قادر بنفسه كالزمن اذا وجد من يحمله ولما السنة التي في غير نفسه فالمصر الجامع والسلطان والجماعة والخطبة والوقت والظهار حتى ان الوالى لو غلق باب المصر وجعل فيه بحشمه ولم يأذن الناس بالدخول فيه لم يحضر كذا ذكره الامام الثمناشي رحمه الله **قوله** وقاض ينفذ الاحكام وبقية الحدود وذكر اقامة الحدود مع انها يستفاد من قوله ينفذ الاحكام لزيادة خطر ما علوشاؤها اذا لا تقام هي بدليل فيه شبهة ولانه لا يلزمه من جواز تنفيذ الاحكام جواز اقامة الحدود وقان المرأة اذا كانت فاضية يجوز ضاؤها في كل شئ من الاحكام ولا يجوز في الحد وهو الفصاص وكذلك حكم الحكم لا يجوز في الحد وهو الفصاص ويصح في غيرها وذكر الحد ودون الفصا لان من يلي اقامته الحد وتولى الفصاص ايضا وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسمعهم اذا اجتمع من يجب عليهم الجمعة لا كل من يسكن في ذلك الموضع من الصبيان والنساء والعبيد وعن ابي يوسف رحمه الله رواية اخرى غير هاتين الروايتين وهي كل موضع يسكن فيه عشرة آلاف نفر فكان عنه ثلث روايات وقال سفيان الثوري رحمه الله المصر المصر ما بعده الناس مصر عند ذكر الامصار المطلق كجناح او سمرقند وقال بعض مشايخنا رحمهم الله ان يتمكن في كل

بل يجوز في جميع اقيسة مصر لانها بمنزلة في جوارح اهلها . ويجوز بمبنى ان كان الامير امير الحجاز او كان الخليفة مسافرا عند
الخليفة وابيوسف رح وقال محمد رحمه الله لا الجمعة بمبنى لانها من القرى حتى لا يعبد بها ولما انها تنصرف في ايام الموسم وعدم النعبد
للخليفة ولا الجمعة يعرفات في قولهم جميعا لانها فضاء وبمبنى ابنته والنعبد بالخليفة وامير الحجاز لان الولاية لها اما امير الموسم فيل
امور الحج لا غيره ولا يجوز اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة
في التقدم والتأخر وقد تقع في غيره فلا بد منه ثبتهما لامرهما ومن شرطها الوقت فتصح في وقت الظهر
ولا تصح بعده لقوله عليه الصلوة والسلام اذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة ولو خرج الوقت وهو
فيها استقبل الظهر ولا

كل صانع ان يعيش بصنعة ولا يحتاج فيه الى التحول الى صنعة اخرى وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه مصر ليس
بشرط بل كل قرية يسكنها اربعون من الرجال الا حرار ولا يطعمون عنها شتاء ولا صيفا تقام بهم الجمعة فيها
لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل **قوله** بل يجوز في جميع اقيسة مصر في المخطا اختلف
الناس في تقدير فناء مصر فقدره محمد رحمه الله في النواذير بالعلوة وفي المغرب العلوة ثلث مائة ذراع الى اربع مائة
وقدر ابو يوسف رحمه الله الفناء بميل او ميلين فانه روي عنه لو ان امرا خرج من مصر مع اهل مصر لحاجة له فدر ميل
او ميلين فحضرته الجمعة فصل فيهم الجمعة اجزاه وقد روي عنهم الفناء بمبنى حد الصوت اذا صاح في مصر او اذن مؤذنه
فتمت صوته فناء مصر وقد روي شيخ الاسلام وشمس الائمة المرخسي رحمه الله الفناء بالعلوة ابتعا لما ذكره محمد
رحمه الله في النواذير **قوله** ويجوز بمبنى الى ان قال او كان الخليفة مسافرا عند الخليفة وابي يوسف
رحمهما الله لما في ذلك طريقان احدهما ان متى من فناء مكة فانه من الحرم قال الله تعالى هديا بالغ الكعبة سماه باسم الكعبة
لكونه نبعها لما ان الهدايا والضحايا لا تنحر بمكة بل بمبنى دل ذلك على انه في حكمها او في فنائها واقامته الجمعة كما يجوز
في مصر يجوز في فنائها اما عرفات فليس من فناء مكة بل هي من الحل وبينها وبين مكة اربعة فراسخ والثاني ان متى منحصرا
في ايام الموسم لا اجتماع شرط من السلطان والقاضي والابنة والاسواق قيل ان فيها ثلث سلك الا انها لا يبقى
مصر بعد انقضاء الموسم وبقاؤه مصر بعد ذلك ليس بشرط لان الناس باسرها على شرف الرجل من دار الفناء الى
دار البقا اما عرفات ففارة ليس فيها بناء فلا يأخذ حكم مصر لكن بشرط ان يكون الامام مكيا او من له ولاية على مكة
نحو الخليفة وهذا اللفظ دليل على ان الخليفة او السلطان اذا كان بطوف في ولايته كان عليه الجمعة في كل
مصر يكون في يوم الجمعة لان اقامته غيره باخره يجوز فاقامته اولى وان كان مسافرا وذكر في المخطوط ومن المشايخ من قال
ان عندهما انما يجوز اداء الجمعة بمبنى لانها من اقيسة مكة وهذا فاسد الاعلى قول من تقدير فناء مصر بغير شخص لان بين
مكة ومبنى فرسخين وقال محمد رحمه الله تعالى عليه في الاصل اذا نوى ان يقيم بمكة ومضى خمسة عشر يوما لم يسم
الصلوة فعلم بهذا انها موضعان انما الصحيح ما قلنا ان متى ينصرف في ايام الموسم **قوله**
في التقدم اي بنفسه والتقدم اي بغيره **قوله** وقد تقع في غيره من نواذير من
سبق الى الجامع ومن الاداء في اول الوقت واخره ومن نصب الخطيب وقال الشافعي رحمه الله السلطان
ليس بشرط لما روي ان عثمان رضي الله عنه حين كان محصورا صلى على رضي الله عنه الجمعة بالناس ولم
يروا له صلى بامر عثمان قلنا يحتمل انه فعل ذلك باذن عثمان رضي الله عنه والمحمول لا يصلح حجة
ولو فعل بغير اذنه انما فعل لان الناس اجتمعوا عليه وعند ذلك يجوز لان الناس احتاجوا الى

ولا ينيبه عليها لاختلافها ومنها الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها بدون الخطبة في عمره وهي قبل الصلاة بعد الزوال به وروى السنن ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة به جرى الثوارث ويخطب قائما على الطهارة لان القيام فيها موارث ثم هي شرط الصلاة فيجب فيها الطهارة كالاذان ولو خطب قاعدا او على غير طهارة اجزاه لم يحول المقصود الا انه يكره لمخالفة الثوارث وللفضل بينهما وبين الصلاة فان اقتصر على ذكر الله جاز عند ابي حنيفة رحمه وقال لا يدل من ذكر طويل لسمي خطبة لان الخطبة هي الواجبة والشبهة والتجديد لا تنفي خطبة وقال الشافعي رحمه لا يجوز حتى يخطب خطبتين اعتبارا للمنعرف ولكه قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فضل وعن عثمان رضي الله عنه قال الحمد لله فارتج عليه فترل وصلى ومن شرطها الجماعة لان الجمعة مشتقة منها واقلم عند ابي حنيفة رحمه ثلاثة سوى الامام وقالوا اشان سواه قال

الى ائمة الفرض فاعتبر اجماعهم ومن شرطها الوقت فيصح في وقت الظهر ولا يصح بعده لقوله عليه السلام لمصعب بن عمير اذا ما لك الشمس فصل بالناس الجمعة قوله ولا ينيبه عليها لاختلافها اي في الكنية والشرط والتفاوت والاختلاف يمنع البناء كما يمنع الاقتداء قوله بدون الخطبة في عمره ولو جاز ذلك لترك مرة فليما الجواز كما ترك الوضوء كل صلاة مرة حتى صلى اربع صلوات بوضوء واحد فان قبل هذا لا يدل على انها شرط الجواز فان النبي عليه السلام كما لم يصل الجمعة بدون الخطبة كذلك لم يصل صلاة بوضوء واحد فان قبل هذا لا يدل على انها شرط الجواز فان النبي عليه السلام كما لم يصل الجمعة بدون الخطبة كذلك لم يترك رفع اليدين عند التسمية ولا ترك التكبير عند خفض ورفع وغيرهما حيث لم ينقل احدا انه عليه السلام كان يواطى على الواجبات والسنن كما كان يواطى على الفرائض قلنا بينهما فرق وذلك لان سقوط الظهر بالجمعة مع ان الظهر اربع ركعات والجمعة ركعتان عرف بخلاف القياس شرعا وفي مثله تراعى ما ورد به النص الشرع ما اقام الجمعة مقام الظهر لانه هذه الشرط ولو جاز فعلها مرة بغير خطبة فليما الجواز ولا زالة الشبهة واما رفع اليدين عند التسمية فلا اعلام الاصح بالشرع فان غالب احواله انه عليه السلام كان على الامانة وكذلك التكبير عند كل خفض ورفع لا اعلام الا نقلا من ركن الى ركن وما كانت شرعيته لا اعلام غيره لا يكون شرط الجواز في نفسه كالاذان وجه التكبير لان المراد من الذكر في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله انما هو الخطبة فقد فرض السعي الى الجمعة والذكر فدل على انه لا بد منها كذا ذكره شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه

قوله ولو خطب قاعدا او على غير طهارة اجزاه لم يحول المقصود وهو الوضوء والتذكير فان قبل ينيبي ان لا يجوز بلا طهارة لانها كسطر الصلاة بقول عمر وعائشة رضي الله عنهما انما قصرت الصلاة لكان الخطبة قلنا انها في الثواب كسطر الصلاة حتى لا يشترط فيها استقبال القبلة ولا يقطعها الكلام وفي جواز الخطبة قاعدا بخلافنا الشافعي رحمه الله وحاصله ان الشافعي رحمه الله يشترط الخطبتين ويقول القيام بينهما فرض عند القدرة والجلوس بينهما فرض عند وفي الاولى اربع فرائض الخمس واقله الحمد لله والصلاة على الرسول واقلها اللهم صل على محمد والوصية بتقوى الله واقلها اوصيكم بتقوى الله وقراءة آية وكذلك في الثانية الا ان الدعاء في الثانية بدل عن قراءة الآيات في الاولى كذا في الخلاصة الغزالية **قوله** فارتج عليه هو ما روي ان عثمان رضي الله عنه لما صعد المنبر في اول جمعة ولي فارتج عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المكان مقالا وانتم الى امام فقال اخرج منكم الى امام فوالا اراد به الخطاب الذين يأتون بعد الخلفاء الراشدين يكونون على كثرة الفصال مع قبح الافعال وانما لم اكن نوا مثلهم فانما على التجرد والشفقة ما ان يرب هذا المقالة ففضل نفسه على الشيخين فلا كذا في المحيط الا ان الشرط عنده ان يكون قوله الحمد لله على قصد الخطبة

قال رضي الاصحان هذا قول ابي يوسف وحده انه ان في المثنى معنى الاجتماع في منبئة عنه ولهما ان الجمعة الصلوة انما هو
 الثلث لا يجمع شبهة ومعنى الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر منهم وان نفر الناس قبل ان يركع
 الامام ويسجد ولم يسبق الا النساء والصبيان استقبل الظهر عند ابجيفة ربح وقالوا اذ انفروا
 عنه بعد ما افتتح الصلوة صلى الجمعة فان نفروا عنه بعد ما ركع وسجد سجدة بنى على
 الجمعة خلا لفرجه الله هو يقول انها شرط فلا بد من دوامها كالوقت ولهما ان الجماعة شرط الا يفقد فلا يشترط
 دوامها كالخطبة ولا يجزئ ربحه الله ان الانقضاء بالشرع في الصلوة ولا يتم ذلك الا بتمام الركعة لان ما دونها ليس
 بصلوة فلا بد من دوامها اليها بخلاف الخطبة فانها تنافي الصلوة فلا يشترط دوامها ولا يعتبر ببقاء النشوان وكذا الصلوة
 لانه لا تتقدم بهم الجمعة فلا تتم بهم الجماعة ولا تجب الجمعة على مسافر ولا امرأة ولا مريض ولا
 عبيد ولا اعشى لان المسافر يخرج في الحضور وكذا المريض والاعشى والعبد مشغول بخدمة المولى والمرأة بخدمة الزوج
 فعد روادف المخرج والضرب فان حضروا فصولا مع الناس جزاهم عن فرض الوقت لانهم يتخلوه فصاروا
 كالسافر اذا صام ويجوز للمسافر والعبد والمريض ان يؤم في الجمعة وقالوا نفي ربحه الله تعالى عليه لا يجزئ به
 لانه لا فرض عليه

الخطبة حتى اذا عطس قال الحمد لله بربده الحمد لله على عطاسه لا يوب عن الخطبة قوله والاصحان هذا قول ابي يوسف رحمه الله
 وحده اخر ان عمار وقع في عامه شيخ المختصر من قوله واقامهم عند ابجيفة ربح ثلثة سوى الامام وقالوا اثنان سوى الامام لا يبي يوسف
 رحمه الله ان المثنى حكم الجمع في الجمعة وسد الطريق ومحاذاة النساء لا يجمع حقيقة لوجود الاجتماع وحكما فالامام يتقدم على
 الاثنان كما يتقدم على الثلث وذا من احكام الجماعة وجه قولها الاستدلال بقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا
 الى ذكر الله وهذا يقتضي مناديا وذا كرا هو المؤذن والامام وساعين لان قوله تعالى فاسعوا خطاب جمع واقوله اثنان ولا
 الاصل في كل ثابت كماله اذ في النقصا شبهة لعدم خصوصية شرائط الجمعة اذ الظهر فرض في الاصل فلا يسقط عنه باداء
 الجمعة الا باليقين ولا غايته للكل فبين الاقل وهو الثلاث فان جمع اسما ومعنى المثنى وان كان جمعا معنى فليس يجمع اسما اذ اهل القرية
 صلوا بين التشية والجمع والشرط هو الجماعة المطلقة وهي شرط على حدة ولا يلزم قولهم عليه السلام الاثنان فافروهما جماعة لانه محمول على سنية
 الامام وعلى المواثيق والوصايا وعلى اباة المسافة فان في بدء الاسلام اذا سافر واحد فقل غيلة واذا سافر اثنان فقل احدهما صاحب غيلة فقال
 الواحد شيطان والاثنان شيطانان اي في سفرهم المسافة والثلث ركباني في حل المسافة فلما اظهر الله عم ورسخ بحاسنه في عقائد هم وقع
 الامن عن الاعتقال فقال الاثنان فافروهما جماعة اي في حل المسافة **قوله** فلا يشترط دوامها كالخطبة فان الخطبة
 شرط حتى لو ام من لم يسمع الخطبة لا يجوز ومع هذا دوامها ليس بشرط حتى لو احدث الامام بعد ما كبر فاستخلف من لم يشهد
 الخطبة اتم الجمعة وكان استخلافه اياه بعد التكبير كما استخلفه بعد اداء ركعة بخلاف الوقت فانه شرط للاداء لا شرط للافتتاح و
 تمام الاداء بالافراغ من الصلوة **قوله** بخلاف الخطبة فانها تنافي الصلوة حتى لو خطب فيها قصد صلوة فلم يشترط دوامها
 لان الذي استخلفه بان على صلوة وشرط الخطبة موجود في الاصل وهذا الامام اصل في افتتاح الاركان فلا بد من وجود شرط الجماعة
 عند افتتاح كل ركن وليس المقندي كالامام في حق اشتراط الجماعة لما ان المقندي بالشرع قصد المشاورة مع الامام فتثبت الشركة
 في حقه من غير شك وهذا اذا سبقه الحدث بعد الشرع قبل التيقيد بالجمعة بتمامها جمعة بعد فراغ الامام والامام لم يشارك الجماعة
 قصد فلا بد من مؤكده وهو الركعة الثامنة حتى تثبت الشركة حكما له فاذا لم يقيد بالسجدة لم يتحقق الشركة نظيره
 صلى الظهر اذا قام الى الخامسة قصد التنفل خرج من الظهر للحال ولو قام اليها

فأشبه الصبي والمرأة ولنا أن هذه رخصة فاذا حضر وأيقع فرضاً على ما بيناه أما الصبي فسلوب لا هلبة والمرأة لا تصلح لأمانة الرجال
ونعتقد بهم الجمعة لأنهم صلوا لأمانة فيصلون للائتماء بطريق الأولى ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة
قبل صلوة الإمام ولا عد له ذلك وجازت صلوة وقال زفر رحمه الله لا يجزئ له لأن عنده الجمعة
هي الفريضة أصالة والظهر كما لبدل عنها ولا يصير إلى البدل مع القدرة على الأصل ولنا أن أصل الفرض هو الظهر في حق الكافة هذا
هو الظاهر لا أنه ما مورداً بسقاطه بإداء الجمعة وهذا لأنه متمكن من أداء الظهر بنفسه دون الجمعة لثبوتها على شرائط لا تنميه
وحده وعلى التمكن بدور التكليف فإن بدا له أن يحضرها فتوجه والإمام فيها بطل ظهره عند الإحنيقة
رحمه الله بالسعي وقال لا يبطل حتى يدخل مع الإمام لأن السعي دون الظهر فلا ينقضه بعد غنائه والجمعة
فوقها ينقضها وصار كما إذا توجه بعد فراغ الإمام وله أن السعي إلى الجمعة من خصائص الجمعة فنزل منزلها في حق انقضاء الظهر
احتياطاً بخلاف ما بعد الفراغ منها لأنه ليس بسعي إليها وبكره

إلها غير قاصد للتفعل لم يخرج من الفرض ما لم يقيد الخامسة بالسجدة **قوله** فأشبه الصبي والمرأة وجه الشبه
هو أن يقول أنا أجمعنا على أن الفرض في هذا الوقت أحدهما لا كلاهما لأن لم يشرع في وقت واحد فرضان فكلما تجاوزا
بالجمعة صاروا بمنزلة الصبي في حقها ولنا أن هذه رخصة لأن الخطاب عام فبتنا ولم إلا أنهم عذر وادفعاً للحرج فلم يسقط
عنهم فرض الوقت بإدائهم الجمعة كان فيه فساداً لوضع لأن الاسقاط عنهم لدفع الحرج والقول بعدم الجواز يؤدي إلى الحرج
فكان القول بعدم الجواز ينقض ما هو موجب السقوط وهو الحرج وإي وضع أفند من هذا **قوله**
بطل ظهره عند الإحنيقة رحمه الله بالسعي وقال لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الإمام ذكر الإمام المترتبة شيء رحمه الله وكذا
الخلاف في العذر ولو صلى ثم توجه إليها وكذا أيضاً في المحيط ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه إليها ولم يؤدها الإمام بعد
إلا أنه لا يرجو إدراكها بعد المسافة يبطل في قول الإحنيقة رحمه الله عند العارفين ويبطل في قول البلخين وهو الصحيح
لتوجه إليها وهي لم تفت بعد فإن توجه إليها ولم يصلها الإمام بعد راداً وبغير عذر اختلفوا في بطلان ظهره والصحيح
أنه لا يبطل ما اختلفوا فيما إذا توجه إليها والناس فيها إلا أنهم خرجوا قبل انقضاء ثلثها لأنه الصحيح أنه لا يبطل ظهره
وعن المحلواني رحمه الله لو لم يخرج من البيت ولو كان أرادها قبل إذا كان البيت واسعاً فقام بجاء والفتنة
لا يبطل وقبل إذا اخطأ خطوتين يبطل كذا ذكره الإمام المترتبة شيء رحمه الله **قوله**
وقال لا يبطل بالسعي حتى يدخل مع الإمام وفي هذا اللفظ إشارة إلى أن الإتمام مع الإمام ليس بشرط لا رفاض
الظهر عندهما حيث ذكرنا الدخول في صلوة الإمام وهو شروع فيها وكان هذا بخلاف ما ذكره شيخ الإسلام
رحمه الله في المبسوط حيث قال وعلى قولهما لا يرتفع ما لم يؤد الجمعة كلها حتى أنه إذا شرع في الجمعة مع الإمام ثم أنه
نكلم قبل أن يتم الجمعة مع الإمام فإن الظهر يرتفع عند الإحنيقة رحمه الله وعندهما لا يرتفع كذا ذكره الحسن
رحمه الله في كتاب صلوة **قوله** وله أن السعي من خصائص الجمعة وجه كونه من خصائص
الجمعة ما ذكر في الأسرار وهو أن صلوة الجمعة صلوة خصت بمكان ولا يمكن إلا قامته إلا بالسعي إليها فصار السعي
مخصوصاً به دون سائر الصلوات فإنه يصح إذا في كل مكان هذا ما لا يصحح في بيان الاختصاص المأمور به في قوله تعالى فاسعوا إلا أن يكون
المراد به الأسراع والعدو وإن لم يزل الأسراع في قوله عليه السلام إذا التبت الصلوة فأقوها وانتم تمشي ولا تأقوها وانتم تسعون ما أدركتم
وما فأنكم فافضوا في كل الصلوات وذكر في القوائد الظاهرية أن المراد بالسعي المذكور عند بعضهم نفس الفعل لا الفعل بوصف الأسراع كما

وبكره ان يصلي المذودون الظهر بجماعة يوم الجمعة في المصر وكذا اهل السجون لما فيها من الاخلال بالجمعة
اذ هي جامعة للجماعات والمعدود قد يغشاه به غيره بخلاف اهل السواد لانه لا يجتمع عليهم ولو صلى قوم اجزاهم لاستجماع شرائطهم
ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ادركه ونبي عليه الجمعة لقوله عليه الصلوة والسلام ما ادرككم فصلوا
وما فاتكم فاقضوا وان كان ادرك في التشهد او في سجود السهو بنى عليها الجمعة عندهما وقال
محمد رحمه الله ان ادرك معه اكثر من الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك
اقلها بنى عليها الظهر لانه جمعة من وجه ظهر من وجه لفوات بعض الشرائط في حقه فصلى اربعا اعتبارا للظهر بقصد
الحالة على رأس ركعتين اعتبارا للجمعة وبقر في الاخيرين لا حتمال التقلب ولما انه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى بشرط
نية الجمعة وهي ركعتان فلا وجه لما ذكره لانها مختلفان فلا يبنى أحدهما على آخره الا اذا خرج الامام يوم
الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام حتى يفرغ من خطبته قال رضي الله عنه هذا
عند الإحنفة ربح وقال لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب على المنبر واذا نزل قبل ان يكبر لان الكراهة
للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا بخلاف الصلوة لانها قد تمتد ولا يحنفة رضي الله عنه قوله عليه الصلوة والسلام
اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام من غير فصل ولان الكلام قد يمتد طبعاً فامثله الصلوة

كما في قوله تعالى وان لبس الانسان الاماسي والفعل بوصف الامراع غير مراد به **قوله** وبكره ان
يصلي المذودون الظهر بجماعة يوم الجمعة الى قوله وكذا اهل السجون سواء قبل فراغ الامام او بعده وذكره الامام الفريابي
رحمه الله مريض صلى الظهر في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال محمد رحمه الله هو حسن وكذا اجماع المروفي بخلاف المسجودين
فانه لا يباح لهم ذلك لان المروفي عاجزون بخلاف المسجودين لانه ان كانوا ظلمة قد رواعلى ارضاء الخصم وان كانوا مظلومين
امكثهم الاستغانة فكان عليهم حضور الجمعة وان لا يعارضوها بجماعة وفي التفريق يصلي المذود والظاهر باذان واقامة وان
كان لا يشحب الجماعة **قوله** ومن ادرك الامام يوم الجمعة الى قوله وان ادركه في التشهد وما روى
المخالف من قوله عليه السلام من ادرك ركعة من الجمعة فليصنف اليها اخرى وان ادرككم جلوسا صلى اربعا نا واصله
ادرككم جلوسا قد سلموا **قوله** وقال محمد رحمه الله ان ادرك معه اكثر الركعة الثانية بان
ادركه في الركوع وان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركوع في الركعة الثانية يصلي اربعا لان اقامة الجمعة
مقام الظهر ثبت بالنص بخلاف القياس عند وجود سائر الشرائط وقد عدم بعض الشرائط هنا كاجتماعه والامام
ولو خيلنا والقياس لقلنا كذلك فيما ادركه في ركعة لكننا تركناه بقوله عليه السلام من ادرك ركعة في الجمعة اصلا
اليها ركعة اخرى والا صلى اربعا وفي المحيط قال الشيخ الامام ابو حفص رحمه الله فليكن لمحمد رحمه الله بصبر مؤدبا
الظهر بخزيمة الجمعة قال ما نضع وقد جاءت به الآثار الا انها قالا وما روي والا صلى اربعا غريب ورد
بخالف القياس فترجح عليه القياس على اصلنا وهذا لان القياس ان يقضى السبوق ما فاته من صلوة الامام لانه شرع
في صلوة لا في صلوة اخرى وصلوة الامام جمعة وهي لا تكون اربعا قولهم واذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة والكلام والمراد
الصلوة صلوة الطلوع واما القاسم فيجوز نعمت الخطبة من غير كراهية ثم اختلف المشايخ على قول الإحنفة ربح قال بعضهم اما بكراهة الكلام
الذي هو من كلام الناس اما الشيخ واشباهه فلا وقال بعضهم كل ذلك بكراهة والاول اصح كذا في مبسوط شيخ الاسلام ربح وقال في البهائم من الكلام
المؤذن ما غير من الكلام بكراهة اجماعا والاصل في هذا ان ما يودي الى الحرام فهو حرام والكلام قد يمتد فيؤدي الى الاخلال بفرض الاستماع للخطبة قوله

اي لو طين من جميع الشراطين
والمثل اعلى تسر ١١
مؤيد من اربع الركن

وإذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع والشراء ونوجه الى الجمعة لقوله تعالى
 فاستمعوا الى ذكر الله وذروا البيع وإذا صعد الامام المنبر جلس واذن المؤذنون بين يدي المنبر
 بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله عليه السلام الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعبر في وجوب السعي وحرمة
 البيع والاصح ان المعبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاعلام به والله اعلم بالصواب **باب**
صلوة العبد بن قال رضي الله عنه تجب صلوة العبد على كل
 من تجب عليه صلوة الجمعة وفي الجامع الصغير عبادان اجتمعا في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة
 ولا يترك واحد منهما قال رض وهذا انشخص على السنة والاول على الوجوب وهو رواية عن ابي حنيفة ر ج وجه

قوله واذن المؤذنون ذكر المؤذن بلفظ الجمع ارجا للكلام مخرج العادة فان التوارث في اذان الجمعة اجتماع للمؤذنين
 لتبلغ اصواتهم الى اطراف المصر الجامع وذكر في باب الاذان من المبسوط واختلفوا في الاذان المعبر الذي يحرم عنده البيع
 ويجب السعي الى الجمعة فكان الطحاوي يقول هو الاذان عند المنبر بعد خروج الامام فانه هو الاصل الذي كان على
 عهد رسول الله عليه السلام وكذلك في عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فلما كثرت الناس في عهد عثمان رضي الله عنه
 النداء على الزوراء ابي الصوقة وهذا الذي يبدأ به في زماننا ولم يترك احد من المسلمين قبل ولما اذن السنة فهي
 بدعة احدثها الحجاج بن يوسف وروى الحسن عن ابي حنيفة وحمد الله ان المعبر في وجوب السعي وحرمة البيع الاذان
 على المنارة لانه لو انظر الاذان عند المنبر بقوله اداء السنة واستماع الخطبة وبما نفوته الجمعة اذا كان بينه وبين الجمعة
 شرح القندوري للعلامة الزاهد رحمه الله ولا يكره السعي يوم الجمعة قبل الزوال وبعده اذا غرق عمران المصري الوقت وقال الشافعي
 ر ج لا يجوز بعد الزوال وبعد الفجر يكره الا لغزو او الحج او نحو الرسنا في حضر المصر نحو ابي جهم وبشأب ثواب الجمعة وان كان
 ثواب من لم يقصد الا الجمعة اكثر واوفر وفي شرح صدر الشهيد هما سواء في الاجرة وان سجد مصلّي الجمعة على
 ظهر آخر الزحام لا بأس اذا كان ركناه على الارض والا فلا يجزئه وفاق صدر الفضاة يجزئه وان كان سجود
 الثاني على ظهر الثالث ففيل لا يجزئه الا اذا سجد الثاني على الارض وفي شرح السرخسي رحمه الله قال مشايخنا
 لو نكأ آية السجدة في الجمعة لم يسجد ما غافه التشويش وفي شرح المؤذي والمريض لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء
 البر في كل ساعة لو ان الله اعلم بالصواب **باب صلوة العبد بن**

قوله وتجب صلوة العبد على من تجب عليه صلوة الجمعة الاصل في صلوة العبد قوله تعالى وتكبروا
 الله على ما هديكم قيل هو صلوة العبد وتوارث الاخبار انه عليه السلام كان يصلي صلوة العبد وروى الشافعي
 عليه السلام قدم المدينة ولم يومان بلعون فيها فقال قد ابدلكم الله تعالى بها خيرا منها الفطر والاضحية
قوله عباد ان اجتمعا اراد العبد والجمعة الا انه سماها عباد اتركها بقول النبي عليه السلام
 لكل مؤمن في شهر اربعة اعياد او خمسة اعياد اولان الجمعة بعباد اليها في كل جمعة كما ان العبد بعباد اليه
 في كل سنة اولان الله يعود الى عباداه بالمغفرة فيه وفي الجمعة كذلك ففي الحديث الجمعة الى الجمعة
 كعادة لما بينهما او هو على التقلب كالقمرين والعمرين ففي الحديث اذا اراد الله بعبده شرا جعل ماله في الطريقين او لا اجر والخشب
 هذه الصفة تطلب لا تحف او الذكر قال شمس الأئمة السرخسي الاظهر انها سنة ولكنهما من معالم الدين اخذها هدي وتركها ضلالا وبطلان
 حين بين الواجبات للاعتراف قال هل علي غير من قال لا الا ان تطوع وفي الاصح انها انعام على سبيل اظهار شعائر الاسلام في الجماعة

وجه الأول موافقة النبي عليه السلام عليها وجه الثاني قوله عليه الصلوة والسلام في حديث الأعرابي غيب سؤاله هل علي غيب
فقال لا إلى أن تطوع والاول اصح ولنبينه سنة لوجوبه بالسنة ويستحب في يوم الفطر أن يطعم قبل أن يخرج إلى
المصلى ويغتسل ويبتنك ويحلب لما روي أنه عليه السلام كان يطعم في يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى ويغتسل
في العيد من ولادة يوم اجتماع فسن فيه الغسل والغضب كما في الجملة ويلبس أحسن ثيابه لأنه عليه الصلوة والسلام كانت
له حبة فترك أوصاف بلسمها في الأعياد ويؤدي صدقة الفطر أغناء للمفقر لينفخ قلبه للصلوة ويتوجه إلى المصلى
ولا يكبر عند أبي حنيفة روح في طريق المصلى وعند مالك بكبر اعتبارا بالاختي وله أن الأصل في الشاء الاختفاء
والشرع ورد به في الاختي لأنه يوم تكبر ولا كذلك الفطر ولا يتنفل في المصلى قبل العيد لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك مع
حرمه على الصلوة ثم قيل الكراهية في المصلى خاصة وقبل فيه وفي غيره عامة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله وإذا حلت
الصلوة بارتفاع الشمس دخل وقتها إلى الزوال وإذا زالت الشمس خرج وقتها لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يصلي العيد والشمس على قدر رخاها ورخبها ولما شهدوا بالهلال بعد الزوال

في الجماعة في أعظم الجمع وهي ملحقة بالجمعة في اعتبار شرطها إلا الخطبة فليخو بها في صفة الوجوب ولا يلزم على هذا الأدان
والإقامة والجماعة في سائر الصلوات فإنها من شعائر الإسلام لكن شرعا تبعا لغيرها وهي الصلوة فاختطت درجتها
عن درجة صلوة العيد كذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله في المبسوط وقال في الأصل لا يصلي التطوع بالجماعة ما خلا
قيام ومضان وكسوف الشمس ومولد بل على أن صلوة العيد واجبة **قوله** وجه الأول موافقة
النبي عليه السلام أي من غير ترك **قوله** ويستحب في يوم الفطر أن يطعم إلى آخره وفي
الخلاصة ويستحب لمن أصبح في يوم الفطر سنة أشياء أن يغتسل ويبتنك ويؤدق شيئا ويلبس أحسن ثيابه جديدا
كان أو غسبلا ويلبس طيبا ويخرج صدقة الفطر أن كان غنيا وكذا في عيد الأضحي غير أن الأدب في
عيد الأضحي أن لا يؤدق إلى وقت الضراق من الصلوة وفي التختيس ويستحب أن يخرج يوم العيد من طريق
ف يرجع من طريق آخر لأن مكان الفريضة يشهد لصاحبها وفيما قلنا بكثرة الشهود **قوله**
ويتوجه إلى المصلى ولا يكبر عند أبي حنيفة روح أي لا يكبر جهرا في طريق المصلى **قوله**
وعند مالك بكبر لقوله تعالى ولتكلموا العدة ولتكبروا الله على ما هديتكم قال ابن عباس إن المراد به التكبير ليلة الفطر
ويوم الفطر لما روي نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر ويوم الأضحي
رافعا صوته بالتكبير وهذا نص في الباب والجواب عن الآية قيل إن المراد بها التعظيم وقيل التكبير في صلوة العيد والمعنى
صلوة العيد وكبروا الله فيها كقوله تعالى وأركعوا واسجدوا أي صلوا وأركعوا واسجدوا فيها وكذا لك التعليل بالحدث
لا يستقيم لأن مداره على الوليد بن محمد عن الزهري والوليد متروك الحديث ولأن هذا خبر واحد قد يبلوغي فلا يقبل
ولو كان طريقه صحيحا فكيف إذا كان فاسدا كذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله وذكر في مبسوط شيخ الإسلام اختلاف
الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله فقال روى المعلى عن أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة أنه لا يكبر جهرا في طريق
المصلى فجاء الفطر وروى الطحاوي عن ابن عمر أن البعدي أسأله عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يكبر في طريق المصلى
في عيد الفطر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قوله والشرع ورد به في الاختي وهو قوله تعالى وأكبروا الله في
أيام معدودات جاء في التفسير أن المراد به التكبير في هذه الأيام **قوله** وإذا حلت الصلوة بارتفاع الشمس من

أمر بالخروج إلى المصلي من الغد ويصلي الإمام بالناس وكعب بن بكير في الأولى للافتتاح وثلاثاً بعد هاتين بقية
الفاصلة وسورة تكبيرة برقع بها ثم يبتدئ في الركعة الثانية بالقراءة ثم بكير
ثلاثاً بعد هاتين وكبير وأربعة برقع بها وهذا قول ابن مسعود وهو قولنا وقال ابن عباس بكير في الأولى للافتتاح
وحسبنا بعد هاتين الثانية بكير حسبنا ثم يقرأ في رواية بكير أربعاً وظاهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس لا مرتبة الخلفاء فاما
المذهب فالقول الأول لأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المجهود فكان الأخذ بالأقل أولى ثم التكبير من اعلام الدين حتى يجهر
به فكان الأصل فيه الجمع وفي الركعة الأولى يجب الحافها بتكبيرة الافتتاح لفوقها من حيث الفرضية والسبق وفي الثانية لم يوج
الأكبيرة الركوع فوجب الضم اليها والشافعي أخذ بقول ابن عباس لأنه حمل المروي كله على الزاوية فصار التكبيرات
عند خمسة عشر أو ستة عشر ويرفع يده في تكبيرات العبد بن يربد به ما سوى تكبير في الركوع لقوله صلى
لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن وذكر من جعلها بتكبيرات الأعباد فمن أبي يوسف أنه لا يرفع والحجة عليه ما روينا
ويخطب

الحل لا من الحول لأن الصلوة قبل ارتفاع الشمس كانت حراماً لما جاء في الحديث ثلثة أوقات بها ناسوا لله صلى الله عليه وسلم
قوله أمر بالخروج إلى المصلي من الغد ولو جاز الأداء بعد الزوال لم يكن للثأجر معنى إذ لا يجوز تأخيرها بدون العذر السماوي
قوله وظاهر عمل العامة بقول ابن عباس لا مرتبة الخلفاء وذلك لأن الولاية لما انتقلت إلى
بن عباس أمروا الناس بالعمل في التكبيرات بقول جدهم وكبوا في مناشيرهم وهو تأويل ما روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه
قدم بغداد فصلى بالناس صلوة العبد وخطفه هارون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس وروي عن محمد رحمه الله هكذا فأتوا ببله
أن هارون أمرها أن يكبر تكبير جده ففعل ذلك أمثالاً لا لآله لا مذهباً واعتقاداً كذا في المبسوط والمجسط **قوله**
فاما المذهب فالقول الأول لأنه عليه السلام لما صلى العبد كبر أربعاً ثم أقبل عليه بوجهه وقال أربع كاربعة الخاتمة فلا يشبه
عليكم وأشار بإصابعه وجلس بإبهامه ففعله قول وفعل وإشارة وتبسيه وتأكيده فإن قبل ظاهره مزك لأن أن ارد به الكل فهو
خمس وإن ارد به الزوائد في ثلثة عندكم فلنا ارد به التكبيرات المتوالية في حالة واحدة وذو أربع أربع أو ارد به
غير تكبيرة الافتتاح ولأن قوله أشهر لأنه عمل به جماعة من الصحابة كذبيقة وعقبة وإبي موسى وإبي هريرة وإبي سعيد الخدري و
إبي مسعود الأنصاري رضي الله تعالى عنهم **قوله** إلا أنه حمل المروي على الزوائد أي حمل
ما روي عنه على الزوائد ثم الحق الأصلية بها وذكر في المبسوط والمشهور عنه روايتان أحدهما أن بكير في العبد بن ثلاث
عشرة تكبيرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع وعشر زوائد خمس في الأولى وخمس في الثانية وفي الرواية الأخرى ثلث عشرة تكبيرة
تكبيرة الافتتاح وتكبيرات الركوع وتسع زوائد خمس في الأولى وأربع في الثانية أي حمل المروي على الزوائد عملاً بظاهر لفظ الرواية
أن ابن عباس بكير في العبد بن ثلاث عشرة تكبيرة أو ثلث عشرة تكبيرة وفي المجسط ثم عملوا برواية الزيادة في عبد الفطر وبرواية
النضال في عبد الأخي ليكون عملاً بروايتين وأما أخذوا النقصان بعبد الأخي لاستحجال الناس بالقرابين فيه وفي
المبسوط وروي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليسكت بين كل تكبيرتين بعد ثلث تسبيحات لأن صلوة العبد تقام بجميع عظم
فإن والى بين التكبيرات بسببه على من كان نائياً عن الإمام والاشتباه يزول بهذا القدر من المكث ثم قال
هذا القدر ليس بلام بل يختلف ذلك بكثرة الزحام وقلته لأن المقصود إزالة الاشتباه عن القوم وذلك
يختلف بكثرة القوم وقلتهم وليس بين التكبيرات ذكر مسنون عندنا وقال الشافعي رحمه الله يقول بين كل تكبيرتين سبحان الله والحمد لله
والله أكبر ثم لا خلاف أنه يائي ثلث الافتتاح عقب تكبيرة الافتتاح قبل الزوائد إلا في قول ابن أبي ليلى فإنه

ويُحْتَطَبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَتَيْنِ بِذَلِكَ وَرَدَ النَّفْلُ الْمُسْتَفْضَى بِعِلْمِ النَّاسِ فِيهَا صَدَقَةُ الْفَطْرِ
 وَأَحْكَامُهَا لَا تَنْفَعُ شَرَعَ لِأَجْلِهَا وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ لَمْ يَقْضِهَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ بِهَذِهِ الصُّفَّةِ
 لَا تُغْفِرُ فَرِيَّةَ الْإِبْرَاطِ لَا تَنْفَعُ بِالْمَنْفَرِدِ فَإِنْ غَمَّ الْهَلَالُ وَشَهِدَ وَأَعَادَ الْإِمَامُ بِرُوبَةِ الْهَلَالِ بَعْدَ
 الزَّوَالِ صَلَّى الْعِيدَ مِنَ الْعَدَلِ لَا هَذَا أَخْبَرَهُ وَفَدَّ وَرَدَ فِيهِ الْحَدِيثُ فَإِنْ حَدَّثَ عَذْرٌ وَمَنْعَ مِنَ
 الصَّلَاةِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي لَمْ يَصِلْهَا بَعْدَهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا أَنْ لَا تُقْضَى كَالْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَكُنْهَا بِالْحَدِيثِ وَفَدَّ
 وَرَدَ بِالنَّجْوَى الْيَوْمَ الثَّانِي عِنْدَ الْعَذْرِ وَاسْتَحَبَّ فِي يَوْمِ الْأَخْيَرِ أَنْ يَغْتَسِلَ وَيُطَيِّبَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ
 وَيُؤَخِّرَ الْأَكْلَ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ لِمَا رَوَى ابْنُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَطْعَمُ
 فِي يَوْمِ الْفَرَجِ حَتَّى يَرْجِعَ فَيَأْكُلَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَيَبْجُوهُ إِلَى الْمَصَلِيِّ وَهُوَ بِكَبِيرٍ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَانَ يَكْبُرُ فِي الطَّرِيقِ وَيَصِلِي رَكْعَتَيْنِ كَالْفَطْرِ كَذَلِكَ فَقُلْتُ وَيُحْتَطَبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ
 لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ فَقُلْتُ وَيَعْلَمُ النَّاسُ فِيهِمَا الْأَخْيَرُ وَتَكْبِيرُ التَّشْرِيفِ
 لِأَنَّهُ مَشْرُوعُ الرَّفْعِ وَالْخُطْبَةُ مَشْرُوعَةُ الْإِتْقَانِ فَإِنْ كَانَ عَذْرٌ وَمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ
 الْأَخْيَرِ صَلَّاهَا مِنَ الْعَدَلِ وَبَعْدَ الْعَدَلِ وَلَا يَصِلُهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مُؤَقَّتَةٌ
 بِوَقْتِ الْأَخْيَرِ فَيُقَدَّرُ بِأَيِّهَا لَكِنَّهُ مَسْبُوقٌ فِي النَّجْوَى مِنْ غَيْرِ عَذْرٍ لِحَاقَةِ الْمَقُولِ وَالتَّعْرِيفِ الَّذِي يَصْنَعُهُ
 النَّاسُ لَيْسَ لَيْثِيٍّ وَهُوَ أَنْ يَجْتَمَعَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي بَعْضِ الْمَوَاقِعِ تَشْبِيْهَا بِالْوَاقِعِ بِعَرَفَةَ لِأَنَّ الْوَقْفَ عَرَفَةَ عِبَادَةً
 مُخَصَّصَةً بِمَكَانٍ مُخْصُوصٍ فَلَا يَكُونُ عِبَادَةٌ دُونَهُ كَسَائِرِ الْمَنَاسِكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْصَّوَابِ

فَإِنْ يَقُولُ بِأَيِّهَا بِالنَّشَاءِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ الزَّوَالِ وَأَمَّا التَّعْرِيفُ فَيَأْتِي بِهِ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ غَيْبٌ ثَنَاءً الْإِفْتِنَاحَ قَبْلَ التَّكْبِيرِ الزَّوَالِ
 وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعْدَ الزَّوَالِ تَدْبِيرٌ بِرَبِّدِ الْفَرَاةِ لِأَنَّهُ تَبَعٌ لِلْفَرَاةِ عِنْدَهُ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ **قَوْلُهُ**
 وَيُحْتَطَبُ مَا خُطِبَتْ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فَخَالَفَ الْخُطْبَةَ فِي الْجُمُعَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَجُوزُ بِدُونِ الْخُطْبَةِ وَصَلَاةُ الْعِيدِ
 تَجُوزُ بِدُونِهَا وَالثَّانِي أَنَّ فِي الْجُمُعَةِ يُقَدَّمُ الْخُطْبَةُ عَلَى الصَّلَاةِ وَفِي الْعِيدِ يُؤَخَّرُ عَنْ الصَّلَاةِ فَإِنَّ قَدَّمَ الْخُطْبَةَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ
 حَازَ أَيْضًا وَلَا تَعَادُ الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَذَا فِي مُنَاقَاةِ قَاضِي خَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ **قَوْلُهُ**
 وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ أَيْ صَلَّى الْإِمَامُ وَهُوَ بِدَرْكِهِ فَلَمْ يَقْضِهَا وَلَهُ أَنْ يَصِلِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا كَصَلَاةِ الْخُطْبَةِ فِي سَائِرِ
 الْأَيَّامِ وَفِي الْمَجْطَبِ فَإِنْ أَحْبَبَ أَنْ يَصِلِي فَلَا فُضْلَ أَنْ يَصِلِي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مَنْ فَاتَتْهُ
 صَلَاةُ الْعِيدِ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سُبْحَ اسْمِ رَبِّكَ وَفِي الثَّانِيَةِ وَالشَّمْسُ وَخُصْفُهَا وَفِي الثَّالِثَةِ وَاللَّيْلُ إِذَا انْقَضَى نَحْوُ
 الرَّابِعَةِ وَالْخُطْبَةُ رُويَ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَدَا جَبَلًا وَثَوَابًا جَزِيلًا **قَوْلُهُ** وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي يَصْنَعُهُ النَّاسُ التَّعْرِيفُ
 بِحَقِّ لِمَعَانٍ لِلْإِعْلَامِ وَالتَّطْيِيبِ مِنَ الْعَرَفِ وَهُوَ الْبَرْجُ وَاشْتَادَ الضَّالَّةُ وَالْوَقُوفُ بِعَرَفَاتٍ وَالتَّشْبِيْهُ بِأَهْلِ عَرَفَةَ وَالْآخِرُ هُوَ الْمَرَادُ مِنْ
قَوْلِهِ لَيْسَ لَيْثِيٍّ أَيْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الثَّوَابُ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي غَيْرِ رِوَايَةٍ الْأَصُولُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِالْبَصْرَةِ وَلَكِنَّا نَقُولُ أَنَّ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَا كَانَ لِلتَّشْبِيْهِ بِهِ كَانَ لِلدَّعَاءِ لَا لِزَيْدٍ أَنْ
 مِنْ طَائِفِ حَوْلِ مَسْجِدِ سُوَى الْكَعْبَةِ بِخُشْيٍ عَلَيْهِ الْكَفَرُ حَتَّى لَوْ اجْتَمَعُوا الشَّرَفَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَا لِلتَّشْبِيْهِ جَارٍ وَفِي التَّعَارُفِ
 عَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِكَرِهِهِ أَنْ يَجْتَمَعَ قَوْمٌ فَيَعْتَرِلُوا فِي مَوْضِعٍ يَعْبُدُونَ اللَّهَ فِيهِ وَيَفْرَعُونَ أَنْفُسَهُمْ لِذَلِكَ
 فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَهْلُهُمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْصَّوَابِ **فَصَلَّى**

فصل في تكبيرات الشريق

وبدأ بتكبير الشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويحتم عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يحتم عقيب صلاة العصر من آخر أيام الشريق والمسئلة مختلفة بين الصحابة فاخذ يقول علي رضي الله عنه إذا بال أكثر أذهوا لا حياط في العبادات واخذ يقول ابن مسعود رضي الله عنه إذا بال أقل لأن الجهر بالتكبير بدعة والتكبير ان يقول مرة واحدة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر هذا

فصل في تكبيرات الشريق

قوله وبدأ بتكبيرات الشريق قال شمس الأئمة الكردي رحمه الله هذه الأضائة إنما تستقيم على قولها لأن بعض التكبيرات يقع في أيام الشريق وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقع شيء من التكبيرات فيها لكن باعتبار القرب اضيف اليه كما في لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صلبت بهم المغرب يوم عرفة باعتبار قربه إلى النهار ولو كان المراد من الشريق صلاة العيد كما ورد في الحديث لا جمعة ولا شريق إلا في مصر جامع وفي حديث آخر لا يخرج إلا بعد الشريق والمراد بالشريق فيها صلاة العيد كذا في المبسوط كانت الأضائة مستقيمة على قولهم جميعا ثم اختلفوا في أنه سنة أو واجب وفي الجامع الصغير انتهى تبيين تكبير الشريق واجب وثالث سنة وفي شرح أبي بكر أبي اليسر والبزدي وأبي ذر وأبى وفي المحيط بتكبير الشريق سنة أجمع أهل العلم على العمل بها والأصل فيه قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات جاء في التفسير أن المراد منه أيام الشريق **قوله** والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم اختلفت الصحابة في وقت تكبيرات الشريق بدعوة وختم فقال الشيوخ منهم وهم عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم بدءا عنها عقيب صلاة الفجر من يوم عرفة وبه أخذ أصحابنا ورحمهم الله واختلف هؤلاء في الختم فقال ابن مسعود رضي الله عنه عقيب صلاة العصر من يوم النحر وهي ثمانية صلوات وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله وقال علي وعمر في رواية عقيب صلاة العصر من آخر أيام الشريق ثلث وعشرون صلاة وبه أخذ أبو يوسف وعمر ورحمهم الله وفي رواية عنه عقيب صلاة الظهر منه وأتفق الشبان من الصحابة وهم ابن عباس وأبو عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم بدءا من صلاة الظهر يوم النحر وبه أخذ الشافعي رحمه الله واختلفوا في الختم فقال ابن عمر إلى صلاة الفجر من آخر أيام الشريق وبه أخذ الشافعي رحمه الله وقال ابن عباس إلى صلاة الظهر منه وقال زيد بن ثابت إلى صلاة العصر منه فاحصا بنا رحمه الله اختلفوا قول الشيوخ في البداءة ولا خلاف بينهم فيها ثم اختلفوا في الختم فقال ابن مسعود رضي الله عنه في الختم أخذ بالقل لأن الجهر بالتكبير بدعة ولا خلاف في الأقل فجهر فيها ثبت بقينا وأكثر مختلف فيه فلا يتحقق جوازه ويكون الجهر بالتكبير بدعة مثبتة والأخذ بالمتيقن أولى وقال الله تعالى فاذا كرر بك في نفسك ضرعا وخفية دون الجهر وبأي النبي عليه السلام أقواما يرفعون أصواتهم عند الدعاء فقال انكم لن تدعوا أصم ولا غائبا ومن حجة أبي حنيفة رحمه الله أن البداءة لما كانت في يوم يؤدي فيه ركن الحج فالقطع مثله يكون في يوم النحر الذي يؤدي فيه ركن الحج وهو الطواف كذا في المبسوط وهما أخذ بالأكثر احتياطا لأن الأئمة يثبتون عليه أولى من أن يترك شيئا واجبا عليه وذكر العلامة نجم الدين الزاهد في شرحه للفردوسي والعمل في عامة الأمصار وكذا في الأضائة على قولها قل والتكبير ان يقول مرة واحدة الله أكبر إلى آخره أي هذه الكلمات مرة واحدة إلى آخرها وقال الشافعي رحمه الله التكبير ان يقول الله أكبر ثلاث مرات أو خمس مرات أو تسع مرات وقال لأن المنصوص عليه في الكتاب وهو التكبير قال الله تعالى وتكبروا لله

هذا هو لما تورد عن الخليل صلوات الله عليه وهو عقيب الصلوات المفروضة على المقيمين في الأمصار
في الجماعات المستحقة عند ابخينة رحمه الله وليس على جماعات النساء إذا لم يكن
معهن رجل ولا على جماعة المسافرين إذا لم يكن معهم مقيم وقال هو على كل من صلى
المكتوبة لا تتبع للمكتوبة وله ما ورد بها من قبل والتشريق هو الجهر بالتكبير كذا نقل عن الخليل ابن أحمد ولأن الجهر بالتكبير
خلاف السنة والشرع ورد به عند استجماع هذه الشرائط إلا أنه يجب على النساء إذا افتدن بالرجال وعلى المسافرين
عند افتدائهم بالمقيم بطريق التبعية قال يعقوب صليت بهم يوم عرفة فسمعت أن أكبر فأكبر ابوخينة رحمه الله أن الإمام وإن
ترك التكبير لا يتركه المفندي وهذا لا يؤدي في حرمته الصلوة فلم يكن الإمام فيه حتما وإنما هو مستحب والله أعلم

ولتكبروا لله على ما علمتكم والتكبير قوله الله أكبر وأما قوله لا إله إلا الله تهليل وقوله والله الحمد تحميد فمن شرط ذلك
فقد زاد في كتاب الله تعالى فعلم بهذا أن قوله والتكبير أن يقول مرة واحدة احتراز عن قول الشافعي رحمه الله في المرة
وتعين الكلمات **قوله** هذا هو لما تورد عن الخليل صلوات الله عليه قبل أن يأخذ التكبير من جبرئيل
وأبراهيم واسماعيل عليهم السلام فإن إبراهيم عليه السلام لما أجمع اسماعيل للذبح أمر الله عز وجل جبرئيل عليه السلام
حتى يذهب إليه بالقداء فلما رأى جبرئيل أنه أجمع للذبح قال الله أكبر الله أكبر عبداً يعجل بالذبح فلما سمع
إبراهيم صوت جبرئيل وقع عنده أنه بأبنة بالبشارة فهلل وذكر الله تعالى بالوحدانية فلما سمع اسماعيل كلامهما
وقع عنده أنه قد نجا فحمد الله وشكره فقال الله أكبر والله الحمد فشبهه على هذا الوجه هؤلاء الأجلاء فلا يجوز أن
يأتي بالبعض ويترك البعض كذا في المحيط وذكر في المبسوط وكان ابن عمر رضي الله عنه يقول الله أكبر الله أكبر
الله أكبر الله أجل الله أكبر والله الحمد وبه أخذ الشافعي رحمه الله وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول الله أكبر
الله أكبر لا إله إلا الله الحي القيوم يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير وإنما أخذنا بقول ابن مسعود لأنه
عمل الناس في الأمصار به ولا يشتمل على التكبير والتهليل والتحميد فهو أجمع **قوله** في الجماعات
المستحقة احتراز عن جماعة النساء وأختلف المشايخ على قول ابخينة رحمه الله أن الحرمة هل هي شرط لوجوب هذه التكبيرات و
قائدة الخلاف إنما تظهر فيما إذا أم العبد قوماً في صلوة مكتوبة في هذه الأيام هل يجب عليه التكبير من شرط الحرمة قال بان
الذكورة والمشرط لا فائدة مقصوداً قلنا الحرمة قياساً على الجمعة والعبد ومن لم يشترط الحرمة قال لم يشترط لا مأمناً السلطان
فلا يشترط الحرمة كسائر الصلوات وأما المسافرون إذا صلوا جماعة في مصر ففهم روايات أن ليس عقيب صلوة الترتيب ما عند
فلا بأس أن يركب المكتوبة وأما عند ابخينة رحمه الله وإن كانت فرضاً إلا أنها لا تؤدي بالجماعة في هذه الأيام كذا في المحيط **قوله**
قال يعقوب صليت بهم المغرب وفي لفظ الجامع الصغير قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فطعن الطاعن في قوله
يوم عرفة قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله ليس بموضع طعن فقد سمي رسول الله صم المغرب وبرز النهار لا تضال وضئها بالنها
ومراده ههنا يذكر اليوم الوقت يعني صليت بهم وقت الوتف بعرفة فكان ذكر هذا اللفظ لبيان أن بعد الغروب وقت الوقوف بعرفة وهو
مذهبنا فإن وقته يمتد إلى طلوع الفجر ثم قال في ذكر هذا الفصل على سبيل الحكاية فوائد منها بيان منزلته عند أسناذه
حيث قد مر وأقصد به ومنها بيان حشمة أسناذه في قلبه فانه لما علم أن المفندي به أسناذه سمى عماله أسناذه عن عادته
التكبير ومنها بادرة أسناذه إلى السر عليه حيث كبر ليندكر هو فكبر وهكذا ينبغي أن يكون المعاملة بين كل أسناذ وتلميذ يعني أن التلميذ
يعظم أسناذه والأسناذ ليس عليه عيوبه وفيه دليل على أن تعظيم الأسناذ في طاعته حيث تقدم أبو يوسف ياره قوله وهذا لا يؤدي في

باب صلوة الكسوف اذا انكسفت الشمس صلى الامام بالناس ركعتين

كهيئة النافلة في كل ركعة ركوع واحد وقال الشافعي ركوعان كد ماروث عائشة
ولنا رواة ابن عمر والحال اكشف على الرجال لغيرهم فكان الترجيح لروايته وبطول القراءة فيهما وبخفي
عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجهر عن محمد مثل قول ابي حنيفة رحمه الله

في حرمة الصلوات اي في غير منها بخلاف سجدة في السهو اذا ارادها الامام لا يجحد المفسدي لان السجود يوثق به في حرمة الصلوة
بخلاف التكبير فانه يوثق به في اثر الصلوة بلا فصل بدليل ان الكلام والفهمة وغيرهما يقطع التكبير والحدث السماوي
لا يقطع التكبير فصار وشبهها بما كان قبل السلام فصار الامام فيه مستحيا لاحتمال توفير للشبهين والله اعلم

باب صلوة الكسوف

قَوْلُ كَهَيْئَةِ النَّافِلَةِ اي بلا اذان ولا اقامة ويحتمل ان يكون اخرازا عن قول ابي يوسف رحمه الله عليه
قال كهيئة صلوة العبد ويحتمل ان يريد به تطويل القيام الذي يكره في جماعة المكتوبات وتطويل الركوع والسجود وذكر
ما شاء من الدعوات والاستغفار والابتهال والضرع الى الله حيث قيل تطويل الركوع قدر قراءة مائة آية وانها من جنس
النوافل دون الفرائض قَوْلُ وقال الشافعي رحمه الله ركوعان وصورة صلوة الكسوف عنده
انه يقوم في الركعة الاولى ويقرأ فيها بفاحة الكتاب وسورة البقرة ان كان يحفظها وان كان لا يحفظها يقرأ غير ذلك
مما بعد لها ثم يركع ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ويقوم ويقرأ سورة آل عمران ان كان يحفظها
وان كان لم يحفظها يقرأ غيرها مما بعد لها ثم يركع ثانيا ويمكث في ركوعه مثل ما مكث في قيامه هذا ثم يرفع رأسه ثم
يسجد سجدتين ثم يقوم في قيامه ويقرأ بقدر ما قرأ في القيام الثاني في الركعة الاولى ثم يركع ويمكث في ركوعه
مثل مكثه في هذا القيام ثم يقوم ويمكث في قيامه مثل ما مكث في الركوع ثم يرفع رأسه ويقوم مثل ثلثي قيامه في القيام
الاول من هذه الركعة الثانية ثم يسجد سجدتين ويتم الصلوة اجمع بحديث عائشة رضي الله عنها وابن عباس ان
النبي عليه السلام صلى صلوة الكسوف ركعتين بربع ركعات واربعة سجدا كذا في المحيط وكنا حديث عبد الله بن
عمر والنعمان بن بشير وابي بكر وسمر بن جندب رضي الله عنهم بالفاظ مختلفة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
في كسوف الشمس ركعتين كاطول صلوة كان يصليها فاجلست الشمس مع فراغه عنها ولجأ بالاحد بما روت عائشة
رضي الله عنها للزيادة لجاز الاخذ بما روى جابر ان النبي عليه السلام صلى في الكسوف ركعتين بسن ركعات و
ست سجدا وقال علي رضي الله عنه صلى رسول الله عليه السلام في الكسوف ركعتين بثمان ركعات
واربع سجدا وبالاجماع ان هذا غير مأخوذ به لانه مخالف للمعهود فكذلك ماروث عائشة وابن عباس
وذلك لان صلوة الكسوف اما ان يعبر بالنوافل او بالفرائض والواجبات وبأيهما اعتبر لا يجوز واما
بغلقه بحديث عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قلنا الاخبار قد تعارضت فعند
التعارض شرك الاخبار وبهمسك بالقياس والقياس معنا او بأول توفيقا بين الروايتين والتوفيق
بما ذكر محمد بن الحسن رحمه الله في صلوة الاثر قال يحتمل ان النبي عليه الصلوة والسلام
اطال الركوع زيادة على قدر ركوع سائر الصلوة فوضع اهل الصنف الاول رؤسهم ظنا منهم انه عم رفع
رأسه من الركوع من خلفهم دفعوا رؤسهم فلما رأى اهل الصنف الاول رسول الله عم

أما التطويل في القراءة فيبان الأفضل ويخفف أن شاء الله لأن المسنون استيعاب الوفت بالصلوة والدعاء فإذا خفف أحد هاتولي
الأخر وأما الاختفاء والجهر فلهما رواية عائشة أنها صلى الله عليه وسلم جهر فيها ولا يخفيته رحمة الله عليه رواية ابن عباس
وسمرة ابن جندب والزهري فدر من قبل كيف وإنما صلوة النهار وهي عجاويد بعد ما حتى يتجلى الشمس
لفعله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم من هذا الأفراع شيئاً فادعوا إلى الله بالدعاء والسنة في الأدعية فأخبرها عن الصلوة
وبصلي بهم الإمام الذي يصلي بهم الجمعة وأن لم يحضر صلى الناس فرادى تخزنا
عن الفتنة وليس في خسوف القمر جماعة تغذر الاجتماع في الليل أو تخوف الفتنة وإنما يصلي كل واحد
بنفسه لفعله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم شيئاً من هذا الأهوال فادعوا إلى الصلوة * * *

راكما ركعوا فمن خلفهم ركعوا فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع رفع القوم رؤسهم ومن كانوا خلف
الصف الأول ظنوا أنه ركع ركوعين فروعوا على حسب ما وقع عندهم ومثل هذا الاستنباه قد يقع لمن كان في آخر
الصفوف وعائشة كانت واقفة في صف النساء وابن عباس في صف الصبيان في ذلك الوقت ففعلوا كما وقع عندهما
فجعل على هذا توفيقاً بين الحديثين ولو كان ما ذكره صحيحاً لكان أمراً يخلاف المعهود فينبذ بنقله الكبار من الصحابة
الذين يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت لم ينقله أحد دل أن الأمر كما قلنا قوله أما التطويل في القراءة ببيان
الأفضل لأن فيه متابعة النبي صلى الله عليه وسلم ووجه في الحديث أن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الركعة الأولى كان بقدر قراءة سورة البقرة في الركعة الثانية بقدر سورة آل عمران كذا في المبسوط * *

قوله لأن المسنون استيعاب الوفت أي وفت الكسوف **قوله** والزهري
فدر من قبل وهو قوله والحال أكشف على الرجال لفريهم وهذا إنما يصح أن لو كان الراوي عائشة رضي الله
تعالى عنها كما ذكره هنا وفي مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله لو كان راوي حديثها علياً رضي الله عنه كما
ذكر في المبسوط فتأويله أنه وقع اتفاقاً أو تقييماً للناس بأن القراءة فيها مشروعة أو يقول أن روى
على أنه جهر فقد روى ابن عباس رضي الله عنه أنه خاف فتعدت الرعايا أن يمسك بالقياس القياس
مع الإخففة رحمه الله وذلك لأن هذه صلوة تؤدى في النهار وليس من شرط أقامتها المصطفى لا يجهر فيها
بالقراءة كما ظهر بخلاف الجمعة والعيدين لأن المصطفى لا قامتها كذا في المبسوطين * * *

قوله وبصلي بهم الإمام الذي يصلي الجمعة لأنه أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فإنما يقيمها الآن من هو قائم مقامه **قوله** تخزنا عن الفتنة أي فتنة التفتيم والتقدم
والمنازعة بينهما **قوله** وليس في كسوف القمر جماعة وفي المبسوط عاب أهل الأدب محمداً
رحمه الله في هذا اللفظ وقالوا إنما شتمنا في القمر لفظه الخسوف قال الله تعالى فإذا برق البصر
القمر ولكننا نقول الخسوف ذهاب دائرته والكسوف ذهاب ضوئه دون دائرته فأنما أراد محمد رحمه الله التنوع بذكر
الكسوف وفي المغرب يقال كسفت الشمس والقمر جميعاً عن الغوري ثم قال وكيف ما كان فقول محمد صحيح قوله فاذعوا
إلى الصلوة أي الجواز يقال فزع البراءة والنجاء والمفرج الملقا وفرع منه خاف وقال المشافعي رحمه الله يصلي في خسوف القمر جماعة أيضاً لما روى
عن ابن عباس رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم في خسوف القمر وقال صليت كما رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب أصحابنا في ذلك إلى أن خسوف القمر كان على عهد رسول الله
كسوف الشمس بل أكثر فلو صلى جماعة لقل ذلك عنه فلامستغنيا كما نقل عنه ذلك في صلوة الكسوف * * * قوله

وليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل والله أعلم بالصواب **باب الاستسقاء**
 قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة
 فإن صلى الناس وحدا أنا جازوا نما الاستسقاء الدعاء والاستغفار لقوله تعالى
 فقد استغفروا ربكم إنه كان غفارا الآية . . . ورسول الله

قول وليس في الكسوف خطبة أي في كسوف الشمس وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى
 عليه فإنه قال يجنب خطبتين بعد السلام كما في العيد بن واحتج بما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها
 قالت كفت الشمس على عهد رسول الله عليه السلام فصلى ثم خطب فحمد الله وأثنى عليه وأنا نقول الخطبة
 إنما شرعت لأحد أمرين أما شرط الجواز كما في صلوة الجمعة أو مشروعا للتعليم كما في صلوة العيد بن فإنه يحتاج إلى
 تعليم صدقة الفطر والاختية والتعليم مهنا حصل من حيث الفعل الأثرى أن في خطبة العيد لا يعلم صلوة
 العيد لحصول التعليم بالفعل وأما تعلفه مجديت عائشة رضي الله تعالى عنها فيحتمل أن النبي عليه السلام مجتبا
 إلى الخطبة بعد صلوة الكسوف لأن الناس كانوا يقولون أنها كفت بموت إبراهيم فأراد أن يجنب حتى يرد
 عليهم ذلك أو يقال معنى قولها خطب دعا والدعاء يعني خطبة ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار أن شاء
 جلس مستقبل القبلة ودعا وأرشاء قام ودعا وأرشاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم قال
 شمس الأئمة الحلواني رحمه الله وهذا حسن ولو قام واعتمد على عصائه أو على فوس له ودعا كان
 ذلك حسنا أيضا كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله والمجيب **قول** لأنه لم ينقل
 أي بطريق الشبهة فإن الشافعي رحمه الله يروي حديث الخطبة في كسوف الشمس كما ذكرنا ولكن
 لم تشهري كسوف الصلوة والله أعلم بالصواب **باب الاستسقاء**
 ذكر في المبسوط والمجيب **قول** أبي يوسف رحمه الله مع **قول** أبي حنيفة رحمه الله عليه
 وذكر في شرح الطحاوي قوله مع محمد رحمه الله كما ذكر في الكتاب وقال الشافعي
 رحمه الله يصلي ركعتين كما قال محمد رحمه الله إلا أنه يكبر فيها كما في صلوة العيد
 يكبر سبعا في الركعة الأولى وخمسا في الركعة الثانية وفي الخلاصة الغزالية إذا غارت الأنهار
 وانقطعت الأمطار وانهارت الفرات فيسحب للامام أن يأمر الناس أو لا بصيام ثلاثة أيام وما
 أطا قوام الصدقة والخروج من المظالم والثوبة من المعاصي ثم يخرج بهم اليوم الرابع
 بالعجائز والصبيان مستظفين في ثياب بدلة واستكانة متواضعين لله عز وجل
 بخلاف العيد ويسحب إخراج الدواب ويصلي بهم الامام مثل صلوة العيد بلا
 فرق ثم يجنب خطبتين ولكن معظم الخطبتين الاستغفار وفرب من هذا في مذهبا
 ما قاله شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ذكره في المجيب وقال أن الناس يخرجون إلى
 الاستسقاء مشاة لا على ظهورهم ودوابهم في ثياب خلق أو غسيل مرقع منذ للين
 خاضعين ناكسي رؤسهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون
 هذا تفسير **قول** محمد رحمه الله تعالى عليه . . . فتوكل

ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم تر وعنه الصلوة وقال لا يصلي إلا أمام ركعتين لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين كصلوة العبد رواه ابن عباس رضي الله تعالى عنه قلنا فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة وقد ذكر في الأصل قول محمد بن محمد رضي الله تعالى عنه وحده ويحجر فيهما بالقراءة اعتبارا بصلوة العبد ثم نخطب لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب ثم هي كخطبة العبد عند محمد بن محمد رضي الله تعالى عنه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه خطبة واحدة ولا خطبة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه لأنها تتبع للجماعة ولا جماعة عنده ويستقبل القبلة بالدعاء لما روي أنه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة وحول رداءه وبقلب رداءه لما روي أن هذا قول محمد بن محمد رضي الله تعالى عنه أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه فلا بقلب رداءه لأنه دعاء فيعتبر بغير الأدعية وما رواه كان نقاء ولا يقبل الفور أو دبرهم أنه لا يملك أن ينقل أمرهم بذلك ولا يحضر أهل الذمة الاستسقاء لأنه لا يستنزل الرحمة وإنما تنزل عليهم اللعنة والله أعلم بالصواب

قوله ورسول الله استسقى ولم تر وعنه الصلوة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد تخطوا في زمن رسول الله فدخل رجل من باب المسجد ورسول الله عليه السلام يخطب فقال يا رسول الله هلكت المواشي وخشبنا الحلاك على أنفسنا فادع الله أن يستقينا فرفع رسول الله عنه يديه فقال اللهم استسقا غيثا مغيثا ميثما مريئا عذفا مغدفا عاجلا غير فائت قال الراوي ما كان في السماء فزعة فارفعت السحاب من ههنا وههنا حتى صارت ركابا ثم مطرت سبعا من الجمعة إلى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل والنبي عليه الصلوة والسلام يخطب والسماء يسكب فقال يا رسول الله تهدم البنيان وانقطعت السبل فادع الله أن يمسه فبسم رسول الله عليه الصلوة والسلام للملاذبة بني آدم قال الراوي والله ما برى خضراء ثم رفع يديه فقال اللهم حوالينا لا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر فاجابت السماء عن المدينة حتى صارت حولها كالا كليل فلم يذكر غير الدعاء وما روي أنه عليه الصلوة والسلام صلى فيه شاذ فيما نتم به البلوى خصوصا في ديارهم وما يحتاج الخاص والعام إلى معرفته لا يقبل فيه الشاذ **قوله** كصلوة العبد من حيث أنه يصلي بالنهار بالجمع ويحجر فيهما بالقراءة من حيث أنه يصلي بلا اذان ولا اقامة قلنا فعله مرة وتركه أخرى فدل على الجواز والكلام في أمهات سنة أم السنة ما واطب عم وقد ذكرنا أنه تركه فلم يكن سنة أو تغاير وعندها تغاير بنفسك بالقياس والقياس أن لا تؤذي النوافل بالجماعة **قوله** وعند أبي يوسف رحمه الله خطبة واحدة لأن المقصود الدعاء فلا يقطعها بالجلسة كذا في المبسوط **قوله** وبقلب رداءه لما روي أنه عم حول رداءه وحققه أن كان مربعا يجعل أعلاه أسفله وأن كان مدورا كالطبلسان والجمعة جعل الجانب الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن **قوله** وما رواه كان نقاء ولا أي يتغير الهيئة بتغير الهواء ويحتمل أنه عم علم وجبا أنه يتغير الحال بتغير رداءه وهذا لا يوجد في غيره **قوله** ولا يحضر أهل الذمة الاستسقاء لأنه للدعاء وما دعاء الكافر في ضلال وإنما يخرجون للاستسقاء ثلثة أيام متتابعة ولم ينقل أكثر منها وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه أن شاء رفع يديه في الدعاء وإن شاء أشار بأصبعه والله أعلم بالصواب

باب صلوة الخوف

إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين طائفة إلى وجه العدو وطائفة خلفه فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدتين فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدو وجاءت تلك الطائفة فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدتين وتشهدوا ولم يسلموا وذهبوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأولى فصلوا ركعة وسجدتين وحدها نا بغير قراءة لأنهم لا حقون وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الأخرى وصلوا ركعة وسجدتين بقراءة لأنهم مسبوقون وتشهدوا وسلموا والأصل فيه رواه ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف على الصفة التي قلنا أبو يوسف رجع وإن أنكر شرعها في زماننا فهو صحيح عليه بما روينا فإن كان الإمام مقبها صلى بالطائفة الأولى ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين لما روي أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين وبصلي

باب صلوة الخوف

قوله إذا اشتد الخوف اشتد الخوف ليس بشرط عند عامة مشايخنا رحمهم الله حيث جعل في الخفة سبب جواز صلوة الخوف نفس خوف العدو ومن غير ذكر الخلاف ومن غير ذكر الاشتداد وكذا ذكر في المبسوط والمخطط وقال بان المسلمين إذا رأوا سوادا فظنوا أنهم العدو فصلوا صلوة الخوف فإن ثبت أن كان سواد العدو فقد ظهر أن سبب الرخص كان متقرا فيجوز بهم صلواتهم وإن ظهر أن السواد سواد ابل أو بقرا وغنم فقد ظهر أن سبب الرخص لم يكن متقرا فلا يجزيهم صلواتهم وذكر في المبسوط فخرا لا سلام رحمه الله والمراد بالخوف عند البعض حضرة العدو لا حقيقة الخوف على ما عرف من أصلنا في تعليق الرخص بنفس السفر لا حقيقة المشقة لأن السفر سبب المشقة فاقسم مقامها فكذا حضرة العدو ومن سبب الخوف فاقيم مقام حقيقة الخوف **قوله** جعل الإمام الناس طائفتين هذا إذا تنازع القوم في الصلوة خلف الإمام فقال كل طائفة منهم أنا نصلي معك وأما إذا لم يتنازع القوم خلفه فإن الأفضل للإمام أن يجعل القوم طائفتين فيأمر طائفة ليقوموا بأداء العدو وبصلي بالطائفة التي معه تمام الصلوة ثم بأمر رجلا من الطائفة التي بأداء العدو حتى يصلي بهم تمام صلواتهم أيضا والطائفة التي صلوا مع الإمام أو لا يقومون بأداء العدو **قوله** وأبو يوسف رحمه الله وإن أنكر شرعها في زماننا كان أبو يوسف رجع يقول أو لا مثل ما قال ثم رجع فقال كانت في حياة النبي عليه الصلوة والسلام خاصة ولم يبق مشروعة لقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقتلهم الصلوة فقد شرط كونه فيهم لأقامة الخوف ولأن الناس كانوا برعون في الصلوة خلفه فشرعت بصفة الذهاب والمجيئ لئلا كل فريق فضيلة الصلوة خلفه وقد ارتفع هذا المعنى بعده فكل طائفة يتمكنون من أداء الصلوة بإمام على حدة فلا يجوز لهم أدائها بصفة الذهاب والمجيئ وجعلنا في ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم أقاموها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم روي ذلك عن سعد بن أبي وقاص وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم وإن سعد بن العاص سأل عنها أبا سعيد الخدري رضي الله عنهم فعلمه فأقامها وروى عن أبي موسى الأشعري أنه صلى صلوة الخوف بأصحابه إن العاص رضي حارب الجوس بطبرستان ومعه أصحاب رسول الله عليه السلام وصلى بهم صلوة الخوف ولم ينكر عليه أحد فغل محل الإجماع وسببه الخوف وهو يتحقق بعد رسول الله عليه الصلوة والسلام كما كان في حبوته ولم يكن ذلك لئلا

ويصلي بالطائفة الاولى من المغرب ركعتين وبالثانية ركعة واحدة لان تصنيف الركعة الواحدة غير ممكن
فجعلها في الاولى بحكم السبق ولا يقاثلون في حال الصلوة فان فعلوا بطلت صلواتهم لان صلواتهم
شغل عن اربع صلوات يوم الخندق ولو جاز الاداء مع القتال لما تركها فان اشتد الخوف
صلوا ركعانا فرادى يؤمون بالركوع والسجود الى اي جهة شاؤا اذ لم
يقدروا على التوجه الى القبلة لقوله تعالى فان خفتهم فزجلا اوركباناً وسقط التوجه للضرورة
وعن محمد بن ابي بصير لا يفسد الاقدام في المكان والله اعلم

ليس بفضيلة الصلوة خلفه لان ترك المشي والاستدبار في الصلوة فرضية حلف النبي بفضيلة ولا يجوز ترك الفرض
لا حراز الفضيلة ثم لان يحتاجون الى احرار فضيلة لتكثير الجماعة فانها كلها كانت اكثر كانت افضل وقوله و
اذ كنت فيهم قائم ابي انت ومن يقوم مقامك في الاقامة كما في قوله تعالى حذ من اموالهم صدقة وفد يكون
الخطاب مع الرسول ولا يخص هو به اذ اصل في الشرائع العموم على ان التعلق بالشرط لا يوجب العدم عند العدم
عندنا ولا ينقص عدد الركعات بالخوف وكان ابن عباس رضي الله تعالى عنه يقول صلوة المقيم اربع ركعات
وصلوة المسافر ركعتان وصلوة الخوف ركعة وعمر عطاء وطاؤس والحسن ومجاهد وجماد وثارة انه يكفيه
ركعة واحدة بالائمة عند اشتداد الخوف **قوله** ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين
من المغرب وبالثانية ركعة واحدة وقال الثوري رحمه الله يصلي بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية
ركعتين لان فرض الفلوة في الركعتين الاولىين فينبغي ان يكون لكل طائفة في ذلك حظ **قوله**
ولا يقاثلون في حالة الصلوة فان قالوا بطلت صلواتهم وهذا عندنا وقال مالك رحمه الله لا يفسد
وهو قول الشافعي رحمه الله في الضمير لظاهر قوله تعالى ولتأخذوا حذرهم واسلحهم والامر باخذ السلاح في
الصلوة لا يكون الا للقتال به ولكننا نقول القتال عمل كثير وهو ليس من اعمال الصلوة ولا لتحقيق فيه
الحاجة لا محالة فكان مفسدا لها التخليص الغريب واشباع السارق لا مرداد المال والامر باخذ الاسلحة
كبدل بطبع فهم العدو واذا هم مستعدون اوليها تلوها اذا اخرجوا ثم يستقبلون الصلوة **قوله**
صلوة الخوف لم يكن نزل قلنا انها نزلت بذات الرفاع وهي قبل الخندق **قوله**
وان اشتدت الخوف صلوا ركعانا فرادى ومعنى اشتداد الخوف هنا هو ان لا يدعهم العدو وان
يصلوا نازلين بل يجمعونهم بالمحاربة فيصلون ركعانا فرادى وذلك لان الصلوة على الدابة
تجوز بعد رد من هذا العذر فلان يجوز بهذا الاولى وفي المحيط اذا كان الرجل في السفر وامطرت
السماء فلم يجد مكانا باسبا ينزل للصلوة فانه ينف على دابته مستقبل القبلة فيصلي بالائمة
امكنه ايقاف الدابة وان لم يمكنه ايقاف الدابة مستقبل القبلة فانه يصلي مستدبرا القبلة بالائمة على هذا اذا كان
يخاف النزول عن الدابة فانه يصلي راكبا مستقبل القبلة بالائمة وان لم يمكنه صلى مستدبرا ثم انما يجزئه
ذلك اذا كانت الدابة تسير بغير نفسه فاما اذا كان يسيرها صاحبها لا يجزئه هذا في الفرائض واما
الزواجر فتجوز على الدابة بالائمة الى اي جهة شاء سواء فذر على النزول او لم يقدروا فذكرناه والله اعلم بالصواب

باب الجنائز

إذا حضر الرجل وجهه إلى القبلة على شقه الأيمن اعتبارا بمجال الوضع في القبر لأنه أشرف عليه والجنائز في بلادنا الاستلقاء لأنه الإسراع لخروج الروح والأول هو السنة ولقن الشهادتين لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله والمراد الذي قرب من الموت فإذا مات شد لحياه وغض عيناها بذلك جرى الثوارث ثم فيه تحسينه فستحسن والله أعلم بالصواب **فصل في الغسل**

فإذا

باب الجنائز

الجنائز بالفتح الميت وبالكسر السرير **قوله** وإذا حضر الرجل أي قرب من الموت بهذا فلا يحضر أي قريب من الموت وحضر مات أيضا لأن الوفاة حضرته أو ملائكة الموت كذا في **قوله** والجنائز في بلادنا أي عند مشايخنا **قوله** لأنه الإسراع لخروج الروح **قوله** والمراد الذي قرب من الموت هو شبهة الشيء باسم ما يؤول إليه كقوله تعالى أي إني أعصر خراي عينا وقوله عليه السلام عش ما شئت فانك ميت من قتل قبلا فله سلبه وقيل هو يجري على حقيقته وهو قول الشافعي رحمه الله لأنه تعالى يحبه وقد روي أنه عليه السلام أمر بثلثين الميت بعدد منه و زعموا أنه مذهب أهل السنة والأول مذهب المعتزلة إلا أنا نقول لا فائدة في الثلثين بعد الموت لأنه إن مات مؤمنا فلا حاجة إليه وإن مات كافرا فلا يفنده الثلثين **قوله** بذلك جرى الثوارث روي أن النبي عليه السلام دخل على أبي سلمة فاعرضه ثم قال إن الروح إذا قبض يتبعه البصر والله أعلم

فصل في الغسل

غسل الميت شريعة ما ضمنه لما روي أن آدم عليه السلام لما قبض نزل جبرئيل بالملائكة عليهم السلام وغسلوا وقالوا لولده هذه سنة موتاكم وقال عليه السلام للمسلم على المسلم سنة حقوق ومن جملتها أن يغسله بعد موته ثم هو واجب عملا بكلمة على إذا قام به البعض سقط عن الباقي لحصول المقصود وأريد بالسنة في حديث آدم الطريقة ثم اختلف المشايخ أنه لا يعلو وجب غسل الميت قال أبو عبد الله البلخي إنه إنما وجب غسله لأجل الحدث لا النجاسة ثبتت بالموت وذلك لأن النجاسة التي ثبتت بالموت لا تزول بالغسل كما في سائر الحيوانات والحدث مما يزول بالغسل حاله الحي فكذا بعد الوفاة والأدعي لا يتنجس بالموت كرامته له ولكن يصير محدثا لأن الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت وأنه حدث فكان يجب أن يكون مقصودا على أعضاء الوضوء كما في حالة الحيوة إلا أن القياس في حالة الحيوة غسل جميع البدن في الحدث كما في الجنابة فاكفي بغسل الأعضاء الأربعة نجبا للحجج لأنه يتكرر في كل يوم والنجاسة لما لم يتكرر لم يكف بغسل الأعضاء الأربعة فكذا الحدث بسبب الموت لا يتكرر فلا يؤدي غسل جميع البدن إلى الحجج فاختار القياس وكان الشيخ أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله وغيره من مشايخ العراق يقولون بأن غسله وجبت لنجاسة الموت لا بسبب الحدث وذلك لأن الأدعي له دم مائل فينجس بالموت قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم والدليل على أنه يتنجس بالموت أن المسلم إذا وقع في بئر ومات فإنه يجب نزع ماء البئر كله وكذلك لو احتمل ميتا قبل الغسل وصلى معه لا يتجاوز الصلاة ولو كان الغسل واجبا لازالة **الحدث**

فَإِذَا ارَادَ غَسَلَهُ وَضَعُوهُ عَلَى سِرِّيرٍ لِيَنْصَبَ الْمَاءُ عَنْهُ وَجَعَلُوا عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةً أَقَامَةً لَوَاجِبِ
السَّرِّيرَةِ بِكَفِّ لِيَسْتَرِ الْعَوْرَةَ الْغَلِيظَةَ هُوَ الصَّحِيحُ تَسْرًا وَفَرَعُوا ثِيَابَهُ لِيُمْكِنَهُمُ النِّظَافَةُ

الحديث لا غير لكان يجوز الصلوة مع الميت قبل الغسل كما لو احتمل محدثا وصلى وكان هذا القول اقرب الى القياس لان هذا
القائل قال بثبوت نجاسة بعد وجود علتهما وهو احتباس الدم السائل في العروق وقال تزول هذه النجاسة
بالغسل والغسل لا يثري ازالة النجاسة كما في حالة الحيوة وان لم يكن له اثر في ازالة نجاسة الموت في سائر
الحيوانات سوى الآدمي فكان ما قال هذا القائل موافقا للقياس من كل وجه في حق ثبوت النجاسة
بعد وجود علته وفي الزوال بالغسل موافق من وجه وهو الاعتبار بحالة الحيوة وان كان مخالفا للقياس
باعتبار سائر الحيوانات واما ما قال البلخي مع مخالف للقياس من كل وجه وهو المنع لثبوت النجاسة مع قيام العلة المؤقتة
للنجاسة فانما يجد نجاسة لا تغسل في التجسس في الآدمي حالة الحيوة فكذلك بعد الوفاة فدل على ان ما قاله اكثر
المشايع اقرب الى موافقة القياس فكان اولى كذا ذكره الامام المعروف بخواهر زاده رحمه الله

قَوْلُهُ وَضَعُوهُ عَلَى سِرِّيرٍ لِيَنْصَبَ الْمَاءُ عَنْهُ وَفِي الْأَسْبَاطِ يَنْبَغِي بَوَاضِعُ عَلَى تَقَاءِ
طَوْلَا نَحْوِ الْقَبْلَةِ كَالْمَحْضَرِّ وَعَنْ بَعْضِ أُمَّةٍ خَرَّاسَانِ مِثْلَهُ وَقَالَ شَمْسُ الْأُئِمَّةِ السَّرْحَنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْأَصْحَابُ أَنَّهُ
يُوضَعُ كَمَا يُسَرُّ لَأَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لِلْغُسْلِ بِالْقَبْلَةِ وَإِنَّمَا يُوَضَعُ عَلَى السَّرِّيرِ لِيَنْصَبَ الْمَاءُ عَنْهُ

قَوْلُهُ وَيَكْفِي لِيَسْتَرِ الْعَوْرَةَ الْغَلِيظَةَ هُوَ الصَّحِيحُ وَفِي الْوَادِعِ قَالَ وَتُوضَعُ
عَلَى عَوْرَتِهِ خِرْقَةٌ مِنَ السَّرَّةِ إِلَى الرِّكْبَةِ وَهَكَذَا ذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي كِتَابِهِ هُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لَا يَنْظُرُ إِلَى فَرْجٍ حَيٍّ وَمِنْ كَذَا فِي الْمَحْطُوطِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يُوْزَنُ بِالزَّارِ سَابِغٍ
كَمَا يَفْعَلُهُ فِي حَيَاتِهِ إِذَا ارَادَ الْغَسْلَ وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَابِةِ قَالَ لِيُشَقَّ عَلَيْهِمْ غَسْلُ مَا تَحْتَ الْأَزَارِ فَيَكْفَى
لِيَسْتَرِ الْعَوْرَةَ الْغَلِيظَةَ بِخِرْقَةٍ قَوْلُهُ وَفَرَعُوا ثِيَابَهُ فَإِنَّ السَّنَةَ عِنْدَنَا فِي الْغُسْلِ أَنْ يَجْرِدَ الْمَيِّتَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْغُسْلَ فِي
قَبْرِ رَاسِعِ الْكَبْرِ حَتَّى يَدْخُلَ الْغَاسِلُ بِهِ فِي الْكَبْرِ وَيَغْسِلُ بِهِ وَإِنْ كَانَ ضَبَقَ خَرَقَ الْكَبْرِ لَأَنَّ الْمَيِّتَ صَلِمَ لِمَا تَوَفَّى غَسْلَ فِي قَبْرِهِ
الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ وَمَا كَانَ سَنَةً فِي حَقِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ سَنَةً فِي حَقِّ غَيْرِهِ مَا لَمْ يَتِمَّ فِيهِ دَلِيلُ التَّخْصِصِ لِأَنَّ الْمَيِّتَ
مَنْ جَرَّدَ بَطْلَ الْغَاسِلِ عَلَى جَمِيعِ أَعْضَائِهِ وَبِمَا بَطَّلَعَ عَلَى عَوْرَتِهِ وَقَبْلَ الْمَوْتِ كَانَ يَكْرَهُ الْأُطْلَاعَ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقًّا لِلْمَيِّتِ
وَأَجِبَ حُلْمًا وَنَاحِيَةً لِمَا رَوَى اللَّهُ بِمَارُوثٍ عَادَتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ عَمَّ لِمَا تَوَفَّى اجْتَمَعَتِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَغَسَلُوهُ فَقَالُوا لَا نَذِي
كَفَ تَغْسِلُ نَفْسَهُ كَمَا تَغْسِلُ مَوْتَانَا أَوْ نَغْسِلُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ فَأَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمُ النُّومَ فَمَا مَنَّهُمْ إِلَّا نَامَ وَذَفَنَهُ عَلَى صَدْرِهِ إِذْ
تَادَاهُمْ مُنَادٍ أَنْ اغْسِلُوا رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ فَقَدْ اجْتَمَعَتِ الصَّحَابَةُ أَنَّ السَّنَةَ فِي سَائِرِ الْمَوْتِ
الْخَيْرُ بِدَلِيلِ أَنَّ هَذَا غَسْلٌ وَاجِبٌ فَلَا يَفْتَامُ مَعَ الثَّيِّبِ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْحَيَّةِ وَهَذَا لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْغُسْلِ هُوَ النِّظَافَةُ وَالنَّظَاهَةُ لَا يَجْعَلُ
إِذَا غَسَلَ مَعَ ثِيَابِهِ لِأَنَّ الثَّوْبَ مَقِيٌّ تَجَسُّسًا بِالْعَسَا لَمْ يَتَجَسَّسْ بِهِ نَهًا بِمَا يَنْجَسُهُ الثَّوْبُ فَلَا يَفْعَلُ الْغُسْلَ فَجَبَّ الْخَيْرُ بِدَلِيلِ أَنَّ الْحَدِيثَ فَلَمَّا النَّبِيُّ صَلِمَ
كَانَ مَخْصُوصًا بِذَلِكَ لِعَظَمَةِ حُرْمَتِهِ لَا تَرَى أَنَّ الصَّحَابَةَ قَالُوا لَا نَذِي كَيْفَ نَغْسِلُهُ وَالنَّصُّ الْوَاقِعُ فِي حَقِّهِ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ لَا يَكُونُ وَارِدًا
فِي حَقِّ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِعَبْدٍ مِنَ الْحُرْمَةِ مَا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَوْلُهُ يَطْلَعُ عَلَى عَوْرَتِهِ غَيْرُهُ فَلَمَّا ابْتَلَيْنَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ بَيِّنٍ أَنْ نَغْسِلَهُ فِي ثِيَابِهِ
حَتَّى لَا يَطْلُعَ عَلَى عَوْرَتِهِ غَيْرُهُ وَبَيِّنٍ أَنْ يَجْرِدَهُ فَيَقَعَ الْآخِرُ أَرْغَمَ نَجَاسَتَهُ تَغْيِيبَهُ مِنَ الثَّوْبِ وَالْخَيْرُ بِدَلِيلِ أَنَّ صِبَانَتَهُ عَنِ النِّجَاسَةِ فِي
الْأُطْلَاعِ الْغَاسِلِ عَلَى عَوْرَةِ الْمَيِّتِ مَكْرُوهٌ فَكَانَ رَاعَاةُ النِّظَافَةِ وَأَنَّهُ فَرَضَ أَوَّلِيَّ مَنْ رَاعَاةُ الْأُطْلَاعِ عَلَى عَوْرَةِ الْمَيِّتِ وَأَنَّهُ مَكْرُوهٌ وَلَكِنْ يُلْقَى

ووضوءه من غير مضضة واستنشاق لان الوضوء سنة للاغتسال غير ان اخراج الماء منه معذر
فترك ان يفيضون الماء عليه اعتبارا بحالة الجبوة ويجبر سريره وتراما فيه من فظم الميت وانما يوتر
لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وثرو يجب الوتر ويغسل الماء بالسدر او بالخرص مبالغة في التطيف فان
لم يكن فالماء الفراح لحصول اصل المقصود ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ليكون انظف له
ثم يضع على شقه الايسر فيغسل بالماء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل
الى ما يلي الخت منه ثم يضع على شقه الايمن فيغسل حتى يرى الماء قد
وصل الى ما يلي الخت منه لان السنة هو البدء بالميا من ثم يجلسه ويسده اليه

وبمسح

بلفا لغسل على يده خرفة ويغسل السوء لان مس العورة حرام كالنظر فيجعل على عورته خرفة ليصير حائلا بينه وبين العورة كما لو
مائت المرأة بين اجانب يسمها اجنبى بخرفة عند الضرورة كذا في فتاوى خاخي رحمه الله ولم يذكر محمد في الكتاب انه
هل يستنجي في صلوة الاثر على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله يستنجي وعلى قول ابي يوسف رحمه الله لا يستنجي لان المسكة
نزول والمفاصل شترخي بالموت وربما يزداد الاستنجاء فخرج زيادة نجاسة من باطنه فلا يفتد الاستنجاء
فأئذنه فلا يشغل به وهما فالاموضع الاستنجاء من الميت قلما يخلو عن نجاسة حقيقة فتجب ازالتهما لو كانت النجاسة
على موضع آخر من البدن قوله ووضوءه من غير مضضة واستنشاق وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله يضمض ويستنشق
اعتبارا بالغسل حالة الجبوة ومن العلماء من قال يجعل الغسل على اصبعه خرفة رفيقة ويدخل في فيه ومسحها اسنانه واسنانه وشفتيه
فيقبها ويدخل في منخره ايضا قال تميم الاثمة الحلواني رحمه الله عليه وعليه الناس اليوم فرق بين هذا وبين الوضوء في
غسل الجنب من اربعة اوجه احدها ان الميت لا يضمض ولا يستنشق بخلاف الجنب والثاني ان الجنب يبدأ بغسل
بده الى الرمخ وفي الميت لا يبدأ بغسل بده بل بوجهه والثالث ان الميت لا يمسح رأسه بخلاف الجنب فانه يمسح رأسه
في ظاهر الرواية وظاهر هذا ابى حنيفة رحمه الله انه يمسح رأسه ايضا والرابع ان الميت يغسل رجلاه عند الوضوء بخلاف
الجنب فانه يؤخر غسل رجليه قال تميم الاثمة الحلواني رحمه الله هذا الذي ذكره من الوضوء في حق البالغ والصبي
الذي يعقل الصلوة واما الصبي الذي لا يعقل الصلوة فانه يغسل ولا يوضأ وضوءه للصلاة لانه كان لا يصلي
قوله ثم يفيضون الماء عليه اي ثلثا وان زاد على الثلث جاز كما في حالة الجبوة قوله
ويجبر سريره وتر الخجير والاجار الخطيب اي يدار الجبر حولي السرير ثلثا وخمسا او سيعا قوله
ويغسل الماء وقال الشافعي رحمه الله الا فضل ان يغسل بالماء البارد الا ان يكون عليه وسخ او نجاسة لا تزول الا بالماء الحار
فحينئذ يغسل بالماء الحار قوله فان لم يكن فالماء الفراح هذا الذي يترتب بوافق رواية مبسوط شمس الاثمة
الشرع في مبسوط شيخ الاسلام والمحيط بغسل اولا بالماء الفراح اي الخالص ثم بالماء الذي يطرح فيه السدر وهو
ورد النبي الذي يقال له كنار وفي الثالثة يجعل الكافور في الماء ويغسل هكذا روي عن ابن مسعود رضي
قال يبدأ اولا بالماء الفراح ثم بالماء والسدر ثم بالماء وثني عن الكافور وانما يبدأ اولا بالماء الفراح حتى
يختل ما عليه من الدون والنجاسة ثم بماء السدر حتى يزول ما به من الدون والنجاسة فان السدر يبلغ في التطيف
ثم بماء الكافور يطيبا لبنة الميت كذا فعلت الملائكة عليهم السلام بأدم عليه السلام حين غسلوه
قوله ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي وهو خطمي العراق وهو مثل الصابون في التطيف قوله

ويستحب بطنه مسحا رفيقا بخرا عن ثلوث الكف وإن خرج منه شيء غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءه لأن الغسل عرفناه بالغسل وقد حصل مرة ثم ينشفه بثوب كيلا يبتل أكفانه ويجعله أي الميث في أكفانه ويجعل الخنوط على رأسه وحبه والكافور على مساجده لأن الطبيب سنة والمساجد أولى بزبارة الكرامة ولا يسرج شعر الميت ولا لحبه ولا يقص ظفره ولا شغره لقول عائشة رضي الله عنها علم نصوصون ميتكم ولا ن هذه الأشياء للزينة وقد استغنى الميت عنها وفي الحي كان تنظيفا لاجتماع الوسخ غشه وصار كالحثان

قوله ويستحب بطنه مسحا رفيقا صح بالقاء وهو من رفق وزرق نلطف به من الرقيق خلاف الخرق والعنف كذا في المغرب وفي المحيط فاذا صب الماء على الأيمن باضجاعه على الجانب الأيسر وصب الماء على الأيسر باضجاعه على الأيمن فقد غسل مرتين ثم يفعده ويُسندُه إلى نفسه فيمسح بطنه مسحا رفيقا فقد أمره بالمسح بعد الغسل مرتين وروى عن أبي حنيفة رحمه الله في غير رواية الأصول أنه قال يفعده أولا ويمسح بطنه ثم يغسله لأن المسح قبل الغسل أولى حتى يخرج ما في بطنه من النجاسة فيقع الغسل ثلثا بعد خروج النجاسة وجه ظاهر الرواية هو أن المسح بعد المرة الثانية أولى لأنه ربما يكون في بطنه نجاسة منعقدة لا يخرج بعد المسح قبل الغسل ويخرج بعد الغسل مرتين بماء حار فكان المسح بعد المراتين أقدر على إخراج ما به من النجاسة فيكون أولى والأصل في ذلك ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لما غسل رسول الله عليه السلام مسح بطنه بيده رفيقا ثم طلب منه ما يطلب عن الميت فلم ير شيئا فقال طيب حيا وميتا وروى ابن عباس رضي الله عنه فعل وقال هذا وروى أنه لما فعل به هكذا فافاح ريح المسك في البيت وانتشر ذلك الريح في المدينة فأن سال منه شيء مسحه ثم يغسل ذلك الموضع ثم يمسحه على شقه الأيسر فيغسله بالماء الفراح وشي من الكافور حتى يقيم ويرى أن الماء قد وصل إلى ما يلي الخت منه فاذا فعل ذلك فقد غسله ثلثا كذا في المحيط وكومات صبي مثله لا يجمع ولا يستهي النساء أو صبته لا تشتهي غسلها الرجال والنساء وعن أبي يوسف رحمه الله في الجامع الرضعة يغسلها ذررحمها وكرهت غيره وفي النوازل ميت وجد في الماء لا بد من غسله لأن الخطاب توجه إلى بني آدم بغسله إلا أن يحركه في الماء بنيت الغسل وعن محمد رحمه الله ميت وجد في الماء فذلك غسله مرة فيغسل مرتين وليس تكرار الغسل في الميت ثلثا كالحية والنبتة في الغسل ليست بشرط وفي فتاوى فاجي خان رح ميت غسله أهله من غير نية الغسل أجرام ذلك **قوله** ثم ينشفه بثوب أي خلاء ماء حتى يجف من ثقب الماء أخذه بخرفة من باب ضرب ومته كان النبي عليه السلام خروقة ينشف بها إذا توضأ ونشف الثوب العرق كثير من باب لبس **قوله** يجعل الخنوط على رأسه والكافور على مساجده الكافور على مساجده أي موضع سجود جمع مسجد بفتح الجيم موضع السجود وفي المبسط يعني بها جبهته وافته ويدبه والركبة وقد مر أنه كان يسجد بهذه الأعضاء فيختص بزبارة الكرامة **قوله** ولا يسرج شعر الميت ليسرج الشعر تخلط بعضه عن بعض وقيل تخلطه بالمشط وقيل مشطه كذا في المغرب وقال الشافعي رحمه الله ليسرج بمشط واسع **قوله** ولا يقص ظفره وفي المحيط وإن كان ظفرا منكسرا فلا بأس بأن يأخذه روي ذلك عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله **قوله** علم نصوصون ميتكم أي لشرجون من نصوصون الرجل نصوا أخذت ناصيته ومددتها وعائشة رضي الله عنها كانت شرج رأس الميت وأنه لا يحتاج إلى ذلك فجعلته بمنزلة الأخذ بالناحية كذا في المغرب وليس في غسل الميت استعمال الفطن في الزوايا الظاهرة وعن أبي حنيفة رحمه الله يجعل الفطن أو المحل في مخزئة وقه وبعضهم قالوا يجعل في صماخ أذنيه أيضا وقال بعضهم يجعل في دبره وهو قبيح كذا في فتاوى فاجي خان رح في

فصل في تكفينه

السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثار و قميص ولفافة ولفافة لما روي انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثار بيض سحولية ولا نه اكثر ما يلبسه عادة في حياته فكذا بعد مماته فان اقتصرنا على ثوبين جاز والثوبان ازار ولفافة وهذا كفن الكفاية لقول ابي بكر رضي الله عنه اغسلوا ثوبي هذين وكفوني بهما ولا نه ادى لباس الاجباء والازار من الفرق الى القدم واللفافة كذلك والتقصير من اصل العنق واذا اراد الف الكفن ابند واجابه الا يبر فلفوه عليه ثم بالا من كافي حال الحبة وبسطه ان تبسط اللفافة او لا ثم ببسط عليها الازار ثم بقص الميت ووضعه على الازار ثم يعطف الازار من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك وان خافوا ان ينشع عنه عقده ونخرفة صباه عن الكشف وتكفن المرأة في خمسة اثار و ازار و حمار و لفاقة و خرقة تربط بها فوق ثدييها لحدث ام عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى اللواحي غسلن ابنته خمسة اثار ولا نه يخرج منها حالة الحبة فكذا بعد الممات ثم هذا بيان كفن الستة وان اقتصرنا على ثلثة اثار جاز

فصل في تكفينه

قوله السنة ان يكفن الرجل في ثلثة اثار اراد ان الثلث سنة لا ان يكون اصل التكفين سنة ويحوز ان يكون الشيء في اصله فرضا او واجبا ولم يستثن في هاتين وكفايته كما في سنة تثليت الوضوء وغيره والمسائل كذلك على انه واجب منها نفقه على الدين والوصية والارث ومنها قولهم ومن لم يكن له مال فكفنه على من تجب عليه نفقته كما يلزمه كسونه في حال حيوته والمرأة لا يجب كنفها على زوجها عند محمد رحمه الله لان الزوجية قد انقطعت بالموت وعند ابي يوسف رحمه الله على زوجها ومنها ما ذكر في النوازل اذ مات الرجل ولم يترك شيئا ولم يكن هناك من تجب عليه نفقته يقتصر على الناس ان يكفوه ان قدروا عليه وان لم يقدروا عليه سألوا الناس فرق بين الميت والحي ان الحي اذا لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على الناس ان يسألوا له ثوبا والفرق ان الحي يقدرون على السؤال بنفسه والميت لا كذا في المحيط وقال صاحب التحفة ثم يكفن الميت بعد الغسل لان تكفين الميت سنة لما روي في قصة آدم عليه السلام ان الملائكة قالت لولده بعد ما غسلوه وكفوه ودفنوه هذه سنة موثا كره ولعله اراد به طريقة مسلوكة لان يريد السنة خلاف الواجب قوله سحولية منسوبة الى السحول وهو قرته باليمن والفتح هو المشهور وعن الازهرى بالضم وعن القيني بالضم ايضا الا انه قال هو جمع سحول وهو الثوب الابيض وفيه نظر كذا في المغرب ولا بأس بالبرود والكثان والقصب وفي حق النساء بالحبر والابرسم والمزغروب كره للرجال ذلك اعتبارا للكفن باللباس حالة الحبة قوله فان اقتصرنا على ثوبين جاز والحاصل ان الكفن على ثلثة انواع كفن سنة وكفن كفاية وكفن ضرورة فكفن السنة في حق الرجل ثلثة اثار وفي حق المرأة خمسة والكفاية في حق الرجل ثوبان وفي حق المرأة ثلثة والضرورة فيما يوجد فيهما لما روي حباب بن الارث ان مصعب بن عمير صاحب راية رسول الله عليه السلام انه استشهد يوم احد و ترك نمره فاخبر بذلك رسول الله عم فامر بان يكفوا بها فكفن وكان اذا غطي بها رأسه بدت قدماه واذا غطي بها رجله بدت ارجلاه فامر بان يغطي رأسه ويجعل على رجله شيئا من الاخر وكذا في حمزة رضي الله تعالى عنه قوله

وهي ثوبان وخمار وهو كفن الكفاية ويكره أقل من ذلك وفي الرجل يكره
الاقتصار على ثوب واحد إلا في حالة الضرورة لأن مصعب بن عمير حين استشهد كفن
في ثوب واحد وهذا كفن الضرورة وثلبس المرأة الدرع أو لا ثم يجعل شعرها
صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق ذلك تحت
اللفافة وتجمر الأكفان قبل أن يدرج فيها الميت وترى
لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بإجار أكفان ابنه وترا والاحجار هو النظيف فإذا فرغوا منه صلوا عليه
لأنها فريضة والله تعالى أعلم بالصواب

فصل في الصلوة على الميت

وأولى الناس بالصلوة على الميت السلطان إن حضر لأن في القدم عليه ازدراء به
فإن لم يحضر فالناضي لأنه صاحب ولاية فإن لم يحضر فمستحب تقديم
إمام الحي لأنه رضى في حال حيوته ثم الولي

قوله وهي ثوبان وخمار الثوبان الدرع واللفافة فإن كان بالماء كثرة وبالورثة فله فكن
السنة أولى وإن كان على العكس فكن الكفاية أولى ويكره المضربة في الفجر خلافاً لاهل الحجاز وفي المبسوط
ولم يذكر العمامة في الكفن وقد ذكره بعض مشايخنا رحمه الله لأنه لو فعل كان الكفن شفعاً والسنة فيه إن يكون
وترا واستحسنه بعض مشايخنا رحمه الله كحدث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يعم الميت ويجعل ذنب العمامة
على وجهه بخلاف حالة الحيوة فإنه يرسل ذنب العمامة من قبل القفا لمعنى الزينة وبالموت قد انقطع عن ذلك
قوله لأنها فريضة أي فرض كفاية

فصل في الصلوة على الميت

صلوة الجنائز مشروعة لقوله تعالى وصل عليهم إن صلوئكم سكن لقوله عليه السلام صلوا على كل بر
وفاجر وأجمع الأمة وهو فرض كفاية لأنها بقام حقاً للميت فإذا قام بها البعض صار حقه مودياً
فقط عن الباقيين كالنكف وسب وجوبها الميت للاضافة يقال صلوة الجنائز وشرط جوازها السلام
الميت للنهي عن الصلوة على الكافر قال الله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره
أنهم كفروا بالله وطهارته حتى لو صلوا على ميت قبل أن يغسل تغاد الصلوة بعد الغسل لأن الطهارة في حقه
معبرة للصلوة عليه كما يعبر في حق من يصلي عليه ولهذا إذا ظهر أن الإمام كان على غير وضوء فسد صلوة الكل
بخلاف سجدة الندوة وبشرط أيضاً طهارة المجلس في الثوب والمكان في حق الإمام والميت جميعاً وكذا ستر
العورة ولا يصلي في الأوقات الثلاثة المنهيبة فإن فعل بكرة ولا يعاد ولو حضرت الجنائز بعد غروب
الشمس يبدأ بالمغرب **قوله** وأولى الناس بالامامة السلطان ذكر
محمد رحمه الله في كتاب الصلوة أن إمام الحي أولى بالصلوة وذكر الحسن عن أبي
حنيفة رحمه الله أن الإمام الأعظم وهو الخليفة أولى أن يحضر فقام المصراوي فإن لم يحضر
فالناضي أولى فإن لم يحضر فصاحب الشرط أولى فإن لم يحضر فإمام الحي أولى فإن لم يحضر

والاولياء على الترتيب المذكور في النكاح فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي
بمعنى ان شاء لما ذكرنا ان الحق للاولياء

بعض فلا ضرب من ذوي قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير من مشايخنا ومن المشايخ من قال لا خلاف بين الروايتين في
ذكر محمد ربح في كتاب صلوة محمول على ما اذا لم يحضر الامام ولا اعظم ولا واحد ممن ذكر في رواية الحسن وهذا كله
في قول ابى حنيفة ومحمد ربح وقال ابو يوسف والشافعي ربح والى الميت اولى بالصلوة على الميت على كل حال لقوله
لغالى واولى الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من غير فصل ولان هذا حكم يتعلق بالولاية فكان الولي مقدا
على السلطان وغيره فباسا على النكاح ولان صلوة الجنازة دعاء للميت ودعاء القريب اوجب في الاجابة لانه اشقوى على
الميت فيوجد زيادة نضره فكان هو اولى ولا بحنيفة ومحمد ربح انه لما مات الحسن ربح على ربح عنهما خرج الحسن
والناس لصلوة الجنازة فقدم الحسن سعد بن العاص وكان سعد راليا بالمدينة يومئذ فاني ان يقدم فقال له الحسن
فقد مو اولو السنة لما قدم منك ولان هذه صلوة تقام بجماعة غالبا فيكون السلطان اولى باقامتها فباسا على سائر
الصلوات واما الجواب عن نقلهم بالآية فلنا الآية محمول على الموارث وعلى ولاية المناكحة وليس كولاية النكاح
لان ولاية النكاح مما لا ينصل بالجماعة وانما ينصل بالواحد فكان القريب اولى بالامانة كالتيكفين والفصل
قولهم دعاء الولي اقرب الى الاجابة فلنا بل دعاء الامام اقرب الى الاجابة على ما روي عن النبي عليه السلام انه
قال ثلث لا يحب دعائهم وذكرهم الامام ولان القريب غير ممنوع عن الصلوة عليه كذا في مبسوط شيخ
الاسلام والمحيط وقيل في قوله ان حضر اشاعت الى ان الاصل الولي الا انه ترك بعارضا اخر اذ عن اذ راء
الامام على ما ذكر **قوله** والاولياء على الترتيب المذكور في النكاح لو اجتمع فربان وهما
في القرب البه على السواء بان كان له اخوان لاب وام اولاب فاكبرهم سنا اولى لان النبي عليه السلام ارى يقدم
الاسن فان اراد الاكبر ان يقدم انسانا ليس له ذلك الا برضا الآخر لان الحق لها الاستواء في القرابة لكنها قد مينا
الاسن بالسنة ولا سنة في تقديمهم فدمه فيبقى الحق لها كما كان وان كان احدهما لاب وام والآخر لاب فالذي هو لاب وام اولى وان
اصغرهم فم الابخ لاب وام غيره فليس للاخ لاب ان يمنع عن ذلك لانه لا حق للاخ لاب اصلا وان اجتمع للميت ابن واب ذكر
في كتاب الصلوة ان الاب اولى من مشايخنا من قال هو قول محمد ربح فاما على قول ابى حنيفة ربح فالابن اولى وعلى قول ابى يوسف ربح
الولاية لها الا انه تقدم الاب احتراماته كما في مسئلة النكاح فانه اذا اجتمع للميتون اب وابن فتقدم ابى حنيفة رحمه الله الابن اولى
في ولاية الزوج وعلم من قال لا يل ما ذكر في صلوة الجنازة ان الاب اولى قول الكل لان للاب زيادة فضيلة من ليست لابن
وللفضيلة اثر في استحقاق الامامة فربح الاب بذلك بخلاف النكاح وابن عم المرأة اولى بالصلوة عليها من زوجها اذا لم يكن
للزوج ابن منها لان النكاح انقطع بموت المرأة والحق الزوج بسائر الاجانب والقرابة لا تنقطع الا ان يكون للزوج منها ولد فحينئذ
يكون الزوج احق بالصلوة عليها لان الحق يثبت للابن في هذه الحالة ثم الابن يقدم اباه احتراماته فيثبت للزوج حق الصلوة عليها من
هذا الوجه قال لقد ورحي وسائر القرابات اولى من الزوج وكذا مو العنافة وابنه وقال الشافعي ربح الزوج اولى اجمع بما روي
عن ابن عباس انه لما ماتت امرأته صلى عليها وقال انا احق بها واجتبه اصحابنا بما روي عن عمر رضي الله عنه لما ماتت امرأته قال لا ولي لها الا
احق بها من كانت حية فاذا ماتت فانتم احق بها ولان السبب وهو الرزق فحينئذ انقطع على ما ذكرنا وحديث ابن عباس محمول على انه كان
حي كذا في مبسوط شيخ الاسلام والمحيط **قوله** فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي وانما قيد بذكر الامانة لانه لو صلى السلطان

وان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي بعده لان الفرض يتأدى بالاولى والتفعل بها غير مشروع ولهذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلاة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كما وضع وان دفن الميت ولم يصل عليه صلى على قبره لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الانصار وصلى عليه قبل ان يتفسخ وللعنف في معرفة ذلك اكبر الراي هو الصحيح لا خلاف الحال والزمان والمكان والصلاة ان يكبر تكبيرة بحمد الله عقبها والاولياء

السلطان فلا اعادة لاحد لانه هو المقدم على الولي على ما ذكرنا ثم هو ليس بمنحصر على السلطان بل كل من كان مقدما على التو في ترتيب الامانة في صلاة الجنائز على ما ذكرنا فصل في هل يصلي عليه الميت الذي لم يصلي عليه في حياته رجل صلى على جنازة والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه وصلى معه لا يعيد لانه صلى مرة وان لم يتابعه ان كان المصل سلطانا او امام الاعظم في البلدة او القاضي او الوالي على البلدة او امام حي ليس له ان يعيد لان هؤلاء هم الاولون منه وان كان غيرهم فله الاعادة وكذا ذكره ايضا في التجنيس والتفاوت في الظهيرة **قوله** وان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي بعده قال الامام العلامة نجم الدين الزاهدي رحمه الله هذا اذا كان حق الصلاة له بان لم يحضر السلطان اما اذا حضر فصل في هل يصلي عليه الميت بعد السلطان وعن البغالي اذا كان الولي افضل من امام الحي سقط اعتبار امام الحي **قوله** صلى على قبره وانما لا يخرج الميت عن القبر لانه قد سلم الى الله تعالى ومخرج عن ايدي الناس قالوا وما ذكرنا لا يخرج من القبر فذلك فيما اذا وضع اللين على الحد واحبل الثراب عليه واما اذا لم يوضع اللين على الحد او وضع لكن لم يحل الثراب عليه يخرج ويصل عليه لان التسليم لم يتم كذا في المحيط قوله والعنف في معرفة ذلك اكبر الراي في عدم التمسح هو الصحيح احتراز عما روي في الامالي عن ابي يوسف رحمه الله انه يصلي على الميت في القبر الى ثلثة ايام وبعد ما مضى لا يصلي عليه وهذا كذا ذكر بن رستم رحمه الله في نوادره عن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله وانصح ان هذا ليس بنقد بل لازم لان تفرقا لاجزاء يختلف باختلاف حال الميت من السمن والخرال باختلاف الزمان من الحر والبرد وباختلاف المكان من الصدبة والرخاوة والذي روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء احد بعد ثمان سنين معناه دعاء لهم قال الله تعالى وصل عليهم ان صونك سكن لهم وقيل انهم كما دفنوا لم ينفق اعضاؤهم هكذا وجدوا حين اراد معاوية ان يحولهم فتركهم وهذا اذا دفن الميت بعد الغسل قبل الصلاة عليه اما اذا دفنوه بعد الصلاة عليه ثم نذكروا انهم لم يغسلوه فان لم يهملوا الثراب عليه يخرج ويغسل ويصلى عليه وان اهانوا الثراب عليه لم يخرج وهل يصلي عليه ثانيا في القبر ذكر الكرخي رحمه الله انه يصلي عليه وفي النوادر عن محمد رحمه الله القياس ان لا يصلي عليه لان طهارة الميت شرط جواز الصلوة لم توجد وفي الاستحسان يصلي عليه لان تلك الصلوة لم تغند بها ترك الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان وسقطت فرضية الغسل فيصلى في قبره او تقول صلاة الجنائز صلاة من وجه ودعاء من وجه ولو كان صلاة من كل وجه لا تجوز بدون الطهارة اصلا ولو كانت دعاء من كل وجه تجوز بدون الطهارة فاذا كانت بينهما قلنا انه يشترط الطهارة حالة القدرة ولا يشترط حالة العجز واما اذا صلى الميت قبل الغسل وهو لم يدفن بعد فانه يغسل ويعد الصلاة عليه بعد الغسل كذا لو غسلوه وتقيضوا من اعضائه او دفنوه كذا في المبسوط

ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر تكبيرة بدعوها لنفسه وللميت والمسلمين ثم يكبر الرابعة ويسلم لأنه صلى الله عليه وسلم كبر أربعاً في آخر صلاة ما فسخت ما قبلها ولو كبر الإمام خمساً لم يتابعه الموتى خلافاً لفرج لأنه منسوخ لما روي أنه ينظر تسليمه الإمام في روايته وهو المختار والأتیان بالدعوات استغفار للميت والثناء بالثناء ثم بالصلاة سنة الدعاء ولا يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرطاً واجعله لنا اجرا وذخراً واجعله لنا شافعاً مشفعاً ولو كبر الإمام تكبيرة أو تكبيرتين لا يكبر الآتي حقاً بكبراً آخرى بعد حضوره عند الجنزة ومحمد رح وقال أبو يوسف رح يكبر حين يحضر لأن الأولى للافتتاح ^{المسوق} والباقي به ولأن كل تكبيرة فائضة مقام ركعة ^{المسوق} لا ينشئ بما فاته إذا هو منسوخ ولو كان حاضراً فلم يكبر مع الإمام ينظر الثانية بالانفاق لأنه بمنزلة ^{المسوق} ويقوم الذي يصلي على الرجل والمرأة بجذاء الصدر لأنه موضع القلب وفيه نور الإيمان فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه وعن أبي حنيفة رح أنه يقوم من الرجل بجذاء رأسه ومن المرأة بجذاء وسطها لأن الشافع كذلك وقال هو السنة فلما تأويله أن جنازتها لم تكن

المسوق والمحيط قال والصلاة أن يكبر تكبيرة بحمد الله تعالى عقبها بأن يقول سبحانك اللهم إلى آخره كما في سائر الصلاة ولا يقرأ الفاتحة عقب الأولى خلافاً للشافعي رحمه الله لأن ما هو ركن مفرد لم يشرع فيها قراءة كسجدة التلاوة واعتبرها بسائر الصلاة **قوله** ثم يكبر تكبيرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لأن الشفاء على الله تعالى بعقبه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على هذا أوضع الخطب واعتبر هذا بالشهادة في الصلاة ثم يكبر تكبيرة بدعوها لنفسه وللميت والمسلمين لأن المقصود بالصلاة على الجنازة الاستغفار للميت والشفاعة له والبداءة بالثناء ثم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم سنة الدعاء لما روي أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا أراد أحدكم أن يدعو فليحمد الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو وروي أن رجلاً فعل هكذا بعد الصلاة فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادع فقد استجب لك و بدعوا الدعاء المعروف اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا وصغيرتنا وكبيرتنا ذكرنا وأئمتنا اللهم من أحببتهم منا فأحبهم على الإسلام ومن توفيتهم منا فوفهم على الإيمان لما روت عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول هكذا وإن لم يحسن ذلك يقول ما يقول في التشهد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات إلى آخره وقال الإمام فاضل خان رحمه الله وإن كان لا يحسن بأي شيء دعاء شاء قال ثم يكبر الرابعة ويسلم لأنه جاء وإن التخلل وإذا لم يسلم بعد التكبير الرابعة دعاء سوى السلام في ظاهر المذهب وقيل يقول اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقبض برحمتك عذاب القبر وعذاب النار وقيل يقول ربنا لا تزعج قلوبنا بعد أهدبنا إلى آخره وقيل يقرأ سبحان ربك رب العزة عما يصفون إلى آخره **قوله** ولو كبر الإمام خمساً لم يتابعه الموتى وفي روضه الزندوبي إنما لا يتابع الإمام في التكبير الزائد على الأربع إذا كان يسمع التكبير من الإمام أما إذا كان يسمع من المنادي يتابعه كما في تكبيرات العيد كذا في المبسوط والمحيط **قوله** ينظر لتسليم الإمام في روايته وهو المختار وعن أبي حنيفة رح أنه روي أن في رواية يسلم حين استغفر الإمام بالخطأ شرعية التخليل عقبها فلا فصل وعنه أنه ينظر سلام الإمام ليسلم معه لأن البقاء في حرمة الصلاة ليس بخطأ إنما الخطأ المنابغة في التكبير ^{سنة} قوله فرطاً أي اجرا وذخراً أي خيراً باقياً وشفاعاً أي مقبول الشفاعة قوله أن كل تكبيرة فائضة مقام

تكن منوشة فحال بينهما وبينهم فان صلوا على جنازة ركبنا فاجزاهم في القباس لانهم دعاء وفي الاستحسان لا تجزى بهم لانها صلوة من وجه لوجود النجاسة فلا يجوز تركه من غير عذر واجتياها ولا بأس بالاذن في صلوة الجنازة لان التقدم على الولي فيملك ابطاله بتقدم غيره وفي بعض النسخ لا بأس بالاذن اي لاعلام وهو ان يعلم بعضهم بعضا بقصوا حقه ولا يصلي على ميت في مسجد جماعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا اجر له ولا نبي لا داء المكتوبات ولا نه يحتمل ثلوث المسجد وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف

المشاخ

مقام ركعة ولهذا الترتيب واحدة من هذه التكرارات لا تجزى به صلوة كما لو ترك ركعة من الظهر حتى ثالث الصحابة رضي الله عنهم اربع كاربع الظهر وبو يوسف رحمه الله يقول في تكملة الا فتناح فمعينان معنى الا فتناح والفتناح مقام ركعة ومعنى الا فتناح مرجع فيها بدليل تخصيصها برفع اليدين عند ما وان جاء بعد ما كبر الامام الرابعة فقد قاتلة الصلوة وسند ابي يوسف رحمه الله بكبر فاذا سلم الامام قضى ثلث تكملة **قوله** لو تكن منعوشة في حديث فاطمة رضي الله تعالى عنها سجي قبرها ثوب ونفش على جنازتها اي عد لها نفث وهو شبه المحفد مشبك يطبق على المرأة اذا وضعت على الجنازة **قوله** لا بأس بالاذن في صلوة الجنازة قيل معناه اذن الولي للناس في الرجوع الى منازلهم بعد الفراغ من الصلوة عليه فانهم اذا فرغوا منها فعلمهم ان يشواظف الجنازة الى ان يتموا الى القبر ولا يرجع احد الا باذن الولي لقوله عليه السلام اميران ولبسا باميرين المرأة في هودجها ليس للعصر الرجل دونها فهي كالا مبر عليهم وفي الجنازة لا يرجع الناس الى منازلهم دون اذنه فهو كالا مبر عليهم **قوله** وفي بعض النسخ اي في بعض نسخ الجامع الصغير لا بأس بالاذن وفداستحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق للجنازة التي يرغب الناس في الصلوة عليها وكذا ذلك لبعضهم والاصح هو الاول كذا في الجامع الصغير لفاضي خان رح وقال الامام الهندي واني رحمه الله عليه لا ينادى في السوق لانه عادة الجاهلية الا ان يكون الميت عالما او زاهدا وقال الامام الحلواني رحمه الله واني اورد هذه المسئلة لان البعض كرموا ذلك لانه اعلام بالمصيبة كذا ذكره المتراشي رحمه الله **قوله** لقول النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا اجر له يحتمل ان يكون قوله في المسجد ظرف الصلوة ويحتمل ان يكون صفة جنازة ولذا اختلف حكم المسئلة حيث قال وفيما اذا كان الميت خارج المسجد اختلف المشاخ لا التعليل بقوله ولان المسجد بني لاداء المكتوبات يقتضي كراهة صلوة الجنازة في المسجد وان كانت الميت خارج المسجد والتعليل باحتمال ثلوث المسجد يقتضي ان لا تكرر الصلوة اذا كان الميت خارج المسجد وآية ما في المبسوط وقال الشافعي رحمه الله لا تكو على اي وجه كان لما روي ان سعد بن ابي وقاص رضي لما مات امرت عائشة رض بادخال جنازة المسجد حتى صلى عليها اذ واج النبي عليه السلام ثم قالت لبعض حولها هل عاب الناس علينا بما فعلنا قال نعم ثالث ما اسرع ما نسوا ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة ابي سهل بن البيضاء الا في المسجد ولا مهادعاء او صلوة في المسجد اولي بها من غيره ولنا حديث ابي هريرة رضي الله عنه انه قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا اجر له ولا اشترلكم معنى بمقابلته النص وحديث عائشة رضي الله عنها دليلنا لان الناس في زمانها المهاجرون والانصار قد عابوا عليها فدل انه كان معروفا فيها بينهم كراهة وناويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان معتكفا في ذلك الوقت فلم يمكنه الخروج وامر بالجنازة فوضعت خارج المسجد **قوله**

ومن استهل بعد الولادة سبي وغسل وصلى عليه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا استهل المولود صلى عليه وإن لم يستهل لم يصل عليه وإن الاستهلال دلالة الحجة فتحقق في حقه سنة الموت ومن لم يستهل أدرج في خرقه كرامة النبي آدم ولم يصل عليه لما روينا وبغسل في غير الظاهر من الرواية لأنه نفس من وجه وهو المختار وإذا سبي صبي مع أحد أبويه ومات لم يصل عليه لأنه تبع لها إلا أن يقر بالاسلام وهو يعقل لأنه صح إسلامه استخسانا أو يسلم أحد أبويه ^{لأنه} يتبع خبر الأبوين دينا وإن لم يسب معه أحد أبويه صلى عليه لأنه ظهرت شيعته الدار فحكم بالاسلام كما في اللقيط وإذا مات الكافر وله ولي مسلم فإنه يغسله ويكفنه ويدفنه

قوله ومن استهل على البناء للفاعل وفي المغرب أهلوا الهلال واستهلوا دفعوا أصواتهم عند رؤيته ثم قيل أهل الهلال واستهل مبنيًا للمفعول فهما إذا ابصر واستهلل الصبي أن يرفع صوته بالبكاء عند ولادته ومنه الحديث إذا استهل الصبي ورت **قوله** ومن لم يستهل أدرج في خرقه ولم يصل عليه وعن أبي يوسف رحمه الله يغسل ولا يصلى عليه وكذا عن محمد رحمه الله وبه أخذ الطحاوي وفي رواية أخرى عن محمد رحمه الله أنه لا يغسل ولا يصلى عليه وبه أخذ الكرخي لأن المنفصل مبني في حكم جزء حي لا يصلى عليه فكذا لا يغسل وجه رواية أبي يوسف رحمه الله أن المولود مبنيًا نفس مؤمنة ومن النفوس من يغسل ولا يصلى عليه فيجوز أن يكون بهذه الصفة وما قالوا بأن المولود مبنيًا في حكم الجزء فلنا أنه في حكم الجزء من وجه وفي حكم النفس من وجه فيعطى له حظ من الشبهين فلا اعتبار بالتفوق فلنا يغسل ولا اعتبار بالاجزاء فلنا لا يصلى عليه وأما السقط الذي لم يتم أعضاؤه ففي غسله اختلاف المشايخ والمختار أنه يغسل ويلب في خرقه كذا في المحيط **قوله** إلا أن يقر بالاسلام وهو يعقل أي صفة الاسلام وصفته ما ذكر في حديث جبرئيل عليه السلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى وهذا يدل على أن من قال لا إله إلا الله لا يكون مسلمًا حتى يعلم صفة الاسلام وكذا إذا اشترى جارية واستوصفها صفة الاسلام فلم تعلم فإنها لا تكون مؤمنة وفي الجامع الصغير لأبي البشر رحمه ثم أولاد المسلمين إذا ماتوا حال صغرهم قبل أن يعقلوا يكونون في الجنة فإن فهم أحاديث كثيرة أكثرها من المشاهير وبها أحاديث شبيهة أنهم قالوا بلي يوم أخذ الميثاق عن عتقاد قد روي عن أبي حنيفة رحمه الله في آثاره أن الجنيته أن الذين يصلون على جنازة أولاد المسلمين وهم صغار يقولون بعد التكبير الثالثة اللهم اجعله لنا فرط اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا وهذا قضاء منه بسلامهم وأما أولاد الكفار إذا ماتوا قبل أن يعقلوا ^{خلف} فيه أهل السنة والجماعة روي عن محمد رحمه الله أنه قال إني أعرف أن الله لا يعذب أحدا من غير ذنب وقيل هم في الجنة حدم المسلمين عن أبي حنيفة رحمه الله أنه توقف فيهم وروى عن محمد رحمه الله تعالى **قوله** كما في اللقيط أي يكون شيعا للدار ثم بعد الدار يعتبر البعد حتى لو وقع من الغنمة صبي في سهم رجل في دار الحرب فمات يصلى عليه ويجعل مسلما يتعالم صاحب البعد **قوله** وإذا مات الكافر وله ولي مسلم أي قريب مسلم وبعض الناس عاب على محمد رحمه الله عليه في هذا اللفظ حيث أثبت الولاية بين الكافر والمسلم والله تعالى نفى ذلك بقوله يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء وال جواب عنه أنه أراد محمد رحمه الله بالولاية القرابية وذكر الإمام الكسائي والمجوي والكافرا ثبت أنما يغسل لأنه السنة في عامر بن آدم

بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابي طالب لكن بغسل غسل الثوب الخمر يلف في خرقة وتغفر حفرة من غير مراعاة سنة
المكفئ والمد ولا يوضع فيه بل يلقى **فصل في حمل الجنازة**
واذا حملوا الميت على سريره اخذوا بقوائمها الاربع بذلك وردت السنة وفيه تكثير
للماء وزيادة الاكرام والصبابة وقال الشافعي السنة ان يحملها رجلان يضعهما السابق على اصل عنقه
والثاني على صدره لان جنازة سعد بن معاذ هكذا حملت فلما كان ذلك لا زحام للملائكة عليه ويمشون به
مسرعين دون الخجب لانه صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه قال مادون الخجب واذا بلغوا الى
قبره يكره ان يجلسوا قبل ان يوضع عن اعناق الرجال لانه قد تقع الحاجة الى التعاون و
القيام امكن منه

ادم ولا نه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لانظهير حتى لو وقع الكافر الميت الغسيل في الماء القليل
افسد الماء بخلاف المسلم اذا كان غسبلا والكافر كالتخيز غير انه لم ينحس حال حيوته لحمله امانة الله ولا حتمال
الاسلام فلما ختم له بالسقاوة صار شر من التخيز **قول** بذلك امر علي رضي الله عنه في حق ابيه فامته
لمامات ابو طالب جاء علي رضي الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان عمك الضال فدمت فقال
اغسله وكفنه وواره ولا تخثر به حدثا حتى نلقا في اي لا تصل عليه وسأل رجل ابن عباس رضي الله عنه ان احيى ثوبا
ضوايته فقال اتبع جنازتها واغسلها وكفنها ولا تصل عليها وادفنها لان هذه من جملة المصاحبة بالمعروف والنهي
بكلامه تركه طعمة للسباع والولد المسلم مندوب الى ابرو الدية وان كانا مشركين قال الله تعالى ووصينا الانسان بوالديه
حسنا ولم يبين في الكتاب ان الابن المسلم اذا مات وله اب كافر هل يمكن ابوه الكافر من القيام بغسله وتجهيزه وينبغي ان لا يمكن
من ذلك بل يفعله المسلمون الا ترى ان اليهود لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته قال عليه السلام لا يحل به
ولا الحرام ولم يحل ببنه وبين والده اليهودي ويكره للكافرين بدخل في قبره فريبه من المسلمين لئلا يفتن لان الموضع الذي
فيه الكافر ينزل فيه اللعن والسخط والمسلم يحتاج الى نزول الرحمة في كل ساعة فينزه قبره من ذلك كذا في المحيط والله

فصل في حمل الجنازة

قول بذلك وردت السنة وهو ما روي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه
من السنة ان تحمل الجنازة من جوانبها الاربعة ولفوله عليه السلام من حمل الجنازة من جوانبها الاربعة
غفر له مغفرة موجبة ولا نعمل الناس اشتهر بهذه الصفة وهو اسر على الحاملين المتداولين بينهم
والبعد عن تشبه حمل الجنازة بحمل الاثقال وقد امرنا بذلك ولهذا كره حملها على الظهر وعلى الدابة
ويأول ما رواه الشافعي رحمه الله انه كان لضيق الطريق او لعوز الحاملين كذا في المبسوط
قول وزيادة الاكرام بان يحمل جماعة على اعناقهم وهو مكروه حبا
ومينا **قول** صرعين دون الخجب ضرب من العدو ودون العنق لما روي ان النبي
عليه السلام سئل عن المشي بالجنازة فقال مادون الخجب فان يكن خيرا يحملوه اليه وان يكن
شرا وضعوه عن رقابكم والمشي خلفها احب خلا قال الشافعي رحمه الله فان عند
المشي امامها افضل لما روي ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا يمشيان
امام الجنازة

وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك ثم مؤخرها على يمينك ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها على يسارك ابشرا
للبنامين وهذا في حالة الثناوب والله تعالى اعلم بالصواب

فصل في الدفن

ويجوز القبر ويلجأ لقوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا واشق لغربنا ويدخل الميت مما يلي القبلة خلافا
للمشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عنده يسلم سلاما روي انه صلى الله عليه وسلم سل سلا ولنا ان جانب القبلة
معظم فيستحب الادخال منه

ولنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي خلف جنازة سعد بن معاذ وان علي بن ابي طالب رضي الله عنه
كان يمشي خلف الجنازة فقبل له ان ابا بكر وعمر كان يمشيان امامها فقال برحمة الله قد عرفنا ان المشي خلفها
افضل ولكنها اراد الامر على الناس معناه ان الناس يتجزئون عن المشي امامها فلو اخار المشي خلفها لضاق
الطريق على من يسبقها وقال ابن مسعود رضي الله عنه فضل المشي خلف الجنازة على المشي امامها كفضل
المكتوبة على النافلة ولان المشي خلفها اعظم فانه ينظر اليها وينفكر في حالة نفسه ومرتبها بما يجنبها الى
التعاون في حملها وقال الامام البخاري رحمه الله المشي امام الجنازة واسع مالم يتباعد عنها ويكره ان
يقدم الكل عليها وفي موضع لا يمشي يمينها وشمالها ويكره لستبعها رفع الصوت بالذكر والقراءة لانه
فعل الكتابي ويذكر في نفسه والتشبه بالكافر فيما لنا منه بد مكره كذا ذكر الامام الثوري رحمه الله تعالى
عليه **قوله** وكيفية الحمل ان تضع مقدم الجنازة على يمينك هذا اللفظ في الجامع
الصغير بلفظ الخطاب خاطب به ابو حنيفة رحمه الله ابا يوسف قال يعقوب رأيت ابا حنيفة رحمه الله يصنع
هكذا قال الامام الحنفي رحمه الله وهذا دليل نواضعه وقد حمل الجنازة من هو افضل منه بل هو افضل
جميع الخلائق وهو يبيننا صلى الله عليه وسلم فانه حمل جنازة سعد بن معاذ رضي الله عنه لما

ان حمل الجنازة عبادة فيجب ان يبادر في العبادة والله اعلم بالصواب **فصل في الدفن**

اصل هذه الافعال من القفل والتكفين والدفن في بني آدم عرف بفعل الملائكة في حق آدم عليه السلام
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لما توفي آدم عليه السلام غسله الملائكة وكفوه ودفنوه ثم قالوا لولده هذه سنة موناكم
قوله ويلجأ لان الشق فعل اليهود والتشبه بهم مكره فيما منه بد وكان بالمدينة حفاران احدهما
يلجأ والاخر يشق فلما قبض رسول الله عم بعثوا في طلب الحفار فقال العباس اللهم اخبرني ببيتك فوجد الذبي
يلجأ ولا حجة للمشافعي رحمه الله في نوارث اهل المدينة لانهم انما نوارثوا ذلك لضعف اراضيهم فيها والحمد والحمد
ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبئر المسقف وصفته الشق ان يحفر
حفرة في وسط القبر فيوضع فيها الميت **قوله** ويدخل الميت مما يلي القبلة يعني يوضع الجنازة
في جانب القبلة من القبر ويجعل منه الميت فيوضع في اللحد وقال الشافعي يحل سلا وصفته ذلك ان يوضع الجنازة في مؤخر القبر
حتى يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر ثم يدخل الرجل الآخر القبر فيأخذ برأس الميت ويدخله القبر ولا يسلم كذلك
كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله في فتاوى قاضي خان والحمد لله الغزالي وقال شمس الائمة الحلواني رح صورة السل
ان يوضع الجنازة في مقدم القبر حتى يكون رجلا الميت بازاء موضع رأسه من القبر ثم يدخل الرجل الآخر

وأما طريق الروايات في ادخال النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وضع في محله بقول واضعه بسم الله وعلى ملته رسول الله كذا
 قاله صلى الله عليه وسلم حين وضع ابا دجانه رضي في القبر وبوجهه الى القبلة بذلك امر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وجل العقدة لوقوع الامم من الانتشار ويسوي اللبن على اللحد لانه صلى الله عليه وسلم جعل على
 قبر اللبن ويسجي قبر المرأة بثوب حتى يجعل اللبن على اللحد ولا يسجي قبر الرجل لان جنسه
 حائل على الشتر ومبنى حال الرجال على الانكشاف وبكره الاجر والخشب لانهما لا يحكام البناء والقبر
 موضع البلى ثم بالاجر اثر النار بكرة نقاؤا

الآخر القبر فاحذر رجل الميت ويدخلهما الضرا ولا يسيل كذا في المحيط وشرح الطحاوي **قوله** واضطر
 الرواية في ادخال النبي صلى الله عليه وسلم روى ابراهيم النخعي رح ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل قبره من قبل القبلة فان
 صح هذا يصح المذهب وان صح ما روي انه عليه السلام سل كان ذلك للضرورة فانه عليه السلام مات في حجرة عائشة
 رضي الله عنها من قبل الحائط وكان سنة دفن الانبياء عليهم السلام في الموضع الذي قبضوا فيه فلم يتمكنوا من وضع السرير
 من قبل القبلة للحائط فلهذا اسل **قوله** بقول واضعه بسم الله وعلى ملته رسول الله اي
 بسم الله وضعناك وعلى ملته رسول الله سلمناك **قوله** حين وضع ابا دجانه في القبر قبل الصبح
 وضعه في النجدين لان ابا دجانه مات بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خلافة ابي بكر كذا ذكر في التواريخ **قوله**
 ويسجي قبر المرأة الشجيرة النخيلة يسجي قبر المرأة بثوب حتى يفرغ من اللحد لانها عورة من فرنها الى قدمها فربما يبدو
 بشيء من ارجلها الا ترى انها خست بالنفس على جنازتها وهو شبيه المحفة مشبك بطبق على المرأة اذا وضعت على
 الجنازة وقد صح ان قبر فاطمة رضي الله عنها يسجي بثوب ونفس على جنازتها ولم يكن النقش في جنازة النساء حتى ماتت
 فاطمة فاصبحت قبل موتها ان يسر جنازتها فالتخذ والها نعشا من جريد النخل فبقي سنة هكذا في جميع النساء
قوله ولا يسجي قبر الرجل لان عليه رضي الله تعالى عنه رأى قبر رجل يسجي بثوب ففجى
 الثوب وقال لا تشبهوه بالنساء **قوله** وبكره الاجر الى قوله ثم بالاجر اثر النار فبكره
 نقاؤا قال الحنظلي هذا ليس بشيء لانه يكفى في ثوب قصره الفصار وان كان به اثر النار وكذا يغلى الماء بالسد
 والحرض وقال مشايخ بخارا لا يكره الاجر في بلدنا لماس الحاجة اليه لضعف الاراضي حتى قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رحمه الله لو اتخذوا تابوتا من حديد لم اربه باماني هذه الديار لكن ينبغي
 ان يوضع مما يلي الميت اللبن كذا في المحيط فعلى هذا ائمة خوارزم قالوا لا بأس به ايضا في ديارنا لانها
 ارض رخوة نزة لا يمتسك اللحد غالبا وفي شرح الجامع الصغير للكسائي وان تغدرا اللحد لا بأس بالثابوت للميت
 لكن السنة ان يفرش فيه التراب وان يجعل عن يمين الميت وعن يساره لينا ووصي به وان اهيل التراب
 عليه لا بأس بالحجر والاجر وكذا على الثبر ان اجتمع الى الكناية وفي الجامع الصغير لفاضل خا رحمه الله
 عليه ولا بأس بكناية شيء او بوضع الاحجار على القبر لكون علامة وفي الايضاح والصفة وكره ابو حنيفة
 رحمة الله عليه البناء على القبر وان لم يعلم بعلامته وكره ابو يوسف رحمة الله عليه ان يكتب عليه كناية
 لما روي جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تجصصوا القبر ولا تشبوا عليه ولا
 تفعدوا عليه ولا تكتبوا عليه **قوله**

ولا بأس بالقبص وفي الجامع الصغير يستحب اللبن والقصب لأنه صلى الله عليه وسلم جعل على قبره من قصب ثم
 بهال التراب ويسمى القبر ولا يسطح أي لا يربع لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن تربع القبور ومن شاهده قبره
 عليه السلام أخبر أنه مسلم والله تعالى أعلم بالصواب **باب الشهيد**
 الشهيد من قتله المشركون أو وجد في المعركة وبه أثر أو قتله المسلمون ظلمًا
 ولم يجب بقتله دية فإنه كف عن وبصل عليه ولا يغسل لأنه في معنى شهداء أحد
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم فهم زملوم بكلمتهم ودمائهم ولا تغسلوهم فكل من قتل بالحد يد ظلمًا وهو طاهر
 بالغ ولم يجب به عوض مالي فهو في معنهم فبلق بهم والمراد بالآثر الجرحه لا نهاد لانه الفتل وكذا خروج الدم من موضع
 غير معناد كالعين ونحوها والمشافعي يجادلنا في الصلوة ويقول السيف محال للذنوب فاعفى عن الشفاعة ونحن نقول الصلوة على
 الميت لاظهار كرامته والشهداء بها وإظهار عن الله توب لا ينفق عن الدعاء كالنبي والصبي ومن قتله أهل
 الحرب أو أهل البغي أو قطاع الطريق فباي شيء قتله لم يغسل **باب** لأن

قوله ولا بأس بالقبص وحكي عن شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى عليه أنه قال هذا في قصب لم يعمل
 وأما القصب المعمول بالفارس سنة بوريابي فإنه زني فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكره لأنه قصب كله وقال بعضهم يكره لأنه
 لم يرد السنة بالمعمول وأما الحصى المخلط من البردي فالأقواؤه في القبر مكروه لأنه لا يرد به السنة وكثير من الصحابة رضي الله تعالى
 عنهم أوصوا بأن يرصوا به في التراب ورسا أي يدنوا من غير شق ولا تحد وقالوا ليس جنبنا إلا يسر بأولى من الأيمن في التراب
 كانوا يرصون في التراب ورسا وبهال عليهم التراب إلا أن الوجه يوقى من التراب بلبنين أو ثلث كذا في المحيط **قوله**
 ويسمى القبر ولا يسطح وقال الشافعي رحمه الله يسطح لما روي أنه لما توفي إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم غبره مسطحًا وأخرج علماء زمانهم الله بحديث سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما أن جبرئيل
 عليه السلام صلى بالملك ككة على آدم وجعل قبره مسطحًا وعن إبراهيم النخعي أنه قال أخبرني من رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 فإني يكره عمر رضي الله عنهما أنها مسنة عليها فلق مد ربض ولأن تربع القبر يشبه بضع أهل الكتاب والشبه بعضهم
 فيها لنا بد منه مكروه وتأويل حديث إبراهيم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره أولًا ثم ستم كذا في المبسوط و
 المحيط والله أعلم بالصواب **باب الشهيد**

قال شيخ الإسلام رحمه الله اختلف الناس لماذا سمي الشهيد شهيدًا قال بعضهم لأن الملائكة يشهدون
 موته فكان مشهودًا ففعل بمعنى مفعول كالقنيل وقال بعضهم لأنه مشهود له بالجنة بالنصر وقبل سمي به
 لأنه حي حاضر عند الله تعالى قال الله تعالى ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتًا بل أحياء عند
 ربهم **قوله** ولم يجب بقتله دية لأنه لا يرد عليه الأب إذا قتل ابنه عمداً بالآلة جازية
 لأنه لم يجب بهذا القتل دية وإنما وجب الفصاص لكن سقط لحرمة الأبوة ووجبت الدية فيكون شهيداً
قوله وهو طاهر بالغ كان ينبغي أن يشترط العقل أيضاً كما اشترط البلوغ و
 الطهارة إذا التفتة شرط عند أبي حنيفة رحمه الله **قوله** والمشافعي رجحنا لفتنا في الصلوة
 اختلف العلماء في حكم الشهيد على ثلثة أقوال قال علماء نازح أنه لا يغسل وبصلي عليه وقال الحسن
 البصري رحمه الله لا يغسل لأنه الموتي من بني آدم ولأن الغسل شرع كرامته والشهد **باب** الحق

لان شهداء احد ما كان كلهم فيقتل بالسيف والرمح واذا استشهد الجنب غسل عند الجيفة وقال لا يغسل لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت والثاني لم يجب للشهادة ولا بي جيفة رحمة الله تعالى عليه ان الشهادة عرفت مانعة غير انفع فلا ترفع الجنابة

احق بالكرامات وانما لم يغسل شهداء احد لان الجراحات قشت في الصحابة في ذلك اليوم وكان يشق عليهم حمل الماء من المدينة وغسلهم فغدرهم رسول الله لذلك وهذا التأويل باطل فانه لم يأمر بالنيم ولو كان ترك الغسل للتغذر لامرهم بالنيم كما لو تغذر غسل الميت في زماننا لعدم الماء ولا نه لم يغدرهم في ترك الدفن فكانت المسئلة في حفر القبور للدفن اظهر منه في الغسل وكما لم يغسل شهداء احد لم يغسل شهداء بدر وهذه الضرورة لم يكن يومئذ وكذلك لم يغسل شهداء الخندق وحين فظهر ان الشهيد لا يغسل وقال الشافعي رحمه الله لا يصلي عليه كحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلى على احد من شهداء احد قلنا روى عبد الله بن ثعلبة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الجنازة على شهداء احد حتى روي انه صلى على حمزة رضى الله عنه بعين صلاة وحديث جابر ليس بقوي وقيل انه كان يومئذ مشغولا فقتل ابوه واخوه وخاله فرجع الى المدينة ليدبر كيف يحسبهم الى المدينة فلم يكن حاضرا حين صلى رسول الله عليه السلام عليهم فلهذا روي ما روي ومن شاهد النبي عليه السلام فقد روى انه صلى عليهم ثم سمع جابر منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم ان يدفن القتل في مصارعهم فرجع فدقهم فيها **قوله** لان شهداء احد ما كان كلهم فيقتل بالسيف والرمح كان فيهم من دمع رأسه بالحجر وفيهم من قتل بالعصا وقد عمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامر بترك الغسل واهل البغي كاهل الحرب لان الحاربة معهم ماؤربها قال الله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فهو في هذه الحاربة ما ذل نفسه لا يتغلا مرضات الله تعالى كما المقتول في محاربة الكفار وكذا اقطاع الطريق لانه تعالى وصفهم بكونهم محاربين الله ورسوله **قوله** لان ما وجب بالجنابة سقط بالموت وذلك لان السبب الموجب لوجوب الوضوء والغسل في الحدث والجنابة هو الصلوة والحدث والجنابة شرط الوجوب وقد سقطت عنه الصلوة بالموت فيسقط وجوب الغسل ايضا لسقوط الوجوب وهو الصلوة **قوله** والثاني لم يجب للشهادة كما لحدث اذا استشهد وانفق فيه ان الاستشهاد اقيم مقام الغسل كالذكاة في الشاة وذلك لان الميت انما يتنجس باعتبار احتباس الدماء السيالة فيه لا بتفصيل الموت بدليل ان ما لا دم له من الحيوانات لا يتنجس بالموت والاستشهاد مانع من الاحتباس فلا يغسل فان قيل ان هذا باطل طرد او عكسا اما طرد اقلان الموت يغسل وان لم يكن فيه احتباس الدماء واما عكسا فلان المقتول بالخنجر والخنجر في الحرب لا يغسل وان لم يوجد الادماء قلنا الاستشهاد انما عرف مانعا من نجاسته ثممكن بالموت شرعا بخلاف الفيا اذا القياس يقتضي التنجس وان وجد الدماء لما ان الادماء نجسة فلا يطهر محلها الا بالغسل والنص ورد في حق من لم يرث فلا يقاس عليه كما قلنا ان الذكاة شرعت مانعة من التنجس لما فيها من الانهار لكنها لما كانت خلاف القياس من الوجه الذي قلنا لم تثبت طهارة اللحم بذكاة المجوسي وبذكاة من ترك السمعية عامدا واما الثاني فلان الرمي بالخنجر والخنجر اقيم مقام الادماء فيسبر على الناس لا عوازا الاطلاق على ذلك **قوله** فلا ترفع الجنابة الا ترى انه لو كان في ثوب الشهيد نجاسة يغسل تلك النجاسة ولا يغسل الدم عنه وقوله بانه شهيد فلا يغسل قلنا من حيث انه شهيد لا يغسل يغسل من حيث انه جنب واما قوله الغسل لاجل الصلوة قلنا الغسل حاز ان يكون للصلوة وللدخول المسجد وللفراة

وقد صحح ان حنظلة لما استشهد جنباً غسائه الملائكة وعلى هذا الخلاف الحائض والنفساء اذا طهرتا وكذا قبل الانقطاع في الصحيح عن الرواية وعلى هذا الخلاف الصبي لهما ان الصبي حتى بهذه الكرامة وله ان السيف كفى عن الغسل في حوشه احد بوصف كونه طهره ولا ذنب على الصبي فلم يكن في معنهم ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا ينزع عنه ثيابه لما روينا وينزع عنه الفرو والحشوا والقلنسوة والسلاح والخف لانها ليست من جنس الكفن ويزبدون وينقصون ما شاؤا انما ما للكفن ومن ارتت غسل وهو من صار خلفاً في حكم الشهادة لنيل مرافق الجوة لان بذلك يخفف اثر الظلم فلم يكن في معنى شهداء احد والارثاب ان ياكل او يشرب او ينام او يد اوي او ينقل من المعركة لانه نال بعض مرافق الجوة وشهداء احد ما تواعطاشا والكاس نداد عليهم خوفاً من نقصان الشهادة الا اذا حمل من مصرعه كبداً نظاؤه الخبول لانه ما نال شيئاً من الراحة ولو اواه فسطاط او خيمة كان مرثالاً بينا ولو بقي حياً حتى مضى وقت صلوة وهو يعقل فهو مرتث لان تلك الصلوة صارت ديناً في ذمته وهو من احكام الاحياء قال وهذا مروى عن ابي يوسف رح

ولو

ولفراة القرآن ومن المحقق فجاز ان يبقى مشرعاً لا دخال الفير والعرض على الله تعالى كذا في مبسوط شيخ الاسلام والاسرار ولما كانت الجنابة ما نزع من دخول المسجد وادخاله وهو معنى عليه فلان يمنع ادخاله في القبر للعرض على الله تعالى اولى قوله وقد صحح ان حنظلة لما استشهد جنباً فغسلته الملائكة ولو لم يكن واجبا لما غسلته الملائكة اذ غسلهم للتعليم كما في قصة آدم عم فان قبل الواجب غسل الآدميين لا غسل الملائكة فلما الواجب هو الغسل واما الفاسل فيجوز من كان ولما ثبت وجوب غسل الجنب وجب عليها لانا نأخذ بطريقين بحق الآدميين دون الملائكة وانما امرنا في البعض لاظهار الفضيلة قوله وكذا قبل الانقطاع في الصحيح من الرواية وذكر في المبسوط والمجسط وان قتلنا والخص والفاس فانه تغسلان بلا اشكال وعن ابي حنيفة رح في اصح الروايتين عنه ان يغسل لان الانقطاع حصل بالموت والدم السائل موجب للاغتسال عند الانقطاع ووجه الاخرى ان الاغتسال ما كان واجبا عليهما قبل الانقطاع وذكر الامام الثوري اني رحمه الله ان الحائض لو دلت يوماً او يومين ثم قتل لم يغسل **قوله** لما ان الصبي حتى بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان سقوط الغسل عن الشهيد لا يفاء اثر مظلومته في القتل فكان اكرامه والمظلومية في حق الصبي اشد فكان اولى هذه الكرامة توضيحه ان حال الصبيان والمجانين في الطهارة فوق حال البالغين فاذا لم يغسل البالغ اذا استشهد كما يظهر بالسيف والصبي والمجنون اولى قوله علم يكن في معنهم لان منع الشهادة بخاسه الموت في البالغ لمعنيين لا رافة الدماء السائلة فان لها اثر في التطهير كما في الزكوة والتكفير الذنوب فان السيف محاذ للذنوب ومحاذ للذنوب تطهير وفي الصبي لم يوجد هذا وان وجد الاول فلا يكون النص الوارد في البالغ وارداً في الصبي **قوله** لما روينا وهو قوله عليه السلام زملوهم بكلوهم ودمائهم **قوله** وينزع عنه الفرو والآخره وقال الشافعي لا ينزع شيئاً منه واجتهدت التزميل واجتهدت علماءنا رحمهم الله بما روي عن علي رضي الله عنه انه قال ينزع منه العمامة والخف والقلنسوة وعن زبد بن صوحان اذ قوتني في ثيابي ولا تنزعوا عني الا محشوا ولا ن هذا إعادة اهل الجاهلية انهم كانوا يدفنون ابطالهم مما عليهم من السلحة وقد نهينا عن التشبه بهم والمرد من ثيابه التي تصلح للكفن ولا يكره الكفن في غير الشهيد قوله ويزبدون ما شاؤا اي اذا كان ناضجاً من العدد المسنون وينقصون اذا كان زانداً عليه قوله وشهداء احد ما تواعطاشا وروي انهم طلبوا ماء وكان الساقى بطوف عليهم وكان اذا عرض الماء على انسان اشار الى صاحبه حتى ما تواعطاشا قوله

ولو اوصى بشئ من امور الآخرة كان ارثا ثانيا عند ابي يوسف رحمه الله عليه لانه ارتفاق وعند محمد رحمه الله عليه لا يكون لانه
من احكام الاموات ومن وجد قتيلا في المصر غسل لان الواجب فيه القصاص والدية فخفف اثر الظلم الا اذا
علم انه قتل بجد بدة ظلمها لان الواجب فيه القصاص وهو عقوبة والقاتل لا يتخلص عنها ظاهرا ما في الدنيا وما في العقب
فقد ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ما لا يثبت كالسيف ويعرف في الجنابات ان شاء الله تعالى ومن قتل في حد
او قصاص غسل وصلي عليه لانه باذل نفسه لا يفاء حتى يستحق عليه وشهداء احد بذلوا انفسهم لا يفاء
رضوان الله تعالى فلا يلحق بهم ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه لان عليا
رضي الله عنه لم يصل على البغاة

قوله ولو اوصى بشئ من امور الآخرة اختلف المتأخرون في ذلك منهم من قال لا يختلف فيما اذا اوصى
بشئ من امور الآخرة فما اذا اوصى بشئ من امور الدنيا يغسل بالارتفاق وقيل اذا اوصى بامور الآخرة لا يغسل اتفاقا والخلاف فيما اذا
اوصى بامور الدنيا قيل لا خلاف فيما قال ابو يوسف رحمه محمول على ما اذا اوصى بامور الدنيا وعند ذلك يغسل اجماعا وما قال محمد رحمه
عليه ما اذا اوصى بامور الآخرة وعند ذلك لا يغسل اجماعا قوله الا اذا علم انه قتل بجد بدة ظلمها اي وعرف قاتله عينا وما
اذا علم انه قتل بجد بدة ولكن لم يعلم قاتله يغسل لما ان الواجب هناك الدية والقصاص من على اهل المحلة كذا في المحيط هذا اذا وجد في
اما اذا وجد في مفازة ليس بقرى بها ان لا يجب فيه قسامته ولا دية فلا يغسل اذا وجد به اثر القتل قوله وهو عقوبة اي
القصاص وعقوبة وليس بعوض حتى يخفف اثر الظلم به كما في الدية وليس كان عوضا لكن نفعه يعود الى الورثة لا اليه لان المقتول
من القصاص ليس الا الشقي ودرك الثأر وهذا انما يتحقق في حق الاحياء فلم ينفع الميت به فلم يخفف اثر الظلم به بخلاف
الدية لان نفعها يعود الى الميت حتى تقضى ديونه وتنفذ وصاياه كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله فان قيل الذي
وجب القصاص يقتله ليس في معنى شهداء احد اذ لم يجب يقتلهم بشئ قلنا فائدة القصاص ترجع الى ولي القتل وسائر
الناس دون المقتول فلم يحصل له بالقتل شئ كما لم يحصل لشهداء احد بخلاف الدية على ما ذكرنا كذا في المحيط قوله
ومن قتل في حد او قصاص غسل لما روي ان ما عزالا يجم جاء عمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قتل ما عزالا يجم
الكلاب فاذا ثأرني ان اصنع به فقال لا تفل هذا فقد تاب توبته لو قمت توبته على اهل الارض لو سغفروا له هب و
اغسله وكفنه وصل عليه كذا في المبسوط قوله ومن قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يصل عليه وهذا مذهبنا وقال الشافعي
رحمه الله صلى الله عليه لانه مؤمن قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الا انه مقتول بحق كالمقتول في رجم او قصاص لما
حدثت علي رضي الله عنه لم يغسل اهل الخوارج يوم النهروان لم يصل عليهم قبل ام كفار فقال لا ولكنهم اخواننا بغوا علينا اشأ
الى انه لما ترك الغسل والصلاة عليهم عقوبة لهم وزجر لغيرهم وهو ظيرون المصاب يترك على خشبة عقوبة وزجر لغيره ومن قتل
نفسه خطأ بان ناول رجلا من العدو ليطربه فاخطأ واصاب نفسه ومات فانه يغسل ويكفن ويصل عليه وهذا بخلاف وامان
نعم قتل نفسه بجد بدة هل يصل عليه اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا يصل عليه وكان شمس الائمة الحلواني رحمه يقول
الاصح عندي ان يصل عليه ويقتل توبته ان كان تاب في ذلك الوقت لقوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
وكان القاضي الامام علي السعدي رحمه يقول الاصح عندي انه لا يصل عليه لانه لا توبته له لكنه باغ على نفسه والباغي لا يصل
عليه كذا في المحيط وذكر في فتاوى فاضلي خان في اوائل باب غسل الميت المسلم اذا قتل نفسه يغسل ويصل عليه
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

باب الصلوة في الكعبة

الصلوة في الكعبة جائزة فرضها ونفلها خلافا للشافعي رحمه الله تعالى لما كان في الفرض لأنه صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ولا بها صلوة استجعت شرائطها لوجود استقبال القبلة لأن استبعادها للبس بشرط فإن صلى الإمام بجماعة فيها جعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام جاز لأنه منوجه إلى القبلة ولا يعقد إمامه على الخطأ بخلاف مسألة الشافعي ومن جعل منهم ظهره إلى وجه الإمام لم يجز صلواته لتقدمه على إمامه وإذا صلى الإمام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة وصلوا بصلوة الإمام فمركب كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام جازت صلواته إذا لم يكن في جانب الإمام لأن التقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجانب ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلواته خلافا للشافعي لأن الكعبة هي العروة والهاء إلى عنان السماء عند نادون البناء لأنه ينقل الأثرى أنه لو صلى على جبل أبي قبيس جاز ولا بناء بين يديه إلا أنه يكره لما فيه من ترك العظيم وقد ورد النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم بالصواب كتاب الزكاة

باب الصلوة في الكعبة

قوله خلافا للشافعي رحمه الله قال العلامة صاحب النهاية لم يورد أحد من علمائنا هذا الخلاف فيما عندي من الكتب كالمبسوطين والاسرار والابحاح والمحيط وشرح الجامع الصغير وذكر في الوجهين الغزالي فالمصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وإن كان مفتوحا والعبة مرتفعة وقد مروا بالرجل جاز ولو أتته الكعبة والعبادة بالله صح صلواته خارج العروة متوجهة إليها كن صلى على أبي قبيس والكعبة تحته وإن صلى فيها لم يجز إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط أو واقف على السطح كالواقف في العروة فلو وضع شيئا بين يديه لا يكفي ولو غر خشبة فوجهان وفي الخلاصة الغزالية ويجوز الصلوة في الكعبة إلى بعض بنائها كان فيها قولين عن الشافعي رحمه الله وفي شرح القندوري للعلامة الزاهد رحمه الله وقال مالك والشافعي رحمه الله في قول لا يجوز فيها أداء المكنوبة وقيل لا يجوز فيها الفرض والنفل لما روي أنه عليه السلام لما دخل البيت دعا في نواحيها كلها ولم يصل حتى خرج فصلى عند الباب ركعتين وكنا ما روي عن بلال وصفوان أيضا أنه عليه السلام صلى يوم الفتح في الكعبة بين العمودين المقدمين **قوله** بخلاف مسألة الشافعي أي إذا وقع تحري المقندي على جهة ووقع تحري الإمام على جهة أخرى لا يجوز صلواته خلفه لأنه اعتقد إمامه على الخطأ أما في الكعبة لا يعتقد إمامه على الخطأ وإن كان ظهره إلى ظهر الإمام ولو كان وجهه إلى وجه الإمام جاز ويكره وفي الأيضاح وينبغي لمن يراجه الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سترًا آخرًا عن التشبه بعباد الصورة وأما إذا كان على يمين الإمام أو يساره فهو أيضا جائز **قوله** وقد ورد النهي عنه ذكر في آخر باب الحديث من المبسوط روي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه قال نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن الصلوة في سبعة مواطن الحجزة والنزلة والمقبرة والحمام وقوارع الطريق ومعاطن الأبل وفوق ظهر بيت الله تعالى والله أعلم بالصواب كتاب

كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم اذا ملك نصاب ملكا تاما وحال عليه الحول اما الوجوب فلقوله تعالى وآتوا الزكاة ولقوله صلى الله عليه وسلم ادوا زكاة اموالكم وعليه اجماع الامة والمراد بالواجب الفرض لانه لا شبهة فيه واشترط الحرية لان كمال الملك بها والعقل والبلوغ لما ذكره والاسلام لان الزكاة عبادة ولا تحقق العبادة من الكافر ولا بد من ملك مقدار النصاب لانه صلى الله عليه وسلم قد راى سبب به ولا بد من الحول لانه لا بد من مدة يفتق فيها النماء وقد رها الشرع بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولانه الممكن به من الاستثناء لاستثاله على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الاسعار فيها فادبر الحكم عليه ثم قيل هي واجبة على الفور لانه مقتضى مطلق الامر وقيل على التراخي لان جميع العبر وث الاداء وهذا لا تضمن لهلاك النصاب بعد التقريط

كتاب الزكاة

زكيتها بدل على النماء يقال ذكى الزرع اذا نما سميت بها لانها سبب نماء المال بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة قال الله تعالى وما انتقم من شيء فهو يخلفه او على الطهارة قال الله تعالى وحنانا من لدنا وزكاة اي طهارة وفيها معنى التطهير قال الله تعالى حذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وسميت صدقة لدلائلها على صدق العبد في العبودية وفي الشرع عبارة عن ابناء جزء من النصاب الحولي الى الفقير لانها توصف بالوجوب وهو من صفات الافعال وقيل هو اسم للفدر الذي يخرج الى الفقير لان ابناء الابناء محال وسببها المال لانها تضاف اليه وينكر بتركه وشرط وجوبها ما يذكر **قوله الزكاة** واجبة اراد به الواجب التطبيقي وهو الفرض **قوله** اذا ملك نصابا لا بد من ملك النصاب لان المال انما صار سببا في المالك وقال عليه السلام لمعاذ ثم اعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد في فقرائهم والفقير انما يكون بكثرة المال وليس للكثرة حد تعرف به واحوال الناس فيه متفاوتة فقد روي الشرع بالنصاب **قوله** ملكا تاما احترز به عن ملك المدبون وعن صدقات المرأة على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا كان ابلا سائمة باعيا لها غير مقبوض لها اما نقصان ملك المدبون فان صاحب الدين يستحقه عليه وبأخذه من غير قضاء ولا رضى وذلك آية عدم الملك كما في الود بعة والمغصوب فلان يكون دليل نقصان الملك اولى ولا يلتزم على هذا الموهوب له حيث تجب عليه الزكاة وان كان للواهب الرجوع في هبته وهول يمنع تمام الملك للموهوب له لاننا نقول انه لا يملكها عليه الا بقضاء او رضى واما الصداق قبل القبض فان بال عقد يحصل اصل الملك وتمام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وحبس ورثه نصاب الزكاة يستثنى على تمام المقصود لا على حصول اصل المقصود كذا في المبسوط وشرح القدروري ومن جملته المبيع قبل القبض فانه ملك للمشتري وليس بتمام لان الملك عبارة عن المطلق الحاجز اي بطلان تصرف المالك كيف شاء ومنع غيره عن التصرف فيه وما لم يكن بهذا التفسير كان ناقصا والمبيع ليس بهذه الصفة لانه لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ثم قيل هي واجبة على الفور وهو قول الكوفي رحمه الله فانه قال يا ثم بناخر الزكاة بعد التمكن : وهكذا

وليس على الصبي والمجنون زكاة خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه فإنه يقول هي غرامة مالية فتعتبر لغير المني
كفقه الزوجات وصار كالعشر والخراج ولنا أنها عبادة فلا تبادى إلا بالاختيار تحقيقا لمعنى الابتداء ولا اختيارا ولما
لعدم المثل بخلاف الخراج لأنه مؤنة الأرض وكذلك الغالب في العشر معنى المؤنة ومعنى العبادة تابع وكوافق في بعض السنة
فهو بمنزلة أفاقته في بعض الشهر في الصوم وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر أكثر الحول ولا فرق بين الأصلي والعرضي وعن أبي
حنيفة رحمه الله أنه إذا بلغ مجنوننا يعتبر الحول من وقت الأفاقته بمنزلة الصبي إذا بلغ وليس على المكنت زكاة
لأنه ليس بها لك من وجه لوجود المنافي وهو الرق ولهذا لم يكن من أهل أن يفتى عبده ومن كان عليه دين يحيط
بماله فلا زكاة عليه وقال الشافعي يجب لتحقيق السبب وهو ملك النصاب فام ولنا أنه مشغول بواجبه الأصلية
فاعتبر بعد وما كالماء المستحق بالعطش وشباب البذلة والمهنة وإن كان ماله أكثر من دينه زكى
الفاضل إذا بلغ نصابا لغيره عن الحاجة والمراد به دين له مطالب من جهة العباد حتى

وهكذا ذكر الحاکم الشهيد وعن محمد رحمه الله من غير عذر ولا نقبل شهادة من فرق محمد رحمه الله بين المجنون والمجنون فقال
لا ياتم بئنا خير الحج ويأتم بئنا خير الزكاة لأن في الزكاة حق الفقراء فيسأله بئنا خير حقهم أما الحج فحق الله تعالى وروى
هشام بن عمار عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا ياتم بئنا خير الزكاة وبئنا خير الحج لأن الزكاة غير موقوفة أما الحج فموقوفة بغيره
بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل كذا في فتاوى فاضلي خان رحمه الله قوله وليس على الصبي
المجنون زكاة خلافا للشافعي رحمه الله فإنه يقول هي غرامة مالية الغرامة أن يلزم الإنسان ما ليس عليه كذا في المغرب وأراد
بالغرامة هنا المؤنة أي مؤنة مالئته لأن سببها المال ويؤدى بالمال ومكده بالمال كامل فيعتبر بالنفقة فهي صلة للمصلين
بغيره وبزوجه والزكاة صلة للمصلين به صلة وصار كالعشر والخراج ولنا أنها عبادة فلا تبادى إلا بالاختيار
تحقيقا لمعنى الابتداء فإن قيل هذا التعليل يعارض النص وهو قوله عليه السلام ابتغوا في أموال البناخي خيرا كذا في كلها الصدا
فلنا أن يدبها النفقة فقد ورد في الحديث نفقة الرجل على نفسه صدقة الأثرى أنه أضاف الأكل إلى كل المال
النفقة يستأصل المال لا الزكاة ولأن الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في زكاة الصبي ولم يرجعوا إلى هذا الحديث
وهم الأصول في نقل الشريعة فدل اعراضهم على أنه مأول أو منسوخ قال علي وابن عباس رضي الله عنهما لا تجب الزكاة على
الصبي حتى يجنب الصلوة عليه وقال ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ويؤدى بها الولي
وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول يحصى الوصي أحوال البيت فإذا بلغ خبره وهو أمانة إلى أنه تجب عليه الزكاة وليس
للولي ولا بئنا الأداء وهو قول ابن أبي ليلى رحمه الله عليه حتى قال إذا أداها الولي من مال له ضمن **قوله**
بخلاف الخراج لأنه مؤنة الأرض المؤنة عبارة عما هو سبب بقاء الشيء كالنفقة ثم العشر والخراج سبب بقاء الأرحاء في
أيدي الملاك لما أن مصرف العشر هو الفقراء ومصرف الخراج الفقائل والمفائلة يذبون فأصدي أهل الإسلام وانفقوا
يدعون بنصرة أهل الإسلام على الكفار قال عم أمانه من بضعناكم فيبقى الأرحاء في أيدي رباها من أهل الإسلام وهذا في الأموال التي يندرجها كالأموال
بخلاف النصاب قوله ولو أفاق في بعض السنة فهو بمنزلة أفاقته في بعض الشهر في الصوم حتى لو أفاق يوما من أول الحول لو أخره تجب الزكاة
كما لو أفاق يوما من أول رمضان أو أخره يجب صوم كل الشهر **قوله** بمنزلة
الصبي لأن التكليف لم يسبق هذه الحالة فصارت الأفاقه كبسوخ الصبي **قوله** والمراد به
له مطالب من جهة العباد كالقروض وضمن المثلث وارش

حتى لا يمنع دين النذور والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب لأنه ينقص به النصاب وكذا بعد الاستهلاك لا خلاف
 في منع ما ولا يبي يوسف روح في الثاني على ما روي عنه لأن له مطالباً وهو الإمام في السوائم ونائبه في أموال التجارة فان الملاك
 نوابه وليس في دور السكنى وثياب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد
 الخدمة وسلاح الاستعمال زكاة لأنها مشنونة بالحاجة الأصلية وليست بنامية أيضاً وعلى هذا كتب العلم
 لها ما وآلات الخزائن لما قلنا ومن له على آخر دين فحجده سنين ثم قامت به بيته لم يذكر لها
 مضمون معناه صارت له بيته بان اقر عند الناس

المباحة مهر المرأة كان الدين من التقوى او من المكبل او الموزون او الثياب او الجواهر وجب بنكاح او خلع او صلح عن دم عهد وهو حال
 او مؤجل وذكر الامام البرقي رحمه الله في جامعه عن البعض دين المهر لا يمنع اذا لم يكن الزوج على غرم الاداء لأنه لا بعده ديناً وفي
 طريقة الشهيد الدين المؤجل هل يمنع لا رواه فيه ان قلنا لا فلو وجهه وان قلنا نعم فله وجهه كذا ذكره الامام الثمناشي رحمه الله
قوله حتى لا يمنع دين النذور والكفارة وكذلك دين صدقة الفطر وجوب الحج وهدي المنقة والاختية
 لا يمنع لأنه لا مطالب لها بخلاف الخراج وضمان العشر الذي انفق ونفقة فرخت عليه لانها مطالباً كذا ذكره الامام الثمناشي
قوله خلافاً لفر رحمه الله فهما اي في دين الزكاة حال بقاء النصاب ودين الزكاة بعد استهلاك النصاب
 لا يمنعان وجوب الزكاة عنده لأنه لا مطالب لهما من جهة العباد فصار كدين النذور والكفارة وقيل لا يبي يوسف رحمه الله ما
 جحك على زفر رحمه الله فقال ما جحك على رجل يوجب في مائتي درهم اربع مائة درهم اراد به اذا كانت له مائتا درهم
 فقال عليه ثمانون حوله على مذهب زفر رحمه الله يلزمه في كل حول خمسة وذلك اربع مائة **قوله**
 ولا يبي يوسف رحمه الله في الثاني والفرق بين دين الزكاة حال بقاء النصاب ودين الزكاة بعد الاستهلاك ان الاول
 مطالب في الجملة كما اذا حر على العاشر ولا كذلك الثاني **قوله** وعلى هذا كتب العلم لا عليها
 بعد اهل مهنها فمفيد لما انه ان لم يكن من اهلها وهي ليست للتجارة لا تجب فيها الزكاة ايضاً وان كثرت لعدم النساء
 وانما يفيد ذكر اهل في حق مصرف الزكاة فانه اذا كانت له كتب العلم تساوي مائتي درهم وهو يحتاج اليها
 للنذور وليس وغيره يجوز مصرف الزكاة اليه واما اذا كان لا يحتاج اليها وهي تساوي مائتي درهم لا يجوز مصرف
 الزكاة اليه وكذلك آلات الخزائن التي ينفق ببيعها ولا يبقى اثرها في المعول واما
 اذا كان يبقى اثرها في المعول كما لو اشترى الصباغ عصفراً وزعفراناً لبصغ ثياب الناس باجر وحال
 عليها الحول كان عليه الزكاة اذا بلغ نصاباً لان ما احذر من الاجر مقابل بالعين وكذا كل من ابتاع عبداً
 ليعمل به ويبقى اثره في المعول كالعقوص والذهن لدبيع الجلد فقال عليه الحول كان عليه الزكاة وان لم
 يسبق لذلك العين اثر في المعول كالصابون والخرص لا زكاة فيه لأنه لا يبقى فيه بعد العمل فكان الاجر
 مفاد بلا بالمنفعة فلا بعد من مال التجارة كذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليه **قوله**
 معناه صارت له بيته وانما يفيد بهذا اخرازا عن مسئلة تأني بعد هذا وهي قوله وكذا لو كان على جاحد
 وعليه بيته وذكر في مبسوط فخر الاسلام روح ولو كانت له بيته عادة لم تجب زكاة فيما مضى لأنه لا بعداً وبالمال النجف
 البيهت في حجة الاقرار وهذا رواه هشام عن محمد روح وفي روايته اخرى عنه قال لا يلزم الزكاة لما مضى وانما يعلم ان لبيته لليس كل شاهد
 بعد ولا كل قاض بعد وفي المجابة بين يجب القاضي المختص ولو البيته بدون القضاء لا يكون موجباً شيئاً لاجل الاقرار لأنه لا يوجب الحن بنفسه ولا

وهي مسئلة مال الضار وفيه خلاف زفر والساجي يح ومن جملته المال المفقود والابق والضال والمغصوب اذا لم يكن عليه
 بينة والمال السافط في البحر والمدفون في المفازة اذا لم يكن مكانه والذي اخذه السلطان مصادرة ووجوب صدقة الفطر لسبب
 الاابق والضال والمغصوب على هذا الخلاف لما ان السبب قد تحقق وفوات اليد غير محل با لوجوب كمال ابن السبيل
 ولنا قول علي رضي الله عنه لا زكاة في مال الضار ولا ان السبب هو المال النامي ولا ثماء الا بالقدرة على التصرف ولا قدرة
 عليه وابن السبيل بقدر ثباته والمدفون في البيت مضاب ليس الوصول اليه وفي المدفون في ارض او كرم اختلاف المشايخ ولو
 كان الدين على مغزلي او معسر تجب الزكاة لا مكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة الخصيل وكذا لو كان على
 جاحد وعليه بينة او علم به الفاضي لما قلنا ولو كان على مفر مفلس فهو مضاب عند ابي حنيفة رحمه لان تغليب الفاضي لا يوجب
 عنده وعند محمد رحمه لا يجب التحقق الا فلا ريب عندنا بالثقلين ابو يوسف مع محمد في تحقيق الا فلا ريب مع ابي حنيفة رحمه في حكم الزكاة
 وعامة الجانب الفقراء ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنه الزكاة
 لا الضال البنية بالعمل وهو ترك التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك لم تكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة لا
 النية لم تنصل بالعمل اذ هو لم يتجر فلم يغتفر ولهذا يصير المسافر مقبلا بمجرد النية ولا يصير المقيم مسافرا بالنية الا بالسفر
 وان اشترى شيئا ونواه للتجارة كان للتجارة لا الضال النية بالعمل بخلاف ما اذا ورث ونوى التجارة لانه لا عمل منه ولو
 ملكه بالهبة او بالوصية او النكاح او الخلع او الصلح عن الفود ونواه للتجارة كان

ويختلف ما اذا كان الدين معلوما للفاضي لان صاحب الدين هناك لا يحتاج الى الخصومة لان الفاضي يلزمه
 المال بعلمه **قوله** وهي مسئلة مال الضار المال الضار الغائب الذي لا يرجي فاذا
 رجي فليس بضار وعن ابي عبيدة اصله من الاضمار وهو الغيب والاختفاء ومنه ضم في قلبه شيئا واشتقاقه من
 البحر الضار بعيد ونظيره في الصفات باقة كذا في سمينة وملكك اي ضخمة وفي الفوائد الظهيرة وبعضهم قالوا
 الضار ما يكون غيبا فاما ولكن لا يكون منتفعا به مشتق من قولهم بعير ضار وهو الذي يكون فيه اصل الجوة و
 لكن لا ينتفع به لرزاحته وشدة هزاله وقال الامام الثمري ان شي لا زكاة في مال الضار اي غير منتفع
 به بخلاف الدين المؤجل فانه آخر الانتفاع وصار في معنى مال غائب **قوله** والمدفون
 في المفازة وكذلك الودعة اذا انتى المودع والمودع من الاجاب لا من معارفه وان كانت من معارفه
 فنذكر بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى كذا في الجامع الصغير لفاضي خان رحمه الله **قوله**
 ولا ثماء الا بالقدرة على التصرف وفي الفوائد الظهيرة والمعنى في المسئلة انه لا زكاة فلا زكاة اي لا ثماء
 فلا زكاة بخلاف مال ابن السبيل لانه منتفع به في حقه بدليل تمكنه من بيعه وجواز بيعه دليل قد رثه على
 التسليم **قوله** وفي المدفون في ارض او كرم اختلاف المشايخ رحمهم الله قبل تجب الزكاة لان
 حفر جميع الارض المساوكة ممكن فلم يبعد الوصول اليه فصارت كالدار وقبل لا تجب الزكاة لان
 حفر جميعه متعسر والخرج منه فروع بخلاف البيت والدار **قوله** لا مكان الوصول ابتداء
 اي في المفر الميلي او بواسطة الخصيل اي في حق المعسر وقال الامام الثمري ان شي رحمه الله عليه ولم يذكر
 وجوب الاضحية قبل وينبغي ان لا يلزمه بخلاف الزكاة لان الملك ههنا يكفي لوجوبها مع وجود التمكن من الوصول اليه
 كابر السبيل في الاضحية لا يكفي بدليل ابن السبيل فانها لا تجب عليه قوله ولو كان الدين على مفر مفلس بالشد يد وبدل عليه بغيره بغير الفاضي وان اشترى نواه

كان للتجارة عند ابي يوسف رحمه الله لا فتراتها بالعمل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يبصر
 التجارة لانها لم يفان عمل التجارة وقيل الاختلاف على عكسه ولا يجوز اداء الزكاة الا بنية
 مفارقتها لاداء او مفارقتها لغرض مقدار الواجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية
 والاصل فيها الاقرار ان الان الدفع ينفق فاكثري بوجودها حالة الغزل ينسب كنفد بنية في الصوم ومن
 تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا لان الواجب جزء منه فكان متعينا فيه فلا
 حاجة الى التعيين ولو ادعى بعض النصاب سقط زكاة المؤدى عند محمد رحمه الله عليه لان الواجب شائع
 في الكل وعند ابي يوسف رحمه الله عليه لا يسقط لان البعض غير متعين لكون الباقي محملا للواجب بخلاف
 الاول والله اعلم بالصواب

وفاء للتجارة هذا في الشيء الذي تصح فيه بنية التجارة واما اذا اشترى شيئا لم تصح فيه بنية التجارة لا يبصر
 للتجارة بان اشترى ارضا عشرة او اربعة بنية التجارة فانه لا تجب فيه زكاة التجارة لان بنية التجارة
 لا تصح فيها لانها لو صحت يلزم فيها اجتماع الحقتين سبب واحد وهو الارض وهذا لا يجوز واذ لم تصح بنية
 الارض على ما كانت وكذا لو اشترى بذرا للتجارة ووزع في ارض عشرة امسا جرها كان فيه العشر لا غير كذا
 في مبسوط شيخ الاسلام وقتاوى قاضي خان رحمه الله تعالى عليهما **قوله** كان للتجارة
 عند ابي يوسف رحمه الله لا فتراتها بالعمل وهو القول وان لم يفان عمل التجارة وهذا لان التجارة اكتساب المال
 فلا بد من ملكه الا بقوله فهو كسبه فصح فتران النية به كاشراء فان قبل بنية التجارة بلا تجارة محال فلهذا
 الدليل يقتضي اعتبار النيات وان لم يفان الاعمال قال عليه السلام بنية المؤمن خير من عمله الا انها لم تعتبر تحققها
 فاذا قارنت الاعمال زال الاستار فوجب الاعتبار **قوله** او مفارقتها لغرض مقدار الواجب
 ان الغرض فعل فيكفي باقراران النية به ينسب او اما اذا نوى ان يودي الزكاة فجعل تصديق الى آخر السنة ولم
 يحضره النية لم يجب لما ان النية بغير اقرارها بالفعل ولم يوجد كذا في الايضاح **قوله**
 تصدق بجميع ماله لا ينوي الزكاة سقط فرضها عنه استحسانا فان قيل بنية الزكاة شرط ولم توجد قلنا الواجب بنية اصل البيا
 كمن اراد من العادة وقد وجد ان كلامه فيها اذا تصدق على الفقير والصدقة ما يراد به ان صاد الله تعالى و
 بنية الفرض انما تشترط لتخصيل النية وذا عند عدم النية الواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة الى
 النية وصار كما اذا نوى الصوم مطلقا في يوم رمضان فانه يقع عن الفرض وان لم يتعين لنية **قوله**
 لان البعض غير متعين بيان هذا انه لا تسقط زكاة المؤدى كما لا تسقط زكاة الباقي لوجود المراحة
 لان المؤدى محل الواجب وكذلك الباقي ايضا محل الواجب ثم انه كما يحتاج الى اسقاط الواجب
 عن المؤدى يحتاج ايضا الى اسقاط الواجب عن الباقي فمقدار الواجب في المؤدى جاز ان يقع عن المؤدى
 وجاز ان يقع عن الباقي فلا يقع عنهما لعدم الاولوية وجود المراحة وعدم فاطع المراحة وهو النية
 المعينة لذلك بخلاف ما اذا ادى الكل فان المراحة انعدمت هناك وروى عن ابي يوسف رحمه الله
 انه اذا نوى ان يصدق بجميع المال فصدق شيئا فشيئا اجزاء وان سبقه النية ضمن الزكاة لان
 الزكاة واجبة عليه عنده بعد ما تصدق ببعض فلا يسقط به الفرض والله اعلم بالصواب باب

باب صدقة السوائم فصل في الابل

قال رضي الله عنه ليس في اقل من خمس وود صدقة فاذا بلغت خمسا سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة الى تسع فاذا كانت عشرة ففيها شاتان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس عشرة ففيها ثلث شيا الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى اربع وعشرين فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعت في الثانية الى خمس وثلثين فاذا كانت ستا وثلثين ففيها بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة الى خمس واربعين فاذا كان ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعت في الرابعة الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي طعت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنت لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين بهذا اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذا زاد على مائة وعشرين لشنا نف الفريضة فكون في الخمس شاة مع الحقتين وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي العشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض الى مائة وخمسين فكون فيها ثلث حقا ثم

باب صدقة السوائم

فصل في الابل

قوله ليس في اقل من خمس ذود من الابل صدقة الذود من الابل من ثلثة الى العشرة وهي ثوثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح والسائمة من سامت الماشية اي رعت سوما واسامها صاحبها اسامة واسامة من الاصمعي كل ابل رسل نعي ولا تغلف في الامل كذا في المغرب وذكر في الخفة ومن صفات الواجب في الابل الا ثوثة حتى لا يجوز فيها سوى الاثبات ولا يجوز الذكران الا بطريق القيمة ثم سميت بنت مخاض لمعنى في امها لان امها صارت مخاضا باخرى اي حامل في المخاض اي اخذ ما وجع الولادة ومنه قوله تعالى فاجاءها المخاض الى جذع الخلة والمخاض ايضا النوق الحوامل الواحدة الخلة ويقال لولدها اذا استكملت سنة ودخل في الثانية ابن مخاض لان امه لحقت بالمخاض من النوق وكذا لك سميت بنت لبون لمعنى في امها فانها لبون بولادة اخرى وسميت حقة لمعنى فيها وهو انه حق لها ان يركب ويجعل عليها وسميت الجذعة وهي التي طعت في الخامسة لانه لا يستوفي ما يطلب منها الا بضرب تكلف وعبس مأخوذ من قولك جذعت الدابة اذا جسنها من غير علف وهي اعلى الاسنان التي تؤخذ في الزكوة وبعده ثني سدس وابل ولا يجب من ذلك في الزكوة لنهي رسول الله عليه الصلوة والسلام السعاة عن اخذ كسرا من اموال الناس كذا في المبسوط **قوله** فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وروي شاذ عن علي رضي الله عنه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ستة وعشرين ابنة مخاض قال سفيان الثوري هذا غلط وقع من رجال علي رضي الله تعالى عنه اما علي فاقتله من ان يقول هكذا لان في هذا مالا بين الواجبين ولا وقص بينهما وهو خلاف اصول الزكوة فان مبنى الزكوة على ان الوقص ينلوا لوجوب قوله

ثم لثانف الفريضة فيكون في الخمس شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فإذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها أربع حقا إلى ما تثنى ثم لثانف الفريضة إذا كما لثانف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله إذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات لبون فإذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم يدار الحساب على الأربعينات والخمسينات فتجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة لما روي أنه عليه السلام كتب إذا زادت الأبل على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون من غير شرط عود مادونها ولما أنه عليه السلام قال في كتاب عمر بن حزم فما كان أقل من ذلك ففي كل خمس ذود شاة ففعل بالزيادة

قوله ثم لثانف الفريضة فيكون في الخمس شاة أي مع الواجب المقدم الذي يلهيه وهو ثلث حقا وكذلك فيما بعده ثم لثانف الفريضة إذا كما لثانف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وأما قيد هذا الخراز عن الاستئناف الأول وهو الاستئناف الذي بعد المائة والعشرين فإن ذلك الاستئناف ليس إيجاب بنت لبون ولا إيجاب أربع حقا لأنعدام وجود نصابها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الخمسين فلما زاد عليها خمس وصارت مائة وخمسين وجبت فيها ثلث حقا

قوله فإذا بلغت مائة وستا وتسعين ففيها أربع حقا إلى ما تثنى ثم ان شاء أدى منها أربع حقا من كل خمسين حقة وان شاء أدى خمس بنات لبون من كل أربعين بنت لبون كذا في المبسوط وقيل في فائحي خان رحمه الله تعالى وهذا الجار إنما يتحقق إذا بلغ النصاب المائتين ولكل مراده أن له الخيار في تأخير أداء الزكاة إلى أن يبلغ النصاب مائتين فيؤدي كما ذكره

قوله من غير شرط عود مادونها أي مادون بنت لبون يعني أوجب النبي عليه السلام في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة من غير أن يوجب في الخمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض فحصل الاتفاق على أن عدد الترتيب بنها مائة وعشرين ثم بعد ما جاء الدور وقال علماءنا رحمهم الله يدار الحساب على الخمسينات لكن بشرط عود مادون الخمسينات وقال الشافعي رحمه الله يدار الحساب على الأربعينات والخمسينات في الأربعينات بنات لبون وفي الخمسينات حقا وكذلك قال مالك رحمه الله إلا أن الشافعي خالفه في أول نصاب الدور فجعله من الواحدة والعشرين والمائة فأوجب فيها ثلث بنات لبون ثم مذهبه كذهب مالك فإن ما لكا يقول بعد مائة وعشرين تجب في كل أربعين بنت لبون وفي خمسين حقة والأوفاس تسع فلا يجب في الزيادة ثقي حتى يكون مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون لا يها مرة خمسون ومربعين أربعون وفي مائة وأربعين حقتان وابنة لبون وفي مائة وخمسين ثلث حقا وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلث بنات لبون واحتجوا بما روي عن النبي عليه السلام أنه قال إذا زادت الأبل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وهذا الخبر متفق على صحته رواه ابن عمر رضي الله عنهما وكنا حديث ثيس بن سعد رضي الله تعالى عنه قال قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم أخرج إلى كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله عليه السلام بعمر بن حزم فأخرج كتابا

البحر والعراب سواء لان مطلق الاسم ينسأ ولها والله اعلم بالصواب

فصل في البقر

لبس في اقل من ثلثين من البقر صدقة فاذا كانت ثلثين شائمة وحال عليها الحول ففيها تبيع او تبعة وهي التي طعت في الثانية وفي اربعين مسن او مسنة وفي التي طعت في الثالثة بهذا امر رسول الله عليه السلام معاذ ارض فاذا زادت على اربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عندا بحقيقة رحمه الله ففي الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الاثنتين نصف عشر مسنة وفي الثلاثة ثلثة ارباع عشر مسنة وهذا رواية الاصل لان المعصية نصا بخلاف الفياس ولا يصح منا وروي الحسن عنه انه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث تبيع لان مبني هذا النص على ان يكون بين كل عقد بين وعقد وفي كل عقد واجب وقال ابو يوسف رحمه الله لا شيء في الزيادة حتى يبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه لا تأخذ من اوقاص البقر شيئا وغيره بما بين اربعين الى ستين قلنا قد قيل ان المراد منها ههنا الضعاف ثم في الستين تبيعان او تبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنات وفي تسعين ثلثة اتبعة وفي المائة تبيعان ومسنة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة من تبيع الى مسنة ومن مسنة الى تبيع لقوله عليه السلام في كل ثلثين من البقر تبيع او تبعة وفي كل اربعين مسن او مسنة والجواب ليس والبقر سواء لان اسم البقر ينسأ ولها اذ هو نوع مسنة الا ان اوهم الناس لا يتيق اليه في ديارنا لقننه

في ورقة وفيه فاذا زاد الابل على مائة وعشرين استوفت الفريضة فما كان اقل من خمس وعشرين ففيها الغنم في كل خمس دود شاة والاستيناف على نحو ما ذكرنا مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما وكان علي رضي الله عنه عالما في مال الصدقات وقال ما عندنا شيء نقرأه الا كتاب الله وهذه الصحيفة فيها اسنان الابل اخذتها من رسول الله عليه السلام فلا يجوز خلافه واما الحديث الذي رواه الخصم فحقن عملنا به لانا اوجبا في اربعين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ستة وثلثين وكذلك اوجبا في خمسين حقة وهذا الحديث لا ينعرض لنفي الواجب عما دونه وانما هو عمل بمفهوم النص فحقن عملنا بالنصين وهو اعرض عن العمل بما روي في قوله البحر جمع بحقي وهو المولود بين العربي والفالج والفالج هو الحمل الضخم ذو السنامين يحمل من السند للفحلة والبحقي مشوب الى بحر العرب جمع فارس عربي والعرب جمع رجل عربي ففرقوا في الجمع بين الاناسي والبنهايم والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى القريبة والاعراب اهل البدو واختلف في نسبتهم فالاصح انهم نسبوا الى عربية فيتحسين وهي من نهمه لان آباهم اسماعيل عليه الصلوة والسلام تشابهوا والله تعالى اعلم بالصواب

فصل في البقر

وهو من بقر اشن وسمي البقرية لانه يشق الارض وفي الصحاح البقر اسم الجنس والبقرة نفع على الذكر والانثى وانما دخله الهاء على انه واحد من الجنس قوله وهذا رواية الاصل وذكر في الاصحاح وجه رواية الاصل ان اثبات الوقف والنضا

فليدلك لا يثبت به في بمنه لا يأكل لحم بقرة والله تعالى أعلم بالصواب **فصل في الغنم**
 ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة فإذا كانت أربعين سائمة وحال عليها
 الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شتان إلى مائتين فإذا
 زادت واحدة ففيها ثلث شياه فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة
 شاة شاة هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر رضي الله تعالى عنه و
 عليه انفق الإجماع والضمان والمضرسواء لأن لفظة الغنم شاملة لكل والنص ورد به ويؤخذ الشيء في
 زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضمان إلا في رواية الحسن عن أبي جعفر رحمه الله والشيء ما ثبت له سنة والجذع ما اتى
 عليه أكثرها وعن أبي جعفر رحمه الله تعالى وهو قولها أنه يؤخذ الجذع لقوله عليه السلام إنما حفنا الجذعة والشيء لا
 نأدى به إلا ضحية فكذا الزكاة وجه الظاهر حديث علي رضي الله عنه موقوفا ومرفوعا لا يؤخذ في الزكاة إلا الشيء
 فصاعداً لأن الواجب هو الوط وهذا من الصغار ولهذا لا يجوز فيها الجذع من المفروج والنضجة به عرف نصا
 والمراد بما روي الجذع من الأبل

والنصاب بالرأي لا يجوز وأخلاء المال عن الواجب لا يجوز فأوجبا بما زاد بحسابه وتحملنا اثبات النقص وإن كان خلاف
 موضوع الزكاة بضرورة نقد وإخلاله عن الواجب الوقف بفتح القاف واحد الإقصاء في الصدقة وهو ما بين الغنم بين
 وكذلك الشق بفتح النون وبعض العلماء يجعل الوقف في البقر خاصة والشق في الأبل خاصة كذا في الصحاح **قوله**
 فليدلك لا يثبت في بمنه لا يأكل لحم بقرة لعدم الفرق حتى لو كثر في موضع ينبغي أن يثبت كذا في مبسوط فخر الإسلام رحمه الله

فصل في الغنم الغنم اسم موضوع
 الجنس يقع على الذكور وعلى الإناث وعلمها جميعا وكذلك الأبل سميت به لأنه ليس لها آلة الدفاع كالغزب
 والناب للثور والبعير فكانها مأخوذة من الغنمة وفي المبسوط في وجوب زكاة الغنم قول رسول الله عليه الصلوة
 والسلام ما من صاحب غنم لم يزد زكاة غنمه إلا بطع لها يوم القيامة بقاع قرقر يطأه بأظلافها وتطعمه بقرورها
 وقال عليه الصلوة والسلام لا يقين أحدكم يأتي يوم القيمة وعلى عاتقه شاة تبغ وتقول يا محمد يا محمد
 فأقول لا أملك لك من الله شيئا إلا وقد بلغت **قوله** والضمان والمضرسواء أي في تكميل النصاب
 لا في اداء الواجب **قوله** والنص ورد به وهو قوله عليه السلام في أربعين من الغنم شاة **قوله**
 والشيء ما ثبت له سنة والجذع ما اتى عليها أكثرها هذا تفسير كتب الفقهاء من المبسوط والتحفة ومناوي فاجف خان
 وغيرها وأما تفسير كتب اللغة كالصاح والدبون والمغرب وغيرها الشيء الذي يلقى شبهة ويكون ذلك في الظلف
 والحافر في السنة الثالثة وفي الحنف في السنة السادسة والجمع ثنيان وثنان والانتى شئته والجمع ثنيات والجذع
 قبل الشيء والجمع جذعان وجذاع والانتى جذعة والجمع جذعات بقول منه جذع لولد الشاة في السنة الثانية
 ولولد البقر والحافر في السنة الثالثة وللابل في السنة الخامسة قال ولا ينادى به إلا ضحية وباب النضجة أضيق
 من باب الزكاة الأثرى أن النضجة بالبيع والبسعة لا يجوز ويجوز أخذها في الزكاة فإذا كان الجذع مدحلا
 في الأضحية ففي الزكاة أولى كذا في الإيضاح قوله وجوز النضجة به عرف نصا وهو قوله نعمت الأضحية الجذع
 من الضمان مع أن القياس يقتضي المفارقة وهي أن المقصود هناك إراقة الدم وفي ذلك تقارب الجذع الشيء لما أن

ويؤخذ في زكاة الغنم المذكور والاثاث لان اسم الشاة ينظمها وقد قال عليه الصلاة والسلام في اربعين شاة شاة

والله اعلم بالصواب

فصل في الخيل

اذا كانت الخيل سائمة ذكورا واثاثا فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى
عن كل فرس دينار وان شاء قومها واعطى عن كل مائتي درهم
خمس دراهم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى عليه وقال لا زكاة في
الخيول لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وكذا قوله عليه السلام في كل فرس سائمة دينار
او عشرة دراهم وثاويل ما روياه فرس الغازي وهو المنقول عن زيد بن ثابت رضي الله عنه

لما ان جازاه هناك معيد يكونه منها بحيث لو اخلط بالثياب لا يمكن تمييزه قبل التامل فاما ههنا فادون الشيء لا يفرق
الشيء فيها هو المقصود من كل وجه فان منفعة النسل لا تحصل به **قول** ويؤخذ في
زكاة الغنم المذكور والاثاث وهذا عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يؤخذ الذكور الا اذا كان النصاب كله
ذكورا قال لا فان منفعة النسل لا تحصل به ويجوز في زكاة الذكور ان الواجب جزء من النصاب وان النص ورد في
باب الغنم مطلقا عن صفة الذكورة والا فوثق وفي باب الابل مفيد بصفة الاوثق وانا احمل المطلق على المفيد
وان كانا في حادتين فحملت اطلاق الغنم على المفيد الابل ولم احمل على النص البقر لان النص ثم كما ورد بالذكورة
ورد بالاثاث فلم يمكن الحمل على المفيد هناك وكذا قوله عليه السلام في اربعين شاة واثاثها ينظمها
فاذا ادعى شاة فقد ادعى ما هو المنصوص عليه بخلاف الابل لان الاسم ثم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون وهو
لا يشترط الذكور فلا يكون الذكر من الواجب واما قوله ان منفعة النسل لا تحصل به قلنا ان رعاية
منفعة النسل انما وجبت فيما وجبت في حق النصاب لا في حق الواجب فان الفقير لا يطلب النسل بل يضره
الى حاجته لا يحتاجه واما حمل المطلق على المفيد فافسد لما ان في الحمل الفاء صفة الاطلاق وهي معولة وقد عرف غناه
في اصول الفقه والله اعلم بالصواب

فصل في الخيل

قول ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومها قيل هذا في افراس
العرب ثمارها في القيمة واما في افراسنا فتقومها ونودي من كل مائتي درهم خمسة دراهم يعني
من غير حبار كذا في المتوسط ولا نصاب للخيول عنده وقبل نصابه ثلثة وقيل خمسة وقال لا زكاة
في الخيل وكذلك قال الشافعي رحمه الله وفي فتاوى قاضي خان قالوا واقتوى على قولها واجمعوا
على ان الامام لا يأخذ صدقة في الخيل جبراً وان كان له اخذ صدقة سائر السواك جبراً **قول**
وهو المنقول عن زيد بن ثابت وقعت هذه الحادثة في زمن مروان وشاور الصحابة رضي الله عنهم فروا

ابو هريرة ليس على الرجل في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت رضي الله عنه ما تقول يا ابا سعيد
فقال ابو هريرة عجباً من مروان احداثه يحدث رسول الله عليه السلام وهو يقول ما ذا تقول يا
ابا سعيد فقال زيد صدق رسول الله واما اراد به فرس الغازي فاما ما حشر لطلب نسلها ففيها الصيغة
فقال كم فقال في كل فرس دينار او عشرة دراهم واما لم يثبت ابو حنيفة رحمه الله للامام حق الاخذة للخيول
لكل عام وانما سأل في الظاهر انهم اذا علموا به لا يتركونه اصحابه واما لم يؤخذ من غيره لان مقصود الفقير لا يحصل الا من غيره غير ما كونه لهم عند

والخبر بين الدينار والفقير ما ثور عن عمر رضي الله عنه وليس في ذكرها منفردة زكاة لأنها لا تناسل وكذا في الأثاث المنفردة في رواية وعنه الوجوب فيها لأنها تناسل بالمثل المستعار بخلاف المذكور وعنه أنها تجب في الذكور المنفردة أيضا ولا تبقى في البغال والحمير لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء والمقادير ثبتت سمعا إلا أن يكون للتجارة لأن الزكاة حينئذ تتعلق بالمالية كسائر أموال التجارة والله أعلم بالصواب

فصل

وليس في الفصلا والحملان والعجا جيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه إلا أن يكون معها كبار وهذا آخر أقواله وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه وكان يقول أو لا يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول نعيم الكرمي رحمه الله تعالى ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى ثم رجع وقال فيها واحد منها وهو قول أبي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى وجه قوله الأول أن الاسم المذكور في الخطاب ينظم الصغير والكبير وجه الثاني تحقيق النظر من الجاهلين كما يجب في المهازيل واحد منها وجه الآخر أن المقادير لا بد منها القياس فإذا لم يجاب ما ورد به الشرع امتنع أصلا وإذا كان فيها واحدة من المسان جعل الكل بيعا له

قوله والخبر ما ثور عن عمر رضي الله عنه فإنه كتب إلى أبي عبيدة في صدقة الخيل خبرا رابعا أن ادوا من كل فرس دينار ولا تقومها وخذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم **قوله** لقوله عليه السلام لم ينزل علي فيها شيء سئل عليه السلام عن البغال والحمير فقال لم ينزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة فمن جعل مثقال ذرة خبرا به ومن جعل مثقال ذرة شراره **فصل قوله** وليس في الحملان والفصلا والعجا جيل صدقة قيل صورة المسئلة إذا اشترى خمسة وعشرين من الفصلا أو أربعين من الحملان أو ثلاثين من العجا جيل أو وصب له هل يتصدق عليه المول أم لا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله لا يتصدق وفي قول الباقر يتصدق حتى لو حال المول من حين ملكه تجب الزكاة وقيل صورها إذا كان له نصاب سائمة مضمي عليها سنة أشهر فوالدث مثل عدوها ثم ملكت الأصول وبقيت الأولاد هل يتقوى حول الأصول في قولها لا يتقوى وفي الباقر يتقوى كذا ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي رحمه الله في اختلاف العلماء عن أبي يوسف رحمه الله قال دخلت على أبي حنيفة رحمه الله فقلت ما تقول فمن يملك أربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما يأتي قيمة الشاة على أكثرها أو جمعها فقال مل ساعة فقال لا ولكن يؤخذ واحدة منها فقلت لو وجد الحمل في الزكاة فأنامل ساعة ثم قال لا إذ لا يجب فيها شيء فأخذ بقوله الأول زفره بقوله الثاني أبو يوسف وبقوله الثالث محمد وعنه هذا من مناقبه حيث تكلم في مجلس بثلاثة أقاويل فلم يضع شيئا من أقاويله كذا في المبسوط وقال محمد بن شعاع رح لو قال قولا رابعا لا أخذت به ومن المشايخ من رده أو قال مثل هذا من الصبيان محال فما ظنك بأبي حنيفة رحمه الله وقال بعضهم لا معنى لرده فإنه مشهور مستفيض لكن يجب أن يوجه إلى ما يلحق بحال أبي حنيفة رحمه الله فيقال إنه امتنع أبو يوسف رحمه الله هل يهتدي إلى طريق المناظرة فلما عرف أن يهتدي إليه قال قولا عول عليه كذا في الفوائد الظهري **قوله** كما يجب في المهازيل واحد منها اعتبر نقصان السن بنقصان الوصف فإن كل واحد منها ينقص المالية ولا بعد معها ونقصان الوصف لا يسقط الزكاة أصلا حتى أن في العجاف والمهازيل تجب الزكاة بحسبها فكذلك في نقصان السن ولنا حديث سويد بن غفلة رضي الله عنه قال

في انعقادها ضابادون تأدية الزكاة ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه لا يجب فيما دون الأربعين من الحملان وفيما دون الثلاثين من العجايل شيء ويجب في خمس وعشرين من الفضلان واحد ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان بشئ الواجب ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان بثلاث الواجب ولا يجب فيما دون خمس وعشرين في روايه وعنه انه يجب في الخمس خمس فضيل وفي العشر خمس فضيل وعلى هذا الاعتبار وعنه انه ينظر الى قيمة خمس فضيل في الخمس والى قيمة شاة وسطا فيجب اقلهما وفي العشر الى قيمة شاتين والى قيمة خمس فضيل على هذا الاعتبار قال ومن وجب عليه مسن فلم يوجد اخذ المصدق اقل منها ورد الفضل واخذ دونها واخذ الفضل : وهذا

قال انا ما صدق رسول الله عليه السلام فبعثه فبعثه يقول في عهدي اي في كتابي ان لا آخذ من راضع اللبن شيئا ذكر الامام الولوي رحمه الله فيه دليلان أحدهما انه لا يجب في الصغار شيء والثاني ان لا تؤخذ الصغار في الصدقة وقال عمر رضي الله عنه عند علمهم السخلة ولو جاء بها الراعي يحملها على كفه ولا تأخذها منهم فقد نهي عن اخذ الصغار عند الاختلاف وحدث ابى بكر رضي الله عنه محمول على انه قال ذلك على سبيل المبالغة والمثيل الا ترى انه قال في بعض الروايات لو منعوني عقالا وهذا لا يدل على ان للعقال مدخل في الزكاة **قوله** في انعقادها ضابادون تأدية الزكاة اي يجب من اثنين هذا اذا كان عدد الواجب من الكبار موجودا فيها اما اذا لم يكن فلا يجب ببيان لو كانت له مسنات ومائة وشعيرة عشر حلا يجب فيها مسنات وان كانت ثلثة مسنة واحدة ومائة وعشرون حلا فعند ابى حنيفة ومحمد رحم يجب مسنة واحدة وعند ابى يوسف رحم مسنة وحمل وعلى هذا القياس فضل الابل والبقر كذا في الايضاح وفنادى الامام الولوي رحمه الله وفي الكافي دون تأدية الزكاة حتى لو كان له اربعون حلا الا واحدة مسنة تجب شاة وسطا فان كانت المسنة وسطا او دونه فان هلك بعد الحول سقطت الزكاة عندها لانها الاصل في السببية فهلاك الاصل هلك الكل وعند ابى يوسف رحمه الله سقط جزء من اربعين جزء من حمل لان عنده الصغار اصل في الوجوب والفضل على الحمل انما وجب باعتبار المسنة فسقط بهلاكها وصار كان الكل صغار هلك منها واحدة فابى يوسف رحم اسندل بحدث ابى بكر رضي الله عنه لو منعوني عقالا فما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لفانلثم فذل ان للعقال مدخل في الزكاة ولا يكون ذلك الا في الصغار **قوله** ومن وجب عليه سن السن هي المروقة ثم سبي بها صاحبها كالناب للمسنة من النوق ثم استعيرت لغيره كابن الخاض وابن اللبون كذا في المغرب وآراد به المسن لو ذات السن والسن يذكر لثلاث السن من الحيوان دون الاثنان لان عمر الدواب يعرف بالسن قال عليه السلام اعطه مناخرا من سنه اي ابل اخير من ابله وصغيرة المسنة يجب عليه في ابله بنت لبون ولم يوجد يأخذ الحقة ويرد الفضل او وجبت الحقة ولم يوجد يأخذ بنت لبون ويأخذ الفضل حتى هذا ورد الحديث فظاهرهما في الكتاب يدل على ان الخيار الى المصدق والصواب ان الخيار الى من عليه لان الخيار شرع وفقا من عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتجبره وكأنه اراد به اذا سمحت نفس من عليه اذا ظاهر من حال المسلم انه يختار ما هو الارفق بالفقير كذا في مبسوط فخير الاسلام رحمه الله وعند الشافعي رحمه الله جبران ما بين السنين مفيد لبثا بين او عشرين درهما واسندل بالحديث المعروف ان رسول الله عليه السلام قال ومن وجب في ابله ابنة لبون فلم يجد المصدق الا حقة اخذها ورد شاتين او عشرين درهما

فهذا ينبغي على ان اخذ القيمة في باب الزكاة جائز عندنا على ما ذكره ان شاء الله لان في الوجه الاول له ان لا يأخذ ويطالبه
بغير الواجب او بقيمة لا نه شراء وفي الوجه الثاني بخلافه لا يبيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة ويجوز دفع القيمة في الزكاة
عندنا وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشر والصدقات الشافعي رحمه الله لا يجوز اتباعا للمنعوص كما في الهدايا
والنضاي

درهما استيسرنا عليه وان لم يوجد الا ابنة مخاض اخذها واخذ شاتين او عشرين درهما استيسرنا عليه ولكننا نقول انما قال
عليه السلام ذلك لان تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر ولا انه نقد شرعي بدليل ما روي
عن علي رضي الله عنه انه قد جبران ما بين السنين بشاة او عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله عليه السلام
فما كان ينبغي عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة الرسول ولكن انما يحمل على ان تفاوت ما بين السنين في عهده كان
القدر وذلك لان لو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء ادى الى الاضرار بالفقر والاحتياج بالارباب فلو نظر قوله في خمس عشرين بنت مخاض فان لم يكن فابن
ليون ذكره عندنا لا يبيع عندنا شافعي رحمه الله في الاموال كذا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المعادلة في المائنة
معنى فان الاثنتان من الابل افضل قيمة من الذكور والمستة افضل من غير المستة فقام عليه السلام زيادة السن في المنقول
اليه مقام زيادة الاثنتان في المنقول عنه ونقصان الذكور في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن
هذا يختلف باختلاف الاوقات والامكنة طوعنا اخذ ابن الليون من غير اعتبار الفقه ادى الى الاضرار بالفقر
والاحتياج بالارباب الاموال **قوله** وهذا ينبغي على ان اخذ القيمة في باب الزكاة
جائز اخذ القيمة مكان المنعوص عليه في الزكوات والصدقات والعشور والكفارات جائز عندنا خذ في الشافعي
وظن بعض اصحابنا ان القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا المسئلة بالابدال وليس كذلك فان المصير الى البدل
لا يجوز الا عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجوده من المنعوص في ملكه جائز عندنا كذا في المبسوط
قوله اتباعا للمنعوص وذلك قوله عليه السلام في اربعين شاة شاة وهذا بيان
لما هو مجمل في كتاب الله تعالى لان الاثناء منصوص عليه والموقوف غير مذكور فالتحق ببانه بسجل الكتاب فصار
كان الله تعالى فان وآثوا الزكاة من اربعين شاة فيكون الشاة حقا للفقير بهذا النص فلا يجوز
الاستغناء بالتعليل لا بطلان حقه عن العين والمعنى فيه ان هذا حق مالي مقدور باسباب معلومة شرعا فلا ينادى
بالقيمة كالمهديا والنضاي او يقال فترية تغلقت بحل عين فلا ينادى بغيره كالسجود لما تغلق بالجهنم والانس
لم ينادى بالحد والذخ ولنا قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة جعل محل اخذ ما ينبغي مالا فالنقيد بانها شاة
زيادة على كتاب الله تعالى وانه يجري مجرى النسخ فلا يجوز ذلك بخبر الواحد والقباس واما الخبر المشهور
الذي رواه الشافعي رحمه الله فليبان فندوا الواجب بما سمي وتخصيص المسمى لبيان انه ليس على صاحب الماشية الاثر
انهم قال في خمس من الابل شاة وحرف في حقيقة الظرف وعين الشاة لا تؤخذ من الابل عرفنا
ان المراد قد رها من المال ورأى رسول الله عليه السلام في ابل الصدقة ناقة كوما فغضب على
المصدق فقال الم اهيبكم عن اخذكم اموال الناس فقال اخذتها بغير رب وتي رواية او يتبعها
بغير رب فسكت رسول الله عم واخذ البعير بالبعيرين يكون باعتبار القيمة وكذلك الارجاء
فان ابا عبد قال الارجاء ان يجب في الابل سن فباخذ الساعي مكانه سنا آخر وانه لا يجوز
خذك وكذلك فحوى اللغة بدل عليه لان الارجاء من الرجوع وهو الرد فلما رد الواجب الى

ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا لا للرزق الموعود اليه فيكون ابطالا لقيد الشاة وصار كالخزينة بخلاف الهدايا لان القرية فيها اراقة الدم وهو يعقل ووجه القرية في المتنازع فيه سد خلّة المحتاج وهو معقول وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة خلافا لما لك رحمة الله تعالى عليه له ظواهر النص ونحن نقوله عليه السلام ليس في الحوامل والعوامل ولا في البقرة المبيّنة صدقة ولان السبب هو المال النامي ودليله الاسامة او الاعداد للتجارة ولم يوجد ولا في العلوفة تراكم المؤنة فينبغي انما معنى ثم السائمة هي التي تكفي في ارضي في اكثر الحول حتى لو علفها نصف الحول او اكثر كانت علوفة لان القليل تابع للاكثر ولا يأخذ المصدق حيا والمال ولا رد الله ولا يأخذ الوسط لقوله عليه السلام لا تأخذوا

الى غيره سمي ارتجاء فلم يجز الحمل على المبادلة بعد الاخذ لانه تجارة مبندأة لا رد وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه في خطبة باليمن ابوني بخميس او ليس آخذ منكم مكان الصدقة فانه اهون عليكم وانفع للمهاجرين والاضارب بالمدينة والنبي عليه السلام كان يرى ما يبعث اليه ولم يرد عليه وكان ضمن لرسول الله عليه السلام ان يعمل بكتاب الله والسنة ولا يعمل برأيه الا بعد ما قلد انه ما فعل الا بالنص او دلالة والمعنى فيه انه ملك الفقير ما لا ينقص من بيته الزكاة فيجوز كما لو ادنى يعبر عن خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال عليه السلام اغنواهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء يحصل باداء القيمة كما يحصل باداء الشاة وهذا نظير الخزينة فانها وجبت لكفاية المقاتلة فكان المغن في حتم انما محل صالح لكفايتهم حتى يتأدى القيمة بالاجماع بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها اراقة الدم حتى لو هلك بعد الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء واراقة الدم ليست بمنقومة ولا معقولة المعنى والسجود على الذنوب والحد ليس بقرية اصلا حتى لا يتغل به ولا يصار اليه عند الخبز وما ليس بقرية لا تقوم مقامها القرية فاما التصديق بالقيمة فقرية وقبر سد خلّة الفقير فيحصل به ما هو المقصود قوله ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايضا لا للرزق الموعود اي ان ابطال قيد الشاة المنصوص عليه انما كان بالنص القطع الذي يوجب اداء الرزق الموعود بقوله تعالى وما من دابة الا على الله رزقها الى الفقير بالامر بقوله تعالى واتوا الزكاة لا بالتعليل وانما قلنا ان التفسير بالنص لا بالتعليل لان الرزق امر موسع يقوم بجنس المال لا بما لا يعينه والشاة محل معين ضيق لا توسع فيه فكان من له الحق راضيا لا مستبدال الشاة بغير الاموال لتدفع حوائجها المختلفة فصار كرجل له دين من جنس واحد ووعد لا ناس آخر بمواعيد مختلفة وامر بدين المديون بابقاء المواعيد من ذلك الدين الذي له عليه قبضه وبالدن لا محالة راضيا لا مستبدال ماله الذي كان من جنس واحد بغير الاموال ويكون امره بذلك اذا ما منه بالامستبدال ليصير المواعيد المختلفة منجنحة من ذلك المال المعين كذا في شرح التفسير وغيره العلوفة بالفتح ما يعلقون من القنم وغيرها الواحد والجمع سواء من علف الدابة علفا اطعمها العلف وعلفها لفة والعلوفة بالضم علف كذا في المغرب قوله له ظواهر النص هي قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة ولم يصف بوصف وقال صلتم لمعاذ خذ من الابل الابل وقال في اربعين شاة الى اخيار كثيرة من غير تفصيل بوصف ثم قوله في خمس من الابل السائمة شاة لا يوجب تفصيل المطلق على ما عرف في اصول الفقه بل القيد بصير سببا بهذا او المطلق بصير سببا بما روينا قوله لان القليل تابع للاكثر وهذا التعليل انما يستقيم بقوله او اكثر ولا يستقيم بقوله اعلفها نصف الحول فلا بد له من دليل آخر وهو ان يقول وقع الشاة في ثوب سبب الاجاب فلا يجب ولا يرجح جهة الوجوب بجهة العبادات لما ان التراجع انما يكون بعد ثبوت السبب قوله

لا تأخذ من حرث اموال الناس اكرامها وحذو من حواشي اموالهم اي اوساطها ولا ن فيه نظر من الجانبين قال
ومن كان له نصاب فاستفاد في اثناء الحول من جندسه ضمه اليه وزكاه به وقال الشافعي
رجح لا يضم لانه اصل في حق الملك فكذا في وظيفته بخلاف الاولاد والارباح لانها تابعة في الملك حتى ملكك بملك الاصل
لأن المجانسة هي العلة في الاولاد والارباح لان عندهما ينقسم الميز فيعتبر اعتبار الحول لكل مستفاد وما شرط الحول الا للنفيس
قال **والزكاة عند ابي حنيفة وابي يوسف ورحمهما الله تعالى في النصاب**
دون العفو وقال محمد وزفر رحمهما الله فيهما حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب
عند ابي حنيفة وابي يوسف ورحمهما الله وعند محمد وزفر يسقط بقدره لمحمد وزفر رحمهما الله ان الزكاة و
جيت شكر النعمة المال والكل نعمة ولها قوله عليه السلام في خمس من الابل السائمة شاة ولبس في الزيادة شئ حتى تبلغ
عشر وهكذا قال في كل نصاب ونفي الوجوب عن العفو لان العفو تتبع للنصاب فيصرف الهلاك اولا الى التبع
كالرجح في مال المضاربة ولهذا قال ابو حنيفة ورحمهما الله عليه يعرف الهلاك بعد العفو الى النصاب لاخير ثم الى الذي يلبس
الى ان ينهي لان الاصل هو النصاب الاول وما زاد عليه تابع وعند ابي يوسف ورحمهما الله عليه يعرف الى العفو اولا ثم الى النصاب
شاعرا واذا اخذ الخوارج الخراج وصدق السوائم لا يشئ عليهم لان الامام لم يحكمهم ولجباية
بالحائز واقضوا ان يعبد وما دون الخراج فيما بينهم وبين الله تعالى لانهم مصارف الخراج

قوله لا تأخذ من حرث اموال الناس بالحاء المهملة واثرء المعجمة والفحات حذو المال حذاه يقال هذا حذو
نقضي اي حذوا عندي والجمع حرث بالفتح كالحاشية صفار الابل اكبار فيها وكذلك من الناس وقال ابن السكيت الحاشيان ابن
الحاضر وابن اليون كذا في الصحاح وذكر في المغرب حذو من حواشي اموالهم اي من عرضها يعني من جوانبها من غير اختيار وهي في
الاصل جمع حاشية الثوب وغيره لجانبه **قوله** ومن كان له نصاب الى قوله وقال الشافعي لا يضم لانه اصل
في الملك اي ملك سبب مقصود غير السبب الذي ملك به النصاب الاول قلنا هو تتبع للمزيد عليه في حق وجوب الزكاة فان
لو كان له ما نأخذ وهم فملك اربعين درهما تجب زكاة الاربعين اذ امضى عليه الحول اجماعا ولو لا انه تتبع الاصل في حق المقدار
لما وجبت الزكاة لان الاربعين لا يصلح بنفسه سببا لوجوب الزكاة فلما صار المستفاد نفعا لما عده من النصاب في حوزته
الزكاة فخرج الحول الى ان تاخر نقص المقدار في منع الوجوب اكثر من تأخر عدم الحول حتى جاز التجمل قبل الحول ولم يخرج قبل كمال النصاب ويخرج ان ابرز
في المستفاد فقد ضمناه بعلته الجسدية لجواز ان يكون الاصل معلولا بعلتين **قوله** والزرورة في
النصاب دون العفو عند ابي حنيفة وابي يوسف ورحمهما الله تعالى وعند زفر ومحمد رحمهما الله
فيهما يعرف الهلاك الى النصاب الاخير عند ابي حنيفة ورحمهما الله وعند ابي يوسف ورحمهما الله الى العفو ثم
الى النصاب شاعرا بيان هذا اذا كان لرجل اربعون من الابل فملك منها عشرون ففي الباقي اربع شياء عند
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يجب فيها عشرون جزء من ستة وثلاثين جزء من ابنة لبون وقال
محمد رحمه الله يجب نصف بنت لبون **قوله** ولهذا قال ابو حنيفة
رحمه الله يعرف الهلاك بعد العفو الى النصاب الاخير اي لان النصاب الاول هو الاصل وما زاد كالتابع
له والهلاك يعرف الى التابع ثم يعرف بعد العفو الى النصاب الاخير ولهذا لو عمل الزكاة
عن نصب كثيرة وفي ملكه نصاب واحد جاز **قوله**

لكونهم مفاثلة والزكاة مصرفها الفقراء فلا يصرفونها اليهم وقبل اذ انوى بالدفع التصديق عليهم سقط عنه وكذا ما دفع الى كل جائل لانهم بما عليهم من التبعات فقراء والاول احوط وليس على الصبي من بني تغلب في سامته شئ وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين دون صبيانهم وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وقال الشافعي رحمه الله بضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء لانه الواجب في الذمة فصار كصدقة الفطرة ولا نه منعه بعد الطلب فصار كالاستهلاك

قوله لكونهم مفاثلة اذا اهل البغي يقاتلون اهل الحرب والخراج حتى المفاثلة **قوله** والاول احوط لما قبل علم من يأخذ بما يأخذ شرط فالاحوط ان يعاد الخوارج قوم من المسلمين خرجوا عن طاعة الامام بحيث يستحلون قتل العادل وماله بنا ويل القرآن ودانوا ذلك وقالوا لمن اذنب صغيرة او كبيرة فقد كفر بالله تعالى وحل قتله الا ان يتوب ويمسكوا بظاهر قوله تعالى ومن يص الله ورسوله فان له نار جهنم خالدا فيها كذا في الفوائد الظهيرية وفي المبسوط فاما ما يأخذه سلاطين زماننا وهؤلاء الظلمة من الصدقات والخشور والخراج فلم يتعرض له محمد رحمه الله في الكتاب وكثير من ائمة بلخ يفتون بالاداء ثانيا فيما بينه وبين ربه كما في حق اهل البغي لعلمنا انهم لا يصرفون الى مصارف الصدقة وكان ابو بكر الامش يقول في الصدقات يفتون بالاعادة فاما في الخراج فلا ولا يصح انه يسقط ذلك عن جميع ارباب الاموال اذا انوا بالدفع التصديق عليهم لان ما لهم في ايديهم اموال الناس وما عليهم من التبعات فوق ما لهم ولورد وما عليهم لم يبق في ايديهم شئ فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة رحمه الله يجوز اخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن هوش بن همام والي خراسان وكان امير بلخ وجب عليه كفارة يمين فسأل الفقهاء عما يكفر به فافتوا له بالصيام ثلثة ايام فجعل يبكي لحشمه انهم يقولون ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفار ذلك كفارة من لا يملك شيئا **قوله** وليس على الصبي من بني تغلب الى آخره وينقلب قوم من النصارى من العرب كانوا يقرب من الروم فلما اراد عمر رضي الله عنه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا نحن من العرب فانف من اداء الجزية فان وظفت عليها الجزية لحقنا باعدانك من الروم وان رأيت ان تأخذ منا ما تأخذ بعضكم من بعض ونضعفه علينا فقلت ذلك فتاور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسعى بسببه ويطلبهم كروى الثعلبي قال يا امير المؤمنين صالحهم فانك ان شأخهم لم تطعمهم فصالحهم عمر رضي الله عنه على ذلك وقال هذه جزية سموها ما شئتم فوق الصلح علي ان يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يفر من لهذا الصلح بعده عثمان رضي الله عنه فلزم اول الامنة وآخرهم **قوله** وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان ما يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين ما يؤخذ من رجالهم فكذلك يؤخذ من نساءهم ما يؤخذ من رجالهم وروي الحسن عن ابي جعفر ربح لا يؤخذ من نساءهم لانها بدل الجزية ولا جزية على النساء قلنا هذا بدل الصلح فيلزمها كما اذا صالحت عن الفصاح اخذت به وان لم يجب عليها شئ من دينه وجبت على العاقلة **قوله** وقال الشافعي رحمه الله بضمن اذا هلك بعد التمكن من الاداء وذكر تفسير التمكن في الخلاصة الغرائبية حيث قال لو اخر مع التمكن عصي فان تلف المال ضمن وان اخره بعدر فلتلف لم يضمن والتمكن في الاموال الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الظاهرة بالظفر بالساجي في احد القولين **قوله** ولانه منعه بعد الطلب يعني ولئن سلمنا انه امانة في يده فالامانات تضمن بعد طلبها له ولا يبر

ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتبشير فيسقط بهلاك محله كدفع العبد المجاني بالحنانية فيسقط بهلاكه والمسكين فقير
بعينه المالك ولم يتحقق منه الطلب وبعد طلب الساعي قبل بضمن وقيل لا بضمن لانعدام الثغوب وفي الاستهلال وجد
التغدي وفي هلاك البعض يسقط بغيره اعتبارا له بالكل وان قدم الزكاة على الحول وهو ما
للنصاب جاز لانما دى بعد سبب الوجوب فيجوز كما ذكر بعد الجرح وفيه خلاف مالك رج ويجوز التحيل اكثر من سنة لوجود السبب ويجوز له ان كان في ملكه
نصاب واحد خلافا لفرقة الله تعالى عليه لان النصاب الاول هو الاصل في السبيته والزائد عليه تابع
لله تعالى اعلم بالصواب :

ولا يذو الطلب والشايع جعل صاحب المال مطالبا عن نفسه عند التمكن فاذا امتنع بعد توجه المطالبة عليه صار ضامنا
كسائر الامانات على ان الخلاف ثابت فيما اذا طالب به الفقير بالاداء والحق ثابت للفقير فاذا امتنع بعد وجود الطلب من
له الحق صار ضامنا فيه **قوله** ولنا ان الواجب جزء من النصاب تحقيقا للتبشير لو اوجب فعل
تعليمك شرط من النصاب ابتداء ومن ابرئتمليك مال بعينه سقط الامر بدعاب المال لان المأمور به من الفعل لا
ينصوبه دون محله وهذا لان محل الزكاة هو النصاب والحق لا يبقى بعد فوات محله كالعبد المجاني او العبد
المدبون اذ امانت والشقص الذي فيه الشفعة اذا صار مجرا بطل حق الشفع فثبت ان البراءة عندنا ليس لغير المأمور
عن الاداء ولكن لانعدام الفعل المأمور به شرعا لانه ما صار مشروعا الا بالمحل الذي اضيف اليه فلا يبقى بدونه فلا بضمن
وذلك لان وجوب الضمان بثغوب ملك او يد كسائر الضمانات وهذا بهذا التأخير ما فوث على الفقير بد او لا ملكا فلا
يصير ضامنا لشرعا بخلاف صدقة الفطر والحج فان محل الواجب هناك ذمته لا ماله وذمته باقية بعد هلاك المال :
قوله والمستحق فقير بعينه المالك هذا جواب لقول الشافعي رحمه الله بانه منع بعينه الطلب بان
طلب الفقير مقدار الواجب من الزكاة فتعذر نقول ما تعين هذا الفقير مستحقا وله ان يصرفه الى من شاء من الفقراء و
بما يمنع من الاداء لصرفه الى من هو اخرج منه وبعد طلب الساعي قبل بضمن وهو قول العياشيين من اصحابنا لان
الساعي متعين للاخذ فله الاداء عند طلبه فصار منعدها باليمنع كالمودع اذ امتنع الود بعه ان لا بضمن وهو اختيار
مشايخنا رحمهم الله تعالى لان وجوب الضمان يستدعي ثغوب بد او ملك ولم يوجد **قوله** وان قدم
الزكاة على الحول وهو مال النصاب جاز ذكر في الايضاح ولا يعتبر المحل في اتمام النصاب وبينا انه اذا عجل شاة من الزكاة
فحال عليه الحول وعنده تسعة وثلاثون فلا زكاة عليه وذكر في الزيادة ان كان صرف الى الفقراء وقعت نفلا وان كان
فانما بعينه في يد الامام او الساعي اخذها وان باعها الامام لنفسه ضمنها والتمس له فان باع لينصدق بثمنها رد عليه
التمس الى من امن الايضاح ومن هذا وقع الامام العلامة صاحب النهاية في السهو حيث اقدم الى بيان الفرق بين الاداء
معجلا وبين الاداء في آخر الحول فقال قلت عندنا يجوز التحيل ولكن بين الاداء معجلا وبين الاداء في آخر الحول فرق
وهو ان في المعجل بشرط ان لا ينقص النصاب في آخر الحول وفي الاداء في آخر الحول لا بشرط بيانته اذا عجل شاة من الزكاة
فحال الحول وعنده تسعة وثلاثون فلا زكاة عليه حتى انه ان كان صرف الى الفقراء وقعت نفلا وان كانت
قائمة بنفسها في يد الامام او الساعي اخذها وان باعها الامام لنفسه ضمنها واما اذا كان اداء في آخر الحول فيقع عن
الزكاة وان ينقص النصاب والمسئلة في الايضاح الى هذا كلامه لم يفرق اسنادنا العلامة بين ما اذا كانت
الشاة المعجلة في يد الامام والباقية في يد المالك وبين ما اذا انقص ما في يد المالك بعد تحجيل الشاة وفي الاولى لا يشترط

باب زكاة المال

فصل في الفضة : ليس فيما دون مائتي درهم صدقة لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة والاوقية اربعون درهما فاذا كانت مائتين وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم لانه عليه السلام كتب الى معاذ رضي الله عنه خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ومن كل عشرين مثقالا من ذهب نصف مثقال قال ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها درهم ثم في كل اربعين درهما درهم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ما زاد على المائتين فزكوه بحسابها وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام في حديث علي رضي الله تعالى عنه وما زاد على المائتين فبحسابه ولان الزكاة وجبت شكر النعمة المال واشترط النصاب في ابتداء التحقق الغنى وبعد النصاب في السوائم تحريزا عن التشفيع ولا يجزئ قوله عليه الصلاة والسلام في حديث معاذ رضي الله عنه لا تأخذ من الكسوس شيئا وقوله في حديث عمرو بن حزم وليس فيما دون الاربعين صدقة ولان الحرج مدفوع وفي

لا يشترط وبصير المجلة زكاة لان يد الساعي يد المالك في حق تكبيل النصاب اذا تم الحول والشاة في يده وفي الثانية لا يصير زكاة لا يكمل به النصاب حيث انتقص الباقية في يد المالك وما ذكر في الايضاح من مسئلة الزيادة من قوله وان كان فائضا في يد الامام والساعي اخذها محمول على ما اذا انتقص الباقي في يد المالك والدليل عليه ما ذكر في الايضاح بعد هذا في هذه المسئلة واما اذا صرف الى الامام ثم الحول والباقي في يده وقع الذي في يد الامام عن الزكاة وان انتقص مما كان في يده كان له ان يشتره من الامام والله اعلم

باب زكاة المال

فصل في الفضة اراد بالمال غير السوائم على خلاف عرف اهل البادية فان اسم المال عندهم انما يقع على النعم وعن محمد رحمه الله المال كل ما يملكه الناس من دراهم او دنانير او حنطة او شعير او حيوان او ثياب او غير ذلك كذا في المغرب الاوقية بالشد يد اربعون درهما افعولة من الوفاة لانها بقي صاحبها من الضرر وقبل هي فعلية من الاوق الثقل والجمع الاوق بالشد يد والتخفيف كذا في المغرب

قول وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه ما زاد على المائتين فزكوه بحسابه وهو قول علي وابن عمر و ابراهيم التيمي رضي الله تعالى عنهم وقال طائفة اهلنا في رحمة الله تعالى عليه لا يجب في الزيادة شيء حتى يبلغ مائتي درهم يجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم **قول** واشترط النصاب في ابتداء التحقق الغنى جواب لاشكال يرد على قوله ولان الزكاة وجبت شكر النعمة المال ووجه الاشكال ان يقال لو كانت الزكاة واجبة شكر النعمة المال لما اشترط النصاب في ابتداء في غير السوائم ولما اشترط في ابتداء والانتها في السوائم فاجاب عنه وتحقيقه ان النصاب في ابتداء في غير السوائم لحصول الغنى للمالك به ففي الزيادة المعبرة بزيادة الغنى وذلك حاصل بالقليل والكثير وفي الابتداء والانتها في السوائم تحريزا عن التشفيع واحتج ابو حنيفة رحمه الله بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انها ثوب اربع عشور اموالكم من كل اربعين درهما درهم اراد بالاموال الدراهم ثم لا يجب كذلك ابتداء فثبت ان المراد به بعد المائتين والنتهي عن الاخذ من الكسور في حديث عمرو بن حزم

وفي إيجاب الكسور ذلك لتعذر الوقوف والمعبر في الدرهم وزن سبعة وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه واستقر الأمر عليه وإذا كان الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة وإذا كان الغالب عليها الغش فهو في حكم العروض يعتبر أن تبلغ قيمته نصابا لأن الدرهم لا تخلو عن قليل غش لا ينطبع إلا به وتخلو عن الكثير فجعلنا الغلبة فاصلة وهو أن يزيد على النصف اعتبارا للحقيقة وسنذكره في الصرف إن شاء الله تعالى إلا أنه في غالب الغش لا بد من بنية التجارة كما في سائر العروض إلا إذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا لأنه لا يعتبر في عين الفضة القيمة ولا بنية التجارة والله تعالى أعلم بالصواب

فصل في الذهب

ليس فيما دون عشرين مثقالا من ذهب صدقة فإذا كانت عشرين مثقالا وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال لما روينا والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم وهو المعروف ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان لأن الواجب ربع العشر وذلك فيما قلنا إذا كان مثقال عشرين قيراطا وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وعندهما يجب بحساب ذلك وهي مسئلة الكسور وكل دينار عشرة دراهم في الشرع فيكون أربعة مثاقيل في هذا كما ربعين درهمين وفي تبر الذهب والفضة وحليهما وأوابتهما الزكاة

ليس فيما دون الأربعين صدقة دليل على أن المراد من قوله في كل أربعين درهما درهم نفي الوجوب فيما دون الأربعين **قوله** وفي إيجاب الكسور ذلك أي المخرج لتعذر الوقوف وذلك أنه إذا ملك ما بقي درهم وسبعة دراهم فعندهما يجب عليه خمسة دراهم وسبعة أجزاء من أربعين جزء من درهم وفي السنة الثانية زكاة ما بقي وهو ما نأخذ درهم ودرهم وثلاثة وثلاثون جزء من درهم فتعذر الوقوف على مقدار الواجب فيه **قوله** بذلك جرى التقدير في ديوان عمر رضي الله عنه أعلم أن الدرهم في الأبداء كانت على ثلاثة أصناف صنف منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال وصنف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة أخماس مثقال وصنف منها كل عشرة منه خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال وكان الناس ينصرفون بهما ويتعاملون فيما بينهما إلى أن اختلف عمر رضي الله عنه فأراد أن يشق في الخارج بالأكثر فالتسوية الخفيف فجمع حساب زمانه لثبوتها وبوقوعها بين الدرهم كلها وبين ما رآه عمر وبين ما رآه الرعيه ما شجره له وزن السبعة وإنما فعلوا ذلك لحد وجوه ثلاثة أحدها أنك إذا جمعت من كل صنف عشرة صار الكل أحدا وعشرين مثقالا فإذا أخذت ثلث ذلك كان سبعة مثاقيل والثاني أنك إذا أخذت ثلث عشرة من كل صنف جمعت بين الثلاث الثلثة المختلفة كانت سبعة مثاقيل والثالث أنك إذا أقيمت الفاضل على السبعة من العشرة أعنى الثلثة والفاضل أيضا على السبعة من مجموع السبعة على الخمسة أعنى الأربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين أي فاضل السبعة من العشرة وفاضل المجموع من السنة والخمسة وهو ما أقيمت كان سبعة مثاقيل فلما كانت سبعة مثاقيل أعدل الأوزان فيها ودارت في جميعها بطريق مستقيم اختاروها **قوله** إلا إذا كان تخلص منها فضة تبلغ نصابا أي يجب في تلك الفضة دون عشها زكاة من غير اعتبار القيمة ونية التجارة والله أعلم بالصواب

فصل في الذهب **قوله** والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم هذا التبريد لزيادة الإيضاح لأنه عرف من قوله وهو أن يكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل أن المثقال ما يكون كل سبعة

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال لأنه منبذ في مباح مثابه ثياب البدنة ولنا أن السبب مال
نام ودليل الماء موجود وهو الأعداد للتجارة خلفه والدليل هو المغيرة بخلاف الثياب والله أعلم بالصواب

فصل في العروض الزكوة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت إذا بلغت قيمتها نصيبا

من الورق والذهب لقوله عم فيها يقومها فيؤدي من كل ما أتى درهم خمسة دراهم ولا نه معد للاستثناء بأعداد العبد
فأشبه المعد بأعداد الشرع وتشرط نية التجارة لبثت الأعداد ثم قال يقومها بما هو أنفع للمساكين احتياطا
لحق الفقهاء قال العبد الضعيف عصمه الله وهذه رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وفي الأصل خبر لأن الثمنين في نقد
قيم الأشياء بهما سواء وتفسير أنفعان يقومها بما يبلغ نصيبا وعن أبي يوسف أنه يقومها بما اشترى أن كان الثمن من النقود
لأنه يبلغ في معرفة المائنة وإن اشترى ما بغير النقود قومها بالنقد الغالب عن محمد رحمه الله تعالى أنه يقومها بالنقد الغالب
كل حال كما في المصوب والمستهلك وإذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك
لا يسقط الزكوة لأنه يشق اعتبار الكمال في ثلثائه أما لا بد منه في ابتدائه لانقضاء وتحقق النقص وفي انتهائه للوجوب ولا بد
فما بين ذلك لأنه حالة البقاء بخلاف ما لو ملك الكل حيث يطل حكم الحول ولا تجب الزكوة لانقضاء النصاب في الجملة ولا كذلك
في المسئلة الأولى لأن بعض النصاب باق فيبقى لانقضاء

سبعة منه وزن عشرة دراهم وسؤال الدوروم اذ كل واحد من الدراهم والمثقال معروف لكن عرف المغيرة من الدراهم بأن يكون كل عشرة
منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال معروف فنحصل منه أن نسبة المثقال إلى الدرهم أن يكون كل سبعة منه على وزن عشرة دراهم
ثم صرح ببيان هذه النسبة في باب الذهب لزيادة الكشف والإيضاح وهم علماء هذه المدينة وما أقادوا على الكمال من خبر نقص
واخلل جزام الله تعالى خبر الجراء **قوله** وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا يحب في حلي النساء وخاتم الفضة للرجال وإنما
خصمها لهنما زيه كل ما يباح استعماله من الذهب الفضة عما لا يباح استعماله تذكر في الخلاصة الغرائب أما من الحلي المباح من الذهب
والفضة فلا زكوة فيها على أصح القولين لأنه رخص استعمالها كسائر السلع وإن كانت محظورة أو آتية بالزكوة واجبة وفي الإيضاح
إذا كان له أنة فضة وزنه مائتان وقيمتها ثلثمائة درهم فإن كان نكح من غيره نصدق بربع عشرة على الفقير فبشاركه فيه
وإن أدى من قيمته فمستد محمد رحمه الله بعدل إلى خلاف الجنس وهو الذهب لأن الجودة معتبرة فاما عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى لو أدى خمسة دراهم من غير أنة سقط عنه الزكوة لما بينا أن الحكم عنده مقصور على الوزن فإن
أدى من الذهب ما يبلغ قيمته خمسة دراهم من غير أنة لم يجز بالاجتماع لأن الجودة منقومة عند المفاضلة بخلاف
الجنس فإذا أدى القيمة وقت عن القدر المستحق وفيه أيضا وروى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله أنه إذا أعطى
الفضة مكان الفضة فإن كان وزن الفضة فيما دفع أقل لم يجز حتى يعطى قدر النقصان نحو أن تؤدي للنهر حبة عن
الجباد وإن كان التفاوت لمعنى في الوصف نحو أن يؤدي الجباد عن المضروبة جاز وكذلك إن أعطى قبرا جادا
عن المصوغ وقيمة المصوغ أكثر بصبغها جاز لأن الجودة لا قيمة لها والله أعلم **فصل في العروض**
قوله وتشرط نية التجارة أي حالة الشراء فاما إذا كانت النية بعد الملك فلا بد من إقراران عمل التجارة
بنيتها حتى تعمل نية لأن مجرد النية لا تعمل على ما مر **قوله** بالنقد الغالب على كل حال أي سواء
اشترىها بأحد النقدين أو بغيره **قوله** كما في المصوب لأن النقصان في حق الله تعالى معناه بالنقصان حتى
العباد ومعنى دفعها الحاجة إلى تقويم المصوب في المستهلك تقوم بالنقد الغالب في البلد فكذا هذا قوله فنقصانه فيما بين

قال ونضم قيمة العروض الى الذهب والفضة حتى يتم النصاب لان الوجوب في الكل باعتبار التجارة و
ان افترقت جهة الاعداد ونضم الذهب الى الفضة للجائسة من حيث القيمة ومن هذا الوجه صار سببا شمر
نعم بالقيمة عند بحسبته رحمه الله تعالى وعندها بالاجزاء وهو رواية عنه حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل
ذهب وتبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكوة عنده خلافا لما يقولون المعبر فيها القدر دون القيمة حتى لا تجزأ الزكوة
في مصوغ وزنه اقل من مائتين وقيمتها فوقها هو يقول ان النظم للجائسة وهي تحقق باعتبار القيمة دون
الصوفية نضم بها والله اعلم

بين ذلك لا يفسط الزكوة وقال الشافعي رحمه الله كمال النصاب في السوائم من ابتداء الحول الى انتهائه شرط وفي مال
التجارة يعتبر الكمال في آخره لا غير لان الزكوة تغلق بقدر ووصف وفوات الوصف في خلافه يبطل حكم الحول فقوات
بعض القدر او في نصاب التجارة بشعرا اعتبار النصاب في ابتداء الحول لان القيمة تنداد وتنقص في كل ساعة
فتعقد عليه التفرق في كل وقت فسقط اعتباره حاله البقاء وبسقط في الابتداء ايضا لان اعتباره في الابتداء انما
يكون لاجل البقاء لنا ان النصاب شرط للبسر وفي اعتبار الكمال في اثباته عسرا لا يعتبر اما لا بد منه في ابتداءه للافتقار
وتحقق الغنى وفي انتهائه للوجوب ولا كذا لك فيما بين ذلك لانه حاله البقاء فلم يشترط الغنى فيه بل هي حاله
بقاء الحول المتعقد فيشترط بقاء شيء من المحل لبقاء الحول حتى لو هلك كله بطلت اذا لم يبق ما يصلح لبقاء الحول
وهذا كمن حلف بعق عبده ان يدخل الدار فان الملك بشرط حال العبيد لا بقاء العبيد وحال الدخول لتزول
العق لا فيما بين ذلك واعتبار الخصم فوات بعض القدر بفوات الوصف لا يستقيم لان فوات الوصف هناك وارد على
كل النصاب فصار هلاك النصاب كله وذلك لانه لما اعد لها للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحا لبقاء الحول
لان العلوقه ليست من مال الزكوة فصار كون كلها علوقه هلاك كلها فاما بعد هلاك البعض بقاء
المحل صالحا لبقاء الحول لان الشيء اذا انفق على الكل يبقى متعقدا على البعض كما اذا هلك البعض مال
المضاربة يبقى المتعقد في الباقي **قوله** وان افترقت جهة الاعداد فان الاعداد في العروض
من جهة المعاد لاعدادها للتجارة وفي القدر من الله تعالى فانها خلقت للتجارة فهما للتجارة وضعا والعروض
لها جعلا **قوله** ونضم الذهب والفضة وقال الشافعي رحمه الله لا يضم لانها جنسان مختلفان صورة ومعنى كالابل
والنعم ولقد معنى الثمن لا يوجب اتحاد الجنس كركوب في حق الدواب ونحن نقول بان الاتحاد بينهما ثابت في الوصف الذي صار العبيد به
سببا لوجوب الزكوة وهو الثمن فلا يعتبر الاختلاف في الصورة كعرض التجارة بخلاف الابل والنعم لان الزكوة فيها باعتبار العين ولا اعتبار
بمختلفة حقيقة **قوله** حتى ان من كانت له مائة درهم وخمسة مثاقيل انما خسر هذه الصورة لانه انما يظهر الخلاف حال نقص
الاجزاء ولا يظهر عند تكامل الاجزاء كما اذا كان من كل واحد منها نصف النصاب بان كان له عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم او من احدها
ثلثة ارباع النصاب الربع من الآخر بان كانت له مائة وخمسون درهما وخمسة مثاقيل او على العكس فانه يضم بالاجماع لا بد مني انقص قيمة احد
جزءا بقيمة الآخر فيمكن تكبيل ما انقص قيمة بملازاده فتجوز الزكوة بلا خلاف **قوله** هو يقول ان النظم للجائسة
هي تحقق باعتبار القيمة دون الصورة واعتبار الوزن اعتبار الصورة فاما مسئلة الابريق فنقول القيمة انما يمكن
اعتبارها عند المفاضلة بغيرها فاما بانفرادها فلا فاذا اجتمعنا امكن اعتبار الثمن وهاصل مسائل النظم ان عروض
التجارة يضم بعضها الى بعض بالقيمة وان اختلفت اجناسها

باب في من مير علي العاشر

واذا مير علي العاشر بمال فقال اصبته منذ اشهر او علي دين وحلف صدق
والعاشر من نصبه الامام على الطريق لياخذ الصدقات من التجارة فمن انكر منهم ثمام الحول او الفراغ من الدين كان منكرا للمير
والقول قول المنكر مع اليمين وكذا اذا قال ادبنيها الى عاشر آخر ومراوده اذا كان في تلك السنة عاشر آخر لانه ادعى وضع
الامانة موضعها بخلاف ما اذا لم يكن عاشر آخر في تلك السنة لانه ظهر كذب به بيقين وكذا اذا قال ادبنيها انا يعني الفقراء
في المصر لان الاداء كان مفوضا اليه فيه ولا ية الاخذ بالمرور لدخوله تحت الحجابة وكذا الجواب في صدقة السوائم في ثلثة فصول
في الفصل الرابع وهو ما اذا قال ادبت بنفسي الى الفقراء في المصر لا يصدق لان الاداء ما كان مفوضا اليه فلا يصدق
ان حلف وقال الشافعي رحمه الله يصدق لانه اوصل الحق الى المستحق ولما ان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف
الاموال الباطنة ثم قبل الزكاة هو الاول والثاني سباسة وقيل هو الثاني والاول يتقلب تغلا وهو الصحيح ثم فيما يصدق
في السوائم واموال التجارة لم يشترط

وكذا انضم هي الى القدين بالاجماع والسوائم من مخلفي الجنس مثل الابل والبقر والغنم لا يضم بعضها الى بعض بالاجماع
والنفذ ان يضم احدهما الى الآخر في تكميل النصاب عندنا خلافا للشافعي ولكن اختلف علماءنا في ثلثة في كيفية الضم
وفي الايضاح والاجراء الذين يعملون للناس اذا ابتاعوا اعيانا ليعملوا بها فحال الحول عليهم فهذا على وجهين كل
ما يبقى اثره في المحل كالصنف والزعفران وما اشبه ذلك فان في ذلك الزكاة لان ما يأخذ في حكم العرض عن هذا العين
وهذا الحق الحيس لا يستغناء الاجرة فكان العين معدا للتجارة وما لا يبقى له اثر في العين كالصابون والاشنان لا تجب
الزكاة لان ما يأخذ ليس بعرض لان العين لم يبق فلا تجب فيه الزكاة واما آلات الصناعات الذين يعملون بها وظروف الاغنى
للتجارة لا تجب فيه الزكاة لانها ليست بمعدة للتجارة وكذا اقالوا في الخاس اذا اشترى المقاوود والجلال بان كان يبيع مع
الدواب تجب الزكاة وان كان لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كآلة الصناعات

باب في من مير علي العاشر

قوله اذا مير علي العاشر بمال اي بمال الزكاة واراد به الاموال الباطنة لان ثبوت ولا ية الاخذ في الاموال
الظاهرة وهي السوائم لا يختص بالمرور ويدل عليه قوله بعد هذا وكذا الجواب في صدقة السوائم **قوله**
فقال اصبته منذ اشهر يريد به انه لم يجل عليه الحول لان الاشهر جمع فله وهي تقع على العشرة فما دونها
قوله او علي دين اريد به دين مطالب من العباد اذ هو المانع
قوله وحلف صدق وعن ابي يوسف رحمه الله لا يمين في هذه الوجوه
كما في قوله صحت وصليت اذ الزكاة عبادة خالصة لله تعالى فكانت بمنزلة الصوم
والصلوة وجه ظاهر الرواية ان هذه عبادة تغلق بها حق العاشر في الاخذ وحق الفقراء في
المنفعة فالعاشر بعد ذلك يدعي عليه معنى لو اقر به يلزمه فيستخلف لرجاء النكول كما
سائر الدعاوي ولا يلزم عليه حد القذف فانه لا يستخلف فيه اذا انكر وان تغلق حق العباد به لما ان
اليمين مشروعة للتكول والفضاء بالنكول في الحدود ومنعذ بخلاف الصوم والصلوة فانه لم يتعلق بهما
حق العباد ولا يكذب بهنهما احد وهذا الساعي بكذبه **قوله** وكذا اذا قال ادبنيها انا يعني الى الفقراء
في المصر فاما اذا ادعى الاداء من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطنة بعد الاخراج الى السفرة فانه لا يصدق وقال

المشترط اخراج البراءة في الجامع الصغير وشروطه في الاصل وهو رواية الحسن عن ابى جعفر رحمه الله تعالى لانه ادعى واصد دعواه
 علامه فيجب ابرازها وجها الاول الخط يشبه الخط فلا يغير علامته قال وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذي
 لان ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم فترأى تلك الشرط تحقيقا للضعف ولا يصدق الحربي الا في الجوابي بقول من ائمتها
 اولادهم لان الاخذ منه بطريق الحايث وما في يده من المال يحتاج الى الحايث غير ان اخراجه ينسب من يده منه صحيح فكذا بائنه
 الولد لانه يثبت عليه فانعدمت عنه المالبه فيهن والاخذ لا يجب الا من المال قال — ويؤخذ من
 المسلم ربع العشر ومن الذي نصف العشر ومن الحربي العشر هكذا امر عمر رضي الله تعالى عنه سعيانه
 وان امر حربي بمحسب درهم لم يؤخذ منه شيء الا ان يكونوا يأخذون منا من مثلها
 لان الاخذ منهم بطريق المجازاة بخلاف المسلم والذي لان المأخوذ زكاة او ضعفها فلا بد من النصاب وهذا في الجامع
 الصغير في كتاب الزكاة لا تأخذ من القليل وان كانوا يأخذون منا منه لان القليل لم يزل عفو لانه لا يحتاج الى الحايث
 قال — وان امر حربي بمائتي درهم ولا يعلم كم يأخذون منا يأخذ منه
 العشر لقول عمر رضي الله فان اعياكم فالعشر وان علم انهم يأخذون من اربع عشر او نصف عشر يأخذ بقدره
 وان كانوا يأخذون الكل لا تأخذ الكل لانه عدو وان كانوا لا يأخذون اصلا لا تأخذ لئلا يتركوا الاخذ
 من تجارنا ولا نأخذ بمكايدهم الا حذوق قال — وان امر الحربي على عاشر فعشره ثم مرة اخرى
 لم يعشره حتى يحول الحول لان الاخذ كل مرة استبصال المال وحق الاخذ لحفظه ولان حكم الامان
 الاول باق وبعد الحول يتجدد الامان *

وقال الشافعي رحمه الله عليه صدق لان الزكاة حق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء اضاف اليهم بلام الملك وقد
 اوصل الحق الى المستحق فقيرا ذمته كالمشتري من الوكيل اذا اوفى الثمن الى الموكل ولنا ان حق الاخذ للسلطان قال الله
 تعالى خذ من اموالهم صدقة وقال عليه السلام خذ من ابل الابل فلا يملك الغني ابطاله كن عليه الجزية اذا صرفه بنفسه الى
 الفقائله وكما لو صرف الوارث الثلث الموصى به الى الفقراء يأخذ الوصي ثلثا آخره كالموادي صاحب الطعام العشر الى الفقراء
 بعشر الامام ثانيا فكذا هنا الا ان يجبر الامام او الوصي عطاؤه وان لم يجز قبل الزكاة هو الثاني والاول يغلب نفلا وقبل
 هو الاول كما لو خفي على الساعي مكان ماله كان ادائه صحيحا ولو صدقه السلطان قيل لا يأخذ ثانيا وقيل يأخذه وفي الثغابن
 يجوز دفع زكاة الاموال الظاهرة والعشر الى الفقراء فيما بينه وبين الله وان كان للامام ان يأخذها ثانيا وذكر في الثغابن
 ايضا ان وقف على اهل بلدة لا يؤد من زكاة الاموال الباطنة طالهم بها وكذا من عرف بذلك ضرب وطولب بالاداء
 وفي الاشارات اذا ائتمعت من اداء الزكاة يجلس حتى يؤدي **قوله** المشترط اخراج البراءة في الجامع
 الصغير وذكر الامام الترمذي رحمه الله في الجامع الصغير ولا يشترط ان يأتي بخط البراءة وهو الاصح ثم على قول من
 يشترط البراءة في التصديق هل يشترط معها اليقين ايضا كما يشترط اليقين اذا لم يأت بالبراءة على ما هو ظاهر الرعايه ام لا
 اختلفوا فيه قال الامام الترمذي رحمه الله وفي الشافعي لو اتى بالخط ولم يحلف لم يصدق عند ابى جعفر رحمه الله وقال لا
 يصدق لشهادة الظاهر **قوله** فترأى تلك الشرط اي من الحول والنصاب والقنراغ
 من الدين وكونه للخجارة **قوله** تحقيقا للضعف فان ضعف الشيء انما يكون ان لو كان
 المضعف على اوصاف المضعف عليه ولا يلزم ان يكون يندبلا لا تضعيفا فيجب ان لا يندل بشيء ولا تضعيف كما

لأنه لا يمكن من الأمانة إلا حولا ولا أخذ بعده لا يستلزم المال وإن عشرة فرج إلى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة أيضا لأنه
وجع بامان جديد وكذا لا أخذ بعده لا يفضي إلى الاستئصال وإن مردى بخمر أو خنزير عشر الخمر دون
الخنزير وقوله عشر الخمر أي من قيمتها وقال الشافعي رحمه الله لا يفسرها لأنه لا قيمة لها وقال زفر بعشرهما لاستوائهما في
المال به عندهم فقال أبو يوسف رحمه الله يعشرهما إذا مر بها بحملة كأنه جعل الخنزير بنوع الخمر فإن مربكل واحد على
الافراد عشر الخمر دون الخنزير ووجه الفرق على الظاهر أن القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير منها وفي
ذوات الأمثال ليس لها هذا الحكم والخمر منها ولا أن حولا لا يأخذ للمجانبة والمسلم بحمي خمر نفسه للتخيل فكذا يحجبها على غيره ولا
بحمي خنزير نفسه بل يجب تسببه بالاسلام فكذلك لا يحجب على غيره ولو مرصبي أو امرأة من بني تغلب بمال
فلبس على الصبي شئ وعلى المرأة ما على الرجل

كما قلنا في التضعيف على بني تغلب فإن قيل أهل الذمة الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحديث فوجب أن يؤخذ منهم ربع العشر
كالمسلمين قلنا المأخوذ من أذنة حقيقة والمأخوذ منهم كالحزبة حتى يصرف إلى مصارف الجزى وليس بركة حقيقة لأنها طهيرة
وهم ليسوا من أهلها ولكنها زكاة في حقهم فالحقوا بالمسلمين في اعتبار الحول وكما لالضاب فوجب التضعيف كبنى تغلب أظهارا
لصغار الكفرة لأن حاجة الذي إلى المجانبة أكثر لطبع اللصوص في أموالهم ولما وجب الأخذ من الحرب لهذه العلة وجب أن يضعف
عليه ما يؤخذ من الذي لأن الحرب من الذي كالذي من المسلم حتى لا تقبل شهادة الحرب على الذي كشهادة الذي على
المسلم عتقا الفصل الذل والصغار لأنه بمظنة الاسترقاق ونهب الأموال **قوله** لأنه لا يمكن من الأمانة
الأحولا أي في بيان الحول وفي الكافي للعلامة السفي رح وذكروا في بعض نسخ الهداية أنه لا يمكن من المقام الأحولا وهو
غلط من الكاتب والصواب ما ذكر في بعض النسخ بدون إلا كما ذكر في المبسوط والجامع الصغير لغفر الاسلام وغيره **قوله**
عشر الخمر أي من قيمتها وعند مسروق رحمه الله من عينها **قوله** والمسلم بحمي خمر نفسه فإنه
لو غصب خمر من مسلم كان له أن يخاصم ويسترد ثبت أنه محمي في حقه فجاز أن يكون في حق غيره كذا ذكر في الإيضاح
قوله كأنه جعل الخنزير بنوع الخمر إذ ما إن الخمر أظهر من مالية الخنزير لأنها قبل التبر مال وبعده
على عرضته أن يصير مالا فخل ولا كذلك الخنزير وهذا إذا عجز المكاتب ومعه خمر يصير ملكا للمولى بخلاف الخنزير وكم من شئ لا يثبت قصد
ويثبت نية كقوله نية العفار قولهم فإن مربكل واحد على الافراد عشر الخمر دون الخنزير أي عند أبي يوسف رح واما عندهما فالحكم
كذلك سواء مر بها أو على الافراد لا يقال ما ذكرتم أن القيمة في ذوات القيم لها حكم العين منقوض بما إذا تلف المسلم خنزير الذي ضمن
شفعها مسلم أخذها بقيمة الخنزير ولو كان للقيمة حكم العين لما أخذها بالقيمة وأيضاً منقوض بما إذا تلف المسلم خنزير الذي ضمن
قيمتها ولو كان لها حكم العين لما ضمنها كما لا يضمن عن الخنزير لأننا نقول القيمة في حق ذوات القيم بمنزلة عينها من وجه دون
وجه أما أنها ليست عينها فظاهر لا سيما أنها متغايرة عن حقيقة وأما أنها بمنزلة عينها فما إذا تزوج امرأة على عبد بغير عينة ثم
أناها بالقيمة تجبر المرأة على القبول كالأناها بالمسعى فلما دارت القيمة بين أن يكون بمنزلة العين وبين أن لا يكون أعطي لها حكم العين
في حق الأخذ لأن فيه افترا بما هو في حكم نجس العين ولم يعط له حكم العين في حق الإعطاء لأنه موضع إذا لزم وتبعيد فكان هذا
نظير ما ذكر في مسئلة السرقين بالاستفاد بالاستهلاك وذكر في الفوائد الطهري بعد قوله وأخذ القيمة
فيها لا يكون من ذوات الأمثال ينزل منزلة أخذ العين فإن قيل ما ذكرتم في كل بذي استهلك
عليه ذبي خنزيره حتى ضمن قيمته فأخذ القيمة وفضى

لما ذكرنا في السوائيم ومن مر على عاشر بمائة درهم واخبر ان له في منزله مائة اخرى فدحا
 عليها الحول لم يترك التي مر بها ثلثه وما في بيته لم يدخل تحت حمايته فلو مر بها ثلثي درهم بصناعة
 بعشرها لانه غير مأذون بادهاء زكوة قال وكذا المضاربة يعني اذا مر المضارب به على العاشر وكان ابو حنيفة رج يقول اولا بعشرها لقوة حتى
 المضارب حتى لا يملك رب المال نهيه عن التصرف فيه بعد ما صار عرضا فنزل منزله المالك ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب هو قولها لانه ليس بملك
 نائب عنه في اداء الزكاة الا ان يكون في المال ربح يبلغ نصيبه نصا بايقوخذ منه لانه ما لك له ولو مر عبد مأذون
 له بما يتي درهم وليس عليه دين عشرة قال ابو يوسف رحمه الله لا ادري ان ابا حنيفة رحمه الله رجع
 عن هذا ام لا وقياس قوله الثاني في المضاربة وهو قولها انه لا بعشرها لان الملك فيما في يده للمولى وله التصرف فصار كالمضاربة
 وقيل في الفرق بينهما ان العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعهد على المولى فكان هو المحتاج الى الحماية والمضارب
 يتصرف بحكم النيابة حتى يرجع بالعهد على رب المال فكان رب المال هو المحتاج فلا يكون الرجوع في المضارب رجوعا منه
 في العبد وان كان مولاه معه يؤخذ منه لان الملك له الا اذا كان على العبد دين يحيط بماله لا لغداه الملك او للشغل
 قال ومن مر على عاشر الخواص في ارض فدغلبوا عليها فعشره بثنتي عليه الصدقة
 معناه اذا مر على عاشر اهل العدل لان التقصير جاء من قبله من حيث انه مر عليه

جاء بنا عليه لمسلم جاز ولو كان اخذ الفضة كما خذ العين لما جاز لفضاء قيل له لما قضى لها دينا عليه وقعت المفاضلة والمعاوضة
 بينه وبين صاحب الدين وعند ذلك يختلف السبب واختلاف الاسباب ينزل بمنزلة اختلاف الاعيان على ما عرف وكذلك
 ذكره في النكتة الثانية على قوله فكذا لا يحسبها بغيره فان قيل المسلم او الذي اذا غضب خنزيره ذمي ونحاكما لا
 الفاضل فالفاضل بامر بالرد والتسليم والامر بالرد والتسليم حمايته له قيل له نحن ندعي انه اذا لم تكن له ولا يسه
 حمايته خنزير نفسه لا يكون له ولا يسه حمايته خنزير غيره لغرض يستوفيه وهما الوجهان جاء لغرض يستوفيه ولا كذلك الفاضل
 فانظرنا وذكر الامام المحبوبي رحمه الله واذا مر الذي عليه بجلد البشعة هل يأخذ منه شيئا ذكر الفقيه ابو الليث رح رواية
 عن الكوفي رحمه الله انه يأخذ منه فانه كان ما لا في الاخذ وبصره الا في الانتهاء بالذبح فكان كالحشر **قوله**
 لما ذكرنا في السوائيم لان ما التاجر اذا مر به على العاشر بمنزلة السوائيم لم حاجته الى الحماية وقد بينا انه
 لا يؤخذ من سوائيم صباغهم ويؤخذ من سوائيم شئهم فكذلك حكم التاجر منهم اذا مر على العاشر **قوله**
 ولو مر عبد مأذون بما يتي درهم وليس عليه دين عشرة وفي الايضاح قال ابو يوسف رحمه الله لا اعلم انه رجع
 في العبد ام لا والصحيح ان رجوعه في المضارب رجوع في العبد المأذون وفي الجامع الصغير الثمرنا بشي وقال ابو يوسف
 رحمه الله رجوعه في المضارب رجوع في المأذون لانهما في المعنى سواء وقيل لا مشاجرة بينهما فان ولايته المأذون
 اعم لان الاذن في نوع اذن في الانواع وكذلك المضارب وفي الاصل لا بعشرها لانها امر با التجارة وذكره
 الاسلام في الجامع الصغير وقد ذكر في كتاب الزكاة انه لا يؤخذ من هؤلاء جميعا بعد ذكر المضارب والمستبضع
 والعبد المأذون **قوله** حتى لا يرجع بالعهد على المولى اي العبد المأذون اذا الرمه دين
 يؤدى من كسبه ورقيقته ولا يرجع به على المولى اما المضارب اذا اشترى شيئا ولم يؤد الثمن حتى هلك مال
 المضاربة يرجع به على رب المال **قوله** الا اذا كان على العبد دين يحيط بماله اي حينئذ لا يؤخذ منه
 سواء كان معه مولاه او لم يكن **قوله** لا لغداه الملك اي عند ابو حنيفة رج وقوله للشغل اي عندهما والله اعلم باب

باب المعادن والركاز

قال معدن ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو صفر وجد في أرض خراج أو عشر ففيه الخمس عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لا شيء عليه فيه لأنه مباح سبقت به إليه كالصيد إلا إذا كان المستخرج ذهباً أو فضة فيجب فيه الزكاة ولا يشترط الحول في قول لأنه نماء كله والحول للثبوت ولنا قوله عليه الصلوة والسلام وفي الركاز الخمس وهو من الركز فاطلق على المعدن ولا يها كالبث في اليد الكفرة معونها أي بما غلبته فكانت غنيمته وفي القتال الخمس بخلاف الصيد لأنه لم يكن في يده أحد إلا أن للغائبين بيدا حكمية لشبوتها على الظاهر وأما الحقيقة فلو وجدنا الحكمية في حق الخمس والمحقيقة في حق أربعة إلا خمس حتى كانت للواجد ولو وجد في داره معدناً فليس فيه شيء عندنا بحقيقة رحمه الله وقال لا فيه الخمس لا طلاقاً ما روينا به وله

باب المعادن والركاز

في الإصاح ما يخرج من الأرض ثلثة أنواع منها ما ينطبع كالذهب والفضة والحديد والرصاص وفي جمعة الخمس وقال الشافعي رحمه الله يجب في الذهب والفضة ربع العشر وهو بمنزلة الزكاة ولا يجب في غيرها شيء والنوع الثاني ما كان مائناً كالفار والنقط ولا شيء فيه لأنه مائع بمنزلة الماء وإن كانت العين في أرض خراجية يجب الخراج في الموضع الذي يثأر فيه الزراعة والنوع الثالث الذي ليس بمائع ولا ينطبع كالخشب والنورة وما أشبه ذلك ولا شيء فيه لأنه من أجزاء الأرض كالغراب وكذلك الباقوت والفيروز وغير ذلك لأنه حجر وقد قال صلى الله عليه وسلم لا زكاة في حجر والمراد به الحو المتعلق بالمعدن قال معدن ذهب وجد في أرض خراج أو عشر أخرجه عما إذا وجد المعدن في الدار فإنه لا خمس فيه عندنا بحقيقة رحمه الله تعالى عليه وأما إذا وجد المعدن في المفازة التي لا مالك لها ففيه الخمس عندنا أيضاً كما إذا وجد في أرض العشرة والخراج كذا في شرح الطحاوي رحمه الله تعالى عليه **قوله** وفي الركاز الخمس فإنه عليه الصلوة والسلام لما سئل عما يوجد في الحرب المعادي قال فيه وفي الركاز الخمس فطف الركاز على المدفون فعلم أن المراد بالركاز المعدن ولأنه مأخوذ من الركز وهو الأثبات وهذا المعنى حقيقة في المعدن لأنه خلق فيه مركباً وفي الكثر مجاز للجأورة والحقيقة أحق **قوله** فاعتبرنا الحكمية في حق الخمس أحياطاً والحقيقة في حق أربعة إلا خمس حتى كانت للواجد من كان من حروبهم ومذمومين وذكر واثق وصبي وبالغ لأن استحقاق هذا المال كاستحقاق الغنيمه ولجميع من سبها حق في الغنيمه أما سبها أو رضخاً فإن الصبي والمرأة والعبد والذي يرضخ لهم إذا ثلوا ولا يبلغ نصيبهم السهم تحريماً عن المساواة بين التبع والمثبوع وهما لا مراعى للواجد في الاستحقاق حتى يعتبر التفاضل فلهذا كان الباقي له والذي روي أن عبداً وجد جرة من ذهب على عهد عمر رضي الله عنه فادى ثمنه منه وأعتقه وجعل ما بقي لبث المال أنه كان وحده في دار رجل فكان لصاحب الدار فلم يبق أحد من ورثته فلهذا صوف إلى بيت المال ورأى المصلحة في أن يعطى ثمنه من بيت المال ليوصله إلى العتق كذا في المبسوط

قوله لا طلاق ما روينا وهو قوله عليه السلام وفي الركاز الخمس ولم يوصل بين الأرض والدنو قوله

وله أنه من أجزاء الأرض مركب فيها ولا مؤنة في سائر الأجزاء فكذا في هذا الجزء لأن الجزء لا يخالف الجملة بخلاف الكثرة لأنه غير مركب فيها وإن وجد في أرضه فمن الجحيفة رحمة الله عليه وإنيان وجه الفرق على أحدهما وهو رواية الجامع الصغير أن الدار ملكة خالصة عن المؤن دون الأرض ولهذا وجب العشر والخراج في الأرض دون الدار فكذا هذه المؤنة وإن وجد ركازا أي كثر وجب فيه الخمس عندهم لما روينا وأسم الركاز ينطلق على الكثرة بمعنى الركز وهو لا يثبت إلا ثم إن كان على ضرب أهل الإسلام كما مكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللفظة وقد عرف حكمه في موضعه وإن على ضرب أهل الجاهلية كما لمنفوش عليه الصنم *

قوله وله أنه من أجزاء الأرض فإن قيل لو كان من أجزاء الأرض لجاز التيمم عليه كسائر الأجزاء قلنا أنه من أجزاء الأرض من حيث أنه يدخل في بيعها بخلاف الكثرة لأن جميع الوجوه وأما الجواب له عما روينا فإن الإمام خص به هذه الدار فصار كأنه نقل له بهذه الدار وللامام هذه الولاية **قوله** ولهذا وجب العشر والخراج في الأرض دون الدار فكذا هذه المؤنة يريد به أن الإمام لما جعل الدار له فقد أصفها له وقطع حق الباقي عنها فلا يجب الخمس وأما الأرض فلأن الإمام ما أصفى له الحق فيها فانه يجب فيها العشر والخراج وأما الدار فهي مصفاة عن جميع الحقوق والدليل على الفرق بين الأرض والدار أنه لو كان له نخلة في دار نقل أكرار من غير أن يجب فيها شيء ولو كانت النخلة في أرض عشرية يجب العشر في الثمر كذلك في حكم المعدن **قوله** لما روينا وهو قوله عليه الصلوة والسلام وفي الركاز الخمس كان من حقه أن يقول لسباق ما روينا وهو قوله عليه السلام فيه وفي الركاز الخمس والمراد من قوله فيه في الكثرة على ما ذكرنا فكأن ذكر الكثرة مقصودا هناك فكان التمسك به أولى كما تمسك به في المبسوط كذا في النهاية ثم ذكر صاحب النهاية شبهة وهي أنه تمسك أولا بهذا الحديث بلفظ الركاز على وجوب الخمس في المعدن حيث قال في الجامع الصغير أراد الركاز المعدن واستدل ههنا بهذا الحديث بلفظ الركاز أيضا على وجوب الخمس في الكثرة والركاز اسم مشترك والمشتراك لا عموم له بالاتفاق خصوصا في موضع الأثبات فما وجهه ثم أجاب أن هذا من قبيل تقيم المعنى الذي له دلالة على كل واحد منهما فهذا المدلولان حينئذ من أنواع العلم لأن أنواع المشترك فإن الركز يدل على الأثبات لغة على ما ذكرنا من ركز الرمح إذا اثبت في الأرض ثم ذلك المثبت قد يكون معدنا وقد يكون كثر حتى لو ذكر الميث مكان الركاز كان ذلك عاما لا مشتركا فكذا في لفظ الركاز لأنه عبارة عنه كذا في النهاية وهذه شبهة لا ترد لأن المذكور في الهداية التمسك بالركاز في إيجاب الخمس في المعدن وأنه لا يثبت في التمسك به أيضا في إيجاب الخمس في الكثرة لأن معنى الركز يجمعها ولهذا قال وهو من الركز فانطلق على المعدن في قوله فانطلق إشارة إلى أنه يجمعها فعلى هذا التحقيق يكون قوله فيه وفي الركاز من قبيل عطف العام على الخاص كأنه قال في المدفون وفي كل مثبت يجب الخمس ويقول لماذا هذا الحديث على واحد منهما بعينه ثبت الحكم في الآخر بطريق الدلالة المعنى الذي ورد به النص فيه بعينه في الآخر قوله وجب الخمس عندهم أي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى إذا فرق عند الجحيفة رحمة الله تعالى عليه في الكثرين الدار وغيرها وعند الشافعي رحمه الله بين الذهب والفضة وبين غيرها قوله فهو بمنزلة اللفظة لأنه إذا كان فيه شيء من علامات الإسلام كان من وضع المسلمين ومال المسلم لا يغم حكم اللفظة أن نعرفها حيث وجدها مدة يقوم أن صاحبها يطلبها وذلك بخلاف بقلة المال وكثرة حتى قالوا في عشرة دراهم فصاعدا يعرفها حولا وفيما دون العشرة إلى الثلثة شهر وفيما دون الثلثة

ففيه الخمس على كل حال لما بيننا أنه أن وجد في أرض مباحة فاربعة أخماسه للواجد لأنه تم الأحرار منه إذ لا علم به للغائبين فيخص
 هو به وإن وجد في أرض مملوكة فكذا الحكم عند أبي يوسف رحمه الله لأن الاستخفاف بنظام الحيازة وهي منه وعند أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله هو المخطأ له وهو الذي ملكه الإمام هذه البقعة أول الفتح لأنه سبقت به إليه وهي بدا المخصوص فيملك
 به ما في الباطن وإن كانت على الظاهر أصطاد سمكة في بطنها درة ملك الدرة ثم بالبيع لم يخرج عن ملكه لأنه مودع فيها جلا
 المعدن لأنه من اجزائها فنقل إلى المشتري وأن لم يعرف المخطأ للجاهلي حكم الغنمة وللإسلامي حكم اللقطة
 بصرف إلى أقصى مالك يعرف له في الإسلام على ما قالوا ولو اشتبه الضرب بجعل جاهليا في ظاهر المذهب لأنه لا أصل
 وقيل بجعل إسلاميا في زماننا فنقدم المهد ومن دخل دار الحرب بأمان فوجد في دار
 بعضهم ركازا رده عليهم يخرج من الغدر لأن ما في الدار في بد صاحبها خصوصا وإن
 وجد في الصحراء فهو له لأنه ليس في بد أحد على الخصوص فلا بعد غدرا ولا شيء فيه لأنه بمنزلة
 المئاص غير مجامر وليس في الفيرو زج الذي يوجد في الجبال خمس لقوله
 عليه السلام لا خمس في الحجر وفي

الثلاثة إلى درهم يوما وفي فلس ونحوه ينظر بمنزلة وبسرة ثم يضعه في كف فقير **قوله**
 ففيه الخمس على كل حال سواء في أرضه أو في أرض غيره أو في أرض مباحة **قوله**
 كن أصطاد سمكة في بطنها درة ملكها فإذا باع السمكة ملكها المشتري ولم يملك الدرة وذكر
 الإمام الثوري أن ما يشي كذا استشهد به البعض والصحيح أن كانت في صدف ملكها وإلا فهي لقطة
قوله ثم بالبيع أي بيع الأرض التي نحتها كنز لم يخرج عن ملكه أي الأكثر لأنه
 مودع فيها أي الأكثر في الأرض ثم ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في مثله الدرة فقال في ظاهر الرواية لم يفسد
 بين أن تكون الدرة مثقوبة أو غير مثقوبة وقيل إن كانت مثقوبة لا تدخل في ملك المشتري لأنها بمنزلة
 الكنز وإن كانت غير مثقوبة تدخل كمن أصطاد سمكة فوجد في بطنها غير فهو للمشتري لأنه حشيش يأكله السمكة
 فيكون ينعا له فدخل وفي الجيطان لو كانت الدرة في الصدف فهي للمشتري لأن السمك يأكل الصدف
 وكل ما يأكله فهو للمشتري ولو اشتري جلا فوجد في بطنه دينار لم يكن له لأنه لا يأكله عادة **قوله**
 وإن لم يعرف المخطأ له ولا ورثته ذكر أبو البسر أنه يوضع في بيت المال وذكر الإمام السرخسي رحمة الله تعالى
 عليه أنه بصرف إلى أقصى مالك يعرف في الإسلام **قوله** وإن وجد في الصحراء فهو له فإن قيل
 يدهم على ما وجد في الصحراء ثابتة لا تزي إلا أن المسأمن في دارنا لو وجد شيئا من ذلك في الصحراء فلا حق له
 فيه ويؤخذ ذلك منه لثبوت بد المسلمين عليه فيجب أن يكون كذلك ما وجد المسأمن في دارهم فلنا اليد
 على الصحراء إنما تثبت حكما ودار الإسلام دار أحكام فتعتبر اليد الحكيمة فيها على الموجود فاما دار الحرب دار قهر
 وليس بد أحكام وإنما يعتبر فيها ثبوت اليد حقيقة وذلك لا يوجد فيما وجد في الصحراء فيكون سائما له
 ثم ما في دار الحرب مباح الأخذ وإنما عليه الخبز عن الغدر وأخذ الموجود في الصحراء ليس بقدر ريف
 شيء **قوله** وليس في فيرو زج يوجد في الجبال خمس أحسن بقوله في الجبال عما يؤخذ منه ومما
 ذكره بعد من الرقيق واللؤلؤ في خزائن الكفار فاجب قهرا فانه بخمس بالانفاق **قوله**

وفي الزئبق الخمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه آخره هو قول محمد رحمه الله تعالى عليه خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه فيهما وفي كل حلبة تخرج من البحر خمس لأن عمر رضي الله تعالى عنه أخذ الخمس من العنبر ولهما أن قعر البحر لم يرد عليه الفهر فلا يكون المأخوذ منه غنمة وإن كان ذهباً أو فضة والمروى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه فيها دسره البحر وبه يقول متاع وجد وركازاً فهو للذي وجد فيه الخمس معناه إذا وجد في أرض لا مالك لها لأنه غنمة بمنزلة الذهب والفضة والله تعالى أعلم بالصواب

قوله وفي الزئبق الخمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه آخره خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى عليه قال أبو يوسف رحمه الله كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه يقول لا خمس فيه فلم يزل به حتى قال فيه الخمس ثم رأيت بعد ذلك أن لا خمس فيه لأبي سأت عنه فوجدته مخالفاً للرصاص يرد به أنه ينفع من عنبه ولا ينطبع بنفسه فهو كالقبر والنقط فصار كالماء وأبو حنيفة رحمه الله يقول أنه يستخرج بالعلاج من عنبه وينطبع مع غيره وإن لم ينطبع بنفسه فصار كالفضة لا ينطبع إلا بشيء بخاطها من أنك أو غيره وذكر الامام الثوري رحمه الله في الزئبق خمس خلاف أبي يوسف رحمه الله قال هو جوهر سيال كالماء والقبر والنقط وقال هو حرا لا سبال وقال الامام الثوري رحمه الله قال أبو يوسف رحمه الله لا خمس لأن معين يدل أنه لا ينفع بالذلاء فصار كالنقط ولهما أنه جوهر إذا به حرارة معدنه فصار كالوذهب بالنار وفي الأسرار في تغليل أبي يوسف لأنه بمنزلة القبر والنقط أي هو من جملة المياه ولا خمس في المياه لثقلها **قوله** ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر قبل أن مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤاً فعلى هذا أصله من الماء وليس في الماء شيء وقبل أن الصدف حيوان يخلق الله فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء وهو نظير طي المسك يوجد في البر فلا شيء فيه كذا في المبسوط وأما العنبر فذكر في الكافي أنه من زبد البحر فإن الأمواج إذا تلاطمت هاج بها الزبد فلا يزال بها الريح حتى يمتك ما صفاً فيقفد عنبراً فيقذفه الماء إلى الساحل ويذهب ما لا ينفع به من الزبد جفاً فصار حكمه حكم الماء وفي المبسوط قبل بنت بنت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقبل أنه حشيش دابة في البحر وليس في اختاء الدواب شيء وفي كتاب المالك العنبر نبات يكون في قعر البحر فربما ينلعه الحوت فإذا استقر في بطن الحوت لفظه لمرارته وما لم ينلعه الحوت فهو الجيد منه **قوله** والمروى عن عمر رضي الله تعالى عنه فيهما دسره البحر أي فيهما دسره البحر الذي في دار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فأخذوه فكان غنمة ففيه الخمس **قوله** متاع وجد وركازاً قال في الفوائد الظهيرية المتاع ما يمتنع به في البيت من الرصاص ونحوه أي ينفع به وقبل المراد الشباب لأنه يستمتع بها والله تعالى أعلم بالصواب

وفي الزئبق الخمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه آخر أو هو قول محمد رحمه الله تعالى عليه خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى عليه ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه فيهما وفي كل حبة تخرج من البحر خمس لأن عمر رضي الله تعالى عنه أخذ الخمس من العنبر ولهما أن فغر البحر لم يرد عليه الفهر فلا يكون المأخوذ منه غنمة وإن كان ذهباً أو فضة والمروى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه فيها دسره البحر وبه نقول **متاع** وجد ركاذاً فهو للذي وجد فيه وفيه الخمس معناه إذا وجد في أرض لا مالك لها لأنه غنمة بمنزلة الذهب والفضة والله تعالى أعلم بالصواب

قول وفي الزئبق الخمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه آخر خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى عليه قال أبو يوسف رحمه الله كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه يقول لا خمس فيه فلم يزل به حتى قال فيه الخمس ثم رأيت بعد ذلك أن لا خمس فيه لأبي سأل عنه فوجدته مخالفاً للرصاص يرد به أنه ينبع من عنبر ولا ينطبع بنفسه فهو كالغير والنقط فصار كالماء وأبو حنيفة رحمه الله يقول أنه يستخرج بالعلاج من عينه وينطبع مع غيره وإن لم ينطبع بنفسه فصار كالفضة لا ينطبع إلا بشيء يخالطها من أنك أو غيره وذكر الامام النعماني رحمه الله في الزئبق خمس خلاف أبي يوسف رحمه الله قال هو جوهري سائل كالماء والغير والنقط وقال هو حرك لا سبيل وقال الامام المنذاري قال أبو يوسف رحمه الله لا يجرى لأن معين يدل أنه لا يبقى بالدلاء فصار كالنقط ولهما أنه جوهري إذا به حرارة معدنه فصار كما لو أذيب بالنار وفي الأسرار في تغليل أبي يوسف لأنه بمنزلة الغير والنقط أي هو من جملة المياه ولا خمس في المياه لنقاها **قول** ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر قبل أن مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤاً فعلى هذا أصله من الماء وليس في الماء شيء وقبل أن الصدف حيوان يخلق الله فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء وهو نظير ظبي المسك يوجد في البر فلا شيء فيه كذا في المبسوط وأما العنبر فنذكر في الكافي أنه من زبد البحر فإن الأمواج إذا تلاطمت هاج بها الزبد فلا يزال ما الريح حقاً يمتك ما صفاً فينصفه عنبراً فينقذ من الماء إلى الساحل ويذهب ما لا ينفع به من الزبد جفاً فصار حكمه حكم الماء وفي المبسوط قبلت بنت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقبل أن يخشى دابة في البحر وليس في اختاء الدواب شيء وفي كتاب المالك العنبر نبات يكون في قعر البحر فربما ينشعه الحوت فإذا استقر في بطن الحوت لفظه لمرارته وما لم ينشعه الحوت فهو الجيد منه **قول** والمروى عن عمر رضي الله تعالى عنه فيما دسره البحر أي فيما دسره البحر الذي في دار الحرب فدخل الجيش دار الحرب فأخذوه فكان غنمة ففيه الخمس **قول** متاع وجد ركاذاً في الفوائد الظهيرية المتاع ما يمتنع به في البيت من الرصاص ونحوه أي ينفع به وقبل المراد الشباب لأنه يستمتع بها والله تعالى أعلم بالصواب

باب زكاة الزروع والثمار قال أبو حنيفة رحمه الله في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر سواء استقى سحيا أو صبغته السماء إلا القصب الحطب الخشب وما لا يجب له ثمن لا يملكه ثمة ما يقيته إذا بلغ خمسة أوسق أو سق أو سق ستون صاعا بصاع النبي عم وليس في الخضراوات عندهما عشر فالخلاف في موضعين في اشتراط النصاب وفي اشتراط البقاء طمأني لا دل قوله عليه الصلوة والسلام ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا صدقة فشرط فيه النصاب لتحقيق الغنى ولا يبي حنيفة رحمه الله قوله عليه السلام ما أخرجت الأرض فيه العشر من غير فصل وتأويل ما روي به زكاة التجارة لأنهم كانوا يتاجرون بالأسواق وفيه أوسق أربعون درهمها ولا يعتبر بالمالك فيه فكيف بصفته وهو الغنى لهذا لا يشترط الحول لأنه للاستثناء وهو كله نماء ولهما في الثاني قوله عليه الصلوة والسلام ليس في الخضراوات صدقة والزكاة

باب زكاة الزروع والثمار

الأراضي ثلثة عشرية وخارجية وصلحها الكلام في هذا الباب في خمسة مواضع أحدها أن العشر واجب وقال بعض المتأخرين منسوخ لقول علي رضي الله عنه نسخ الزكاة كل صدقة فيها والثاني أن النصاب هل يشترط أم لا والثالث هل يشترط البقاء أم لا والرابع هل يجب العشر فيما لا بد خلخفت الوسق عندنا يجب وعند الشافعي رحمه الله لا يجب والخامس أن ما يوجد في الجبال التي لا يملكها أحد هل يجب العشر أم لا قال أبو حنيفة رحمه الله في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن كل ما ينبت في الجنان ويقصد به استغلال الأراضي فيه العشر الحبوب والبقول والرطاب والرباحين والوسمة والزعفران والورد والورس في ذلك سواء وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقد روي أنه حين كان واليا بالبصرة أخذ العشر من البقول من كل عشرة وسائخ وشنخ كذا في المبسوط **قوله** سواء استقى سحيا أي ماء جاريا أو صبغته السماء إلا القصب والمستثنى عند أبي حنيفة رحمه الله خمسة أشياء أوسع فأنها من أغصان الأشجار وليس في الشجر عشر والنبن فأنه ساق الحب كالشجر للثمار والخشب فأنه ينبت من الأرض ولا يقصد استغلال الأراضي به والطرفاء والقصب فأنه لا يقصد استغلال الأراضي بهما كذا في المبسوط وقال لا يجب العشر إلا فيما له ثمة باقية والتمر والعنب والاحاص والرمان والعناب والنبن يبقون بعد التجفيف فيجوز وكذا لو بيع رطبا أو عنبيا أو لبنا خرس ذلك جافا فان بلغ العنب مقدارا ما يجي منه الزبيب خمسة أوسق فيجب في عنبه إلا إذا كان العنب مما يصلح للماء ولا يجي منه الزبيب فلا يبق فيه وكذا حكم سائر الثمار والنخج والكثري والنفاح والمشمس والتمر والبصل لا يبقون غالبا بعد التجفيف وأوسق ستون صاعا كل صاع ثمانية أوطال فجلته ألف ومائتان قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله هذا قول أهل الكوفة قال أهل البصرة الوسق ثلثمائة من كذا في المبسوط **قوله** ولا بالمعبر بالمالك جواب عن قولهما ولأنه صدقة فشرط النصاب فيه لتحقيق الغنى فنقول الغنى صفة المالك ولا يعتبر هذا المالك بدليل أنه يجب في الأراضي الموقوفة وأرض المكاتب فكيف تعتبر صفة إذا الصفة بدون الموصوف مما يستحيل وذكر في المبسوط وإن كانت الأرض لمالك أو صبي أو مجنون وجب العشر في الخارج منها عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يثني في الخارج من أرض المكاتب والعشر عنده قياس الزكاة لا يجب إلا باعتبار المالك أما عندنا فالعشر مؤنة الأرض النامية كالحراج فالمكاتب فيه والحر سواء وكذلك الخارج من الأراضي الموقوفة على الرباطات والمساجد يجب فيه العشر عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يجب إلا في الموقوفة على أقوام بأعيانهم فانهم كالملاك **قوله**

والزكاة غير متي فغلب العشر وله ما روينا ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر وبه يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فيه ولا يخرج
فدلتنا على ما لا يتقي والسبب في الأرض النامية ولهذا يجب فيها الخراج أما الخبز والقمح والحب لا تسنبت في
البحران عادة بل تنفي عنها حتى لو أخذها مقصبة أو مشجرة أو منبتا للحشيش يجب فيه العشر والمراد بالمدكور القصب
الفارسي أما قصب السكر وقصب الذبيرة ففيهما العشر لأنه يفسد بهما استغلال الأرض بخلاف السعف والبن
لأن المقصود الحب والتمر ونهما قال **وما سقي يغرب أو دابة أو سانية ففيه**
نصف العشر على القولين لأن المؤنة تكثر فيه وتقل فيما يستقى بالسما أو سحيا وان سقي سحيا وبالدابة
تأخذ أكثر السنة كما هو في السائمة وقال أبو يوسف رحمه الله فيما لا يسقى كالزعران والقطن يجب فيه
العشر إذا بلغت قيمته قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يسقى كالذرة في زماننا لأنه لا يمكن التقدير الشرعي
فيه فاعتبرت قيمته كما في عروض التجارة وقال محمد رحمه الله يجب العشر إذا بلغ الخراج خمسة أعداد من أعلا ما يفدر
به نوعه فاعتبر في القطن خمسة أحمال كل حمل ثمانمائة من

قوله والزكاة غير متي لأن الحضرات إذا كانت للجارة يجب فيها الزكاة بالاتفاق
نعلم أن المتي هو العشر **قوله** وله ما روينا وهو ما أخرجه الأرض ففيه العشر ومرويهما
وهو قوله عليه السلام ليس في الحضرات صدقة الحضرات بفتح الحاء لا غير الفواكه كالنخاع والكمثرى أو البقول
كالكرز وغيره كذا في المغرب محمول على صدقة يأخذها العاشر إذا مرويهما ولهذا ذكر في بعض الروايات لا تؤخذ من
الحضرات صدقة **قوله** وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله أي عمل أبو حنيفة رحمه الله بمرويهما
على أن المتي صدقة يأخذها العاشر من عينها لا جل الفقراء عند إباء المالك عن دفع قيمتها أما إذا أعطى من
قيمتها لا أخذ وكذا إذا أخذ من عينها لعائلة له ذلك أيضا وإنما لا يأخذ من عينها لأجل الفقراء لأن الأخذ بثت نظر
للفقراء ولا نظر منها لأن العاشر في الأغلب يكون نائيا عن البلدة ولا يجد فقرا ثم لا يؤدي إليه فيحتاج إلى أن يبعث بها
إلى البلدة ومتى بعث فيها يفسد قبل الوصول إلى الفقراء فيؤدي إلى الضرر فلا يأخذ بل يؤديه المالك بنفسه **قوله**
لما قصب السكر وقصب الذبيرة ففيهما العشر قال شيخ الإسلام في مبسوطه وقصب السكران كان يخرج منه
العسل يجب فيه العشر وإن كان لا يخرج منه العسل كالقصب الفارسي لا يجب فيه العشر قبل أن لا يخرج منه
العسل إذا بيس وقصب الذبيرة نوع من القصب في موضع حرافة ومسحوقه عطر يؤتى به من الهند وأما سبي بها
لأنها تجعل ذرة ذرة وتلفى في الدواء **قوله** بخلاف السعف والبن السعف ورق جريد الخلل
الذي يتخذ منه الزبل والمراوح وعن اللب رحمه الله أكثر ما يقال له السعف إذا بيس وإذا كانت رطبة فهي السنطية وقد
يقال للجريد نفسه سعف والواحد سعفة لا يقال كان ينبغي أن يجب في البن لأنه هو القصب بعينه إلا أنه
قد بيس حتى لو فصله يجب العشر في القصب لأننا نقول كان فيه العشر قبل الإدراك فلما أدرك تحول العشر من
الساق إلى الحب كما تحول الخراج من التمر عند التقطيل إلى الخراج عند الخروج لأن المقصود هو الحب
القرب الدلو العظيمة والدالية جذع طويل يركب تركيب مذاق الأرض وفي أسهم مغرفة كبيرة يستقى بها وفي الإيضاح
إذا أخرجت الأرض العشرية جوبا مختلفة ولم يبلغ كل نوع منها خمسة أوسق فمن أبي يوسف رحمه الله في ذلك ثلث
روايات روى محمد عنه أنه لا يجب شيء حتى يبلغ كل صنف نصابا لأنه يجعل كل واحد

وفي الزعفران خمسة املاء لان الثقب به بالوسق كان لا اعتبار له اعلا ما يقدر به وفي العسل العشر اذا اخذ من
 ارض العشر وقال الشافعي رحمه الله لا يجب لانه متولد من الحيوان فاشبهه لا برثتم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام في العسل
 العشر ولان الخمل يتناول من الانوار والثمار ففيهما العشر فكذا انهما يتولد منها بخلاف دود الفز لا يتناول الاوراق ولا عشرين فيهما ثم
 عند الحقيقة رحمه الله تعالى عليه يجب فيه العشر قل اوكثر لانه لا يعتبر بالنصاب وعن ابي يوسف رحمه الله انه يعتبر فيه
 قيمة خمسة اوساق كما هو عمله وعنه انه لا شيء فيه حتى يبلغ عشرين لحدوث بني شبابة انهم كانوا يؤدون الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كذلك وعنه خمسة املاء وعن محمد رحمه الله تعالى عليه خمسة افرق كل فرق سنة و
 ثلثون رطلا لانه اقص ما يقدر به وكذا في قصب السكر وما يوجد في الجبال من العسل والثمار ففيه العشر وعن
 ابي يوسف رحمه الله انه لا يجب لانعدام السبب وهي الارض النامية وجها اظهرا ان المقصود حاصل وهو الخارج وكل
 شئ اخرجته الارض مما فيه العشر لا يجتب فيه اجر العمال ونفقة البقر لان النبي صلى الله عليه وسلم
 حكم بفاوت الواجب لفاوت المؤنة فلا معنى لرفعها

كانه المنفرد بكونه خارجا وروى عنه انه قال كل نوعين لا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا كما يبيض مع الاسود او ما
 اشبه ذلك من انواع الحنطة ضم البعض الى البعض لا اتحاد الجنس وما يجوز بيعه بالآخر متفاضلا لا يضم لان الضم اثبات الاتحاد
 واختلاف الجنس ينفي الاتحاد وهذه الرواية قول محمد بن وروي عنه ان ما ادرك في وقت واحد ضم بعضه الى بعض
 وان اختلف اجناسه وان لم يدرك في وقت واحد لا يضم لان الحق يجب بحسب الارض بوصف النماء وذلك يحصل
 بمنفعة الارض فان احدث المنفعة لا يختلف باختلاف الخارج كعرض التجارة وما ادرك في اوقات مختلفة فقد
 اختلف منفعة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان للرجل ارض مختلفة في رسايق مختلفة فان كان العامل واحدا
 يضم ويأخذ وان كان العمال مختلفة لم يكن لاحد العاملين مطالبة حتى يكمل النصاب فاما المالك فيما بينه وبين الله
 تعالى مخاطب بالاداء لان السبب قد وجد في حقه فاما حق الاخذ للعامل انما ثبت باعتبار ولا يشترط ان يبلغ ما في
 ولا يشترط ان لا يثبت حق الاخذ وقول محمد رحمه الله في التحقيق راجع الى هذا قال واذا اخرجت الارض
 المشتركة خمسة اوسق ففيها العشر في احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله لان المعبر مجرد النصاب لا الملك
 نرى انه يجب في ارض المكاتب والوقف وروى عنه انه لا يجب وهو قول محمد رحمه الله لان الايجاب عليه يكون فلا بد من
 وجود النصاب في حقه ومسائل الباب لا ينافي على قول ابي حنيفة رحمه الله لان عنده يجب العشر في القليل
 والكثير ثم اختلفوا في وقت الوجوب فوث الوجوب عند ابي حنيفة رحمه الله يكون عند ظهور الثمرة وعند ابي يوسف
 الوجوب عند الادراك وعند محمد رحمه الله يكون عند استحكامه ونصفه عند حصوله عند الخطأ ثم
 ثمرة هذا الاختلاف نظهر على قول ابي حنيفة رحمه الله عند الاستهلاك فما استهلكه بعد الوجوب يكون
 مضمونا عليه وما كان قبله فلا وعندهما يظهر في حق هذا الحكم وفي حق تكبيل النصاب ايضا فما هلك قبل
 الوجوب لا يستكمل به النصاب وما هلك بعد الوجوب لم ينعدم الوجوب في الباقي وان انتقص النصاب كما في باب
 الزكاة **قوله** وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض العشر ولا يثب فيه في ارض الخراج اي لا يثب في حبه
 لكن يجب الخراج باعتبار التمكن من الاستئصال وفي الايضاح وما كان في ارض الخراج ففيه الخراج ولا عشر
 فيه لانه متولد من انوار الشجر ويجري مجرى الثمرة **قوله** يحدث بني شبابة وفي بعض النسخ بني سبارة وفي

قال ثعلبي له ارض عشر فعليه العشر مضاعفا عرف ذلك باجماع الصحابة رضوان الله عليهم وعن محمد
 رحمه الله تعالى عليه ان فيما اشتراه الثعلبي من المسلم عشر او احدا لان الوظيفة عند لا تتغير بغير المالك فان اشترها منه
 ذي في علي حالها عندهم بخلاف الضعيف عليه في الجملة كما اذا مر على العاشر وكذا اذا اشترها منه مسلم
 واسلم الثعلبي عند ابي حنيفة رحمه الله سواء كان الضعيف اصليا او احدا لان الضعيف صار وظيفة لها فتسقط له
 المسلم بما فيها كالتحريم قال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه يعود الى عشر واحد لزوال الداعي الى الضعيف قال في الكتاب
 وهو قول محمد بن رعي الله عنه فيما صح عنه قال رعي الله اخلف الشيع في بيان قوله والاصح انه مع ابي حنيفة رحمه الله في بقاء
 الضعيف الا ان قوله لا يثنى الا في الاصل لان الضعيف الحادث لا يتحقق عنده لعدم تغير الوظيفة ولو كانت
 الارض لمسلم باعها من نصراني برئ به ذمها غير ثعلبي وقبضها فعليه الخراج عند ابي حنيفة رحمه الله
 لانه الباقى بالانكافى وعند ابي يوسف رحمه الله عليه العشر مضاعفا وبصرف مصارف الخراج اعتبارا بالثعلبي وهذا
 اقول من التبديل وعند محمد بن رعي الله تعالى عليه هي عشرة على حالها لانه صار مؤنة لها فلا يتبدل كالتحريم ثم في رواية
 بصرف مصارف الصدقات وفي رواية مصارف الخراج فان اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت
 على البائع فساد البيع في عشرة كما كانت اما الاول فلتحول الصفقة الى الشيع كانه
 اشترها من المسلم

وفي المغرب بنو شيبان قوم بالطائف من خشم كانوا يتخذون الخل حتى نسب اليهم العسل فقبل عسل شيباني وسبارة فخييف
 وفي المغرب الفرق بفخين انما يخذلوا ذلك ثلثة اصوع بضاع الحجاز لان الصاع عندهم خمسة ارطال وثلث رطل
 وعند اهل العراق ثمانية ارطال هكذا في التهذيب عن ثعلبي وخالد بن يزيد قال لانهم والمحدثون على السكون وكلام
 العرب على الفريك قال المطرزي وفي نوادر هشام عن محمد بن رعي الله الفرق سته وثلثون رطلا ولم اجد هذا عندي
 من اصول اللغة وفي الجامع الصغير للمناشي وقبل في المن يسقط على العوسج في ارض انسان العشر وفيه نظر لانه
 اتفاق لا بعد له الارض وفيه ايضا ما يوجد في الجبال والبرية والوان من العسل والفواكه فان كان لا يجبه الامام فهو
 كالصيد وان كان يجبه ففيه العشر لانه مال مقصود وعن ابي يوسف رحمه الله والحسن لا عشر فيه لانه باق على
 الاباحة **قوله** ثعلبي له ارض عشر الواجب في الارض ثلثة عشر وخراج وفضل الملاك ثلثة
 مسلم وذي ثعلبي **قوله** وعن محمد رحمه الله تعالى عليه ان فيما اشتراه الثعلبي من المسلم
 عشر او احدا وفي الايضاح وذكر الحاكم في رواة ابي سليمان ذكر قول ابي يوسف رحمه الله تعالى مع قول محمد
 وهذا خلاف اصله **قوله** قال في الكتاب اي في المبسوط في كتاب الزكاة **قوله**
 اخلف الشيع اي نسخ المبسوط في بيان قول محمد رحمه الله تعالى عليه ان فيما اشتراه الثعلبي من المسلم
 لا يثنى الا في الاصل لان الثعلبي اذا اشترى ارضا عشرة من مسلم بقيت كذلك من غير تضعيف عند محمد رحمه الله
 تعالى واذا لم يثبت الضعيف الحادث لا يثنى السقوط فعلم هذا ان الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد وبين ابي يوسف
 رحمه الله في سقوط الضعيف في الاراضي التي كانت اصلية في حكم الضعيف **قوله** اما الاول فلتحول
 الصفقة الى الشيع كانه اشترها وانما لم يتمكن الشيع من الرد بالبيع على البائع لانه لم يأخذ منه حقيقة
 والهبة على من وجد الاخذ منه كافي الوكيل بالبيع فانه برد المشتري بالبيع على الوكيل لا على الموكل **قوله**

وأما الثاني فلا بد بالرد والفسخ بحكم الفساد جعل البيع كأن لم يكن ولا يحق للمسلم أن ينقطع بهذا الشراء لكونه مستحق الرد وإذا
كانت لمسلمه أو حظه فجعلها بسننا فاعليه العشر معناه إذا سقاها بماء العشر ما إذا كانت شئ
بماء الخراج ففيها الخراج لأن المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء وليس على المجوسي في داره شئ لأن عمره في
نفاي عنه جعل المسكن عفواً وإن جعلها بسننا فاعليه الخراج وإن سقاها بماء العشر لثغرة إيجاب العشر إذ فيه معنى
الغربة فتعين الخراج وهو عقوبة تليق بجأله وعلى أي فاس فوطها يجب العشر في الماء العشري إلا أن عند محمد رحمه الله
عشر واحد وعند أبي يوسف رح عشران وقد مر الوجه ثم الماء العشري ماء السماء والأبار والعيون والبحار التي لا تدخل
تحت ولايته أحد والماء الخراجي لا ينهار التي شقها الأعاجم وماء جيون وسجون ودجلة والفرات عشري عند محمد
رحمه الله لأنه لا يجزئها أحد كالحجار وخراجي عند أبي يوسف رحمه الله لأنها تنفذ عليها الضابط من السفن وهذا يبد
عليها وفي أرض الصبي المرأة الثعلبية ما في أرض الرجل يعني العشر المضاعف في العشرية
والخراج الواحد في الخراجية لأن الصلح قد جرى على تضعيف الصدقة دون المؤنة المحضنة ثم على الصبي والمرأة إذا كانت
من المسلمين العشر فيضعف ذلك إذا كانا منهم وليس في عين القبر والنقطة في أرض العشر شئ
لأنه ليس من أنزال الأرض وإنما هو عين فوار كعين الماء وعليه في أرض الخراج خراج وهذا إذا كان
حريمه صالحاً للزراعة لأن الخراج يتعلق بالتمكن من الزراعة والله أعلم **باب من يجوز**
دفع الصدقات إليه ومن لا يجوز قال رح الأصل فيه قوله تعالى **أما**
الصدقات للفقراء الآية فهذه ثمانية أصناف وقد سقط منها المؤلفون فلو بهم لأن الله تعالى
أغراهم وأغنى عنهم وعلى ذلك انعقد الإجماع

قوله وأما الثاني فلا بد بالرد والفسخ بحكم الفساد جعل البيع كأن لم يكن وكذا الرد بما هو موضح كإدبتيار الشرط أو الرؤية أو العيب بفساد
وإلزامه بلفظ فضاء فحكم فيه حكم بيع المسلم من الذبي والمصلحة معروفة **قوله** وعلى فباس فوطها يجب العشر في الماء العشري كذا في
أشئ أرض عشر من مسلم ففيه الخراج عند أبي حنيفة رحمه الله والعشر المضاعف عند أبي يوسف رحمه الله ونظر مصارف الخراج
واحد عند محمد رحمه الله لأن الوظيفة تدور مع الماء والماء عشري ونظر مصارف الخراج في روايته ومصارف الصدقات
في أخرى قوله وهذا إذا كان حريمه صالحاً للزراعة لا ينبغي بالتمكن وقد وجدتم جميع موضع الفبر في روايته تبعاً في روايته لا يجمع
لأنها لا تفيح للزراعة فلم يوجد التمكن فيها **باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز**
قوله الأصل فيه قوله تعالى **أما الصدقات للفقراء** الآية قال في الكشف قصر لجنس الصدقات على الأصناف
المعدودة وإنما مختصة بما لا يتجاوزها إلى غيرها كأنه قيل إنما هي لهم لا لغيرهم ونحو قولك إنما الخلافة لفرش بربد لا يبعد
ولا يكون لغيرهم فيجوز أن يصرف إلى الأصناف كلها وأن يصرف إلى بعضها ثم ذكر في الكشف أن قلت لم يعدل عن الدم إلى
في الأربعة الأخيرة قلت لا بد أن يأنهم أرسخ في استحقاق الصدقة على من سبق ذكره لأن في الموعود فينبه على أنهم أحقاء بأرض
فيهم الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصارف ذلك في فك الرقاب من الكنائس والرق والاسر وفي فك الغارمين من الغرمين
الخارجين الإفاذ ويجمع الغاري الفقير والمقطوع في الحج بين الفقر والعبادة وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقر
والغربة عن الأهل والمال وذكر في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل فيه فضل ترجيح لهدن على الرقاب
الغارمين **قوله** وقد سقط منها المؤلفون فلو بهم وعلى ذلك انعقد الإجماع

والفقير من له ادنى شئ والمسكين من لا شئ له وهذا مروى عن ابي حنيفة رحمه الله وقد قيل على العكس ولكل وجهة ثم هما صنفان اوصف واحد سند ذكره في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والعامل يدفع الامام اليه ان عمل بفد وعمله فيعطيه ما يسعه واعوانه .

فان قيل ان النسخ بالاجماع لا يجوز بل لا بصورة لان جواز النسخ وفد جوة النبي عليه السلام وفي ذلك الوقت الاجماع ليس بحجة وفيما صار حجة وهو بعد وفات النبي عليه السلام لم يبق الا ان النسخ قلنا قد ذكرتمس الامنة السرخسي ونشر الاسلام رحمه الله ان النسخ بالاجماع جوزه بعض مشايخنا بطريق ان الاجماع يوجب علم اليقين كالنص فيجوز ان يثبت النسخ به والاجماع في كونه حجة اقوى من الخبر المشهور فاذا كان يجوز النسخ بالخبر المشهور بالزيادة فبالاجماع اولى واما اشتراط جوة النبي عليه السلام في حق جواز النسخ فجاز ان لا يكون مشروطا على قول ذلك البعض لا ترى ان النسخ بالمتواتر وبالمشهور بطريق الزيادة جائز ولا بصورة النسخ بالمتواتر والمشهور لا بعد وفات النبي عليه السلام لما ان المتواتر وجه المشهور والآحاد انما تعرف بالنسبة بينها بهذه الاسامي في القرن الثاني والثالث لما عرف في اصول الفقه ولعدم الاثبات المتواتر والشهرة حال جوة النبي عليه السلام فان قيل الخبر المتواتر والمشهور ثابت حال جوة النبي عليه السلام فالنسخ به ثبت حينئذ ولا كذلك الاجماع قلنا الداعي الى الاجماع ثابت ايضا حال جوة النبي عليه السلام والنسخ بها مدة الحكم فجاز ان يبين عليه السلام انتهاء الحكم بعده وكان عمر رضي الله عنه يحفظه دون غيره فلم يبق ذلك الحكم عند انتهاء تلك المدة فلما اجمعوا على ما رواه عمر رضي الله عنه كان ذلك بمنزلة الخبر المتواتر الذي ثبت به النسخ وفات الشيخ الامام بدر الدين الكردي رحمه الله في جواز نسخ المؤلفات فلوهم ثلثة اوجه احدها جاز ان يكون في ذلك نص وكان عمر رضي الله عنه ذكره دون غيره كما ان قراءة السابع في قوله تعالى ثلثة ايام من ابعث فذكره ابن مسعود رضي الله عنه دون غيره والثاني ان يكون هذا انتهاء الشئ بانتهاء علمه كانهما جواز الصوم بانتهاء وقته وانتهاء وجوب كفارة الفطر بانتهاء شهر رمضان والثالث ان كل شئ يعود الى موضوعه بالنقض باطل فلو قلنا ببقاء جواز الدفع الى المؤلف فلوهم بلزم هذا لانه انما يبذل لهم المال لدفع شئهم ليكون بجهة الدين محبته ولا يؤول الى الدين ذل وصغار من جانبهم فلما وقع الامن عن شئهم يكون الاعطاء ذلا وصغارا للاسلام فلا يعطون ثم المؤلف فلوهم فممن روى عنه ابي سفيان بن حرب وصفيان بن امية وعبيدة بن حصين والافرنج بن حابس وعفمة بن علاثة والعباس بن مرداس وزيد بن الجبل واقرانهم فممن كان يؤمنهم به رسول الله عم ليسوا واولادهم فممن باسلامهم وقسمهم اسلموا لكن على ضعف قريب فغيرهم الضعفاء وقسمهم يعطون لدفع شئهم فان قيل كيف يجوز صرف الصدقة الى الكفار قلنا الجهاد واجب على الفقراء من المسلمين والاعتياء لدفع شر المشركين فكان يدفع اليهم جزء من مال الفقراء وذلك فاهم مقام الجهاد في ذلك الوقت ثم سقط هذا السهم بوفاة النبي عم هكذا قال الشعبي وروى عنهم في خلافه ابي بكر رضي الله عنه لو الخط لنصيبهم لم يجرؤوا الى عرض فاستبدلوا خطه فاني وعرف خطه ابي بكر رضي وقال هذا شئ كان يعطيك رسول الله عليه السلام فالبقاء لكم فاما اليوم فقد اعز الله الدين فان شئتم على الاسلام والافيننا وبنكم السيف فعادوا الى ابي بكر رضي فقالوا انت الخليفة ام عمر بذلك لنا الخط وعرفه عمر رضي فقال هو ان شاء الله ولم يخالفه **قول** وقد قيل على العكس وهو قول الشافعي رحمه الله ولكل وجهة والا ولا اصح وجه الاول قوله تعالى او مسكنا ذا مربة اي لاصفا بالثراب من الجوع والعري ووجه الثاني ان الفقير مشتق من انكسار فقا والظاهر فيكون اسوا حال من المسكين ولهذا قال عليه السلام اللهم اجني مسكينا وامثني مسكينا واحشري في زمرة المساكين والا ولا اصح **قول**

غير مقدر بالثمن خلافا للشافعي رحمه الله لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا يأخذ وان كان غنيا الا ان فيه شبهة الصدقة فلا يأخذها
 العامل لها شي تنزهها القرابة الرسول عم عن شبهة الوسخ والغني لا يوزن في استحقاق الكرامة فلم تقبل الشهية في حقه وفي الرقاب
 ان يعان المكاتبون منها في فك رقابهم هو المنقول والغارم من لزمه دين ولا يملك نضابا فاضلا
 عن دينه وقال الشافعي رحمه الله من تجمل غرامه في صلاح ذات البين واطفاء النائرة بين الفيليين وفي سبيل الله هو
 منقطع الغزاة عند ابي يوسف رحمه الله لان المقام عند الاطلاق وعند محمد رحمه الله منقطع الحاج لما روي
 ان رجلا جعل بعير له في سبيل الله فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجعل عليه الحاج ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عند نا لان
 المصروف هم الفقراء وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان آخر لا يشي له فيه قال
 فهذه جهات الزكاة فليمالك ان يدفع الى كل واحد منهم وله ان ينصرف على
 صنف واحد وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا ان يصرف الى ثلثة من كل صنف لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق ولما ان
 الاضافة لبيان انهم مصارف لا لاثبات الاستحقاق وهذا الماعرف ان الزكاة حق الله تعالى وبعلة الفقير هم صاروا مصارف فلا
 يبالى باختلاف جهاته والذي ذهبنا اليه مروي عن عمر بن عباس رضي الله تعالى عنهما ولا

في جواب من قال بان الفقير اسو حالا من المسكين لقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين ان السفينة كانت عارية عندهم
 وقائدة هذا الخلاف انما يظهر في الوصايا والاوقاف اما الزكاة فيجوز صرفها الى صنف واحد عندنا فلا يظهر هذا
 الخلاف كذا في المبسوط وعن ابي يوسف رحمه الله انهما صنف واحد حتى قال فيمن اوصى بثلث ماله لفلان وللفقراء
 والمساكين عند ابي يوسف رحمه الله لفلان نصف الثلث وصنفين النصف لانها صنف واحد عنده وعند ابي حنيفة رحمه الله
 لفلان ثلث الثلثة فجعلها صنفين وهو الصحيح **قوله** غير مقدر بالثمن خلافا للشافعي
 رحمه الله عنده يعطونهم الثمن لان القسمة تقتضي المساواة في الاصل وانا نقول بانه يستحقه عما له الا ترى ان
 صاحب المال لو حمل الزكاة الى الامام لم يستحق العامل شيئا فيقدر بفقد العمل ولو هلك ما جمعه قبل ان يأخذوا
 منه شيئا سقط حقهم واجزت عن المؤدين كالمضارب اذا هلك مال المضاربة في يده بعد الصرف **قوله**
 هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه روي ان رجلا قال يا رسول الله دلني على عمل يدخل الجنة قال فك الرقبة
 واعق القسمة قال اوليس اسواء يا رسول الله قال فك الرقبة ان تعين في عقه **قوله** لان
 المقام عند الاطلاق لان حقيقتها بطلان على جميع القرب الا ان عند الاطلاق يفهم منه هذا **قوله**
 ولا يصرف الى اغنياء الغزاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله يدفع الى الغازي وان كان غنيا وهذا اضعف لقوله
 عليه السلام لا يجزى الصدقة لغني وما ورد في الحديث لا يجزى الصدقة لغني الا نجسة من جملتهم الغزاة في
 سبيل الله قلنا المراد الغني بقوة اليد والفدرة على الكسب لا يملك المال بدليل الحديث الاخر ورد في فقراهم
قوله وابن السبيل وانما سمي ابن السبيل لانه لزم السفر ومن لزم شيئا نسب اليه كما
 يقال ابن الغني وابن الفقير **قوله** لان الاضافة بحرف اللام للاستحقاق واعتبر امر
 الشرع بامر العباد فان من اوصى بثلث ماله لهؤلاء الاصناف لم يجز حرمان بعضهم فكذلك في امر الشرع
قوله مروي عن عمر رضي الله عنه بعث عمر رضي الله عنه بصدقة الى اهل
 رجل واحد وهكذا نقل عن ابن عباس وحذيفة رضي الله عنهم

ولا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذي عيب لقوله عم لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد ما في فقرائهم ويدفع اليه ما سوى ذلك من الصدقة اليهم وقال الشافعي رحمه الله لا يدفع وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله اعتبارا بالزكاة ولنا قوله عليه السلام يصدق على اهل الاديان كلها ولو لا حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لقلنا بالجواز في الزكاة ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن بها ميت لا يندام التملك وهو الركن ولا يقضى بهادين ميت لان قضاء دين القبر لا يقضى التملك منه كسبها في الميت ولا تشتري بها رقبة تعق خلافا لما لك حيث ذهب اليه في ثاويل قوله تعالى وفي الزكيات ولنا ان الاعناق اسقاط الملك وليس بملك ولا تدفع الى غني لقوله عم لا تحل الصدقة لغني وهو باطلا في حجة على الشافعي رحمه الله في غني القنطرة وكذا حديث معاذ رضي الله تعالى عنه لا يدفع الزكاة ماله الى ابيه وجده وان علا ولا الى اولده وولده وان سفل لان منافع الاملاك بينهم منفصلة فلا يتحقق التملك على الكمال ولا الى امرأته للاشتراك في المنافع عادة ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ايجنته رحمه الله لما ذكرنا وقال لا تدفع اليه لقوله عليه السلام لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله لامرأة ابن مسعود رضي الله عنه عن الصدقة عليه قلنا هو محمول على التافهة قال ولا يدفع الى مدبره ومكاتبه وام ولده لفقدان التملك اذ كسب المملوك لسيدته وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك ولا الى عبد فدا عتق بعضه عند ايجنته رحمه الله لا يمتزلة المكاتب عنده وقال لا يدفع اليه لانه حر مدبره عندها ولا يدفع الى مملوك عتق لان الملك واقع لمولاه ولا الى ولد عتق اذ اكان صغيرا لانه بعد غنيا بمال ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا لانه لا بعد عتبا بيسار ابيه وان كانت نفقته عليه

وفي الجامع الصغير للمصنفين ولا رواية في مسئلة الوجبة فمنع وليس سائنا فالعنف في امر الله المعنى وفي امر العبد الاسم كمن قال لا خربا عبيدي ان علمت فيه خيرا فكتبه ولم يعلم فيه خيرا لم يجز وفي امر الله تعالى بها على هذا الشرط لو كاتب ولم يعلم فيه خيرا جاز قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه المراد بيان المصارف قال ايها صرفت اجزائك **قول** الذي دفع لقوله عليه السلام لمعاذ رضي الله عنه خذها من اغنيائهم ورد ما في فقرائهم وقال نفع رحمه الله تعالى الاسلام ليس بشرط في مصرف الزكاة وغيرها لان الله تعالى حيث ذكر الفقراء في الصدقات لم يقيد بصفة الاسلام فاثبات القيد يكون زيادة في مجرى النسخ فان قبل هذا زيادة على النص بخبر الواحد وذلك لا يجوز كما قال نفع قلنا نعم الاصل هكذا الا ان النص عام فدخل منه الفقراء المحجب وكذلك الوالدان والولد والزوجة مخصوصون بالاجماع فيخص الباقي بخبر الواحد مع ان الفاضل الامام ابازيد رحمه الله ذكر في الاسرار ان هذا الحديث حديث مشهور مقبول بالاجماع فزادنا هذا الوجه به كما زدنا صفة التابع على صوم كفارة اليه بن بقراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه فصبام ثلثة ايام متتابعات **قول** ولا يقضى بهادين ميت ذكر في شرح الطحاوي رحمه الله ولو قضى دين حي المدبون الفقير فان قضى بغير امره يكون متبرعا ولا يجوز من زكاة ماله ولو قضى بامر جاز كانه يصدق على الغريم فيكون الفاضل كالوكيل له في قبض الصدقة ولا يعطى الولد المستغني ولا الخلق من ماله بالزنا ولا يعطى معتق المبتوءة **قول** ولا يعطى العبد فدا عتق بعضه على البناء للمفعول وصورة المسئلة عبد بن اشبن اعشق احدهما نصيبه وهو معسر فلو دفع الشريك الساكن الزكاة اليه لا يجوز عند ايجنته رحمه الله

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْحَرَامِ إِذَا كَانَ مَا لَكَ الْمَقْدَارَ النَّصَابَ فَاضْلًا عَنْ مَسْكَنِهِ وَثِيَابِهِ وَآثَاتِهِ وَفَرَسِهِ وَعَبِيدِهِ وَأَمَّا وَجوبها فلقوله عليه السلام في خطبته ادوا عن كل حرم عبد صغيرا وكبير نصف صاع من براوصاعا من تمر أو صاعا من شعير رواه ثعلبة بن صغير العدوي وصغير العذري رضي الله تعالى عنه وبمثلها ثبت الوجوب لعدم القطع بشرط الحرية لمتحقق التملك والاسلام لبقع قرينة وأليسا لقوله عليه السلام لا صدقة إلا عن ظهر غني وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في قوله عليه الصلاة والسلام يجب على من يملك زيادة على فوف يومه لنفسه وعياله وفقرنا اليسار بالنصاب لثقل الغنى في الشرع به فاضلا عما ذكر من الأشياء لا منها مستحقة بالحاجة الأصلية والمستحق بالحاجة الأصلية كالمعذور ولا بشرط فيه فهو يتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الأصحية والفقرة قال يخرج ذلك عن نفسه لحديث بن عمر رضي الله عنه قال فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر على الذكر والأنثى الحديث ويخرج عن أولاده الصغار لأن السبب رأس بمونة وبلي عليه لأنها تضاف إليه يقال زكاة الرأس وهي إماراة البسيرة والإضافة إلى الفطر باعتبار أنه وفته وهذا ابتعد بتعدد الرأس مع اتحاد اليوم والأصل في الوجوب رأسه وهو بمونة وبلي عليه فليحق به ما هو في معناه كأولاده الصغار لأنه بمونهم وبلي عليهم وعن مما ليكه لقيام الولاية والمؤنة وهذا إذا كانوا للخدمة ولا مال للصغار فإن كان لهم مال يؤدي من ماله عند أبي جعفر وإبي يوسف رحمهما الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى عليه لأن الشرع أجراه مجرى المؤنة فاشبه النفقة قال ولا يؤدي عن زوجته أنفسهم والولاية والمؤنة فانه لا يلها في غير حقوق النكاح ولا بمنها في غير الرواتب كالمداواة ولا

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

قَوْلُهُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ ذَكَرَ الْوَجوب ههنا على المحققين الاصطلاحية وهي أن يكون بين الفرض والسنة وذكر الإمام المحبوبي رحمه الله واجبات الاسلام سبعة صدقة الفطر ونفقة ذوي الأرحام والأولاد والأصحية والعمره وخدمة الوالد بن وخدمة المرأة زوجها وقال الشافعي رحمه الله هي فرضية لحديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي عليه السلام فرض صدقة الفطر على كل حرم وعبد ذكر أو أنثى صغيرا وكبير نصف صاع من براوصاعا من تمر أو صاعا من شعير قَوْلُهُ رواه ثعلبة بن صغير العدوي وفي بعض النسخ العذري وفي المغرب عبد الله بن ثعلبة بن صغير أبي أبي صغير العذري ومن روى العديوي فكانه شبهه إلى جده الأكبر وهو عدي بن صغير هو من بني عذرة أيضا قَوْلُهُ خلافا لمحمد رحمه الله قال محمد رحمه الله يجب على الأب إذا كان غنيا صدقة الفطر لابنه الصغير الغني لأن الواجب عبادة والأصل في العبادات أن لا يجب على الصبي وإنما أوجبنا على الأب لأن رأسه ملحق برأسه لأنه بمونه وبلي عليه وههنا الولاية ثابتة والمؤنة وإن سقطت عنه لا تستغناء عنها وسبب الإيجاب على الأب موجود فجعلت كأنها عليه قَوْلُهُ

ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله لا يقدم الولاية ولو ادعى عنهم او عن زوجته بغير امرهم اجزاهم
استخسانا لثبوت الاذن عادة ولا يخرج عن مكانته لعدم الولاية ولا المكاتب عن نفسه لغفره وفي المدبر
وام الولد ولا يثبت ثابته فخرج عنهما ولا يخرج عن ماله لكونه للتجارة خلافا لما في رحمه الله فان عنده وجوبها
على العبد وجوب الزكاة على المولى فلا تثنى فيه وعندنا وجوبها على المولى بسببه كالزكاة فيؤدي الى التثنية
العبد بين شريكين لا فطرة على واحد منهما لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وكذا
العبد بين اثنين عند ابي حنيفة رحمه الله وقال على كل منهما ما يخصه من الرأس دون الاستفاضة بناء على انه
لا يرى شئ من الرقيق جيرا وها برانها وقيل هو بالاجماع لانه لا يجمع القيب قبل القسمة فلم ينم الرقبة لكل واحد
منهما وبودى المسار الفطرة عن عبده الكافر لاطلاق ما يربطه ولقوله عليه الصلوة والسلام
في حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه ادوا عن كل حر وعبد يهودي او نصراني او مجوسي الحديث ولان السبب
قد تحقق والمولى من اهله وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عليه لان الوجوب عنده على العبد وهو ليس من اهله
ولو كان على العكس فلا وجوب بالاتفاق ومن باع عبدا واحدا بالحيار ففطرة على من
يصير له معناه انه اذا مر يوم الفطر والتجار باق وقال زفر رحمه الله تعالى عليه على من له الحيار لان الولاية له وقال
الشافعي رحمه الله تعالى عليه على من له الملك لانه من وظائفه كالنفقة ولنا ان الملك موقوف لانه لو رد يعود الى ملك
البائع ولو اجر يثبت الملك للمشتري من وقت العقد فينوقف ما يثبت عليه بخلاف النفقة لانها للحاجة الناجزة
فلا تفصل التوقف وزكاة التجارة على هذا الخلاف والله اعلم

قوله ولا عن اولاده الكبار وقال الشافعي رحمه الله اذا كان زنا معسرا فهو بمنزلة الصغير لقوله عم ادوا عن كل حر وعبد
صغيرا وكبير ممن يؤتون عليه والحديث عندنا محمول على جواز الاداء او نقول هو صفة للعبد **قوله** ولو كان على
العكس لا يجب بالاتفاق اما عندنا فلا لان الوجوب على المولى وهو ليس باهل ولا ماعنده فلا تثل المولى عن مملوكه بسند عي اهله
اداء العباد والكاقر ليس باهل لها والوجوب على العبد عنده باعتبار تثل المولى الاداء عنه فاذا عدم ذلك لم يجز اصلا
قوله معناه اذا مر يوم الفطر اي وقت الفطر هذا على طريق ذكر الكل وارادة البعض وانما قلنا ذلك لان التجار الصبيح
لنقر الحكم **قوله** وقال الشافعي رحمه الله على من له الملك وهو المشتري عنده فان المذهب عند الشافعي رحمه الله ان
جواز الشرط لا يمنع ثبوت الملك للمشتري كخيار العيب ذكره العلامة في النهاية كذا وجدنا بخط الشيخين رح وذكر
في فتاوى فاضلي خان الاختلاف بين زفر والشافعي رحمه الله على عكس هذا اي عند زفر على من له الملك وعند
الشافعي على من له الحيار والعبد لو كان مبيعا بعا فاسد فمر يوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري فاعتقه
فالصدق على البائع وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم اسرده البائع وان لم يكن في البيع حيار ولم يقبض
المشتري حتى مضى يوم الفطر ثم قبضه بعد ذلك فالصدق على المشتري وان مات قبل ان يقبضه المشتري فالصدق على واحدتهما وان لم يمت ورد قبل ان
يبع الحيار رتبة فصدق الفطر على البائع وان رده بعد القبض بغير بيع وبجاء رتبة فالصدق على المشتري ولا يجب عن الحمل قولهم وزكاة التجارة
على هذا الخلاف يعني اذا اشترى عبدا للتجارة على انه بالحيار او البائع بالحيار فحال الحول والحيار
باق فزكوته على من يصير العبد له وعند زفر رحمه الله تعالى عليه على من له الحيار وعند الشافعي
رحمة الله تعالى عليه على من له الملك

فصل في مقدار الواجب ووقته

لفطرة نصف صاع من براود دقيق أو سويق أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير وفا لا
 الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه والاول رواية للجامع
 الصغير وقال الشافعي رحمه من جميع ذلك صاع لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال كنا نخرج ذلك على عهد رسول الله
 صلعم ولنا ما روينا وهو مذهب جماعة من الصحابة وفيهم الخلفاء الراشدون رضوان الله عليهم وما رواه محمود على الزيادة تطوعا ولها في التز
 انه والتمر ينفقان في المفصولة انه والبر ينفقان في المعنى لانه يؤكل كل واحد ويلقى من التمر النواة ومن الشعير النخالة ولهذا ظهر
 الثفاوت بين البر والتمر وراده من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر اما دقيق الشعير والشعير الاول ان يراعى فيهما القدر والقيمة
 احتياطا وان نص على الدقيق في بعض الاخبار ولم يبين ذلك في الكتاب اعتبارا للغالب والخير فقبر فيه القيمة هو الصحيح ثم يعتبر
 نصف صاع من برودا فيما يروى عن أبي حنيفة رحمه الله عليه وعن محمد رحمه الله عليه انه يغبر كبدل والدقيق اول من البر والدرهم
 اول من الدقيق فيما يروى عن أبي يوسف رحمه الله وهو اختيار الفقيه أبي جعفر رحمه الله لانه ادفع الحاجة واعجل به وعن أبي
 الاعمش تفضيل الحنطة لانه ابعث من الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف الشافعي رحمه الله قال **والصاع**
عند أبي حنيفة ومحمد وجميعهما الله ثمانية ارطال بالعراقي وقال أبو يوسف رحمه الله خمسة
 ارطال وثلاث رطل بالحجازي وهو قول الشافعي رحمه الله لقوله عليه السلام

فصل في مقدار الواجب ووقته

قوله وقال أبو يوسف ومحمد وجميعهما الله الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو اليسر في جامعه الصغير هذا هو
 الصحيح فانه روي في بعض الروايات او صاعا من زبيب **قوله** ولنا ما روينا وهو ما رواه من حديث ثعلبة بن صغبر في اول الباب وهو
 مذهب الخلفاء الراشدين وما روينا راجع على ما رواه الشافعي رحمه الله لان فيه الامرو هو حكم وما رواه يحتل الزيادة تطوعا وهو
 الظاهر لانه ما قال امرنا رسول الله عليه السلام باخراج الصاع بل قال كنا نخرج **قوله** ولها ان الزبيب والتمر ينفقان
 في المفصولة وهو الثفك **قوله** والاول ان يراعى فيهما اي في الدقيق والسويق القدر والقيمة احتياطا حتى ان كان منصوبا
 عليهما ينادى باعتبار القدر وان لم يكن منصوبا عليهما ينادى باعتبار القيمة وتفسيره ان يؤدى نصف صاع من دقيق البر
 تبلغ قيمته نصف صاع من البر واما لو ادى منا ونصف من من دقيق البر ولكن تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من
 البر او ادى نصف صاع من دقيق البر ولكن لا تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من البر لا يكون عاملا بالاحتياط فلو كان قيمة
 نصف صاع من دقيق البر دون قيمة نصف صاع من البر تزيد على نصف صاع من دقيق البر بقدر ما تبلغ به قيمته قيمة
 نصف صاع من البر ولو كان قيمة نصف صاع من دقيق البر تزيد على قيمة نصف صاع من البر لا تنقص من نصف صاع من
 دقيق البر حتى يكون عاملا بالاحتياط **قوله** وان نص على الدقيق في بعض الاخبار وهو ما روى ابو هريرة رضي الله
 عنه قال عليه السلام على كل مسلم مدان من قمح او دقيق الا انه ليس بمشهور فالا احتياط فيما قلنا **قوله** ولم يبين ذلك
 في الكتاب اي لم يبين ان الاول ان يراعى القدر والقيمة في حق الحنطة وسويقها اعتبارا للغالب فان الغالب ان قيمة نصف صاع
 من الدقيق تساوي قيمة نصف صاع من البر او تزيد فلذلك لم يبينه ولكن خبره مشهور وهو ان لا تبلغ قيمة نصف صاع من الدقيق
 قيمة نصف صاع من البر فكان الاحتياط مراعاة القدر والقيمة **قوله** والخير يغبر فيه القيمة هو الصحيح في الكافي والرواية
 في الخبر فقبل يجوز ان ادى من من خبر البر لانه لما جاز من الدقيق فالاول ان يجوز منه والصحيح انه لا يجوز الا

صلنا اصغر الصبيان ولنا ما روي انه عم كان يتوضأ بالماء طين ويغسل بالصاع ثمانية ارطال وهكذا كان صاع عمر رض وهو اصغر من الهاشمي وكانوا يستعملون الهاشمي قال وجوب الفطرة يتعلق بطولوع الفجر من يوم الفطر وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه بغروب الشمس في اليوم الاخير من رمضان حتى ان من اسلم او ولد ليلة الفطر تجب فطرته عندنا وعندنا لا يجب وعلى عكسه من مات بينهما من مائتيه او ولد له انه يتخير بالفطر وهذا وفيه ولنا ان الاضافة للاختصاص واختصاص الفطر باليوم دون الليل والمستحب ان يخرج الناس الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى لانه عليه السلام كان يخرج قبل ان يخرج ولان الامر بالاعطاء كمالا يتشاغل الفقير بالمسئلة عن الصلوة وذلك بالتقدير فان قد موها على يوم الفطر جاز لان رادى بعد تقرير السبب فاشبه النجيل في الزكاة ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وان اخروها عن يوم الفطر لم تستقط وكان عليهم اخراجها لان وجه القرية فيها معقول فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاخيصة والله اعلم

الا باعتبار القيمة لانه لم يرد فيه رض فكان كالذرة ثم يعبر نصف صاع بوزننا لان الصاع مقدرا لوزن حتى اختلفوا انه ثمانية ارطال او خمسة ارطال وثلاث رطل يعني محمد رحمه الله يعتبر كبلان الاثا رجاء في التقدير بالصاع وهو اسم للمكيال قوله صاعا اصغر الصبيان اي خمسة ارطال وثلاث رطل اصغر من الثمانية قوله وهكذا صاع عمر رض يعني صاع عمر رض كان ثمانية ارطال وكان قد فقد الى زمن الحجاج فاخرجه فكان بمن على اهل العراق يقول في خطبته يا اهل العراق يا اهل الشقاق والفتاق ومساوي الاطراف الم اخرج لكم صاع عمر ولذلك سمي حجاجا والظاهر انه كان صاع رسول الله عم لان عمر رض لا يخالفه في شيء وهو اصغر صبيان اعتادها اهل المدينة لانهم كانوا يستعملون صاعا اكبر من ذلك لاسمي عا شميا اثنان وثلاثون رطلا وهذا اربعة ولهذا سمي اربع الهاشمي ثم كان رسول الله عليه السلام صبيان مختلفين منها للنفقات ومنها للصدقات فما روي انه كان خمسة ارطال وثلاث رطل على صاع النفقات ثم لا بد من معرفة الصاع الذي يقدر الحنطة بصفه والشعر بكماله قال الخطابي رحمه الله ثمانية ارطال بما يشوي كبله ووزنه وهو العدى والماش فاذا كان ربع ثمانية ارطال من العدى والماش فهو الصاع الذي يكال به الحنطة والشعر كذا ذكره الامام الولي والحي وغيرهم رحمهم الله **قوله** وجوب الفطرة يتعلق بطولوع الفجر اي يتعلق بفتح وجوب الاداء بالفتح لا بفتح وجوب الاداء بالسبب لان الفطر شرط والرأس سبب **قوله** والاختصاص للفطر باليوم دون الليل يعني به ان اليوم مسمى بيوم الفطر فينبغي ان يكون الفطر فيه ليتحقق هذا الاسم كمو الجمعة ما يجب ويؤدي فيه الجمعة وهذا لان حقيقة الفطر عند غروب الشمس كما يكون في اليوم الاخير يكون فيما قبله فعلم ان الفطر عن الصوم غير مراد ولكن لما كانت الاضافة للاختصاص علم انه اراد به فطر مخصوص وذاعند طولوع الفجر لان فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزمه الفطر **قوله** ولا تفصيل بين مدة ومدة هو الصحيح وعند حلف بن ابوب يجوز تفجيلها بعد دخول رمضان لا قبله وقبل يجوز تفجيلها في النصف الاخير من رمضان وقبل في الشهر الاخير عند الحسن بن زياد لا يجوز تفجيلها اصلا كما لا يخفى وتسقط بمضي يوم الفطر لانها فريضة اختصت بيوم العيد وتسقط بمضيها كما لا يخفى تسقط بمضيها في يوم النحر فلما انها فريضة ما لبثت لا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة والاخيصة لا تسقط ولكن ينقل الوجوب الى الصدق بالقيمة وهذا لان الفريضة في ارافة الدم غير معقولة واعلم في شرعا في ايام مخصوصة ووجه الفريضة في الصدق بالمال معقول وهو سد خلة المحتاج فلا يقدر وفي الاداء فيه وفي الله اعلم

كِتَابُ الصَّوْمِ

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ الصَّوْمُ ضَرِيَانٌ وَاجِبٌ وَنَقْلٌ وَالْوَجِبُ ضَرِيَانٌ مِنْهُ مَا يَنْتَعِلُ
 بِيَمَانٍ بَعِيْتُهُ كَصَوْمِ رَمَضَانَ وَالنَّذْرُ الْمَعِينُ فَيُجْوزُ بَيْنُهُ مِنَ اللَّيْلِ وَأَنْ لَمْ
 يَنْوُحْ حَتَّى أَصْبَحَ أَجْزَتْهُ النَّيَّةُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّوَالِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجْزِيهِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ صَوْمَ
 رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ وَلَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وَهَذَا يَكْفُرُ جَا حِدَهُ وَالْمَنْذُورُ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 وَلَوْ فَوَّادَ وَرَمَّ وَسَبَّحَ الْأَوَّلَ الشَّهْرَ وَهَذَا يُضَافُ إِلَيْهِ وَيُكْرَهُ بِنُكْرِهِ وَكُلُّ يَوْمٍ سَبَبٌ لَوْجُوبِ صَوْمِهِ وَسَبَبُ الثَّانِي
 الْمَنْذُورُ وَالنَّيَّةُ مِنْ شَرْطِهِ وَمُسَبِّبُهُ وَتَقْصُرُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَجِهَ قَوْلُهُ فِي الْخِلَافَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَنْوُحْ
 الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا نَهْ لِمَا قُدَّ الْجَزْءُ الْأَوَّلُ لِفَقْدِ النَّيَّةِ قُدَّ الثَّانِي ضَرُورَةُ أَنْ لَا يَنْجُزِيَ بِخِلَافِ النَّقْلِ لَا نَهْ يَنْجُزِي عَنْهُ وَلَكِنْ
 قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَا شَهِدَ الْأَعْرَاجِي بِرُقُوبَةِ الْهَلَالِ الْأَمْنُ أَكْلٌ فَلَا يَأْكُلُنَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَيْسَ بِصَائِمٍ

وَمَا

كِتَابُ الصَّوْمِ

هُوَ فِي اللَّفْظِ الْأَمْسَاكُ قَالَ خَبِيلٌ صِيَامٌ وَخَبِيلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ نَحَثُ الْعَجَاجِ وَآخَرُ بَعْلِكَ الْجَاهِلُ أَيْ مَسْكَةٌ عَنْ الْعَلْفِ
 وَغَيْرِ مَسْكَةٍ وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ زَكَاةِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ مِنَ الصَّبْحِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ بِنَيْتَةِ التَّقَرُّبِ
 مِنَ الْأَهْلِ بَانَ يَكُونُ مُسْلِمًا طَاهِرًا مِنْ جَبْضٍ وَنَقَاسٍ **قَوْلُهُ** وَالْمَنْذُورُ وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
 وَلَوْ فَوَّادَ وَرَمَّ فَإِنْ قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ تَقْضِي فَرِيضَةَ الْمَنْذُورِ لَيُثْبِتُهُ بِالْكِتَابِ بِالْأَمْرِ فَضَارَكَ صَوْمَ رَمَضَانَ
 فَلَمَّا نَعَمْ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خَصَّ مِنْهُ بِالْإِنْفَاقِ الْمَنْذُورَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ وَاجِبٌ شَرْعًا كِبَارًا دُونَ مَا ^{يَتَّخِذُ} لَكَ وَمَا
 هُوَ لَيْسَ بِمَقْصُودٍ فِي الْعِبَادَةِ كَالنَّذْرِ بِالْوَضْعِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالنَّذْرُ بِالْمَعْصِيَةِ فَلَمَّا خَصَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ بَقِيَ
 فِي الْبَاقِي حُجَّةٌ مَجُوزَةٌ لَا مَوْجِبَةٌ فَطَعَامُ كَالْآيَةِ الْمَأْوَلَةِ وَخَبْرُ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسُ فَيُثْبِتُ بِمِثْلِهِ الْوَجُوبَ لَا الْفَرْضَ
قَوْلُهُ وَكُلُّ يَوْمٍ سَبَبٌ لَوْجُوبِ صَوْمِهِ هَذَا قَوْلُ الْأَمَامِ أَبِي زَيْدٍ الدَّبُوسِيِّ وَالشَّيْخِ
 الْأَمَامِ فَخْرِ الْأَسْلَامِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ الْأَمَامُ شَمْسُ الْأُمَّةِ السَّرْحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا غُلَاطٌ عِنْدِي بِلِ السَّبَبِ
 شَهْرٌ مِنْ الشَّهْرِ فَإِنَّ الشَّهْرَ اسْمُ لَحْزَمٍ مِنَ الزَّمَانِ يُشْتَمِلُ عَلَى الْأَيَّامِ وَاللَّيَالِي وَأَمَّا جَعْلُهُ الشَّرْعَ سَبَبًا لِظَهَارِ
 فَضِيلَةِ هَذَا الْوَقْتِ وَهَذِهِ الْفَضِيلَةُ ثَابِتَةٌ لِلْبَاقِي وَالْأَيَّامُ جَمِيعًا وَالْأَرْوَاقُ مَحْفُوظَةٌ فِي أَنْ مَنِ كَانَ مُعْتَقًا
 فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ ثُمَّ جَنَّ قَبْلَ أَنْ يَصْبَحَ وَمَضَى الشَّهْرُ وَهُوَ يَجْنُونَ ثُمَّ أَقَامَ بِلَيْزِمِهِ الْقَضَاءُ فَلَوْ لَمْ يَنْفَرُوا السَّبَبِيَّةُ فِي حَقِّهِ بِأَشْهَدُ مِنَ الشَّهْدِ فِي جَانِبِ الْأَفَافَةِ
 لَمْ يَلْزِمِهِ الْقَضَاءُ وَكَذَلِكَ الْجَنُونَ إِذَا أَقَامَ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ ثُمَّ جَنَّ قَبْلَ أَنْ يَصْبَحَ ثُمَّ أَقَامَ بَعْدَ مَضِيِّ الشَّهْرِ لَيْزِمَهُ الْقَضَاءُ
 وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ نَيْتَهُ أَدَاءَ الْفَرْضِ قَبْلَ تَقَرُّبِ سَبَبِ الْوَجُوبِ لَا تَصَحُّ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَرَى قَبْلَ غُرُوبِ
 الشَّمْسِ لَمْ تَصَحَّ نَيْتُهُ وَوَجْهُهُ فَوَلَّاهُ أَنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ بِمَنْزِلَةِ عِبَادَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ لِأَنَّهُ تَخْلُلُ بَيْنَ كُلِّ يَوْمٍ
 زَمَانٌ لَا يَصِلُ لِلصَّوْمِ إِلَّا أَدَاءُ وَلَا قَضَاءُ وَهُوَ اللَّيَالِي فَضَارَكَ صَلَاتُ الْمَعْبُورِ مَهْنَةً فِي
 الْوَجُوبِ أَوَّلَ الْوَقْتِ لِأَنَّ الصَّوْمَ يَنْأَدِي بِجَمِيعِ الْيَوْمِ فَتَكُونُ الْعِبْرَةُ فِي الْوَجُوبِ لِبَعْضِ الْوَقْتِ لَا لِجَمِيعِ
 الْوَقْتِ فَلَوْ ظَنَّا هَهُنَا بَأَنَّهُ يَجْلُ النَّخِيرُ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَهُوَ أَوَّلُ الْيَوْمِ يَكُونُ هَذَا تَقْوِينًا
 لَا تَأْخِيرًا وَفِي الصَّلَاةِ يَكُونُ تَأْخِيرًا لَا تَقْوِينًا وَالتَّأْخِيرُ سَبَاحٌ وَالتَّقْوِينُ حَرَامٌ كَذَا فِي مَبْسُوطِ
 شَيْخِ الْأَسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ **قَوْلُهُ**

ومارواه محمول على نفي الفضيلة والكمال او معناه انه لم ينو انه صوم من الليل حتى لو نوى في نصف النهار انه صائم من حين
نوى لان اول اليوم لا يصير صائما عندنا ولا ندر يوم صوم فيتوقف الامسالك في اوله على النية المتأخرة المفترقة باكثره كالنفل
وهذا لان الصوم ركن واحد ممتد والنية لتعني لله تعالى فتخرج باكثره جنبه الوجود بخلاف الصلوة والنجح لا يراها
ان كان يشترط فراها بالعقد على ادائها وبخلاف القضاء لا يشترط على الصوم ما هو الاصل في ذلك اليوم وهو النفل وبخلاف
ما بعد الزوال لانه لم يوجد افترائها بالاكثر فخرجت جنبته الفوات ثم قال في المختصر ما بينه وبين الزوال
وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع
الفجر الى وقت الضحوة الكبرى لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها لتتحقق في الاكثر ولا فرق بين المسافر
المقيم خلافا

قوله ومارواه محمول على نفي الفضيلة وقبل المراد هو النهي عن تقديم النية على الليل
فانه لو نوى قبل غروب الشمس ان يصوم عند الاصبح وانما يصح اذا نوى بعد غروب الشمس ومعناه لم ينو انه صوم من
الليل بل نوى للصوم من وقت النية على انه عام خص منه النفل اتفاقا والعام متى خصه بشئ صح تخصيصه بالقياس
فيجعل على صوم القضاء والنذر الذي هو غير معين والكفارات ونخص هذا الصوم بالقياس وهو ان هذا يوم صوم فالا
في اول النهار يتوقف على ان يصير صوما بالنية المفترقة باكثره كالنفل خارج رمضان ثم افتران النية بحالة الشروع
ليس بشرط في باب الصوم بدليل جواز التقديم فصار حالة الشروع ههنا كحالة البقاء في سائر العبادات واذا جاز
نية متقدمة دفعا للحرج جاز نية متأخرة عن حالة الشروع بالطريق الاولى لانه ان لم يفترن بالشروع ههنا
فقد افترن بالاداء ومعنى الحرج لا يندفع بجواز التقديم في جنس الصائمين لان منهم من يبلغ في آخر الليل وحائض
تظهر ونائم لا ينيب الا بعد طلوع الفجر وفي ايام الشك لا يمكن ان ينوي الفرض لبدا كذا في المبسوط فان قيل
اعتبار النية المتأخرة بالمنقدمة لان كاد تصح فالمنقدمة كالقائمة عند الشروع كما اذا حضرت نية الصلوة
ثم شرع في الصلوة ولم تحضر النية وقت الشروع تصح اذا لم يفصل بين النية والتحرمة بعمل مناف للصلوة وكذا في
الزكوة تكفي النية عند عزل مقدار الواجب ولا يفتر نية بعد الشروع في الصلوة ولا بعد اداء الزكوة فثبت
ان جعل الموجود قائما حكما له نظير في الشرع وله نظائر كما في المفقود وكذا البيع والشراء والنكاح
فاما جعل المعدوم الذي سيجد كانه موجود حكما قبل وجوده فمما لا نظير له فكان القول به
حينئذ مخالفا للحقيقة والحكم فلما لا يجعل النية المتأخرة متقدمة بل تجعل الامساكات التي في اول
اليوم موقوفة منتظرة الى النية اذا كان ذلك اليوم متعبا لذلك الصوم كما في النفل فاذا وجد انقلب ذلك
الامساك صوما وانما لم يجعله كذا في الصلوة لما ان لها اركانا مختلفة فلم يتوقف فعل الركن الاول
الى ما يوجد في ركن آخر وفي الزكوة بعد الاداء تمت العبادات والنية الموجودة بعد الاداء غير كافية ولا
كذلك الصوم **قوله** ثم قال في المختصر اي التقديم **قوله** وفي الجامع الصغير
قبل نصف النهار وهو الاصح لان ساعة الزوال نصف النهار وهو من طلوع الشمس الى غروبها ووقت اداء
الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه وقت الضحوة الكبرى فتشترط النية قبلها لتتحقق
النية في الاكثر والمراد بالنيار المذكور في الجامع الصغير اليوم يؤيد ما قلنا قوله
عليه الصلوة والسداد صلوة النهار عجماء **قوله**

خلافه لا يرفع لانه لا تفصيل فيما ذكرنا من الدليل وهذا الضرب من الصوم ينأى بمطلق النية وبنية النفل وبنية واجب آخر وقال الشافعي في نية النفل عابت وفي مطلقها له قولان لانه بنية النفل معرض عن الفرض فلا يكون له الفرض ولنا ان الفرض متعين فيه فيصاحب باصل النية كالمتوحد في الدار يصاحب باسم جنسه واذا نوى النفل او واجبا آخر فقد نوى اصل الصوم وزيادة جهته وقد لغت الجهة بقاء الاصل وهو كاف ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم عند ابي يوسف ومحمد ربح لان النية كمالا للزم المعذور مشقة فاذا تحملها الشئ غير المعذور وعند ابي حنيفة ربح اذا صام المريض والمسافر بنية واجبا خرقه عنه لانه شغل الوفاء بالام لئلا يمتنع الحال ويحترق في صوم رمضان الى ادراك العدة وعنه في نية التطوع وروايان والفرق على احدهما انه ما صرف الوفاء الى الام والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفار فلا يجوز الا بنية من الليل لانه غير متعين ولا بد من التعيين من الابتداء والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال خلافا لما لك فانه يمتنع باطلاق ما روينا وكذا قوله صلعم بعد ما كان يصبح غير صائم ابي اذ الصائم ولان المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الامساك في اول اليوم على صبره وانه صوما بالنية على ما ذكرنا ولو نوى بعد الزوال لا يجوز وقال الشافعي يجوز وبصبره صائما من حين نوى اذ هو غير عند لكونه مبنيا على النشاط ولعله يشط بعد الزوال الا ان من شرطه الامساك في اول النهار وعندنا بصبره صائما من اول النهار لانه عبادة فتهل النفس هي انما تحقق باساك مفترقا غير قران النية باكثره

فصل في رؤية الهلال

وينبغي للناس ان ياتمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان راوه صاموا وان غم عليهم اكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ثم صاموا لقوله صلعم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكلوا عدة شعبان ثلثين يوما ولان الاصل بقاء الشهر فلا ينقل عنه الا بدليل ولم يوجد ولا يصومون يوم الشك الا قاطوعا لقوله صلعم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا نظوعا وهذه المسئلة على وجه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو مكروه لما روينا ولا نه تشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم ثم ان ظهر ان اليوم من رمضان يحزبه لانه شهد الشهر فصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا وان افطر لم يفسد لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه ايضا لما روينا الا ان هذا دون الاول في الكراهية ثم ان ظهر انه من رمضان يحزبه لوجود النية وان ظهر انه من شعبان فقد قبل يكون تطوعا لانه منهي عنه فلا ينأى به الواجب وقبل يحزبه عن الذي نواه وهو الاصح لان المنهي عنه وهو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم بخلاف يوم العيد لان المنهي عنه وهو ترك الاجابة بل لازم كل صوم والكراهية

قوله خلافه لا يرفع رحمه الله هو يقول ان امساك المسافر في اول النهار لم يكن مستحفا بصوم الفرض فلا يترقب على وجود النية بخلاف المقيم ولنا ان المسافر انما فارق المقيم في الترخص فاذا لم يترخص فصداداء المشروع في وقته وهو متعين فتصح بنية متأخرة مكثرا حتى غيره قوله وبنية واجبا مستقيم في صوم رمضان واما في التذرع المعين فلا لانه يقع عما نوى من الواجب اذا كانت النية من الليل قوله وعندنا بجنته ربح اذا صام المريض والمسافر بنية واجبا خرقه عنه ابي عمار في ذكر شمس لائمة الجواني ربح في المبسو فاما المريض اذا نوى واجبا آخر فالصحيح انه يقع صومه عن رمضان لان اباخه الفطر له عند العجز عن اداء الصوم فاما عند القدرة فهو الصحيح سواء المسافر ثم قال ذكر ابو الحسن الكرخي ربح ان الجواب المريض والمسافر سواء على قول ابى حنيفة ربح وهو هو او صا ول ومراوه مريض يطيق الصوم بخلاف منة في المرض ذكر في الايضاح وكان بعض اصحابنا يفصل بين المسافر والمريض وانه ليس بصحيح وانما بقسا وبان وقد روى ابو يوسف ربح عن ابى حنيفة ربح المريض انه اذا نوى التطوع يقع عن التطوع فصل في رؤية الهلال قوله ولا يصومون يوم الشك فهو الشك هو اليوم الاخر من شعبان الذي يجتمل انه

الحديث في الصورة التي والثالث ان بنو النطوع وهو غير مكره لما روينا وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى عليه في قوله
 كره على سبيل الابتداء والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تنفدوا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين الحديث التقديم بصوم رمضان
 لا بد منه قبل او انه ثم ان وافق صوما كان بصومه فالصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثلثة ايام من آخر الشهر فصاعدا
 وان اذره فقد قبل الفطر افضل اخرازا عن ظاهر النجاشي وقيل الصوم افضل افتداء بعلي وعائشة رض فانهما كانا بصومه
 والمختار ان الصوم المفقى بنفسه اخذ بالاحثيات وبقيت العامة بالثبوت الى وقت الزوال ثم بالاطار بقيا للثبوت عن فقه الهندي
 الذي دل عليه الحديث المعروف وهو قوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم والرابع ان
 يقع في اصل النية بان بنوي ان يصوم عدا ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان وفي هذا الوجه
 لا يصير صائما لانه لم يقطع عن ميمته فصار كما اذا نوى انه ان وجد عدا عدا بفطر وان لم يجد يصوم والخامس ان
 يقع في وصف النية بان بنوي ان كان عدا من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا مكره
 لرواه ابن ابراهيم مكرهين ثم ان ظهر انه من رمضان اجراه لعدم التردد في اصل النية وان ظهر انه من شعبان لا
 يجزى عن واجب آخر لان الجهة لم تثبت للتردد فيها واصل النية لا يكتفي بكونه يكون تطوعا غير مضمون بالقضاء
 من غير فيه مسقطا وان نوى عن رمضان ان كان عدا منه وعن النطوع ان كان عدا من شعبان بغيره لانه
 لا يفرض من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان اجراه عنه لما مروا ان ظهر انه من شعبان جاز عن نفسه لانه
 يتأدى باصل النية ولو افسده يجب ان لا يقصده لدخول الاسقاط في غريمه من وجه

اول رمضان وآخر شعبان وفي المبسوط اما يقع الشك من وجهين اما ان غم هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلثين لانه شعبان
 وبين رمضان واما ان غم هلال شعبان فوقع الشك انه اليوم الثلثون او الحادي والثلثون وفي الفوائد يوم الشك هو اليوم الذي يتم
 به ثلثون من الشهر ولم يهل الهلال ليلة لا سنا را السماء بالتمام وفي الكافي للعلامة السيفي والشك ما استوى فيه طرفان العلم
 بالجهل وذابان غم هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوقع الشك في اليوم الثلثين انه من شعبان او
 رمضان نظرا الى قوله عم الشهر هكذا وهكذا واما ما اشار باصابه وخبر اجماعه في المرة الثالثة وقوله عم الشهر هكذا او
 هكذا وهكذا وفي شرح الفدوي للزاهد في اما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلثين والسماء متغيرة
 وشهد واحد فحدث شهادة او شاهدين فامسكان فحدثت شهادتهما فاما اذا كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال احد
 ليس يوم الشك ولا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا نفلا **قوله** والكرامة هنا الصورة التي وهو
 قوله عليه السلام لا تنفدوا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين **قوله** والثالث ان بنو النطوع وهو غير مكره لما روينا
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا **قوله** على سبيل
 الابتداء هو ان لا يكون له اعتياد صوم يوم الخميس مثلا فانفق يوم الخميس كونه يوم الشك فصاعدا والمراد بالموافقة
 ان يصام صيام الجمعة او الخميس او الاثنين او يصوم كل شهر وبصوم عشرة من آخره او ثلثة فصاعدا كذا ذكره في الاسلا
 قوله والمراد بقوله عم لا تنفدوا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين الحديث التقديم بصوم رمضان لان التقديم بالشيء
 على الشيء ان يأتي به قبل حبه واوانه وشعبان وقت الطوع فاذا صام عن شعبان فلم يأت بصوم رمضان قبل او انه وما تروا
 لا يارض بقوله عم من صام يوم الشك فقد عصي ابا القاسم لان هذا نص محتمل يحمل الذي عن الفرع عن النطوع وما روينا مفسر في ابا حنيفة
 لانه اثنان من النبي فكان اولى **قوله** والمختار ان يصوم المفقى بنفسه اي ناوبا للنطوع **قوله** نفيا للثبوت ذكر الاما

من رأى هلال رمضان وحده صام وإن لم يقبل إلا ما شهدته لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروبية وافطروا الروبية
وقدر رأى ظاهراً وان افطر فعليه القضاء وعن الكفارة وقال الشافعي عليه الكفارة ان افطر بالواقع لأنه اعطى في رمضان
حقيقة لم يقم به وحكم الوجوب الصوم عليه ولنا ان القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو منه اللفظ فأورث شبهة وهذه
الكفارة تندري بالشبهات ولو افطر قبل ان يرد الامام شهادته اختلف المشايخ فيه ولو اكل هذا الرجل ثلثين يوماً ففطر الامام
الامام لان الوجوب عليه للاختياط والاحتياط بعد ذلك في تأخير الافطار ولو افطر لا كفارة عليه اعتباراً بالحقيقة التي عنده وإذا
كان بالسماء علة قبل الامام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال رجلاً كان
او امرأة حراً كان او عبداً لأنه امر ديني فاشبهه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظة الشهادة وتشرط
العدل لأنه لان قول القاضي في الدبانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي عدلاً كان او غير عدل ان يكون مسنوراً والعلامة
غيبه او غباراً ونحوه وفي اطلاق جواب الكتاب يدخل المحدث في القذف بعد ما ناب وهو ظاهر الرواية لأنه خبر وعنه ابي
حنيفة رح انها لا تقبل لانها شهادة من وجه وكان الشافعي في احد قوله بشرط المشقة والحجة عليه ما ذكرنا وقد صحح ابن القيم
صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان ثم اذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا ثلثين يوماً لا
يفطرون فيما روى الحسن عن ابي حنيفة رح للاختياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد وعن

الامام الكيساني رحمه الله تعالى انه لو اتى للعامة باداء النفل فيه عسى يقع عندهم انه خالف رسول الله
عليه السلام حيث نهى رسول الله عليه السلام وهو اطلقه او يقع عندهم انه لما جاز النفل يجوز
الفرض بل اولى فلا ينبغي ان يفتي لهم بذلك وذكر في الاسلام رح في هذا احكامه ابي يوسف رحمه الله
وهي ما روى اسد بن عمرو انه قال اثبت باب عارون الرشيد فاقبل ابو يوسف القاضي وعليه عامة سوداء ومدرة سوداء
وخف اسود وهو اكبر من اسود عليه سرج اسود ولبد اسود وما عليه شيء من البياض الا الحنطة البيضاء وهو يوم
الشك فافتي الناس بالفطر فقلت له انظروا انت فقال ادن الي قد نوت منه فقال في اذني ابي صائم **قوله**
وهذه الكفارة اي كفارة الفطر عفوية شقطة بالشبهات ولهذا لا يجب على المخطئ بخلاف سائر الكفارات فانها تجب على المعتد
والمخطئ فعلم ان هذه الكفارة الحنفية بالعقوبات وهي لا تثبت مع الشبهات دل عليه قوله عليه السلام فعليه ما على المظالم
وقول الاعرابي حين سأل رسول الله عليه السلام ملكك واهلكك والاهلك تخضع جنايتك فما يجب لسبيبه يقع عفوية ولاها
وجبت للزجر فان الجبر يحصل بايجاب القضاء فشابه العقوبات من هذا الوجه فالحنفية بها فيها هو من خصائصها وهو السقوط
بالشبهة وهذا اليوم رمضان في حقه لوجوب الصوم عليه وشعبان في حق غيره لعدم وجوب الصوم عليهم فلا يكون في حق
النصوص عليه **قوله** اختلف المشايخ فيه والصحيح ان لا تجب الكفارة لقوله عم صومكم يوم تصومون
وهذا اليوم مصوم في حق الجماعة وقبل يجب لتعينه بالرؤية ولم يرد الامام شهادته لتعني شبهة **قوله** وفي اطلاق
جواب الكتاب وهو قوله قبل الامام شهادة الواحد العدل **قوله** وهو ظاهر الرواية لأنه خبر ابي حنيفة رضي الله عنه وليس شهادته
ولهذا لم يختص بلفظ الشهادة ولان شهادة العبد منها مقبولة وان لم يكن للعبد شهادة حتى لا ينفسد النكاح
بشهادته لان تقبل شهادة المحدث بعد الثبوت والنكاح ينفذ بشهادة ثلثين ولان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقبلون شهادته
ابي بكره رح بعد ما اقيم عليه هذا القذف **قوله** لانها شهادة من وجه من حيث ان وجوب العمل انما كان بعد قضاء الفضا
ومن حيث اختصاصه بمجلس القضاء ومن حيث اشتراط العدالة **قوله** والحجة عليه ما ذكرنا وهو قوله لأنه امر ديني **قوله**

وعن محمد بن يونس وبشيت الفطر بناء على ثبوت الرضا بتهادة الواحد وان كان لا يثبت بها ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة واذا لم تكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم لان الفرد بالرواية في مثل هذه الحالة يوم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسما علة لانه قد ينشق الغيب عن موضع القمر فيبقى للبعض المنظر ثم قيل في حد الكثر اهل المحلة وعن ابي يوسف رحمه الله رجلا اعتارا بالفسامة ولا فرق بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر وذكر الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد اذا جاء من خارج المصر لقللة الموانع واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان على مكان مرتفع في مصر ومن راي هلال الفطر وحده لم يفتقر احياطا وفي الصوم الاحياط في الاجاب واذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه يعلق به نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقه ولا يخفى كالفطر في هذا في ظاهر الرواية وهو الاصح خلافا لما روي عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى عليه انه كلال رمضان لانه يعلق به نفع العباد وهو التوسع يلجوا الاضاحي وان لم يكن بالسما علة لم تقبل الا شهادة جماعة يقع العلم بخبرهم كذكرنا ووقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس لقولنا كذا واشرنا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود الى ان قال ثم اتوا الصيام الى الليل والمخيطان بياض النهار وسواد الليل

قوله وعن محمد رحمه الله انهم يفترون وبشيت الفطر بناء على ثبوت الرضا بتهادة الواحد قال ابن سمان فلت لمحمد كيف يفترون بشهادة الواحد قال لا يفترون بشهادة الواحد بل يحكم الحاكم لانه لما حكم بدخول شهر رمضان وامر الناس بالصوم فمن ضرورته الحكم بالنداء في رمضان بعد مضي ثلثين يوما فالحاصل ان الفطر مهيأ بما يقضي اليه الشهادة لان يكون ثابتا بشهادة الواحد كما اذا شهدت القابلة باستهلال الصبي فانه يثبت الارث ولو شهدت وحدها بالارث لم تقبل وفي الاصحاح وهذا الاستشهاد على قولها **قوله** لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع كثير وقال الشافعي رحمه الله تقبل شهادة الواحد وعن خلف بن ابوب حمزة ببلخ قليل **قوله** واليه الاشارة في كتاب الاستحسان ولفظ كتاب الاستحسان فان كان الذي شهد بذلك في المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته لانه الذي يقع في القلب عن ذلك انه باطل **قوله** فاشبه سائر حقوقه وتشرط فيه الحرية وكما يشرط فيه الحرية والعدد ينبغي ان يشترط فيه لفظ الشهادة واما الدعوى فيبغي ان لا يشترط كما لا يشترط في عتق الامه وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى واما على قياس قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى عليه فيبغي ان يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عنده ولا تقبل فيه شهادة المحدث في الفذف وان تاب وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى عليه **قوله** يقع العلم بخبرهم لعل المراد من العلم غالب الرأي لا العلم القطعي وهذا الاختلاف بناء على الاختلاف في تفسير الجمع الكثير فعند ابى يوسف رحمه الله تعالى عليه الجمع الكثير مفيد بنحوه وعند محمد رحمه الله تعالى عليه ما يبدل في حد النوازل اهل بلده رؤا الهلال هل يلزم ذلك في حق بلدة اخرى اختلف فيه وفي ظاهر الرواية لا عبرة باختلاف المطالع **قوله**

والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع فصار مع النية في الشرع لان الصوم في حقيقة اللغة هو الامساك
لو رددنا استعمال فيه الا انه زبد عليه النية في الشرع لثبته بها العبادة من العادة واخص بالنهار لما نلونا ولا نلنا لغذا الوصال كان
تعيين النهار اولى ليكون على خلاف العادة وعليه مبنى العبادة والطهارة عن الخبث والنفس شرط لتخفيف الاداء في حق النساء
والله اعلم بالصواب **باب ما يوجب الفضاء والكفارة اذا اكل الصائم او شرب**
او جامع ناسيا لم يفطر والناس ان يفطر وهو قول مالك لو وجد ما يضاد الصوم ضاركا لكلام ناسيا في الصلوة ووجه
الاستحسان قوله نعم للذي كل وشرب ناسيا ثم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك واذ ثبت هذا في حق الاكل والشرب
ثبت في الوفاة للاستواء في الركبة بخلاف الصلوة لان هيئة الصلوة مذكورة فلا يغلب النسيان ولا مذكور في الصوم فيغلب ولا فرق
بين الفرض والنفل لان النص لم يفصل ولو كان مخطئا او مكرها فعليه الفضاء خلافا للشافعي رحمه فانه يعتبره بالناسي ولنا
انه لا يغلب وجوهه وعدو النسيان غالب ولان النسيان من قبل من له الحق والاكراه من قبل غيره فيغتر فان كان مفيدا

قوله والصوم هو الامساك الى آخره فان قيل هذا يقتضي بما اذا اكل ناسيا فان صومه باق والامساك قائم وبما اذا اكل
قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لان النهار من حين طلوع الشمس الى الخاض والنساء فان المجموع موجود والصوم قائم والجواب
عن الاول ان الامساك الشرعي موجود حيث جعل الشارع اكله كلا اكل وللشارع هذه الولاية لغدرته على الاجاد والاعدا
والصوم حقيقة ان يتقيه مع وجود المتاني حقيقة ولان المأمور به الامساك قصد فيكون صومه المنافي له الاكل فصدأ عن
الثاني ان المراد اليوم وعن الثالث ان الخبث والنفس اخرجاهما عن اهلية الاداء والله اعلم بالصواب

باب ما يوجب الفضاء والكفارة

قوله واذا اكل الصائم او شرب ناسيا لم يفطر اي ناسيا صومه وقال سفيان الثوري رحمه الله تعالى
ان اكل او شرب ناسيا لم يفطره وان جامع ناسيا فطره لان النص ورد في الاكل والشرب والجماع ليس في معناه وجه الاستحسان
قوله عليه السلام للذي اكل وشرب ناسيا ثم على صومك فان قيل هذا الحديث معارض للكتاب فكيف يجعل به لان الكتاب يقتضي
ان يفسد صومه لان المأمور به بالكتاب الصوم والصوم هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع ولم يبق الامساك لوجود الاكل
حقيقة فالحديث يقتضي بقاء الصوم والكتاب يتقيه ولا معنى للخالفه سوى هذا قلنا في كتاب الله تعالى اشارة الى ان النسيان
معفو لقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا فكان الحديث موافقا للكتاب حيث جعل به ويجعل الكتاب على حالة العمد ليكون
الدلائل باسرها معمولة ولا ن كتاب الله تعالى يوجب فساد الصوم اذا ترك الاثم مختارا لان الله تعالى امرنا بذلك بقوله
ثم انما الصيام الى الليل فالامام ان لا يترك الصوم مختارا وهذا ليس بمختار بل هو كالحول عليه من قبل من له الحق لانه خلق
كذلك لانه لا يفدر على ان لا ينسي وكان فيه عملا بكتاب الله تعالى فان اعتبره يؤدي الى الحجج قال الله تعالى وما
جعل عليكم في الدين من حرج وذكر في الايضاح وما يوجب الفطر اذا فعله وهو ناس فوهو على صومه لما روى ابو هريرة
عن رسول الله عليه السلام انه قال من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فان الله تعالى
اطعمه وسقاه وروى ايضا ان من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وهذا حديث
مشهور بلغه الصحابة والتابعون بالقبول وثاك ابو يوسف رحمه الله ليس هو بحديث شاذ يحتج به
ركه واذا ثبت في الاكل ناسيا فكذا في الجماع وفيما ذكر اشارة الى هذا خبر مشهور و به يرا دعي
الكتاب **قوله** للاستواء في الركبة لان الصوم يقوم بالكف عن الاكل فان قيل الجماع ليس في معنى

كالقيد والمريض في فضاء الصلوة فان نام فاحتمل لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يفطرن الصيام الثقي والحاجة
والاحتلام ولانه لم توجد صورة الجماع ولا معناه وهو الا تزال عن شهوة بالباشرة وكذا اذا انظر الى امرأة فامنى
لشهوة لما بيننا وصار كالمفكر اذا امنى وكالمستمني بكف على ما قالوا ولو ادهن لم يفطر لعدم المناني وكذا اذا
احتجم لهذا ولما روينا ولو اكحل لم يفطر لانه ليس بين العين والدماغ منفذ والدمع ينشع كالعرق والداخل بالمسام
لا ينافي كما لو اغسل بالماء البارد ولو قبل امرأة لا يفسد صومه بربده اذا لم ينزل لعدم المناني في صورة ومعنى
خلاف الرجعة والمصاهرة لان الحكم هناك ادبر على السبب على ما ياتي في موضعه ان شاء الله ولو انزل بقبلة او ليس
فعليه الفضة دون الكفارة لوجود معنى الجماع ووجود المناني في صورة او معنى يكفي لايجاب الفضة احتياطا
اما الكفارة فتفتقر الى كمال الحنابة لا يفاندرى بالشبهات كالحدود ولا باس بالقبلة اذا امن على نفسه
الجماع او الا تزال ويكره اذا لم يامن لان عينه ليس يفطر وربما يصير فطر ابغاثته فان امن بغير عينه وايجه له وان لم
يامن بغير عاينه وكره له والساقبي اطلق فيه في الحائض والحجة عليه ما ذكرنا والمباشرة مثل الثقبيل في ظاهر الرواية وعن
محمد انه كره المباشرة الفاحشة لانه ظاهرا تخلف عن الفتنة ولو دخل حلقه ذباب وهو ذاك
صومه لم يفطر وفي الفحاش يفسد صومه لوصول الفطر الى جوفه وان كان لا يتغذى به كالذباب والحصاة
وجه الاستحسان انه لا يشتطع الاخر اذ عنه فاشبه الغبار والدخان واختلفوا في المطر والثلج والاصح انه يفسد لا مكان
الاستماع عنه اذا اواه ختمه او سفت ولو اكل لحم ما بين اسنانه فان كان قليلا لم يفطر وان كان
كثيرا يفطر وقال ظفر يفطر في الوجين لان الفم له حكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة ولكن ان الثقبيل تابع
لاسنانه بمنزلة ريقه بخلاف الكثير لانه لا يبقى فيما بين الاسنان والفصل مقدار الحصة وما دونها قليل وان اخرج
واخذه بيده ثم اكله ينبغي ان يفسد صومه لما روينا عن محمد ان الصائم اذا ابتلع سمسمته
بين اسنانه لا يفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لانها ثلاث شئ وفي مقدار الحصة
عليه الفضة دون الكفارة عندنا يوصف وعند زفر عليه الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولا يوصف انه يعاقر الطبع
فان ذرعه الثقي لم يفطر لقوله صلى الله عليه وسلم من فاء فلا قضاء عليه

في معنى الاكل والشرب لان الصوم يحوجبه اليهما يغلب النسيان بينهما ويضعفه عن الجماع ولا يحوجبه اليه فينبذ كالنسيان في الصلوة فلما لم يمتد في اسباب
الدعوة الا انها فافران بها لانهما لا تغلبان البش والجماع فاصرف في اسباب الدعوة وله مرتبة في حاله لانه يغلب البشر لان من واجب شهوته لا يفطر
اصا كما فاستوفى مقام الاستدلال قوله كما يفطر المريض المفتر اذا صلى فاعدا للقيد بفضي ما صلى عند رفع القيد والمريض لا يقضي ما صلى فاعدا
عند البر قوله لما بينا اي لم يوجد صورة الجماع ولا معناه قوله وكالمستمني بكف على ما قالوا وذكر في التجسس اذا عالج ذكره حتى امنى عليه
الفضاء هو المختار لانه وجد الجماع معق وعمل بكل له ان يفعل ذلك ان اراد الشهوة لا بكل وان اراد تشكيب ما به من الشهوة رجوان لا يكون عليه
وبال وكذا اذا احتجم لهذا اي لعدم المناني ولما روينا اي ثلث لا يفطرن الصيام ولو اكحل لم يفطر وان وجد طعمه في حلقه وكان ابراهيم الثقي
رحمه الله يكره للصائم ان يكحل واين اي يبلل كان يقول اذا وجد طعمه في حلقه فطره لوصول الكحل الى باطنه ولنا حديث ابي رافع
ان النبي عم دعا بمكحله اثم في رمضان فاكحل وهو صائم وعن ابن مسعود رض قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء من
بيت ام سلمة وعيناه ملوان كحلا كحلته ام سلمة رض وصوم عاشوراء في ذلك الوقت كان فضا ثم صار منهوفا
كما اذا اغسل بالماء البارد فوجد برودة الماء في كبده وذلك لا يضره قوله اذا ابتلع سمسمته بين

ومن استقاء عامدا فعليه القضاء ويسنوي فيه ملاء الفم فادونه فلو عاد وكان ملاء الفم فسد عند أبي يوسف رحمه الله لأنه خارج حتى
 ينقض به الطهارة وقد دخل وعند محمد لا يفسد لأنه لم توجد صورة الفطر وهو الابتلاع وكذا معناه لأنه لا ينفذ به عادة وإن
 أعاد فسد بالاجتماع لوجود الإدخال بعد الخروج فتحقق صورة الفطر وإن كان أقل من ملاء الفم فإدام يفسد صومه لأنه غير
 خارج ولا صنع له في الإدخال وإن أعاد فذلك عند أبي يوسف لعدم الخروج وعند محمد رحمه الله يفسد صومه لوجود الصنع عنه
 في الإدخال فإن استقاء عمدا ملاء فيه فعليه القضاء لما روينا والقياس من روايته ولا كفارة عليه لعدم الصورة وإن كان أقل من ملاء
 الفم فذلك عند محمد رحمه الله لا طلاق الحديث وعند أبي يوسف رحمه الله لا يفسد لعدم الخرج حكاهم ثم إن أعاد لم يفسد عنده
 سبق الخروج وإن أعاده فعنه أنه لا يفسد لما ذكرنا وعنه أنه يفسد فالحكمة بملاء الفم لكثرة الصنع ومن ابتلع الحصى
 أو الحديد أو فطر لوجود صورة الفطر ولا كفارة عليه لعدم المعنى ومن جامع في حدايسيلين
 عامدا فعليه القضاء استندراكا للمصلحة الفائنة والكفارة لتكامل الجنابة ولا يشترط الانزال في المحلين
 اعتبارا بالاعتقال وهذا لأن قضاء الشهوة يتحقق دونها وإنما ذلك شيع وعنه لا ينفذ بركة الله تعالى عليه أنه لا يجب لكفارة
 بالجماع في الموضع المكره اعتبارا بالحد عنده والأصح أنها يجب لأن الجنابة من كماله لقضاء الشهوة ولو جامع مبيتة
 أو بهيمة فلا كفارة أنزل أولم ينزل حذافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه لأن الجنابة تكاملها بقضاء الشهوة
 في محل مشتهى لم يوجد ثم عندنا كما يجب الكفارة بالوفاع على الرجل يجب على المرأة وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه في قول
 لا يجب عليها لأنها متعلقة بالجماع وهو فعله وإنما هي محل الفعل وفي قول يجب وتحمل الرجل عنها : اعتبارا

بين أسانته لا يفسد صومه ولو أكلها ابتداء يفسد وتكفي في وجوب الكفارة والخيار أنه يجب أن ابتلعها ولم يمض عليها لأنه من جنس ما ينفذ به
 كذا في فتاوى لولولي وفي مقدار الحصنة قال زفر بكفر لأنه فطر بطعام لنا أنه غير مثله ابتلع سميمة من الخارج بالمضغ
 لم يفسد صومه لأنه ينل شئ وبلا مضغ عن أبي يوسف كذا لك وعن محمد يفسد وعنه بكفر وذكر الباقي والصحيح كل ما يفسد به
 يفسد به الصلوة **قوله** ومن استقاء فعليه القضاء من ثمة الحديث **قوله** ويسنوي فيه
 ملاء الفم وما دونه أي في التي الذي ذكره **قوله** فإن استقاء عمدا فيه إشارة إلى أنه لو استقاء ناسيا
 لصومه لا يفسد صومه **قوله** لما روينا وهو قوله عليه السلام ومن استقاء فعليه القضاء **قوله**
 فعنه أي عن أبي يوسف رحمه الله **قوله** لما ذكرنا أي لعدم سبق الخروج **قوله**
 لكثرة الصنع وهو وضع الاستقاء والاعادة **قوله** ولا يشترط الانزال في المحلين لأنه لا يشترط الانزال
 في الحد مع أنه عقوبة محض فلا يشترط في الكفارة وهي مشتملة على العباداة والعقوبة أولى وهذا لأن الوجوب
 باعتبار قضاء الشهوة وهو متحقق بدون الانزال وإنما هو شيع حتى تنكسر الشهوة وإن وطئ في الدبر فعن أبي حنيفة
 رحمه الله عليه أنه لا كفارة عليهما لأنه لا يجعل هذا الفعل كاملا حتى لم يوجب الحد ولا شبهة في جانب المفعول به إذ
 ليس فيه قضاء الشهوة وعنه أن عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الأصح لأن الجنابة كاملة وإنما ادعى أبو حنيفة
 رحمه الله التفصيص في معنى الزنا من حيث أنه لا يفسد الفراش ولا عبقة به في إيجاب الكفارة **قوله** ثم عندنا كما
 يجب الكفارة بالوفاع على الرجل يجب على المرأة هذا إذا كانت مطاوعة وإن كانت مكرمة لا كفارة عليهما وكذلك لو كانت مكرمة
 في الابتداء ثم طأ وعنه لا ينها طأ وعنه بعد فساد الصوم فلا يجب الكفارة **قوله** وفي قول يجب وتحمل عنها
 الرجل أي يتحمل عنها بالمال إن كان موسرا ولا يتحمل عنها بالصوم إن كان معسرا **قوله**

اعتبار ايماء الاغتسال ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من افطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكلمة من ينظم الذكور والاناث ولا
لاز السبب جنابة الافساد لا نفس الوفاة وقد شاركته فيها ولا يتحمل لانها عبادة او عقوبة ولا يجري فيها التحل ولو اكل
او شرب ما يغذي به او ما يند اوى به فعليه القضاء والكفارة وقال الشافعي رحمه الله لا كفارة
عليه لانها شرعت في الوفاة بخلاف التماس لا ارتفاع الذنب بالتوبة فلا يقاس عليه غيره ولنا ان الكفارة تغلظ جنابة الافطار في
رمضان على وجه الكمال وقد تخففت وباجاب الاعتناق تكفيرا عرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجنابة ثم قال والكفارة
مثل كفارة الظهار لما روينا وحديث الاعرابي فانه قال يا رسول الله ملكك واهلكك فقال ما ذا صنعت قال
وافقت امرأتي في نهار رمضان منعها فقال صلى الله عليه وسلم اعطى ربة فقال لا املك الا ربة في هذه فقال صم شهرين
مسايعين فقال هل جاءني ما جاءني الا من الصوم فقال اطعم سنين مسكيناً فقال لا اجد

قوله اعتبار ايماء الاغتسال قلنا ذلك من مؤن الزوجية كالنفقة وذكر الفقيه ابو الليث
ان ثمن ماء الاغتسال لا يجب على الزوج وعن بعض ائمة يلج انهم اعتبروه بثمان ماء الشرب كذا في مبسوط شيخ
الاسلام رحمه الله **قوله** ولو اكل او شرب ما يغذي به او يند اوى به فعليه القضاء والكفارة او لو
اكل او شرب منعها او قال الشافعي رحمه الله لا كفارة عليها لانها شرعت في الوفاة بخلاف التماس لا ارتفاع الذنب ولا تجب الكفارة بالوفاة لان
التوبة ما جبة للذنب فاذا كانت التوبة ما جبة لا تحتاج الى الكفارة حتى يرفع الذنب الا ان الكفارة فيه ثبت بالنقض بخلاف التماس
لا يقاس عليه والوفاة محض من قوله لم التوبة نحو الحوتية ولا فيها عفوية ولهذا يشبهه بالخطأ واسباب العفو وان لا يغنيها
لانه دليل فيه شبهة ولا يجوز اجاب ما يشبهه بدليل فيه شبهة الا ترى ان من شرب الخمر يجد ومن شرب البول والدم يجد
شربها اعطى في الجريمة لكن النص لما ورد بوجوب الحد في الخمر فصرنا الحكم على مورد النص وكذا من فذف بالكفر لا يجد مع
ان الفذف به ابلغ من الفذف باثنا هذا ولنا ان كان فيه معنى العبادة فامسا بها لا تعرف فيما كسب وجوب الصوم
والصلوة والحج ولا يقال بوجوبها دلالة لانها تستدعي المساواة وقد فانت لان احدهما شهوة البطل والآخر
شهوة الفرج وشهوة الفرج اقوى لانها اذا حاجت فلما يمكن التماسك عنها ولا كذلك شهوة الاكل والشرب
على ان حكم الجماع اعطى حتى لو وجد في ملك الغير يستحق به النفس ولا كذلك غيره فيجزي البذل في الاكل
الشرب وبيع بالاكراه والاضطرار ولا يباح الجماع بهذه الاعذار ويكون بداعيها ويحصل به قضاء وطريق
بوجوب فطرين وفساد النكاح واحد الزاخرين ولا وهو الجلد والرجم كذلك الاكل ولنا ان الكفارة تغلظ جنابة
الافطار في رمضان على وجه الكمال لا بالجماع وقد تخففت الجنابة بالافطار على وجه الكمال في الاكل والشرب
فتجب الكفارة والدليل على ما ذكرنا النص والعرف والحكم والمعقول اما النص فقوله عليه السلام من افطر في
رمضان فعليه ما على المظاهر ومثله يذكر للتعليل كما روي انه قال من دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن
السلام فهو آمن لما ذكر دخول الدار والقاء السلاح صارا على الحكم الامان حتى ثبت الامان بوجودهما
واما العرف فلان الكفارة تضاف الى الافطار لا الى الوفاة يقال كفارة الافطار لا كفارة الجماع والاضافة تدل
على السببية لكفارة القتل واليهن والظهار واما الحكم فلانه اذا جامع ناسبا لا يجب مع وجود الجماع امة
لعدم الافطار والجنابة على الصوم واما المعقول فلان الكفارة فيها معنى العفوية فلا بد ان يكون سببه خطأ وحيث ان
لثبت الملازمة بين السبب المسبب هذا الفعل من حيث انه جامع مباح لانه يستوفي منفعة مملوكة كالأموال واقفها

فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يؤتى بفرق من تمر وبروي يعرق من ثمر فيه خمسة عشر صاعا وقال غفرها على المساكين فقال والله لا يس
 فابن لا يتي المدينة احد اخرج مني ومن عيالي فقال كل انت وعيالک يجزيك ولا يجزي احد ابدك وهو حجة على الشافعي
 في قوله يجزيك لان مفوضا الى ترتيب وعلى مالك في نفي السابع للصنع عليه ومن جامع فيما دون الفرج فانزل فعليه
 الفضاء لوجود الجماع معنى ولا كفارة عليه لانعدام صورة وليس في افساد صوم غير رمضان كفارة
 لان الافطار في رمضان ابلغ في الجناية فلا يلحق به غيره ومن احتفظ او استعط واقتصر في اذنه افطر لقوله
 صلى الله عليه وسلم افطر مما دخل ولو لم يدر معنى الفطر وهو وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف ولا كفارة عليه
 لانعدام صورة ولو افطر في اذنه الماء او دخلها لا يفسد صومه لانعدام المعنى والصورة بخلاف ما اذا ادخله الدهن
 ولو دوى جائفة او امة بد وافرغ فوصل الى جوفه او دماغه افطر عندا بخيفة رحمه الله : والذي

وافعها لبدل وانما الخطر فيه من حيث انه جنازة على الصوم بالفطر بدل عليه ان الاعرابي سأل عن الجنابة حيث قال هلكت وهلكت
 ولم يرد به الهلاك حقيقته بل اراد به الهلاك حكما الجنابة الافطار والنبي عم اجاب عن حكم الجنابة لان الجواب يكون على
 وفق السؤال واذا ثبت هذا فنقول الجنابة على الصوم بالافطار بالاكل والشرب نظير الجنابة بالافطار بالوفاع بل فوفه
 لان دعوة الطباع في النهار الى الاكل والشرب اكثر فكان الحق يشترع الزاجر فيثبت الحكم فيهما دلالة ولما تغلق بالجماع فطر
 ان تغلق به كفارتان وبالاكل والشرب كفارة واحدة ولهذا وجبت في جماع الصغرة والحامل والمرضع بالاتفاق وفي جماع
 البهيمة والمبنة عنده ولا افطارا لان جانب واحد **قوله** فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يؤتى بفرق من تمر الفرق بفقتين انا يأخذ سنه عشر رطلا وذلك ثلثة اصوع هكذا في التهذيب عن ثعلب وخالد بن يزيد
 وقال الازهري والمحدثون على السكون وكلام العرب على الخبر وفي الصحاح الفرق ميكال معروف بالمدينة وهو ستة
 عشر رطلا قال وقد يحرك واشد لحد اش برزهر بأخذون الارش في اخوتهم فرق السمن وشاة في الغنم : والجمع
 فرقان وهذا الجمع قد يكون لهما جميعا كبطن وبطنان وحمل وحملان وفي التكملة وقرق بينهما المشي فقال الفرق
 بسكون الراء من الاواني والمقادير سنه عشر رطلا والصاع ثلث الفرق وبالفتح ميكال ثمانون رطلا قال
 صاحب المغرب وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى عليه الفرق سنه وثلثون رطلا ولم اجد هذا فيما عندي
 من اصول اللغة وكذا ما في المحيط انه سنون رطلا كذا في المغرب **قوله** بين
 لا بقي المدينة ثنتي الدابة وهي الحرة وهي كل ارض البسنتها حجارة سود **قوله**
 وهو حجة على الشافعي رحمه الله تعالى في قوله يجزيك بين الاشياء الثلثة وفي هذا الحديث خص
 الاعرابي باحكام ثلثة بجواز الاطعام حاله القدرة على الصوم وصرفه الى نفسه والاكفاء بخمسة
 عشر صاعا وهي سنون منا والشافعي رحمه الله يحتج بهذا الحديث ويقول ان وظيفة كل مسكين
 مد وهو ربع الصاع وعندنا مقدرة بنصف الصاع كما في صدقة الفطر والظهار وفي التكفير لا يمتن
 ما بين واربعين منا **قوله** لوجود الجماع معنى وهو الازالة بالمباشرة ولا
 كفارة عليه لانعدام صورة وهو الازالة في الفرج **قوله** ابلغ في الجناية لانه جنازة على
 الصوم والشهر جميعا وفي غير رمضان جنازة على الصوم لا غير فلا يلزم من ثبوت الحكم في الاقوى
 ثبوته في الاخرى **قوله** لانعدام الصورة وهو الازالة **قوله**

والذي يصل هو الرطب وقال لا يفطر لعدم اليقين بالوصول لانضمام المتقدمة وادعاء اخرى كما في الباس من الداء وله ان رطوبته
الدواء في رطوبة الجراحة فيزداد مبالا الى الاسفل فيصل الى الجوف بخلاف الباس لا ينشف رطوبته الجراحة فيفسد فيها ولو
قطر في احبسه لم يفطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يفطر وقول محمد مضطرب فيه فكان وقوعه عند ابي
يوسف ان يبينه وبين الجوف منفذ ولهذا اخرج منه البول ووقع عند ابي حنيفة رحمه الله ان المثانة بينهما حائل والبول ينشع
منه وهذا ليس من باب الفقه ومن ذاق شيئا يفهمه لم يفطر لعدم الفطر صورة ومعنى وبكره له ذلك
لما فيه من نفع الصوم على الفساد وبكره للمرأة ان تمضغ لصيدها الطعام اذا كان لها منه بد لما
يبنوا ولا بأس اذا لم يجد منه بد عيانة للولد الا ترى ان لها ان تقطر اذا خافت على ولدها ومضغ العلك
لا يفطر الصائم لانه يصل الى جوفه وقبل اذا لم يكن ملثما يفسد لا يصل اليه بعض اجزائه وقبل اذا كان اسود
يفسد وان كان ملثما لانه ينشف الا انه بكره للصائم لما فيه من نفع الصوم للفساد ولا نه فيهم بالافطار ولا بكره للمرأة اذا لم تكن
صائمة لقيامه مقام السواك في حقهم وبكره للرجال على ما قيل اذا لم يكن من جلته وقبل لا يستحب لما فيه من التشبيه بالنساء ولا
باس بالكل ودمن الشارب لانه نوع ارتفاق وهو ليس من محظورات الصوم وقد نذر النبي صلى الله عليه وسلم الى الاكل واليوم
عاشوراء والى الصوم فيه ولا بأس بالاكل للرجال اذا قصد به التداوي دون الزينة ويستحسن دمن الشارب اذا لم يكن من
فسده الزينة لانه يعمل عمل الخضاب ولا يفعل لظول اللبنة اذا كانت بقدر المسنون وهو القبض ولا بأس بالسواك
الرطب بالغداة والعشي للصائم لقوله صلى الله عليه وسلم خير طلاق الصائم السواك من غير فضل وقال الشافعي يكره
بالعشي لما فيه من اثر المحمود وهو الخوف فتشابه دم الشهيد فدلنا هو اثر العبادة والابق به الاختفاء بخلاف دم
الشهيد لانه اثر الظلم ولا فرق بين الرطب الاخضر وبين المبلول بالماء لما روينا به والله تعالى اعلم بالصواب

قوله والذي يصل هو الرطب انما قيد الحكم بالرطب لان في ظاهر الرواية فرقا بين الرطب واليابس لكن اكثر مشايخنا
على ان العبرة للوصول رطبا كان او يابسا عند ابي حنيفة رحمه الله وانما ذكر الرطب هنا بناء على العادة انه يصل ظاهر دون اليابس
في شرح الطحاوي انه لو وصل اليابس الى الجوف افطر ولا فرق بينهما وذكر في الايضاح ما يصل الى الجوف من الخارق المعتادة
فانه يفطر سواء كان من الفم او من الخشنه وما وصل الى الجوف او الى الدماغ من غير الخارق المعتادة فحان يصل من جراحة فانه
يفطر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يفطر لان الصوم هو الامساك والامساك انما يقع عن الخارق المعتادة وما ليس بمعناد
لا بعد امساكا او بحنيفة رحمه الله تعالى عليه يعتبر الوصول **قوله** وهذا ليس من باب الفقه
اي فقه الشريعة بل يرجع الى معرفة فقه الطب ولهذا اضطرب محمد رحمه الله تعالى عليه فيه **قوله** لما بينا اي لما فيه
اذا كان لها منه بد بان يجد ما يطعم صيدها من غير مضغ كالعسل ونحوه **قوله** لما بينا اي لما فيه
من نفع الصوم على الفساد **قوله** اذا لم يكن ملثما وذلك بان اتخذ ولم يملكه احد
فانه في ابتداء المضغ ينشف فيصل الى جوفه **قوله** لما فيه من التشبيه بالنساء وانه
منه ي قال عليه السلام لعن الله المشبهين بالنساء والمشبهات بالرجال **قوله**
ولا بأس بالسواك الرطب فيد بالرطب دفعا لقول مالك رحمه الله تعالى انه مكروه **قوله**
ولا فرق بين الاخضر والمبلول بالماء وعن ابي يوسف رحمه الله انه بكره المبلول بالماء لما فيه
من ادخال الماء في الفم الا ان هذا لا يبره على المضمضة والله اعلم **فصل**

فصل

ومن كان مريضاً في رمضان فخاف أن صام ازداد مرضه أفطر وقضى وقال الشافعي رحمه الله لا يفطر وهو يخاف الهلاك أو فوات العضو كما يخاف في النيم ونحن نقول إن زيادة المرض وامتداده قد تقضي إلى الهلاك فيجب الإخراجه وإن كان مسافراً لا يستنصر بالصوم فصومه أفضل وإن أفطر جاز لأن السفر لا يبري عن المشقة فجعل نفسه عذراً بخلاف المريض فإنه قد يخف بالصوم فشرط كونه مفضياً إلى الحج وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه الفطر أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا أن رمضان أفضل الوقتين فكان الإداء فيه أولى وما رواه محمود على حالة الجهد وأقامات المريض والمسافر وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء لأنهما لم يدركا عدة من أيام آخر ولو صح المريض وإقام المسافر ثم ماتا لم يلزمهما القضاء بقدر الصحة والأقامة لوجود الأدراك بهذا المقدار وفائدته وجوب الوصية بالأطعام وذكر الطحاوي خلافاً بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد وليس يصح وإنما الخلاف في النذر والفرق لهما أن النذر سبب فظهر الوجوب في حق الخلاف وفي هذه المسئلة السبب أدراك العدة فينقذ بقدر ما أدرك وقضاء رمضان إن شاء فرقة وإن شاء تابعه لا يطلق النص لكن المستحب المتابعة مسارة إلى إسقاط الواجب وإن آخره حتى دخل رمضان آخر صام الثاني لأنه في وقت وقضى لأول بعده لأنه وقت القضاء ولا

فصل

قوله ازداد مرضه أي لشدة الجوع والعطش أصل ذلك قوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعامه العلماء على أن هذه الرخصة لا تتعلق بنفس المريض لأنه مشغوع منه ما ينفع الصوم ومنه ما يضره والمراد منه هذا كالتوم لما كان مشغوعاً لا يتعلق بالحدث بنفس التوم بل بنوم هو سبب لاسترخاء المفاصل ثم عندنا المراد مرض بزيادة الصوم وعند الشافعي رحمه الله مرض بخاف بالصوم فيه تلف النفس أو العضو نظيره النيم بخلاف السفر فإن الرخصة متعلقة بنفس السفر إذ هو غير مشغوع به هو سبب للمشقة لا محالة **قوله** أفضل الوقتين للمسافر وقتان أحدهما أيام رمضان والثاني عدة من أيام أخرى أيام رمضان أفضل لما جاء في الحديث من تطوع في رمضان كان كمن أدى فريضة في شعبان وقال عليه الصلوة والسلام من فاته صوم يوم من رمضان لم يقضه صيام الدهر كله أي من حيث الثواب **قوله** وما رواه محمود على حال الجهد أي عند لحوق المشقة فإنه روي أن النبي عليه السلام رأى رجلاً مغشياً عليه والناس اجتمعوا حوله فسأل النبي عليه السلام عن ذلك فقالوا صائم وكان ذلك الرجل مسافراً فقال عليه السلام ليس من البر الصيام في السفر الحديث فمن كان مثل ذلك الرجل في حق المشقة أياه فالفطر أفضل **قوله** وذكر الطحاوي رحمه الله فيه خلافاً بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد رحمهم الله وليس يصح ذكر الطحاوي أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يلزمه قضاء جميع الشهر وإن صح يوماً واحداً وعلى قول محمد رحمه الله لا يلزم القضاء بقدر ما صح وليس يصح وإنما الخلاف في النذر فإنه إذا نذر المريض صوم شهر فمات قبل أن يصح لم يلزمه وإن صح يوماً واحداً بوجي بكل الشهر عندهما وعند محمد رحمه الله بقدر ما أدرك اعتباراً بقضاء رمضان إذا إيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى وصورة إذا نذر في وجب وهو مريض أن يصوم شعبان فدخل في شعبان

ولا فدية عليه لان وجوب القضاء على الزاني حتى كان له ان يطوع والحامل والمرضع اذا خافا على انفسهما
 وولدهما افطرا وقضاهما بالهرج ولا كفارة عليهما لانه افطار بعد روكا فدية عليهما خلافا للشافعي رحمه الله
 فيما اذا خافت على الولد هو يعتبره بالشيخ الفاني ولنا ان الفدية بخلاف القياس في الشيخ الفاني والفطر بسبب الولد ليس في
 معناه لانه عاجز بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصلا والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يطعم
 بفطره ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين
 فدية طعام مسكين قيل معناه لا يطبقونه ولو قدر على الصوم بطل حكم القضاء لان شرط الخليفة استمرار العجز ومن مات وعليه قضاء رمضان
 فاصحى به اطعم عنه وليه لكل يوم مسكينا نصف صاع من براوصا عامن تمر
 او شعير لانه عجز عن الاداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد من الايصاء عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه

شعبان وهو ربيع ثمان لم يلزمه الايصاء ولو صح من شعبان يوما لزمه الايصاء بالقضاء لتمام شعبان عندهما خلافا لمحمد رحمه الله فاما
 الصحيح اذا نذر صوم شهر ثمان قبل تمام الشهر يلزمه ان يوصي به بالاجماع والفرق لمحمد رحمه الله ان صوم الشهر يجب في ذمة الصحيح
 فوجب عليه تفريغ ذمته بالخلف عند تقدير الاصل بخلاف المريض لانه ليس له ذمة صحته في التزام اداء الصوم حتى ولو هذا
 لو لم يبرأ حتى مات لم يلزمه شيء من المنذر وقصار نظير قضاء رمضان **قوله** ولا فدية عليه
 وعند الشافعي رحمه الله يقتضي يوم وينصدق بمدة لكل يوم بناء على ان القضاء عنده موثف بما بين رمضان بن فلما
 لم يقص بينهما مما يجب لنا جرة القضاء وهو يعمد على حدبث عائشة رض انها قضت ايام حبسها من رمضان في شعبان
 من السنة الفالبة فعلم انه موثف به وقتنا انما كانت تفعل كذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يصوم شعبان كله فلو صام قبل شعبان ربما احتاج النبي صلى الله عليه وسلم اليها فلم افطارها لاجز النبي
 عليه السلام واثرت اجابة النبي عليه السلام **قوله** حتى كان له ان يطوع يعني عقيب
 انقضاء رمضان ولا يأتى به فعلم ان وجوبه ليس بمضيق **قوله** والحامل والمرضع في
 الذخيرة المراد من المرضع الظرف هي لا تمكن الامتناع من الارضاع لوجوبه عليها بعقد الاجارة فاما الام فليس
 عليها الارضاع الا اذا اضنع على الاب استبجار مرضع اخرى **قوله** هو يعتبره بالشيخ الفاني له ان
 هذا افطار ينفع به من لا يلزمه القضاء وهو الولد فيجب الفدية كافتار الشيخ الفاني ولنا ان الفدية ثبتت بخلاف القياس في الشيخ الفاني
 لانه لا يملك من الصوم والفدية لصحة ولا معنى والفطر بسبب الولد ليس في معناه حتى يلحق به دلاله لان الشيخ الفاني عاجز بعد الوجوب ولا وجوب على
 الولد اصلا **قوله** والشيخ الفاني سمي لفرقه الى القضاء لانه فدية قوله كما يطعم في الكفارات نصف صاع من براوصا عامن تمر وشعير
 طعام المسكين عهد في الشرع هكذا والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطبقونه فدية قال ابن عباس رضي الله عنه اي يطبقونه ولا
 يطبقونه وقد يجذف حرف لا في الكلام قال الله تعالى بين الله لكم ان يضلوا اي لئلا يضلوا ولانه وقع الباس على الاصل
 لان حدوث الفتوة فيه موهوم لانه يزاد ضعفه كل يوم بخلاف المريض وقال مالك رحمه الله لا فدية عليه
 لان اصل الصوم لم يلزمه بعجز كيف يلزمه خلفه والحجة عليه ما ثلونا **قوله** ثم لا بد من الايصاء عندنا
 اي للزوم الاداء على الوارث وان لم يوص وبشرع الوارث جاز **قوله** خلافا للشافعي راج وخلافه في مواضع احدث
 في لزوم الاداء على الوارث اذا لم يوص فعنده يلزمه وعندنا لم يلزمه والثاني في اعتبار الثلث فعندنا يجب الاطعام من الثلث اذا اوج
 وعنده يلزمه ذلك من جميع المال اوصى اولم يوص والثالث في قدر الاطعام وقد ذكرناه **قوله**

وعلى هذا الزكاة هو معتبره يدبون العباد ذلك ذلك حق مالي تجزي فيه الثبات ولنا انه عبادة ولا بد فيه من الاختيار وذلك في
الاخصاء دون الوراثة لانها جبرية ثم هو تبرع ابتداء حتى يعتبر من الثلث والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ وكل صلوة تعتبر
بصوم يوم هو الصبح ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصلي
احد عن احد ومن دخل في صلوة التطوع او في صوم التطوع ثم أقصد قضاءه خلافا للشافعي
رحمة الله تعالى عليه له انه تبرع بالمودي فلا يلزمه ما لم يتبرع به ولنا ان المودي قربة وعمل فوجب صيانته بالمضي عن الابطال
واذا وجب المضي وجب القضاء تبركه ثم عندنا لا يباح الاطراف فيه بغير عذر في احد الروايتين

قوله وعلى هذا الزكاة يعني من مات وعليه زكاة ولم يوجد ما فادى
عنه ولله من الثلث وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يحتاج الى الاخصاء **قوله** ثم هو تبرع
ابتداء حتى يعتبر من الثلث اي الاخصاء بالقدرة تبرع ابتداء بدليل انه لو لم يوص لا يجب على الوارث كسائر الوصايا
بالقرب ودين الزكاة لا بعدد دينها مطلقا وذلك لان الواجب عليه فعل اختياره في المال آتته وقد سقطت الاضمان
بالموت فصارت الزكاة كأنها سقطت في حق الدنيا فكانت الوصية باداء الزكاة بشرا بخلاف دين
العبادة فانه لا يسقط بالموت لان المقصود به المال والفعل غير مقصود حتى لو ظفر الغريم بخمس حقه له
ان يأخذ فلا يسقط بالموت لقيام المال وقوله يشرع ابتداء يحتمل انه اراد به ان الاخصاء يشرع منه
ابتداء من غير ان يكون عليه قبل الاخصاء شيء كالإخصاء بغير ائتمار عاثة وتحتمل انه اراد به انه يشرع ابتداء
وان وقع في الانتهاء فضاء عما كان عليه فيكون تبرعا ابتداء فضاء الواجب انتهاء **قوله**
والصلوة كالصوم باستحسان المشايخ النص بالفداء ورد في الصوم وانه غير معقول المعنى فالقياس ان يقتصر على
الصوم لكن النص الوارد في الصوم جاز ان يكون معلولا لعلته مشتركة بين الصلوة والصوم وان كان لا بدركه
عقولنا والصلوة نظير الصوم بل اهم منه فاما المشايخ بالفداء في الصلوة احتياطا ولم يحكموا بجوازه قطعا مثل ما حكموا
به في الصوم بل قالوا بخبره ان شاء الله تعالى كما لو تبرع به الوارث في الصوم **قوله** وكل صلوة يعتبر
بصوم يوم واحد هو الصبح وكان محمد بن مقاتل الرازي يقول او لا صلوة يوم وليلة معتبرة بصوم يوم واحد حتى يجب
لكل خمس صلوة نصف صاع من بر ثم رجع عنه وقال كل صلوة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح لانه احسب
قوله ولا يصوم عنه الولي وفي احد قولي الشافعي رحمه الله يجوز للولي ان يصوم عنه لما روي عن عائشة
رضي الله عنها عن النبي عليه السلام انه قال من مات وعليه الصيام صام عنه ولله وهذا نص في الباب ولنا حديث
ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا عليه ومرفوعا الى النبي عليه السلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولان المقصود
من عبادة الصوم وهو قهر النفس لئلا يمان بالسوء لا يحصل بفعل غيره وتأويل قوله صام عنه ولله اي فعل عنه ما يقوم مقام الصوم لا طاعة
اذا اوصى بذلك **قوله** ثم عندنا لا يباح الاطراف فيه بغير عذر في احد الروايتين الاطراف بغير عذر في صوم التطوع بحل فيما روي عن ابي
حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وذكر ابو بكر الرازي عن اصحابنا انه لا يحل والمناخرون اختلفوا فيه ويحل بعدد والصفاء عذرها روي
عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وروي عن ابي حنيفة رحمه الله انها لا تكون عذرا لقوله عليه السلام اذا دعي احدكم الى طعام فليجيب
فان كان مفطر اكل وان كان صائما فليصل اي غلبه علم والاطهر هو الاول لما روي ان رسول الله صام في ضبابة رجل من
الانصار فامتنع رجل من الاكل فقال عليه السلام انما دعاك اخوك لتكرم فافطره افص يوما مكانه **قوله**

لما بينا وباح بعد الزواجر عند رفق الله صلى الله عليه وسلم افطر وافطر يوما مكانه واذا بلغ الصبي واسلم الكافر في رمضان امسكا ببقية يومهما فضاء لحق الوقت بالنسبة ولو افطر فيه لا فضاء عليهما لان الصوم غير واجب فيه وصاما ما بعده لتحقق السبب والاهلية ولم يقصيا يومهما ولا ما مضى لعدم الخطاب وهذا بخلاف الصلوة لان السبب فيها الجزء المنصل بالاداء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزء الاول والاهلية منعده عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه انه اذا زال الكفر والصبي قبل الزوال فعليه القضاء لانه ادرك وقت النية وجب الظاهر ان الصوم لا يتجزئ وجوبا واهلية الوجوب منعده في اوله الا ان للصبي ان ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا لان الكافر ليس من اهل التطوع ايضا والصبي اهل له

قوله لما بينا انه عمل وفترته وفي الذخيرة وهذا كله اذا كان الافطار قبل الزوال فاما اذا كان بعد الزوال فلا ينبغي له ان يفطر الا اذا كان في ترك الافطار عفو بالوالدين او باحدهما **قوله** واذا بلغ الصبي واسلم الكافر امسكا ببقية يومهما واختلفوا في امسك البقية انه على طريق الاستصحاب وعلى طريق الوجوب ذكر محمد بن شجاع انه على طريق الاستصحاب لانه مفطر فكيف يجب عليه الكف عن المفطرات وقد قال ابو حنيفة رحمه الله في كتاب الصوم ان الحائض اذا ظهرت في بعض النهار لا يحسن لها ان تأكل وتشرب والناس صيام وهذا يدل على الاستصحاب وقد قال الشيخ الامام الزاهد الصغار رحمه الله الصبي ان ذلك على الايجاب لان محمد ارحمه الله ذكر في كتاب الصوم فليصم بقية يومه ولا يريد على الايجاب وقال في الحائض اذا ظهرت في بعض النهار طئدع الاكل والشرب وهذا امر ايضا والذي قال لا يحسن لها ان تأكل وتشرب والناس صيام معناه يقيم منها ذلك الا ترى انه قال في المسافر اذا اقام بعد الزوال اني استقيم ان يأكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم فقد فسر ما لا يحسن بالاستصحاب ولا شك ان ترك ما يستقيم شرعا واجب كذا في الفتاوى الظهيرية ثم اصل في هذا ان كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في اول النهار عليها للزوم الصوم فعليه الامسك كالحائض والنفساء نظهر بعد طلوع الفجر ومعه والمجنون يفتقر المريض يسرا والمسافر يقدم بعد الزوال او الاكل والذي افطر منعدا او خطأ او مكرها ^{او كل} يوم الشك ثم استبان انه من رمضان او افطر وهو يرى ان الشمس قد غربت او لشعر بعد الفجر ولم يعلم ومن لم يكن على تلك الصفة لا يحل الامسك كما في حالة الجبس والنفساء ثم قبل الحائض تأكل كل سر لا جهل وقبل تأكل سر وجهل والمرضى والمسافر الاكل جهرا كذا ذكره الامام الزهري رحمه الله وفي الجامع الصغير للفخر الاسلام رحمه الله فاما الامسك في بقية النهار فقد بينا وقال الشافعي رحمه الله في هذا كله لا يحل امسك **قوله** لانه ادرك وقت النية لما ادرك وقت النية امكنه تحصيله فصار كمن اصبح ناويا للفطر والمعنى فيه ان الكفر مناف حكما لا حقيقة كما اذا اصبح بنية الفطر فعدم النية مناف حكما لا حقيقة ومع هذا المنا في اذ انوى قبل الزوال يصح فكذا هذا اذا زال المنا في قبل الزوال ينبغي ان يصح **قوله** على ما قالوا اشارة الى الخلاف وفي المبسوط ولو بلغ في غير رمضان في يوم فتوى الصوم نظرا اجزاء بالاشفاق وفي الكافر يعلم اشتباه فقد ذكر في الجامع الصغير في الصبي يبلغ والكافر يعلم قال عاصم وهذا يدل على ان نية كل واحد منهما للتطوع صححة واكثر مشايخنا على الفرق بين الفصلين فقالوا لا يصح من الكافر بنية الصوم التطوع بعد ما اسلم قبل الزوال لانه ما كان اهلا للعبادة فاجل النهار فلا يتوقف امسكه على ان يصير عبادة بالنية فاما الصبي فكان اهلا للعبادة بطوعا يتوقف امسكه على ان يصير صوما بالنية قبل الزوال **قوله**

وإذا نوى المسافر الإفطار ثم تقدم المصير قبل الزوال فنوى لصوم اجزاه لان السفرا بنا في اهلية الوجوب لا في
 الشروع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لزوال المرض في وقت النية الا ترى انه لو كان مقيما في اول اليوم ثم سافر لا يباح له
 الفطر ثم جاز الحجاب الاقامة فهذا اولى الا انه اذا افطر في المسئلة لا يلزمه الكفارة لقيام شبهة البيع ومن اعني عليه
 في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الاغناء لوجود الصوم فيه وهو الاغناء المفروق بالنية
 اذا الظاهر وجودها منه وقضى ما بعده لا نغدام النية وان اعني عليه اول ليلة منه فضاء كله
 غير يوم تلك الليلة لما قلنا وقال مالك لا يقضى ما بعده لان صوم رمضان عنده بنأدى بنية واحدة بمنزلة
 الاعتكاف وعندنا لا بد من النية لكل يوم لانها عبادات منفردة لا تبتل بغير كل يومين ما ليس بزمان هذه العبادة
 بخلاف الاعتكاف ومن اعني عليه رمضان كله فضاء لانه نزع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجى
 فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط من جن رمضان كله لم يقضه خلا لما لك هو بعينه بالاغناء ولنا ان المسقط
 هو الحج والاعفاء لا يستوعب الشهر عادة فلا حرج والمجنون يستوعبه فيتحقق الحج وان افاق المجنون في بعضه
 قضى ما مضى خلا لفرقه الشافعي رحمه الله مما يقولان لا يجب عليه الاداء لان الغدوم الاهلية والفضاء مرتب عليه وصا
 كالمستوعب ولنا ان السبب قد وجد وهو الشهر

قوله وإذا نوى المسافر الإفطار أي في غير رمضان بدليل قوله فيما بعده وان كان في رمضان **قوله**
 نزع الحجاب لانه لا إقامة فهذا اولى وجه الاول بنية هو ان المرض هو السقم فائم وقت الإفطار في تلك المسئلة مع ذلك لم ينج له الإفطار
 فلان لا يباح له الفطر في هذه المسئلة والمرخص ليس بقاء ثم وقت الفطر بالطريق الاولى **قوله** الا انه
 اذا افطر في المسئلة اي اذا كان مقيما مسافرا فاقام لا يلزم الكفارة **قوله** لما قلنا ان الوجوب
 الصوم فيه **قوله** لانها عبادات منفردة لان صوم كل يوم عبادة على حدة الا ترى ان فساد
 البعض لا يمنع صحة ما بقي وان انعدام الاهلية في بعض الايام لا يمنع نفي الاهلية فيما بقي فكانت بمنزلة صلوات
 مختلفة فيستدعي كل واحد منهما نية على حدة **قوله** ومن اعني عليه في رمضان فضاء
 كله الاعلى قول الحسن البصري رحمه الله فانه لا قضاء عليه عنده لانه يقول سبب وجوب الاداء وهو شهود
 الشهر لم يتحقق في حقه لزوال عقله بالاغناء ووجوب القضاء بيني عليه ولنا ان الاغناء عذر في تأخير الصوم الى
 زواله لا في اسقاطه وهذا لان الاغناء يضعف القوى ولا يزيل الحجى الا ترى انه لا يصبر موليا عليه فان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ابتلى بالاغناء في مرضه وقل كان معصوما عما يزيل العقل قال الله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون **قوله**
 ومن جن رمضان كله لم يقضه وأصله ان الاعذار اربعة انواع ما لا يندبوما وليلة غالبا كالنوم فلا يسقط شيئا من
 العبادات لانه لا يوجب حرجا ولهذا لم يجب لاحد عليه ولا يندب بنيه وما يندب خلفه كالصبي فيسقط الكل دفعا للحرج
 وما يندب وقت الصلوات لا وقت الصوم غالبا كالاعفاء فاذا امتد في الصلوات بان زاد على يوم وليلة جعل عذرا
 دفعا للحرج لكونه غالبا لم يجعل عذرا في الصوم لان امتداده شهرانا در فلم يكن في اجاب القضاء حرج وما يندب
 الصلوة والصوم وقد لا يندب وهو المجنون فاذا امتد بينهما اسقطهما **قوله** وان افاق المجنون
 في بعضه قضى ما مضى فالك شمس الأئمة الحلواني رحمه الله انه افاق فيما يمكنه ابتداء الصوم فيه حق الو
 افاق بعد الزوال من اليوم الاخر من شهر رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه كالليل وهو الصحيح قوله

والاهلية بالذمة وفي الوجوب فائدة وهو صبر ورثه مطلوباً على وجه لا يخرج في ادائه بخلاف المستوعب لا يخرج في الاكراه فلا فائدة وتما منه في الخلافات ثم لا فرق بين الاصل والعارض قبل هذا في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى عليه انه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنوناً الحق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلاً ثم جبر وهذا مختار لبعض المتأخرين ومن لم ينوي رمضان كله لا صوماً ولا فطراً فعليه قضاءه وقال زفر رحمه الله تعالى عليه ينادى صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم لان الامساك مستحق عليه فعلى ابي وجه يؤدبه يقع عنه كما اذا وهب كل النصاب من الفقير وكنا ان المستحق الامساك بجهة العبادة ولا عبادة الا بالنية

قوله والاهلية بالذمة ولم يخل به وهذا لانها معنى بصبر الشخص به اهلاً للوجوب له وعليه وبه فارق اليه وهو قائم بعد الجنون الا ترى انه يلزمه ضمان الا خلافه صدقة الفطر ونفقة المحام ومحل هذه الحقوق الذمة فدل وجوبها على قيامها **قوله** وفي الوجوب فائدة جواب عن المستوعب والصبي فالذمة قائمة فيهما ولم يجبه القضاء للحرج **قوله** ثم لا فرق بين الاصل بان بلغ مجنوناً والعارض بان جبر بعد البلوغ وفي المبسوط فان كان جنونه اصلياً بان بلغ مجنوناً ثم افاق في بعض الشهر لم يحفظ عن محمد رحمه الله انه ليس عليه قضاء ما مضى لان ابتداء الخطاب بنوجه عليه الآن فيكون بمنزلة الصبي يبلغ وروى هشام عن ابي يوسف رحمه الله قال في القياس لا قضاء عليه ولكن استحسن في وجوب عليه قضاء ما مضى من الشهر لان الجنون الاصل لا يفارق الجنون الطارئ في شيء من الاحكام وليس فيه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واختلف فيه المتأخرون على قياس مذهبه والاصح انه ليس عليه قضاء ما مضى **قوله** وهذا اي المروي عن محمد رحمه الله وهو الفرق بين الجنونين مختار لبعض المتأخرين منهم الشيخ ابو عبد الله الجرجاني والامام الرستغيني والزاهد الصفا رحمه الله تعالى **قوله** ومن لم ينو في رمضان كله لا صوماً ولا فطراً فعليه قضاءه وهذه المسئلة من خواص مسائل الجامع الصغير ثم لا بد من التأويل لهذه المسئلة لما ان دلالة حال المسلم كافية لوجود النية الا ترى ان من اعني عليه بعد ما غربت الشمس من الليلة الاولى من رمضان انه يصبر صائماً من يومها ولم يعرف منه نية الصوم ولا الفطر لما انا حملنا امره على النية بناء على ظاهر حاله ثم قال مشايخنا تأويل هذه المسئلة ان يكون مريضاً او مسافراً او منهكاً اعتاد الفطر في رمضان حتى لا يصلي حاله دليل على الغربة ونية الصوم كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله وقال زفر رحمه الله ينادى صوم رمضان بدون النية وكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله ينكر هذا المذهب لفر رحمه الله ويقول المذهب عند ان صوم جميع الشهر ينادى بنية واحدة كما هو قول مالك رحمه الله وقال ابو البسر هذا قول قال زفر رحمه الله في صغره ثم رجع عنه **قوله** في حق الصحيح المقيم انما قيد بهما لان المريض والمسافر لا بد لهما من نية الصوم بالاتفاق لان امساكهما غير مستحق للصوم لان شعبان ورمضان في حقهما سواء من حيث انها غير مطالبين بالاداء حال تمام المرض السفر كذا في المبسوط شيخ الاسلام كما اذا وهب كل النصاب من الفقير فان قيل اعطاء النصاب فقيراً واحداً للزكاة باطل عند زفر رحمه الله على ما مر في الزكاة فكيف ذكر الجواز هنا على مذهبه قبل ان يكون المراد منه اي على سوق مذهبكم وقيل تأويله ان يكون الفقير مدبونا فعند ذلك يجوز اداء النصاب زكاة بالاتفاق

وفيما قال عمر رضي الله تعالى عنه ما تجافنا لا ثم قضاء يوم علينا يسير والمراد بالفجر الفجر الثاني وقد بناه في الصلوة ثم الشكر مستحب لقوله عليه السلام لشركاء فان في السجدة بركة والمستحب تأخير لقوله عليه السلام ثلث من اخلاق المرسلين تعجيل الاقطار وتأخير السجود والسواك الا انه اذا شك في الفجر ومعناه تساوى الظنين الافضل ان يدع الاكل والحرقا عن المحرم ولا يجب عليه ذلك ولو اكل فصومه تام لان الاصل هو الليل وعن ابى حنيفة رحمه الله اذا كان في موضع لا يستبين الفجر وكانت الليلة مظلمة او مغيمة او كان بصيرة علة وهو شك لا يأكل ولو اكل فقد اساء لقوله عليه الصلوة والسلام ومع ما يربك الى ما لا يربك وان كان اكبر رآه انه اكل والفجر طالع فعليه قضاء عملا يغالب الرأي وفيه الاحياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان الظن لا يزال الا بمثله ولو ظهر ان الفجر طالع لا كفارة عليه لانه يبي الامر على الاصل فلا تحقق العدم ولو شك في غروب الشمس لا يحل له القطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضاء عملا بالاصل وان كان اكبر رآه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة لان النهار هو الاصل ولو كان شاك فيه وشين اهالم تغرب ينبغي ان تجب الكفارة نظرا الى ما هو الاصل وهو النهار ومن اكل في رمضان فاسيا وطن ان ذلك يفطره فاكل بعد ذلك متعمدا عليه القضاء دون الكفارة

قوله وفيما قال عمر رضي الله ما تجافنا لا ثم فانه من كان جالسا في رجة مسجد الكوفة عند الغروب في شهر رمضان فاجب بعض من لبن فشرب منه هو واصحابه فامر المؤذن ان يؤذن فلما رقى المبدنة رأى الشمس لم تغرب فقال الشمس يا امير المؤمنين فقال عمر رضي الله عنه بعثك داعيا ولم تبعثك داعيا ما تجافنا لا ثم نقضي يوما مكانه وقضاء يوم علينا يسير دل هذا الحديث على لزوم القضاء وعدم الكفارة وانما قال عمر رضي الله عنه لاساءة اذ به لان من حقه ان يجيء ويجبر فالنداء من المبدنة كان اساءة منه في الادب فرد عليه بقوله لم تبعثك داعيا كذا في مبسوط الامام الاصبغاني رحمه الله وقوله ما تجافنا لا ثم اي لم تخشع اليه ولم يمل يعني ما نعمدنا في هذا ارتكاب المعصية **قوله** فان في السجود بركة السجدة آخر الليل عن النبي قالوا هو السجدة الاخير والسجود اسم لما يؤكل في ذلك الوقت فعلى هذا كان المضاف في قوله عليه الصلوة والسلام فان في السجود بركة محدوا في اكل السجود ثم قيل المراد من البركة هو زيادة قوة في اداء الصوم بدليل حديث آخر ذكره في المبسوط وهو قوله صلى الله عليه وسلم استسبوا بشايلة النهار على قيام الليل وبأكل السجود على صيام النهار وجاز ان يكون المراد من البركة هو زيادة الثواب لاستنائه باكل السجود بسبب المرسلين عليه الصلوة والسلام وعمله مما هو مخصوص اهل الاسلام قال عليه الصلوة والسلام فرق ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب اكل السجود في النهاية وسأل الامام بد الدين النوري رح شفي عن هذا الحديث فقال كيف يكون تأخير السجود من اخلاق المرسلين ولم يكن في ملتهم حل اكل السجود كما كان في ابتدائهم ملتنا فقال شفي رحمه الله واثابه الجنة ملتنا المراد به الاكل الثانية فانها كانت تجري على السجود في حقهم قوله ومع ما يربك الى ما لا يربك ونظام الحديث فان الكذب بيعة وان الصدق طمانينة من ربه ربها شكك واثابه الشك والهمة اي ما يشكك ويحصل فيك الريبة وهي في الاصل قلق النفس واضطرابها الا ترى كيف قالها بالطائفة وهي اسكون وذلك ان النفس لا تستقر متى شك في امر اذا ايقنت سكنت واطمأنت ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل مع الشك فعليه القضاء عملا بالاصل ولو اكل وهو شك في طلوع الفجر فصومه تام لان الاصل بقاء الليل وان كان

لان الاستنباه استند الى القياس فتحقق الشبهة وان بلغه الحديث وعلمه فذلك في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله انها تجب
كذا عنهما لانه لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول قيام الشبهة الحكيمة بالنظر الى القياس فلا ينبغي بالعلم كوطي الاب جارية
ابنه ولو اخرجهم وظن ان ذلك يفطره ثم اكل منه بعد اكله الفضا وال كفارة
لان الظن ما استند الى دليل شرعي الا اذا افتاه فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتمد
فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى لان قول الرسول عليه السلام لا ينزل عن قول المفتي وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى
خلاف ذلك لان علي العياشي لا قنءاء بالفتهاء لعدم الامتداء في حقه الى معرفة الاحاديث وان عرف تأويله تجب لكفارة
لانقاء الشبهة

وان كان اكبر رآه انه اكل قبل الغروب فعليه الفضا رواية واحدة لان النهار هو الاصل وهذا بخلاف ما اذا كان في
اكبر رآه انه اكل والفجر طالع فعليه فضاؤه علام الغالب الرأي وفيه الاحياط وفي ظاهر الرواية لا فضاؤه عليه لان البهين
لا يزول الا بمثله فبيما اذا اكل واكبر رآه انه اكل بعد طلوع الفجر في وجوب الفضا عليه روايتان وفي مثله
في غروب الشمس عليه الفضا رواية واحدة وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله عنه انه عليه الكفارة ايضا لان
النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رآه فصار بمنزلة البهين **قوله** لان الاستنباه استند
الى القياس لما ان القياس الصحيح يقتضي ان لا يبقى صائما باكله عند النسيان قبل ان يأكل منه اذا اكل
بعد ذلك منه فقد لا في اكله حاله وهو غير صائم فيها فلا تجب الكفارة ووجه القياس وهو ان ركن الصوم
ينعدم باكله ناسبا او عامدا وبدون الركن لا يصور اداء العبادة فيفسد صومه **قوله**
وان بلغه الحديث وعلمه ما في علم بمعنى الحديث بان الصوم لا يفسد باكل ناسبا فذلك في ظاهر الرواية اي لا تجب الكفارة
وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انها تجب وكذا عنهما اي عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله **قوله** قيام الشبهة الحكيمة
نظرا الى الدليل الشبهة نوعان شبهة دليل وشبهة استنباه شبهة الدليل هي ما يوجد الدليل الشرعي على ذلك مع
تخلف المدلول عنه كما في الاكل ناسبا وجد الدليل على ناسبه وهو القياس فتحققت الشبهة في الحكم بالنظر اليه ولكن
يخلف المدلول عن هذا القياس لوجود النص المخالف له وهو حديث الاعرابي قال له النبي عليه الصلوة والسلام ثم على
صومك الحديث وفي هذه الشبهة العبرة لوجودها لا لاعتقاد المترك لان المؤثر في استقاط الكفارة الدليل الشرعي وذلك
لا يتفاوت بين ان يعلم حديث الاعرابي او لا يعلم لان زوال الاستنباه لا يوجب زوال الشبهة كما اذا وطئ جارية ابنه لا يجب الحد
سواء علم بالحرمه او لم يعلم واما شبهة الاستنباه فهي تخيل ما ليس بدليل دليل فان تأبده بظنه يكون معبرا او لا فلا كالان
اذا وطئ جارية ابنه ان قال ظننت انها خل لي سقط الحد والا فلا **قوله** الا اذا افتاه فقيه اشارته الى ان المفتي ينبغي
ان يكون ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد عليه في البلدة في الفتوى واذا كان المفتي على هذه الصفة فعلى العياشي نقله
وان كان المفتي اخطأ في ذلك ولا معبر بغيره هكذا روى الحسن عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد وبيش بن الوليد عن ابي
يوسف رحمه الله تعالى قوله ولو بلغه الحديث واعتمده وهو قوله صلعم افطر الحاجم والمحجوم **قوله** فذلك عند محمد رحمه الله لا تجب
الكفارة قوله وعن ابي يوسف رحمه الله خلاف ذلك اي لا سقط الكفارة بافطر عند ابي يوسف رحمه الله اذا بلغه حديث الجماعة واعتمد
بخلاف فتوى المفتي بالفساد فان هناك سقط الكفارة عند ابي يوسف رحمه الله لان العياشي اذا سمع حديثا ليس له ان يأخذ
بظاهره لجواز ان يكون مصروفا عن ظاهره ومنسوخا بخلاف الفتوى **قوله** وان عرف تأويله تجب لكفارة وتأويله

وقول الاوزاعي رحمه الله تعالى عليه لا يورث الشبهة لخالفه القياس ولو اكل بعد ما اغتار متعمدا فعليه الفضا
والكفارة كيف ما كان لان الفطر يخالف القياس والحديث مؤل بالاجماع واذا جومت النائمة
او المجنونة وهي صائمة عليها الفضا دون الكفارة وقال زفر والشافعي رحمهما الله تعالى
لا قضاء عليها اعتبارا بالناسي والعذار ابلغ لعدم الفصد ولان النسيان يغلب وجوده وهذا نادرو ولا تجب الكفارة
لاعدام الجنابة **فصل فيما يوجب على نفسه** واذا قال
لله على صوم يوم الفطر وقضى فهذا النذر صحيح عندنا خلافا لزمفر والشافعي رحمهما الله
ما يقولون انه

وثأوبله ان النبي عليه الصلوة والسلام مريهما وهو معقل بن سنان مع حاجمه وهما يفتان آخر فقال افطر
الحاجم والمجروح اي ذهب بثواب صومهما للغيبة بدل عليه انه سوى بين الحاجم والمجروح ولا خلاف انه لا يفسد
صوم الحاجم وقيل الصحيح انه غشي على المجروح فصب الحاجم الماء في حلقه فقال عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم
المجروح فطره مما صنع به فوقع عند الراوي انه قال عليه السلام افطر الحاجم والمجروح كذا في المبسوط
قول وقول الاوزاعي لا يورث الشبهة جواب عما يقال
ان الاوزاعي خالفه فبورث الشبهة بخلاف مالك رحمه الله في النسيان فاجاب بان قوله
لاوزاعي لا يورث الشبهة بخلاف قول مالك رحمه الله في النسيان لان خلافه انما اعتبر بموالمته القياس
وخلاف الاوزاعي مخالف للقياس فلا يغير لان الفطر مادخل لا مما خرج **قول** ولو اكل بعد ما اغتار
الى قوله كيف ما كان اي سواء بلغه الحديث او لم يبلغه وسواء عرف تأوبله او لم يعرفه وسواء اغتار
فطن ان الغيبة فطرته فاكل بعد ذلك مشعلا فعليه القضاء والكفارة سواء اعتد حديثا او فتوى لان هذا الظن و
الفتوى في غير موضعه اذ لا خلاف بين العلماء ان الصوم لا يفسد بهذا او فتوى بخلاف الاجماع غير معتبر والحديث
وهو قوله عليه السلام ثلث يفطرن الصيام وينقض الوضوء ويهد من العقل الغيبة والنميمة والنظر الى محاسن المرأة كذا
ذكره الامام المجتبي رحمه الله وقال فخر الاسلام في الجامع الصغير والحديث الوارد فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
الغيبة يفطر الصيام وهو ما دل بالاجماع **قول** واذا جومت النائمة او المجنونة وهي صائمة
عليهما القضاء اما صوم النائمة فظاهر واما المجنونة فقد تكلموا في صحة صومها فان صح الصوم لا يتابع الجنون ويحكي
عن ابي سليمان الجوزجاني انه قال لما واث على محمد رح هذه المسئلة قلت له كيف يكون صائمة وهي مجنونة قال لا بد
هذا فانه انشرف في لائق واكثر المشايخ قالوا تأوبله اذا كانت عاقلة بالغلة في اول النهار ثم جنت كذا ذكره الامام المجتبي
وفي الفوائد الظهيرية وعن عيسى بن ابان رحمه الله تعالى عليه قال قلت لمحمد رحمه الله تعالى عليه هذه المجنونة فقال
لا بل المجنونة اي المكروهة فقلت الا يجعلها مجبورة فقال بلى ثم قال كيف وقد سارت بها الركاب دعوها قوله
ولا تجب الكفارة لعدم الجنابة لانها تكون بالفصد ولا قصد **فصل فيما يوجب على نفسه** الاصل في صحة
النذر ان لا يكون المنذر واجبا ولكن من جنسه لله تعالى واجب فصد لا يتبع لان الاصل في العبادة الدوام لنواشر
نعم في كل لحظة وثنا في احسانه في كل لحظة الا ان الله تعالى اكفى بايجاب خمس صلوات في كل يوم وليلة بتسبيرا
للامر على عباده والعبد بنذره يريد ان يتمسك بالعمامة ويلحق المنذر وما

نذر بما هو معصية لورود النهي عن صوم هذه الايام ولنا انه نذر بصوم مشروع والنهي لعينه وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره لكنه يفطر اخرازا عن المعصية المجاورة ثم يقضي اسقاط الواجب وان صام فيه يخرج عن العهدة لانه اداها كما التزمه وان نوى بمينا فعليه كفارة يمين يعني اذا افطر وهذه المسئلة على وجوه مستنة ان لم ينو شيئا او نوى النذر لا غير او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا يكون نذرا لانه نذر بصيغة كيف وقد قرره بغزمية وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون يمينا لان اليمين محتمل كلامه وقد عينه وتقي غيبه وان نواها يكون نذرا ويمينا عندا يحنفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف رحمه الله يكون نذرا ولو نوى ليمين فكذلك عندهما وعنده يكون يمينا لا ييسوف ان النذر فيه حقيقة واليمين مجاز حتى لا يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا ينتظمها شتم المجاز يتعين بنينه وعند بنهما نرجح الحقيقة ولهما انه لا ثاني بين الجهتين لانها يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضيه لعينه واليمين لعينه فجمعنا بينهما عمدا لا لدليلين

بما هو الواجب ومن شرط الحاق الشيء بالشيء ان يتحقق ذلك الشيء وقولنا قصد الانعوا هذا لان ما يكون واجبا يتعسا يكون مباحا لعينه فلم يكن النذر به كافيا بالواجب بل يكون نذرا بالمباح والنذر بالمباح لا يصح فلهذا لا يصح النذر بعبادة المربص واجب ولا بالوضوء ولا بقراءة القرآن لانها واجبا للصلاة وليس من جنسها واجب لعينه ولا يلزم حصة النذر بالاعتكاف لان من جنسه وهو البث واجبا على العباد لعينه وهو الوقوف في الصلاة والثاني ان النذر بالاعتكاف انما صح لكونه ادامة للصلاة وانها واجبة لعينها ولهذا لم يصح الاعتكاف في غير المسجد **قوله** نذر بما هو معصية لورود النهي عن صوم هذه الايام وهو قولهم عم الا لا نضوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال والنذر بالمعصية لا يصح لقوله عم لا نذري في معصية الله تعالى **قوله** ولنا انه نذر بصوم مشروع وهذا لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم هذا اليوم وموجب النهي لا انتهاء والانهاء عما لا يكون لا ينصو وتكون المشروع بشرعيته وقد نهى عن صوم شرعي فليسند عي شرعية وان موجب النهي لا انتهاء على وجه يكون للعبد اختيار بين ان ينهي فتاب عليه وبين ان يرتكب فعاب عليه وذلك يتحقق اذا لم يتق الصوم شرعا والنهي المعق في غير الصوم لكن في وصفه وهو الاعراض عن اضافة الموضوع في هذا الوقت لان هذه الايام اضافة بالقرابين وبوم الفطر يوم اكل موافقة للفقراء والمساكين فصار الاكل فربة بوصفه وهو شهوة باصله ضار الكف عنه فربة باصله معصية بوصفه فيتق شرعا كالصلاة في الارض المفضوثة ولان المعق الذي لا حله كان الصوم مشروع في سائر الايام كونه امساكا للنفس الشهوة عن مقتضياتها وهذا المعنى في هذه الايام اشد وافوى لان الامتناع عن مقتضيات النفس مع اتمام الحلق على ذلك اشد على النفس لكن ترك اجابة دعوة الله تعالى يحصل به فيكون قبيحا لاعراضه عن خباته الله تعالى لا لعين الصوم **قوله** وان صام فيه يخرج عن العهدة لانه اداها كما التزمه الاصل في هذا ان مطلق النذر يتناول الكامل فلا يخرج عن عهدة النذر فيه بالناقص واما اذا كان نذره مضافا الى الناقص فيؤدى به لانه ما التزم الا هذا العذر وقد ادعى كما التزم كمن قال الله علي ان اعنى هذه الرتبة وهي عيباء خرج عن نذره باعنا فها وان كان مطلق النذر او تقي من الواجب لا ينادى بها كمن نذر ان يصلي عند طلوع الشمس فعليه ان يصلي في وقت آخر وان صلى في ذلك الوقت خرج عن موجب نذره كذا في المبسوط **قوله** لا ثاني بين الجهتين اي جهة النذر واليمين لانها يقتضيان الوجوب لان النذر يقتضيه لعينه هذه اللفظة للايجاب وقوله تعالى او فوا بنا لعفود واليمين لعينه وهو صيانة اسم الله تعالى عن الهتك او صيانة ما اوجبه على نفسه عن الحلف فلا ثاني بينهما وهذا معق ما ذكر في الايضاح ان النذر

كما جعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض ولو قال الله علي صوم هذه السنة افطر يوم الفطر
ويوم النحر ايام الشترقي وقضاها لان التذبا لسنة المعينة نذر بهذه الايام وكذا اذا لم يعين لكنه شرط التتابع
لان المتابعة لا تعري عنها لكن بنفسها في هذا الفصل موصولة بتحقيقا للتتابع بقدر الامكان وبثاني في هذا خلاف زفر
والثاني رحمه الله للنهي عن الصوم فيها وهو قوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال
وقد بينا الوجه فيه والعذر عنه ولو لم بشرط التتابع لم يجزه صوم هذه الايام لان الاصل فيما يلتزمه الكمال والمؤدى
ناقص لكان النهي بخلاف ما اذا عنيها لانه لا يزم بوصف النفس ان يكون الاداء بالوصف الملتزم قال وعليه كفارة
بمين ان اراد به يمينا وقد سبقت وجوهه ومن اصبح يوم النحر صائما ثم افطر لا شئ عليه وعن ابي
يوسف ومحمد رحمهما الله في النوادر ان عليه القضاء لان الشروع ملتزم كالنذر وصار كالشروع في الصلوة
في الوقت المكروه والفرق لا ينجف رحمه الله وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في الصوم يبنى صائما حتى يجتنب به الحالف على
الصوم فبصر مرتكباً لله فيجب بطلاله فلا يجب صائمه ووجوب القضاء يبنى عليه ولا يصبر مرتكباً لله في نفس النذر وهو الموجب لا بنفس
الشروع في الصلوة حتى يتم ركعة ولهذا لا يجتنب به الحالف على الصلوة فبصائفة المؤدى ويكون مضمونا بالقضاء وعن أبي حنيفة رحمه الله لا يوجب
القضاء في فصل الصلوة ايضا والظاهر هو الاول والله اعلم بالصواب

النذر لا يجاب في الدائم والوجوب في الذمة يلزم الخروج عن العهدة واليمين يؤكد معنى اللزوم فلم يكن به الموجبين تنافلا ما
يؤكد الشئ لا ينافيه واما وجوب القضاء والكفارة حال عدم الوفاء فهو حكم آخر سوى الموجب الاصيل واذا لم يتحقق الثاني فيهما
الموجب الاصيل وهو لزوم الوفاء به جعلناه مؤكدا له فلما اشتركا في نفس الاجاب فاذا نوى اليمين براديهما نفس الاجاب ويكون
عملا بهوم الحارز لاجتماعهما **قوله** كما جعنا بين جهتي التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض نذر
على اعتبار جهة التبرع اشراط الثبايض والجلال بالشيوع وعدم جواز تصرف المأذون فيها وعلى اعتبار جهة المعاوضة
جواز الرد بالعيب وجواز الرد بالرؤية واستحقاق الشفعة على ما تأتى الاحكام في مواضعها ان شاء الله تعالى **قوله**
وبثاني في هذا خلاف زفر والثاني رحمه الله عدلها لم يفتقر نذره في حق هذه الايام حتى ياكل في هذه الايام ولا يلزمه القضاء
قوله وقد بينا الوجه فيه اي في حجة النذر بصوم هذه الايام **قوله** والعذر عنه اي عن قوله صلح الا لا تصوموا في هذه الايام **قوله** ولو لم
بشرط التتابع لم يجزه صوم هذه الايام اي لم بشرط التتابع ولم يعين السنة بصائم في هذه الصورة وهي ما اذا لم بشرط التتابع
لم يعين السنة ايضا بقضي خمسة وثلاثين يوما ثلثون يوما لرمضان وخمسة ايام قضى عن تلك الايام الخمسة لان السنة منكرا
لم الايام معدودة ويمكن فصل الايام المعدودة عن رمضان وعن تلك الايام فصوم رمضان لا يكون عن المنذور لعدم
شرط حجة النذره فانه واجب من غير اجاب **قوله** وقد سبقت وجوهه وهي الواجهة الست **قوله**
فبصر مرتكباً لله في هذا الان وجوب القضاء يبنى على وجوب الانمام ووجوب الانمام مبني على وجوب صائفا
المؤدى عن الجلال وما ادبي واجب الابطال لكونه منها غير فلا يجوز ان يكون واجب الصبغة فلا يجب عليه القضاء
بخلاف النذر بصوم هذه الايام لان الناذر التزم الفترة الحاصلة وانما وصف المعصية منصل به فعلا لا باسمه
ذكر ان كانت من ضرورات المباشرة لامن ضرورات اجاب المباشرة وبخلاف الشروع في الصلوة
في الاوقات المكروهة لانه بنفس الشروع لا يصبر مرتكباً لله في لان الشروع في الصلوة لبس بصلوة
لان تمامها بالركوع والسجود حتى لا يجتنب الحالف بالشروع فيها فبصائفة المؤدى

باب الاعتكاف

قَالَ الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبي عليه الصلاة والسلام واظب عليه في العشر الاخير من رمضان والمواظبة دليل السنة وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونبت الاعتكاف اما اللبث فركنه لانه بنيى عنه فكان وجوده به والصوم من شرطه عندنا خلافا للشافعي رحمه الله والنية شرط في سائر العبادات هو يقول ان الصوم عبادة وهو اصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره ولنا قوله عليه السلام لا اعتكاف الا بالصوم والقباس في مقابلته النص المنقول غير مقبول ثم الصوم شرط لصحة الواجب منه رواية واحدة وصحة الطوع فيما روى الحسن عن ابى جعفر رحمه الله تعالى عليه لظاهر ما روينا وعلى هذه الرواية لا يكون اقل من يوم وفي رواية الاصل وهو قول محمد رحمه الله تعالى عليه اقله ساعة فيكون من غير صوم لان مبنى النقل على المساهلة لا ترى انه يقتضي صلوة الغل مع القدرة على القيام ولو

المؤدى ويضمن بالقضاء وما صار مضمونا لم يسقط عنه بالسجود فاذا قطعها بعد ما سجد ضمنها ايضا ولا يمكن اداء الصلوة مخا مباح عن الكراهة بان يصبر حتى تبيض الشمس فلذلك لزمه وهما بعد الشرع لا يمكنه الاداء بدون صفة الكراهة فذلك لم يلزمه ولان الشرع في الصلوة بالخيمية وهي غير الصلوة فيصبر شاعرا في الصلوة غير مركب للنهي فيجب عليه الاتمام بخلاف الصوم لان الوجوب بالشرع في الصوم والشرع في الصوم صوم فكان الجزاء الذي به الشرع صوما فيكون منها لكونه صوما فيكون واجب الابطال والله اعلم بالصواب

باب الاعتكاف

قَوْلُهُ والصحيح انه سنة لان النبي عليه الصلاة والسلام واظب عليه في العشر الاخير من رمضان منذ قدم المدينة الى ان توفاه الله تعالى وقال الزهري عجا من الناس كيف تركوا الاعتكاف وروى الله صلعم كان يفعل النبي وتبركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض فان قيل المواظبة دليل الوجوب فكيف لم يجب الاعتكاف مع مواظبته صلى الله عليه وسلم قلنا نعم كذلك الا ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد المواظبة كان يأمر في الواجب بفعله ويتبرك على ناره ولم يامر الناس به ولم ينكر على ناره فلو كان واجبا لا تنكر على ذلك فذلك انه غير واجب ولا نروي انه عليه الصلاة والسلام امر بقبته في المسجد ليعتكف فيه فدخل المسجد فرأى قسبين اخرين فقال عنهما فقبل فتعاثسا وحفصته رضي الله عنهما فغضب وقال البرزذون بذلك وفي رواية ثرون بذلك اي نظن فامر بنقض قبته وترك الاعتكاف في تلك السنة فعلم انه ليس بواجب لان دليل الوجوب هو المواظبة بدون الشرع **قَوْلُهُ** والصوم من شرطه فان قيل لو كان شرطا لكان شرط انعقاد او دوام وليس كذلك لصحة الشرع فيه ليللا وكذا يبقى في الليل ولا صوم قلنا الشرائط انما تعتبر بحسب الامكان ولا مكان في الليل فيسقط للتغذر وجعلت اللبالي تابعة للايام كالشرب والطريق في بيع الارض الى ترى ان صلوة المستحاضة نصح مع السبلان وان عدم الشرط للتغذر وكذا الخروج للقائط والبول لا ينافيه للحجج مع ان الركن اقوى من الشرط **قَوْلُهُ** وصحة الطوع فيما روى الحسن عن ابى جعفر رحمه الله لظاهر ما روينا وهو قوله لا اعتكاف الا بالصوم فعلى هذه الرواية لا يكون اقل من يوم ولبلة اعتبره بالطهارة وصورة الاعتكاف النقل ان يدخل المسجد بنية الاعتكاف بدون النذر فيكون معتكفا بقدر ما افام وله ثواب المعتكفين ما دام في المسجد فاذا خرج انتهى اعتكافه وهذا النوع من الاعتكاف يصح بالصوم وبغيره **قَوْلُهُ** والصوم

ولو شرع فيه ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الأصل لأنه غير مفترق فلم يكن القطعابطا لا في رواية الحسن بل يزمه لأنه
مفترق باليوم كالصوم ثم الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد جماعة لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف إلا في مسجد
الجماعة وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يصح إلا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس لا في عيادة انتظار الصلوة فيخص
بمكان يؤدي فيه المرأة فتكفي في مسجد بينها لأنه هو الموضع لصلواتها فيستحق انتظارها فيه ولا يخرج من المسجد
إلا الحاجة إلى الإنسان أو الجمعة أما الحاجة فلحديث عائشة رضي الله عنها كان النبي عليه السلام لا يخرج
من معتكفه إلا حاجة الإنسان ولا نه معلوم وقوعها ولا بد من الخروج في ثقبته فبصير الخروج لها مستثنى ولا يمكن
بعد فراغه من الطهور لأن ما ثبت بالضرورة يتفقد بقدرها وأما الجمعة فلا منها من أهم حوائجها وهي معلوم وقوعها
فقال الشافعي رحمه الله الخروج إليها مفسد لأنه يمكن الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد
مشروع وإذا صح الشرع فالضرورة مطلق في الخروج ويخرج حين نزول الشمس لأن الخطاب بتوجهه بعده وإن
كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه أدراكها ويصلي قبلها أربعين رواية سنا الأربع سنة
وركنان تحية المسجد وبعد ما أربعين أو سنا على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسننها نوابع لها فالحفت
بما ولو أقام في مسجد الجامع أكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه لأنه موضع اعتكاف إلا أنه لا يستحب لأنه التزم
إدائه في مسجد واحد

قوله ولو شرع فيه أي في الاعتكاف التفل ثم قطعه لا يلزمه القضاء في رواية الأصل لأن كل جزء من
في المسجد غير مفترق إلى جزء آخر في كونه عيادة لأن اللبث في المسجد وإن قل يقع على خلاف العادة فصلح عيادة بنفسه فاما كل جزء من
الأمساك مفترق إلى جزء آخر في كونه عيادة لأن أحوال الإنسان على ما عليه العادة لا تخلو عن قبل أساك فجزء منه لا يقع عيادة
ثامنة **قوله** ثم الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد الجماعة أي وإن لم تصل فيه الصلوات الخمس بالجماعة وإنما يؤدي بعضها وعن أبي حنيفة
رحمه الله أنه لا يصح إلا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس في الذخيرة قبل أراد أبو حنيفة رحمه الله بهذا غير المسجد الجامع فإنه
يجوز الاعتكاف في المسجد الجامع وإن لم يصلوا فيه الصلوات كلها بجماعة وفي المنقح عن أبي يوسف رحمه الله أن الاعتكاف
الواجب لا يجوز أدائه في غير مسجد الجماعة وأما التفل فيجوز أدائه في غير مسجد الجماعة وكان سعيد بن المسيب رحمه الله
يقول لا اعتكاف إلا في مسجدين مسجد المدينة والمسجد الحرام من العلماء من قال لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد
وضوا إلى هذين المسجدين المسجد الأقصى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد وهي هذه
المساجد والدليل على الجواز في سائر المساجد قوله تعالى وإنتم عاكفون في المساجد فعم المساجد في الذكر وإنما
شرط أن يكون مسجد جماعة لأنه عيادة انتظار الصلوة فيخص بمكان يؤدي فيه قولها وأما المرأة فتكفي في مسجد
بينها أي في الموضع الذي تصلي فيه الصلوات الخمس من بينها وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها إذا اعتكفت في
مسجد الجماعة جاز واعتكافها في مسجد بينها أفضل وهذا هو الصحيح لأن مسجد الجماعة يدخل فيه كل أحد وهي
طول النهار لا يفقد إن يكون متبصرة ويخاف عليها الفتن من الفسقة فالمنع لهذا وهو ليس بمعنى راجع إلى عيب
الاعتكاف فلا يمنع جواز الاعتكاف ثم إذا اعتكف في مسجد بينها فذاك البغية في حقها كسجد الجماعة في حق الرجل لا يخرج
من الحاجة إلى الإنسان فإن حاصت خرجت ولا يلزمها الاستقبال إذا كان اعتكافها شهرا وأكثر ولكنها فضل به قضاء أيام
الخص بطورها **قوله** ولا يخرج من المسجد إلا حاجة الإنسان وهو البول والغائط **قوله** لأنه يمكن الاعتكاف في الجامع

فلا يتم في مسجد من مسجدين من غير ضرورة ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لوجود المنافي وهو الفياس وقال لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم وهو الاستحسان لأن في القليل ضرورة **قال** وأما الأكل والشرب يكون في معتكفه لأن النبي عليه السلام لم يكن له ما سوى إلا المسجد ولا نهى عن فضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة إلى الخروج لا بأس بأن يبيع ويباع في المسجد من غير أن يحضر السلعة لأنه قد يحتاج إلى ذلك بأن لا يجد من يقوم بحاجته إلا أنهم قالوا بكرهه احتضار السلعة للبيع والشراء لأن المسجد محرم عن حقوق العباد وفيه شغله به وبكره لغير المعتكف البيع والشراء فيه لقوله عليه الصلوة والسلام جنبوا مساجدكم جنباً نكروا إلى أن قال ويبعكم وشراءكم **قال** ولا ينكروا ولا يخبر وبكره له الصمت لأن الصوم الصمت ليس بقربة في شريفنا لكنه يتجنب ما يكون مأثماً ويجرم على المعتكف الوطئ لقوله تعالى ولا تباشروا من وأنتم عاكفون في المساجد وكذا اللبس والقيلة لأنه من دواعيه فيجوز عليه

أذ هو

في الجامع فإنه إذا كان اعتكافه دون سبعة أيام اعتكف في أي مسجد شاء وإن كان سبعة أو أكثر اعتكف في المسجد الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع وإذا صح الشرع فالضرورة مطلقة في الخروج فإن قيل إن الجمعة تسقط باعذار كثيرة فجاز أن تسقط بهذا قلنا لا يجوز أن تسقط الجمعة صيانة للاعتكاف لأن الاعتكاف دون الجمعة وجوباً لأنه وجب بالنذر وذلك وجب بالجمعة الله تعالى ليس للبعد أن يسقطه بإيجابه بمنزلة فإنه إذا نذر صوم رجب فصام عن الكفارة صح ولم ينغير حكم الكفارة فيه بإيجابه لهم بصرك بإيجاب الله تعالى رمضان **قوله** فلا يتم في مسجدين من غير ضرورة وإنما قيد بالضرورة لأنه إذا أتى في مسجد من ضرورة جاز كما إذا اعتكف في مسجد فانهدم فهو عذر ويخرج إلى مسجد آخر لأنه مضطر إلى الخروج فصار عفو ولا أن المسجد بعد الإتهام خرج من أن يكون معتكفاً والمعتكف مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس بالجماعة ولا يتكاف ذلك في المسجد المهدم فكان عذراً في التحول إلى مسجد آخر **قوله** ولو خرج من المسجد ساعة بغير عذر فسد اعتكافه عند أبي حنيفة رحمه الله لوجود المنافي وهو الفياس وقال لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم وفي المبسوط وقول أبي حنيفة رحمه الله أقبس وفوطهما أوسع وقالوا ليس من الخروج حقوله في الحرج وإن لم يوجد فيه كثر ضرورة فإنه إذا خرج لحاجة الإنسان لا يؤمر بأن يسرع المشي وله أن يمشي على التؤدة فظهر أن القليل من الخروج عفو والكثير ليس بعفو فجعلنا الحد الفاصل أكثر من نصف يوم وليلة كما قلنا في نية الصوم في رمضان وأبو حنيفة رحمه الله يقول ركن الاعتكاف هو المقام في المسجد والخروج ضده فيكون مفقوداً ركن العبادة والقليل والكثير في هذا سواء كالأكل في الصوم والحديث في الطهارة وذكر في الذخيرة هذا كله في الاعتكاف الواجب بأن أوجب الاعتكاف على نفسه وأما في الاعتكاف النقل وهو أن يشرع فيه من غير أن يوجب على نفسه لا بأس بأن يخرج بعد عذر في ظاهر الرواية **قوله** ولا بأس بأن يبيع ويباع من غير أن يحضر السلعة معناه إذا باع واشترى لنفسه كحاجته الأصلية لأنه أمر لا يد منه وأما إذا باع واشترى للتجارة بكرة لأن المسجد يني للصلوة لا للتجارة كذا في التنجيس **قوله** وبكره له الصمت أي إذا اعتكفه قربة فاما الصمت للاستراحة ليس بركه ثم قيل معنى الصمت أن يندرب أن لا يتكلم أصلاً كما في شريعة من قلنا وقيل أن الصمت لا يتكلم أصلاً من غير نذر سابق كذا قاله بدر الدين الكورني رحمه الله ويجرم على المعتكف الوطئ ولا يقال كيف تهيا له الوطئ وهو المسجد لأننا نقول جاز للمعتكف الخروج للحاجة إلا أن يثبت فعند ذلك أيضا حرم عليه الوطئ حتى يفسد اعتكافه لما أن اسم المعتكف لا ينزل

اذا هو محظوره كافي لاحرام خلاف الصوم لان الكف ركنه لا محظوره فلم يبعد الى دواعيه فان جامع لبلا او نهارا عاملا
او ناسيا بطل اعتكافه لان الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم وحالة العاكفين مذكرة فلا يبعد رب النسيان ولو جامع
فيما دون الفرج فانزل او قبل او لمس فانزل يبطل اعتكافه لان في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم
ولو لم ينزل لا يفسد وان كان محرم ما لانه ليس في معنى الجماع وهو الفسد وهذا لا يفسد به الصوم قال
ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكافها بلبايلها لان ذكر الايام على سبيل الجمع
يتناول ما باراها من الليالي يقال ما رايتك منذ ايام والمراد بلبايلها وكانت متنا بعة وان لم يشترط الشايع
لان معنى الاعتكاف على الشايع لان الاوقات كلها قابله بخلاف الصوم لان مبناه على الفرق لان الليالي غير قابلة للصوم
فجب على الفرق حتى ينص على الشايع وان نوى الايام خاصة صح نيتة لانه قوي الحنفية ومن اوجب اعتكافا
يومين يلزمه بلبايلهما وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه لا تدخل الليلة الاولى
لان المشي غير الجمع وفي المتوسط ضرورة الاتصال وجه الظاهر ان في المشي معنى الجمع فليحق به
احباط الامر بالعبادة والله اعلم

لا ينزل عنه بخبر وجه ذلك ورب ذلك الحكم على المعتكف **قوله** اذا هو محظوره اي لو طي محظورا لا اعتكافا
فصد الصريح النهي وهو قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد والحف الداعي به كافي لاحرام اذا الجماع
محظور فيه فصد بخلاف الصوم بان الثقل واليس لا يجرمان ثم لان الجماع ليس محظور في الصوم قصد العدم ورود النهي
عن بل الكف عن الجماع ركنه والخطر يثبت ضمنا لفوات الركن لا قصدا فلم يبعد الى دواعيه لان ما ثبت ضرورة يفقد ويفقد
ويكون فيها وراء موضع الضرورة كان لم يكن ولا نه لو بغد صار الكف عن القبلة ركنا والركبة لا تثبت بالشبهة بخلاف
المحظورين فيها تثبت بها **قوله** وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه لا تدخل الليلة الاولى
كان مرجح ان يقال وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه كما هو المذكور بلفظ عن في نسخ شروح المبسوط والجامع
الكبير لما ان هذه الرواية غير ظاهرة عنه والدليل على هذا قوله في تعليل قولهما وجه الظاهر وهو الاوقى لانه ايضا فان قبل
كف ترك علماء والتث في هذه المسئلة حيث الحى ابو يوسف التثنية بالفرد منها وهما الحفاها بالجمع وفي
الجمعة جعل ابو يوسف رج المشي كالحجج وهما جعل المشي كالفرد قلنا الاصل في المسئلين لهما هو العمل بالاحباط اما
في الجمعة فالجماعة شرط على حدة بالاتفاق وفي اقامة التثنية مقام الجمع نوع مرد ولجاذب طرف الفرد والجمع اذهبي بينهما
وفي الاكتفاء بالفرض الاصيل وهو الظاهر خروج عن فرض الوقت يفيين فيما استجعت شرط الجمعة خصوصا فيما اذا وقع التردد
في وجود شرطها فكان في توقف امر الجمعة الى وجود الجماعة يفيين عمل بالاحباط لان من وقف امر الجمعة الى الجماعة يفيين
بصلي فرض الظهر عند وقوع التردد في وجود الجماعة وفيه خروج عن عهدة فرض الوقت يفيين فكامل بالاحباط واما وجه احتياط
هنا ان فيه اجاب البومين مع البليتين فكان هو احوط من اجاب بومين بلبلة والى هذا اشار في الكتاب بقوله احتياط
لامر العبادة و ابو يوسف رج بقول الاصل هو العمل بالانضاع وهي وحلان وتثنية وجمع لكل واحد منها لفظ موضوع على
حدة واما جعلت للمشني حكم الجمع لما ان في المشي معنى الاجتماع وفي الجماعة والجمعة معنى الاجتماع ايضا
فكانت التثنية في تحقيق معنى الاجتماع كالجاعة فاعطي حكم الجماعة واما كون الليالي تبع للابا
بحكم العرف فيما اذا ذكر الايام بلفظ الجمع ولم يوجد في المشي لفظ الجمع فيبقى على اصله فلم يتناول
اللبلة الاولى لا حصة ولا تبعا فلم يدخل في الاجاب والله اعلم بالصواب كتاب

كتاب الحج

الحج واجب على الأحرار البالغين العفلاء الأصحاء إذا قدروا على الزاد والراحلة فاضلا عن المسكن وما لا بد منه وعن نفقة عياله إلى حين عودته وكان الطريق آمنا وصفه بالوجوب وهو فرضية محكمة ثبتت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى والله على الناس حج البيت آية ولا يجب في العمر المرأة واحدة لأنه عليه السلام قبل له الحج في كل عام مرة واحدة فقال لا بد مرة واحدة فما زاد فهو تطوع لأن سببه البيت وأنه لا يتعد فلا يكرر الوجوب ثم هو واجب على الفور عند أبي يوسف رحمه الله وعن أبي حنيفة رحمه الله ما يدل عليه

كتاب الحج

الحج في اللغة الفصد قال الشاعر يحجون سب الزبرقان المزعفر أي يقصدونه وفي الشرح عبارة عن قصد مخصوص إلى مكان مخصوص في زمان مخصوص **قوله** الحج واجب أي فرض على الأحرار وإنما قال بلفظ الجمع وفي باب الزكاة بلفظ المفرد إخراجا للكلام مخرج العادة فإن الحج يؤدي بالجماعة **قوله** إذا قدروا على الزاد والراحلة أي إذا قدروا عليها بطريق الملك والاستيجار لا بطريق الإباحة سواء كانت من جهة من لا منه له عليه كالوالدين والمولودين أو من جهة من عليه المنع كالأجانب وقال الشافعي رحمه الله إن كانت من جهة من لا منه له عليه يجب عليه الحج وإن كانت من جهة الأجانب فله فيه قولان وأما إذا وهبه أثنان ما لا يجب به لأبى عليه القول عندنا وعند غيره يجب في قول ولا يجب في قول وأصله أن القدرة بالملك هو الأصل في نوجه الخطاب **قوله** ثبتت فرضية بالكتاب وهو قوله تعالى والله على الناس حج البيت آية قال في الكشف في هذا الكلام أنواع من التأكيد والتشديد منها قوله والله على الناس حج البيت يعني أنه حق واجب لله في رقاب الناس لا ينفكون عن أدائه والخروج عن عهده ومنها أنه ذكر الناس ثم أبدل عنه من استطاع إليه سبيلا وقبه ضربان من التأكيد أحدهما أن الأبدان تثبت للمراد وتكريره والثاني أن الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال أبراده في صورتين مختلفتين ومنها قوله ومن كفر مكان قوله ومن لم يحج فليطأ على نارك الحج ولذلك قال عليه الصلاة والسلام من مات ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا أو مشركا ذكر الاستغناء عنه وذلك مما يدل على القوت والخطأ والخذلان ومنها قوله عن العالمين ولم يقل عنه وفيه من الدلالة على الاستغناء عنه بمرمان لأنه إذا استغنى عن العالمين شأنا وله الاستغناء عنه لا محالة ولأنه يدل على الاستغناء الكامل فكان أدل على عظم الخط **قوله** وعن أبي حنيفة رحمه الله ما يدل عليه أي على الفور وهو ما ذكره ابن شجاع عن أبي حنيفة رحمه الله سئل عن من مال بالحج به أم يزوج فقال بل يحج به فذلك يدل على أن الوجوب عنده على الفور كذا ذكر في المبسوط ثم وجه الاستدلال بهذا على الفور هو أن الزوج يحصل بتحصين النفس والتحصين واجب في كل الأحوال وبالإستغناء بالحج بفوت التحصين ولو لم يكن الوجوب على الفور فلا معنى للإمراة بالإستغناء بالحج الذي يفوت به التحصين مع أن الإستغناء بالزوج لا يؤدي إلى نفوت الحج بل هو أدنى في كل وقت يؤديه ومن الجائز أن يجد ما لا آخر يحج به لما إن المأل عاد وراح فثبت بأمه بالحج إن عنده الوجوب على الفور قوله

وعند محمد والشافعي رحمه الله على التراخي لانه وظيفة العمر فكان العمر فيه كالوقوف في الصلوة وجبر الاول انه يخص بوقت خاص
والموت في سنة واحدة غير زائد فيضيق حينا طاهرا ولهذا كان النجيب افضل بخلاف وقت الصلوة لان الموت في مثله نادر
وانما شرط الحرية والبلوغ لقوله عليه السلام ايما عبد حج عشر حج ثم اعتق فعليه حجة الاسلام وايما صبي حج عشر حج ثم
بلغ فعليه حجة الاسلام ولا يها عبادة والعبادات باسرها موضوعات عن الصبيان والعقل شرط لصحة التكليف وكذا
حجة الجوارح لان العجز دونها لازم والاعشى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره ووجد زادا وراحلة لا يجب عليه الحج عند ابي
حنيفة رحمه الله خلافا لها وقد حرم في كتاب الصلوة واما المقعد فمن ايحقة رحمه الله انه يجب لانه يستطيع بغيره فاشبه
المستطيع بالراحلة وعن محمد رحمه الله تعالى انه لا يجب لانه غير قادر على الاداء بنفسه بخلاف الاعشى لانه
لو هدي يؤدي بنفسه

قوله وعند محمد والشافعي رحمه الله تعالى على التراخي بين قولهما فرق وهو ان عند محمد رحمه الله عليه سبعة
التأخير بشرط ان لا يقوته فان اخره حتى مات فهو آثم بالتأخير فعند الشافعي رحمه الله تعالى عليه يأثم بالتأخير وان مات
واستدل محمد رحمه الله عليه بتأخير رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج بعد نزول فرضية فانما فرضيته الحج في سنة ست من الهجرة
وبحسب رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنة عشر والمعنى فيه ان الحج فرض العمر فكان جميع الوقت وقت ادائه يدل ان ذلك
كان مؤدبا لا فاضيا واو حنيفة وابو يوسف رحمه الله اسند لا يقوله صلى الله عليه وسلم من وجد زادا وراحلة يبلغانه
بيت الله ولم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا او نصرانيا وقال عمر رضي الله عنه لقد هممت ان انظر الى من ملك الزاد والراحلة ولم
يحج فارق عليهم بيوتهم والله ما اراهم مسلمين فالحال ثلاثا واما تأخير النبي صلى الله عليه وسلم فقد منع ذلك بعض
مشايخنا رحمه الله فقالوا نزول فرضية الحج بقوله تعالى والله على الناس حج البيت واما انزلت هذه الآية في سنة عشر
واما التاخر سنة ست قوله تعالى واما الحج والعمرق لله وهذا امر بالانعام لمن شرع فلا يثبت به ابتداء الفرضية مع ان التأخير
انما الاجل لما فيه من التبرع للنفوس ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمن ذلك لانه مبعوث للنبيين
الاحكام للناس والحج من اركان الدين فامن ان يموت قبل ان يبينه للناس بفعله وكان تأخيره كان
بعد لان المشركين كانوا يطوفون بالبيت عمرة ويلبسون ثيابا فيها شرك وما كان الثغر ممكنا للعهد
حتى اذا تمت المدة بعث عليا رضي الله عنه حتى قرأ عليهم سورة براءة من الله ورسوله ونادى الا لا
يطوفن بهذا البيت بعد هذا العام مشرك ولا عريان ثم حج بنفسه ومن ذلك انه كان لا ينقطع الخروج
بعده بل يحتاج الى اصحاب يكونون معه ولم يكن متكلما من تحصيل كفاية كل واحد منهم لخبروا معه
فلهذا آخره كذا في المبسوط **قوله** والاعشى اذا وجد من يكفيه مؤنة سفره
الاعشى اذا وجد ثوبا يقوده الى الحج ووجد مؤنة الفائد فعلى قول ايحقة رحمه الله تعالى
عليه في المشهور لا يبرمه الحج وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى انه يبرمه الحج وعن صاحب جبه فيه روايتان
هما في رواية ابي الرواسين بين الجمعة والحج وقال لا يوجد الفائد الى الجمعة ليس يادربل هو غالب قلزم الجمعة ولا كذلك الفائد الى الحج
يجب الاجاج بالمال عند ايحقة رحمه الله لا يجب وعند هاجب **قوله** واما المقعد فمن ايحقة رحمه الله انه يجب عليه هذه رواية
الحسن عن ايحقة رحمه الله واما في ظاهر الرواية عنه انه لا يجب الحج على الرمن والمفلوج والمقعور ومقطوع الرجلين وان ملكوا
الزاد والراحلة وهو رواية عنهما حتى لا يجب الاجاج عليهم بما لهم **قوله**

فأشبه الضال عنه ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة وهو قد ربما يكثر به شق حمل أو رأس زائلة وقد رافقه ذاهبا وجائيا
لأنه عليه الصلوة والسلام سئل عن السبل إليه فقال الزاد والراحلة وإن أمكنه أن يكثر عتبة فلا يبقى عليه لائمه إذا
كانا متباعين لم توجد الراحلة في جميع السفر ويشترط أن يكون فاضلا عن المسكن وما لا بد منه كالحاجم واثاث البيت
وشبابه لأن هذه الأشياء مشغولة بالحاجة الأصلية ويشترط أن يكون فاضلا عن نفقة عياله إلى حين عودته لأن النفقة
حتى مسقن للمرأة وحق العبد مقدم على حق الشرع بأمروا وليس من شرط الوجوب على أهل مكة ومن حوالهم الرحلة لأنه لا
لحقهم مشقة زائدة في الأداء فأشبه السبي إلى الجمعية ولا بد من أمن الطريق لأن الاستطاعة لا تثبت دونه ثم قيل هو
مشرط الوجوب حتى لا يجب عليه الأضواء وهو مروي عن أبي حنيفة رحمه الله وقيل هو مشروط الأداء دون الوجوب
لأن النبي عليه الصلوة والسلام فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير قال

قوله فأشبه الضال أي الذي ضل طريق الحج فإنه إذا وجد من يهديه بلزمه الحج فكذا المعنى **قوله** وهو قد ربما يكثر به
شق حمل الشق الجانب أي قد ربما يشتر به جانب حمل لأن الحمل جانبين ويكفي للراكب أحد جانبيه **قوله**
أورأس زائلة الزائلة البعير الذي يحمل عليه المسافر مناعه وطعامه من زمل الثبني حمله وفي المغرب هذا هو
المثبت في الأصول ثم سمي لها العدل الذي فيه زاد الحاج من كعك وعمر ونحوه وهو معارف بينهم أخيرا في ذلك جئا
من أهل بغداد وغيرهم وعلى ذلك قول محمد رحمه الله تعالى عليه أكثرى بغير حمل فوضع عليه زائلة بضمه لأن
الزائلة أضر من الحمل وتظهرها الزاوية وعكسها **قوله** فأن أمكنه أن يكثر عتبة
وذلك أن يكثر رجلا بغير واحد متباعين في ركوب يركب أحدهما منزلا أو قريبا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد
ما يكثر في مرحلة ويمشي بمرحلة لا يجب **قوله** ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة فالقدرة عليها بغير
عند خروج الحافلة من بلده حتى لو كان القدرة بأن يهديها قبل خروج الحافلة أو بعده لا يعتبر وفي الجماع
الصغير للمترث شي رج الحج على من يملك الزاد والراحلة وقت خروج أهل بلده ذاهبا وجائيا فاضلا عن حاجته
وحاجة عياله إلى حين عودته وعن الحجر جاني ونفقة يوم بعد عودته وعن أبي يوسف رحمه الله ونفقة شهر وعن
زيد وبني وقد ربما يجعل رأس مال تجارته أن كان تاجرا وكذا الدهقان الزراع وآلات حرفته إن كان محرفا
قوله فاضلا عن المسكن معناه إذا قدر ما على الزاد والراحلة بطريق الملك والاستيجار
على وجه يفضل قدر ذلك الملك والاستيجار عن حاجته الأصلية فإن المال المشغول بالحاجة الأصلية ملحق بالعدم
فلا يكون به مستطاعا وذكر ابن شجاع إذا كانت له دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه وما أشبه ذلك يجب
عليه أن يبيعه ويحج به ويحرم عليه التزكوة إذا بلغ نضابا وإن أمكنه بيع منزله وإن يشتري بثمنه دارا دون
منه ويحج بالفضل لم يجب عليه ذلك وإن أخذ به فهو أفضل لأنه إذا كان مشغولا بالحاجة صار كالعدم ولم يعتبر
في الحاجة فذكر ما لا بد منه الأنزى أنه لا يجب عليه بيع المنزل والافتقار على السكنى **قوله** ولا بد من أمن الطريق وهو أن يكون
الغالب فيها السلام **قوله** ثم قيل هو مشروط الوجوب المراد به شرط وجوب الأداء لا شرط نفس الوجوب لأن نفس الوجوب لا يجب إلا بضوء كالمهرق
المسافر في رمضان ومن جعله شرط حقيقة الأداء قال بوجوب الوصية لأنه وجب عليه الوصية إلا أنه عذر في التأخير لو كان بينه وبين مكة نحو
السنفي قيل إن كان الغالب لذلك فهو عذر وقال الجمهور هو عذر بكل حال وذكر ابن زريق أنه ليس بعذر عندنا وعن أبي يوسف رج
أنه عذر وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر أبو اليسر قال عا منه أصحابنا رحمهم الله هو عذر **قوله**

قال ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم يتج به او زوج ولا يجوز لها ان تتج بغيرهما اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلاثة ايام وقال الشافعي رح يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقته ومعها نساء ثقة لحصول الامن بالمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تتجن امرأة الا ومعها محرم ولا تها به من الحرم بخلاف عليها الفتنة وتزداد بانضمام غيرها اليها وهذا الحرم الحلو بالاجنبية فان كان معها غيرها بخلاف ما اذا كان بينها وبين مكة اقل من ثلثة ايام لانه يباح لها الخروج الى ما دون السفر بغير محرم واذا وجدت محرما لم يكن للخروج منعها وقال الشافعي له ان يمنعها لان في الخروج نفوت حفرنا ان في الخروج لا يظهر في حق الفرائض والحج منها حتى لو كان الحج نقلا له ان يمنعها ولو كان المحرم فاسقا فالواجب عليها لان المقصود لا يحصل به ولها ان تخرج مع كل محرما الا ان يكون مجوسيا لانه يعتقد اباحتها ولا عبرة بالصبي والمجنون لانه لا ثبات في منه الصيانة والصبيته التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة حتى لا يسافر بها من غير محرم ونفقة المحرم عليها لانها تنصل به الى اداء الحج واختلغوا في ان المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن الطريق واذا بلغ الصبي بعد ما احرم او اعتق العبد فمضيا لم يحزهما عن حجة الاسلام لان احرامهما انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض ولو وجد الصبي الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك لم يحز

قوله ويعتبر في المرأة ان يكون لها محرم اي شابة كانت ويجوز ايديل عليه اطلاق المرأة والمحرم من لا يجل له نكاحها على الشايد برحم او رضاع او مصاهرة لان التحريم المؤبد برب الهامة في الحلو بها ويكون مأمونا فلا بالغا حرا كان او عبدا كانا كان او مسلما ولو كان فاسقا او مجوسيا او صبيبا او مجنونا لا يعتبر لان الفرض لا يحصل بالفاسق والمجوسى لانه يعتقد اباحتها نكاحها ولا يثبت في من الصبي والمجنون الحفظ والصبيته التي لا تشتهى يسافر بها بل محرم لان الامن حاصل فان بلغت حد الشهوة صارت كالبالغة **قوله** ونفقة المحرم عليها لانها تنصل به الى اداء الحج فصار كشراء الراحلة وفي فتاوى ابي حفص لا يلزمها الحج حتى يجد محرما يجلها من ماله وهي من مالها وعن محمد رحمه الله اذا وجدت محرما لا يتفق من مالها لزمها الحج والا فلا **قوله** لان احرامها انعقد لاداء النفل فلا ينقلب لاداء الفرض فان قبل الاحرام شرط بمنزلة الوضوء والصبي اذا توضأ قبل البلوغ ثم بلغ بالسن تجوز به الصلوة فلنا الاحرام لشبه الوضوء من حيث انه مفتاح الحج كما ان الوضوء مفتاح الصلوة وبشبه تحريمه الصلوة من حيث انه يتصل باعمال الحج كتحريمه الصلوة ولو احرم في الصلوة وهو صبي ثم بلغ لا ينقلب فرضا فلذا اهمنا ترجيح هذه الشبهة اخذ بالاحتياط وذكر شمس الاثمة رحمه الله في المنسوط ولو ان صبيبا اهل بالحج قبل ان يجنم ثم احتلم قبل ان يطوف بالبيت او قبل ان يقف بعرفه لم يحز من حجة الاسلام عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله يحز به كما اذا صلى في اول الوقت ثم بلغ في آخره عنده يحز به عن الفرض ويجعل كانه بلغ قبل اداء الصلوة وهنا ايضا يجعل كانه بلغ قبل مباشرة الاحرام فيحز به ذلك عن حجة الاسلام قال وهذا على اصحكم اظهر لان الاحرام عندكم من الشرائط دون الانكان لهذا اصح الاحرام بالحج قبل دخول اشهر الحج فلو كنا نقول حين احرم هو لم يكن من اهل اداء الفرض فانعقد احرامه لاداء النفل فلا يصح اداء الفرض به وهو نظير الضرورة اذا احرم بينة النفل عندنا لا يحز به اداء الفرض به وعنده بنعقد احرامه للفرض والاحرام وان كان من الشرط عندنا ولكن في بعض من نزل اركان الاثر ان فائس الحج ليس له ان يمتد بهم الاحرام الى ان يؤدي الحج به في السنة الفاضلة ويكره نقده على اشهر الحج

لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية اما احرام العبد لازم فلا يمكنه الخروج منه بالشروع في غيره والله اعلم

فصل في المواقيت

المواقيت التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا محرما خمسة لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام الحفة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن يلبس كتمن اوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه المواقيت هو لا فائدة الناقية المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقيدم عليها بالانفاق ثم الاقاي اذ انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او يقصد عند نال قوله المدام لا يجاوز احد الميقات الا محرما ولا ن وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة فيستوي فيه الحاج والمعتمر وغيرهما ومن كان داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير حرام كحاجته لانه يكثر دخوله مكة وفي انجاب الاحرام في كل مرة خرج بين فضاء وكاهل مكة حيث يباح لم الخروج منها ثم دخولها بغير حرام لحاجتهم بخلاف ما اذا قصد اداء النسك لانه يتحقق احبانا فلا حرج فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز لقوله تعالى وانما الحج والعمرة لله وانما هما

الحج ولا يستعد احرامه بمرتين ومع الشك لا يسيطر الفرض الذي ثبت وجوبه بيقين فلهذا لا يجزئه عن حجة الاسلام **قوله** لان احرام الصبي غير لازم لانه ليس من اهله فان الفعل انما يجب على العبد اما بالزام الله تعالى او بالترامر وكلاهما منسلف في حقه الا ترى انه اذا احصر بجل ولا قضاء عليه ولا دم عليه ولو ارتكب محظورا الاحرام يلزمه الجزاء فاذا حدد الاحرام قبل الوقوف بعرفة فيضمن ذلك فيح احرام الاول كالبائع اذا باع بالث ثم بالف وخمسائة وسلم بنسخ البيع الاول وينقرب الثاني لما انه يقبل التفسخ فكذا احرام الصبي يقبل الانفساخ لما انه لم يقع لازم او كما احرام العبد فلازم في حقه لكونه مخاطبا حتى انه لو اصاب صيدا فعليه الصيام لانه صار جانيا على احرامه بقتل الصيد وهو ليس من اهل التكفير بارافه الدم ولا بالاطعام وتكفيره بالصوم كالرحث في يمينه فلا يتمكن بعد العتق من فسخ ذلك الاحرام

فصل في المواقيت

قوله المواقيت جمع الميقات وهو الوقت المحدود فاستعمل للمكان كما كان استعماله للزمان في قولك هناك الولاية **قوله** ولاهل نجد قرن في المغرب القرن ميقات اهل نجد جبل مشرف على عرفات قال الم شال الربع ان نطقا بقرن المنازل فداخلها العرب بسببه قرن المنازل وفي الصحاح بالتحريك وفيه نظروا القرن بفحسين حجي من اليمن اليهم ينسب او من القرين **قوله** ثم الاقاي اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او لم يقصد عندنا وعند الشافعي رح انما يجب الاحرام عند الميقات اذا دخل مكة للحج او عمرة لان الاحرام شرع لاحد ما فاذا نوى ذلك لزمه والا فلا ولنا حديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجاوز الميقات احد الا محرما ولا ن وجوب الاحرام لاظهار مشرف هذه البقعة فيستوي فيه من يريد الزيارة ومن لا يريد ما وعدا لان الله تعالى جعل الكعبة معظنة وجعل المسجد الحرام فناء له ومكة فناء للمسجد الحرام والحرم فناء لمكة والمواقيت فناء للحرم والشرع ورد ببيان كفاية تعظيمه بان يحرم شعنا نفلاها جارا للبلاد منصوصا بصورة العبد المسخوط عليه متعرضا عطف سبب مستجلبا آثار رحمة فيجب تعظيمه بحسب ما بين الشرع هذا اذا قصد دخول مكة اما اذا قصد دخول الحل

واقامها ان يحرم بهما من دويرة اهله كذا قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما ولا فصل القديم عليها لان انما الحج مفسر به
والمنفعة فيه اكثر والنعيم اوفر وعن ابن جعفر رحمه الله انما يكون افضل اذا كان بملك نفسه ان لا يقع في محذور ومن
كان داخل الميقات فوقته **الحل** معناه الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم لانه يجوز احراره من دويرة
اهله وما وراة الميقات الى الحرم مكان واحد ومن كان بمكة فوقته في الحج **الحرم** وفي
العمرة الحل لان النبي عليه السلام امر اصحابه رضي الله عنهم ان يحرموا بالحج من حرفة مكة وامر اخا عائشة
رضي الله عنهما ان يعمرهما من النعيم وهو في الحل ولان اداء الحج في عرفة وفي الحل فيكون الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر
واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحل لهذا لان النعيم افضل لو ردد الاثر به والله اعلم بالصواب

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل افضل لما روي انه عليه السلام اغتسل للاحرام الا الله ^{للشظيف}
حق ثمره الحاضر ان لم يقع فرضا عنها فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة لكن الغسل افضل لان معنى النظافة فيه اتم ولا
هم اختاره قال وليس ثوبين جد بدلين او غسيلين ازارا وردد اعلاه ثم انزلوا رده عند
احرامه ولا يمتنع عن لبس الخيط ولا بد من مشرعة وردع الخرد اليرد وذلك فيما عناه والجهد افضل لانه افر بالي
الطهارة قال **ومس طيبا ان كان له** وعن محمد رحمه الله انه
يكره اذا نظيب بما يبقى عنه بعد الاحرام وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله لانه
منفع بالطيب بعد الاحرام ووجه المشهور حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله عليه السلام للاحرام
قبل ان يحرمه ولان المنوع عنه النظيب بعد الاحرام والباقي كالتابع له لانضاله به بخلاف الثوب لانه مباين عنه

الحل لا يلزمه الاحرام لانه جئت بكون كاهل الحل كالسناي له ان يدخل مكة بغير احرام ثم من قصد مجاوزة ميقات ولا
فله ذلك بغير احرام كالا فاتي بقصد الحل او الحل بقصد مكة او المكي يخرج الى الحل ولا يجاوز الميقات ثم يعود
الى مكة ومن قصد مجاوزة ميقاتين ميقات اهل الآفاق وميقات اهل الحل لا يجوز الا بالاحرام كالا فاتي الى الميقات
على قصد دخول مكة وكالمكي خرج من مكة لحاجة وجاوز الميقات ثم اراد دخول مكة **قول**
واقامها ان يحرم بهما من دويرة اهله ذكر الدار منها بلفظ التصغير بمقابلة تعظيم بيت الله يعني
ان بيت الله تعالى معظم وغيره من البيوت مصغر **قول** لو ردد الاثر وهو ما ذكر قبيل هذا
وامر اخا عائشة رضي الله تعالى عنها ان يعمرهما من النعيم والله اعلم

باب الاحرام

قول واذا اراد الاحرام اغتسل او توشأ والغسل افضل لانه عليه السلام اختاره
على الوضوء وليس ثوبين جد بدلين او غسيلين ازارا وردد اعلاه من الكف والازار من الخفو ويكونان غير
مخطئين ويدخل الرذائل فيهم ويندو بلفظه على كنفه الابسر ويبقى كنفه الابسر مكشوف
كذا في الجامع الصغير للامام الحسبي **قول** وعن محمد رحمه الله
يكره ان ينظيب بما يبقى عنه بعد الاحرام بان يلبس رأسه بالغالب او المسك لانه منفع
بالطيب وانه ممنوع عن ذلك وهذا لان للبفاء حكم الابداء

قال صلى وكعب بن لما روى جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام صلى بذي الحليفة وكعب بن عند احرامه قال وقال اللهم اني اريد الحج فليسر لي وتقبله مني لان اداءه في ارضه منفردة وامكن مباينة فلا يعري عن المشقة عادة فيسأل التيسر في الصلوة لم يذكر مثل هذا الدعاء لان مدتها سيرة واداءها عادة فليسر قال ثم يلي عقب صلوة لما روي ان النبي عليه السلام لبى في دبر صلوة وان ابى بعد ما استوث به وراحته جاز ولكن الاول افضل لما روينا وان كان مفردا بالحج بنوي بنليته الحج لانه عبادة والاعمال بالنيات والتلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قوله ان الحمد بكسر الهمزة لا يفتحها تكون ابدا او لا بناء اذا الفتحه صفة الاولى وهو اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على ما هو المعروف في الفصحة ولا ينبغي ان يخل بشئ من هذه الكلمات لانه هو المنقول بانفاق الرواة فلا ينقص عنه ولو زاد فيها جاز خلافا للشافعي رحمه الله في روايته الربيع رح عنه هو اعتبره بالاذان والشهد من حيث انه ذكر منظم ولكن ان اجاز الصلوة كان مسعود وابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم زادوا على المأثور لان المقصود الكثرة واظهار العبادة فلا يمنع من الزيادة عليه

كما في الثوب والدليل عليه ما روي عن النبي عليه الصلوة والسلام انه رأى اعرابيا عليه خلوف فقال اغسل عنك هذا الخلوف ولما حدث عائشة رضي الله عنها كذا اطيب رسول الله عليه السلام لا حرامه والمراد به التطيب يطيب ببقية عنبه بعد الاحرام الا ترى انها قالت في رواية ولقد رأيت وبصر الطيب في مفارق رسول الله عليه السلام بعد احرامه بثب وهذا انما يتحقق في طيب ببقية عنبه بعد الاحرام والممنوع عنه التطيب والباقي كالنابح له لا تضاله به واطلق له ذلك لما حرم عليه في الاحرام لبند فبع به ما يوجد في الاحرام من النفل وهو كالسحر يقدم على الصوم ليدفع به اذى الجوع فيحصل له معنى العبادة ويبتدفع عنه الاذى رحمة من الله تعالى وفضلا بخلاف الثوب حيث يلزمه التزنع عند الاحرام لانه مبائن عنه فلا يمكنه ان يعتبر تابعا له بل يعتبر مستعلا اياه كل ساعة ولهذا لو حلف لا يتطيب فدام على طيب بجسده لم يحث ولو حلف لا يلبس فدام عليه بحت وقيل معنى قوله بخلاف الثوب لانه مبائن عنه اي اذا كان الطيب في الثوب بان كان مصبوغا بوبرس او زعفران او ملطخا بمسك او غالية بغسله لان الثوب مبائن عنه فلا يجعل تابعا له **قولنا** ثم يلي عقب صلوة الكلام في التلبية في فصول احدها في اشتقاق التلبية تقبل انها مشتقة من لب الرجل اذا قال في مكان فغنى قوله لبيك انا مقيم على طاعتك اقامته بعد اقامة لان التلبية للتكبر والثاني ان المختار عندنا ان يلبى في دبر صلوة وكان ابن عمر رضي الله عنهما يلبى حين يستوي به وراحته وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه كيف اختلف الناس في وقت التلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حج الامرة فقال لبي رسول الله في دبر صلوة فسمع ذلك قوم من اصحابه فقلوا ذلك وكان القوم ياؤونه ارسالا فلبى حين استوث به وراحته فسمع ثلثه قوم فظنوا انها اول تلبية فقلوا ذلك ثم لبى حين على البداء فسمعهم قوم آخرون فظنوا انها اول تلبية فقلوا واهم الله ما اوجبها الا في صلوة والثالث انه لا خلاف ان التلبية جواب للدعاء وانما الخلاف في الداعي فيقول هو الله تعالى كما قال فاطر السموات

قال واذا البى فقد احرمت يعني اذا نوى لان العبادة لا تسمى الا بالنية الا انه لم يذكرها لتقدم الاشارة
اليها في قوله اللهم اني اريد الحج ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية ما لم يأت بالنية خلافا
للمشافعي رحمه الله تعالى عليه لانه عقد على الاداء فلا بد من ذكر كما في تحريمه الصلوة وبصير شارعا بذكر
يقصد به العظم سوى النية فارسية كانت او عربية هذا هو المشهور عن اصحابنا رحمهم الله تعالى والفرق
بينه وبين الصلوة على اصلها ان باب الحج اوسع من باب الصلوة حتى يقام غيرا لذكر مقام الذكر
كتقليد الابدن فكذا غير النية وغير العربية قال — ويتقى ما نهى الله تعالى عنه
من الرفث والفسوق والجبال والاصل فيه قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج

والارض بدعوىكم ليغفر لكم وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال عليه السلام ان سيد انبي دارا واخذ
مأدبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه والاظهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام على ما روي انه لما فرغ
من بناء البيت امر بان يدعوا الناس الى الحج فصعدا بائيس وقال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني الا
فجوه فبلغ الله صوته الناس في اصلا بآبائهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجاب مرة او مرتين او اكثر من ذلك و
على حسب اجابتهم يحجون ويبانه في قوله تعالى واذن للناس في الحج الآية والى هذا اشارة بقوله في الكتاب على
ما هو المعروف في لفظة الرابع في صفته النية وهي ان يقول ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك
ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك والخامس ان قوله ان الحمد بكسر الالف وهو قول الفراء وقال الكسائي الفتح
احسن ومعناه لان الحمد او بان الحمد وعن ابن سماعه قلت لحمد رح ما احب اليك قال الكسر لا ابتداء والفتح
البناء والابتداء اولى من البناء والسادس في الزيادة والنقص والنقصا غير جائز لانه المنقول بانقاف الرواة والزيادة
مخوذة عندنا خلافا للمشافعي رحمه الله اعتبرها بالاذان والشهادة لان كل واحد ذكر منظوم فبراعى المنقول ولا يزداد
عليه ولنا ان الزيادة منقولة عن الصحابة رضي الله عنهم فقد روي ان ابن مسعود رضي الله عنه كان يقول —
ليبيك بعدد الثراب ليبيك وابن عمر رضي الله عنه كان يقول ليبيك وسعد بك والامر والحجر كله في
يدبك وروي ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول في نية ليبيك اله الخلق ليبيك ولم يتكر عليه فدل ان هذه
بكروه ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية ما لم يأت بالنية خلافا للمشافعي رحمه الله فعنده بصير محرم بالنية لان الاصل عند
ان الاحرام مشروع في الاداء وهو كاركن كما قال في تحريمه الصلوة فاذا تقدم منه النية صار شارعا فيه من غير ذكر كما في
الصوم وانه جعل الاحرام قياس الصوم من حيث انه التزم الكف عن ارتكاب المحظورات ومثل هذه العبادة تحصل بالشرع
فيما يجرد النية كالصوم وعلى قولنا الاحرام قياس الصلوة لان الاحرام لا ياء الحج والعمرة وذلك ليشتمل على اركان مختلفة كالصلوة فكما
لا يصير شارعا في الصلوة بالنية بدون التحريم فكذلك في الاحرام قوله والفرق بينه وبين الصلوة على اصلها اي اصل ابي يوسف
رحمهما الله تعالى وهو انه عند ابي يوسف رحمه الله يخص بلفظ التكبير واما محمد رحمه الله فله في التحريم ولم يقيدها هناك
باب الحج اوسع الا ترى انه يصير شارعا بالذلة لنبوق الهدي والمعنى فيه ان الحج يشبه الصلوة من وجه والصوم من وجه من حيث ان يلبس
اشارة ذكره من كان مشبها بالصوم ومن حيث انه يشتمل على اركان مختلفة كان مشبها بالصلاة فيوفر على كل واحد من الشاهدين خطه
فيقول اللهم بالصلاة لا يصير شارعا فيه بمجرد النية ولشبهه بالصوم يصير شارعا فيه وان لم يأت بالذكر اذا الخى بفعل يقوم مقام
الذكر وهذا لان المقصود بالنية اظهار الاجابة للدعوة وبتقليد الهدي تحصل الاجابة قوله

فهذا نهي بصيغة التخي والرفق الجماع والكلام الفاخر وذكر الجماع بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهو في حال الاحرام اشد
حرمة واجد ان يجادل رفيقه وقيل مجادل المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها ولا يقتل صيدا لقوله تعالى لا تقتلوا
الصيد وانتم حرم ولا يبيش اليه ولا يدل عليه الحديث ابي قتادة رضي الله عنه انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه
محمون فقال النبي عليه الصلوة والسلام لا صحابه هل اشترتم هل دلتهم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذ افكوا ولا تاذنوا الا من
عن الصيد لانه امن بنوحشه وبعده عن الاعين قال ولا يلبس قميصا ولا سراويل ولا عمامة ولا خفين
الا ان لا يجد ثعلبين فيقطعهما اسفل من الكعبين لما روي ان النبي عليه السلام نهى
ان يلبس المحرم هذه الاشياء وقال في آخره ولا خفين الا ان لا يجد ثعلبين فيقطعهما اسفل من الكعبين والكعب عمامة
المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك فيما روي هشام عن محمد بن محمد رحمهما الله قال ولا يغطي وجهه
ولا رأسه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يجوز للرجل تغطية الوجه لقوله عليه الصلوة والسلام احرام الرجل
في رأسه واحرام المرأة في وجهها ولنا
قوله فهذا نهي بصيغة التخي هو اكد ما يكون من النهي كانه قبل ولا يكن وقت ولا فسوق ولا جدال وهذا لانه لو بقي اجاز النظر
الخلف في كلام الله تعالى لصدورها عن البعض فيكون المراد بالنهي وجوب اتفائها وانها خفيته بان لا يكتفي
والرفق الجماع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفق الى سائلكم قوله وذكر الجماع بحضرة النساء قيد بحضرتن
لان ذكر الجماع في غير حضرتن ليس من الرفق حتى روي ان ابن عباس رضي الله تعالى عنه اشد في احرامه وهن بمشيتن
بنا مهسا ان يصدق الطير نك لمسا فقبل له اثرق وانت محرم فقال انما الرفق بحضرة النساء والفسوق المعاصي وهو
في حال الاحرام اشد حرمة لان حال الاحرام تشبه حال الموت والمعصية حالة الموت اوجب كلبس الحر في الصلوة والنظرب
في فراعة القرآن والجدال الامرار مع الرفقاء والخدم والمكارين او مجادل المشركين بتقديم وقت الحج وتأخيرها وهو النهي
المذكور وذلك متفي بعد الاسلام وكانوا في الجاهلية يقدمون الاشهر مرة ويؤخرونها اخرى روي عن مجاهد انه قال قد
استغفر الحج في ذي الحجة فلا جدال فيه وذلك ان المشركين كانوا يحجون عامين في ذي القعدة وعامين في ذي الحجة فلما فتح
رسول الله عليه السلام مكة بعث ابا بكر ليح بالناس فوافق ذلك عام ذي الحجة فقال عليه السلام الا ان الزمان قد اسند وكسرت
يوم خلق السموات والارض يعني رجع امر الحج الى ذي الحجة كما كان ولا جدال في الحج كذا في تفسير الفقيه ابي الليث رحمه الله
تعالى عليه قوله ولا يقتل صيدا لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم الصيد المصيد
وسمي به باعنا وعافنه وهو اسم للوحشي الممنوع بقوائمه او جناحه وحرم اي محرمون جمع حرم كدرج جمع
وداخ ولا يبيش اليه ولا يدل عليه الاشارة تقتضي الحضرة والدلالة تقتضي الغيبة قوله
لحديث ابي قتادة انه اصاب حمار وحش وهو حلال واصحابه محرمون فقال النبي عليه السلام لا صحابه
هل اشترتم هل دلتهم هل اعنتم فقالوا لا فقال اذ افكوا علو حل تناول بعدم الاشارة و
الدلالة فدل انها لو وجد المحرم والا لكان غير مفيد لانه يكون تعليلها بما ليس بعلل ولا نه
علق حل تناول بعدم الاشارة والدلالة عند السؤال عن الاباحة فعلم ان لا اباحة معهما اذ لو
كانت عامته لما حل له البيان خاصا وقت الحاجة اليه فان قيل كيف يصح هذا الاستدلال والصيد لا يحرم
باشارة المحرم ولا لانه قلنا فيه دوايان وكان المحرم على المحرم التعرض للصيد بما يزيل الامن عنه وذا يحصل
بالدلالة والاشارة قوله احرام الرجل في رأسه اي اثر احرامه واحرام المرأة في وجهها اي اثر احرامها

ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا تتحروا ووجهه ولا رأسه فإنه بيعت يوم القيمة مملوياً قاله في محرم توفي ولا المرأة لا تغطي وجهها مع ما ان في كشف فتنة فالرجل بالطريق الاول وقائدة ما عوي الفرق في نغطية الرأس **قال ولا** يمس طيباً لقوله عليه السلام الحاج الشعث الثقل **وكذا** الايدى من الماروبيا **ولا** يحلق رأسه **ولا** شعر يده لقوله تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم الآية **ولا** يقص من لحيتيه لأنه في معنى الحلق ولا في فيه إزالة الشعث وقضاء الثفت **قال ولا** يلبس ثوباً مصبوغاً بورش **ولا** زعفران **ولا** عصفور لقوله عليه الصلوة والسلام لا يلبس المحرم ثوباً مسه زعفران ولا ورس **قال الا ان** يكون غسبلاً لا ينعض لأن المنع للطيب لا للون **وقال الشافعي** رحة الله تعالى عليه لا بأس بلبس العصفور لأنه لون لا طيب له ولنا ان له راحة طيبة **قال ولا** بأس بان يغتسل ويبدل الحمام لأن عمر رضي الله عنه اغتسل وهو محرم **ولا** بأس بان يستظل بالبيت والحمل **وقال مالك** بكره ان يستظل بالفسطاط وما شبه ذلك لأنه يشبه نغطية الرأس ولنا ان عثمان رضي الله تعالى عنه كان يضرب له فسطاط في احرامه ولا أنه لا بأس به فاشبه البيت ولو دخل تحت استار الكعبة حتى عطاءه ان كان لا يصيب رأسه ولا وجهه فلا بأس لأنه مستظلل **ولا** بأس ان يشد في وسطه الصبيان **وقال مالك** رحة الله تعالى عليه بكره اذا كان فيه نفقة غيره لأنه لا ضرورة

قوله ولنا قوله عم لا تتحروا ووجهه ولا رأسه فإنه بيعت يوم القيمة محملاً ملياً قاله في محرم توفي فان قيل كيف يتسك بها بنا بهذا الحديث ومنه صناع على خلاف حكم هذا الحديث في محرم بموت في احرامه حيث يصنع ما يصنع بالحلال من نغطية رأسه ووجهه بالكفن عند المأوى عطاء ان النبي عسى عن محرم مات فقال خروا رأسه ووجهه ولا تشبهوا باليهود قلنا في الحديث دليل على ان الاحرام نأثر في ترك نغطية الرأس والوجه فإنه عليه السلام علل لترك النغطية بان يبعث ملياً اي محرمًا وثأويل حديث الاعرابي ان النبي عليه السلام عرف بطريق الوحي خصوصيته ببقاء احرامه بعد موته وقد كان رسول الله عليه السلام يخص بعض اصحابه باشياء **قوله** وقائدة ما عوي الفرق في نغطية الرأس أي الفرق بين الرجل والمرأة انه يجوز لها نغطية الرأس لان احرامها في وجهها لا في رأسها ولا يجوز له لان احرامه في رأسه **قوله** ولا يحلق رأسه ولا شعر يده لقوله تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم فان قيل ما وجه التمسك بالآية في شعر البدن قلنا يتسك بها في شعر الرأس من حيث العبارة وفي شعر البدن من حيث الدلالة لان النبي عن خلق شعر الرأس لمعنى الادتقاف وانه حاصل في شعر البدن **قوله** الحاج الشعث مبدأ وخبر الشعث بكسر العين البعيد العهد بالدهن والمشط ونفخها المصدر ما نقل بكسر الفاء نعت من الثقل يفتحها وهو ان يترك الطيب حتى توجد منه رائحة كريهة والمرأة ثقلة غير مطبقة ومنها الحديث اذا خرجت النساء فلنخرجن نفلات اي لا رائحة لهن **قوله** وقضاء الثفت هو الوسخ والشعث ومنه رجل نفث اي اوجع شعث اي يدهن ولم يستجد عن ابن سهيل وقضاء الثفت إزالة بعض الشارب والاطفال وتنفل لا بطوال الاستعداد والورس صبيغ اصفر وقيل بنت طيب الرائحة وفي القانون الورس شيء احمر فاني يشبه سحوق الزعفران وهو محبوب من الهمم ويقال انه يفتح من اشارته **قوله** الا ان يكون غسبلاً لا ينعض اي لا يتناثر صبغه وعن محمد بن ابي ان لا ينعض اي ان الصبيغ الى غيره ولا نفوح منه رائحة الطيب والهميان بكسر الهاء فعلة من هي الماء والدمع يهيئ فيها اذا مال وسيجي به لأنه يهيئ بما فيه وقولهم من بمعنى جعل الشيء في الهميان على توهم اصاله اللون كقولهم برهن من البرهان **قوله**

ولنا انه ليس في معنى لبس المحيط فاستوف فيه الحالتان ولا يغسل رأسه ولا يجنبه بالخطمي لانه نوع طبعي لا يقبل
هوام الرأس قال ويكثر من التلبسة عقيب الصلوات وكلما علا شرفا وهبطا واديا او لقي
ركبا وبالا سحار لان اصحاب رسول الله عليه السلام روي الله تعالى عنهم كانوا يلبون في هذه الاحوال و
التلبسة في الاحرام على مثال التكبر في الصلوة فتوفي بهما عند الانتقال من حال الى حال ويرفع صوته بالتلبسة
لقوله عليه الصلوة والسلام افضل الحج والعج والشج فالج رفع الصوت بالتلبسة والشج اسالة الدم قال فاذا
دخل مكة ابتدا بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل لما روي ان النبي عليه السلام كما دخل مكة دخل المسجد ولا ان المفصود بارة البيت وهو
فيه ولا يضره لبلاد دخلها او نهارا لانه دخل بلدة فلا يختص باحدها واذا عاين البيت كبر وهلل
وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول اذا لقي البيت بسم الله والله اكبر ومحمد رحمة الله تعالى عليه لم
يعين في الاصل لمشايد الحج شيئا من الدعوات لان التوقيت يذهب بالرفق وان تبرك بالمنقول منها فحسن
قال ثم ابتدا بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل لما روي ان النبي عليه السلام
دخل المسجد فابتدا بالحجر فاستقبله وكبر وهلل قال ويرفع يده لقوله عم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواضع و
ذكر من جعلتها استلاما للحجر قال واستلمه ان استطاع من غير ان يؤذي مسلما لما روي ان النبي
عليه السلام قبل الحجر الاسود ووضع شفتيه عليه وقال لعمر رضي الله عنه انك رجل ابد تؤذي الضعيف فلا ترام الناس
على الحج ولكن ان وجدت فرجة فاستلمه والا فاستقبله وهلل وكبر لان الاستلام سنة والتحرر عن اذى المسلم
واجب قال وان امكنه ان يمس الحجر ليشي في يده كالرجون وغيره ثم قبل ذلك فعلى
لما روي انه عليه السلام طاف على راحلته واستلم

قوله ولنا انه ليس في معنى لبس المحيط فاستوف فيه الحالتان اي اذا كان فيه نفقة نفسه ونفقة غيره وبكره
مثلا لزاروا الرداء بحبل وغيره لما روي عن النبي عليه السلام انه رأى رجلا قد شد فوق ازاره حبل فقال اني ذلك
الحبل وبلك وكذلك بكره له ان يحل رداءه بخدال ولو فعل لا شئ عليه لان المحذور عليه الاستمتاع بلبس المحيط ولم يوجب
ذلك ولا يشكل على هذا اعصاب العصاة على رأسه فان ذلك مكروه ولو فعل يوما الى الليل فعليه صدقة مع انه لم
يوجد الاستمتاع بلبس المحيط هنا ايضا لان وجوب الصدقة هناك باعتبار نقطة بعض الرأس بالعصاة وهو ممنوع عن
نقطة الرأس الا ان ما يغطي به جزء ليس من رأسه فكيفه الصدقة لعدم تمام جنباته كذا في المبسوط وعلى هذا
لو حمل الحجر شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة ونحوهما فلا شئ عليه و
ان كان من جنس ما يغطي به الرأس كالطست والاجانة ونحوهما فلا شئ عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس
من الثياب فعليه الجزاء لان ما لا يغطي به الرأس يكون هو حاملا لاستعماله الا ترى ان الامين لو فعل ذلك لا يصير
ضامنا كذا في المبسوط **قوله** كلما علا شرفا وادى الا عشم عن خشعة كانوا يستحبون التلبسة عند
ست في اداء الصلوة فاذا استعطف الرجل راحلته واذا صعد شرفا واذا هبط واذا با واذا لقي بعضهم بعضا
وبالا سحار **قوله** ويرفع صوته بالتلبسة المستحب عند نافي الدعاء والاذكار والخفية الا فيما
تعلق باعلا منه مفصود كالاذان والخطبة وغيرها والتلبسة ايضا للشروع فيها هو من اعلام الدين فلهذا كان المستحب رفع الصوت
بها كذا في المبسوط **قوله** افضل الحج اي افضل اعمال الحج **قوله** واذا عاين البيت كبر وهلل لما روي ان النبي عليه السلام
تعالى وان المقصود بتعظيم الله تعالى واسطة تعظيم بينة ومعنى التهليل الاشارة الى قطع شركة الغير في الاوهب كمال لفظه والجلالة قوله واستلمه اي ان استطاع
الحجر شاوله باليد او القنينة او مسحه بالكف من السلسلة بفتح السين وكسر اللام وهي

واسلم الاركان بحجته وان لم يستطع شيئا من ذلك استقبله وكبر وهلل وحمد الله وصلى على النبي عليه الصلوة والسلام قال ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع رداءه فيطوف بالبيت سبعة اشواط لما روي انه عليه السلام استلم الحجر ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب فطاف سبعة اشواط ولا اضطجع ان يجعل رداءه تحت بطنه الا يمن ويلقيه على الكفة لا يسره هوسه وقد نقل ذلك عن رسول الله ع قال ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو موضع البيت لا من حطيم من البيت اي كرسى حجر الالهة حجر من ارض صنع وهو من البيت لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فان الحطيم من البيت فلهذا يجعل الطواف من ورائه حتى لو دخل الفرجة التي بينه وبين البيت لا يجوز الا انه اذا استقبل الحطيم وحده لا تجزئها الصلوة لان فرجة التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا ينادى بما ثبت بجبر الواحد احيا طاف والاحيا طاف الطواف ان يكون وراءه قال وبرمل في الثلث الاول من الاشواط وارمل ان يهز في مشية الكتفين كالمبارز ينتحز بين الصفتين وذلك مع الاضطجاع وكان سببه اظهار الحجة للبشر كمن حين قالوا اصنامهم حتى يثرب ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي عليه السلام وبعده قال — ومشي في الباقي على هيبته على ذلك اتفق رواية ذلك رسول الله

وهي الحج كذا في المغرب وعن عمر رضي الله عنه انه اسلم الحجر وقال وابت ابا القاسم بكى خفيا وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود ووضع شفته عليه وبكى طويلا ثم نظر فاذا هو بعمر فقال يا عمر ههنا يسكب العبرات وان عمر رضي الله عنه في خلافه لما اتى الحجر الاسود وقف فقال اما اني اعلم انك حجر لا تنفع ولا تضر ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمك ما اسلمتك فيلغ مقال له عليه رضي الله عنه فقال اما ان الحجر ينفع فقال له عمر وما منفعته يا خن رسول الله فقال سمعت رسول الله عليه السلام يقول ان الله تعالى لما اخذ الذريرة من ظهر آدم وفردهم بقوله الست بركم قالوا بلى اودع افرارهم الحجر فمن اسلم الحجر فهو بجدد العهد بذلك الا فرار والحجر يشهد له يوم القيمة وفي رواية من اسلم البردوي ففردهم انه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم في رق فقال له افتح قال فافتحه ذلك الرق فقال تشهد لمن وافك بالموافاة يوم القيمة واسلام الحجر للطواف بمنزلة التكبير للصلوة ليدأ به طواف العرجون العذيق الذي يعوج ويقطع منه الشايع فيبقى على النخل بابا الحج بالتحريك الاعوج والحج كالصو لكان وهو عود معوج الراس **قوله** واسلم الاركان بحجته اراد بالاركان الحجر الاسود والركن اليماني وجمعه باعتبار تكرار الاشواط وانما قلناه لانه ذكر في الكتاب بعد هذا فانه لا يسلم غيرهما ثم اخذ عن يمينه اي يمين نفسه وهو بين الطائف ويجعل طوافه من وراء الحطيم وهو اسم لموضع بينه وبين البيت فرجة وتسميته بالحطيم على انه محطوم من البيت اي منكسر منه فعيل بمعنى مفعول وقيل بمعنى فاعل اي حاطم كالحطيم بمعنى العالم وببانه ما جاء في الحديث من دعاء على من ظلمه منه حطه الله **قوله** لقوله عليه السلام في حديث عائشة رضي الله عنها وهو ما روي ان عائشة رضي الله عنها نذرت ان فتح الله مكة على رسول الله ان نصلي في البيت ركعتين فصد ما خزنه البيت وقالوا انا نعظم هذا البيت في الجاهلية والاسلام فان من تعظمه ان لا تفتح ابوابه في اللبالي فاخذ رسول الله بيدها وادخلها الحطيم فقال صلى الله عليه وسلم فان الحطيم من البيت الا ان قومك فصرحت بهم النفقة فاخرجوه من البيت ولولا حد ثان عهد قومك بالجاهلية لتقضت بناء الكعبة واظهرت بناء

والرمل من الحجر الى الحجر هو المنقول من رمل النبي عليه السلام فان رجمه الناس في الرمل قام فاذا وجد
مسكاً رمل لانه لا يدل له فيقف حتى يقيه على وجه السنة بخلاف الاستلام لان الاستقبال يدل له
قال ويستلم الحجر كلما مر به ان استطاع لان اشواط الطواف ركعات الصلوة فكما
يفتح كل ركعة بالتكبير يفتح كل شوط بالاستلام الحجر وان لم يستطع الاستلام استقبل و
كبر وهلل على ما ذكرناه ويستلم الركن اليماني وهو حسن في ظاهر الرواية وعن محمد
رحمه الله انه سنة ولا يستلم غيرهما فان النبي عليه السلام كان يستلم هذين الركنين ولا يستلم غيرهما
ويجتم الطواف بالاستلام يعني استلام الحجر قال ثم يأتي المقام فيصلي عنده
ركعتين او حيث تيسر من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه سنة
لا نعدم دليل الوجوب ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ولبصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والامر للوجوب ثم
يعود الى الحجر فيستلمه لما روي ان النبي عليه الصلوة والسلام لما صلى ركعتين عاد الى الحجر والا صل
ان كل طواف بعده سعي يعود الى الحجر فيستلمه

بناء الخليل ولد خلت الحظيم في البيت والصف الغيبة بالارض وجعلت لها باباً شرقياً وباباً غربياً وثلاث عشت الى قابل
لا فعلن ذلك فلم يعش ولم يفرغ لذلك احد من الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان مع الحدوث
ففعل ذلك واظهر قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد الخليل عليه وعلى نبينا السلام وادخل الحظيم في البيت فلما فعل كره
الحجاج بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان عليه في الجاهلية فاذا ثبت ان الحظيم من البيت
والطواف بالبيت ينبغي ان يكون طوافه من وراء الحظيم لا يقال لو استقبل الحظيم في الصلوة لا يجوز صلوته ولو كان
من البيت لكانت لا نقول كون الحظيم من البيت انما ثبت بخبر الواحد ورضية استقبال الكعبة ثبت بالنص فلا
يتأدى بما ثبت بخبر الواحد فالحاصل انه مجتاط في الصلوة والطواف جميعاً **قوله** والرمل من
الحجر الى الحجر وهذا عندنا وقال سعيد بن جبلة لا رمل بين الركن اليماني والحجر وروي في بعض الآثار ان النبي
كان يرمل من الحجر الى الركن اليماني لان المشركين كانوا يطلعون عليه فاذا انحول الى الجانب الآخر حال البيت بينه
وبينهم فكان لا يرمل لكننا أخذنا بحديث جابر بن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام رمل في الثلثة الاولى من
الحجر الى الحجر **قوله** كان يستلم هذين الركنين اي الركن اليماني والحجر الاسود المقام بالفتح
موضع القيام ومنه مقام ابراهيم وهو الحجر الذي فيه اثر قدميه **قوله** وهي واجبة عندنا
وعند الشافعي رحمه الله سنة لان الصلوة ليست من الطواف بل هي قرينة معلومة في نفسها فكانت من
لان دليل الوجوب معدوم ولنا ما روي انه عليه السلام لما فرغ من الطواف اتي المقام وصلى ركعتين ومثل
قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فبين ان المراد به ركعتا الطواف والامر للوجوب فان قيل هو امر
باتخاذ البقعة مصلى وليس فيه امر بالصلوة قلنا اتخاذ البقعة مصلى ليس الينا وانما الصلوة الينا وقد كان
مصلى قبله فان قيل قوله عليه السلام للعرابي بعد ما علمه خمس صلوات وقال هل علي غيرهن قال لا الى ان
تطوع فيضي ان لا يكون واجبة قلنا ترك ظاهره فان صلوة العبد بين والجماعة واجبة فان قيل ينبغي ان يكون فرضاً فضنه لا
تلتا في مأولة فقبل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل فيه المسجد الحرام فاما اتخاذ ذلك مسجداً **قوله**

لان الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به بخلاف ما اذا لم يكن بعده سعي قال وهذا الطواف طواف القدر
وليس طواف الخيئة وهو سنة وليس بواجب وقال مالك رحمه الله انه واجب لقوله عم من اتى البيت فليحج طوافاً
ولنا ان الله تعالى امر بالطواف والامر المطلق لا يقتضي التكرار وقد تعين طواف الزبارة بالاجماع وفيما رواه سماه تحية وهو
دليل الاستحباب وليس على اهل مكة طواف القدوم لان قدم القدم في حقه قال — ثم يخرج
الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ويرفع يديه ويدعو الله بحاجته لما روي ان النبي عم صعد الصفا حتى اذا نظر الى البيت
قام مستقبل القبلة يدعوا الله ولا ان الشاء والصلوة بقدر ما كان على الدعاء تقرباً الى الاجابة كما في غيره من الدعوات
والرفع سنة الدعاء وانما يصعد بقدر ما يصير البيت بمرأى منه لان الاستقبال هو المقصود بالصعود ويخرج الى
الصفا من اي باب شاء وانما يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه كان اقرب الى الباب
الى الصفا لانه سنة قال ثم يخط نحو المروة ويمشي على هيئته فاذا بلغ بطن الوادي يسعي بين
البطنين الاخضرين سعياً ثم يمشي على هيئته حتى ياتي المروة ويصعد عليها ويفعل

قوله لان الطواف لما كان يفتتح بالاستلام فكذا السعي يفتتح به لان السعي مرتبط
على الطواف فكان منفصلاً بالاشواط والسنة ان يسلم بين كل شوطين فكذا بين الطواف والسعي
فكما يفتتح طوافه بالاستلام الحج فكذا يفتتح السعي بالاستلام الحج فاما اذا لم يكن بعده سعي فلا يعود الى
استلام الحج فيه بعد الصلوة لان الطواف الذي ليس بعده سعي عبادة وقد تم فراغه منها حين فرغ من الركعتين
فلا معنى للعود الى ما بدأ به الطواف **قوله** وليس طواف الخيئة وله اربعة اسام هذا ان
وطواف اللفاء وطواف اول العهد **قوله** وفيما رواه سماه تحية وهو دليل الاستحباب
لان الخيئة في اللغة اسم لكرم يبذل به الانسان على سبيل الشرع فلا يدل على الوجوب وان كان على صيغة
الامر كما في قوله اكرموا الشهود فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى واذا حبيت بختة فحبوا ما حسن منها
وجوابه لسلام واجب وان كان بلفظ التخيئة فلنا فيه وجهان احدهما ان الجواب المفيد بالاحسن ليس بواجب فكما
التخيئة بمعنى الاحسن والثاني ان لفظ التخيئة هنا خرج على طريق المطابقة لقوله تعالى واذا حبيت فلا يدل على
عدم الوجوب **قوله** ثم يخرج الى الصفا فيصعد عليه وذكر في التخيئة والمفرد بالحج اذا
طاف طواف اللفاء تحية للبيت فالافضل له ان لا يسعي بين الصفا والمروة لان طواف اللفاء سنة والسعي
واجب فما ينبغي ان يجعل الواجب تبعاً للسنة ولكن يؤخر الى طواف الزبارة لانه ركن والواجب يجوز
ان يجعل تبعاً للعرض ومتى اتم السعي عن طواف اللفاء فانه لا يرمل فيه وانما الرمل سنة في طواف بعقبه
السعي عرفناه بالعرض بخلاف القياس فيقتصر على مورد النص وكثر العلماء رخصوا في السعي عقب طواف اللفاء
لان يوم النحر وهو وقت طواف الزبارة يوم شغل من الحج ورجى الحجار ونحو ذلك فكان فيه تخفيف بالناس
قوله يسعي بين البطنين الاخضرين روى جابر ان النبي عليه السلام لما صعد الصفا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له
عبده وهنم الاحزاب وحده ثم قرأ مفرد خمس وعشرين آية من سورة البقرة ثم نزل وجعل يمشي نحو

كما فعل على الصفا لما روي ان النبي عليه السلام تكلم من الصفا وجعل يمشي نحو المروة وسعى في بطن الوادي حتى اذا خرج من بطن الوادي مشي حتى صعد المروة وطاف بينهما سبعة اشواط قال وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط لما روي ان النبي عليه السلام تكلم من الصفا بقوله عم فيه ابتداء بما يديه الله تعالى به ثم السعي بين الصفا والمروة واجب وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله ان ركن لقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا ولنا قوله تعالى فلا تجعلان ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة فينفي الركبة والاحجاب الا ان ائنا عد لنا عنه في الاحجاب ولان الركبة لا يثبت الا باليد مقطوع به ولم يوجد ثم معنى ما روي كتب استجابا كما في قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الا نية ثم يقيم بمكة حراما لانه محرم بالحج فلا تجل قبل الايتان بافعاله ويطوف بالبيت كما بدأه لانه يشبه الصلوة قال عم الطواف بالبيت صلوة والصلوة غير موضوع فكذلك الطواف الا انه لا يسعي عقيب هذه الاطرفة في هذه المدة لان السعي لا يجب فيه الا مرة والشغل بالسعي غير مشروع ويصلي لكل اسبوع ركعتين وهي ركعتا الطواف على بيتنا قال

نحو المروة فلما انصب قدماه في بطن الوادي سعى حتى انتهى ازاره بياضه وهو يقول رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم والمبذل الا خضران ما شيان على شكل المبلين مخرتان من نفس جدار المسجد الحرام لانهما منفصلان عنه وهما علامتان لموضع المروة في بطن الوادي وقالوا اصل السعي في بطن الوادي من فعل ام اسما عيل عليه السلام هاجر حين كانت في طلب الماء فلما صار الجبل حائلا بينهما وبين النظر الى ولدها سعت حتى تنظر الى ولدها شفقة على الولد فصار ذلك سيرة والاصح ان يقول فعله رسول الله عليه السلام في نسكه وارجح انه يفعلوا ذلك ففعلوا اتباعا له ولا يستعمل لطلب المعنى فيه كما لا يستعمل بطلب المعنى في تقدير الطواف والسعي بسبعة اشواط **قوله** كما فصل على الصفا اي من التكبير والتهليل والصلوة على النبي عليه السلام **قوله** وهذا شوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ظاهر ما قال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط ورجوعه من المروة الى الصفا شوط آخر وذكر الطحاوي ان يطوف بينهما سبعة اشواط من الصفا الى الصفا ولا يعتبر الرجوع ولا يجعل ذلك شوط آخر والاصح ما ذكر في الكتاب لان رواية نسك رسول الله عم انفقوا على انه طاف بهما سبعة اشواط وعلى ما قاله الطحاوي يصير اربعة عشر شوطا كذا في المبسوط ومعنى قوله يبدأ بالصفا ويختم بالمروة يبدأ الشوط الاول من الصفا ويختم الشوط السابع بالمروة ولو كان الامر على ما قاله الطحاوي لقال يبدأ كل شوط بالصفا كذا في مبسوط البكري فان قيل الواجب في الطواف ان ينتهي الى ما بدأ به حتى يعد شوطا واحدا فالسعي ينبغي ان يكون كذلك فلنا الواجب هناك الطواف بالبيت وهو الدوران حول البيت فلا بد ان يدور حول كل البيت وانما يكون هكذا اذا عاد الى ما بدأ به وهما الواجب هو السعي بين الصفا والمروة وهو ساع بينهما في كل مرة حقيقة فاذا فرغ من السعي بدخل المسجد ويصلي ركعتين كذا في فتاوى قاضخان رح قوته ولنا قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يطوف بهما ومثله يستعمل للاباحة كما في قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فافضى ظاهر الآية ان لا يكون واجبا ولكننا تركنا هذا الظاهر بدليل الاجماع وبدل على الاحجاب قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فقوله من شعائر الله يفرض ان يكون علما من اعلام الدين وذا بالقرينة او الوجوب

قال فاذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والافاضة والحاصل ان في الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا والثانية بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم وقال زفر جرح بخطب في ثلثة ايام مثوا ليله اولها يوم التروية لانها ايام الموسم ومجتمع الحاج ولما كان المقصود منها التعليم ويوم التروية ويوم الفجر يومما اشتغال فكان ما ذكرناه انفع وفي الغالب لضع فاذا صلى الفجر يوم التروية بمكة خرج الى منى فيقيم بها حتى يصلي الفجر من يوم عرفة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح الى منى فصلى بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات ولوبات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم عدا الى عرفات ومضى بمكة اجزاء لانه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامه هناك ولكنه اساء بتركه الا فتداه رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ثم توجه الى عرفات فيقيم بها لما روي وهذا بيان الاولوية اما لو دفع قبله جاز لانه لا يتعلق بهذا المقام حكم قال في الاصل وينزل بهما مع الناس لان الانبعاث بخبر الحال حال نضرع والاجابة في الجمع ارجح وقيل مراده ان لا ينزل على الطريق كيلا يضيع على المارة

الرجب ولا جناح بينهما لانه يستعمل في مباح يسع تركه وتركها ظاهره في الاجاب اجا فبقى ما رواه على ظاهره او بقا الاول لا يثبت يقضي

واخرها يقضي الاباحة فجعلناه بين الفرض والمباح وهو الواجب وما رواه الشافعي رحمه الله دللنا لان الركبة لا يثبت الا بالامساق

مقطوع به لكن الدليل لما كان من الحج المجوز جعلناه واجبا لثبت الحكم بقدر دليله كما قلنا في الفائحة وغيرها وقوله كتب يقضي الفرضية لا محالة كقوله تعالى كتب عليكم انذ احضرا حكم الموت فان هذه الآية نزلت في الوصية في حق من ليس باهل لاسحقاق الارث بالكفر لانهم كانوا حديث عهد بالاسلام يسلم الرجل ولا يسلم ابوه وقرابته والاسلام قطع الارث فشرح الوصية فيما بينهم لقضاء حتى القرابة من حيث التدب وعلى هذا لم يكن الآية منسوخة واما ذكر هذا التظلم والله اعلم لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتخرون عن الطواف بهما المكان الصنمين عليهما في الجاهلية اساف ونايلة وفيه رد على من قال ان الطواف بهما فرض **قوله** فاذا كان قبل التروية يوم اي اليوم السابع من عشر ذي الحجة كذا في المغرب روي ان ابراهيم عليه السلام رأى ليلة التروية كان قائلا يقول له ان الله يترك يدك هذا فلما اصبح روى في ذلك من الصباح الى المراح امين الله هذا الحكم ام من الشيطان فمن سمي يوم التروية فلما امسى رأى مثل ذلك فعرف انه من الله فمن سمي يوم عرفة ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بخبره سمي اليوم يوم الفجر كذا في الكشاف واما سمي منى لان جبرئيل عليه السلام لما اراد ان يفارق آدم عليه السلام قال له ماذا اتقنى فقال آدم عم الجنة فسبى ذلك الموضع منى وقبل انما سمي به لما بمنى فيه من الدماء اي ثرائي وهي غربة فيها ثلث سكر ونبية وبين مكة فرسخ وهو في الحرم لانه مفسر والمحرر يكون في الحرم وجمع اسم للمزدلفة فسبى به لان آدم عم اجتماع فيه مع حواء اذ لف اليها اي رتا منها **قوله** خطب الامام خطبة اي خطبة واحدة من غير ان يجلس بين الخطبتين بعد صلوة الظهر وكذلك في الخطبة الثالثة التي تخطب بمنى واما في خطبة عرفات فيجلس بين الخطبتين وهي قبل صلوة الظهر كذا في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي رح قوله ثم توجه الى عرفات فيقيم بها لما روي وهو قوله ثم راح الى عرفات قوله وهذا بيان الاولوية اي ان يوم بمنى حتى تطلع الشمس من يوم عرفة اما لو دفع قبل طلوع الشمس جاز **قوله**

قال واذا زالت الشمس صلى الامام بالناس الظهر والعصر فتدعى بالخطبة فيخطب خطبة يعلم فيها الناس الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر والحلق وطواف الزيادة بخطب خطبتين يفصل بينهما جلوسه كما في الجمعة هكذا فعله رسول الله عليه السلام وقال مالت رحمة الله بخطب بعد الصلوة لانها خطبة وعظ وتذكير فاشبه خطبة العيد ولنا ما روينا ولان المقصود منها تعليم الناس والجمع منها وفي ظاهر المذهب اذا صعد الامام المنبر فجلس اذن المؤذنون كما في الجمعة وعن ابي يوسف رحمه الله انه يؤذن قبل خروج الامام وعنه انه يؤذن بعد الخطبة والصحيح ما ذكرنا لان النبي عليه السلام لما خرج واستنوى على نافلة اذن المؤذنون بين يديه وبقية المؤذن بعد الفراغ من الخطبة لانه وان الشروع في الصلوة فاشبه الجمعة قال **وبصلى بهم الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين** وقد ورد النقل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلوتين وفيما روي جابر رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما باذان واقامتين ثم بيانه انه يؤذن للظهر وبقية للظهر ثم يقيم للعصر لان العصر يؤدى قبل وقته المعهود بفرد بالاقامة اعلاما للناس ولا يتطوع بين الصلوتين تخصيلا لمقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته فلو انه فعل فعل مكرها واعاد الاذان للعصر في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد رحمه الله لان الاشتغال بالنطوع او بعمل آخر يقطع فورا الاذان الاول فيعيد له للعصر فان صلى بعصر خطبة اجراه لان هذه الخطبة ليست بفريضة قال **ومن صلى الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقته** عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ولا يجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع للحاجة الى اتمه اذ الوقوف والمنفرد محتاج اليه ولا يجتنبه رحمة الله تعالى عليه ان المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا يجوز تركه الا بما ورد في الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم لصلاة الجماعة لانه يصير عليهم الاجتماع للعصر بعد ما تفرقوا في الموقف لا لما ذكرنا اذ لا منافاة ثم عند ابي حنيفة رح الامام شرط في الصلوتين جميعا وقال نفر رحمه الله في العصر خاصة لانه هو المنع عن وقته وعلى هذا الخلاف الاحرام بالجمع ولا يجتنبه رحمه الله ان التقديم على خلاف القياس عرف شرعه فيما اذا كانت الصلوة بمنزلة على ظهر مؤدى بالجماعة مع الامام في حالة الاحرام بالجمع فيقتصر عليه ثم لا بد من الاحرام بالجمع قبل الزوال في رواية تقدمت بالاحرام على وقت الجمع وفي اخرى يكفي بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة قال **ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل والوقوف معه عقيب انصرافهم من الصلوة** لان النبي عليه الصلوة والسلام راح الى الموقف عقيب الصلوة والجبل يسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الاعظم قال

قوله صلى الامام بالناس الظهر والعصر اي الامام الاعظم وهو الخليفة وانما يعلم ان من شرط الجمع الوقت والمكان والاحرام والامانة والجماعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه وعندهما الامام والجماعة ليس بشرط ولا خلاف ان الوقت شرط وهو ان يكون يوم عرفة والمكان شرط وهو عرفات والاحرام شرط وهو يكون محرما بالاحرام الحج قوله والجمع منها اي الجمع بين الظهر والعصر وقت الظهر المناسك قوله لا لما ذكرنا ان الجمع لا منداد الوقت ولا منافاة بين الوقوف في الصلوة فان لم يصلي واقف ولا يقطع وقوفه بالاشتغال بالصلوة كما لا يقطع بالاكل والحديث بل اولى قوله وعلى هذا الخلاف الاحرام بالجمع اي الاحرام بالجمع في الصلوتين حتى ان الحلال اذا صلى الظهر مع الامام ثم احرم بالجمع فصلى العصر معه في اخر العصر الا في وقتها وعند زفر بن جبريه وحاصله ان جواز الجمع عند ابي يوسف ومحمد رح معلق بالاحرام الحج في الصلوتين لا غير وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى معلق بالاحرام الحج والجماعة والامام الا كبره موقوف زفر بن جبريه ايضا غير انه تشرط هذه الشروط في العصر لا غير وابو حنيفة رحمه الله بشرط في الظهر والعصر جميعا والموقف

قال وعرفات كلها موقف لا يطن عرفة لقوله عليه الصلوة والسلام عرفات كلها موقف وارفعوا عن يطن
عرفة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن وادي محسر قال وينبغي للامام ان يقف بعرفة على واحاته
لان النبي عليه السلام وقف على ناقته وان وقف على قدميه جاز والاول افضل لما بينا وينبغي ان
يقف مستقبل القبلة لان النبي عليه السلام وقف كذلك وقال النبي عليه السلام خير الموقف ما استقبلت
به القبلة ويدعو ويعلم الناس المناسك لما روي ان النبي عليه السلام كان يدعو يوم عرفة ما يدبره كما
المسكين ويدعوها شاء وان ورد الآثار ببعض الدعوات وقد اوردنا تفصيلها في كتابنا المنزج بعدة الناسك في عهد
من الناسك بنوفى الله تعالى قال وينبغي للناس ان يقفوا بقرب الامام لانه يدعو ويعلم فبعوا
بسموا وينبغي ان يقف وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان الافضل لان عرفات كلها موقف على ما ذكرنا
قال وليستحب ان يغتسل قبل الوقوف ويحتمل في الدعاء اما الاغتسال فهو سنة وليس
بواجب ولو اكتفى بالوضوء جاز كما في الجمعة والعيد بن وعند الاحرام واما الاجتهاد فلا بد صلى الله عليه و
سلم اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لانه فاستجب له الا في الدماء والمظالم ويلبي في موقفه ساعة
بعد ساعة وقال مالك رحمه الله تعالى يقطع التلبية كما يقف بعرفة لان الاجابة باللسان قبل الاشتغال
بالادكان ولنا ما روي ان النبي عليه السلام مازال يلبي حتى اخرج حجرة العقبة ولان التلبية فيه كالتكبير في
الصلوة فيأثم بها الى آخر جزء من الاحرام قال واذا غربت الشمس فاحرام الامام والناس
معه على هنتهم حتى ياتوا المزدلفة لان النبي عليه السلام دفع بعد غروب الشمس وكان فيه
اظهار مخالفة المشركين وكان النبي عليه السلام يمشي على راحته في الطريق على هنتهم فان خاف الزحام
فدفع قبل الامام ولم يجاوز حد ود عرفة اجزاه لانه لم يغض من عرفة والافضل
ان يقف في مقامه

الموقف الاعظم اي يسمى الموقف الاعظم وعرفات كلها موقف لا يطن عرفة وهو واد بجذء عرفات قيل رأي النبي ع
فيه الشيطان فكان هذا نظرا للنهي عن الصلوة في الاوقات المكرهة المنسوبة الى الشيطان **قوله** وادي
محسر بكسر السين وتشديد ما قوله ويدعو وي بعد الحمد والتهلل والتكبير والصلوة على النبي عليه السلام
قوله وان ورد الآثار ببعض الدعوات روي علي رضي الله تعالى عنه ان النبي عليه السلام قال
افضل دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفات لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بحسبي
بسمت وهو حي لا يموت بيده الخبز وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل لي في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم
اشرح لي صدري ويسر لي امري **قوله** فاستجب له الا في الدماء والمظالم اي الا في حق الدم الذي وجب لبعضهم على بعض
خاصا وعجزا عن استيفائه وفي حق المظلمة التي وجبت لبعضهم على بعض وعجزا عن الانصاف لم يستجيب دعاء النبي ع لم بالمعفرة
لم لعظم هذه الذنوب وتغلغلت حقوق العباد بها **قوله** فاذا غربت الشمس فاحرام الامام والناس معه على هنتهم روي
انه عليه السلام خطب عشية عرفة فقال ايها الناس ان اهل الجاهلية والوثان كانوا يرفعون من عرفة قبل غروب الشمس اذا
تعمت بها رؤس الجبال كعائم الرجال في وجوههم وان هدينا ليس كهدىهم فادفعوا بعد غروب الشمس **قوله**
فان خاف الزحام فدفع قبل الامام ولم يجاوز حد ود عرفة اجزاه واما فهد به لانه لو جاوز حد ود عرفة قبل غروب الشمس وجب عليه
الدم وسميت المزدلفة مزدلفة وجمعا لان آدم عليه السلام اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها اي دنا منها **قوله**

كلا يكون آخذا في الاداء قبل وقتها فلو مكث قليلا بعد غروب الشمس وافاضته الامام لخوف الزحار
فلا بأس به لما روي ان عائشة رضي الله عنها بعد افاضته الامام دعت بشرب قافط ثم افاضت **قال** واذا
انحى من ذلقة فاستحب ان يقف بقرب الجبل الذي عليه الميمنة يقال له
قروح لان النبي عليه الصلوة والسلام وقف عند هذا الجبل وكذا عمر رضي الله تعالى عنه ويحذر في النزول عن
الطريق كذا يضر بالمارة فينزل عن يمنة ويساره ويستحب ان يقف وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة **قال**
وبصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة وقال زفر رحمه الله تعالى عليه باذان
واقامة اعتبارا بالجمع بعرفة ولنا رواية جابر رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما باذان واقامة
واحدة ولان العشاء في وقتها يفرد بالاقامة اعلا ما بخلاف العصر بعرفة لانه مقدم على وقتها فافرد بها لزيادة الاعلام
ولا يشطوع بينهما لانه يخل بالجمع ولو شطوع او تشغل بشئ اعاد الاقامة لوقوع الفصل وكان ينبغي ان يعيد الاذان
كما في النجم الاول الا انا اكتفينا باعادة الاقامة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ثم
تسقى ثم افرد الاقامة للعشاء ولا تشترط الجماعة لهذا الجمع عند ابي حنيفة رحمه الله لان المغرب
مؤخوة عن وقتها بخلاف الجمع بعرفة لان العصر مقدم على وقتها ومن صلى المغرب في الطريق لم يجزه
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه اعادتها ما لم يطلع الفجر **قال** ابو يوسف رحمه الله يخرجه ويؤد اساء وعلى
هذا الخلاف اذا صلى بعرفات لا ييوسف نه اداه في وقتها فلا يجزى اعادتها كما بعد طلوع الفجر الا ان التأخير من
السنة فيصير سببا بتركه ولها ما روي انه عليه السلام قال لا سامنة رضي الله عنه في طريق المزدلفة الصلوة امامك معناه
وقت الصلوة وهذا الشارة الى ان التأخير واجب وانما وجب لم يمكنه الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه الاعادة ما لم
يطلع الفجر يصير جامع بينهما واذا طلع الفجر لا يمكنه الجمع فسقط الاعادة **قال** واذا طلع الفجر يصلي
الامام بالناس الفجر بغلس لرواية ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها يومئذ
بغلس لان في التغلب دفع حاجة الوقوف فيحوز كنفه في العصر بعرفة ثم وقف ووقف معه الناس قد عا
لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع بدعواتي روي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما : فاستجيب

قوله كذا يكون آخذا في الاداء لان الوقوف بالمزدلفة عبادة والشرع في السعي اليها
بمنزلة الشرع في الاداء كما سعي الى الجمعة **قوله** بقرب الجبل الذي عليها الميمنة يقال
له قروح اي يقال للجبل قروح والميمنة موضع يرفد عليه السرج وهي بالمشعر الحرام على قروح وكانوا في الجاهلية
يوقدون عليها النار **قوله** ويستحب ان يقف وراء الامام لما بينا في الوقوف بعرفة اي ليكون
مستقبلا القبلة **قوله** ولا تشترط الجماعة بهذا الجمع عند ابي حنيفة رحمه الله خصه بالذكر وان كان
الحكم عند ما كذلك لانه شرط الجماعة في الجمع الاول فيمن انه لا يشترط هنا وذكر الامام المحبوبي ولا يشترط بالجمع المزدلفة
الخطبة والسلطان والجماعة والاحرام **قوله** وعلى هذا الخلاف اذا صلى بعرفات اي المغرب **قوله**
معناه وقت الصلوة لانها حركات توجد من المصلي فلا تنصف بالقبلة قبل الوجود ويمكن ان يقال معناه
مكان الصلوة فان كان المراد به الوقوف فظهر ان وقت المغرب في حق الحاج لا يدخل بغروب الشمس واداء الصلوة
قبل الوقوف لا يجوز وان كان المراد به المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلوة بالمكان : وهو

فاستجب له دعاءه لامنه حتى الدماء والمظالم ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن حق
 لو تركه بغير عذر بغيره الدم وقال الشافعي رحمه الله انه ركن لقوله تعالى فاذا ذكر الله عند المشعر الحرام
 وبمثل ثبوت الركبة ولنا ما روي انه صلى الله عليه وسلم قدم ضعة اهله بالبلد ولو كان ركن لما فعل ذلك والمذكور
 فيما نذكر وهو ليس بركن بالاجماع وانما عرفنا الوجوب لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف معنا هذا الموقف وفدنا
 افاضل ذلك من عرفات فقد تم محمل علق به تمام الحج وهذا يصلح اماراة للوجوب غير انه اذا تركه بعد ريان يكون به
 ضعف او علة او كانت امرأة تخاف الزحام لاشئ عليه لما روينا قال والمزدلفة كلها موقف الا وادي
 محسر لما روينا من قبل قال فاذا طلعت الشمس افاض الامام والناس حتى يأتوا منى قال العبد
 الضعيف عصمه الله تعالى هكذا وقع في نسخ المحضر وهذا غلط والصحيح اذا اسفر افاض الامام والناس لان النبي عليه
 الصلوة والسلام قبل طلوع الشمس قال فيبتدئ بحجرة العقبة فيرثها من بطن الوادي بسبع حصيات
 مثل حصى الخذف لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اتى منى لم يهرج على شئ حتى رمى حجرة العقبة وقال
 صلى الله عليه وسلم عليكم بحصى الخذف لا تؤذي بعضكم بعضا ولورمي باكر منه جاز لحصول
 الرمي غير انه لا يرمي بالكبار من الاحجار كذا ينادى به غيره ولورماها من فوق العقبة اجزاه لان
 ما حولها موضع الشك والاضل ان يكون من بطن الوادي لما روينا وبكر مع كل حصة كذا روي
 ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم ولوسبح مكان التكبير اجزاه لمحصل الذكر وهو من آداب الرمي ولا
 يقف عندهما لان النبي صلى الله عليه وسلم يقف عندهما ويقطع التلبية مع
 اول حصة لما روينا عن ابن مسعود رضي الله عنه وروي جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية عند
 اول حصة رمى بها حجرة العقبة

وهو المزدلفة فلا يجوز في غيرها الا ان خبر الواحد يوجب العمل لا العلم فاما بالاعادة ما بقي الوقت ليصير جامع بين
 الصلوتين بالمزدلفة اذا التاخير انما وجب لمكانه الجمع بينهما بالمزدلفة وبعد طلوع الفجر لا يمكن الجمع فسقطت
 الاعادة ولا نالوا ما بالاعادة بعد ذهاب الوقت حكنا بفساد ما ادعى وهو من باب العلم وخبر الواحد لا
 يوجب العلم فاما وجوب الاعادة في الوقت فمن باب العمل والاحذ بالاحتياط فيعيد **قوله**
 فاستجب له دعاءه لامنه حتى الدماء والمظالم بان يرضى الخصم بالازد بادي في ثوبانهم حتى يتركوا خصوصياتهم
 في الدماء والمظالم فاستوجب المغفرة من هذا من عليه الدماء والمظالم **قوله**
 هذا الوقوف واجب عندنا وليس بركن وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه انه ركن لقوله تعالى فاذا ذكر الله
 عند المشعر الحرام او بالذكر عند المشعر الحرام ولا يمكنه ذلك الا بعد ان يحضر المشعر الحرام ويقف
 فيه قلنا المذكور في النص الذكر وهو ليس بركن اجماعا فاذا لم يكن المأمور به ركن فما ثبت
 ضمنا له اولى ان لا يكون ركن **قوله** والصحيح اذا اسفرونا وبيل قوله اذا طلعت الشمس قرب
 من الطلوع واسفردا فقد ذكر في المبسوط انه يدفع اذا اسفردا وروي انه عليه السلام وقف
 بالمشعر الحرام حتى اذا كاد الشمس طلوع دفع الى منى **قوله** مثل حصى الخذف الخذ ان يرمي بحصاة او نواة او نحوها
 فانه بين مياثيك وقيل ان يضع الحصة طرفه لا يهام على طرفه لسانه وفعله من باب ضرب من المغرب **قوله**

ثم كيفية الرمي ان يضع الحصة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسحاة ومقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع السقوط خمسة اذرع فصاعدا كذا روي الحسن عن ابي جعفر رحمه الله لا يمدون ذلك يكون طرعا ولو طرحتها طرعا اجزاه لانه رمى الى قدومه الا انه مسبى لمخالفته السنة ولو وضعها وضعا لم يجزه لانه ليس بري ولو رمى ما فوقعت قربا من الجمرة بكفيه لان هذا القدر مما لا يمكن الاحتراز عنه ولو وقعت بعيدا منها لا يجزه لانه لم يعرف قربة الا في مكان مخصوص ولو رمى بسبع حصيات جملة فهذا واحدة لان النصوص عليه تفرق الافعال ويأخذ الحصان من ابي موضع شاء الا من عند الجمرة فان ذلك بيكره لان ما عندها من الحصار ود هكذا جاء في الاثر فتشام به ومع هذا لو فعل اجزاه لوجود فعل الرمي ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لان المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالطين كما يحصل بالحجر بخلاف ما اذا رمى بالذهب او الفضة لانه ينبغي تثار الارضا قال **ثم يذبح ان احب ثم** يخلق او يقصر لما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام انه قال ان اول سكتنا في يومنا هذا ان نرمي ثم نذبح فخلق ولان الحلق من اسباب الخلل وكذا الذبح حتى يخلل به المحصر فيقدم الرمي عليهما ثم الحلق من محظورات الاحرام فيقدم عليه الذبح وانما علق الذبح بالمحكمة لان الدم الذي يأتي به المفرد نظوع والكلام في المفرد والحلق افضل لقوله عليه السلام رحم الله المحلقين الحديث ظاهر

قوله ثم كيفية الرمي ان يضع الحصة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالمسحاة قال الامام المعروف بخوارزماي يني ان يضع الحصى على ظهر الابهام اليمنى كانه عاقد سبعين ويلقيها من اسفل الى اعلى فوق حاجبه الايمن ومنهم من يقول يضع رأس السبابة على رأس الابهام كانه عاقد ثلثين ويأخذ الحصة ويرمي ومنهم من يقول يخلق سبابة ويضعها على مفصل ابهامه كانه عاقد عشرة فربما والكلام في الرمي في عشرة مواضع الاول انه يرفع الحصة من فارعة الطريق ولا يرفع من الموضع الذي يرمى اليه والثاني انه يغسل الحصة والثالث انه يرمي الصغار والرابع انه يرمي بما كان من جنس الارض الخامس يستبطن الوادي فيجعل مكة عن يمينه ومضى عزمينه فيرمي من الاسفل الى الاعلى والسادس في كفيته وقد بيناها والسابع يكره عند كل حصة لما روي ان ابراهيم عليه السلام لما اخرج ولده للذبح جاء ابليس موسوا اليه فرف ابراهيم دم ورمى اليه وقال بسم الله والله اكبر رغا للشيطان ورضاء للرحمن والثامن انه لا ينفذ بعد الرمي والتاسع وقت الرمي وهو بعد طلوع الشمس والعاشر انه يقطع التلبية عند اول حصة يرميها **قوله** لان ما عندها من الحصار ود هكذا جاء في الاثر بيان انه في حديث سعيد بن جبير رضي الله عنه قال قلت لابن عباس رضي الله عنه ما بال الحار يرمي من وقت الخليل عليه السلام ولم يصرفه عن الشدة الا فقا اما علمت ان من يقبل حجه يرفع حصاه ومن لم يقبل حجه ترك حصاه حتى قال مجاهد رحمه الله لما سمعت هذا من ابن عباس رضي الله عنه جعلت على حصاي علامته ثم نوسطت الجمره فرميت من كل جانب ثم طلبت فلم اجد بذلك العلامة شيئا من الحصة **قوله** ومع هذا لو فعل اجزاه لوجود فعل الرمي وما لك رحمه الله تعالى يقول لا يجزه وهو عجب من مذهبه فانه يجوز النوضي من الماء المستعمل ولا يجوز الرمي بما قد رمي من الاحجار ومعلوم ان فعل الرمي لا يغير صفة الحجر **قوله** ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض عندنا يريد به ما يقع الاستئناس به من تراب مكان حصة

ظاهر بالترحم عليهم ولان الحلق الكلي في قضاء الفوت وهو المقصود وفي التقصير بعض التقصير فاشبه الاغتسال مع الوضوء
ويكفي في الحلق برقع الرأس اعتبارا بالمسح وحلق الكل **اولى** افتداء برسول الله عليه الصلوة
والسلام والتقصير ان يأخذ من رؤس شعره مقدار الاملة **قال** وقد حل له كل شيء الا النساء
وقال مالك رحمه الله الا الطيب ايضا لانه من دواعي الجماع ولنا قوله عليه السلام فيه حل له كل شيء الا النساء وهو مقدم على
القياس ولا يحل له الجماع فيما دون الفرج عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه قضاء الشهوة بالنساء
مؤخر الى تمام الاحلال ثم الرمي ليس من اسباب التحلل عندنا خلافا للشافعي رحمه الله يقول انه بنوفا بمو
التمسك بالحلق فيكون بمنزلة في التحلل ولنا ان ما يكون محلا يكون جنابة في غير اوانه كالحلق والرمي ليس بجنابة بخلاف الطواف
لان التحلل بالحلق السابق لا به **قال** ثم ياتي من يومه ذلك مكة او من الغدا ومن بعد الغدا
فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط لما روي ان النبي عليه السلام لما حلق افاض الى مكة
فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر يعني ووقته ايام النحر لان الله تعالى عطف الطواف على الذبح **قال**
فكلاهما ثم قال وليطوفا فكان وقتها واحدا واول وقته بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله
من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف مرتين عليه وافضل هذه الايام اولها كما في النجدة وفي الحديث افضلها اولها
فان كان سعي بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل في
هذا الطواف ولا سعي عليه وان كان لم يقدم السعي رمل في هذا الطواف
وسعي بعده لان السعي لم يشرع الا مرة والرمي ما شرع الا مرة في طواف بعده سعي وبصلي ركعتين
بعد هذا الطواف لان ختم كل طواف بركتين فضا كان الطواف او نفلا لما بينا

حصاة جاز لان الحصاة بمنزلة الكف من الذاب ولو دحى بالفرونج والياقوت لم يعتبر وانما من اجزاء الارض
حتى جاز النيم بها ومع ذلك لا يجزى الرمي بهما لعدم الاستئذان برميها **قولنا**
ظاهر بالترحم عليهم اي كرر لفظ رحم الله المحلفين فانه صلى الله عليه وسلم لما قال رحمه الله المحلفين فقبل
والمفصرين فقال ايضا رحمه الله المحلفين حتى قال في الرابعة والمفصرين فقد ظاهر في الدعاء ثلاث مرات للمحلفين
فدل انه افضل كذا في المبسوط ومن وجب عليه الحلق وليس على رأسه شعرا موسى على رأسه لانه ان عجز
عن الحلق والتقصير قد رعى التشبه بالحالفين والمفصرين ثم اختلفوا في ان اجراء موسى مستحب او واجب **قال**
بعضهم واجب لان الواجب عليه شيان اجراء موسى وازالة الشعر الا انه عجز عن احدهما وقد روى الآخر فاعجز
عنه سقط وما قد وعليه بقي واجبا كذا ذكره الامام الولوالجي في فتاواه **قولنا**
ولنا ان ما يكون محلا يكون جنابة في غير اوانه كالحلق ولا يشك كل دم الا حصار فانه للتحلل وليس بمحظور
الاحرام لانه ليس باصل في التحلل وانما بصار اليه ضرورة المنع **قولنا**
بخلاف الطواف جوابا لشكال برد ظاهر على قوله ما يكون محلا يكون جنابة في غير اوانه فان النساء تحل بالطواف ومع ذلك
هو ليس بجنابة في غير اوانه فاجاب ان التحلل بالحلق السابق لا بالطواف فصار كان الحلق اوجب بعض التحلل مجعلا
بعضه مؤجلا الى الطواف ليقع الطواف الذي هو ركن في الاحرام وليس بين انه دون الوقوف من حيث لم يشرع في مطلق الاجراء
قولنا عطف الطواف على الذبح **قال** الله تعالى فكلوا منها ثم قال وليطوفا بالبيت فكلاهما واحدا **قال** الله تعالى فكلوا منها والطواف

قال وقد حل له النساء لكن بالحق الذي اذ هو المحلل لا بالطواف الا انه اخرجه في حق النساء قال وهذا الطواف هو
المفروض في الحج وهو ركن فيه اذ هو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ويسبي طواف الافاضة و
طواف يوم النحر وبكره تأخيره عن هذه الايام لما بينا انه موافق بها وان اخره عنها لم يضر عند
ابن حنيفة رحمه الله وسببها في باب الجنائيات ان شاء الله تعالى قال ثم يعود الى منى فيقيم بها
لان النبي عليه السلام رجع اليها كما وينا ولا يبق عليه الرمي وموضع منى فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني
من ايام النحر رمى الجمار الثلاث فبعد ابا لقي تلي مسجد الحنيفة فربما سبعا حصيات
بكر مع كل حصاة ويقف عندها ثم يرمي التي تليها مثل ذلك ويقف عندها
ثم يرمي حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها هكذا روى جابر رضي الله تعالى عنه
فيما نقل من شك رسول الله عليه السلام مفسرا ويقف عند الجمرتين في المقام الذي يقف فيه
الناس ويحمد الله ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي عليه السلام و
يدعو بحاجته ويرفع يديه لقوله لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من قبلها عند الجمرتين
والمراد رفع الايدي بالدعاء وبغني ان يستغفر للمؤمنين في دعائه في هذه المواضع لان النبي عليه السلام قال اللهم
اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج ثم الاصل ان كل رمي بعده رمي يقف بعده لانه في وسط العبادة فيأتي بالدعاء فيه
وكل رمي ليس بعده رمي لا يقف لان العبادة قد انتهت ولهذا لا يقف بعد حجرة العقبة في يوم النحر ايضا
قال واذا كان من الغد رمى الجمار الثلاث بعد زوال الشمس كذلك وان اراد ان يتجمل
النفر الى مكة وان اراد ان يقيم في الجمار يوم الرابع بعد زوال الشمس لقوله تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه
ناخذ اثم عليه لمن اتقى والافضل ان يقيم لما روي ان النبي صرح حتى رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع وله ان ينفر ما لم يطعم
الفجر من اليوم الرابع فاذا طلع الفجر لم يكن له ان ينفر لدخول وقت الرمي وفيه خلاف الشافعي رح وان قدم
الرمي في هذا اليوم يعني يوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابن حنيفة رحمه الله تعالى وهذا
استحسان وفاق لا يجوز اعتبار ايام واما الثقات في رخصة النفر فاذ لم يترخص المتق لها ومذهبه مروى عن ابن عباس
رضي الله عنه ولا نراهم لما ظهر اثر التخفيف في هذا اليوم في حق الترك فلا بد بظهر في جواز في الاوقات كلها اولى بخلاف

البائس الفقير ثم يقضون نعمتهم ولهم فوائد ودرهم وليطوفوا بالبيت العتيق عطف قضاء الثقت ثم على الاكل من القرابين وقضاء الثقت في
يوم النحر بالاجماع فكذا الطواف المعطوف بالواو بالطريق الاولى لان ثم للتأخير ولا تأخير في حرف الواو **قوله**
من الغد يريد بالغد اليوم الثالث من ايام النحر يعني غدا يوم الثاني النفر الاول في اليوم الثالث من ايام النحر النفر الثاني في اليوم
الرابع **قوله** فمن تجمل في يومين المراد الثاني والثالث من ايام النحر التجمل رخصته والتأخير عنه قبل اهل الجاهلية منهم
من جعل التجمل اثما ومنهم من جعل المتأخر اثما فورد النص في لما ثم عنهما وقوله لمن اتقى يتعلق بهما جميعا في ذلك
التخفيف ونفي الاثم عن المتجمل والمتأخر لاجل الحاج المتق لئلا يحتاج في قلبه شيء منهما فيحسب ان احدهما يرفع صاحبه
اثما في الاقدام عليه واما خص المتق لان ذا التقوى حذر متحيز من كل ما يربيه او لانه هو المستفيع به دون ما سواه
لانه هو الحاج على الحقيقة عند تعالى لقوله تعالى ذلك خير للذين يريدون وجه الله **قوله** وفيه خلاف
الشافعي رحمه الله تعالى عليه فان عند حيا والنفر بغير الشمس من اليوم الثالث فاذا غربت الشمس لم يضر له ان ينفر بعد ذلك قبل ان يرمي

بخلاف اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز الرمي فيهما الا بعد الزوال في المشهور من الرواية لانه لا يجوز تركه فيهما بقي على
الاصل المروي فما يوم النحر قال وقت الرمي فيه من وقت طلوع الفجر وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله
بعد نصف الليل لما روي ان النبي عليه السلام رخص للرعاء ان يرموا قبل ان يلقوا قوله عليه السلام لا ترموا حجرة العقبة
الا مصبحين وروي حتى تطلع الشمس فيثبت اصل الوقت بالاول والاضحية بالثاني وتأويل ما روي الليلة
الثانية والثالثة ولان ليلة النحر وقت الوقوف والرمي يرب عليه فيكون وقته بعده ضرورة ثم عند ايجته
رحم الله بمنذ هذا الوقت الى غروب الشمس لقوله عليه السلام ان اول تسكنا في هذا اليوم الرمي جعل اليوم وقاله و
دما به بغروب الشمس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يمتد الى وقت الزوال والحجة عليه ما روي ان اخر الى
الليل رماه ولا يبقى عليه لحدوث الرعاء وان اخر الى الغدر رماه لانه وقت جنس الرمي وعليه دم عند
ايجته رحمه الله لتأخيره عن وقته كما هو مدعيه قال فان رماه راء كيا اجزاه لحصول فعل الرمي وكل رمي بعده
رمي فالأفضل ان يرميه ماشيا ولا يرميه راكبا لان الاول بعده وقوف ودعاء على ما ذكرنا في رمي
ماشيا ليكون اقرب الى التضرع

قال لان المنصوص عليه الحياض في اليوم وامتناد اليوم الى غروب الشمس انا نقول الليل ليس بوقت لرمي اليوم الا
فيكون خياره في التفرق ثابنا فيه كما قبل غروب الشمس من اليوم الثالث بخلاف ما بعد طلوع الفجر ليوم الرابع
فانه وقت الرمي فلا يبقى خياره بعد ذلك وقد بينا ان اللبالي هنا تابعة للايام الماضية فكما كان خياره ثابتا
في اليوم فكذلك في الليلة التي بعده **قوله** بخلاف اليوم الاول والثاني اي
من ايام التشريق والافه الثاني والثالث من ايام الرمي ولا بد خل وقت الرمي حتى تزول الشمس في اليوم الاول
والثاني من ايام التشريق في الرواية المشهورة لحدوث جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم رمي الحجرة
يوم النحر ضحى ورمى في بقية الايام بعد الزوال وعن ايجته رحمه الله انه لورمى قبله جاز وحمل المروي
على الفضل ووجه الفرق على المشهور انه لم ينف حكمه من حيث الترك فلا يجوز تقديمه بخلاف اليوم الرابع فما
يوم النحر قال وقت الرمي فيه من طلوع الفجر وعلى قول سفيان الثوري من وقت طلوع الشمس يحدث ابن عباس
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله وقال اغلظت بي عبد المطلب لا يرموا حجرة العقبة
حتى تطلع الشمس وحدثنا في ذلك ما روي انه صلى الله عليه وسلم لما قدم ضعفة اهله قال لمن ابي بني لا ترموا
حجرة العقبة الا مصبحين فتعمل بالحدثين جميعا فنقول بعد الصبح يجوز وتأخيره الى ما بعد طلوع الشمس
اولى كذا في المبسوط **قوله** وقال الشافعي رحمه الله تعالى اوله بعد نصف الليل
لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للرعاء ان يرموا قبل ان يلقوا تأويله الليلة الثانية والثالثة اي
الليلة التي بعد يوم الرمي لان اليوم لما كان وقتا للرمي فالليل يتبعه فيه كليلة النحر يجعل بينا اليوم عرفة
في حكم الوقوف وان اخر الى الغدر رمي لبفاء وقت جنس الرمي ولكن عليه دم للتأخير عن وقته عند ايجته رحمه
تعالى عليه حذافهما فالحاصل ان ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس وقت الجواز مع الاساءة
وما بعده الى الزوال وقت مستحب وما بعد الزوال الى الغروب وقت الجواز مع عدم الاساءة والليل وقت
الجواز مع الاساءة كذا في مبسوط شيخ الاسلام رحمه الله تعالى عليه **قوله**

وبان الافضل مروي عن ابي يوسف رحمه الله وبكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي لان النبي عليه السلام بات بمنى و
 عمر رضي الله عنه كان يؤدب على ترك المقام بها ولو بات في غيرها منعها الا بئزمه شيء عندنا خلافا للشافعي رحمه الله لانه
 وجب لبسه عليه الرمي في ايامه فليكن من افعال الحج فتركه لا يوجب الجابر قال — وبكره ان يقدم
 الرجل ثقله الى مكة ويقيم حتى يرمي لما روي ان عمر رضي الله عنه كان يمنع منه ويؤدب
 عليه ولانه يوجب شغل قلبه واذا انفر الى مكة نزل بالمحصب وهو الابطح وهو اسم موضع فدنزل
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نزوله فصدا هو الاصح حتى يكون النزول به سنة على ما روي انه عليه السلام
 قال لا صحابه انا نازلون غذا عند خيف خيف بني كنانة حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم فيشير الى عهدهم على هجران بني هاشم
 ففرنا انه نزل به اراءة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به فصا رسته كالرمل في الطواف قال ثم دخل مكة
 وطاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمل فيها وهذا الطواف الصدر ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عهد
 بالبيت لانه يودع البيت ويصدر به وهو واجب عندنا خلافا للشافعي لقوله عليه السلام من حج هذا البيت فليكن
 آخر عهده بالبيت الطواف ورخص لساء الجبض الاعلى اهل مكة لانهم لا يصعدون ولا يودعون ولا
 يصل فيه لما بينا انه شرع مرة واحدة وبصلي ركعتي الطواف بعده لما قدمنا وباتي زمزم فبشرب من مائها
 لما روي ان النبي عليه السلام استقى دلو بنفسه فشرب منه ثم افرغ باقي الدلو في البر ويستحب ان ياتي الباب
 ويقبل العتبة ويأخذ الملتزم وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع صدره ووجهه عليه
 ويتشبهت بالاستار ساعة ثم يعود الى اهله هكذا روي ان النبي عليه السلام فعل بالملتزم ذلك
 قالوا ويتبعني ان يصرف وهو يمشي وراءه ووجهه الى البيت مباكيا متحسرا على فراق البيت حتى يخرج من
 المسجد فهذا بيان تمام الحج وان لم

قوله وبيان الافضل مروي عن ابي يوسف رحمه الله وبكره ان لا يبيت بمنى ليالي الرمي لان النبي عليه السلام بات بمنى و
 فتح عينيه فقال لربي راكبا افضل ام شيا فقلت ماشيا فقلت اخطا فقلت راكبا فقال اخطا ثم قال كل ربي بعده وقوف فالرقي ماشيا
 افضل وما ليس بعده وقوف فالرقي راكبا افضل فقلت من عنده فما انتهيت الى باب الدار حتى سمعت الصراخ بموته فخرجت
 من حصره على العلم في مثل تلك الحالة والذي روي جابر ان النبي عم رعى الحاركلها راكبا انما فعله ليكون اشهر لنا من حتى يعبد
 به فيما يشاهد ومنه من لا يرى انه قال خذ واعني مناسككم فلا ادري لم يلى اجمع بعد هذا العام كذا في المسوط قوله وبكره ان لا
 يبيت بمنى ليالي الرمي ولو بات في غيرها منعها الا بئزمه شيء عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان عذره ان ترك البيتونة لبنة فعليه مد
 وان ترك لبنتين فعليه مدان وان ترك ثلث لبال فعليه دم قوله و كان نزوله فصدا هو الاصح وهذا الخبر
 عن قول ابن عباس رضي الله عنه فانه يقول ليسوا بالنزول فيه بسنة ولكنه موضع نزل فيه رسول الله عم انما قالوا الاصح عندنا انه سنة
 وانما نزل رسول الله عم فصدا على ما روي انه قال صحابه بمنى انا نازلون غذا بالخيف خيف بني كنانة الى آخره كذا في المسوط الخيف هو المحصب
 وقد كانت فرشت اجتمعت فيه فخالقوا على بني هاشم وعلى رسول الله صلعم فاجبر انه ينزل فيه لمخافتهم فانهم اجتمعوا للمعصية وبخ
 فاجتمع فيه للطاعة فافعله النبي صلعم في المناسك على وجه المخافة فهو مناسك كما نرى عن عرفة بعد غروب الشمس كذا في شرح الاقطع قوله لما
 قد منا اي في موضعين ولصل الطائف لكل اسبوع ركعتين لان ختم كل طواف بركعتين فربما كان الطواف او فلاقوله وباتي زمزم اي بعد
 يقبل العتبة وابانه الملتزم الصا فاجده بجدا والكعبة بأني زمزم فبشرب من مائه ويصب منه على جسده ويقول اللهم اني اسألك
 رزقا واسعا علما نافعا وشفاء من كل داء برحمتك يا ارحم الراحمين كذا في المحط قوله فهذا بيان تمام الحج اي الحج

فصل في الوقوف

وان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ووقف فيها على ما بينا سقط عنه طواف
القدوم لا يشرع في ابتداء الحج على وجه يثبت عليه سائر الافعال فلا يكون الا ثبات به على غير ذلك الوجه سنة
ولا شئ عليه بتركه لا سنة وبترك السنة لا يجب الحجز ومن ادرك الوقوف بعرفة مما بين
زوال الشمس من يومها الى طلوع الفجر من يوم النحر فقد ادرك الحج فاول وقت الوقوف
بعد الزوال عند الماروي ان النبي عليه السلام وقف بعد الزوال وهذا بيان اول الوقت وقال عليه السلام من
ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فهذا بيان آخر الوقت ومالك رحمه الله ان كان
يقول ان اول وقته بعد طلوع الفجر وبعد طلوع الشمس فهو صحيح عليه ما روينا ثم اذا وقف بعد
الزوال وافاض من ساعته اجزاه عندنا لا نه عليه السلام ذكر بكلمة او فاته قال الحج عرفة فمن وقف
بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه وهي كلمة النجاشي وقال مالك رحمه الله لا يجزى به الا ان يقف في اليوم وحج
من الليل ولكن الحج عليه ما روينا ومن اجتاز بعرفة نائما او معي عليه او لا يعلم انها عرفات
جاز عن الوقوف لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمنع ذلك بالاعتناء والنوم كركن الصوم بخلاف
الصلاة لانها لا تبقى مع الاعناء والجهل بجل بالنية وهي ليست بشرط لكل ركن ومن اعني عليه فاهل عنه
وفقا وه جاز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز ولو امر انسانا بان يحرم عنه اذا اغشى
عليه او نام فاحرم المأمو ر عنه صح بالاجماع حتى اذا افاق او استيقظ والى بافعال
الحج جاز لها انه لم يحرم بنفسه ولا ياذن لغيره به وهذا انه لم يصرح بالاذن والدلالة نفق على العلم وجواز الاذن
به لا يبره كثير من الفقهاء فليكن بعرفة العوام بخلاف ما اذا ارغبه بذلك صرحا وكه انه لما عاقد هم عقد الرخصة استعاضا
بكل واحد منهم فيما يعجز عن مباشرة بنفسه والاحرام هو المفصوح بهذا السفر فكان الاذن به ثابتا دلالة

الحج الذي اراده رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه كذا في المبسوط

فصل في الوقوف

قوله فاول وقت الوقوف بعد الزوال عند الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وهذا
بيان اول الوقت وفعله يكون بنا الجمل اية الحج ولان الطاهر من حاله صلى الله عليه وسلم علمنا جاز الوقوف مع انه معظم اركان
الحج وفيه ترك الاستدانة التي هي واجبة قوله لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يقال
ان النية لم توجد اصلا لانا نقول النية ليست بشرط لكل ركن وهذا بخلاف الطواف فان النية فيه شرط حتى لو دار
حلف غريم له حول البيت لا يتأدى به الطواف اذا لم ينو لان الوقوف ركن العبادة وهو ليس بعبادة مقصودة
ولهذا لا يتنقل به فوجود النية في اصل تلك العبادة يعني عن اشراط النية في ركنه والطواف عبادة مقصودة
ولا يتنقل به فلا بد من اشراط اصل النية فيه قوله فكان الاذن به ثابتا دلالة والاذن دلالة
كالاذن صرحا لكن نصب القد على الكانون وجعل فيه اللحم واوقد النار تحته فحجاء واحد وطخه لم يضمن لوجود الاذن
دلالة واقرت به شيباء السفانة واذا ثبت الاذن فامت بنية مقام بنية كما لو امر به نضام في الكلب بانه اهل عنده ففاز ذلك اهل عنده
وقامه ما حكمه قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني ح وكما انما يقول لا يجوز ثم رجع وقال يجوز ولا يخص بذلك رفقا بل هم وغيرهم في ذلك ولو كان بهذا

والعلم ثابت نظر الى الدليل والحكم يدار عليه قال والمرأة في جميع ذلك كالرجل لانها
مخاطبة كالرجال غير انها لا تكشف رأسها لانها عورة وتكشف وجهها لقوله عليه السلام احرام المرأة في
وجهها ولو سدت شيئاً على وجهها وجافه عنه جاز هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها ولان
بمنزلة الاستقلال بالمحل ولا ترفع صوتها بالنبلية لما فيه من الفتنه ولا ترمل ولا تسعي بين
الميلين لانه محل بستر العورة ولا تخلف ولكن تقصر لما روي ان النبي عليه السلام نهى النساء عن الخلف
وامرهن بالمقصير لان خلق الشعر في حقها مثله كخلق الخبيث في حق الرجال ونلبيس من الخطي ما يبداهن
لان في لبس غير الخطي كشف العورة فالوا لا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع لانها ممنوعة عن
مساحة الرجال الا ان تجد الموضع خالياً قال ومن قلد بدنة تطوعاً او نذراً او جزاء صيد او شياً
من الاشياء وتوجه معها بربد الحج فقد احرمت لقوله من قلد بدنة فقد احرمت ولان سوق اهدي في معنى
النبلية في ظهار الاجابة لانه لا يفعله الا من بربد الحج او العمرة وظهار الاجابة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول فيصير به
محرم لانضال النية بفعل هو منضال النية لا حرام وصفة الثقليد ان يرتبط على عنق بدنة قطع نعل او عروة مزادة او كساء
شجرة فان قلدها وبعث بها ولم يستقمها لم يصح محرماً لما روي عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت كنت
اقبل قلاباً هدي رسول الله عليه الصلوة والسلام فبعث بها واخاف في اهله حلالاً فان توجه بعد ذلك لم
يصح محرماً حتى يلحقها وساقها لان عند التوجه اذا لم يكن بين بدنه هدي يسوقه لم يوجد منه الا شبر
النية وبجرد النية لا يصح محرماً فاذا
هذا ليس من باب التواضع بل هذا من باب العائنة قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي هذا الرفقاء وغيرهم سواء كذا
في الفوائد الظهيرة قوله والعلم ثابت نظر الى الدليل هذا جواب عن قولها وجاز الاذن به لا يعرفه كثير من
الفقهاء فلما انزل عالماً نظراً الى دليل العلم وهو كونه في دار الاسلام والحكم يدار على الدليل كالذي اذا سلم ولم يعلم الشرائع
حتى ترك الصلوة وانكب المحظورات فانه يتواخذ بخلاف الحربي اذا السلم في دار الحرب وكذلك الصغرة اذا نزل بها غير الاب
والجد ثم بلغت ولم تعلم بالنجار يسقط النجاسات فانها انزلت عالماً لفهم الدليل اذ هي بفرغ لمعرفة الاحكام بخلاف الاممية
الصغيرة اذا اعتقت ولم تعلم بالنجار لا يسقط نجاستها لعدم الدليل اذ هي مشغولة بخدمة المولى قوله لانها مخاطبة
كالرجل لان اسم الناس في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً يقع على الرجال والنساء جميعاً
فدخلن في الخطاب قوله هكذا روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كنت انا احرمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كشتنا وجوهنا فاذا استقبلنا ركب سداً
حرمنا على وجوهنا قوله ونلبيس من الخطي ما يبداهن من الدرع والقبض النجاسات والخف والقفازين لانها عورة وهي مأودة باراء العباد
على اسر الوجوه ولكن لا لبس المصوغ بوس ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون قد غسل لان ما حل في حقهما من اللبس كان للضرورة ولا
ضرورة في لبس المصوغ فحج في ذلك بمنزلة الرجل ولان هذا تزين وهو من دواعي الجماع وهي ممنوعة من ذلك في الاحرام كالرجل كذا
في الميسر قوله او جزاء صيد بان قلد حرم صيد حتى وجبت عليه قيمته فاشترى بذلك القيمة بدنة في سنة اخرى وقلدها وساقها الى مكة
كذا ذكره الامام العنابي في الجماع الصغير ويحتمل ان يراد به جزاء صيد الحرام بان قل الحلال لغامة في الحرم ووجبت عليه قيمتها
فاشترى بها بدنة فقلدها حاله الاحرام وترجمه معها الى مكة فربد الحج وقوله او شيئاً من الاشياء اراد به البدنة للمنة والقران
في الفوائد الظهيرة بربد به ما وجب جبر النفاض الحج كما اذا طاف طواف الزيادة جبراً لكن هذا انما يظهر اثره في السنة الفالبة في
توجه معها اي ساقها فيصير به محرماً لانضال النية بفعل هو من خصائص الاحرام وذكر في الخطي

فإذا أدركها وسافها وأدركها فقد اقترنت بينهما بعمل هو من خصائص الأحرام فبصر
محرما كما لو سافها في الأبداء قال **الآفي بدنة المنعة** فإنه محرر حين توجه معناه إذا نوى
الأحرار وهذا الاستحسان وجه القياس فيه ما ذكرناه وجه الاستحسان أن هذا الهدى مشروع على الأبداء نسكا من
مناسك الحج وضعا لأنه يختص بمكة ويجب شكر الجمع بين أداء النسكين وغيره فوجب بالجناية وإن لم يصل إلى مكة
فهذا الكثر فيه بالتوجه وفي غيره توقف على حقيقة الفعل فإن جلت بدنة أو أشعرها أو قلدها
لم يكن محرما لأن التخليل لدفع الحر والبرد والذباب فلم يكن من خصائص الحج والاستحسان مكرره عند الإيجاف
رحم الله تعالى فلا يكون من النسك في شيء وعندنا أن كان حسنا فقد بفعل للعاجلة بخلاف التقليد لأنه يختص
بالهدى وتقليد الشاة غير معتاد وليس سنة أيضا قال **والبدن من الأبل والبقر** وقال
الشافعي رحمه الله من الأبل خاتمة لقوله عليه السلام في حديث الجمعة فالمسجل منهم كالمهدي بدنة والذي يليه كالمهدي
بقرة فصل بينهما ولنا أن البدنة تنبئ عن البدانة وهي الضخامة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا يجري كل واحد
منهما عن سبعة والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزوا والله تعالى أعلم بالصواب

الحيط إذا أراد الرجل الأحرار ينبغي أن ينوي بفعله الحج أو العمرة وبلي ولا يصبر دخلا في الأحرار بمجرد النية عالم تنضم إليها
النبيلة أو سوق الهدى وذكر في شرح الطحاوي ولو قلده بدنة بغير نية الأحرار لا يصبر محرما ولو ساق بها هديا قاصدا
إلى مكة صار محرما بالسوق نوى الأحرار ولم ينو في فتاوى فاضلان رحمه الله ولا يصبر محرما عند التجهيز للنبية ما لم
تنضم إليها النبيلة أو سوق الهدى ولو لبى ولم ينو لا يصبر محرما في الروايات الظاهرة **فولده**
فإذا أدركها وسافها وأدركها وإنما رد بين السوق وعدمه لأن الرواية قد اختلفت فيه فقد شرط في المبسوط
السوق مع الحق ولم يشترط في الجامع الصغير والمصنف رحمه الله جمع بين الروايتين وذكر في الإسلام رحمة الله تعالى
عليه في الجامع الصغير وقال في الأصل والمشقة وبوجه معه وذلك أمر اتفاقي وإنما اشترط أن يلحقه لبصر فاعلا
فعل المناسك على الخصوص وقال شمس الأئمة رح في المبسوط اختلف الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسئلة
على ثلثة أقوال منهم من يقول إذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول إذا توجه في أثرها صار محرما ومنهم من يقول
إذا أدركها فصار محرما فصار محرما فاختارنا بالمتيقن من ذلك وقلنا إذا أدركها صار محرما لا اتفاق الصحابة رضي الله
عنهم على ذلك **فولده** الآفي بدنة المنعة هذا استثناء من قوله لم يصبر محرما
حتى يلحقها قال صاحب النهاية ثم اعلم أن ههنا قيد الأبد من ذكره وهو أنه في بدنة المنعة إنما
يصبر محرما بالتقليد والتوجه إذا حصل في أشهر الحج فإن حصل في غير أشهر الحج لا يصبر محرما ما لم
بدرك الهدى وبصر معه هكذا ذكر في الرقيات لأن تقليد هدي المنعة في غير أشهر الحج لا يعند به
لأنه فعل من أفعال المنعة وأفعال المنعة قبل أشهر الحج لا يعند به فيكون نظوعا وفي هدي الطوع عالم
بدرك وبصر معه لا يصبر محرما كذا في الجامع الصغير لفاضلان رحمه الله قوله والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي
جزوا ولئن ثبت تلك الرواية التي رواها الشافعي رحمه الله الثمينة من حيث الحكم بالعطف لا يدل على اختلاف الجسنة وكذلك
التخصيص باسم خاص لا يمنع الدخول تحت اسم العام كقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته وكتبه ورسله وجميع
وقوله تعالى وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم فصك ومن نوح كذا ذكره الإمام المحبوبي رحمه

باب القرآن

القرآن افضل من المنع والافراد وقال الشافعي رحمه الله الافراد افضل وقال مالك رحمه الله تعالى المنع افضل من القرآن لان له ذكر في القرآن ولا ذكر للقرآن فيه وللشافعي قوله عليه السلام القرآن رخصة ولا ن في الافراد زيادة التلبية والسفر والحلق ولنا قوله عليه السلام يا آل محمد اهلوا بحجة وعمرة معا ولا ن فيه جمع بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف والحجاسة في سبيل الله وصلوة الليل والتلبية غير محصورة والسفر غير مقصود والحلق خروج عن العباداة فلا ترجيح بما ذكره والمقصود بما روي نفي قوله اهل الجاهلية ان العمرة في اشهر الحج من احرى الفجور وللقرآن ذكر في القرآن لان المراد من قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ان يحرم عليهما من ديرة اهل على ما روينا من قبل ثم فيه تعجيل الاحرام واستدانة احرامهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك المنع فكان القرآن اولى منه وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله بناء على ان الثناون عندنا بطواف طوافين وليسعي سبعين وعنده طواف واحد وسعي واحد قال

باب القرآن

المحرمون انواع اربعة مفرد بالحج ومفرد بالعمرة وقارن وتتمتع فالمفرد بالحج هو ان يحرم بالحج لا غير ثم يأتي بافعال الحج والركن فيه شيان الوقوف بعرفة وطواف الزيادة والمفرد بالعمرة ان يحرم بالعمرة لا غير من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها واقبالها اربعة فاشان منها ركنها وهما الطواف والسعي والاشان شرطها وهما الاحرام والحلق فالاحرام شرط اداؤها والحلق شرط الخروج منها ومحظورها محظورة الحج ووقتها السنة كلها الا خمسة ايام بكرة فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق والقارن من يجمع بين العمرة والحج في الاحرام وكذلك لو احرم بعرة فلم يطف او بطاف لها اقل من اربعة اشواط ثم احرم كان قارنا وكو احرم بالحج فلم يطف حتى اهل بعرة كان قارنا ايضا والمنع من يأتي بالعمرة في اشهر الحج او باكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك على وصف الصحة قبل ان يلم باهل المماسا **قوله** القرآن افضل من المنع والافراد والمراد بالافراد هنا افراد كل واحد من العمرة والحج يسفر على حدة وبديل عليه اسند لال الشافعي رحمه الله تعالى عليه لرجح مذهبه بقوله ولا ن في الافراد زيادة الاحرام والسفر والحلق وكذلك ذكر في تعليقنا ولا ن في القرآن معنى الوقوف والتتابع في العباداة وهو افضل من افراد كل واحد منهما كالجمع بين الصوم والاعتكاف وكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى انه قال حجة كوفية وعمرة كوفية افضل عندي من القرآن وهذا نظر قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه ان اربعاً اولى من اثنين يريد به ان اربع ركعات بتسليمه اولى من اربع بتسليمين ولا خلاف لاحد في ان اداء اربع اولى من الاقتصار على ركعتين **قوله** والتلبية غير محصورة الى آخره جواب عن قول الشافعي رحمه الله تعالى عليه وقوله وللقرآن ذكر في القرآن جواب عن قول مالك **قوله** والمقصود بما روي وهو قوله عليه الصلوة والسلام القرآن رخصة من الله وثمعة منه كاسقاط شرط الصلوة بالسفر رخصة وانما سميت رخصة مع ان القرآن عزيمة لما ان اشهر الحج كان للحج قبل الاسلام فدخلها الله تعالى في اشهر الحج اسقاطا للسفر ليجد بدع القرابة فكان اجتماعها في سفر واحد رخصة من الله تعالى **قوله** على ما روينا من قبل اي في فصل المواقيت **قوله**

قال وصف القرآن أن يهل بالعمرة والحج معا من الميقات ويقول عقب الصلاة اللهم اني
 اريد الحج والعمرة فليسرهما لي وتقبلهما مني لان القرآن هو الجمع بين الحج والعمرة من قولك قربت الشيء
 بالشيء اذا جمعت بينهما وكذا اذا دخل حجة على عمرة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط لان
 الجمع قد تحقق اذا لاكثر منها فافهم ومتى عزم على ادائها فليست التيسير فيها وفيهم العمرة على الحج فيه وكذلك يقول
 ليك بعمرة وحجة معا لا نهى بها بفعال العمرة فكذلك يبدأ بالحج وان اخذ ذلك في الله
 والتلبية لا بأس به لان الواو للجمع ولو تولى بقلبه ولم يذكرها في التلبية اجزاه اعتبارا بالصلاة
 فاذا دخل مكة ابتدأ وطاف بالكعبة سبعة اشواط يرمل في الثلث الاول منها ويسعى
 بعدها بين الصفا والمروة وهذا افعال العمرة ثم يبدأ بأفعال الحج فيطوف طواف القدوم وسبعة
 اشواط ويسعى بعده كما بينا في المفرد ويقدم أفعال العمرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج والقرآن في معنى التمتع
 ولا يخلق بين العمرة والحج لان ذلك جنابة على احرام الحج وإنما يخاف في يوم النحر كما يخلق المفرد ويحلل بالكف
 عندنا لا بالذبح كما يخلل المفرد ثم هذا مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله يطوف طوافا واحدا ويسعى سعيًا واحدا لقوله
 عليه السلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ولان معنى القرآن على النداء اخل حتى اكفي فيه تلبية واحدة وسفر واحد
 حلق واحد فكذلك في الأركان ولنا انه لما طاف ضبي بن معبد طوافين وسعي سبعين قال له عمر رضي الله تعالى عنه هديت
 لسنة نبيك ولان القرآن ضم عبادة الى عبادة وذلك انما يتحقق بأداء عمل كل واحد على الكمال ولانه لا ندخل في العبادة
 القصيرة والسفر للنوسل والتلبية للتخريم والحلق للتحلل فليست هذه الاشياء بمقاصد بخلاف الأركان الا ترى ان شفعي المنطوق لا يبدأ
 ويحج مرة واحدة يؤد بان ومعنى ما رواه دخل وقت العمرة في وقت الحج

قوله اعتبارا بالصلاة اي اذا تولى بقلبه ما هيبة الصلاة وكبر اجزاه **قوله**
 والقرآن في معنى المنفعة من حيث انه يرفع باداء النكاح في سفرة واحدة **قوله** ولان معنى
 القرآن على النداء اخل لانه لو لم يبدأ اخل لما صح القرآن بينهما كما لا يصح القرآن بين صلوتين وصومين لانه لا يصبو
 اداء عبادتين من جنس واحد في وقت واحد لان تأديتهما بمنفعة واحدة ولا يسع بعملين وهذا يرجع الى ان
 الاحرام على اصله من اركان الحج والركنان من عبادة لا يتصور تأديتهما في حالة واحدة فكذلك الاحرامان فلما جاء الشرع به
 علم ان احدهما يدخل في الآخر **قوله** ولنا انه لما طاف ضبي بن معبد هو الثعلبي اسلم ولقي
 زيد بن صوحان قال كنت امرئ نصرانيا فاسلمت فوجدت الحج والعمرة واجبت علي فاحرمت بهما وطعت طوافين و
 سعت سبعين فلبت نفرا من الصحابة فيهم زيد بن صوحان وسليمان بن ربيعة فقال احدهما لصاحبه هو اصل
 من بعبره فلبت عمر بن الخطاب رض واخبرته بذلك فقال ما قال ليس بشيء هديت لسنة نبيك كذا في المبسوط
 ولانه لا ندخل في العبادات كالصلوتين لا تنوب احدهما عن الاخرى وكما لا ركان لا تنوب بعضهما عن بعض كالنكاح
 في الصلاة والركعات وهذا اخبرنا عن العقوبات كالحج ود والفصا والكفارات التي فيها شبهة العقوبة
قوله فليست هذه الاشياء بمقاصد اي فامكن القول بالنداء اخل فيها بخلاف الأركان فانها مقصود فلا يمكن
 النداء اخل فيها كما في اركان الصلاة **قوله** ومعنى ما رواه دخل وقت العمرة في وقت الحج رد القول الجاهل ان العمرة في شهر الحج
 من غير الفجور اي سوء السيئات وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقام جائز شائع في اللغة كما يقال آتيتك صلاة الظهر اي وقتها قول

قال وان طاف طوافين لعمرته وحجته وسعي سبعين بحرينا لانه الى بما هو المستحق عليه وقد اصاب
 بتأخير سعي العمرة وتقدم طواف النجاة عليه ولا يلزمه شيء امل عند ما فظا لمران التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب
 الدم عند ما وعده طواف النجاة سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدم اولي والسعي بها جزء بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب
 الدم فكذا بالاستغفار بالطواف قال واذا رمى الجمره يوم النحر ذبح مشاة او بقرة او بدنة
 او سبع بدنة في هذا دم القران لانه في معنى المنع والهدي منصوص عليه فيها والهدي من الابل و
 البقر والغنم على ما ذكره في باب ان شاء الله تعالى واراد بالبدنة هنا البعير وان كان اسم البدنة يقع عليه وعلى البقرة
 على ما ذكرنا وكما يجوز سبع البعير يجوز سبع البقرة فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلثة ايام في الحج اخرها
 يوم عرفة وسبعة ايام اذا رجع الى اهله لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا
 رجعتم تلك عشرة كاملة فالنص وان ورد في المنع فالقران مثله لانه مرتفق باداء النسكين والمراد بالحج
 والله اعلم وقنه لان نفسه لا يصلح طرفا الا ان الافضل ان يصوم قبل يوم النحر يومه ويوم النحر وعرفة لان
 الصوم بدل عن الهدي فيستحب تأخير الى آخر وقته رجاء ان يقدر على الاصل وان صامها بمكة بعد
 فراغه من الحج جاز ومعناه بعد مضي ايام التشريق لان الصوم فيها منهي عنه وقال

قولها والسعي بها جزء بالاستغفار بعمل آخر لا يوجب الدم فكذا بالاستغفار بالطواف يعني ان استغفاله بطواف النجاة قبل سعي العمرة لا يكون
 اكثر ثأ من استغفاله بكل او نوم ولو انه بين طواف العمرة وسعيها اشغل يوم او اكل لم يلزمه دم فكذا ان اشغل بطواف
 النجاة كذا في المبسوط فقولنا او سبع بدنة فان قيل بعض الهدي ليس لهدي قلنا انما علم جاز به بحدوث جابر رضي الله عنه
 انه قال اشترى كاسين كناعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقرة سبعة وفي البدنة سبعة فقولنا واراد بالبدنة هنا البعير اي
 قوله او بدنة حيث عطف على قوله او بقرة وفي قوله او سبع بدنة اراد بها ما هو الاصل منها فقولنا فاذا لم يكن له ما يذبح صام ثلثة
 ايام في الحج اخرها يوم عرفة فان صامها في شهر الحج بعد الاحرام بالعمرة او الحج جاز ولا يجوز صوم سبعة ايام قبل الفراغ لانه معلق بشرط
 الرجوع والمعلق بالشرط معد ومقوله وهذا بخلاف المضاف فانه سبب في الحال كما في قوله تعالى فصدقة من ايام اخرها لا يخرج شهود
 الشهر من ان يكون سببا حقيقة في جواز الاداء وقوله وسبعة اذا رجعتم يخرج المنع من ان يكون سببا لصوم المنع قبل الرجوع من
 حتى لو اداء لا يجوز لانه لما تعلق بشرط الرجوع قبل وجود الشرط لا يتم سبعة معق وهناك اضافة الصوم الى وقت فقبل وجود
 الوقت يتم السبب فيه معنى حتى يجوز الاداء وفي الكشف فان قلت ما فائدة الفذ لكه قلت الواجب في الاداء كما في قولك
 جالس الحسن وابن سبرين الا ترى انه لو جالسا جميعا او واحدا منهما كان مثله فذلك نقبا لثوم الاداء وقيل كما
 اي في وقوعها بدلا من الهدي فقولنا لان الصوم بدل عن الهدي فان قيل انما يظهر حكم الخلف
 عند فوات الاصل ومنها لم يتحقق فوات الاصل ولو قدر على الاصل في هذا الوقت لا يجوز به لانه موقت بيوم النحر
 فكيف يجوز به الخلف وقد عرف ان خطاب الاصل بوجه عليه ثم ينقل الى البدل للعجز عنه قلنا هذا حكم ثبت بالنص
 والنص وان ورد في المنع فالقران في معناه لان الهدي انما وجب شكر الما انعم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء
 النسكين في سفر واحد وهذا المعنى اتم في القران على انا نقول لما غلب على ظنه العجز عن الاصل فكانه قد تحقق
 لان غالب الظن كالمحقق واذا قدر على الهدي في خلال صوم الثلثة او بعدها يوم النحر لم يمه الهدي فيسقط حكم الصوم
 لانه خلف واذا قدر على الاصل قبل تادى الحكم بالخلف سقط حكمه وان وجد الهدي بعد ما حل قبل ان

وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز لانه معلق بالرجوع الا ان ينوي المقام فيجوز به لتعد بالرجوع ولنا ان معناه رجعت
عن الحج اي فرغتم اذا فرغ سبب الرجوع الى اهله فكان الاداء بعد السبب فيجوز وان فاته الصوم حتى ان
يوم النحر لم يجزه الا الدم وقال الشافعي رحمه الله يصوم بعد هذه الايام لانه صوم موقت فيقضي كصوم رمضان
وقال مالك رحمه الله تعالى عليه يصوم فيها لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وهذا وقتنا الذي
المشهور عن الصوم في هذه الايام فيتقيد به النص او يدخله التقصر فلا ينادى به ماوجب كاملا ولا يؤدى
بعد ها لان الصوم بدل والا بدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج

ان يصوم السبعة في ايام الذبح او بعد ها فلا هدي عليه لان الخل قد حصل بالخلف فوجد الاصل بعد حصول
المقصود بالخلف لا يغير حكم الخلف وان لم يجل حتى مضى يوم النحر ثم وجد الهدي فصومه تام ولا هدي عليه
لان الذبح موقت بايام النحر فاذا مضى فقد حصل المقصود وهو ابا حنة الخل فصا ركنا تحلل
ثم وجد الهدي **قوله** وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز اي قبل الرجوع والوصول
الى الوطن لانه معلق بالرجوع فان قبل هذا التعليق منقوض على اصله لما ان التعليلات اسباب في الحال
عنده فيجوز صار مكان الرجوع قد وجد على اصله الا ترى ان الرجل اذا قال اذا قدم فلان فله على
ان اضيق بدوم فعنده يجوز التحجيل بالصدق قبل قدم فلان وعنده لا يجوز بناء على هذا
الاصل والمسئلة في نواذر صوم المبسوط وعلى هذا الاصل ايضا جواز التكفير بعد التمين قبل الحنث عند
شتمها هو عين التعليق فلم يجز فما وجه قلنا نعم كذلك الا انه يفرق بين المبدئي والمالي
في الواجبات فيجوز التعليق بنفس الوجوب لا وجوب الاداء فوجب الاداء عند وجود
الشرط وفي البدئي لا ينفصل الوجوب عن وجوب الاداء فلما تأخر وجوب الاداء تأخر نفس الوجوب
ولانه لو انقضى مذهبه فلا علينا وكان شمس الائمة رحمه الله كثيرا ما يدكر من منافضاته فمنها
ما ذكر في الفصل الثاني من مسائل المبسوط واحتج الشافعي رحمه الله في ان الفارن يطوف طوافا واحدا ويسعى سعي واحد
عاشته رضي الله عنها طاف لحجته وعمرته طوافا واحدا وسعى سعي واحد اهكذا رواه الشافعي رحمه الله وهذا منه
شافعي ظاهرا وروي عن عائشة رضي الله عنها في المسئلة الاولى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان مفردا ثم
روي في هذه المسئلة انه كان قارنا ولنا ان النص يقتضي ان يصام بمكة لانه يدل عن الهدي وانه يكون بمكة فكذا
بدله الا ان النص علقه بالرجوع نفيها وبسبب ان الصوم في وطنه ليس له فانه في الاقامة فلم يجز فيها العاد على
موضوعه بالنقض والابطال فاذا فاته الصوم حتى ان يوم النحر لم يجزه الا الدم اي حج القران وكذا اذا عجز عن الاداء
او مات ووصى ايجزه الفدية انما يلزمهم الذبح عنه وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يجوز القضاء والفدية
عند العجز وعلى هذا الاختلاف من كان عليه صوم كفارة فعجز بالكبر اجزاه الفدية عنه وعنده لا يجزئه قوله
فيتقيد به النص اي فيتقيد بالمهدي المشهور وهو قوله صلعم الا لا يصوموا في هذه الايام والنص المتفق لجواز الصوم في وقت
الحج وهو قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج لما ان الخبر مشهور مقبول بالاجماع فيتقيد به نص الكتاب بان المراد بنظر الكتاب
ما وراء يوم النحر ايام التشريق لا ايام النحر والتشريق للنهي الوارد فيها عن الصوم ثم لوم يتقيد بنظر الكتاب فلا يلزم
بورش النص في صوم هذه الايام وصوم المنعة وجب عليه كاملا فلا يؤدى بالتأخير كصوم فضله ومضا والكفارة ولا يؤدى بعدا

وجواز الدم على الاصل وعن عمر رضي الله عنه امر في مثله بدخ الشاة فلولم يقد على الهدي فحل وعليه دمان دم التمتع
ودم التحلل قبل الهدي فان لم يدخل الفار من مكة وتوجه الى عرفات فقد صاروا فضا لعمرته
بالوقوف لانه يقد عليه اداؤها لانه يصير بابنا افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشرع ولا يصير
رافضا بمجرد التوجه مما يصح من مذهبا بحقيقة رحمه الله ايضا والفرق له بينه وبين مصلى الظهر يوم الجمعة
اذا توجه اليها ان الامر هناك بالتوجه متوجه بعد اداء الظهر والتوجه في القران والتمتع منهي عنه قبل اداء العمرة
فافترا قال وسقط عنه دم القران لانه لما ارتفعت العمرة لم يرتفع لاداء السكينة وعليه دم
لرفض عمرته بعد الشروع فيها وعليه فضاؤها لحيث الشروع فيها فاشبه المحصر والله تعالى اعلم
بالصواب

باب التمتع

التمتع افضل من الافراد وعن ابن حنيفة رحمه الله ان الافراد افضل لان التمتع سفره واقع لعمرته والمفرد
سفره واقع لحجته وجه ظاهر الرواية ان في التمتع جمعا بين العبادتين فاشبه القران ثم فيه زيادة منك وهو اثنان الدم
وسفره واقع لحجته وان تحلل العمرة لانهما تبع للحج كتحلل السنة بين الجمعة والسعي اليها والتمتع على وجهين متمتع
بسوق الهدي ومتمتع لا بسوق الهدي ومعنى التمتع التفرق باداء السكينة في سفر واحد من عتبان بلم
بأهله بينهما الماما صححا وبداخله اختلافان بينهما ان شاء الله تعالى وصفته ان يبتدئ من الميقات في شهر
الحج فيجزم بالعمره ويدخل مكة فيطوف لها ويسعى لها ويحلق او يقصر وقد حل من
عمرته وهذا

بعد ما لان الهدي صل وقد نقل حكمه الى حلف موصوف بصفة على خلاف القياس اذ الصوم ليس بمثل له صورة ومعنى وقد يقد
اداءه على الوصف المشرع فصار هذا بدلا لا وجود له بحال فقلل الحكم الى الاصل وهو الدم كما لظاهر لما نقل الحكم في حقه
من التحريم الى صوم موصوف لم يجز الا ان يؤدبه بوصفه **قوله** وجواز الدم على
الاصل اي انما جاز الدم على الاصل لان يكون بدلا من الصوم فليزم بدل البدل **قوله**
ولا يصير رافضا بمجرد التوجه هو الصحيح اخرا عن رواية الحسن فانه يروي عن ابن حنيفة رحمه الله انه يصير
رافضا للعمرة بالتوجه الى عرفات وهذا هو القياس على مذهبه كما جعل التوجه الى الجمعة قبل فراغ الامام
بمنزلة الشروع في الجمعة في ارتفاع الظهر والله اعلم بالصواب

باب التمتع

قوله لان التمتع سفره واقع للعمرة بدل ليل انه اذا فرغ من العمرة صار مكبا
حكما في حق الميقات لانه يقيم بمكة حلالا ثم يحرم الحج من المسجد الحرام فصار سفره منتهيها بالعمرة واما
المفرد فسفره واقع لحجته والجمعة فريضة والعمرة سنة والسفر الواقع للفرض اولى من الواقع للسنة **قوله**
من عتبان بلم بأهله بينهما الماما صححا والامام الصحيح عبارة عن النزول في وطنه من غير بقاء صفة الاحرام وهذا انما يكون في التمتع
اذا لم يسوق الهدي فاما اذا ساق الهدي فالمامة لا يكون صححا وذلك لا يمنع حجة التمتع خلافا لمحمد رحمه الله على ما يأتي وذكر
في المحيط وتفسير الامام الصحيح ان يرجع الى اهله ولا يكون العود الى مكة مستحقا عليه وعن هذا قلنا انه لا يمنع لاهل مكة واهل
المواثيق ومن دونها الى مكة اما اهل مكة فلان من شرط التمتع ان لا يلم بأهله فيما بين عمرته وحجته الماما صححا واما اهل المواثيق
ومن دونها فلانهم الحقوا باهل مكة ولهذا جاز لهم دخول مكة بغير احرام فالحقوا بهم في هذا الحكم ايضا **قوله**

وهذا هو تفسير العمره وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعل ما ذكرنا هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء وقال مالك رحمه الله لا حلق عليه انما العمرة الطواف والسعي وحجنا عليه ما روينا وقوله تعالى محلفين رؤسكم الآية نزلت في عمرة القضاء ولا ما كان لها حرم بالنسبة كان لها حلال بالحلق والحج ويقطع التلبية اذا ابتدأ بالطواف وقال مالك رحمه الله كما وقع بصره على البيت لان العمرة ذبارة البيت ونتم به ولكن ان النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قطع التلبية حين اسلم الحجر ولان المقصود هو الطواف فيقطعها عند افتتاحه ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي قال — ويقوم بمكة حلالا لانه حل من العمرة فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد والشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بذلك وهذا لانه في معنى المكي ومبقات المكي في الحج الحرم على ما بينا وفعل ما يفعله الحاج المفرد لانه مؤد للحج الا انه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا المتمتع بعد ما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى متى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعي بعده لانه قد سعى بذلك مرة وعليه دم المتمتع للنصر الذي تلوناه فان لم يجد صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع على الوجه الذي بيناه في القران

فكوله وهذا هو تفسير العمرة وليس للعمرة طواف القدم ولا طواف الصدر اما طواف القدم فلا بد كما وصل الى البيت تمكن من اداء الطواف الذي هو ركن في هذا النسك فلا يشتغل بغيره بخلاف الحج فانه عند القدم لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج فبأنى بالطواف المستنون الى ان يحجى وفن الطواف الذي هو ركن واما طواف الصدر فكان الحسن بقوله في العمرة طواف الصدر ايضا في حق من قدم صاعدا اذا اراد الرجوع الى اهلته كما في الحج ولكننا نقول ان معظم الركن في العمرة الطواف وما هو معظم الركن في النسك لا يتكرر عند الصدر كالوقوف في الحج لان الشئ لا يجوز ان يكون معظم الركن في نسك وهو بعينه غير ركن في هذا النسك كذا في المبسوط **قوله** في عمرة القضاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم احرم للعمرة فاني مكة فمنعه اهل مكة فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وقع الصلح بينه وبينهم فقصى تلك العمرة **قوله** لان العمرة ذبارة البيت وبتم به اي وبتم الزيارة لوقوع بصره على البيت **قوله** ولهذا يقطع الحاج عند افتتاح الرمي اول مناسك الحج في هذا اليوم الرمي كما ان اول مناسك المعتمر هو الطواف ثم الحاج يقطع التلبية عند افتتاح الرمي لاجل دخول موضع الرمي فكذا في العمرة يقطعها بعد الشروع في الطواف فان قيل هذا الاستدلال لا يتم عليه لانه يقطع التلبية عنده كما يقطع بعرفة قبل يوم الرمي فلما الطواف هنا كالوقوف ثمه فكما لا يقطع قبل الوقوف فكذا لا يقطع هنا قبل ان يشروع في الطواف **قوله** فاذا كان يوم التروية احرم بالحج من المسجد هذا بيان آخر وقت الاحرام وما تقدم احرامه بالحج فهو افضل لان فيه اظهارا للمساواة والرغبة في العبادة ولانه اشق على البدن فكان افضل كذا في المبسوط **قوله** وفعل ما يفعله الحاج المفرد غير انه لا يطوف طواف التخيير لانه لما حل صار هو المكي سواء ولا خيرة للمكي كذا هذا **قوله** بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة والمفرد يطوف طوافا لقدم فبأنى بالرمل فيه فلا يرمل في طواف الزيارة بخلاف المتمتع فانه لا يأتي بطواف القدم **قوله** ولو كان هذا المتمتع بعد ما احرم بالحج طاف برمي به انه طاف طوافا القدم مع انه لم يكن سنة في حقه وسعى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده رمل في طواف التخيير اول رمل لانه لما سعى بعده قد سقط الرمل لان الرمل انما شرع في طواف بعده سعى ولا يسعى ههنا لانه وجد مرة فذلك سقط الرمل **قوله**

فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر لم يجزه عن الثلاثة لان سبب وجوب هذا الصوم التمتع لانه بدل عن الدم وهو في هذه الحالة غير متمتع فلا يجوز ادائه قبل وجود سببه وان صامها بعد ما احرم بالعمرة قبل ان يطوف عندنا جاز خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه له قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ولنا انه اداه بعد انعقاد سببه والمراد بالحج المذكور في النص وفنه على ما بينا والا فضل فاجزها الى آخر وقتها وهو يوم عرفة لما بينا في القرآن وان اراد المتمعن ان يسوق الهدى احرم وساق هديه وهذا افضل لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدى ايام مع نفسه ولان فيه استعدادا ومساواة فان كانت بدنة قلدها بمزادة او فعل كحدث عائشة رضي الله عنها على ما رويناه والتقليد اولى من الجليل لان له ذكرا في الكتاب ولانه للاعلام والجليل للزينة وبلي ثم يقلد لانه يصير محرما بتقليد الهدى والتوجه معه على ما سبق والا ولى ان يعقد الاحرام بالنسبة ويسوق الهدى وهو افضل من ان يفودها لانه صلى الله عليه وسلم احرم بذى الحليفة وهذا ياه شاق بين يديه ولانه ابلغ في الشهيرة الا اذا كانت لا تنساق فحينئذ يقول قال واستعر البدنة عند ابي يوسف ومحمد وحمهما الله ولا يستعر عند ابى جعفر ربه روح وبكره والاشعار هو الاشارة بالجمع لغة وصفته ان يسبق سنامها بان يطعن في اسفل السنام من الجانب الايمن قالوا والاشبه هو الاشارة لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصودا وفي جانب الايمن اتفاقا ويطحن سنامها بالدم اعلا ما وهذا الصنع مكروه عند ابى جعفر رحمه الله وعند ما حسن وعند الشافعي رحمه الله سنة لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الكفاء الراشد بن رضي الله عنهم ولما ان المقصود من التقليد ان لا يهاج اذا ورد ماء او كلاً او برد اذا ضل وانه في الاشعار لم لانه الزم فمن هذا الوجه يكون سنة الا انه عارضه حجة كونه مثله فقلنا بحسنه ولا بحقيقة انه مثله وانه منهى عنه ولو

قوله فان صام ثلاثة ايام من شوال ثم اعتمر اي احرم بالعمرة **قوله** ولنا انه اداه بعد انعقاد سببه فيجوز ان ادى الزكاة قبل الحول بعد الضباب اخرج اسانا خطأ فصام قبل الموت كفارة او المسافر صام رمضان قبل ان يقم وذلك لان السبب ما ذكره الله تعالى وهو التمتع بالعمرة الى الحج فاصل العلة التمتع بالعمرة بالشرع فيها في وقت الحج ووصفها الوصل بالحج وهذا لان العرب كانت تسمى العمرة في اشهر الحج من افجر الفجر فتنسخ الاسلام ذلك هذه الآية فكان تمتعاً بالعمرة في اشهر الحج اي ارتفاعاً باباحة الشرع فيها في وقت الحج فكان اصل موجب الشكر هو الارتفاق بشرعية العمرة في اشهر الحج لانه لم يكن له هذا الارتفاق قبل هذا وكذا لا يرتفع بالحج فحرم الوصل بالحج بحرم الوصف لاصل العلة كالتناء للضباب فيجوز تعجيل الواجب كما يجوز هناك لعدم الوصف منع وجوب الاداء ولم يمنع التعجيل **قوله** حدثت عائشة رضي الله عنها على ما روينا اي في فصل قبل باب الفران انها قالت كنت افتل قلداً بدهدي **قوله** صلى الله عليه وسلم **قوله** لان له ذكر في الكتاب وهو قوله تعالى ولا الهدى ولا الفلأند **قوله** على ما سبق اي في فصل قبل باب الفران **قوله** والاشبه هو الاشارة لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في الجانب الايسر مقصودا وذلك لان الهدى ايا كانت مقبلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يدخل بين كل يعبرين من قبل الرؤس فكان الرمح يمينه لا محالة وكان يقع طعنه عادة او لا على اليسار البعير الذي هو يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم

ولو وقع التعارض فالجرح للحرم وأشعار النبي صلى الله عليه وسلم كان لصيانته الهدى لأن المشركين لا يمتنعون عن نرضه إلا به
وقبل أن أباحه كره أشعار أهل زمانه لما لغتهم فيه على وجه يخاف منه السراية وقبل أنما كره إشاره على التقليد قال
فاذا دخل مكة طاف وسعى وهذا للعمرة على ما يبين في المتن لا يسوق الهدى إلا أنه لا يحل
حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى و
جعلتها عمرة وتحلت منها وهذا ينفي التحلل عند سوق الهدى ويجزم بالحج يوم التروية كما جزم
أهل مكة على ما بينا وأن قدام الأحرار قبله جاز وما غل المتمتع من الأحرار بالحج فهو
أفضل لما فيه من السارعة وبادة المشقة وهذه الأفضلية في حق من ساق الهدى وفي حق من لم يسق وعليه دم وهو
دم التمتع على ما بينا وإذا حل يوم النحر فقد حل من الأحرار لأن الحل في الحج كالحل في الصلاة
فتحل به عنهما

ثم كان يعطف عن يمينه وأشعار الآخرين قبل يمين البعير أيضا فالأفضدا إليه فصار الأمر الأصلي حق بالاعتبار في الهدى
إذا كان واحدا **قوله** ولو وقع التعارض فالجرح للحرم لأن المحرم بوجوب الانشاع والأشعار سنة
أحسن فيكون المحرم أولى بأن قبل الأشعار من النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فيكون فعله ناسخا لغيره المشقة فلما
دعي أن النبي صلى الله عليه وسلم ما قام خطيبا إلا وقد نهي في خطبته عن المشقة وقد خطب يوم العيد فقد نهي من
المشقة فيكون باقية على حرمتها **قوله** وقبل أن أباحه كره أشعار أهل
زمانه هذا تأويل الطحاوي قال ما كره أبو حنيفة رحمه الله أصل الأشعار فكيف بكروه ذلك مع ما اشتهر فيه من الآثار وإنما
كره أشعار أهل زمانه لأنه رآهم يستقصون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة لسرايتها خصوصا في حجاج وزاير البصر
في سد هذا الباب على العامة لأنهم لا ينفقون على الجلد فاما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك كذا
في المبسوط وقبل أنما كره إشاره على التقليد هذا تأويل الشيخ الإمام أبي منصور رحمه الله كما أشار الكتاب على المسئلة
قوله فاذا دخل مكة أي الممتع الذي ساق الهدى **قوله**
لو استقبلت من أمري ما استدبرت كان النبي صلى الله عليه وسلم ممنوع وساق الهدى ولما فرغ من أصل العمرة أمر الصحابة أن يجفروا
رؤسهم ويحللوا وهم ينظرون أن النبي صلى الله عليه وسلم هل يتحلل عن العمرة أم يفتتح بأفعال الحج فقال
عليه السلام لو استقبلت من أمري يعني لو علمت في ابتداء شروعي في العمرة ما استدبرت أي ما علمت
إلا أن هذا العارض يعترض في هذا الوقت لما سقت الهدى ولجعلت ما أنبت به عمرة وتحللت
منها فلعل شاعرا أغرض للنبي صلى الله عليه وسلم فاحتاج إلى التحلل قبل يحيى أو أنه فقال عليه السلام
هذا القول وأنه ينفي التحلل عند سوق الهدى ولأن الحل لا يصير بالسوق محرما في الابتداء
فإن بقي الأحرار به أولى **قوله** فاذا حل يوم النحر التحلل بالحل في عند أبي حنيفة
رحمه الله بنوقف بالحرم وبأيام النحر وجوبا وعند محمد روح بالحرم وجوبا وبأيام النحر استحبابا وعند
أبي يوسف رحمه الله بهما جميعا استحبابا **قوله** فقد حل من الأحرار أي أحرار العمرة والحجة
فإن قيل لو كان أحرار العمرة باقيا إلى وقت الحل ينبغي أن يلزم دمان فيما إذا جنى قبل الحل وقد
قال علماء نازحه الله أن الفارن لو مثل صيدا بعد الوقوف بعرفة قبل الحل فعليه ثمة واحدة ولو بقي أحرار العمرة
بعد الوقوف لوجب عليه فيمضان كما قبل الوقوف فلما أن أحرار العمرة انتهى بالوقوف وإنما يبقى في حق التحلل لا غير لأن التحلل لا ينص

وليس لأهل مكة تمتنع ولا قران وإنما لهم الأفراد خاصة خلاف الشافعي رحمه الله والحجزة عليه قوله تعالى
 ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ولأن شرعها للزفة بأسقاط إحدى السفرتين وهذا في حق الآفاقي ومن
 كان داخل المواقيت فهو بمنزلة المكي حتى لا يكون له متعة ولا قران بخلاف المكي إذا خرج
 إلى الكوفة وقرن حيث تصح لأن عمرته وحجته بمقابلة فصار بمنزلة الآفاقي وإذا عاد الممنوع إلى بلده بعد
 فراغه من العمرة ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه لأنه لم ياهله فيها بين تسكين المأما حجاجا وبذلك يبطل
 المنع كداروي عن عدة من الصحابة والتابعين وإذا ساق الهدى فالمأمة لا يكون حجاجا ولا يبطل تمتعه
 عند الإحقة وإبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يبطل لأنه إذا هما بسفرتين ولهما أن العود مستحق عليه مادام
 على نية المنع لأن السوق بمنع من الخل فلما أصبح المأمة بخلاف المكي إذا خرج إلى الكوفة وأحرم بعمرته وساق الهدى حيث
 لم يكن ممنوعا لأن العود هناك غير مستحق عليه فصح المأمة بأهله ومن أحرم بعمرته قبل أشهر الحج قطاف
 لها أقل من أربعة أشواط ثم دخلت أشهر الحج فتمتها وأحرم بالحج كان ممنوعا لأن الأحرام عند
 شرط قبضته تقدم على أشهر الحج وإنما يغير أداء الأضال فيها وقد وجد الأكثر ولذا كثر حكم الكل وإن طاف بعمرته
 قبل أشهر الحج أربعة أشواط فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن ممنوعا لأنه أدى الأكثر
 قبل أشهر الحج وهذا لأنه بحال لا يفسد نسكه بالجماع فصار كما إذا تخطى منها قبل أشهر الحج ومالك رحمه الله تعالى عليه
 يعتبر الأضام في أشهر الحج : والحجة

لا يتصور الأبعد فقام الأحرام في حق الخل لا غير كحرام المفرد بالحج بعد الحلق فإنه لا يبقى في حق سائر المحظورات ويبقى
 في حق الجماع ضرورة طواف الزبارة وإنما قلنا أن أحرام العمرة لا يبقى بعد الوقوف لأن الله تعالى جعل الحجزة غايبة أحرام العمرة والمضروب
 له الغائبة لا يبقى بعد وجود الغائبة الضرورة وهي ما ذكرنا وإذا لم يبق أحرام العمرة لم تقع الجنابة عليه فلا يجب لأجله شيء كذا
 في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله **قوله** وليس لأهل مكة تمتنع ولا قران وإنما لهم الأفراد خاصة خلاف
 الشافعي رحمه الله فإن عنده لم يفران والمنع ولكن لا دم عليهم والأصل فيه قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري
 المسجد الحرام وذلك إشارة إلى المنع عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى إلى الحكم الذي هو وجوب الهدى أو الصوم
 وقولنا أخى إذا لو كان كذلك لغير على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إذ المنع شرع لنا أن شئنا وفعلناه ولا لا وأما الأمر
 أو الصوم بعد الشرع فعلينا لا اختيار لنا فيه فحاضر المسجد عندنا أهل مكة ومن كان في البغاث سواء كان بينه وبين مكة
 مسيرة سفر أو لم يكن وقال الشافعي رحمه الله وهم أهل مكة ومن حولها إذا لم يكن بينه وبين مكة مسيرة السفر كذا
 في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله **قوله** بخلاف المكي إذا خرج إلى الكوفة وقرن
 حيث يصح وإنما خصه بالفران دون المنع لأنه لو اعتمر هذا المكي في أشهر الحج ثم حج من عامه ذلك لا يكون ممنوعا
 بخلاف الآفاقي إذا ساق الهدى ثم ألم بأهله معها كان ممنوعا لأن العود هناك مستحق عليه فممنوع ذلك حجة المأمة بأهله
 وأما في المكي هذا العود غير مستحق عليه وإن ساق الهدى فكان المأمة بأهله حجاجا فذلك لم يكن ممنوعا كذا في المبسوط وذكر
 الإمام المحجوب في الجامع الصغير أن هذا المكي الذي خرج إلى الكوفة وقرن إنما يصح فرانه إذا خرج من البغاث قبل دخول أشهر الحج فاما إذا
 دخل أشهر الحج وهو بمكة صار ممنوعا من الفران شرعا فلا يغير ذلك بخروجه من البغاث فاما إذا دخل أشهر الحج وهو بالكوفة فهو غير
 ممنوع من الفران لأنه في هذه الحالة بمنزلة الكوفي كداروي عن محمد بن **قوله** كذا روي عن عدة من الصحابة والتابعين روي
 عن ابن عمر بن عبد بن المسيب ومحمد بن جبير وعطاء وطائوس وإبراهيم وعنه عنهم **قوله** ومن أحرم بعمرته قبل أشهر الحج : ههنا

والحج عليه ما ذكرنا ولا نال الزماني بأداء الأفعال والمنع المرفق بأداء النسك في سفره واحدة في أشهر الحج قال واستهمل
الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روي عن العبادلة الثلاثة وعبد الله بن الزبير رضي الله
تعالى عنهم أجمعين ولا نال الحج بفوت بمضي عشر ذي الحجة ومع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات وهذا يدل على أن المراد من
قوله تعالى الحج أشهر معلومات شهران وبعض الثالث لا كله فإن قدم الأحرار بالحج عليها جازا حراما
وانعقد حجا خلافا للشافعي رحمه الله فإن عنده يصير محرما بالعمرة لأنه ركن عنده وهو شرط عندنا فاشبه الطهارة
في جواز التقديم على الوقت ولا نال الأحرار بحريم أشياء وإيجاب أشياء وذلك يصح في كل زمان وصار كالقديم على المكان
قال وإذا قدم الكوفي بعمرة أشهر الحج وفرغ منها وحلق أو قصر ثم اتخذ
مكة أو البصرة دارا وحج من عامه ذلك فهو مستمتع أما الأول فلا لأنه مرفق
بنسك في سفر واحد في أشهر الحج وأما الثاني فقبل هو بالاتفاق وقبل هو قول أبي حنيفة رحمه الله وعندنا لا يكون
مستمعا لأن المنع من تكون عمرته مضافا إليه ومجته مكيته وسكاه هذا من مضافات وكذا أن السفر الأول فائمه
مالم يعد إلى وطنه وقد اجتمع له نسكان فيه فوجب دم المنع

هنا ما ذهب إليه ثلثة فعندنا تقديم الأحرار على أشهر الحج غير مانع لصحة المنع بعد أن نال بأفعال العمرة ما كثرها في أشهر
الحج وعندنا ما لك رحمه الله تقديم أفعال العمرة على أشهر الحج أيضا لا يمنع صحة المنع بعد أن كان التخلل من أحرار العمرة في
أشهر الحج وعند الشافعي رحمه الله إذا أحرار بالعمرة قبل أشهر الحج لم يكن مستمعا وإن كان أداء أعمال العمرة في أشهر
الحج فعنده المعتبر وقت الأحرار بالعمرة وعندنا ما لك رحمه الله وقت التخلل من الأحرار ونحن نقول أن كان أداء
الأعمال قبل أشهر الحج لم يكن مستمعا لأن أحرارهم في غير أشهر الحج صار بحيث لا يفسد بالجماع فهو كما لو تخلل
منه وإن لم يأت بالأعمال حتى دخل أشهر الحج فأحرارهم للعمرة في أشهر الحج بحيث يفسد بالجماع فصار كما لو أحرار
بها في أشهر الحج لأنه مرفق بأداء النسك في أشهر الحج في أشهر الحج **قوله** والحج عليه ما ذكرنا هو
قوله وقد وجد أكثر ولا أكثر حكم الكل **قوله** وأشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر
من ذي الحجة وقال مالك رحمه الله جميع ذي الحجة من أشهر الحج أيضا وهو مروي عن عروة بن الزبير لظاهر
قوله تعالى الحج أشهر معلومات أي وقت الحج وقاعدة مذهبه أنما يظهر في جواز تأخير طواف الزبارة فإن قلت
فكيف كان الشهران وبعض الثالث أشهر قلت اسم الجمع بشرط فيه ما وراء الواحد يدل قوله تعالى
فقد صفت فلو بكما وقبل نزل بعض الشهر منزلة كله كما يقال رأيت سنة كذا أو على عهد فلان ولعل
العهد عشرون سنة أو أكثر وإنما رآه في ساعة منها كذا في الكشاف **قوله**
فإن قدم الأحرار بالحج عليها جازا حراما وانعقد حجا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى عليه فإن عنده يصير
محرما بالعمرة لأن الوقت وقت العمرة لا ترى أنه لو فات حجه بمضي الوقت بقي أحرارهم للعمرة فكذلك إذا حصل
ابتداء أحرارهم في غير أشهر الحج وهو شرط عندنا يدل أنه يبقى مستمعا إلى الفراغ منه وهذا حد شرط العبادة لا
ركن العبادة وصار كالقديم على المكان فإنه لو أحرار من ديرة أهله صح وإنما يكبره الأحرار قبل أشهر
الحج لأنه لا يأمن من مواضع المحظورات إذا طال مكثه في الأحرار **قوله** وإذا قدم الكوفي بعمرة في أشهر
الحج إلى آخره أعلم بأن جنس هذه المسئلة على أربعة أوجه الأول إذا قام بمكة بعد ما فرغ من العمرة في خلق

فإن قدم بعمره فافسد ما وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة داراً ثم اعتمر في شهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة رحمه الله وقال هو متمتع لأنه انشاء سفر وقد تفرق فيه بينه وبين مكة وإنه باق على سفره ما لم يرجع إلى وطنه فإن كان رجوعه إلى أهله ثم اعتمر في شهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمتعاً في قولهم جميعاً لأن هذا انشاء سفر لا انتهاء السفر الأول وقد اجتمع له سكنان صحيحان فيه ولو بقي بمكة ولم يخرج إلى البصرة حتى اعتمر في شهر الحج ورجع من عامه لا يكون متمتعاً بالاتفاق لأنه مكنته مكنته السفر الأول انتهى بالعمدة الفاسدة ولا تمتع لأهل مكة ومن اعتمر في شهر الحج ورجع من عامه فإيهما أفسد مضي فيه لأنه لا يمكنه الخروج عن عهدة الأحرام إلا بالأضال وسقط دم المتعة لأنه لم يترق بارداً يسكن صحبته في سفره واحدة وإذا تمتعت المرأة فضحت لبثاً لم يخرجها من المتعة لأنها انت بغير الواجب وكذا الجواب في الرجل وإذا حاضت المرأة عند الأحرام اغتسلت وأحرمت وصنعت كما يصنع المحاجج غيرها لأنها لا تطوف بالبيت حتى تطهر كحديث عائشة رضي الله عنها حين حاضت لبس ولأن الطواف في المسجد والوقوف في مفازة وهذا الاغتسال للأحرام لا للصلاة فيكون مفيداً فإن حاضت بعد الوقوف وطواف الزبارة انصرف من مكة ولا يثني عليها أطراف الصد ولا أنه عليه السلام رخص للنساء المحض في ترك طواف الصد ومن اتخذ مكة داراً فليس عليه طواف الصد ولا أنه عليه السلام

خلق ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه متمتع والوجه الثاني إذا خرج من مكة ولكن لم يجاوز الميقات أو جاوز ولكن لم يتخذ متعاً داراً بان لم ينو الإقامة فيه خمسة عشر يوماً حتى حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه متمتع أيضاً والثالث إذا خرج من المواقيت وعاد إلى أهله ثم حج من عامه ذلك وفي هذا الوجه ليس متمتعاً والرابع إذا خرج من الميقات فالتبصرة فافسد ما وفرغ منها ورجع من عامه ذلك قال في الكتاب أي في الجامع الصغير متمتع ولم يذكر فيه خلافاً وروي الحكم الشهيد عن أبي عصمة سعد بن معاذ رضي الله عنهم أما ما ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله وعلى قولهما لا يكون متمتعاً هكذا ذكر الطحاوي وذكر الجصاص رحمه الله أنه لا يكون متمتعاً على قول الكل كذا في المحيط والخلاف فيها إذا اتخذ البصرة داراً بان ينوي الإقامة فيها خمسة عشر يوماً أو لم ينو الإقامة فيها خمسة عشر يوماً ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً اتفاقاً كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله تعالى قوله وإن قدم بعمره أي بأحرار عمره فافسد ما وفرغ منها وقصر ثم اتخذ البصرة داراً ثم اعتمر في شهر الحج ورجع من عامه لم يكن متمتعاً عند أبي حنيفة رحمه الله هذا إذا كان خرج إلى البصرة في شهر الحج واما إذا خرج قبل شهر الحج واعتمر ورجع من عامه ذلك فإنه يكون متمتعاً بخلاف كذا في مبسوط شيخ الإسلام رحمه الله والفوائد الظهيرة **قوله** وإذا تمتعت المرأة فضحت لبثاً لم يخرجها من المتعة لأنها انت بغير الواجب لأن الواجب عليها الدم بسبب التمتع والاضحية غير واجبة عليها لأنها مسافرة أو لأن الاضحية لو كانت واجبة عليها بسبب شرائها بنية الاضحية أو لا قامتها بعد استظهارها لكن لا اضحية غير هذا الواجب فإذا نزلت أحدها لم يخرج عن الآخر وكذا الجواب في الرجل لأنه حصل المرأة بالذكرا ما لأن المرأة كانت هي السائلة فوضع المسئلة على ما وقعت ولما لأن الغالب من حاله الجهل ونية الاضحية في هدي المتعة لا يكون إلا عن جهل ثم لما لم يخرج عن المتعة كان عليها دمان سوى ما ذبح دم لأجل المتعة ودم آخر لأنها قد خلعت قبل الذبح كذا في الجامع الصغير للبهوي وغيره قوله وهذا الاغتسال للأحرام لا للصلاة فيكون مفيداً المحصول المظافة هذا جواب سؤال بان يقال هي حائض فلا يفيدها الاغتسال قوله

الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول فيما يروى عن ابى حنيفة رحمه الله وبرويه البعض عن محمد رحمه الله لانه وجب عليه بدخول وفئه فلا يشق بنية الاقامة بعد ذلك والله اعلم بالصواب

باب الجنائيات

واذا نظيب المحرم فعليه الكفارة فان طيب عضوا كاملا فما زاد فعليه دم وذلك مثل الرأس والساق والفخذ وما اشبه ذلك لان الجنابة تكمل الا رتفاق وذلك في العضو الكامل فترتب عليه كمال الموجب وان طيب اقل من عضو فعليه الصدقة لفصو الجنابة وقال محمد رحمه الله يجب بقدره من الدم اعتبارا للجزء بالكل وفي المتن انه اذا طيب ربع العضو فعليه دم اعتبارا بالخلق ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله ثم واجب الدم بشأدي بالشاة في جميع المواضع الا في موضعين نذكرهما في باب الهدى ان شاء الله تعالى وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة وهي نصف صاع من بر الا ما يجب بقتل القملة والجردة هكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى قال فان خضب رأسه بجناء فعليه دم لانه طيب قال صلى الله عليه وسلم الخناء طيب وان صار ملبدا فعليه دم واما دم للظيب ودم للظبية ولو خضب رأسه بالوسمة لا تبقى عليه لانه ليس بظيب وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه انه اذا خضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع فعليه الجزاء باعتبار انه يغلف رأسه وهذا صحيح ثم

قوله الا اذا اتخذها دارا بعد ما حل النفر الاول وهو اليوم الثالث من ايام النحر فعليه طواف الصدرة عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه لزمه بمجيء وقت الصدرة قبل بنية الاقامة فلا يشق عنه بنية الاقامة بعده كما لو حاضت بعد خروج وقت الصلوة لا تشق عنها تلك الصلوة وقال ابو يوسف رحمه الله اذا نوى الاقامة قبل ان يأخذ في طواف الصدرة سقط عنه طواف الصدرة لانه وان دخل وفئه فلا يصير طواف الصدرة وبما عليه بدخول وفئه فنية الاقامة بعد دخول الوقت وقبله سواء كما لو حاضت بعد دخول وقت الصلوة لا يلزمها تلك الصلوة والله اعلم بالصواب

باب الجنائيات

قوله اذا نظيب المحرم فعليه الكفارة ذكر الكفارة مجملا لان موجبها مجمل حيث ذكر النظيب مطلقا من غير تقييد بعضوا وما دون عضو ثم شرع في بيان هذا المجمل فقال ان نظيب عضوا كاملا فعليه دم ثم وثم الى آخره اعلم ان المحرم ممنوع من استعمال الطيب والدهن لقوله عليه السلام الحاج الشعث الثقل واستعمال الدهن والطيب يزيل هذا الوصف وما يكون صفة للعبادة بكرة اذ الترك في المبسوط **قوله** وان طيب اقل من عضو فعليه صدقة وكان الشعبي رحمه الله يقول القليل والكثير من الطيب سواء من وجوب الدم به لان الرائحة الطيب يوجد منه سواء استعمل القليل او الكثير ولكن نقول الجزاء انما يجب بحسب الجنابة وانما تنكامل الجنابة بما هو المقصود من قضاء الشعث والمعناد استعمال الطيب في عضو كامل فيتم به جنابته وفيما دون ذلك في جنابته نقصان فتكفيه الصدقة **قوله** ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد ان شاء الله تعالى وهو ما ذكر في هذا الباب في قوله واذا حلق ربح رأسه ان حلق بعض الرأس ارتفاق كامل لانه معناد بخلاف نظيب بعض العضو لا يغير مقتضى قوله الا في موضعين من طواف الزبارة جنائيا ومن بعد الوقوف برفق في وان صار ملبدا بانك الخاء جامعا غير مائع وهذا اذا غطا بهما الى الليل فانك اقل من ذلك فعليه صدقة وكذا اذا غطي ربح الرأس

ثم ذكر في الأصل رأسه ولحيته واقتصر على ذكر الرأس في الجامع الصغير لأن كل واحد منهما مضمون فإن أدهن بزيت
 فعليه دم عند الإحنيقة ورحمه الله وقال الشافعي رحمه الله إذا استعمله في الشعر فعليه دم لا في
 الشعث وإن استعمله في غيره فلا شيء عليه لا تقدمه ولما أنه من الأطعمة إلا أن فيه ارتفاقاً بمعنى قتل الحوام وإن ألسنة
 الشعث فكانت جناية قاصرة ولا يحنيقة ورحمه الله أنه أصل الطيب ولا تجلو عن نوع طيب وتقتل الحوام ويلين
 الشعر ويزيل الثقل والشعث ثم كمال الجنابة هذه الجملة فوجب الدم وكونه مطعوماً لا ينافيها كالزعفران وهذا
 الخلاف في الزيت الحلت والحل الحلت أما المطيب منه كالبنفسج والزنبرق وما أشبههما يجب استعماله الدم بالاتفاق
 لأنه طيب وهذا إذا استعمله على وجه الطيب ولو دأب به جرحه أو شقوق رجله فلا كفارة
 عليه لأنه ليس بطيب في نفسه إنما هو أصل الطيب أو هو طيب من وجه غلبته استعماله على وجه الطيب بخلاف
 ما إذا دأب بالمسك وما أشبهه وإن لبس ثوباً محيطاً أو غطى رأسه يوماً كاملاً فعليه
 دم وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أنه إذا لبس أكثر من
 نصف يوم فعليه دم وهو قول الإحنيقة ورحمة الله تعالى عليه أولاً وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه يجب الدم بنفس
 اللبس لأن الارتفاق يتكامل بالامتناع على بدنه ولنا أن معنى التزوق مقصود من اللبس فلا بد من اعتبار المدة ليحصل
 على الكمال ويجب الدم فقد رتب اليوم لأنه ليس فيه ثم ينزع عادة وثقاصه ودونه الجنابة فتجب الصدقة غير أن أبا يوسف
 رحمه الله أقام الأكثر مقام الكل ولو ارتدى بالقميص أو التثيب به أو أثر بالسر أو بيل فلا بأس به
 لأنه لم يلبسه ليس المحيط وكذا لو أدخل منكبته في القباء ولم يدخل يديه في الكمين
 خلافاً لفر رحمه الله لأنه ما لبسه ليس القباء وهذا

الرأس وأما إذا كان أقل من ذلك فعليه صدقة كذا في الفوائد الظهيرة الوسم بكسر السين وسكونه شجرة ورفها
 خضاب كذا في المغرب **قوله** ثم ذكر في الأصل رأسه ولحيته أي في مسئلة الحناء
 وبه صرح فخر الإسلام رحمه الله **قوله** ولو أدهن بزيت أي بزيت خالص وخص الزيت
 فإنه لو أدهن بالشمع أو بالسمن فلا شيء عليه ذكره في التجرى **قوله** فكانت جناية قاصرة
 لأنه ليس فيه معنى الطيب لأن راحته غير مسئلة **قوله** والحل الحلت أي الخالص والحل دهن
 المنقسم **قوله** والزنبرق بوزن العنبر دهن الباسين **قوله** وما أشبههما
 كدهن البان وهو شجر **قوله** إنما هو أصل الطيب فإن الروايح يبقى في الدهن فيصبر
 غالبية فيجب بأصل الطيب إذا استعمله على وجه الطيب كما إذا كسر المحرم بفض الصبغ بلزقه كالبزق بقتل الصبغ **قوله**
 لو غطى رأسه يوماً كاملاً ولبسته كذا في الأسرار وبسوط فخر الإسلام ولو لبس المحرم اللباس كله من القميص والسر أو بيل القفا
 والمخفين يوماً كاملاً لزمه دم واحد وكذا الودام أي ما أو كان ينزعه في الليل ما لم يعزم على تركه أو بكفره لا أول
 وعند محمد رحمه الله تعالى عليه واحدة كذا ذكره الإمام الولوي والبيه والامام الثوري رضي الله عنهم **قوله**
 أو التثيب هو الرجل والتثيب هو أن يدخله تحت يده اليمنى ويلبسه على منكبه الأيسر كما يفعل المحرم وكذا
 الرجل يوثق بجامل سيفه فيقع الجائل على عاتقه اليسرى ويكون اليمنى مكشوفة وقال الإمام السرخسي رحمه الله
 يفعل بالتثيب ما يفعل الفصاري في المفصرة قريب مما ذكرت وأما ما ذكره الإمام خواهرزاده رحمه الله تعالى عليه أن

ولمدا يتكلف في حفظه والتفدي في نغطة الرأس من حيث الوقت ما بيناه ولا خلاف أنه إذا غطي جميع رأسه يوما كاملا يجب عليه الدم لأنه ممنوع عنه ولو غطي بعض رأسه فالروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه اعتبر الربع اعتبارا بالخلق والعورة وهذا لأن سنن البعض استمتاع مقصود بعناده بعض الناس وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر أكثر الرأس اعتبارا للحقيقة وإذا حلق ربع رأسه أو ربع لحيته فصاعدا فعليه دم فإن كان أقل من الربع فعليه صدقة وقال مالك رحمه الله لا يجب إلا بخلق الكل وقال الشافعي رحمه الله يجب بخلق القليل اعتبارا بابتاث الحرم ولنا أن خلق بعض الرأس ارتفاق كامل لأنه معنادر فتتكماله الجنابة ويتقاصر فيما دونه بخلاف نطيب ربع العضو لأنه غير مقصود وكذا خلق بعض اللحية معنادر بالعراق وأرض العرب وإن خلق الرقبة كلها فعليه دم لأنه عضو مقصود بالخلق وإن خلق الأبطين أو أحدهما فعليه دم لأن كل واحد منهما مقصود بالخلق لدفع الأذى وبطل الراحة فاشبه العانة ذكر في الأبطين الخلق هنا وفي الأصل الشف وهو السنة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله إذا خلق عضوا فعليه دم وإن كان أقل فطعام أراد به الصدر والساق وما أشبه ذلك لأنه مقصود بطريق النور فتتكماله بخلق كله ويتقاصر عند خلق بعضه وإن أخذ من شارب به فعليه طعام حكومة عدل ومعناه أنه ينظر أن هذا الماء كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك حتى لو كان مثلا مثل ربع الربع نلزمه قيمة ربع الشاة ولقطة الأخذ من الشارب يدل على أنه هو السنة فيه دون الخلق والسنة أن يقص حتى يوازي الأطار

أن المعنى ينوش جميع بدنه كخو أزال الميت أو قبض واحد فبعد على أن استعمال النوش منعديا هكذا أخر مسموع كذا في الغريب قوله ولهذا يتكلف في حفظه أي يحتاج إلى التكلف في حفظه على منكيه عند اشتغاله بعمل كما يحتاج إليه لا لبس الرداء فاما إذا دخل بدنه فلا يحتاج إلى ذلك فيكون لا يسا للخط وكذلك أن زره عليه كان لا يسا لأنه لا يحتاج إلى تكلف في حفظه عليه بعد زره قوله وهذا لأن سنن البعض استمتاع مقصود بعناده بعض الناس أي بفعله الأثرak وغيرهم عادة فأنهم يعطون بفلاش الصغار وبعدون ذلك رفقا كاملا قوله وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يعتبر أكثر الرأس اعتبارا للحقيقة أي حقيقة الكثرة لأن الكثرة إنما ثبتت حقيقة أن لو كان ما يقابل أقل منه والربع أو الثلث كثر حكما لا حقيقة قوله ولنا أن خلق بعض الرأس ارتفاق كامل لأنه معنادر وذكر في المبسوط أن الأثرak يخلقون أو ساط رؤسهم وبعض العلوية يخلقون نواصيرهم لا بقاء الراحة والرتبة قوله وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله إذا خلق عضوا فعليه دم وإن كان أقل فطعام أراد به الصدر والساق وما أشبه ذلك كالعانة دون الرأس واللحية وهذا لأن الربع في الصدر والساق والتخذ لا يعمل عمل الكل في العادة إذا العادة ما جرت في هذه الأعضاء بالافتقار على الربع بخلاف الرأس واللحية وإنما يجب الدم بخلق كل الصدر وأما لأنه مقصود بالنور وهو استعمال النورة لازالة الشعث فتتكماله الجنابة بخلق كله ويتقاصر بخلق بعضه ثم لا طار لا بحقيقة رحمه الله تعالى في هذه المسئلة لأنه ذكر في الجامع الصغير أن ثابتي خلق موضع الحجامه فعليه دم عند أبي حنيفة مع اعتبارا بالعانة والرقبة والصدر والساق والأبطين أو أحدهما وأما أخر قوله لما أنه يكثر بخلق الحجم عند أبي حنيفة مع وإن كان خلقه غير فاولي أن يجب هنا وإنما يحتاج إلى بيان قولها لأنها خلافه في الحج وقال عليه صدقة فيه لأنه غير مقصود فاحتج إلى بيان قولها في هذه الأعضاء قوله كما يكون من ربع اللحية هذا اعتبارا بالأجزاء بأجزاء الدم قال الجرجاني هذا قول محمد رحمه الله فإنه يعتبر بالأجزاء وأبو حنيفة رحمه الله

قال وإن خلق موضع المحاجم فعليه دم عند بجنفة وجهه الله وقال عليه صدقة لأنه إنما يخلق لأجل الحجامه وهي ليست من المخطورات فكذلك ما يكون وسيلة إليها إلا أنه فيه إزالة شيء من النفت فتجب الصدقة ولا يجزي جنفة وجهه الله أن حلقه مقصود لأنه لا ينوسل إلى المقصود إلا به وقد وجد إزالة النفت عن عضو كامل فيجب الدم وإن خلق المحرم رأس محرم بآخره أو بغير آخره فعلى الحالق الصدقة وعلى المحلوق دم وقال الشافعي رحمه الله لا يجب أن كان بغير آخره بان كان نائماً لأن من أصله أن الأكره يخرج المكره من أن يكون مؤاخذاً بحكم الفعل والنوم يبلغ منه وعندنا بسبب النوم والأكره ينفي المأثم دون الحكم وقد نفى رسيبه وهو ما قال من الراحة والزينة فيلزمه الدم حتماً بخلاف المضطرب حيث يتجبر لأن الأكره هناك مما وبه وهما من العباد ثم لا يرجع المحلوق رأسه على الحالق لأن الدم إنما لزمه بما قال من الراحة فصاركاً لغرضه في حق العفر وكذا إذا كان الحالق حلاً لا يختلف الجواب في حق المحلوق رأسه وأما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا في الوجهين وقال الشافعي رحمه الله لا شيء عليه وعلى هذا الخلاف إذا خلق المحرم رأس حلال له أن معنى الارتفاق لا يتحقق بخلق شعر غيره وهو الموجب ولكن أن إزالة ما ينمو من بدن الإنسان من مخطورات الأحرام لاستخفاف الأمان بمنزلة نبات الحرم فلا يفترق الحال بين شعره وشعر غيره إلا أن كمال الجنائيه في شعره فإن أخذ من شارب حلال أو قلم أظافيره أطعم ما شاء والوجه فيه ما بيننا ولا يعبري عن نوع الارتفاق لأنه ينأذى بنفت غيره وإن كان أقل من النأذى بنفت نفسه فيلزمه الطعام وإن قص أظافر يديه ورجليه فعليه دم لأنه من المخطورات لما فيه من قضاء النفت وإزالة ما ينمو من البدن فاذا قلمها كلها فهو ارتفاق كامل فيلزمه الدم ولا يزداد على دم أن حصل في مجلس واحد : والأفضل

رحمه الله لم يعتبر ذلك بل يقول في مثل ذلك بالصدقة وفي الجامع الصغير الثمناشقي قال السرخسي رحمه الله ولم يذكر في الكتاب خلق الشارب من أصحابنا من يقول يلزمه دم ومنهم من يقول يلزمه النصدق والأصح أن ينظر يكون المحلوق من ربع الحية كما ذكر عنها فإن قبل الشارب عضو مقصود بالحلق فإن من عادة بعض الناس خلق الشارب دون الحية وكذلك الشرع فصل بين الشارب والحية فأمر بإعفاء الحية وقص الشارب فينبغي أن تنكامل الجنائيه بخلق الشارب فلنا نعم ولكن لكل عضو واحد حقيقته لا فضال البعض البعض فلا يجعل في حكمه أعضاء منفردة كالرأس فإن من العلوية من بعد خلق مقدم الرأس وهذا لا يدل على أن كله لا يكون عضواً واحداً في الحكم **قوله** وإن خلق المحرم رأس محرم آخر بآخره أو بغير آخره كان نائماً أو أكرهه فعلى الحالق الصدقة وعلى المحلوق الدم حتماً بخلاف المضطرب حيث يتجبر بين الصدقة والدم وقصوم ثلثه أيام ثم لا يرجع المحلوق رأسه على الحالق لأن الدم إنما لزمه بما قال من الراحة فصاركاً لغرضه من صور المغرور أن يفر رجل رجل ويقول له تزوج هذه المرأة فإنها حرة فتزوجها ودخل بها ثم استخفها مستحقاً بأنها آمنه فإن المولى يأخذ من الزوج العفر ثم لا يرجع به على الأكره العاد قولهم وأما الحالق تلزمه الصدقة في مسئلتنا أي فيما إذا كان الحالق محرماً في الوجهين أي فيما إذا كان بآخره وبغير آخره وعلى هذا الخلاف إذا خلق المحرم رأس حلال عندنا بخلاف الصدقة على الحالق وعندنا لا يجب لأنه لا ارتفاق له فيما حل كما ليس غيره محظاً فلنا الإنسان ينأذى بنفت غيره فكان إزالة ارتفاقه وليس غير المحظط ليس بنفت حتى يكون الباس المحظط إزالة النفت **قوله** وإن قص أظافيره يديه ورجليه فعليه دم وقال عطاء لا شيء عليه لأن قص الأظفار من العفوة ولم يصح حديث في النهي عنه بسبب لأحرام وكان نظير الختان ولا باس بالختان في الأحرام فكذلك : إنما

لان الجنابة من نوع واحد فان كان في مجلس فذلك عند محمد رحمه الله لان منها على النداء اخل فاشبه كفارة الفطر لا اذا تخلت الكفارة لان نفع الاول بالكفر على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يجب اربعة دماء ان قلم في كل مجلس بدا او رجلا لان الغالب فيه معنى العبادة فينقيد النداء اخل بانقاد المجلس كما في أي السجدة وان قص بدا او رجلا فعليه دم اثم للربع مقام الكل كما في الحلق وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة معناه يجب بكل ظفر صدقة وقال زفر رحمه الله يجب الدم بقص ثلثة منها وموقول ابي حنيفة الاول لان في اظافر اليد الواحد دما والثلث اكثرها وجه المذكور في الكتاب ان اظافر كف واحد اقل مما يجب الدم بقله وقد اثمناها مقام الكل فلا يقام اكثرها مقام كلها لانه يؤدي الى ما لا ينشأه وان قص خمسة اظافر متفرقة من يد به ورجليه فعليه صدقة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله دم اعتبارا بما لو قصها من كف واحد وبما اذا حلق ربيع الرأس من مواضع متفرقة ولهما ان كمال الجنابة ينيل الراحة والريشة

انما يجب على المعذور كما لمكره والنائم والخطي والناسي كالعبادة ان يجب عليهم فصل الاظفار ومدة هبنا مروى عن ابن عباس رضي الله عنه ولا نفض الاظفار من قضاء النكاح **قوله** لان الجنابة من نوع واحد اي شتمية ومعنى اما الشتمية فلان الكل يسمى قضا واما المعنى فهو حصول الارتفاق من جانب القص وموشئي واحد **قوله** لان منها على النداء اخل حتى ان المحرم اذا غفل صيد الحرم تكفيه فية واحدة وان كان الجنابة في حق الاحرام والحرم ومعهما اولي لان هذه الجنابات تستند الى سبب واحد فلا يوجب الا كفارة واحدة كما في حلق جميع الرأس لا فرق بين ان يكون في مجلس متفرقة او في مجلس واحد والمعنى انه لو قصها في مجلس واحد لزم منه كفارة واحدة فكذلك في المجلس ولبله النطب وبها يقولون انها من نوع واحد لان الاظافر كلها نوع واحد كما في حلق شعر الرأس وهو انواع بالنسبة الى الاعضاء المشتملة عن الآخر كالابط والعانة والرأس فعملنا بالشبهين في الكائنين يشبه الاتحاد عند اتحاد المجلس ويشبه الاختلاف عند اختلافه كما في أي السجدة لان الغالب في كفارات الاحرام معنى العبادة بدليل : فان قيل فصل الاظفار جنس واحد وفي الجنس الواحد لا يتعدد الواجب فان اختلفت الامكنة كما لو ترك الرمي اصلا لزمه دم واحد وان اختلفت امكنة الرمي وارضنته وكذلك في حلق الرأس كله دم وان كان في مجلس كذلك النطيب قلنا دعوى اتحاد الواجب باعتبار انه مرجئ كذا شئ واحد غير مستقيم فان قتل الصيد من حيث انه قتل الصيد شئ واحد ومع ذلك تعدد الواجب بتعدد الصيد بالاجماع باعتبار تعدد محل الفعل ثم انما يجب دم واحد عند ترك الرمي لما ان الرمي لسك من المنا وجنابة ترك السك جنابة نقص الاداء والرميات كلها في الاداء لسك واحد لا اتفاق الجنس فيصل الاداء منقوصا بقوات لسك واحد فيجب جبر واحد والجنابة فيما نحن فيه يخرج في الاحرام وكل جنابة اوجبت جرحا على حدة فيجب لكل جرح كفارة على حدة والقص عند اختلاف المجلس جنابات على ما قلنا واما الرأس فانه عضو واحد فكان حلقه جنابة واحدة وكذا اكل البدن في حق نطيب الكل بمنزلة عضو واحد لا تضال البعض البعض والارتفاق بالنطيب معنى واحد قوله لانه يؤدي الى ما لا ينشأه فبقا اذا قص الظفرين فقد قص اكثر الثلثة ثم اذا قص ظفرا وصف ظفر فقد قص اكثر الظفرين ولكن يقال ما كان ادنى المقادير شرعا لا يتعلق بمادونة الحكم المتعلق به كذا في المبسوط ولان في الربع شبهة الكل فلذلك اقيم مقام الكل ثم لو اثمنا اكثر الربع مقام الربع لكان فيه اعتبار شبهة الشبهة والمعتبر فيما يعمل بالشبهات هو الشبهة لا النازل عنها : قوله

وبالفلم على هذا الوجه ينادى ويشبه ذلك بخلاف الحلق لأنه معناد على ما مر وإذا انفصلت الجنائز نجب فيها الصدقة فيجب
بقلم كل ظرف طعام مسكين وكذلك لو قلم أكثر من خمسة متفرقا إلا أن يبلغ ذلك وما خجسته ينقص
عنه ما شاء قال أو أنكر ظرفا محرما فعلق فاحذره فلا تنبئ عليه لأنه لا يمتنع بعد الانكسار فاشبهه باللبس
من شجر الحرم وإن نظيب أو لبس وحلق من عذر فهو مخير إن شاء ذبح شاة وإن شاء فصدق
على ستة مساكين بثلاثة أصوع من الطعام وإن شاء صام ثلاثة أيام لقوله تعالى فصدقة من عباد
أو صدقة أو نسك وكلمة أو للتخيير وقد فسرها رسول الله عليه السلام بما ذكرنا والآية تنزل في المعذور ثم الصوم بخبره
في أي موضع شاء لأنه عبادة في كل مكان وكذلك الصدقة عندنا لما بيننا وأما النسك فيختص بالحرم بالانفاق لأن الأرفة
لم تعرف قرية إلا في زمان أو مكان وهذا الدم لا يختص بزمان فتعين اختصاصه بالمكان ولو أختار الطعام اجزاه
فيه التغذية والعشبة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه أعيا وبكفارة البهمن وعند محمد رحمه الله تعالى عليه
لا يجزئ لأن الصدقة شئ عن التملك وهو المذكور والله تعالى أعلم بالصواب **فصل** فإن نظرا إلى
فرج أمر أنه شهوة فامق لا تنبئ عليه لأن الحرم هو الجماع ولم يوجد فصاد كما لو تفكر فامق وإن قبل
أو لم يشهوه فعليه دم وفي الجامع الصغير يقول إذا مس شهوة فامق ولا فرق بين ما إذا انزل أو لم
ينزل ذكره في الأصل

قوله وبالفلم على هذا الوجه ينادى ويشبه ذلك بخلاف الحلق لأنه معناد أي بخلاف حلق ربيع الزا
من مواضع متفرقة لأن تفرق الحلق في جوانب الرأس معناد فتم به معنى الزينة والراحة ولا زينة هنا لأنه لا يجسر في
النظر أن يكون بعض الأظافر مفصصا دون البعض ولا ارتفاع لأنه يزداد الأذى بقص البعض دون البعض
يشعل قلبه به **قوله** وكذلك لو قلم أكثر من خمسة حتى لو قلم ستة عشر ظرفا من كل عضو
أربعة يجب لكل ظرف طعام مسكين إلا أن يبلغ وما خجسته ينقص منه ما شاء **قوله** والآية تنزل في
المعذور وهو كعب بن عجرة رضي الله عنه قال كعب مربي رسول الله عليه السلام والفلم بهما فت على وجهي وأنا أوقد
نخف قد ربي فقال أتوذي بك هوام وأسك فقلت نعم فأنزل الله تعالى فصدقة من عباد أو صدقة أو نسك فقلت
ما الصيام يا رسول الله فقال ثلثة أيام قلت وما الصدقة فقال ثلثة أصوع من خنطرة على ستة مساكين قلت وما
النسك قال شاة وقد ذكره بحرف أو فوجب التخيير ككفارة البهمن وهذا الحكم ثابت في كل ما اضطروا إليه
بما لو فعله غير مضطر يلزمه الدم لأنه في معنى المنصوص عليه من كل وجه فيكون ملحقا به كذا في المبسوط قوله
وكذلك الصدقة عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فإن عنده لا يجزئ به الطعام إلا في الحرم لأن المقصود رفق فقراء
الحرم **قوله** لما بيننا وهو قوله في الصوم لأنه عبادة في كل مكان قوله لأن الأرفة لم تعرف قرية إلا في زمان
كالشجيرة وهذا الهدى المنع والفران في أيام أو مكان مخصوص وهو الحرم كما في دماء الكفارات وهذا الدم غير موقوف
بالزمان فيكون مختصا بالمكان وهو الحرم ليتحقق معنى القرية فيه فيكون كفارة لفعله كما قال الله تعالى أن
الحسانات يذهبهن السيئات والله أعلم بالصواب **فصل** **قوله** وفي الجامع الصغير يقول
إذا مس شهوة فامق شرط الأمان مع المس شهوة في وجوب الدم وفي الجامع الصغير أيضا في حان رج ذكر في الأصل المس
ولم بشرط الأمان والصحيح ما ذكرنا أي في الجامع الصغير حتى يكون جماعا من وجه **قوله**

وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج فمن الشافعي رحمه الله انه يفسد احرامه في جميع ذلك اذا انزل واعتبر بالصوم ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بجماع مفصود فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع الا ان فيه معنى الاستفناع والارتفاق بالمرأة وذلك محظور الاحرام فلزمه الدم بخلاف الصوم لان المحرم فيه قضاء الشهوة فلا يحصل به من الانزال فيما دون الفرج وان جامع في احد السبيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وعليه شاة ويمضي في الحج كما يمضي من لم يفسده والا صل فيه ما روي ان رسول الله عليه السلام سئل عن واقع امرأته وهما محرمان بالحج قال يرفقان دما وبمضيان في عجنهما وعلما بالحج من قابل وهكذا نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي رحمه الله يجب بدنة اعتبارا بما لو جامع بعد الوقوف والحج عليه اطلاق ما روينا لان القضاء لما وجب ولا يجب الا لا سند رآك المصلحة خف معنى الجنابة فيكفي بالاشاة بخلاف ما بعد الوقوف لانه لا قضاء ثم سوى بين السبيلين وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه في غير القبيل منهما لا يفسده لقاصصه الوطي فكان عنه روايتان وليس عليه ان يفرق امرأته في قضاء ما افسداه عندنا خلافا لما لك رحمه الله تعالى عليه اذا خرجا من بينهما ولزق رحمه الله تعالى عليه اذا احراما وللشافعي رحمه الله تعالى عليه اذا انتهيا الى المكان الذي جامعها فيه لم ينهيا بشاكر ان ذلك فيقعان في الواقعة فيفترقان ولنا ان الجماع وهو التكاح بينهما قائم فلا معنى للافتراف قبل الاحرام لا باخه الوفاق ولا بعده لانها يندكر ان ما حكمهما من المشقة الشديدة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندما وتحزنا فلا معنى للافتراف ومن جامع بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجه وعليه بدنة خلافا للشافعي رحمه الله اذا جامع قبل الرمي لفوكه صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه وانما يجب البدنة لقول ابن عباس رضي الله عنهما اولادنا على انواع الارثاق فينغلظ موجب وان جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء احرامه في حق النساء دون ليس المحيط وما اشبهه فحفت الجنابة فاكفي بالاشاة ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف اربعة اشواط فسدت عمرته فيمضي فيها ويقضيها وعليه شاة واذا جامع بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه شاة ولا تفسد عمرته وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه تفسد في الجنين

قوله وكذا الجواب في الجماع فيما دون الفرج اي لا يشترط الانزال وذكر في المبسوط ويجب الدم في الجماع فيما دون الفرج اما اذا انزل فغير مشكل وكذلك اذا لم ينزل عندنا والشافعي رحمه الله تعالى عليه يقول اذا لم ينزل لا يلزمه شيء على قباس الصوم فانه لا يلزمه شيء اذا لم ينزل بالقبيل ولكننا نقول الجماع فيما دون الفرج من جملة الرفق فيكون منها سبب الاحرام وبالا فدام عليه بصبر تركها محظورا حرامه يلزمه الدم قوله ولنا ان فساد الحج يتعلق بالجماع ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وما يتعلق بعين الجماع لا يتعلق بما دون كالحود والكفارات في الصوم ثم ابلغ ما يجب هنا القضاء فيكون قباس الكفارة في الصوم ولا يجب هناك بالجماع فيما دون الفرج الكفارة فكذلك لا يجب هنا القضاء قولها والحج عليه اطلاق ما روينا وهو قوله يرفقان دما وذكر الدم مطلقا يتناول الشاة لانه متيقن ولا يقال ان المطلق ينصرف الى الكامل وهو الجزر ولا نقول انه ينصرف الى الكامل في الماهية مع حصول الشيق هو الشاة قولها في غير القبيل لثناصه معنى الوطي ولهذا لم يجب الحد عنده ولا يجب المهر بالاجماع فقولها وليس عليه ان يفرق امرأته في قضاء ما افسداه دل هذا ان المرأة كالرجل في فساد الحج به وفي الجماع الصغير الثمر ناشئ جامعها وهما محرمان بالحج قبل الوقوف بعرفة عامدا او ناسيا وهي نائمة او مكروهة فسد حجها ومضيها وهو الاخراف المنقول عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم محمول على الندب والاستحباب لا على الحتم والایجاب قوله

وعليه بدنه اعتبارا بالحج اذ هي فرض عنده كالحج ولنا انها سنة فكانت احط رتبة منه فوجب الشاة فيها والبدنه في الحج اظهارا
للتفاوت ومن جامع ناسيا كان كمن جامع متعمدا وقال الشافعي رحمه الله جماع النامي غير مفسد للحج وكذا الخل
في جماع النائمة والمكره هو يقول الخطر ينعدم بهذا العوارض فلم يقع الفعل جنازة ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق في
الاحرام ارتفاقا مخصوصا وهذا لا ينعدم بهذه العوارض والحج ليس في معنى الصوم لان حالات الاحرام مذكورة بمنزلة حالات
تخلو في الصوم والله اعلم **فصل** ومن طاف طواف القدوم محدثا
فعليه صدقة وقال الشافعي رحمه الله لا يعند به لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف صلوة الا ان الله تعالى
اباح فيه المنطق فتكون الطهارة من شرطه ولنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم تكن فرضا
ثم قبله سنة والاصح انها واجبة لانها يجب تركها الجابر ولان الخبر يوجب العمل فثبت به الوجوب فاذا شرع في هذا
الطواف وهو سنة يصير واجبا بالشرع ويدخله نقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة اظهارا للدور ثبته عن الواجب
باجاب الله وهو طواف الزبارة وكذا الحكم في كل طواف هو طواف ولو طاف طواف الزبارة محدثا فعليه
شاة لانه ادخل النقص في الركن فكان الفحش من الاول فيجبر بالدم

قول وعليه بدنه خلافا للشافعي رحمه الله فعنده اذ اجمع قبل الرمي قصد حجه لان احرامه
قبل الرمي مطلق الا ترى انه لا يحل له شيء مما هو حرام على المحرم والجماع في
الاحرام المطلق مقصد للحج كما قبل الوقوف بعرفة بخلاف بعد الرمي وقد جاء وان التخلل وحل له الحلق الذي كان
حراما على المحرم والرمي محلل عنده ولنا قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد تم حجه والتمام حقيقة غير مراد لانه
يقي عليه طواف الزبارة فعلم انه اراد به التمام حكما وذا يفرغ ذمته عن الواجب والامن عن الفساد والاول غير
مراد فتعين الثاني **قول** ومن جامع ناسيا اي ناسيا لاحرامه قولها الخطر ينعدم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنازة
فلا يفسد لان الفساد باعتبار الجنائز وهذا لان حكم النسيان والاكرام مرفوع بالحدث المشهور والنوم في معناها لان عدم
القصد يشمل الكل **قول** ولنا ان الفساد باعتبار معنى الارتفاق ارتفاقا مخصوصا يريد به ان هذا الحكم
معلق بعين الجماع ولا نفوت عليه بهذه الاعذار وهذا لان المنهي عنه في الاحرام الرفث وهي اسم للجماع الا
ترى انه يلزمه الاغتسال به وثبت به حرمة المصاهرة فكذا ينعقد به فساد النسك وهذا بخلاف الصوم فانه
لم يفترن بحاله ما يذكره فجعل النسيان عذرا بخلاف القياس ومما قد اقرن بحاله ما يذكره وهو هيئة المحرم فلا يعذر
في النسيان كما في الصلوة اذا اكل او شرب **فصل**

قول ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة وذكر في مبسوط شيخ الاسلام انه
ليس في طواف الجنينة محدثا او جنبا شيء لانه لو تركه اصلا لم يكن عليه شيء فكذا اذا تركه من وجه وذكر
في الايضاح ان تركه تجب الصدقة وذكر في فتاوى قاضي خان وان طاف بالبيت نظوا على غير طهارة عن محمد رحمه الله
انه يلزمه الصدقة وقال بعض مشايخ العراق يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله انه لا يعند به وعندنا يعند به حتى لو كان هذا
طواف الزبارة خرج به عن احرامه وكان ينبغي ان لا يجب بطواف القدوم محدثا شيء لانه اذا تركه اصلا لا يجب شيء او
يجب الصدقة في بعض الروايات فلو وجب في الاثبات به محدثا يؤدي الى التسوية بين تركه وبين الاثبات به محدثا و
الطواف محدثا ومن ترك او يؤدي الى ترجيح الاثبات به محدثا حيث وجب هنا ولم يجب في الترك فلنا

وإن كان جنبا فعليه بدنة كذا روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ولأن الجنابة أعظم المحرمات
فوجب جبر نقصانها بالبدنة إظهار التفاوت وكذا إذا طاف أكثره جنبا أو محذورا
أكثر الشيء له حكم كله

فلما إذا تركه فقد ترك ما هو سنة فوجب الصدقة لأنه إذا وجب الدم بتركه تلزمه الشبهة بينه وبين شرك
طواف الصدر وهو واجب وأما إذا أتى به محذورا فقد أدخل نقصا في طواف هو واجب وأنه بوجوب الصدقة
كما إذا طاف طواف الصدر محذورا وهذا لأن طواف القدوم وإن كان سنة لكنه يصير واجبا بالشرع إلا
رأى أن طواف الطلوع حكمه هكذا ولا يقال إن الدم في الحج بمنزلة سجدة في السهو في الصلوة ثم لا فرق بين الفرض
والنفل فينبغي أن يكون كذلك هنا لأن في الحج الجبر بدون الدم مشروع وهو الصدقة فيمكن إظهار الفارق فيه
بخلاف الصلوة لأن الجبر بدون سجود السهو غير مشروع واستدل الشافعي رحمه الله في اشتراط الطهارة بقوله
عليه السلام الطواف بالبيت صلوته ولنا أن المنصوص عليه الطواف وهو الدوران حول البيت وهذا يحقق
من المحدث كما يتحقق من الظاهر فاشتراط الطهارة فيه تكون زيادة على النص وهي نسخ فلا يثبت بخبر الواحد
والقياس والمراد بالحدث شبيه الطواف بالصلوة في الثواب دون الحكم الأثرى أن الكلام لا يفسد
بفسدها والطواف بشأدي بالمشي وهو مفسد للصلوة وعلى هذا الطواف منكوسا أو عاريا أو راكبا لا يعتبر عنده
وعندنا يعتبر ثم عند ابن شجاع الطهارة سنة والصحيح أنها واجبة لا يوجب الدم بتركها وإذا آتت الوجوب ولأن
خبر الواحد بوجوب العمل دون العلم فلم ينص الطهارة ركنا لأن الركبة لا تثبت إلا بالنص ولكن جعلناها
واجبة لأن الوجوب يثبت بخبر الواحد كخبر الفاشية والتعديل ولأن الطواف من حيث أنه ركن الحج لا يقتصر
إلى الطهارة كالوقوف ومن حيث تعلقه بالبيت يقتصر إليها كالصلوة وما تردد بين أصليين بوقوع خطئه
عليهما فلتبهاه بالصلوة تجب الطهارة فيه وتكون ركنا للحج بعنده ولو حصل بلا طهارة قوله ولأن
أعظم المحدث الأثرى أن المحدث لا يمنع من قراءة القرآن والحج يمنع عن ذلك ولأن المنع مع الجنابة من وجوب من حيث الطواف من
حيث دخول المسجد ومنع المحدث من وجه واحد قوله لأن أكثر الشيء له حكم كله أي تركا وتحصيلا هذا الأصل لا يطرد فان أكثر
الصوم لا يقوم مقام كله وكذا أكثر الصلوة وأما كان كذلك لأن أتمام الصوم إلى الليل منصوص عليه وقوله تعالى أتموا الصلوة
بجمل فالتحق فعل النبي عم وقوله بيانا للجمل فاقامة الأكثر فيها مقام الكل يؤدي إلى خلاف المنصوص وأنه لا يجوز وهذا
المنصوص عليه الطواف بالبيت وهو عبارة عن الدوران حوله ولا يقتضي ظاهرا التكرار إلا أنه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قد
كامل الطواف بسبعة أشواط فيجوز أن يكون ذلك للأتمام ويجوز أن يكون للأعنداد به فثبت منه القدر المشفق وهو أن يجعل
ذلك شرط الأتمام وإن كان شرط الأعنداد مقام الأكثر فيه مقام الكل لئلا يجمع جانب الوجود على جانب العدم إذا أتى بأكثر منه وصله جميع في الشرع
أكثر أدرك الأتمام في الركوع يجعل الأتمام في أكثر الركعة كالأتمام في جميع الركعة في الأعنداد به والمنطوق بالصوم إذا نوى
قبل الزوال يجعل وجود البنية في أكثر اليوم كوجوده في جميع اليوم وكذلك في صوم رمضان عندنا وذكر الأتمام الأسبوعي رجع وإنما
كان كذلك لأن الشرع أقام الأكثر في الحج مقام الكل في وقوع الأمن عن الفوات احتياطا وصيانة وتخفيفا بيانه أن النبي عم قال
من وطف بعرفة فقد تم حجه وقد قلنا أن من جامع بعد الوقوف لا يفسد وبعد الرمي لا يفسد بالاجتماع والحج أكثر الراس صل
متمم فلا كان الأمر على هذا الوجه للتفسير جري على الأصل فقلنا الأكثر مقام الكل في أحد الميسرين وهو الحلق بالاجتماع

والأفضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ولا ينج عليه في بعض النسخ وعليه ان يعيد ولا يصح ان يئتم بالاعادة
في الحدث استحبنا وفي الجناية اجبا بالفحش النقصان بسبب الجناية وقصوره لسبب الحدث ثم اذا اعاده وقد طاف محدثا لا
ذبح عليه وان اعاده بعد ايام النحر لان بعد الاعادة لا يفتى الاشبهة النقصان وان اعاده وقد طاف جنبا في ايام النحر فلا شيء عليه
لانه اعاده في وقته وان اعاده بعد ايام النحر لم يدم عند أبي حنيفة رحمه الله بالناسخ على ما عرفت من مذهبه ولو رجع
الى اهله وقد طاف جنبا عليه ان يعود لان النقص كثير فيؤمر بالعود استند رآكاه ويعود با حرام جديد وان لم
يعود وبعث بدنه اجزاه لما بينا انه جازله الا ان الأفضل هو العود ولو رجع الى اهله وقد طاف محدثا
ان عاد وطاف جازوا ان يبعث بالشاة فهو أفضل لانه خف معنى النقصان وفيه نفع للفقراء ولو لم يطف
طواف الزيارة اصلا حتى يرجع الى اهله فعليه ان يعود بذلك الاحرام لانعدام التخل منه
وهو محرم عن النساء ابدأ حتى يطوف ومن طاف طواف الصدر محمد ثا فعليه صدقة لانه دون طواف الزيارة
وان كان واجبا فلا بد من اظهار النفاذ عن الحقيقة رح انه يجب شاة الا ان الاول اصح ولو طاف جنبا فعليه شاة
لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيمكن في الشاة ومن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فما دونها
فعليه شاة لان النقصان بترك الأقل يسير فاشبهه النقصان بسبب الحدث فثلثه شاة فلو رجع الى اهله اجزاه
ان لا يعود ويبعث شاة لما بينا ومن ترك اربعة اشواط بقي محرم ابدأ حتى يطوفها لان
المذكور أكثر فضلا كان لم يطف اصلا ومن ترك طواف الصدر واربعة اشواط منه فعليه شاة لانه
ترك الواجب او الأكثر منه ومادام بمكة يؤمر بالاعادة اقامة للواجب في وقته . . . ومن

بالاجماع اقيم في السبيل الآخر وهو الطواف ايضا قولهم ولا أفضل ان يعيد الطواف مادام بمكة ليحصل الجبران بما هو من جنسه قوله
وفي بعض النسخ اي فتح المبسوط قوله لان بعد الاعادة لا يفتى الاشبهة النقصان وهو شبهة الناخير وينبغي ان نلزمه المصدفة وذكر في
الوضع ان هذه المسئلة دليل على ان العبقر في فصل الحدث الاول اذ لو كان للثاني للزم جبران للناخير عند أبي حنيفة رحمه الله وحجت
لم يجب دل ان المعبر هو الاول لكن الثاني شرع جبر النقصان تمكن في الاول ولو طاف جنبا ثم اعاد سقط عنه البدنة ثم اختلف مشايخنا
ان المعبر طوافه الثاني ام الاول فكان ابو الحسن الكرخي رحمه الله يقول المعبر هو الاول والثاني جبر الاول وكان يستدل على هذا بما
قال في الكتاب انه لو طاف لعمره جنبا في رمضان ثم اعاد طوافه في شهر الحج وجع من عامه ذلك لا يكون مثمعا ولو كان المعبر هو الطواف
الثاني لكان مثمعا وذلك لان المعند به هو ما يخلل به من الاجرام والتخلل حصل بالطواف الاول فكان هو المعند به والاصح ان
المعند به هو الثاني وان الاول ينسخ بالثاني لا ترى انه قال في الكتاب لو طاف للزيارة جنبا في ايام النحر ثم اعاد طوافه بعد مضي ايام النحر
فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله لئلا يجر طواف الزيارة عن وقته ولو كان المعند به هو الاول لم يلزمه الناخير لان الاول مؤدي عنه في
وقته واما مسئلة التمتع فلا بد من ادى من الطواف في رخصة وقع الامن عن فساد العمرة فاذا امن عن فسادها قبل دخول وقت
الحج لا يكون بها مثمعا لما ان الاول حكمه مراعى لتفاحش النقصان فيه فان اعاده انفسخ الاول وصار المعند به الثاني وان
بعد كان هو المعند به في التخلل كن فام في صلواته ولم يقرأ حتى ركع كان فبانه وركوعه مراعى على سبيل التوقف فان عاد فقرأ انفسخ الاول
بالثاني حتى ان من ادرك معه الركوع الثاني كان مدركا للركعة وان لم يعد وقرأ في الركعتين الاخرتين كان الاول معندا
به وهذا بخلاف الحديث لان النقصان يسير فلا يتوقف به حكم الطواف الاول بل بقي معندا به على الاطلاق فكان الثاني جابا للنقصان
الممكن فيه كذا في المبسوط وفيه با حرام جديد لان الطواف الاول معند به في حق التخلل وليس له ان يدخل مكة بغير احرام فبانه احرام جديد لدخول مكة

ومن ترك ثلثة اشواط من طواف الصدر فعليه الصدقة ومن طاف طواف الواجب في فحى
الحجر فان كان بمكة اعاده لان الطواف وراء الحطيم واجب على ما قدمناه والطواف في جوف الحجران بدو ودخول
الكعبة وبدخول الفرجتين اللتين بينهما وبين الحطيم فاذا فعل ذلك فقد ادخل نقصا في طوافه فادام بمكة اعاده كله ليكون
مؤديا للطواف على الوجه المشروع وان اعاد على الحجر خاصة اجزاه لانه تلافى ما هو المترك وهو ان يأخذ من يمينه خارج
الحجر حتى ينتهي الى اخره ثم يدخل الحجر من الفرجة ويخرج من الجانب الآخر هكذا يفعل سبع مرات فان رجع الى اهله
ولم يعده فعليه دم لانه تمكن نقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الربع فلا تجزئه الصدقة ومن طاف
طواف الزيارة على غير وضوء وطواف الصدر في آخر ايام التشريق طاهرا فعليه دم
فان كان طاف طواف الزيارة جنا فعليه دمان عندا يجنبه رحمه الله وقال عليه دم واحد لا يسخ
العج الاول لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه واجب لعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجبة انما
هو مستحب فلا ينقل اليه وفي الوجه الثاني ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لانه مستحق لعادة فصير نادكا
لطواف الصدر مؤخر الطواف لزيارة عن ايام الفرج فيجب الدم بترك الصدر لا لثفاق وبنا خيرا لاخر على الخلاف الا انه يؤمر
باعد طواف الصدر مادام بمكة ولا يؤمر بعد الرجوع على ما بينا ومن طاف لعمرة وسعى على غير وضوء وحل فما دام
بمكة بعبد هاهنا ولا شئ عليه اما اعادة الطواف فلم تكن النقص فيه سبب الحدث واما السعي فلا يمتنع للطواف
واذا اعاده ما لا شئ عليه لا ارتفاع النقصان وان رجع الى اهله قبل ان يعبد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر
بالعود لو وقع الخلل باداء الركن اذ النقصان بسبب وليس عليه في السعي شئ لانه انى به على اثر طواف معتد به وكذا اذا
اعاد الطواف ولم يعبد السعي في الصحيح ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجه
فان لان السعي من الواجبات عندنا فيلزم بتركه الدم دون الفساد ومن افاض قبل الامام من عرفات
فعليه دم وقال الشافعي رحمه الله لا شئ عليه لان الركن اصل الوقوف فلا يلزمه بترك الاطالة شئ ولنا ان
الاستدانة الى غروب الشمس واجب لقوله عليه السلام فادفعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم بخلاف ما اذا
وقف ليل لان استدانة الوقوف على من وقف بها لا ليل فان عاد الى عرفته بعد غروب الشمس لا يقطع عنه الدم
في ظاهر الرواية لان المترك لا يصير مستدركا واختلفوا فيما اذا عاد قبل الغروب ومن ترك الوقوف بالمزدلفة
فعليه لانه من الواجبات ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها فعليه دم لتحقيق ترك الواجب وبكيفية دم

قوله ومن ترك ثلثة اشواط فعليه صدقة اي يطعم ثلثة مساكين كل مسكن نصف صاع من بر لكل شوط نصف صاع اطهار الاخطاط
ربشه عن طواف الزيارة قوله وكذا اذا اعاد الطواف ولم يعبد السعي في الصحيح اي لا شئ عليه للسعي ذكر في الجامع الصغير
لقاضي خان والنزائي والحسامي والفوائد الظهيرية وجوب الدم اذا لم يعبد السعي لانه لما اعاد الطواف فقد نقص طواف
الاول فاذا انتقص حصل السعي قبل الطواف فلا يعقب فيلزمه دم وذكر الامام الزاهد المحقق شمس الأئمة السرخسي والامام الحج
رحمهما الله وان اعاد الطواف ولم يعبد السعي فلا شئ عليه لان الطهارة ليست بشرط للسعي وانما كانت
شرطا في الطواف لا خصاصه بالبيت واعتباره بالصلاة من وجه لما جاء في الحديث وهذا المعنى لا يوجد في السعي
وانما الشرط في السعي ان ياتي على اثر طواف معتد به وطواف المحدث بهذه الصفة الا ترى انه يخلل به فوقع اختيار المصنف على ما اختار
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى قوله ومن افاض من عرفات قبل الامام فعليه دم ومعنى المسئلة انه افاض قبل غروب الشمس

لأن الجنس متحد كما في الحلق والنزك إنما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي لأنه لم يعرف فريضة إلا فيها وما دامت الأيام باقية فالعادة ممكنة فبرمها على التأليف ثم بنا خيرها يجب الدم عند أبي حنيفة رحمه الله عز وجل فاما لها وان ترك رمي يوم فعليه دم لأنه فك نام ومن ترك رمي إحدى الجمار الثلاث فعليه الصدقة لأن الكل في هذا اليوم فك واحد فكان المنزك أقل إلا أن يكون المنزك أكثر من النصف فحينئذ يلزمه الدم لوجود ترك الأكثر وان ترك رمي جمرة العقبة في يوم الخمر فعليه دم لأنه ترك كل وظيفة هذا اليوم رميا وكذا إذا ترك الأكثر منها وان ترك منها حصاة أو حصاتين أو ثلثا بصدق لكل حصاة نصف صاع إلا أن يبلغ دمًا فينقص ما شاء لأن المنزك هو الأقل فتكفيه الصدقة ومن آخر الحلق حتى مضت أيام الخمر فعليه دم عند أبي حنيفة وكذا إذا خرطوا الزبارة وقالوا لا شيء عليه في الوجهين وكذا الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديمه على سنك كالحلق قبل الرمي ونحوه فان قبل الرمي والحلق قبل الذبح لهما أن ما فات مسند ترك بالقضاء ولا يجب مع القضاء شيء آخر وله حديث ابن مسعود رضي قال من قدم سنك على سنك فعليه دم ولأن التأخير عن الممكن بوجوب الدم فيها هو موثف بالمكان كالأحرام فكذا التأخير عن الزمان بها هو موثف بالزمان فان حلق في أيام الخمر في غير الحرم فعليه دم ومن أعتمر فخرج من الحرم وقصر فعليه دم عند أبي حنيفة ومحمد وحماد رحمهم الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله لا شيء عليه قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الصغير قول أبي يوسف في المعتمر لم يذكره في الحاج وقبل هو بالانفاق لأن السنة حريث في الحج بالحلق يعني هو من الحرم والأصح أنه على الخلاف هو يقول الحلق غير مخفص بالحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أحرموا بالحد بنبية وحلقوا في غير الحرم ولها أن الحلق لما جعل محللا صار كالسلام في آخر الصلوة فان من واجبه وان كان محللا فاذا صار نسكا اخضر بالحرم كالذبح وبعض الحد بنبية من الحرم فلعلهم حلقوا فيه فالحاصل

الشمس فإنه ذكر في الإيضاح ولو ابطأ الإمام بعد ما غربت الشمس جاز للناس أن يبدعوا أنه إذا غربت الشمس جاء وقت الدفع فلا يترككون السنة وان ترك الإمام وأن عار قبل غروب الشمس حتى أقاص مع الإمام ذكر الكرخي رحمه الله في مختصره أن الدم يسقط عنه لأن الواجب عليه الإفاضة مع الإمام بعد غروب الشمس فقد نذر ذلك في وفته ومن أصحابنا من يقول لا يسقط عنه الدم مما أفاض لأن استدامة الوقوف قد انقطع بذهابه ورجوعه لا يصبر وقوفه مستدًا ما بل ما فات عنه لا يمكن نذركه فلا يسقط عنه الدم كذا في المبسوط وذكر الإمام الأسيدي رحمه الله أن الدم وجب لفوق الامتداد إلى غروب الشمس بالعود لا يقع النذر كخلاف ما لو طاف جنبًا ثم أعاده لأن النذر كذا في المبسوط فلو حصل فطلعت الشمس كذا لأن الجنس متحد كما في الحلق فانه إذا حلق ربيع الرأس في غير أو أنه يجب الدم وإذا حلق كله لا يجب إلا دم واحد وكذا قصر الظفير بد واحدة يوم الدم وقصر الظفير كلها لا يجب إلا دم واحد فاعلم أنه لا يبعد أن يكون ترك البعض موجبًا للدم ولا يجب بترك الكل إلا دم واحد والترك إنما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي **فول** ولا يجب مع القضاء شيء آخر كما لو أخر الصلوة عن وقتها ولا يجنبه رحمه الله أن التأخير عن الممكن بوجوب الدم كالأحرام إذا أخره عن الميثاق فكذا التأخير عن الزمان والجامع بينهما أن التأخير نقصان ونفائض الحج بغير الدم على أن تأخير الواجب إيجابًا لم يلحق بتركه كذا في آخرها ملحق بترك الواجب في إيجاب سجود السهو في الصلوة والجواب عن قولها أنه لا يجب مع القضاء شيء آخر كذا في آخر كتاب الركن الحج فيلزمه القضاء مع جبر النقصان كما لو أخر ركعة من أركان الصلوة بغيره مع سجود في السهو قولها

فالحاصل ان الحلق بثوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه وعند ابي يوسف لا بثوقت بهما وعند محمد بثوقت
بالمكان دون الزمان وعند زفر بن بوقت بالزمان دون المكان وهذا الخلاف في الثوبت في حق التضمين بالدم اما
لا بثوقت في حق الحلق بالانفاق والتقصير الحلق في العمرة غير موقوف بالزمان بالاجماع لان اصل العمرة
لا بثوقت به بخلاف المكان لانه موقوف به قال فان لم يقصر حتى رجع وقصر فلا تبي عليه في قوطم
رحمهم الله جميعا معناه اذا خرج المعتمر عاد لانه اني به في مكانه فلا يلزمه ضمانه فان حلق
القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمة الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح
بناجر الذبح من الحلق وعندهما يجب عليه دم واحد

قوله فالحاصل ان الحلق بثوقت بالزمان والمكان عند ابي حنيفة رحمة الله
المكان هو الحرم والزمان ايام النحر وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه لا يختص بهما وقال محمد
رحمة الله تعالى عليه يختص بالمكان دون الزمان لان اختصاص المناسك بالمكان فوق اختصاصها
بالزمان لان جميع المناسك مختصة بما كنهها ومن المناسك ما يقع فضاء في غير وقتها فيعتبر المكان
ولا يعتبر الزمان ولا يبي يوسف رحمة الله تعالى عليه ان الحلق تحتل وخروج عن العبادة والخروج انما
يقع بما يضاد الركن وما يضاده لا يختص بواحد منهما ولا يبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه ان اركان
الحج مختصة بالزمان بدليل انه لو وقع في غير وقتها يقع قضاء كالأداء وثبوته انه خروج عن العبادة قلنا
نعم ولكنه منهي له فاعتبرناه من حيث انه منهي وبهذا الاعتبار ينزل الحلق ههنا منزلة السلام في باب
الصلوة في المعنى الذي شرع له فاذا اخرج عن الزمان والمكان فقد تمكن النفس فوجب جبره
بالدم **قوله** فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان قال العلامة حافظ
الدين السبكي رح اخلفت عبارات المشايخ في هذه المسئلة فذكر فخر الاسلام رحمة الله في الجامع الصغير
فان حلق قبل ان يذبح فعليه دمان وقال ليس عليه الا دم الفران لان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم
عند ابي حنيفة رحمة الله وههنا لما حلق قبل ان يذبح ترك الترتيب بتقديم هذا وتأخير ذلك وهو جناية
واحدة ودم آخر للفران وعندهما لا يجب الاول وذكر محمد رحمة الله في رواية الجامع الصغير فان
حلق قبل الذبح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبح ودم للفران وقال ابو يوسف ومحمد رحمة الله ليس عليه الا دم
الفران وقال الفاضل الامام فخر الدين رحمة الله اتفقوا على وجوب دم واحد وهو دم الفران لتحقيق سببه ثم
عنده يجب دم آخر بنا خبر الذبح عن الحلق وعندهما لا يجب بسبب التأخير ثم قال بعضهم دم الفران
واجب اجماعا ويجب دم آخر ايضا اجماعا بسبب الجناية على الاحرام لان الحلق لا يجل الا بعد الذبح فاذا حلق قبل الذبح فقد
صار جناية على احرامه ويجب دم آخر بنا خبر الذبح عند ابي حنيفة رحمة الله خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية
حيث قال فعليه دمان عند ابي حنيفة رحمة الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بنا خبر الذبح عن
الحلق وعندهما يجب دم واحد وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير ثم قال بعضهم صاحب الهداية فقد غفل عن هذه
الرواية ثم قال العلامة السبكي في اشكال على جميع ما ذكره لان جناية القارن مضمونة بالدمين فينبغي على ما ذكره صاحب
الهداية ان يجب خمسة عنده وثلاثة عندهما قلت وقع احتياط صاحب الهداية على قول البعض وهو ان الحلق جناية بالاجماع وتأخير الذبح

وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شيء على ما قلنا والله تعالى اعلم بالصواب

فصل

علم ان صيد البر محرم على المحرم وصيد البحر حلال لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى آخر الآية وصيد البر ما يكون نواله ومشواه في البر وصيد البحر ما يكون نواله ومشواه في الماء

الذبح ايضا جنازة عند ايجنفة رحمه الله فنجب ثلثه دماء عنده ودمان عندهما دم للحلق قبل او انه ودم للفران وقول العلامة الشافعي رح ينبغي ان نجب خمسة عنده وثلثة عندهما ليس بوار ولا ان الحلق وان كان جنابة على الاحرام عند هؤلاء لكنه جنابة بالنسبة الى احرام الحج دون احرام العمرة لان افعال العمرة قد تمت ولم يبق عليه شيء منها الا الخروج من الاحرام وذلك بالحلق لكنه اخر تخريزا عن وقوعه جنابة على احرام الحج فلا يكون الحلق جنابة على احرام العمرة بوجه فلا يوجب الادما واحدا وتأخير الذي هو جنابة عنده لا تغلق له بالعمرة كما ينبغي فلا يوجب الادما واحدا ايضا فيجب على قول هؤلاء ثلث دماء عنده ودمان عندهما لا غير ولا يرد ايضا ما ذكره على قول العاشر ان يجب عنده ثلث دماء لانه لما ثبت ان الحلق ليس بجنابة عندهم وان الجنابة تأخير الذبح لا غير والذبح من مناسك الحج دون العمرة فكان هذا التأخير جنابة واحدة ولا يكون جنابين بوجه فلا يجب به الادم واحد وهو الصحيح رواية ومعنى اما الرواية فما ذكره العلامة الشافعي رحمه الله وفي الجامع المحبوبي عليه دمان دم للفران ودم للحلق قبل الذبح وقال لا لبس عليه الادم الفران وقال شيخ الاسلام خالف رحمه الله تعالى في مبدوطة عليه دمان عند ايجنفة رحمه الله تعالى احدهما دم الفران والآخر دم الجنابة على احد الاحرامين لانه خرج عن احد الاحرامين بالحلق على سبيل التمام فيكون جنابة على الآخر ولم يجب بتأخير الذبح عن الحلق شيء لان هذا ليس بتأخير عن وفئه لان ايام الفجر وفئه ولم يؤخر عنها انما ترك ترتيب الذبح على الحلق وترك ترتيب الذبح لا بوجوب الدم عنده كما لو قدم الطواف على الحلق او ترك الترتيب في رجب الحمار لا يلزمه شيء والدم الواجب بالحلق : والصيد

لا لتركه الترتيب بل لخروجه عن احد الاحرامين على سبيل التمام بالحلق وهو جنابة على الاحرام الآخر فليزمه الدم لهذا لا لتركه الترتيب واما المعنى فان الحلق قبل الذبح ليس بجنابة موجبة للدم بنفسه ههنا بالاتفاق اما عندهما فظاهر لانه مأذون فيه من جهة الشارع فمريض فيه بالنص واما عنده فلان الحلق انما يكون جنابة على الاحرام اذا بقي الاحرام بعد كما لو حلق قبل الوقوف وكما في سائر الجنائيات وههنا وان وجب تأخير عن الذبح لكنه اذا وجد قبله كان منهيا للاحرام في حق غير النساء كما لو وجد بعده حتى حل له لبس الخيط والطيب والاصطياد فلا يكون جنابة موجبة للدم لان ما هو منهي لا يعد جنابة بنفسه لكنه لما كان مستلزما لثاخير الذبح الواجب عن وفئه كان جنابة من هذا الوجه فيكون هو موجبا للدم عنده ولا يكون موجبا عندهما ولهذا قال محمد رحمه الله تعالى عليه في الرواية دم للفران ودم للحلق قبل ان يذبح الا ترى ان المفرد لو حلق قبل ان يذبح لم يلزمه شيء بالاتفاق لعدم استلزامه تأخير الواجب والله تعالى اعلم بالصواب

فصل

قوله وصيد البحر ما يكون نواله ومشواه فيه قبل ما يؤوي الى البحر ونواله في البر من صيد البر وما ينولد في البحر يكون في البر كالصقار من صيد البحر لان النوال هو الاصل والكنبنة بعد ذلك امر عارض فيعتبر الاصل قوله

والصيد هو الممنوع المتوخش في أصل الخلقة واستثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمس الفواسق وهي الكلب لعقور والذئب والحدأة والغراب والحجيرة والعقرب فانها مبذئات بالاذى والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف هو المروي عن أبي يوسف رحمه الله
قوله واذا قتل المحرم صيدا أو دل عليه من قتله فعليه الجزاء أما القتل فلقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه الآية نص على إيجاب الجزاء وأما الدلالة ففيها خلاف الثاني رحمه الله تعالى عليه هو يقول الجزاء يعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبه دلالته الحلال حلالة ولنا ما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه وقال عطاء رحمه الله أجمع الناس على أن على الدال الجزاء ولأن الدلالة من محظورات الأحرام ولأنه نفوذ الأمر على الصيد إذا هو آمن به وحشته وتواربه فصار كالأثاف ولأن المحرم بإحرامه التزم الامتناع عن الغرض فضمن ترك ما التزمه كالودع بخلاف الحلال لأنه لا التزام من جهته على أن فيه الجزاء على ما روينا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه والدلالة الموجبة للجزاء أن لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وإن يصده في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على المكذب ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا وسواء في ذلك العامد والناسي لأنه ضمان يعتمد وجوبه الأثاف

قوله والصيد هو الممنوع المتوخش في أصل الخلقة فبذل بالممنوع وهو الذي يمنع نفسه عن قصد البه
 أما بقاؤه الأربع لو جئنا جميع اختراجه الدجاج والبط الأهلي وفبذل بالمتوخش في أصل الخلقة لبذل فيه الحرام المسرور والطبي المستأنس ونجرح الأبل والغنم المتوحشة لما ان التوخش أصلي في الحرام المسرور والطبي والاستئناس عارض بالعارض لا يبدل حكم الأصل وفي الأبل المتوحشة انعكس الحكم لانها من العلل فان الاستئناس فيها أصلي والتوخش عارض فلا يثبت لها حكم الصيد باعتبار العارض ولا ينقض هذا بالجرم الاضطراري في حقها كما في الصيد لا نقول الذبح الاضطراري غير مختص بالصيد فان ذلك دائر مع الضرورة لا مع الصيد به حتى ان الشاة والبعير اذا وقعت في البر فلم يمكن ذبحه فان هناك يقوم الجرح مقام الذبح وهو ليس بصيد واذا اخذ الصيد وهو حي لا يجل بدون الذبح الاختياري **قوله** فاشبه دلالته الحلال حلالة لا قوله حلالة ليس بقيد فان الدال اذا كان حلالا لا يضمن في صيد الحرم وان كان المدلول محرما وفي المحيط حلالة محرما على صيد والحلال في الحرم فقتل المحرم الصيد فليس على الدال الجزاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال في الحاروني عليه نصف فبئنه وبدل عليه اطلاق قوله ولو كان الدال حلالا في الحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا انه لا التزام من جهته قوله ولنا ما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه قال أجمع الناس على أن على الدال الجزاء فعلى هذا كان ما روينا عن ابن عمر ليس على الدال الجزاء محمولا على ما اذا دل ولم يقتله المدلول حتى يوافق قوله قول سائر الصحابة كذا في مبسوط شيخ الاسلام وفي المتشور ولوامر يقتله ينبغي ان يضمن الجزاء وعلى هذا لو أمار المحرم سكبنا من غيره لقتل صيدا فان لم يكن مع ذلك الغير ما يقتل به الصيد فعلى المعبر الجزاء وان كان معه ما يقتل به الصيد فلا شيء على المعبر لان تمكنه من قتله لم يكن باعادة السكين **قوله** وان صدقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره فالجزاء على ذلك الغير الذي صدقه وان كانت دلالته ذلك الغير بعد دلالته الاول المكذب وبه صرح في المبسوط فقال فالجزاء على الدال الثاني دون الاول وفيه قيود اخرى هذين المذكورين احدهما ان ينصل القتل لهذه الدلالة والثاني ان الجزاء انما يجب على الدال اذا اخذ المدلول لصدقه والدال المحرم فما اذا حل من احرامه قبل ان يأخذه المدلول فالجزاء على الدال لان فعله انما يثبت جنابة عند

فأشبهه غرامات الأموال والمبندى والعائد سواء لأن الموجب لا يختلف والخبر عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمهما الله تعالى أن يقوم الصيد في المكان الذي قُتل فيه أو في أقرب
 المواضع منه إذا كان في بر فيقومه ذوا عدل ثم هو مخير في القداء إن
 شاء ابتاع بها مدياً وزججه أن بلغت مدياً وإن شاء اشترى بها طعاماً وتصدق
 على كل مسكين نصف صاع من برا وصاعاً

عند بقاء أحراره إلى وقت الفتل لا ترى أن قتل الغير بدلالة لا يكون أكثر تأثيراً من قتل نفسه ولو قتل نفسه لم يلزمه
 شيء فكذا إذا أخذه غيره بدلالة والثالث أن يأخذه المدلول قبل أن يفتل الصيد حتى أنه لو صدقه لم يقتله حتى القتل ثم
 أخذه بعد ذلك فقتله لا شيء على الدال لأن ذلك بمنزلة جرح اندمك كذا في المبسوط **قوله**
 فأشبهه غرامات الأموال أي في وجوب الضمان في العمد وفي الخطأ لا في كيفية الضمان فإن للصوم مدخلا في هذا الضمان
 والمحرم أن إذا اشترى في قتل صيد واحد فعلى كل واحد منهما جزاء كما مثل بخلاف ما إذا اشترى في أنذاف شاة الغنم مثلاً
 فعلى كل واحد منهما نصف القيمة والذي قلنا من عدم الافتراق بين العمد والخطأ قول عمر وعبد الرحمن
 بن عوف وسعد بن عوف رضي الله عنهم وقال ابن عباس رضي الله عنه ليس على المحرم في قتل الصيد خطأ جزاء و
 ذكر الامام الأسدي رحمه الله وبه أخذ داود الأصم في رحمه الله لظاهر قوله تعالى من قتل منكم
 منعمداً فالنفس بالعمد بنية بنفي وجوبه عند عدمها ولكننا أنه ضمان بعنده وجوبه إلا أنذاف فاستوى فيه العامد و
 غيره كغرامات الأموال وهذه كفارة يجب جزاء للفعل فيجب على المخطئ ككفارة القتل والتفيد بالعمد بنية ليس الجزاء بل
 للوعيد المذكور في آخر الآية بقوله ليدوق وبال امره وهذا الوعيد على العامد دون المخطئ على أن ذكر العمد للنية إذا
 الدلالة قامت على أن صفة العمد بنية في القتل يمنع وجوب الكفارة لبعض الخطيئة والكفارة دائرة بين العبادة
 والعقوبة فلا يباطل بالمحذور المحض فذكر معنا للنية على أنه لما وجبت الكفارة على العامد لا يجب على المخطئ
 الحنفى والمبندى والعائد سواء وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا يجب الجزاء على العائد وهو قول داود ولكن يقال له اذهب فنتقم
 منك لظاهر قوله تعالى ومن عاد فلنتقم الله منه ولنا أن ضمان الأنذاف لا يختلف بالابتداء والعود إليه فإن جنازة العائد
 أظهر والمراد بالآية ومن عاد بعد العلم بالحرم كما في آية الربوا ومن عاد فاولئك أصحاب النار أي ومن عاد إلى المباشرة بعد
 العلم بالحرم لا أن يكون المراد به العود إلى القتل بعد القتل قولنا فيقومه ذوا عدل أي يقومانه من حيث نفس الصيد
 لا من حيث الصفة ذكر في المبسوط في آخر باب جزاء الصيد وإذا قتل المحرم البازي لعلمه فعليه الكفارة قيمته من غير العلم
 لأن وجوب الجزاء باعتبار معنى الصيد بنية وكونه معلماً صفة عارضة ليست من الصيد بنية في شيء لأن معنى الصيد بنية في غيره
 وبكونه معلماً ينقض ذلك لأن نفي حشده يقتل إذا كان معلماً فلا يكون معنى زائداً في الجزاء بخلاف ما إذا كان
 مملوكاً لا إنساناً فإن مثله يغرر قيمته معلماً لأن وجوب القيمة هناك باعتبار المماثلة وما يملكه بكونه متفعلاً به وذلك
 يرداد بكونه معلماً وكذلك الحكمة تجب من موضع كذا ففي ضمان قيمتها على المحرم لا بعرض ذلك المعنى وفي ضمان قيمتها
 المعتاد بغيره فاما إذا كانت نصوص وزاد قيمتها بذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء روايتان في أحدهما لا يغير لأنه ليس
 من معنى الصيد بنية في شيء وفي رواية أخرى يغير لأنه وصف ثابت باصل الخلقة بمنزلة الحمام إذا كان مطوقاً **قوله**
 ثم هو مخير أي القاتل وقال محمد والشافعي يرحم في الصيد النظيف والاختلاف **قوله**

من تمل وشعير وان شاء صام على ما تذكر وقال محمد والشافعي يجب في الصيد النظر فيما له نظير ففي الطي شاة
وفي الضبع شاة وفي الاربع عناق وفي البربع جفرة وفي النعامة بدنة وفي حمار الوحش بقرة لقوله تعالى فجزاء مثل
ما قتل من النعم ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة لان القيمة لا تكون نفعا والصحابة رضي الله عنهم اوجبوا النظر من
حيث الخلقة والنظر في النعامة والطبي وحمار الوحش والاربع على ما بينا وقال صلى الله عليه وسلم الضبع صيد
وفيه شاة وما ليس له نظير عند محمد رحمه الله تجب القيمة مثل العصفور والحمام واشباهاهما واذا وجبت
القيمة كان قوله كفولها والشافعي رحمه الله يوجب في الحمام شاة ويثبت المشاهدة بينهما من حيث ان كل واحد
منهما يعيب ويهدر ولا يحنف وابي يوسف رحمه الله ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل
عليه فحمل على المثل معنى لكونه معهود في الشرع كما في حقوق العباد او لكونه مراد بالاجماع

في هذه المسئلة في فصول احدها هذا وهو ان الواجب على المحرم القاتل قيمة الصيد في الموضع الذي قتل فيه عند احنافه و
ابي يوسف رحمه الله وقال محمد والشافعي رحمه الله يجب النظر فيما له نظير من النعم الذي يشبهه في النظر
لا في القيمة والثاني ان الذي الى الحكمين تقوم الصيد فاذا ظهرت قيمته فالحمار للحمام بين التكفير بالهدي
والاطعام والصيام في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله الحمار الى الحكمين
واذا عينا نوعا عليه بلزمه التكفير به بعينه والثالث يجوز للحرم ان يختار الصوم مع القدرة على الهدي
والاطعام عندنا لقوله تعالى او عدل ذلك صبا ما وحرف اوله للتجسس وعلى قول زفر رحمه الله لا يجوز له الصيام مع قدرة التكفير
بالمال ونحوه بكفارة البهين وهدي المنعة والقران وقال حرف اوله لا ينبغي التريب في الواجب كما في فطاع الطريق او يقطع
ابيهما الآية ولكن هذا خلاف الحنفية والتمسك بالحنفية واجب حتى يقوم دليل الحجاز وفيما من المنصوص على المنصوص
باطل والرابع اذا اختار الطعام فالمعتبر قيمة الصيد بشرى به الطعام عندنا وعند الشافعي رحمه الله المعتبر
قيمة النظر وهو قول محمد رحمه الله بناء على اصلها ان الواجب هو النظر والحكم اذا اختار الصيام صام مكان
كل نصف صاع يوما عندنا وعند الشافعي رحمه الله يصوم مكان كل مد يوما وهذا بناء على الاختلاف في طعام
الكفارة لكل مسكين عندنا بقدر نصف صاع وعنده بمد كذا في المبسوط **قوله**
ومثله من النعم ما يشبه المقتول صورة قاله تعالى اوجب المثل مفيدا بالنعم حيث قال فجزاء مثل ما قتل من النعم
تقديره فعليه جزاء من النعم مثل المقتول فمن قال انه مثله من الداهم فقد خالف النص **قوله**
واذا وجبت القيمة كان قوله كفولها اي من حيث ان الواجب بالقيمة بعين قيمة الصيد لا ان يكون الخيل
للقائل في ان تجعل القيمة هديا او طعاما او صوما وانما الخيار فيه الى الحكمين عنده **قوله**
ولا يحنف وابي يوسف رحمه الله تعالى ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل
عليه والنص اوجب المثل والمثل المطلق في الكتاب والسنة واجماع الامة والمعقول مفيد بالصورة
والمعنى او بالمعنى بلا صورة اما الصورة بلا معنى فلا ولا يمكن الحمل على الاول بالاجماع فحمل على الثاني
لكونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد قال الله تعالى فجزاء مثل ما قتل من النعم قال الله تعالى فاعندوا عليه
بمثل ما اعندى عليه وهذا لان الحيوان لا مثل له من جنسه فان النعامة لا تماثل النعامة
حتى لا تضمن النعامة بالنعامة فكيف تماثل البدنة النعامة ولو كانت مثلا لها لضمنت بها عند

اولا فيه من النعم وفي ضده التخصيص والمراد بالنص والله اعلم فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش واسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي
كذا قاله ابو عبيد والاصحى مرجحى الله عنهما والمراد بما روي التفدير به دون الجباب المعين ثم الجزار الى لقائل في ان يجعله
هديا او طعاما او صوما عندا بحقيقة واي يوسف رحمهما الله وقال محمد والشافعي رحمهما الله الخيار الى الحكمين في ذلك
فان حكما بالهدي يجب النظر على ما ذكرنا وان حكما بالطعام او بالاصيام فعلى ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
لهما ان التخيير شرع رفقا لمن عليه فيكون الخيار اليه كما في كفارة اليمين والحمد والشافعي رجح قوله
لغالى يحكم به ذوا عدل منكم هديا الآية ذكر اهدى منصوبا : : : لانه

عند الاطلاق ولان القيمة اريدت بهذا النص فيما لا مثل له اجماعا فلم يبق غيره مرادا لان المثل من الاسماء
المشتركة فلا عموم له **قوله** اولا فيه من النعم بانه ان قوله لغالى ولا تقتلوا الصيد
عام وقوله لغالى ومن فله منصرف الى المذكور فكان بيان حكمه على سبيل العموم والمثل على سبيل العموم هو المثل
من حيث القيمة فان من الصيد ما لا مثل له في الخلقة كالعصفور وما اشبه ذلك وضمانه يجب بنصر الكتبة
فيجب حمل المثل على ما يمكن اثبات النعم فيه وهو المثل من حيث القيمة وفيما ذهب اليه محمد والشافعي رحمهما الله
تخصيص الاول اولى لانه اكثر فائدة **قوله** والمراد بالنص والله اعلم فجزاء
قيمة ما قتل من النعم الوحشي اي فعلية الجزاء وذلك قيمة المقتول اذا كان ذلك المقتول من النعم الوحش
وان كان اسم النعم يطلق على الوحشي والاهلي لكان المراد منه هنا الوحشي دون الاهلي لان الجزاء
بالقتل انما يجب على المحرم بقتل الصيد **قوله** والمراد بما روي التفدير اي بما روي كل
واحد من محمد والشافعي رحمهما الله من اثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم تفديرا نظائرا لا باعتبار اعيانها بل
باعتبار القيمة لانهم كانوا ارباب المواشي فكان ذلك ايسر عليهم من التقود وهو نظير ما قال علي رضي في ولد المغرور
بفك الغلام بالعدوم والجارية بالجارية والمراد القيمة كذا في المبسوط وذكر في الكشاف فان قلت فما يصنع من
يفسر المثل بالقيمة بقوله لغالى من النعم وهو تفسير المثل بقوله لغالى هديا بالغ الكعبة قلت قد خير من اوجب القيمة
بين ان يشترى لها هديا او طعاما او يصوم كما خبر الله تعالى في الآية فكان قوله من النعم بانه للهدي المشترى
بالقيمة في احد وجوه التخيير لان من قوم الصيد واشترى بالقيمة هديا فاهداه فقد جرى بمثل ما قتل من النعم على التخيير
الذي في الآية بين ان يجزي بالهدي وبكفارة بالطعام او الصوم انما يستقيم استقامة ظاهرة بغير تعسف اذا قوم ونظر
بعد التقويم اي التثنية بخلافه فاما اذا عمد النظر وجعله الواجب وحده من غير تخيير فاذا كان شيئا لا نظيره قوم
حينئذ ثم يخير بين الاطعام والصوم ففيه نوعان في الآية وفرع فجزاء مثل ما قتل برفع جزاء ومثل جميعا بمعنى فعلية
جزاء بما تثل ما قتل الصيد وهو عند ابو حنيفة رحمه الله قيمة الصيد المأخوذ يقوم حيث صيد فان بلغت قيمته ثمن
هدي بخير بين ان يهدي من النعم ما قيمته قيمة الصيد وبين ان يشترى بقيمته طعاما فيعطى كل مسكين نصف صاع من
بر وان شاء صام عن طعام كل مسكين يوما وقرئ فجزاء مثل ما قتل على الاضافة واصله فجزاء مثل ما قتل بنصيب المثل
بمعنى فعلية ان يجزي مثل ما قتل ثم اضيف كما يقول عجب من ضرب زيد ثم من ضرب زيد وقرأ السلي على الاصل وقد فرأ
محمد بن مقاتل فجزاء مثل ما قتل بنصيبها بمعنى فليجز جزاء مثل ما قتل يحكم به اي بمثل ما قتل ذوا عدل منكم حكمان عادلان من
المسلمين وقالوا فيه دليل على ان المثل القيمة لان التقويم ما يحتاج الى النظر والاجتهاد دون الاشياء المشاهدة قوله

لأنه تفسير لقوله يحكم به أو مفعول لحكم الحكم ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة أو فيكون الجار إليهما قلنا الكفارة عطفت على الجزاء
 لا على الهدى بدليل أنه مرفوع وكذا قوله تعالى أو عدل ذلك صيا ما مرفوع فلم يك فيها دلالة اختيار الحكمين وإنما
 يرجع إليهما في تقويم المثلث ثم الاختيار بعد ذلك إلى من عليه ويقومان في المكان الذي أصابه لا خلافا في القيمة باختلاف
 الأماكن فإن كان الموضع برا لا يباع فيه الصيد يعتبر اقرب الموضع إليه مما يباع فيه
 ولشترى قالوا الواحد بكفي والمتى أولى لأنه أحوط والبعد عن العلط كما في حقوق العباد وقبل يعتبر المتى منها
 بالنص والهدى لا يذبح إلا بمكة لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ويجوز الأكل في غيرها خلافا للشافعي
 رحمه الله هو يعتبر بالهدى والجامع التوسعة على سكان الحرم ونحن نقول الهدى فريضة معقولة فيخص بمكان أو زمان
 أما الصدقة فريضة معقولة في كل زمان ومكان والصوم يجوز في غير مكة لأنه فريضة في كل مكان
 فإن ذبح بالكوفة أجزاه عن الطعام معناه إذا صدق باللم وفيه وفاء بفريضة الطعام لأن الأرافة لا تنوع
 وإذا وقع الاختيار على الهدى كما يجز به في الأضحية لأن مطلق اسم الهدى منصرف إليه وقال محمد والشافعي
 يجزي صغار النعم فيها لأن الصحابة رضوا وجبوا عناقا وجفرة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز الصغار على وجه الطعام
 يعني إذا صدق وإذا وقع الاختيار على الطعام يقوم المثلث بالطعام عندنا لأنه هو المضمون فتعتبر قيمته وإذا
 اشترى بالقيمة طعاما نصدق على كل مسكين نصف صاع من برا وصاعا من تمر
 أو شعير ولا يجوز أن يطعم مسكين أقل من نصف صاع لأن الطعام المذكور ينصرف إلى
 ما هو المعهود في الشرع وإن اختار الصيام يقوم المقتول طعاما ثم يصوم عن كل
 نصف صاع من برا وصاع من تمر أو شعير يوما لأن تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن إذ لا
 قيمة للصيام فقدرناه بالطعام والتقدير على هذا الوجه

قولنا لأنه تفسير لقوله يحكم به لأن الهاء في به مجمل لا يدري ما هو ففسر بقوله هديا فكان نصبا على التفسير فيصير كأنه قال
 يحكم به أو عدل منكم بالهدى ثبت أن المثل إنما يصير هديا باختياره وحكمه كذا في الجامع الصغير البرهاني قوله أو مفعول لحكم
 الحكم أي يحكم به حكم هدي قوله ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة أو أي عطفا على هديا بدليل قراءة عيسى وعمير وكفارة
 بالنصب قلنا الكفارة عطفت على قوله فجزاء وكذا أو عدل ذلك صيا ما لكونها مرفوعة وفي الكشف هديا حال
 عن جزاء فيمن وصفه بمثل لأن الصفة خصصته فقرنته من المعرفة أو بدل عن مثله فيمن نصبه أو عن محله فيمن جره و
 يجوز أن ينصب حالا عن الضمير في به فإن قلت لم يرفع كفارة من ينصب جزاء قلت يجعلها خبرا مبتدأ محذوف كأنه قيل والوا
 عليه كفارة أو يقدّر فعله أن يجزي جزاء أو كفارة فيعطى ما على أن يجزي وقرأ أو كفارة طعام مساكين على الإضافة وهذه
 الإضافة مبينة كأنه قيل أو كفارة من طعام مساكين كقولك خاتم فضة بمعنى خاتم من فضة قوله ويقومان في المكان الذي
 أصابه وكذلك يعتبر الزمان الذي أصابه فيه لأن القيمة تختلف باختلاف الأزمنة أيضا قوله ونحن نقول الهدى فريضة غير معقولة
 فيخص بزمان أو مكان وإنما اخص الهدى بالحرم لصيرورة لا توسعة سكان الحرم ولهذا لو أقيمت خارج الحرم ونصدق بلحجها على فقراء
 الحرم لا يجوز قوله فإن ذبح بالكوفة أجزاه عن الطعام كما في كفارة اليمين إذا أكسا عشرة مساكين يوما واحدا جاز عن الطعام إذا أكسا
 قيمة ما أصاب كل مسكين نصف صاع من بر ولا يجز به عن الطعام أيضا إلا إذا أصاب كل مسكين من اللحم ما تبلغ قيمته فقيمة
 نصف صاع قوله وإذا وقع الاختيار أي اختيار القائل أو الحكمين على حسب اختلاف قوله وإذا وقع الاختيار على الطعام يقوم
 عندنا وعند محمد والشافعي مرجح بقوم الظاهر بناء على أن الواجب الأصلي هو الظاهر عندنا وعندنا فقيمة الصيد قوله

معهود في الشرع كما في باب الفدية فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو مختار ان شاء
 يصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملا لان الصوم اقل من يوم غير مشروع وكذلك
 ان كان الواجب دون طعام مسكبن يطعم فذرا الواجب او يصوم يوما كاملا
 لما قلنا ولو جرح صيدا او نثف شعره او قطع اعضوا منه ضمن ما نقصه اعتبارا للبعض
 بالكل كما في حقوق العباد ولو نثف ريش طائر او قطع قوائم صيد فخرج من جزا الامتناع فعليه
 قيمته كاملة لانه فوت عليه الا من يتقوت اكله الامتناع فغيره جزاءه ومن كسر بيض نعامة فعليه
 قيمته وهذا مروى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ولا نه اصل الصيد وله عرضته ان يصير صيدا فزول منزلة الصيد
 احتياطا ما لم يفسد فان خرج من البيض فرخ ميت فعليه قيمته وهذا استحسان والقباس ان لا يفرم
 سوى البيضة لان حيوته الفرخ غير معلوم وجه الاستحسان ان البيض معد للخروج منه الفرخ الحي والكسر قبل اوانه سبب
 لموته فيحال به عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن طييرة فالف جنينا ميتا وماتت فعليه قيمتهما وليس في
 قتل الغراب والحدأة والذئب والحجة والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء
 لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق يقتلن في الكل والحرم الحدأة والحجة والعقرب والفأرة والكلب العقور وقال
 صلى الله عليه وسلم يقتل المحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والحجة والكلب العقور وقد ذكر الذئب في بعض
 الروايات وقبل المراد بالكلب العقور الذئب او يقال ان الذئب في معناه والمراد بالغراب الذي يأكل الجف ويطخلط
 لانه يبتدئ بالاذى اما العفوق فغير مستثنى لانه لا يبتدئ غرابا ولا يبتدئ بالاذى وعن ابن جنيته رحمه الله ان الكلب العقور
 وغير العفوق والمستأنس والمتوحش منهما سواء لان المستثنى في ذلك الجنس وكذا الفأرة الأهلية والوحشية سواء والضرب
 والبر بوجع ليسا من الجنس المستثناة لانهما لا يبتدان بالاذى وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقراد
 شيء لانها ليست بصيود : وليست

قوله معهود في الشرع كما في الفدية عهد في الشرع اقامته نصف صاع من حنطة مقام صوم في باب الفدية كما في الشيخ الفقيه
 كما اذا اوصى بفدية الصيام قوله فخرج من جزا الامتناع هو قد يكون بالطيران او بالعدو او بالدخول في الحجر قوله ومن كسر بيض
 صيد فعليه قيمته اي قيمة البيض لانه معد ليكون صيدا فاعطيه حكم الصيد في ايجاب الجزاء على المحرم بافساده كما ان الماء في الرجم
 جعل كالولد في حكم العتق والوصية بوجده قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ليلوكم الله بشئ من الصيد ننا له ابد بكم
 وروما حكم قبل ما ننا له الابدي البيض **قوله** ما لم يفسد احترا عن بيضه مذرة فانه لا شيء في كسره **قوله**
 فان خرج من البيضة فرخ ميت فعليه قيمته حيا اي اذا علم حيوته ولم يعلم حاله اما اذا كان علم انه كان ميتا
 قبل الكسر لا ضمان عليه قوله فعليه قيمته ما هذا بخلاف ما اذا ضرب بطن امرأة فالف جنينا ميتا وماتت الام لما وجب ضمان الام لا يجهل
 الجنين لان الجنين في حكم النفس من وجه وفي حكم الجنين من وجه والضمان الواجب نحو العباد غير مبني على الاحتياط فلا يجب في موضع التام
 كما جازا الصيد فمبني على الاحتياط فخرج جهة التقسية في الجنين فلهمذا وجب جزاؤه فان قيل فعلى هذا كان ينبغي ان يضمن قيمة البيض
 والفرخ قلنا البيض بما يضمن لكونه معد للفرخ ولهذا لا يضمن البيضة المذرة فلما ضمن الفرخ لم يضمن البيض قوله وليس في قتل الغراب
 الحدأة والذئب والحجة والعقرب والفأرة والكلب العقور جزاء لقوله صلى الله عليه وسلم خمس من الفواسق يقتلن في الكل والحرم الحدأة والحجة والعقرب والفأرة والكلب
 العقور المذكور في الرواية سبع وفي الحديث خمس لانه ذكر في بعض الروايات الذئب مكان الكلب العقور او الذئب في معناه
 وذكر في بعض الروايات الغراب مكان الحدأة او الغراب في معناه فلذلك ذكر في الرواية السبع وفي الحديث : الخمس

وليس بمتولدة من البدن ثم هي مؤذبة بطباعها والمردب لئلا السوء او الصفاء الذي يؤذي وما لا يؤذي لا يجل
فقلها ولكن لا يجب الجزاء للعلة الاولى ومن قتل قملة نصدق بما شاء مثل كف من الطعام
لا بها متولدة من الثفت الذي على البدن وفي الجامع الصغير طعم شيئا وهذا يدل على انه يجزبه ان يطعم مسكينا
شيئا يسيرا على اسبيل الاباحة وان لم يكن مشبعاً ومن قتل جرادة نصدق بما شاء لان الجرادة من صيد البر
فان الصيد مما لا يمكن اخذه الا بجيلة ويقصده الاخذ وثمره خير من جرادة لقول عمر رضي الله عنه
ثمره خير من جرادة ولا شيء عليه في ذبح السلحفاة لانه من الهوام والحشرات فاشبهه الخنافس والوزغ
ويمكن اخذه من غير جيلة وكذا لا يقصد بالاذن فلم يكن صيداً ومن حلب صيد الحرم فعليه
قيمته لان اللبن من اجزاء الصيد فاشبهه كله ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء
الا ما استثناه الشرع وهو ما عدناه وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الجزاء لانها جبلت على الاذاء قد خلت في الفواسق
المستثناة وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسمها لغة ولكن ان السبع صيد لثوحشه وكونه مقصوداً بالاذن اما
لجلده او لبصطاده او لدفع اذاه

الحسن وقوله عليه السلام يقتلن او يقتل بيان لا باعة القتل لا حقيقة الاخبار والا للزم الخلف في كلام صاحب
الشرع فان قيل كيف خص عموم قوله تعالى ولا تقتل الصيد وانتم حرم هذا الحديث وهو خبر واحد قلنا خص هذا
العام ابتداء بالنقل القطعي وهو قوله تعالى احل لكم صيد البحر لانه لما جهل النابغ يجعل مكانها ما ورد
معا فيجعل مخصصاً له فبعد ذلك يجوز تخصيصه بالقياس فكيف بالبحر الواحد او نقول وهو الوجه ان هذا الحديث
مشهور وليس بخبر واحد كذا ذكر في الاسرار فتجوز الزيادة به على كتاب الله تعالى **قوله**
وليس بمتولدة من البدن احراز عن القملة فان قتلها شيئا **قوله** وما لا يؤذي لا
يجل فقلها روي انه عويث بن بعض الانبياء عليه السلام باحراق فريضة نمل **قوله** للعلة الاولى
وهي انها ليس بصيد **قوله** ومن قتل قملة نصدق بما شاء ككسرة خبر هذا اذا اخذه من
بدنه فقتلها واما اذا كانت القملة ساطنة على الارض فقتلها فلا شيء عليه كما في البر غوث هذا في القملة
الواحدة واما في اثنين او اثلث كف من حنطة وفي الزيادة على الثلث نصف ضاع من حنطة ولو اثنى ثبانه في
الشمس يقتل القمل حراشمس فمات القمل فعليه من الجزاء نصف ضاع من حنطة اذ كان القمل كثيراً واما لو اثنى ثبانه
ولم يقصد به قتل القمل فمات القمل من حراشمس فلا شيء عليه كذا في المبسوط **قوله**
لقول عمر رضي الله عنه ثمره خير من جرادة وفصنه هذا الحديث ان اهل حصن صابو جرادة اكثر في احرارهم فجعلوا
ينصدقون مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر ادى دراهمكم كبرة يا اهل حصن ثمره خير من جرادة وعن ابي يوسف رحمه الله في قتل
القنفذ روايتان في حد الزواجر هو نوع من القارة وفي رواية جعل كابر بوع كذا في المبسوط **قوله** كالسباع اي كسباع البهائم كالاسد والنمر
والفهد وقوله وكسباع الطير كالباري والصفران مطلق السباع يقع على سباع البهائم **قوله** وكذا اسم الكلب يتناول السباع باسمها
لغة بمعنى ان الكلب اسم لما يتكلم اي يشند لان يكون المراد منه الكلب المعروف فانه اهل ليس بصيد ولا يحرم على الحرم اخذه فعلى هذا اسم
الكلب يتناول الاسد والنمر وغيرها لان في الله عليه السلام حين دعا على خنثة بن ابي لباب فقال اللهم سلط عليه كلباً من كلابك
افترسه اسد بدعائه ولنا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واسم الصيد بعم الكل لانه مسمي به تشفيقاً واستيحاً

والقياس على الفواسق ممنوع لما فيه من ابطال العدد واسم الكلب لا يقع على السبع عرفا وعرف اهلك ولا يجوز قيمته شاة وقال
 زفر رحمه الله يجب بالغة ما بلغت اعتبارا بما كوال اللحم ولنا قوله صلى الله عليه وسلم اضع صيد وفيه الشاة ولا اعتبار بتمته
 لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذ ومن هذا الوجه لا يزداد على قيمة الشاة ظاهرا **واذا اصل السبع**
على المحرم فقتله لا شئ عليه وقال زفر رحمه الله يجب اعتبارا بالجلد الصائل ولنا ما دوي عن عمر رضي
 عنه قتل سباعا وهدى كبشا وقال انا ابتداءناه ولا للمحرم ممنوع عن النحر لا عن دفع الاذى ولهذا كان
 ما دون في دفع المذموم من الاذى كما في الفواسق فلا يكون ما دون في دفع المستحق او في دفع وجود الاذن
 من الشارع لا يجب الجزاء حفاظه بخلاف الصائل لانه لا اذن له من صاحب الحق وهو العبد وان
 اضطر المحرم الى قتل صيد فقتله فعليه الجزاء لان الاذن مقيد بالكفارة
 بالنظر على ما تلونا من قبل ولا بأس للمحرم ان يذبح الشاة والبقرة والبقر والذئبة
 والبط الا اهلي لان هذه الاشياء ليست بصيد لعدم الوحش والمراد بالبط الذي يكون في المساكن والجبال
 لانه الوفاء بالحق والخلق ولو ذبح حماما مسرولا فعليه الجزاء خلافا لما لك رحمه الله له انه الوفاء مستأنس
 ولا يمنع بجناحه لطوئ فهو ضحى

ونحن

واسيما شاة وبعده عن ابدى الناس وذلك موجود فيما لا يؤكل لحمه ولا حصة الصيد ثبتت بالاحرام والحرم فظننا
 للحرم والاحرام لا يكونه ما كولا حتى الحق النبات في الحرم بالصيد فصار لما كوال فيه وغير ما كوال سواء **قوله**
 والقياس على الفواسق ممنوع لما فيه من ابطال العدد فان قيل انكم الحفم بالخمس غيرها ايضا قلنا الحفم بها ما هو في معناها
 من كل وجه بطريق الدلالة وما القياس على الخمس الفواسق بعللة الا بداء فتعذر لان اذى الخمس الفواسق منعنا لئلا ينهنا
 فتعش بين اظهرنا فالذئب يقرب من مواشينا والحدأة تغيب بالاختطاف والقارة عيشها من طعام العباد ولا كذا الغراب و
 القريب بلدغ من يتخذ ولها ونبيا والسبع بالبعد منا فلم يكن اذاه منعنا بالبناء لبنا فلم يكن نظير الخمس الفواسق فالخلاص
 ان الشافعي رحمه الله اعتبر بنفس الاذى ونحن اعتبرناه بصفة التعدي اليها كما اعتبر بنفس الكفر في اباة القتل ونحن
 نعتبر الكفر المفضي الى الخراب **قوله** والعرف اهلك اي اضبط لصاحبه وافوى افضل من الملك كان بملكه وبمسكه
 ولا يحمله الى الآخر كذا في المغرب **قوله** ولا اعتبار بتمته لمكان الانتفاع بجلده لا لانه محارب مؤذ وهذا لان وجوب
 الجزاء فيه باعتبار معنى الصيد به لا باعتبار عينه اذ هو غير ما كوال وباعتبار معنى الصيد به يكون مرتكبا محظورا حرامه فلا يلزمه
 اكثر من شاة كسائر محظورات الاحرام ووجوب الجزاء في ما كوال اللحم باعتبار عينه لانه افسد لحمه بفعله فتجب قيمته بالغة
 ما بلغت ولا زيادة القيمة في الفهد والنمر والاسد لما يقصد به من الثأر بما سأكه والندى به وذلك لا يتعلق
 بكونه صيدا اولا لانه محارب مؤذ وكل ذلك غير معتبر في حق المحرم فلا يجب الضمان به **قوله** اعتبارا بالجلد الصائل الجمل اذا اصل
 على انسان فقتله الموصول عليه يجب بتمته **قوله** قال انا ابتداءناه في هذا التعليل بيان ان الدابة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئا لانه لو كان
 الوجوب ثابتا في الحالين لما حل التخصيص لان السكوت عن البيان في موضع الحاجة اليه لا يجوز خصوصا بعللة زائدة مفيدة
 للمخصص فلو لا الزيادة لعمت فلما خص سكوت في موضع الحاجة صار بياننا على ان حكم السكوت عنه بخلاف ما بين ولا بد حل على ما ذكرنا فقل
 المحرم القمل فانه يوجب الجزاء عليه وان كان يؤذيه لانه اما يضمن بقملها الحق فضاء الثفت بازالة ما بينه من بدنه عن نفسه ولهذا اذا وجد
 الطريق فقتلها لا غم عليه لانه مؤذ به **قوله** ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب الاذن المطلق بخلاف المصطفى لان الاذن في حقه مقيد بالكفارة بالشر

ونحن نقول الحمام منوحش باصل الخلفة ممنوع بطهرانه وان كان بطيئ النهوض والاستئناس عارض فلم يفسر وكذا اذا
 قتل طييا مستائسا لانه صيد في الاصل فلا يبطله الاستئناس كالبعير اذا اندلا ياخذ حكم الصيد في الحرمة على
 الحرم واذا ذبح الحرم صيدا قد يحنه ميتة لا يجل اكلها وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه بجل ما ذبحه
 الحرم لغیره لانه عامل له فانقل فعله اليه وكنا ان الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام فلا تكون ذكاة كذبيحة المجوسي
 وهذا لان المشروع هو الذي قام مقام الميز بين الدم واللحم فيسرا فيعدم بانعدامه وان اكل الحرم الذابح
 من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يسر عليه جزاء ما اكل وان اكل
 منه حرم آخر فلا شيء عليه في قولهم جميعا لما ان هذه ميتة فلا يلزمه باكلها الا الاستغناء
 وصار كما اذا اكله محرم غيره ولا يحنه رحمه الله تعالى عليه ان حرمه باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا وباعتبار انه محظور
 احراره لان احراره هو الذي اخرج الصيد عن المحلة والذابح عن الاهلية في حق الذكاة صار حرمة الشاؤل

فوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففد بيمينه من صيام او صدقة او نسك واما الاذن عند الاذى فتأ
 مطلقا بقوله عليه الصلوة والسلام خمس من الفوا سق يقتلن في الحل والحرم بجزاء فلا يجب الضمان عليه والآية وان
 وردت في الحل لكن بمعنى الاضطرار الحنفيا المضطرب دلاله **قوله** ونحن نقول الحمام
 منوحش باصل الخلفة ممنوع بطهرانه اي جنس الحمام منوحش فكان صيدا وان كان نوع منه مستائسا فلا
 يعتبر العارض **قوله** وقال الشافعي رحمه الله بجل ما ذبحه الحرم لغیره لانه عامل له فانقل
 فعله اليه وهكذا اذكر في الايضاح وما ذكر في المبسوط يدل على انه لا فرق عنده بين ما اذا ذبح الحرم لنفسه او لغیره
 حيث قال لا يجل تناول ما ذبحه الحرم لاحد من الناس وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجل للحرم الفائل ثنائه وله وبجل لغیره
 من الناس وفي الوجيز الغزالي وما ذبحه الحرم بنفسه فاكله حرام عليه وهل هي ميتة في حق غيره فيه قولان وفي المبسوط
 ومجته في ذلك ان معنى الزكوة في شهييل الدم النجس من الحيوان وشرط الحل الشبهة تدبا او اجبا على اختلاف
 الاصطلاح وذلك يتحقق من الحرم كما يتحقق من الحلال الا ان الشارع حرم تناول المحرم الفائل بطريق العفو
 ليكون زجرا له وهذا لا يدل على حرمة تناول في حق غيره كما يجعل المقتول ظلما حيا في حق الفائل
 حتى لا يرتبه وهو ميت في حق غيره ومجته في ذلك قوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم سماه فشلا
 فعرفنا ان هذا الفعل غير موجب للحل اصلا **قوله** وهذا لان المشروع هو الذي قام مقام
 الميز بدليل انه لو ذبح المسلم الحلال ولم يخرج من المذبوح دم اصلا بجل اكله وان ذبح المجوسي لا
 بجل اكله وان خرج منه الدم فعلم ان المعبر هو الفعل المشروع القائم مقام الميز فيعدم الميز
 بانعدامه فان قيل يشكل على هذا ذبح شاة الغير بغير اذنه فانه حرام محض حتى انه لو اضطر المسلم
 بهن اكل الميتة واكل مال الغير كان عليه ان ياكل الميتة لا مال الغير كذا في المحيط قلنا النهي عن
 الذبح اذا كان لمعنى في الذابح او المذبوح كان ذلك لهبا للمعنى في عين الفعل فكان مانعا من ان يكون
 المنع عند مشروعا واذا كان المنع بالنهي لمعنى بالثالث وهو المالك كان النهي لمعنى في غيره فلم يصرح به
 الذبح حراما بل الحرمة هناك كانت لصيانة حق المالك حتى زالت تلك الحرمة باذنه فكان مشروعا في نفسه
قوله وان اكل الحرم الذابح من ذلك شيئا فعليه قيمة ما اكل عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يسر عليه جزاء ما اكل بجل

بهذه الوسائط مضافة الى احواله بخلاف محرم آخر لان تناول له ليس من محظورات احواله ولا باس بان ياكل المحرم لحم
صيدا اصطاده حلال وذبحه اذا لم يبدل المحرم عليه ولا امره بصيده خلا لما لا يحل
فيما اذا اصطاده لاجل المحرم له قوله صلى الله عليه وسلم لا باس باكل المحرم لحم صيده ما لم يصده او يصاد له ولما
ما روي ان الصحابة رضي الله عنهم نذاكروا اللحم الصيدي في حق المحرم فقال صلى الله عليه وسلم لا باس به واللا
فيما روي لا يملك فيجوز على ان يهدي اليه الصيد دون اللحم او معناه ان يصاد بامر ثم شرط عدم الدلالة وهذا نصيب
على ان الدلالة محرمه فالواضح واثبات وجه الحرمه حديث ابي قتادة رضي الله تعالى عنه وقد ذكرناه وفي صيد
الحرم اذا ذبحه الحلال فعليه قيمته بنصه فيهما على الفقهاء لان الصيد
استثنى الامن بسبب الحرم قال صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول ولا ينفرد صيدها ولا يجز به الصوم لانها
غرامه وليست بكفارة فاشبه ضمان الاموال وهذا لانه يجب بتقويت وصف في المحل وهو

يريد به اذا اكل بعد ما ادى جزاه اما اذا اكل قبل ان يؤدي جزاه فخل ضمان ما اكل في الجزاء **قوله**
بهذه الوسائط وهذا لان المحل انما صار مبنية بحرمه فثله وحرمه فثله بسبب خروج الصيد عن المحلنة و
الذابح عن الاهلية وذلك لسبب الاحرام فاستند حرمه تناول هذه المبنية الى احواله هذه الوسائط بخلاف حرمه
اكل هذه المبنية الى الاحرام لان الحكم كما يضاف الى العلة يضاف الى علة العلة كما قلنا في شراء الفريز انه اعتاق
لان الشراء علة الملك والملك في الفريز علة العتق فاضيف الاعتاق الى الشراء بواسطة الملك بخلاف
تناول مبنية لا يثله لان حرمه تناول تلك المبنية عليه لذاته لا لاحرامه وبخلاف محرم آخر غير الفاتل لان حرمه
تناوله ليس من محظورات احرام الاكل بل من محظورات احرام الفاتل فجعل الصيد المقتول حيا في حق الفاتل
فتناول به بوجوب الضمان وهو محرم في حق غيره وليس بصيد حقيقة ولا حكما فلا يوجب الضمان ولا يقال ان الحلال
اذا ذبح صيده في الحرم فادى جزاه ثم اكل منه لا يلزمه شيء آخر وكذلك المحرم اذا كسر بيض صيد قادي
جزاه ثم شواه واكله لا يلزمه شيء آخر لا نقول ان وجوب الجزاء هناك باعتبار الامن الثابت بسبب الحرم
وذلك للصيد لا للحرم وكذلك البيض وجوب الجزاء فيه باعتبار انه اصل الصيد وبعد الكسر انعدم هذا المعنى بقوله
ان المقتول يفرج في حق الفاتل كالحج من وجه حتى لا يرث منه وكالميت من وجه حتى تغرق ام ولده بان قتل
مولاها فبما يثني امره على الاحتياط جعلناه كالحج في حق الفاتل وهو جزاء الاحرام فليزمه بالتناول جزاء آخر وما
جزاء صيد الحرم فغير مبنية على الاحتياط في الاحكام لانه ليس فيه معنى العبادة ولهذا لا مدخل للصوم فيه فلذلك
اعتبرنا فيه معنى المحلنة فلا يجب فيه الجزاء كذا في المبسوط **قوله** ما لم يصده او يصاد له
قال مولا نا حميد الدين رحمه الله الصحيح عندي بالنصب واوهنا بمعنى الى اي لا باس الى ان يصاد له وحكم
ما بعد الغاية بخلاف حكم ما قبلها فيستقيم له التمسك به حيث لا يصاد له صان فغيره يحل للحرم اكل لحم الصيد
اذا لم يصده بنفسه حتى يصير ممدودا الى اصطيداد الغير لاجله فيكون الحل مستقيا عند اصطيداد غيره لاجله
ومعنى الاصطياد له ان ينوي الصائد ان يكون الاصطياد للحرم سواء امره بذلك او لم يأمره كذا في المبسوط
قوله وفي صيد الحرم اذا ذبحه الحلال قيد بالحلال لان الحرم اذا قتل صيده الحرم يلزمه كفارة واحدة
لاجل الاحرام ولم يجب عليه شيء لاجل الحرم في جواب الاستحسان لان معنى تقويت الامن اذى غير مرة لا يباح

وهو الأمن والواجب على المحرم بطريق الكفارة جزاء على فعله لأن الحرمة باعتبار معنى فيه وهو إحرامه والصوم يصلح
جزاء الأفعال لضمان الحال وقال زفر رحمه الله يحجز به الصوم اعتبارا بما وجب على المحرم والفرق قد ذكرناه وهل
يحجز به الهدى فيه روايتان ومن دخل الحرم بصيد وهو حلال فعليه أن يرسله
فيه إذا كان في يده خلافا للشافعي رحمه الله فإنه يقول حتى الشريح لا يظهر في مملوك العبد
لحاجة العبد ولنا أنه لما دخل في الحرم وجب ترك الغرض لحرمته الحرم إذا صار هو صيد الحرم فاستحق الأمن
لما رويناه أن باعه رد البيع فيه أن كان قائما لأن البيع لم يحجز لما فيه من الغرض للصيد وذلك حرام
وإن كان فائتا فعليه الجزاء لأنه غرض للصيد بنفوت الأمن الذي يستحقه

لا يجاب الضمان لا يمكن اعتباره ثانيا لا يجاب ضمان وإنما أوجبنا ضمان الإحرام لأن فيه معنى الجزاء وضمان
المحل وضمان الحرم لا يشتمل على معنى ضمان الإحرام فكان إيجاب ما هو مشتمل على المعنيين أولى
قوله وهو الأمن وهذا لأنه لما زال الأمن عن محل آمن لحق الله تعالى فيلزمه
بمما بلنه إثبات صفة الأمن عن الجوع للسكين حفظا لله تعالى وذلك بالإطعام وهذا لأن ما يكون حرمته
بسبب الحرم فهو بمنزلة حقوق العباد والواجب على المحرم كفارة لما ارتكب فعلا محرما حفظا لله تعالى وجب
جزاء لفعله وهو جتانه على إحرامه وأصم يصلح جزاء للأفعال ولا يصلح لضمان المحال وإن كان وجوبها
لحق الله تعالى كائلا في الزكاة فإن قيل لو كان جزاء صيد الحرم من قبيل الغرامة ومن قبيل ما يشبه ضمان
أموال الناس لوجب على الصبي والمجنون والكافر غرامته إذا استهلكوا كما في أموال الناس وقد نص في الإيضاح
على أنه لا يجب عليهم فلما هذا الضمان وإن كان ضمان المحل من حيث أنه يتعلق بنفوت المحل ولكن فيه معنى
الجزاء أيضا حتى إن حلالا لو أصاب صيدا حرم فقتله في يده حلال آخر فقتل كل واحد منهما جزاء
كامل لما إن كل واحد منهما مثلف بجهة أحدهما بالأخذ المقتول للأمن وذلك في معنى الاستهلاك والثبات
بالألف حقيقة فكان كمال الضمان على كل واحد منهما لمعنى آخر بخلاف المغصوب إذا ألتفه مثلف
في يده القاص حيث يجب ضمان واحد لأنه عوض عن المحل لا غير ثم يرجع الأخذ على القاتل هنا بما ضمن
قوله ومن دخل الحرم بصيد فعليه أن يرسله فيه إذا كان في يده أي حقيقة
حقا إذا كان في مرحلة أو قصه لا يجب عليه الإرسال **قوله** خلافا للشافعي مرج
فانه يقول حتى الشريح لا يظهر في مملوك العبد كالأشجار فإن ما يثبتها الناس في الحرم لا يثبت فيها حرمة
الحرم وكذا الإسلام يمنع الاسترقاق حتى الشريح فلا يزيد الرق الثابت قبله لكننا نقول حرمة الحرم في حق الصيد
لحرمة الإحرام فكأن الحرمة بسبب الإحرام تثبت في حق الصيد المملوك حتى يجب إرساله فكذلك الحرمة
بسبب الحرم وليس هذا نظرا لأشجار لأن ما يثبتها الناس ليس محل حرمة الحرم أصلا بمنزلة أهلي من الحيوانات كالابل والغنم والبقر وما
الصيد مملوكا كان أو غير مملوك فهو محل ثبوت الأمر له بسبب الحرم كذا في المبسوط وأما الجواب عن مسئلة الاسترقاق فإن بقاء الرق
من الأمور الحكيمة حتى يثبت بطريق التبعية في أولاد المسلمين فلا يثبت في الرقيق أولى فاما ما هنا فالأخذ بصيد بعد دلائل الحرمة
بالإحرام فلما دخل في الحرم صار الصيد صيدا حرم فانه ليس المراد من صيد الحرم إلا أن يكون الصيد موجودا في الحرم وهذا كذا
ثبتت في حقه الأمن كسائر الصبي فلا يثبت حكم المحل في الأولاد فكذلك في قوله لما رويناه في إشارته إلى قوله ولا يفر صيدها قوله

وكذلك بيع المحرم الصيد من محرم أو حلال لما قلنا ومن أحرَمَ وفي يده أو في قفص معه صيد فليس عليه أن يرسله وقال الشافعي رحمه الله تعالى عليه أن يرسله لأنه منعرض للصيد بامساكه في ملكه ضار كما إذا كان في يده ولكننا إن الصلابة رضي الله عنهم كانوا يجرمون وفي يومئذ صبور ودون ولم ينقل عنهم إرسالها وبذلك جرث العادة الفاشية وهي من إحدى الحجج ولأن الواجب ترك التعرض وهو ليس بمنعرض من جهته لأنه محفوظ بالبيت والقفص لا به غيره أنه في ملكه ولو أرسله في مفازة فهو على ملكه فلا يعتبر بقاء الملك وقيل إذا كان القفص في يده لزمه إرساله لكن على وجه لا يضيع قال — فان أصاب حلال صيد أحرَمَ فأرسله من يده غيره يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمن لأن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسنين من سبيل ولكه أنه ملك الصيد بالاختصاص ملكا مختصا فلا يبطل إحصاءه بأحرامه وقد أئلفه المرسل فضمنه بخلاف ما إذا أخذه في حالة الإحصاء لأنه لم يملكه والواجب عليه ترك التعرض وبمكنه ذلك بأن يخليه في بيته فإذا قطع يده عنه كان منعديا ونظيره الاختلاف في كسر العازف وإذا أصاب محرم صيدا فأرسله من يده غيره فلا ضمان عليه بالاتفاق لأنه لم يملكه بالاختصاص الصيد لم يبق حلالا للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فصار كما إذا اشترى الخمر فإن قتله محرم آخر في يده فعلى كل واحد منهما جزاءه لأن الآخذ منعرض للصيد بأزالته الأمن والفتنة مقرر لذلك والتعذر بركا لا ينداء في حق النضوب كشهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا وبرجع الآخذ على القاتل وقال زهير رحمه الله لا يرجع لأن الآخذ مؤاخذا بصنعه فلا يرجع على غيره ولكننا إن الآخذ إنما يصير سببا للضمان عند اتصال الهلاك به فهو بالقتل جعل فعل الآخذ علته

قوله وكذلك بيع المحرم الصيدا يرد البيع إن كان قائما وتجب القيمة إن كان قائما لما قلنا إن البيع لم يجر لما فيه من التعرض للصيد **قوله** ومن أحرَمَ وفي يده أو في قفص معه صيد ونلفظ الجامع الصغير للصدر والشهد وغيره رجل أحرَمَ ومعه قفص فيه صيد وقوله ومعه قفص يحتمل أنه أراد أنه معه في يده ويحتمل أنه أراد أنه مع خادمه أو في رحله فكان لقاتل أن يقول إذا كان معه في يده ينبغي أن يرسله لأن القفص متى كان معه كان الطير في يده لا يرى أنه يصير غاصبا للطير ينصب القفص وقاتل أن يقول لا يكون الطير في يده وإن كان القفص في يده فلا يلزمه الإرسال فإن الحجب إذا حمل مصحفا في خلافه لم يكره ولم يكن ذلك كالحذ المحقق بيده بلا خلاف كذا ذكره الفقيه أبو جعفر وذكر عن أسناده أبي بكر الأعمش أنه لا يلزمه الإرسال سواء كان القفص في يده أو لم يكن كذا في الفوائد الظهيرية وذكر الإمام الكشاف ج وإذا كان في يده فعليه إرساله ولكن على وجه لا يضيع فإن إرسال الصيد ليس بمنع وبكسب الدابة بل هو حرام إلا أن يرسله للعلف أو يبيعه للناس أخذه **قوله** فان أصاب حلال صيدا حلالا إذا أخذ ثم أحرَمَ فلا ضمان عليه في يده غيره كان له أخذه منه بخلاف ما إذا أخذ الصيد وهو محرم ثم أرسله ثم حل من أحرَمَ فوجد في يده غيره سبيل له عليه كذا في الجامع الصغير لهما في حان روح قوله فان الصيد لم يبق حلالا للملك في حق المحرم لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر المحرم إذا أضيفت إلى الأعيان يخرج الحل عن المحلينة كما في قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم

فيكون في معنى مباشرة علة العلة فيحال بالضمان عليه فان قطع حشيش الحريم او شجرة لبست
بملوكة وهو مما لا ينبت عليه الناس فعليه قيمته الا فيما جف منه
لان حرمتها ثبتت بسبب الحرم فان عليه السلام لا يجني حلاها ولا يعصد شوكها ولا يتكون للصوم في هذه الفترة
مدخل لان حرمتها ولها سبب الحرم لا بسبب الاحرام فكان من ضمان الحال على ما بيناه وبني صدق بقيمته
على الفقراء واذا اداها ملكه كما في حقوق العباد وبكره ببعده بعد القطع لانه ملكه بسبب مخطوئتها
فلما اطلق له في بعه ينطبق الناس الى مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد والفرق ما ذكره والذي
ينبت عليه الناس عادة عرفناه غير مستحق للامن بالاجماع ولان الحرم المنسوب الى الحرم
والنسبة اليه على الكمال عند علم النسبة الى غيره بالانبات وما لا ينبت عادة اذا انبت انسان الحق بما ينبت عا

قول فيكون في معنى مباشرة علة العلة وذلك لان العلة الاولى مع حكمها نصير حكمها للعلة
الثابتة كما في شرب الخمر فان قيل الاخذ لم يملك الصيد ولا كانت له فيه بد مخترعة ووجوب الضمان له على الفائل
باحد هذين فكيف يرجع عليه بالضمان ولانه بالقتل لزمته كفارة بقيتي بها ونخرج بالصوم منها فلو رجع انما
يرجع عليه بضمان بطالبه ويجبسه ولا يجوز ان يرجع عليه باكثر مما لزمه ولان الشيء لما خرج عن محله التملك لا يضمن
المستهلك وان كان ضمن من في يده كسلم فيصيب خنزير ديني او خمره ثم يبيح مسلم آخر فيستهلكه يضمن الاخذ للذبح
ولا يرجع على المستهلك بشيء قلنا ان اليد على هذا الصيد كانت بد معتبرة حتى الاخذ لانه يتمكن به من الارسان
واسقاط الجزاء به من نفسه فالفائل يصير مفعولا عليه هذه اليد فيكون ضامنا له وان لم يملكه الاخذ كغاصب المذبح
اذ اقتله انسان في يده فادى الغاصب قيمته فانه يرجع على الفائل بقيمته كالملكه وان كان المدير لا ينقل
من ملك الى ملك فكذا ههنا لما ان الجزاء بدل العين فوجب ان يقوم مؤدبه مقام المالك في استحقاق
ضمان قيمته واما قوله فلو رجع انما يرجع بضمان يجبسه فكان اكثر من الاول قلنا مثل هذا التفاوت لا يمنع الرجوع
كالاب اذا غصب مديرا بنيه فغصبه منه آخر ثم ان الابن يضمن اياه وجع الاب على الغاصب منه وان كان هو
لا يجبر فيما لزمه لانه لا يكون له ان يجبر الغاصب منه فيما بطالبه به ولا يقع الفرق بين ضمان بقيتي به وبين
ضمان بقضي به فان زكوة السائمة بد خل تحت النشاء وزكوة سائر الاموال لا تدخل ولا فرق بينهما ولكن
حلاله اذا كان له طالب معين تكون له المطالبة وان لم يكن له طالب معين لا ينفين المطالبة فاما الجواب
عن مسئلة خمر الذبي فان الشريعة حرم الخمر واهلها لنجاستها وفسادها فخرج ذلك مجرى مهان من المال
كشربة ماء وحبته حنطة ولكن هذا في حق من يعتقد اهانتها وهو المسلم فلذلك لم يرجع المسلم على المسلم المستهلك لا بخلاف
اعتقادهم على الاهانة وفي التضمن اغراضها واما الصيد فثبت له زيادة احترام في حق المحرم باحرامه كحرمة الادوي
هذا يدل على ثاكد الضمان لا على سقوطه قوله فان قطع حشيش الحرم اعلم ان شجر الحرم انواع اربعة ثلث منها يجل قطعها
والا ثلثها من غير جزاء وواحدة منها لا يجل قطعها ولا تنفع لها واذا قطعها رجل فعليه الجزاء اما الثلث فكل شجر ينبت
الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجر ينبت الناس وهو من جنس ما ينبت الناس كل شجر ينبت بنفسه وهو من
جنس ما ينبت الناس واما الواحدة فهي كل شجرة ينبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ويشوي في هذه الواحدة ان تكون
ملوكة لاسنان بان تنبت في ملكه او لم يكن حتى قالوا في رجل ينبت في ملكه ام عبدان : فقطعها

ولو بنت بنفسه في ملك رجل فعلى فاطمة لحرمة الحرم حفاظا للشرع وقبلة أخرى ضمانا لما لا
كالصيد المملوك في الحرم وما جف من شجر الحرم لا ضمان فيه لأنه ليس ببناء ولا برعى خشيش الحرم
ولا يقطع إلا الأذخر وقال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بالرعي فيه لأن فيه ضرورة فإن منع الدواب عنه منع رولنا
مادونا والقطع بالمشافر كالقطع بالمناجل وحمل الخشيش من الحل ممكن فلا ضرورة بخلاف الأذخر لأنه استثناه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيجوز قطعة ورعيه وبخلاف الكأنة لأنها ليست من جملة النبات وكل شيء فعله
القارون مما ذكرنا أن فيه على المفرد ما فعله دمان دم لحجته ودم لعنته وقال الشافعي
رحمه الله دم واحد بناء على أنه محرم باحرام واحد عنده وعندنا باحرامين وقد مر من قبل قال **الأان**
يتجاوز الميثاق غير محرم بالعمرة أو الحج فيلزمه دم واحد خلافا لغيره رحمه الله
لأن المستحق عليه عند الميثاق احرام واحد وبناء آخر واجب واحد لا يجب الاجزاء واحد وإذا اشتركت
محرمات في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كامل لأن كل واحد
منهما بالشركة يصير جانبا بغيره نفوق الدلالة فتعدد الجزاء بتعدد الجنابة وإذا اشتركت حلالان في
قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد لأن الضمان يدل عن الحل لا جزاء عن الجنابة فيشدد بانحد الحل
كحطين مثلا رجلا خطأ نجب عليهما دابة واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة وإذا باع الحرم الصيد
أو ابتاعه فالبيع باطل لأن بيعه جاف فرض للصيد الأمن وبيعه بعد ما قتله بيع مبته ومن أخرج ظئره
من الحرم فولدت أولاد أفاثت هي وأولادها فعليه جزاؤهن لأن الصيد بعد
الأخراج من الحرم بقي مستحفا للأمن شرعا ولهذا وجب رده إلى مأمنه

فقطعها إنسان فعليه فنيها لما لا كفا وقبلة أخرى لحي الشرع بمنزلة ما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم وبعد ما أدى جزاء الشجرة بكرة للقاطع **الأان**
بها وفي المشافعي عن أبي يوسف رحمه الله لا بأس بغيره من محرم أن ينفع به كذا في المحظوظ ولو بنت بنفسه يعني ما لا يثبت للناس عادة فإن قيل
الضحية ما تدل على خشيش الخشيش إذا بنت بنفسه في غير الحرم لا يملكه صاحب الأرض فكذا في الحرم قلنا لا نسلم عود الضحية إلى الخشيش بل يعود
إلى الشجرة والشجر النبات في غير الحرم مملوك لما لا الأرض لأن سلمناه ولكن الفرق أن الخشيش في أراضينا يثبت مباحا لكل أحد غير
مستوف عن النعوض فلم يكن المالك أولى من غيره بخلاف خشيش الحرم فإنه يثبت مصونا عن النعوض فيكون المالك به أولى من غيره
فإن قيل انتساب الخشيش إلى مالكه لا يوجب قصوا في انتسابه إلى الحرم قلنا لأن الحرم هو النعوض لثبات الحرم وهذه الأضافة اختلاف
بإضافة النبات إلى غير الحرم بالاثبات فاما إضافته إلى غير الحرم بالملوكة لا يثبت في كونه نبات الحرم كالصيد المملوك في الحرم
لا يثبت في كونه صيد الحرم قوله لا لأنه ليس ببناء وفي قطع زينة الحرم لا إذا قطع ما جف بنت مكانه أخضر فكان كعدم المسجد للبناء
باحسن من ذلك وقطع الصلوة ليؤديه بالجماعة ولا نه لو وجب الضمان بنصر أهل الحرم في إيقاد النار ولا ما جف بمنزلة
الميت من صيد الحرم قوله وكل شيء فعله القارون فإن قيل ينبغي أن يندأ الحرم من الأحرار والحرم فإن الحرم إذا قتل صيد
الحرم لم يجب عليه الجزاء واحد قلنا حرمه الأحرار أقوى من حرمه الحرم لأنه يجرم قتل الصيد في الأماكن كلها والحرم لا يجرمه
إلا فيه ولأن الأحرار يجرم الصيد والحلق والطيب ولبس الخيط والجماع والحرم لا يجرم إلا الصيد ونوابعه مما ينهوا خشيش
والشجر فينبع أضعف الحرمين أفواهما لأن الأصل أن السببين إذا اجتمعا في إيجاب حكم واحد هما أقوى من الآخر
فإن الحكم يضاف إلى أفواهما ويجعل مادونه كالمعدوم كالحافر مع الدافع والجارح مع جاز الرقبة

وهذه صفة شرعية فتشبه الى الولد فان ادى جزءا هاتم ولدت لبس عليه خرا الولد لان بعد اداء
الجزء لم يبق آمنه لان وصول الخلف كوصول الاصل والله اعلم **باب مجاوزة الوقت**
بغير احرام : واذا الى الكوفي بسنان بنى عامر فاحرم بعمره فان رجع
اليه ولم يطل عنه دم الوقت فان رجع اليه ولم يلب حتى دخل مكة وطاف لعمرة فعليه دم وهذا عند الجمهور
وجو ولا ان رجع اليه محرما فلبس عليه يتي لبي اوم يلب وقال زفر رحمه الله لا يخط عنه لبي اوم يلب لان جنبته لم
ترفع بالعود وصار كما اذا افاض من عرفات ثم عاد اليه بعد الغروب ولنا انه تدارك المترك في اوانه وذلك قبل الشروع
في الافعال بسقط الدم بخلاف الا فاضه لانه لم يترك المترك على ما مر غير ان التدارك عند ما يعود محرما لانه
اظهر في الميقات كما اذا مر به محرما ساكنا وعنده رحمه الله بعوده محرما صليها لان العزيمة في حق الاحرام من دونه
امله فاذا رخص بالناظر الى الميقات وجب عليه قضاء حقه باثناء التلبية وكان التلبية في بعوده ملبيا وعلى
هذا الخلاف اذا احرم بحجة بعد المجاوزة مكان العمرة في جميع ما ذكرنا وعاد بعد ما ابتدأ الطواف وامسك
الحجر لا يسقط عنه الدم بالانقاف ولو عاد اليه قبل الاحرام بسقط بالانقاف وهذا الذي ذكرنا اذا كان يريد
الحج او العمرة : فان وحل

وليس كذلك الحج والعمرة لان حرمتها في المحرمات سواء فلم يتبع احدهما الآخر وذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان وجوب الدين على
القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة في الجماع وغيره من المحظورات فاما بعد الوقوف بعرفة ففي الجماع يجب دمان وفي سائر
المحظورات يجب دم واحد لما ان احرام العمرة انما يبقى في حق الخلل لا غير **كول** وهذه صفة
شرعية اي كون التلبية مستحقة للامن بالرد الى الحرم صفة شرعية فتشبه الى الولد كصفة الحرية والرفقة والتدبير
فان قبل يشك على هذا ولد المصوبة فان المصوبة واجب الرد الى ما لكها على الغاصب بحيث لو هلكت باي وجه كان يجب
الضمان ثم صفة كونه مستحقه الرد على الغاصب صفة شرعية فيها ومع ذلك لم يشر الى ولد ما حتى لو هلك ولدها لا يجب
الضمان لما ان زوائد الغصب غير مضمونة فلما الفرق بينهما من وجهين احدهما ما ذكره الامام الزاهد الصفار رحمه الله
وهو انه انما وجب جزاء الاول والاني الذي اخرج ما مور باعادة الام والاولاد الى المأمن وهو الحرم فاذا لم يفعل دخلت
الاولاد في الضمان بخلاف ولد المصوبة لانه لم يامر صاحبه باعادته الى يده حتى لو كان ما مور من صاحبه نقول بضمانه
والثاني ما اشار اليه فخر الاسلام رحمه الله وهو ان الصيد آمن بالحرم لكونه منوحشا فصير الجنابة عليه باثبات اليد عليه
لان النوحش ومعنى الصيدية يزول به مساوي لرفع الاصل في هذا لانه كما اثبت اليد على الام فقد اثبتتها على الولد المجنس
فيها فلما مساوي لرفع الاصل في علة الضمان ساواه ايضا في الحكم بخلاف ولد المصوبة لان اثبات اليد في باب الغصب لا يصلح علة
للضمان لان مال المأمن ايمان بالايدي وانما يضمن بقطع اليد لان حقوق العباد انما يضمن بالنقوب ابد او الولد فاروق
الاصل في نقوب اليد لانه لا يضمن بغير نقوب اليد قبل النبوت فتارة في الحكم ايضا **باب**

مجاوزة الوقت بغير احرام

قوله فان رجع الى ذات عرف تحصيله بذات عرف بناء على ظاهر حال الكوفي ذكر في شوح الطحاوي رحمه الله تعالى عليه فان
عاد الى ميقات آخر سوى الميقات الاول الذي جاوزه قبل ان يصل احرامه بالفعل سقط عنه الدم عند علمائنا الثمينة
وعوده الى هذا الميقات والى ميقات آخر سواء وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال ينظر ان عاد الى ميقات وذلك الميقات
يجازي الميقات الاول وابتعد عن الحرم سقط عنه الدم والا فلا يسقط **كول** بخلاف الا فاضه لانه

فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام ووقته البستان وهو صاحب المنزل سواء
 لان البستان غير راجب الثغيم فلا يلزمه الاحرام بقصده واذا دخله الثغيم باهله والبستاني ان يدخل مكة بغير احرام للحاجة
 فذلك له والمراد بقوله ووقته البستان جميع الحل الذي بينه وبين الحرم وقد مر من قبل فكذا وقت الداخل للملحق به
 فان احراما من الحل ووفقا بعرفته لم يكن عليهما شيء يريد به البستاني والداخل فيه لانهما احراما من بيناهما
 ومن دخل مكة بغير احرام ثم خرج من عامه ذلك الى الوقت واحرم بحجة عليه اجزائه
 ذلك من دخوله مكة بغير احرام وقال زفر رحمه الله تعالى عليه لا يجوز وهو القياس اعتبارا بما
 لزمه بسبب النذر وصادكا اذا تحولت السنة ولما انه ملا في المترك في وقته لان الواجب عليه تنظيم هذه البقعة
 بالاحرام كما اذا اناه محرما بحجة الاسلام في الابتداء بخلاف ما اذا تحولت السنة لانه صار دينيا في زمنه فلا ينادى الا
 باحرام مفسود كما في الاعتكاف المذكور فانه ينادى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني ومن
 جاوز الوقت فاحرم بعمره وافسدها مضى فيها وفضاها لان

لانه لم يندرك المترك لان المترك هناك استدامة الوقوف الى غروب الشمس وهو يعود لم يندركه في وقته حتى
 قال بعضهم لو عاد قبل غروب الشمس يسقط عنه الدم لانه نذرك المترك في وقته وهو استدامة الوقوف الى
 غروب الشمس بخلاف ما اذا ابتدأ لطواف لان اوان التلا في فداي قضى فلا يمكنه التلا في لان الاحرام
 وسبيلة والمقصود هو اداء الافعال فمال يشرع في الاداء اوان الوسيلة باق فلما شرع في الاداء لم يبق وقت
 الوسيلة فلا يرتفع بعد ذلك النقصان الذي يمكن في الوسيلة فلا يسقط عنه الجار ولانه انما اسقطت
 عنه الدم باعتبار انه مبتدئ للاحرام من الميقات فندبر وفي اعتبار ذلك بطلان الطواف الذي وجد منه
 ولا سبيل الى ذلك لو فوجعه معناده فلا يمكن اعتباره مبتدئا بعد ذلك **قوله**
 فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام روي عن ابي يوسف رحمه الله انه ان نوى الإقامة
 بالبستان خمسة عشر يوما كان له ان يدخل مكة وان نوى الإقامة فيه دون خمسة عشر يوما ليس له ان
 يدخل مكة الا بالاحرام كذا في المبسوط **قوله** ومن دخل مكة بغير
 احرام ثم خرج من عامه ذلك الا في اذ دخل مكة بغير احرام ولزمه بسبب دخوله مكة اما حجة
 او عمره عندنا خلافا للشافعي رحمه الله على ما مر ثم حج من عامه ذلك حجة الاسلام او حجة او عمره نذرهما
 سقط به عنه ما لزمه بسبب دخوله مكة بغير احرام خلافا لفرع رجع وفي شرح الطحاوي الا في اذا
 جاوز الميقات فاصدا مكة بغير احرام مرافا فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمره ثم لو خرج من عامه
 ذلك الى الميقات فاحرم بحجة الاسلام او عمره ما فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط
 عند ما وجب عليه لاجل مجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار دينيا فلا يسقط الا بتعيين البئر
قوله بخلاف ما اذا تحولت السنة فان قبل لو عاد الى الميقات بعد تحول السنة واحرم
 بالعمرة لم يجز ذلك عما لزم بدخول مكة وهو في الابتداء لواحرم بعمره ثم اخذوا الاعمال الى السنة الثانية جاز ذلك فلما نعم ولكن
 بكماله فاجزاء الاعمال بحكم ذلك الاحرام الى السنة الثانية والتاخر الى وقت بوجبه لكانه بمنزلة النفوس في حكم النذرك فلذلك
 لا يبرح عما لزمه بدخول مكة بغير احرام **قوله** كما في الاعتكاف المذكور في رمضان من هذه السنة قوله

لان الاحرام يقع لازما فصانكا اذا افسد الحج وليس عليه دم لترك الوقت وعلى فباس قول زفر رحمه الله لا يسقط عنه وهو نظير الاختلاف في فائت الحج اذا جا وز الوقت بغير احرام وفيمن جاوز الوقت بغير احرام واحرم بالحج ثم افسد حجه هو بغير المجاوزة هذه بغيرها من المخطورات ولنا انه يصبر فاضيا حتى الميقات بالاحرام منه في القضاء وهو يحكي الفائت ولا يعدم به غيره من المخطورات فوضح الفرق واذا خرج المكي يريد الحج فاحرم ولم يعد الى الحرم ووقف بعرفة فعليه شاة لان وقت الحرم وقد جاوزه بغير احرام فان عاد الى الحرم ولم يزل يلب فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في الآفاق والمتمتع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم ووقف بعرفة فعليه دم لانها دخل مكة واتي بافعال العمرة صار بمنزلة المكي واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا فيلزمه الدم بناخبة عنه فان رجع الى الحرم واهل فيه قبل ان يقف بعرفة فلا شيء عليه وهو على الخلاف الذي تقدم في الآفاق والله تعالى اعلم **باب** اضافة الاحرام الى الاحرام قال ابو حنيفة رحمه الله اذا احرم المكي بعمرته وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرفض الحج وعليه لرفضه دم عليه حجة وعمره وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله رفض العمرة احب اليها وقضاها وعليه دم لرفضها لانه لا بد من رفض احدهما لان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع والعمرة ادنى بالرفض لانها ادنى حالا واقل اعمالا واسبق لرفضه لكونها غير موقنة وكذا اذا احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بتي من افعال العمرة لما قلنا فان طاف للعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحج رفض الحج بلا خلاف لان للاكثر حكم الكل فتعذر رفضها كما اذا فرغ منها ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابو حنيفة رحمه الله ولنا ان احرام العمرة قد نكس بآداء شيء من اعمالها واحرام الحج لم ينأ كد ورفض غير المتأكد البسر لان في رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج امتناع عنه وعليه دم بالرفض لهما رفضه لانه يخلل قبل اوانه لتعذر الحج فيه فكان في معنى المحصر لان في رفض العمرة قضاء ما لا غير وفي رفض الحج قضاء وعمره لا يفي معنى فائت الحج وان مضى عليها اجرا لانه ادعى فعالها كما انما كان في فائت فنهى

قوله لان الاحرام يقع لازما اي لا يمكن الخروج عنه الا بآداء ما التزمه من الافعال وان افسد **قوله** وليس عليه دم لترك الوقت قيد به لانه لا يسقط عنه دم الا فساد بالقضاء **قوله** وعلى فباس قول زفر رحمه الله لغاي عليه اي قوله فيما اذا جاوز الميقات ثم احرم وعاد الى الميقات لا يسقط عنه دم المجاوزة وان عاد مليا **قوله** وهو نظير الاختلاف في فائت الحج ان جاوز الميقات بغير احرام ثم احرم ففائت الحج سقط عنه دم الوقت عندنا ولم يسقط عند زفر رحمه الله **قوله** هو بغير المجاوزة هذه بغيرها من المخطورات يعني لا يسقط عنه دم المجاوزة كما لا يسقط عنه دم النسيب او ليس المخطط او غير ذلك بفوات الحج او امساده **قوله** واحرام المكي من الحرم لما ذكرنا اي في فصل المواقيت وهو قوله لان النبي عليه السلام امر اصحابه بان يجوهوا بالحج من حوق مكة والله اعلم **باب** اضافة الاحرام الى الاحرام قوله قال ابو حنيفة ربح اذا احرم المكي بعمرته وطاف لها شوطا فند المكي كان الآفاق اذا اهل بالعمرة وطاف لها شوطا ثم اهل بالحج كان منعا وفيه بالعمرة لان المكي اذا احرم بالحج وطاف له شوطا ثم احرم بالعمرة فانه يرفض العمرة وفيه بالشوط لانه لم يطف شيئا برفض العمرة بالآفاق **قوله** ولا كذلك اذا طاف للعمرة **قوله** اقل

منهي عنها والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وعليه دم لجمعه بينهما لانه يمكن التقصان في عمله لا تركه
 المنهي عنه وهذا في حق المكي دم جبر وفي حق الآفاقي دم شكر ومن احرم بالحج ثم احرم يوم النحر
 بحجة اخرى فان حلق في الاولى لزم منه الاخرى ولا شيء عليه وان لم يحلق في
 الاولى لزم منه الاخرى وعليه دم قصرا ولم يقصر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا ان لم يقصر
 فلا شيء عليه لان الجمع بين احرامي الحج واحرامي العمرة بدعة فاذا حلق فهو ان كان لسكا في الاحرام الاول فهو جناية
 على الثاني لانه في غير اياه لزم منه الدم بالاجماع وان لم يحلق حتى حج في العام القابل فقد احرأ الحلق عن وقته في الاخرى
 الاول وذلك بوجوب الدم عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما لا يلزمه شيء على ما ذكرنا فلهذا سوى بين القصر وعمله
 عنده وشرط التقصير عندهما ومن فرغ من عمرته الا التقصير فاحرم باخرى فعليه دم
 لاحرامه قبل الوقت لانه جمع بين احرامي العمرة وهذا مكروه فليزمه الدم وهو دم جبر وكفارة ومن اهل
 بالحج ثم احرم بعمرته لزمها لان الجمع بينهما مشروع في حق الآفاقي والمسئلة فيه فيصير بذلك
 فاقول كنه اخطأ السنة فيصير سببا فلو وقف بعمرته ولم يأت بافعال العمرة فهو
 رافض لعمرته لانه تغذر عليه اذاؤها اذ هي مبني على الحج غير مشروعة فان توجه اليها لم يكن رافضا حتى
 يقف : وقد

اقل من ذلك عندهما هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها ولا كذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله و
 ذكر الامام حسام الدين الاخسبكي رحمه الله والصواب وكذلك اذا طاف للعمرة اقل من ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله
 فقال وهو المثلث في شجرة المصنف رحمه الله لكل واحدة من هذه النسخ وجه اما وجه الاولى والثالثة فظاهر
 واما وجه الثانية لدفع سؤال السائل وهو ان يقال لما اخذ الاكثر حكم الكل يكون الاقل معدوما حكما ينبغي ان
 يرضى العمرة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حينئذ لانه لو باخذ حكم الوجود فصار كان لم يطف للعمرة شيئا وهناك
 يرضى العمرة كما مر فكذا في المعلوم الحكيم فقال لا كذلك فانه لما اتى بشيء من افعال العمرة فقد تأكدت العمرة
 ولم يتأكد الحج أصلا فكان رضى غير المتأكد اسهل **قوله** منهي عنها وفي بعض النسخ
 عنها اي عن العمرة وهي المنعينة للرفض اجماعا فيما اذا لم يشغل بالطواف والكلام فيه لانها هي الداخلة في
 وقت الحج وبسببها وقع التقصان **قوله** والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلنا وهو
 ان النهي عن الافعال الشرعية يقتضي المشروعية عندها **قوله** وعليه دم لجمعه بينهما فان قيل هذا
 لزمه دمان لحرمة كل واحد من الاحرامين فلما لانه غير ممنوع من احدهما فالتقصان حيثما يمكن يمكن في
 احدهما فلذلك لزمه دم واحد كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** وعليه دم قصرا ولم يقصر
 اراد بالتقصير الحلق لان التقصير لا يوجب الدم ولم يذكر في الجامع الصغير في هذا الفصل دم الجمع وذكر
 في كتاب المناسك ان عليه دما لاضافة الحج الى الحج لانه احرم بحج آخر قبل ان يفرغ من حج هذه السنة فيجب
 عليه دمان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه دم لتأخير الحلق ودم لجمع بينهما وفي قولها لا يجب للتأخير شيء ثم
 قيل لا اختلاف بين الروايتين لانه سكك في الجامع الصغير عن ايجاب الدم بسبب الجمع وما نفاه وقيل بل فيه رواية
 وجه رواية الاصل انه اذا احرم بالثاني قبل ان يحلق من الاول فقد جمع وهو جناية فيجب الدم جبر واجبه رواية الجامع
 الصغير ان هذا الجمع حصل في التتابع لا في الاصول فلا يضمن بالدم **قوله** فلو وقف بعمرته فافعال العمرة فهو رافض لعمرته وفي الفوائد

وفد ذكرناه من قبل فان طاف للحج ثم احرم بعمره فبقي عليها لزما وعليه دم لجمعه بينهما لان الجمع بينهما مشروع على ما مر في الاحرام بهما والمراد بهذا الطواف طواف الحجبة وانه سنة وليس بركن حتى لا يلزمه تركه شيئا واذا لم يأت بها هو ركن يمكنه ان ياتي بافعال العمرة ثم بافعال الحج فلهذا لم يرضى عليها جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو كفارة وجبر هو الصحيح لانه بان افعال العمرة على افعال الحج من وجه وليس يجب ان يرضى عن عمرته لان احرام الحج فذلك لا يرضى من اعماله بخلاف اذا لم يطف للحج واذا فرض عمرته بقضيتها لصحة الشرع فيها وعليه دم لرفضها ومن اهل العمرة في يوم النحر وفي ايام التشريق لزمه لما قلنا ويرفضها اي يلزمه الرفض لانه قد ادعى ركن الحج فيصير بانها افعال للعمرة على افعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا على ما ذكرناه بلزمه رفضها فان رفضها فعليه دم لرفضها وعمره مكانها لما بينا فان مضى عليها اخره لان الكراهة لغنى في غيرها وهو كونه مشغولا في هذه الايام باداء بقية اعمال الحج فيحصل الوقت له فظما وعليه دم لجمعه بينهما اما في الاحرام او في الاعمال الباقية قالوا وعذا دم كفارة ايضا وقبل اذا حلق للحج ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقبل برفضها احتراز عن النهي قال الفقيه ابو جعفر ومشاخنا رحمهم الله تعالى على هذا فان قاته الحج ثم احرم بعمره او بحجة قاته برفضها لان قات الحج يخلل بافعال العمرة

وكذلك اذا طاف لعمرته شوطا او شوطين او ثلثة اشواط لان المأني به اقل اعمالها **قوله** وفد ذكرناه من قبل اي في آخر باب الفرائض ولا يصبر ايضا بمجرد الفرجة هو الصحيح من مذهبنا حنفية رحمه الله ايضا **قوله** على ما مر وهو قوله لان الجمع بينهما مشروع في حق الاقارب **قوله** وهو دم كفارة وهو الصحيح قال الامام فاصحان وهو دم الفرائض لخصني الفرائض ثم قال ومن المتأخرين من قال يكون دم كفارة لانه خالف السنة فكان كفارة المكي فيلزمه دم كفارة فلا يأكل منه الحاج **قوله** بخلاف ما اذا لم يطف للحج اي لا يرفضها وبأني بها لانه لا يصبر بانها بوجه **قوله** لما قلنا اي لصحة الشرع فيها **قوله** على ما ذكرنا في باب الفوات **قوله** وعمره مكانها اي قضاء لما رفض من العمرة **قوله** لما بينا يريد به قوله لان الجمع بينهما مشروع ثم فرق بين هذا وبين ما اذا شرع في الصوم في يوم النحر ثم اضد لان ثمه بنفس الشرع لا يصبر معتمرا تركها للمني عن شرعه بمنزلة الشرع في الصلوة في الاوقات المكروهة فان قبل كيف يكون جامع بينهما وقد احرم بالعمرة بعد تمام الخلل من احرام الحج بطواف الزيارة فلما لا يبقى عليه بعض واجبات الحج وهو ركني الحمار في ايام التشريق فيصير جامع بينهما عملا وان لم يكن جامع بينهما احراما فلما لزمه الدم **قوله** على ظاهر ما ذكر في الاصل المذكور فانه لا يرفضها وقبل انه ليس بمجزي على ظاهر ما وقع قوله لا يرفضها اي لا يرفض من غير رفض **قوله** وقبل برفضها احتراز عن النهي وهو المنهي عن العمرة في هذه الايام على ما يحكي ان العمرة مكروهة في هذه الايام فكان عليه الرفض امتناعا من هذا المنهي بمنزلة من شرع في صوم يوم الفطر انه يوم الفطر قوله فان قاته الحج ثم احرم بعمره او بحجة فانه يرفضها واصل هذا ان الركن الاصيل في الحج الوقوف بعرفة ومن قاته فعليه ان يخلل بافعال العمرة للحديث اذا ثبت هذا فنقول قات الحج محرم باحرام الحج مباشرة افعال العمرة بمنزلة المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق يكون مفندا في اصل الخزيمة حتى لا يصح افتداء الغيرة عنه فردا في الاعمال

من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة على ما يأتيك في باب الفوات ان شاء الله تعالى فيصير جامعا بين التمرتين من حيث لا فعلى عليه ان يرفضها كما لو احرم بمرتين وان احرم بحجة يصير جامعا بين الحجين احراما فعليه ان يرفضها كما لو احرم بحجتين وعليه فضاؤها لصحة الشروع فيها ودم لرفضها بالخلل قبل اوانه والله اعلم

باب الاحصار واذا احصر المحرم بعدوا واصابه مرض فمعه من المضي جاز له التخلل وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يكون الاحصار الا بالعدو ولا التخلل بالهدي شرع في حق المحصر لتخصيل الحاجة وبالا حلال ينجو من العدو ولا من المرض ولنا ان آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا الاحصار بالمرض والحصر بالعدو والتخلل قبل اوانه لدفع الحرج الآتي من قبل امتداد الاحرام والحرج في الاصطبار عليه مع المرض اعظم واذا جاز له التخلل يقال له ابعث شاة تذبح في الحرم وواعد من بيعته يوم بيعته يذبح فيه ثم يتحلل وانما يبعث الى الحرم لان دم الاحصار قربية والا رافضة لم تعرف قربية الا في زمان او مكان على ما مر فلا يقع قربية دونه فلا يقع به التخلل والله

في الاعمال قبله من القراءة ولوسها يلزمه سجدة السهو **قوله** من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة هذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله واما عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ينقلب احرامه احرام العمرة فائدة هذا الاختلاف انما يظهر في لزوم الرفض اذا احرم بحجة اخرى فعندهما يرفضها كبدا يصير جامعا بين احرامي الحجة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يرفضها بل يرضى فيها **قوله** على ما يأتيك في باب الفوات اراد به قوله لان فائت الحج يتخلل بافعال العمرة والله تعالى اعلم **باب الاحصار** المحصر هو الذي اهل بحجة او عمرة او بهما ثم منع من الوصول الى البيت لمرض او عدو او غيره مما بان سرفته نفقته او كانت امرأة فائت محرمها او زوجها عندنا وقال الشافعي رحمة الله تعالى عليه الاحصار لا يكون الا بالعدو **قوله** آية الاحصار وردت في الاحصار بالمرض باجماع اهل اللغة اي يجب ان يكون المراد بالآية المرض نظر الى موضوع اللغة قال اهل اللغة المحصر بالعدو والاحصار بالمرض كذا ذكره القسبي والزجاج وابن السكيت وذكر في الاسرار فان قيل كيف يستقيم الحمل على المرض والآية نزلت في رسول الله عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم وكان المنع بالعدو قلنا ان النصوص اذا وردت لاسباب لم يتعلق بها الا ان يكون السبب منقولا عنها كقول الراوي سها رسول الله عليه السلام فوجد قاما اذا وردت مطلقا عن الاسباب فتعمل بظاهرها ولا تحمل على السبب ثم ان كان التأويل هو المنع مطلقا عن الاحلال بصر مطلق وان كان التأويل هو المنع بالمرض عرفوا الاحلال بالعدو ومبدول هذا اللفظ فان النص الاباح الاحلال بمنع من جهة المرض فالمنع من جهة العدو والى بالا باحة لان منع العدو واشد فانه حقيق لا يندفع ومنع المرض مما يزول بالداة والمحمل **قوله** تذبح في الحرم دم الاحصار يختص بالحرم عندنا وعند الشافعي رحمة الله تعالى عليه لا يختص به لكنه يذبح الهدى في موضع احصر فيه **قوله** وواعد من بيعته يوم بيعته هذا عند ابي حنيفة رحمه الله واما عند ما قدم الاحصار موث يوم الضر فلا حاجة الى

والله الاشارة بقوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فان الهدي اسم لما يهدي الى الحرم وقال الشافعي رحمه الله لا يوفى به لانه شرع رخصته والثوقيت يبطل التخفيف قلنا المراعى اصل التخفيف لانها بمنه ويجوز الشاة لان المخصوص عليه الهدي والشاة ادناه ويجز به البقرة والبدنة كما في الضحاي وبس المراد بما ذكرنا بعث الشاة بعينها لان ذلك قد يفتقر بل له ان يبعث بالقيمة حتى تشتري الشاة هناك وتذبح عنه وقوله ثم تحلل اشارة الى انه ليس عليه الحلق او التقصير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف عليه ذلك ولو لم يفعل لاشي عليه لانه صلى الله عليه وسلم حلق عام الحدي بيته وكان محصرا بها واما احكامه رخصي الله عنهم بذلك ولما ان الحلق انما عرف فريته مربيا على افعال الحج فلا يكون سكا قبلها وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يعرف استحكام عن بينهم على الاضمار قال وان كان فارنا بعث بدمين لا حنابا الى التحلل عن احرابن فان بعث بهدي واحد يتحلل عن الحج ويبقى في احرام العرة لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع في حالة واحدة ولا يجوز ذبح دم الاضمار الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الذبح للحصر بالحج الا في يوم النحر ويجوز للحصر بالعمرة متى شاء اعتبارا بهدي المنعة والقران وربما يغيرانه بالحلل اذ كل واحد منهما محلل ولا يبي حنيفة رحمه الله انه دم كفارة حتى لا يجوز الاكل منه فيخص بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات بخلاف دم المنعة والقران لانه دم شك ويجزف الحلق لانه في اوانه لان معظم افعال الحج وهو الوطوف ينتهي به

الى المراجعة عندهما في الحصر عن الحج وانما الاحتياج الى المراجعة في الحصر بالعمرة وانما قيد بقوله يذبح فيه ثم يحلل لانه اذا ظن المحصر انه ذبح هديه ففعل ما يفعل الحلال ثم ظهر انه لم يذبح كان عليه ما على الذي ارتكب محظوران احرام لبقاء احرامه كذا ذكره الامام قاضي خان رحمه الله تعالى عليه **قوله** واليه الاشارة اي الى المعنى الفقهي الذي ذكرناه وهو ان الارائة لم تعرف فريته الا في مكان مخصوص والا فالأية صريحة في حكم المسئلة قوله ثم تحلل اشارة الى انه ليس عليه الحلق او التقصير وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فان قوله تعالى ولا تخلفوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله دليل على الحلق لان الآية تركت في المحصر كذا ذكره في الكشاف ثم لما كان المحصر منهما عن الحلق حتى يبلغ الهدي محله فذلك دليل على اباحة بعد بلوغ الهدي لا دليل الوجوب كما في سائر المحظورات مع ان الحلق الآية حتى يبلغ الهدي محله فذلك دليل على اباحة بعد بلوغ الهدي لا دليل الوجوب كما في سائر المحظورات مع ان الحلق واجب عليه للاضمار والدم اقيم مقامه فيستغني بذلك عن الحلق **قوله** وان كان فارنا بعث بدمين ثم لا يحتاج الى ان يبعث الذي للعمرة منهما والذي للحج لان هذا يبين غير مفيد فان قيل يجب ان يكتفى بهدي واحد لان الهدي شرع للتحلل والتحلل عن احرابن يقع بتحلل واحد كما لو حلق قبل الذبح بعد اداء فريته المعنى في غيره لا لعينه فينبوب الواحد عن اثنين كما لطهارة الواحدة تكفي لصلوة كثيرة فاما الهدي شرع للتحلل الا انها فريته مفصودة بنفسها بدون التحلل كما في الاضحية وما شرع فريته بنفسها لا ينبوب الواحد عن اثنين كما فعل الصلوة **قوله** اعتبارا بهدي المنعة متصل بقوله لا يجوز الذبح للحصر بالحج الا في يوم النحر قال

قَالَ والمحصر بالحج إذا تحلل فعليه حجة وعمره هكذا روي عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ولأن الحجة يجب فضاؤها لصحة الشرع والعمره لما أنه في معنى فائت الحج وعلى المحصر بالعمره القضاء والإحصار عنها يتحقق عندنا فائت ما لك رحمه الله لا يتحقق لأنها لا تنوفاً ولأن النبي عليه السلام وأصحابه رضي الله عنهم إحصروا بالحدسية وكانوا عماراً ولأن شرع التحلل لدفع الحرج وهذا موجود في أحرار العمره وإذا تحقق الإحصار فعليه القضاء إذا تحلل كافى الحج وعلى الفارن حج وعمره فإنما الحج واحدتها فلما بينا والثابته لأنه خرج منها بعد صحة الشرع فيها فإن بعث الفارن هدياً وواعدهم أن يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الإحصار فإن كان لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه أن يتوجه بل يصير حتى يتحلل بنجر الهدى لفوات المقصود من التوجه وهو أداء الأضحية وإن توجه ليتحلل بأفعال العمره له ذلك لأنه فائت الحج وإن كان يدرك الحج والهدي لزمه التوجه لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف وإذا أدرك هديه صنع به ما شاء لأنه ملكه وقد كان عنه المقصود استغنى عنه وإن كان يدرك الهدى دون الحج يتحلل لعجزه عن الأصل وإن كان يدرك الحج دون الهدى جاز له التحلل استضافاً

قَوْلُهُ والعمره وأما قضاء العمره فلا بد في معنى فائت الحج من حيث أنه خرج منه بعد صحة الشرع قبل أداء الأعمال وعلى فائت الحج التحلل بأفعال العمره فإذا لم يأت بها فعليه قضاء العمره أيضاً فإن قيل إنه شرع في الحج فكيف يجب عليه أفعال العمره وهو لم يشترع فيها قلنا العمره بعض الحج ودونه فجاز أن ينادى بأحرام الحج كصلوة النفل فإنها بعض الفرض ودونه فبدأ دى بأحرام الفرض بأن يصلي الظهر سناً فإن الركعتين الأخريين نفل وقد أدها بأحرام الفرض فإن قبل هذه العمره التي تلزمه بالقوت لا يجب فضاؤها كالمكفر بالصوم إذا أيسر ثم أضر قلنا أن من شرع في الحج بنيتها لفرض ثم بين أنه أدى الفرض فأضد النفل لزمه القضاء لأن الأحرام بالحج أو بالعمره لازم بقصد وبغير قصد بخلاف الصوم والصلوة فإن قيل العمره للتحلل في فائت الحج وقد حصل التحلل بالهدي قلنا فائت الحج يجب عليه أفعال العمره وبعث دم الإحصار لاستنجال التحلل ودفع ضرره ودام الأحرام لا يسقط ما وجب عليه بفوات الحج على أنه وجب الدم بالكتاب والعمره بالآثار

قَوْلُهُ فإن بعث الفارن هدياً أي ما يجب عليه من الهدى أراد به الجنس لذلك لم يضر العدد الواجب عليه لأنه معلوم أن على الفارن هديين فاستغنى بذلك عن التخصيص عليه وقبل ذكر الفارن ههنا وقع غلطاً من الكاتب وبيان الغلط من وجهين أحدهما أن عليه هديين والثاني أن المصنف ألزم الجميع بين روايتي القدوري والجامع الصغير المذكورتين والقدوري وإذا بعث المحصر هدياً وكذا المذكور في الجامع الصغير المحصر مكان الفارن قوله وإن لا يدرك الحج والهدي لا يلزمه أن يتوجه فإن قيل كان ينبغي أن يؤمر بالتوجه ليتحلل بالطواف والسعي بمنزلة فائت الحج قلنا أن الطواف والسعي في حق فائت الحج غير مقصود بعينه لكن المقصود هو التحلل وهذا المقصود يحصل له بالهدي **قَوْلُهُ** وإن توجه ليتحلل بالعمره فله ذلك لأن فائت الحج يتحلل بأعمال العمره وله في هذا التوجه غرض وهو أن لا يلزمه قضاء العمره

وهذا التفسير لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج بان دم الاحصار عند ما ينفث يوم النحر من يدرك الحج يدرك الهدى وانما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق لعدم توقيت الدم يوم النحر وجه القياس وهو انه انما يفسر رحمه الله انه قد راعى الاصل وهو الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى ووجه الاستحسان انما لو انما وجه الضاع ماله لان المبعوث على يد به الهدى بذبحه ولا يحصل مقصوده وحرمة المال كحرمة النفس وله الخيار ان شاء صبر في ذلك المكان ان يغيره ليدبح عنه فتحلل وان شاء فوجه لهدى النفس الذي التزمه بالاحرام هو افضل لانه اقرب الى الوفاء بها **وعند ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا** لوقوع الامن عن الفوات **ومن احصر مكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف فهو محصر** لانه يغذر عليه الاثم انما نصركما اذا احصر في الحل وان قدر على احدهما فليس محصرا اما على الطواف فلان فائت الحج يتحلل به والدم بدل عنه في التحلل واما على الوقوف فلما بينا وقد قبل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى والصحيح ما اعلمك من التفصيل والله تعالى اعلم بالصواب

قوله وهذا التفسير لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج لان دم الاحصار لما كان ينفث يوم النحر عند ما يدارك الحج يكون مدركا للهدى لا محالة لان وقت ذبح الهدى يوم النحر ووقت الحج وهو الوقوف بعرفة يوم عرفة فذلك لا يتصور ادراك الحج دون الهدى عند ما **قوله** وحرمة المال كحرمة النفس فلما كان الخوف على نفسه عند ذلك الخوف على ماله والا فضل ان يوجه لانه اقرب الى الوفاء بها وعند وهو اداء ما شرع فيه **قوله** ومن وقف بعرفة ثم احصر لا يكون محصرا لوقوع الامن عن الفوات لقوله عليه الصلوة والسلام من وقف بعرفة فقد تم حجه فلا يكون محصرا حتى لا يتحلل بالهدى ولكنه يبقى محرما الى ان يطوف طواف الزيارة وطواف الصدر ويحلق او يقصر وعليه دم لترك الوقوف بمنزلة ولرمي الجمار دم ولنا خبر الطواف دم ولنا خبر الحلق دم عند ابي حنيفة رحمه الله فكان عليه اربعة دماء عند ابي حنيفة وكذا ذكره الاسيبجا في روح وعند ما ليس عليه لنا خبر الحلق والطواف شي وقد تقدم فان قيل قد قلتم ان مدة الاحرام متى زادت ثبت حكم الاحصار وقد زادت مدة الاحرام ايضا فلما اذا لا يثبت حكم الاحصار في حقه قلنا لا كذلك فانه ممكن من التحلل بالحلق الا في النساء والمسقة بالكف عن النساء ليست كن هي بالكف عن سائر المخطورات فلم يتحقق الغدر الموجب للتحلل **قوله** وقد قبل في هذه المسئلة خلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى اراد بالسئلة من احصر بمكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف وهو محصر ذكر في المبسوط قال ابو يوسف رحمه الله سألت ابا حنيفة رضي الله عنه عن المحرم يحصر في الحرم قال لا يكون محصرا قلت اليس ان النبي عليه السلام احصر بالحد بيته وهي بالحرم فقال ان مكة يومئذ كانت دار حرب واما اليوم فهي دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها قال ابو يوسف رحمه الله اما انا فاقول اذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت كان محصرا وهو قول الشافعي رحمه الله وان يقول اذا كان محصرا بالحج فان منع عن الوقوف والطواف فهو محصر وان لم يمنع من احدهما لم يكن محصرا لانه ان لم يكن ممنوعا عن الطواف فيمكن ان يصبر حتى ينفث الحج فيتحلل بالطواف والسعي وان لم يكن ممنوعا عن الوقوف فيمكن ان يقف بعرفة لستم حجه ثم يحلق فيتحلل فلا يزداد عليه احرامه فاما اذا كان ممنوعا عما يغذر عليه الاثم انما يتحلل بالطواف فيكون محصرا كما لو احصر في الحل والله تعالى اعلم **باب**

باب الفوات

ومن أحرم بالحج وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر
فقد فاته الحج لما ذكرنا ان وقت الوقوف بمكة عليه ان يطوف ويسعى ويحلل
ويقضي الحج من قابل ولا دم عليه لقوله عليه السلام ومن فاته عرفه ببليل فقد فاته الحج
فلتحلل بعرفة وعليه الحج من قابل والعمره ليست الا الطواف والسعي ولان الاحرام بعدما انقضى صحتها
لا طريق للخروج عنه الا بآداء احد للنسكين كما في الاحرام المبهم وهنا يخرج عن الحج فتنبه
عليه العمرة ولا دم عليه لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فاته الحج بمنزلة الدم في حق
المحصر فلا يجمع بينهما العمرة لا تقوت وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة
ايام بكرة فيها فعلها وهي يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق لما روي
عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها كانت تكره العمرة في هذه الايام الخمسة ولان هذه الايام
ايام الحج فكانت متعينة لدفع عن ابي يوسف رحمه الله انه لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال لان دخول وقت
ركن الحج بعد الزوال لا قبله والاظهر من المذهب ما ذكرناه ولكن مع هذا الواداها في هذه الايام صح ويبقى
محرماتها لان الكراهة لغیرها وهو يظن امر الحج وتخلص وقته فصح الشروع **والعمرة**
سنة وقال الشافعي رحمه الله فريضة لقوله عليه السلام العمرة فريضة كفرضة الحج ولنا
قوله عليه السلام الحج فريضة والعمرة تطوع ولانها غير موفقة بوقت وثأدي بنيتها غيرها كما في
فاته الحج وهذه امانة النقل وثأدي ما رواه انها مفطرة باعمال كالحج اذ لا تثبت الفريضة مع
التعارض في الآثار **قال** وهي الطواف والسعي وقد ذكرناه في باب التمتع
والله اعلم بالصواب

باب الفوات

قول ولان الاحرام بعد ما انقضى صحبا اي نافذا لازما وهذا احراز عند
احرام العبد والامة بغير اذن المولى واحرام المرأة في التطوع بغير اذن الزوج فان للمولى والزوجة
ان يحلها وليس باحرار عما انقضى فاسدا لان الاحرام الفاسد وهو ما اذا جامع المحرم قبل الوقوف
بعرفة او احرم بما يلزم فيه المضي كالصحح فان قيل يشكل هذا بالاحصر فان فيه خروجا من
الاحرام من غير آداء احد النسكين فلنا اجري الكلام على الاصل فلا يرد العوارض نقضا وفصل
المحصر من العوارض **قول** كما في الاحرام المبهم بان احرم ولم يتعين حجه ولا عمرة
فانه يصح احرامه ولا يخرج عن الاحرام الا بآداء احد النسكين **قول** وثأدي بنيتها غيرها اما عند الخصم فان المحرم
بالحج قبل اشهر الحج يكون محرما بالعمرة واما بالاجماع فان قلت الحج يخلل بافعال العمرة والفرض اما بآداء النسك فان النسك يثأدي بنيتها
الفرض والفرض الذي هو غير مبني لا يثأدي بنيتها النقل كذا في المسبوط وفيه معنى يخرج صوم ومضا فانه فرض يثأدي بنيتها
النقل قوله وثأدي ما رواه وهو قوله عم العمرة فريضة قوله مع التعارض في الآثار لان ما رواه يعارض بما رواه من قوله عم والعمرة
نظروا في الطواف والسعي العمرة في الاحرام والطواف والسعي والحلق واجبا باب

باب الحج عن الغير

الأصل في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغیره صلوة
 او صوما او صدقة او غيره ما عند اهل السنة والجماعة لما روي عن النبي عليه السلام
 انه صلى بكيشين اهلين احدا ما عن نفسه والاخر عن امته من اقر بوحاثة الله تعالى وشهد له بالبدن جعل
 ثبوت احدى الشايفين لامته والعبادات انواع ما لته محضه كركوة وبدنية محضه كالصلوة ومركبة منها كالحج
 والنبابة فحري في النوع الاول في حالي الاختيار والضرورة لحصول المقصود بفعل النائب ولا تجزى في النوع
 الثاني بحال لان المقصود وهو الغياب النفس لا يحصل به وتجزي في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني
 وهو المشقة بشقوص المال ولا تجزى عند القدرة لعدم انغاب النفس والشرط العجز الدائم الى وقت الموت لان
 الحج فرض العمر وفي الحج النقل يجوز الا فانية حاله القدرة لان باب النقل اوسع ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن المحجج
 عنه وبذلك تشهد الاخبار الواردة في هذا الباب كحديث الثعبي فانه صلى الله عليه وسلم قال فيه حجي عن ابيك
 واعثمري وعن محمد رحمة الله تعالى عليه ان الحج يقع عن الحاج ولا امر ثواب النفقة لانه عبادة بدنية وعند
 العجز اقيم الاتفاق مقامه كالقدية في باب الصوم **قوله** ومن امره رجلان
 ان يحج عن كل واحد منهما حجة فاهل بحجة عنهما

باب الحج عن الغير

قوله لحصول المقصود وهو سد خلّة المحتاج بدفع المال وذو يحصل بانثبة كما يحصل به قوله للمعنى الثاني وهو المشقة بشقوص المال كان
 من حقه ان يقول للمعنى الاول وهو حصول المقصود بفعل النائب لا اعتبار جانب المال الا انه اقام مشقة
 الشقوص مقام مشقة انغاب النفس عند فعله بنفسه لانه كما يلحق المرء المشقة عند فعله بنفسه تلحقه المشقة
 ايضا عند شقوص ماله بالدفع الى الغير **قوله** لان الحج فرض العمر فان قيل لا يستقيم التعليل
 لاشراط العجز الدائم بانه فرض العمر فان الشيخ القاني في الصوم يشترط فيه العجز الدائم في حق جواز القدية
 عن صومه مع ان الصوم ليس بفرض العمر قلنا لما فات الصوم عن وقته لم يقرب في العمر لان قضاءه لازم عليه
 مادام حيا فاستغنى العمر قضاء وان لم يستغرق اداء وروي المعلى عن ابي يوسف رحمه الله في الاحجاج ان
 برء المرء قبل فراغ الماء مؤثر في الاعادة وان برأ بعد الفراغ لا اثر فيه الاعادة ثم العجز ان كان بعذر
 لا يزول كالعجز والزمانه جاز ان يحج عنه لقيام العجز الدائم وان كان بعذر برجى زواله كالمريض والمجنون
 فان استمر الى وقت الموت حكم بوقوع الاحجاج موقع الفرض للعذر وان صح فعله حجة الاسلام واذا
 احج الرجل الصحيح رجلا ثم عجز له بحجة عن الجنة لفقد العذر حاله الاحجاج **قوله** كالقدية في باب الصوم اقيم مقام الصوم
 في حق سقوط الصوم قلنا الاتفاق هنا اقيم مقام الحج في حق سقوط الافعال وهذا لان الاتفاق سبب لاداء الحج واقامه السبب
 مقام السبب اصل في الشرع هذا هو الكلام في الحج الفرض فاما اذا امر رجل رجلا ان يحج عنه نظوفا فالحج المأمور
 بالحج يقع عن المأمور ولا امر ثواب النفقة لان الاصل وقوع الحج عن الحاج والحج عن الآخر انما وقع في الفرض بالضرورة لانه الثعبي
 ان فرضه الحج ادركت ابي قبيل النقل على اصل الفباس **قوله** فاهل بحجة عنهما
 ابي شرع في الافعال قبل ان يعين عن احدهما على ما ياتي بعد ها **قوله**

فهي عن الحاج وبضمن النفقة لان الحج يقع عن الأمر حتى لا يخرج الحاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما امره ان يخلص الحج له من غير اشتراك ولا يمكن ابقائه عن احدهما لعدم الاولوية فيقع عن المأمور ولا يمكنه ان يجعله عن احدهما بعد ذلك بخلاف ما اذا حج عن ابويه فان له ان يجعله عن احدهما لانه متبرع يجعل ثواب عمله لاحدهما او لهما فينتهي على خياره بعد وقوعه سببا لتوابعه ومنا يفعل بحكم الأمر وقد خالف امرهما فيقع عنه وبضمن النفقة ان اتفق من مالهما لانه صرف نفقة الآثراني حج نفسه وان ابهم الاحرام بان نوى عن احدهما غير عين فان مضى على ذلك صار مخالفا لعدم الاولوية وان عين احدهما قبل المضي فكذلك عند ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه وهو القياس لانه مأمور بالتعيين والابهم بخالفه فيقع عن نفسه بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمرة حيث كان له ان يعين ماشاء لان الملتزم هناك مجهول وهما المجهول من له الحق وجه الاستحسان ان الاحرام شرع وسبيلة الى الاضال لا مفضل بنفسه واليه يصح وسبيلة بواسطة التعيين فاكفي به شرطا بخلاف ما اذا ادعى الافعال على الابهام لان المؤدى لا يثبتل التعيين فصار مخالفا قال — فان امره غير ان يقرن عنه فالد م على من احرم لانه وجب شكر الما وفقه الله تعالى من الجمع بين النسيك والمأمور هو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وهذه المسئلة تشهد بصحة المروي عن محمد رحمه الله تعالى ان الحج يقع عن المأمور وكذلك ان امره واحد بان يحج عنه والاخر بان يعتمر عنه واذناله بالقران فالدم عليه لما قلنا ودم الاحصار على الأمر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج لانه وجب للخلل دفعا لضرر امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه * * * ولها

قوله فهي عن الحاج وبضمن النفقة لان الحج يقع عن الآثري فيما اذا وافقه واحرم عنه على التعيين هنا لم يقع عنه لانه خالفها فيقع عن المأمور فيضمن النفقة قوله بخلاف ما اذا حج عن ابويه لان الواو غير مأمور بالحج ومن حج عن غيره بغير امره لا يكون حاجا عنه بل يكون حاجلا ثواب الحج له فاذا اهل بحجة لنت نيته في كون الحج لها فينتهي الحج له وعمله يكون سببا للثواب فينتهي خياره بعد وقوعه سببا للثواب على ما كان قبله اما هنا فيفعل ما يفعل بحكم الأمر والحج يقع عن الأمر من وجه بدليل انه لم يخرج الحاج عن عهدة حجة الاسلام في كان مأمورا بايفاع الحجة لكل واحد منهما على الخلوص بدون الاشتراك فيقع عن نفسه للمخالف لكل واحد منهما وبعد ما وقع عن نفسه لا يمكن ان يقع عن غيره قوله بخلاف ما اذا لم يعين حجة او عمرة بان قال ليبيك اللهم ليبيك وله بفعل بحجة او بعمرة قوله لان الملتزم هناك مجهول وهما المجهول من له الحق فجعله الملتزم غير مانعة لوجوب التعيين واما جهالة من له الحق فمانعة بدليل مسئلة الافراد فان من اقرب مجهول لمعلوم بان قال لفلان علي شيء يصح ووجب التعيين ولو لم يعلم لمجهول بان قال لواحد من الناس على الف درهم لم يصح قوله ان الاحرام شرع وسبيلة بدليل صحة نفقة بيمه على وقت الاداء هو اشهر الحج قوله فاكفي به شرطا اي فاكفي بالاحرام المبهام من حيث انه شرط قوله واذناله بالقران فالدم عليه وانما قيد بقوله واذناله بالقران فانه لو لم ياذناله بالقران لا يجوز له ان يجمع بينهما لاجلها فلو قرن كان مخالفا كذا في المبسوط فيقع الحج له فيكون الدم عليه لا محالة وانما يتوهم وجوب الدم على الأمر عند الاذن بالقران فلفظ هذا الوهم قيد بالاذن فان قبل لما كان هذا دم شكر ينبغي ان يجب على الأمر لان المنفعة بالقران هو الأمر * * * قلنا

ولما ان الامر هو الذي دخله في هذه العهدة فعليه خلاصه فان كان يحج عن ميت فاحصر فالدم في مال الميت عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم قبل موين ثلث مال الميت لانه صلة كالزكاة وغيرها وقيل من جميع المال لانه يجب حقا للمأمر فصار دينا ودم الحاج لانه دم جنابة وهو الجاني عن اختيار وبضمن النفقة معناه اذا جامع قبل الوقوف حتى فسده لان الصحيح هو المأمور به بخلاف ما اذا فانه الحج حيث لا يضمن النفقة لانه ما فانه باختياره اما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة لحصول مقصود الامر وعليه الدم في ماله لما بينا وكذلك سائر دم الكفار ان على الحاج لما قلنا ومن اوصى بان يحج عنه فاجحوا عنه رجلا فلما بلغ الكوفة مات او سرف نفقته وقد انفق النصف يحج عن الميت من منزله بثلاث ما بقي وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال يحج عنه من حيث مات الاول ذلك كلامه مضافا اعتبار الثلث وفي مكان الحج اما الاول فالتذكير قول ابي حنيفة رحمه الله اما عند محمد يحج عنه بما بقي من المال المدفوع اليه ان بقي شي ولا بطلت الوصية اعتبارا بغير الوصي اذ يعين الوصي كغيره وعند ابي يوسف رحمه الله يحج عنه بما بقي من الثلث الاول لانه هو المحل لنفاذ الوصية ولا يبي حنيفة رحمه الله ان قسمه الوصي وغزله المال لا يصح الا بالتسليم الى الوجه الذي سماه الوصي لانه لا خصم له ليقبض ولم يوجد التسليم الى ذلك الوجه فصار كما اذا هلك قبل الافراز والغزل فيجوز بثلاث ما بقي

فلما ان هذا الدم من سنك كسائر المناسك وانتهى على المأمور فكذا هذا الا ترى انه اذا عجز عن الهدي كان الصوم عليه وحاشا ان الماء ثلثة انواع ما يجب جزاء على جنابة كجزاء الصبذ وغيره وما يجب سنكا كدم الثوران والمنعة وما يجب مؤنة كدم الاخصا فكلها على المأمور سوى دم الاحصار فانه مخالف فيه **قوله** ولما ان الامر هو الذي دخله في هذه العهدة فعليه خلاصه كالعبادة احرى بان مولاة ثم احصر كان عليه اخراجه نوضيحه ان دم الاحصار بمنزلة نفقة الرجوع ونفقة الرجوع في مال الميت ولو كان الحاج هو المستفيع به ولا ضمان عليه فيما انفق لانه لم يكن مخالفا لامر الميت فيما انفق الا ترى انه لو مات في الطريق لم يضمن ما انفق فكذا لك اذا احصر كذا في المبسوط **قوله** لانه صلة الصلة عبارة عن اداء مال ليس في مقابلته عوض مالي **قوله** وغيرها كالتدوير والكفارات **قوله** لان الصحيح هو المأمور يعني اذا اضده كان مخالفا ووقع الفاسد عن الحاج ثم لما قضى الحج في السنة الثانية على وجه الصحة لا يلفظ به حج الميت لانه لما خالف في السنة الماضية بالاضداد صار الاحرام واقعا عن المأمور والحج الذي يأتي به في السنة الثانية فبطلت فضاء ذلك الحج فصار واقعا عن المأمور ايضا كذا في الجامع الصغير لفاضي خان رحمه الله **قوله** لما بينا ولما قلنا راجع الى قوله لانه دم جنابة وهو الجاني عن اختيار **قوله** اما الاول وهو اعتبار الثلث وحاصل ذلك ان عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه يؤخذ ثلث ما بقي فيجوز به مرة اخرى ويجعل الهالك كان له يكن وعلى قول ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه ان بقي من الثلث الاول وهو ثلث جميع المال مقدار ما يمكن ان يحج به يحج عنه بما بقي ولا قبطل الوصية وعلى قول محمد رحمه الله يبطل الوصية سواء بقي من الثلث الاول بقي اول يبقى وهذا الاختلاف بينهم اذا هلك المال او سرقا في بد الناب حتى لو ملك المال في بد الوصي قبل الدفع الى الناب بعد ما فاسم الوصية يحج عنه من ثلث ما بقي بالانفاق ثم وثم الى ان بقي من المال حبة قوله ولا يبيح حنيفة رحمة الله تعالى عليه الا بالتسليم الى آخره وهذا لان القسم لا يتم الا بالتسليم الى الموصي له ومنا الموصي له ماله معنى فلا يتم القسم الا بالصرف الى الحج **قوله**

واما الثاني فوجه قول ابي حنيفة رحمه الله وهو القياس ان الفدية والموجود من السفر قد بطل في حق احكام الدنيا قال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث الحديث وثبت الوصية من احكام الدنيا بقيت الوصية من وطنه كما ثبت بوجود الخروج وجه قولهما وهو الاستحسان ان سفره لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الآية وقال صلى الله عليه وسلم من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يبطل سفره اعبرت الوصية من ذلك المكان واصل الاختلاف في الذي يحج بنفسه ويشتري على ذلك المأمور بالحج قال **ومن اهل حجة عن ابويه يحج به ان يجعله عن احدهما لان من حج عن غيره بغير اذنه فانما يجعل ثواب حجة له وذلك بعد اداء الحج فلو غلب نيته قبل ادائه وصح جعل ثوابه لاحدهما بعد اداء بخلاف المأمور على ما فرغنا من قبل والله تعالى اعلم بالصواب** **باب الهدى** الهدى ادناه شاة لما روي انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الهدى فقال ادناه شاة قال وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم لانه صلى الله عليه وسلم لما جعل الشاة ادفى لابلان يكون له اعلى وهو البقر والحزور ولان الهدى ما يهدى الى الحرم لتقرب به فيه والاصناف الثلثة سواء في هذا المعنى ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا لانه فدية تغلق بارائة الدم كالاصحية فينحصان بحمل واحد والشاة جائزة في كل شئ الا في موضعين من طواف طواف الزبارة جنباً ومن جامع بعد الوقوف فانه لا يجوز فيها الا بدنة وقد بينا المعنى فيما سبق ويجوز الاكل من هدي التطوع والمنفعة والقرآن لانه دم لسك فيجوز الاكل منها بمنزلة الاصحية وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل من لحم هديه وحسام المرفة ويستحب له ان ياكل منها لما روي وكذا يستحب ان يصدق على الوجه الذي عرف في الضحايا ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا لانها دماء كفارات وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما احصر بالحد ببيتة وبعث الهدايا على يدي تاجبة الاسلمي قال له لا تأكل انت ورضيتك منها شيئاً

ولا

قول واما الثاني وهو اعتبار المكان في الحج ذكر الامام المحبوي رحمه الله وهذا الاختلاف في المكان فيما اذا خرج النائب الحج عن الامر ثم مات او خرج الموصي بنفسه ليحج ثم مات في الطريق واما لو خرج رجل من بلده تاجراً لا للحج ثم مات واوصى بان يحج عنه فانه يحج عنه من وطنه اتفاقاً **قول** بخلاف المأمور على ما فرغنا من قبل وهو قوله ومنها بفعل بحكم الامر وقد خالفه والله تعالى اعلم بالصواب **باب الهدى** **قول** ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الضحايا اي يشترط فيها ما يشترط في الضحايا من السلامة عن العيوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج وغيرها **قول** ويجوز الاكل من هدي التطوع اي للهدى وللانبياء هذا اذا ذبح هدي التطوع في محله وهو مكة واما اذا ذبحه في الطريق او عطب لا يجوز له الاكل من هدي التطوع ويجوز من هدي الواجب على ما يجزى بعد هذا **قول** لانها دماء كفارات والمعنى في ذلك

فخر بنفها وسنين بنفسه وعلى الباقي عليها رضي الله عنه ولا نة فريضة والنولي في القران اولي لما فيه من زيادة الخشوع الا
ان الانسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه فحوزناه بوليه غيره قال ويصدق بجلالها وخطاها
ولا يعطى اجرة الجزاء منها لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه فصدق بجلالها وبخطاها ولا يعطى
اجرة الجزاء منها ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها وركبها وان استغنى عن
ذلك لم يركبها لانه جعلها خالصا لله تعالى فما ينبغي ان يصرف شيئا من عنها او منافعها الى نفسه الى
ان يبيع محله الا ان يحتاج الى ركوبه لما روي انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق
بدنة فقال اركبها وبك وثاويله انه كان عاجزا محتاجا ولو ركبها فانتقص
بركوبه فعليه ضمان ما نقص من ذلك وان كان لها لبن لم يجلبها لان اللبن
مؤلم منها فلا يصرفه الى حاجته نفسه وينضح ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ولكن هذا اذا كان
قربها من وقت الذبح فان كان بعيدا عنه بجليلها وينصدق بلبنها كبدل يصرف ذلك بها وان صرفه الى
حاجته نفسه فصدق بمثله او بقيمته لانه مضمون عليه ومن ساق هديا فعطى فان
كان تطوعا فليس عليه غيره لان الفريضة تعلقت بهذا الحل وفدوات وان كان عن واجب
فعليه ان يقيم غيره مقامه لان الواجب باق في ذمته وان اصابه عيب كثير بقيم غيره
مقامه لان العيب بمثله لا ينادى به الواجب فلا بد من غيره وضع بالمعيب ما شاء لانه التحق بسائر
ملاكه واذا عطبت البدنة في الطريق فان كان تطوعا فخرها وصنع بعلها بدمها
وضرب بها صفحة سنامها ولا يأكل هو ولا غيره من الاغنياء بذلك امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ناجية الاسلمي رضي الله عنه والمراد بالنعل فلا بد منها وفائدة ذلك ان يعلم الناس انه هدي
فياكل منه الفقراء دون الاغنياء وهذا لان الاذن يتناول معلق بشرط بلوغه محله فينبغي ان لا يجل قبل ذلك
اصلا الا ان الصدق على الفقراء افضل من ان يتركه جزا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود فان
كانت واجبة فام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء لانه لم يبق صاحبها لعينه وهو ملكه كسائر
ملاكه ويقلد هدي التطوع والمنعة والقران لانه دم شوك وفي القليل اظهارة وشهيرة فليبق
به ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات لانها سببها الجنابة والسر البق بها

قوله فخر بنفها وسنين بنفسه بالشدة بكل ما بين العفدين وقد يخفف واصله من الواو وعن الميز البق من واحدة الى ثلث قوله فان اصاب
عيب كثير يربد به عيبا يمنع النضجة بان ذهب اكثر من ثلث اذنه على قول الجعفة راجع وعلى قول ابي يوسف ومحمد راجع اذ ذهب اكثر من نصف
الاذن على حسب اختلاف في المانع قوله واذا عطبت البدنة في الطريق اي فريت من العطب بدل عليه قوله فان كان تطوعا فخرها وصنع بعلها بدمها
خرج الخبر بسؤال من قال ان هذا مكر بما ذكرنا ولا بقوله ومن ساق هديا فعطى لانه لم يبق صاحبها لعينه وهو ملكه كسائر
الهلاك قوله بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناجية الاسلمي رضي الله عنه والمراد بالنعل فلا بد منها وفائدة ذلك ان يعلم الناس انه هدي
فياكل منه الفقراء دون الاغنياء وهذا لان الاذن يتناول معلق بشرط بلوغه محله فينبغي ان لا يجل قبل ذلك
اصلا الا ان الصدق على الفقراء افضل من ان يتركه جزا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود فان
كانت واجبة فام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء لانه لم يبق صاحبها لعينه وهو ملكه كسائر
ملاكه ويقلد هدي التطوع والمنعة والقران لانه دم شوك وفي القليل اظهارة وشهيرة فليبق
به ولا يقلد دم الاحصار ولا دم الجنائيات لانها سببها الجنابة والسر البق بها

وعدم الاحصاء جابر فليحجب نفسه ثم ذكر الهدي ومرادة البدنة لانه لا يقبل الشاة عادة ولا يسن تقليد ما عندنا لعدم
قائدة التقليد على ما تقدم والله اعلم **مسائل مشهورة** **اهل عرفة**
اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجزاهم والقياس ان لا يجزئهم اعتبارا
بما اذا وقفوا يوم النزوة وهذا لانه عبادة شخص بزمان ومكان فلا يقع عبادة دونهما وجه الاستحسان ان
هذه شهادة قامة على النبي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم لان المقصود منها نفي حجبهم والحج لا يدخل تحت الحكم فلا يقبل
لان فيه باوحي عاما لتغذر الاحراز عنه والتذرك غير ممكن وفي الامر لا إعادة حرج بين فوجيان يكفي به عند الاشبه
بمخلاف ما اذا وقفوا يوم النزوة لان التذرك ممكن في الجملة بان يزول الاشتباه في يوم عرفة ولان جواز المؤخر
له نظير ولا كذلك جواز المقدم فالواجب في الحكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا لانه ليس فيها
الايقاع القننة وكذا اذا شهدوا غشية عرفة بروية الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس واكثرهم
لم يعمل بتلك الشهادة قال ومن روى في اليوم الثاني الحجرة الوسطى والثالثة ولم يرم
الاولى فان روى الاولى ثم الباقيتين محسن لانه راعى الترتيب المشهور ولو روى الاولى وحده
اجزاه لانه تذرك المذرك في وقته وانما ترك الترتيب

قوله ودم الاحصاء جابر فليحجب نفسه وهو الدماء الجارية كعدم الجنايات
قوله لعدم قائدة التقليد وذلك الفائدة ان لا يمنع من الماء واللعف اذا علم انه
هدي وهذا فيما غاب عن صاحبه كالابل والبقر دون الغنم فان الغنم يضيع اذا لم يكن صاحبه معه
فلذلك لا تقبل الغنم **قوله** على ما تقدم اشارة الى ما ذكرنا قبيل باب القران
بقوله وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة ولكن لم يذكر هناك عدم الفائدة والله تعالى اعلم بالصواب

مسائل مشهورة

قوله اهل عرفة اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر صورة هذه
الشهادة ان يشهدوا انهم رؤوا هلال ذي الحجة في ليلة كان اليوم الذي وقفوا فيه اليوم العاشر من ذي الحجة
وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الغلط في العبد انهم اذا صلوا العبد فظهر انهم فعلوا ذلك بعد الزوال لا يخرجون
من العبد في العبدين لانه في الفطرة فان الوقت وفي الاضحية فان السنة وعنه انهم يخرجون فيها وعنه انهم يخرجون
في الاضحية دون الفطر وانما لم يخرجوا فالصحيح ان ذلك يجزئهم للعذر **قوله**
شهادة قامة على النبي وعلى ما لا بد خل تحت الحكم على بهذا المجموع كيبلا يلزمه النقص
بما لو شهدوا انه لم يستثن الزوج عند قوله انت طالق ثلثا او لم يقل قول النصاري عند قوله
المسيح بن الله والزوج بدعي ذلك لان هذه الشهادة وان قامة على النبي لكن فيما بد خل تحت
الحكم **قوله** لان المقصود منها نفي حجبهم المعبر هو المقصود كما لو دعي اذا
ادعي رد الودبعة وانكر رب الودبعة فالقول للمودع وان كان مدعيا ظاهرا لان المقصود من دعواه
نفي حجب الضمان فيكون منكرا معنى **قوله** والحج لا يدخل تحت الحكم لان ما يدخل تحت الحكم هو الذي يجزئ
الحاكم المحكوم عليه به والحج عبادة والعبادات لا يجزئها قوله ولان جواز المؤخر له نظير فان القضاء بعد

وقال الشافعي رحمه الله لا يجزئ به مالم يعد لكل لانه شرع مرتبا فصار كما اذا سعى قبل الطواف او بدأ بالمرّة قبل الصفا
ولنا ان كل حجرة فريضة مقصودة بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقدم البعض على البعض بخلاف السعي لانه تابع للطواف
لانه دونه والمرّة عرف منتهى السعي بالنص فلا يتعلق به البداءة **قال** ومن جعل على نفسه
ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وفي الاصل خبره بين الركوب والمشى
وهذا الاشارة الى الوجوب وهو الاصل لانه التزم القرية بصفة الكمال فبلمرته بذلك الصفة كما اذا نذر الصوم
مثابعا وفعال الحج تنتهي بطواف الزيارة فبمشي الى ان يطوف ثم قبل ببندى المشى من حين يحرم وقبل من
بينه لان الظاهر انه هو المراد ولورد ارقا دمالا لانه ادخل نفسا فيه قالوا اما يركب اذا بعدت المسافة وشق
المشي واذا قربت والرجل من ينادى المشى ولا يمشى عليه ينبغي ان لا يركب ومن باع جارية محرمة قبل
اذن لها في ذلك فلم يشترى ان يحلها وبجاعتها وقال زفر ليس له ذلك لان هذا عقد سبق
ملكه فلا يتمكن من فسخه كما اذا اشترى جارية منكوبة ولنا ان المشتري قائم مقام البائع وقد كان للبائع ان يحلها
فكذا المشتري الا انه بكره ذلك للبائع لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري بخلاف

لوقت مشروع ولا كذلك قبل الوقت اول شهر الاثنية الخواشي رحمه الله ينبغي للفاسقي ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول
قد تم حج الناس ولا رفق في شهادتهم بل فيه تلجج الفسقة والفتنة نائمة لغير الله من ايقظها **قوله** وقال
الشافعي رحمه الله لا يجزئ به مالم يعد الكل لانه شرع مرتبا اعلم ان الشافعي رحمه الله ترك اصله وكذلك علما ونا رحمهم الله فان
قيل الترتيب في الفوائت شرط عندنا ومالم بشرط والترتيب في الفوائت ليس بشرط عندنا وهو ما شرط فكل احتاج
الى الفرق والشافعي يقول في الصلوة كل واحدة منها مقصودة بنفسها فلا يكون تبعا لغيرها واما جملت اليوم فواحدة
بدليل انه يجب دم واحد بترك الكل فيجب ربهما كما شرع وعلمنا وانا قالوا كل حجرة مقصودة بنفسها لان كل حجرة
منها متعلقة ببقعة على حدة والبقعة في باب الحج اصل فكان ما شرع فيه اصلا ايضا فلا يتعلق جواز البعض ببعض الا
نحى انه لو اعد على الترتيب كان مؤدبا لا قاضيا واما في الصلوة فقد جاء النص بان ما صلى من غير رعاية الترتيب صلوة
قبل وقتها **قوله** والمرّة عرف منتهى السعي بالنص وهو قوله عليه السلام انه ابدوا بما بدأ الله تعالى
قوله وهذا الاشارة الى الوجوب وهو قوله لا يركب حتى يطوف وهو رواية الجامع الصغير وهو
الصحيح لانه التزم قرية بصفة الكمال وهو الحج ماشيا بدليل ما روي عن ابن عباس انه قال بعد ما كف بصره ما نأست
على شئ كنا سفي على ان لم احج ماشيا فان الله تعالى قدّم المشاة فقال يا توك رجلا ولا وعلى كل ضامرو قال عم من
حج ماشيا فله بكل خطوة حسنة من حسنة الحرم قبل وما حسنة الحرم قال كل حسنة تسعمائة وعن الحسن بن علي
انه كان يمشي في حجة والجنائب نفاذ الى جنبه فان قيل كيف يستقيم هذا وقد كره ابو حنيفة رحمه الله المشى
في طريق الحج قلنا ما كره المشى مطلقا وانما كره الجمع بين الصوم والمشى لانه اذا فعل ذلك ساء خلقه فجاءه دل رقبته
والجدال في الحج منه عنة فان قيل ليس للمشى نظير في الفرائض والواجبات فينبغي ان لا يصح النذر به قلنا
بل له اصل فان المكي الفقير اذا لم يملك الزاد والراحلة وامكنه المشى الى عرفات وجب
عليه الحج وبدليل ما يروى عن عتبة بن عامر الجهني رضي الله عنه انه جاء الى النبي عليه
السلام وقال يا رسول الله ان اخوتي نذرت ان يحج

خلاف النكاح لأنه ما كان للبائع أن يفسخه إذا باشره بآذنه فكذلك لا يكون ذلك للمشتري وإذا كان له أن يفسخها
لا يتمكن من ردها بالعيب عندنا وعند زفر بن يحيى لأنه ممنوع عن غشيانها وذكر في بعض النسخ أو بجامعها
والأول يدل على أنه يفسخها بغير الجماع بقص شعر أو بقلم ظفر ثم بجامع والثاني يدل على أنه يفسخها بالجماعة
لأنه لا يخلو عن نفقته ثم يسبق به التخلل والأولى أن يفسخها بغير الجماعة لعظمها لأمر الحج والله أعلم

ما شبهه ما فيه فقال عليه السلام إن الله تعالى لعني عن غضب أخيك فلتركب ولتذبح لركوبها شاة
وفي بعضها ولزق دما فلو لم يجب الحج ماشيا لما أوجب الكفارة بالركوب ثم لم يذكر محمد رحمه الله
في شيء من الكتب من أي موضع يبدأ قبل من ينه وهو الأصح ويدل على وجوب المشي

من وقت الخروج ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله لو أن عبدا حلف

وقال إن كلمت فلانا فلي أن أجمع ماشيا فلفظه بالكوفة فكله

فعلية أن يمشي من بعد ادقوله خلاف النكاح لأنه

ما كان للبائع أن يفسخه إذا كان بآذنه لما ان النكاح حق

الزوج وقد يعلق حقه بآذن المالك فلا يتمكن

المالك من فسخه وإن بقي ملكه كغلق حق

المرتبه به بآذنه فلما كان كذلك قام المشتري مقامه بعد الشراء فلا يكون

له حق الفسخ أيضا وأما ههنا فقد اجمع في الجارية حقان حق الله تعالى في الأحرار وحق

المشتري في الاستمتاع فيقدم على العبد لحاجة العبد وغنى الشرع الأثرى أنه

إذا اجمع الفصاح الفحل يقطع الطريق بدئ بالفصاح لأنه حق

العبد قوله لا يتمكن من ردها بالعيب أي بعيب الأحرار ثم التخلل

بالنطيل وبالمس وبقص الشعر والظفر وفي المستقى

العائقة والنطيل مع العلم بالأحرار ثم التخلل

وإن لم يرد به التخلل والله تعالى

أعلم بالصواب

الحمد لله على إتمام الحلد

الأول من الهداية

مع الكفاية



